المملكة المغربية
جامعة عبدالمالك السعدي
كلية العلوم القانونية و السياسية
- طنجة -

بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام
ماستر تدبير الشأن العام المحلي

حزب العدالة والتنمية في الميزان
حالة المغرب و تركيا

إعداد الطالب الباحث :
عمر صبار

تحت اشراف الدكتور :
إبراهيم مراكشي

لجنة المناقشة :

عبد الكبير يحيا	**رئيسا**
ابراهيم مراكشي	**عضوا و مشرفا**
ميلود السباعي	**عضوا**

السنة الجامعية : 2020-2021

حزب "العدالة و التنمية" في الميزان

دراسة في حالة المغرب و تركيا

ماستر تدبير الشأن العام
المحلي

الموسم الجامعي
2021/2020

حزب "العدالة و التنمية" في الميزان

دراسة في حالة المغرب و تركيا

إهداء خاص

إلى...

نهيلة الرفيعي

إهداء

إلى سيدتي .. رشيدة الريواح

شكر و امتــنان

خالص الإمتنان و التقدير للدكتور ابراهيم مراكشي على هذا التبني و الإحتضان العلمي في مجال يحتاج قدر كبير من الدقة و الموضوعية و الرصانة في البحث

مقدمة

إن الحديث عن العدالة والتنمية كحزب سياسي خصوصا، و الحركة الإسلامية عموما رهين باستحضار سياق دولي بملامح جديدة بعد انهيار القطب الشيوعي في العالم بعد الحرب الباردة، فأصبح يسود المنطق كنظام سياسي و اجتماعي عالميين... فوصف ملامح هذا النظام المفكر "فرانسيس فوكوياما" الوضع الدولي في مقالته "نهاية التاريخ".

في حين ذهب طرح جديد في الفقه السياسي الدولي إلى اعتبار الإسلام خطر أساسي بعد انهيار الشيوعية، و الرأي العام الغربي في نهاية القرن المنصرم كان واضحا باعتبار الحقبة، حقبة التهديد الاسلامي[1]. حيث نجد هذا الطرح بارز في أطروحة "صامويل هنتنجتون" المعنون بصدام الحضارات. و ذلك أشار إليه ب"الصحوة الاسلامية"[2] باعتبارها الجهد الذي يبدله المسلمون لتحقيق هذا الهدف، و هي حركة فكرية ثقافية اجتماعية سياسية عريضة منتشرة في معظم أنحاء العالم العربي. و الأصولية الإسلامية التي ينظر إليها على أنها الإسلام السياسي ليست سوى إحدى المكونات في عملية الإحياء الواسعة للأفكار و المعتقدات و الدعوة و إعادة الإخلاص للإسلام الذي تمارسه جماهير المسلمين.

خاض الدكتور المهدي المنجرة في موضوع صراع الحضارات مشيرا له في الحروب الحضارية قبل المفكر صامويل هنتنجتون معترفا هذا الأخير بمرجعية مفهوم الحروب الحضارية للدكتور المهدي المنجرة[3]، لكن يمكن اعتبار منطلقات المفكر المهدي المنجرة وقائية تحذيرية بحكم تشخيصه لواقع العالم و العالم الإسلامي من جهة أخرى، و تحدث عن الآفاق المستقبلية للعالم الإسلامي[4].

لم تسلم هذه النظرية من النقد و طرح عيوبها سواء على مستوى الشكل و التوقيت و الزخم غير المفهوم من نشرها في العالم بوثيرة تجعل منها درجة المأسسة و الدعوة لنظام عالمي جديد، خصوصا في زمن انهيار الإتحاد السوفييتي تماما بسقوط "غورباتشوف" كان من المفروض أن ينشغل المؤرخون و الباحثون بهذا الحدث التاريخي[5] ثم لما لم تعرف نظرية نهاية التاريخ زخما؟ و لماذا توارت فكرة نهاية التاريخ بسرعة و اختفت و لم تعد تثير الإهتمام بعد إعلان "هانتغتون" أطروحته صدام الحضارات؟[6] إن فكرة نهاية التاريخ تتحدث عن الماضي و تؤكد على الإنصهار النهائي للبيرالية، أما أطروحة صدام الحضارات تتحدث عن المستقبل و تنذر بخطر المواجهة و الحرب و الإستعداد للدفاع عن النموذج الحضاري الأمريكي[7]. ينطلق صاحب مقالة صدام الحضارات من الصدع بالفرضية التي يريد البرهنة على صحتها، فيرسلها مدوية كقذيفة مدفع، هادفا السيطرة منذ البداية على فكر القارئ و تعطيل ملكته النقدية. الطريقة التي قدمت بها هذه الفرضية تنطوي على نوع من المكر في الكتابة معروف، هو تحويل الفرضية إلى جملة حقائق يتم تقريرها[8].

خلص الفيلسوف محمد عابد الجابري أن نظرية صراع الحضارات مغالطة، و إذا كان هناك صراع في المستقبل (و سيكون بالتأكيد) فسيكون استمرارا للصراع القديم في شكله الجديد، أما صراع الحضارات هو مجرد تعبير كاذب يقصد به صرف النظر عن حقيقة الصراع القائم و المقبل[9].

---

1 - أوليفيه روا. تجربة الاسلام السياسي. ترجمة نصير مروة. دار الساقي طبعة ثانية 1996.ص11 بتصرف

2 - صامويل هنتنجتون. صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي. ترجمة طلعت الشايب. تقديم صلاح قنصوه. طبعة ثانية 1999.ص180

3 - راجع بهذا الخصوص. صامويل هنتجتون. المرجع السابق, الفصل العشر . ص499

4 - راجع بهذا الخصوص، د.المهدي المنجرة. الحرب الحضارية الأولى, مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء. الطبعة السابعة 2001.ص292 و مايليها.

5 - د.محمد عابد الجابري. قضايا في الفكر المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة الأولى-بيروت يونيو 1997. ص85

6 - المرجع السابق.ص83

7 - المرجع السابق.ص84

8 - المرجع السابق.ص94

9 - المرجع السابق.ص97

لم يدحض المفكر الجابري أطروحة صدام الحضارات و يقف عند النقد فقط، بل اعتبر أن التصنيف الصحيح هو صراع الغرب مع الحضارات غير الغربية التي تتعاظم لديها الرغبة و الإرادة و الموارد في أن تقوم بصياغة العالم وفق طرق غير غربية[10].

و على إثر هذا النسق الدولي و بالضبط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الإعلام العالمي يهتم بشكل كبير بالحركات السياسية التي توصف بالإسلامية، و كان أول المصطلحات المستعملة لوصف هذه الحركات على إثر إنعقاد مؤتمر دولي في واشنطن 1994 باسم "خطر الإسلام الأصولي على شمال إفريقيا". حيث ثم اعتبار أن إيران تحاول نشر الثورة الإسلامية (انطلقت بعد التشكيك في شرعية السلطة السياسية و تشكلت ازدواجية بين المجتمع و السلطة مما أدى الى ضعف البنى و المؤسسات الحاكمة و عجزت بشكل تدريجي على ادارة البلاد[11]) في شمال إفريقيا عن طريق السودان تدريجيا، و في ضوء تطور الأحداث في الجزائر تم استبدال المصطلح ب"الإسلاميون المتطرفون"، و استقرت التسمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الإسلام السياسي.

كما وجب الإشارة كذلك إلى أطروحة "هارالد موللر" الذي نقد صدام الحضارات ببديل "تعايش الثقافات", معتبرا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 خلقت وهم صدام الحضارات بين الطرفين (العالم الغربي والعالم العربي). وقد كان هذا الانطباع خاطئاً. ف"أسامة بن لادن" لا يمثل العالم العربي. وعندما يعجب الكثير من العرب بما يبدو أنه شجاعة في تحدي القوة العظمى، فإنهم غير متحمسين لقراءته للقرآن ونظرته للدولة والمجتمع الإسلاميين. فنظام طالبان المتخلف الذي أطراه "بن لادن" ليس له جاذبية بين الشباب العرب الذين يرغبون في مستقبل أفضل. وبطريقة مماثلة، لا تمثل الإدارة الأمريكية(آنذاك) الاتجاه الغربي السائد، إنهما مجموعتان محددتان جدا من العوامل هما اللتان تتصادمان، وليس هو صدام الحضارات التي ننتمي إليها. وهكذا لا يمكن إنكار أطروحة كتاب "تعايش الحضارات" الممكن جداً بل وحتى مرغوب فيه. فكلنا نبحث عن طرق ووسائل لاكتشاف الطريقة الصحيحة للعيش على هذا الكوكب المزدحم. وجميعنا يريد السلام وذلك لتعزيز الفرص من أجل الاستمتاع بحيواتنا، ومن أجل العيش بحرية، والعبادة، والاهتمام بوجودنا المحبب. ونحن جميعاً نتقاسم المصلحة في ازدهار اقتصاد عالمي بحسب قوانين قابلة للتطبيق تحكم علاقاتنا: وهذا هو الأساس الصلب للتعاون وهو ليس سبباً للمواجهة[12].

حتى لو أن بعض الحركات و أحزاب الإسلام السياسي في بعض الدول لا تربطها أي علاقة تنظيمية بحركات الإسلام السياسي في العالم، إلا أن هذه الأخيرة بشكل أو بآخر و في سياق دولي أثرت في ظهور بوادر للحركة السياسية الإسلامية. فيرى المفكر الفرنسي "أوليفييه روا" أن الحركة الإسلامية تشمل مجمل المجموعات الناشطة المعاصرة مهما بلغ تفرقها، و كان من ملهمي هذا الفكر آية الله الخميني، باقر الصدر، آية الله طالقاني,و علي شريعتي, و هذا الأخير ليس رجل دين[13].

على مستوى تجربتي الحركة الإسلامية في المغرب و تركيا، يظهر بينهم تشابه كبير حد التطابق تارة، و تارة تتبلور بوادر الاختلاف المطلق حد التعارض و الانفصال.

هناك من اعتبر أن الحركة الإسلامية في المغرب ليس وليدة الظروف الدولية بقدر ما هي إنتاج حتمي لطبيعة المجتمع بعد الإستقلال، فنجد جذورها الأولى في الحركة الوطنية المتمثلة في التوجه المحافظ لحزب

---

10 - الجابري. المرجع السابق.ص104

11 - انظر بهذا الخصوص د.منوجهر محمدي. ترجمة حيدر نجف. الثورة الاسلامية في ايران مقارنة بالثورتين الفرنسية و الروسية. دار المعارف الحكمية. طبعة 2010 ص24 بتصرف.

12 - هارالد موللر. تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون. ترجمة د.ابراهيم أبوهشهش. دار الكتاب الجديد المتحد، ط1، 2005 إفرنجي.ص07 بتصرف

13 - أوليفيه روا.مرجع السابق. ص12

الاستقلال[14]، و في هذا الصدد نجد نفس الرأي في المشهد التركي حيث يعتبرون أن ظهور الحركة الإسلامية في مرحلة اضمحلال الدولة العثمانية و قيام الحركة الكمالية بتغيير جذري في تاريخ تركيا و تأسيس الدولة الجمهورية الحديثة و تمثلت هذه التغييرات في إجراءات في مجال الدين بإلغاء نظام الخلافة و الزوايا و كذلك بتغيير إجرائي جذري على المستوى اللغوي و بنية التعليم و توحيد التدريس حيث ظهرت ردود أفعال بعض المدارس الدينية على الهيمنة الكمالية[15]، و تمددت سياسيا بعد فشل نظام الحزب الواحد.

في هذا النسق سواء المشهد السياسي المغربي أو التركي، نلاحظ وجود حركات إسلامية بدون مرجعية سياسية، بحيث يتجلى نشاطها في الجانب الدعوي فقط، و كذلك توجد حركات سياسية تعمل على الجانبين الدعوي و السياسي، و في غالب الأحيان نجد الأحزاب السياسية الإسلامية لها جمعيات و حركات دعوية، كما نجد كذلك أن حركات الفصائل الإسلامية التي تنشط المجال الدعوي الصرف لها تعاقدات مع الحركات السياسية بطريقة غير مباشرة أو مباشرة.

إن جميع الحركات السياسية و الحركات الدعوية في المغرب و تركيا تشترك في فلسفة إيجاد مجتمع إسلامي باختلاف مشاربها و نماذجها، كما نستحضر قاسم مشترك في نموذجي المغرب و تركيا يتجلى في الترحيب بنماذج الحركات الإسلامية المعتدلة من طرف النظام الدولي الذي يصنف بعضها بالمنظمات الارهابية، و يكمن هذا التشابه في انفتاحهم على العالم و مرونتهم و عدم اتسامهم بالتعصب و التشنج، و كذلك معيار مهم يتجلى في قابليتها الانسجام مع النظام السياسي للدولة، فنجد أن العدالة والتنمية المغربي مر بمراحل طويلة بدأت مسيرته الأولى ب"حركة الشبيبة الإسلامية" برئاسة عبد الكريم مطيع، ثم "الجماعة الإسلامية" بعد مراجعات فكرية و بروز مجموعة من القيادات، و تم استبدال اسم الجماعة إلى "حركة الإصلاح و التجديد" بعد مسيرة من التكيف مع النظام السياسي المغربي، ثم الوحدة الإندماجية التي جمعت بين حركتي الإصلاح و التجديد برابطة المستقبل الإسلامي فتأسست حركة "التوحيد والإصلاح". إلا أنها ظلت خارج النسق السياسي إلى أن ضمنهم الراحل عبد الكريم الخطيب بإنخراط الحركة في حزبه "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" بشروط تنسجم بشكل كبير مع طبيعة المنظومة، و سيتحول سنة 1999 اسمه إلى حزب "العدالة والتنمية".

في المشهد التركي كذلك مر حزب العدالة والتنمية بمسيرة أكثر عسرا، مسيرة حل و حظر الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية بمبرر تناقضها مع العقيدة العلمانية للدولة.

عندما نتحدث على الأحزاب السياسية الإسلامية بتركيا وجب استحضار المؤسس الأول "نجم الدين أربكان" الذي بدأ مساره السياسي في الانتخابات البرلمانية لعام 1969، و أسس حزب "النظام الوطني" الذي جاء في سياق عدم استقرار سياسي في البلاد، و بعد إعادة الحكم للمدنيين من طرف الجيش، تم تأسيس حزب "السلامة الوطني" سنة 1972، الذي تم إغلاقه بعد انقلاب 1980 فأسسوا حزب "الرفاه"، و طيلة هذه المرحلة لم تكن هذه الأحزاب التي أسسها أربكان أصولية أو سلفية، فقط كان تعامله مع القضايا من منظور إسلامي على مستوى صياغة بعض المفردات الإسلامية، و ذلك لأن القانون و الدستور التركي يمنع تأسيس الأحزاب مناقضة للمبادئ العلمانية الأتاتوريكة.

و بعد إسقاط حكومة حزب الرفاه سنة 1997 بانقلاب سمي ب"الإنقلاب الأبيض" و محاكمة أول رئيس الحكومة إسلامي في المحكمة العسكرية بتهم كثيرة أهمها انتهاك علمانية الدولة و منعه العمل السياسي، و في سنة 1998 أسسوا حزب "الفضيلة" و دخل غمار الانتخابات سنة 1999، و بدأ يظهر مجموعة من القيادات أبرزها "رجب الطيب أردوغان" كزعيم الشباب و الذي كان يطالب دائما بتجنب الصدام العقيم مع العلمانية التركية و حراسها من العسكر، ثم قررت المحكمة الدستورية سنة 2001 حل حزب الفضيلة الذي كان يمثل

---

14 - عبد الإله سطي. ما بعد الإسلام السياسي في المغرب. مقدمات في دراسة تحولات مابعد الحركة الإسلامية المغربية.2016 إفريقيا الشرق-المغرب.ص12 بتصرف

15 - هدى درويش. الإسلاميون و تركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي. دار الأفاق العربية. ط,الأولى 1998.ص98 و ما يليها

القوة الثالثة في البلاد بتهمة تهديد النظام العلماني للدولة، و في هذا السياق الذي شهده الحزب من تناقض بين الجيل الجديد تم تأسيس حزب جديد بقيادة أردوغان و رفيقه عبد الله جول، و اختاروا له اسم "العدالة والتنمية"، في حين ذهبوا شيوخ حزب الفضيلة (الذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية) إلى تأسيس حزب جديد على النهج الأربكاني باسم حزب "السعادة".

تأسس حزب العدالة والتنمية التركي سنة 2001 بمرجعية ليبرالية اقتصاديا و غير معادية للعلمانية و ليست مناقضة لها، و كذلك بخطاب معتدل. و في مرحلة عرفت فيها تركيا شجرة من المشاكل داخلية تمثلت في تراكم الأزمات الاقتصادية و ارتفاع مهول للبطالة، ظهرت على السطح قضية الحجاب و قضية الأكراد. أما مشاكل خارجية تجلت في سياسات صندوق النقد الدولي، عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، و الموقف التركي من الأزمة العراقية الأمريكية، و علاقة البلاد مع إسرائيل، فأمام هذا النسق السياسي قبيل انتخابات 2002 تغيرت الخريطة السياسية التركية بفوز العدالة والتنمية و لتجنب أي صراع خرج رجب طيب أردوغان بتصريح يطمئن الجيش بإلتزام حزبه بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور.

و أمام هذا المشهد السياسي، سواء تحكم النظام المغربي (عبر أقليته) في بنية و مؤسسات الدولة وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة بعد حصوله على استحقاقات انتخابات 2011 في سياق الربيع العربي(أو الربيع الديموقراطي)، أما تركيا فنجد كذلك وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة بالرغم من الطبيعة العلمانية للدولة و عقيدة الجيش الكمالية.

و في ظل هذه التوطئة التي تضعنا أمام دراسة حركة سياسية مرت بمرحلتين رئيسيتين، الأولى تحيلنا على السلوكات السياسية و مواقف الحركة و طبيعة شعاراتها قبل دخولها لتسيير مؤسسات الدولة، أما المرحلة الثانية فهي لنفس العينة بعد دخولها مجال التدبير الحكومي و الترابي. و لعدة اعتبارات راجعة للمنظومة الفكرية التي ينهال منها حزب "العدالة و التنمية" حددت له ضمنيا طبيعة خطابه و مضمون الشعارات التي يرفعها، كما الأوراق المرجعية التي بنيت (في التجربة المغربية) على محاربة الفساد. تشخيصا للحركة السياسية الاسلامية و هي خارج السلطة، و بالتالي يمكن التساؤل حول إشكاليتين: الأولى تتجلى في ماهية طبيعة الحركة خارج نسق مؤسسات الدولة، و الثانية في الحركة و هي تسير المؤسسات. و منه نكون أمام مجموعة من الإشكالات أبرزها، طبيعة حزب العدالة و التنمية(النشأة، المسار و المرجعية)؟ هل حقق حزب العدالة والتنمية (في المغرب و تركيا) برنامجه السياسي و التنموي أثناء تدبيره ؟ ما أهم سمات التدبير على المستوى المركزي لحكومة العدالة والتنمية (المغربي-التركي)؟

أهمية الموضوع

تكمن الأهمية في راهنية الموضوع الذي يتناول حزبين سياسيين بإسم واحد بمرجعية سياسية جد متقاربة إلا أن البعد الجغرافي أبى أن يجعل منهما اختلافا كبيرا على المستوى الثقافي بالدرجة الأولى، كما يقال أن الإنسان ابن بيئته، فالعوامل التي شكلت المواطن المغربي بسايقاتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية تختلف عن العوامل التي شكلت المواطن التركي، كما أن العوامل المؤثرة في السلوك السياسي تختلف من بيئة لأخرى، بالرغم أننا نجد في كل من المغرب و تركيا سياق تاريخي مرتبط بدخول المستعمر الأوروبي، إلا أن آلية حصول المغرب على الإستقلال مختلفة تماما بآلية حصول تركيا على الإستقلال بالرغم أن الحركة الاستقلالية لعبت دورا مهما في الدولتين. و بالتالي نجد كل هذه السياقات أنتجت لنا حركة إسلامية معتدلة في غرب شمال إفريقيا تقلدت تمثيلية مهمة في المعارضة داخل البلمان المغربي ثم دخلت غمار تجربة حكومية بعد دستور 2011 الذي جاء وفق سياق حركة 20 فبراير(الربيع الديمقراطي)، و كذلك في بيئة مختلفة عن المغرب، بل في الشرق الأوسط تمخضت حركة سياسية إسلامية أنتجت من بين تمراتها حزب العدالة و التنمية بتركيا فاز في الإنتخابات و ظل في الحكم إلى حد الآن.

فإن كان السياق الدولي أظهر حركة إسلامية عالمية، فالسياق نفسه أعطى فرصة للحركات الإسلامية المعتدلة الوصول إلى الحكومات، و مع اعتبار الرهان من العمل الحكومي تقديم الحد الأقصى من الخدمات للمواطنين و تحقيق التنمية(وظيفة الدولة) فلما نجد تفاوتات بين الحكومات؟ فهل استطاعت الدولة (التي هيمنت عليها الحركات الإسلامية) القيام بدورها؟

هنا يمكن أن نلخص أهمية هذا الموضوع في مسألتين، الأولى راهنيته التي أسالت مداد الكثير من الباحثين، و الأمر الثاني يتجلى في جدلية الجدوى من الحركة عموما(أي علة ظهورها) و تقييم عملها الحكومي أو عملها داخل مؤسسات الدولة، فالموضوع يجمع بين بيئتين سياسيتين تختلف قواعد اللعب السياسي داخل كل منهما، فلولا القاسم المشترك في صعود الإسلاميين(العدالة و التنمية) إلى السلطة لما استقامت هذه الدراسة بمختلف مناهجها، فإن كان الجميع يلاحظ الزخم الإعلامي الذي ساير النجاح الإقتصادي في تركيا بقيادة العدالة و التنمية، و العكس غير صحيح في التجربة المغربية بشكل عام، فأهمية هذه الدراسة إبراز الأسباب الموضوعية و الذاتية.

الصعوبات و المشاكل

سنحاول الإشارة إلى الصعوبات التي رافقتنا أثناء الإشتغال على هذا العمل...

- عدم وجود بعض الوثائق المرتبطة بمؤسسة الحزب في تركيا
- الحصول على الوثائق باللغة التركية
- صعوبة ترجمة الوثائق الى العربية
- صعوبة تدبيج السياق التركي و السياق المغربي في إشكالية واحدة
- كثرة المراجع السياسية بالموازاة مع قلة المراجع الأكاديمية.

و لكن عموما يمكن اعتبار هذه الصعوبات و حتى إكراهات أخرى جانب من الشروط الموضوعية لإنجاز أي بحث علمي، مما نتج عن ذاك نوع من التحدي.

البعد التاريخي للبحث

يأتي هذا البحث في سياق دولي تساقطت مجموعة من الحركات الإسلامية في العالم، و بالتالي اختار العالم زمن بعد الإسلام السياسي، إلا أن نموذج حزب "العدالة و التنمية" في المغرب استطاع تشكيل الحكومة بحصوله على 121 مقعد برلماني، أما في تركيا فقد حافظ على مكانته من 2002 إلى حدود الآن

الأعمال السابقة لموضوع البحث

تناولت مجموعة مهمة من الأعمال لهذا الموضوع، إلا أن أغلب المؤلفات شملت الحركة الإسلامية بشكل العام، حيث نجد القلم سيالا في للحديث عن الحركة الإسلامية في العالم و الحركات الإسلامية المتطرفة و المعتدلة، و إن صح التعبير فأغلب المؤلفات انطلقت من العام إلى الخاص، أي من فرضية صراع الحضارات إلى وجود قوى إسلامية في أغلب دول العالم. بحيث الدراسات التي تعتمد منهج الإنطلاق من العام إلى الخاص

ثم من الخاص إلى الخاص أكثر فهي شبه مغيبة، هذا على المستوى المنهجي. أما على مستوى المضمون أغلب الاعمال لا تتناول الحركة الإسلامية(نموذج حزب العدالة و التنمية) في المغرب و تركيا و محاولة فهم المفارقات و التمايز بينهما، بحيث أجد مجموعة من المؤلفات كتبت حول حزب العدالة و التنمية في المغرب لكنها بمعزل عن نظيرها في تركيا، لعل أبرزها:

- الحركة الإسلامية و إشكالية المنهج. عبد الإله بنكيران
- الفجور السياسي و الحركة الإسلامية بالمغرب-دراسة في التدافع الاجتماعي. فريد الأنصاري
- البيان الدعوي و ظاهرة التضخم السياسي. فريد الأنصاري
- الإسلام السياسي في الميزان حالة المغرب. حسن أوريد
- الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب. للكاتب رشيد مقتدر
- الأصول الإجتماعية و الفكرية للحركة الإسلامية المغربية سيرورة التحول من الراديكالية إلى الإعدال. عبد الإله سطي.
- صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية المغرب و تونس نموذجا. فوزية طلحا

أما المؤلفات التي تناولت حزب العدالة و التنمية التركي نجدها متعددة بمختلف اللغات، بالتركية و الإنجليزية و حتى العربية لكنها لا تأخذ تجربة الحزب في المغرب بعين الإعتبار، نجد منها:

- المد الإسلامي في تركيا من أربكان إلى أردوغان. خالد الأضور
- الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي. جلال ورغي
- حزب العدالة و التنمية التركي دراسة في الفكرة و التجربة (من إعداد: محمد الهامي، عماد قدورة، يحيى صهيب، عاتق جارالله و محمد أون المش).
- التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم؟ للكاتب محمد زاهد جول.
- النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002-2014 (أطروحة الدكتوراه) للدكتورة رنا عبد العزيز الخماش.
- السياسة التركية بين المثالية و الواقعية في تجربة العدالة و التنمية (رسالة ماستر). لشكري ديهية و سلوم ويزة

بخصوص التجربة المغربية نلاحظ قلة المراجع بخصوص تقييم التجربة من داخل النسق الحكومي على غرار غزارة المراجع بخصوص النشأة و المأسسة، في حين نجد مجموعة مهمة من المراجع التي حاولت تناول التجربة التركية في تدبيرها الحكومي، سنحاول من خلال هذه الدراسة الجمع بين المسار التاريخي لحزب العدالة و التنمية(النشأة و المأسسة و التطور) في المغرب و تركيا كما سنعرج بعدها على العمل الحكومي للحزب، و هذا ما هو غائب نوعا ما في الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة خصوصا الإشارة إلى مقارنة حالة المغرب بتركيا مع استحضار طبيعة النظام السياسي.

المناهج المعتمدة

باعتبار أن الخطوة الأولى التي يقوم بها الباحث هي جمع المعطيات، اعتمادنا المنهج الوصفي لجمع الحقائق و البيانات[16] عن حزبي "العدالة و التنمية" و محاولة تفسيرها. و نظرا لإستقصائنا ماضي الحزبين في الفصل التمهيدي نكون بشكل تلقائي اعتمدنا على المنهج التاريخي باعتبار أن حاضر الأحزاب لا يمكن فصله عن ماضيه بل يعتبر امتداد(موضوعي أو عضوي) له، و بتعبير "عبد الله ابراهيم"(رئيس وزراء المغرب 1960/1958) لا يمكن أن نفصل بين الحاضر و الماضي لأن هناك شجرة أنساب. و أثناء تقييم تجربة سياسية معينة مع الأخذ بعين الإعتبار انعكاس الترسانة القانونية عليها للخروج بنتيجة المد أو الجزر في تطبيق القانون بشكل فعلي و مرن نكون أمام إشكالية، هل يؤثر الدستور و الترسانة القانونية على الواقع السياسي لدمقرطة

16 - أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني. كلية الحقوق-فاس, الطبعة الثالثة 2015. ص40 بتصرف

الدولة و المجتمع؟ و لمعالجة هذه الإشكالية وجب استقراء المشهد من خلال سياسات الدولة و الحكومة حتى نستشف التلازم في الوقوع أو الإختلاف أو التلازم في التغيير حسب الفيلسوف "جون ستيوارث ميل"[17]، كما وجب استحضار أن دراسة تدبير مؤسسات الدولة وطنيا أو محليا يضعنا أمام إشكالية سياسات و نوازل، أي دراسة الدولة في حالة حركة بأدبيات العلوم القانونية. و أمام هذا النسق نحتاج التطبيق القانوني لقياس أرسطو[18] بالربط بين الفرضية الكبرى(القاعدة القانونية) و الفرضية الصغرى(الوقائع) و تحديد حقيقتهم حتى يكون الربط بينهما منطقي و مقنع. كما يجب أن نشير أننا نكون أمام نصوص قانونية مركبة أو لها عدة دلالات أو كانت محط نقاش سياسي أو اجتماعي، في هذه الحالات استخدمنا منهجية تحليل النص القانوني شكلا و مضمونا. و عموما بما أننا أمام دراسة تتضمن حزبين لهما نفس الإسم و يتقاسمان المرجعية، درسنا التباين[19] بينهما في نشأتهم و بنيتهم و الديمقراطية الداخلية، كما قمنا بمقرانة بعض السلوكيات السياسية و حصيلة بعض البيانات، و بما أن الحزب السياسي لا يمكنه فصله عن بنية النظام السياسي في علاقة تأثير و تأثر وجدنا أنفسنا في مقرانة للقانون الدستوري للدولتين و بعض القوانين الأخرى مع الإشارة إلى طبيعة المجتمعات، بحيث يمكن اعتبار المنهج المقارن ركيزة أساسية في هذه الدراسة. فالمنهج المقارن هو الأدات الفضلى لبحوث علم الإجتماع[20] و العلوم الإنسانية، و بالطبع لا يمكن الفصل بين العلوم القانونية و السياسية عن العلوم الإجتماعية. كما نستعين خصوصا أثناء تقييم العمل الحكومي على الإحصاءات و تدبيجها في رسومات بيانية بالأرقم خصوصا أثناء التقييم الإقتصادي للعمل الحكومي.

التصميم

سنحاول مقاربة هذه الإشكالات المطروحة أعلاه و الإجابة عليها وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: "العدالة والتنمية" سياق التأسيس، بنية التنظيم ومرجعيته

الفصل الثاني: التدبير الحكومي لحزب "العدالة والتنمية"

17 - انظر بهذا الخصوص، حاج عني علي. "منطق الإستقراء بين فرانسيس بيكون و جون ستيوارث مل دراسة تحليلة مقارنة". مذكرة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة. كلية العلوم الإجتماعية-جامعة وهران-قسم الفلسفة. السنة الجامعية 2014-2015. ص75 و مايليها.

18 - صالح طليس. المنهجية في دراسة القانون. منشورات زين الحقوقية. الطبعة الأولى 2010.ص203 و مايليها

19 - أحميدوش مدني. المرجع السابق. ص54

20 - إيميل دوركايم. قواعد المنهج في علم االإجتماع. ترجمة محمود قاسم و محمد بدوي. دار المعارف الجامعية 1988. ص250 بتصرف

الفصل الأول: حزب "العدالة والتنمية" بالمغرب وتركيا (التأسيس و المرجعية)

حتى نستطيع مقاربة فلسفة التدبير التي ينهجها حزب سياسي معين من داخل الحكومة أو على المستوى اللامركزي و البلديات ينبغي بشكل كبير فهم المرجعية الفكرية للتنظيم الحزبي و العلة من تأسيسه، لدى سنحاول الإشارة في هذا الفصل إلى سياق و علة تأسيس حزبي "العدالة و التنمية" في المغرب و تركيا في زمكان معين.

بالرجوع إلى نظرية "دوفيرجيه" فأصل نشأة الأحزاب يكون أصل انتخابي و برلماني أو ذو نشأة خارجية، تبدوا عملية تكوين الأحزاب بسيطة لأول وهلة، فتبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولا، ثم تظهر اللجان الإنتخابية فيما بعد، و أخيرا تقوم بإتصال دائم بين هذين العنصرين، إنما في الواقع يتشوه نقاء هذه الصورة النظرية، فالتكتلات البرلمانية شاهدت النور قبل اللجان الإنتخابية، و بالفعل كانت هناك مجالس سياسية قبل أن تكون انتخابية، و في هذا الحال يمكن تصور وجود كتل برلمانية داخل مجلس أوتوقراطي كما هو الحال في مجلس منتخب[21]. إلا أن هذه النظرية لا يمكن تعميمها في كل البيئات السياسية، بل لا تنطبق إلا في الدول الغر بية، لأن العالم الثالث يتم إنشاء الأحزاب فيها من طرف محركات وطنية. أما نشأة الأحزاب في أروبا و الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشاط الناخبين و أعضاء البرلمان، و يطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من داخل البرلمان ذات أصل داخلي، بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمان يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي[22]، فالأحزاب ذات الأصل الداخلي يتم إنشاؤها عن طريق الكتل البرلمانية. يقصد بالكتل البرلمانية بلغة قانونية الفرق البرلمانية، و هي عبارة عن برلمانيين يتوحدون داخل فرق أو مجموعات يتميز كل منها بإسمها أو انتمائها الحزبي، و هذا التكتل يجعلهم في وضع عددي قوي يمكنهم إمكانية الإستفادة من امتيازات برلمانية كثيرة, تتعلق بعدد الأسئلة المسموح بطرحها على الحكومة أسبوعيا، كما تمكنهم من التفاوض بشأن تمثيل هذه الفرق في الحكومة و غير ذلك من امتيازات أخرى[23]. إذا كانت نظرية دوفيرجيه تميز بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني و أخرى ذات اللابرلمانية، حيث أن الدراسة التي قام بها "كيمنت جاندا" أظهرت أن هناك أحزاب تنشأ جزاء الإنشقاق أو الإندماج الذي يحدث بين الأحزاب هذا من جانب، و من جانب آخر أن دراسة دوفيرجيه تنطبق على الدول الغربية و تنطبق بنسبة ضئيلة على الدول الحديثة النشأة[24]، كنا ينبغي أن نميز لهذه الأخيرة أحزاب نشأت لمقاومة الإستعمار و تحرير البلاد و أحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الإستقلال لتقوم بدور السند.[25]

بالإضافة إلى نشأة الأحزاب يجب استحضار المرجعية الفكرية، بحيث لا يمكن تصور أي حزب سياسي بدون إطار مرجعي يعتمد عليه لصياغته برنامجه السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي...، و هذا الأمر يمكن أن نستشفه من كل التعاريف الفقهية للأحزاب السياسية. فيعرف "بنجامين كونستان" الحزب بأنه تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي، و يقدم "كلسن" أنها تجمعات لأفراد يعرفون نفس الفكر، أما الفيلسوف "كارل ماركس" يعتبر أن الحزب تعبير عن مصالح طبقية اجتماعية و المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب أما إذا ألغيت الطبقات فلا محل لتعدد الأحزاب[26]. و في المفهوم العربي، نجد "سليمان الطماوي" يعرف الأحزاب كجماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين[27].

و باعتبار أن محدد تنشئة الأحزاب و تأسيسها مهم في فهم الغرض منها و العلة من تأسيسها و بنيتها التنظيمية، كما هو الشأن لمرجعيتها الفكرية و رؤيتها للقضايا الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية...، سنحاول إثارة هذه الجوانب أثناء دراستنا لحزبي "العدالة و التنمية" في المغرب و تركيا من خلال المبحثين.

---

21 - موريس ديفرجيه. ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد. الأحزاب السياسية. الهيئة العامة لقصور الثقافة- القاهرة2011. ص07 بتصرف

22 - دة. سعاد الشرقاوي. النظم السياسية في العالم المعاصر. جامعة القاهرة-كلية الحقوق2007. ص204

23 - نور الدين أشحشاح. القوى السياسية الأحزاب و الجماعات و الرأي العام. طبعة 2016. اسبارطيل-طنجة. ص34و 35

24 - المرجع السابق. ص40

25 - سعاد الشرقاوي. المرجع السابق. ص206 بتصرف.

26 - المرجع السابق. ص198 بتصرف

27 - عبد العزيز أشرقي. تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية. ط1الأولى2018 الدار البيضاء.ص27

المبحث الأول: كرونولوجيا "العدالة و التنمية" و هياكله التنظيمية

سنفتح في هذا المبحث بعض صفحات التاريخ لمحاولة معرفة سيرورة حزب العدالة و التنمية سواء في النموذج التركي أو نظيره المغربي، و سنحاول المرور في التجربة المغربية عن حزب العدالة و التنمية من أول نواة أسسها "عبد الكريم مطيع" مبرزين فيها البنى التنظيمية لكل محطة مر بها هذا التنظيم، كما سنحاول التعريج عن المحطات التنظيمية التي مر بها الحزب في التجربة التركية مبرزين الهيكلة التنظيمية له. و لمقاربة هذه الإشكالية سنخصص لها مطلبين:

- المطلب الأول: حزب العدالة و التنمية بالمغرب(النشأة، التطور و التنظيم)
- المطلب الثاني: حزب العدالة و التنمية التركي(النشأة، التطور و التنظيم)

المطلب الأول: بوادر ظهور "العدالة و التنمية" بالمغرب وأهم محطاته

تأسست الحركات الإسلامية بمختلف أشكالها وأقطارها على مرجعية دينية بحثة، حيث إتخدت من الفقه السياسي الموروث منبعا، وإعتبرت سيادة أحكام الشريعة مطمحا، كما جعلت إسترجاع الخلافة حلما، وبناء "الدولة الإسلامية" مطمحاً، خاصة بعد توطين الدولة القطرية الحديثة قسرا داخل العالم الإسلامي، فكانت نشأتها بذلك ردة فعل قوية على إسقاط الخلافة، وما رافق ذلك من إنتشار تيارات التحديث السياسية الفكرية المتأثرة بالثقافة الغربية[28]. عرفت الحركة عدة مراجعات، ولم يقف سقف تنازلاتها خصوصا بعض التيارات التي تحولت من حزب إسلامي إلى حزب وطني. سيتم التركيز على حزب العدالة والتنمية كحالة خاصة لهذه الدراسة بالرغم أن الحرمة الإسلامية المغربية أكبر من أن يتم حصرها في حزب سياسي، إلا أن هذا الأخير مرتبط بعدة إعتبارات، نجد أنه حزب سياسي بشرعية قانونية (على غرار مجموعة من فصائل الإسلام السياسي التي رفضت من الإدارة المركزية) وله تجربة راهنية في الحكومة يجب الوقوف عندها. و عليه سنتناول في هذا المطلب التجربة المغربية لحزب العدالة و التنمية من نواته الأولى و جميع مراحله الإنتقالية و أسباب المراجعات التي قدمها و الحلة النهائية لهذا التنظيم كما نبرز البنية التنظيمية و الهيكلية من خلال قوانينه الأساسية و الداخلية، و ذلك في فرعين.

الفرع الأول: النواة الأولى و المراحل الإنتقالية

يمر أي حزب سياسي بسياق معين للتأسيس ذكرنا جزء منها أعلاه، و لأهمية التأسيس الذي ينعكس بشكل جدلي مع الأحداث السياسية في أي بيئة سياسية معينة، فالأحزاب الذات الأولوية الأيديولوجية غالبا ما تجد إشكالات تتعلق بطبيعة المنظومة السياسية في البلاد، و لهذه الأسباب سنبرز من خلال الفقرتين كل من جذور تأسيس و بناء حزب العدالة و التنمية، كما سنعرج على الحطات التاريخية له.

الفقرة الأولى: جذور التأسيس

ينبغي الإشارة أنه قبل ظهور النزوع الأول نحو الفعل الحركي للإسلاميين من الصعب تحقيب النواة الأولى التي أدت إلى بروز هذه الحركات في المغرب، فالزعيم التاريخي لحزب الإستقلال "علال الفاسي" يعتبر من المؤسسين للحركة السلفية في المغرب، في نفس الإطار نجد "حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" بزعامة "عبد الكريم الخطيب" كان غطاء سياسي و قانوني يعمل داخله الإسلاميين الذين فضلوا الشرعية القانونية على العمل السري[29].

إذا كان هناك إجماع حول تاريخ ظهور التنظيمات الإسلامية الحركية في المغرب، والذي يعود حسب أغلب الباحثين إلى حركة "الشبيبة الإسلامية"، التي أنشئت سنة 1969، فإن الاختلاف تمحور حول محددات النشأة وبواعثها، والشروط التي أفرزتها والظروف الذاتية والموضوعية التي ساهمت في تطورها، فمن المعلوم أن مجموع هذه الشروط التي تجمع بين الثقافي والسوسيولوجي سياسي والإيديولوجي، قد تظافرت في مجموعها وتداخلت مع متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، ساعدت على إنضاج شروط بزوغ القوى الإسلامية الحركية، وتسريع وتيرة ظهورها ونموها، لا سيما أمام وجود مثيرات إيديولوجية وثقافية وسياسية تمثلت في اليسار الماركسي بكافة مكوناته وتياراته، الذي كانت الهيمنة التامة على الساحة الإيديولوجية والفكرية والثقافية، فكان له نفوذ كبير في تأطير الحركية الفكرية والثقافية وتوجيهها وتعبئتها لتقوية أنصاره و استقطاب المتعاطفين[30].

---

28 - فوزية طلحا. الحركات الإسلامية بين الحكم الإسلامي و حكم الدولة الحديثة حركة "التوحيد و الإصلاح" المغربية نموذجا. المجلة المغربية لسياسات العمومية. العدد22 –شتاء 2017.ص95

29 - عبد الإله سطي. ما بعد الإسلام السياسي في المغرب مقدمات في دراسة تحولات مابعد الحركة الإسلامية المغربية. افرقيا الشرق-المغرب 2016.ص12

30 - رشيد مقتدر. الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب. مركز الجزيرة للدراسات و مركز-الدار العربية للعلوم ناشرون. ط-أولى2010.ص31

مما لا شك فيه أن السياق السياسي المغربي آنذاك كان عاملا مهما إن لم نقل أنه أنضج شروط نشأتها، خصصا أن الفراغ الثقافي و الفكري ساعد المد الإشتراكي بمختلف مدارسه و تياراته على تأطير و تعبئة الشارع و استقطاب اجزاء كبيرة من قطاعاته التلمذية و الطلابية و العمالية، كما أن السلطة و الحكم كانت في صراع بين المؤسسة الملكية و القوى المعارضة اليسارية بنوع من التطاحن... و هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في بروز حركات احتجاجية أخذت حلة إسلامية[31]

تعتبر "حركة الشبيبة الإسلامية" أول تعبير حركي يعتمد الإيديولوجيا الإسلامية كمرجعية تنظيمية وفكرية وكأساس لإقامة مجتمع بديل[32]، وفي ظل تقهقر القوى الوطنية وإنحسار نفوذها وتسلل الخلافات إلى صفوفها، إتسع المد الديني، و بمبادرة من مجموعة متدينة يتزعمها "عبد الكريم مطيع" تم تأسيس منظمة الشبيبة الإسلامية عام 1969، وبعد سنوات لممارستها لنشاطاتها السياسية-الدينية المزدوجة تم منحها الترخيص سنة 1972[33] (بعد إيداع الملف التأسيسي لدى الجهات الرسمية) عرفت حركة الشبيبة الإسلامية تفكك تنظيمي بعد إعتقال زعيمها "عبد الكريم مطيع" وإغتيال المناضل الإتحادي "عمر بن جلون سنة 1975 وثبوت تورط الحركة في الإغتيال، حيث صدر حكم غيابي بالمؤبد على زعيم الحركة، وفي ظل مناخ دولي أفرز تجربة وصول الإسلاميون إلى السلطة في إيران، عرفت الحركة إنشقاقات مع بداية الثمانينات وظهور المراجعات الفكرية للإيديولوجية التي كانت تتباها، فأفرزت نخب إسلامية شابة تعلن قطيعتها مع عهد الشبيبة الإسلامية و إستعدادها للإنخراط في العمل الرسمي، ويسبرز إسم "عبد الإله بن كيران" كزعيم هؤلاء الشباب الذين سيؤسسون جمعية "الجماعة الإسلامية"[34] عرفت الجماعة مراجعات فكرية تتجلى أهم خلاصاتها في العلنية بدل السرية والنظام الملكي و الديمقراطية بدل الفكر الإنقلابي، كما عملت على التكيف مع البنية القانونية للنظام في سنة 1990 تم إستبدال إسم الجماعة إلى "حركة الإصلاح والتجديد"[35]. في أواخر التسعينات عرفت كل من "حركة الإصلاح والتجديد" التي لم تتشكل بحمولة إديولوجية أو فكرية متناقظة مع السلطة (النظام) بل بالعكس تحترم الثوابت، وبالتالي يكون مدخل إلى التيار الإسلامي الإصلاحي للمشهد السياسي.

و بعد الإندماج الذي طال كل من حركتي الإصلاح و التجديد برابطة المستقبل الإسلامي ستخرج حركة "التوحيد و الإصلاح" للوجود، و ستكتمل عملية إدماج الإسلاميين في الحقل السياسي الرسمي بقبول الراحل عبد الكريم الخطيب إنخراط مكونات حركة التوحيد و الإصلاح في الحزب الذي كان يتزعمه "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" الذي سيتحول اسمه سنة 1999 إلى حزب "العدالة و التنمية"[36] بالرغم من منع الإسلاميين من تأسيس و إنشاء حزب، لم يمنعوا من الإلتحاق بحزب قائم. غشوا حزبا خائرا يتزعمه واحد من القدماء المقاومين الذي اضطلع بدور العراب و ضامن بالنسبة للسلطة[37].

الفقرة الثانية: أهم المحطات المؤسسة للحزب.

مر حزب العدالة و التنمية عبر مراحل قبل تباته في حزب "العدالة و التنمية"، فانطلق من منظمة الشبيبة الإسلامية التي أسسها عبد الكريم مطيع، و مر إلى "الجماعة الإسلامية" بعد انشقاق مجموعة من شباب "منظمة الشبيبة الإسلامية"، و بعد مجموعة من المراجعات أسسوا حركة "الإصلاح و التجديد"، ثم "الإصلاح و التوحيد" بعد اندماج بين كل من حركة "الإصلاح و التجديد" و "رابطة المستقبل الإسلامي"، و انخرطوا أعضاء حركة "الإصلاح و التوحيد" في حزب عبد الكريم الخطيب "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، و أخيرا تم تغيير أسم الحزب إلى "العدالة و التنمية".

---

31 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص32 و 33 بتصرف

32 - عبد الإله سطي. المرجع السابق.ص13

33 - فايزة سارة. الأحزاب و القوى السياسية في المغرب. رياض الريس للكتب و النشر.ص155

34 - عبد الإله سطي. المرجع السابق.ص15

35 - المرجع السابق.ص16

36 - المرجع السابق.ص20

37 - حسن أوريد. الإسلام السياسي في الميزان حالة المغرب. نشر تونسا, مطبعة المعارف الجديدة-الرباط 2016. ص77

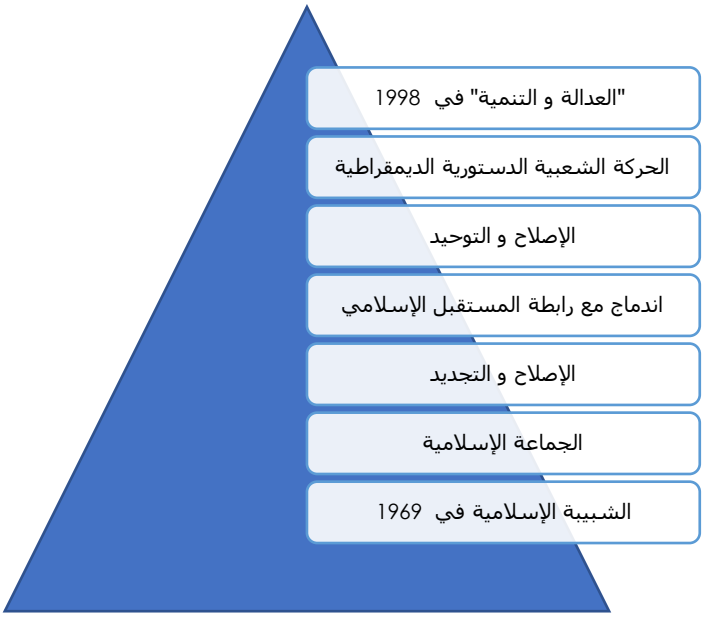

شكل[38] :

يعبر عن التسلسل التنظيمي للحزب من الشبيبة الإسلامية إلى "العدالة و التنمية"

أولا: منظمة "الشبيبة الإسلامية"

شكلت نشأة حركة الشبيبة الإسلامية بقيادة عبد الكريم مطيع، تجربة جديدة الفاعل الإسلامي الحركي في المغرب، تخللته محاولة هذا التيار التجذر المجتمعي بدء بالمساجد والجمعيات وغيرها، ثم المدارس والثانويات والجامعات، أو العلاقات الاجتماعية في إطار الأحياء المدينية أو داخل مجالات العمل أو بعض الأماكن العمومية. وكانت الشبيبة الإسلامية تجمعا بشريا مكونا من الشباب خصوصا وبعض رجال التعليم وبعض الأطر مجتمعين حول فكرة جوهرية، وهي إعادة إحلال الإسلام في المجتمع في المكان الذي يجب أن يكون فيه، بالدعوة والتربية والثقافة من خلال بعض النضالات. وكان منهج حر كة الشبيبة الإسلامية يشكل إيديولوجية رافضة للأوضاع، وتعتنق رؤية ضبابية وتقر بأن النظام "طاغوتي" وأنه لا يطبق الإسلام ويعاديه ويعادي الحركة الإسلامية. فاعتنقت الحركة "خطابا معاديا للأوضاع رافضا للواقع ومناهضا للنظام السياسي، وفي نفس الوقت كانت من الناحية العملية تكون ما يسمى الجلسات، و هو ما يشبه الخلايا عند الشيوعيون جلسات يجتمع فيها الشباب، ويتدارسون بعض التفاسير وبعض الآيات والأحاديث والأقوال الفقهية والآراء النظرية ويناقشونها، فهو تجمع إيديولوجي تنظيمي وكان الأستاذ عبد الكريم مطيع مؤسس الشبيبة الإسلامية، قياديا ضمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التي كانت في تلك الفترة متشبعة بالفكر الثوري اليساري، كما كان لكتابات سيد قطب أثرها وشكلت قراءته الثورية مرجعية إيديولوجية للقوى الإسلامية[39].

1- المعيار الديمغرافي لفهم نخب الشبيبة الإسلامية.

تشمل قاعدة حركة الشبيبة الإسلامية النخب التالية، نسبة 67% من الملتحقون بالحركة تدخل ضمن صفوف تلامذة الثانويات، ونسبة 7.50% من طلبة، بينما تتوزع الفئات الأخرى بين موظفي قطاع التعليم بنسبة 17.50% في سلك التعليم الابتدائي، في حين بلغت نسبة 7.50% من أساتذة السلك الثانوي، إلى غاية 1973.

38 - إعداد شخصي
39 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص34

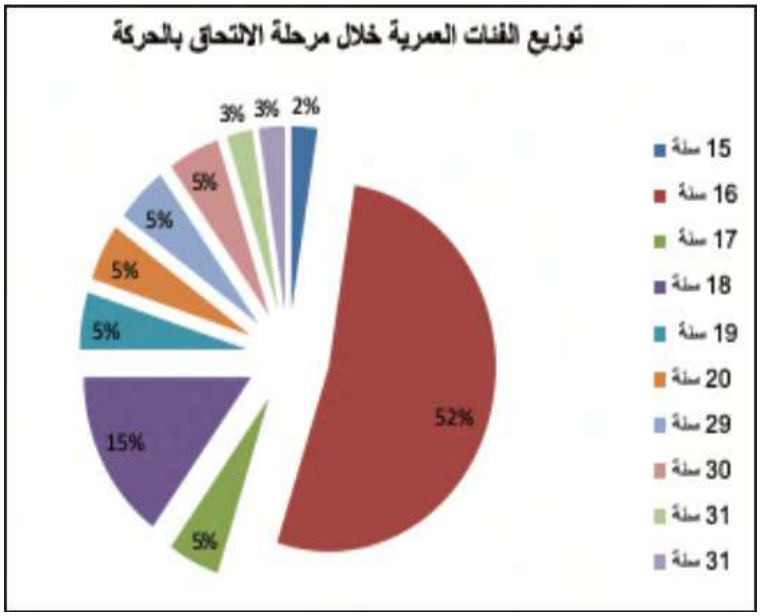

المخطط البياني الأول: الفئة العمرية خلال مرحلة الإلتحاق بحركة[40] الشبيبة الإسلامية

نلاحظ من خلال هذا "المخطط البياني" أن أكثر من نصف المنخرطين في الحركة يبلغ عمرهم بين 15 و 18 سنة، و بالتالي كان الوسط المدرسي ركيزة مهمة و شكلت الحركة التلمذية أهم عنصر بشري، و قاعدة الحركة، و نسبة 15% للبالغين سن 18 عاما، و تتوزع باقي الفئات العمرية في 5% بين 19 و 30 سنة.

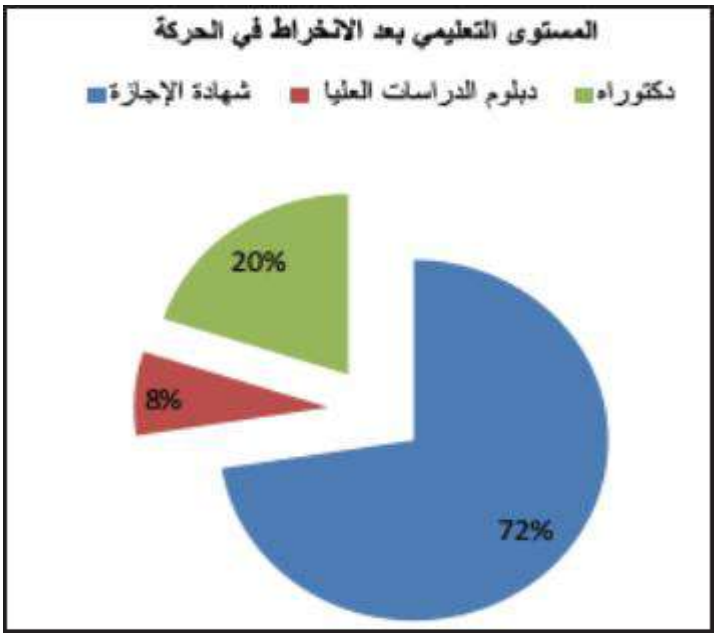

المخطط البياني الثاني: المستوى التعليمي بعد الإلتحاق[41] بحركة الشبيبة الإسلامية إلى نهاية السبعينات.

تشمل عينة التي نتحدث عنها مستوى تعليمي عالي، و أمام نشطاء أنتجهم التعليم المغربي بعد الإستعمار فشكلت نسبة 72% من نخب الحركة حاصلة على شهادة الإجازة، و 08% حاصلة على دبلوم الدراسات المعمقة، و 20% حاصلة على الدكتوراه.

40 - عبد الإله سطي. الأصول الإجتماعية و الفكرية للحركة الإسلامية المغربية سيرورة التحول من الراديكالية إلى الإعتدال. مركز الجزيرة للدراسات-قطر النسخة الأولى مارس 2021، ص41

41 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. ص42

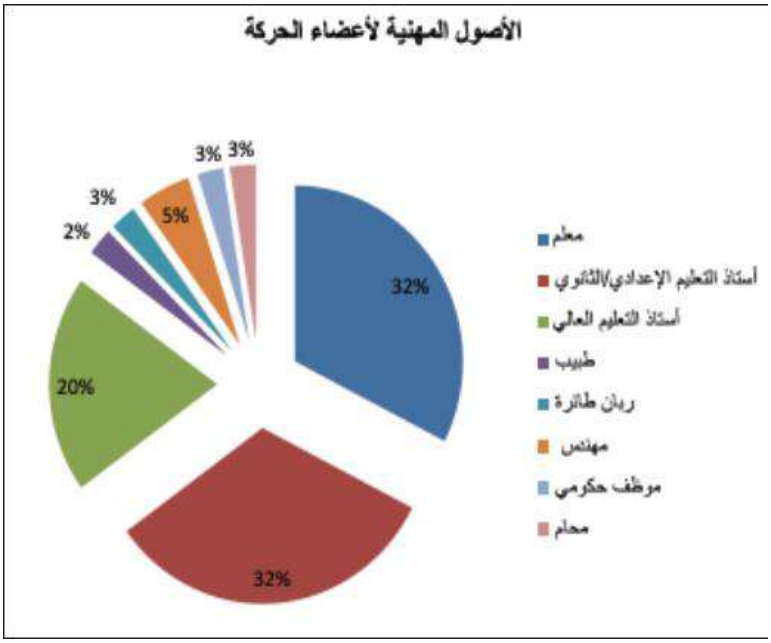

المخطط البياني الثالث: الأصول المهنية لأعضاء الحركة.

يُلاحَظ أن المآلات المهنية تنتمي إلى الطبقة الوسطى؛ خصوصًا ما يدخل في فئة رجال التعليم؛ حيث ظلت الحركة تتشكل من قواعد ذات مرجعية مهنية يشكِّل أساتذة التعليم الأوَّلي المرتبة الأولى، بنسبة 32.50 % من العدد الإجمالي. كما احتل أساتذة التعليم الثانوي نفس المرتبة بنسبة 32.50%، بينما جاء أساتذة التعليم العالي بالمرتبة الثانية، بنسبة 20% في المئة. في الوقت الذي توزعت فيه باقي النسب بين طبيب واحد ومحام واحد ومهندسيْن[42].

2- الأيديولوجية بين النزعة السلفية و الإخوانية

يعتبر أول من دعا إلى افتقار النظام السياسي المغربي للشرعية الدينية و الإسلامية للحكم، هما "محمد زحل" و "عبد الكريم مطيع" المتتلمذين على يدي شيوخ السلفية الوطنية المغربية، الأمر الذي أفضى إلى تأسيس الشبيبة الإسلامية برئاسة عبد الكريم مطيع، بهدف إعادة التربية وفق أسس و قيم إسلامية و محاربة الأمية[43] و بالعودة إلى الشيخ محمد زحل حول الفترة التأسيسية للحركة أكد أن البناء العقدي للشبيبة الإسلامية يمتاح من كتب العقيدة الصحيحة، و منها كتاب "التوحيد" للشيخ محمد بن عبد الوهاب، و العقيدة الطحاوية، و رسائل "ابن تيمية" ك"الواسطية"، و هو مايؤكد بالملموس أن الأساس العقدي قام عبر المتح بمتون السلفية الوهابية، تأثرا بما يحققه هذا المنهج من القطع مع الثقافة الغربية، و الرجوع إلى الأصل في تصور الحاضر و تدبير أنماط العيش فيه. فقبل تأسيس الشبيبة الإسلامية رسميًّا، سنة 1972؛ كان نشطاؤها قد تشربوا التربية الدينية والدعوية في مجموعة من الجمعيات الدعوية ذات التكوين السلفي، كجمعية الدعوة في شفشاون والتي كان يرأسها "علي الريسوني" وجمعية البعث التطواني، وهي جمعيات معترف بها قانونا، وكانت لا تخفي نزوعاتها السلفية متأثرة بشيوخ الدعوة السلفية في المشرق والخليج، مثل الشيخ "مفتي زاده"، و"محمود الصواف"، و"محمد ناصر الدين الألباني"، الذين كانوا يزورون هذه الجمعيات في دورات للذِّكر والدعوة، ضد الانحرافات العقائدية والصوفية، ولا يجب إغفال الدور الذي لعبه "تقي الدين الهلالي" في خطبه يوم الجمعة ودروسه بعد صلاة الفجر في مكناس والدار البيضاء، و كذا دروس بعض المشايخ السلفيين السعوديين والسودانيين، في خطب الجمعة[44].

النواة التي قام عليها البناء الأيديولوجي للحركة مبني على السلفية العقائدية تقوم على مبدأين[45] رئيسين:

- ترسيخ المنهج النصي، أي تلقي القرآن وتعاليمه بدون ثقافة وسيطة.
- الهدم الفكري لكل البناء الاجتماعي والفكري الذي أصبح يتحكم في حياة المجتمعات الإنسانية والإسلامية، التي فقدت بدورها صفتها الإسلامية بعد أن تكيفت مع الغرب، هذا المجال الحيوي المناهض لعقيدتها وهو ما انعكس بشكل جلي على ممارسات الحركة بعد تأسيسها، وتشبعها بالفكر الحركي المستمد من مقومات "معالم في الطريق" لسيد قطب، و"الخلافة الإسامية" للمودودي؛ مما يعني أن السلفية التي تتلمذ وتشبع بها الجيل المؤسس للحركة الإسلامية إذا كانت تلتقي مع السلفية

42 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. ص43 و44
43 - المرجع السابق. ص52 بتصرف
44 - المرجع السابق. ص53 بتصرف
45 - المرجع السابق. ص54

الوطنية المغربية، في مكافحة الاستعمار ونبذ الطرق الصوفية وسلوكاتها الدينية، فإنها تتعارض معها في توجهها نحو المستقبل وتعايشها مع التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة، وهو ما سيشكل موضع المساءلة في المحور الموالي.

يؤكد الدكتور الباحث "حسن أوريد" أن الحركة الإسلامية التي تشكلت في بداية السبعينات (الشبيبة الإسلامية) مناهضة للسلفية الإصلاحية المغربية(علال الفاسي) و هذا ما أكده قادة الحركة الإسلامية. أي أنهم لم يكونوا من ثمار جامعة القرويين، بل لم يكن للجامعة أي دور يذكر في التأصيل أو التقعيد لهذه الحركات؛ فالحركات الإسلامية كانت تجسد إلى حد كبير انعكاسا للمد السلفي المشرقي، ولم تمثل أبدا امتدادا للمنهج التعليمي المحلي؛ فالتيار السلفي الوطني يلتقي إلى جانب التيار الإسلامي الحركي المتشكل بداية السبعينات، على صعيد المرجعية الفكرية التي نهل منها العقيدة الإسامية، والفكرة السلفية الوسيطة "للغزالي" و"ابن تيمية" على وجه خاص .فيما عدا ذلك فهما يختلفان في الإشكالية، ومناهج النظر، والأهداف، ووسائل بلوغها. نعم؛ يجمع بين الخطابين رفض مشترك للواقع القائم، وتطلع إلى تحقيق النهضة والانبعاث الحضاري للمجتمع والأمة .غير أن أيا منهما لا يشاطر الآخر تقديره لأسباب التخلف والانحطاط اللذين تردى فيهما المسلمون، ولا تقديره لكيفيات معالجة ذلك، وللأدوات التي ينبغي التوسل بها للإنتهاض[46].

كانت النزعة الأيديولوجية "الإخوانية" تشكل محور بداية الحركة الإسلامية، رغم أن جماعة الإخوان المسلمين المصرية لم تستطع تشكيل أي فرع لها بالمغرب على غرار مجموعة من الدول الأخرى، لكن تتبع مضمون الخطاب التعبوي والسياسي الذي بدأت تصرفه الحركة الإسامية في بدايتها الأولى، سيلاحظ درجة النهل من "القاموس الإخواني" من جهة، وطبيعة النسق الهيكلي للتنظيم المعتمد لدى هذه الحركة من جهة أخرى .مما يفسر درجة التأثر بالتجربة المشرقية في العمل الحركي الإسلامي، وأيضًا في طبيعة الأفكار ومناهج العمل التي قامت عليها هذه الحركات[47] يبقى التأثر بالتجربة الحركية الإسامية المشرقية قائما وإن لم تتأسس الحركة الإسلامية المغربية كامتداد تنظيمي لهذه التجربة، إلا أنها وضعت نموذجا كواجهة يمكن الإفادة منها للانطلاق في تأطير العمل الحركي الإسامي المغربي، وما يمكن التأكيد عليه في هذا الباب أن هذا التأثر بالتجربة المشرقية انبنى عبر مجموعة من القنوات التواصلية[48]:

- الهجرة لاستكمال الدراسة، وأيضًا العلماء المشارقة الذين كانوا يسهرون على تقديم دروس في الشريعة والفقه واللغة العربية جراء الفراغ الذي تركه جلاء الأطر التعليمية الفرنسية بالمدرسة المغربية.
- الحج السنوي وما سهله من ربط جسور التواصل والتثاقف بين الأطر المغربية والأطر المشرقية.
- الكتب والمجلات والإصدارات المشرقية الوافدة على المغرب.

وفي معرض سعيه الحثيث لإضفاء الطابع الحركي على الشبيبة الإسامية، وخصوصيتها الأيديولوجية، كيف "عبد الكريم مطيع" العديد من المفاهيم لتنسجم مع أيديولوجيته الجديدة، وقد ترتب على ذلك إعادة توظيف المفاهيم الواردة من القاموس الإخواني، التي كان يخصها باهتمام كبير. والنتيجة، تعدد مجالات التلاقي مع فكر الإخوان، فما كان يشار إليه بالجاهلية وتحقيق الثورة الإسلامية عن طريق الجهاد الإسلامي بمصر مع "سيد قطب" نقلا عن "أبو الأعلى المودودي". تم توظيفه وتكييفه مع المشهد المغربي، حيث على أساسه كانت الدورات التربوية تعقد مجالسها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه إلى جانب تكييف المفاهيم الإخوانية وأقلمتها مع المشهد المغربي، لم يعمد "عبد الكريم مطيع" وأتباعه إلى الاعتماد على رموز السلفية الدينية المغربية، ولا التشرب من متنها الفكري والديني .فقد نهج "عبد الكريم مطيع" مسلك القطع مع هذه الرموز واعتبارها مساهمة

46 - عبد الإله سطي، المرجع السابق. ص55
47 - المرجع السابق. ص57
48 - المرجع السابق. ص58

في مشروع الحداثة القسرية، ففي نظره الحلول التي تقدمها هذه الأخيرة، لا تزيد إلا في تعميق المشكل الحضاري والسياسي للأمة، ولا تبحث عن مخارج لهذه الأزمة[49].

3- تهافت الشبيبة الإسلامية

كان اغتيال عمر بن جلون عام 1975 نقطة تحول رئيسية في تاريخ الشبيبة الإسلامية، وهو حدث تردد مدى ذاكرته طويلا، بل وأصبح مسببا لرسالة عامة من أعضاء الشبيبة مؤخرا في عام 2005، كمفكر عام بارز للمغاربة يمثل اليسار، وهو ناشط وصحفي ونقابي، تهديدا لكل من النظام المغربي والنظرة العامية للشبيبة. في 18 ديسمبر، أثناء نزهة على الأقدام خارج الدار البضاء، تعرض بن جلون لهجوم من قبل المهاجمين وقُتل. وسواء أكان هذا القتل بأمر من عبد الكريم مطيع(رئيس الشبيبة الإسلامية) أم لا، فإن عواقب هذا القتل على الشبيبة، داخليا وفي علاقتها مع النظام، كانت هائلة[50]. ظلت جثة "عمر بنجلون" تلاحق السيرورة التاريخية للحزب، بحيث لا يمكن الحديث عن نهاية الشبيبة الإسلامية إلا و رافقه العامل الرئيسي المتمثل في قتل اليساري الإتحادي عمر بنجلون. وقد عرفت الشبيبة عدة تصدعات وخلافات، فقد اتهم عدد من القيادات الشبيبة الإسلامية و أعضائها اعتقلوا بتهمة التورط في عملية اغتيال القيادي اليساري الاتحادي المعارض "عمر بن جلون"، بينما ظل عبد الكريم مطيع يسهر على تسيير الحركة من الخارج، وأمام هذا الفراغ القيادي الذي حاولت الحركة سده، بتشكيل لجنة سداسية مكونة من مناضليها من أجل إنقاذ الشبيبة، وبعد مرور سنتين احتدمت وتيرة الخلافات والصراعات وتفاقمت، فبرزت عدة تناقضات نتيجة تداخل العديد من العوامل الموضوعية كضغوط السلطة وملاحقة المشتبه فيهم ورغبة الشبيبة الإسلامية في تجاوز الأزمة وتفادي التضييق والمتابعات القانونية...، أما الذاتية كاحتدام مشكلة الزعامة، والتباين في تقديم المتطلبات الموضوعية لنوعية المرحلة، وافتقاد العديد من قيادات الحركة وأطرها للخبرة في معالجة مثل هذه الوضعية الحرجة، والعجز عن التوافق حول استراتيجية موحدة، فأفرزت لنا دينامية النزاع تصارعا على مستوى القيادة بين فاعلين: الأول رغبة "عبد الكريم مطيع" القائد والمؤسس الاستمرار في قيادة الحركة، فكان يعطي تعليماته من الخارج وحاول التحكم في الخط السياسي والإيديولوجي، ذي التوجه الثوري وفقا لتصوراته وحساباته، بعيدا عن ضغوطات السلطة وملاحقاتها. والثاني "القيادة السداسية" التي كانت تتولى التسيير الفعلي للحركة، والموجودة ميدانيا والمتشبثة بحقها في اتخاذ القرارات، لأنها توجد في معترك المواجهة وتعيش الواقع الموضوعي وتدرك تقلباته، فتولد عن ذلك حالة من والتشتت التنظيمي أمام تحمل القيادة السداسية المسؤولية، في مواجهة تقلبات الواقع والعوامل المؤثرة فيه فأفضى ذلك إلى الاختلاف في المواقف السياسية، بين القيادة الداخلية الممثلة في المجموعة السداسية والخط الخارجي الذي يجسده عبد الكريم مطيع.[51] و هذا أمر طبيعي نظرا للطبيعة الهرمية التي تهيمن على التنظيم و تقوم على سلطة الرمز ليس فقط فيما يدخل في شق المقدس الأيديولوجي الذي تنهال منه شرعية وجودها، ولكن أيضا في سطوة القائد[52].

وعدم قدرة مطيع على التحكم في "القيادة السداسية"، أدى إلى اتهامها بالعمالة للنظام والتآمر على الحركة، وهو ما حدا بمطيع إلى تعيين قيادة جديدة، في حين رفضت القيادة السداسية الاعتراف بالقيادة الجديدة، مما أفضى إلى خلخلة الحركة وانسحاب العديد من أعضائها، ورغم مبادرات الإصلاح ومحاولات رأب الصدع، إذ تأكد أن حدة الاحتقان وعمق الخلاف كان يتجاوز حدود ما كان مخططا له، عن ما تطور الأمر إلى استشراء أزمة بنيوية، عصفت بمكونات حركة الشبيبة الإسلامية وتياراتها، فأدت لانقسامها إلى أربعة أقسام[53]

---

49 - عبد الإله سطي، المرجع السابق. ص60

50 - Emilie Siobhan François. The Movement for Unicity and Reform: Between daawa and Dissent. Ph.D.thesis UNIVERCITY OF OXFORD Merton College. Michaelmas Term 2016. P:78

51 - رشيد مقتدر. الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب. مركز الجزيرة للدراسات و مركز-الدار العربية للعلوم ناشرون. ط,أولى2010.ص35

52 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. ص60

53 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص36

- قسم أول ساند عبد الكريم مطيع ودعمه في موقفه، وظل يعمل في إطار الشبيبة الإسلامية إلى غاية1981.
- قسم ثان انحاز إلى جانب القيادة السداسية، ودافع عنها إلا أن هذا القسم لم يستطع الصمود كتنظيم وسرعان ما تلاشى.
- قسم ثالث رفض الانحياز لأي طرف من الطرفين وقام يدعوا إلى "التبين" في الاتهامات والانتقادات المتبادلة.
- قسم رابع تمثل في بعض المجموعات المتفرقة التي خرجت من الشبيبة أو نبتت فيها، من بينها مجموعة "التوحيد" بقيادة الأستاذ عبد السلام بلاجي، حيث أصر أعضاء المجموعة على تجنب التحول إلى جماعة أو تنظيم وألا يعلنوا عنه، وألا يختاروا مسؤولا ولا رئيسا، وانتهجوا استراتيجية توحيد الجماعات والجمعيات الإسلامية، خصوصا المنفصلين عن الشبيبة الإسلامية الذين لم يلحقوا بالجماعة الإسلامية (الإصلاح والتجديد). وهناك مجموعة مصطفى المعتصم التي انسحبت بدورها من الشبيبة الإسلامية في فترة خروج مجموعة التوحيد خلال صيف 1979 والتي ستتحول إلى ما سمي "جند الإسلام" ثم إلى مجموعة "الاختيار الإسلامي" التي ستتولد عنها فيما بعد إلى "البديل الحضاري" و"الحركة من أجل الأمة".

فبينما انضمت أغلب عناصر القسم الثاني إلى جماعة "العدل والإحسان"، بعد إعلان الأستاذ "عبد السلام ياسين" عن تأسيسها، سينضم القسم الثالث إلى مجموعة من التيارات لتشكل "رابطة المستقبل الإسلامي" المؤسسة في 4 أبريل 1994، والتي كانت تضم ثلاث جماعات هي جماعة "الدعوة الإسلامية" في فاس و"الجمعية الإسلامية" في القصر الكبير و"جمعية الشروق" في الرباط بالإضافة إلى مجموعة "التوحيد" في الدار البيضاء. أما أغلبية القسم الأول الذي يتزعمه الأستاذ عبد الإله بن كيران، فإنه سيكرس القطيعة النهائية مع الشبيبة الإسلامية في مارس 1981، عبر إصدار بيانين يعلن في هذا القسم الانفصال صراحة عن الشبيبة الإسلامية، وتأسيس "جمعية الجماعة الإسلامية" بقيادة عبد الإله بن كيران سنة 1983، والتي سيتغير اسمها إلى حركة الإصلاح والتجديد مع بداية التسعينات، ثم توحدت في فترة لاحقة مع رابطة المستقبل الإسلامي للإعلان عن مولود جديد سمي حركة "التوحيد والإصلاح"، وقد تم الإعلان عن التوحيد في بيان مؤرخ في 31 أغسطس 1996. بينما أسس المعتصم حركة البديل الحضاري سنة 1995 والتي ستتحول سنة 2005 إلى حزب سياسي، ثم حله مؤخرا بعد تفكيك شبكة بلعيرج، في حين أسس محمد المرواني "الحركة من أجل الأمة" سنة 1998 التي تخوض معركة قانونية لنيل المشروعية القانونية[54].

انتقلت الشبيبة الإسلامية إلى العمل السري و نهجت الإختيار الثوري بعد اغتيال "عمر بن جلون" من سنة 1975 إلى 1981 متبنية أطروحة الجاهلية متأثرة بأفكار سيد قطب و توجهاته، شهدت الشبيبة آنذاك ملاحقة مسؤوليها و تعقيبهم من الأجهزة الأمنية، مما أدى بها إلى نوع من التفكك التنظيمي بعد فرار زعيمها "مطيع" إلى الخارج، مما دفع بانفصال التيار الكبير عن الشبيبة و الإنفصال عن الخط الثوري، و نبذ العنف و السعي لممارسة العمل الدعوي و السياسي السلمي و الإبتعاد عن العمل السري، و قد تبلور هذا التوجه بكل وضوح و حسم بعد سنة 1986.[55]

ثانيا: الجماعة الإسلامية

في ظل حالة الهوان الذي أصاب "حركة الشبيبة الإسامية"، وتآكل شرعية عبد الكريم مطيع" أمام القيادات التي ظلت متشبثة بتنظيمه حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، عرفت الحركات الإسلامية بالشرق الأوسط، خصوصًا بسوريا والأردن وتونس، الإعلان عن سلسلة من المراجعات للمنطلقات والأفكار الراديكالية التي كانت تعتنقها. وقد واكبت هذه المراجعات، صدور العديد من الكتب والمقالات والشهادات، موجهة لنقد توجهات

54 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص37
55 - المرجع السابق. ص38 بتصرف

الحركات الإسامية الراديكالية، كان لها أثر بليغ في انطلاق مسلسل المراجعات والنقد الذاتي الذي أقدمت عليه العديد من قيادات الحركة الإسلامية المغربية، خصوصًا المنشقة عن "حركة الشبيبة الإسلامية" والخط التنظيمي الراديكالي لعبد الكريم مطيع.[56]

ولتسليط المزيد من الضوء حول هذه النقطة، يقول "محمد يتيم": إن السياق الذي حكم المراجعة الفكرية الشاملة التي دشنتها القيادات المنشقة عن "عبد الكريم مطيع" مع بداية الثمانينات، فضلا عن الملاحقات والمطاردات والاعتقالات والمتابعات التي بينت هشاشة التوجه السري الانقلابي، التي أسهمت في خلق شروط المراجعة، كان للسياق الإقليمي دور مساعد في ذلك، فقد كانت هناك الأحداث المأساوية لحماة بسوريا سنة 1979، وتطورات الجهاد الأفغاني والثورة الإيرانية فكانت مرحلة غليان دفعت إلى نوع من المراجعة... كما استفدنا من المراجعات الفكرية التي كانت قائمة في الساحة، وخاصة النقاش الذي كان في كتاب الدكتور "خالص جلبي" "النقد الذاتي"، إضافة إلى بعض المقالات التي كانت تُنشر في مجلة "الأمة" الكويتية، ومقالات "جودت السعيد" بالإضافة إلى النقاش الداخلي، وجدنا أنفسنا في المراجعات، وبدأت قراءة جديدة للوضع السياسي المغربي، فاكتشفنا أن الوضع السياسي المغربي له خصوصياته، وأن خصوصيات المغرب تختلف عن المشرق، وأن هذا الوضع يقتضي خطابًا جديدًا ورؤية جديدة للحركة الإسامية بالمغرب، وبعدها تم تجاوز الفكر الانقلابي و فكر السرية.[57]

لقد كان لواقعة اغتيال عمر بن جلون كمعطى موضوعي، إلى جانب عوامل ذاتية "وكانت نـزاعات تنتاب الشبيبة الإسلامية، بين قيادتها الموجودة في الخارج بقـيادة الأستاذ عبد الكريم مطيع، والقيادات المحلية التي كانت تتولى تسيير الداخلـي، إذن هاتـان القضيتان كونتا إطارا لظهور تصرفات غير مستساغة في الأصل الإسلامي. إضافة إلى عوامل أخرى كإصدار مجلة المجاهد والموقف من قضية الـصحراء، التي كانت من الأسباب التي أفضت إلى القطيعة الشبيبة الإسلامية، فتشكلت مـا سمي بالجماعة الإسلامية التيار الذي يتزعمه عبد الإله بن كيران، والذي كرس القطيعة النهائية مع الشبيبة الإسلامية في مارس 1981. وقد أصدر هـذا التـار بيانين يعلن فيهما قرار الانفصال عن الشبيبة الإسلامية، نظرا لمواقفها المتطـرفة والمعاديـة للنظام؛ وأدى إرساء القطيعة مع حركة الشبيبة الإسلامية إلى إرساء مراجعات استغرقت بعض الوقت، ويمكن القول إن هذه العملية قد توجت سنة 1983، بإصدار وثيقة داخلية حررت في شهر أبريل من سنة 1981 مباشرة بعد الانفصـال عـن الـشبيبة الإسلامية، "والتي تحولت فيما بعد إلى كتاب "العمل الإسـلامي والاختيار الحضاري"، وفي صيف 1981 تم عقد المؤتمر الأول للجماعة الإسلامية وبانتخاب "محمد يتيم" مسؤولا عن الحركة". ظلت عملية الإنفصال التنظيمي عن الشبيبة الإسلامية لا يشوبه أي تغيير على صعيد المرجعية الفكرية و الإيديولوجية المؤطرة، فكانت جمعية "الجماعة الإسلامية" متأثرة بالمنهج الإسلامي الرافض للدولة و المجتمع، و بمشروع سياسي غير واضح المعالم. كما ظل منهج الحركة متأرجحا بين ثنائية العمل السري والعمل العلني، وإذا كان الإشـكال المطـروح آنـذاك عدم القدرة على الحسم في صيغ العمل، التي كانت تتـراوح ما بين العمل السري والعمل العلني.[58]

فكانت مقدمة مراجعة فكرة السرية والانطلاق في عملية المراجعات الفكرية، فتمت الاستفادة من الانتقادات الفكرية التي كانت قائمة في الساحة، وخاصة كـتاب الدكـتور خـالص جلبـي "النقد الذاتي"، إضافة إلى بعض المقـالات الـتي كانت تنشر في مجلة الأمة وكتابات جودت السعيد، علاوة على النقاش الداخلي، الذي انصب في مخاض المراجعات. فبدأت عملية قراءة جديدة للوضع السياسي المغربـي وأن له مميزاته وأن خـصوصيات المغـرب تختلف عن المشرق، وأن هذا الوضع يقتضي خطابا جديدا ورؤيـة جديـدة للحركة الإسلامية في المغرب، فتم الاقتناع بضرورة عدم إسقاط التجـربة المشرقية على المغرب، و تجاوز الفكـر الانقلابـي وفكر

---

56 - عبد الإله سطي. الأصول الإجتماعية و الفكرية للحركة الإسلامية المغربية سيرورة التحول من الراديكالية إلى الإعتدال. مركز الجزيرة للدراسات-قطر النسخة الأولى مارس 2021، ص108 و109

57 - المرجع السابق. ص109

58 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص39 و40 بتصرف

السرية، وبدأت فكرة المشاركة بمعناها العام تتبلور، و تم اعتبار المجتمع مسلم منحرف و ليس مجتمعا كافرا كما كانوا يعتبرونه سابقا، وأنه يجب القيام بجهد دعوي تربوي إصلاحي. وقد أفضت سلسلة المراجعات التي تم إقرارها منذ سنة 1988 إلى صياغة النظرية العامة للعمل، ووضع موضوع المشاركة السياسية، الذي طرح بعد المؤتمر الثالث للجماعة الإسلامية سنة 1988، بالإضافة إلى إعادة صياغة وثائق جديدة للجماعة، من بينها ميثاق الجماعة الإسلامية آنذاك، كما أنجزت ورقة حول المشاركة السياسية، التي اعتمدها التنظيم وهي تتكلم عن مبدإ المشاركة ومختلف صيغها الممكنة. وقد شكلت المرحلة ما بين 1981 إلى 1986 مرحلة مخاض تميز بالتيه والتقلب والبحث عن بنية إيديولوجية جديدة تقطع مع مخلفات تجربة الشبيبة، وإذا كان واقع التردد قد طبع مسار الجماعة الإسلامية، الذي تأرجح بين الاستمرارية في العمل السري وبين الرغبة في العمل العلني، فإن التعرض إلى الاعتقالات و الملاحقات ساهم بشكل كبير في الدفع إلى تقديم ملف تأسيس "جمعية الجماعة الإسلامية"، بقيادة عبد الإله بنكيران سنة 1983 و التي أعلنت عن نبذها للعنف والإرهاب، وعدم عدائها للنظام الملكي مع العمل في إطار المذهب المالكي وعدم تبعيتها لأية جهة خارجية.[59]

وقدم الملف القانوني لدى السلطات المحلية في الرباط سنة 1983، وترأس الجماعة الإسلامية الأستاذ عبد الإله بن كيران، بينما كان كاتبها العام هو الأستاذ عبد الله بهما. وإضافة إلى الرئيس والكاتب العام، ضم المكتب التنفيذي آنذاك كلا من محمد عز الدين توفيق (ذ جامعي) محمد يتيم (ذ الفلسفة ثانوي)، سعد الدين العثماني (طبيب أستاذ ثانوي) محمد الأمين بوخبزة (ذ جامعي) أحمد العبادي (ذ جامعي)، عبد المالك زعزاع (محام متدرب) عبد اللطيف السدراتي (ذ ثانوي).[60] وبذلك تم تأسيس جمعية الجماعة الإسلامية في بداية الثمانينات، على يد نخبة من التيار المنفصل عن حركة الشبيبة الإسلامية، والتي تحددت أهدافها في الدعوة إلى تجديد فهم الدين والالتزام به على مستوى الافراد وعلى مستوى الدولة.[61]

و في شهادة للأستاذ "عبد الإله بنكيران"، كون أن المشكل لا يخص الحكام فقط بل هو عام و شامل. و ما دام كذاك، فلم يعد الهدف هو منازعة الحكام و أخذ السلطة، بل أصبح هدفنا هو القيام بواجب الدعوة في الناس. ة بالتالي لم يعد هناك داع للتنظيم السري، فأسسنا إطارا قانونيا لكي نعمل من خلاله، و اكترينا مركزا، و بدأنا في إصدار جريدة، كل ذلك بمجهودنا و إمكانياتنا و بتمويل من الأعضاء، و نحن حريصون على ذلك لسبب واحد هو أننا نعتبر أن استقلاليتنا مرتبطة بالتمويل الذاتي.[62]

وقد ارتكزت الجماعة الإسلامية على الأسس التالية:

- ✓ أنها جماعة وطنية غير تابعة لأية جهة تنظيمية خارجية أو دولة أجنبية.
- ✓ لا تعتبر نفسها جماعة المسلمين، ولا ممثلا وحيدا للإسلام ولا وصيا عليه، وإنما هي جماعة المسلمين، تعمل على إقامة الدين في جميع مجالات الحياة متعاونة مع كل من يسعى لنفس الغايات، منطلقة من مبادئ رامية إلى تحقيق أهداف واضحة ومستعملة كل الوسائل المشروعة.[63]

وبذلك فقد اعتنقت الجماعة الإسلامية أطروحة "الانحراف" بدل أطروحة "الجاهلية"، التي كانت مستشرية داخل الأوساط الإسلامية، فرأى هذا التيار أن الأمة الإسلامية لن تنجو من الانحراف الذي أصابها، إلا بصحة أصولها الدينية من قرآن وسنة وإجماع، وفسح المجال لكل محدد للدين أو مصلح له، يبتغي التغيير والقضاء على الانحراف. وقد حدد ميثاق الجماعة الإسلامية مبادئها في عشرة وهي كالآتي: إرضاء الله عز وجل بتحقيق العبودية له، الالتزام بالإسلام على أحسن الوجوه، الدعوة إلى الإسلام، العمل الجماعي المنظم، المحبة والأخوة والثقة، الشورى، الطاعة والانضباط، التدرج، المشاركة والتفاعل، التعاون لمصلحة المسلمين.[64]

---

59 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص41 و42 بتصرف

60 - جمعية الجماعة الإسلامية: نبذة تعريفية، أسبوعية الراية، العدد11، السنة الأولى في6 ربيع الأول 15/1412 سبتمبر 1991، ص02.

61 - ميثاق جمعية الجماعة الإسلامية. أسبوعية الراية، العدد 02 في 18 أغسطس 1990.

62 - عبد الإله بنكيران. الحركة الإسلامية و إشكالية المنهج. سلسلة "اخترت لكم"2. منشورات الفرقان الدار البيضاء. ص56-57

63 - ميثاق جمعية الجماعة الإسلامية. أسبوعية الراية، العدد 02 في 18 أغسطس 1990.

64 - ميثاق الجماعة الإسلامية. المرجع السابق.

عملت الحركة على إعادة تأطير الهوية الحركية بعد الإنفصال عن الشبيبة الإسلامية تفاعلا مع السياق آنذاك، و لإستمرارها من جديد كانت ملزمة للدخول في مراجعات، أهمها القطع مع التوجه الإنقلابي و إعلان الإنفصال النهائي و الدخول في مخاض المراجعات و مسار البحث عن الشرعية[65]، اعتماد الإصلاح كأسلوب للدعوة بركيزتي نبذ العنف و و تبني خيار الإصلاح[66]، التعبير عن تصالح الحركة مع الدولة رغم بعض الخلافات حول النظام الملكي و إمارة المؤمنين، كما تغير أسلوب الحركة في صياغة المواقف السياسية و الإنتقال من مرحلة تكفير الدولة و المجتمع إلى السعي للمساهمة في بناء الأمة بالدعوة إلى تجديد فهم الدين وفق الكتاب و السنة و الإجماع[67].

و نظرا لإتباع الحركة نهجا معتدلا في إطار مسلسل سعيها للبحث عن المشروعية القانونية، عرفت نوع من الانفراج النسبي في علاقتها مع السلطة، فاستبدلت الحركة اسمها من "الجماعة الإسلامية" إلى حركة "الإصلاح والتجديد"[68] أما عن أهدافها فحددتها فيما يلي:

- ✓ التخلي عن كل أشكال السرية والعنف والتطرف، أي الإيمان بالحل السلمي الحضاري في التعامل مع الواقع.
- ✓ الحرص على العمل في إطار المشروعية القانونية الدستورية
- ✓ التركيز على العمل الثقافي و الإعلامي و الإجتماعي.

ثالثا: من الجماعة الإسلامية إلى "الإصلاح و التجديد"

لقد تميزت المرحلة الفاصلة ما بين سنة 1983 ، سنة الإعلان عن القطيعة التنظيمية مع "حركة الشبيبة الإسلامية"، وسنة 1992 ؛ سنة استقبال حركة "الجماعة الإسلامية" من قِبل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وسنة الإعلان عن تغيير اسم الحركة من "الجماعة الإسلامية" إلى "حركة الإصلاح والتجديد"، بالكثير من البيانات والرسائل، والنقاشات الداخلية تفاعلً مع التوجهات الجديدة التي أخذت تجد لها موطئ قدم داخل منظومة إنتاج القيم داخل الحركة. لكن ما نريد التأكيد عليه هنا هو أن حركة "الجماعة الإسامية"، مرت بمسار طبعته جدلية التأثير والتأثر والمكسب والخسارة، وهو ما أسفر في نهاية المطاف في أوائل التسعينات على مراجعة العديد من المواقف التي كانت تعتبر من ثوابت العمل التنظيمي لأعضاء الحركة، لما كانوا ينشطون تحت لواء "حركة الشبيبة الإسلامية." فالملاحظ من البيانات الصادرة عن الحركة خلال هذه الفترة، ثم الرسائل وكمية الإنتاج الفكري، في أسبوعية "الإصلاح"، و"الفرقان" و"الراية" فيما بعد، أنها كلها كانت تلتحف من أجل التأكيد والترسيخ والتعريف، بالمسار الجديد الذي أضحت تتبناه هذه المجموعة الخارجة من العمل الراديكالي داخل "الشبيبة الإسلامية". وذلك بهدف تأكيد وجودها، وخلق توافق مع منظومة القيم السياسية التي يتأسس عليها النظام السياسي المغربي. لكن الحاصل أن التعاطي الحذر الذي اعتمدته السلطة السياسية مع هذه الحركة، كان يجد تبريره أساسًا -كما عبَّر عن ذلك وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية- في عدم التأكد من نوايا هذه المجموعة: هل هي تطور عن التوجه الراديكالي السابق، وأحد تعبيراته الجديدة، أم هي تكتيك حركي نهجته "حركة الشبيبة الإسامية"، من أجل إعادة ترتيب بيتها الداخلي، وتوجهها المتشدد، أم هي بالفعل نهج استراتيجي اعتمده هؤلاء المنسلون من تحت عباءة راديكالية "عبد الكريم مطيع"، إيمانا منهم بعدم جدوى توجهه المتطرف في تحقيق طموحاتهم الدعوية والسياسية، لكن ما كشفت عنه المعطيات الحاصلة مع بداية عقد التسعينات، أن الحركة أبانت من خلال خطاباتها وممارساتها، عن تراجعها المتصاعد عن الأفكار السابقة واستعدادها للعمل تحت عباءة المشروعية الدينية للمؤسسة الملكية، وغطاء القانون الرسمي باعتبارها جمعية ينظمها قانون

---

65 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. راجع الصفحات من 119 إلى 124

66 - المرجع السابق. راجع الصفحات من 124 إلى 127

67 - المرجع السابق. راجع الصفحات من 127 إلى 133

68 - محمد يتيم. "حركة التوحيد و الاصلاح: التجربة الوحدوية، التوجهات العامة" ضمن ملف العدد: الحركة الاسلامية في المغرب، مجلة الفرقان، العدد41، 1998. ص28

الجمعيات. ولتجاوز أي توجس من المرجعية الإسامية التي تمثلها الحركة اسما وتنظيما، عمدت سنة 1992 إلى الإعلان عن تخليها عن اسم "جمعية الجماعة الإسامية"، واستبدال اسم "حركة الإصلاح والتجديد" به، بكل ما يعنيه ذلك من د لالات ورسائل، تدخل ضمنيا ضمن المراجعات التي أقدمت عليها الحركة، طيلة عقد من الزمن امتد من سنة 1983 إلى سنة 1992 . وهي السنة التي ستعرف مرور الحركة إلى تكريس تلك المراجعات السابقة، واستثمار الانفتاح السياسي الذي بدأ النظام السياسي المغربي يشقه مع بداية التسعينات عبر مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية.[69]

وقد بررت الجماعة هذا التغيير عبر بيان منشور بجريدة "الراية"، الناطقة باسمها بعد توقيف جريدة "الإصلاح"، الذي من بين ما جاء فيه: "نظرًا لما يمكن أن يُفهَم خطأ من هذا الاسم، وما يمكن أن يوحي به عند من لم يعرف حقيقتنا ولم يخبر مواثيقنا ومواقفنا، من طائفية واحتكار لصفة الاسم أو إقصاء غيرنا منه، وغيرها من المعاني التي لم تكن من قناعتنا عند تأسيس "الجماعة الإسامية"، كما لم تكن في يوم من الأيام من ممارستنا في حقل العمل الإسلامي ونشاطنا الدعوي. ثم ذهب البيان للتأكيد على: "أننا لسنا جماعة المسلمين وإنما نحن جماعة من المسلمين، وأن حركتنا تبعا لذلك لا تعتبر نفسها وصيا على الإسلام ولا ناطقا وحيدا باسمه ولا مصادرا لحق الغير في العمل انطلاقا من مبادئه وقيمه ولا مُخرجا لغير المنتسب إليها منه". وبما أن الحركة - يقول البيان- في جوهر دعوتها تقوم على إصلاح ما فسد من أوضاع الأمة وتجديد ما بلي منها، سواء على مستوى العقيدة والفكر أو على مستوى السلوك والوقائع، من أجل ذلك كله تقرر أن يصبح اسم جمعيتنا ابتداء من هذا التاريخ هو "حركة الإصلاح والتجديد".[70]

رابعا: حركة التوحيد و الإصلاح

في إطار توحيد المشروع الإسلامي تمخضت حركة "التوحيد و الإصلاح" بين تجمع تنظيمي نجم عن الوحدة التي أبرمت بين "حركة الإصلاح و التجديد"(الإمتداد العضوي لجمعية الجماعة الإسلامية) و "رابطة المستقبل الإسلامي"، و تكللت العملية بنجاح هذه الوحدة. الأمر الذي قد يطرح لنا مجموعة من التساؤلات؛ ماهية "رابطة المستقبل الإسلامي"؟ أسس الوحدة و الصعوبات؟ الروافد الفكرية و تصور الحركة؟ حركة دعوية تربوية أم سياسية؟ الهيكلة التنظيمية؟ مواقف الحركة؟

1- رابطة المستقبل الإسلامي

تم الإعلان عن ميلاد "رابطة المستقبل الإسلامي" في 4 أبريل 1994 واختارت الدكتور "أحمد الريسوني" رئيسا لها والدكتور أحمد العماري نائبا للرئيس. والرابطة عمل توحيدي لثلاث جماعات إسلامية رئيسية هي جماعة الدعوة الإسلامية بفاس والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير وجمعية الشروق بالرباط بالإضافة إلى مجموعة التوحيد بالدار البيضاء. وقد نص القانون الأساسي لرابطة المستقبل الإسلامي على الأهداف التالية[71]:

- ✓ تمتين الروابط التاريخية للمجتمع المغربي وفي مقدمتها الإسلام وتراثه العلمي والحضاري.
- ✓ العمل على إشاعة روح التعاون والتفاهم والحوار البناء بين مختلف فئات المجتمع ومكوناته الفكرية بما يخدم وحدته والتحامه.
- ✓ نشر الوعي الحضاري والإسهام في توفير النهضة الحضارية لأمتنا
- ✓ العمل على معالجة الآفات والسلبيات التي تسبب تأخر مجتمعنا وتعوق نهفته ورقيه.
- ✓ العمل على بلورة الحلول العلمية النابعة من قيمنا وأصالتنا للمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا.

---

69 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. ص138-139

70 - المرجع السابق. ص139-140

71 - مؤلف جماعي: محمد تميم، بلال التليدي، مصطفى الخلفي، الحسن السرات، عز الدين العزماني و اسماعيل حمودي. "حركة التوحيد و الإصلاح المغربية البناء و الكسب، التطلعات و التحديات" مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث. الطبعة الاولى 2015. ص32و33

"جماعة الدعوة بفاس"[72] تأسست على يد الدكتور عبد السلام الهراس ومجموعة من الأساتذة سنة 1976، أي في أوج جماعة الشبيبة الإسلامية، وقد تحفظ مؤسسو جماعة الدعوة بفاس منذ البداية على الانضمام أو التعاون مع ا الشبيبة لاختلاف الرؤية والمنهج. "الجمعية الإسلامية بالقصر الكبير"[73] وتأسست هي الأخرى سنة 1976 على يد الدكتور أحمد الريسوني، ومدت نشاطها عبر التلاميذ والطلبة وبعض الأطر التعليمية إلى شمال المغرب وبعض المناطق المجاورة. ولم يكن التوافق في سنة التأسيس وفي الأهداف والمنطلقات بينها وبين جماعة الدعوة الإسلامية بفاس قائما على تفاهم سابق أو لقاء قبلي، بل مجرد اجتهاد ذاتي من كل منهما انتهى بالجماعتين إلى الاتفاق.

"جمعية الشروق الإسلامية"[74] وتعود جذورها إلى النزاع الذي طرأ داخل الشبيبة الإسلامية سنة 1977 والذي أدى إلى انفصال مجموعة أطلق عليها مجموعة «التبين» لأنها كانت تطالب بالتبين في الاتهامات والأقاويل التي كان يروجها الطرفان المتصارعان: أنصار عبد الكريم مطيع من جهة، وأنصار مجموعة الستة من جهة ثانية. ولما يئس طالبو التبين من إصلاح ذات البين أعلنوا انسحابهم من الشبيبة الإسلامية سنة 1977 فأسسوا تنظيما مستقلا قاده مجموعة من الإخوة بلغ عددهم خمسة وعشرين منهم الأخ المرحوم عبد الرزاق المروري والأخ أحمد المشتالي والأخ عبد الرحمن شتور والأخ عبد اللطيف البوزيدي والأخ عبد اللطيف السدراتي. والتبين مجموعة لم تسم نفسها ولم تنشئ نفسها ولم تسع إلى ذلك لحرصها على وحدة الصف والجماعة (الشبيبة الإسلامية) لكن عبد الكريم مطيع هو الذي فصلها مخافة من نتائج تبينها. فكان أول شيء فعلته هو الانفتاح على الآخرين والسير في مسار التوحيد. أسست هذه المجموعة عملها على:

- ✓ نبذ أسلوب العنف والتطرف اللذين كانا يؤديان في المرحلة السابقة إلى الصراع والصدام .
- ✓ الانفتاح على المجتمع بكل مكوناته وربط الجسور مع الجمعيات الإسلامية الأخرى العاملة في الساحة، وذلك ما أوصلهم إلى فتح الحوار مع جماعة الدعوة الإسلامية بفاس والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير، والذي توج بميلاد رابطة المستقبل الإسلامي.

و في صيف سنة 1985 تعرض بعض القياديين في «الشروق» إلى اعتقالات دامت أكثر من شهرين ظلوا خلالها بمخافر الشرطة إلى أن أفرج عن الجميع دون محاكمة لعدم ثبوت أي تهمة في حقهم ما عدا أنهم يعملون في جمعية غير مرخص لها. وعلى إثر خروجهم من الاعتقال بادروا إلى تسوية وضعيتهم القانونية فتقدموا في 3 ديسمبر 1986 بإيداع وثائق جماعتهم باسم «جمعية الشروق الإسلامية» لدي السلطات المختصة بالرباط دون الحصول على أي وصل قانوني مثلهم في ذلك مثل أغلب الجمعيات والحركات الإسلامية آنذاك.

"مجموعة التوحيد"[75] وبالإضافة إلى هذه الجماعات والجمعيات، كانت هناك مجموعات أخرى متفرقة خرجت من الشبيبة الإسلامية أو نبتت وحدها، ومن هذا الصنف «مجموعة التوحيد»، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ عبد السلام بلاجي، وحرص أعضاء المجموعة على تجنب التحول إلى جماعة أو تنظيم، وألا يعلن عن نفسه، وألا يختار مسؤولا ولا رئيسا، وأن يبدأ منذ اليوم الأول في توحيد الجماعات والجمعيات الإسلامية، خصوصا المنفصلون عن الشبيبة الإسلامية الذين لم يلتحقوا بالجماعة الإسلامية (الإصلاح والتجديد). وستلتحق عناصر هذه المجموعة برابطة المستقبل الإسلامي وكان بعض مسؤوليها في المكتب المسير لها.

في سنة 1992 أسست "الجمعية المغربية للتربية و رعاية الأسرة" بمدينة الرباط من طرف مجموعة من الأطر النسوية التي كانت تنتمي للجمعيات الإسلامية المشكلة فيما بعد "رابطة المستقبل الاسلامي"، و تعد هذه

---

72 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص33

73 - المرجع السابق. ص33

74 - المرجع السابق. ص33 ومايليها

75 - المرجع السابق. ص35

الجمعية من أولى الجمعيات النسائية ذات التوجه الإسلامي التي تأسست في خضم النقاش الذي عرفته بداية تسعينات القرن الماضي حول قضايا المرأة و الاسرة. تهدف هذه الهيئة النسائية لتحقيق الأهداف[76] الآتية:

- ✓ دعم كيان الأسرة والرفع من مستواها والمحافظة على وجودها وتماسكها باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع واستقراره.
- ✓ الدفاع عن حقوق المرأة وخاصة الأم، حتى تتمكن من أداء رسالتها السامية على أحسن وجه.
- ✓ العمل على الرفع من المستوى التربوي والتعليمي لأفراد الأسرة خاصة الأمهات.
- ✓ رعاية الأمومة والطفولة.
- ✓ محاربة الأمية خاصة في صفوف النساء.
- ✓ الإسهام في المشاريع التنموية التي تخدم الأسرة.

2- منهج الوحدة

قد يظن البعض من الذين يؤكدون على أهمية إعطاء الأولوية في التأسيس لعمل وحدوي بالبدء بإجراء حوار فكري حول الرؤي والتوجهات والاختيارات التربوية والسياسية والحركية من أجل الاتفاق على أرضية مشتركة قبل الانتقال إلى الدمج التنظيمي بين الكيانات المراد توحيدها، إن حركة التوحيد والإصلاح قد أقدمت على تجربة غير مأمونة العواقب، بل كان هناك من يتوقع انفراط عقدها واصطدامها بخلافات جوهرية عند مناقشة الاختيارات المذكورة. غير أن هؤلاء لا يستحضرون أن الوحدة التنظيمية لم تكن قرارا فوقيا أو توجها مغامرا، فالحركتان من جهة أولى كانتا تلتقيان على جملة من القواسم الفكرية والتصورية التي سهلت اندماجهما، ونذكر من مثلا إجماعهما على رفض الخط الانقلابي ونبذ العنف والتمسك بالعمل السلمي في إطار المشروعية القانونية والدستورية للدولة والتأكيد على أهمية الاستقرار السياسي للبلاد ذلك. ومن جهة ثانية اتفقت الحركتان منذ البداية على مجموعة من الأسس المنهجية الكبرى التي بنيت عليها بعد ذلك قواعد التوحيد وإجراءاته العملية، ونقصد بتلك الأسس: مرجعية العليا للكتاب والسنة، القرار بالشوري الملزمة، والمسؤولية بالإنتخاب.[77]

- ✓ المرجعية العليا للكتاب والسنة

و ذلك يعني أن الحركتين اللتين توحدنا قد أصبحنا منذ قرار إعلان الوحدة في حل مبدئي من كل الأوراق والمواثيق والقوانين وما تتضمنه من تصورات وتوجهات وأنهما على استعداد كامل لمراجعتها وفحصها، وأن ما ليس قابلا للفحص والمراجعة هو مرجعية الكتاب والسنة، وأن الإطار الموحد ليس ملزما إلا بما في الكتاب والسنة، وأن كل ما دون ذلك موضوع للمناقشة والبحث والمراجعة والأخذ والرد. ولذلك كانت الوحدة فرصة لمراجعة نقدية قام بها التنظيمان الموحدان، فكانت الوحدة بهذا المعنى بالنسبة لأعضاء الحركتين امتحانا نفسيا للقدرة على التجلد وامتحانا فكريا لمدى القدرة على التجديد.

- ✓ القرار بالشوري

ونقصد بالشوري الملزمة تلك التي تجري في إطار شوري موحد كان في البداية هو مجلس الشورى الانتقالي الذي حدد أجله في سنتين وتكون مناصفة بين أعضاء مجلس شورى حركة الإصلاح والتجديد ومجلس شورى رابطة المستقبل الإسلامي، وحددت مهمته في التحضير للمرحلة العادية أي في التحضير للجمع العام الأول الذي سينعقد سنة1998. وذلك يعني نقل عملية النقاش من حوار فكري أشبه ما يكون بحوارات النوادي والمنتديات الثقافية و"الشوري المعلمة"، التي لا يترتب عليها التزام، إلى حوار مؤسساتي يفضي إلى قرارات ملزمة وفق قاعدة التصويت بالأغلبية. ولقد برهنت التجربة العملية أن التصويت في أغلب القضايا المعروضة لم يفرز في

76 - جميلة المصلي. الحركة النسائية في المغرب المعاصر اتجاهات و قضايا. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى2013. ص311

77 - راجع بهذا الخصوص، التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص44 و ما يليها.

غالبية الأحيان استقطابا بالولاءات التنظيمية السابقة بل كان تصويتًا متحركا لا يلتقي إلا مرضا بالمواقع التنظيمية السابقة

- ✓ المسؤولية بالانتخاب

ولقد كان هذا المبدأ ترجمة عملية ملموسة لمبدأ الشورى اعتمادا على قاعدة الأغلبية حيث تم اختيار المسؤولين في جميع مستويات التنظيم حتى خلال المرحلة الانتقالية بالانتخاب، وأبرز مثال لتجسيد الممارسة الشورية في مجال انتخاب المسؤولين كان هو انتخاب الدكتور احمد الريسوني رئيسا للحركة في ما يشبه الإجماع، وهو ما يؤكد ملاحظتنا السابقة حول التصويت المتحرك المتحرر من الانتماءات التنظيمية السابقة، وقد ترتب على وضوح تلك الأسس المنهجية تدبير راشد للوحدة كما تجلى في مجموعة من القواعد الإجرائية التي مكنت من حسن تنزيل عملية التوحيد ومنها: حسم الخلافات داخل مؤسسات الوحدة، تقديم الأصول وتأجيل الفروع، التوحيد من الأعلى إلى الأسفل.

لا ينبغي اعتبار أن الوحدة كانت بهذه البساطة، أي بمجرد الإتفاق على المرجعية العليا للكتاب و السنة، و أخذ القرارات التشاور، النفويت المسؤوليات عن طريق الإنتخاب، يتحقق الإندماج بشكل طوباوي. بل عكس ذلك ورث مجموعة من أعضاء الحركة عقلية "مطيعية" نسبة ل"عبد الكريم مطيع" بلغة الأستاذ "فريد الأنصاري" معتبرا أن وحدة الحركة فشلت باستصنام العقلية المطيعية.

"نقصد بالعقلية "المطيعية": ذلك المنهج الحركي القائم على أسلوب المناورة والخداع، في التعاطي للشأن الإسلامي من الناحية التنظيمية والإدارية. وهي صفة منسوبة إلى الأستاذ عبد الكريم مطيع، المؤسس الرئيس والقائد الأول لحركة الشبيبة الإسلامية، التي تأسست بالمغرب في أوائل السبعينات من القرن الميلادي الماضي. وقد كان للنظريات اليسارية التي تأثر بها الأستاذ مطيع أكبر الأثر في طبع منهجه الحركي لهذا الأسلوب الخطير، المناقض للثوابت الشرعية في الدين.

ورغم الانهيار التنظيمي للشبيبة الإسلامية في بداية السبعينات وبداية الثمانينات، وتمزقه إلى شظايا تنشط هنا وهناك، فقد ورث بعض الأفراد الصفة المطيعية في تدبير الأمور الحركية في العمل الإسلامي. ونظرا لكون تلك الشظايا قد أسهمت في تكوين أغلب التنظيمات الإسلامية الناشئة فيما بعد؛ فإذا نقلت العدوى إلى كثير منها، على تفاوت فيما بينها، وكانت سببا في تفريخ العقارب الخضراء داخل الصف الإسلامي. وقلما سلمت جماعة حركية من ذلك، إلا من رحم الله.

وعليه؛ فليست "المطيعية" خاصة بمن أدرك الشبيبة الإسلامية وتطبع بأخلاقها فحسب؛ بل صارت صفة تتجلى في كل من سار على المنهج نفسه، من الأجيال الناشئة بعد في الحركة الإسلامية. ورغم أننا قد عانينا من متاعب التصرفات المطيعية لسنوات، في ظروف التعامل مع عدة تنظيمات إسلامية داخل الساحة الجامعية وخارجها إلا أننا سنقتصر في هذا الفصل على بيان آثار الاستصنام المطيعي على "حركة التوحيد والإصلاح" خاصة، وما كان لها تأثيرات سلبية أدت إلى إفراغ وحدات التاريخية من محتواها! و بيان ذلك هو كما يلي:

لقد كان للتضخم السياسي الذي رسخته العقلية المطيعية في "حركة التوحيد والإصلاح" - الذي آل في النهاية إلى التجسد في صورة "حزب العدالة والتنمية" - أحدد الأسباب الرئيسة في إفشال الوحدة الداخلية للحركة، التي دشنتها مجموعة من الجمعيات الإسلامية بالمغرب ذات الخلفيات الاجتهادية المختلفة"[78] و ضم هذا التوحيد: حركة الإصلاح و التجديد (جمعية الجماعة الإسلامية سابقا) تسمى كذلك حركة "حاتم"، رابطة المستقبل الإسلامي (ضمت في وحدة اندماجية جمعية الدعوة الاسلامية بفاس، و الجمعية الاسلامية بالشمال، و جمعية التبين بالرباط مع إقصاء تنظيم اسلامي من الوحدة "حركة الاختيار الاسلامي" سميا فيما بعد ب"الحركة من أجل الأمة، في حين قيادة جمعية الدعوة الاسلامية بفاس رفضت باعتبار الوحدة لم تنضج بعد).

78 - فريد الأنصاري. الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب انحراف استصنامي في التصور و الممارسة. منشورات رسالة القرآن، الطبعة الاولى2007. ص83-84

لم يكن اندماج ناجح حسب الأنصاري كما وصف ذلك كالآتي "حتى غادرت الحركة الجديدة مرحلتها الانتقالية، وشرعت في تأسيس المضامين، وبناء الورقات التصورية، على المستويات التربوية، والدعوية، والثقافية، والسياسية، والنقابية، بدأ التيار السياسي يجرف الحركة بقوة، وبدأت المشاكل الخلافية تصعد إلى السطح شيئا فشيئا. وبدأ اليأس يدب إلى قلوب بعض القيادات العليا والمتوسطة هذا الاتجاه أو ذاك. وبدأت "المطيعية" تبرز من حين لآخر في هذا السلوك أو ذاك! و بدأت الأحلاف الداخلية تتشكل، وتتضخم أكثر وأكثر، خاصة في ظروف الانتخابات الداخلية لرئاسة هذه المؤسسة أو تلك. وكان ذلك سببا في تجميد عدة شخصيات لعضويتهم في الحركة، أو انسحابهم هدوء مطلقا. هذا كمرحلة أولى من مراحل الاضطراب في صفوف الحركة .

أما المرحلة الثانية: فقد كانت بعد الانحراف العملي لصالح "الوصل" في قضية "الفصل والوصل" التاريخية، التي تعلقت بإشكال طريقة التعامل مع "حزب العدالة والتنمية"، حيث انتصبت هناك قضية وجود شخصيات قيادية تجمع بين عدة مهام وصفات، من عضوية المكتب التنفيذي للحركة، إلى عضوية الأمانة العامة للحزب، إلى قيادة الإطار النقابي أيضا: (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب) إلى عضوية البرلمان! ... إلخ. فحصل اتفاق أعلن بمجلس الشورى بضرورة الفصل بين المؤسسات، يتم تنفيذه على مراحل؛ وذلك بألا يجمع أحد بين مسؤوليتين. فمن كان عضوا في المكتب التنفيذي للحركة لم يجز له أن يكون عضوا في الأمانة العامة للحزب، أو النقابة. ولا أن يكون منتخبا برلمانيا؛ من أجل الحفاظ على صفاء العمل الدعوي، وقدرته على مخاطبة جميع التيارات، واستيعاب كل الاتجاهات، وألا تتورط الحركة في منافسة الأحزاب السياسية، بل تكتفي بالتوجيه العام وتترك الفعل التنافسي للحزب وحده، ولكن شيئا من ذلك لم يقع فقد عمد رؤوس التيار السياسي لخلط الأوراق، والجمع بين كل المهام؛ لأسباب شتى ليس هذا أوان ذكرها. فصارت الحركة والحزب في الواقع وجهين لعملة واحدة! وصارت الدعوة خادمة للسياسة، والعكس غير صحيح! وفي الجناح السياسي عقارب خضر وبعض شياطين! وتلك أسوأ خطيئة وقعت فيها حركة التوحيد والإصلاح !

إن التضخم السياسي للحركة، والانتفاخ السرطاني لحزب العدالة والتنمية، الذي باء بإثمه التيار المطيعي، ثم تتابع الهجرات، أو بالأحرى التهجير الجماعي للشباب، من الحركة إلى الحزب، واستقطابه للأفراد العاملين في المجال التربوي والتكويني بصورة غير مشروعة في كثير من الأحيان، على طريقة الهجرة السرية حينا، والارتماء علي أخشاب قوارب الموت، أو على طريقة هجرة الأدمغة، طمعا في الرواتب العالية حينا آخر؛ مما أدى إلى حشده لكل الطاقات الحركية النشيطة قيادة وشبيبة! قد أنتج ذلك كله الموت السريع للعمل التربوي، وانهيار كل الوظائف الأساسية لحركة التوحيد والإصلاح، مما قررته في أدبياتيها الإجماعية، أعني الأركان الوظيفية الثلاثة: "الدعوة والتربية والتكوين". فصارت اللجان المختصة لا تحد مخاطبا في الحركة ولا خارج الحركة، إذ لم تعد لها القدرة النفسية على مخاطبة العموم بشيء من ذلك، فآلت ملفا إلى رفوف الإهمال! فلا دعوة ولا تربية ولا تكوين!

وفي غياب الغطاء التربوي والخطاب الإيماني، وتمرد كثير من الأعضاء على مجالسه؛ فسد دين بعض العاملين في الصف الإسلامي! وانتشرت العقارب الخضراء في كل جهة وقطاع! حتى صارت مواعد اجتماع بعض المؤسسات الحركية، مثل مجلس الشورى، أو الجمع العام، أو جموع القطاع الطلابي، أو نحو هذا وذاك؛ مناسبات لإشعال حرب الكلام واحتطاب الآثام! حتى إذا أخذ الغضب من بعضهم عقله، وسلبه تمييزه ولبه؛ انفجر جهراً بالسوء! وما زلت أذكر بعض مجالس الشورى التي وضعت في الأصل لجمع آراء ذوي العقول والأحلام، كيف كانت تتشكل فرقا وأحلافا، وتترس ببعض زوايا مقر الحركة لتحصين مدافعها ضد إخوانها! وإني لأذكر بعض تلك الوجوه البئيسة! من "أهل الحل والعقد" يا حسرة! كيف كانت تتخير خنادقها بين الكراسي، وترتب أرقام تدخلاتها ومواقعها بعناية، قبل من تكون؟ وبعد من؟! حتى إذا افتتحت الكلمات وحميت النقاشات واشتعل الشرر! لم تسمع منها إلا عبارات اللمز، ولم تر بينها إلا إشارات الغمز! في مناورات من الدجل والحيل؛ من أجل "ترشد" قرارات العمل الإسلامي وخططه! زعموا، والله المستعان!"[79]

[79] - فريد الأنصاري. الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب. المرجع السابق. ص92 و ما يليها.

3- الترسانة الفكرية للحركة

غير أنه لا بد قبل التعرض للملامح العامة للنظرية التنظيمية والحركية لحركة التوحيد والإصلاح ومختلف أنواع الكسب الذي حققته الحركة على مختلف المستويات تنزيلا لتلك النظرية وعملا بمقتضياتها وجب أن نترصد الروافد الفكرية والنظرية للحركة، وهي الروافد التي نجدها في عدة مشارب بعضها داخلي يتمثل في الأدبيات الفكرية للحركة السلفية المغربية وبعضها خارجي يتمثل من جهة في أخلاقيات جماعة التبليغ حيث إن بعض قياديي الحركة كانت بدايتهم مع جماعة التبليغ (أحمد الريسوني، عبد الله بها)، ومن جهة ثانية في التراث الإخواني وخاصة تراث حسن البنا وسيد قطب ومحمد قطب وكذا كتابات أبي الأعلى المودودي[80]. حيث أن الحركة تزخر بمجموعة من المصادر مهمة بالنسبة لتحديد الاطار المرجعي.

نظرية المقاصد للدكتور أحمد الريسوني[81] فليس غريبا أن تتبنى حركة التوحيد والإصلاح النظرية المقاصدية في مبادئ تشكلها وتبلورها، وهكذا تحتل الإسهامات الأصولية لكل من العز بن عبد السلام والشاطبي والإمام القرافي وابن تيمية وابن القيم مكانة كبيرة في حقل الشواهد الاستدلالية والنصوص الحجاجية والتأصيلية لمفاهيم الحركة الدعوية والحركية والسياسية. ولعل أهم ما استوعبته الحركة في تعاملها المباشر مع تلك الإسهامات أنها استفادت منها في إعادة صياغة رؤاها الإصلاحية والدعوية والتنظيمية والسياسية. ومجال العمل السياسي على سبيل المثال بنت الحركة رؤينها على أساسين منهجيين:

الأول: أن العمل والموقف من السلطة والتعامل معها خصوصا يدخل في إطار السياسة الشرعية، وهو منوط بجلب المصالح وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها. والموقف السياسي تبعا لهذا المنطق ما هو إلا اجتهاد في التقدير المصلحي خاضع بالضرورة لاعتبار الترجيح والموازنة. وينتج عن هذا الأساس المنهجي ان الاختلاف في التقدير أمر حاصل باعتبار الاختلاف في الفهوم والمدارك وتحقيق المناط . ومن ثمة فدائرة النقاش المفترضة بين المختلفين في التقدير ستكون محصورة في الخطأ والصواب تبعا للتنوع في التناول والمقاربة، وهو ما يعني تجاوز النفس القديم في الفهم الذي كان يحصر الاختلاف في دائرة الحق والباطل، فكان يؤطر النقاش الذي طبيعته الاختلاف بالسقف العقدي الذي ينتج مفاهيم انقسامية وصراعية تجعل المختلفين يتنابزون بالفاظ وصفات ذات حمولة عقدية مثل التفسيق والتضليل.

الثاني: أن العمل الدعوي والسياسي مؤطر برؤية مقاصدية ترى الدين في جملة من المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية التي يتعالق بعضها ببعض وفق نسق منهجي يحسن استثماره في الكسب والسعي الحركيين. فأول ما يلزم إيجاده من مصالح الدين والندين المصالح الضرورية ثم الحاجية ثم التحسينية حيث يتبغي المحافظة على التحسيني من أجل الحاجي، وعلى الحاجي من أجل الضروري، وأي طعن أو إخلال بالضروري ينتج عنه اختلال الحاجي والتحسيني، وأي إخلال بالحاجي ينتج عنه اختلال التحسيني من باب أولى، وإذا اختل الحاجي لا بد أن يختل الضروري بوجه ما. وحتى داخل المصالح الضرورية هناك نسق تراتبي وجب استثماره حركيا ودعويا وسياسيا في عملية التقدير المصلحي. فحفظ الدين مقدم على حفظ النفس، وحفظ النفس مقدم على حفظ العقل وهكذا. على أن هذا النسق التراتبي يخضع لآلية مقاصدية منهجية تعتبر الأساس النظري لحركة التوحيد والإصلاح، ذلك أن مشروعها الدعوي والحركي والإصلاحي يمكن أن يفهم بناؤه الاستدلالي من خلال الرجوع إلى مفاهيم أبدعها علم «أصول الفقه» من قبيل الحفاظ الوجودي والحفاظ العدمي كما استخدمت عند الشاطبي. فالاصطحاب الواعي أو المضمر لمفهوم الحفاظ الوجودي معناه في الممارسة الدعوية والحركية والسياسية مثلا المساهمة في الحفاظ على التدين ورعايته وتنميته ونشره في المجتمع حتى يشمل أوسع قدر من الشرائح الاجتماعية ويمتد إلى المؤسسات والهيئات حتى يشمل الأنظمة الاقتصادية والسياسية. لقد تمثلت حركة التوحيد والإصلاح إذن بعض المفاهيم الأصولية من نظرية الشاطبي وغيره، ونقلتها من صرامتها الأصولية إلى واقع العمل الدعوي والحركي حيث التأكيد على جلب المصالح ودرء

80 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص70
81 - المرجع السابق. ص71 و ما يليها

المفاسد، وحيث أصبح من الممكن بناء ميزان لتقدير الأولويات، قصارت مصلحة الحفاظ على الدين وإقامته هي أولى المصالح، وتوارت شعارات كثيرة كانت تولي العناية الكبرى لقضية الحكم، وأصبحت السياسة في أحن أحوالها وسيلة من وسائل دعم التدين في المجتمع ونشر الخير فيه. وقد كان لتأليف كتاب الدكتور أحمد الريسوني انظرية المقاصد، أثر كبير في إحداث هذه النقلة المنهجية، أو على الأقل في تأصيلها، فقد سبقت كتابات كثيرة تؤكد مثل هذه المعاني، إلا أن كتاب الريسوني أعطى لهذه الأفكار وتلك القناعات عمقها الأصولي والمقاصدي، فصارت تتمتع بشرعية كبيرة في التداول داخل الحقل الحركي والدعوي والسياسي.

كتابات الدكتور سعد الدين العثماني حول الفقه الدعوي[82] لقد كان الدكتور سعد الدين العثماني سباقا إلى هذا النوع من التأصيل، إذ يعتبر كتابه «في الفقه الدعوي» من الكتب التي وضعت مشكلات الحركة الإسلامية في إطارها المنهجي والأصولي. إذ حددت مناطق التفكير الإسلامي الثلاث القطعية والظنية ومنطقة العفو، ومثلت لكل منطقة موضوعاتها وأمثلتها وشواهدها، وحصرت الموضوعات الاجتهادية التي لا نص عليها في منطقة الفراغ التشريعي، واعتبرت القول بالمصلحة والتقدير الاجتهادي في هذه المنطقة أمرا متفقا عليه بين فقهاء هذه الأمة ومجتهديها. لكن أهم ما يميز هذا الكتاب هو عرضه لكثير من المفاهيم الحجاجية التي ثار بشأنها الخلاف في أوساط الإسلاميين، وتسييجها بإطارها الفقهي، وهكذا ثالت قضية الولاء والبراء، وقضية الركون إلى الذين ظلموا، وقضية فقه تغيير المنكر حظها من الإحاطة الشرعية، واستطاع هذا الكتاب الصغير الحجم أن يعيد النظر في كثير من المفاهيم التي استقرت في أذهان العاملين في الحقل الإسلامي دون أن يكون لهم عليها إحاطة شرعية معتبرة. وقد أورد فيه عدة أمثلة وشواهد عملية من داخل الدائرة الحركية مما جعل الكتاب يمثل إضافة نوعية ضمن التأصيل الفقهي والمنهجي لبعض تصورات الحركة وقناعاتها العملية.

المشاركة السياسية في فقه ابن تيمية للدكتور سعد الدين العثماني[83] هذا الكتاب يتناول جزئية صغيرة كانت في فترة من الفترات تمثل معضلة كبيرة في فكر الحركة الإسلامية المغربية، إذ استطاعت الحركة الإسلامية من خلاله التأصيل لأهمية المشاركة السياسية أن تحدث قطيعة فكرية مع تجربة حركية مثقلة بجراحها التاريخية . واختيار الدكتور سعد الدين العثماني لشخصية مثل شخصية ابن تيمية ليس أمرا عبثا، فابن تيمية يمثل الرمز الأكثر مقبولية في الجسم الإسلامي، سواء تعلق الأمر بالجانب السلفي منه أو الجانب الحركي. ولعل النظر في تراث الرجل، والتأسيس لفكرة المشاركة السياسية من خلال مبحث «جواز تولي الولايات» في الأوضاع الفاسدة يشكل مدخلًا أساسيا نحو إقناع الحركة الإسلامية بشتى أطيافها بأهمية المشاركة السياسية بالنظر إلى مقاصدها وفوائدها العملية، وهو ما قصد الدكتور سعد الدين العثماني بلوغه من خلال إيراده لشواهد من فتاوى ابن تيمية وتحقيقاته.

العمل الإسلامي والاختيار الحضاري لمحمد يتيم[84] هذا الكتيب الصغير الحجم يحمل بين دفتيه جملة من التصورات والمفاهيم الدعوية والحركية التي تبلورت على مدى أكثر من عشر سنوات من المراجعات الفكرية داخل جسم الحركة الإسلامية المغربية . ويتميز هذا الكتاب بكونه يحاول أن يعرض لأفكاره وقناعاته من خلال نسق نظري تفسيري يتخذ الدرس التاريخي منطلقا للتأصيل. وأهم ما يمكن تلمسه في هذا الكتاب هو وضع التغيير السياسي الذي هيمن على التفكير العربي في موضع المساءطة النقدية، فما الذي جعل هذا المنطق يسيطر على التفكير السياسي عموما؟ وهل النظر في سجل التاريخ يعطي شرعية لهذا الاختيار؟ فالتغيير السياسي حسب الأستاذ محمد يتيم صار من ثوابت العقل السياسي العربي بحكم التمزق السياسي الذي أصاب الأمة بعد سقوط الخلافة العثمانية، فالتمزق السياسي الذي لحق بالأمة هو الذي كان يبرر الأولوية السياسية لدى حركات التحرير والحركات الدعوية والحركية من بعدها، فضلا عن الصراع الفكري والعقدي الذي ساد في القرن

82 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص76 و ما يليها
83 - المرجع السابق. ص77
84 - المرجع السابق. ص77 و ما يليها

العشرين والذي تزيا بالرداء الانقلابي والثوري السياسي، فصار من الطبيعي في أجواء القوة أن يتضخم هذا النوع من التغيير عند الحركات الإسلامية المعاصرة، باعتباره أقصر الطرق ظاهريا لامتلاك القوة المادية.

نظرية المواجهة والمراجعة عند الدكتور أحمد العماري[85] يرى الدكتور أحمد العماري - انطلاقا من نفس الرؤية التاريخية - أن جهود «التلتين» (أي فرض جذور وأسس الحضارة الأوروبية اللاتينية على البلاد الإسلامية) التي قام بها المستعمر قد وجدت مبررها في الفراغ الحضاري والانحسار القيمي الذي عاشته الأمة، وأن عملية الهيمنة الغربية كانت تقصد إحلال القيم الغربية محل القيم الإسلامية، وتدمير كل المؤسسات والمناهج والبرامج ذات الصلة بالهوية الحقيقية للأمة، وبناء مؤسسات أخرى مرتبطة بالنسق الغربي قيما ومرجعية. وهكذا لمؤسسة القضاء ومؤسسة التعليم وغيرها من المؤسسات التي كانت مؤطرة في الماضي القريب كلية بالإسلام وقيمه أضحت تدريجيا تنفك من هذه الأرضية الصلية، وترتبط بالثقافة والقيم الغربية، وهو ما يعني أن عملية التغيير ينبغي أن تنصرف بدرجة كبيرة على قضية المرجعية والقيم، بما يؤهل القيم الإسلامية من جديد لإعادة بناء نماذجها ومؤسسانها في المجتمع. وعموما يمكن النظر لإسهامات محمد يتيم والدكتور أحمد العماري باعتبارها من النماذج التي تأثرت بفلسفة مالك بن نبي في التفسير التاريخي، إذ لا يعير مالك بن نبي اهتماما كبيرا بقضية التغيير السياسي، ولا يعتبر التحول في مسألة الحكم ذات فعالية في التغيير الإسلامي، إذ الحكم في تصوره ليس إلا آلة سياسية تتأثر وتؤثر في المحيط الاجتماعي، ، أما الفاعل التاريخي فهو الإنسان من خلال قيمه وثقافته ورأسماله الحضاري.

سبيل الإصلاح للأستاذ عبد الله بها[86] على الرغم من أن هذا الكتاب هو عبارة عن سلسلة مقالات كتبت في جريدة الإصلاح سابقا ، إلا أنه يمثل بحق مساهمة فعالة ، في لبعض قناعات الحركة وتصوراتها . ويكفي أن يكون الكتاب قد عرض في نفس تأصيلي لأهم الموضوعات محل المراجعة في فكر الحركة الإسلامية، إذ عرض إلى أساسية العقيدة والسلوك في البناء الإسلامي كما ركز على فضيلة الاعتدال والرفق في النهج الحركي، ولفت إلى أهمية التعاون مع الغير مع الاختلاف في الرأي وهي عند النظر أهم المبادئ التي تأصلت في ميثاق الحركة، كما ركز على موضوع التدرج، واعتبره سنة كونية وشرعية، واعتبر غيابها عن عين الدعاة مربكا لسير الدعوة. فالدعوة بدون النظر إلى قيمة التدرج تتحرك باضطراب في ميزان أولوياتها، فتتبدد جهودها وتستفرغ طاقاتها في جبهات متعددة أكبر من طاقاتها وقدراتها وإمكاناتها. لعل أهم ما يميز كتاب الأستاذ عبد الله بها هو تدقيقه حول قضية المنكر وطريقة تعامل الحركة الإسلامية معه، فليس كل منكر واجب تغييره في كل السياقات، بل إن فقهاء الإسلام وضعوا ضوابط لتغيير المنكر، وهو ما يعني أن الحركة الإسلامية يلزمها أن تكتسب وعيا دقيقا بالواقع حتى لا يعود عليها كسبها في تغيير المنكر إلى عكس المطلوب شرعا. ففقه الواقع يمنح الحركة الإسلامية قدرة على فهم ضوابط فقه تغيير المنكر ويجنبها مهالك سوء التنزيل، إذ لا يخفى أن كوارث كثيرة نشأت في حقل الدعوة والحركة كان منشؤها عدم فقه هذه الضوابط، فيقود تغيير المنكر الأخف إلى ارتكاب منكر أشد.

الحركة الإسلامية وإشكال المنهج للاستاذ عبد الإله بن كيران[87] هذا الكتاب الذي جمع من خلال تفريغ عدة محاضرات ألقاها الأستاذ عبد الإله بن كيران هو خلاصة نقد التجربة الحركية للشبيبة الإسلامية في المغرب. ومن المعلوم أن الأستاذ عبد الإله بن كيران يعتبر من أوائل من سعوا بجرأتهم الفكرية وشجاعتهم الخلقية إلى إحداث القطيعة مع هذه التجربة فكريا وتنظيميا . والأستاذ عبد الإله بن كيران، وإن كان يرجع إليه كثير من الفضل في إحداث النقلة الأساسية في فكر الحركة الإسلامية المغربية ونوجهها، إلا أنه لم يؤلف كتابا يجمع مجمل أفكاره لحظة التأسيس للقطيعة. فكل ما نتوفر عليه من أفكاره يبقى من رصيد التراث الشفوي أو التسجيلات الصوتية والسمعية والبصرية وبعض الحوارات في المجلات والجرائد. غير أن الإصدار المذكور، وإن كان لا يتضمن مجمل أفكاره، إلا أنه تضمن بعضا من تصوراته المركزية والتي تحيل إشكالية الحركة

---

85 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص79-80

86 - المرجع السابق. ص80

87 - المرجع السابق. ص81-82

الإسلامية بالأساس إلى التفكير في الانقلاب على السلطة، وقد كان من البديهي والمسلم به، أن يكون التفكير في التغيير السياسي على رأس جدول أعمال الحركة الإسلامية، وهو ما حاول الأستاذ عبد الإله بن كيران تكريس جزء ليس باليسير من حياته من أجل بيان فساد منطلقه وخطورة نتائجه على الكسب الحركي.

4- طبيعة الحركة.. بين الدعوي و السياسي؟

"حركة دعوية تربوية": عرفت حركة التوحيد والإصلاح نفسها بأنها "حركة دعوية تربوية على منهاج أهل السنة والجماعة، تعمل في مجال الدعوة الإسلامية عقيدة وشريعة وقيما وآدابا ، من أجل الالتزام بمقتضيات الإسلام وإقامة أركانه وأحكامه على صعيد الأفراد والمجتمع والدولة والأمة". وهذه الأهداف التي يشكل العمل لأجلها مكونا أساسيا لهوية حركة التوحيد والإصلاح، تم تفصيلها وبيانها . ميثاق الحركة الذي حدد أهدافها إقامة الدين على صعيد الأفراد، وعلى صعيد الأسرة، وعلى صعيد المجتمع، وعلى صعيد الدولة، وعلى صعيد الأمة. وكذلك دعم التوجه الوحدوي في الأمة الإسلامية، والإسهام في تحسين أوضاع المسلمين ومناصرة القضايا العادلة، والإسهام في نشر الإسلام في العالم، والإسهام في بناء حضارة راشدة. ويؤكد الميثاق تعريف الحركة وأهدافها بصيغة أخرى فيقول حركة التوحيد والإصلاح حركة مستقلة عن أي جهة داخلية أو خارجية، وأنها «مفتوحة في وجه كل مسلم من أبناء هذا الوطن يريد أن يتفقه في دينه، ويعمل به، ويدعو إليه"[88].

"حركة إصلاحية معتدلة": تعتبر الحركة نفسها استمرارا للحركات الإصلاحية التي عرفها التاريخ الإسلامي بصفة عامة، والتاريخ المغربي بصفة خاصة، حيث عرف المغرب مثل غيره من بلدان العالم العربي والإسلامي، ظهور حركات للجهاد والتحرر قاومت من أجل خروج المستعمر الأوروبي من بلاد المسلمين، وكذا بروز «مجاهلين مصلحين تتبعوا ما أفسده الانحطاط وما خربه الاستعمار يصلحون ويقومون، فكان من ثمار تلك الجهود مقاومة الاستعمار وإخراجه، ثم ملاحقة رواسبه ومخلفاته لتجديد التدين وتحقيق الشهود الحضاري، وفوجئت القوى الاستعمارية بصحوة إسلامية مباركة تعم مجتمعات المسلمين وتشترك في العودة إلى الإسلام الصحيح عودة شاملة». والحركة إذ تدعو إلى الإصلاح خاصية لها ومنهجا فهي تعتبره المتابعة لرسالة الأنبياء.[89]

"حركة سنية سلفية": تؤكد وثيقة "اختيارات وتوجهات"، على أن الحركة تدعو اللاقتداء بالسلف الصالح لكنها - تضيف الوثيقة- سلفية مجددة لأننا نعتبر أن التدين هو كسب خاص بكل جيل بل بكل إنسان. فالدعوة للاقتداء بالسلف الصالح هي -حسب تصور الحركة- دعوة إلى إعمال منهجهم في التعامل مع الكتاب والسنة لا إلى استنساخ تجربتهم التاريخية، وفي الاجتهاد واستنباط احكام جديدة فيما لا نص فيه على أساس مقاصد الشريعة والضوابط العلمية والقواعد المنهجية المعتمدة[90].

"حركة تجديدية": تؤكد الحركة على طبيعتها التجديدية وانخراطها في الحداثة بمعناها الإيجابي "فنحن أول من يأخذ بالحداثة بما هي إعمال لقواعد العقل الصريح والعلم الصحيح، في النظر والتفكير وفي تنظيم المجتمع وعلاقاته ومؤسساته، وفي تصريف سائر شؤون الحياة. ولكننا ننبذها حين يراد بها التنكر للدين ودوره في الحياة أو جعلها حرية إباحية مدمرة للأخلاق والقيم ومشجعة للفساد والانحلالة". وتضيف الوثيقة أيضا : "وانطلاقا من إيماننا بالاجتهاد وانخراطنا في الحداثة بمعناها الإيجابي البناء، فإن حركتنا تدعو إلى الانفتاح الخلاق على الثقافات واللغات والتجارب الإنسانية، وتلك نتيجة طبيعية لعالمية الرسالة الإسلامية ودعوة الإسلام إلى الانفتاح على الأمم الأخرى والتعارف معها[91].

---

88 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص85

89 - المرجع السابق. ص85-86

90 - المرجع السابق. ص86-87

91 - المرجع السابق. ص87

"حركة شورية ديمقراطية": تعتبر الحركة أن الشورى هي فلسفة الديمقراطية ومرجعيتها، بينما تُعتبر الديمقراطية وسيلة لتطبيق الشوري ومقتضياتها، وبهذا فإن الشورى هي خلق وقيم تحكم السلوك والفكر، وتتنافى مع قيم التسلط والاستبداد بالرأي، كما أن الشورى ليس لها مجال واحد، بل مجالاتها الحياة كلها، فهي تبدأ على المستوى الشخصي، خلقا ونكرا، وتتوسع إلى الأسرة والمجتمع والدولة حيث تعد الديمقراطية من آليات تطبيق الشورى على المستوى المؤسساتي. والديمقراطية إلى جانب حقوق الإنسان تعتبرهما الحركة «مكسبا عظيما للبشرية، تبلور من خلال القيم الدينية ومن خلال كفاح الشعوب وزعمائها المصلحين والمفكرين المستنيرين، وهي ملتزمة بما تقرر منها في الإعلانات والمواثيق الدولية باستثناء ما تعارض منها تعارضا بينا مع أحكام ديننا وشريعتنا. ومن مقتضيات ذلك إيمان الحركة "بالتعددية السياسية والحزبية والفكرية والثقافية في إطار الثوابت العامة للأمة"، على اعتبار أن التعددية هي "تنوع يغني وحدة الأمة ويقويها بعوامل الخصوبة والحركة والتطور".[92]

يمكن أن نستشف الطبيعة الدعوية و التربوية لحركة التوحيد و الإصلاح (من خلال ورقة توجهات و اختيارات و ميثاق الحركة) بشكل مباشر، لكن بالرجوع إلى تجربة بعض الحركات الإسلامية في تركيا - الطريقة النورسية على سبيل المثال لا الحصر- نجد دور الحركة يقتصر على التربية و الدعوى، حتى لو مانعت الإستبداد تظل حريصة على ابتعادها الممارسة السياسية التي تدخل الحركة في حقل من النفعية و المصالح و التفاوض. هذا لا يعني أنها لا تدعم تيار سياسي معين، بل من الطبيعي مناصرة اللون السياسي القريب منها، لكن العيب في ازدواجية العمل الدعوي التبشيري العقائدي، بالحقل السياسي البشري، مما يتم إدخال طابع القداسة في حقل التباري السياسي على برامج تنتج بنزوات بشرية تغلبها المصالح و مراعاة طبيعة السلطة، و على إثر الجمع بين ممارسة الدعوى و ممارسة السياسية من طرف قادة الحركة الاسلامية المغربية (الجماعة الإسلامية، التوحيد و الإصلاح بعد الإندماج)، و أمام هذه الإزدواجية سقطت قيادة الحركة في نوع من البرغماتية الفجة أمام التضخم السياسي على الجوانب الأخرى التي تهتم بها الحركة. و بالرجوع إلى كتاب الأستاذ "عبد الإله بنكيران" المعنون ب"الحركة الإسلامية و إشكالية المنهج" و هو يحاول الإجابة عن مجموعة من الإشكالات عالقة في مسار الحركة الإسلامية متموقعا في خطوة استباقية للرد على مجموعة من الأطراف، فبعث رسائل للسلطة مفادها القطيعة النهائية مع التجربة الراديكالية للشبيبة الاسلامية عن طريق مراجعة مجموعة من المواقف، إرسال مجموعة من الرسائل لباقي فصائل الحركة الاسلامية بكون التغيير في المغرب لن يكون إلا عن طريق المؤسسات، و كذلك يحاول إقناع قادة حركة التوحيد و الاصلاح(الجماعة الإسلامية) برأي المشاركة السياسية. برر الأستاذ عبد الإله بنكيران تموقعه في جدلية الدعوي و السياسي في مجموعة من النقاط بمؤلفه المذكور أعلاه:

"بعث الرسولﷺ و هو يتيم و فقير. و لما توفي، كان عنده ما هو أعظم من الملك، كانت له دولة، تقوم الدولة على الصفراء (أي المال)، والبعضاء (أي السيف)، وقامت دولته على التقوى والإيمان. وصرفت هذه الدولة بدول عديدة منذ ذلك الوقت إلى اليوم وما تزال: نشأت عنها الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية، ونشأت عنها في المغرب دولة الأدارسة والموحدين والمرابطين والوطاسيين والسعديين والعلويين، ونشأت عنها في أفغانستان دول، ونشأت في إفريقيا دول. قامت كل هذه الدول على الإسلام. فالإسلام كدعوة، يستجيب الناس لها ويجتمعون عليها، يصبح من الواجب أن ينتظم أمر هؤلاء الناس به. فيجب إذا أن تقوم لهم دولة. ونحن اليوم من حقنا أن نطالب بدولة جامعة للمسلمين. فلما سقطت الخلافة العثمانية في تركيا، قامت دعوة "الإخوان المسلمين" تريد إعادة بناء الخلافة الإسلامية، وهذا أمر مشروع. ولكن نطرح سؤالا : هل نحاول أن نسترجع الدولة، أم نحاول أن نقوم بالدعوة؟

عندما نتحدث عن التغيير، يواجهنا منهجان: المنهج الأول هو التغيير الإسلامي الأصيل، وله طبيعته. والمنهج الثاني هو التغيير السياسي، وله طبيعته أيضا، فهو تغيير سياسي محض، مبني أن صاحبه يقول للآخرين: "إن هؤلاء الذين يحكمونكم ليسوا على شيء، تعالوا أحكمكم أنا وسوف أفعل وأفعل وأفعل!!

---

92 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص88

ولكن مصيبة هذا الكلام أن كلا الطرفين لا يكون قد غير شيئا في نفسه. فعند وصول دعاة هذا المنهج إلى الحكم سيفعلون ما كان يفعله الذين من قبلهم، أو أسوأ منهم، لأن الواقع لم يتغير. يمكن أن يتغير الشكل: أن يكون الناس بدون لحي، فيصبحون ملتحين، وتغلق الخمارات... لكن إذا كان الإنسان منحرفا، فلا ينفع أن تمنعه من الخمر، وإذا كان منحرفا، فلن ينفعك أن تطبق عليه الحكم. ولهذا فمنهج التغيير السياسي هو منهج فاشل، والذي يحلم أن يغير واقع المسلمين "سياسياً" فهو فاشل، وإن نجح في أن يصل إلى الحكم، ما دام البشر هم البشر.

إن الإسلام قبل أن يكون دعوة إلى تغيير الأشكال والأنماط والأحكام، هو دعوة إلى تغيير ما بالنفس أولا وقبل كل شيء. فهو يدعو إلى منهج معين في مختلف مجالاته. وأول عنصر يركز عليه هو الإنسان. فتغيير السلطة لا يغير الشعب، ولكن تغيير الشعب يغير السلطة، يغير طبيعة حكم السلطة. ربما لا أشخاصا، فعدد من الناس كانوا ملوكا في أقوامهم، ولما جاءوا إلى رسول الله ودخلوا في الإسلام أقرهم على ملكهم. ولكن شتان بين الإنسان الذي جاء والإنسان الذي رجع.

فالدعوة الإسلامية أول ما توجهت، توجهت إلى الإنسان لكي تحمله مسؤوليته بمقاييس العقيدة. ونتبين ذلك من خلال سيرة رسول الله ﷺ."[93]

نلاحظ الأستاذ عبد الإله بنكيران بقوله "فتغيير السلطة لا يغير الشعب" يبلغ السلطة تلقائيا أن السلوك السياسي للحركة لن يتجاوز تأطير المجتمع عكس الشبيبة الاسلامية الانقلابية، و لن ننافس الملكية عن شرعيتها. أما فيما يخص المشاركة السياسية فحاول أن يقنع باقي إخوانه غير المقتنعين بدخول الحركة في العمل السياسي، معتبرا أنه سيكون للحركة دور كبير في تنزيل البعد الديني في الواقع السياسي. كاتبا: "إن الحركة الإسلامية أكرمها الله سبحانه وتعالى بالانتباه إلى البعد الديني في حياة الناس الفردية والاجتماعية والسياسية، وسيكون دورها الأكبر -في نظري- هو تعزيز هذا البعد في الواقع السياسي تدريجيا حتى يكون له دور وتأثير أكبر. وهذا أمر مهم وحيوي، لذا أعتقد أن الحركة الإسلامية بخروجها من السرية والخفاء والظلام إلى الواقع، مع ما يقتضيه ذلك تنازل وتواضع وقبول بالأطراف الأخرى، بإمكانها القيام بذلك، خاصة وأنها عندما تصبح موجودة في الحياة السياسية كشخص معنوي وكقوة مهما كان حجمها سيكون لها تأثير معنوي وتربوي في الواقع السياسي، كما أن أطروحاتها وأفكارها سوف يكون لها مجال في الواقع السياسي في الوقت نفسه."[94]

باعتبار أن العمل السياسي ما هو إلا جزئية ضئيلة جدا من كل العمل الإسلامي، و بالتالي وضع كل العمل الاسلامي رهن موقف سياسي محدد أي إدراج الكلي في إطار الجزئي، الشيء الذي يضع هذا الإتجاه في أزمة تصويرية للعمل الإسلامي[95]، فمن خلال مؤلفات الثلاث (الفجور السياسي سنة2000، البيان الدعوي سنة2005 و الأخطاء الستة للحركة الاسلامية بالمغرب سنة2007) للدكتور فريد الأنصاري أحد منظري الحركة الإسلامية بالمغرب، التي صدرت في سياق زمني دقيق، و كان كل مؤلف يجيب عن إشكالات مطروحة على الحركة.

تفسيرا لجدلية الدعوي بالسياسي أشار الأنصاري ل "إلا أنه لابد – بعد هذا وذاك- من تحقيق أمر هام في الشأن الدعوي وعلاقته بالسياسي، وهو: أن تمام العمل الدعوي ونجاحه رهين بضبط ما يمكن تسميته بـ(أصول الفقه السياسي)، ومتوقف على حسن توظيف كلياته وقواعده، في تنزيل أحكام الدعوة الإسلامية المعاصرة، في النفس وفي المجتمع. سواء كان ذلك على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي.

ومن ههنا فنحن نفرق بين (البرنامج السياسي) و(أصول الفقه السياسي). فالأول فقه جزئي تطبيقي، والثاني كليات وقواعد. بمعنى أن (البرنامج السياسي) ما هو إلا عنصر جزئي من عناصر (أصول الفقه السياسي)، كنسبة فقه المواريث مثلا إلى مجموع الفقه، بل إلى كلي أصوله. ولذلك رأينا أن (البرنامج

---

93 - عبد الإله بنكيران. الحركة الإسلامية و إشكالية المنهج. سلسلة "اخترت لكم"2. منشورات الفرقان الدار البيضاء. ص27 و ما يليها.

94 - المرجع السابق. ص49

95 - فريد الأنصاري. الفجور السياسي و الحركة الإسلامية بالمغرب دراسة في التدافع الاجتماعي. دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة. الطبعة الاولى من منشورات دار الفرقان عام2000. الطبعة الثانية 2011 خاصة بدار السلام. ص110-111 بتصرف.

السياسي) - بما هو علم جزئي- ليس هو المفتاح الأساس لبعثة التجديد الإسلامي. وهو ما اصطلح عليه اليوم بـ(المشاركة السياسية) في المجال الحزبي؛ سواء كانت (مساندة) أو (معارضة). بل هو أمر مقصود بالتبع، وليس بالأصالة في تجديد العمران الديني للمجتمع.

أما الثاني - أعني فقه الكليات السياسية، أو أصول الفقه السياسي - فهو منهج معرفة سنن التحولات، وسنن التوقعات والمآلات، فيما يتعلق بتدبير شؤون المجتمعات، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وبهذا كان مصدرا من مصادر فقه الدعوة الإسلامية. ومن ظن أن العالم الإسلامي قطعة معزولة، أو بالأحرى يمكن عزلها عن السياسة الدولية؛ فهو ما يزال يعيش خارج التاريخ!"[96]

إلا أن أصحاب رأي عدم دخول الحركة الإسلامية في المشاركة السياسية كان مبررا بشكل قوي، و يعتبر "فريد الأنصاري" أشد المدافعين عن هذا الرأي، و كان فريد الأنصاري من منظري حركة التوحيد و الإصلاح الأوائل[97] كما كان متأثرا بتجربة المتصوف التركي "بديع الزمان النورسي"[98]، فأعاد تعريف "الحركة الإسلامية" في كتابه "البيان الدعوي و ظاهرة التضخم السياسي"، كما فسر الاحكام السياسية في مراتب التشريع الإسلامي، مستنتجا أنه كان من الخطأ في المنهج الإسلامي الدعوي أن تختزل الدعوة الإسلامية في (برنامج سياسي)[99]. و بعد مسيرة طويلة من دخول الحركة الدعوية غمار المشاركة السياسية بحزب "العدالة و التنيمة" اعتبر الأنصاري أن الحزب السياسي دمر كل ما تم مراكمته في العمل الاسلامي، بل اعتبر الحزب فتنة حقيقية للإسلاميين[100].

اعتبر الانصاري أن وقوع الحركة الاسلامية المغربية في ستة أخطاء منهجية كانوا سببا في جعلها تحرف كليا، أخطاء - حسب تعبيره- تجسدت بصورة خشنة في الفكر الاسلامي و ممارستهم التنظيمية، جسدها في[101]:

- ✓ الخطأ الأول: استصنام الخيار الحزبي
- ✓ الخطأ الثاني: استصنام الخيار النقابي
- ✓ الخطأ الثالث: استصنام الشخصانية المزاجية
- ✓ الخطأ الرابع: استصنام التنظيم الميكانيكي
- ✓ الخطأ الخامس: استصنام العقلية المطيعية
- ✓ الخطأ السادس: استصنام المذهبية الحنبلية في التيار السلفي.

مشيرا تلك الامور لا تعتبر أصناما في حد ذاتها، لكن طريقة تعامل الإسلاميين معها بما خلعوه عليها من التنزيه و التقديس، و من الإنبهار و الإعجاب هو الذي جعلها أصناما معنوية بالفعل.

"التظيم أولا، الإيديولوجية لاحقا"[102] هكذا عنون الدكتور "حسن أوريد" أحد محاور كتابه، و هو تعبير ليس بالبعيد عن تعبير "الأنصاري" مسميه "استصنام الخيار الحزبي"، أي عندما يصبح الحزب - التظيم- غاية و هدف و ليس وسيلة فقط، أي أنه محدد لمسار الحركة و ليس فقط محور من محاور العمل الإسلامي. هذا الأمر استدركته الحركة الإسلامية بتركيا، نجد أن جميع الأحزاب التي أسسها "نجم الدين أربكان" فشلت لأنها حاولت ممارسة دورا ازدواجيا بين الدعوي التربوي بالعمل السياسي، لكن بعدما تدارك شباب في حزب أربكان و أسسوا حزب العدالة و التنمية كإطار علماني بقيادة أطر و نخب متدينة، مما جعلهم يحصدون تعاطف الطرق الدينية و الصوفية في تركيا بالإضافة مجموعة من فصائل المجتمع الأخرى.

---

96 - فريد الأنصاري. البيان الدعوي و ظاهرة التضخم السياسي(نحو بيان قرآني للدعوة الإسلامية). سلسلة: من القرآن إلى العمران. ص70-71

97 - حسن أوريد. الاسلام السياسي في الميزان(حالة المغرب). مطبعة المعارف الجديدة-الرباط/2016. نشر توسنا. ص87

98 - راجع بهذا الخصوص المحور المتعلق بالمدرسة النورسية في هذا العرض. كما أن للدكتور فريد الأنصاري مؤلفين: الأول عبارة عن ديوان شعر معنون ب"مشاهدات بديع الزمان النورسي" و الثاني عبارة عن مقال نشر في مجلة "النور للدراسات الحضارية و الفكرية" معنون ب"بديع الزمان النورسي من برزخ التصوف إلى معراج القرآن" العدد 9 سنة 2014

99 - فريد الأنصاري. البيان الدعوي و ظاهرة التضخم السياسي.المرجع السابق. ص70

100 - فريد الأنصاري. الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب انحراف استصنامي في التصور و الممارسة. منشورات رسالة القرآن، الطبعة الاولى2007. ص25

101 - فريد الأنصاري. الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب. المرجع السابق. ص19 بتصرف

102 - حسن أوريد. الاسلام السياسي في الميزان. المرجع السابق. ص86

على حد تعبير الأنصاري "إن اتخاذ حزب سياسي كان أكبر خطيئة وقعت فيها الحركة الإسلامية بالمغرب! لقد صار الإسلاميون يشتغلون في الشك، وقد كانوا - من قبل - يشتغلون في اليقين! وكانوا إلى الإخلاص في الأعمال أقرب، ثم صاروا إلى خلط مبين! فانتقلوا بذلك من مقاصد العبادات إلى مقاصد العادات! ألهاهم التلميع والتسميع، وانخرط كثير منهم في الحزب على حرف. إن اتخاذ "الحزب" في العمل الإسلامي هو أشبه ما يكون: اتخاذ العجل في بني إسرائيل! إنه ما أن أمضت الحركة الإسلامية قرار المشاركة السياسية، حتى تطور ذلك القرار بشكل سرطاني من مجرد مشاركة إلى صورة "تضخم سياسي"، أتى على الأخضر واليابس من منجزات العمل الإسلامي، في موارده البشرية ومكتسباته الدينية في المجتمع العام، لقد كان يوم إعلان اتخاذ حزب سياسي واجهة للعمل الإسلامي بالمغرب هو يوم إعلان وفاة الحركة الدعوية، وبداية العد العكسي المنحدر نحو نهاية "أطروحة العمل الإسلامي" بشموليته الكلية، وهويته الإسلامية!

وعلى هذا تأسس العمل الإسلامي بالمغرب ابتداء، فكان عطاؤه الأول جيلا الخيرات والبركات. ثم جاء الحزب السياسي فأتى على ذلك جميعا! تماما كما دمر "السامري" كل الرصيد الإيماني لبني إسرائيل، بعد غيبة موسى، نعم، لقد كان الحزب فتنة حقيقية للإسلاميين، كما كان العجل فتنة لإسرائيل!

ثم إن الاستصنام الحزبي جعل كثيرا من أبناء العمل الإسلامي منشغلين بهموم الناس الدنيوية فقط! ثم جعلوا لهمومهم الشخصية من تلك الهموم حظا! وتدافع الهم الشخصي مع الهم العام في مقاصد بعضهم، فتكون الغلبة لهذا تارة، وتكون لذاك تارة أخرى؛ على قدر قوة الإيمان وضعفه في نفس صاحبه مدا وجزرا."[103]

وقد بين محمد الحمداوي أن الحركة منفصلة عن الحزب من خلال التمايز في مجالات العمل، يرتبط بخصوصية كل ميدان على حدة فالمغاربة حينما يصوتون على العدالة والتنمية ينتظرون منه إنجازات على مستوى برامج ومقترحات في تدبير الشأن العام، يعني برلمان، بلدية، أغلبية، حكومة، معارضة...وهذا الأمر هو مجال خاص بالحزب، لن تجده في جدول أعمال حركة التوحيد والإصلاح ولا قيادتها، رغم أنها حركة دعوية ولها مواقف سياسية في القضايا الكبرى للأمة، فإن قضايا الحزبية وقضايا تدبير الشأن العام تبقى مجالا لاشتغال الحزب، فهناك تمايز بين الحركة والحزب[104]، إلا أن هذا الرأي غير مرفق بحجج واقعية كما برر ذلك "الأنصاري" بازدواجية المسؤوليات(أي نجد من يزاوج بين مهمة النائب البرلماني، و عضو الأجهزة الوطنية لحركة التوحيد و الاصلاح، و في نفس الوقت عضو الأمانة العامة للحزب)، و بالتالي يظل رأي "الحمداوي" وجهة نظر تدخل في خانة التبرير.

5- مواقف الحركة من البيعة و إمارة المؤمنين

تعتمد حركة التوحيد والإصلاح على ثوابت انطلاقا من الهوية الدعوية للحركة كمنطلقات للعمل والاشتغال. ومن ذلك العمل من داخل المشروعية والتمسك بالثوابت الوطنية وعلى رأسها النظام الملكي. فالملك في نظر حركة التوحيد والإصلاح هو أمير المؤمنين، والإمارة منبثقة أصلًا من البيعة، والبيعة "ركيزة لبنيان الدولة الإسلامية المغربية، ودعامة أساسية للحفاظ على دين المغاربة ووحدتهم واستقرارهم". وهذا الخيار الذي اختارته حركة التوحيد والإصلاح لم يكن اختيارا سياسيا أملته اعتبارات لحظية-على حد تعبيرها-، وإنما هو خيار نابع من منطلق شرعي يؤطر علاقة الحاكم بالمحكوم ويؤسس للحكم الإسلامي الراشد، وهو أيضا نابع من تصور واقعي لإسلامية الدولة وللأسس الشرعية التي قامت عليها. ومن ثمة، فالبيعة صيغة سياسية إسلامية تعبر عن التعاقد بين الملك والشعب، وهي فوق ما يسمى بالتنصيب الدستوري، لأنها تصدر من الأسس الشرعية وتتأسس عليها.[105]

---

103 - فريد الأنصاري. الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب. المرجع السابق. ص22 و ما يليها بتصرف

104 - محمد الحمداوي. في العلاقة بين الجماعة و الحزب. دار الكلمة للنشر و التوزيع. الطبعة الاولى 2013. ص25 و ما يليها

105 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص220

بحث جاء في البيان الذي أصدرته الحركة بتاريخ 24 يوليو/ تموز 1999 عند رحيل الملك الحسن الثاني ما يلي: "و إن حركة التوحيد والإصلاح وهي تجدد تعازيها لخلفه أمير المؤمنين جلالة الملك محمد بن الحسن تتوجه إلى الله أن يلهم أسرته الملكية وسائر الشعب المغربي والأمة الإسلامية الصبر على هذا المصاب الجلل، تعلن تأييدها لجلالته وللبيعة التي تمت له، على أساس العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والطاعة في المعروف خدمة للمصالح العليا لشعبنا وبلدنا في إطار الإسلام وقيمه وشريعته، سائلين الله سبحانه وتعالى بهذه المناسبة :

- ✓ أن يوفق عاهلنا الجديد أميرا للمؤمنين وملكا للبلاد ورمزا لوحدتها وحاميا لملتها، وحارسا لحدودها، محافظا على استقرارها واستمرارها.
- ✓ وأن يرزقه البطانة الصالحة التي تدله على الخير وتعينه عليه .
- ✓ وأن تتعزز في عهده الهوية الإسلامية للدولة المغربية والشعب المغربي وأن تكون فترة حكمه امتدادا لما كانت عليه الدولة المغربية منذ المولى إدريس الأول، دولة إسلامية، المشروعية العليا فيها للشريعة، تتمتع بالاستقرار الداخلي وتعمل على إحياء التضامن الإسلامي، وتدافع عن قضايا الأمة ومقدساتها، وتتفاعل مع الحضارات الإنسانية على أساس من التميز والاستقلال والانفتاح، وإنا لله وإنا إليه راجعون."

غير أن الحركة تنظر إلى البيعة على أنها في الأصل عقد ملزم للحاكم والمحكوم على قدم السواء، لكنها قد تحولت في التاريخ الإسلامي بفعل الانكسارات التاريخية، وبفعل التغلب وحكم الشركة إلى التزام من طرف واحد. وفي المغرب فإنها رتبت على الحاكم عدة التزامات منها الحفاظ على الدين وتحرير الثغور اي المحافظة على الوحدة الترابية والوحدة الوطنية وحماية الحقوق الفردية والجماعية، وكان ذلك حتى قبل أن يتم التنصيص في الدستور على أمر قريب من تلك المعاني. ولذلك فقد عمدت حركة التوحيد والإصلاح إلى طرح قضية البيعة ضمن إطار يندرج ضمن تصورها الشامل للحكم الراشد الذي يقتضي أن يكون الالتزام متبادلًا من طرفين : التزام الحاكم بالكتاب والسنة، والتزام الشعب بالطاعة في المعروف خدمة للمصالح العليا للبلاد. وهو ما نصت عليه عبارات البيان المشار إليه بوضوح.[106]

6- نساء "حركة التوحيد و الإصلاح"

بمبادرة من مجموعة من الأطر النسائية ذات التوجه الإسلامي تأسس "منتدى الزهراء للمرأة المغربية" في 12 ماي 2002. وجاء هذا التأسيس تتويجاً لنقاشات طويلة خاضتها هذه القيادات النسائية خلال أواخر العقد الأخير من القرن الماضي، في إطار اللجنة المركزية للعمل النسائي التابعة لحركة التوحيد والإصلاح. وقد اقتنعت هذه الفعاليات بأن أوضاع المرأة والأسرة في المغرب تعرف العديد من التحديات على عدة مستويات، مما يستدعي تأسيس نسيج جمعري نسائي مستقل يناضل من أجل الدفاع عن حقوق المرأة المغربية ويسهم في النهوض ها على كافة المستويات وفق رؤية تنطلق من القيم الأصيلة للمجتمع المغربي وتنفتح على المشترك الإنساني في الاتفاقيات الدولية. يهدف المنتدى[107] إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ بلورة رؤى أصيلة في المحال القانوني والحقوقي والاجتماعي مرتبطة بقضايا المرأة والأسرة.
- ✓ العمل على إبراز النموذج الحضاري الإسلامي لتحرير المرأة وتكريمها نظريا وواقعيا .
- ✓ تكوين وتأهيل نسيج جمعوي نسائي خدمة المرأة والأسرة المغربيتين.
- ✓ رعاية المؤسسة الأسرية وتعزيز مكانة الأمومة.
- ✓ الدفاع عن حقوق المرأة وقضاياها المشروعة والارتقاء بمستواها التعليمي والثقافي .
- ✓ التعاون والتنسيق مع الهيئات العاملة في مجال المرأة والأسرة
- ✓ الإسهام في إعداد وإنجاز المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحسين وضعية وصورة المرأة والأسرة.
- ✓ تأهيل الأطر النسوية الجمعوية وتنمية المجتمع المدني.
- ✓ الإسهام في تكوين الأطر الفكرية والعلمية والثقافية النسائية.

---

106 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص221-222

107 - جميلة المصلي. الحركة النسائية في المغرب المعاصر اتجاهات و قضايا. المرجع السابق. ص320-321

خامسا: الإنتقال من الحركة إلى الحزب... حزب "الخطيب" هو الحل

سيتمخض عن ذلك أواسط التسعينات؛ انخراط الحركة بالموازاة مع عملية الوحدة في إطار "حركة التوحيد والإصلاح"، في "حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" بقيادة الدكتور "عبد الكريم الخطيب"، بعد سيرورة من النقاشات والفعل ورد الفعل، كان من نتائجها ولوج العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات التشريعية، لأول مرة في تاريخ الحركة الإسلامية بالمغرب[108].

1- فكرة المشاركة السياسية

انبثقت فكرة المشاركة السياسية والانخراط في العمل الحزبي خلال أواخر الثمانينات لدى قياديي "حركة الجماعة الإسامية"، قبل عملية الوحدة مع "رابطة المستقبل الإسامي" بفترة كبيرة. وقد أصدرت الحركة في ذلك ورقة "المشاركة السياسية"، سنة 1989، والتي تختصر تصورها للعمل السياسي والحزبي، "باعتبار أن الإسام دين شامل ومن مشمولاته العمل السياسي، ثم إن الإسهام في تدبير الشأن العام أمر مطلوب". بيد أن هذه الإرادة ستصطدم برفض السلطة السياسية لهذا الخيار، وقد بدا ذلك واضحا لما جرى رفض وثائق تأسيس "حزب التجديد الوطني" الذي تقدمت به الحركة للسلطات، سنة 1992. وفي نفس السياق، جرى رفض رغبة أعضاء الحركة في الترشح للانتخابات التشريعية لسنة 1992 ، وقد استقبلت الحركة هذا الرفض بكثير من المرونة؛ بحيث لم تلجأ إلى تحريك المسطرة القضائية لتبرير قرار الرفض أو إلغائه. ولكن الذي حصل أن الحركة استوعبت الظرفية الداخلية والإقليمية التي تمر منها البلاد، وكانت واقعية في تفاعلها مع إرادة السلطة، وكل ذلك في إطار فتح المزيد من قنوات التشاور والحوار مع ممثلي السلطة السياسية، الذين دشنوا سلسلة من اللقاءات التواصلية مع قياديي الحركة. و كان هذا المنحى الذي سلكته الحركة منسجمًا مع الطرح الذي تضمنته رؤية الحركة السياسية، منذ إصدارها لورقة "المشاركة السياسية"، والذي تضمن ثلاث صيغ للمشاركة السياسية: الصيغة الأولى: وتقوم على المبادرة بتأسيس حزب سياسي بمرجعيات وقادة الحركة. ثم صيغة ثانية وتقوم على أن يتم العمل ضمن حزب سياسي قائم إن تيسر ذلك، ثم صيغة ثالثة هي الاشتغال كحركة ضاغطة في العمل السياسي. بعد رفض تأسيس "حزب التجديد الوطني"، سنة 1992 ، يقول عبد الإله بنكيران: "كان هناك اتصال مع حزب الاستقلال، الذي اقترح علينا أن ننصهر في الحزب كأفراد دون أية تمثيلية تأخذ بعين الاعتبار حجمنا وقتها، كما التقينا بالدكتور "عبد الله إبراهيم" وناقشنا معه المسألة إلا أنه بدا لنا غير متحمس، ثم حزب الشورى والاستقلال الذي لم نعقد معه أي مفاوضات". ولمزيد من التوضيح حول هذه المسألة، يشير القيادي بالحركة آنذاك "عبد الله باها": "اتصلنا في بادئ الأمر بحزب الاستقلال لكن الإخوة في الاستقلال لم يُبدوا استعدادًا للمراجعة ولإعادة النظر، أكثر من ذلك تأسست في تلك الفترة الكتلة الديمقراطية وكانوا طرفًا مهمًّا فيها، فقلنا يوم ذلك: إنهم اختاروا خيارهم الاستراتيجي وهو التحالف مع اليسار. نفضنا يدنا من هذا الخيار وبحثنا عن بدائل، وبالفعل توجهنا إلى الحوار مع الدكتور "عبد الكريم الخطيب" بمبادرة من "عبد الإله بنكيران"، سنة 1992 ، وكان آنذاك رئيسًا للجماعة الإسلامية. في البداية، لم يُبدِ الدكتور "عبد الكريم الخطيب" حماسة للموضوع، ولكن بعد مناقشات ولقاءات وتدخلات من قبل بعض الإخوان ممن لهم علاقة به اطمأنَّ. وتزامن ذلك مع أحداث الجزائر المؤسفة، وكان رأي "الحسن الثاني"، رحمة الله عليه، ألا ندخل الانتخابات في تلك المرحلة وأرسل مستشاره يوم ذاك، الأستاذ أحمد بنسودة، يبلغنا هذا الرأي[109]". هذه الوضعية الدقيقة التي مرَّت منها الحركة تطلبت من قيادييها توضيح المزيد من تصوراتها ورؤاهم للمشهد السياسي ومؤسساته التدبيرية، فكانت الفرصة سامحة لذلك، لما استجابت لدعوات السلطة للانخراط في مجموعة من الفعاليات والأنشطة الرسمية، كما استغلت العديد من المنابر الإعلامية لإبداء وجهات نظرها بخصوص القضايا السياسية التي تعرفها الساحة المغربية. وكل ذلك في سبيل إرسال العديد من الإشارات الإيجابية، بصدقية خطابها المتجدد

108 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. ص169

109 - التليدي و اخرون. حركة التوحيد و الإصلاح المغربية. المرجع السابق. ص62

والمتماشي مع قوانين وشرعية الحكم في المغرب. فكان اللقاء مع الدكتور "عبد الكريم الخطيب"، الفرصة التي مهدت الطريق أمام الحركة للدخول للعمل السياسي من بوابته الرسمية.[110]

2- شروط الاندماج الحزبي

في غمار البحث عن إطار حزبي، وقع الاتصال بين قيادة "حركة الإصلاح والتجديد" والدكتور عبد الكريم الخطيب، يقول "محمد يتيم" حول هذه المسألة: "كنت قد تابعت تطورات الحوار الذي كان قد وقع مع الدكتور "الخطيب" إلى أن طُرح بطريقة رسمية للبتِّ فيه، وكنا أعضاء في اللجنة الوطنية "للإصلاح والتجديد" وأذكر أنه بعد تقدم الحوار والاتصالات ونضجت فكرة الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، قررنا أن يذهب جميع مسؤولي اللجنة الوطنية للحركة في المغرب للاتصال المباشر بالدكتور "الخطيب" والاستماع له والتعرف عليه، فوجدناه رجلً مختلفًا عن الصورة التي كانت لدينا حوله وحصل الاقتناع بالالتحاق، وكانت الشروط التي وضعها الخطيب ثلاثة؛ وجدنا فيها أنفسنا :الإسلام، والملكية الدستورية، ونبذ العنف". وهذه أمور كنَّا قد حسمناها في النقاشات الداخلية، يقول "عبد الله باها". معالجة معطى الاندماج في حزب قائم وقيادته في علاقة وطيدة مع السلطة السياسية، وفق الشروط التي تم فرضها كسبيل لانخراط قادة الحركة بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، تؤدي إلى القول أولً: إن الحركة الإسلامية في المغرب أضحت أمرًا واقعًا، ولا سبيل لإقصائها أو تجفيف منابعها، خصوصًا "حركة الإصلاح والتجديد" التي أبدت توافقًا تامًّا مع الشرعية الدستورية والدينية للنظام السياسي القائم، كما أدخلت العديد من التعديلات والتحولات على أطروحاتها الدعوية والسياسية كما تناولنا سابقًا. هذا إلى جانب واقع الممارسة السياسية لقادة الحركة الذين بَدَوا أكثر انسجامًا مع الواقع السياسي القائم، وحتى طبيعة المعارضة التي كانوا يبدونها في ذلك الوقت لم تكن تطعن في وجود المؤسسات، أو تطرح بديلا لها. ثانيًا: ثلاثية (الإسلام، والملكية الدستورية، ثم نبذ العنف)، كانت تحصيل حاصل لنتائج المراجعات التي أقدمت عليها الحركة مذ بداية الثمانينات، وما شروط "عبد الكريم الخطيب" إلا تكريس لها بشكل علني ورسمي حتى يعطي الانطباع للجميع بأن الحديث يتم إزاء حركة معتدلة، ومتوافقة مع قوانين ومؤسسات الدولة. يقول "عبد الإله بنكيران" في هذا الصدد: "اشترط الخطيب علينا ثلاثة أمور: الإسام والملكية وعدم العنف، قلنا له: نحن جئنا لأجل الإسام، والملكية نحن مقتنعون بها، وعدم العنف أصل عندنا، وهكذا بدأنا نهيكل الحزب إلى أن نظم المؤتمر الاستثنائي". ما يجب التوقف عنده بعد هذا الاستطراد؛ هو أن عملية اندماج الحركة "بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، لم تكن بالسلاسة المتصورة بل خضعت لسلسة من الاختبارات والامتحانات، لقياس مدى درجة صدقية واعتدالية أطر الحركة، يضيف "عبد الإله بنكيران" في هذا الصدد: "الاتصال مع الدكتور الخطيب لم يكن سهلً فالتَّفاهم مع الدكتور كان صعبًا، وهو لم يؤمن بنا، إن شئنا القول، إلا بعد 2003 عندما رأى كيف تصرفنا بعدما وقع ووقف على أننا في مستوى المسؤولية لندبّر الأمور بأنفسنا...الدكتور "الخطيب" لم يكن يريد حتى الإنصات إلينا في البداية، ولولا تدخل "أبو رقيق" لما قام لهذا المشروع قائمة، ثم خَبِرَنا ورأى مواقفنا وتصرفاتنا وأمانتنا ولله الحمد". الأمر الذي أنتج نوعًا من التلاقي الموضوعي ما بين إرادة السلطة السياسية، التي كانت تتابع خطاب وسلوكات أطر الحركة وتوجهها بترقُّب، وبين قادة الحركة وهو ما يفسر المبادرات التي خاضها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية آنذاك "عبد الكبير العلوي المدغري"، الذي كان يرمي في جُلِّ لقاءاته التي عقدها مع قادة الحركة في بداية التسعينات، إلى اختبار مدى اعتدالية الحركة، وصدقية خطاباتها تجاه الدولة والمجتمع. كيف لا وجُلُّ أطر الحركة هم وليدو الدراسة الانقلابية التي أسست لها "حركة الشبيبة الإسلامية" خلال سبعينات القرن الماضي. فالتقاط قيادة الحركة للفرص المختلفة أمامها من أجل الانخراط في العمل السياسي، كان مساعدًا على تجاوزها لحالة الانزواء التي دخلت فيها بعد التحول الراديكالي الذي أحدثه "عبد الكريم مطيع" لحركة الشبيبة الإسامية. وهو ما يفسر سلسلة المراجعات التي انخرطت فيها الحركة، ليس فقط على المستوى الفكري والخطابي، ولكن أيضًا على مستوى الممارسة والفعل والسلوك الذي ما انفك يعبر عنه قادة الحركة. بعد عملية التوافق مع "عبد الكريم الخطيب"، سنة 1992 ، لم يحصل الاندماج الفعلي والهيكلي بين الحركة والحزب إلا سنة 1996 ؛ حيث شكَّلت الفترة الممتدة ما بين سنة 1992 و 1996 فترة لإعادة هيكلة الحزب، وتوطيد مؤسساته الداخلية

110 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. ص169-170

بما يتلاءم مع حجم الوافدين الجدد من الحركة. يقول "عبد الله باها" في هذا الصدد: "لقد أعددنا الورقة المذهبية وكنَّا مستعدين لعقد المؤتمر الاستثنائي وقدَّر الله أن هذا المؤتمر بُرمج في يونيو/حزيران 1996، وكان هذا متزامنًا مع إجراءات الوحدة، وطُرحت بعض الآراء التي تذهب إلى تأجيل المؤتمر إلى ما بعد الوحدة حتى لا يكون فيه النظر المشترك. غير أننا قد دخلنا في التزامات مع الدكتور "الخطيب" وقدماء الحزب، وقلنا: ننجز الخطوة أولً وبعد ذلك إذا ارتأت الحركة الموحدة أن يكون لها رأي آخر ونظر آخر فلها ذلك؛ وفعلً ذلك ما وقع". في المحصلة، يمكن القول كخلاصة تأريخية لتلك الفترة الحساسة من تاريخ الحركة في المشهد السياسي المغربي: إن "الحسن الثاني" كان يرى أن الوقت غير مناسب لفتح الباب للإسلاميين، في المغرب، خاصة بعد الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر، إثر إلغاء نتائج المسلسل الانتخابي الذي حمل "الجبهة الإسامية للإنقاذ" الجزائرية إلى الواجهة. بيد أنه "في منتصف التسعينات تغير عدد من المعطيات، التي أضحت تشير إلى بداية الترتيب لمرحلة سياسية جديدة، هي مرحلة ما بعد "الحسن الثاني"، يقول "محمد يتيم" مضيفًا: إن "الطرفين وجدا صيغة وسط وهي السماح للإسلاميين بالعمل من خلال حزب قائم، "وهو "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، باعتباره حلا يتجاوز إشكالا بالنسبة إلى النظام، مفاده أنه لا يمكن أن يسمح لحركة إسلامية بصفتها هاته أن تتحول إلى حزب سياسي. وفي الوقت نفسه، هناك قضية أخرى هي قضية انتقال السلطة الذي يحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الاستقرار بالدولة ودخول أكبر قدر من الفاعلين، هذه العملية طالت المعارضة اليسارية وكانت هناك ترتيبات لكي تقع مسألة استخلاف الملك الجديد، لهذا لما جاءت محاولة الحركة الدخول مع حزب الدكتور "الخطيب"، كانت الظروف مهيأة ومساعدة لتسهيل عملية الاندماج".[111]

و في رواية أخرى اعتبر "الخطيب" رجل القصر عراب الإسلاميين و ضامنهم من أجل إشراكهم في المؤسسات، و هي الفكرة التي أقنع بها الملك "الحسن الثاني" و لم تكن تروق وزير الداخلية "إدريس البصري". فقد كان البصري يبدي تخوفا كبيرا من تمكين الإسلاميين من مساحات في مربع السلطة، و كان رفضه قاطعا بخصوص تشكيل حزب سياسي إسلامي، و استطاع الخطيب اقناع الحسن الثاني بإشراك الاسلاميين المعتدلين في اللعبة السياسية بمبرر خلق نوع من التوازن مقابل اليساريين و العلمانيين. و بعد مشاورات مضنية قادها الخطيب مع كبار رجالات الدولة خلصت بإدماج "التوحيد و الإصلاح" في حزب "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية". بعد أقل من سنة من اندماجهم في حزب الخطيب، سيعلن رسميا عن ميلاد «الحزب الإسلامي الملكي» كا توقعه وسماه اليوسفي في « خطاب بروكسيل» حيث سيدخل الإسلاميون (الملكيون) غار تشريعيات 1997 وسيحصلون على 9 مقاعد. وهو ما مكنهم من ولوج البرلمان، لأول مرة. وقد كان هذا الدخول، ولو بنسبة متحكم فيها، منعطفا كبيرا في الحياة السياسية المغربية ووصفة محلية فريدة وكاملة الختم. بعد ذلك بعام تقريبا، وبالتحديد في 3 و4 أكتوبر من سنة 1998، سيغيرون اسم الحزب من «الحركة الشعبية الاجتماعية الدستورية» إلى حزب «العدالة والتنمية». ففي اجتماع للمجلس الوطني ترأسه الراحل عبد الكريم الخطيب نفسه، لم يتأخر الحزب كثيرا، وأشهر في وثائقه الأدبية وفي تصريحات رسمية تبنيه الفكر المحافظ والتوجه الإسلامي الأصولي.[112]

سادسا: "العدالة و التنمية" من المشاركة السياسية إلى الربيع العربي

بعدما اكتملت عملية إدماج الإسلاميين في الحقل السياسي الرسمي بقبول الراحل "الخطيب" انخراط مكونات حركة التوحيد و الإصلاح في الحزب الذي كان يتزعمه، و الذي سيتحول إسمه سنة 1999 إلى حزب "العدالة و التنمية"[113] بالرغم من منع الاسلاميين من تأسيس و إنشاء حزب، لم يمنعوا من الإلتحاق بحزب قائم، غشوا حزبا خائرا يتزعمه واحد من القدماء المقاومين الذي اطلع بدور العراب و ضامن بالنسبة للسلطة.[114]

---

111 - عبد الإله سطي. المرجع السابق. الصفحات من170 الى173

112 - محمد الطائع. "عبد الرحمان اليوسفي و التناوب الديمقراطي المجهض" . الطبعة الاولى سنة 2014. ص74-75 بتصرف

113 - عبد الإله سطي. ما بعد الإسلام السياسي في المغرب مقدمات في دراسة تحولات ما بعد الحركة الإسلامية المغربية. أفريقيا الشرق-المغرب2016.ص20

114 - حسن أوريد. المرجع السابق. ص77

بخصوص هذا المحور سنفصل فيه بشكل أكبر في المحاور القادمة، و سنشير لحزب العدالة و التنمية في بنيته التنظيمية، و سنقارب الإطار المرجعي للتنظيم مع استحضار أهم المراجاعات، و أخيرا سنذكر أهم سمات التدبير الحكومي و التنموي للحزب في ظل حكومتين و تدبيره للجماعات الترابية(2011-2021). إلا أن الخوض فيه بشكل مفصل لا يمنعنا الآن من الإشارة إلى بعض المحطات التي مر منها الحزب بعد خروجه من جبة العمل الإسلامي و بداية تضخم عمله السياسي بقبعة حزب العدالة و التنمية.

1- إدماج الإسلاميين و مخاض نشأة الحزب

يعرف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه: "حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية". تأسس حزب العدالة والتنمية في فبراير 1997، من قبل المناضل المرحوم الدكتور عبد الكريم الخطيب رفقة ابن عبد الله الكوتي، وكان يعرف بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا وهو حزب إسلامي معتدل يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر"، ذلك أن أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد" قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشلوا في ماي 1992 في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذي التوجه الإسلامي. هاتان الشخصيتان اللتين قررتا الانسحاب من الحركة الشعبية وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهو حزب سياسي وطني، يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية، وذلك من خلال منهج سياسي مرتكز على الالتزام والشفافية والتدرج، وإشراك المواطنين، والتعاون، مع مختلف الفاعلين، ساعيا إلى تمثل ذلك من خلال ممارسته اليومية، وبرامجه النضالية، وواضعا المصالح الوطنية العليا فوق كل وقد سمح الدكتور عبد الكريم الخطيب الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من "الإصلاح والتجديد" بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم. ومع دخول تلك الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد، بعد أن رفضت الإدارة الترخيص لحركة الإصلاح والتجديد، تشكيل حزب التجديد الوطني، ولرابطة المستقبل الإسلامي، تأسيس حزب الوحدة والتنمية. وفتح الحوار مع الدكتور الخطيب، من أجل انضمام فصيل من الحركة الإسلامية إلى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وبعد مشوار من التواصل، قبل الأمين العام للحزب، شريطة احترام الأسس التالية: الإسلام -الملكية الدستورية- نبذ العنف.[115]

وفي يونيو 1996 نظم حزب الحركة الشعبية الدستورية مؤتمرا استثنائيا، دشنه بالتحاق عدد من أطر حركة التوحيد والإصلاح وأعاد هيكلته التنظيمية، وانتخب الخطيب أمينا عاما والدكتور سعد الدين العثماني نائبا له. وفي مجلسه الوطني عام 1998، قرر الحزب تغيير اسمه إلى حزب العدالة والتنمية، واتخذ المصباح التقليدي رمزا انتخابيا له. أكد الحزب في ورقته المذهبية، أنه حزب سياسي وطني يسعى - انطلاقا ا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين- إلى الإسهام في بناء مغرب ديموقراطي حديث، مزدهر ومتكافل، مغرب يعتز بأصالته التاريخية ويسهم – إيجابا- في مسيرة الحضارة الإنسانية.

115 - مصطفى بهرام و الجيلالي مقدم. دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب –حزب العدالة و التنمية نموذجا- مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة و التنمية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي –سعيدة- قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. الموسم الجامعي 2015-2016. ص63 و ما يليها.

إن التركيبة البشرية لأعضاء الحزب تنتمي في غالبها إلى الحركة الإسلامية، هذه الأخيرة التي منذ تشكلها كانت تتحفظ عن دخول الحقل السياسي والعمل من خلال المؤسسات القائمة، غير أنه بعد جهد ومخاض داخليين تم الاقتناع بالمشاركة السياسية وتم توظيف نصوص من المنظومة التراثية/الدينية المؤيدة للمشاركة وضرورة التدافع السياسي. ولعل مهندسي دخول الإسلاميين للعمل السياسي لم يجيبوا إلا عن سؤال واحد، حيث هيؤوا مستندا مرجعيا نصيا لإقناع فئة ظلت بعيدة عن أوحال السياسة بوجوب المشاركة السياسية ثم توقفت الأجوبة الأخرى الضرورية، فدخل الحزب المعترك السياسي ليجد نفسه أمام أوراش متعددة للإصلاح فتحتها الدولة على مقاسها بل وتتحكم فيها، وإشكالات تنظيمية تتعلق بالحزب تتطلب تدبيرا جيدا وعاجلا لها، وبدأت تتناسل أسئلة ما بعد المشاركة السياسية ومآلات الانخراط في اللعبة السياسية، الشيء الذي غيبه مسار الحزب في المشاركة. وإذا كانت الورقة المذهبية للحزب تشكل بعض ملامح توجهاته السياسية، لكنها لا تفي بالمطلوب كما هو متداول في المجال السياسي، فضلا عن عموميتها وضبابيتها؛ إذ ثمة مثلا مواقف وآراء لقيادات الحزب تختلف جذريا عما ورد فيها، وهذا يعني أنه لم تتبلور بعد معالم ثقافة سياسية حزبية متجانسة أو متكاملة تصطبغ بهوية هذا الحزب الذي يوسم بكونه حزبا «إسلاميا»، ثم إن الآراء المتضاربة لقادة هذا الحزب لا ترقى إلى أن توصف بتيارات من داخله بما تحمله هذه الكلمة من معنى، إنما هي مجرد تخبطات ثقافية كثيرا ما تكون ذات نزوعات شخصية تنافسية أو تدافعات تنظيمية موروثة من تجربة التوحيد والإصلاح أو قضايا الهيكل القديم للحزب.[116]

2- العمل البرلماني للإسلاميين في حكومة "اليوسفي" 1997-2002

لقد تميزت الفترة التشريعية الممتدة من سنة 1997 إلى 2002، بوصول المعارضة السياسية للسلطة، في سياق ما سمي مسلم "التناوب التوافقي" الذي عقده الملك الحسن الثاني والمعارضة السياسية، وقد تشكلت الحكومة بعد نجاح هذا المسلسل من مجموعة من القوى السياسية اليسارية، التي ضمت تخالف أحزاب الحركة الوطنية مع أحزاب الوسط لإكمال الأغلبية؛ ولم تشهد مرحلة تكوين هذه الحكومة والفترة السياسية التي أتت بعدها إجراء أي استفتاء أو تعديل دستوري؛ إلا أن أهم حدث سياسي شهدته هو وفاة الملك الحسن الثاني وتولي الملك محمد السادس للحكم، وبداية تأسيسه لمرحلة سياسية جديدة، تتضمن إرساء مجموعة من المفاهيم الجديدة كالمفهوم الجديد للسلطة وانفتاحه على الجوانب الاجتماعية، والمجتمع الديمقراطي الحداثي... وإقراره لمشروع اجتماعي أسماه المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية. ومن خصائص الولاية التشريعية السادسة، عدم تمديدها أو الزيادة في أمد اشتغالها كسابقاتها، نفس الشيء بالنسبة إلى الولاية التشريعية السابعة (2002-2007) رغم المشاكل المتعلقة بمشكلة الصحراء، بل إنها احترمت الأساس القانوني الدستوري المحدد في خمس سنوات أعقبها مباشرة تنظيم انتخابات تشريعية؛ أما بخصوص الآليات القانونية السياسية المثيرة للمسؤولية الحكومية، فبالنسبة إلى آلية حجب الثقة عن الحكومة أثناء بسطها للتصريح الحكومي، فإن موقف حزب العدالة والتنمية منه خلال الولاية التشريعية السادسة كان إيجابيا، بنهج المساندة النقدية للحزب الذي ارتبط بسياق دعم تجربة ما سمي التناوب التوافقي[117].

أسهم حزب "العدالة و التنمية" في رفع مستوى العمل البرلماني، وقد ساعده على ذلك كونه أهم معارضة فعلية في مجلس النواب للفترة (1997-2002)[118] بالرغم أنهم اختاروا مساندة حكومة اليوسفي دون المشاركة فيها بعدما عرض على الخطيب المشاركة في الحكومة بحقيبة وزارية واحدة[119].

إلا أن هذا الموقف سيتغير إثر انتقال الحزب من المساندة النقدية إلى ما أسماه المعارضة الناصحة، مبررا ذلك بأن مساندته بنيت على أساس عاملين: مراعاة المصلحة العامة واحترام المرجعية الإسلامية، وهو ما لم يتم

116 - مصطفى بهرام و الجيلالي مقدم. المرجع السابق. ص67-68

117 - رشيد مقتدر. الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى 2010. ص323-324

118 - مصطفى بهرام و الجيلالي مقدم. المرجع السابق. ص67

119 - محمد الطائع. المرجع السابق. ص49 بتصرف

التقيد به مقيما أداء حكومة التناوب يكونها لم تف بما وعدت به من ورش ومنجزات، كما أن التقييم الـذي تقـدمت بـه لا يعكس الواقع بل يضم معطيات غير محققة، بالإضافة إلى مؤاخذة الفريق على تصريح عبد الرحمن اليوسفي كونه "يغـفل تصريحكم الجوائب الدينية والأخلاقية من تقويم عملكم الحكومي، من منطلق تصوركم العلماني للتنمية والـتي تغفل الأبعاد التربوية والدينية والخلقية في بلورتها والدفع بها" وبالتالي فإن تقيـيم أداء الحكـومة ومشاريعها جاء حسب الحزب مخيبا للأمال "ولم تكن خيبة أمالنا في الحكومة التي ساندناها بأقل من خيبة باقي مكونات الشعب المغربـي" أمـا بخصوص الآلية الدستورية الثانية المثيرة المسؤولية الحكومية، فلم تشهد الولاية التشريعية 1997-2002 والولاية التشريعية السابعة (2002 - 2007) طرح المعارضة الـسياسية لأي ملـتمس رقابة.[120]

الحزب السياسي	الإستقلال	الإشتراكي	الإتحاد الدستوري	العدالة و التنمية
الأسئلة الشفوية في الولاية التشريعية 1997-2002	680	546	514	156
النسبة المئوية	%15.4	%12.3	%11.6	%3,53
مجموع عدد الأسئلة الشفوية	4422 سؤالا			
مجموع الأسئلة التي أجيب عنها	الإجابة على 2420			

لقد بلـغ عدد الأسئلة التي طرحها فريق العدالة والتنمية، منذ بداية الولاية التشريعية السادسة إلى حدود مارس 2002، 156 سؤالا بمعدل 3,53% وتم سحب 14 سؤالا منها وتحويل 24 سؤالا إلى أسئلة كتابية. في حين احتل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المرتبة الأول بـ 680 سؤال شفوي معدل 15.4%، أما الفريق الاشتراكي بـ 546 سؤال معدل 12.3%، و الفريق الدستوري بـ 514 سؤال تمعدل 11.6%، أما عن محموع الأسئلة الشفوية إلى حدود الفترة المدروسة فتقدر بـ 4422 تمت الإجابة على 2420 منها.[121]

الحزب السياسي	الإستقلال	العدالة و التنمية	منظمة العمل الديمقراطي الشعبي	الإشتراكي	الإتحاد الدستوري
الأسئلة الكتابية في الولاية التشريعية 1997-2002	1748	1562	528	516	281
النسبة المئوية	%27.3	%24,4	%8,2	%8,06	%4.39
مجموع عدد الأسئلة الكتابية	6401				
مجموع الأسئلة التي أجيب عنها	5568				

120 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص324
121 - المرجع السابق. ص326

أما على مستوى الأسئلة الكتابية، فقد احتل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلـة، المرتبة الأولى بـ 1748 سوال معدل 27.3%، متبوعا بفريق العدالة والتـنمـية بـ 1562 سـؤال بمعدل 24,4%، فريق منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ب528 سؤال بمعدل 8,2%، الفريق الاشتراكي ب516 سؤال بمعدل 8,06%، الفريق الدستوري فقد وصل عدد أسئلته الكتابية إلى 281 سـوال بمعـدل 4.39%، بيـنما بلغ المجموع الإجمالي للأسئلة الكتابية 6401 ثمت الإجابة عن 5568 منها.[122]

انتقل الحزب إلى المعارضة سواء في الشارع أو البرلمان بعدما كان يساند حكومة اليوسفي دون المشاركة فيها، و ذلك إثر تبني "اليوسفي" لمطالب الحركة النسائية، و انتهز الحزب فرصة تنزيل "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" و تغيير مدونة الأسرة من طرف الحكومة و أطلق حملة سياسية و إعلامية للنيل من الحكومة[123]. يعتبر جوهر الصراع حول مدونة الأسرة صراع بين التيار التقدمي في مواجهة بين التيار المحافظ، لكن سرعان ما انتقلت هذه المعركة إلى الشارع و ستنظم مسيرتين، الأولى في الرباط من طرف التيار التقدمي الذي جاهر بمطلب الملكية البرلمانية، أما الثانية في الدار البيضاء للتيار المحافظ المناهض للخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية و التي كان أبرز شعاراتها "ملكية تنفيذية يسود فيها الملك و يحكم" ردا على شعار الطرف الآخر. و بعد إدخال العدالة و التنمية إلى البرلمان-بما أنهم لم يراكموا تجارب في الفعل المؤسساتي و مهام المعارضة- سقطوا في التصريف السطحي للخطاب السلفي و الهواية السياسية في ممارسة المعارضة، إذ أمام أنظار متابعي جلسات البرلمان مباشرة على الهواء، هاجم "عبد الإله بنكيران" صحافية مصورة تشتغل لحساب قناة الثانية لكونها ترتدي "تي شورت" صيفي، و طالبها بالحياء و توقير مؤسسة تشريع الأمة، كما هاجم "بنكيران" وزيرا الاتصال العربي المساري، قائلا : «السي العربي، حشومة عليكم هاد الشي اللي كاديرو فهاد البلاد. واش وليتو في الحكومة عملاء ديال الصهيونية؟ هاد الشي ديال العيالات اللي شاد فيه اليوسفي راه صهيوني أو ماشي ديالنا أو ماشي من مصلحتنا»؟ استطاع حزب العدالة والتنمية، بعدد قليل من النواب، أن يحرج الحكومة ويطالب الوزراء والنواب ورئيس الجلسة برفع أشغالها وقطع البث إلى حين انتهاء آذان صلاة العصر وقيام الصلاة، وهو العرف الذي أدخله نواب حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان المغربي منذ نشأته، وتم العمل به سنوات. لكن تشاء الأقدار والسياسة أيضا أن يتم تجاوز هذا العرف بعد تنصيب بنكيران رئيسا للحكومة، حيث أصبحت الجلسات البرلمانية الأسبوعية، وحتى الجلسات الشهرية، التي أقرها دستور 2011 تعقد دونها اكتراث بمطلب احترام شعائر الصلاة، بعد أن أوجد لها بنكيران أكثر من تبرير ومسوغ و «حديث نبوي شريف».[124]

لم يكن حزب العدالة والتنمية - بعدما تحول من موقع المساندة النقدية إلى المعارضة- يدخر أي جهد في تسفيه وعرقلة مجهودات وجهود عبد الرحمان اليوسفي وفريقه الحكومي. وقد واصل إعلاميا، من خلال جريدة «العصر»، هجوماته العنيفة على اليوسفي وحكومته وحزبه. وكانت هذه الهجومات تصل أحيانا حد القذف، بعد أن كيف «إخوان بنكيران» معطيات كتاب رجل المخابرات أحمد البخاري، واشتغلوا عليه ووظفوه وفق إستراتيجيتهم المرسومة سلفا. ففي عدد 171 من جريدة «العصر» غشت 2001، التي كان يديرها عبد الكريم الخطيب شخصيا، بإشراف إداري كامل من محمد خالدي، كتبت الجريدة بالبنط العريض "70 في المائة من الاتحاديين متورطون مع المخابرات، منهم وزراء"، وأسفل العنوان صور كل من: عبد الرحمان اليوسفي، فتح الله والعلو، محمد اليازغي، محمد الأشعري، أحمد الحليمي ومحمد بوزوبع. وفي الصفحة الثانية من نفس العدد، كتبت "العصر" مطالبة بفتح تحقيق حول "عاهرات السعيدية"، وأرفقت المقال بصورة ملونة لليوسفي تفوق حجها فقرات المقال.[125]

---

122 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص326-327

123 - محمد الطائع. المرجع السابق. ص76 بتصرف

124 - المرجع السابق. ص77-78 بتصرف

125 - المرجع السابق. ص79

أبرز مآخذ الإسلاميين على العمل الحكومي داخل البرلمان يمكن إيجازه[126] فيما يلي:

- ضعف العمل الحكومي وتذبذبه في إصدار النصوص التنظيمية والمراسيم التطبيقية الخاصة، بتنفية النصوص التشريعية المصادق عليها من البرلمان كعدم صدور النصوص التطبيقية للقانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي، أو المتعلقة بقانون منع التدخين المنشور في الجريدة الرسمية.
- تأخر الحكومة عن الإجابة عن الأسئلة الشفوية والكتابية، وهو ما اعتبره الفريق ينعكس على الأثر السياسي والاجتماعي المنشود، فيقع تحويل الأسئلة الشفوية إلى أسئلة كتابية، ثم غياب بعض الوزراء عن الجلسات وغيره.

3- العمل البرلماني للإسلاميين في حكومة "إدريس جطو"

ارتفع عدد المقاعد البرلمانية التي نالها بوتيرة تدريجية، إذ حصد 9 مقاعد من أصل 325 مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام 1997 ثم 42 مقعداً في العام 2002. وقد نشط برلمانيو الحزب في السنوات الأخيرة وانصبت جهودهم التشريعية على قضايا اقتصادية واجتماعية مهمة مثل الفساد والبطالة والفقر. لكن الحزب واجه عدداً من المشاكل في ضوء سجله المتواضع في التمثيل البرلماني، الأمر الذي دفع الرأي العام إلى التشكيك في قدرة الحزب على ترجمة نشاطه المعارض إلى إجراءات وسياسات مجدية عن طريق المشاركة في الحياة السياسية، وهو التحدي عينه الذي واجه حركات المعارضة الإسلامية في العالم العربي. على الرغم من برنامج الحزب المعتدل، فما زال ينظر إليه بارتياب من جانب أصحاب القرار في داخل المغرب وخارجه، حتى أن الأحزاب السياسية اليسارية كانت تروج بين الفينة والأخرى بأن هدف الحزب الرئيسي هو نشر التطرف والتعصب في الحياة السياسية المغربية. وفي السياق عينه، أثار تقرير أعده مركز «خدمة أبحاث الكونغرس» في العام 2006 تساؤلات حول الغموض الذي يلف الحزب، وشدد على ذكر: «على غرار مجموعات إسلامية أخرى حول العالم، يصعب أن نميز أهداف الحزب وأغراضه الحقيقية على المدى الطويل. فالبعض يعتقد أن الحزب، وبرغم إقراره العمل ضمن النظام الحالي، لا يزال ملتزماً إقامة دولة إسلامية في المغرب تكون الشريعة الإسلامية أساس التشريع فيها».[127]

و على سبيل مثال لا الحصر نلاحظ تركيز أعضاء الحزب على القضايا الدينية ووضعها على رأس جدول نقاشاتهم البرلمانية. حيث اعترض برلمانيو الحزب في العام 2005 على فيلم وزع بلا رقابة يتضمن بعض المشاهد (الحميمة) غير المناسبة، وكانوا بين الفينة والأخرى يثيرون مسألة توزيع الكحول على المسلمين[128] و هذا النوع من النقاش غير المرتبط بالشأن العام كان مادة دسمة لأعضاء العدالة و التنمية في البرلمان خصوصا في حكومة عبد الرحمان اليوسفي.

عموما سنحاول التعريج بشكل مقتضب على العمل البرلماني لأعضاء حزب العدالة و التنمية في حكومة إدريس جطو من خلال طرح حصيلة الأسئلة الكتابية و الشفوية، لجان تقصي الحقائق و اللجان الدائمة.

✓ على صعيد الأسئلة الشفوية والكتابية

لقد تميز الأداء الرقابي للإسلاميين خلال الولاية التشريعية السابعة، هيمنة الإسلاميين على أكثر من 40 في المائة من الأسئلة الموجهة للحكومة، مما جعل منهم القوة الرقابية الأولى في مجلس النواب.

126 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص325-326

127 - عمرو حمزاوي. حزب العدالة و التنمية في المغرب: المشاركة و المعضلات. أوراق كارنيغي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.ص9-10

128 - المرجع السابق. ص10

الفريق النيابي	الأسئلة الشفوية	الأسئلة الكتابية	المجموع	النسبة العامة
فريق العدالة و التنمية	1120	7514	8634	%40.68
الفريق الإشتراكي	1159	3866	5025	%23.67
الفريق الإستقلالي للوحدة التعادلية	975	1223	2198	%10.36
الفريق الحركي	957	435	1392	%6.56
فريق التجمع الوطني للأحرار	518	132	650	%3.06
الفريق الدستوري الديمقراطي	424	213	637	%3
فريق التحالف الإشتراكي	416	277	693	%3.27
مجموعة جبهة القوى الديمقراطية	161	164	325	%1.53
الإتحاد الديمقراطي	116	160	276	%1.30
مجموعة الحزب اللإشتراكي الموحد	55	1285	1340	%6.31
الحزب الليبرالي المغربي	3	2	5	%0.02
رابطة الحريات	0	6	6	%0.03
النواب غير الموقعين مع أي فريق	4	9	13	%0.06
فرق مختلفة	27	4	31	%0.15
المجموع العام	5935	15290	21225	%100

لقد احتل فريق العدالة والتنمية المرتبة الأولى بطرح ما مجموعه 8634 سؤالا معدل 40,68%، بينما احتل الفريق الاشتراكي المرتبة الثانية بتقديمه لـ 5025 سؤال، بمعدل 23,67%. وإذا كان فريق العدالة والتنمية قد حصل على أعلى نسبة من الأسئلة، بـ 1120 سؤال شفوي، و7514 سؤال كتابي، فإن الفريق الاشتراكي وإن احتل المرتبة الثانية بعد الإسلاميين على مستوى إجمالي الأسئلة المطروحة وخاصة الكتابية منها، فإنه تجاوزه على مستوى عدد الأسئلة الشفوية المطروحة بـ 1159 سؤال شفهي بينما حصل العدالة والتنمية على 1120، واحتل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على المرتبة الثالثة بما مجموعه 2198، بمعدل 10,36%، وطرح 975 سوالا شفهيا و1223 سؤالا كتابيا. وحصل الفريق الحركي على 1392 سؤال معدل 6.56%، بطرح بـ 957 سؤال شفهي و435 سؤال كتابي. أما فريق التجمع الوطني للأحرار فقد حصل على 650 سؤال معدل 3.06% بـ 518 سؤال شفوي و132 سؤال كتابي[129].

[129] - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص344-345

✓ على مستوى لجان تقصي الحقائق

كانت محاولة الإسلاميين لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق إثر تفاقم التداعيات السياسية والإعلامية لما سمي بفضيحة "شركة النجاة" وهو ما عبر عنه الفريق كالآتي: "بادر فريق العدالة والتنمية إلى المطالبة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وذلك للبحث في فضيحة شركة النجاة الإماراتية، فقد راسل الفريق مختلف الفرق رغبة في الحصول على النصاب الدستوري لتشكيل هذه اللجنة، إلا أن موقف فرق الأغلبية كان عدميا فهي لم تكلف نفسها حتى عناء الرد، والموقف الوحيد الذي دعم مطلب الفريق جاء من الفريق الدستوري الديمقراطي"، وأفضى فتح تحقيق قضائي في الموضوع إلى فسح الغطاء القانوني للمسألة، وهو ما اعتبره الإسلاميون خطوة استشف منها التهرب من تحديد المسؤوليات السياسية للملف.[130]

✓ الدور الاستطلاعي للجان الدائمة[131]

جاء تنظيم هذه الآلية الجديدة في المادة 35 من النظام الداخلي مجلس النواب، فقد أجاز للجان الدائمة أن تكلف بعض أعضائها بمهمة استطلاعية مؤقتة، حول شروط تطبيق نص تشريعي معين وظروفه، أو التقصي في موضوع يهم المجتمع، أو يرتبط ببعض أنشطة الحكومة على أساس الاتفاق مع مكتب مجلس النواب. ويعد النواب المكلفون بمهمة الأستطلاع تقريرا من أجل عرضه على اللجنة قصد مناقشته وإحالته على مكتب المجلس. وقد عمل فريق العدالة والتنمية باستغلال هذه الآلية إذ تقدم بالعديد من الطلبات لإقامة لجان استطلاعية، للاضطلاع بدوره باعتباره معارضة سياسية وتتبع الاختلالات التي تبرز والعمل على كشفها؛ وقد تقدم الفريق بـ 140 طلبا لعقد اجتماعات اللجان الدائمة، قصد تدارس أوضاع بعض القطاعات الحكومية، أو للاستفسار حول بعض القضايا التي أثارت اهتمام الرأي العام، إلا أن عدد الطلبات التي استجيب لها لم يتعد 37 طلبا. وفي السياق ذاته تقدم الفريق بطلبات للقيام بمهام استطلاعية بلغ عددها 33 طلبا، تمت الاستجابة منها لسبعة طلبات انصبت حول المهام الاستطلاعية الآتية:

- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول ظروف تطبيق مدونة الأسرة
- المهمة الاستطلاعية الموفقة حول أوضاء الصحون.
- المهلة الاستطلاعية الموقتة حول مخافر الشرطة

وقد خلصت هذه المهام الاستطلاعية لمجموعة من التوصيات المطالبة بإصلاح مجموعة من الاختلالات في تطبيق المساطر القانونية المعمول بها. إن وضع المشرع لآلية المهام الاستطلاعية لشكل اسافة رقابية جديدة، دعمت من مكانة المعارضة السياسية وسعت إلى تفعيل الدينامية الداخلية للعمل البرلماني.

4- نتائج الإسلاميين في انتخابات2007

فاجأت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2007 العديد من المراقبين، فقد تبوأ حزب الاستقلال الصدارة بفوزه بـ 52 مقعدا (16% من الأصوات الشعبية) تلاه حزب العدالة في المرتبة الثانية بحصوله على 46 مقعداً (14% من الأصوات). وحلت الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار في المرتبتين الثالثة والرابعة بفوزهما بـ41 و39 مقعداً على التوالي. أما الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان يستأثر بمعظم المقاعد فانحسرت حصته إلى 38 مقعداً، وهو ما كان متوقعا بسبب سلسلة من الخلافات والانقسامات الداخلية التي شقت صفوفه، ناهيك عن أداء الائتلاف الحاكم المتواضع. لقد كان أداء حزب الاستقلال، الذي لطالما كان شريك الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الإئتلاف، مدعاة للحيرة. فقبل الانتخابات، كانت هناك الكثير من توقعات بأن يحقق الإسلاميون نتائج كبرى، خاصة في ضوء استطلاعات الرأي الغربية والمحلية التي تكهنت بصعود لا

130 - رشيد مقتدر. المرجع السابق. ص340
131 - المرجع السابق. ص340-341

يمكن وقفه للحزب. خلال المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، أيدت قيادة الحزب الكثير من التفاؤل وأعلنت جهارا أنها تستطيع الاستئثار بـ 70 إلى 80 مقعداً ليشكل الحزب بذلك الكتلة الأقوى في البرلمان. وحين لم يضف الحزب سوى أربعة مقاعد جديدة إلى المقاعد الـ 42 التي حصدها العام 2002، شكل ذلك صدمة لقيادته ولخصومه على حد سواء ومن هنا كانت اللهجة الغاضبة والقاسية التي طغت على التصريحات الأولية التي أدلت بها شخصيات بارزة في الحزب والتي اتهمت أحزابا أخرى بشراء الأصوات[132]

الفرع الثاني: حزب العدالة و التنمية و هيكلته التنظيمية

سنحاول في هذا الفرع إظهار الهيكلة التنظيمية لحزب "العدالة و التنمية" مع الإعمال بمسألة التدرج التنظيمي، و إبراز تأليف و اختصاصات أجهزة الحزب الوطنية و المحلية، انطلاقا من القانون الأساسي و القانون الداخلي و قوانين أخرى أفرزتها مؤتمرات الحزب. و بهذا الخصوص سنخصص فقرتين لإثارة الهياكل التنظيمية للحزب، سنتناول في الأولى الأجهزة الوطنية، و الفقرة الثانية نخصصها للحديث عن الهياكل الترابية.

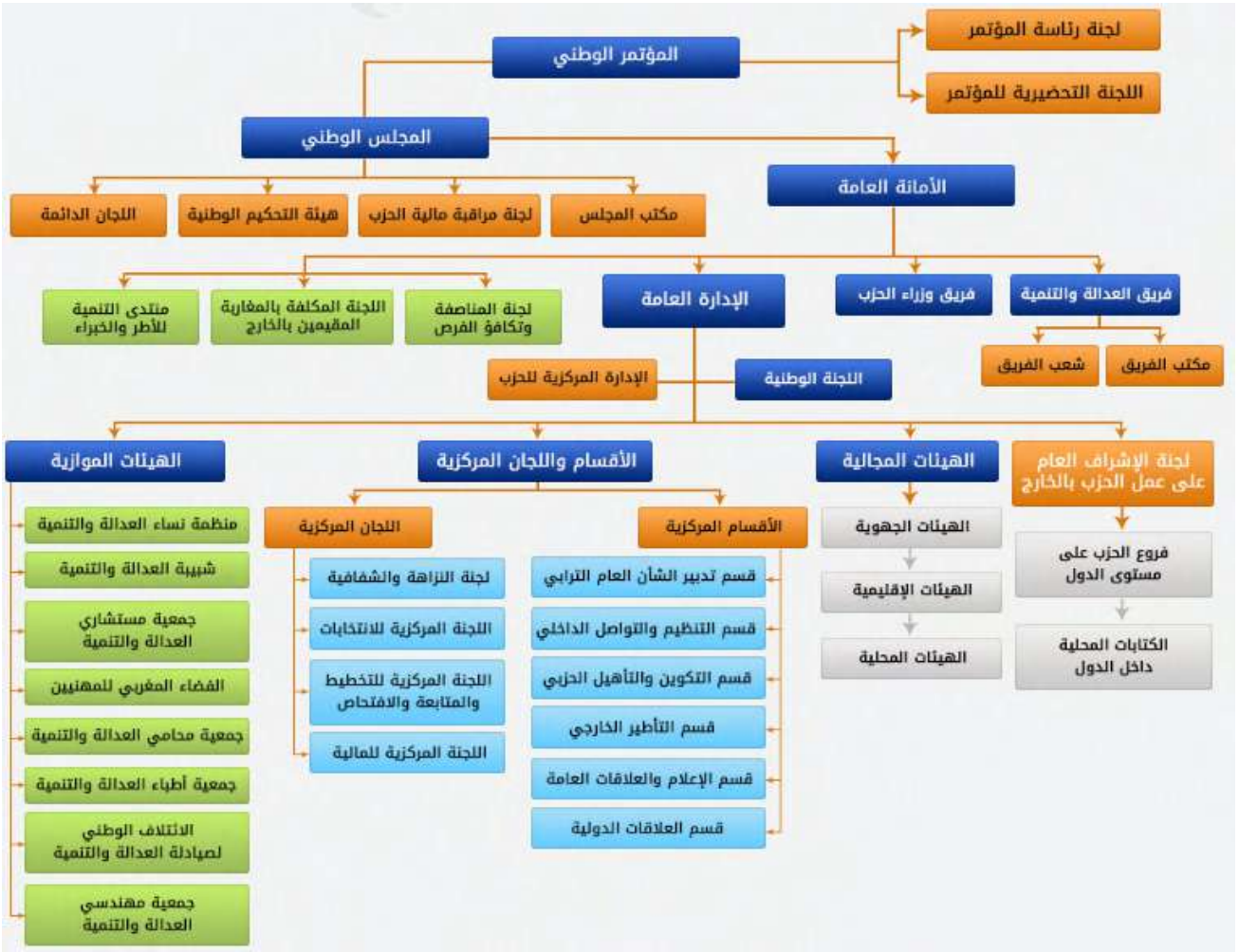

الخطاطة: الهيكلة التنظيمية لأجهزة حزب العدالة و التنمية المغربي[133]

---

132 - عمرو حمزاوي. المرجع السابق. ص19

133 - بهذا الخصوص الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية pjd.ma . الفضاء المؤسساتي, هيكلة الحزب

الفقرة الأولى: الهيئات الوطنية لحزب[134] العدالة و التنمية

سنشير في هذه الفقرة عن أجهزة الحزب(المؤتمر الوطني, المجلس الوطني, الأمانة العامة, الإدارة العامة و اللجنة الوطنية) التي تسهر على تدبير التنظيم وطنيا.

أولا: المؤتمر الوطني

سنحاول الحديث عن صلاحيات المؤتمر الوطني و تكوينه و انعقاده, اللجنة التحضيرية له و رئاسته.

1- صلاحيات المؤتمر الوطني تكوينه و انعقاده:

- ✓ المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة تقريرية في الحزب وتتحدد صلاحياته[135] فيما يأتي:
  - المصادقة على البرنامج العام للحزب وتعديله عند الاقتضاء؛
  - المصادقة على النظام الأساسي للحزب وتعديله عند الاقتضاء؛
  - تحديد توجهات الحزب للمرحلة اللاحقة؛
  - تقويم حصيلة أداء الحزب بين دورتين عاديتين للمؤتمر؛
  - انتخاب الأمين العام للحزب بالاقتراع السري كل أربع سنوات وفق مسطرة يصادق عليها المجلس الوطني؛
  - انتخاب أعضاء المجلس الوطني بالاقتراع السري، وفق مسطرة يصادق عليها المجلس الوطني؛
  - اتخاد قرار اندماج مع حزب اخر بأغلبية الأعضاء.

- ✓ التكوين[136]

يتكون المؤتمر الوطني من مندوبين عن الفروع المجالية وفق مقتضيات تحددها مسطرة العضوية في المؤتمر الوطني، ومن مندوبين عن تمثيليات الحزب بالخارج ومن أعضاء المجلس الوطني، وأعضاء المكاتب الوطنية للهيئات الموازية للحزب وبرلمانيي الحزب ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات، ومن أعضاء مضافين لا تتجاوز نسبتهم 15%من مجموع المؤتمرين؛
يقصد بالفروع المجالية في منطوق هذه المادة الفروع الجهوية والإقليمية والمحلية

- ✓ الإنعقاد[137]
  - ينعقد المؤتمر الوطني بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من المجلس الوطني أو بقرار من الأمانة العامة بأغلبية ثلثي أعضائها؛
  - ينعقد المؤتمر الوطني بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد عن شهر ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

2 - اللجنة التحضيرية المؤتمر الوطني:

تتكلف اللجنة التحضيرية بالإعداد للمؤتمر الوطني تحت مسؤولية الأمانة العامة, تتكون هذه الأخيرة من رئيس اللجنة و أعضاء و آخرون تقترحهم الأمانة العامة و يصادق عليهم المجلس الوطني [138]

134 - المادة 21 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, عن المؤتمر الوطني السابع. المجلس الوطني. بالرباط 14 يوليوز 2012
135 - المرجع السابق. المادة 23
136 - المرجع السابق. المادة 22
137 - المرجع السابق. المادة 24

3 - لجنة رئاسة المؤتمر الوطني:

تتولى رئاسة المؤتمر لجنة تتكون من أعضاء المجلس الوطني تقترح الأمانة العامة رئيسها و أعضاءها و يصادق عليهم المجلس[139]

تتكون لجنة رئاسة المؤتمر من رئيس اللجنة رئيسا للمؤتمر و ثلاثة أعضاء آخرين تقترحهم الأمانة العامة و يصادق عليهم المجلس الوطني وفق مقتضيات المادة 27 بعده[140]

تتحدد صلاحيات لجنة رئاسة المؤتمر الوطني في الإشراف على المؤتمر الوطني و تسيير أشغاله، و كذلك البث في القضايا الطارئة خلال انعقاد المؤتمر الوطني[141]

ثانيا: المجلس الوطني

يتكون المجلس الوطني من أعضاء الأمانة العامة الحالية وأعضاء الأمانة العامة المنتهية ولايتها والكتاب الجهويين والكتاب الإقليميين، ورؤساء الهيئات الموازية ونوابهم ومسؤول اللجنة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ونائبه، ومائة وستين (160) عضوا ينتخبون في المؤتمر الوطني على مستوى الجهات وتمثيليات الحزب بالخارج، من ضمنهم ستة ممثلين للمغاربة المقيمين بالخارج(06) وثلاثين (30)عضوا مضافا على الأكثر تقترحهم الأمانة العامة ويصادق عليهم المجلس الوطني[142]؛

المجلس الوطني هو أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الوطني وتتحدد صلاحياته[143] فيما يأتي:

- ✓ اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاركة في الحكومة أو الخروج منها ومساطر الترشيح للمناصب السياسية؛
- ✓ اتخاذ قرار الاتحاد أو الانضمام لاتحاد أحزاب سياسية أو الانسحاب منه؛
- ✓ المصادقة على النظام الداخلي للحزب وتعديله عند الاقتضاء؛
- ✓ اعتماد مسطرة العضوية في المؤتمر الوطني وبرنامجه ومسطرة انعقاده؛
- ✓ المصادقة على اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني وعلى مسطرة تتضمن صلاحياتها ومنهجية اشتغالها
- ✓ المصادقة على جداول أعمال الدورات العادية للمؤتمر لوطني، ودوراته الاستثنائية إذا كان قرار عقدها صادرا عن المجلس الوطني؛
- ✓ اعتماد مساطر اختيار مرشحي الحزب للاستشارات الانتخابية ومساطر انتخاب مسؤوليه؛
- ✓ التقويم السنوي لأداء الحزب؛
- ✓ المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الأمانة العامة؛
- ✓ المصادقة على إحداث هيئات موازية للحزب؛
- ✓ المصادقة على حل الحزب بإحدى الجهات؛
- ✓ انتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتبه كل أربع سنوات؛
- ✓ انتخاب نائبي الأمين العام والمدير العام وبقية أعضاء الأمانة العامة باقتراح من الأمين العام؛

---

138 - المادة 25 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية, كما صادق عليه المجلس الوطني. دورة دجنبر 2012

139 - المادة 25 من النظام الأساسي. المرجع السابق

140 - المادة 25 من النظام الداخلي. المرجع السابق

141 - المرجع السابق, المادة 26.

142 - المادة 26 من النظام الأساسي. المرجع السابق

143 - المرجع السابق. المادة 27.

- ✓ البت في القضايا الانضباطية انتهاء، في طلبات الطعن بالاستئناف في القرارات الصادرة ابتدائيا عن هيئة التحكيم الوطنية؛
- ✓ إعفاء رئيس المجلس الوطني من مهامه بأغلبية أعضائه؛
- ✓ إعفاء الأمين العام من مهامه بأغلبية ثلثي أعضائه؛
- ✓ إعفاء الأمانة العامة بأغلبية ثلثي أعضائه؛
- ✓ إعفاء عضو الأمانة العامة من مهامه بأغلبية الحاضرين؛
- ✓ يتم إعفاء الأمين العام أو رئيس المجلس الوطني أو الأمانة العامة أو أحد أعضائها وفق مقتضيات النظام الداخلي؛

انعقاد[144] دورات المجلس الوطني:

ينعقد المجلس الوطني بصفة عادية مرة في السنة وبصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة أو بدعوة من مكتبه أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل؛
ينعقد المجلس بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر؛
يضع المجلس الوطني لائحته الداخلية ويقرها بالتصويت

1- مكتب المجلس الوطني
يتكون مكتب المجلس الوطني من رئيس المجلس الوطني رئيسا ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة، ومن ثلاثة أعضاء آخرين ينتخبهم المجلس من بين أعضائه باقتراح من رئيس المجلس، ويمكن للمكتب إضافة عضوين على الأكثر, يشترط في العضوين الأخيرين ألا يكونا من ضمن أعضاء الأمانة العامة[145]

الصلاحيات مكتب المجلس الوطني[146]:
- ✓ يسهر مكتب المجلس الوطني على تدبير شؤون المجلس والتحضير لدوراته وتسيير أشغاله؛
- ✓ يحصر جدول أعمال دورات المجلس ويضمنه النقاط المقترحة من قبل الأمانة العامة؛
- ✓ يتابع القرارات الصادرة عن المجلس

تنعقد أجهزة المجلس الوطني وفق المقتضيات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس[147]

2- لجنة مراقبة مالية الحزب
تتكون لجنة مراقبة مالية الحزب من خمسة أعضاء يختارون من بينهم رئيسا ومقررا, تعقد لجنة مراقبة مالية الحزب اجتماعها الأول بدعوة من رئيس المجلس الوطني وتحت رئاسته وتختار رئيسها ومقررها[148].
تتجلى صلاحيات لجنة مراقبة مالية الحزب[149] بما يأتي:
- ✓ مراقبة الحسابات المالية للحزب؛
- ✓ الافتحاص المالي لهيئات الحزب عند الاقتضاء؛
- ✓ تدقيق الحسابات التي يتضمنها التقرير المالي الذي تعده الأمانة العامة لعرضه على المؤتمر الوطني؛

144 - المادة 28 من النظام الأساسي. المرجع السابق
145 - المرجع السابق. المادة 30.
146 - المرجع السابق. المادة 31.
147 - المرجع السابق. المادة 36.
148 - المرجع السابق. المادة 33.
149 - المرجع السابق. المادة 34

- ✓ تهيئ اللجنة تقريرا سنويا عن حصيلة عملها ترفعه للمجلس الوطني مرفقا بتقرير لخبير محاسب مسجل في جدول الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين يشهد بصحة الحسابات؛

3- هيئة التحكيم الوطنية.

تتكون هيئة التحكيم الوطنية من رئيسها وستة أعضاء آخرين يقترحهم مكتب المجلس ويصادق المجلس الوطني على كل واحد منهم بأغلبية الحاضرين, يشترط في أعضاء هيئة التحكيم الوطنية ألا يكونوا أعضاء في الهيئات التنفيذية للحزب[150]، تنعقد هيئات التحكيم الوطنية والجهوية بدعوة من رؤسائها أو من ينوب عنهم، وحين إحالة أو رفع أي ملف انضباطي إليها تنعقد داخل أجل كامل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ توصلها به[151].

4- اللجان الدائمة[152].

يصادق المجلس الوطني في أول دورة عادية له، بناء على اقتراح من رئيسه، على رؤساء اللجان الدائمة لمدة سنتين قابلة للتجديد[153].

تشتغل اللجان الدائمة في إطار صلاحيات المجلس الوطني المنصوص عليها في النظام الأساسي من خلال[154]:

- ✓ الدراسة الأولية للمشاريع والمقترحات المحالة عليها؛
- ✓ تقييم أداء الحزب في مجال اختصاصها؛
- ✓ مناقشة قضايا تدخل في مجال اختصاصها واقتراح توصيات بشأنها؛
- ✓ توجيه أسئلة كتابية إلى الأمين العام أو أحد أعضاء الأمانة العامة، حسب المسطرة المنصوص عليها في المادة 88 من هذه اللائحة، بقرار من أغلبية أصوات أعضائها الحاضرين أثناء التصويت
- ✓ تمارس اللجان الدائمة صلاحياتها بتنسيق مع رئيس المجلس

تكوين اللجنة الدائمة من[155] :

- ✓ يجب على كل عضو، باستثناء رئيس المجلس والأمين العام للحزب، أن يكون مقيدا في لائحة لجنة من اللجان الدائمة، ولا يحق له أن يكون عضوا في أكثر من لجنة.
- ✓ لغير العضو باللجنة الحق في الحضور والمشاركة في أعمالها بعد موافقة رئيسها مراعاة للشروط التنظيمية للانعقاد،ولا يشارك في التصويت إلا أعضاء اللجنة.

للجان الدائمة الحق في توجيه أسئلة كتابية إلى الأمين العام أو أحد أعضاء الأمانة العامة حول السياسة العامة للحزب أو سير عمل الأجهزة المركزية أو تنفيذ البرامج السنوية[156]

تعقد اللجنة الدائمة[157] اجتماعاتها بدعوة من :

- ✓ رئيس المجلس الوطني بمبادرة منه أو بطلب من الأمانة العامة؛
- ✓ رئيس اللجنة المعنية بمبادرة منه وبعد موافقة مكتب المجلس، أو بطلب من ثلث أعضائها على الأقل بتنسيق مع رئيس المجلس.
- ✓ يحدد مكتب المجلس الوطني مواعيد اجتماعات اللجان الدائمة بعد استشارة الأمانة العامة.

---

150 - المادة 35 من النظام الأساسي. المرجع السابق.

151 - المادة 69 من النظام الداخلي. المرجع السابق.

152 - راجع بهذا الخصوص الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية pjd.ma . الفضاء المؤسساتي, مجمل اللجان الدائمة/ المجلس الوطني

153 - المادة 33 من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني. راجع الموقع pjd.ma الفضاء المؤسساتي, هيكلة الحزب, المجلس الوطني/اللجان الدائمة.

154 - المرجع السابق. المادة 31

155 - المرجع السابق. المادة 35.

156 - المرجع السابق. المادة 87.

157 - المرجع السابق.المادة 37.

طبقا لمقتضيات المادة 36 من النظام الأساسي، تنعقد جميع أجهزة المجلس الوطني بدعوة من رؤسائها أو بطلب من نصف أعضائها مع مراعاة المقتضيات التفصيلية التي تنص عليها اللائحة الداخلية[158].

تختص مجمل هذه اللجان بمقتضى اللائحة الداخلية للمجلس الوطني[159] نجد:

- ✓ لجنة الشؤون السياسية تختص في العلاقات الدولية, الإعلام و العلاقات العامة, العمل البرلماني و عمل المنتخبين الجماعيين و المهنيين و أخيرا متابعة تنفيذ أطروحة المؤتمر.
- ✓ لجنة شؤون الحزب التنظيمية تختص بهيئات الحزب المركزية و الوطنية و المجالية, العمل بالخارج, التكوين, التأطير, العضوية و التخطيط و الإفتحاص.
- ✓ لجنة السياسات العمومية تختص في البرامج الإنتخابية, السياسات العمومية الوطنية و تلك تلك المتعلقة بالجماعات الترابية, و عمل وزراء الحزب.
- ✓ لجنة الأنظمة و المساطر تختص في المساطر التنظيمية و مساطر اختيار المرشحين.
- ✓ لجنة الشؤون المالية تختص في الميزانية السنوية و التقارير المالية.

ثالثا: الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام ورئيس المجلس الوطني ونائبين للأمين العام والمدير العام للحزب وخمسة عشر(15) عضوا منتخبين في المجلس الوطني ووزراء الحزب ورئيسي الفريقين البرلمانيين، وأمين المال الوطني ورئيسة الهيئة الوطنية لنساء الحزب ورئيس الهيئة الوطنية لشبيبة الحزب ورئيس هيئة الحزب المشرفة على عمل الأطر، وسبعة أعضاء مضافين على الأكثر، باقتراح من الأمين العام وموافقة الأمانة العامة[160]

الأمانة العامة هي القيادة السياسية والتنظيمية للحزب وأعلى هيئة تنفيذية فيه، وهي مسؤولة أمام المؤتمر الوطني والمجلس الوطني عن تنفيذ قراراتهما، وتتحدد صلاحياتها[161] فيما يأتي:

- ✓ اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات؛
- ✓ السهر على شؤون الحزب سياسيا وتنظيميا؛
- ✓ تدبير العلاقات العامة والخارجية للحزب؛
- ✓ التدبير العام للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية؛
- ✓ تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية؛
- ✓ تعيين مرشحي الحزب للمناصب السياسية وفق مسطرة تصدر عن المجلس الوطني أو الموافقة على التعيين فيها؛
- ✓ اقتراح جداول أعمال دورات المجلس الوطني على مكتب المجلس؛
- ✓ اعتماد مشاريع البرامج السنوية والميزانيات السنوية لعرضها على مصادقة المجلس الوطني؛
- ✓ اقتراح إحداث هيئات موازية للحزب؛
- ✓ الإشراف على الإدارة العامة؛
- ✓ إحداث اللجان المركزية الوظيفية باقتراح من الإدارة العامة؛
- ✓ يمكن للأمانة العامة تفويض القيام ببعض اختصاصاتها لهيئات أخرى أو لجان مؤقتة تحدث لهذه الغاية؛

158 - المرجع السابق. المادة 96
159 - المرجع السابق. المادة 87
160 - المادة 37 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.
161 - المرجع السابق. المادة 38.

تنعقد الأمانة العامة بصفة عادية مرة كل أسبوعين وبصفة استثنائية بقرار منها أو بدعوة من الأمين العام أو بطلب لنصف أعضائها على الأقل[162].

تتحدد صلاحيات الأمين العام[163] فيما يأتي:
- ✓ الإشراف على السير العادي للحزب واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية؛
- ✓ رئاسة الأمانة العامة؛
- ✓ السهر على متابعة العلاقات العامة والخارجية وتفعيلها؛
- ✓ تمثيل الحزب لدى الهيئات الخارجية وأمام المحاكم والإدارات والمؤسسات العمومية؛
- ✓ توقيع تصريح، اندماج الحزب مع حزب آخر، أو الاتحاد أو الانضمام لاتحاد أحزاب سياسية؛
- ✓ رئاسة جلسة المجلس الوطني المنعقدة لانتخاب رئيسه؛
- ✓ اقتراح أعضاء الأمانة العامة لانتخابهم في المجلس الوطني؛
- ✓ هو الناطق الرسمي باسم الحزب؛
- ✓ هو الآمر بالصرف؛
- ✓ يتولى نائبا الأمين العام مهامه بالنيابة حسب ترتيبهما، ويمكن للأمين العام أن يكلف أحدهما بمهمة خاصة؛
- ✓ يمكن للأمين العام تفويض بعض مهامه

رابعا: الإدارة العامة

تختص الإدارة العامة[164] بمتابعة العمل اليومي للحزب ومتابعة تنفيذ قرارات الأمانة العامة التي تدخل في اختصاصها والبت في القضايا التي تحيلها عليها هذه الأخيرة، واتخاذ القرارات اللازمة في إطار الصلاحيات المبينة بعده:
- ✓ تدبير شؤون الحزب التنظيمية والإدارية والمالية؛
- ✓ تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية؛
- ✓ الإشراف على هيئات الحزب المركزية والموازية والمجالية؛
- ✓ المصادقة على اللوائح الداخلية للهيئات المركزية والجهوية

في اطار الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 43 من النظام الاساسي تتولى الإدارة العامة[165]:
- ✓ الإشراف على هيئات الحزب المركزية والموازية والمجالية وتنسيق برامجها وأنشطتها
- ✓ اقتراح المذكرات التي تختص بإصدارها الأمانة العامة والمنصوص عليها في هذا النظام؛
- ✓ تعتمد الإدارة العامة لائحتها الداخلية باقتراح منها ومصادقة الأمانة العامة

تتكون الإدارة العامة[166] من:
- ✓ الأمين العام رئيسا؛
- ✓ المدير العام للحزب نائبا عن الأمين العام في رئاسة الإدارة العامة؛
- ✓ أمين المال الوطني ونائبه؛
- ✓ رؤساء اللجان المركزية الوظيفية والهيئات الموازية؛
- ✓ خمسة أعضاء على الأكثر تعينهم الأمانة العامة باقتراح من الإدارة العامة؛

162 - المادة 39. من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.
163 - المرجع السابق. المادة 40
164 - المرجع السابق. المادة 43
165 - المادة 41 من النظام الداخلي لحزب العدالة وا لتنمية. المرجع السابق.
166 - المادة 44 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.

✓ المدير المركزي.

تنعقد الإدارة العامة بصفة عادية مرة في الأسبوع وبصفة استثنائية بقرار منها أو بدعوة من الأمين العام أو بطلب من نصف أعضائها على الأقل[167]

خامسا: اللجنة الوطنية

تتكون اللجنة الوطنية من الأمين العام رئيسا ومن المدير العام نائبا له ومن الكتاب الجهويين ومن باقي أعضاء الإدارة العامة[168] تتحدد صلاحيات اللجنة الوطنية[169] فيما يأتي:

✓ التنسيق والتواصل؛
✓ متابعة عمل الحزب بالجهات؛
✓ متابعة تنفيذ قرارات الهيئات العليا، وتقديم الاستشارة لها؛
✓ اقتراح برامج عمل على الهيئات العليا

تنعقد اللجنة الوطنية بصفة عادية مرة كل ثلاثة أشهر وبصفة استثنائية بدعوة من الأمين العام[170].

الفقرة الثانية: الهيئات المجالية لحزب العدالة و التنمية

بمقتضى المادة 52 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية(المؤتمر الوطني السابع) تتحدد الهيئات المجالية في الهيئات الجهوية, الهيئات الإقليمية و الهيئات المحلية.

أولا: الهيئات الجهوية

تضم الهيئات الجهوية لحزب العدالة و التنمية المؤتمر الجهوي, المجلس الجهوي, هيئة التحكيم, الكتابة الجهوية و اللجنة الجهوية.

1- المؤتمر الجهوي (الصلاحيات, التأليف و الإنعقاد)

✓ صلاحيات

يعتبر المؤتمر الجهوي هو أعلى هيئة تقريرية على صعيد الجهة وتتحدد صلاحياته[171] فيما يأتي:

- تقويم حصيلة أداء الهيئات الجهوية للحزب؛
- انتخاب الكاتب الجهوي ونائبه وبقية أعضاء الكتابة الجهوية مرة كل أربع سنوات؛
- انتخاب أعضاء المجلس الجهوي وفق مقتضيات المادة 57 من هذا النظام؛
- إعفاء الكاتب الجهوي أو الكتابة الجهوية أو أحد أعضائها وفق المقتضيات التي ينص عليها في النظام الداخلي.

167 - المادة 45 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.
168 - المرجع السابق. المادة 46.
169 - المرجع السابق. المادة 47.
170 - المرجع السابق. المادة 48.
171 - المرجع السابق. المادة 55.

يمكن استثناء للأمانة العامة والكتابات الجهوية منح عضوية مشارك أو عامل، كما يمكن استثناء للكتابات الإقليمية منح عضوية مشارك، ولهذه الهيئات أن تطلب رأي الهيئات التنفيذية الدنيا المعنية في الموضوع، ويتعين إبلاغ هذه الأخيرة بالقرار المتخذ في الموضوع[172].

تمنح العضوية الشرفية من قبل الأمانة العامة ابتداء أو باقتراح من الكتابات الجهوية أو الكتابات الإقليمية[173].

✓ التكوين

يتكون المؤتمر الجهوي من الكتابة الجهوية الحالية وأعضاء الكتابة الجهوية المنتهية ولايتها، وبرلمانيي الحزب المنتخبين في الجهة وبرلمانييه المنتخبين في اللائحة الوطنية المقيمين في الجهة ومنتخبي الحزب في مجلس الجهة ومنتخبيه في الغرف المهنية المهيكلة جهويا وأعضاء المجلس الوطني المسجلين بالجهة والكتاب الإقليميين والكتاب المحليين وأعضاء المكاتب الجهوية للهيئات الموازية للحزب ومندوبين عن الفروع الإقليمية أو المحلية بالجهة[174].

✓ الإنعقاد[175]

- ينعقد المؤتمر الجهوي تحت رئاسة الأمين العام أو من يفوضه، بصفة عادية مرة كل أربع سنوات، وبصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة أو الإدارة العامة أو المجلس الجهوي أو الكتابة الجهوية المعنية، أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل؛
- ينعقد المؤتمر بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

يحدد بقرار للإدارة العامة فترة انعقاد المؤتمرات المجالية، على أن تحدد الإدارة العامة والكتابات الجهوية والإقليمية تواريخ انعقاد المؤتمرات الجهوية والإقليمية والمحلية على التوالي وتوقيت بداية أشغالها، باقتراح من الهيئات التنفيذية الأدنى منها مباشرة[176].

2- المجلس الجهوي (الصلاحيات, التأليف و الإنعقاد).

✓ الصلاحيات

المجلس الجهوي هو أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الجهوي وتتحدد صلاحياته[177] فيما يأتي:

- تقييم الوضع العام وعمل الحزب على مستوى الجهة؛
- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الكتابة الجهوية؛
- انتخاب أعضاء هيئة التحكيم الجهوية.

172 - المادة 07 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق
173 - المرجع السابق. المادة 08.
174- المادة 54 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق
175 - المادة 56 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق
176 - المادة 10 من مذكرة المؤتمرات المجالية.
177 - المادة 58 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق

✓ التكوين[178]

- يتكون المجلس الجهوي من أعضاء الكتابة الجهوية الحالية وأعضاء الكتابة الجهوية المنتهية ولايتها والكتاب الإقليميين بالجهة وبرلمانيي الحزب المنتخبين في الجهة وبرلمانييه المنتخبين في اللائحة الوطنية المقيمين في الجهة ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات على صعيد الجهة ومنتخبي الحزب على صعيد مجلس الجهة والكتاب الجهويين للهيئات الموازية ونوابهم وأعضاء منتخبين في المؤتمر الجهوي في حدود ثلث العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الجهوي وفعاليات جهوية تختارها الكتابة الجهوية في حدود 20% من أعضائه ذوي الصفة؛
- يراعى في المنتخبين التمثيل النسبي للفروع الإقليمية.

✓ الانعقاد[179]

- ينعقد المجلس الجهوي بصفة عادية مرة في السنة وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الجهوية أو بطلب لثلث أعضائه على الأقل؛
- ينعقد المجلس الجهوي بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بمن حضر.

3- هيئة التحكيم (الصلاحيات، التأليف و الإنعقاد).

✓ الصلاحيات

- يتولى الاختصاص الانضباطي في الحزب كل من المجلس الوطني وهيئة التحكيم الوطنية وهيئات التحكيم الجهوية؛
- يمكن عند الاقتضاء إحداث هيئتات تحكيم بين جهوية وفق ضوابط ينص عليها في النظام الداخلي[180]؛

تختص هيئات التحكيم الجهوية بالبت ابتدائيا في جميع المخالفات التي يقع فيها أعضاء الحزب غير الأعضاء في المجلس الوطني وتلك التي تقع فيها هيئات وأجهزة الحزب على مستوى الجهة[181]

✓ التكوين

تتكون هيئة التحكيم الجهوية من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس الجهوي من بين أعضائه، على ألا يكون ثلاثة منهم على الأقل من ضمنهم الرئيس أعضاء في الهيئات التنفيذية[182].

✓ الانعقاد

تنعقد هيئات التحكيم الوطنية والجهوية بدعوة من رؤسائها أو من ينوب عنهم، وحين إحالة أو رفع أي ملف انضباطي إليها تنعقد داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ توصلها به[183].

178 - المادة 57 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق
179 - المرجع السابق. المادة59
180- المرجع السابق. المادة88
181 - المرجع السابق. المادة 90.
182 - المرجع السابق. المادة 63.
183 - المادة 69 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق

4- الكتابة الجهوية (الصلاحيات، التأليف و الإنعقاد).

✓ الصلاحيات

الكتابة الجهوية هي القيادة السياسية والتنظيمية على مستوى الجهة وهي أعلى هيئة تنفيذية على صعيد الجهة وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي[184]:

- السهر على تدبير شؤون الحزب سياسيا وتنظيميا وماليا؛
- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات؛
- تدبير العلاقات العامة؛
- وضع الخطط في إطار التوجهات الاستراتيجية للحزب وبرامج هيئاته الوطنية والمركزية؛
- اقتراح برامج العمل والميزانيات السنوية على المجلس الجهوي للمصادقة؛
- تنسيق برامج وأنشطة هيئات الحزب ومبادراته على صعيد الجهة؛
- السهر على تفعيل أداء الحزب؛
- متابعة وتقييم عمل الهيئات الإقليمية ومعالجة الاختلالات؛
- متابعة أداء المنتخبين الجهويين للحزب؛
- تدبير وتنمية الموارد البشرية والمادية للحزب؛
- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية على صعيد الجهة؛
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية.

يمكن للكتابة الجهوية أن تفوض القيام ببعض اختصاصاتها لبعض الهيئات أو لجان تحدث لهذه الغاية.

✓ التكوين

تتكون الكتابة الجهوية من الكاتب الجهوي ونائبه، وأعضاء منتخبين في المؤتمر الجهوي ومن أعضاء مضافين[185].

بمقتضى المادة 57 من النظام الداخلي للحزب تتألف الكتابة الجهوية من:

- تتكون الكتابة الجهوية من الكاتب الجهوي ومن أربعة إلى ثمانية أعضاء آخرين منتخبين في المؤتمر الجهوي ومن أعضاء مضافين في حدود 25% على الأكثر من عدد المنتخبين.
- تتنافى مهام الكاتب الجهوي مع عضوية الأمانة العامة للحزب ورئاسة مجلس جماعة ترابية أو مقاطعة أو غرفة مهنية؛

يتحدد عدد أعضاء الكتابات الجهوية المنتخبين حسب كل جهة بناء على المذكرة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا النظام.

✓ الانعقاد

تنعقد الكتابة الجهوية بصفة عادية مرة كل خمسة عشرة يوما، وبصفة استثنائية بدعوة من الكاتب الجهوي أو بطلب نصف أعضائها على الأقل أو بدعوة من الأمين العام للحزب[186].

184 - المادة 61 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.
185 - المرجع السابق. المادة60
186 - المادة 58 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق

✓ الكاتب الجهوي

الكاتب الجهوي هو المسؤول الأول للحزب على صعيد الجهة، وتحدد صلاحياته فيما يأتي[187]:

- السهر على السير العادي للحزب على مستوى الجهة، واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية؛
- السهر على متابعة وتفعيل العلاقات العامة على صعيد الجهة؛
- تمثيل الحزب لدى السلطات والإدارات والمؤسسات العمومية بالجهة؛
- رئاسة الكتابة الجهوية؛
- رئاسة المجلس الجهوي واللجنة الجهوية؛
- اقتراح أعضاء الكتابة الجهوية لانتخابهم في المؤتمر الجهوي؛
- هو الناطق الرسمي للحزب على مستوى الجهة؛
- هو الآمر بالصرف؛

يمكنه تفويض بعض مهامه.

5- اللجنة الجهوية (الصلاحيات، التأليف و الإنعقاد).

✓ الصلاحيات

تتحدد صلاحيات اللجنة الجهوية فيما يأتي[188]:

- التنسيق والتواصل داخل الجهة وبين المركز والفروع الإقليمية؛
- تقديم الاستشارة للكتابة الجهوية؛
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات المركزية والوطنية والجهوية؛
- اقتراح برامج عمل على الكتابة الجهوية.

✓ التكوين

تتكون اللجنة الجهوية من أعضاء الكتابة الجهوية، والكتاب الإقليميين، ومسؤولي الهيئات الموازية على مستوى الجهة، ويرأسها الكاتب الجهوي[189].

✓ الانعقاد

تنعقد اللجنة الجهوية المنصوص على تكوينها في المادة 64 من النظام الأساسي، بصفة عادية مرة كل شهرين وبصفة استثنائية بدعوة من الكاتب الجهوي[190].

187 - المادة 62 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق.
188 - المرجع السابق. المادة65.
189 - المرجع السابق. المادة64.
190 - المادة 59 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق

ثانيا: الهيئات الإقليمية

تضم الهيئات الإقليمية لحزب العدالة و التنمية المؤتمر الإقليمي, و المجلس الإقليمي, و الكتابة الإقليمية و اللجنة الإقليمية.

1- المؤتمر الإقليمي(الصلاحيات, التأليف و الإنعقاد).

✓ الصلاحيات:

المؤتمر الإقليمي هو أعلى هيئة تقريرية على الصعيد الإقليمي وتتحدد صلاحياته فيما يأتي[191]:

- تقويم حصيلة أداء الهيئات الإقليمية والمحلية للحزب؛
- انتخاب الكاتب الإقليمي ونائبه وبقية أعضاء الكتابة الإقليمية مرة كل أربع سنوات؛
- انتخاب أعضاء المجلس الإقليمي وفق مقتضيات المادة 70 من هذا النظام؛
- إعفاء الكاتب الإقليمي أو الكتابة الإقليمية أو أحد أعضائها وفق المقتضيات التي ينص عليها في النظام الداخلي .

✓ التكوين:

يتكون المؤتمر الإقليمي من الكتابة الإقليمية الحالية وأعضاء الكتابة الإقليمية المنتهية ولايتها، وبرلمانيي الحزب المنتخبين على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة مقاطعات ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات وأعضاء مكاتب هذه الجماعات والمقاطعات، ومنتخبيه في مجلس الجهة والمجلس الإقليمي وأعضاء مكاتب الغرف المهنية وأعضاء المجلس الوطني المسجلين بالفرع الإقليمي، والكتاب المحليين، وممثلين عن الهيئات الموازية وفق نسب وكيفيات تحدد في النظام الداخلي، والأعضاء العاملين بالفروع المحلية أو مندوبين عنهم[192].

إن المندوبين عن الفروع المحلية للمؤتمرات الإقليمية هم أعضاء المؤتمر الوطني السابع المسجلين بهذه الفروع غير الأعضاء في المؤتمرات الإقليمية بصفة من الصفات[193]؛

✓ الانعقاد:

ينعقد المؤتمر الإقليمي تحت رئاسة الكاتب الجهوي أو من يفوضه، بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الجهوية أو باقتراح من الكتابة الإقليمية المعنية ومصادقة الكتابة الجهوية، أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل. ينعقد المؤتمر بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر[194].

يحدد بقرار للإدارة العامة فترة انعقاد المؤتمرات المجالية، على أن تحدد الإدارة العامة والكتابات الجهوية والإقليمية تواريخ انعقاد المؤتمرات الجهوية والإقليمية والمحلية على التوالي وتوقيت بداية أشغالها، باقتراح من الهيئات التنفيذية الأدنى منها مباشرة[195]

191 - المادة 68 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, المرجع السابق.
192 - المرجع السابق. المادة 67
193 - مذكرة المؤتمرات المجالية، المادة 18.
194 - المادة 69 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية، المرجع السابق.
195 - مذكرة المؤتمرات المجالية، المادة 04.

2- المجلس الإقليمي(الصلاحيات، التأليف و الإنعقاد).

✓ الصلاحيات

المجلس الإقليمي هو أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الإقليمي وتتحدد صلاحياته فيما يأتي[196]:

- التقويم السنوي لأداء الحزب على المستوى الإقليمي؛
- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الكتابة الإقليمية

✓ التكوين[197]

يتكون المجلس الإقليمي من أعضاء الكتابة الإقليمية الحالية وأعضاء الكتابة الإقليمية المنتهية ولايتها، والكتاب المحليين ونوابهم، والمسؤولين الإقليميين للهيئات الموازية ونوابهم، وأعضاء المجلس الجهوي المسجلين لدى الكتابة الإقليمية وبرلمانيي الحزب المنتخبين على الصعيد الإقليمي، ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات ومنتخبي الحزب على صعيد المجلس الإقليمي، ومن أعضاء منتخبين في المؤتمر الإقليمي في حدود ثلث العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الإقليمي ومن فعاليات إقليمية تختارها الكتابة الإقليمية في حدود 20% من أعضائه ذوي الصفة؛

يراعى في المنتخبين التمثيل النسبي للفروع المحلية.

✓ الانعقاد[198]

- ينعقد المجلس الإقليمي برئاسة الكاتب الإقليمي، بصفة عادية مرة في السنة وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الإقليمية أو بطلب لثلث أعضائه على الأقل؛
- ينعقد المجلس الإقليمي بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بمن حضر

3- الكتابة الإقليمية (الصلاحيات، التأليف و الإنعقاد و الرئيس).

✓ الصلاحيات:

الكتابة الإقليمية هي أعلى هيئة تنفيذية على الصعيد الإقليمي وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي[199]:

- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات؛
- تدبير العلاقات العامة؛
- وضع الخطط والبرامج في إطار التوجهات الاستراتيجية للحزب وبرامج هيئاته الجهوية؛
- اقتراح برامج العمل والميزانيات السنوية على المجلس الإقليمي للمصادقة؛
- تنسيق برامج وأنشطة هيئات الحزب ومبادراته على الصعيد الإقليمي؛
- السهر على تفعيل أداء الحزب؛
- متابعة وتقييم عمل الهيئات المحلية ومعالجة الاختلالات؛
- متابعة أداء البرلمانيين المنتخبين على الصعيد الإقليمي والمنتخبين الإقليميين للحزب؛

196 - المادة 71 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
197 - المرجع السابق. المادة 70.
198 - المرجع السابق. المادة 72.
199 - المرجع السابق. المادة 74.

- تدبير وتنمية الموارد البشرية والمادية للحزب؛
- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية على الصعيد الإقليمي؛
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية، وفقا للمسطرة الصادرة عن المجلس الوطني.
- يمكن للكتابة الإقليمية أن تفوض القيام ببعض اختصاصاتها لبعض الهيئات أو لجان تحدث لهذه الغاية.

تختص الكتابة الإقليمية بالبت بالقبول أو الرفض، في طلبات عضوية عامل، داخل أجل كامل لايتجاوز ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب لديها، ويمكنها أن تطلب رأي الكتابة المحلية المعنية في الموضوع[200].

يمكن استثناء للأمانة العامة والكتابات الجهوية منح عضوية مشارك أو عامل، كما يمكن استثناء للكتابات الإقليمية منح عضوية مشارك، ولهذه الهيئات أن تطلب رأي الهيئات التنفيذية الدنيا المعنية في الموضوع،ويتعين إبلاغ هذه الأخيرة بالقرار المتخذ في الموضوع[201].

تمنح العضوية الشرفية من قبل الأمانة العامة ابتداء أو باقتراح من الكتابات الجهوية أو الكتابات الإقليمية[202].

✓ التكوين:

تتكون الكتابة الإقليمية من الكاتب الإقليمي ونائبه وأعضاء منتخبين في المؤتمر الإقليمي ومن أعضاء مضافين[203].

✓ الانعقاد:

تنعقد الكتابة الإقليمية بصفة عادية مرة كل خمسة عشرة يوما، وبصفة استثنائية بدعوة من الكاتب الإقليمي أو بطلب نصف أعضائها على الأقل أو بدعوة من الكاتب الجهوي أو الأمين العام للحزب[204].

✓ الرئيس:

الكاتب الإقليمي هو المسؤول الأول للحزب على الصعيد الإقليمي، وتحدد صلاحياته فيما يأتي[205]:

- السهر على السير العادي للحزب على المستوى الإقليمي، واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية؛
- السهر على متابعة وتفعيل العلاقات العامة على الصعيد الإقليمي؛
- تمثيل الحزب لدى السلطات والإدارات والمؤسسات العمومية على المستوى الإقليمي؛
- رئاسة الكتابة الإقليمية؛
- رئاسة المجلس الإقليمي واللجنة الإقليمية؛
- اقتراح أعضاء الكتابة الإقليمية لانتخابهم في المؤتمر الإقليمي؛
- هو الناطق الرسمي للحزب على المستوى الإقليمي؛
- هو الآمر بالصرف؛

يمكن للكاتب الإقليمي تفويض بعض مهامه.

200 - المادة 05 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
201 - المرجع السابق. المادة 07
202 - المرجع السابق. المادة 08
203 - المادة 73 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
204 - المرجع السابق. المادة 61
205 - المرجع السابق. المادة 75

4- اللجنة الإقليمية

✓ الصلاحيات

تتحدد صلاحيات اللجنة الإقليمية فيما يأتي[206] :

- التنسيق والتواصل داخل الفرع الإقليمي وبين الجهة والفروع المحلية؛
- تقديم الاستشارة للكتابة الإقليمية؛
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات الوطنية والمركزية والجهوية والإقليمية؛

اقتراح برامج عمل على الكتابة الإقليمية.

✓ التكوين

تتكون اللجنة الإقليمية من أعضاء الكتابة الإقليمية والكتاب المحليين بالإقليم أو العمالة أو عمالة المقاطعة ومسؤولي الهيئات الموازية على الصعيد الإقليمي، ويرأسها الكاتب الإقليمي[207].

✓ الإنعقاد[208]

تنعقد اللجنة الإقليمية المنصوص على تكوينها في المادة 76 من النظام الأساسي، بصفة عادية مرة كل شهرين وبصفة استثنائية بدعوة من الكاتب الإقليمي

ثالثا: الهيئات المحلية

تضم الهيات المحلية لحزب العدالة و التنمية المؤتمر المحلي و الكتابة المحلية و الجمع العام

1- المؤتمر المحلي

✓ الصلاحيات

المؤتمر المحلي هو أعلى هيئة تقريرية على صعيد الفرع المحلي، وتتحدد صلاحياته كما يأتي[209]:

- تقويم حصيلة أداء الحزب على المستوى المحلي؛
- انتخاب الكاتب المحلي ونائبه وبقية أعضاء الكتابة المحلية مرة كل أربع سنوات؛
- إعفاء الكاتب المحلي أو الكتابة المحلية أو أحد أعضائها وفق المقتضيات التي ينص عليها في النظام الداخلي

✓ التكوين

يتكون المؤتمر المحلي من كافة الأعضاء العاملين المسجلين بالفرع المحلي للحزب كما يحدده النظام الداخلي[210].

206 - المادة 77 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
207 - المرجع السابق. المادة 76
208 - المادة 62 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
209 - المادة 80 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
210 - المرجع السابق. المادة79

✓ الإنعقاد

ينعقد المؤتمر المحلي تحت رئاسة الكاتب الإقليمي أو من يفوضه، بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الإقليمية أو بطلب من الكتابة المحلية ومصادقة الكتابة الإقليمية أو بطلب لثلث أعضائه على الأقل. ينعقد المؤتمر بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.[211]

يحدد بقرار للإدارة العامة فترة انعقاد المؤتمرات المجالية، على أن تحدد الإدارة العامة والكتابات الجهوية والإقليمية تواريخ انعقاد المؤتمرات الجهوية والإقليمية والمحلية على التوالي وتوقيت بداية أشغالها، باقتراح من الهيئات التنفيذية الأدنى منها مباشرة[212]

✓ الرئيس

الكاتب المحلي هو المسؤول الأول للحزب على الصعيد المحلي، وتحدد صلاحياته فيما يأتي[213]:

- السهر على السير العادي للحزب على المستوى المحلي، واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية؛
- السهر على متابعة وتفعيل العلاقات العامة على الصعيد المحلي؛
- تمثيل الحزب لدى السلطات والإدارات والمؤسسات العمومية؛
- رئاسة الكتابة المحلية؛
- رئاسة الجمع العام المحلي؛
- اقتراح أعضاء الكتابة المحلية لانتخابهم في المؤتمر المحلي؛
- هو الناطق الرسمي للحزب على المستوى المحلي؛
- هو الآمر بالصرف؛

يمكن للكاتب المحلي تفويض بعض مهامه.

2- الكتابة المحلية

✓ الصلاحيات

الكتابة المحلية هي أعلى هيئة تنفيذية على الصعيد المحلي وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي[214]:

- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات؛
- تدبير العلاقات العامة؛
- وضع الخطط والبرامج في إطار التوجهات الاستراتجية للحزب والبرامج السنوية لهيئاته الإقليمية؛
- اعتماد برامج العمل والميزانيات السنوية؛
- السهر على تفعيل أداء الحزب؛
- متابعة أداء المنتخبين المحليين للحزب؛

211 - المادة 81 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
212 - المادة 04 من مذكرة المؤتمرات المجالية
213 - المادة 86 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
214 - المرجع السابق. المادة 85.

- تدبير وتنمية الموارد البشرية والمادية للحزب؛
- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية على الصعيد المحلي.

يمكن للكتابة المحلية أن تفوض القيام ببعض اختصاصاتها لبعض اللجان تحدث لهذه الغاية.

تختص الكتابة المحلية بالبت بالقبول أو الرفض، في طلبات عضوية مشارك المقدمة إليها، داخل أجل كامل لا يتجاوز خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب لديها[215].

✓ التكوين

تتكون الكتابة المحلية من الكاتب المحلي ونائبه وأعضاء منتخبين في المؤتمر المحلي ومن أعضاء مضافين.[216]

تتكون الكتابة المحلية من الكاتب المحلي ومن أربعة إلى عشرة أعضاء منتخبين في المؤتمر المحلي، ومن أعضاء مضافين في حدود 25% على الأكثر من عدد المنتخبين, تتنافى مهام الكاتب المحلي مع العضوية في الأمانة العامة ومع مهمة الكاتب الجهوي والكاتب الإقليمي ورئاسة مجلس جماعة ترابية أو مقاطعة أو غرفة مهنية. يتحدد عدد أعضاء الكتابة المحلية المنتخبين حسب كل جماعة أو مقاطعة بناء على مذكرة تصدرها الكتابة الإقليمية المعنية[217].

✓ الإنعقاد

تنعقد الكتابة المحلية بصفة عادية مرة كل أسبوع، وبصفة استثنائية بدعوة من الكاتب المحلي أو بطلب من نصف أعضائها على الأقل أو بدعوة من الكاتب الإقليمي[218].

3- الجمع العام

✓ الصلاحيات

تتحدد صلاحيات الجمع العام المحلي في التواصل والتشاور[219].

✓ التكوين

يتكون الجمع العام المحلي من كافة الأعضاء العاملين والمشاركين المسجلين بالفرع المحلي للحزب كما يحدده النظام الداخلي.[220]

✓ الإنعقاد

ينعقد الجمع العام المحلي برئاسة الكاتب المحلي، بصفة عادية وفق وتيرة ينص عليها في النظام الداخلي وبصفة استثنائية بقرار للكتابة المحلية.[221]

ينعقد الجمع العام المحلي بصفة عادية مرتين في السنة واستثناء بقرار للكتابة المحلية[222].

---

215 - المادة 03 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
216 - المادة 84 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
217 - المادة 64 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
218 - المرجع السابق. المادة 65
219 - المادة 83 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق
220 - المرجع السابق. المادة 82
221 - المرجع السابق. المادة 83
222 - المادة 53 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق

المطلب الثاني: "العدالة و التنمية" في تركيا النشأة و التطور.

تأسست الحركات الإسلامية في بيئة علمانية تقوم على مبادئ الثورة الكمالية. فالعلمانية مفهوم نسبي حسب "موريس باربيه"[223] معتبرا أنه مفهوم عسير التحديد نظرا لأنه لا يحيل إلى واقع جوهري ذي مضمون خاص و إنما علاقة بين واقعين "الدولة و الدين". كما أنه مفهوم متغير[224] باعتباره غير ذات مضمون خاص إيجابي ثابت. و هذا أمر طبيعي في التنزيل العلماني للدولة في مختلف التجارب, كما لا يعتبر الفصل الكلي للدين و الدولة شرطا محددا لتحقيق الديمقراطية. أظهرت الأمثلة الأوروبية لألمانيا وهولندا وبريطانيا، أن الديمقراطيات لا تحتاج إلى أن تكون محايدة في فلسفتها، أي أن الفصل المؤسسي الصارم بين الدولة والدين ليس شرطًا أساسيا لديمقراطية فاعلة, وعلى النقيض من ذلك، يجب أن تضمن الدولة الدستورية الديمقراطية الملتزمة بحقوق الإنسان أنها لا تميز ضد أي دين أو أقلية عرقية, هذا بالضبط هو الحال مع النموذج الكمالي السلطوي للعلمانية, ونتيجة فإن الفهم التركي للعلمنة يمثل إشكالية ولا يمكن التوفيق بينه وبين النظرية الديمقراطية للقرن الحادي والعشرين[225]. هيمنت الكمالية على الحياة السياسية للبلاد من 1924 و بنى مواقفه على التخلي عن الإرث العثماني الذي فقد الناس ثقتهم فيه, عمل على تجانس المجتمع التركي و عدم اعتراف الدولة بالأقليات القومية و الدينية, و حولها مصطفى كمال أتاتورك من دولة إسلامية إلى جمهورية علمانية. لم تذهب هذه الأخيرة في العلمانية كباقي الدول الغربية إعمالا بمبدأ "فصل الدين عن الدولة" بل حرصت الجمهورية الكمالية بالسير على خطى اللائكية الفرنسية, بخضوع الدين لسلطة الدولة و مؤسساتها[226]. بالرغم أن جمهورية أتاتورك تعتبر ثورة على المستوى التحديث المؤسساتي و الإداري و الدستوري و القانوني... لكنها تتشارك و الدولة العثمانية في مسألة إخضاع الدين للسلطة. و في هذا النسق السياسي ظهرت حركة إسلامية من بيئة برلمانية ديمقراطية بدعم من طرق دينية بمختلفة مشاربها بوحدة الغاية و الهدف, و نظرا للإطار الدستوري الضيق و قوة التيار العلماني في المجتمع و اندماج البلاد في المجتمع الغربي(الناتو, الإتحاد الأوروبي) مما وضعت الحركة الإسلامية أمام التزامات, خصوصا بعد انقسام الجناح الإصلاحي من حركة نجم الدين أربكان و حدوث تغييرات إيديولوجية و الدخول في مرحلة ما بعد الإسلاميين و إندماجه بشكل أكبر في الديمقراطية بمؤسسة حزب العدالة و التنمية[227] و سنحاول الحديث عن هذا الإطار من خلال الفرعين بداية بجذوره و مأسسته و هياكله التنظيمية و إدارته.

الفرع الأول: من الحركات الدينية إلى المأسسة السياسية.

ظهرت الحركات الإسلامية المعاصرة بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، رافقت ضعف سلطة الإمبراطورية العثمانية، وانحسار تأثيرها الحضاري والثقافي، في ما يسمى حركة التغريب التي طاولت دوائر الإمبراطورية العثمانية وأنظمتها كافة، وحاول السلطان عبد الحميد الثاني مواجهة العوامل السابقة من خلال طرح مشروع الجامعة الإسلامية. و العامل الثاني ظهور الحركات الدينية كرد فعل على سياسات "مصطفى كمال أتاتورك"، التي كان أهمها إلغاء الخلافة، وإلغاء الإسلام كدين للدولة وإعلان العلمانية وفرضها على الحياة العامة والخاصة في تركيا، ما دفع فعليات المجتمع التركي إلى مواجهتها من خلال حركات دينية مختلفة، تدعوا إلى الإلتزام بالإسلام، كإطار مرجعي للنظام السياسي والمجتمع والدولة.[228]

---

223 - انظر بهذا الخصوص. جلال ورغي. الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي. الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى 2010. ص27

224 - المرجع السابق. ص28

225 - Cemal Karakas. Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society. PRIF Reports No. 78, p:37-

226 - جلال ورغي. المرجع السابق ص34 و 35 بتصرف

227 - Cemal karakas, the previous reference, p;38 بتصرف

228 - د. رنا عبد العزيز الخماش. النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2014/2002 . مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى بيروت-أبريل 2016. ص:87 و 88

تأثرت المشاريع الخاصة بالحركة الإسلامية التركية بالإيديولوجيا التي غدت ركائز الإسلام المعاصر, مع بروز تنظيم "الإخوان المسلمين" في مصر, من هنا كان لابد من بناء نظام سياسي شامل يتخد من الشريعة الإسلامية أساسا له، و منذ سبعينات القرن الماضي برز حزب "النظام الوطني" كأول تنظيم إسلامي أسسه "نجم الدين أربكان" و دخل في التحالفات الحكومية اليمينية منها و اليسارية[229]. كما يجب الإشارة أن الأنشطة الإسلامية كانت شبه محظورة إلى غاية إمساك "الحزب الديمقراطي"[230] تدبير شؤون الدولة لمدة عشر سنوات (1950-1960م) و سمح هذا الأخير ممارسة نوع من الحياة الدينية الحرة, بإعادة الآذان و الصلاة باللغة العربية، و إعادة فتح المساجد، و الموافقة على تدريس المواد الدينية.

و في تصريح لرئيس الوزراء "عدنان ماندريس" أن فهم العلمانية في مرجعية حزبهم(الحزب الديمقراطي) على أساس تقبل حرية الدين و الإعتقاد و هكذا سيتم حماية مبادئ العلمانية[231]، و تصريحه كالآتي :

"parti programının laiklik anlayışına göre din ve vicdan özgürlüğünün kabul edildiğini ve laikliğin prensiplerle korunacağını ifade etmiştir"

وبحلول عام 1960 بدأ أصحاب الإتجاه الإسلامي في إعادة النظر -منهجاً وخطة- في الوضع السابق، فتخلوا ولو بنسبة محدودة عن الجري وراء الشعارات. وتأكد لهم ضرورة القيام بالعمل المركز المنظم، فوجهوا عنايتهم إلى تربية النشء وتعليمه، وبخاصة في مستوى الدراسات الجامعية، ومحاولة المشاركة في الانتخابات العامة بالترشيح للنيابة، ولو على مستوى فردي في بعض المناطق. ومن ناحية أخرى، انعكس هذا التحول الفكري على ظهور توجه سياسي جديد، وإن كان محدوداً ببعض المظاهر التي تنم عن بعض الوعي. فقد أصبحت النظرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية-مثلا- هي النظرة نفسها إلى الإتحاد السوفييتي، بوصفهما معسكرين يشتركان في نوعية السيطرة والحرص على مناطق النفوذ. وكان المسلمون الأتراك من قبل لا يجدون غضاضة في الميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعامة، بوصف هذا المعسكر مصدر حماية لهم من خطر الشيوعية، يدل على بل الحماسة في الدفاع عنه والحرص عليه في بعض الأحيان[232]

سنحاول التعريج في هذا المحور على سياقات الحركات الإسلامية التركية التي مهدت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور إسلام "العدالة و التنمية" في الفقرة الأولى, و سنتطرق في الفقرة الثانية إلى المحطات التنظيمية و صيرورة الحل القضائي لتنظيمات نجم الدين أربكان و الإنقلابات العسكرية وصولا إلى الصيغة التنظيمية الأخيرة حزبي "السعادة" و "العدالة و التنمية".

الفقرة الأولى: مدخل للحركة الإسلامية التركية.

أدت مجموعة من العوامل السياسية و الإقتصادية المهمة في ظهور الحركة الإسلامية التركية الحديثة بمختلف مشاربها، و يمكن تقسيم حركات الإسلامية في تركيا إلى حركات دينية، وأخرى سياسية و أخيرا اجتماعية...

أولا: الحركات الإسلامية الدينية

يمكن حصر من حيث القوة و التواجد الكبير أهم الحركات الدينية التركية في الحركة النقشبندية, الحركة النورسية، الحركة السليمانية و الحركة التيجانية، تشترك هذه الحركات في محاولتها غرس مبادئ الإسلام في

---

229 - جان ماركو- مجموعة باحثين. "عودة العثمانيين, الإسلامية التركية". مركز المسبار للدراسات و البحوث. الطبعة الرابعة نوفمبر 2012. ص08

230 - الحزب الديمقراطي حزب سياسي في تركيا أسسه جلال بايار سنة 1946 تزعم التيار اليميني في تركيا, و تقلد الحكم من 1950 إلى 1960 برئاسة الجمهورية من جلال بايار بعد الفوز بإنتخابات 14 ماي 1950 و أصبح عدنان ماندريس رئيس للوزراء و رفيق كورلتان رئيس للمجلس الوطني الكبير. و اعتمد اقتصاد ليبرالي و قام بإلغاء المادة 526 من قانون العقوبات التركي التي تحظر قراءة الآذان بالعربية.

231 - Emel ASLAN, TÜRKİYE'NİN İÇ SİYASE TİNDE DEMOKRAT PARTİ (1950-1960), Yüksek Lisans Tezi Tarih Anabilim Dalı, T.C AHİ EVRAN ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, Kırşehir Aralık2014, Sayfa;59

232 - سهيل صابان.تطور الأوضاع الثقافية في تركيا:من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.طبعة الأولى 2010.ص333

نفوس المواطنين الأتراك[233]. و يمكن تقسيم الطرق الدينية[234] في تركيا إلى مجموعتين؛ الطرق التي لها جذور تاريخية منذ مئات السنين مازالت محافظة على وجودها و أبرزها النقشبندية، التيجانية، الرفاعية، القادرية، المولوية، الجراحية...إلخ, و هي بإستثناء النقشبندية هي عبارة عن مجموعات صغيرة. و الطرق الدينية التي ظهرت كرد فعل للممارسات الكمالية و العلمانية للجمهورية، و أبرزها؛ النورسية(النوريون)بمختلف مدارسها، السليمانيون، الإشيكتشيون، و توصف هذه الطرق بالطرق الحديثة و بتوجهاتها السياسية بل تكون السياسة أساس عملها, لكن هذه الطرق لا تتمايز من زاوية فهم التصوف عن طريق الأم أي النقشبندية[235]، سنحاول الحديث على أكثر الحركات نشاطا و تواجدا سواء الطرق الدينية التاريخية أو الطرق الدينية الحديثة.

1- الطرق الدينية التاريخية.

- ✓ الحركة النقشبندية: أسسها "محمد بهاء الدين النقشبندي" وهي أكبر الطرائق الصوفية من حيث عدد المنتسبين، يندرج تحت لوائها عدد كبير من الجماعات، ولها ثقل اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي، نشط منها[236]؛

ـ جماعة إسكندر باشا: شيخها محمد زاهد كوتكو، أدى دوراً مهماً في تأسيس حركة الإسلام السياسي برئاسة أربكان، وفي مواجهة النفوذ العلماني في تركيا.

ـ جماعة أرانكواي: تمارس أنشطتها الإسلامية عبر التوجيه والوعظ، متجنبة العمل السياسي المباشر، وبخاصة بعد أحداث مانمان عام 1930 التي أذاقت فيها الدولة المتصوفين شتى أنواع الظلم والتعذيب.

ـ جماعة المنزل: نسبة إلى قرية شيخها محمد رأشد أرول الذي حرص على عدم الخوض في السياسية، وصب جل اهتمامه على محاربة العادات السيئة كالقمار والخمر، محققاً نجاحاً كبيراً على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلا أن سلطات انقلاب عام 1980 شددت الخناق على حركته، وقامت بنفيه.

ـ جماعة إسماعيل آغا: نسبة إلى مسجد إسماعيل آغا في إسطنبول. يعتبرها العلمانيون من أ أشد أعداء العلمانية لأنه يطلب من أتباعها، أن يرتدوا العمائم والجيب والسراويل بالنسبة إلى الرجال، والعباءات بالنسبة إلى النساء.

و يذكر التاريخ بعض ردود أفعال معارضة لسياسة أتاتورك، و نجح الشيخ سعيد الكردي وهو شيخ الطريقة النقشبندية في شرق تركيا في أن يقوم بحركة معارضة لأتاتورك ويحتل مناطق شاسعة ويصل إلى دياربكر بل يكاد يحتلها. وكان الإلتفاف الشعبي حول هذه الحركة كبيرا مما جعل أتاتورك يأمر الجيش بالتصدى لحركة الشيخ سعيد الكردي وأتباعه، وفي أبريل عام 1925 تم القبض على الشيخ سعيد وبعض رجاله وأعدم، وعلقت مشانقهم في ديار بكر أمام الجامع الكبير هناك, ويروى عن الشيخ سعيد أنه ظل محتفظا برباطة جأشه حتى آخر لحظة ، وقد خاطب رئيس المحكمة الذي حكم عليه بالإعدام بقوله: "سوف نصفى حسابنا يوم الحساب الأخير" ثم وضع حبل المشنقة حول رقبته . وبعد ذلك فرضت الحكومة الكمالية على منطقة الأكراد حكما عسكريا وأعدم العديد منهم ، و منع التكلم باللغة الكردية أو تعليمها، ومنع الأكراد من اعتبار أنفسهم قومية متميزة أو أقلية عنصرية[237]

- ✓ الحركة التيجانية: كانت ذات تأثير كبير في الأربعينيات و الخمسينيات، و جاءت هذه الحركة إلى تركيا من إفريقيا لكن نشاطها تراجع بسرعة بعد اعتقال زعيمها "كمال بيلاف أوغلو" بسبب نشاطاته ضد العلمانية، و من أسباب تراجعها ظهور الطريقة النورسية في الستينات التي تعد وريثة التيجانية بشكل أو

---

233 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص95, بتصرف

234 - يقصد بها الطرق الصوفية؛ و قد ظهرت في تركيا في الحقبات الأولى للإمبراطورية العثمانية على شكل مجموعات دراويش و كانت تشكل أحد تعابير الأهم و الأكثر استمرارية عن الإسلام الشعبي في مواجهة الإسلام الرسمي المحافظ, و مع الزمن انتشرت هذه الطرق في كل أنحاء الدولة العثمانية مع تمتعها بنفوذ خاص في أوساط التجار و الحرفيين. و تعرضت للحظر القانوني عام 1925 بعد إعلان جمهورية مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923 و بداية تصفية المظاهر الإسلامية في الدولة و المجتمع, و ظلت تشتغل في سرية مدة طويلة إلى حدود بداية خروج العديد من الطرق الدينية في بداية الستينات من سريتها و ممارسة نشاطها بشكل علني.

235 - خالد الأصور. المد الإسلامي في تركيا من أربكان إلى أردوغان. دار الهيثم للطباعة و الإعلان و النشر, 2007.ص25, بتصرف

236 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص95.

237 - هدى درويش. الإسلاميون و تركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي. دار الآفاق العربية. الطبعة الاولى 1998.ص143

بآخر[238]، خلصت لجنة شكلتها حكومة الحزب الديمقراطي في الخمسينيات القرن المنصرم إلى وجود علاقة بين الحركة التيجانية و بين كل من جماعة الإخوان المسلمين في مصر و فدائي إسلام في إيران[239]

2- الطرق الدينية الحديثة.

- ✓ الحركة النورسية: نسبت هذه الحركة ل"سعيد نورسي" و الملقب "بديع الزمان"[240] عاصر ثلاثة أنظمة للحكم في تركيا، بداية بالسلطان عبد الحميد، مرورا إلى مرحلة الإتحاد و الترقي و أخيرا عايش مرحلة الجمهورية سنة 1923 إلى وفاته سنة 1960. من الأسباب التي دعت النورسي إلى الخوض في غمار الحركة الإسلامية للدفاع عن الدين والتصدي لتفسير القرآن، قراءته في إحدى الصحف المحلية من خطاب وزير المستعمرات البريطاني "وليم غلادستون"، وهو ممسك القرآن بيده في مجلس العموم البريطاني قائلا: "ما دام هذا القرآن بيد المسلمين فلن نستطيع أن نحكمهم، فلا مناص لنا من أن نزيله من الوجود, أو نقطع صلة المسلمين به" فقال النورسي: "لأبرهن للعالم أن القرآن شمس معنوية، لا يخبو سناها، ولا يمكن إطفاء نورها" إلا أن انخراطه في شؤون الدعوة دفعه إلى اتخاذ مواقف سياسية من السلطة الحاكمة، فانتقد النورسي مؤسسة الخلافة وضعفها في تسيير شؤون العباد والبلاد ومن ذلك قوله: "إن مقام الخلافة لا ينحصر في إقامة شعائر صلاة الجمعة، فكما أن للخلافة قدرة وقوة معنوية؛ يجب أن تكون لها القدرة العادية التي تكفل مصالح الأمة المحمدية في أقطار الأرض جميعاً". كما عارض العضو البارز في جمعية الاتحاد والترقي، والصحافي حسين جاهد يالجين، حين قال: «آن الوقت لأن نفكر جدياً في اقتباس العلمانية، فالغرب لم يتقدم إلا عندما مزق سيطرة الكنيسة وسيطرة رجال الدين المسيحيين»، فرد عليه النورسي قائلاً: «ليس في الإسلام طبقة رهبان.. إن الإسلام نظام كامل الحياة؛ فشريعتنا لم تدع وظائفنا التعبدية شيئاً نظرياً وأمراً منفصلاً عن الحياة، بل أدمجتها ضمن هذه الحياة وضمن نظامها، فإن انفصلت عقائدنا تماماً عن قلب الحياة، فلا يبقى في أيدينا سوى شيء نظري»، وحاول أن يوضح مفهوم الحرية ومعناها، وفقاً للإسلام وحضارته المغاير لمفهوم الإنحلال لدى الإتحاد والترقي بقوله: "بني وطني لا تسيئوا فهم الحرية كي لا تذهب من أيديكم... إن الحرية لا تنمو إلا بتطبيق أحكام الشريعة ومراعاة آدابها". هنا، تتضح معارضة النورسي العلمانية في النظام السياسي، على الرغم من تحفظه على بعض سلبيات السلطنة، وتأييده الاتحاد والترقي في بادئ الأمر لاتفاق رؤيتهم في الدعوة إلى محاربة الاستبداد، وإنما كان يدعو إلى الحرية والشورى والديمقراطية في إطار مبادئ الإسلام وحضارته، وليس على غرار الحضارة الغربية. خلال مرحلة احتلال القوات المتحالفة إسطنبول وبعض أجزاء من تركيا، انهمك النورسي في الدعوة إلى مقاومة القوات الأجنبية، وعندما ظهر مصطفى كمال في أنقرة، يقاوم الاحتلال الأجنبي والسلطان الخاضع لنفوذ هذا الاحتلال، دعاه (مصطفى كمال) عام 1922، ليشارك في حركة المقاومة التي يقودها. سرعان ما انقلب النظام السياسي الجديد على رفقاء السلاح و النضال من أمثال سعيد النورسي، وأراد أن يقتلع الإسلام من قلوب الشعب التركي المؤمن ووجدانه، بإقراره القوانين الكمالية. كان مصطفى كمال يعتقد أن الروح الإسلامية تعوق التقدم، ومن ثم فقد عوّل القضاء على أي أثر له، الأمر الذي أدى إلى اصطدام النورسي بالسلطة الجديدة دفاعاً عن الشريعة الإسلامية، والهوية الإسلامية التركية. رفضت الحركة قرارات أتاتورك المتمثلة باجتثاث الإسلام، وفرض العلمانية على الدولة والمجتمع، كما رفض النورسي كل الوظائف التي عرضت عليه من النظام السياسي آنذاك، قائلاً من أتاتورك "اقتنعت بأن من المستحيل التفاهم مع هذا الشخص، أو التعامل معه، أو الوقوف أمامه، فنبذت أمور السياسة والحياة الاجتماعية وحصرت

238 - خالد الأصور. المرجع السابق.ص26.

239 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص101

240 - راجع بهذا الخصوص سيرة ذاتية لسعيد نورسي. من تأليف الباحثة الإنجليزية "شكران واحدة" Şükran Vahide بعنوان "Islam in Modem Turkey, An Intellectual Biography of Bediuzzaman Said Nursi" ترجمة "محمد فاضل" إلى "الإسلام في تركيا الحديثة: بديع الزمان النورسي"

وقتي في سبيل إنقاذ الإيمان فقط" (و في تقييم له لتحول الدولة اعتبر أنا الغاية من إسقاط الخلافة ليس استرداد الحرية من السلطان عبد الحميد بل تحويل استبداد ضعيف و ضئيل إلى استبداد شديد و قوي[241]) والتزم بمقولته الشهيرة: «أعوذ بالله من الشيطان والسياسة»، كما أنه رفض رفضاً قاطعاً عرض سعيد بيران الانضمام إلى ثورته المسلحة ضد النظام السياسي التركي. أدرك النورسيون صعوبة التفاهم مع النظام السياسي التركي في تلك المرحلة، فآثروا الإبتعاد عن السياسة والتوجه لإعادة بناء المجتمع وتحصينه من آثار علمانية الدولة، مبتعدين عن المواجهة المباشرة أو الصلبة مع النظام السياسي، واتجهوا نحو القوة الناعمة من خلال التأثير المعنوي في الأفراد وإقناعهم بسلامة منهجهم القائم على العودة إلى الإيمان والإسلام كأساس لمشروعهم الإصلاحي.[242]

و بعد مرور زمن من الإعتقال و الحظر الذي طال الحركة, بدأت تستأنف نشاطها في عقد الخمسينيات في مرحلة حكم الحزب الديمقراطي الذي خلق من خلال سياساته أجواء مريحة أسهمت في قيام زعماء الطرق الصوفية بدورها في توجيه الحياة العامة على مستوى المؤسسات و الممارسات العقائدية[243], و بعد وفاة مؤسس هذه الحركة انقسم أتباعه إلى جماعات.. أبرزها؛ جماعة الكتاب, جماعة جريدة آسيا الجديدة, جماعة (مد زهرا), جماعة فارس قايا, و جماعة "فتح الله غولن" التي سميت بجماعة النور الجديدة, تصنف على أساس الجماعة الوحيدة التابعة للنورسية و موالية للجيش و الحكومة الرسمية في فترة الإنقلاب على مؤسس الإسلام السياسي الحديث "نجم الدين أربكان"1997 و المتهم الأول في الإنقلاب الفاشل على رئيس الجمهورية عن العدالة و التنمية "رجب طيب أردوغان"2016.

- ✓ الحركة السليمانية: أسسها الإمام "سليمان حلمي طونا هان" و هو شيخ نقشبندي سابق[244], تصنف حركته القوة الثالثة من بعد النقشبندية و النورسية, امتازت دعوة الإمام سليمان بالبساطة و المقاومة العاقلة[245], وهو سليل أسرة السلطان محمد الفاتح، عمل بالتدريس والاشتغال بالعلوم الدينية في أواخر العهد العثماني وهو لا يزال طالبا في المدرسة ، كان من معارضي الانقلاب ومن مؤيدي الخلافة، يتجنب كل شئ له علاقة بالتغريب، وعندما أغلقت الحكومة المدارس قامت بتعيينه واعظا لكنها منعته من التطرق إلى الأمور العقدية والإيمانية، ومن ناحية أخرى فقد رفض الإمام سليمان ثورة الحروف، وأكد على المتاعب والمشاكل التي سوف تسفر عنها، واعتبر أن تغيير حروف الكتابة العربية بحروف لاتينية إنما هو قطع صلة الإنسان بماضيه وثقافته وفقدان الهوية الأصلية[246]

ثانيا: الحركة الإسلامية الإجتماعية(فتح الله غولن)

يقصد بها كل حركة توظف الجانب الإجتماعي لتحقيق أهدافها و ذلك من خلال إنشاء الجمعيات الخيرية و المدارس التعليمية و المعاهد و الجامعات العلمية، و المؤسسات الصحية، و امتلاك وسائل الإعلام، لتهيئ جيل إسلامي. في النموذج التركي نجد مؤسس الحركة الإسلامية الإجتماعية "فتح الله غولن خوجا" بحيث يعتبر أبو الإجتماع السياسي.

يعتبر فتح الله غولن زعيم الحركة، ولد في مدينة أرضروم، وهي مدينة محافظة في شمال شرق تركيا عام 1938 وهناك تلقى تعليمًا صوفيا من الشيخ محمد لطفي, بصفته من المتعاطفين مع الحركة نورسية، التي كانت

241 - بديع الزمان سعيد نورسي. ترجمة إحسان قاسم الصالحي. سيرة ذاتية. شركة سوزلر للنشر. الطبعة السادسة 2011. ص:99

242 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص96 و 97

243 - منال الصالح. نجم الدين أربكان و دوره في السياسة التركية 1969-1997. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الثانية2013. ص32 بتصرف

244 - خالد الأصور. المرجع السابق.ص29

245 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص99.

246 - هدى درويش. المرجع السابق. ص158

"المجموعة المسلمة الرئيسية المؤيدة لحلف شمال الأطلسي والموالية لأمريكا في تركيا"، أسس غولن فرع في مدينة أرضروم ل"الجمعية التركية للنضال ضد الشيوعية" في عام 1963.[247]

حركة فتح غولن مبادرة مدنية، حركة مجتمع مدني و ليست تنظيما مدعوما من الدولة أو الحكومة، بدأت حركة قوامها الإيمان، حركة ثقافية، تعليمية، مكرسة لتوفير فرص لشباب الجيل الجديد في تركيا. حركة تتمركز حول تغيير الفرد و تعليمه، كما تعنى بالوعي و التطور الفكري و الروحي للفرد، سعيا لتشكيل وجدان من شأنه تمكين الفرد من التأثير في عملية تغيير المجتمع. و تشدد الحركة على الدور الذي يمكن أن تقوم به التكنولوجيا و الشبكات العالمية الجديدة في تشكيل الوعي المسلم، لذلك فإن حركة غولن تتمايز بنفسها عن المجموعات الإسلامية الأخرى، بتأكيدها على شكل غير حصري للقومية التركية، و على السوق الحر، و الإنفتاح على العولمة، و التقدمية في دمج التقاليد بالحداثة، و رؤيتها الهيومانية[248]. فإذا تم اعتبار تأسيس الإسلام السياسي في تركيا مرتبط بإسم نجم الدين أربكان إلا أن البنية التحتية هي الحركات الدينية و الإجتماعية، و تبرز في هذا المجال "جماعة النور" أو "جماعة النور الجديدة" التي تعتبر استمرار لمدرسة بديع الزمان "سعيد نورسي"، مع إضفاء طابع خاص به على جماعته منذ السبعينات[249].

دعم غولن انقلاب 1980، لأن المشروع السياسي والاجتماعي الذي روج له الجيش، يتماشى جيدًا مع هدفه زراعة "جيل ذهبي". مستوحى من دوائر القراءة التي طورها سعيد النورسي الذي ألف تفسيرًا قرآنيًا معروفًا باسم رسائل نور، أنشأ غولن المنارات حيث يقيم طلاب الجامعات ويدرسون ويطورون إحساسًا بالهوية لحماية أنفسهم. يعتبر أن "الجيل الذهبي" و "حركة الخدمة" سيكونون مخلصين للقضية التي كرسوا أنفسهم من أجلها ، والذين يعشقونها بشدة ، يضحون بحياتهم عن طيب خاطر وأي شيء يحبونه من أجلها.[250]

استفادت حركة غولن في الثمانينيات والتسعينيات بإنشاء مدارس خاصة ومراكز تعليمية تكميلية. وفرت هذه المؤسسات ملاذاً للطلاب الفقراء الذين يكافحون في نظام امتحانات الالتحاق بالجامعة عالية التنافسية. من جانب آخر، أتاح انهيار الاتحاد السوفيتي فراغا إيديولوجيا في آسيا الوسطى بعد عام 1991 ركزت حركة غولن على بناء المدارس والمراكز الثقافية. من خلال بناء شبكات مع السفارات التركية هناك، زاد عدد المدارس التابعة لغولن في الخارج بشكل كبير خلال التسعينيات. بحلول عام 2003 توفرت 149 مدرسة تابعة لغولن في جميع أنحاء العالم، ولكن تركزت بشكل أساسي في أورواسيا، ما يقارب من 28000 طالب مع أكثر من 3000 معلم, سنة 1997 كانت حركة غولن قد أثبتت وجودًا قويًا في وسائل الإعلام. و محطات إذاعية مقترنة بقوة متنامية في الاقتصاد مع مؤسسة مالية ورابطة منظمة أعمال. كان لتوسع حركة غولن في الخارج خلال التسعينيات دورًا أساسيًا أيضًا في تعزيز القوة الناعمة لتركيا وقد حظي بدعم الرئيس تورغوت أوزال[251].

على الرغم من علاقة غولن الوثيقة بالمؤسسة السياسية التركية وخطابه المؤيد للدولة، إلا أنه لم يستطع تجنب الهجوم المباشر عليه من قبل وسائل الإعلام والجيش بعد الإنقلاب العسكري في سنة 1997 بعد إسقاط حكومة نجم الدين أربكان و حل حزب الرفاه. طلبت محكمة أمن الدولة في أنقرة مذكرة توقيف بحق غولن في عام 2000، و تمت تبرئه من تهمة تشكيل منظمة غير قانونية بالإجماع من محكمة الاستئناف العليا. أدى الضغط على حركة غولن في أعقاب عملية 28 فبراير إلى تخفيف حدة وصول حزب العدالة والتنمية إلى

247 - FATIH CAGATAY CENGIZ, THE MUTATION OF ISLAMIC POLITICS AND THE DEMISE OF THE KEMALIST STATE IN TURKEY. Thesis submitted for the degree of PhD, SOAS University of London-Department of Development Studies, 2016. P;254

248 - هيلين روز ايبو. ت-عبد الرحمان أبوذكري. حركة فتح الله كولن تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية متجذرة في الإسلام المعتدل. تنوير للنشر و الإعلام الطبعة الأولى-2015. ص:83 و 84 بتصرف

249 - محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية. مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق. الطبعة الأولى 1998. ص179 و 180. بتصرف

250 - FATIH CAGATAY CENGIZ, The previous reference. P;254

251- FATIH CAGATAY CENGIZ, The previous reference. P;255,256

السلطة في سنة 2002 لكنها دعمت الحزب و كان لها تأثير على مؤسسة الشرطة و القضاء. واستمرت الحركة في التوسع في التمويل والإعلام والأعمال. في عام 2005 ، تم تشكيل جمعية أعمال تابعة لغولن (الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين)[252].

اعتبرت مجلة "الجارديان" البريطانية في استفتاء قامت به سنة 2008 أن المفكر رقم واحد في العالم حسب تصويت عالمي تم على صفحاتها, كما أكده استفتاءات أجرتها مجلة "فورين بوليسي" و مجلة "بوسبكت" حيث أتى متقدما على أسماء كبيرة في العالم (الألماني يورجن هابرماس و الأمريكي نعوم تشومسكي...) [253]

هناك من اعتبر أن حركة فتح الله غولن تتجاوز دورها النمطي في تأطير الشباب نحو المجتمع الإسلامي بل كان لها تنظيم سري مشكل من نخب داخل أجهزة الدولة الأمنية و التعليمية و و هو ما ورد بتفاصيل في مذكرات مدير الأمن السابق مذكرات حنفي أوجي[254]. سنعود لمرحة توثر التحالف الذي حصل بين حركة فتح الله غولن و حكومة العدالة و التنمية فيما بعد أثناء تناول انقلاب 2016 الذي باء بالفشل.

ثالثا: الحركات الحزبية الإسلامية التركية.

تهدف الوصول إلى السلطة لتحقيق إصلاحات تدريجية في النظام العلماني ليتفق مع طبيعة و وجدان الشعب التركي المسلم من خلال الوسائل الديمقراطية التي ينص عليها الدستور. هذه الحركات بعضها ولد ميتا، و بعضها ينتقد العلمانية علنا، يعرضه للحظر أكثر من مرة وهي: حركة نجم الدين أربكان متمثلة بالأحزاب التي شكلها: (النظام الوطني، السلامة الوطني، الفضيلة ، الرفاه والسعادة)، وبعضها الآخر يندمج في العملية السياسية، وفق المبادئ العلمانية، ويوظفها في سبيل تحقيق أهدافه، كحزب العدالة و التنمية، بقيادة أردوغان.

1- أحزاب إسلامية في تركيا ولدت ميتة

ظهرت على الساحة السياسية التركية بعض الأحزاب الإسلامية مع بداية تجربة التعددية الحزبية سنة 1946 و لعل أبرزها؛ حزب "النهضة الوطني" أول حزب معارض ذو توجه إسلامي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية في 1945 على يد "حسين عوني أولادي" و هو من مؤسسة مجموعة الدفاع عن الحقوق داخل المجلس الوطني التركي الكبير سنة 1923، و كذا الصحفي الجنيرال المتقاعد "جواد رفعت أتيلخان" و رجل الأعمال "نوري دميرداغ"، و قد ذكر حزب النهضة القومي في برامجه رفضه السافر للعلمانية و الحاجة الماسة للدين بشكل يتلاءم مع متطلبات العصر كانت شعبية هذا الحزب ضعيفة لم يستطع الفوز بمقعد واحد في البرلمان التركي و أغلق بعد فترة قصيرة. و في سنة 26 يوليو 1946 تأسس ثاني حزب بتوجه إسلامي "حزب حماية الإرتقاء" كان يرى أن حرية العبادة حق طبيعي للإنسان، و كان يرفض أن يكون الدين آلة سياسية في استصدار القوانين و تطبيقها و حل الحزب نفسه في 12 مارس 1947. أما حزب "الحماية الإسلامي" المؤسس في 1946 بصفته حزبا دينيا يستهدف تمدن الإسلاميين و تساندهم و تعاونهم و اتحادهم، و قد استهدف أيضا تبصير الشعب بأحكام الإسلام و أغلق الحزب بعد فترة استمرت شهرين فقط من تأسيسه. و كان هناك حزب "المحافظين الأتراك" الذي أسسه جواد رفعت، و كان هدف هذا الحزب الإسلامي الذي أسس في 1947 المحافظة على الموروثات المادية والمعنوية و سائر القيم و الأعراف، و دعت سياسته الخارجية إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية، و قد تم حل الحزب بعد فترة قصيرة من تأسيسه. و يعد حزب "الأمة" هو أهم ممثل للفكرة الإسلامية و العرفية في الحياة السياسية بين 1945 و 1950، يولي أهمية كبيرة للعادات والأعراف في الحياة الاجتماعية، و يتضح من خلال مادته الثامنة أن الحزب يحترم المؤسسات الدينية و يدافع عن الأوقاف الدينية و يرى ضرورة إضافة المواد الدينية إلى المدارس. و ظهرت أحزاب أخرى ذات توجه إسلامي كانت صغيرة و قصيرة العمر، لم يتعدى عمرها عدة شهور و ضعيفة التأثير منها، حزب "ديليرش" و حزب "الإتحاد الكبير"... و كانت التجربة

252- FATIH CAGATAY CENGIZ, The previous reference. P;256,257

253 - د.مصطفى الأمين و مجموعة من الباحثين. عودة العثمانيين الاسلامية التركية. مركز المسبار للدراسات و الأبحاث.ط 3 في2011.ص196

254 - راجع بهذا الخصوص. مذكرات حنفي أوجي. ت-محمد زاهد جول. التنظيم السري لجماعة فتح الله غولن.دار ابن حزم. الطبعة الأولى 2016

الوحيدة التي شاركت فيها الأوساط الإسلامية في تأسيس حزب سياسي هو الحزب "الديمقراطي الإسلامي" كان يسعى لتحقيق تعليم إسلامي يسد الفراغ الروحي المعيش آنذاك، و لم يستطع أن يحقق أي نجاح أو تأثير يذكر، إلا أنه وقف ضد المد الشيوعي في تركيا، و كان ينظم هجمات متوالية على اجتماعات الأحزاب السياسية اليسارية و يسبب خوفا و رعبا للمثقفين اليساريين... و بعد تأسيسه في 1951 تم إغلاقه بعد ستة أشهر[255].

2- من "أربكان" إلى العدالة و التنمية

على عكس تجارب الأحزاب الإسلامية السابقة تميزت هذه الأحزاب الخمسة بالفاعلية و التأثير في الساحة السياسية من خلال مشاركتها في كل الانتخابات النيابية و البلدية, بل إن منها شاركت في حكومات ائتلافية، و كان أربكان نائبا لرئيس الحكومة ثم رئيسا لها، ثم انفرد حزب العدالة و التنمية بتشكيل الحكومة في نوفمبر 2002[256]

يعتبر "نجم الدين أربكان"[257] أبا الإسلام السياسي في تركيا لمساهمته في انتقال أتباع الحركات التركية من العمل الفكري والاقتصادي إلى العمل السياسي، عبر أحزاب سياسية تتبنى أفكارهم ومبادئهم وتسعى إلى تحقيق أهدافهم، بما ينسجم مع توجهاتهم الإسلامية وجذورهم الدينية، وكان أولى هذه الأحزاب التي تحمل فكر أربكان ورفاقه، حزب النظام الوطني الذي تأسس في يناير 1970، بدعم من الطريقة النقشبندية(حركة دينية)، وشيخها محمد زاهد كوتكو. يصف أربكان الأيديولوجية السياسية لحزبه التي تميزه عن الأحزاب الأخرى ودوافعه لإنشاء هذا الحزب قائلا في خطاب له في ولاية بوياباط عام 1970 : «في تركيا ثمانية أحزاب وإن حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري يخدعون الأمة بأنهم يختلفون عن اليمين واليسار، وإن الحزب الذي شكلناه يختلف عن كل هذه الأحزاب، لقد شعرنا بالحاجة إلى حزب مسلم وانطلاقا من هذه الحاجة، تشكل حزب النظام الوطني»، إلا أنه تم حظر الحزب بعد ما انقلاب المذكرة في عام 1971 ، بعد توجيه المؤسسة العسكرية مذكرة

---

255 - خالد الأصور. المرجع السابق.ص 36 و ما يليها. بتصرف

256 - المرجع السابق.ص 38 و ما يليها. بتصرف

257 - ولد نجم الدين أربكان في إقليم سينوب بتركيا سنة 1926و توفي سنة 2011. والده محمد صبري بك، هو الذي أطلق على ابنه في 29 أكتوبر 1926 اسم "نجم الدين" خلال الإحتفال الثالث بالجمهورية. نجم الدين من سلالة آل قوزان، حفيد حسين بك المعروف بقربه من السلطان عبد الحميد، وقد استوطن إستانبول، بعد أن أتى إليها من إمارة أولاد قوزان، الذين ساد حكمهم لعصور طويلة، على قوزان وصائم, بيلي. من مناطق أضنه في أواخر سنوات 1800. لهذا، ينتمي نجم الدين أربكان من جهة والده إلى عائلة تركية تعرف بـ (أصحاب السرايات) الذين ساد حكمهم على قوزان. أما والدته هي "قمر هانم" فهي حفيدة البكباشي خليل بك، قائد قلعة سينوب. عين محمد صبري بك، عقب تلك الأحداث المفجعة في سينوب كرئيس لمحكمة الجنايات. وهنالك، يتزوج هذه المرة من قمر هانم. وفيما بعد. أصبح آل قوزان برتبة «ناظر زاده»، أي أنهم قد وصلوا إلى رتبة الوزارة؛ ومن هذا المنطلق، عندما صدر قانون الألقاب و الأنساب سنة 1934. وبينما كان الجميع يبحث لنفسه عن اسم للنسب، اختار أبناء ناظر زاده أربكان لقباً ونسباً لهم. وهكذا. لقب نجم الدين بـ "أربكان" أيضاً، وصار اسمه ولقبه نجم الدين أربكان، أي نجم الدين الواصل للوزارة. انتقل أربكان في سنة 1937 إلى مدينة إستانبول. وكان والده. محمد صبري بك ينوي أن يلحقه بالمدرسة الألمانية، لما كانت تتمتع به ألمانيا من وضع ممتاز على المستوى العالمي في تلك السنوات، ولكن لم تكن مدة الدراسة في هذه المدرسة تصل إلى سبع سنوات. فقد رجح له الالتحاق بمدرسة إستانبول الثانوية للبنين بدلا من المدرسة الألمانية. وفي هذه المدرسة كان ينتقل إلى الصفوف الأعلى. وينجح دائماً بتقدير عال، وكان أربكان هو التلميذ الأول الذي حصل على المشرف درجات في الطبيعة من عوني قورن Avni Kuren مدرس الطبيعة الذي كان مشهوراً بين الجميع بـ "صفر جي عوني". أي عوني الذي يمنح صفراً. كان أربكان يشرح التعريفات التي يتعلمها من مدرسيه كما هي. بدون زيادة، أو نقص. ولذلك كان يلفت أنظار كل المدرسين. وعلى هذا المنوال تابع نجاحاته وتفوقه في المرحلة المتوسطة فالثانوية. وقد جعله هذا النجاح محط أنظار وبؤرة اهتمام أصدقائه، الذين كانوا يقولون. كما أنه "نجم الدين" فهو نجم للمدرسة. ونجم الفصل، وسيكون نجماً في كل نجاحاته. في 1948 أنهى أربكان دراسته بنجاح كبير. وعين معيداً في السنة نفسها، اعتباراً من الأول من تموز (يوليو) في فرع الموتورات، بكلية الماكينات بالجامعة نفسها، وقد تصادف في تلك السنة، أن ذهب الأستاذ المساعد الذي كان يقوم بتدريس هذه المادة لأداء الخدمة العسكرية في الجيش. فكلف المعيد أربكان بتدريس المادة لطلبة الكلية. وكانت هذه سابقة أولى في تاريخ الجامعة أن يقوم معيد بتدريس المادة كاملة، وبذلك قام بالتدريس للطلاب الذين دخلوا الجامعة بعده بسنة واحدة. ولو لم تكن لديه القدرة على التدريس، والثقة الكاملة من الهيئة التعليمية، لما تم تكليفه بتدريس هذه المادة العلمية. بعد دخوله مجلس الأمة التركي كنائب مستقل عن مدينة قونية. بدأ أربكان مشاوراته المكثفة لتأسيس حزب سياسي، كان يعقد اللقاءات المنفردة والجماعية مع الشخصيات الاعتبارية المشهورة. ومع أرباب العرفان. وأهل الفضل وأصحاب الخيرة. ومع المؤرخين والعلماء، وعلى رأسهم جميعاً نجيب فاضل قيصه كورك، ومحمد زاهد قوطقي أفندي. وبايبورطلي باشا، وده ده أقندي. وبعد أن أتم كل هذه المشاورات أسس "حزب النظام القومي" في 24 من يناير 1970. وبعد أن انضم إلى حزب النظام القومي- كل من حسام الدين آق مومجي، وحسين عباس بك. مستقيلين من حزب العدالة، أصبح للحزب ثلاثة مقاعد في المجلس النيابي التركي الكبير. وهكذا تأسس أول حزب سياسي، يعمل من أجل تصنيع تركيا: ونهوضها ، وتنفيذ دعوى الرؤية القومية. ما الشارة التي اختارها أربكان لحزبه النظام القومي، فكانت إصبع الشهادة. ومن الممكن أن تكون هناك حاجة للتعرف على التفسيرات المختلفة للمعاني التي تحملها شارة إصبع الشهادة، فمثلاً . ليست هناك أي كتابة مع شارات المرور، ولكن أصحاب رخصة القيادة، لا بد وأنهم يدركون معنى هذه الشارات، لأن هذه الشارات أيضاً تتحدث، وتقريباً بدون صوت. وفي صمت.

إلى الحكومة التركية المنتخبة برئاسة سليمان ديميرل، بضرورة تقديم استقالتها. أدى عداء المؤسسة العسكرية للأحزاب الإسلامية والأحزاب المؤيدة للحريات الدينية إلى القيام بانقلابات عسكرية يليها تعديلات دستورية، تحظر تلك الأحزاب وتضيق الخناق عليها وتضع العراقيل التي تحول دون عودتها إلى الساحة السياسية[258].

ينبغي الإشارة كذلك المدعي العام للجمهورية التركية أقام دعوى في المحكمة الدستورية مطالبا بإغلاق حزب النظام الوطني القومي لقيامه بأنشطة تتعارض مع العلمانية بناء على الأخبار التي صدرت في الصحافة دون أن يخبر الحزب أو أعضائه، و دون أن يطلب أي دفاع، و قد أصدرت المحكمة الدستورية العليا القرار دون أن تنظر في الأوراق[259].

بعد عودة الحياة السياسية إلى البلاد، قام رفاق أربكان بتأسيس حزب السلامة الوطني في تشرين أكتوبر عام 1972 بإيعاز منه، ففاز الحـزب بـ 48 مقعداً في الانتخابات العامة في يونيو عام 1973 بنسبة 11.8 بالمئة من أصوات الناخبين. إلتف الإسلاميون على القوانين العلمانية لتركيز دعايتهم على المعاني والمصطلحات الرمزية، كالأخلاق والعدل والمساواة والحق، وهي مبادئ أساسية في الإسلام والدولة المدنية على حد سواء.. استغل الجيش التركي ضعف الأحزاب والحكومات المتعاقبة في السبعينيات فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، وقام بانقلاب سبتمبر 1980، وسيطر على الحياة السياسية في تركيا، وحظر كل الأحزاب النشطة والعاملة في تلك المرحلة، وعلى رأسها حزب السلامة الوطني. قال قائد الإنقلاب العسكري "كنعان ايفرين" في تصريح له لوكالة رويترز للأنباء إن «الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد، وإن ما حدث في قونيا(قرر أربكان رئيس حزب السلامة الوطني تنظيم لقاء في مدينة قونية 16 سبتمبر بقصد تنظيم احتجاجات على ضم اليهود للقدس و جعلها عاصمة اسرائيل[260]) يوم القدس، وما حصل في جنة قلعة يعدان دليلاً على هذا التعصب الإسلامي»، أي أن الانقلاب جاء كرد فعل على المؤتمرات الجماهيرية التي عقدها حزب السلام الوطني وتدعو إلى عودة الإسلام وتحرير القدس, تجدر الإشارة هنا إلى أن الانقلاب لقي تأييدا وترحيباً من الولايات المتحدة، الحليفة الرئيسة لإسرائيل في المنطقة بخاصة، في ظل تخوفها من تمدد الإسلام السياسي إلى تركيا، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، مما يعني تقويض نفوذها، وتهديد أمن حلفائها في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل، لذلك وجب القضاء على التيار الإسلامي في تركيا، ورأس حربته أربكان، فتم القبض عليه ومحاكمته أمام المحاكم العسكرية، لتتم محاكمته عدة مرات بعد ذلك، بالتهمة نفسها، وهي تقويض مبادئ العلمانية والدعوة إلى تأسيس دولة إسلامية[261].

لم ييأس أربكان من ممارسة العمل السياسي؛ فتم تأسيس حزب الرفاه في يوليو 1983، وحصل في انتخابات 1991 على 16,9 بالمئة من مجموع الأصـوات، ومثل في البرلمان بـ 62 مقعداً، وعلى نسبة 19 بالمئة من الأصوات في انتخابات البلدية 1994، وسيطر على رئاسة 29 بلدية في عموم تركيا، آنذاك. جاءت المفاجأة المدوية بعد الانتخابات العامة عام 1995، بفوز حزب أربكان وتحقيقه انتصاراً كبيراً بحصوله على 158 مقعداً، بنسبة أصـوات تقدر بـ 21,3 بالمئة، إلا أن الأحزاب الممثلة في البرلمان (أحزاب الطريق القويم برئاسة "تانسو تشيللر"، وحزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز) رفضت الائتلاف مع حزب الرفاه لتشكيل الحكومة، مدعومة بالمؤسسة العسكرية، ثم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة يلماز ـ تشيللر، لم تنجح الحكومة في تسيير شؤون البلاد، وطال أعضاءها ورئيستها تشيللر شبهاتُ فساد كثيرة، وحصلت خلافات كثيرة بين قطبي الائتلاف، علاوة على إقرار المحكمة الدستورية عدم شرعيتها، لعدم حصولها على الأصوات اللازمة لمنح الثقة. شكل أربكان بالتحالف مع حزب الطريق القويم حكومة جديدة في يونيو 1996، ليكون أول رئيس وزراء من التيار الإسلامي في عهد الجمهورية التركية، وتوالت نجاحات حزب الـرفـاه في الانتخابات البلدية في يونيو 1996، محققاً ما نسبته 33,6 بالمئة من الأصوات. إلا أن هذا النجاح لم يرق للمؤسسة العسكرية، فوضعت العراقيل والمعوقات كافة أمام حكومة أربكان، وطالبه مجلس الأمن القومي بعد 7 أشهر من قيادته الحكومة، في

258 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص103 و 104

259 - ناجي سويد و آخرون. عودة العثمانيين الإسلامية التركية. المرجع السابق.ص183

260 - المرجع السابق.ص185 بتصرف

261 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص104 و 105

فبراير 1997، باتخاذ عدة إجراءات، أبرزها الإقرار بعلمانية الدولة، والتضييق على الحركات الصوفية، وسيطرة الدولة على التعليم ومراكز تحفيظ القرآن، وإغلاق المدارس الدينية. توالت ضغوط المؤسسة العسكرية على أربكان مع التلويح بالقيام بانقلاب عسكري ضده، إضافة إلى هشاشة الائتلاف الحكومي، فقدم أربكان استقالته في 18 يونيو 1997، لتجنيب البلاد حال التوتر والاستقطاب التي كانت تعيشها. تجدر الإشارة إلى أن مطالب مجلس الأمن القومي لم تكن سوى مناورة من الجيش لإحراج أربكان أمام قواعده الشعبية, تمهيدا لإسقاط حكومته[262]. عرفت نهاية حكومة أربكان ممثلا لحزب "الرفاه" كنتيجة حتمية للمواجهات مع المؤسسة العسكرية التي استهدفت الوجود السياسي و الإقتصادي لحزب الرفاه و الذي طال كل القوى الإسلامية الاخرى(طرق دينية غير سياسية) مما جعل تاريخ الإسلام في تركيا يعرف معالم جديدة بإبتعاد القوى الدينية عن العمل السياسي المباشر عن مشروع الدولة كما يفهمه حزب الرفاه[263].

واجه أربكان كل هذه الصعوبات في تحد وإصرار، فكلما تم حظر أحد أحزابه، كان يقوم بإنشاء حزب آخر، لم يكن آخرها حزب الفضيلة الذي تأسس في ديسمبر 1998، وتم حظره في 2001 بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكما في 22 يونيو 2001 يقضي بإغلاق الحزب و حظر نشاطه بعد اتهامه بانتهاك الدستور. بعد حظر الفضيلة، قام أربكان بتأسيس حزب السعادة في يوليو عام 2001 ، لكنه لم يترأسه بسبب الحظر المفروض عليه بمنعه من مزاولة النشاط السياسي، ليعود ويترأسه بعد انتهاء الحظر في أكتوبر 2010 (و لم يكمل سنة على رأس الحزب حتى توفي سنة 2011). إلا أن هذين الحزبين لم يحصلا على نسبة 10 بالمئة التي تؤهلهما لدخول البرلمان في أي من الانتخابات التشريعية التي خاضاها، ويعود ذلك إلى استحواذ حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان على أصوات الإسلاميين في تركيا، التي كانت تحصل عليها أحزاب أربكان سابقا[264].

ركزت هذه الحركات على البعد السياسي لتحقيق أهدافها وغاياتها، فقامت بتشكيل أحزاب سياسية لصقل خبرة الشباب، وتمكينهم من المشاركة السياسية بما يخدم أهدافهم وتوجهاتهم، وهي: حركة نجم الدين أربكان الذي يعد أبا الإسلام السياسي، متمثلة بالأحزاب التي شكلها (النظام الوطني، السلامة الوطني، الفضيلة، الرفاه والسعادة)، وحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان من 2002.

الفقرة الثانية: من "أربكان" إلى العدالة و التنمية.

اختيار هذا العنوان لم يكن اعتباطي بقدر ما هو تجلي حقيقي لمسيرة حافلة انطلقت من دخول "نجم الدين أربكان" المعترك السياسي سنة 1969 عن مدينة قونية بوصفه مرشحا مستقلا، و تمكن من الفوز في الإنتخابات بدعم من رجال الأعمال في الأناضول، و تسلم مقعدا في البرلمان و عد ذلك أول انعطاف سياسي له، إلا أنه واجه معارضة شديدة من غرف التجارة و الصناعة في إزمير و في الدوائر الحكومية التي لم تعترف بنتائج الإنتخابات[265].

أدى هذا المنعطف إلى تأسيسه لحزب النظام الوطني(أو حزب النظام القومي)، و بعدها حزب السلامة الوطني, ثم حزب الرفاه و يليه حزب الفضيلة... و بعد حله سيتم تأسيس حزب السعادة و ينشق الشباب ليؤسسوا حزب العدالة و التنمية. إن هذا المحطات تأتي دائما في سياق حل أو حظر الحزب.

---

262 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص106

263 - محمد نور الدين حجاب و حراب الكمالة و أزمات الهوية في تركيا. رياض الريس للكتب و النشر. الطبعة الأولى 2001. ص217 و 218.

264 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص106 و 107.

265 - منال الصالح نجم الدين أربكان و دوره في السياسة التركية 1969-1997.المرجع السابق.ص63 و 64

لكن عموما سعت أحزاب «مللي جوروش **Milli Görüş**[266] » إلى تحقيق عدة أهداف عامة أهمها ما يلي[267]:

- إصلاح النظام التعليمي في الدولة، وزيادة مساحة التعليم الديني.
- إنشاء صناعات وطنية تركية ودعمها والسعي إلى تطويرها.
- دعم صغار رجال الأعمال والمزارعين وحمايتهم من النظام الرأسمالي والضريبي.
- احترام حقوق المرأة كافة، ومنها الحجاب، ويذكر أن حزب الرفاه كان يضم في عضويته ما يقارب مليون امرأة.
- السماح بالحريات الشخصية والدينية والدعوة إلى الأخلاق والفضيلة.
- إعادة الاعتبار إلى التاريخ التركي العريق ووقف محاولات تشويهه.
- عودة تركيا إلى محيطها العربي والإسلامي.
- الابتعاد عن التبعية للغرب (أوروبا والولايات المتحدة).

أولا: نجم الدين أربكان و حزب النظام الوطني.

سنحاول ذكر كل من سياق تأسيس حزب النظام الوطني و شعاره و مرجعيته الفكرية و كذلك زواله.

✓ تأسيس حزب النظام القومي

ارتبط ظهور تيار الإسلام السياسي في تركيا، بشخص المهندس نجم الدين أربكان حين قرر مع نخبة من الإسلاميين في 26 ناير 1970 بتأسيس حزب النظام الوطني، وضم ذلك الحزب مزيجا من الطرق الصوفية وطلاب رسائل النور وتيارا من الإصلاحيين المتأثرين بجماعة الأخوان المسلمين. فبعد أن رشح أربكان نفسه في انتخابات الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان) عام 1969 كمستقل عن منطقة قونية و فاز بمعظم أصواتها بمؤازرة عشرة آلاف شاب من خر يجي المعاهد الدينية[268]، وقد كلف أربكان كل من "سليمان عارف إمرة" و"حسن أقصاي" بإعداد اللائحة الداخلية للحزب وأصبح ذلك مهيئاً للإعلان والظهور وفي النهاية أقر أربكان وأصدقاؤه تأسيس حزب النظام الوطني بتاريخ 24 كانون الثاني 1970 فرفع أربكان إصبع الشهادة وقال هذا رمز حزبنا، وبمشاركة مجموعة من الشخصيات البارزة التي تمتلك رؤية قومية متوافقة مع معتقدات الأمة التركية المسلمة والمتمسكة بتاريخها وإيمانها بضرورة مشاركتها في العملية السياسية، وقد أسهمت في تأسيس الحزب تماني عشرة شخصية شملت على عدد من المهن التي توزعت ما بين مهندس ومحام وتاجر وعالم دين, وتمكن بعد ذلك أربكان من إقناع المفكرين والناشطين الإسلاميين والنواب المسلمين في البرلمان بالانتماء للحزب الذي أعلن عن تأسيسه معبراً بذلك عن حدوث تحول سياسي بعد أقل من نصف قرن على ولادة الجمهورية التركية[269].

✓ المؤتمر الأول للحزب

عقد حزب النظام الوطني مؤتمره الوحيد في 1971 و أحدث ضجة إعلامية بعد نقل وقائع المؤتمر، إذ تعرض لإنتقادات بين مؤيد ومعارض فهناك من عده حزبا خارجا عن خط المبادئ الكمالية التي وضعها أتاتورك، بالمقابل عبر عنه أخرون بأنه فتح جديد متواصل مع روح السلطان محمد الفاتح. وقد أكد أربكان في المؤتمر

266 - يقصد بأحزاب "مللي جورش" الرؤية الوطنية, هي حركة سياسية دينية و مجموعة من الاحزاب الاسلامية التركية مستلهمة من البروفيسور "نجم الدين أربكان" تم اعتبارها أكبر منظمة إسلامية تعمل في الغرب. تأسست في 1969, لها 87.000 عضو في جميع أنحاء أروبا.

267 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص107

268 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية. رسالة الماستر في دراسات الشرق الأوسط. كلية الآداب و العلوم الإنسانية-جامعة الأزهر بغزة, بسنة 2011. ص81

269 - منال الصالح. المرجع السابق.ص69

على انتشار القطاع الخاص بدلا من محدوديته وتبعيته للدولة(الخصخصة) وبضرورة توجيه الإستثمارات نحو الدول النامية وأكد كذلك على أهمية إقرار العمل والتخطيط اللامركزي بدلا من مركزية الخطة ومنع الإسراف (ترشيد الإنفاق) وشدد على تحرير الشعب والاقتصاد من أضرار الربا الاستعماري وتغيير نظام الضرائب الذي يثقل كاهل الفقير ووضع نظام يضمن الاعتمادات المالية مع تخطيط سياسة لاستثمار الأراضي، من جانب آخر طلب التمسك بالروح الإيمانية والإخلاص والاجتهاد في العمل وضرورة الاهتمام بالسياحة الوطنية والتعريف بمفاخرنا وشهدائنا وأوليائنا. وأعطى التقيد بالأخلاق وبالروح الوطنية أهمية كبيرة كذلك دعم الأرباح القانونية والصراع ضد الأيديولوجيا الرأسمالية في مجال الاقتصاد وأن لا تدعم الدولة مجموعة ضيقة من الملاك والاعتراف بضرورة دعم التجارة والحد من البرجوازية التجارية الكبيرة بمعنى التوزيع العادل للقروض في كل البلاد[270]. ويعتبر حزب النظام الوطني بأنه الحزب الشرعي الأول الذي دعا إلى اعتماد الإسلام في سياساته، فمؤسسه المهندس نجم الدين أربكان سعى إلى نشر الفكر السياسي حسب الرؤية الإسلامية، فعقد حزب النظام الوطني مؤتمره، في أنقرة في فبراير1970, و أصبح نقطة بداية تأسيس الفروع في المناطق الأخرى. وخلال فترة وجيزة، انتشر صيت الحزب في جميع الأرجاء التركية، وبوجوده دخلت إلى الساحة السياسية التركية مفاهيم و أطروحات جديدة، غير تلك التي نادى بها كثيرون من قادة الأحزاب الأخرى[271].

- ✓ مرجعية الحزب

احتوى برنامج الحزب على مواد مخالفة للمبادئ الكمالية في المجالات كافة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية, لكن دون التصريح بذلك و ظهر ذلك من خلال خطابات و أنشطة نجم الدين اربكان, عندما يشخص المشاكل و يطرح الحلول, مؤكدا أن الحزب لا يقوم على التسلط و الشهوة إلى الحكم, و إنما على أساس جديد يبغي مرضاة الله و العمل في سبيل الوطن, و اعتبر أن التعليم نظام فاسد لا يناسب الأمة و فارغ من أي قيمة معنوية أو أخلاقية أو دينية غايته فصل تركيا عن دينها, كما أكد الحزب أن جميع المؤسسات المهمة في تركيا في أيد غريبة و غير وطنية, و فيما يخص موضوع التنمية و الدين ذكر أربكان في خطاب له سنة 1970 أن أسرع الدول على مستوى العالم في التنمية هما اسرائيل و اليابان و هاتان الدولتان ليستا ضد الدين و العقيدة[272].

حيث وردت في ثنايا الأحاديث والخطب التي كان يلقيها زعماء حزب النظام الوطني مفاهيم وأطروحات تبشر بنشأة حزب سياسي إسلامي يهتم بالقضايا السياسية، بخلاف الحركات التربوية كبيرة من قطاعات والطرق الصوفية الموجودة في تركيا، وقد استطاع ذلك الحزب أن يجمع أعدادا كبيرة من قطاعات الشعب التركي تحت لوائه, ففي أقل من عام تمكن من فتح 60 مركزا,و 200 شعبة في معظم أنحاء تركيا. كما استطاع الحزب في مجال الشباب أن يستقطب الغالبية العظمى من طلاب المعاهد الدينية و الاتحاد الوطني للطلبة الأتراك، وهو أول اتحاد لطلاب الجامعات التركية. ولعل مسألة الإصلاح الدستو ري، كانت أهم وأول مطالب حزب النظام الوطني نظرا التي تكتسيها في إحداث أي عملية التغيير، فبدأ نجم الدين أربكان بالدعوة إلى ضرورة تفعيل بعض بنود الدستور وفصوله، واعتبر أن النظام الديمقراطي لا يعد ديمقراطيا بدون الحقوق وحرية الفكروالمعتقد، قد وكان يقصد من وراء إشاراته تلك إيجاد الحرية التامة لاستخدام الأفكار الإسلامية، وقد فسرت كل من صحيفتي جمهوريات Cumhuriyet و ملليت milliyet العلمانيتين تصريحات وأقوال أربكان بأنها ذريعة لاستخدام الدين لأغراض سياسية[273].

270 - منال الصالح. المرجع السابق.ص78 و 79
271 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق. ص81
272 - منال الصالح. المرجع السابق.ص74 و 75
273 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق. ص81 و 82

✓ حل الحـزب

على إثر أزمات متتالية لحقت بحكومة "سليمان ديـميـريـل" عن حزب العدالة[274] اقتصادية و سياسية و اجتماعية, و بـناء علـى ما تقدم إن تلك الأزمات الحادة التي تعرض لها النظام السياسي التركـي وعـجـز حكومة ديميريل في معالجتها دفعت قيادة الجيش إلى تقـديم مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء دعته إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القـضاء علـى الفوضـى والاضطراب، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، وعلى أثر ذلك قدم ديميريل استقالة حكومته فجاء رد الجيش التركي سريعاً بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبيرة مثل إسطنبول وأنقرة وإزمـير ووضع يده على السلطة. أما بالنسبة لحزب النظام الوطني فقد تم حظره مـن قـبل المحكمة الدستورية أي بعد مرور خمسة عشر شهراً على تأسيسه تحت ذريعة انتهاك المواد الدستورية والخاصة بالطابع العلماني للدولة فضلا عـن مـناداته بالإسـلام بوصفه نظاماً للحكم ورغبته في إلغاء المادة 163 من الدسـتور، التي تنص على منع استغلال الدين لأغراض سياسية, ومطالبته في جعل الـدروس الدينية إجبارية في المراحل الإعدادية، فضلاً عن تصريحاته بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة، وأن الحزب يرى فائدة عظيمة في عودة الخلافة وأنها يمكن أن تتحقق, وأخيراً رؤيته العلمانية التي تمـت في منتصف القرن الماضي في تركيا وكذلك مرحلة العلمانية التي تبلغ خمسين أنها ضلالة والتعهد بأسلمة كل مجال, إلا أن تصوراً ساد بأن حزب النظام الوطني لم يحل فقط لحساسية الجيش من موقفه المناهض للكمالية لكن كذلك لم يعد مقبولاً من قبل النخبة السياسية العلمانية[275].

وقد جاء في قرار محكمة أمن الدولة العليا ما يلي[276]:

- إن المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته تخالف مبادئ الدستور التركي.
- عمله على إلغاء العلمانية في البلاد، و قامة حكومة إسلامية.
- قلبه جميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد.
- عمله ضد مبادئ أتاتورك.
- قيامه ببعض التظاهرات الدينية.

رغم حل حزب النظام الوطني، أن أربكان لم يتراجع في تأسيس حزب آخر وهو السلامة الوطني عام 1972 بدعم من التحالف ذاته، وهو ما سيتم التطرق إليه المحور الموالي...

---

274 - ظهر حزب العدالة، كخليفة للحزب الديموقراطي الذي تم حله على الساحة السياسية. و ضم بعض الأعضاء السابقين في الحزب الديمقراطي, في انتخابات 15 أكتوبر 1961 حصل على 158 نائبًا في الجمعية الوطنية التركية الكبرى و 70 عضوًا في مجلس الشيوخ الجمهوري المكون من 150 عضوًا. تم تشكيل ائتلاف CHP-AP ، أول حكومة ائتلافية في تاريخ الجمهورية، تحت قيادة زعيم حزب الشعب الجمهوري إينونو، الذي تصدر المشهد الحزبي. شغل ديميريل الذي تزعم حزب العدالة منصب المدير العام لـ DSI بين 1955-1960. كان بيروقراطيًا يُلقب بموريسون، قال مندريس عنه: "لقد وضعنا طفلاً مجتهدًا هناك"، بعد إعلان ترشيح ديميريل، انطلقت حملة كبيرة ضد سعد الدين بلجيش. بينما أشادت الصحافة بسلوك ديميريل الغربي وقربه من عالم الأعمال، اتهم بيلجيش بأنه محافظ ومخالف لمبادئ أتاتورك. أخيرًا، تنافس ثلاثة مرشحين على رئاسة المؤتمر: ديميريل، بيلجيش وأريبورون. على الرغم من الحملة المستمرة ضده في الصحافة لبعض الوقت، كان بيلجيتش(يحظى بدعم المحافظين داخل الحزب) لا يزال هو المرشح المفضل. قبل وقت قصير من انعقاد المؤتمر، في 12 نوفمبر حذر رئيس الأركان العامة "جودت سوناي" مرة أخرى جميع الأحزاب. كان غالبية المندوبين يبحثون عن زعيم يمكنه الحفاظ على علاقات الحزب مع الجيش بطريقة معتدلة ومدروسة. وقد انعكس هذا البحث أيضًا في نتائج الانتخابات. ومع ذلك، كانت مفاجأة تامة للجمهور أن ديميريل فاز بأغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية العامة في 29 نوفمبر. بينما تم انتخاب ديميريل كرئيس بأغلبية 1072 صوتًا، حصل بيلجيش على 552 صوتًا. على الرغم من انخفاض معدل تصويت الحزب في عام 1969 ، تم استبدال نظام التوازن الوطني، الذي كان ساريا في انتخابات عام 1965، وزاد عدد النواب. في 11 فبراير 1970 تم اسقاط حكومة ديميريل عندما صوت بعض نواب الحزب وأعضاء مجلس الشيوخ ضد الميزانية. انسحب 41 منهم من الحزب وأسسوا الحزب الديمقراطي. أعيد انتخاب ديميريل رئيسًا بأغلبية 1524 صوتًا في المؤتمر بتاريخ 21 أكتوبر 1970.

275 - منال الصالح. المرجع السابق.ص85 و 86 بتصرف

276 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, المرجع السابق.ص82

ثانيا: حزب السلامة الوطني (Milli Selamet Partisi, MSP)

ظلت الساحة السياسية فارغة أمام هيمنة الجيش مما اضطر لفتح باب تأسيس الأحزاب و التخلي على الحكم للمدنيين و إجراء انتخابات، و هذا السياق تأسيس حزب السلامة الوطني.

✓ تأسيس حزب السلامة الوطني.

رأى نجم الدين أربكان أنه من الأفضل تجنب استلامه قيادة الحزب بشكل رسمي في تلك المرحلة متفاديا الإصطدام مع الجيش و القوى العلمانية، فظل ينظر إليه كزعيم خلف الكواليس[277]، فتم عقد المؤتمر الأول للحزب في 1973 برئاسة "سليمان عارف إمرة" الذي انتخبه المؤتمر لرئاسة الحزب، و تم إقرار السياسة العامة للحزب و تثبيت نظامه الداخلي، و ضم هذا الحزب عناصر و قوى سياسية متنوعة ضمن كوادر من العناصر الدينية المحلية المدعومة من قبل الوجهاء و الأشراف المحليينو ملاك الأراضي و رجال الأعمال، أما فيما يخص الشعار فتم اعتماد شعار جديد على شكل المفتاح من أعضاء الهيئة التأسيسية.[278]

✓ رجب طيب أردوغان و حزب السلامة الوطني.

أصبح رجب طيب أردوغان رئيس جناح الشباب في حزب السلامة الوطني عن محافظة إسطنبول و هو لا يزال في الثانية و العشرين من عمره، و أثبت قدرته في تحمل هذه المسؤوليات، و رغم الأحداث و الظروف الصعبة التي مرت بها تركيا آنذاك استطاع أردوغان التأثير في شباب الإسلاميين و إبعادهم عن نزعات و صدمات الشارع السياسي التركي، و بذلك بفضل عدم انخراطه في التحريض الايديولوجي، و تجنب سلوكيات تمزج الأفكار السياسية بالدين[279]. كان يقف أردوغان الشاب مع أي حركة داخلة أحزاب أربكان تطالب بالتجديد، فنجد في المؤتمر الرابع لحزب السلامة الوطني سنة 1978 دعم قائمة انتخابية ثانية بمبادرة من "كوركوت أوزال" بصفته رئيسا لجناح الشباب في محافظة إسطنبول[280]. إن جذور التمايز بين الجناحين التجديدي والتقليدي والتي طفت على السطح بقوة في مؤتمر حزب الفضيلة في 14 ماي سنة 2000 إنما ترجع إلى التيار المعارض الذي ظهر في مؤتمر1978[281] و سنشير إلى الموضوع في محور حزب الفضيلة.

✓ عناصر و تيارات الحزب

يشير د. محمد حرب، الخبير في الشؤون التركية، في حديثه عن حزب السلامة الوطني أنه: حزب يسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة وأمم متحدة إسلامية ونظام دفاعي إسلامي، تشكل من عناصر وتيارات كثيرة، أبرزها[282]:

- تيار التكنولوجيين الإسلاميين من مهندسين وأساتذة جامعات، وهم أتباع الطريقة النقشبندية.
- تيار الأنصار من الطلاب الأتراك الذين عاشوا حياتهم الدراسية في أوروبا.
- تيار أتباع سعيد النورسي.

277 - منال الصالح. المرجع السابق.ص88 بتصرف
278 - المرجع السابق.ص90 و ما يليها, بتصرف
279 - حسن بسلي و عمر أوزباي. رجب طيب أردوغان قصة زعيم. ترجمة طارق عبد الجليل.دار البشير للثقافة و العلوم. الطبعة الأولى 2012.ص42
280 - المرجع السابق. ص50
281 - المرجع السابق. ص51
282 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص104

على ذلك، كانت التيارات الفكرية في حزب السلامة الوطني تتألف[283] من:

- تيار المتصوفة الذي كان يقنع بالمحافظة على الإسلام في وجدان الناس وعباداتهم.
- تيار النورسيين الذين كانوا يؤكدون أهمية المحافظة على إيمان الناس بالله، وتعميق ذلك باستمرار
- تيار الطلاب العائدين من أوروبا، بما يحملونه من فكر حركي إسلامي.

✓ مرجعية الحزب

وقد استطاع الحزب في مدة ثمانية أشهر من تأسيسه أن ينظم قواعد الحزب الجديد، و ساعده في ذلك التعاطف الذي لقيه من الرأي العام المحلي الكبير انطلاقاً من كونه الحزب الوحيد الذي كان ينادي بأهمية الأخلاق ، الدينية والمواقف المعنوية. كما أكد الحزب في فقرات من قانونه الداخلي على مبد أ العلمانية، واعتبرها ضامنة لحرية الفكر والضمير، وهي تقف حاجزا أمام الخصومات والنزاعات بين الفرق المختلفة سو اء بطريق مباشر أو غير مباشر، بشرط أن لا تصبح وسيلة لقمع أولئك الذين يفكرون ويؤمنون بمعتقدات[284].
تصور حزب السلامة الوطني أن التطور الأخلاقي لا يقل أهمية عن التطور المادي لذا تبنى في برنامجه مجموعة آراء وأفكار، تؤكد الحاجة إلى مجتمع مستقيم يضمن حرية الاعتقاد ويردع النزاعات الداخلية ويرفض العلمانية التي تستخدم في قمع المعتقدات الدينية وذلك لأن حرية الاعتقاد هي جزء من حرية التفكير من وجهة نظر الحزب. فقد امدح حزب السلامة تقاليد ومعتقدات الشعب التركي التاريخية والدينية، واعتمد الحزب في حملته الانتخابية وقتذاك على شعارات تهتم بالجانب المعنوي، وضمن هذا السياق يذكر أربكان قائلاً: "إن مبدأ حزب السلامة الوطني "الأخلاق" أولاً ولهذا فإن أول ما تريد أن نصلحه هو غرس القيم المعنوية وذلك بتأسيس نهضة اجتماعية"[285].

كما اهتم الحزب بالحقوق والحريات من خلال احترام حقوق الإنسان وحريته وضمن هذا السياق قال أربكان: "الدين معتقد أساسي ونظام فكري للأفراد وهذا يعني الاعتراف بحق الحرية والوجود والاعتراف بحقوق المعتقد للفرد. إن حرمان الشخص من هذه الأسس هو ضد الروح والمبادئ الأساسية للدستور لا سيما الفقرة الأولى من المادة 19 والمادة 20 من الدستور". وبناء على ذلك ذهبت الصحف التركية لتؤكد أن أربكان اتخذ من ذلك ذريعة لاستخدام الدين لأغراض سياسية فجاء رد جمال أوغلو أحد منظري حزب السلامة الوطني منتقداً العلمانية قائلاً: "إن الملوك والرؤساء في الغرب متدينون وهم يزرون البابا، ويزور الرئيس الأمريكي الكنيسة بانتظام وإن شعار (نحن نثق بالله) منقوش على الدولار الأمريكي، كما إن الأحزاب السياسية المهمة في الغرب تعتمد على التعاليم المسيحية، وقد أكد أربكان بأن السياسة في الجانب الاجتماعي تعني المساواة الاجتماعية وإلغاء الفائدة وعدم فرضها لأنها من العناصر الرئيسة المخالفة للمبادئ الإسلامية". أما على المستوى السياسي كان من ضمن أفكار الحزب وأيديولوجيته القضاء على بعض القيود اللاديمقراطية بالعمل على تقليص عدد النواب وقيام نظام جمهوري لانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام وإدخال أسلوب الإستفتاء لتشكيل المؤسسات بالملاكات الشعبية[286].

✓ مشاركة الحزب في التدبير

شارك الحزب في الحكومات المتعاقبة في السبعينيات من خلال الائتلاف مع بعض الأحزاب والحكومات[287]، وهي :

283 - المرجع السابق.ص105
284 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, المرجع السابق.ص83
285 - منال الصالح. المرجع السابق.ص92
286 - المرجع السابق.ص93
287 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص105

- حزب السلامة الوطني ـ حزب الشعب الجمهوري ـ برئاسة بولند أجاويد ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومة هي من اتخذت قرار التدخل في جزيرة قبرص وإنزال القوات التركية فيها في يوليو عام 1974
- حزب السلامة الوطني ـ حزب العدالة ـ حزب الحركة القومية (مارس 1975-يونيو1977)
- حزب السلامة الوطني ـ حزب العدالة ـ حزب الحركة القومية (يوليو 1977 ـ ديسمبر عام 1977)

كما كان للحزب دور كبير من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري الذي يقوده أجاويد في إسقاط وزير خارجية حكومة سليمان دميريل زعيم حزب العدالة آنذاك، بعد تأكدهم من تورط الوزير في توثيق علاقات تركيا مع إسرائيل. علاوة على ذلك، عارض حزب السلامة الوطني الوجود العسكري الأمريكي في تركيا، الذي اعتبره موجها ضد دول الشرق أوسط. و شدد الحزب أن انتشار المبادئ الإسلامية لا ينبغي أن يكون بالقوة، بل من خلال خلق بيئة منفتحة للمسلم تسمح له بالعودة إلى الإسلام في تشكيلة الحياة السياسية لتركيا، كما وقف الحزب في المنتصف بين الليبراليين واليساريين. ومن إنجازات الحزب قدرته في عام 1980، وبالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري، على أن تكون عنده القوة الكافية لسحب الثقة من وزير الخارجية التركي "خير الدين أركمان"، في حكومة ديميريل، لميوله الصهيوني. كما شارك حزب السلامة الوطني فيما بعد، في ثلاث حكومات ائتلافية مع كل من (حزب العدالة) وهو امتداد للحزب الديمقراطي بزعامة سليمان ديميريل، و(حزب الشعب الجمهوري) وهو امتداد للنهج الكمالي، إلاّ أنه تحول إلى مزيج بين الكمالية واليسار الليبرالي بزعامة بولند أجاويد حتى انقلاب سبتمبر 1980. وتعد خطوة تشكيل حزب السلامة الوطني إلى جانب حزب الشعب الجمهوري اليساري التوجه، حكومة ائتلافية عام 1974 من أبرز الخطوات التي قام بها الحزب، والتي أوحت بتجاوز التيار الإسلامي والتيار العلماني، مرحلة الخصومة والعداء إلى مرحلة الانفتاح على بعضهما البعض، حيث كان نصيب حزب السلامة الوطني ثمانية عشر وزيرا، وبفضل جهود أربكان من خلال هذه الحكومة مثل وزير الداخلية تركيا لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي سنة 1974. كما و برهن حزب السلامة الوطني في تلك المرحلة على أنه تيار وطني، وأن الشعور القومي التركي لديه لا يقل عن بقية التيارات السياسية التركية، تجلى ذلك بوضوح سنة 1974 في تعامل الدين أربكان مع ملف قبرص. بصفته نائباً لرئيس الوزراء بلوند أجاويد، أمرا يدعوا يدعوا فيه الجيش التركي بالقيام بعمليات إنزال جوية فورية في قبرص لنصرة القبارصة الأتراك من الاضطهاد، وحملات الإبادة التي كانت تمارس ضدهم من قبل القبارصة الروم الأرثوذكس. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في 1977، لم يحصل الحزب إلا على 8.56 بالمائة و ذلك الانخفاض راجع إلى انشقاقات في صفوف الحزب أدت إلى استقالة عناصر من جماعة النور من الحزب بالاستقالة الجماعية لأعضاء جماعة النور بعد الائتلاف الحكومي الذي أبرمه الحزب مع حزب الشعب الجمهوري، حيث كان جناح جماعة النور داخل الحزب يعارض ذلك الائتلاف ، بينما كان الجناح النقشبندي وعلى رأسه أربكان يؤيده[288].

[288] - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, المرجع السابق.ص85

نتائج انتخابات 1973[289] : حكومة حزب السلامة الوطني/ حزب الشعب الجمهوري (برئاسة بولند أجاويد)

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد مقاعد البرلمان
حزب الشعب الجمهوري	%33.3	186
حزب العدالة	%29.8	149
حزب السلامة الوطني	%11.8	48
حزب الديمقراطي	%11.6	45
حزب الثقة القومي	%5.3	13
حزب العمل القومي	%3.4	3
حزب الوحدة التركي	%1.1	1
المستقلون	%2.8	5
المجموع		450

نتائج انتخابات1977[290] : حكومة حزب السلامة الوطني/ حزب العدالة/ حزب الحركة القومية

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد في البرلمان
حزب الشعب الجمهوري	%41.4	213
حزب العدالة	%36.9	189
حزب السلامة الوطني	%8.6	24
حزب الحركة القومي	%6.4	16
المستقلون	%2.5	4
حزب الديمقراطي	%1.9	1
حزب الوحدة التركي	%0.4	------
حزب العمال التركي	%0.1	------
حزب الثقة الجمهوري	%1.9	3
المجموع	-----	**450**

289 - منال الصالح. المرجع السابق.ص95

290 - المرجع السابق.ص118

✓ انقلاب 1980 و حظر الحزب

ولقد شعرت المؤسسة العسكرية من خلال الخطوات الحثيثة التي قام بها حزب السلامة خصوصاً بعد الائتلاف الذي أبرمه مع حزب أجاويد، ومن شأن تلك الخطوات الوطني بتعاظم دوره، مجتمعة أن تقوض سياسة الأمن الداخلي للبلاد، يضاف إليها ذلك التجمع الكبير والحاشد الذي نظمه الحزب في مدينة قونيا قبل يوم واحد من طرد وزير الخارجية، وما رافق ذلك الحشد الكبير من شعارات وهتافات ضد كمال أتاتورك وضد الصهيونية. لذلك، ففي ديسمبر1978 طالب المدعي العام التركي بفصل أربكان عن حزبه بدعوى أنه يستغل الدين في السياسة، وهو أمر مخالف لمبادئ أتاتورك العلمانية. كل تلك الحيثيات عجلت بالانقلاب الذي قام به الجيش عام 1980، في سبتمبر 1980 قاد الجنرال "كنعان ايفرين" انقلاباً تسلم الجيش بموجبه زمام الأمور في البلاد، والذي أعقبه مباشرة قرار بحظر جميع الأحزاب السياسية واعتقال قادتها وزعمائها وتقديمهم للمحاكمة، مما أدى إلى أعتقال أربكان مع 33 من قادة حزبه ورجالاته البارزين، وحدد 24 إبريل 1981 موعدا لمحكمة عسكرية. وقد حوكم قادة حزب السلامة الوطني بمجموعة من التهم، منها أن فقرات من خطابات الحزب ألقاها أربكان وأعضاء آخرون من حزبه تبطن تهديدا لثوابت الدولة الكمالية، إضافة إلى شعارات استخدمت في اجتماعات الحزب تتوعد بالقضاء على العلمانية[291]. و في تصريح قائد الإنقلاب لوكالة رويترز قائلا "الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد و أن ما حدث في قونية يوم القدس و ما حصل في جنة قلعة يعدان دليلا على هدا التعصب الإسلامي"[292].

و بعد خروج نجم الدين أربكان 1985 من السجن, وضع تحت الإقامة الجبرية و استمرت إلى أواخر السنة, و مع بداية 1986 عاد ليستأنف نشاطه الحزبي بعد عند رجوعه من مكة معتمر, من خلال حزب جديد "الرفاه" سنتحدث عليه في المحور الموالي.

ثالثا: حزب الرفاه (Refah Partisi, RP)

سنحاول الحديث عن حزب الرفاه وفق سياق تأسيسه و إطاره المرجعي ثم نعرج على أهم المحطات الإنتخابية التي شارك فيها و كذلك نشير إلى نهاية هذا التنظيم الحزبي السياسي بالحظر في تركيا.

1- تأسيس الحزب

تأسس حزب الرفاه الإسلامي في 19 يوليو عام 1983، وهر امتداد طبيعي لحزب السلامة الوطني الذي حظرت نشاطاته إثر انقلاب 12 سبتمبر 1980، مع غيره من الأحزاب. وبينما كانت قيادات حزب "السلامة الوطني" وعلى رأسها "نجم الدين أرباكان" و"شوكت قازان" و "ياسين خطيب أوغلو" وسواهم، قيد الإقامة الجبرية أو النفي أو في السجون، تداعى من بقي حراً طليقاً من كوادر الحزب إلى جمع الشمل والسعي لتأسيس حزب جديد على أنقاض حزب السلامة الوطني المحظور رسمياً والممنوع من ممارسة النشاط السياسي. وهكذا ولد الحزب الجديد ـ حزب الرفاه ـ بقيادة "أحمد تقدال". وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التأسيسي تم بالتشاور مع زعامة حزب السلامة الوطني وبالتنسيق معها. ومع رفع الحظر عن نشاط زعماء حزب السلامة الوطني، إلى جانب زعماء الأحزاب السياسية الأخرى مثل "بولند أجاويد" و "سليمان ديميريل" و "ألب أصلان توركيش"، في استفتاء وطني جرى عام 1986، عاد نجم الدين أرباكان إلى زعامة حزب الرفاه في شهر أكتوبر 1987[293]. على إثر عودة الحياة السياسية بعد الإنقلاب عرفت النشاطات الإسلامية تطورا كبيرا، بعد أن استعادت عافيتها وبريقها، و بصفة خاصة بعد أن بدأ حزب الرفاه، القيام بأنشطته في مجموعة من المدن التركية و المحافظات الكبرى، حيث بدأت بعض الجماعات والطرق الدينية

291 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, المرجع السابق.ص85

292 - منال الصالح. المرجع السابق.ص155

293 - يوسف ابراهيم الجهماني. حزب الرفاه-أربكان الإسلام السياسي الجديد "الرهان على السلطة". دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع. الطبعة الاولى 1997، ص15 و 16

الصوفية، وعلى رأسها النقشبندية والقادرية في التوسع والانتشار من جديد، يضاف إلى ذلك ازدياد قوة النشاط الإسلامي في المدارس والمعاهد الدينية، مثل مدارس الأئمة والخطباء وفروعها المنتشرة في عدد من المحافظات التركية، و اتسع عدد المتدينين بشكل واسع في كليات الإلهيات والجامعات التركية عموماً. واستمر الوضع حتى فترة استلام "تورغوت أوزال" عن (حزب الوطن الأم) السلطة، وهو من شخصيات الحزب الذين كانوا يبدون تعاطفاً كبيرا مع التيار الإسلامي، وبوجوده على رأس السلطة ازدادت النشاطات والمظاهر الإسلامية بروزا و ظهورا داخل المجتمع التركي[294].

2- المرجعية الفكرية

يعتبر حزب الرفاه الامتداد الشرعي لحزب السلامة الوطني، حيث جاء برنامج هذا الحزب تحت عنوان عام هو "النظام العادل"، وهي تسمية لها دلالة "تقية" لـ"النظام الإسلامي"، الذي لايرد مصطلحه في مستندات الحزب الرسمية ولا في أي من وثائقه أو أدبياته، بسبب ما يفرضه الدستور وبعض القوانين من حظر النشاطات ذات النزعات الدينية أو العرقية أو المسببة للتفرقة الاجتماعية. كان المهندس الأول لأيديولوجيا "النظام العادل" هو الدكتور "سليمان قرة غوله" الذي استفاد كثيراً من طروحات وضعها رفاهيان آخران، هما الدكتوران "عارف ارصوي" و "سليمان اقديمير". نالت مساندة أطروحة "النظام العادل" على موافقة أرباكان في العام 1985. لكن مشروع النظام العادل لم يتبلور و لم يعرف انتشاراً واسعاً سوى في عام 1991، وذلك أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في خريف ذلك العام. إن "روح" النظام المذكور تختصر محمل فلسفة أربكان السياسية منذ بدء حياته السياسية ذات التوجه الإسلامي في عام 1969. يقول "سليمان قرة غوله" في تعريفه للنظام العادل أنه "نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة" ويشرح ذلك بقوله: "في العالم هناك نظرتان : نظرة القوي ونظرة الضعيف. القوي يسود فيما يجب أن يمحى الضعيف. ومقابل نظرة القوة التي تتخذ من الانتخابات صيغة متطورة لسيطرة القوي، هنالك نظرة الرسالات السماوية، التي هي عبارة عن نظام يستند على الحق. وهذا يعني أن هناك نظامان، أحدهما يستند إلى القوة والاحتكار والقانون المركزي، وآخر يستند إلى الحق ونظام الاجتهاد". ويرى أرباكان أن النظام الإسلامي نظام كلي لا يتحقق عبر تغيير جزئي، فيما يدعو إلى موافقة الاجتهاد لشروط العصر: "إن القواعد الرئيسة للاجتهاد لا تتغير لكنها تتطلب علوماً متطابقة مع شروط اليوم الجديدة، وهي تتطلب اختصاصاً عالياً". كان الهدف الرئيسي لإسلامية حزب الرفاه هي المبادئ التي أتى بها مصطفى كمال والتي تدعى بـ"الأتاتوركية" أو بـ"الكمالية". ويأتي في طليعة المبادئ الكمالية التي تنصب عليها انتقادات الرفاه، مبدأ علمنة النظام الذي أقره حزب الشعب الجمهوري في مطلع الثلاثينات وأصبح مع مبادئ الكمالية الأخرى جزءاً من دستور 1937. ومن وجهة نظر أرباكان أن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية. فالأخيرة هي فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدولة بشؤون الكنيسة ولا الكنيسة بشؤون الدولة. أما في تركيا فإن الدولة من خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشؤون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، بل إنها تحت اسم العلمانية تمارس النظام القمعي و العداء للإسلام[295].

أما الأطروحة الأهم من أطروحات "النظام العادل" فهي "الديمقراطية" كما يفهمها حزب الرفاه، الذي يقول فيها مهندس هذا النظام "سليمان غوله": في النظام العادل، الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجري مرة كل 5 سنوات (كما هو عليه الحال الآن في تركيا) ويتكئ على نظام الأكثرية. لا نظام أكثرية في النظام العادل، بل ائتلاف وطني يعترف بحق غنمة واحدة إلى جانب حق 99 غنمة من أصل مئة... الشخص يستطيع أن يختار ما يريد من أنظمة تشكل شراكة تضامن علمية ودينية ومهنية أو سياسية، ويستطيع أن يأخذ مكاناً في الحق العام الذي يريد. ويستطيع الشخص دون التعرض للأذى أن يغير، بحرية، مجموعته أو مكانه. وإذا كان صاحب قوة كافية يستطيع أن يؤسس مجموعة أو موقعاً. ويتحدث غوله في مناسبة أخرى فيقول أن الانتخابات "صيغة متطورة لسيطرة القوي (الغني) الذي تخافه الناس فتنتخبه". أما أرباكان نفسه فيذهب

294 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, المرجع السابق.ص86 و 87

295 - يوسف ابراهيم الجهماني, حزب الرفاه-أربكان الإسلام السياسي الجديد "الرهان على السلطة. المرجع السابق ص16 و 17

بعيداً جداً- وبتناقض ظـاهري - حينمـا يعتـبر الديمقراطيـة مجـرد "واسطة" لا "غاية"، أما الغاية فهي إقامة "نظام السعادة". يقـول زعيم حزب الرفاه: "يجب أن لا ننسى أبداً أن الديمقراطية واسـطة وليست غايـة. الغايـة هـي إقامـة (نظـام السعادة). فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك فلاناً. لكن إذا كانت النتيجة بعد الانتخابات قيام (نظام الظلـم) فـلا تبقى قيمـة لهـذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها"[296].

3- دور المرأة في الحزب

بعد انتخابات عام 1987، بدأ الشعور بالحاجة إلى البحث في وضع النساء كمجموعة دعم في حزب الرفاه، وربما كان أول من أيد فكرة تنظيم عمل المرأة داخل الحزب ودعا إليها، وإلى محاولة ضم المزيد من النساء خارج الحزب هو "رجب طيب أردوغان" الذي كان رئيساً لهيئة حزب الرفاه التنظيمية في إسطنبول. وبالطبع، على الرغم من الموافقة على المشروع إلا إنه لم يمنع وجود معارضة. جادلت المجموعة الأكثر تحفظاً داخل الحزب أن المكان الأساس للمرأة هو المنزل، وأن عملها داخل الحزب أمر غير ملائم. بالإضافة إلى ذلك، إذا نجح الحزب في الحصول على عدد مناسب من الرجال سوف تقوم نساؤهم بالتصويت معهم. وبالنسبة إلى هؤلاء الذين اقترحوا عمل المرأة داخل الحزب يؤمنون بأن المرأة تستطيع حشد الرجال والنساء معاً. إلا أنه تم احتواء المعارضة، وفي عام 1989 بدأ كثير من النساء القريبات من دائرة حزب الرفاه وصديقاتهن وأقارب الرجال الذين يعملون في الأجهزة الإدارية في الحزب في التعلم لتشكيل اللجان النسائية. قام طيب أردوغان بتدريب أول مجموعة من النساء بنفسه والتي كونت اللجان الأولى. ومن جانبهم، أصر أولئك المستمرون في معارضتهم على أهمية أن يحافظ أردوغان داخل ندواته على بساطة الإسلام، وألا ينظر إلى السيدات المرتديات للحجاب داخل الغرفة[297]. تأسست أجهزة المرأة داخل حزب الرفاه سميت ب"لجان السيدات" داخل الأقاليم، تضمنت مجموعة من الأهداف[298]، نذكر منها:

- ضمان مأسسة لجان السيدات وفعاليتها في الهيئات على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات.
- تنظيم "اجتماعات استشارية شهرية موسعة" بمشاركة لجان السيدات على المستوى الإقليمي و المقاطعات.
- تنظيم حلقات ومؤتمرات ولوحات وندوات لمناقشة مشكلات السيدات على مستوى الأقاليم والمقاطعات.
- تحضير مقترحات حلول لمشكلات السيدات تمثل النظرة الوطنية التابعة للحزب.
- ضمان زيادة عضوية السيدات.
- تنظيم معارض ومسرحيات وعروض أزياء موجهة إلى السيدات.
- ضمان مشاركة النساء ممن تملكن قدرات خطابية في العمل الدعائي للحزب

4- الرفاه و الإنتخابات المحلية

جرت الانتخابات البلدية الدوريـة في تركيـا في 27 مارس 1994، وتبين بعد فرز نتائج الأصوات أن الفائز الأكبر فيهـا كـان حـزب الرفـاه الإسلامي بزعامـة نجـم الديـن أربـاكـان. إذ ارتفعت نسبة الأصـوات الـتي حصـل عليهـا مـن 9,8% سنة 1989 إلى 19,07% سنة 1994. ولم يكتـف هـذا الحزب بهذا التقدم الذي خوله احتلال المركز الثالث، بل أنه فاز في اثنتين المدن الكبرى في تركيا، وهما اسطانبول وأنقـرة، وبـأربع مـن المدن الكبرى الاثنتي عشرة المتبقية وبمجموع قدره 28 من أصل 76 محافظة، في حين أنه لم يفز الحـزب الـذي سبقه وهـو الـوطـن الأم سوى في 11 محافظة، وبهذه النتيجـة اعتـبـر حـزب الرفـاه المنتصـر الوحيـد في

296 - يوسف ابراهيم الجهماني. المرجع السابق. ص18 و 19

297 - يسيم آرات. الإسلام و الديمقراطية الليبرالية في تركيا النساء الإسلاميات في معترك السياسة. ترجمة منى محسن الصاوي. الشبكة العربية للأبحاث و النشر. الطبعة الأولى 2013. ص75 و 76

298 - يسيم آرات. المرجع السابق. ص79

الانتخابات البلديـة. ويعـود هـذا النصـر بالدرجـة الأولى إلى انقسامات اليمين واليسار، وإلى ميكانيزم الانتخابات النشيط، الذي تميزت به حملة الرفاه[299].

تطورات نتائج الإنتخبات المحلية(البلديات) بالنسبة للأحزاب الخمسة الأولى[300]

اسم الحزب	النسبة المئوية الانتخابات البلدية 1989	النسبة المئوية الانتخابات البلدية 1994
الطريق المستقيم	25,1%	21,52%
الوطن الأم	21,8%	20,96%
الشعب الجمهوري	28,7%	13,49%
اليسار الديمقراطي	9%	8,8%
الرفاه	9,8%	19,07%

مقارنة في تطورات الحركة الإسلامية عبر الإنتخابات البلدية بين نتائج حزب السلامة الوطني و حزب الرفاه[301]

	سنة الإنتخابات البلدية	النسبة المئوية
حزب السلامة الوطني	1973	11,8%
	1977	8,6%
حزب الرفاه	1984	4,4%
	1989	9,8%
	1994	19,07%

نلاحظ مقارنة نتائج الإنتخابات لكل من حزب السلامة الوطني و حزب الرفاه, مع استحضار مجموعة من الإصلاحات في فلسفة تنظيم حزب الرفاه على مستوى المرجعية و بنية التنظيم و كذلك صعود نخب جديدة, مما أدى بشكل مباشر إلى تغييرات جوهرية على مستوى النتائج, و خصوصا بعد رفع الحظر عن زعيم الحركة "نجم الدين أربكان".

على إثر هذه الأرقام جرى الاستفتاء بعد أسبوعين مـن انتخابات 1994، وشمل هذا الاستفتاء عينـة عشوائية بلـغ عددهـا 478 عسكرياً، بين ضباط الجيش المتواجدين في أنقرة, تمحورت موضوعات الأسئلة التي طرحت على العسكريين حول الموقـف مـن حـزب الرفاه والوضع الحكومي ومشكلات تركيا الكبرى. فتبعاً للاستطلاع الذي نشرته مجلة "نقطة" الأسبوعية التركية في عددها التاسع عشـر (1–7 مايو 1994) فـإن 27,2% لا يعتبرون نتائج الانتخابات جيدة، لكنهم لا يرون أنها تشكل خطراً على تركيا، وهنالك 26,6% يعتبرون هذه النتائج وخيمة جداً و 13% وخيمة، فيما رأى 9,6% أنها جيدة لتركيا. ورأي 51,9% أن النتائج جاءت ضد العلمانية مقابل 39,9% لا يرون أنها كذلك. ورفض 37,7% ضرورة أن يتخذ الجيـش إجـراء عسكريا ضد "الرفاه"، فيما كان الرفض قاطعـاً جـداً لـدى 4,6%، في حين أيد 43,1% اتخاذ هذا الإجـراء و 21,3% مع حتميـة اتخاذه. ولم يحدد 15,9% رأيهم بهذا الخصوص. وبلغت نسبة الذين يريدون اتخاذ "إجراء مدني" ضد "الرفاه" 74,9%، في حين عارض 18,4% ذلك[302].

299 - يوسف ابراهيم الجهماني. المرجع السابق. ص37

300 - محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات. رياض الريس للكتب و النشر. الطبعة الأولى يناير 1997.ص71

301 - المرجع السابق.ص72

302 - يوسف ابراهيم الجهماني. المرجع السابق. ص40 و 41

5- الرفاه و الإنتخابات النيابية/البرلمانية

في 24 ديسمبر 1995 خاض حزب الرفاه الإنتخابات البرلمانية، حيث حصل على نسبة 21,3% من إجمالي أصوات الناخبين الأتراك وعلى 158 مقعداً في البرلمان، بينما حصل حزب الطريق القويم على 135 مقعدا، أما حزب الوطن الأم فعلى 133 مقعدا. فعلى جبهة اليمين لم تحسم الانتخابات الزعامة حيث كان الفارق هنا ضئيلاً. وبخلاف التعادل في جبهة اليمين، خرج بولند أجاويد زعيم حزب "اليسار الديمقراطي" بنصر كبير هو الأول من نوعه منذ أكثر من 15 سنة، حاسماً زعامة اليسار الديمقراطي على حساب تراجع كبير في شعبية حزب "الشعب الجمهوري". وشكل حزب "الديمقراطية الشعبي" الكردي، الذي يرفع شعار الخبز والحرية والسلام، ظاهرة مثيرة للاهتمام، حينما حل بالمركز الأول في المحافظات الكردية، وحصل على نسبة 40-50% من أصوات الناخبين فيها، إلا أنه لم ينل إلا نسبة 4,7%على مستوى تركيا، الأمر الذي لم يمكنه دخول البرلمان. وعلى الجبهة القومية، شاهدنا خروجاً تاريخياً من البرلمان لشحصية تركية بارزة وهو "آلب اصلان تور كيش"، زعيم حزب الحركة القومية، الذي فشل في تخطي نسبة الـ10%، حيث حصل على 8,18%. أما بالنسبة لعدد الأصوات فقد حصل حزب الرفاه على تأييد 6 ملايين ناخب وحصل حزب الوطن الأم على 5,5 مليون صوت، أما الحزب الحاكم "الطريق القويم" فقد انخفضت نسبة تأييده, وبذلك أصبح حزب الرفاه الحزب الرقم واحد في الخارطة السياسية التركية، حيث احتل 158 مقعداً، من مقاعد البرلمان من أصل 550[303].

يمكننا تلخيص أسباب نجاح حزب الرفاه في الإنتخابات[304] ب:

- تركيز الرفاهيون في حملتهم الانتحابية على فساد أجهزة الدولة.
- الوعود التي قلمها الرفاهيون بتقديم خدمات اجتماعية رات مادية للمناطق المتخلفة في تركيا، لا سيما الجنوبية الشرقية منها.
- انحصار قرة الأحزاب البسارية في تركيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستيلاء أمريكا على الحكم العالمي.
- استشراء الفساد في حكومات اليمين المتعاقبة على تركيا، مما جعل الناخبون يبتعدون عنها.
- الانقسامات والانشطارات المتوالية في أحزاب اليمين واليسار على حد سواء في العقد الأخير.
- مساهمة المرأة الرفاهية مساهمة فاعلة في الانتخابات.
- الرعود التي قدمها الرفاه بإقامة علاقات حسن جوار وأخوة مع الدول الإسلامية، التي كان لها صداها لدى الناخيين المتدينين خصوصاً.

303 - يوسف ابراهيم الجهماني. المرجع السابق. ص65 و 66

304 - المرجع السابق. ص70

نتائج الإنتخابات النيابية ديسمبر 1995[305]

الحزب	عدد الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية	عدد النواب
الرفاه	6.012.450	21,38	158
الوطن الأم	5.527.288	19,65	133
الطريق المستقيم	5.396.009	19,18	135
اليسار الديمقراطي	4.118.025	14,64	76
الشعب الجمهوري	3.011.076	10,71	49
الحركة القومية	2.301.343	8,18	-
الديمقراطية الشعبية	1.171.623	4,17	-
حركة الديمقراطية الجديدة	133.889	0,48	-
الأمة	127.630	0,45	-
الولادة الجديدة	95.484	0,45	-
العمال	61.428	0,22	-
الحزب الجديد	36.853	0,13	-
مستقلون	133.895	0,48	-
المجموع	28.126.993	100,00	550

وعلى الرغم من فوز حزب الرفاه بالمركز الأول في الانتخابات، إلا أن سليمان ديميريل (رئيس الجمهورية) لم يكلف زعيم حزب الرفاه نجم الدين أرباكان بتشكيل الحكومة، متعللاً بأن الدستور التركي لا يلزمه بذلك أبداً وبأن أرباكان لن يجد من يدعمه أو يأتلف معه من أحزاب اليمين، على الرغم من أن الأعراف كانت عكس ذلك تماما[306].

فقد كانت فترة 1996 مرحلة الحكومة الائتلافية بين (حزب الرفاه) بزعامة "نجم الدين أربكان"، و حزب الطريق القويم بزعامة "تانسو تشيلر"، تلك الحكومة التي تزعمها أربكان واستمرت 11 شهرا شهدت أزمات متتالية حتى قبيل تشكيلها، حيث رفضت معظم الأحزاب القومية التحالف مع حزب الرفاه بالرغم من أنه كان الحزب الأول في الانتخابات، وأنه حصل على ما يزيد على 18% من أصوات الناخبين، لكنها لا تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده, مما اضطر لتقديم تنازلات ل"تانسو تشيلر" التي حصل حزبها مقابل التحالف مع حزب الرفاه على العديد من الوزارات السيادية، وبالتالي كانت حكومة أربكان غير متجانسة منذ التأسيس، رغم أن النجاحات التي حققها حزب الرفاه في إدارة البلديات بعد فوزه في انتخابات 27 مارس 1994، أي قبل عامين من تشكيل حكومة الرفاه[307].

6- حظر الحزب

باستقالة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه من رئاسة الحكومة التركية في 18 بونيو 1997، تكون قد طويت صفحة أول حكومة يترأسها إسلامي في تاريخ الجمهورية العلمانية في تركيا منذ تأسيسها في العام 1923، وبقدر الأهمية الاستثنائية لوصول حزب إسلامي إلى رأس السلطة التنفيذية، فإن هذه التجربة وما واكبها من تطورات على امتداد سنة كاملة، ستبقى موضوع تحليل ودراسات لن تنتهي، ذلك أن مشاركة الإسلاميين في السلطة لم تكن نتاج حسابات رقمية، لإحتلال حزب الرفاه المركز الأول بين أحزاب البرلمان في الانتخابات التي جرت في 24 ديسمبر 1995، بقدر ما كانت معبرة عن تحول مهم في موازين القوى

305 - محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات. المرجع السابق.ص71
306 - يوسف ابراهيم الجهماني. المرجع السابق. ص70
307 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق.ص87

المحلية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية، الأمر الذي يعني أن الصراع الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين من جهة، والعلمانيين المتشددين من جهة ثانية، وأبرز رموزهم المؤسسة العسكرية، لن ينتهي مع استقالة أربكان من رئاسة الحكومة، وهو أبعد وأخطر بكثير من مجرد تشكيل حكومة من هذا الحزب أو ذاك, ولم تكن استقالة أربكان سوى مؤشر على أن جولة من الصراع قد انتهت, وتشير بدورها الأحداث التي واكبت المواجهة بين حكومة أربكان والعسكر إلى أن قواعد جديدة قد تم رسمها من جانب كلا الطرفين لإدارة هذا الصراع في المرحلة القادمة[308]. بعد التهديدات العسكرية أجبرت حكومة حزب الرفاه على الإستقالة في يونيو 1997 لتجنب المزيد من المواجهة التي لا يمكن أن تعزز الديمقراطية و لا توفر حلا لأزمة الشرعية المستمرة في تركيا[309]. حلت المحكمة الدستورية حزب الرفاه في يناير 1998، وتم تعليق الحقوق السياسية والعضوية البرلمانية لأربكان و "شوكت قازان" و"أحمد تكدال" وثلاثة أعضاء آخرين من حزبه في البرلمان التركي لخمس سنوات. إلاّ أنه تم أخذ بعض الإجراءات لإطلاق حزب إسلامي جديد هو حزب الفضيلة[310].

7- الحكم على رئيس الوزراء "أربكان" بالسجن بتهمة الإحتيال.

حكم على رئيس الوزراء(بعد استقالته) التركي الإسلامي نجم الدين أربكان بالسجن سنتين و أربعة أشهر بتاريخ 2002/03/06 لدوره في قضية احتيال مرتبطة بأموال حزبه المحظور، كما ذكرت وكالة أنباء الأناضول. بدأت المحاكمة 1998 لأربكان و 78 مشبوها، و القانون التركي ينص على أن يتم تحويل أصول حزب منحل إلى الخزينة العامة، و كان المفتشون المكلفون بعملية الحجز قد اكتشفوا في تلك الفترة مبلغا يعادل 3,6 ملايير دولار مفقودة من صناديق الحزب الذي أعلن آنذاك أنه دفعها لفروعه الإقليمية. و اعتبرت المحكمة أن الحزب أعد 149 ملفا مزورا من أجل استغلال هذه الأموال من دون أن توضح في أي مجال. و قالت أنه لم يكن بالإمكان إجراء صفقات مالية بهذا الحجم من دون علم أربكان. و قد ذكرت الصحف التركية أن هذه الأموال قد تكون استخدمت بالفعل في تمويل إنشاء حزب إسلامي جديد بعد حظر حزب الرفاه. و استأنف محامي أربكان الحكم مصرحا في بيان "لقد فوجئنا تماما بهذه الإدانة انطلاقا من أنه لم يجري أي تحليل جدي لتحديد ما إذا كانت الملفات المعنية مزورة, من دون الأخذ بالحسبان أن توقيع موكلنا لا يظهر على أي منها".[311]

رابعا: حزب الفضيلة (Fazilet Partisi, FP).

بعد حظر حزب الرفاة في تركيا 1998، تم تأسيس حزب الفضيلة في ديسمبر 1998، ثم تم حظره عام 2001، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكماً في 22 يونيو 2001 يقضي بإغلاق الحزب وحظر نشاطه بعد اتهامه بانتهاك الدستور ليصبح رابع حزب ذا توجه إسلامي يحظر نشاطه بعد حظر أحزاب النظام الوطني و السلامة، و الرفاه التي كان يتزعمها جميعاً الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان. وبمجرد ما تم تأسيسه التحق به أعضاء في الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان)، وكونوا فريقاً نيابياً باسم الحزب الجديد، ليشكلوا من خلاله القوة الحزبية الثالثة داخل تركيا، والقوة الأولى من حيث التعاطف الشعبي. سار حزب الفضيلة(بعد حسم صراع داخلي بين تيار مناصر لأربكان و تيار التجديديون، لصالح التيار التقليدي) على خطوات سلفه " حزب الرفاه " ، حيث حافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية، مثل قضية الحجاب، وقضية التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي. وارتبطت بالحزب حادثة منع نائبته "مروة قواقجي" من دخول البرلمان، بسبب تشبثها بارتداء الحجاب داخل المجلس, وهو الأمر الذي أحدث ضجة

---

308 - محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية. المرجع السابق ص89

309 - Huseyin DEMIR, "THE ROLE AND TREATMENT OF POLITICAL PARTIES IN LIBERAL DEMOCRACIES WITH REFERENCE TO THE UNITED KINGDOM, TURKEY AND THE EUROPEAN CONVENTION ON HUMAN RIGHTS", A thesis submitted to the University of Leeds in partial fulfilment of the requirements for the degree of Philosophy of Doctor, THE UNIVERSITY OF LEEDS ,FACULTY OF LAW, August 2000, P:150,151

310 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق.ص88

311 - عطية حسن. فاسدون في السلطة. دار العلوم للنشر و التوزيع-مصر. الطبعة الأولى 2007.ص47 و 48

سياسية وا وخارجها، وعقدت من أجله مدارسات وندوات، لأن النائبة المنتخبة ديمقراطياً من طرف الشعب لم تقم بأي خرق للقانون المعمول به، بقدر ما مارست حقها الطبيعي الذي يكفله لها دستور البلاد العلماني[312].

ينبغي الإشارة إلى الجناح الذي أصبح قوي داخل حزب الفضيلة، وكان من الطبيعي أن يصبح "أردوغان" الذي كان واحدا من الداعمين لهذا التيار في 1978 هو الزعيم للحركة التجديدية في المؤتمر الأول لحزب الفضيلة بعد مرور 22 عاما، ولم يستطع" أردوغان "المشاركة في المؤتمر الأول لحزب الفضيلة الذي انعقد في أنقره لكونه محظورًا من مزاولة العمل السياسي، وبقي في اسطنبول. ومن هناك كان يسعى لتحقيق الدعم المعنوي والتكتيكي ل"عبد الله غول" المرشح لزعامة التجديديين داخل الحزب؛ فيتصل به كثيرًا، ويقدم له إجابات على الانتقادات الموجهة، ويطلب منه الصمود. وفي نهاية المؤتمر فاز الجناح التقليدي، وتوالت رسائل التهنئة للفائزين[313]. تعتبر خسارة "عبد الله غول" كزعيم التيار التجديدي في مؤتمر حزب الفضيلة مقابل التيار التقليدي محدد رئيسي في بروز فكرة الإنشقاق[314] التي نضجت من بعد.

وفي تطور خطير أعقب ذلك الحدث، الذي خلف تحفظات عدد من المنظمات الوطنية والدولية، أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بحل الحزب في يونيو 2001، ومصادرة ممتلكاته. فقد قررت محكمة الدستور التركية في أطول اجتماع لها منذ عام 1983، والذي استمر ثماني ساعات تقريباً حظر نشاط حزب الفضيلة الإسلامي، وأعلن "مصطفى بومين" رئيس المحكمة في مؤتمر صحافي قرار الحظر، مستند اً إلى المادتين 68 و 69 من الدستور التركي والمادتين 101 و 103 من قانون الأحزاب "باعتبار حزب الفضيلة امتداد اً لحزب الرفاه المحظور، ولأن أعماله وأقوال أركانه تخالف أسس النظام العلماني القائم". كما قررت المحكمة فرض الحظر السياسي لمدة خمس سنوات على عضوين برلمانيين من الأعضاء المؤسسين للحزب، بالإضافة إلى ثلاثة برلمانيين آخرين، بينهم النائبة مروة قاوقجي، التي أسقطت عنها حقها النيابي والجنسية التركية بعد دعوة رئيس الحكومة بولنت أجاويد نواب البرلمان عند أداء القسم بكلمته المشهورة "أيها السيدات والسادة أوقفوا هذه المرأة عند حدها"[315].

خامسا: التيار التقليدي للفضيلة يؤسس حزب السعادة

تأسس حزب السعادة التركي في 2001، ليشكل امتدادا لحز ب الفضيلة المحظور، نهج الحزب نهجا "تقليديا" مرتهنا بنفس المواقف القديمة لحزب الفضيلة، في مجال تدبير القضايا المطروحة و المستجدة على الساحة السياسية، ولم يعرف برنامج الحزب جديدا على مستوى المفاهيم والعلاقات والطروحات السياسية، أما أعضاؤه فهم ما يقرب من 48 النواب(التيار التقليدي)، كانوا يشكلون الفريق النيابي لحزب الفضيلة المحظور، أما باقي الأعضاء(التيار التجديدي) فقد التحقوا بحزب "العدالة والتنمية" الذي أُسس بعد أسبوع فقط من تأسيس حزب السعادة. فبعد حل حزب الفضيلة، بقرار أصدرته محكمة الدستور التركية، ظهر حزبان إسلاميان، أحدهما حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، والثاني حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي للأحزاب السياسية الإسلامية. وقد انتخب أعضاء الحزب المهندس "محمد رجائي قوطان" زعيماً لهم في 2001. كما ترأس الحزب البروفسور الدكتور "نعمان كورتولموش" في 16 أكتوبر 2008 في المؤتمر الدوري الثالث، وأعيد انتخابه في 11 يوليو 2010 في المؤتمر الدوري الرابع. لم يتعدى عتبة 10% وهي النسبة الواجب تجاوزها لدخول مجلس البرلمان التركي[316]. التيار التجديدي الذي يتزعمه أردوغان أسس حزب العدالة و التنمية, و يعتبلا هذا الأخير حزبا سياسيا تركيا، يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معاد رأسمالية السوق و يسعى لإنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا

312 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق.ص89

313 - حسن بسلي و عمر أوزباي. المرجع السابق. ص51 بتصرف

314 - Dr. Mehmet KABASAKAL, Bir grup yazar, "TÜRKİYE'DE SİYASAL PARTİLER", İstanbul: 2013, sayfa195

315 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق.ص90

316 - المرجع السابق.ص91 و 92

إسلاميا، يتبنى حرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول أنه حزب محافظ، ويصنفه البعض على إنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"[317].

الفرع الثاني: الهياكل المؤسسية و إدارة الحزب.

في هذا الفرع سنشير من خلال الفقرتين إلى البنية التنظيمية لحزب العدالة و التنمية بتركيا، فيما سنخصص الفقرة الثانية للحديث عن الهياكل المركزية و المحلية للحزب

الفقرة الأولى: البنية التنظيمية

سنحاول في هذه الفقرة إظهار عوامل و دوافع تأسيس الحزب و انطلاقه، ثم الحديث عن بنيته.

أولا: التأسيس و الإنطلاق

على إثر غلق حزب الفضيلة، انشق برلمانيو الحزب إلى جناحين، أعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب السعادة برئاسة "رجائي كوتان" الذي قال أثناء مؤتمر صحفي: "إن شعبنا يصبوا الى السعادة ..سنقوم بخدمة كل الشعب التركي من دون أي تمييز وسنجاهر بتميزنا وإخلاصنا للقيم الاخلاقية والوطنية ..وسنناضل من أجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية". ويتضمن برنامج الحزب إلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الانسان. وقد قام رجائي كوتان فعلا بتقديم طلب إلى وزارة الداخلية في2001 بتشكيل حزب السعادة الذي ضم 46 برلمانيا، ضم الحزب في صفوفه الشخصيات التقليدية المحافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية لأربكان. كانت هنا قوتان داخل حزب الفضيلة، قوة بزعامة رجائي كوتان، وقوة أخرى قادها عبد الله غول. هذا الجناح أسس حزب" العدالة والتنمية" و قاده الشباب، ويعد جناحا متجددا، يتزعمه رجب طيوب اردوغان. وقد كتب احد الصحفيين في صحيفة "صباح" عنه قائلا "إن السياسة التركية لم تنجب في العقد الأخير سوى شخصية واحدة يتمتع صاحبها بمظهر الزعيم السياسي ألا وهو اردوغان" وكانت الصحيفة تشير إلى أن عودة أردوغان ستؤدي إلى إنشاء قوة دينامية على الساحة السياسية ستقلق حزبي وسط اليمين في البرلمان وهما حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم. إن اختيار أردوغان لتأسيس حزب "العدالة و التنمية" جاء لإعتبارات كونه شخصا مقبولا لدى الأوساط السياسية والاجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال الانجازات التي قدمها لولاية استانبول عندما كان رئيسا لبلديتها 1994-1999. ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا. وفيما يخص برنامج الحزب في السياسة الخارجية فإنه أكد على تطوير علاقاته مع الأقطار العربية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.[318]

وبعد تأسيس حزبي السعادة والعدالة والتنمية، أصبحت التشكيلة الجديدة في المجلس الوطني التركي الكبير[319](البرلمان) كالآتي:

الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
اليسار الديمقراطي	132
الحركة القومية	126

317 - يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول. المرجع السابق.ص96

318 - د.أحمد نوري النعيمي "الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا". مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية-كلية بغداد. العددان 38 و 39 سنة 2009 , ص:48 بتصرف

319 - د.أحمد نوري النعيمي, المرجع السابق. ص49

الوطن الأم	86
الطريق الصحيح	80
العدالة و التنمية	51
السعادة	48
المستقلون	19
-	8

ثانيا : بنية حزب العدالة و التنمية و أهم مميزاته

تتشابه البنية التنظيمية لحزب العدالة والتنمية في إطارها العام -إلى حد التطابق- مع بقية الأحزاب التركية؛ وذلك بفعل قانون الأحزاب، غير أن الحزب يعد أكثر الأحزاب انتشارا على مستوى البلاد، كما أن التنوع الفكري والأيديولوجي دفع قادة الحزب إلى مأسسة العمل الداخلي وفق أطر تنظيمية شديدة، من شأنها تجنيب الحزب حالات الانقسام والتجاذبات الداخلية؛ وذلك بتفعيل أجهزة الرقابة، ومجالس الانضباط، واللجان التأديبية. وتتكون البنية التنظيمية لحزب العدالة والتنمية من المجالس، واللجان، والكتل، والتشكيلات التنظيمية، على المستويات الآتية؛ البلدة، ثم المنطقة، ثم المحافظة، ثم المركز العام. وهناك اللجان التأديبية، والتحكيمية المختصة، وفروع الشباب والمرأة، وكتل الحزب البرلمانية، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل الدولي، والهيئات الداخلية؛ كالمكاتب التعليمية، ولجان التأهيل. يقول "مصطفى أتاش" بأن هيكلية الحزب شبيهة بالمثلث الهندسي؛ إذ ينطلق من قاعدة شعبية واسعة تصل إلى 23.681.926 ناخبا؛ وهو إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات نوفمبر 2015، بقاعدة الحزب الرسمية، أي الأعضاء المسجلين رسميا، التي قال "جلال أردوغان" إنها وصلت إلى 9,5 مليون، وانتهاء بأعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، الذي يتكون من 50 عضواً فقط، ويرأس هذا المجلس رئيس الحزب، وهو مجلس منتخب من قبل المؤتمر العام للحزب. ويعد هذا المجلس أعلى جهاز تنظيمي في الحزب بعد المؤتمر العام، وينتشر الحزب في كل المحافظات التركية[320].

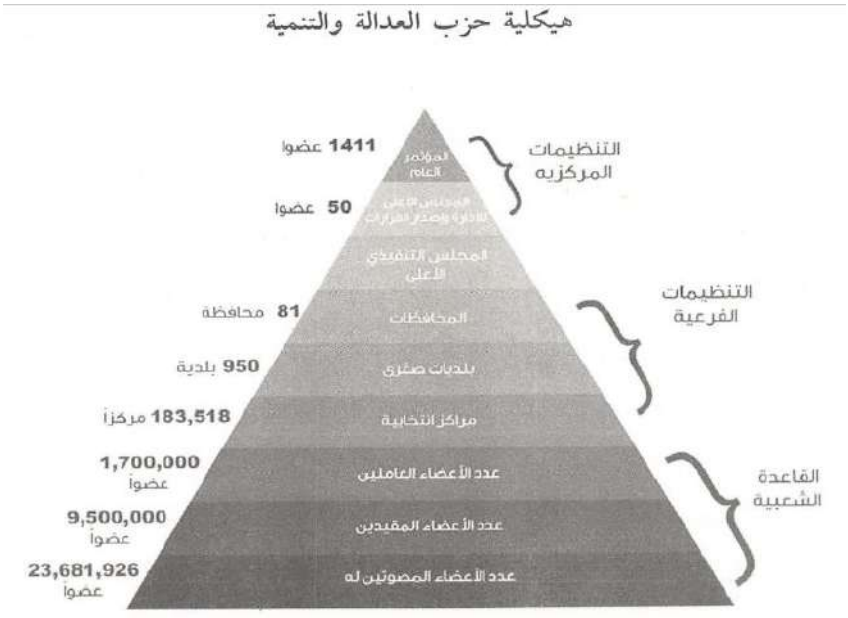

الصورة: الهيكل التنظيمي[321] لحزب العدالة و التنمية

320 - محمد الهامي و آخرون. حزب العدالة و التنمية التركي دراسة في الفكرة و التجربة. مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث. الطبعة الأولى سنة2016. ص84

321 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص88

تغطية كل التراب في تركيا مسألة تميزه عن بقية الأحزاب التركية الأخرى. إذ إن حزب الشعب الجمهوري عادة لا يفوز إلا في منطقة الساحل المطلة على بحر إيجة، وبعض مدن تراقيا المتاخمة للحدود البلغارية، من بين سبعة أقاليم تركية. والحال ذاته مع حزب الحركة القومية؛ إذ يتمركز في أجزاء من منطقة وسط الأناضول. ومن وقت قريب جاء حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لينافس حزب العدالة والتنمية في منطقة شرق جنوبي الأناضول، وبعض مدن غربي الأناضول (وهما منطقتان كرديتان)، وكانتا ساحة حصرية لحزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه، ما عدا بعض المنافسات الفردية، ولم يكن هناك أي وجود لحزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية؛ وذلك لأسباب تاريخية وقومية وأيديولوجية. أما حول الهوية فقد تنافس حزب العدالة والتنمية مع جميع الأحزاب؛ ففي المنطقة التي لا يحصل فيها على المركز الأول يأخذ في الغالب المركز الثاني. ويعود ذلك إلى طبيعة خطابه السياسي، فهو في حالة تنافس مع حزب الشعب الجمهوري في الأوساط العلمانية، على الرغم من محاولة الأحزاب اليسارية وصفه بأنه حزب إسلامي، وأنه ضد الحرية والعلمانية، بيد أنه يلخص هويته بأنه حزب ديمقراطي محافظ. من جهة أخرى، تراهن الحركة القومية على احتكارها مفهوم القومية التركية، والتمسك بالوحدة الوطنية، بعيدا عن إثارة النقاشات حول المنطقة الكردية، واستمرار عمليات السلام العبثية، كما يصفها رئيس الحركة "دولت بهجلي". غير أنه بات من الواضح ان حزب العدالة والتنمية قد بدأ يسحب كثيرا من أتباع الحركة القومية، أي إن الحزب يسعى إلى إقناع أتباع الحركة برؤيته للقومية في إطار الدولة متعددة العرقيات. أما عن القاعدة الإسلامية، فالحزب -منذ وقت مبكر- كان قد قدم رؤية تصالحية مع الجماعات الإسلامية، وحرية العبادة، وتخفيف الضغط من الأوقاف الإسلامية، وحرية ممارسة الطقوس الدينية، وكانت مسألة الحجاب هي أكثرها إثارة بالنسبة إلى المحافظين الأتراك، وقد حسبت نقطة لمصلحة الحزب، ليس في الوسط الإسلامي فحسب، بل حتى لدى بعض الحركات الليبرالية المعتدلة، حيث عدتها حرية شخصية يجب حمايتها وصونها. وجاء حزب الشعوب الديمقراطي أيضاً بخطاب شمولي مستفيدا من تجربة حزب العدالة والتنمية، وفاز في مناطق محسوبة على القومية التركية، إلا أنه سرعان ما غلب على خطابه العامل الكردي، والمطالبة بحكم ذاتي للمناطق الكردية؛ ما ساعد الأحزاب المنافسة على تصنيفه بأنه حزب ليس كرديا فحسب، بل يمثل الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، وهو تيار إرهابي حسب الدستور التركي. وقد أثر ذلك في شعبية الحزب في الانتخابات المبكرة في نوفمبر 2015 ، على الرغم من قصر المدة بعد انتخابات يونيو 2015 التي لم تتجاوز 5 أشهر. وقد وجد الحزب نفسه في إطار ضيق على المستويين القومي والسياسي، فصب ذلك في مصلحة حزب العدالة والتنمية؛ بوصفه المتضرر الأول من توسع قاعدة حزب الشعوب الديمقراطي ذي الأغلبية الكردية. إن هذا التوسع لحزب العدالة والتنمية، هو نتيجة طبيعية للخدمات التي قدمها الحزب خلال المرحلة الماضية، فضلاً عن خطابه المتوافق مع الهوية الوطنية والتاريخية، بالإضافة إلى كاريزمية القيادة المتمثلة في شخصية "رجب طيب أردوغان"، ورفيقه "أحمد داود أوغلو". وفي وقت سابق كان الرئيس السابق عبد الله غول يمثل الجناح التوافقي مع المكونات الوطنية الأخرى؛ كجماعة غولن، فضلاً عن تركيبة الفريق المؤسس، الذي يصل عدد أعضائه إلى 62 شخصية، ممثلة لأغلبية الجماعات والتيارات التركية. ويات واضحاً أن الحزب الآن في معركة ترسيخ قواعد الديمقراطية والمأسسة داخل الحزب نفسه، في محاولة لإعتمادها بصفتها عاملين أساسيين لضمان الاستقرار الحزبي؛ كإجراءات احترازية ضد حدوث أي انقسامات داخل الحزب[322].

الفقرة الثانية: الهياكل المركزية و المحلية للحزب

لفهم بنية هياكل التنظيم الحزبي المتمثل في حزب العدالة و التنمية التركي المنشق عن حركة نجم الدين أربكان(حزب الفضيلة) وجب الرجوع إلى مجموعة من الوثائق المرجعية, و لعل أبرزها قرارات "مجلس مؤسسي حزب العدالة و التنمية" الصادرة في سنتي 2002 و 2003. و من جهة أخرى وجب الإطلاع على أوراق المؤتمرات التي تنظم كل ثلاث سنوات, المؤتمر الأول بتاريخ 2003 و المؤتمر الثاني بتاريخ 2006 و المؤتمر الثالث بتاريخ 2009 و المؤتمر الرابع بتاريخ 2012 و المؤتمر الخامس بتاريخ 2015 و اخيرا المؤتمر السادس بتاريخ 2018. و عليه سنحاول أن نتناول هيكلية حزب العدالة والتنمية، وتركيبته الداخلية،

322 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص86 و ما يليها

ومسيرته البنيوية، هنا يمكن معرفة الصورة الكلية لهيكلية للحزب، سواء من الناحية الهرمية، أو من حيث الحضور والنفوذ في البلديات والمراكز الانتخابية. وقد قسمناها إلى تنظيمات مركزية تقع على هرمية الحزب، وأخرى فرعية تمتد على مستوى المحافظات، والبلديات، والمناطق، ومراكز الاقتراع...(ذلك وفق الشكل الهرمي أعلاه).

أولا - الأجهزة المركزية

تتكون الإدارة المركزية لحزب العدالة والتنمية من أربع دعائم أساسية يؤطرها النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية هي: المؤتمر العام، رئاسة الحزب، المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، و المجلس التنفيذي الأعلى. وفضلاً عن ذلك هناك ثلاثة مجالس رئيسية أخرى لكل منها مهمات وسلطات هي: مجلس محكمي الديمقراطية، مجلس الانضباط الأعلى، و المجلس الاستشاري الأعلى.

1- المؤتمر العام

- ✓ اختصاصات المؤتمر العام و مكوناته

يعد المؤتمر العام أعلى هيئة تقريرية على مستوى تحديد السياسات واتخاذ القرارات الحزبية؛ إذ ينتخب زعيم الحزب، واللجان الإدارية والتنفيذية المركزية، وأعضاء لجان التحكيم، والمجالس التأديبية. ويشرف المؤتمر العام على حسابات الحزب، وخطط الموازنة، ودستور الحزب، والتقارير المتعلقة بالأنشطة من اللجان التنفيذية والإدارية المركزية، وتعود صلاحية إصدار القرار بتعديل مواد لائحة الحزب وبرنامجه أو جزء منها إلى المؤتمر العام؛ يوصفه مخولا بذلك طبقاً للأصول الموضحة في القانون واللائحة[323] و ذلك وارد في أوراق حزب العدالة و التنمية التركي بمقتضى الميثاق(النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية) الصادر عن المؤتمر العام بحيث نجد المادة 159 كالتالي:

"Parti Tüzük ve programının kısmen veya tamamen değiştirilmesine karar verme yetkisi, kanun ve Tüzük'te belirtilen usullere uygun olarak büyük kongreye aittir"[324]

بمعنى أن سلطة اتخاذ قرار بتغيير النظام الأساسي للحزب وبرنامج الحزب تعود جزئيا أو كليا إلى المؤتمر الكبير وفقا للإجراءات المحددة في القانون والنظام الأساسي[325].

ويحدد المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات القضايا التي يلزم مناقشتها، ويرأس زعيم الحزب هذا المؤتمر ويدير خططه. ويتخذ المؤتمر قرارات رئيسية، ويرشح أعضاء الحزب أفرادا من المحافظات للمشاركة في المؤتمر، وينتخب المؤتمر العام رئيس الحزب، وأعضاء المجلس الأعلى للإدارة، ويتولى إصدار القرارات، وينتخب أيضاً مجالس الانقباط، والتحكيم الديمقراطي، والرقابة والتفتيش[326]، وقد عقد حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه ستة مؤتمرات؛ منها خمسة عادية، وواحد استثنائي كان إثر إعلان الرئيس رجب طيب اردوغان نينه الترشح لرئاسة الجمهورية.

323 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص89

324 - "Madde 159", Tüzük : Adalet ve Kalkınma Partisi Tüzüğünü, "AK PARTİ 18.08.2018 günlü 6.Olağan Büyük Kongre Kararı", Ocak – 2019, sayfa144

325 - ترجمة شخصية بتصرف

326 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص89

تنقسم مكونات المؤتمر إلى ثلاث فئات، المؤتمرون المنتخبون، المؤتمرون الطبيعيون و أخيرا أعضاء الشرف. و ذلك حسب المادة 62 من النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية، كما لا يمكن أن يكون العدد الإجمالي للمنتدبين المنتخبين أكثر من ضعف العدد الإجمالي للأعضاء[327]، و هذا نص المادة:

"Büyük Kongre, il kongrelerince seçilmiş delegeler ile tabii delegelerden oluşur. Seçilmiş delegeler toplamı, TBMM üye tam sayısının iki katından fazla olamaz"[328]

الفئة الأولى هي المنتدربون المنتخبون وهم الأعضاء الممثلون عن المحافظات. الفئة الثانية للمنتدوبون الطبيعيون في المؤتمر العام وهم لأصحاب الصفات الرسمية في الحزب الذين لا يحتاجون إلى دخول انتخابات تنافسية للمشاركة في المؤتمر(الرئيس العام، وأعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ورئيس مجلس الانضباط المركزي وأعضاؤه، ومؤسسر الحزب المستمرة عضويتهم، والوزراء والنواب ممن هم أعضاء في الحزب) أما الفئة الثالثة هي أعضاء الشرف، الذين يحق لهم التحدث ولا يحق لهم التصويت، وتتكون هذه الفئة من رئيس، وأعضاء اللجنة العامة للتحكيم الديمقراطية، والرئاسة العامة، شريطة استمرار عضويتها في الحزب، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، وعضوية البرلمان التركي، ورئيس وأعضاء مجلس الانضباط الأعلى، ومن تولوا رئاسة تنظيمي المرأة والشباب في المقر العام[329].

- ✓ المؤتمر العادي و جدول الأعمال

يعود اختصاص عقد المؤتمر العام "للمجلس الأعلى للإدارة و إصدار القرارات"(برلمان الحزب) بحيث يجب أن يعقد في مدة لا تقل على سنتين و لا تتجاوز ثلاث سنوات[330]، بمقتضى المادة 63 من الميثاق. نص المادة:

"Büyük kongreyi olağan toplama yetkisi Merkez Karar ve Yönetim Kurulu'na aittir. Merkez Karar ve Yönetim Kurulu, iki yıldan az, üç yıldan fazla olmamak kaydıyla büyük kongreyi toplamak zorundadır."[331]

بمقتضى المادة 64 من الميثاق(النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية) يقوم المجلس الأعلى للإدارة و إصدار القرارات بتحديد جدول الأعمال المؤتمر العام و توقيت و مكان المؤتمر.

- ✓ المؤتمر الإستثنائي

يدعى المؤتمر غير العادي بناء على طلب كتابي من الرئيس أو "المجلس الأعلى للإدارة" و يتم تحديد جدول أعمال المؤتمر الإستثنائي من طرف صاحب الطلب و لا يمكن مناقشة أي موضوع آخر غير جدول الأعمال، مع توثيق الطلبات و جدول الأعمال مرفقة بالتوقيعات و تتضمن الموضوع. و إذا استوفت الشروط يجب على "المجلس الأعلى للإدارة" و "المجلس التنفيذي الأعلى" الإعلان عنه في غضون أسبوع لأجل انعقاده لا تتجاوز 45 يوم كأقصى تقدير[332]، و تنص المادة 70 من الميثاق على تفاصيل أكثر...نصها:

"Büyük kongre, Genel Başkan'ın veya Merkez Karar ve Yönetim Kurulu'nun yahut büyük kongre delegelerinin en az beşte birinin yazılı talebi üzerine olağanüstü toplantıya çağırılır. Olağanüstü toplantı gündemi çağrıyı yapan tarafından belirlenir ve gündem dışında başka konu görüşülemez.

---

327 - ترجمة شخصية بتصرف

328 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 62

329 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص90

330 - ترجمة شخصية بتصرف

331 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 63

332 - ترجمة شخصية بتصرف

Delegeler tarafından yapılacak olağanüstü toplantı talepleri ile gündem ve delege imzalarının noter onaylı olması zorunludur. Bu taleplerin aynı konuyu içerir olması yeterli olup ayrı zamanlarda ve parçalı olmaları talebin geçerli olmasına engel olarak yorumlanamaz.

Ancak, işlem görmüş ve yeterli sayıya ulaşamamış talepler, sonraki başka bir toplantı isteminde imza eksikliğini gidermek için kullanılamaz.
Şartların oluşması halinde Merkez Karar ve Yönetim Kurulu, olağanüstü kongreyi bir hafta içinde ilan ederek çağrı tarihinden itibaren en geç 45 gün içinde yapmak zorundadır.

Genel Başkanlığın, Merkez Karar ve Yönetim Kurulunun veya Merkez Disiplin Kurulunun herhangi bir sebeple boşalması hali dışında seçimin olağanüstü toplantı sebebi olabilmesi için Genel Başkan'ın veya Büyük Kongre delege tamsayısının salt çoğunluğunun yazılı talebi gerekir."[333]

2- المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات

✓ التأليف

يعد "المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات" بمقتضى الفقرة 1 من المادة73 من النظام الداخلي(الميثاق) أعلى هيئة للإدارة وإصدار القرار في حزب العدالة والتنمية بعد المؤتمر العام، ويتكون من 50 عضواً ينتخبهم المؤتمر العام عن طريق الاقتراع السري، بالإضافة إلى انتخاب 25 عضوا احتياطيا آخرين[334]. و نص المادة:

"Merkez Karar ve Yönetim Kurulu, büyük kongreden sonra Partinin en üst karar ve yönetim organı olup büyük kongrece gizli oyla seçilen 50 üyeden oluşur. Ayrıca 25 yedek üye seçilir."[335]

وتستمر مدة عمل المجلس حتى عقد المؤتمر العام العادي ما لم يحدث طارئ، تتم الدعوة عندئذ بسببه إلى انتخابات مبكرة. وفي حالة حدوث فراغ في عضوية المجلس، فإنه يحق للرئيس اختيار بديل من الأعضاء الاحتياطيين؛ لأن رئيس الحزب هو رئيس المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات. وكذلك يكون خيار حل الحزب بيد هذا المجلس في حال تعثر انعقاد المؤتمر العام، وعدم تمكنه من الاجتماع لاتخاذ هذا القرار، ويحدد المجلس العضوية القصوى في الهيئات المختلفة في الحزب، وهو أيضاً مخول بإعادة هيكلة تركيبة المجلس التنفيذي الأعلى بعد طلب ذلك من رئيس الحزب. وفي حالة غياب الرئيس، فإن نائبه الذي يليه في برتوكول المجلس التنفيذي الأعلى(بمقتضى الفقرة 3 من المادة 73) يتولى رئاسة المجلس، ويتمتع بصلاحيات الرئيس، وفيما عدا الحالات المستثناة في اللائحة المتعلقة بنصاب التصويت على القرارات، وبنوع الاقتراع، فإن المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات يعقد بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء، ويتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للمجتمعين(ثلثي المجلس)[336].

وتكون عمليات التصويت علنا ما لم يتخذ قرار بضرورة السرية فيها. وفي حالة تساوي الأصوات في التصويت العلني فإن الرأي الذي ينضم إليه رئيس الحزب هو النافذ، أما في حالة التساوي في التصويت السري فإن عملية التصويت تعاد مرتين، وإذا استمرت حالة التساوي أيضاً فإن التصويت على الموضوع مرة أخرى

333 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 70

334 - ترجمة شخصية بتصرف

335 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 73

336 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص92 و 93.

يكون في الاجتماع التالي، وإذا استمرت حالة النساري ففي هذه الحالة يعد الموضوع مرفوضا[337], طبقا للفقرة 4 من المادة73.

"MKYK, kanun ve Tüzük'te yer alan toplantı ve karar yeter sayısı ile oylama şekline ilişkin ayrık durumlar dışında, üye tam sayısının salt çoğunluğu ile toplanır, toplantıya katılanların salt çoğunluğu ile karar alır. Oylamalar, gizlilik kararı alınmamış ise, açık oylama şeklinde yapılır. Açık oylama sonucunun eşit olması halinde, Genel Başkan'ın katıldığı görüş kabul edilmiş sayılır. Gizli oylama sonucunun eşit olması halinde, oylama iki kez daha tekrarlanır. Eşitlik bozulmaz ise, sonraki toplantıda konu bir kez daha oylanır. Eşitlik yine bozulmazsa, oylama konusu reddedilmiş sayılır."[338]

✓ مهام المجلس و صلاحياته[339]

ويتولى "المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات" إدارة المستويات التنظيمية الخاصة بالحزب، ويمارس العديد من المهمات والسلطات بمقتضى المادة74 من النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية(الميثاق) وهي[340]:

- تطبيق لائحة النظام الأساسي للحزب وبرنامجه، وقرارات المؤتمر العام، تأمين تطبيقها، والسعي لجعل كل تنظيمات الحزب أكثر فاعلية؛ من خلال اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تحقيق أنشطته وفعالياته في مناخ من التناغم، وتحقيق التنسيق المطلوب من القاعدة إلى القمة.
- إعداد الوثائق التي تتطلبها سياسات الحزب، ووضعها موضع التنفيله وتأسيس اللجان ومكاتب العمل التخصصية، وتحديد أمس وقواعد عملها، أو إعطاء المجلس التنفيلي الأعلى السلطة ليقوم بمسألة التطبيل وفق الإطار الذي سيحدده المجلس له.
- اتخاذ جميع الترتيبات والتدابير اللازمة في إطار القوانين، حتى يشتي تأسيس مستويات التنظيم الحزبي، وتنظيم تلك المستويات وفق القوامد الديمقراطية.
- تأسيس تنظيمات حزبية في الأماكن التي تستدعي ذلك، والتخطيط لكل الأعمال اللازمة للتعريف بمبادئ الحزب وانكاره، ونشرها، وتنفيذ هله الأعمال، وتأمين تغيلها.
- اتخاذ كل ما يلزم من الأعمال القانونية والسياسية، والأمر بتنفيلها، كتاسيس معهد، او مدرسة سياسية، بهدف تدريب من يتولون مهمات في الحزب، وغيرهم من أعضاء الحزب أولا، وتطوير وترسيخ ما لديهم من ثقافة ديمقراطية، ومعلومات، على أن يكون ذلك في ضوء مبادئ الحزب وأهدافه، وعلى مستوى السياسة التركية والعالمية.
- بلورة موقف الحزب تجاء بعض المشكلات المحددة في الوطن والعالم، وعرض تلك الآراء على الرأي العام، وعقد اجتماعات مشتركة مع الكتلة البرلمانية للحزب إذا استدعى الأمر ذلك
- تخطيط أعمال الحزب وأنشطته، وإعداد ميزانيات المصاريف اللازمة لتنفيذ هذه الخطط
- دراسة المقترحات التي تأتي من مستويات التنظيم الحزبي، وتتبع من مهماتها وصلاحياتها، والبت فيها بقرار، وتتبع تلك التي ليست من صلاحياتها ومهماتها، وإبلاغ المستوى الحزبي المعني بذلك.
- تخاذ كل القرارات المتعلقة بالانتخابات، واستخدام صلاحيانه بحق المرشحين من الحزب لعضوية البرلمان، ورئاسة البلدية، والمجالس العامة للمحافظات، ومجالس البلديات.

---

337 - ترجمة شخصية بتصرف

338 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 4 Madde 70

339 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 74

340 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص93 و ما يليها.

- تحديد كل صـور الآليات الانتخابية، ومناهج العمل، واستراتيجياتها المتعلقة بالانتخابات، وتوجيه الانتخابات وإدارتها، وأعمال الحزب فيها، وإمدار الأوامر للآخرين لأداء هلا.
- دراسة تقرير عمل الحزب، والميزانية السنوية، والحساب النهالي، والكشوف البيانية للميزانية القائمة، وبنود جدول الأعمال الأخرى، والتصديق عليها جميعاً، وتقديمها للمؤتمر العام.
- اتخاذ قرارات بشأن شراء الحزب أموالاً منقولة وغير منقولة، وبيعها، وتشغيلها، وذلك وفق ما يتناسب مع أعمال الحزب وأهدافه، وبشأن تكوين جميع أنواع القيود العينية، أو التي تقتضي الدين على الممتلكات الموجودة، سواء أكانت له أو عليه.
- اتخاذ كل القرارات اللازمة في الأوضاع التي لا يستطيع المؤتمر العام الانعقاد فيها لأسباب طارئة، وذلك باستثناء إنهاء الوجود القانوني للحزب، وإجراء تعديلات على اللائحة والبرنامج.
- زيادة أو تقليل عدد أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، والهيئات التنفيذية للمستويات الفرعية، وذلك بناء على اقتراح الرئيس العام.
- البث ـ في إطار القوانين ـ بموضوع عضوية الحزب في المنظمات الدولية، وفي مقترحات التمثيل الخارجي، وذلك وفق المادة 20 من النظام الأساسي.
- اداء كل المهمات، واستخدام جميع الصلاحيات في الفترة الممتدة بين كل مؤتمر عام وآخر؛ وذلك كاتخاذ كل القرارات، واستخدام الصلاحيات التي تقتضيها مصلحة الحزب، ومن ثم الوطن، وتطبيقها، وأمر الآخرين بتطبيقها جميعاً، وذلك في كل مجال لم تحظره قوانين الأحزاب السياسية، ولا القوانين المرعية الأخرى في البلاد، ولا لائحة الحزب وبرنامجه.

3- رئاسة الحزب.

✓ الترشح للرئاسة

"Genel Başkan, büyük kongre tarafından gizli oyla ve üye tam sayısının salt çoğunluğu ile seçilir. İlk iki oylamada hiç bir aday salt çoğunluğa ulaşamamış ise, ikinci oylamada en çok oy alan iki adayla üçüncü tur oylama yapılır. Üçüncü tur oylamada en çok oy alan aday Genel Başkan seçilmiş olur."[341]

يقصد في المادة 76 من النظام الداخلي للحزب أن رئيس الحزب ينتخب في المؤتمر العام بالاقتراع السري، وبالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء، وفي حال عدم الحصول على الأغلبية المطلقة في أول جولتين تصويتيتين، يجرى التصويت في الجولة الثالثة بين المرشحين اللذين حصلا على أكثر أصوات في الجولة الثانية، والمرشح الذي يحصل على أعلى أصوات في الجولة الثالثة يصبح هو الرئيس العام[342].

✓ مهام الرئيس

وينص ميثاق الحزب(المادة77) على أن الرئيس هو المسؤول الطبيعي للهيكل العام للحزب، باستناء مجالس الانضباط، ولجان التحكيم الديمقراطية داخل الحزب، وهو مسؤول بصفة شخصية أمام المؤتمر العام, و أهمها:

"Adli, idari, mali ve benzeri her tür kamusal kurum ve kuruluşlar nezdinde davalı veya davacı olarak Partiyi temsil eder veya bu alanlarda Tüzüğün 82.."[343]

341 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 76

342 - ترجمة شخصية بتصرف

343 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 1 Madde 77

بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 77 فإن الرئيس يمثل الحزب بصفته مدعيا أو مدعى عليه لدى المؤسسات والهيئات الفضائية والإدارية كافة[344].

"Parti adı altında yapılan işlem ve eylemlerin Anayasa, kanun, Tüzük ve Yönetmelik hükümlerine göre icra edilmesini ve Büyük Kongre ile Merkez Karar ve Yönetim Kurulu kararlarının uygulanmasını sağlar."[345]

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 77 يضمن الرئيس تنفيذ كل الإجراءات والأعمال المنجزة تحت اسم الحزب، وفق أحكام الدستور والقانون، واللائحة والتعليمات الإدارية، ويعمل على تأمين تطبيق قرارات كل من المؤتمر العام، والمجلس الأعلى للإدارة، وإصدار القرارات[346].

"Partililer ve Parti teşkilat kademeleri arasında verimli ve etkin çalışma temposunu sağlar, Parti üst organlarının müşterek çalışmalarına başkanlık ve nezaret eder."[347]

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة 77 يحافظ الرئيس على وتيرة العمل المثمر الفعال بين أعضاء الحزب ومستويات التنظيم الحزبي، ويتولى رئاسة الأنشطة المشتركة للهيئات العليا من الحزب، ويشرف عليها[348].

"Merkez Yürütme Kurulu üyeleri arasında iş bölümü yapar, gerek görmesi halinde iş bölümünü değiştirir."[349]

بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة 77 يتولى الرئيس تقسيم الأعمال بين أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى[350].

"Bilgi ve tecrübelerinden yararlanacağı kimseleri danışman olarak tayin eder."[351]

بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة 77 يغير الرئيس تقسيم الأعمال هذه عندما يرى لزوم ذلك. يعين مستشارين من الأشخاص الذين يمكنه الاستفادة من معلوماتهم وخبراتهم[352].

"Gelişen durum ve olaylar karşısında Parti duruş ve görüşünü kamuya açıklar."[353]

بمقتضى الفقرة السادسة من المادة 77 يبدي للراي العام رأي الحزب وموقفه إزاء ما قد يتطور من أوضاع وأحداث[354].

"Genel merkezde hizmet birimlerinin kuruluş, kadro ve atama işlemleri ile sürekli istihdam olunacak hizmetli ve uzmanların tayin, terfi ve işten çıkarılmaları konularını, ilgili MYK üyesinin önerilerine göre karara bağlar."[355]

بمقتضى الفقرة السابعة من المادة 77 يبتُ ـ وفق مقترحات عضو المجلس التنفيذي الأعلى المعني ـ في إجراءات أعضاء الحزب، ويعين ويؤسس وحدات خدمية في المقر العام، وكذلك في الموضوعات المتعلقة بتعيين الخبراء والمستخدمين ممن يكون استخدامهم دائماً، يقوم رئيس الحزب بكل المهمات التي تتطلبها منه لائحة الحزب والقوانين وبكل ما يتعلق بترقياتهم وفصلهم عن الخدمة والتشريعات الأخرى، ويستخدم الصلاحيات التي تخوله إياها[356].

---

344 - ترجمة شخصية بتصرف

345 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 2 Madde 77

346 - ترجمة شخصية بتصرف

347 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 3 Madde 77

348 - ترجمة شخصية بتصرف

349 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 4 Madde 77

350 - ترجمة شخصية بتصرف

351 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 5 Madde 77

352 - ترجمة شخصية بتصرف

353 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 6 Madde 77

354 - ترجمة شخصية بتصرف

355 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 7 Madde 77

356 - ترجمة شخصية بتصرف

"Genel Başkan; Kanun, Parti Tüzüğü ve diğer mevzuatın kendisine vermiş olduğu tüm görevleri yapar ve yetkileri kullanır."[357]

بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 77 فإن للرئيس صلاحيات ذكرت في مواد أخر من الميثاق الداخلي[358].

4- المجلس التنفيذي الأعلى

يعد "المجلس التنفيذي الأعلى" السلطة المركزية الثالثة في الحزب بعد المؤتمر العام، والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات فيما يمثل السلطة الأولى على المستوى التنفيذي والإجرائي، ويتكون المجلس من رئيس الحزب، ونوابه البالغ عددهم 13 نائباً، إضافة إلى الأمين العام، ورئيسي المرأة والشباب (يحددهم رئيس الحزب من بين أعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات)، وكذلك رئيس الكتلة البرلمانية للحزب ونوابه. حسب دستور الحزب، فإن الرئيس يتمتع بصلاحيات أوسع في هذا المجلس، إذ يمكنه إجراء تغيير كلي أو جزئي لأعضاء المجلس التنفيدي الأعلى، وكذلك يمكن تغييرهم من خلال إجراء تصويت عدم الثقة في المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ويستلزم انعدام الثقة تصويت ثلثي المجلس، وفي حال استقالة عضو أو إسقاطه يعين عضو جديد مكانه. ويتكون المجلس من ثلاث جهات شرعية؛ الأولى: الجهة الشعبية ممثلة برئيس الكتلة البرلمانية ونوابه، والثانية : رئيس الحزب وهو رئيس المجلس في الوقت ذاته، ويمثل مخرجات المؤتمر العام، أي اختيار القاعدة التنظيمية للحزب، والثالثة: نواب الرئيس، البالغ عددهم 13 عضواً، والأمين العام، الذين يختارهم الرئيس بالتشاور مع "المجلس الأعلى للإدارة، وإصدار القرارت لإدارة" الجهاز التنفيذي الحزب. ومن ثم فإن المجلس جمع بين الإدارة الشعبية، ومخرجات المؤتمر العام، وإرادة رئيس الحزب[359].

5- مجلس محكمي الديمقراطية الداخلية للحزب

يمتاز حزب العدالة والتنمية عن بقية الأحزاب التركية بالتنوع الفكري والأيديولوجي لدى أعضائه. ويتوزع أعضاء الحزب بين يمين الوسط وهم أصحاب المدرسة الأربكانية، وخريجو مدارس الأئمة والخطباء (Ymam Hutip Ortaokullar)، وكذلك أصحاب الجماعات الإسلامية والأوقاف. وهناك من يقف في وسط الوسط، وهم أكثر الأطراف مرونة، في حين يمثل يسار الوسط ثقلا لا بأس به، وهم المنحدرون من الحزب الجمهوري، والحركة القومية، ورؤوس الأموال (البراغماتيون). ومن هنا تأتي أهمية مجلس محكمي الديمقراطية، وتفعيل دور مجالس التحكيم والانضباط الداخلي. وتكمن مهمة مجلس محكمي الديمقراطية الداخلي في حل النزاعات، وتوظيف التنوع الفكري والأيديولوجي، وعده عنصر إثراء، وضبط إيقاع الحركة الديمقراطية داخل الحزب. تؤسس "مجالس محكمي الديمقراطية الداخلية للحزب"، في المحافظات من خلال مؤتمرات المحافظات، أما مجلس التحكيم الديمقراطي المركزي فينتخب من قبل المؤتمر العام للحزب، ويوجد في كل من هذه المجالس ثلاثة أعضاء أساسيين، واثنان احتياطيان لكل منطقة. أما عن آلية عمله فتكون بتقديم طلب تدخل المجلس من قبل أحد أطراف النزاع، ومن ثم تجتمع الهيئة الإدراية، ويكون القرار فيه بالإجماع المطلق، إذ بعد قرار المجلس ملزماً لجميع الأطراف؛ لكونه الجهة المختصة والمخولة بالحكم في مثل هذه الحالات[360].

357 - Tüzük ,Önceki referans, Paragraf 8 Madde 77

358 - ترجمة شخصية بتصرف

359 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص95 و 96

360 - المرجع السابق.ص99 و 100

6- مجلس الانضباط الأعلى

يعتمد حزب العدالة والتمية على سلسلة من مجالس الانضباط موزعة على 81 محافظة، ومجلس كتلة برلمانيي الحزب، وتعنى هذه المجالس بمراقبة المخالفات التنظيمية والحزبية، وإصدار القرارات والعقوبات والمعالجات الاحترازية، وتتوسع فروع المجلس جغرافياً، على المحافظات التركية. أما فنيا فلا يوجد إلا مجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية، ومجلس الانضباط المشترك، وسنين العلاقة بين كل من الأجهزة الآتية لاحقاً؛ مجالس انضباط المحافظة، ومجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية، ومجلس الانضباط المشترك، وتتحدد وظيفة مجلس الانضباط الأعلى بوصفه مجلس درجة أولى في القضايا المتعلقة بالأعضاء المؤسسين، ورئيس الحزب، والأعضاء الأساسيين، ومجلس درجة ثانية عند النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات مجلس انضباط المحافظة، وما يتقل إليه وفق القانون الداخلي للحزب من قرارات إبعاد اتخذتها مجالس انضباط المحافظات، ويبث فيها بقرارات قطعية لجهة أعمال الحزب الداخلية[361].

7- المجلس الاستشاري الأعلى

يحق لرئيس الحزب تعيين ذوي الخبرة، سواء من المنتمين للحزب أو من غير المنتمين له بصفتهم مستشارين؛ لبذل الجهود اللازمة في كل الأمور التي يحتاج إليها. والمستشارون الذين يستخدمون بهذه الصورة يمارسون أعمالهم وفقا لجدول الأعمال الذي يحدده الرئيس العام، ويهيئون بذلك البنية التحتية للقرارات التي تصدر من الجهات المسؤولة، ولهم الحق في المشاركة باجتماعات المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، والمجلس التنفيذي الأعلى، بناء على دعوة رئيس الحزب، ولا يحق لهم التصويت على قرارات الاجتماع. يتشكل المجلس الاستشاري للحزب من رئيس الحزب، ومؤسسي الحزب المستمرة عضويتهم بالحزب، والأعضاء الأساسين للمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، وأعضاء الكتلة البرلمانية بالحزب، ورؤساء المحافظات، والرؤساء الأساسيين للتنظيمات الفرعية، وأعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، ورؤساء التنظيمات الفرعية بالمحافظات، ورؤساء بلديات المحافظات المنتمين للحزب، ونواب رؤساء المجالس العامة بالمحافظات ومجالس البلديات، والأشخاص اللين يعتقد المجلس التنفيذي الأعلى أن ثمة فائدة من دعوتهم[362].

ثانيا: المؤسسات المحلية (المحافظات، المناطق و البلديات)

يلتقي مندوبو الحزب المنتخبون سنوياً في مؤتمرات في منطقتهم مع الرئيس، والمسؤولين الإداريين، وأعضاء المجالس التنظيمية والمحكمين، في حالة المؤتمرات على مستوى الأقاليم، وكل مؤتمر ينتخب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية في اقتراع سري على نظام القائمة من جولة واحدة. كما تتخب مؤتمرات الحزب على مستوى البلديات ممثلين في مؤتمرات المناطق، وهذا ما يفعله كذلك مؤتمر المنطقة لممثلي المؤتمر على مستوى الأقاليم، ثم على مستوى المؤتمر العام للحزب. ويمكن لمؤتمرات الحزب أن تلتئم على المستوى المحلي في المناطق التي يتجاوز عدد سكانها 5000، بحيث يكون فيها ما لا يجاوز 100 ممثل عن الحزب. ويكون في مؤتمرات المنطقة ما لا يتجاوز 400 ممثل، أما على مستوى المحافظة فلا يتجاوز عددهم 600 ممثل. أما رؤساء البلديات والمحافظات، فهم ممثلو الحزب بحكم مناصبهم، أما نواب الحزب في البرلمان عن كل منطقة، فعليهم حضور الاجتماعات على مستوى الأقاليم، ولا يحق لهم التصويت كما هو الحال في المؤتمر العام[363].

Parti teşkilatı, aşağıda yazılı teşkilat kademe organlarından oluşur[364]:

361 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص100
362 - المرجع السابق.ص101 و 102.
363 - المرجع السابق.ص102

364 - Tüzük ,Önceki referans, Madde 18

من خلال المادة 18 من النظام الداخلي للحزب، سنذكر تأليف الهيئات الفرعية للتنظيم. و ذلك من خلال الجداول التالية:

تنظيم المدينة من خلال الفقرة الأولى من المادة 18للميثاق

Belde Teşkilatı	تنظيم المدينة
Belde Kongresi	**مجلس المدينة**
Belde Başkanı	**رئيس المدينة**
Belde Yönetim Kurulu	**مجلس إدارة المدينة**
Belde Yürütme Kurulu	**المجلس التنفيذي للمدينة**

تنظيم المنطقة من خلال الفقرة الثانية من المادة18 للميثاق

İlçe Teşkilatı	تنظيم المنطقة
İlçe Kongresi	**مجلس المنطقة**
İlçe Başkanı	**رئيس المنطقة**
İlçe Yönetim Kurulu	**مجلس إدارة المنطقة**
İlçe Yürütme Kurulu	**المجلس التنفيذي المنطقة**

تنظيم المحافظات من خلال الفقرة الثالثة من المادة 18 للميثاق

İl Teşkilatı	تنظيم المحافظات
İl Kongresi	**مجلس المحافظة**
İl Başkanı	**رئيس المحافظة**
İl Yönetim Kurulu	**مجلس إدارة المحافظة**
İl Yürütme Kurulu	**المجلس التنفيذي المحافظة**

ثالثا: اللوبيات المناصرة لحزب "العدالة و التنمية"

تعتمد العدالة و التنمية على شركات اقتصادية قوية تدعمها, و كذلك جمعيات خيرية و مؤسسات إعلامية, يفرض قانون الأحزاب السياسية في تركيا قيوداً كبيرة على العلاقات بين الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية، فبين عامي 1980 و 1995 لم يكن من الممكن عقد علاقات أو إنشاء تعاون بين الأحزاب السياسية وجماعات ضغط، أو نقابات عمالية، أو منظمات، أو شركات، أو مكونات مهنية، إن كان الهدف من ذلك تعزيز مصالح هذه المجموعات، أما اليوم فإن عدد المنظمات غير الحكومية، وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تكون قريبة من المعسكر الإسلامي المعتدل في السياسة التركية قد زاد، وهي تساعد فعلا على تعزيز القاعدة

الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية، فمن بين مؤسسات الأعمال هذه مثلا "رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين"، التي حرصت على عدم تجاوز الحدود القانونية في عهد نجم الدين أربكان. و تعمل هذه المؤسسة على وجه التحديد في المناطق الريفية و الصغيرة في شرق الأناضول و تقديم المساعدة للشركات و تعقد المؤتمرات التجارية لربط علاقات تجارية واسعة, أما "اتحاد العمال ونقابة التجار"، وهو الموازي الإسلامي لإتحادات العمال المسيحية في فرنسا وإيطاليا، فقد كان له علاقات مع عدد من الأحزاب الإسلامية وأحزاب يمين الوسط. وهناك كثير من الشركات التجارية التي تربط الحزب بها علاقة مباشرة وغير مباشرة؛ مثل مجموعة البيرق، وهي واحدة من أهم المجموعات التجارية في البلاد وأقدمها، حيث أسست في عام 1952 ، وتضم ما يقارب 19 شركة، وتعمل في مجالات متعددة؛ مثل الإنشاءات، وصناعة المعدات الثقيلة والخدمية والعسكرية، و كذلك الخدمات اللوجستية والإعلامية؛ مثل "تي في نت"، و "موقع يني شفق"، وتعود المجموعة لأحمد اليرق. وتربط الحزب علاقة بجماعة إخلاص الإسلامية النقشبندية، وتمتلك الجماعة شركة قابضة هي"ihlasholding"، التي أسسها أنور أورن بداية سبعينيات القرن الماضي، ولها نشاطات عقارية وإعلامية. وهنا نؤكد أن الشركات التجارية الكبرى في تركيا تملك أدوات إعلامية كبيرة، فهذه الشركة تملك قناتين إعلاميتين "tgrt belgesel haber" وكالة أخبار إخلاص"ihlas haber" ، وتملك الشركة صحيفة "turkey"، وتعمل في مجال الصحة، والتنقيب عن المعادن، ومن أهم أنشطة الشركة على المستوى الاجتماعي أنها تملك سلسلة مساكن طلابية، وهذا يمثل عامل قوة من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية. تأتي شركة تورونلر "Turunlar" ضمن مجموعة من الشركات الكبرى العاملة في العقارات والإنشاءات، وهي مدارس الأئمة والخطباء، وهو صديق لرئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، وقد أسست الشركة سنة 1977[365].

ساعد العديد من شبكات الدعم الاجتماعي حزب العدالة والتنمية، ومنها المؤسسات الخيرية (الأوقاف) التابعة للجماعات الإسلامية التي تقدم خدمات الرماية للمحتاجين من الشعب التركي. كما يحظى الحزب بدعم من مجموعات من الجمعيات الخيرية القوية، ومن أهم هذه المجموعات : "جمعية منارة البحر الخيرية" و "جمعية أهل من أحدا للتضامن والتعاون"، و "جمعية إسطنبول للتعاون والأخوة الدولية"، و "جمعية هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات"، وهناك مؤسسات إسلامية خيرية أخرى؛ مثل , Yarim Elman Kiliçarslan Vakfi , Sultan Beyazit Kültür Vakfi , Ilim Yayma Cemiyeti، التي تربطها علاقات بحزب العدالة والتنمية[366].

365 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص105 و 106

366 - المرجع السابق.ص107 و 108

المؤسسات الإعلامية الداعمة لحزب العدالة والتنمية المباشرة أو غير المباشرة[367]

المجموعات و الشركات الإعلامية	الصحف و المجلات	القنوات التلفازية	مراكز البحوث و الدراسات	شركات استطلاع الرأي
- مجموعة تركيا ميديا - مجموعة البيرق - مجموعة تركواز الإعلامية - مجموعة العالم الجديد الإعلامية - مجموعة نجوم الإعلام - إذاعة إخلاص القابضة	الأفق الجديد المساء الصباح العقد الجديد تقويم الأمة تركيا فهدت تي في يني أكتول "Hacamat" "Derin Tarih" "Günes" "Star"	"ATV" "a Haber" "TVNET" "Kanal 7" "Kanal24" "Yeni Asir" "Ülke TV" "TGRT Haber" "360 TV" "Beyaz TV" "TRT"	مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية مركز اسطنبول للأبحاث الإستراتيجية مركز البحوث الإستراتيجية مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية معهد الفكر الإستراتيجي جمعية باحثي الشرق الأوسط و افريقيا مركز أنقرا للدراسات السياسية و الإقتصادية	مركز أنار للبحوث الإجتماعية شركة "دنغة" للبحوث بول مارك- مركز لدراسات الأسواق و قياس الرأي العام مركز قنار للبحوث و الإستثمار

[367] - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص110 و مايليها

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لحزب"للعدالة و التنمية"

في هذا المبحث سنتناول مشروع حزب "العدالة و التنمية" منهجه و رؤيته التنموية، و ذلك من خلال المطلبين، سنخصص الأول للحديث عن التجربة المغربية، و الثاني لنظيرها التركية. يكون من الصعب وضع النسق الفكري لتنظيم سياسي الذي ينهال منه، فهناك من يعتبر الأوراق المرجعية التي تفرزها المؤتمرات محدد رئيسي لفهم مرجعية الحزب، و هناك من يشير لطبيعة الخطاب السياسي و الشعارات المرفوعة كمحدد لفهم مرجعية الإطار السياسي، كما أن هناك من يعتبر زعيم التنظيم و الناطق الرسمي بإسه. في الحقيقة نستطيع أن نستشف مرجعية الحزب من خلال جل هذه الحالات المذكورة أعلاه، و كلها تحمل مزايا و عيوب، فمن غير المستقيم أن نحصر المرجعية الفكرية في أوراق تصدر من مؤتمر لآخر، فقد تدخل مجموعة من المحددات في صياغة الأوراق كما قد يتم مراعاة ظروف و خصوصية المرحلة، كما قد تكون ورقة للتمويه، لكن على العموم تصنف الاوراق التي تنتج عن المؤتمرات من أكثر المراجع المعتمدة لفهم فلسفة الحزب، و يكون الناطق الرسمي للحزب يحاول ترجمة الأوراق فما هو عملي و في اللقاءات و الندوات الصحفية. و من هذا المنطلق سيكون تناول المطلبين بهذا المنوال.

- المطلب الأول: حزب "العدالة و التنمية" بالمغرب(المرجعية الفكرية و السياسية)
- المطلب الثاني: حزب "العدالة و التنمية" التركي(المرجعية الفكرية و السياسية)

المطلب الأول: الإطار المرجعي للعدالة و التنمية في المغرب

بعد التطرق للمفاهيم الأولية من وجهة نظر حزب العدالة و التنمية، سنشير كذلك لمشروع الحزب من أجل دمقرطة الدولة من جهة، و تحقيق التنمية من جهة أخرى. من خلال الفرعين

الفرع الأول: في المفاهيم الأولية

اعتبارا أن بناء أي برنامج عمل سياسي يفترض مسبقا وجود مرجعية فكرية ينهال منها الحزب لصياغة برنامجه، فإنه بشكل ضمني يجب تحديد المفاهيم الأساسية المحددة للترسانة الفكرية لهذا الإطار الحزبي، و من هذا الباب سنتطرق للحديث عن الحقوق و الحريات و العلمانية و الدولة و السلطة من منظور "العدالة و التنمية"

الفقرة الأولى: الحقوق و الحريات

في هذه الفقرة سنشير بشكل وجيز عن حدود التزام حزب العدالة و التنمية بكونية و شمولية حقوق الإنسان، ثم الحرية باعتبار أن الحزب ينطلق من فهم متفتح للإسلام.

أولا: كونية حقوق الإنسان في ميزان الحزب

نظرا لموقف الحزب حاليا داخل نسق التدبير يفرض عليه إعادة النظر في مجموعة من المفاهيم و هذا سينعكس على أوراق المؤتمر السابع, فمسألة المجتمع الدولي باعتبار أن المغرب جزء منه, يجعل من الحزب إعادة التموضع من و الإنتقال من وضعية الدفاع المحكوم بالهواجس الهوياتية إلى وضع الفاعل في الحوار من أجل تطوير منظومة حقوقية عالمية تشاركية و ليس منظومة متمركزة حول رؤى غربية إلحاقية. إن ذلك يفرض الانتقال من وضع الدفاع إلى امتلاك زمام المبادرة على مستوى التحديث والدفاع عن القيم الكونية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في نطاق منظور إنساني متوازن لاعتبارات متعددة منها[368]:

- ✓ أن السياق التاريخي اليوم وأوضاع الاستبداد السياسي والاجتماعي والتخلف الثقافي ما تزال تلقي بثقلها على مجتمعاتنا العربية الإسلامية وتحول دون تحقيق نهضتنا التي طال انتظارها في عالمنا العربي الإسلامي، منظور متحرر من الهيمنة والمركزية الغربية الإلحاقية
- ✓ الحاجة التاريخية إلى قطع الطريق على التأويلات المتطرفة لقيم الحداثة وما بعد الحداثة، تلك التأويلات المغرقة في الليبرالية والعدمية القيمية. فضلا عما تثيره تلك التأويلات من ردود فعل متطرفة في الجهة الأخرى تتحول إلى عائق في التحديث والتعاطي مع الجانب المشرق من الكسب التاريخي الإنساني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ✓ أن عددا من توجهات الاستبداد والتحكم ومراكز مقاومة التغيير، وفلول بعض التوجهات الفكرية والإيديولوجية العدمية قد أصبحت تتحصن في مقاومة الإصلاح بشعارات براقة من قبيل الخطر على الحريات الفردية والجماعية ومكاسب حقوق الانسان في ظل حكم الأحزاب السياسية التي تنطلق من المرجعية الإسلامية. إن فلول التحكم أبعد ما تكون عن الغيرة في الدفاع عن الحقوق، وأبعد ما تكون صدقا حين تتباكى على قيم التشاركية، فليس ذلك إلا صورة جديدة من صور العودة إلى منطق التحكم بتوظيف شعارات صحيحة لمقاصد غير سليمة.

يستمد حزبنا أصوله الفكرية وأسس مشروعه المجتمعي من المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع المغربيين ومن الرصيد الحضاري للمغرب وقيمه الثقافية الغنية متعددة الروافد التي الخرطت في إطار حركة تاريخية وحضارية خلاقة كونت معالم الشخصية المغربية.

368 - أطروحة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل الكرامة و التنمية و العدالة و الإجتماعية. الطبعة الأولى دجنبر 2012.ص43 و44 بتصرف

يتأكد من خلال ذلك أن التوافق على حقوق الإنسان لا يعني وجود تصور مطلق ونهائي مغلق حول كافة القضايا أو التأويلات ومن ثم يبقى هناك قدر موضوع تباينات ثقافية وإيديولوجية، مما يعني أنه إن كان هناك قدر كبير من التوافق حول القيم الحقوقية الكبرى، فإنه هناك قدر آخر هو الأقل دون شك يرجع إلى السياقات الحضارية والثقافية والدينية. كما يتأكد من جهة أخرى أنه أحيانا باسم كونية حقوق الإنسان تسعى دول كبرى أو توجهات سياسية أو إيديولوجية إلى فرض قراءتها وتأويلاتها الخاصة لقيم وحقوق الإنسان في خرق سافر لأحد أعظم مقومات حقوق الإنسان الذي هو حق الاختلاف. الدستور المغربي يقر بالكونية مع حفظ الحق في الاختلاف. والواقع أن الدستور اليوم قد حسم بشكل واضح في هذا الموضوع، وتوصل إلى تركيب يجمع بين مقتضى تقرير حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا وبين مقتضيات التلاؤم اللازم بينها وبين ثوابت البلاد ومقوماتها الحضارية، علما أن دساتير الدنيا تضمنت مقتضيات شبيهة بذلك. فقد نصت ديباجة الدستور على ما يلي: "وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها، من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبتها حقوق الإنسان، كما المغربي هي متعارف عليها عالميا". كما جاء في نفس الديباجة أيضا: "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة". وقد بين الدستور في الفصل الأول منه ماهية الثوابت الجامعة التي تستند عليها في حياتها العامة حيث نص بوضوح على ما يلي: "تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي". وبنفس المنطق الذي يسمح به القانون الدولي وتنص عليه اتفاقية " فيينا" جعل التزامه بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة كما تنص عليها الاتفاقيات الدولية رهنا بالمصادقة عليها في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة حيت ينص الفصل 19 بوضوح على ما يلي: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المعرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور و ثوابت المملكة وقوانينها". وذلك يعني أنه لا تعارض بين الإعلان عن الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وكما نصت عليها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وبين المنظومة الدستورية والقانونية الوطنية، ما دامت الشرعية الدولية تفسح مجالا للخصوصية الثقافية والحضارية وتضمن الاتفاقيات الدولية الانضمام بطواعية كليا أو جزئيا، وتضمن الحق في التحفظ، وهو ما يعني أن الاحتجاج بالكونية يكون في كثير من الأحيان احتجاجا مغالطا، مع التنويه أننا لسنا من أولئك الذين يستخدمون حجة الخصوصية من أجل الإجهاز على حقوق الإنسان المتعارف عليها كونيا حقا و صدقا[369].

ثانيا: الحرية في ميزان

ينطلق حزب العدالة و التنمية من فهمه للإسلام برؤية منفتحة شكلت عنصر القوة في التجربة التاريخية, رؤية تؤمن بالتعايش بين الديانات و حرية العقيدة, و اعتبار قاعدة المواطنة أساس بناء الدولة و المجتمع[370].

ويترتب على ذلك إقرار مبدأ عدم الإكراه في العقيدة ومبدأ حرية الإبداع وحماية الحريات الفردية والجماعية: انطلاقا من قاعدة "لا إكراه في الدين" التي هي قاعدة ذهبية قوامها أنه لا يجوز ولا يمكن اللجوء إلى أي شكل من أشكال الإكراه في الدين عقيدة وشريعة وأخلاقا، وأن هذه القضايا تقدم بالأساس من خلال الإقناع والاقتناع، وأنها محال للضمير والفكر والوجدان وليست محالا لسلطة الدولة أو إكراهات القانون، فإنه من باب أولى أن يشمل هذه القاعدة محال الالتزام الديني حيث لا إكراه على العبادات، ومجال الثقافة حيث لا إكراه في الفن والإبداع، والسلوك اليومي للمواطن حيث لا إكراه في الزي واللباس. وبناء على ذلك كله فإن الإكراه يتنال مع

369 - المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.ص52 و 53
370 - المرجع السابق.ص45

النصور الإسلامي للدين باعتباره إيمانا واقتناعا داخليا، وأنه لا محال للسيطرة على العقل والوجدان، " فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر"، ولا محال أيضا لتتبع ضمائر الناس وسلوكهم اليومي من خلال إقامة شرطة للأعلاق أو تفتيش في الضمائر. غير أن هذا لا يعني الإقرار بمفهوم شاد للحرية الفردية لا يوجد إلا في أذهان بعض المتطرفين من العلمانيين العرب الذين لم تعد لهم إلا قضية أساسية مفادها أنه يمكن باسم الحرية الفردية لفرد أو مجموعة أن يفرضوا استبدادهم الفكري والسلوكي على الأغلبية الساحقة من المجتمع، استبداد سعى إلى مصادرة حق الجماعة والدولة في أن يكون لها نظام عام وقيم مشتركة تشكل أساس عيشها المشترك، والقوانين التي تعين حدود الحرية الفردية وبداية المشترك، ويسعى إلى إسقاط حق الجماعة في أن تضع لها القواعد الحامية للنظام العام من خلال مؤسسات شرعية منتخبة. وعلى عكسن هذا التصور الشاد مفهوم الحربة فإن التراث الحقوقي العالمي بدساتير الدول الديمقراطية جمع على الملاءمة بين مبدأ الحرية ومبدأ المسؤولية، بين الحرية الفردية وبين ملفات النظام العام، وأن للقانون أن يحد من الحرية من أجل حماية حريات الأخرين وحياتهم الخاصة والنظام العام والصحة العامة، مثلما ينشر على ذلك الإعلان العالمي حقوق الإنسان كما جاء في مادته 29 التي تقرر: "يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحريانه لتلك القيود التي يقررها القانون فقط, لضمان الاعتراف بحقوق الغير و احترامها لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام و المصلحة العامة و الأخلاق في مجتمع ديمقراطي" و نجد نفس المعنى الوارد في الإعلان الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الفرنسية سنة 1789 في مادته الرابعة و الخامسة ونفس الشيء في عدد من الدساتير الأوربية المتقدمة مثل الدستور الإسباني والدستور الإيطالي والدستور السويسري[371].

وعلى غرار تصورنا لمفهوم الحرية الذي يزاوج بينها وبين المسؤولية ويضبطها بضابط القانون كما تفعل كل الأمم المتحضرة، يقدم حسب نظره تصورا خلاقا للعلاقة بين الكونية والخصوصية و يرفض المحاولات التضليلية التي تسعى باسم الحرية إلى إلزام مجتمعاتنا الإسلامية بتضمينات فلسفية وقيمية وإيديولوجية لا تلزم سوى المجتمعات التي نشأت ضمن سياقاتها التاريخية والحضارية الخاصة. فقد راكمت البشرية وتوافقت عبر تاريخها الطويل على عدد من القيم الإنسانية التي لم تعد ملكا للشرق أو الغرب، أو لهذه المجموعة من الدول أو تلك ومنها قيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والحرية والحق في الحياة والحق في التنقل والحق في التملك والحق في التعبير عن الرأي وحرية المعتقد وهلم جرا. وفي كل هذه القيم يوجد قدر كبير من الاتفاق حتى أن المتأمل يكاد يجزم أن مساحة التقاء مضامين خطبة الوداع مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكاد تكون شبه كلية رغم اختلاف الأزمنة واختلاف المرجعيات. غير أن هذه المساحة الواسعة من الالتقاء لا تنفي وجود مجالات أخرى بقيت غير مشمولة بالتوافق. وهذه المجالات الأخيرة لا تزال قائمة ليس بين دول ذات مرجعيات ثقافية وحضارية مختلفة كما هو الشأن بين الدول الغربية والدول الإسلامية، بل إنها قائمة بين دول تنتمي إلى نفس المرجعية الحضارية، بل أحيانا داخل نفس الدول كما هو الشأن مثلا بالنسبة[372].

ثالثا: موقف من العلمانية

يستند تصور حزب العدالة و التنمية على فهم وظيفي للعلاقة بين مجال الدين والسياسة وبين الدين والدولة، حيث إنه إذا كان من غير الوارد تبني تصور علماني متطرف للعلاقة بينهما سواء بالنظر إلى طبيعة الدين الإسلامي ومقاصده وأحكامه التي لها صلة في العديد من الجوانب بالحياة العامة والعلاقات الاجتماعية أي بعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالجماعة والسلطة، ويتضمن عددا من القيم التي لها صلة بتلك العلاقات من قبيل قيم العدل والمساواة والمشاركة والاهتمام بالشأن العام، أو بطبيعة الدولة المغربية وتركيبة المجتمع المغربي حيث يشكل الدين مكونا أساسا في الثقافة والنظام الاجتماعي ومن ثم حيث تكون الدعوة إلى الفصل المطلق بين الدين والدولة أو الدين والسياسة دعوة شاردة ولا تتناسب مع الواقع المغربي. تبعا لذلك ومن هذا المنطلق، وبالنظر إلى ما قرره الدستور من أن الدولة المغربية دولة إسلامية، ومن أن الأمة تستند في حياتها العامة على ثوابت جامعة على رأسها الإسلام، وبناء أيضا على الرصيد المتراكم للتجربة الإنسانية التي تبين أن الفصل

371 - المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق.ص49

372 - المرجع السابق.ص50

المطلق بين المجالين والعلمانية الشاملة ما هي سوى حالة من حالات العلمانية والتي لا تشكل قاعدة في التجارب العربية نفسها، فإننا نرى في حزب العدالة والتنمية أن العلاقة الأوفق بين الدين والسياسة، بين الدين والدولة ليست هي الفصل المطلق، وليست هي التماهي المطلق بينهما أن يكون حاضرا في السياسة كمبادئ موجهة دافعة وقوة جامحة للأمة. لكن الممارسة السياسية مع الرغبة في ذلك هي ممارسة بشرية نسبية قابلة للخطأ وبالتالي لا فالدين ينبغي يتبعي إضفاء طابع القداسة عليها[373].

الفقرة الثانية: مفهومي الدولة و السلطة

أما هذه الفقرة سنخصصها لوضع مفهومي الدولة و السلطة تحت مجهر حزب العدالة و التنمية

أولا: "الدولة" بعيون حزب "العدالة و التنمية"

ينطلق حزب العدالة و التنمية من فهمه للإسلام برؤية منفتحة شكلت عنصر القوة في التجربة التاريخية، رؤية تؤمن بالتعايش بين الديانات و حرية العقيدة، و اعتبار قاعدة المواطنة أساس بناء الدولة و المجتمع. يترتب على ذلك أننا ننظر إلى الدولة باعتبارها دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، دولة يحكمها القانون، مصدره الأسمى الشريعة الإسلامية في معناها الشامل الذي يتضمن العقيدة والأخلاق والأحكام، أي باعتبارها مجالا لعمل المجتمع بأسره ولا يقتصر على سلطة الدولة أو سلطة القانون، والتي لا ينبغي فهمها فهما مشوها يختزلها في نظام العقوبات وإنما في أحكامها ومقاصدها القائمة على إقامة العدل والمساواة بين البشر وبين النساء والرجال، وفي قيم الشورى والديمقراطية وضمان حق المواطنين جميعا في الحياة الحرة والكريمة، وقانون مرجعيته العليا المرجعية الإسلامية والمعايير الكونية للحقوق والحريات المتعارف عليها عالميا والمقررة دستوريا وصياغته صياغة بشرية وضعية تتغير بتغير الظروف والأحوال وبتطور مع تطورات الحياة البشرية. وهو قانون يقع باستمرار تحت الرقابة القضائية الدستورية لضمان ملاءمته مع القواعد الدستورية للملكة، وتحت الرقابة البرلمانية من أجل ضمان حسن تنزيله من أجل جعله في خدمة الأهداف التي وضع من أجلها. أما تطبيق القانون وأحكامه فهو من صلاحيات السلطة التنفيذية وحدها، ولا يجوز للأفراد العاديين أن يباشروها.[374]

ربما تكون الأوراق المرجعية الأخيرة التي اعتمدها حزر العدالة و التنمية أكثر طوباوية في طرح مفهوم ينسجم و رغبة مشاركتهم في السلطة. إلا أن حقيقة الأمر، فمفهوم الدولة عند هذه الحركة لم يكن ثابت، و هذا ما حذر منه الدكتور "فريد الأنصاري" بالسقوط في فخ التضخم السياسي الذي يجعل العمل الإسلامي تحت رحمة السلوك السياسي الرهين بالسياقات، و بهذا الإسقاط نجد أن تصور الدولة لدى هذه الحركة السياسية الإسلامية بدأ بحلم الدولة الإسلامية و حكم الخلافة، و بعد مجموعة من المراجعات(يجب الاشارة أن لهذه المراجعات سياقات سياسية و رغبة كبيرة من بعض قيادة الحركة الدخول غمار المشاركة السياسية، و ليس مراجعة نابعة من رغبة الوصول الى الحقيقة العلمية) تحول النقاش حول حكم الخلافة بين الإلزامية الدينية و إمكانية التجاوز، ثم بدأ الحوار حول الدولة الحديثة بين الإشادة بمنجزاتها و نقد استبدادها، و أخيرا تم التطبيع مع الدولة الحديثة المناقضة للترسانة الفكرية التي تأسست عليها الحركة كاملة.

سنحاول مقاربة بعض محطات تطور تصور الدولة في مخيال الحزب(حركة التوحيد و الاصلاح و حزب "العدالة و التنمية") منتصرين لمقاربة الدكتور فريد الأنصاري التي جعلت العمل الدعوي التربوي في خدمة المشاركة السياسية لحزب العدالة و التنمية، و ذلك لأن تقديره جد موضوعي في تشخيصه للحركة الاسلامية(من خلال ثلاثة مؤلفات: الفجور السياسي و الحركة الاسلامية بالمغرب الصادر سنة2000، البيان الدعوي وظاهرة

373 - المرجع السابق.ص47
374 - المرجع السابق.ص48

التضخم السياسي الصادر سنة2005، و الأخطاء الستة للحركة الاسلامية بالمغرب الصادر سنة2007) و الذي برر ذلك بازدواجية قيادة الحركة الدعوية و قيادة الحزب بالإضافة إلى بعض المهام في مؤسسات الدولة(البرلمان، الجماعات الترابية)، هناك رأي آخر يعتبر أن الحركة منفصلة عن الحزب إلا أنه غير مبرر بشكل واقعي. و عليه سنحاول ذكر تصور الحزب(كحركة شاملة) لمفهوم الدولة من خلال مقاربتين:

- ✓ "الخلافة" بين الحكم و الحلم

ترفض حركة "التوحيد والإصلاح" اعتماد مقولة الخلافة في العصر الحالي باعتبارها مجرد مصطلح يسمي نوع السلطة القائمة، وليس نظاما سياسيًا جاهزا مفروضا على المسلمين اتباعه. فأحمد الريسوني لا يرى فيها إلا مجرد اسم من الأسماء ومصطلح من المصطلحات، ليس واجب الاستعمال ولا واجب الاجتناب، يمكن أن تعبر به وبغيره، ويمكن أن نسقط، وننساه. فالمبادئ والمقاصد المعتبرة وهي المعول عليها، كما يرى فيها سعد الدين العثماني لفظا يرادف السلطة أو السلطان فحسب، ولا يمثل نظاما سياسيا جاهزا محددا. فنظام الخلافة - حسب هذه الحركة - لا يستند إلى أدلة شرعية؛ إذ لا وجود لمطلح الخلافة في القرآن وصحيح السنة، بل "الخلافة" نفسها ليست نظاما، بل هو معنى إجمالي اجمع المسلمون على شرعيته وضرورته، و لفظ "الخليفة" هو لقب يعبر عن القائد، يمكن أن يستبدل بالرئيس، أو الإمام، واسم الخلافة لا يحيل على نظام شرعي محدد موصوف، ولا حتى عن تجربة تاريخية موحدة أو متشابهة، بل هي أنماط عديدة، تختلف باختلاف الدول والأقطار والأفراد. وهم في ذلك يختلفون مع جماعة "العدل والإحسان" المغربية التي ترى أن للخلافة سندا شرعيا من السنة النبوية؛ حيث بشّر النبي صلى الله عليه وسلم بعودة حكم الخلافة من خلال الحديث المروي عن حذيفة، رضي الله عنه، "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكا عاضا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أنا يرفعها، ثم تكون جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة". وقد اعتبر أحمد الريسوني أن هذا الحديث لا يخلو من هشاشة في ثبوته وصحته، وأقصى ما يقوله فيه أهل الاختصاص هو أنه "حسن الإسناد". ومثل هذا لا يبنى عليه شيء من الأحكام الغليظة والامور الجسيمة، وقصارى ما يصلح له هو التبشير وبث الأمل، أما إذا جد الجد وعظمت الأمور، فلابد من أدلة صحيحة متينة، وإلا فلا. لهذا، أسقطت هذه الحركة الاسلامية حكم الخلافة الإلزامية الدينية، باعتباره ليس واجبا شرعيا، وحكما أصيلا في الإسلام، إذ ليس عندنا في الإسلام - حسب احمد الريسوني- نظام سياسي معين، لا باسمه ولا بهياكله الدستورية، ولا بترتيباته القانونية، لأن مجال السياسة والحكم والدولة والإدارة العامة، محكوم بالمبادئ والقواعد الكلية، وليس بأحكام تفصيلية منصوصة.[375]

إلا أن ميثاق حركة التوحيد و الإصلاح اعتبر أن "الفرقة التي أصابت المسلمين من أعظم المصائب و النكبات التي أدت إلى التراجع الديني و التدهور الاجتماعي و التخلف الاقتصادي و التشرذم السياسي، و أن أي توجه وحدوي في الأمة الإسلامية على مستوى الجماعات أو الأقطار يستوجب الدعم أو التأييد"[376]. لهذا، رأى بعض الدارسين أن حلم تحقيق الخلافة لدى حركة التوحيد والإصلاح ما زال قائما، وراسخا في وجدانهم، فالغاية توحد الجماعات القطرية للوصول إلى نظام الخلافة الإسلامية؛ إذ يقر "المقرئ أبو زيد" ذلك قائلًا: "كلنا يحلم أن تتوحد الجماعات الإسلامية، وتصبح جماعة إسلامية موحدة بتنظيم واحد وزعيم واحد وقيادة واحدة، وكلنا يتمنى أنه عندما يفتح عينيه من الحلم يجد ذلك واقعا حقيقيا، وآنذاك فإن الجواب عن السؤال، هو أن ننتمي إلى الجماعة الواحدة التي تنتظم كل الجماعات في التراب الوطني، تمهيدا لأن نتجاوز المرحلة القطرية الاضطرارية، فتنظم الجماعات الإسلامية على مستوى الجهات، ثم تكون جماعة إسلامية واحدة على مستوى الأمة، لكي تؤسس خلافة إسلامية واحدة من طنجة إلى جاكرتا".[377]

---

375 - فوزية طلحا. صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية المغرب و تونس نموذجا. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الاولى2020.ص25

376 - حركة التوحيد والإصلاح. ميثاق الحركة. طوب بريس. سنة1998. ص47

377 - فوزية طلحا. المرجع السابق. ص30-31

✓ "الدولة الحديثة" حتمية تاريخية أو أمر واقع

يعتبر امحمد جبرون(أحد رواد حركة التوحيد و الإصلاح) من أشد المدافعين عن الدولة الحديثة[378]، بحيث قارن بين دولة "الخلافة الراشدة" و "دولة-الأمة" من حيث الإعتراف بالسيادة للأمة أو الشعب، مشيرا "إذا كان أكبر ما تمتدح به الدولة - الأمة ويدعو إلى تبنيها هو فسحها الطريق أمام الأمة لممارسة حقها السياسي والاعتراف لها بالسيادة، الشيء الذي لم يكن متاحا في إطار دولة العصبية، فإن هذا الأمر تحقق، وبدرجات عالية، في إطار دولة الخلافة؛ فقد مارست الأمة في عصر الراشدين سيادتها كاملة غير منقوصة، وكان الحاكم طوع يمين الأمة"[379]. وهنا، يوازي محمد جبرون بشكل ضمني بين دولة الخلافة الراشدة والدولة-الأمة من حيث الاعتراف بالسيادة للأمة أو الشعب، مؤصلا بذلك لمفهوم السيادة الذي يعتبر من خصائص الدولة الحديثة، مانحا إياه المشروعية الدينية، لتبرير الأخذ به، إرضاء للضمير الديني، دون مراعاة الاختلافات الجوهرية بين مفهوم السيادة في كلا الحكمين، فالسيادة في زمن الخلافة الراشدة كانت للأمة التي تراقب الحاكم مشترطة طاعة الله وتطبيق شرعه، في حين تقوم السيادة في الدولة الحديثة على حكم الشعب دون حضور القيد أو الشرط الديني؛ الأمر الذي يعبر عن تناقض كبير، وإسقاط غير متوازن لدفاهيم[380].

"انتبهت النخب السياسية العربية إلى هذا المرض المزمن(يقصد هنا الدولة العصبية)، وحاولت علاجه بتقديم وصفات مختلفة، ركزت أساسا على إصلاح المالية العمومية، وإعادة هيكلة الجيش وتنظيمه، غير أن جل هذه المحاولات باءت بالفشل، ولم تفلح في إنقاذ دولة العصبية من الموت المحقق وتجديد شرعيتها، لكنها بالمقابل وضعت العرب على سكة التاريخ، وجنحت بهم نحو نموذج دولة حديث، لم يكن غير نموذج الدولة – الأمة"[381]، هكذا أشار جبرون بشكل مباشر لحتمية الدولة الحديثة و أنها ليس إسقاط استعماري هجين.

يناقض "سعد الدين العثماني" طرح محمد جبرون المتعلق بالحتمية التاريخية للدولة الحديثة، ويقر بأن محددات الدولة الحديثة قد نشأت خارج التجربة التاريخية العربية، حيث تشكلت بفعل ا التطور النظري للفكر السياسي الحديث وتحت ضغط التجربة الواقعية الغربية، وأن جزءا آخر من محددات الدولة الحديثة يعتبر إرثا للقوى الاستعمارية التي مارست التحديث القسري المؤطر بمصالحها الآنية والمستقبلية، لهذا أضحت محددات الدولة الحديثة واقعا لا يمكن القفز عليه، ومعطى جديدا لا يمكن إلا العمل على تكييف النظريات والاجتهادات الفقهية لتتلاءم معه. وهو قول يؤكد تعامل الإسلاميين مع الدولة الحديثة وفق فقه الضرورة، على اعتبار أن هذه الأخيرة واقع مفروض، لا مناص من التأقلم معه، ومن تم يقترح العثماني تكييف الدين الدولة، من خلال إنشاء اجتهادات توفيقية، خاصة وأن مرونة الإسلام تتقبل ذلك التوفيق، وهو ما عبر عنه سعد الدين العثماني بإقراره أن ما يساعد على ذلك أن مفاهيم عديدة مثل السيادة والشورى والعدالة والمساواة قد شكلت أسسا ذات قيمة عليا في تصور الدولة لدى المسلمين، وشكلت إنجازات للفكر السياسي الإنساني، وهكذا، فإن الأمر يقتضي إبداع اجتهادات تتأطر بتلك المبادئ والمقاصد، وتستفيد في الوقت ذاته من الفكر السياسي الحديث. وهنا، يظهر

---

[378] - ذكر -في هذا السياق- الاستاذ محمد جبرون مفهوم الدولة الاسلامية الحديثة في مؤلفه "إمكان النهوض الإسلامي مراجعة نقدية في المشروع الإصلاحي لعبد الله العروي" مشيرا في الصفحتين 129 و 130 ل" انهارت الخلافة الموضوعية أو الدولة الإسلامية التقليدية التي كانت تدير مقاليد الأمور في البلاد العربية تحت تأثير ضربات الاستعار الرأسمالي، وظهرت بدلا عنها دولة جديدة اختُلف في تسيمتها ووصفها، فأحيانا يطلق عليها اسم الدولة القطرية، وأحيانا أخرى اسم الدولة الوطنية، أو الدولة الحديثة...إلخ. وقد أثار هذا الكيان السياسي الجديد الذي انتظم الفعالية الحضارية للعرب في الفترة المعاصرة أسئلة وتحديات جديدة، من أبرزها تحدي الدين. لقد تميزت علاقة الدولة القطرية بالإسلام بالغموض والاضطراب، واستبدت بها هواجس نهضوية كبيرة، أفقدتها التوازن اتجاه الإسلام، في الكثير من المواقف والحالات، لكن المشكلة العويصة التي عانت منها الدولة القطرية بالعالم العربي في العقود الأخيرة، ولا زالت تعاني منها بنسب مختلفة، هي مشكلة المفهوم، فهل الدولة العربية التي خلفت الاستعار بالعالم العربي أو جاءت بعده هي دولة بالمعنى السوسيولوجي والسياسي تشبه ما عرفه الغرب أم هي كيان من نوع آخر بالرغم من القواسم المشتركة التي تجمعه بالدولة الحديثة كما عرفها الغرب؟"

[379] - امحمد جبرون. مفهوم الدولة الاسلامية أزمة الأسس و حتمية الحداثة(مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية). المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.الطبعة الأولى بيروت2014. ص310-311

[380] - فوزية طلحا. المرجع السابق. ص38

[381] - امحمد جبرون. المرجع السابق. ص317

جليا النهج البراغماتي لدى الإسلاميين، والذي يتوخى تسخير الدين لإضفاء المشروعية على الدولة الحديثة، بعد أن كان الهدف تسخير الدولة الحديثة لخدمة الدين.[382]

أما "أحمد الريسوني" انتقد تضخم الدولة على حساب الأمة، في نموذج الدولة الحديثة، لأنه أدى إلى ترسيخ السلوك الفرداني، وإفقاد الأمة مكانتها وقدرتها على الريادة والعطاء والإبداع، وحولها إلى مجرد ركام ضخم من المتفرجين المستهلكين والمستهلكين، فالوضع في رأيه معكوس ومختل ومقلوب؛ إذ من مكامن الخلل التركيز على الدولة على حساب الأمة، بل الأمة هي الأصل[383]، كما أكد هذا الأخير أن قبول الدولة الحديثة، نابع من إيمانه بقدرة هذه الدولة على استيعاب مرجعيتها الإسلامية، وهنا يكمن الإشكال لأن الدولة الحديثة قامت أساسا ضد سيطرة المرجعيات الدينية بمختلف أنواعها، كما أنها ترفض تدخل الدين في سياسة الدولة، في حين تتأسس الحركات الإسلامية بمختلف أشكالها، ما يسمى بالدولة الحديثة، ورغم إيجابياته ومكاسبه الكثيرة، لا يعتبره نموذجا واحدا منمطا وساكنا. ما هو جاهز عندي ومستقر هو جملة مبادئ، كالعدل والشورى وسيادة الشعوب على نفسها وعلى اختياراتها، وقيام الحكم على التعاقد الدستوري الحر، والفصل بين السلط والمسؤوليات[384].

أما الدولة بالنسبة ل"محمد يتيم" تمثل علاقات مركبة وأوضاعا متعددة وحاصل انتماء تاريخي وجغرافي وبشري، فالدولة مؤسسات قانونية وسلطات تشريعية وتنفيذية، سلطات تستمد وجودها من قاعدة دستورية تعين هويتها العامة ومرجعيتها العليا، بغض النظر العلاقة التطبيقية تلك القاعدة وبين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الدولة، فقد يكون الواقع المذكور متطابقا المرجعية المذكورة، وقد يكون بعيدا عنها على مستوى التطبيق، والدولة شعب يحمل تاريخا وقيما وعقائد وتراثا، وهذه الأخيرة تشكل الأرضية التي تقوم عليها تلك القاعدة الدستورية، ما دام الشعب هو صاحب السيادة العليا في إقرار النظم الدستورية. فالتعريف هنا يتماهي مفهوم الدولة الحديثة، من حيث الإشارة إلى الحدود الجغرافية، والشعب الذي يعتبر صاحب السيادة، وكذا الفصل بين المؤسسات، والفصل بين السلطات، الخاضعة كلها لقراعد دستورية.[385]

ثانيا: السلطة

سنحاول الحديث عن علاقة الحزب و موقفه من السلطة، فبعد التخلص من الفكر الإنقلابي لشبيبة "مطيع"، و قدمت الحركة مراجعات مهمة، و أعادت النظر في مفهوم الحركة الإسلامية، و مع ذلك نلاحظ بعض التناقضات سواء على مستوى التطبيع مع "البيعة" كفهوم، لكن التطبع كان بشروط تحديث طقوسها، كما نشهد أن مفهوم السلطة غير ثابت عند قادة الحزب، بل متحول حسب السياقات السياسية.

- ✓ مفهوم "البيعة" من الرفض إلى التطبيع

خضع حزب الإسلاميين لسيرورة طويلة تعرض فيها لعدة ضغوطات حتى تحولت الحركة الراديكالية "الشبيبية الإسلامية" إلى حزب يعترف بالثوابت الرسمية من أجل الدخول إلى الحقل و اللعبة السياسية، حيث أقر استعداده التام بقبول الشرعية الدينية و السياسية للمؤسسة الملكية. ظل هاجس الحزب هي طمأنة السلطة السياسية و تأكيد التثبيت بالعمل وفق قواعد اللعبة السياسية قائما، بل ظلت قياداته تجتهد في صوغ خطاب يكرس الإعتراف بشرعية إمارة المؤمنين و سُمُوُّها حتى اليوم. و هو ما يفيد أن الحزب لا يهدف إلى التأسيس لحقل قدسي مضاد الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية و لكن الهدف هو إيجاد منطقة لموطئ قدم داخل العمل السياسي

---

382 - فوزية طلحا. المرجع السابق. ص39-40

383 - أحمد الريسوني. الأمة هي الأصل مقاربة تأصيلية لقضايا الديمقراطية حرية التعبير الفن. الشبكة العربية للأبحاث و النشر. الطبعة الاولى2012. ص11بتصرف

384 - فوزية طلحا. المرجع السابق. ص41-42

385 - المرجع السابق. ص36

الرسمي، فالتشبث بالملكية و شرعية السلطة القائمة على البيعة و منطق الراعي و الرعية، يعتبر راسخا في أدبيات الحزب "العدالة و التنمية" و "حركة التوحيد و الإصلاح" دراعه الدعوي, وهو ما يتضح في إحدى النصوص التأسيسية لهذه الأخيرة التي تقر فيها أن النظام المغربي نظام أصيل و عريق لم ينشأ إبان الإستعمار أو بعده بل يتمتع بأصالة تاريخية متعددة عبر الدولة العلوية و ما قبلها إلى المولى إدريس، و هو كذلك ليس نظاما علمانيا يتنكر للدين، بل هو نظام يقوم أساسيا على المشروعية الدينية المبنية على البيعة التي هي الصبغة الشرعية للحكم في الإسلام. فالإقرار بالشرعية الدينية و التاريخية للمؤسسة الملكية يعتبر ثابت، كما أن الإقرار بمسالة البيعة كالية شرعية للحكم في المغرب يعطي تطور مبدئي لنخبة هذا الحزب للحكم في المغرب و بالتالي الحزب لا يقدم كبديل بل هو يزكي للشرعية القائمة و ينخرط فيها و يعمل في إطار قواعدها المعيارية[386].

كما نجد أغلب خرجات الأمين العام(السابق) للحزب عن الملكية، فهو يؤكد تشبيه الراسخ بالبيعة قائلا : أنهم يطيعون طاعة مبنية على الدين أو مسألة النظام الملكي مسالة يتكلم فيها بالدين فالأسرة الملكية تحكمنا منذ قرون، ملوك يحكمونا بالبيعة التي يقدسها العلماء. نلاحظ من كلام زعيم الحزب آنذاك "بنكيران" أن التشبث بالبيعة يعتبر عهد على الطاعة و رباط مقدس بين الراعي و رعيته، و بالتالي إضفاء القدسية على آلية البيعة التي تحيل على التمثالات الإسلامية للدولة الخليطية يترتب عنها واجب الطاعة لولي الأمر، و الطاعة هنا غير مشروطة ولا يسأل فيعظها مسلم، من هنا يتضح الإقرار بحتمية المؤسسة الملكية و مركزيتها داخل النظام في تصور "حزب العدالة و التنمية "[387].

يكمن الخلاف بين هذا التنظيم من جهة و باقي مكونات الحركة السياسية (الأحزاب) و الدستور المغربي باعتباره الوثيقة الأسمى التي تمثل النظام السياسي، في انعدام الإجماع على مفهوم محدد للدولة، فالعدالة و التنمية تزكي الدولة الدينية و لكن بنوع من التناقض السياسي يتجلى في طرح موقف معين في أوراق المؤتمر و التخلي عنه في خطاب القيادة، أثناء الإنتخابات أو التصريحات الإعلامية و على سبيل المثال لا الحصر نجد مسألة حرية المعتقد عملوا على إزاحتها من الدستور, في حين نجد أن الدستور كان أكثر تقدما من حزب سياسي في هذه المسألة, أو بالأحرى يمكن اعتبار أن حرية المعتقد في نتاج لنضالات طويلة للمغاربة و مكسب للمغرب للانتقال إلى الدولة المدنية. بالرغم من الإحالات على الدين من طرف الدستور "المملكة المغربية" دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ، إلا أن الوثيقة الدستورية كرست طبيعة الدولة المدنية من خلال التنصيص على الديمقراطية للدولة و على مبدأ فصل السلطات، وعلى التداول في ممارسة الحكم بين الأحزاب السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة. و نصت على نظام المواطنة و على الحقوق و الحريات الأساسية و على المساواة في الحقوق كلها، و عدم التميز على أساس الجنس و على سمو المواثيق الدولية[388]

أخدنا النقاش حول مفهوم الدولة عند الحزب و الإختلاف بينه و بين باقي الفرقاء السياسية، المطالبة بالدولة المدنية و هو شيء طبيعي، لأنه لا يمكن الفصل مطلب طبيعة النظام و مفهوم الدولة.

- ✓ المفهوم المتغير للسلطة

اضطر حزب العدالة و التنمية إلى إقامة توافقات مع السلطة السياسية في سبيل الإنصهار في اللعبة، حيث كانت الشبيبة الإسلامية تصنف ضمن مكونات الإسلام السياسي الإقصائي لطبيعة معارضتها للنظام, و ذكر الأمين العام السابق "عبد الإله بنكيران" أنهم كانوا معارضين للنظام الملكي في الشبيبة الإسلامية[389].

386 - عبد الإله سطي. ما بعد الإسلام السياسي في المغرب مقدمات في دراسة تحولات مابعد الحركة الإسلامية المغربية. افرقيا الشرق-المغرب2016.ص85

387 - المرجع السابق.ص86

388 - أشرف عثمان و آخرون. الإسلاميون و قضايا الدولة و المواطنة, الجزء الثاني طبعة أولى 2017. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.بيروت.ص57

389 - عبد الإله سطي. المرجع السابق.ص139و 140

تدرّج التغيير في علاقة الحركة مع النظام السياسي ،حيث خضعت الحركة إلى مسار طويل حتى اعترف بها كإطار قانوني بإستراتيجية الإدماج في الحقل السياسي الرسمي وفق شروط قائمة على الإعتراف بالشرعية الدينية للمؤسسة الملكية، و بالشكل الذي لا يجعل الحركة حقلا مضادا و منافسا للإيديولوجة النظام القائم[390] و بالتالي تصبح الحركة تصب نحو المشروع السياسي الذي تقدمه الدولة أي لا بديل لها غير تثمين كل ما تكرسه المؤسسة الملكية عن طريق الخطابات. أما آخر حلقات الدخول إلى الحقل السياسي من الباب العريض تكمن في انخراط الإسلاميين (حركة التوحيد و الإصلاح) في حزب عبد الكريم الخطيب حيث تم قبول إندماجهم كأفراد و ليس كتكتل مع احترام ثلاثة شروط: الملكية، الإسلام، و اللاعنف أي إقرار الإسلام كدين للأمة، العمل في ظل الملكية الدستورية كنظام للبلاد، و نبذ العنف و التطرف[391]. و بعد العمل القانوني المباشر تجسدت المشاركة السياسية لحزب العدالة و التنمية في اللعبة السياسية بدون أي ضمانات أو تعاقدات و مع ذلك كانت السلطة تتفادى اي مفاجأة كاستحضار لتجربة انتخابات 14 نونبر 1997 حيث حصلت العدالة و التنمية على تسعة مقاعد, و في انتخابات 27 شتنبر 2002 فاز الحزب بفريق برلماني إلا أنه تلقى ضغوط و تهديدات من الداخلية وصلت إلى حد فرض خريطة دقيقة للترشحات التي ينبغي للحزب الإلتزام بها، و تم الخضوع إليها[392] حضيت العدالة و التنمية بمكانة بارزة في الخريطة الإنتخابية في سنة 2011 و ذلك وفق سياق معين إلا أن المشاركة السياسية للإسلاميين في الحكومة كانت بهدف الحفاظ على التوازنات السياسية.

نجد أن الإسلاميين كانوا يقومون بدور المعارضة قبل دخولهم إلى الحكومة، كما قام بها اليسار (الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية) في السابق[393] ولكن ليس بنفس الأليات، فجد في المدرسة الإتحادية، أن هناك من يستطيع النقد و معارضة المشاريع التي ينتهجها النظام في حين إذا وقفنا على بلاغات أو البيانات الصادرة عن العدالة و التنمية بعد أي خطاب الملكي تثمن و تزكي كل الأمور وكأن الحقل السياسي غير نسبي و غير وارد فيه الخطأ الصواب، فبالرغم أن الإتحاد الإشتراكي شارك في العمل الحكومي في تجربة التناوب، نستحضر شهادة الوزير الأول لهذه التجربة "عبدالرحمان اليوسفي" في محاضرة له ببروكسل قال : أن الأوساط الشعبية لم تبدي حماسها الكافي إزاء انتخابات 2002 و ربما أتحدث عن نصف المغاربة البالغين عن التصويت بين الناخبين المعتادين، قد عبروا عن خيبة أملهم إزاء التناوب التوافقي بواسطة امتناعهم عن المشاركة في التصويت، حيث أن تجربة خمس سنوات أفهمته أن الحكومة لا تتوفر على السلطة الكافية من أجل القيام بمسؤولياتها و أنها كانت مقيدة بتقاليد عتيقة[394] هنا يكمن الفارق بينهم، حيث نجد الفرق، الأول يتجلى في طريقة الدخول إلى الحكومة، دخل الإتحاد الإشتراكي بشروط معينة[395] و سياق معين و طريقة الخروج من الحكومة مرتبطة بتقييم المرحلة و الخروج بخلاصات كما ذكرنا سابقا على لسان " عبد الرحمان اليوسفي" في محاضرته.

أما حزب العدالة و التنمية فلم يفرض أي تعديل، بل جاء دستور 2011 في سياق احتقان إجتماعي و تيارات سياسية في الشارع تنادي بمطالب سياسية مختلفة مع ملاحظة الغياب لحزب العدالة و التنمية، مما يمكننا استنتاج أن هذا الأخير كان الطرف المستفيد من الوضع بمنطق برغمائي محض، مع وضع بعض المطالب التشريعية في جو يسوده حراك اجتماعي (20 فبراير) و ذلك بالحفاظ على نفس الوضع السياسي[396].

390 - عبد الإله سطي. المرجع السابق.ص142

391 - المرجع السابق.ص148

392 - المرجع السابق.ص152

393 - المرجع السابق.ص154

394 - برنامج حوار. مع محمد الساسي.19-12-2006

395 - قدمت الكتلة الديمقراطية في ذلك السياق مذكرة إلى الملك سنة 1996 تتضمن مطالبها و التعديلات المقترحة للدستور الجديد, فتم إرجاعها من طرف الديوان الملكي بحجة أنها تحاول تغيير النظام و ليس تقديم إصلاحات (لائحة المطالب في كتاب عبد الرحمان اليوسفي/ أحاديث فيما جرى.ص157) و عند عرض مشروع دستور 1996 على الإستفتاء, اتخد الإتحاد الإشتراكي لأول مرة في التاريخ قرار "نعم" للدستور الجديد.

396 - سعيد خمري. روح الدستور الإصلاح, السلطة و الشرعية بالمغرب. الطبعة الأولى 2012. منشورات دفاتر سياسية. ص201

الفرع الثاني: مشروعي "الدمقرطة" و "التنمية"

يعتبر أي حزب ملزم بوضع مشروع يجيب من خلاله على مجموعة من النقاط و أهمهما المشروع السياسي المرتبط بطبيعة الدولة، ثم المشروع الإقتصادي التنموي المرتبط بالثروة، و بعد الإطلاع على مقترحات العدالة و التنمية سنحاول مناقشتهم من خلال الفقرتين.

الفقرة الأولى: "العدالة و التنمية" و أطروحة الديمقراطية

في هذه الفقرة سنحاول الاشارة إلى مفهوم الديمقراطية عند العدالة و التنمية، و سنعرج بعدها للحديث عن الآليات التي يقترحها الحزب لدمقرطة الدولة.

أولا : الديمقراطية في الإسلام السياسي.

ربما يكون العنوان الأصح هو "مفهوم الديمقراطية و الإسلام السياسي" بدل "مفهوم الديمقراطية في الإسلام السياسي" لا لسبب غير أن هذا النقاش لم يحسم داخل حركة الإسلام السياسي لا في المغرب و لا في تركيا و لا في جميع الحركات، فهناك بعض فصائل الإسلام السياسي طبعت مع المفهوم و هناك من تعتبره دخيلا.

تعرف التوجهات الإسلامية نوع من التشتت وتيه في تجسيد مفهوم الديمقراطية بمهفومها الشمولي بحلة معينة، على عكس مانشاهده في التوجه الإشتراكي والتوجه الرأسمالي حيث الصراع على مبادئ الديمقراطية بين المساواة والحرية. ولكن التوجه الإسلامي نجد بعض أقلامه تنتقده وتعتبره دخيلا، وهناك من يرغب في أسلمة الحداثة كما وصفها الدكتور حسن أوريد في كتابه الإسلام السياسي في الميزان حيث جسد أزمة الخطاب والممارسة[397]. مما يضعنا أمام طرح نظرة التوجهات الإسلامية أو الإسلاميون بصفة عامة من المساواة والحرية لأنه من الصعب الحديث عن جل التوجهات نظرا لكثرتها وتشعبها، إن الحرية في المفهوم الراسمالي يقوم على مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر" بحمولة إقتصادية وسياسية. أما الحرية الشخصية مفادها أن كل إنسان هو الذي يملك بحق نفسه، ويستطيع أن يتصرف فيها كما يحلو له، دون أن يخضع في ذلك لأي سلطة خارجية. حيث أن الإسلام يعتبر أن الحرية هي إخراج الإنسان من سيطرت الأصنام- كل الأصنام- ولكنها تقيم عملية التحرير الكبرى بالإيمان بالعبودية المخلصة لله[398]. حيث يتحرر ولا يمتلك نفسه كما هي المنظور الرأسمالي. الا أن كلا المذهبين يتفقان في عامية الحرية هو نفي سيطرت الغير. أما فيما يخص المساواة فهي جد متشعبة ومختلفة بين المذهب الإسلامي و المدارس الأخرى (الرأسمالي والإشتراكي) حيث هذه الأخيرة تؤمن بالمساواة المطلقة على جميع المستويات، في حين أن المدرسة الإسلامية التي تعرف مد وجزر في موضوع المساواة بين المذاهب الإسلامية، حيث هناك جدلية فهم النص وهناك من يعتبر أن جميع النصوص قابلة للإجتهاد وملاءمتها مع المجتمع وكذلك يوجد من يرفض هذه الفكرة بتبرير أن هناك نصوص قطعية الدلالة، إلا أن هذه الأمور ليست موضوع نقاشنا. كما يجب إستحضار أقلام الكثير من الحداثيين الذين ينفون أن الإسلام السياسي ثيار يؤمن بالديمقراطية نظرا لما يعرفه هذا الأخير من أزمات في المفاهيم التي ذكرنا سابقا. لكن في حوار مع الدكتور عبد العالي حامي الدين قائلا أن مفكري الغرب لهم إقناع راسخ بأن الإسلام هو مصدر الإستبداد في العالم العربي والإسلامي لأنه لا يشمل على قيم الحرية والديمقراطية. ويكرس مفاهيم الإستفراد بالسلطة تحت مصوغات ديني[399] حيث إستدل بالبروفسور "جان فرانسوا بايار" عندما قال: لدي الغرب تصور جامد عن الإسلام. فهو لا يخرج حسب تصوره من كونه ماهية وجوهر خارجين عن الزمن. أي أن الإسلام عبارة عن مفهوم جامد لا يقبل التطور أو أنه غير معاصر. وهذا الإسلام غير المعاصر هو بطبيعة غير قابلة للتطور عبر التاريخ. إذا هو

397 - حسن أوريد. المرجع السابق. ص55

398 - محمد باقر الصدر. المدرسة الإسلامية الإنسان المعاصر و المشكلة الإجتماعية. ص76

399 - بلال التليدي. الإسلاميون و العلمانيون في المغرب و التعايش الممكن. الطبعة الأولى2010. منشورات التجديد-الرباط. ص166

مناقض للديمقراطية. مع أن الديمقراطية تعتبر بحد ذاتها شيئا نظريا جدا[400] حيث ينظرون بعض المفكرين عند دراستهم الإسلام السياسي بنظرة إثنوسنترية، أي أنهم يحكمون على الآخر من منظور الثقافة التي ينتمون إليها، وهذا في العلوم الإنسانية كالأنتروبولوجيا يعتبر مغالطة لا يمكن البناء عليها. حيث يعتبرون أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا فصلت عن الدين[401].

هناك من ينكر جميع أشكال المقارنات بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى فنستحضر على سبيل المثال لا الحصر الشيخ تقي الدين النبهاني حيث رفض مقارنة الإسلام بالنظم الأخرى، إلا أن تواجد تيارات سياسية ذو توجه أو منهج إسلامي يضعنا أمام خيار مناقشة ما يسمونه المحللين السياسيين بالإسلام السياسي. هذا الأمر يتطلب توضيح مصطلح الشوري عندما نربط هذا التوجه بالمفهوم الديمقراطي، هناك بعض المفكرين لا يجدون اختلاف بين مفهومي الشورى و الديمقراطية، نذكر الكاتب الإيراني "داريوش شايفان" حيث نفى وجود الإختلاف بين الفكرتين، مما يظهر من كلامه أن الإختلاف بين ثقافة الديمقراطية و ثقافة الشورى نوعيا أو كيفيا وهذا الإختلاف يترتب عليه استحالة التوفيق بينهما إلا بعلية إحداهما على الأخرى في جوهر أو مبدأ المفهوم[402]. من أسباب حلق هذا النوع من التناقض بين المفاهيم تجد أنهما ينتميان إلى بنيتين فكريتين مختلفتين ولهما عناصر و مكونات مختلفة ومتباينة تطورت ضمن سيرورات تاريخية وظروف إجتماعية مختلفة تماما[403].

فعلى المستوى اللغوي، عندما تتحدث عن الشوري نستحضر مصطلحات "الإيمان" "الأخلاق" "الصلاة" "الآخرة" والأسرة الحافظة للفطرة[404]... وبالتالي فمفهوم الشوري مفهوم ميتافيزيقي يفيد مجمله خضوع الإنسان إلى سلطة الله[405]. في حين أن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم سياسي يفيد تقرير سلطة الإنسان في نظام إجتماعي معين، وهو نظام بشري، ويمكن إعتباره ترتيبا عقلانيا لحياة المجتمع، كما أنه تجربة بشرية خصبة راكمت آليات حكيمة لتسيير الدولة.

عرفت الحركات الإسلامية نوع من الحيرة في ربط المفهوم بالمرجعية، ولابد من تأكيد الإرتباط بين الديمقراطية والعلمانية والعقلانية، كما حدد داريوش: لكي يكون هناك ديمقراطية لابد من أن يكون هناك علمنة للعقول والمؤسسات، وأن يكون الفرد، كفرد ذاتا مستقلة قانونا، وليس نفسا مغفلة ذائبة في الكتلة الهلامية للأمة (الجماعة الإسلامية)؛ وأن يكون القانون قاعدة تعاقدية، وأخيرا أن تكون السيادة القومية قد سيطرت بشرعيتها الوجوبية[406] مما أدى إلى ظهور إتجاهان في الحركة الإسلامية، أحدهما لايرى ضررا في استعمال مصطلح غربي، وإتجاه آخر يدمج المصطلح الإسلامي والغربي في واحد حيث يعتبر الرأي الأول أن المعاني أهم من المباني، والعبرة في المقاصد وليست بالصورة والألفاظ، والرأي الثاني نجده يستعمل مصطلحات جديدة أقرب إلى الركاكة والهزل مثل "الشوراقراطية" التي تحاول الجمع بين مصطلحي "الشورى" "والديمقراطية" نلاحظ أن محفوظ النحناح إستعمل هذا المصطلح الجديد في حوار الحكومة الجزائرية والأحزاب في 30 يوليو 1991 تعبيرا عن موقف مجموعته الإسلامية الوسطية[407].

ثانيا: آليات الحزب لدمقرطة الدولة

"الديمقراطية" مفهوم ظل محط نقاش بين التطبيع معه أو الإعتراض عليه منذ تأسيس الدولة المغربية الحديثة بعد استقلال 1956 سواء على المستوى الفقهي, أو على المستوى الدستوري و كذلك على المستوى السياسي

400 - بلال التليدي. المرجع السابق.ص166
401 - مدونات الجزيرة. ميس الفارسي, هل كان الإسلام السياسي سببا في غياب الديمقراطية؟ 14 ماي2018
402 - حيدر ابراهيم علي. التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية. الطبعة الثانية 1999. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت-لبنان. ص143
403 - المرجع السابق. ص139 بتصرف
404 - عبد السلام ياسين. الشورى و الديمقراطية. الطبعة الأولى1996. سحب مطبوعات الأفق-الدار البيضاء. ص43
405 - حيدر ابراهيم علي. المرجع السابق. ص143
406 - المرجع السابق. ص148
407 - المرجع السابق. ص147

بين فهم معين للديمقراطية عند الملكية المغربية و بين الديمقراطية كنظام تطرحه الفصائل السياسية و التي بدورها تختلف من تيار لآخر. حيث تمت مأسسة الديمقراطية كمفهوم حديث لنظام الحكم و كان خيار المغرب[408] تكريسا للمؤسسات بالرغم أن هذه المنظومة اعتبرها البعض مستوردة من الغرب. و باعتباره مفهوم يحمل في طياته حمولة فكرية كبيرة, شهد أعطابا أثناء تنزيله خصوصا و أن هذا الأخير لم يحسم حتى إبستيمولوجيا على مستوى المدارس الفلسفية, فالفهم الليبرالي للديمقراطية مختلف عن الفهم الإشتراكي كما هو الحال عند فصائل الإسلام السياسي, و أمام هذا النسق يعتبر النظام السياسي المغربي غير ديمقراطي عند بعض المدارس السياسية الإشتراكية التي تعتبره ديمقراطي الشكل و المؤسسات فقط و تغيب عنه الديمقراطية الفعلية كما متعارف عليها دوليا في الممارسة و الثقافة, في حين كان الخيار الديمقراطي أحد ثوابت الدولة المغربية كنظام حكم(في كل الدساتير) لا يمكن الإعتراض عليه كشرط للممارسة السياسية للفصائل الإسلامية.

و أمام تقديم النواة الأولى للإسلام السياسي التي أسست العدالة و التنمية مجموعة من التنازلات و مراجعات و دخول هذا الإطار النسق السياسي المغربي بدأ ينظر للديمقراطية وفق تموقعه في مؤسسات الدولة و الخريطة السياسية, و ذلك واضح من خلال أوراق مؤتمرات الحزب و مدى انعكاس المشهد السياسي عليه, فنظر "العدالة و التنمية" للديمقراطية في المغرب قبل دخوله مؤسسة البرلمان مختلف عن بعده, و خياره في المؤتمر السادس "النضال الديمقراطي" الذي جاء قبل حركة 20 فبراير مختلف عن خياره بعد صدور دستور 2011 الذي بنى أطروحته في المؤتمر السابع حول "البناء الديمقراطي", كما يجب الإشارة أن المؤتمر الثامن كان سياق الحزب مختلف عن جميع المحطات بل يمكن اعتبار المؤتمر الثامن لحزب العدالة و التنمية مؤتمر الأشخاص وليس الأطروحات, بحث تم اختزال المؤتمر الذي جاء في سياق تشكيل حكومة "سعد الدين العثماني" بعد فشل الأمين العام السابق للحزب "عبد الإله بنكيران" في تشكيل الحكومة.

بالرغم أننا نتناول محور الديمقراطية عند حزب العدالة و التنمية إلا أن هذه السياقات كانت انعكاسات مباشرة على طرح التصور الديمقراطي في نظرهم, إن ما يعاب في أطروحة دمقرطة الدولة بالنسبة للحزب مجموعة من المؤشرات لعل أهمها أنها لا تستند على دراسات علمية و تحليلات تربط المشهد السياسي كاملا, بل تنطلق من ذات الحزب و نتائج الحزب و تبني خلاصات, في انتخابات 2007 لم يتصدر الحزب النتائج كان تصوره للدولة أنها مازالت تحتاج للنضال الديمقراطي, لكن في انتخابات 2011 عندما تصدر نتائج الإنتخابات اعتبر الدولة ديمقراطية و ما تحتاجه سوى البناء الديمقراطي. مبررين ذلك أن موقع الحزب يجعل من النضال الديمقراطي يأخذ بعدا آخر و إمكانات متاحة, مما يجعلنا ننتقل من أطروحة النضال الديمقراطي إلى البناء الديمقراطي[409] من موقع الحزب في التدبير.

ثالثا: الإنتقال إلى أطروحة البناء الديمقراطي

اعتبر حزب العدالة والتنمية أنه بقدر ما توفر الاستقرار شرطا لإصلاح مستدام، فان الإصلاح أيضا هو شرط لاستقرار مستدام.. فتواصل الدينامية الإصلاحية والتنزيل الفعلي والديمقراطي لمقتضيات الدستور ولمس آثاره على مستوى المؤسسات والسياسات وعلى مستوى القطع النهائي مع التحكم نهجا للحكم والريع نهجا في الاقتصاد، الضمانة لاستدامة الاستقرار وتعزيزه وتحقيق الانتقال الديمقراطي بصفة نهائية لا رجعة, و يكمن الإستقرار في بعدين متكاملين[410]:

408 - تم اعتبار نظام الحكم في المغرب, نظام ملكية دستورية ديمقراطية و اجتماعية في كل من دستور 1962 و 1970 و 1972 و 1992 و 1996 في حين كانت إضافة على دستور 2011 لإعتباره نظام ملكية دستورية, ديمقراطية برلمانية و اجتماعية.

409 - أطروحة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل الكرامة و التنمية و العدالة و الإجتماعية. الطبعة الأولى دجنبر 2012.ص26

410 - المرجع السابق. ص29

- ✓ بعد مؤسساتي سياسي يرتكز على تحقيق التطور المأمول في إطار الملكية الضامنة لوحدة الوطن، وعلى تطوير المؤسسات القائمة في اتجاه تعزيز البناء الديمقراطي.
- ✓ بعد اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي يعرفه المغرب وحجم الانتظارات على هذا المستوى والحاجة الماسة إلى الاستجابة لها.

أطروحة البناء الديمقراطي لا تأخذ مضمونها الحقيقي فقط من خلال الديمقراطية السياسية، ديمقراطية المؤسسات والانتخابات، بل وجب للإصلاح السياسي أن يقود إلى التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية وجب أن يكون من مشمولات النموذج الاقتصادي والتنموي، التنمية الاجتماعية والسعي لتحقيق العدالة فيما بين الفئات والمجالات، ومن ثم نرى أنه يتعين السعي إلى المزاوجة بين تحقيق الانتقال الديمقراطي وتعزيز البناء الديمقراطي وبين تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن البناء الديمقراطي وجب إذن أن يكون محكوما بمقصد تحقيق الكرامة للمواطنين، وينغي أن يقود إلى التنمية. أي أن تتلازم الديمقراطية والتنمية تلازما جدليا. كما ينبغي أن يكون نموذج التنمية نموذجا يستحضر التوزيع العادل لثمارها بين الفئات والجهات لا أن تكون تنمية على صعيد المؤشرات الرقمية الجافة التي تستفيد منها فئة محدودة وتقصي أغلب الفئات والجهات[411].

و لتحقيق هذا البناء الديمقراطي وضع مؤتمر العدالة و التنمية السابع خطة[412] شراكة مع الأطراف التالية:
- ✓ شراكة و ثقة من أجل علاقة متوازنة و منتجة مع المؤسسة الملكية
- ✓ شراكة مع الأحزاب السياسية و المؤسسات المنتخبة
- ✓ شراكة مع المجتمع المدني
- ✓ شراكة مع الفاعلين الإقتصاديين
- ✓ شراكة مع الفاعلين الإجتماعيين

الفقرة الثانية: المشروع التنموي

سنحاول في هذه الفقرة الحديث عن منطلقات المشروع التنموي أهم معالم المشروع الاقتصادي، و القواعد الأساسية لهذا النموذج، و أخيرا سنحاول إدماج نظام التمويل الإسلامي. و ذلك من خلال أوراق الحزب.

أولا: منطلقات المشروع التنموي

تنطلق الرؤية التنموية للحزب من ضرورة بناء اقتصاد متكامل ومندمج يقوم على تشجيع إنتاج الثروة والحرص على العدالة في توزيعها حسب الجهد المبذول والحاجة القائمة، ويهدف إلى سد الحاجيات الأساسية للمواطنين، ويقيم التوازن بين القطاعين الخاص والعام في إطار يخدم المصلحة الوطنية و يمكن الجميع من الإسهام في دورة الإنتاج والانخراط في مسلسل التنمية، و يقوم هذا التدبير العقلاني والمناسب للثروات وعلى التوزيع العادل لها بين الأفراد والفئات وبين الأقاليم وبين البادية والمدينة، ويمكن تربية الدخل المحدود من ثمار النمو[413]. و يعتبر حزب العدالة و التنمية أن البعد الاقتصادي من أهم مرتكزات صيانة أسس الموذج التنموي للنشود، في ظل بناء ديمقراطي نابع من التحولات السياسية الحالية، فلا تنمية بدون حرية وكرامة وديمقراطية، ولا عدالة في ظل الاستبداد ببعديه السياسي والاقتصادي. وتحدد منطلقات تصور الحزب للتنمية في ما يلي:

411 - أطروحة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق. ص30
412 - المرجع السابق. ص38 و ما يليها.
413 - المرجع السابق. ص57

1- الإنسان أساس التنمية[414]

إن التنمية في اعتقاد الحزب تتعدى المفهوم تقليدي إلى منظور أبعد مدى و أعمق دلالة،يرتكز على الإنسان كأساس لكل إصلاح منشود ، ومن ثم ترى أن التنمية وجب أن تمس الإنسان في كافة أبعاده الروحية و الفكرية والسلوكية، فذلك هو المنطلق لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن مقاربة حزب العدالة و التنمية لمفهوم التنمية مقاربة تتقاطع فيها أبعاد المرجعية و الهوية و الثقافة مع الأبعاد المالية و الإقتصادية و الإجتماعية, على اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية و أساسها في نفس الوقت. وهي المقاربة التي تؤكدها الدراسات الحديثة التي تعتبر الموارد البشرية إستراتيجية في كل عمل تنموي.

2- الانفتاح الاقتصادي[415]

و هذا الإنفتاح يجد مبرراته الموضوعية أولا في الموقع الإستراتيجي للمغرب الذي ظل على مر التاريخ منفتحا اقتصاديا و تجاريا على محيطه المتوسطي و الأوروبي و الإفريقي. يضاف إلى ذلك اعتبارا واقعي يشهد له التطور المعاصر الذي أصبح من غير الممكن معه أن ينمو اقتصاد مجتمع من المجتمعات في انغلاق على نفسه فضلا عن مراهنة المغرب منذ الثمانينات على خيار الانفتاح الإقتصادي بعد عقدين من تدخل الدولة كفاعل اقتصادي.

و الإنفتاح الإقتصادي لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة دون تأهيل للنسيج الإقصادي الوطني بما يجعله قادرا على تنويع الإنتاج و تحسينه و من تم تأمين قدرته على المنافسة التي يفرضها اقتصاد السوق و التجارة الحرة.

3- المبادرة الحرة والملكية الفردية المواطنة[416]

يبين التأمل في التجارب الإنسانية في المجال الاقتصادي تأرجحها بين الخيار البيرالي المطلق القائم على إعطاء الحرية المحدودة للفرد، وللملكية الفردية ولاقتصاد السوق وما أفضى إليه ذلك من ليبرالية متوحشة، وبين الاقتصاد والموجه الذي يكبل المبادرة الفردية ويقتل المنافسة ويقود إلى الشلل الاقتصادي دون أن يتمكن أي من الخيارين التوازن المنشود.
و فيما يتعلق بالمغرب فإن الدستور المغربي قد سعى إلى التأكيد على تحقيق التوازن حيث ضمن حق الملكية وحرية المبادرة الحرة والشريفة، والتأكيد على أن ممارسة هذا الحق ينغبي أن تأتي في سياق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين حق الفرد وحق المجتمع، وأن الحد من هذا الحق يخضع لقواعد واضحة وشفافة. فنزع الملكية يجب أن يتم تقييده بالمصلحة العامة الإقتصادية و الإجتماعية

و على هذا الأساس يري حزب العدالة والتنمية أن إعادة تعريف المصلحة العامة يبقى أولوية في سياق ضمان المبادرة الفردية الاقتصادية و حرية التملك الذي يعتبر القاعدة أمام استثناء الحد منها. إن تدقيق مفهوم المصلحة العامة و تحديد مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل دقيق، يعتبر أحد الضمانات الأساسية لحق الملكية بمختلف مستوياته. إن كانت حرية المبادرة الإقتصادية تعد الأصل في نسقنا الإقتصادي، فإن حماية هذه المبادرة و تأطيرها القانوني و العملي يعتبر ضمان الموازنة بين المصلحة الفردية و المصلحة العامة.

414 - أطروحة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق. ص58
415 - المرجع السابق. ص58 و 59
416 - المرجع السابق. ص59

4- الشراكة الاقتصادية[417]

إذا كان لمبدأ الشراكة بعد عمودي يرتبط بدعم التوجه إلى ربط علاقات الاقتصادية وإقامة شراكات حقيقية قائمة على رعاية المصالح المشتركة والاحترام، فإنه من اللزم على تنويع الشركاء الإقتصاديين مما يعني الانخراط و دعم كل أشكال التعاون الاقتصادي الجهوي وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية وبلدان العالم الثالث.

5- إعادة الإعتبار لقيمة العمل[418]

وذلك باعتباره أساسا للكسب والتملك المشروع والحث على الاستثمار ومحاربة الاكتناز الذي يمثل خطرا على الدورة الاقتصادية ويحرمها من مصادر التمويل والعمل على تشجيع المخاطرة بالاشتراك في النشاط الاقتصادي سواء بالمال أو العمل على أساس أن الخراج بالضمان أي أن العائد لا يحل إلا بتحمل المخاطرة.

ثانيا: معالم النموذج الإقتصادي و المشروع التنموي

1- الدولة في خدمة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية[419]

في تقدير حزب العدالة و التنمية أنه يجب أن يظل للدولة دور أساسي في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، بما تملكه آليات قانونية ومالية ومؤسساتية، تسمح بمواكبة التحولات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناجمة عن سنوات من النموذج التنموي السائد.

و يرى في هذا الصدد أن من المهام المنوطة حصريا بالدولة مهمة التخطيط الاستراتيجي التنموي، مما يقتضي أن تكون لها رؤية تنموية استراتيجية، تقوم بتنزيلها في شكل استراتيجيات قطاعية، مع ضمان التقائية هذه المخططات.

كما ينبغي أن يتجاوز دور الدولة الدور الدركي المراقب، وفي نفس الوقت ينبغي أن لا يتماهى مع دور الفاعل الاقتصادي أو المستثمر المباشر في القطاع الخاص، وتكمن أهمية دورها في استشراف آفاق التطور الاقتصادي وفي قدرتها على إطلاق محركات النمو الاقتصادي عبر عدة آليات، تبدأ من دعم الاقتصاد المنتج وتصل إلى تشجيع الطلب الداخلي والمراجعة الآنية لسياسية التصدير بما يحقق التوازنات المالية والنقدية.

كما تكمن أهمية مؤسسات الدولة في مواكبة التحولات الاقتصادية والمالية، الوطنية والدولية، وإيجاد الأسس القانونية والإجرائية لتمكين المقاولة المغربية من مواجهة التحديات، وضمان تنافسيتها، وخلق مناصب الشغل القارة والدائمة.

كما يؤكد الحزب على المبادرة الحرة ودور القطاع الخاص ليس معناه إلغاء دور الدولة ومسؤوليتها في مجال تنشيط الاقتصاد ولا إلغاء مسؤوليتها الاجتماعية، أو إلغاء دورها كفاعل اقتصادي في القطاعات الإستراتيجية التي قد لا يهتم بها القطاع الخاص.

417 - المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق. ص60
418 - المرجع السابق. ص60
419 - المرجع السابق. ص61

2- تعزيز التوازن الاقتصادي والمالي مع مراعاة التوازن الاجتماعي[420]

إذا كان التوجه الأساسي لحزب العدالة والتنمية يعتبر الإنسان موضوع وهدف التنمية وأساسها وغايتها، فإن الموازنة بين الإكراهات الاقتصادية والمالية ومتطلبات التنمية الاجتماعية قاعدة في صياغة الرؤية التنموية للحزب. فالتوازنات الماكرو اقتصادية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما آلية لتوسيع التوازن ليشمل مختلف المحاور والقطاعات الاقتصادية والمالية، ويرى حزب العدالة والتنمية أن هذه التوازنات الاقتصادية يجب أن توازيها التوازنات الاجتماعية التي تضمن التوزيع العادل للثروة، والاستفادة المنصفة من ثمار النمو قطاعيا ومحاليا وفئويا.

ويعتبر الدعم الاجتماعي لمختلف الفئات من أهم الآليات التي تحقق التوازن بين خلق الثروة وضمان الاستفادة الواسعة من ثمارها، وفي هذا الصدد يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة توجيه الدعم العمومي للفئات التي تستحقه، بما يضمن تحقيق الهدف الأساسي الدعم.

ويعتبر الحزب أن الاستهداف المباشر باعتباره سياسة عمومية اجتماعية ذات أساس اقتصادي ومالي أهم آليات تحقيق العدالة والإنصاف في الاستفادة من ثمار النمو، وإذا كانت الحكومة التي يقودها الحزب بدأت بالفعل في تنزيل إحدى آلياته عبر تعميم التغطية الصحية، فإنه يرى أن إصلاح نظام المقاصة يسير في هذا السياق، ويعتمد آلية الاستهداف المباشر سياسات اجتماعية أخرى تضمن الاستفادة الفئوية أو القطاعية أو المجالية.

3- دور الدولة

يترتب على ذلك أن دور الدولة في مجال التنمية الاقتصادية يبقى حاضرا وضروريا خاصة في ظل وضعية لا يزال فيها دور القطاع الخاص هشا، ويمكن تحديد دور الدولة فيما يلي:

- ✓ دور التنشيط الاقتصادي[421]

وهو دور لا يتأتى إلا إذا تولت الدولة تهيئة الشروط اللازمة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين هذه الشروط العمل على توفير البنيات والتجهيزات الأساسية للتنمية الاقتصادية باعتبارها شرطا من شروط توفير تنمية شاملة ومستديمة، وبما يقتضيه ذلك من رفع استثمارات الدولة في هذا المجال وتعبئة كل الموارد الوطنية لهذا الغرض. وينبغي أن يكون من مهام الدولة أيضا العمل على تهيئ مناخ ملائم للاستثمار وذلك بتبسيط المساطر وإصلاح القوانين وتذليل الصعوبات في وجه الاستثمار.

- ✓ معالجة الاختلالات الاجتماعية[422]

وذلك بمراقبة المجال الاقتصادي والحرص على شروط المنافسة النزيهة ومنع الاحتكار وإحداث التوازن بين الفئات الاجتماعية وخاصة تلك التي لم تستطع أن تندمج في سوق الشغل. كما يقتضي وضع سياسات شمولية من أجل الحد من مظاهر التفاوت الاجتماعي وإعطاء الأولوية لسياسات تنموية واجتماعية لفائدة الجهات والفئات الأكثر تضررا، وضع سياسات تضامنية تمكن من تنزيل مبادئ ديننا الحنيف وأخلاقنا الاجتماعية وقيمنا الحضارية في محال التضامن والتكافل الاجتماعي وحث المجتمع المدني وإفساح المجال له للاضطلاع بدوره في هذا المجال. ومن ذلك أيضا العمل على إخراج الزكاة وتنظيم جمعها وتوزيعها وهو أمر لو تحقق سيمكن من صرف ما لا يقل عن ربع عشر الناتج الوطني الخام في محال إعادة التوازن الاجتماعي ويدخل في هذا الباب أيضا هو ضروري من القوانين والالتزامات الكفيلة بتحقيق التضامن الاجتماعي.

---

420 - المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق. ص62

421 - المرجع السابق. ص63

422 - المرجع السابق. ص63

✓ تعزيز الحكامة الاقتصادية وتأمين شروط المنافسة الاقتصادية[423]

إذا كانت الحكامة تعبر عن مجموعة من المبادئ المتعلقة بالشفافية والمحاسبة والديمقراطية وسيادة القانون، فإن تنزيل قواعدها على المستوى الاقتصادي يقتضي توفير البنيات القانونية والمؤسساتية والإجرائية التي تضمن الشفافية في التدبير المالي، والتنافسية الاقتصادية، وتوجيه الاستثمار العمومي ومجهود الدولة لضمان نجاعة وفعالية السياسات الاقتصادية.

فالحكامة الاقتصادية تقتضي إصلاح مناخ الأعمال الذي يعني البدء بإصلاح القضاء وضمان تطبيق القانون وشفافية التدبير العمومي، كما تتطلب توجيه الرأسمال الوطني للقطاعات الاستثمارية المنتجة عوض المضاربة العقارية وغيرها من المضاربات.

✓ الإسهام في الانتقال من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد الحقيقي[424]

إذا كان الريع الاقتصادي يرتبط في جزء منه بالفساد الاقتصادي والاستبداد السياسي، فإن إطلاق نموذج اقتصادي وتسوي جديد يرتبط بمدى القدرة على توفير بنيات اقتصاد حقيقي، منتج للثروة ولفرص الشغل القارة.

وتعتبر محاربة اقتصاد الريع من القواعد الأساسية التي يعتمدها الحزب في إعادة تأهيل المجال الاقتصادي، وجعل الثروة مرتبطة بالعمل وبالإنتاج، وتحويل المجهودات الاستثمارية للاقتصاد الحقيقي الذي يمكن البلد من خلق القيمة المضافة المرادفة للنمو الاقتصادي الوطني .

ثالثا: القواعد الأساسية للنموذج التنموي

ينطلق النموذج التنموي كما يتصوره الحزب بالإضافة إلى المبادئ والمنطلقات السابقة من تصور يقوم على ثلاثة قواعد تتمثل أولاها في التركيز على البعد المجالي للتنمية وثانيها في إعادة ترتيب محاور النمو وأولوياته وثالثها في إدماج التمويلات الإسلامية باعتبارها رافدا من الروافد التي يمكن أن تسهم في فتح آفاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

✓ تعزيز البعد الجهوي والمجالي للتنمية[425]

إن التنمية لم تعد شأنا مركزيا يهم الدولة كشخص معنوي رئيسي، وإنما أصبحت تتعدى المقاربة المركزية التي ثبتت محدوديتها، لتصبح شأنا جهويا ومحاليا.

فالدستور المغربي حسم في شكل الدولة التي اعتبرها ذات "تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة"، والجهات والمجالات الترابية يجب أن تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة، وليس فقط توزيع الاستثمارات العمومية بشكل حسابي ضيق على مختلف جهات المملكة.

423 - المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. المرجع السابق. ص64
424 - المرجع السابق. ص64
425 - المرجع السابق. ص65

ويرى حزب العدالة والتنمية أن البعد الجهوي يجب أن يشكل أساس التنمية وأساس تنزيل السياسات العمومية، مما يجعل البعد الترابي والمجالي أحد قواعد المشروع التنموي، وأحد آليات تفكيك المركزة المفرطة للسلطة وللثروة وللقيمة المضافة باعتبارها أساس النمو الاقتصادي.

فالجهات في منظور الحزب هي مجالات تنموية وليست مجرد تجميع للمجالات الترابية، واعتماد النموذج الجهوي يتعين أن يكون ذا أساس تنموي، عبر إحداث مجالات ذات مقومات الحياة وذات القدرة على إنتاج الثروة وإنعاش الاقتصاد والمساهمة في النمو.

✓ الانسجام الجهوي للسياسات العمومية[426]

إن إدماج البعد الجهوي يعتبر أحد القواعد المحددة لآليات تنزيل المخططات القطاعية وضمان انسجامها الترابي والتقائيتها الموضوعية. فالجهة ليست مجرد محال ترابي لتنفيذ الاستمارات العمومية، وإنما تتعدى ذلك لتصبح محال الالتقاء المجالي للسياسات العمومية، وانسجام المخططات القطاعية مع حاجيات الجهات ومتطلباتها التنموية، وإطارا لضمان فعالية ونجاعة هذه البرامج وتحقيقها لأهدافها التنموية.

✓ نموذج الجهة ذات التكامل الاقتصادي والتنموي[427]

إن نموذج الجهة التي يتصورها حزب العدالة والتنمية تنطلق من البعد التنموي لتحتضن المحددات السوسيو ثقافية، فالجهوية المتقدمة تتطلب إيجاد مجالات تنموية ذات مقومات الحياة، بحيث تتكامل فيها محركات النمو الاقتصادي، وتمكنها من تحقيق الحد الأدنى من التوازنات الاجتماعية.

وترتبط مهام الجهات واختصاصاتها بشكل وثيق بقدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يرى حزب العدالة والتنمية أن الجهات بالمغرب يجب أن تكون واسعة ومتعددة الاختصاصات، ولها مقومات حياتها الاقتصادية وبنياتها الأساسية.

وعلى هذا الأساس يرى الحزب أن مشروع الجهوية المتقدمة يجب أن يمكن الجهات من أن تصبح الجهة محالا لخلق الثروة والقيمة المضافة الأساسية للنمو الاقتصادي، وتصبح مجالات لاستقطاب الاستثمارات وتهيئة البنيات اللازمة لها، عوض أن تبقى في وضع التبعية المفرطة للمركز على المستوى التنموي.

رابعا: إدماج نظام التمويل الإسلامي

يعتبر حزب العدالة و التنمية أن إدماج التمويل الإسلامي محدد مهم يعود إيجابيا على الإقتصاد و يضمن توسيع القطاع المالي المغربي. ويرى الحزب أن إدماج التمويل الإسلامي في النظام المالي المغربي يجب أن يتم عبر ثلاث مراحل استراتيجية:

✓ استقطاب الاستثمارات الإسلامية[428]

من في انتظار تأهيل المجال المالي والبنكي المغربي، يرى حزب العدالة والتنمية أن هذه المرحلة تقتضي استقطاب الاستثمارات الإسلامية وهي استثمارات البنوك ومؤسسات الاستثمار الإسلامي من أجل استفادة الاقتصاد الوطني السيولة لدى هذه المؤسسات التي تميل إلى الاستثمار في البيئة الديمقراطية ذات المناخ السليم

426 - المرجع السابق. ص65 و 66
427 - المرجع السابق. ص66
428 - المرجع السابق. ص68

للأعمال. وتمكن هذه الآلية الاستفادة المزدوجة للاقتصاد المغربي من السيولة بالعملة الصعبة بما يحقق توازن ميزان الأداءات، والاستفادة من الدينامية الاستثمارية لهذه المؤسسات بما يساهم في النمو الاقتصادي وفي خلق الثروة ومناصب الشغل.

- ✓ توسيع المجال المالي والبنكي لاحتضان البنوك الإسلامية[429]

يرى حزب العدالة والتنمية أن هذه المرحلة تعتبر لاحقة للمرحلة الأولى، بحيث تمتلك المؤسسات البنكية الوطنية فرص تداول الاستثمارات الإسلامية وتهيئة بنياتها لاستقبال ودائع مؤسسات التمويل الإسلامي. وهو ما يمكن من ضمان استقرار النظام البنكي التقليدي واستفادته من سيولة مؤسسات التمويل الإسلامي، وبالموازاة مع ذلك تمكين البنوك الوطنية من أفضلية وأسبقية فتح فروع موازية للتعاملات الإسلامية.

- ✓ ضخ ودائع البنوك الإسلامية في الاقتصاد الوطني[430]

خلال هذه المرحلة الاستراتيجية يمكن فتح المجال البنكي المغربي أمام الودائع الإسلامية لضخها في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، عبر السماح للبنوك الإسلامية بفتح مقراتها بالمغرب. وتعتبر المراحل الأولى بمثابة حماية وقائية مرحلية ومؤقتة للنظام المالي والبنكي المغربي، حتى يتمكن من هيكلة بنياته الذاتية لاستقبال الاستثمارات الإسلامية والاندماج في الدينامية الدولية لآليات التمويل الإسلامي.

ويمكن خلال هذه المرحلة الاستراتيجية اعتماد نظام مكمل للبورصة، يسمح بإدماج الصكوك الإسلامية وآليات التمويل المباشر للصناعة والفلاحة في السوق النقدية، بما يضمن الاستقرار الإيجابي للنظام المالي المغربي واستفادة الاقتصاد الوطني من قوة المالية الإسلامية.

- ✓ بالموازاة مع ذلك، يؤكد الحزب حرصه على تفعيل صندوق الزكاة وجعله جزءا من آليات الموازنة بين الثروة وحقوق المجتمع، ويعتبر تدوير أموال الزكاة واستثمارها أحد آليات خلق مناصب الشغل الاستثمارية والحد من الفقر[431]

429 - المرجع السابق. ص69
430 - المرجع السابق. ص69
431 - المرجع السابق. ص69

المطلب الثاني: المرجعية الفكرية و برنامج العدالة و التنمية التركي

سنطرق في هذا المطلب للإطار المفاهيمي في قاموس حزب العدالة و التنمية بتركيا بالفرع الأول، ثم سنخصص الفرع الثاني نتحدث فيه عن برنامج الحزب من خلال أوراقه

الفرع الأول: في الديمقراطية، العلمانية و الإقتصاد

سنتناول في هذا الفرع مجموعة من المفاهيم بعيون حزب العدلة و التنمية التركي، و من جانب آخر سنتطرق للبرنامج الإقتصادي أو فهم الحزب لتدبير الشأن العام بمنطلقات و محددات اقتصادية.

الفقرة الأولى: الدمقرطة و الإصطفاف بين العلمانية و الإسلام

بعد تأسيس حزب العدالة و التنمية عقب انشقاقه عن حركة نجم الدين أربكان، أعاد النظر في مجموعة من المفاهيم، سنشير إليها في هذه الفقرة

أولا: نظرة الحزب لدمقرطة الدولة

من خلال مخرجات المؤتمر الإستثنائي لحزب العدالة و التنمية في تركيا بتاريخ 21 ماي 2017 نجد أن الحزب ينظر للنظام الديمقراطي كالتالي:

“Partimize göre, demokratik bir düzende yurttaşların uymak zorunda oldukları kurallar kendileri tarafından oluşturulur. Bu nedenle demokrasi, hukuk kurallarının yurttaşların rızasıyla oluştuğu bir yönetim biçimidir. Bir demokraside nihai karar ve icra yetkisi, seçimle oluşturulan organ ve kurumlardadır. Kamusal yaşamı ilgilendiren temel kararlar seçilmişler tarafından alınır. Demokraside egemenlik halka aittir ve bu özellik, demokratik rejimi diğer tüm rejimlerden ayıran temel niteliktir.

Demokrasi hoşgörüye dayanan bir sistemdir. Demokrasilerde vatandaşlardan bir kısmının daha üstün hak ve özgürlüklerden ya da ayrıcalıklardan yararlanması mümkün değildir. Demokrasilerde vatandaşlar, yasaların eşit koruyuculuğu altında özgürce yaşarlar.

Vatandaşların kamuya ait karar mekanizmalarına katılım hakkı, demokratik rejimin tek yönlü bir rejim olmadığına, yönetenler ile yönetilenler arasında iki yönlü bir etkileşimde bulunduğuna işaret eder. Bu yönüyle katılım hakkı sadece vatandaşların seçimlerde oy vermesi değil, kamu ile ilgili kararların

alınması, uygulanması ve denetlenmesine katkıda bulunma yollarının açık olmasını ifade eder."[432]

بحث يعتبرون أن المواطنين من يضعون قواعد النظام الديمقراطي التي يجب الإمتثال لها، إذ أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم بقواعد قانونية عن طريق الإستفتاء الشعبي, أما تنفيذ القرارات فيتم اتخادها في أجهزة و مؤسسات الدولة عن طريق الإنتخاب، تعتبر السيادة الشعبية سمة أساسية من السمات التي تميز النظام الديمقراطي عن باقي الأنظمة الأخرى.

يقوم النظام الديمقراطي على الحرية و المساواة لكافة المواطنين أمام القانون، و لا يمكن أن يحصل البعض على حقوق و حريات أعلى في الأنظمة الديمقراطية.

باعتبار أن النظام الديمقراطي ليس نظاما فرديا بل تفاعل ثنائي بين الناخب و المنتخب فيجب أن يتيح للمواطنين آليات للمشاركة في صنع القرار، فلا ينحصر دور المواطن في التصويت فقط[433].

يعتبر الحزب أن التحول الديمقراطي هو تحقيق كامل للمبادئ الديمقراطية أعلاه، و في هذا السياق يعتبر أن الوصول إلى هذه الغاية يأتي بتنفيذ السياسات التالية:

" Vatandaşlarımızın tercihlerine saygı duymanın ön şartı;

- ✓ Vatandaşların siyasete katılımlarında asli işlevi gören ve demokrasinin vazgeçilmez unsurları olan siyasi partilerin hareket ve faaliyet alanlarını genişletecektir.
- ✓ Merkezi yönetimin taşra teşkilatına; yerel yönetimlerin, yerel sivil oluşumların ve vatandaşların istemlerini karşılayacak, diyaloğa dayalı bir yönetim anlayışı kazandıracaktır.
- ✓ Avrupa Birliği üyelerinin uyması gereken asgari standartları gösteren Kopenhag Kriterleri'nin demokratikleşmeye yönelik ilkeleri esas alınarak ulusal hukuk düzenimizde yapılması gereken değişiklikler, mümkün olan en kısa sürede gerçekleştirilecektir.
- ✓ Vatandaşların yönetime katılması ve yönetimi denetleyebilmesi için bilgi ve belgelere ulaşılabilmesini kolaylaştıracak, böylece vatandaşların bilgiye ulaşım hakkını etkili olarak kullanabilmesine imkan sağlayan düzenlemeleri yapacaktır.
- ✓ Katılımcı ve temsil gücü yüksek bir demokrasinin temelinde yerel yönetimler yatar. Vatandaşlarla yönetim arasında günlük hayattaki bağı kuracak olan yerel yönetimlerin güçlendirilmesi için gerekli tüm anayasal ve yasal düzenlemeleri gerçekleştirecek ve işlevsel yeni yerel yönetim birimleri oluşturacaktır.
- ✓ Vatandaşların kendi köyleri, mahalleleri, şehirleri, hizmetlerinden yararlandıkları ve çalıştıkları kurumları ile ilgili konulardaki görüşlerini,

[432] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Tüzük : Adalet ve Kalkınma Partisi Tüzüğünü, AK PARTİ 21.05.2017 günlü 5.Olağanüstü Büyük Kongre Kararı, sayfa;106

[433] - ترجمة شخصية بتصرف

şikayetlerini ve çözüm önerilerini değerlendirecek ve işleme koyacak mekanizmalar oluşturacaktır.

- ✓ Sivil toplum örgütlerinin görüşlerini alarak ilgili yasal düzenlemeleri değiştirecek, sivil toplum örgütlenmesini çağdaş demokratik ülkelerdeki düzeye ulaştıracak bir yasal çerçeve çizecektir.
- ✓ Memur statüsünü yeniden belirleyecek, memurların sendikal örgütlenmelerini ve haklarını yeniden ele alacaktır.
- ✓ Seçilme yaşının 25'e indirilmesiyle gençlerin demokratik süreçlere aktif katılımını sağlayacak ve genç nüfusun ülke yönetiminde sorumluluk almasını teşvik edecektir.
- ✓ Demokrasilerin temel niteliklerinden biri olan toplantı ve gösteri özgürlüğünün daha etkili kullanılabilmesi için gerekli hukuki düzenlemeleri gerçekleştirecektir.
- ✓ Merkezi ve yerel yönetimler; sivil toplum örgütleri, mesleki kuruluşlar, sendikalar ve özel sektör temsilcilerinin görüşlerini alacakları ortak kurul, komisyon, kriz masası ve her türlü platformu oluşturacaktır."[434]

"و يعتبر حزب العدالة و التنمية أن الشروط الأساسية لتحقيق غاية المواطنين هي:

- ✓ توسيع أنشطة الأحزاب السياسية, باعتبارها عنصرا أساسيا في الديمقراطية و تلعب دورا مهما في مشاركة المواطنين في العملية السياسية.
- ✓ التنظيم اللامركزي للدولة, لتقريب المؤسسات المحلية بالمجتمع المدني و المواطنين في إطار الديمقراطية التشاركية.
- ✓ ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع "شروط كوبنهاغن", الحد الأدنى لمعايير العضوية في الإتحاد الأروبي.
- ✓ تسهيل الحصول على المعلومات و الوثائق الإدارية.
- ✓ إصلاحات دستورية و قانونية لتقوية دور المؤسسات المحلية, باعتبارها قلب الديمقراطية التمثيلية التشاركية, و قادرة على إنشاء صلة بين المواطنين و الإدارة في الحياة اليومية.
- ✓ وضع آليات معالجة شكاوى و مقترحات المواطنين حول قريتهم و أحيائهم و مدنهم و خدماتهم و مؤسساتهم التي يعملون فيها.
- ✓ تغيير القوانين بطريقة تشاركية مع المنظمات غير الحكومية, و وضع إطار قانوني من شأنه أن يرتقي بهذه الأخيرة إلى مستوى الدول الديمقراطية الحديثة.
- ✓ إعادة تحديد وضعية الموظف المدني, و إعادة النظر في المنظمات النقابية و حقوق موظفي الخدمة المدنية.
- ✓ ضمان مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية و تشجيعهم على تحمل المسؤولية في إدارة شؤون البلاد بتخفيض سن الإنتخابات إلى 25 سنة.
- ✓ اتخاذ الترتيبات القانونية لضمان حرية التجمهر و التظاهر, باعتبارها أحد أساسيات الديمقراطية.

[434] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;107

- ✓ إنشاء مجلس إدارة مشترك و لجنة و مكتبا بين الدولة و الأقاليم المحلية للأزمات, مع الأخذ بعين الإعتبار مقترحات المنظمات غير الحكومية و المنظمات المهنية و النقابات و ممثلي القطاع الخاص."[435]

ثانيا: محاولة فهم التموقع بين العلمانية و الدين

أثار أمر الرؤية الفكرية خلافاً بين المؤسسين، لكنهم خلصوا إلى هوية ذات مساحات رمادية، فمن أراد رؤيتهم إسلاميين وجد في أدبياتهم ما يدعم خطه، ومن أراد رؤيتهم علمانيين وجد ذلك أيضاً، ومن أراد إثبات ما في خطابهم من ارتباك وتناقض وجد بغيته. ولذلك يختلف الباحثون بشأنهم، فهم يمثلون رؤية جديدة يجتهدون في ابتكار مصطلحات تعبر عنها. يبدو أردوغان إسلامياً عثمانياً، يطرح نفسه نقيضاً للحقبة الجمهورية العلمانية حين يقول في خطاب تأسيس الحزب في 2001 : "تركيا لنا جميعا. إن تركيا منذ عام 1299 ميلادي إلى عام 1933 كانت دائما تتولد منا نحن". ولكن يبدو منظر الحزب, المفكر التركي "أحمد أوزجان"، متناقضاً حين يقول في مرحلة التأسيس: "تركيا يجب أن تتخطى صراع الهيمنة والسيطرة الموجود بين الكتلة المسالمة والكتلة الكمالية. وعلى إنسان الأناضول أيضاً أن يفرض على الساحة كادره الذي يمكنه أن يحوي كلا الطرفين بداخله، والذي يخاطب الشعب بأكمله، وله هويته الإسلامية الخالصة، والذي ينتج ويعلن تجلياته الحقيقية". وهنا يبدو تناقض واضح بين قوله: "يحوي كلا الطرفين"، وقوله: "هويته الإسلامية الخالصة". ومثل ذلك ما أورده مؤلفا كتاب "قصة زعيم" عن رسالة من رجل أعمال إلى صديق له في الحزب كان يسعى بالصلح بين أردوغان وأربكان، جاء فيها: "ما يلزمنا من الآن فصاعداً هو تشكيل حركة كتلة جامعة توافقية؛ الكتلة الحقيقية وليس مجرد حركة زمرة فقط" وهو يقصد بالكتلة الحقيقية كتلة الشعب كله؛ المسلم وغير المسلم، المتدين وغير ومن المفهوم في عالم السياسة الحفاظ على مساحة من الغموض، كما .المتدين، ويقصد بالزمرة : الزمرة المتدينة في تصريح لعضو كبير بحزب العدالة والتنمية يقول، "ليس المهم هل الإسلام يؤثر في السياسة، ولكن كيف يكون هذا التأثير، فالتفسير الليبرالي للإسلام يؤثر في السياسة على نحو ليبرالي". ثم إنه من المفهوم في عالم الصراع الإقدام على تفريغ الكلمات من دلالاتها المستقرة لتُطرح لها دلالات أخرى في حال وجود رقيب. وحين قدم "مقاربة جديدة لمفهوم العلمانية، تعبر عن المضامين الصحيحة داخل هذا المفهوم، وتبعد عنها المضامين الأخرى، فهو لم يجعل من العلمانية الأوروبية معياره ولا نموذجه... وإنما فهم أنها الدعوة إلى العلم وتحرير تفكير الإنسان وعقله، ورفض الأفكار التي تلغي حرية الإنسان وتحرمه من عقله، وتمنعه من اتباع العلم، واكتشاف الحياة، وتسخيرها لمصلحة الإنسان والناس والبشرية جمعاء"[436].

عموما يعتبر الدين أحد أهم المؤسسات الإنسانية، والعلمانية شرطاً للديمقراطية وضماناً لحرية الدين والوجدان ويعارض الحزب تفسير العلمانية على أنها معاداة للدين. تعد العلمانية أساس الحرية والسلام الإجتماعي، حيث توفر لأتباع الدين والمعتقدات المختلفة حرية ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، والتعبير عن قناعاتهم الدينية، ومن ثم تنظم لهم حياتهم في هذا الإطار، كما تنظم أيضاً حياة أولئك الذين لا ينتمون إلى معتقد بعينه. يرفض الحزب استغلال القيم الدينية المقدسة والانتماءات العرقية في السياسة، ويعتبر أن كل ما يجرح مشاعر المتدينين من تصرفات وإجراءات ومعاملتهم بطريقة مختلفة بسبب تفضيلهم أنماط حياة دينية، أمر معارض للديمقراطية ومنافٍ لحقوق الإنسان وحرياته .في المقابل، يرفض الحزب أي قمع ضد من يعيشون أو

435 - ترجمة شخصية بتصرف

436 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص53

يفكرون بصورة مختلفة، من خلال استغلال الدين لتحقيق مصالح دينية أو سياسية أو اقتصادية أو أي منافع أخرى[437].

لقد تمسك الحزب بإصرار ـ على مستوى الطرح الفكري - بأنه يمكن الجمع بين كل ما يظن أنه متناقض، كما يقول أردوغان: "انا محافظ ديمقراطي؛ محافظ أسعى للحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا وثقافة الأمة التركية، وأسعى لتطبيق ديمقراطية قوية ومتطورة، ولا تقل عن الديمقراطيات في العالم"، وكما يقول عبد الله غول: "ما نريد أن نقوله هو أن تركيا دولة مسلمة، وبالإضافة إلى هويتها الإسلامية فإن تركيا دولة ديمقراطية وشفافة، وعلى وفاق مع العالم". كما يقول بولنت أرينتش: "سنشكل نموذجاً يحتذى في المنطقة في تطبيق الديمقراطية وتوسيعها من خلال هويتنا الإسلامية"، ومن ثم قدم الحزب نفسه نصف ليبرالي، وإسلامي معتدل، ولكنه ديمقراطي بالكامل، باختصار: قدم نفسه على أنه حزب ديمقراطي محافظ، ينتمي إلى اليمين الوسط الذي يأخذ من اليمين هوية ثقافية، ومن اليسار ميولاً اقتصادية واجتماعية[438]. مما يكون قد استفاد من أخطاء الحركة الأربكانية التي اختارت عدم المرونة في التعامل مع علمانية الدولة التي يؤكدها الدستور بشكل صريح مقترن بتدخل الجيش, فاختار "العدالة و التنمية" ضبابية التموقع بالرغم من جذور الحزب الإسلامية, إلا أن مؤسسوا "العدالة و التنمية" يعتبرون توجها حداثيا داخل الحركة الإسلامية.

الفقرة الثانية: الإقتصاد أولوية الحزب

جعل حزب العدالة و التنمية مهمته الإقتصادية تتجلى في زيادة رفاهية الشعب التركي, بناء على الإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من موارد بشرية و موارد طبيعية و رجال الأعمال و الموقع الجغرافي الإستراتيجي و الجمال التاريخي, و لتفعيل هذه الإمكانيات سيقوم الحزب بتنفيذ "استراتيجية النمو الإقتصادي المستمر و المستدام".

أولا : المبادئ العامة

“Partimiz aşağıdaki temel ilkeleri benimser;

- ✓ Ekonomik gelişmenin kaynağı ve hedefi olarak insanı esas alır.
- ✓ Tüm kurum ve kurallarıyla işleyen piyasa ekonomisinden yanadır.
- ✓ Devletin ilke olarak her türlü ekonomik faaliyetin dışında olması gerektiğini benimser.
- ✓ Devletin ekonomideki işlevini düzenleyici ve denetleyici olarak tanımlar.
- ✓ Bu amaçla sağlıklı belge ve bilgi akış sisteminin önemli olduğuna inanır.
- ✓ Özelleştirmeyi daha rasyonel bir ekonomik yapının oluşması için önemli bir araç olarak görür.
- ✓ Küreselleşmenin getirdiği yapısal dönüşümlerin en az maliyetle gerçekleştirilmesini savunur ve bunun en sağlıklı yolunun uluslararası rekabet gücünün artırılması olduğuna inanır. Bu nedenle ülkemiz ekonomisinin rekabet gücünün artırılmasının, siyasi ve ekonomik geleceğimiz açısından stratejik önem taşıdığını kabul eder.

437 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق.ص159

438 - محمد الهامي و آخرون. المرجع السابق.ص55

- ✓ Uluslararası bilgi birikimi ve tecrübenin transferinde önemli rol oynayan yabancı sermayenin, Türk ekonomisinin gelişmesine katkıda bulunacağına inanır.
- ✓ Kamu hizmetlerinde kaliteyi, verimliliği, etkinliği ve vatandaşın memnuniyetini esas alır.
- ✓ Uluslararası normlarla ve kültürel değerlerimizin karışımıyla ortaya çıkan etik değerlerin ekonomik faaliyetlerin her alanında hayata geçirilmesini, sürekli ve sürdürülebilir büyümenin şartı olarak kabul eder.
- ✓ Avrupa Birliği, Dünya Bankası, IMF ve diğer uluslararası kuruluşlarla olan ilişkilerimizin, ekonomimizin ihtiyaçları ve ulusal çıkarlarımız doğrultusunda sürdürülmesi gerektiğine inanır."[439]

"يلخص حزب العدالة و التنمية في تركيا المبادئ الإقتصادية العامة في:

- ✓ اعتبار الإنسان مصدر وهدف التنمية الاقتصادية.
- ✓ مزايا اقتصاد السوق الذي يعمل بكافة مؤسساته وقواعده.
- ✓ تبني ابتعاد الدولة عن الأنشطة الاقتصادية من حيث المبدأ.
- ✓ الحفاظ على الوظيفة التنظيمية والرقابية للدولة في الاقتصاد.
- ✓ أهمية الوثائق السليمة ونظام الحصول على المعلومات.
- ✓ اعتبار الخصخصة أداة مهمة لهيكل اقتصادي أكثر عقلانية.
- ✓ زيادة القدرة التنافسية الدولية للإقتصاد استراتيجية المستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد, انطلاقامن التحولات الهيكلية التي أحدثتها العولمة.
- ✓ الأخد بعين الإعتبار أهمية رأس المال الأجنبي، الذي سيساهم في تطوير الاقتصاد التركي.
- ✓ التركيز على الجودة والكفاءة والفعالية ورضا المواطن عن الخدمات العامة.
- ✓ يقبل تنفيذ القيم الأخلاقية التي تظهر مع مزيج من المعايير الدولية وقيمنا الثقافية في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية كشرط للنمو المستمر والمستدام.
- ✓ اعتبار أن علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى يجب الحفاظ عليها بما يتماشى مع احتياجات اقتصادنا ومصالحنا الوطنية."[440]

ثانيا: الأهداف

"Bu çerçevede partimizin temel hedefleri şunlardır:

- ✓ Mal ve hizmet üretimini artırmak.
- ✓ İşsizliği azaltmak, hayat pahalılığını önlemek ve gelir dağılımında adaleti sağlamak.
- ✓ Ekonomide istikrarı engelleyen haksız kazancı, haksız rekabeti ve etkin olmayan yaptırımları engellemek. Tekelleşmeye izin vermemek.

[439] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;109 ve110

[440] - ترجمة شخصية بتصرف

- ✓ Teşebbüs özgürlüğünü gerçekleştirerek, özel teşebbüse hamle yaptıracak siyasi, bürokratik ve anlayış değişimini sağlamak.
- ✓ Dış ticaretin geliştirilmesini ve ihracatın artırılmasını sağlamak."[441]

"في هذا السياق، تتمثل الأهداف الرئيسية لحزب العدالة و التنمية فيما يلي:

- ✓ زيادة إنتاج السلع والخدمات.
- ✓ الحد من البطالة ومنع تكاليف المعيشة وضمان العدالة في توزيع الدخل.
- ✓ منع المكاسب غير العادلة والمنافسة غير العادلة والعقوبات غير الفعالة التي تمنع الاستقرار في الاقتصاد و عدم السماح بالاحتكار.
- ✓ ضمان التغيير السياسي والبيروقراطي والتفاهم الذي سيسمح للمؤسسة الخاصة بالقيام بخطوة من خلال تحقيق حرية المشروع.
- ✓ ضمان تنمية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات."[442]

ثالثا: السياسات الإقتصادية للحزب

"Bu hedeflere ulaşmak için partimiz aşağıdaki politikaları uygulayacaktır:

- ✓ Ülke kaynaklarını bilgiye, teknolojiye ve verimliliğe dayalı üretim ekonomisini gerçekleştirmek için kullanacaktır.
- ✓ Ekonomik istikrarın büyüme ile büyümenin de yatırımlarla sağlanacağına inanır. Bu nedenle istihdamı artıracak yatırımları destekleyecektir.
- ✓ Finans sektörünün üretimi destekleyecek biçimde yapılanmasını ve yeni finansal tekniklerin geliştirilmesini temin edecektir.
- ✓ Bölgesel dengesizlikleri azaltacak düzenlemeleri yapacak, tüm bölgelerimizin ekonomik potansiyelinin etkin ve verimli bir şekilde kullanılmasını temin edecektir.
- ✓ Vergi reformunu gerçekleştirecektir.
- ✓ Harcama reformunu öncelikle ve ivedi olarak ele alacaktır.
- ✓ Kamu imkanlarının özel çıkarlar için kullanılmasını önleyecektir.
- ✓ Evrensel standartlara uygun tam tanımlanmış bir hukuk düzenini, güvenilir ve işleyen bir adalet mekanizmasını, garanti altına alınmış mülkiyet haklarını, güvenilir kurumsal yapıyı, pazara ve kaynaklara serbestçe ulaşma imkanını sağlayacaktır.
- ✓ Ekonomi politikalarının belirlenmesine ve uygulanmasına, başta ticaret ve sanayi odaları olmak üzere, ekonomiyle ilgili tüm sivil toplum kuruluşlarının katılımlarını sağlayacaktır.

[441] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;110

[442] - ترجمة شخصية بتصرف

- ✓ Partimiz sürekli ve sürdürülebilir ekonomik büyüme stratejisinin, etkin ve güven veren bir ekonomi yönetimiyle mümkün olacağına inanmaktadır."[443]

"ولتحقيق الأهداف المذكورة سابقا سينفذ الحزب السياسات التالية:

- ✓ ستستخدم الدولة مواردها لتحقيق اقتصاد إنتاجي قائم على المعرفة والتكنولوجيا والإنتاجية.
- ✓ يعتقد أن الاستقرار الاقتصادي سيتحقق بالنمو والنمو من خلال الاستثمار. لذلك ، ستدعم الاستثمارات التي ستزيد من فرص العمل.
- ✓ سيضمن أن يتم هيكلة قطاع التمويل بطريقة تدعم الإنتاج وأن يتم تطوير تقنيات مالية جديدة.
- ✓ سنقوم باتخاذ الترتيبات اللازمة للحد من الاختلالات الإقليمية وضمان استخدام الإمكانات الاقتصادية لجميع مناطقنا بفعالية وكفاءة.
- ✓ سيتم تنفيذ الإصلاح الضريبي.
- ✓ سيتناول إصلاح الإنفاق أولاً وقبل كل شيء.
- ✓ سيمنع استخدام المرافق العامة للمصالح الخاصة.
- ✓ سيوفر نظامًا قانونيًا محددًا بالكامل وفقًا للمعايير العالمية ، وآلية عدالة موثوقة وعاملة ، وحقوق ملكية مضمونة، وهيكل مؤسسي موثوق ، وحرية الوصول إلى السوق والموارد.
- ✓ ضمان مشاركة جميع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالاقتصاد ، وخاصة غرف التجارة والصناعة، في تحديد السياسات الاقتصادية وتنفيذها.
- ✓ يؤمن حزبنا بأنه يمكن تحقيق استراتيجية نمو اقتصادي مستمر ومستدام من خلال إدارة اقتصادية فعالة وموثوقة."[444]

الفرع الثاني: الإدارة العامة و السياسة الإجتماعية

في هذا الفرع سنتناول مقاربة حزب العدالة و التنمية التركي في الجانب المتعلق بالإدارة في الفقرة الأولى، ثم سنمر للحديث عن الرؤية الإجتماعية لسياسات الحزب

الفقرة الأولى: استراتيجية الحزب للإدارة العامة.

سنحاول التطرق في هذه الفقرة للتدبير الحزبي الداخلي على المستوي الوطني و الترابي

أولا: مدخل لمنهجية الحزب.

باعتبار أن الإدارة العامة تعتبر أعلى شكل من أشكال التنظيم السياسي مقتضى الدساتير و القوانين, تمارس سلطتها المخولة لها من أجل المصلحة العامة, و بالتالي وجب مراعاة الهدف الرئيسي لهذه الادارة و هي خدمة المجتمع و المواطن. و عليه يضع حزب العدالة و التنمية في تركيا(من خلال الرجوع إلى الأوراق الرسمية

443 - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;110 ve111

444 - ترجمة شخصية بتصرف

للحزب) منهجية أو خطة لجعل الإدارة العامة للدولة ديناميكية و ديمقراطية من أجل إنتاج خدمات تحقيقا للعدالة و الإجتماعية و التنمية.

“Partimiz, kamu yönetimi anlayışını, demokratikleşme, yerelleşme ve sivilleşme eksenine oturtmayı hedeflemekte, çağdaş devletin aşağıdaki özelliklere sahip olması gerektiğine inanmaktadır:

- ✓ Vatandaşların evrensel hak ve özgürlüklerinin güvence altına alındığı ve bu özgürlüklerin en etkin biçimde korunduğu “anayasal devlet” anlayışı, devlet yönetiminde egemen olmalıdır. Devlet sahip olduğu güç ve yetkilerini anayasa çerçevesinde kullanmalıdır.
- ✓ Kamu yönetiminin güç ve yetkilerinin merkezde toplanması yerine, olabildiğince fazla yetki, görev ve fonksiyonların yerel yönetimlere devredildiği ve birçok devlet fonksiyonlarının yerinden yönetim esasına göre gerçekleşebileceği bir devlet anlayışına süratle geçilecektir.
- ✓ Sosyal devlet anlayışımız gereği olarak devlet, sosyal refah sorumluluğunu üstlenmek zorundadır. Bu nedenle devlet, sosyal güvenlik, sosyal yardım ve sosyal hizmet programlarını etkin bir şekilde hayata geçirmelidir.
- ✓ Devlet temel fonksiyonları olan iç ve dış güvenlik, adalet, temel eğitim, sağlık ve alt yapı hizmetleri dışında kalan tüm hizmet alanlarından icracı sıfatıyla çekilmeli, düzenleyici ve denetleyici işlevleri devam etmelidir.
- ✓ Milletin kendisini yönetecek temsilcilerini kendi iradesiyle belirleyebildiği ve yönetime katabildiği demokratik yönetim ilkesi, yani halkın egemenliği, başta kamu personeli olmak üzere tüm vatandaşlarımız tarafından benimsenmelidir.
- ✓ Kamu yönetiminde şeffaflık, hesap verme sorumluluğu ve öngörülebilirlik, yönetimin her alan ve kademesine yerleştirilmelidir.”[445]

" يهدف حزب العدالة و التنمية إلى وضع مفهوم الإدارة العامة على محور الدمقرطة واللامركزية ونزع السلاح ويؤمن بضرورة أن تتمتع الدولة الحديثة بالخصائص التالية:

- ✓ يجب أن يكون فهم "الدولة الدستورية"، التي تضمن الحقوق والحريات العامة للمواطنين ويتم حماية هذه الحريات بأكثر الطرق فعالية، هو السائد في إدارة الدولة. يجب أن تستخدم الدولة سلطاتها وصلاحياتها في إطار الدستور.

[445] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;122

- ✓ بدلاً من تركيز سلطات وصلاحيات الإدارة العامة في المركز، سيكون فهم الدولة الذي يتم فيه نقل أكبر عدد ممكن من السلطات والواجبات والوظائف إلى الحكومات المحلية ويمكن تحقيق العديد من وظائف الدولة على أساس اللامركزية.
- ✓ يجب على الدولة أن تتحمل مسؤولية الرعاية الاجتماعية. لذلك، يجب عليها أن تنفذ بشكل فعال برامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.
- ✓ على الدولة الانسحاب من جميع المجالات الخدمية عدا الأمن الداخلي والخارجي، والعدالة، والتعليم الأساسي، والصحة، وخدمات البنية التحتية، والتي هي وظائفها الأساسية، باعتبارها تنفيذية، ويجب أن تستمر وظائفها التنظيمية والرقابية.
- ✓ مبدأ الحكم الديمقراطي ، أن الأمة يمكن أن تحدد ممثليها الذين سيحكمون نفسها وإشراكها في الإدارة، أي سيادة الشعب، يجب أن يتبناه جميع المواطنين، وخاصة الموظفين العموميين.
- ✓ ينبغي أن تكون الشفافية والمساءلة والقدرة على التنبؤ في الإدارة العامة جزءا لا يتجزأ من جميع مجالات ومستويات الحكومة."[446]

ثانيا: الإدارة المركزية

يضع حزب العدالة و التنمية معيار الزيادة الكفاءة و الجودة في الخدمات الإدارية باعتبار أن جوهر الإدارة خدمة المواطن, و يجب إعادة هيكلتها.

“Partimiz devlet anlayışımızın ve kamuda yeniden yapılanma ihtiyacının bir gereği olarak aşağıdaki politikaları hayata geçirecektir:

- ✓ Tüm kamu kurum ve kuruluşları vatandaşın memnun edilmesi hedefine yönelen bir yönetim anlayışı ile yeniden yapılandırılacak ve uluslararası kalite standartlarına sahip kurumlar haline dönüştürülecektir.
- ✓ Merkezi yönetimin işlem ve eylemlerinde verimlilik, açıklık ve etkinlik ilkelerini dikkate alması, harcamalarında tutumlu, çevreye saygılı bir anlayışa kavuşması için gerekli tüm düzenlemeler gerçekleştirilecektir.
- ✓ Ülkemizde merkezi idarenin üstlenmiş olduğu birçok hizmet alanı, mahallindeki kamu kurum ve kuruluşları ile yerel yönetimlere ve mümkün olanlar da özel sektöre devredilecektir. Devletin asli fonksiyonlarını yürütmekle sorumlu kamu kurum ve kuruluşlarının yönetimleri ise hızlı ve verimli çalışan bir yapıya kavuşturulacaktır.
- ✓ Başbakanlık dev bir hizmet bakanlığı görünümünden çıkarılacak, bakanlıkların görev alanları yeniden düzenlenerek bakanlık sayısı azaltılacaktır.
- ✓ Bakanlıkların merkez ve taşra örgütleri çağın gereklerine ve hizmet alanlarının özelliklerine göre kalite, verimlilik, hizmetin gecikmeden verilmesi, kamu harcamalarında tasarruf gibi ölçütler dikkate alınarak yeniden yapılandırılacaktır.

[446] - ترجمة شخصية بتصرف

- ✓ Merkezi yönetimin yerel yönetimler üzerindeki denetim yetkileri yerel yönetim politikalarına uygun olarak yeniden düzenlenecektir.
- ✓ Zorunlu olan haller dışında kamu kuruluşlarının bölge yönetimleri kaldırılacak, yeni il -ilçe kurulmasına hakkaniyete uygun nesnel ölçütler getirilecektir.
- ✓ Yetki genişliği ve görev ayrımı ilkeleri yeniden ele alınarak taşra örgütlerine bazı konularda doğrudan karar alma yetkisi verilecektir.
- ✓ Özerk kurum ve kuruluşların tabi olacakları ilkeler, bu organların üyelerinin seçim biçimi, hangi alanlarda kurulacakları ve merkezi yönetimle ilişkileri demokratik bir anlayış çerçevesinde yeniden ele alınacaktır.
- ✓ Merkezi idare ile ilgili personel mevzuatındaki "istisnai görev" kavramı yeniden tanımlanarak siyasi iktidarlarla birlikte değişecek üst kademe yöneticileri yasa ile belirlenmek suretiyle, bunlar dışındaki görevlilerin siyasi nedenlerle değiştirilmesi önlenecektir.
- ✓ Bürokratik formaliteler azaltılacak, devlette hantallık sona erdirilecektir. Kayırmacılık ve partizanlık gibi kamu yönetiminin yapısal zafiyetlerine son verilecektir.
- ✓ Devletin tüm kurumlarının bilişim teknolojilerinden azami derecede yararlanması, yeni teknolojik gelişmelerin kamu yönetiminin işleyişine hızla yansıtılması sağlanacaktır.
- ✓ İdarenin karar alma ve uygulama usulünü belirleyecek genel bir yasal düzenlemeye gidilecektir."[447]

"سيقوم الحزب بتنفيذ السياسات التالية كشرط لفهمه للدولة وضرورة إعادة الهيكلة العامة:

- ✓ سيتم إعادة هيكلة جميع المؤسسات والمنظمات العامة مع نهج إداري يهدف إلى إرضاء المواطنين وتحويلها إلى مؤسسات بمعايير الجودة العالمية.
- ✓ سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لكي تأخذ الحكومة المركزية في الحسبان مبادئ الانفتاح والكفاءة في عملياتها وإجراءاتها، ولتحقيق فهم يحترم البيئة ويكون اقتصاديًا في نفقاتها.
- ✓ سيتم نقل العديد من مجالات الخدماتية التي تقوم بها الإدارة المركزية إلى المنظمات العامة المحلية والإدارات المحلية، وإذا أمكن إلى القطاع الخاص. سيكون لإدارة المؤسسات والمنظمات العامة المسؤولة عن تنفيذ الوظائف الأساسية للدولة هيكل يعمل بسرعة وكفاءة.
- ✓ سيتم تقليص عدد الوزارات من خلال إعادة تنظيم مهام الوزارات.
- ✓ ستتم إعادة هيكلة المؤسسات المركزية والإقليمية للوزارات وفقاً لمتطلبات العصر وخصائص مناطق خدمتها، مع مراعاة معايير مثل الجودة والكفاءة وتقديم الخدمات دون تأخير وتوفير في النفقات العامة.
- ✓ سيتم إعادة ترتيب رقابة الحكومة المركزية على السلطة المحلية.
- ✓ باستثناء الحالات الإلزامية، سيتم إلغاء الإدارات الإقليمية للمؤسسات العامة وسيتم إدخال معايير موضوعية لإنشاء مقاطعات ومقاطعات جديدة.

[447] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;122 ve123

- ✓ ستمنح المنظمات الإقليمية سلطة اتخاذ قرارات مباشرة بشأن بعض القضايا.
- ✓ المبادئ التي ستخضع لها المؤسسات والمنظمات المستقلة، وطريقة انتخاب أعضاء هذه الهيئات، وفي المجالات التي سيتم إنشاؤها فيها، وسيعاد النظر في علاقاتها مع الحكومة المركزية بطريقة ديمقراطية.
- ✓ من خلال إعادة تعريف مفهوم "الواجب الاستثنائي" في تشريعات شؤون الموظفين المتعلقة بالإدارة المركزية، سيتم تحديد المديرين رفيعي المستوى الذين سيتغيرون مع السلطات السياسية بموجب القانون، و منع استبدال المسؤولين بخلاف هؤلاء لأسباب سياسية.
- ✓ سيتم تقليص الإجراءات البيروقراطية، و إنهاء نقاط الضعف الهيكلية للإدارة العامة مثل المحسوبية والحزبية.
- ✓ سيتم التأكد من أن جميع مؤسسات الدولة تستفيد من تكنولوجيا المعلومات على أقصى مستوى، وسوف تنعكس التطورات التكنولوجية الجديدة بسرعة في عمل الإدارة العامة.
- ✓ سيتم وضع ترتيب قانوني عام لتحديد إجراءات اتخاذ القرار الإداري وتنفيذه."[448]

ثالثا: الإدارة المحلية

باعتبار أن الشكل الإداري الوحيد الذي يستطيع ملاءمة عصر العولمة هو التنظيم الإداري المحلي, أو اللامركزي, أو الترابي, أو الحكومات المحلية, تختلف المفاهيم و القصد واحد. و في هذا السياق أصبح للديمقراطية منظور مختلف عن مجرد حصرها في الإنتخابات, بل أصبحت منظومة للمشاركة و التعاون و ذلك عن طريق الأقليم.

نجد منظور حزب العدالة و التنمية للإدارة المحلية كالتالي:

“AKP'nin yerel yönetime bakış açısının şu yönde ilerlediğini görüyoruz;

- ✓ Mahalli idarelere yerel ihtiyaçlara göre yönetim biçimlerini geliştirme yetkisini verecektir.
- ✓ Yerel yönetimlerin kendi görevlerini yerine getirebilmeleri için gerekli harcamaları karşılayacak düzeyde ve çeşitlilikte mali güce kavuşmalarını sağlayacaktır.
- ✓ Yerel yönetimlerin karar alma süreci ve bazı faaliyetlerine sivil toplum kuruluşlarının katılımını sağlayacaktır.
- ✓ Kendi alanlarıyla ilgili düzenlemelere gidilmeden önce yerel yönetimlere danışılması ilkesini getirecektir.
- ✓ Avrupa Yerel Yönetimler Özerklik Şartı’na uygun olarak, anayasal sistemimize yerel yönetim hakkının dahil edilmesini sağlayacaktır. Yerel yönetimlerin yargı yoluna gidebilme hakkı dahil ilgili tüm düzenlemeleri gerçekleştirecektir.
- ✓ Büyükşehir belediyesi kurulmasına objektif kıstaslar getirecektir. Büyükşehir ve ilçe belediyeleri arasındaki görev -yetki paylaşımını hizmetlerde aksamaya yol açmayacak şekilde yeniden düzenleyecektir.

[448] - ترجمة شخصية بتصرف

- ✓ Belediye sınırlarının mülki sınırlar olarak belirlenmesine yönelik bir değişimin yapılmasını esas alacak yerel yönetim reformunu gerçekleştirecektir."[449]

"نجد منظور حزب العدالة و التنمية للإدارة المحلية يذهب في الإتجاه التالي:

- ✓ تمكين الإدارات المحلية من تطوير أساليبها الإدارية وفقًا للاحتياجات المحلية.
- ✓ ضمان تمتع الإدارة المحلية بمستوى ومتنوع من القوة المالية للوفاء بالنفقات الضرورية من أجل أداء واجباتها.
- ✓ ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار وبعض الأنشطة المحلية.
- ✓ العمل بمبدأ التشاور مع الإدارة المحلية قبل وضع اللوائح المتعلقة بمجالاتهم.
- ✓ ضمان إدراج حق الإدارة المحلية في النظام الدستوري وفقا للميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي. وستنفذ جميع اللوائح ذات الصلة بما في ذلك حق المؤسسات المحلية في التماس الإنصاف القضائي
- ✓ وضع معايير موضوعية لإنشاء بلدية حضرية. سيعيد ترتيب تقاسم المسؤوليات والسلطات بين البلديات الحضرية والمقاطعات بطريقة لا تسبب اضطرابا في الخدمات.
- ✓ تحقيق إصلاح الإدارة المحلية على أساس تغيير في تعيين الحدود البلدية كحدود مدنية."[450]

رابعا: سياسات الحزب لمكافحة الفساد

اعتبر حزب العدالة و التنمية أن محاربة الفساد بجميع أشكاله, و خاصة الفساد الذي يحدث نتيجة الشطط في استخدام السلطة سكون من أولوياته, و ذلك وفق السياسات التالية:

"Partimiz bu amaçla aşağıdaki politikaları izleyecektir:

- ✓ Yolsuzluklarla mücadele için kapsamlı bir program hazırlanıp derhal uygulamaya konulacaktır. Kamu yönetiminde şeffaflık ve ihale mevzuatının yeniden düzenlenmesi bu program çerçevesinde ele alınacaktır.
- ✓ Yolsuzlukların önlenmesi, tespiti ve soruşturulmasında görev alacak tüm kurum ve kuruluşlar arasında koordinasyonu sağlayacak bir birim kurulacak, bu birim yolsuzluklara karşı oluşturulacak politikaların ve alınacak önlemlerin koordinasyonunu sağlayacak, yolsuzluklarla mücadele stratejisini sürekli izlemeye alacaktır.
- ✓ Yolsuzluklarla mücadele alanında faaliyet gösteren sivil toplum örgütlerinin yolsuzluk denetimine katılmaları sağlanacak, sivil toplum

[449] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;124

[450] - ترجمة شخصية بتصرف

örgütlerinin bu alanda yapacakları çalışmalardan doğrudan ve hızlı bir biçimde yararlanılacaktır.

- ✓ Yolsuzluk yapılma ihtimali yüksek kamu yönetimi alanlarında çalışacak personelin belirlenmesinde özel kriterler getirilecek, bu personelin denetimi de özel bir usule tabi tutulacaktır.
- ✓ Kamu yönetimindeki yolsuzluklarla mücadele için ilgili başsavcılıkların yetkileri artırılacaktır.
- ✓ Tüm kurum ve kuruluşlarda yolsuzlukları izlemek üzere özel birimler kurulacaktır. Bu iç denetimin yanında bağımsız dış denetim kurumlarından da yararlanılacaktır. Yolsuzluk bu birimlerce tespit edildiğinde sorun derhal uzman savcılıklara havale edilecektir.
- ✓ Maliye Bakanlığı kamu görevlileri tarafından yapılan mal bildirimlerinin doğruluğunu araştıracak bir sistem oluşturacaktır.
- ✓ Yürürlükteki anayasanın Parlamento'ya verdiği Sayıştay'a denetim yaptırma yetkisi kanuni düzenlemeye kavuşturulacaktır.
- ✓ Türkiye'nin, Avrupa Konseyi çerçevesinde oluşturulan Yolsuzluğa Karşı Devletler Grubu'na (GRECO) iştiraki gerçekleştirilecek, Konsey tarafından hazırlanan ve henüz Türkiye'nin imzalamadığı, Yolsuzluklar Hakkında Ceza Hukuku Sözleşmesi ile Yolsuzluklar Hakkında Medeni Hukuk Sözleşmesi vakit geçirilmeden imzalanıp onaylanacaktır. Yolsuzlukların önlenmesi için uluslararası işbirliğine önem verilecektir."[451]

"لغرض محاربة الفساد سيقوم الحزب بالسياسات التالية:

- ✓ سيتم إعداد وتنفيذ برنامج شامل لمكافحة الفساد, و سيتم التعامل بشفافية في الإدارة العامة وإعادة ترتيب تشريعات المشتريات في إطار هذا البرنامج.
- ✓ سيتم إنشاء وحدة لتوفير التنسيق بين جميع المؤسسات والمنظمات التي ستشارك في منع الفساد وكشفه والتحقيق فيه، وستعمل هذه الوحدة على ضمان تنسيق السياسات والتدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة الفساد.
- ✓ ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة الفساد في مكافحة الفساد، وسيتم استخدامها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.
- ✓ سيتم إدخال معايير خاصة في تحديد الموظفين الذين سيعملون في مناطق الإدارة العامة ذات الاحتمال الكبير للفساد، وسيخضع الإشراف على هؤلاء الموظفين لإجراء خاص.
- ✓ سيتم زيادة صلاحيات النيابة العامة, لمكافحة الفساد في الإدارة العامة.
- ✓ سيتم إنشاء وحدات خاصة لرصد الفساد في جميع المؤسسات والمنظمات. بالإضافة إلى هذا التدقيق الداخلي، سيتم استخدام مؤسسات تدقيق خارجي مستقلة. عندما يتم الكشف عن الفساد من قبل هذه الوحدات، سيتم إحالة المشكلة على الفور إلى النيابات المتخصصة.

[451] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;126 ve127

- ✓ ستنشئ وزارة المالية نظاماً للتحقق من دقة التصريحات العقارية التي يصدرها الموظفون العموميون.
- ✓ سيتم تنظيم السلطة الممنوحة للبرلمان بموجب الدستور الحالي لمراجعة الحسابات لدى ديوان المحاسبة.
- ✓ ستشارك تركيا في مجموعة الدول لمكافحة الفساد (GRECO) التي تشكلت في إطار مجلس أوروبا، واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد، والتي أعدها المجلس ولم توقعها تركيا بعد، سيتم التوقيع والمصادقة عليها دون تأخير. ستولى أهمية للتعاون الدولي لمنع الفساد."[452]

الفقرة الثانية: فهم آخر للسياسة الإجتماعية

من خلال الوثائق الرسمية حزب العدالة و التنمية في تركيا يتضح أنه يخصص أهمية كبيرة لسياسة الإجتماعية و ذلك بمنطلق أن الدولة وسيلة لخدمة الشعب و ليس غاية، و بالتالي وضع الحزب برنامج يجيب فيه عن مجموعة من الإشكالات الإجتماعية التي تطال القطاعات المهمة، و شملت قطاع التعليم بالدرجة الأولى، الثقافة و الفن، الصحة، الضمان الإجتماعي، المرأة، الأسرة و الخدمات الإجتماعية، الشباب و الرياضة، التعمير و الإسكان، البيئة، التكنولوجيا و الإعلام[453]. سنبرز مقاربة الحزب لقطاعين التعليم و الصحة على سبيل المثال.

أولا: سياسات الحزب لقطاع التعليم.

باعتبار أن التعليم أهم عنصر من عناصر التنمية في جميع المجالات, كما أن الإستثمار في العنصر البشري محدد رئيسي في المنافسة, إذ يعتقد حزب العدالة والتنمية أن الموارد المهمة يجب استثمارها في التعليم, فالخسارة في مجال التعليم لا يمكن تعويضها بالتفوق في مجالات أخرى. و لمجموعة من التراجعات التي تشهدها تركيا في هذا القطاع, تراجع في الجودة, وانعدام تكافؤ الفرص, كما تحول نظام التعليم إلى ساحة للصراع الأيديولوجي, غياب برامج التدريب و البحث و التوظيف في منظومة التعليم...

“Bu nedenlerle partimiz, eğitim alanında köklü bir reform hareketine girişecektir;

- ✓ Ülkemizde oldukça yetersiz düzeyde olan okul öncesi eğitim kamu ve özel sektör eliyle ülke genelinde yaygınlaştırılacaktır.
- ✓ Temel eğitim müfredatı çağın gereklerine, ihtiyaçlarımıza ve öğrencilerin kazanacakları donanıma göre yeniden oluşturulacaktır. Temel eğitim hizmetlerinin verilmesi pilot uygulamalarla merkezi idarenin taşra birimlerine ve yerel yönetimlere aktarılacaktır. Milli Eğitim Bakanlığı ise denetleyici, düzenleyici ve standart oluşturucu bir konuma getirilecektir. Yoksul bölgelerde eğitim devlet tarafından oluşturulacak özel programlarla desteklenecektir.

---

452 - ترجمة شخصية بتصرف

453 - Bununla ilgili gözden geçirin, Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ; 126-143

- ✓ Zorunlu eğitim kademeli, tercih ve yönlendirmeye imkan sağlayacak şekilde yeniden düzenlenecek, halen sekiz yıl olan zorunlu eğitim, altyapı çalışmaları hızlandırılarak makul bir süre içerisinde on bir yıla çıkarılacaktır.
- ✓ Halen yürürlükteki uygulama, hakkaniyete aykırı ve öğrencilerin motivasyonunu azaltan sonuçlar üretmektedir. Bu uygulamanın çarpıklıkları öncelikle ele alınacak üniversiteye giriş sınavlarında tüm lise ve dengi okul mezunlarına fırsat eşitliği sağlanacaktır.
- ✓ Temel eğitim kamu tarafından parasız olarak sunulacaktır. Kamu okullarının eğitim kalitesi artırılacak, teknolojik olanakları geliştirilecektir. Katılımcı, özgür düşünme ve analiz alışkanlığını geliştiren, bağımsız karar verme ve üretme yeteneğini teşvik eden, çoğulcu değerleri sunan, vatandaş olma bilincini yükselten, çağdaş gelişme ve teknolojileri öğreten bir eğitim anlayışına geçilecektir. Bu dönüşümde demokratik ve gelişmiş ülkelerin deneyimlerinden de istifade edilecek, öğretmen yetiştiren okullar bu anlayışa göre yeniden yapılandırılacak ve mevcut öğretmenler yeni sisteme göre hizmet içi eğitime tabi tutulacaktır.
- ✓ Temel eğitimin beşinci sınıfından itibaren “seçmeli dersler” konularak öğrencilerin ilgi ve yeteneklerine göre genel ve mesleki eğitime yönelmeleri sağlanacaktır.
- ✓ Özel sektörün eğitim yatırımlarında bulunmasını sağlamak amacıyla özendirici düzenlemeler yapılarak özel öğretim kurumları yaygınlaştırılacak ve mevcut okulların %100 kapasite ile çalışmalarını temin eden düzenlemeler yapılacaktır. Başarı kıstası esas alınarak maddi durumu iyi olmayan ailelerin çocuklarının da özel okullarda okuyabilmelerini sağlamak amacıyla devlet tarafından hizmet satın alınması yoluna gidilecektir. Talep oluşturularak özel sektörün eğitim yatırımlarına kaynak ayırması temin edilecektir.
- ✓ Mesleki okullara özel bir önem verilecek, üniversite öncesi eğitim, diploma vermenin ötesinde meslek kazandırmaya yönelik bir niteliğe kavuşturulacaktır. Sanayi ve ticaret odaları ve işadamlarının kurmuş olduğu sivil toplum örgütleri ile birlikte iş dünyasının ihtiyaç alanları belirlenerek dinamik ve günün ihtiyaçlarına uyan mesleki eğitim programları geliştirilecektir. Uzun süreli okul programlarına devam edemeyecek durumda bulunanlar için kısa süreli meslek kazandırma eğitimi veren kuruluşlar oluşturulacaktır. Kalkınmada öncelikli bölgelere, meslek eğitimi alanında özel destek programları verilecektir.
- ✓ Öğrenciler yetenekleri ve birikimlerine göre eğitim hizmetlerinden faydalanacaklardır. Bu bağlamda maddi durumu elvermeyen öğrencilerin de kaliteli bir eğitim alması sağlanacaktır.

- ✓ Kamu üniversitelerinde okuyan öğrenciler için okul masraflarını karşılayıp yaşamlarını belli bir standartta sürdürebilecekleri bir kredi sistemine geçilecek, yoksul öğrencilere yapılacak yardımların ilke ve esasları belirlenecektir.
- ✓ Ara eleman ihtiyacını karşılamak üzere kurulan meslek yüksek okulları bir program dahilinde yeni bir düzenlemeye tabi tutulacak, bu kurumların nitelikli ara eleman yetiştirmeleri sağlanacaktır.
- ✓ Üniversitelere yerel yönetimler, odalar ve işadamları ile şirket kurabilmeleri ve ortak projeler yapmaları fırsatı yaratılacak, yerel yönetimler ve özel sektörün üniversitelerle ilişkilerinin geliştirilmesini sağlayacak düzenlemeler yapılacaktır.
- ✓ Merkezi yönetim, devletin ihtiyacı olan alanlarda üniversitelerde araştırma ve teknoloji geliştirme programlarını destekleyecek, üniversitelere bu konularda fon sağlayacaktır. Böylece üniversitelerimizin sanayi ile işbirliği içerisinde olmaları, pratik faydayı gözeten kurumlar haline gelmeleri sağlanacak, toplumdan ve hayattan kopuk bir görüntü arz etmelerinin önüne geçilecektir.
- ✓ Türkiye'de yüksek öğretim, nicelik açısından büyük bir ilerleme kaydetmiş, ancak nitelik bakımından aynı başarı gösterilememiştir. Yüksek öğretimde köklü bir reforma ihtiyaç vardır. YÖK, üniversiteler arasında koordinasyon sağlayan, standart belirleyici bir yapıya kavuşturulacak, üniversiteler idari ve akademik özerkliğe sahip, öğretim elemanları ve öğrenciler üzerinde baskı, dayatma ve antidemokratik uygulamaların bulunmadığı, bilimsel bilginin üretildiği, araştırma ve öğretim faaliyetlerinin esas olduğu kurumlar haline getirilecektir.
- ✓ Eğitim yapıları mimari özellikleri fiziksel ve eğitsel donanımları yönünden geliştirilecektir. Okullarda sınıf esası yerine ders esasını temel alan fiziki yapılanma benimsenecek; okul yapımında tek tip bayındırlık modeli terk edlerek esnek bir yapılanmaya gidilecektir.
- ✓ Okul Aile Birlikleri'nin ve rehberlik sisteminin, sosyal bilimcilerin hazırlayacağı projelerle desteklenmesi ve güçlendirilmesi sağlanacaktır.
- ✓ Dünyada bireyler, toplumlar ve milletlerarası diyalogda yabancı dil bilmenin önemi büyüktür. Bu nedenle yabancı dil eğitimi modern imkan ve araçlarla kolaylaştırılarak nitelikli hale getirilecektir. Partimiz yabancı dil öğretimini teşvik ederken, Türkçe'nin bilim dili olarak kullanımını özendirecektir.
- ✓ Yurt dışında yaşayan vatandaşlarımızın ve çocuklarının ortamlarına uygun eğitim görmeleri sağlanacaktır.
- ✓ Laiklik ilkesinin gereği olarak vatandaşlarımızın dinlerini öğrenmeleri için her türlü kolaylık sağlanacaktır. İlk ve orta öğretimde din kültürü ve ahlak

bilgisi derslerinin dışında, velilerin rızasına bağlı olarak seçmeli din dersleri'nin verilmesi temin edilecektir.

- ✓ Gelişen teknolojiler bireylere internet ortamında öğretim yapma olanakları sunmaktadır. Üniversitelerin bu tip uygulamaları teşvik edilecek, öğrencilerin internet ortamında yapılan öğretimden yararlanmalarını sağlayıcı düzenlemeler yapılacaktır.
- ✓ Vakıf üniversiteleri desteklenecek, bu üniversitelere bütçeden yapılan maddi desteğin esasları yeniden belirlenecektir.
- ✓ Engelli öğrencilerin eğitimine özel bir önem verilecek, bu amaçla faaliyet gösteren dernek, vakıf ve sosyal yardım kuruluşlarının faaliyetleri özellikle desteklenecektir."[454]

"للأسباب المذكورة أعلاه ينطلق الحزب في حركة إصلاحية جذرية في مجال التعليم:

- ✓ توسيع التعليم ما قبل المدرسي، في جميع أنحاء البلاد من قبل القطاعين العام والخاص.
- ✓ إعادة بناء مناهج التعليم الأساسي وفقا لمتطلبات العصر و الإحتياجات والمعدات التي سيكتسبها الطلاب, نقل تقديم خدمات التدريب الأساسية إلى وحدات المقاطعات التابعة للحكومة المركزية والسطلة المحلية من خلال تطبيقات تجريبية، دعم التعليم في المناطق الفقيرة من خلال برامج خاصة تنشئها الدولة.
- ✓ إعادة تنظيم التعليم الإلزامي تدريجياً للسماح بالاختيار والتوجيه، و زيادته من ثماني سنوات حاليا إلى أحد عشر عاماً في غضون فترة معقولة من خلال تسريع أعمال البنية التحتية.
- ✓ توفير تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية وما يعادلها في امتحانات القبول بالجامعة.
- ✓ توفير التعليم الأساسي مجانا, زيادة جودة التعليم في المدارس العامة وتحسين مرافقها التكنولوجية. نهج تعليمي يطور عادات المشاركة والتفكير الحر والتحليل، ويشجع على صنع القرار المستقل والقدرة على الإنتاج، ويقدم قيما تعددية، ويزيد من الوعي بكونك مواطنا، ويعلم التطور والتقنيات المعاصرة. في هذا التحول ، سيتم أيضًا الاستفادة من تجارب الدول الديمقراطية والمتقدمة، وإعادة هيكلة مدارس تدريب المعلمين وفقًا لهذا الفهم وسيخضع المعلمون الحاليون للتدريب أثناء الخدمة وفقًا للنظام الجديد.
- ✓ ابتداء من الصف الخامس الأساسي تضاف "مقررات اختيارية" وتوجه الطلاب نحو التعليم العام والمهني حسب اهتماماتهم وقدراتهم.
- ✓ ستنتشر مؤسسات التعليم الخاص على نطاق واسع من خلال اتخاذ ترتيبات تحفيزية لضمان قيام القطاع الخاص باستثمارات تعليمية، وسيتم وضع لوائح لضمان تشغيل المدارس القائمة بنسبة 100٪. بناءً على معايير النجاح، سيتم شراء الخدمات من قبل الدولة من أجل ضمان أن أطفال الأسر ذات الوضع المالي السيئ يمكنهم أيضًا الدراسة في المدارس الخاصة. سيتم ضمان القطاع الخاص لتخصيص الموارد لاستثمارات التعليم من خلال خلق الطلب.
- ✓ ستعطى المدارس المهنية أهمية خاصة، وسيجري التعليم قبل الجامعي لاكتساب مهنة تتجاوز منح الدبلومات. مع المنظمات غير الحكومية التي أنشأتها غرف الصناعة والتجارة ورجال الأعمال، سيتم تحديد احتياجات عالم الأعمال وسيتم تطوير برامج التدريب المهني التي تكون ديناميكية ومناسبة لاحتياجات اليوم. بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون حضور البرامج المدرسية طويلة الأجل، سيتم إنشاء

[454] - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;128 ve devamı

المنظمات التي توفر تدريبا مهنيا قصير الأجل. وستقدم برامج دعم خاصة في مجال التعليم المهني للمناطق ذات الأولوية في التنمية.

- ✓ سيستفيد الطلاب من الخدمات التعليمية حسب قدراتهم ومعرفتهم. في هذا السياق ، سيتم التأكد من حصول الطلاب الذين لا يستطيعون تحمل الظروف المالية على تعليم جيد.
- ✓ تقديم نظام ائتمان للطلاب الذين يدرسون في الجامعات الحكومية، حيث ليتمكنوا من تغطية نفقات مدرستهم ومواصلة حياتهم عند مستوى معين، وسيتم تحديد المساعدات التي سيتم تقديمها للطلاب الفقراء.
- ✓ ستخضع المدارس الثانوية المهنية التي يتم إنشاؤها لتلبية الحاجة إلى موظفين متوسطين لترتيب جديد ضمن البرنامج، وسيتم توفير هذه المؤسسات لتدريب نخب وسيطة مؤهلة.
- ✓ ستتاح للجامعات فرصة تأسيس شركات مع المؤسسات المحلية والغرف ورجال الأعمال وتنفيذ مشاريع مشتركة، و وضع لوائح لتحسين علاقات الإدارات المحلية والقطاع الخاص مع الجامعات.
- ✓ ستدعم الإدارة المركزية برامج البحث والتطوير التكنولوجي في الجامعات في المجالات التي تتطلبها الدولة، وتوفر التمويل للجامعات في هذه المجالات. وبالتالي، سوف نضمن أن تتعاون جامعاتنا مع الصناعة، وتصبح مؤسسات تهتم بالمنفعة العملية، وسيتم منعها من إظهار صورة منفصلة عن المجتمع والحياة.
- ✓ حقق التعليم العالي في تركيا تقدما كبيرا من حيث الكمية، ولكن لم يتم تحقيق نفس النجاح من حيث الجودة. هناك حاجة لإصلاح جذري في التعليم العالي، سيتم تحويل الجامعات إلى مؤسسات تتمتع بالاستقلالية الإدارية والأكاديمية، ولا تمارس أي ضغوط أو ممارسات مفروضة أو مناهضة للديمقراطية على أعضاء هيئة التدريس والطلاب، حيث يتم إنتاج المعرفة العلمية، وأنشطة البحث والتدريس ضرورية.
- ✓ تحسين المباني التعليمية من حيث خصائصها المعمارية والتجهيزات المادية والتعليمية. ستتبنى المدارس هيكلًا ماديا يعتمد على مبدأ الدورة بدلاً من مبدأ الفصل الدراسي ؛ سيتم إجراء هيكلة مرنة من خلال التخلي عن نموذج الأشغال العامة الموحدة في بناء المدارس.
- ✓ التأكد من أن نقابات أولياء الأمور ونظام التوجيه يتم دعمهما وتقويتهما من خلال المشاريع التي أعدها علماء الاجتماع.
- ✓ معرفة لغة أجنبية له أهمية كبيرة في الأفراد والمجتمعات والحوار الدولي في العالم. لهذا السبب، سيتم تسهيل تعليم اللغات الأجنبية من خلال المرافق والأدوات الحديثة وجعله مؤهلاً. بينما يشجع الحزب تدريس اللغة الأجنبية، فإنه سيشجع على استخدام التركية كلغة للعلم.
- ✓ تزويد المواطنين وأبنائهم الذين يعيشون في الخارج بالتعليم المناسب لبيئتهم.
- ✓ وفقا للمبادئ العلمانية، توفير جميع أنواع التسهيلات لمواطنينا لتعلم دينهم. بصرف النظر عن دورات الثقافة الدينية والأخلاق في التعليم الابتدائي والثانوي، سيتم ضمان تقديم دورات دينية اختيارية بناء على موافقة الوالدين.
- ✓ يتيح تطوير التقنيات للأفراد فرصة التدريس في بيئة الإنترنت. سيتم تشجيع مثل هذه الطلبات من الجامعات، وسيتم وضع اللوائح لضمان استفادة الطلاب من التعليم عبر الإنترنت.
- ✓ دعم الجامعات التأسيسية وإعادة تحديد مبادئ الدعم المالي المقدم لهذه الجامعات من الميزانية.
- ✓ التركيز بشكل خاص على تعليم الطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة، وسيتم دعم أنشطة الجمعيات والمؤسسات ومنظمات المساعدة الاجتماعية التي تعمل لهذا الغرض بشكل خاص."[455]

ثانيا: سياسات الحزب لقطاع الصحة.

---

455 - ترجمة شخصية بتصرف

لا ينظر حزب العدالة و التنمية للدولة الإجتماعية بمعزل عن تحقيق الخدمات الصحية, و على الدولة أن تلتزم بتقديم هذه الخدمات للجميع بتعاون مع القطاع الخاص, و يجب أن يتسم النظام الصحي بالجودة و الكفاءة.

“Bu değerlendirmeler için Adalet ve Kalkınma Partisi'nin sağlık politikaları şu şekilde ortaya çıkıyor:

- ✓ Koruyucu hekimliğin yaygınlaşması teşvik edilecek, halk ve çevre sağlığı ile ilgili gerekli tedbirler alınacaktır. Trafik kazaları, iş kazaları, ihmaller nedeni ile meydana gelen engelliliği engellenmesi için eğitim ve bilinçlendirme çalışmaları yapılacaktır.
- ✓ Koruyucu ve tedavi edici hizmetler başta olmak üzere, sağlık hizmetleri alanı, gönüllü kuruluşlara ve özel sektöre açıktır.
- ✓ Anne ve çocuk ölümlerinin yüksek olduğu ülkemizde, anne ve çocuk sağlığı özel bir önem arz etmektedir.
- ✓ Aile planlamasının gerçekleşebilmesi için bilgilendirme ve bilinçlendirme çalışmalarına önem verilecektir.
- ✓ Aile hekimliği sistemi uygulamaya konulacaktır. Aile hekiminin muayenehanesi, fizik koşulları ve uygulama standartları Sağlık Bakanlığı’nca belirlenecektir. Bu muayenehanelerin kurulması için devlet ucuz krediler verecektir. Böylece birinci basamak sağlık hizmetleri güvenli ve kaliteli olarak halka sunulacaktır. Sevk zinciri sağlıklı hale getirilecek, ihtisas hastanelerindeki anlamsız yığılmalar önlenecektir.
- ✓ Sağlık sektörü Sağlık Bakanlığı tarafından tek merkezden koordine edilecektir. Bakanlık sadece organizasyon, koordinasyon, yol gösterici, denetleyici, takip edici, politika üretici bir rol üstlenecektir. Böylece sağlık hizmetlerinin tek merkezden yönlendirilmesi sağlanacak, çok başlılık ve düzensizlik önlenecektir. Ülke adına kısa, orta ve uzun dönem sağlık politikaları daha gerçekçi olarak belirlenecek, yönetim ve uygulamalar daha ekonomik olacaktır.
- ✓ Sağlık Bakanlığı’nca yeni sağlık sisteminin uygulamaya konulmasıyla tüm yerel yönetimler de buna entegre olacak ve süratle kendi ihtiyaçlarını belirleyerek planlamalar yapacaklardır. Yerel yönetimler kendi sınır ve sorumluluklarında bulunan alanların sağlık profillerini de dikkate alarak kısa, orta ve uzun vadeli yatırım programlarını belirleyecektir. Bu çalışmaların koordinasyonu Sağlık Bakanlığı’nca yerine getirilecektir.
- ✓ Metropollerde acil servis üniteleri kurulacaktır. Bugün sağlık alanında metropollerde yaşanan en önemli problemlerden biri de acil servis ihtiyacının tam olarak karşılanamamasıdır. Acil servis birimlerinin

yetersizliği nedeniyle vatandaşların hastane kapılarından çevirilmesi önlenecektir.

- ✓ Uygulamada kolaylık arz etmesi ve verdikleri hizmetin daha ekonomik olması nedeniyle ihtisas hastaneleri kurulacaktır. Böylece daha ucuz ve daha spesifik sağlık hizmeti verilecek ve uzman hekimler yetişecektir.
- ✓ Ülkemizde kitle yaralanmaları, doğal afetler ve bunların zararları modern dünyada yaşanan oranlardan çok daha fazla olduğundan ilgili kuruluşlar ve eğitim kurumlarında .gerekli düzenlemeler yapacaktır.
- ✓ Sağlıkta eğitim kalitesinin artırılması için gerekli tedbirler alınacak ve eğitimin planlanması dünya standartlarına göre yapılacaktır. Hemşirelik okulu, hemşirelik yüksek okulu ve sağlık teknisyenliği okulları vakıflar ve özel sektör tarafından açılabilecektir. Devlet bu eğitim hizmetini veren kuruluşları teşvik edecek ve destekleyecektir.
- ✓ Sağlık çalışanlarının hakları yeniden düzenlenecek, uluslararası standartlara uygun hale getirilecek ve bu sektördeki ücret politikası yeniden ele alınacaktır.
- ✓ Hasta haklarını koruyan hukuki düzenlemeler yapılacak, Hasta Hakları Tüzüğü dünya standartlarına göre yeniden ele alınacaktır. Vatandaşlar, sağlık birimlerinin kontrolünde görev üstlenecektir.
- ✓ Sağlık hizmetlerinde rekabetin kuralları belirlenecek ve bunlarla ilgili yasal düzenlemeler yapılacaktır. Kalite rekabeti teşvik edilecek, sağlık sektöründe ISO kalite standardı çalışmalarına tüm yurt genelinde başlanacaktır.
- ✓ Sağlık sektöründe, bilgi işlem merkezli tek kontrol sistemine geçiş sağlanacaktır. Bu sayede sağlıkta maliyetler düşecek, verimlilik ve kalite artacaktır. Her vatandaşa verilecek bir sağlık numarası ile sağlık sorunları hızlı ve güvenilir şekilde tüm birimlerden takip ve koordine edilebilecek ve ayrıca her vatandaşın bağlı bulunduğu sağlık merkezinde bir dosyası bulunacak, nerede tedavi olursa olsun bütün bilgiler bu dosyada toplanacaktır.
- ✓ Küçük yerleşim birimlerinde doktoru, sağlık personeli ve tıbbi donanımı bulunmayan birçok hastane binası inşa edilmiştir. Popülist politikalarla her geçen gün yenileri talep edilen bu yatırımlar yerine, merkezlerde daha iyi donatılmış hastaneler yapmak, bunları merkezi tıp birimleri haline getirmek, hem akılcı hem ekonomiktir. Söz konusu merkezler ile küçük yerleşim birimleri arasında hasta taşıyacak helikopter dahil, ciddi bir ambulans filosu oluşturmak Partimizin hedefleri arasındadır.
- ✓ Tıbbi alandaki bilimsel araştırmalar için özel destek fonları oluşturulacaktır.

- ✓ Medyadaki sağlık haberleri kontrol edilecek ve sağlık ile ilgili yayınlar desteklenecektir.
- ✓ Yurt dışında çalışan sağlık personelinin Türkiye'ye dönerek hizmet etmelerini sağlamak amacıyla cezbedici tedbirler alınacak, her alanda olduğu gibi bu alanda da beyin göçünün tersine işlemesinin imkanları araştırılacaktır.
- ✓ Tabip Odaları ve Diş Hekimleri Odaları güçlendirilecek, sağlık alanında hizmet verecek yeni sivil örgütlerin kurulması desteklenecektir.
- ✓ İlaç ve tıbbi ekipman sanayii desteklenecek, sağlık yatırımlarına yapılan teşvikler yeniden düzenlenecektir.
- ✓ Adli Tıp Kurumunun özerk ve bilimsel çalışması sağlanacaktır. Bu alanda tüm teknolojik yenilikler yurdumuza getirilecektir.
- ✓ Hastanelerimizin ülke genelinde tam kapasite ile çalıştırılması sağlanacaktır.
- ✓ Tüm vatandaşlarımızı kapsayacak etkin bir genel sağlık sigortası sistemine geçilecektir."[456]

" و لهذه الإعتبارات تتجلى السياسات الصحية لحزب العدالة و التنمية في؛

- ✓ تشجيع انتشار الطب الوقائي واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالصحة العامة والبيئية. سيتم تنفيذ أنشطة تدريبية وتوعوية للوقاية من الإعاقة الناجمة عن حوادث السير وحوادث العمل والإهمال.
- ✓ الخدمات الصحية وخاصة الخدمات الوقائية والعلاجية، مفتوحة للمنظمات التطوعية والقطاع الخاص.
- ✓ صحة الأم والطفل ذات أهمية خاصة في بلدنا، حيث ترتفع معدلات وفيات الأمهات والأطفال.
- ✓ ستعطى أنشطة المعلومات والتوعية أهمية لتحقيق تنظيم الأسرة.
- ✓ وضع نظام طب الأسرة موضع التنفيذ. تحدد وزارة الصحة الممارسة والظروف المادية ومعايير التطبيق الخاصة بطبيب الأسرة. سيتم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للمواطن بطريقة آمنة وعالية الجودة. ستصبح سلسلة الإحالة صحية، وسيتم منع التراكم الذي لا معنى له في المستشفيات المتخصصة.
- ✓ تنسيق قطاع الصحة من مركز واحد من قبل وزارة الصحة. ستتولى الوزارة فقط دورا تنظيميا وتنسيقيا وإرشاديا وإشرافيا ورقابيا وصنع السياسات الصحية. توجيه الخدمات الصحية من مركز واحد، وسيتم منع تعدد الرؤوس وعدم انتظامها. تحديد السياسات الصحية على المدى القصير والمتوسط والطويل بشكل أكثر واقعية للبلد، وستكون الإدارة والممارسات أكثر اقتصادا.
- ✓ مع تنفيذ وزارة الصحة للنظام الصحي الجديد، ستتكامل معه جميع المؤسسات المحلية وتضع الخطط من خلال تحديد احتياجاتها بسرعة و ستحدد برامجها الاستثمارية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع مراعاة الملامح الصحية للمناطق الواقعة تحت حدودها ومسؤولياتها. سيتم تنسيق هذه الدراسات من قبل وزارة الصحة.
- ✓ إنشاء وحدات خدمة الطوارئ في المناطق الحضرية. واحدة من أهم المشاكل التي تواجهها المدن الكبرى في مجال الصحة اليوم هي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الكاملة لخدمات الطوارئ.

456 - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ;132 ve devamı

- ✓ إنشاء مستشفيات متخصصة نظراً لسهولة التنفيذ والخدمات الاقتصادية التي تقدمها. وبالتالي توفير خدمات صحية أرخص وأكثر تحديدًا وسيتم تدريب الأطباء المتخصصين.
- ✓ نظرًا لأن الإصابات الجماعية والكوارث الطبيعية وأضرارها أكثر بكثير من المعدلات التي يشهدها العالم الحديث في بلدنا، سيتم وضع اللوائح اللازمة في المؤسسات التعليمية ذات الصلة.
- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة جودة التعليم في الصحة وسيتم التخطيط للتعليم وفقاً للمعايير العالمية. يمكن فتح مدارس التمريض وكلية التمريض ومدارس الفنيين الصحيين من قبل المؤسسات والقطاع الخاص. ستشجع الدولة وتدعم المنظمات التي تقدم هذه الخدمة التعليمية.
- ✓ إعادة ترتيب حقوق العاملين في مجال الرعاية الصحية بما يتماشى مع المعايير الدولية وسيعاد النظر في سياسة الأجور في هذا القطاع.
- ✓ اتخاذ الترتيبات القانونية لحماية حقوق المريض، وسيعاد النظر في "لائحة حقوق المريض" وفقًا للمعايير العالمية. سيشارك المواطنون في مراقبة الوحدات الصحية.
- ✓ تحديد قواعد المنافسة في خدمات الرعاية الصحية وسيتم اتخاذ الترتيبات القانونية المتعلقة بها. و تشجيع المنافسة في الجودة، وسيتم الشروع في دراسات معايير الجودة ISO في قطاع الصحة في جميع أنحاء البلاد.
- ✓ في قطاع الصحة، سيتم ضمان الانتقال إلى نظام تحكم واحد يركز على معالجة البيانات. بهذه الطريقة، ستنخفض التكاليف الصحية وستزيد الإنتاجية والجودة. مع إعطاء رقم صحي لكل مواطن، يمكن متابعة المشاكل الصحية وتنسيقها بشكل سريع وموثوق من جميع الوحدات، وسيكون لكل مواطن ملف في المركز الصحي الذي ينتسب إليه، وسيتم ضم جميع المعلومات في هذا الملف بغض النظر عن مكان العلاج.
- ✓ تم بناء العديد من مباني المستشفيات بدون أطباء وموظفين صحيين ومعدات طبية في مستوطنات صغيرة. من المنطقي والاقتصادي بناء مستشفيات مجهزة بشكل أفضل في المراكز وتحويلها إلى وحدات طبية مركزية بدلاً من هذه الاستثمارات التي تتطلبها السياسات الشعبوية يوميا. من بين أهداف الحزب إنشاء أسطول سيارات إسعاف، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر التي ستنقل المرضى بين هذه المراكز والمناطق السكنية الصغيرة.
- ✓ إنشاء صناديق دعم خاصة للبحث العلمي في المجال الطبي.
- ✓ فحص الأخبار الصحية في وسائل الإعلام ودعم المطبوعات المتعلقة بالصحة.
- ✓ اتخاذ تدابير مهمة لضمان عودة العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخارج إلى تركيا وتقديم الخدمة لهم، وسيتم التحقيق في احتمالات التشغيل العكسي لهجرة الأدمغة في هذا المجال كما هو الحال في كل مجال.
- ✓ تعزيز الغرف الطبية وغرف أطباء الأسنان، و دعم إنشاء منظمات مدنية جديدة تعمل في مجال الصحة.
- ✓ دعم صناعة الأدوية والمعدات الطبية، و إعادة ترتيب الحوافز للاستثمارات الصحية.
- ✓ توفير العمل المستقل والعلمي لمعهد الطب الشرعي. و جلب جميع الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال إلى بلدنا.
- ✓ التأكد من أن مستشفياتنا تعمل بكامل طاقتها في جميع أنحاء البلاد.
- ✓ إدخال نظام تأمين صحي شامل فعال يغطي جميع مواطنينا."[457]

[457] - ترجمة شخصية بتصرف

خاتمة الفصل الأول

ميز الباحث الفرنسي "أوليفيه روا" بين الإسلامويون - على حد تعبيره - عن العلماء و السلفيين، فالمجموعة الاولى تقدم العمل السياسي، فأسسوا حركات من نطاق المساجد و العمل الديني المحض[458]، و اعتبرهم فشلوا و انتهي دورهم. في حين ذهب الباحث المغربي "بلال التليدي" لمحاولة تشخيص بنية الإنتاج الفكري للحركة الإسلامية مستنتجا - على حد تعبيره – حقيقة أزمة المشروع الفكري للإسلاميين[459] التي حددها في أزمة الرؤية الكلية الناظمة للمشروع الفكري الإسلامي، ثم أزمة أدوات النظر في ضوء الرؤية الكلية و أثرها في المخرجات الفكرية. و لخروج المشروع الفكري للإسلاميين من واقع الإنسداد اقترح بلال التليدي ما سماه ب"حركة إصلاحية ثالثة"[460] تقوم على مجموعة من المقومات:

- ✓ المقوم المنهجي الأصولي: ونقصد به ما انتهى إليه التجديد الأصولي من اعتماد المدرسة المقاصدية، والتوجه نحو القواعد والكليات، وهو ما نقدر أنه سيدفع بالمكونات الظاهرية المحافظة، مع عامل الزمن، إلى التزحزح عن مواقعها القديمة، والاقتراب أكثر من الطرح المقاصدي. نقدر أن هذا المقوم، إذا تم مغادرة مواقع التنظير التجريدي فيه، وتجنب الإبحار في الطريق الخطأ، وتحويل البوصلة إلى جعل هذا المنهج حالة للتفكير داخل الأمة، وتجنب حصر وظيفته في تبرير مواقع تنظيم أو الاستجابة لحاجاته؛ سيمكن من إلى تفعيل المقاصد، وتجنب النظرة الجزئية التي لا تزال تحتكم إلى النص التفصيلي دون إدراك لمقاصده في قضايا كبرى تخص مستقبل الأمة، وسبل مواجهتها للتحديات التي تعترضها.
- ✓ المقوم النظري: ونقصد به الرؤية والزاوية التي ينظر منها إلى أفق التغيير؛ فقد انتهينا مع بعض الكتابات التجديدية إلى انسداد أفق الرهان على نجاح التنظيمات في تحقيق التغيير والنهضة المنشودة للأمة، كما انتهينا إلى أن عطب هذه الرؤية، أنها تتغافل طبيعة التكامل المفترض أن يكون بين جهود الإصلاح الفكري، وهو العمل الذي تضطلع به مكونات الأمة، وجهود الإصلاح المؤسسي الذي قامت به، وما تزال، الأنظمة السياسية. فالمقوم التصوري المؤسس للحركة الإصلاحية الثالثة، يعيد تركيب العلاقة بين الطرفين، أي بين الدولة والمجتمع، لجهة محاولة إزالة مظاهر الاصطدام، وطرح المشروع الوطني، أو التيار الأساسي للأمة، كهدف لتحقيق التكامل بين الإصلاحين الفكري والمؤسسي.
- ✓ المقوم الفكري : ونقصد به الرؤية الفكرية التي تسمح لمكونات الأمة بإنتاج المواقف من الذات ومن الآخر أيضا، والأفق الذي تسعى الأمة لتحقيقه من وراء تلك المواقف.
- ✓ المقوم السياسي: ونقصد به طبيعة الرؤية الفكرية المؤطرة للفعل السياسي؛ فقد تأرجح المشروع الفكري للإسلاميين في نظرته إلى مفهوم التغيير وطبيعته وأساليبه وتجاربه إلى تحقيق زخم وتراكم كبير؛ بل وتحقيق تعددية غير مسبوقة في أساليب العمل. لكن رغم هذا الزخم وهذه التعددية؛ فلا تزال الثنائيات التغييرية تطبع تعاطي الإسلاميين مع قضية التغيير، ونقصد بالثنائيات (الثورة/ الإصلاح) أو (العمل من داخل المؤسسات العمل من خارجها) أو (المشاركة في العملية السياسية/ أو مقاطعتها). فما تزال هذه الثنائيات تفسر التقاسيم والأنواع التي يعرفها الطيف الحركي. صحيح أن الربيع العربي أحدث هزة في التمثلات التي يحملها الإسلاميون بشأنها، لا سيما بعد ملاحظة حالة الانسداد التي عرفتها التنظيمات الممانعة، وحالة الحيوية التي عرفتها التنظيمات التي رجحت منطق الوفاق على منطق الاستقواء بالقوة السياسية والتنظيمية. متطلبات الحركة الإصلاحية الثالثة، تقتضي أن يتجه المشروع الفكري للإسلاميين للتفكير في صيغة واحدة منسجمة المقومات السالفة الذكر؛ صيغة الإصلاح في إطار الاستقرار، ومحاولة الاجتهاد في تعزيز موقع الفاعل الإصلاحي، وتقوية علاقته بالدولة، وتوسيع دائرة شركائه

---

458 - أوليفيه روا. تجربة الاسلام السياسي. ترجمة نصير مروة. دار الساقي. الطبعة الثانية 1996. ص50

459 - بلال التليدي. الحركة الإصلاحية الثالثة أو ما بعد أزمة المشروع الفكري عند الحركة الإسلامية. دراسات في الحالة الإسلامية. مركز نماء للبحوث و الدراسات. الطبعة الأولى بيروت2016. ص181 و ما يليها

460 - بلال التليدي. المرجع السابق. ص215 و ما يليها.

الإصلاحيين وتحصين المشروع الإصلاحي، والرفع من إيقاع الإسناد المجتمعي له. هذه هي الآفاق التي يمكن أن يتطلع إليها المشروع الفكري للإسلاميين إن أرادوا استشراف الحركة الإصلاحية الثالثة، وهي المخارج التي يمكن أن حالة الانسداد التي يعرفها مشروعهم هذه هي تنهي الفكري؛ إذ تتيح له التمدد في أكثر من جهة.

فرصتان أمام "العدالة و التنمية"... فشلت في المغرب و نجحت في تركيا

رغم أن هذه المقاربة نوعا ما موضوعية، لكنها تقترب من المثالية و كأن الكاتب(بلال التليدي) يحاول طرح تمنيه بعد انسداد الأفق أمام الحركات الإسلامية، في حين الحركة الإسلامية المغربية(نموذج العدالة و التنمية) أضاعت فرصة تحرير المغرب لو استفادت من التاريخ بشكل جد[461] في حين نلاحظ حزب العدالة و التنمية استفاد من تاريخه جيدا سواء على مستوى التوازنات التي تتحكم في اللعبة السياسية بتركيا و كذلك التريث من بعض الإصلاحات التي لا تناسب الوضع التركي. من بين الأخطاء التي ارتكبتها الحركة في المغرب على عكس نظيرتها في تركيا(و لو بشكل تقريبي) و تبني خطاب "الإسلام هو الحل" في مرحلتين(قبل الإدماج في مؤسسات الدولة و مرحلة المعارضة البرلمانية) مما صدموا بواقع ممارسة التدبير في مراحل أخرى و تغير الخطاب و انتقل من مرحلة "الإسلام هو الحل" إلى مرحلة "الإسلام جزء من الحل". في الواقع لا يمكن إنكار أن الاسلام يعد جزءا من الحل، لكنه أكيد ليس كل الحل[462]. لكن في اعتقادنا و بشكل إبستمولوجي بعيدا عن أي مقاربة عملية نجد أن حزب العدالة و التنمية بالمغرب عاش و ما زال يعيش في تناقض كبير بين الدعوة لتجديد خطاب الإسلام في زمن يعيش فيه نسبة مهمة من أعضاء الحزب نفسه مرحلة "الإسلام السطحي"[463]، فإن كان دور الحركة الإجتماعية/السياسية تأطير المجتمع فيفترض فيها أولا تأطير أعضائها، إلا إذا كانت ما تدعيه في الخطابات من قبيل "تجديد الخطاب الديني" فقط محض خطاب لا أقل ولا أكثر. و قد يكون احتمال آخر هو عدم قدرة قيادة الحركة السيطرة على الإسلام الفردي لأعضاء الحزب و تحويله لإسلام جماعي.

أما على مستوى حالتي المغرب و تركيا نلاحظ بعد وضع التجربتين في سياقهما الدولي أولا، ثم عرجنا على جذور الحركة و تطورها التاريخي سواء في المغرب و تركيا، كما أن تناولنا الحركة الإسلامية السياسية(الحزب) في ظروف نشأتها و أوراقها و تنظيمه فنستشف في الأخير أن حزب "العدالة و التنمية التركي" استفاد من الأخطاء التي وقع فيها مؤسس الأحزاب السياسية الإسلامية بتركيا (نجم الدين أربكان) و هي محاولة الإبتعاد عن الخطاب الديني في الحقل السياسي، كما جعل المعركة السياسية هي معركة اقتصادية محض مما نجده مترجم في برنامج الحزب سواء في مؤتمره أو برامجه الإنتخابية و حتى خطابه، كما فصل حزب العدالة و التنمية ممارسته السياسية عن الطرق الدينية و الجمعيات الدعوية مع الحفاظ على دعمهم له، و بالتالي نكون أمام تجربة إسلامية فريدة من نوعها، تمارس العمل السياسي بمنطق مفاهيمي و مؤسساتي علماني مع الحفاظ على دين الأفراد. و هذا ما لم يستطع تجاوزه حزب العدالة و التنمية بالمغرب، حيث أنه جعل من الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية أدرع له يستقوي بها في الحقل السياسي، و كذلك احتكر أكبر الحركات الدعوية(التوحيد و الإصلاح) المغربية لخدمة أجندات سياسية لأفراد بعينها. و هذا جعل من الحزب لا يكاد يفصل بين العمل الدنيوي الذي يجوز فيه الكثير من التجاوزات و التنازلات أثناء التفاوض، و بين العمل الديني،

461 - لا نقصد هنا أي تعاطف مع مسار تجاهلته الحركة، بل قصدنا من فكرة قراءة التاريخ بشكل جيد هو إحالة النظام السياسي المغربي الذي كتب عليه أن يحكم من طرف أسر في سياقات مختلفة، و لأن هذه الأسر امتدت لقرون عديدة استطاعت نقش الدين الإسلامي في الهوية المغربية، حيث كلما تفكك المغرب و خارت قواه و اقترب من الإنهيار ينبعث من جديد عن طريق مصلحين بتجديد الإسلام، فظهور المرابطين جاء في سياق اضمحلال دولة الأدارسة و انحطاطهم، و عندما أصاب المرابطون نوع من الأفول و الضعف ظهرت حركة تجديدية أسست دولة الموحدين، و نفس الشأن بالنسبة لنهاية عهد الوطاسي قامت الحركة السعدية بدور تجديدي... نفس الأمر الذي رافق تأسيس الحركة الوطنية على أنقاض المستعمر الاوروبي. فنهاية كل أسرة رافقها ظهور حركة إصلاحية دينية. و بالتالي إذا كانت الحركة الإسلامية التي تضم حزب العدالة و التنمية و التوحيد و الإصلاح استطاعت قراءة التاريخ جيدا لترحكت في المشهد السياسي بتريث و بدون انفعال و الأخذ بعين الإعتبار التطور التاريخي للدولة المغربية، إن هذا التقدير نابع من منطلقات الحركة التي تنشد الإصلاح لمؤسسات الدولة.

462 - ابراهيم مراكشي. المقدمة الأقلية المتحكمة بالمغرب. سلكي اخوين-طنجة. الطبعة الأولى – يناير2019. ص270

463 - بخصوص مفهوم "الإسلام السطحي" يقصد به الإسلام الفولكلوري أو الشعبي، و قد فصل فيه الدكتور ابرهيم مراكشي في نفس المرجع السابق، راجع الصفحات المتعلقة بمحور "مدخل الإسلام: تحرير الإسلام من تحرير المجتمع المغربي" ص267 و ما يليها

كما ينبغي الإشارة إلى طبيعة الحزب المغربي فهو مختلف عن التركي، فالعدالة و التنمية المغربي لا يمكنه أن ينجح أو يحقق مكانة في المشهد السياسي بدون الخطاب المشاعري الذي يثير عاطفة المجتمع المغربي، خطاب لا يستند على أرقام ولا دراسات، سواء قبل دخولهم الحقل السياسي أو بعد دخولهم البرلمان، فالمواضيع التي أثارها حزب العدالة و التنمية في حكومة "عبد الرحمان اليوسفي" 1997-2002 و حكومة "إدريس جطو" 2002-2007 لا يتم تناولها في مؤسسة التشريع، فإن كان للبرلمان وظيفة التشريع ما الجدوى من تناول مواضيع مرتبطة بلباس المرأة، أو صلاة العصر... في سياقات غير مرتبطة بالشأن العام، فالهدف من خطاب العدالة و التنمية في هذه المرحلة هو ترويج خطاب داخل المجتمع مفاده خلق قطبية مسلم-كافر في العمل السياسي، و هو سلوك غير أخلاقي، فمن غير المعقول أن يزايد لون سياسي على باقي الألوان بمرجعيته الدينية في حقل يهتم بشؤون دنيوية للمواطنين، و الغريب في الأمر هو التناقض الذي وضع فيه بعد دخولهم مرحلة تسيير الحكومة، فقد تبددت كل تلك الشعارات التي رفعت في مرحلة المعارضة. على عكس تماما التجربة التركية التي حافظت عن مسافة من الجمعيات الدعوية و الطرق الدينية العريقة في المجتمع التركي، و التي تعود جذورها لعصر السلطنة، لكنها تساند حزب العدالة و التنمية، استطاع الحزب بتركيا وضع هذه المسافة لأنه يملك من الخبرة السياسية و الإنتخابية و يحمل مشروع اقتصادي يستطيع أن ينافس به خصومه، و بالتالي يكون في غنى عن إدخال الفصائل الدينية في صراعه السياسي، كما أن الوضع في تركيا كان استراتيجيا و منظما أكثر من المغرب، فقد استطاع التنظيم السياسي خلق لوبيات اقتصادية و إعلامية تسانده بقوة، الأمر الذي افتقر إليه الحزب بالمغرب(فقد طلق عليه الكتاب حزب الموظفين) حيث لم يستطع خلق إعلام موازي و قوي يدعمه و أطر اقتصادية جاهزة لمشاريعه السياسية. كما نجد الحركة التركية استطاعت تنظيم حركة اسلامية اجتماعية بهدف الهيمنة على جزء من مؤسسات الدولة في المجال الأمني و العسكري و حتى المؤسسات التعليمية (حركة فتح الله غولن)، و هذا أمر مستبعد أن يستطيع مواكبته حزب العدالة و التنمية بالمغرب.

العدالة و التنمية المغربي .. السمين إيديولوجيا، الضعيف علميا

القصد هنا تلك النزعة التي ترعرعت في نفوس رواد الحركة الإسلامية المغربية عموما و "العدالة و التنمية" (التوحيد والإصلاح كذلك) خصوصا التي تنطلق من "الإسلام هو الحل"، مما جعل جل الأوراق التي أنتجتها الحركة و الحزب يغلب عليها الطابع الأيديولوجي بامتياز، بل الأكثر من ذلك إذا ما تصفحنا مؤلفات بعض كتاب و قادة الحركة(عبد الإله بنكيران، سعد الدين العثماني، محمد يتيم، مصطفى الخلفي، أحمد الريسوني، فريد الأنصاري، محمد الحمداوي، عبد العالي حامي الدين، امحمد جبرون) يتناولون المادة الأيديولوجية بإسهاب سواء مع الخصم السياسي(السلطة و الأحزاب) أو مع أعضاء الحزب، بإستثناء جزء صغير من بينهم "عبد العالي حامي الدين" الذي يشمل قلمه الجانب الدستوري و التطور الديمقراطي في المغرب، و كذلك "امحمد جبرون" الذي خرج للحديث عن الدولة الحديثة بقلم على هامش الأيديولوجية. يعتبر هذا الإشكال المعيق الاول في فشل الحركات السياسية، فالدور الأول للحركة السياسية هو الحديث عن الإقتصاد و كيفية تقسيم التروة و تحقيق التنمية، ثم الأمور الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الحقوقية و القانونية، كما يحق لأي مدرسة سياسية معالجة هذه المحاور وفق مرجعيتها بشكل علمي أو قريب منه على الأقل. أما الشأن الديني و التناظر الأيديويلوجي الايديولوجي فله مكانه المناسب و قد ظهر ذلك بشكر كبير من خلال الأداء البرلماني للعدالة و التنمية في حكومة "اليوسفي". حاولت الحزب في تركيا تدارك الأمر و لو بشكل نسبي، حيث ما يقارب 95% من الأوراق المرجعية الصادرة عن المؤتمراته تتناول الإقتصاد بالأرقام و الإحصاء ثم الجانب الديمقراطي و الحقوقي في البلاد.

ما يمكن أن يجمع بين حزبي "العدالة و التنمية" في المغرب و تركيا هو "التربية الإخوانية" حيث أن الإلتزام الجماعي خطوة إجبارية في العلاقة مع المقدس[464] التي تضع القداسة على الإتزام التنظيمي و هي تربية لا تهدف لتعليم الفرد بقدر ما تهدف لإخضاعه.

464 - راجع بهذا الخصوص "باتريك هايني" إسلام السوق. ترجمة عومرية سلطاني. مدارات للأبحاث و النشر. ص47-48

الفصل الثاني: حزب "العدالة و التنمية" في التسيير الحكومي

لوضع أي عينة بحث تحت المجهر وجب دراستها في أغلب ظروفها و تموقعها، فتناولنا حزب "العدالة و التنمية" (في المغرب و تركيا) في سياق تأسيسه و جذوره التاريخية كما تناولنا الحزب في مرحلة المعارضة و بعض صور المشاركة الإنتخابية، و حاولنا المساهمة في إظهار جزء من المرجعية الفكرية و السياسية للحزب، و ظلت حالة الحزب في السلطة لم نعالجه بعد، حيث يجب النظر في طبيعة الإنتقال من حزب خارج العمل الحكومي إلى حزب يقود الحكومة في كل من المغرب و تركيا. بشكل منطقي وجب التطابق بين برنامج الحزب(هو البرنامج العام الذي يرسمه الحزب على المستوى الإستراتيجي في المؤتمرات) مع البرنامج الإنتخابي(هو البرنامج الذي يتبناه المنتخبون أثناء حملتهم الإنتخابية، و على أساسه يتعاقدون مع الناخب)، و البرنامج الحكومي أخيرا، سنحاول الحديث عن مساهمة حزب العدالة و التنمية في العمل الحكومي من خلال هذا المحور.

فإن كانت الحكومة ائتلافية فهو أمر طبيعي أن يقدم كل حزب مساهم في الحكومة مجموعة من التنازلات في برامجهم الإنتخابية أو محاولة تدبيج البرامج في برنامج واحد في الحد الأدنى للتوافق، أما في حالة حكومة منسجمة من لون سياسي واحد وجب تحقيق التطابق الكلي بين البرنامج الإنتخابي ببرنامج الحزب، و البرنامج الإنتخابي ببرنامج الحكومة.

في اعتقادنا أي دراسة تقييم حكومة معينة وجب أن تشير إلى البيئة السياسية التي تشتغل فيها هذه الحكومة، بل وجب الخوض في طبيعة هذه البيئة و طبيعة المنظومة الإقتصادية وإلا شابها عيب من العيوب الموضوعية و كانت نتائج هذه الدراسة لا تتناقض مع التوقعات و الفرضيات. و من هذا المنطلق سنخصص المبحث الأول للحديث بشكل موسع عن الطبيعة الدستورية لكل من المغرب و تركيا آخذين بعين الإعتبار بنية الأحزاب السياسية في النظامين السياسيين، كما سنحاول الإشارة(في نفس المبحث) للمنظومة الإقتصادية القائمة في الدولتين مع أهم التطورات التاريخية.

أما المبحث الثاني مخصص لوضع البرنامج الحكومي لحزبي العدالة و التنمية في المغرب و تركيا مع إظهار الحصيلة الحكومية ووضعها في ميزان التقييم بالإعتماد على أهم التقارير الرسمية، كما سنحاول الإشارة لبعض السياسات العمومية لملفات لم تتناولها البرامج الحكومية.

للإجابة عن إشكالية ما مساهمة الحزب في الحكومة؟ ينبغي أولا الإجابة عن سؤال أي نظام سياسي/اقتصادي تشتغل فيه هذه الحكومة؟ سنحاول الإجابة من خلال المبحثين

المبحث الأول: المنظومة السياسية و الإقتصادية للمغرب و تركيا

المبحث الثاني: تقييم العمل الحكومي لحزب العدالة و التنمية في المغرب و تركيا

المبحث الأول : المنظومة الدستورية و المالية في المغرب و تركيا

انتقل مضمون الدستورعبر الموجات الدستورية من سؤال المؤسسات حيث هاجس ضمان التعبير عن الإرادة العامة إلى فكرة تحقيق دولة القانون عبر عملية الإغناء المادي والقانوني للنصوص الدستورية بمرجعية حقوق الإنسان في قراءة جديدة للوثيقة الدستورية غيرت من طبيعة القانون الدستوري الذي لم يعد فضاءا لتاطير إشكالات الدولة والسلطة بل أيضا وثيقة أساسية لتحديد علاقات الدولة والمجتمع، فالدستور قد أصبح آلية لضمان الحرية بعدما أدى وظيفة الكابح لتسلطية السلطة[465]، كما حدد إرادات سياسية تجسد في عمل قانوني مؤسس يهدف إلى تحقيق مبدأي سمو واستقرار المؤسسة، حدد شكل ومضمون قواعد اللعبة وفق هندسة دستورية تجيب على معادلة ثلاثية تهم السلطة، الفرد والتنظيم. تحيل الوثيقة الدستورية إلى وجود فكرة سياسية لدى أطراف اللعبة تترجم داخل نص قانوني يحدد قواعد اشتغال التنظيم السياسي، فالنص الدستوري هو عبارة عن مجموعة من المساطير والآليات المؤطرة للمنافسة السلمية من اجل ممارسة السلطة، فالدستور كنتاج للعقد بين مكونات المجتمع السياسي وبين الدولة والمواطن، يحمل مشروعا سياسيا وآليات لإنتاج القانون وتطبيقه ويكون نتاجا للحظات سياسية متباينة ويروم إلى تنظيم السلطة العامة وضمان احترام الحقوق والحريات . والتوفيق بين أطراف توافقت على صك لقواعد ممارسة السلطة على أساس ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية حيث "الكتابة" تهدف إلى تسهيل عملية الحجة وضمانا لعدم اليقينية وحماية من التحكمية.

فالميثاق الإجتماعي[466](القانون) جاء بعلة تـفـويت السلطة بشكل متعاقد عليها و هذه العملية هي الديمقراطية، إن ما يربطنا بالديرمقراطية هو التفويت السلمي للسلطة للقوة السياسية الاولى في الإنتخابات، فإن كان الدستور من يحدد قواعد التداول(أو الصراع) على السلطة، فالإنتخابات هي الساحة التي تتنافس فيها القوى السياسية(الأحزاب السياسية).

إن السبب الجوهري الذي جعل فكرة وضع القواعد الديمقراطية للصراع السياسي و قوانين لتنظيم المجتمع هو الإقتصاد، فالإقتصاد محرك التاريخ، فالشكل الذي وصلت إليه الدولة الحديثة حتمية لصراع على تقسيم الثروة، فكلما كانت القوانين غير ديمقراطية يكون احتكار للموارد. فدورالسلطات العامة و أجهزة الحكم المحلي وضع قيود لتجنب مساوئ الإحتكار لضمان حصول المجتمع على الخدمات المناسبة بالأثمان المناسبة[467]، و من هذا المنطلق يستحسن بشكل منهجي استحضار المنظومة الإقتصادية و الطبيعة السياسية للدولة تمهيدا للحديث عن الحزب السياسي داخل ذلك النسق. لذا سنقارب هذا المبحث وفق مطلبين

- المطلب الاول: طبيعة الحكم في المغرب و تركيا
- المطلب الثاني: النظام الإقتصادي في المغرب و تركيا

---

465 - محمد أتركين. الدستور و الدستورانية من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق. مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء. الطبعة الأولى2007.ص11-12

466 - جون جاك روسو. العقد الإجتماعي (مبادئ الحقوق السياسية). إصدارات العوادي، الحرية للنشر و التوزيع. ص73

467 - اسماعيل محمد هاشم. المدخل إلى أسس علم الإقتصاد. المكتب العربي الحديث – اسكندرية. ص334

المطلب الأول: فلسفة الحكم المركزي في المغرب و تركيا

إن كانت دراسة السلوك السياسي للحزب السياسي وفق مرجعيته تحيلنا بشكل منهجي إلى معرفة بنية النظام السياسي، فحلقة الوصل بين بينة النظام الدستوري للدولة و الحزب هو معرفة البنية الحزبية وفق تاريخها و مسارها كعامل و قاطرة وصل بين الدولة و الحزب، من هذا المنطلق سنحاول مقاربة النظام الدستوري المقارن في كل من المغرب و تركيا في الفرع الأول، و سنتناول البنية التنظيمية و القانونية و التاريخية للأحزاب السياسية في التجربتين من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: النظام الدستوري المغربي و التركي

لا يمكن حصر عملية فهم منظومة سياسية في الوثيقة الدستورية فقط، بل يستحسن فهم النظام السياسي وفق المقاربة التاريخية لمأسسة الدولة، و بشكل منهجي اعتبر "Barise Mirkine-Guetzevitch" أن المنطق القانوني بمفرده غير كافي لفهم الأداء السياسي للمؤسسات، فالقواعد تخطئها دائما الممارسة و للخروج من هذا الوضع يجب الإهتمام بالمنهجين التاريخي و المقارن[468]، و الدولة حسب "العروي" لا تنحصر في الجهاز[469] بل هي جهاز و أيديولوجية، فيرى "كاري دومالبرغ" أن: "ميلاد الدولة يتزامن مع وضع دستورها الأول، سواء كان مكتوبا أو غير مكتوب، أي مع ميلاد النظام القانوني الذي يعطي لأول مرة، إلى مجموع الأجهزة التي تؤمن وحدة إرادة الدولة، الشخصية الدولتية"[470]، و من هذا المنطلق قد لا تستقيم قراءة النصوص الدستورية دون استحضار المفاهيم التي تواكب تطور الدولة مما قد نسقط في فجوة النص و حالات سياسية يصعب على الوثيقة الدستورية تأطيرها. إلا أن للقراءة الدستورية أهمية كبيرة لفهم موازين القوى بين السلط، و مركز ثقل النظام السياسي، خصوصا إذا كان التأويل الدستوري يحيلنا على تدخل عناصر خارج القانون لتحديد المفهوم الحقيقي للدستور[471] و الخروج من أزمة منهج قراءة الوثيقة الدستورية

و عليه سنتحدث في هذا الفرع عن القواعد التي تضمن المنافسة السلمية و تحدد مسؤولية المؤسسات في النظام الدستوري المغربي و نظيره التركي، و قبل ذلك سنجيب عن مجموعة من الإشكالات التي ترافق الوثيقة الدستورية تتجلى في ماهية الوثيقة الدستورية؟ سبب النزول؟ كيفية صياغتها؟ ثم سنمر للحركتين الدستوريتين في المغرب و تركيا مشيرا لأهم المحطات الدستورية التي رافقت النظامين السياسيين المغربي و التركي. كما سنتحدث عن قواعد اللعبة السياسية و حدود السلطات و تداخلها انطلاقا من قراءة الوثيقتين الدستوريتين، و أخيرا سنتناول الدور المهم لمؤسسة القضاء(العدل) في الحفاظ على الوثيقة الدستورية و القانون.

الفقرة الأولى: ماهية الدستور

يحدد الدستور النظام القانوني للدولة، فهو القاعدة المعيارية العليا داخل الدولة العصرية، إذ يتضمن قواعد تتعلق بممارسة السلطة السياسية، وبممارسة الحقوق الأساسية، وحديثا أصبح يتضمن كذلك المعايير الدستورية التي أ أنشأتها وأحدثتها العدالة الدستورية. ولتعريف الدستور جرى التمييز بين تعريف مادي للدستور، وآخر شكلي له. طبقا للمعنى المادي، يتم تعريف الدستور انطلاقا من محتوى الوثيقة الدستورية، حيث يعتبر الدستور مجموع القواعد المكتوبة والعرفية المتعلقة بالسلطة السياسية في مجتمع معين، وكذلك الحقوق والحريات المضمونة للأفراد. أما التعريف الشكلي للدستور (أو العضوي)، فيعتبر الدستور مجموعة القواعد التي تم سنها،

---

468 - محمد أتركين. المرجع السابق. ص23 بتصرف

469 - راجع، عبد الله العروي. مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - المغرب. الطبعة التاسعة 2011. ص210

470 - الحسن الجماعي. مدخل إلى القانون الدستوري. مطبعة اسبارطيل-طنجة. الطبعة الثالثة 2018. ص52

471 - محمد أتركين. المرجع السابق. ص16 بتصرف

أو التي لا يمكن مراجعتها إلا بواسطة جهاز معين أو مسطرة خاصة (استفتاء، أو أغلبية 3/5 من الأصوات المعبر عنها بواسطة البرلمانيين)[472] سنحاول تقديم تعريف للدستور و أنواعه و كيفية وضعه و تعديله و نهايته.

1- تعريف الدستور

من الناحية اللغوية، الدستور كلمة فارسية تعني الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند، و الذي تجمع فيه قوانين الملك، و تطلق أيضا على الوزير، و هي مركبة من كلمة "دست" بمعنى قاعدة، و كلمة "ور" يعني صاحب، و انتقلت إلى العربية من التركية بمعنى(قانون، و إذن) ثم تطور استعمالها حتى أصبحت تطلق الآن على القانون الأساسي في الدولة[473]. يعرف الدستور اصطلاحا مجموعة الأحكام التي تبين شكل الدولة و نظام الحكم فيها، و سلطاتها، و طريقة توزيع هذه السلطات، و بيان اختصاصاتها، و بيان حقوق المواطنين و واجباتهم، و يعتبر أهم القوانين السارية في الدولة. تطلق كلمة دستور أحيانا على الوثيقة، يراد بها القانون الأساسي للدولة، و هذا هو المعنى الشكلي للدستور، ظهر هذا المعنى بعد انتشار حركة تدوين الدساتير في العصر الحديث، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا، و منها باقي دول العالم.[474]

يعتبر الدستور الوثيقة أو التشريع الأساسي أو القانون الأسمى في المنظومة القانونية للدولة، وذلك في مختلف التشريعات بدون استثناء، وهو ما يؤهله لأن يتربع على رأس أو قمة هرم النصوص القانونية السارية المفعول في أية دولة. وبناء على ذلك يتعين أن تأتي جميع النصوص القانونية الأخرى متوافقة مع مقتضياته وغير مخالفة له، وذلك تحت مراقبة المحكمة الدستورية، سواء من خلال الرقابة السابقة التي تجريها هذه الأخيرة إلزاما أو إختياريا بحسب الحالات، أو من خلال الرقابة اللاحقة التي تتم عن طريق الدفع بعدم الدستورية. وتجد هذه الأهمية أو هذا السمو والتفوق الذي يتميز به الدستور مقارنة مع باقي النصوص القانونية الأخرى، مصدره في مبررين اثنين رئيسيين: أولهما، يتعلق بطبيعة التيمات التي يعالجها والمواضيع التي ينظمها، بحيث يتولى تحديد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، والحقوق والحريات المكفولة للمواطنين، وتوضيح واختصاصات كل من رئيس الدولة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وحدود كل منها، وكذا تنظيم بعض المؤسسات الدستورية؛ وثانيهما، يتعلق على الخصوص بطبيعة المسطرة الخاصة المتبعة سواء عند تبنيه أو عند مراجعته أو حتى عند نسخه وتعويضه بدستور آخر[475].

✓ الوثيقة الدستورية

تعتبر الوثيقة الدستورية هي المصدر الأساسي للقانون الدستوري في الدول ذات الدساتير المدونة أو المكتوبة نظرا لما تتضمنه من قواعد و أصول تبين نظام الحكم في الدولة و تحدد السلطات العامة فيها و ترسم لها وظائفها و تضع الحدود و القيود الضابطة لنشاطها و تقرر الحريات و الحقوق العامة و ترتب الضمانات الأساسية لحمايتها. يعرف الفقه السلطة التي تقوم بوضع الوثيقة الدستورية لأول مرة بالسلطة التأسيسية الأصلية و ذلك لأنها حين عهد إليها بوضع الدستور، فإنها تنشئ في الوقت ذاته السلطات المختلفة التشريعية، التنفيذية، و القضائية، تلك السلطات التي تسمى سلطات منشأة أو مؤسسة تمييزا لها عن السلطة التأسيسية التي أنشأتها.[476]

✓ الدستور الإجتماعي و الدستور السياسي

بالنسبة للعميد "موريس هوريو" (1856-1929)، كل دولة تتوفر بشكل متزامن، على دستورين اثنين: دستور سياسي ودستور اجتماعي[477].

472 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص51

473 - توفيق بن عبد العزيز السديري. "الاسلام و الدستور". وكالة المطبوعات و البحث العلمي.وزارة الشؤون الاسلامية و الاوقاف و الدعوة و الارشاد.ص25

474 - المرجع السابق. ص26

475 - علال فالي. صناعة النصوص القانونية إشكالات الإختصاص و الصياغة. الطبعة الأولى 2018. ص15

476 - محمد يحيا. "المغرب الدستوري". طبعة 2016. اسبارطيل-طنجة. ص33

477 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص53

- الدستور السياسي يحدد النظام القانوني المتعلق بالحكام، كما يحدد أيضا تكوين كل سلطة من السلطات وطريقة أدائها لمهامها ووظائفها، ويوضح كذلك اختصاصات الجهازين التنفيذي والتشريعي، ونظام فصل السلط، وشكل الحكومة، وكذلك شكل الدولة هل هي موحدة أو فيدرالية.

- الدستور الاجتماعي يحدد النظام القانوني المتعلق بالمحكومين، من خلال تعداد حقوق وحريات المواطنين. فهو يعبر عن الفلسفة السياسية للمجتمع، إذ يشكل إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 وديباجة دستور 1946 الدستور الاجتماعي للجمهورية الخامسة.

2- أشكال الدساتير

نميز نوع الدستور من خلال معيارين، الأول من خلال التدوين(دساتير مكتوبة و دساتير عرفية) و الثاني من خلال كيفية التعديل(دساتير مرنة و دساتير جامدة)

- **الدستور العرفي**: كان تنظيم الحكم السياسي في الدول الأوروبية إلى غاية القرن 18 يخضع للأعراف و التقاليد. إلا أن من هذا الكل و الذي يشكل الدستور العرفي تنفصل بعض الوثائق المكتوبة. نذكر على سبيل المثال العهد الأكبر لسنة 1215 في إنجلترا.[478] ينبغي الإشارة أن البعض يرى أن تسميتها بالدساتير غير المدونة أكثر دقة[479] من الدساتير العرفية. و يقصد بالدستور العرفي هو الدستور الذي لم تدون أغلب أحكامه الأساسية في وثيقة أو وثائق معينة، بل هو عبارة عن مجموعة من الأعراف و السوابق و التفسيرات القضائية الناتجة عن التطور التدريجي للدولة. و من أمثلة الدساتير العرفية و هي قليلة جدا دستور بريطانيا، دستور نيوزيلاندا، و دستور إسرائيل[480]. و مع ذلك فإن دستور إنجلترا مثلا لا يعتبر عرفيا إلا بصفة جزئية، فمنذ القرن 13 ظهر ما يسمى بالعهد الأكبر، و في سنة 1689 ظهر سجل الحقوق، و ظهر تشريع الدستور سنة 1911، و في سنة 1949 ظهر ما يسمى بقانون البرلمان.[481]

- **الدستور المكتوب**: إن الدستور المكتوب هو الدستور الذي تكون أغلب أحكامه الأساسية المتصلة بنظام الحكم مدونة في وثيقة أو عدة وثائق، و من أمثلة الدساتير المكتوبة، دساتير الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت سنة 1776. و الدستور الأمريكي الفدرالي الذي أقر في مؤتمر فيلادلفيا لسنة 1787 ثم بدأ العمل به سنة 1789، و سرعان ما انتشرت بعده ظاهرة الدساتير المكتوبة في أوروبا كالدستور الفرنسي لسنة 1791 و بقية الدساتير التي جاءت من بعده[482]. هناك من يحبذ فكرة الدستور الذي يتعرض للجزيئات حتى يشكل حصنا منيعا أمام محاولة تجاوزه، فجمينا يتذكر قولة نابليون التي تقضي بأن « الدستور يجب أن يكون غامضا و قصيرا »[483]. و لكن يمكننا أن نستخلص أهم مزايا الدساتير المكتوبة باعتبارها تتميز بالوضوح

---

478 - رقية المصدق. القانون الدستوري و المؤسسات السياسية.طبعة 1986.دار توبقال للنشر-الدار البيضاء.ص44

479 - توفيق بن عبد العزيز السديري. المرجع السابق.ص27

480 - حسني بودیار.الوجيز في القانون الدستوري.دار العلوم للنشر و التوزيع-الجزائر.ص86

481 - رقية المصدق.المرجع السابق.ص45

482 - حسني بودیار.المرجع السابق.ص85

483 - رقية المصدق. القانون الدستوري و المؤسسات الدستورية.الجزء الاول-الطبعة الثانية 1990.دار توبقال للنشر-الدار البيضاء.ص85

و الدقة، كما أنها ضمانة هامة من ضمانات حقوق الأفراد و حرياتهم، كما أنها سريعة الإعداد...[484]

- **الدستور المرن**: لا تنص الدساتير المرنة على قواعد خاصة بخصوص تعديلها، فمقتضياتها يمكن تغييرها بسهولة بواسطة قانون عادي. في هذا الصدد، يحتل الدستور المرن نفس المكانة التي تحتلها القوانين العادية ضمن تراتبية القواعد القانونية. في الوقت الحالي، تتوفر كل من بريطانيا العظمي، إسرائيل، الصين، ونيوزلندا على دساتير مرنة. ويجب الإشارة هنا إلى أن ميثاقي 1814 و1830 اللذين أخذت هما فرنسا هما دستورين مكتوبين مرتين، لم يتضمنا أي مسطرة خاصة لتعديلهما، حيث كان كل من ميثاق 1814 وميثاق 1830 مصدر إدخال النظام البرلماني إلى فرنسا. وفي إسرائيل التي يوجد بها دستور مكتوب، النصوص التي تؤطر الحياة السياسية هي "القوانين الأساسية"، وهي قوانين أعلى مرتبة من القوانين العادية. من بين هذه القوانين الأساسية التي صوت عليها الكنيست (البرلمان الإسرائيلي المكون من غرفة واحدة تنتخب لمدة 4 سنوات)، يوجد القانون الأساسي المتعلق بالكنيست (1958)، القانون الأساسي المتعلق برئيس الدولة (1964) أو القانون الأساسي المتعلق بميزانية الدولة (1975)، فمن بين مقتضيات هذه القوانين الأساسية، وحدها الفصول "الصلبة" هي التي لا يمكن تعديلها إلا بواسطة أغلبية موصوفة. والفصل الرابع من القانون الأساسي المتعلق بالكنيست، الذي يحدد نمط الاقتراع المعمول به بالنسبة للانتخابات التشريعية يندرج ضمن هذه الفئة من الفصول "الصلبة" التي تبقى عموما قليلة.[485]

- **الدستورالصلب**: توجد الدساتير الصلبة في مرتبة أعلى من القوانين العادية ضمن هرمية وتراتبية القواعد القانونية المعيارية، وتعتبر الدساتير الصلبة دساتير مكتوبة. ولا يمكن اعتبار دستور معين دستورا صلبا إلا إذا نص على مسطرة خاصة التعديله تتميز عن مسطرة تعديل القوانين العادية. فهو دستور تكون مقتضيات مسطرة تعديله أعلى مرتبة وأكثر تعقيدا من المسطرة المتعلقة بالمصادقة أو بتعديل القانون العادي. إن المسطرة الخاصة المتعلقة بتعديل الدستور يمكن ترجمتها كذلك بتعدد المراحل التي يجب سلكها لتعديل الدستور، أو بضرورة الاتفاق بين مجلسي البرلمان، أو بضرورة الحصول على أغلبية موصوفة، أو أحيانا بضرورة احترام انصرام أجال معينة للتفكير في موضوع التعديلي . فدستور سنة 1791، الذي طبق لمدة لم تصل إلى سنة، كان نصا صلبا : فالتعديل كان مستحيلا خلال الولايات التشريعية الثلاثة الأولى، وكذلك الإفراط في الشكليات التي تضمنتها مسطرة التعديل المعمول بها كان يحول دون تعديل الدستور . ويمكن أيضا إدماج دستور الجمهورية الفرنسية الثانية بتاريخ 4 نونبر 1848 ضمن الدساتير الصلية، حيث لم يكن بالإمكان تعديل مقتضياته إلا إذا طلبت ذلك الجمعية الوطنية بأغلبية 3/4 أعضائها، وكذلك دستور الجمهورية الخامسة طالما أن المسطرة المنصوص عليها في الفصل 89 من ذات الدستور هي مسطرة معقدة، فالطابع المعقد المسطرة التعديل الذي

484 - نعمان أحمد الخطيب."الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري". الطبعة السابعة 2011. دار الثقافة للنشر و التوزيع- الأردن. ص508-509

485 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص57-58

يتطلب اتفاق فرعي السلطة التنفيذية، وكذلك اتفاق مجلسي البرلمان هي التي تفسر فشل بعض محاولات تعديل دستور 1958.[486]

3- أساليب وضع الدستور

تعمل السلطة التأسيسية على وضع الدستور وتطويره، فهي السلطة المكلفة بوضع أو تغيير دستور حيز التطبيق سواء كانت أصلية أو فرعية. وفي هذا الصدد اعتبر المجلس الدستوري الفرنسي أن السلطة التأسيسية سلطة سيدة (...) فبإمكانها نسخ، أو تعديل، أو تكميل مقتضيات لها قيمة دستورية طبقا للشكل الذي تراه مناسبا: (قرار 2 دجنبر 1992، ماستريخت 2). هدف السلطة التأسيسية الأصلية هو تمكين الدولة من دستور يؤسس لنظام قانوني جديد.[487] قد تكون طرق وضع الدستور ديمقراطية أو غير ديمقراطية، فنميز بين:

✓ الطرق السلطوية و التحكمية لوضع الدستور

- **الدساتير الممنوحة**: هذا الأسلوب يؤخذ به في الدول التي تتركز فيها السلطة في يد الحاكم الذي يتنازل عن بعض سلطاته للأمة، تتكون الوثيقة المتبناة في تلك الدولة دستورا ممنوحا، إذ هو تعبير عن إرادة الحاكم وحده دون أية مساهمة أو مشاركة من الشعب، و بما أن الدستور الممنوح صادر عن إرادة انفرادية للحاكم، فإنه يملك حق إلغائه و العدول عن تطبيق أحكامه متى شاء.[488]
- **أسلوب التعاقد**: إن هذا الأسلوب لا يكون فيه القرار انفراديا، أي من طرف الملك، بل يتم باتفاق الملك و الهيئة الممثلة للشعب، هذا الإتفاق الذي تفرضه ظروف سياسية. بهذه المسطرة تم وضع الوثيقة الدستورية لسنة 1830 بفرنسا و دستور اليونان لسنة 1844.[489]
- **الإستفتاء التأسيس المكرس للحكم المطلق للحاكم**: إن الاستفتاء الذي يظهر في هذه الحالة كاستفتاء مكرس لهيمنة الحكم المطلق لشخص معين، يكون الغرض منه هو المصادقة على نص دستوري تم وضعه بواسطة الجهاز التنفيذي خارج كل مشاركة شعبية، فهذه التقنية المعروفة بتقنية "استدعاء الشعب": "L'appel au peuple"[490]

✓ الطرق الديمقراطية لوضع الدستور

- **جمعية وطنية منتخبة من الشعب**: حيث تصدر الدستور كما هو الحال في الدستور البلجيكي سنة 1875، و دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1787، و الدستور الألماني سنة 1919[491] تكمن مهمة الجمعية التأسيسية المنتخبة بواسطة الشعب في صياغة نص دستوري، و تعمل ذات اللجنة بعد ذلك على المصادقة عليه دون تدخل الشعب، و هذه التقنية تمكن من خلق نقاش حقيقي حول الدستور[492]

---

486 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص58-59
487 - المرجع السابق. ص59-60
488 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص35
489 - رقية المصدق. القانون الدستوري و المؤسسات الدستورية. المرجع السابق.ص97
490 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص61
491 - توفيق بن عبد العزيز السديري.المرجع السابق.ص31
492 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص62

- **الاستفتاء الشعبي**: أي عرض وثيقة الدستور على الأمة في استفتاء عام و موافقتها عليها حتى تصبح ملزمة و نافذة[493] و في هذه الحالة يقوم الشعب بانتخاب جمعية يتم تكليفها بوضع مشروع دستور، و يتم عرضه على الشعب بغرض الموافقة عليه باستفتاء، و هذه الطريقة تعتبر الأكثر ديمقراطية لوضع الدساتير[494]

4- تعديل الدستور[495]

قبل الحديث عن مراحل تعديل الدستور يجب الإشارة إلى الدساتير التي ترفض التعديل و الدساتير الأخرى.

- دساتير ترفض التعديل كليا: و هذا يعود إلى أن الثورة الفرنسية قد عكست رأيا مؤداه أن الحقائق التي أسستها الثورة هي حقائق خالدة عالمية، و عليه فإن الدساتير التي تترجم هذه الحقائق هي دساتير صالحة لكل زمان و مكان، و هي غير قابلة للمساس أو التبديل، و لذلك فهي ليست في حاجة إلى مراجعة.
- دساتير تشير إلى طريقة تعديلها: (المقصود هنا الدساتير الجامدة و ليست المرنة) في هذه الحالة يجب الالتزام بهذه الطريقة.
- دساتير لا تشير إلى طريقة تعديلها: فيعتقد البعض أن الحق في تعديلها يرجع إلى الجهة التي وضعتها، أما البعض الآخر فيعتقد بأن هذا الحق يعود إلى الشعب باعتباره صاحب السيادة و لا يمكن فرض قيود على هذا الحق. و تفسيره أن هناك إرادة جماعية تعبر عن الدستور و هي أعلى من الإرادة التي تعبر عن القانون.
- مراحل تعديل الدستور: مرحلة الاقتراح، مرحلة قبل بدأ التعديل(أثناء قبول أو رفض مبدأ التعديل)، مرحلة الإعداد، مرحلة الإقرار النهائي

5- إلغاء الدستور و زواله.

قبل الحديث عن زوال الدستور نتطرق إلى الحالات التي يتعطل فيها تطبيق الدستور، فقد يستقر عرف دستوري ليأخذ محل القاعدة الدستورية المكتوبة في سير المؤسسات، و كمثال على ذلك الجمهورية الثالثة الفرنسية، التي نص دستورها على إقامة نظام برلماني يتمتع فيه رئيس الدولة بسلطات قوية توجت بحقه في جل البرلمان. إلا أن هذه القوانين تم تعطيلها، و أصبح سير النظام الدستوري يتحدد بواسطة الأعراف الدستورية التي حلت محل تلك القوانين. كما كما قد يتعطل العمل بالدستور أو بجزء منه نتيجة لظروف غير عادية: تطبيق النصوص المتعلقة بحالة الاستثناء. و غالبا ما يحث توثيق العمل بالدستور بعد الانقلابات و الثورات، حيث ينعدم تأثير الدستور السابق كقاعدة مشروعية، و يتم تجاوزه إلى غاية تهيئ نص دستوري جديد.[496]

الفقرة الثانية: الحركة الدستورية بالمغرب

اختلفت الوقائع التاريخية التي تقر البذرة الأولى التي خلفت فكرة الدستور المغرب، لكن إجمالا يمكن اعتبار المغرب الدستوري مر بثلاث مراحل دستورية، الأولى فترة الإنهيار(1912-1901) و مدة الإستعمار(1912-1956) و اخيرا عصر الإستقلال(2011-1956) و هذه الأخيرة يتم تقسيمها لمرحلتين الأولى حكومات بدون

493 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص36
494 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص62 بتصرف
495 - حسني بوديار..المرجع السابق.ص92-93
496 - رقية المصدق. القانون الدستوري و المؤسسات الدستورية. المرجع السابق.ص103

دستور(1962-1956) و الثانية (2011-1962) أي من كتابة الدستور الأول إلى دستور 2011.سنحاول معالجة أهم المحطات الدستورية وصولا إلى دستور 2011، تم سنضع الإطار العام لهذا الأخير و الجدل الدستوري الذي رافق حركة 20 فبراير وصولا إلى الوظيفة التي شغرها حزب العدالة و التنمية في المرحلة الدستورية الأخيرة.

أولا: مرحلة ما قبل الإستعمار(قبل1912)

ظهر الحديث عن الدستور في بلادنا لأول مرة في بداية القرن التاسع عشر زمن السلطان سليمان العلوي (1822-1792)، ثم تجدد هذا المطلب في العقد الأول من القرن العشرين زمن السلطان عبد العزيز. و قد شهدت هذه الفترة الأخيرة ثلاثة مشاريع دستورية: مشروع دستور عبد الله بنسعيد المبني على منظور تقليدي، و مشروع دستور 1906 الذي تضمن بعض الإصلاحات، و مشروع دستور 1908 الذي وسع من الصلاحيات النيابية، و حاول توزيع صلاحيات السلط الدستورية.[497]

1- فكرة الدستور لا تقف عند مذكرة "عبد الكريم مراد"

بما أن السياق الدولي مؤثر بشكل كبير على السياق الوطني و المحلي ينبغي الإشارة إلى أن فكرة الدستور تطورت في العصر الحديث في أوروبا لعقلنة المعترك السياسي، يرجع السبب للتغيرات العميقة و المتشابكة التي شهدتها هذه المنطقة في كافة المجالات لتصبح من أهم ركائز الدولة القومية الناشئة. إذ صار الدستور يجسد عقدا اجتماعيا. هو القانون الأسمى الذي يحدد سلطة الحكام و يضمن الحريات و يؤطر المجتمع[498]. انتقلت الفكرة و انتشرت، فولج المغرب تحركات متأخرة بفعل الوضع الذي وصل له في مرحلة ما قبل 1894 ، و بعد ما تسلم السلطان عبد العزيز (1908 - 1894) الحكم، فرفع عبد الله بن سعيد كتا إلى السلطان سنة 1901 ، يقترح مجموعة من الإجراءات العملية لعقلنة مختلف مرافق" الإيالة الشريفة" و ترشيد مواردها و إعادة تأهيل قادتها، معتمدا على انتخاب مجالس محلية لمراقبة عمل الولاة[499]. بالرغم من أن عبد الله بن سعيد ساهم في بلورة الفكرة الأولى للوثيقة الدستورية تجد أن هناك من طورها وفق سياق مختلف، حيث كانت البلاد تعرف تطاحن بين القوى الأوروبية الذي حسمته فرنسا، و هناك من كان يضع الأمل في إصلاح هياكل المخزن، إلا أن مذكرة علي زنيبر تعكس هذا، الذي فسر معنى الاستقلال و الاحتلال وضع خارطة الطريق يجعل" مجلس تأسيسي" يسهر على سن قوانين عقلانية و إحداث مؤسسات فعالة[500]. و في هذا السياق رفع المثقف الوافد على فاس عبد الكريم مراد المواطن العثماني مذكرة إلى السلطان عبد العزيز بعد انتهاء مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي يرى فيه أن السبيل الوحيد للإفلات من قبضة الغرب هو تحديث هياكل السلطة دون انسلاح عن الثوابت الإسلامية خصوصا الجيش و الشرطة و الجمارك و التعليم و الأوقاف، حيث اقترح وضع الدستور و سن قوانين موحدة عبر تقنين الأحكام الشرعية و خلق مجلس نيابي مكون من غرفتين[501].

2- البيعة المشروطة[502](أول دستور مكتوب)

تعتبر الفكرة التي تمت فيها مبايعة السلطان المولى عبد الحفيظ، المحاولة الأولى لإعطاء دستور مكتوب في سنة 1908. فتضمنت وثيقة البيعة عدة شروط الهدف الأساسي منها العمل على طرد قوى الاحتلال الأجنبية من البلاد و الإلتزام بالدفاع عن البلاد، و فصل السلطة الإدارية عن السلطة القضائية.

497 - محمد السنوسي معنى. "الإتحاد الوطني/الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية من الذاكرة و المذكرة- تاريخ و تطور حكاية حزب من القمة إلى الإتجاه المجهول". دار النشر المغربية- عين السبع- الدار البيضاء-المغرب. الطبعة الأولى سنة 2018 .ص:125

498 - محمد نبيل ملين. فكرة الدستور في المغرب وثائق و نصوص 1901-2011. تيل كيل ميديا. مركز جاك بارك. ص08

499 - المرجع السابق.ص10

500 - المرجع السابق.ص14

501 - المرجع السابق. ص22

502 - المرجع السابق.ص37

و قد رفض السلطان عبد الحفيظ هذه البيعة المشروطة معتبرا إياها تقييدا لسلطته و مسا بشخصه، مما جعله يسجن ملهم شروطها العالم الكتاني حتى وفاته، و ذلك بعد أن أكد له العلماء أنهم كانوا مع بيعة غير مشروطة[503].

في نفس الفترة قامت مجموعة لسان العرب بنشر مشروع دستوري في الجريدة المسماة " المجموعة " و الصادرة بمدينة طنجة من 11 أكتوبر إلى فاتح نونبر 1908[504]، وقد جسد هذا المشروع أول محاولة لدسترة الملكية التقليدية المغربية امتزجت فيها أربعة عناصر[505]:

- الحفاظ على المشروعية الدينية والاختصاصات التقليدية للسلطان: حيث تجب طاعته، إضافة لممارسته للسلطة التنفيذية (تعيين الحكومة ـ التعيين في جميع الوظائف ـ قيادة الجيش ـ سلطة ديبلوماسية) وخضوع كل القرارات التشريعية والقضائية لسلطته التقديرية، (ممارسته لحق العفو، والمصادقة على الأحكام، وإصدار الأمر بتنفيذ القانون).

- محاولة دسترة حكومة المخزن التقليدية بتخصيصه لها سبعة مواد حددت تشكيلها في الوزير الأكبر والوزراء الخمسة للمالية والحرب والخارجية والداخلية والمعارف، وتخويله السلطان تعيين الوزير الأكبر الذي يختار حكومته وبعرضها على مصادقة منتدى الشورى والسلطان، وكذا نصه على الفصل بين اختصاصات هذه الوزارات مع تخويله الوزير الأكبر سلطة تنسيق عملها.

- تأثير عطاءات أولى الدساتير العربية - الإسلامية : كالدستور التونسي لسنة 1861، والمصري لسنة 1882 والعثماني لسنة 1876، وهي الدساتير التي يرى عبد الله العروي" أن هذا المشروع قد أخذ منها عبارات حرفية دون أن يمغربها كالتحجير عوض الغصب، والتسخير عوض التويزة، وعاصي عوض سائب.

- التأثير الغربي المتمثل في تدوين الدستور، والإعلان عن حقوق الإنسان والحريات العامة، وإقرار انتخاب الشعب لنوابه ضمن سيادة وطنية يجسدها برلمان من مجلسين؛ بحيث نصت المادة 35 من هذا المشروع على تشكل منتدى الشوري من هيئتين: تسمى الهيئة الأولى مجلس الأمة، والثانية مجلس الشرفاء. وبينما يبلغ عدد أعضاء مجلس الشرفاء 25 عضوا يعين السلطان منهم سبعة من بينهم الرئيس، وينتخب الثمانية عشر عضوا الباقين من قبل مجلس الأمة وهيئة الوزارة وجماعة العلماء (مادة 51 من المشروع)، فإن عضو مجلس الأمة المنتخب لمدة أربع سنوات، لا مدى الحياة مثل عضو مجلس الشرفاء، يمثل 20 ألف من السكان بكيفية مقررة في محلها. (مادة 49 من المشروع).

على أن هذا المشروع الدستوري الغريب سيولد ميتا، لا لأن السلطان عبد الحفيظ الرافض لبيعة 1908 المشروطة سيرفض مطالب جماعة «لسان المغرب»، بل لأن الظرفية السائدة آنذاك(بداية الاحتلال الأجنبي الفعلي للمغرب) كانت أكبر من أن تلخص في مشكل مؤسسي، بحيث كان على المغرب، بهياكل اجتماعية واقتصادية قروسطوية، أن يواجه الرأسمالية الأوروبية الصاعدة في مرحلتها الامبريالية.[506]

503 - محمد المعتصم. النظام السياسي الدستوري المغربي. مؤسسة إيزيس للنشر – الدار البيضاء. الطبعة الأولى-مارس1992. ص48
504 - د.محمد يحيا. المغرب الدستوري. طبعة 2016. اسبارطيل-طنجة.ص250و251 بتصرف
505 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص48-49
506 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص49 بتصرف

ثانيا: من الاستقلال1956 إلى 1962 دولة بدون دستور

فتحت السلطات الفرنسية باب المفاوضات مع ممثلي الحركة الوطنية في غشت 1955. كما اتصلت بالسلطان في منفاه "مدغشقر" في الشهر الموالي، و اعترفت فرنسا بحق المغرب في الاستقلال. ألغت معاهدة الحماية. هنا تبدأ مرحلة جديدة تتجلى في الصراع بين الملكية و حزب الاستقلال من أجل الهيمنة على المعترك السياسي. كان العديد من الوجوه في الحركة الوطنية يسعون إلى إنشاء مجلس تأسيسي منتخب يحدد معالم النظام الجديد لاسيما من خلال سن دستور يكرس سيادة الشعب، أما الملكية كانت ترمي إلى الحفاظ على مركزيتها كمستقر للسيادة، أخذت الملكية تحسم الأمر تدريجيا لصالحها انطلاقا من سنة 1958 لتبدأ التأسيس لمنظومة سلطوية كما يظهر ذلك بجلاء في العهد الملكي الصادر في 8 ماي 1958 و الذي يعطي فيه محمد الخامس لنفسه سلطات واسعة إن لم تكن مطلقة في كافة المجالات بصفته المجسد للسيادة الوطنية[507].

بعد حصول المملكة على الاستقلال سنة 1956 بنا العاهل يتراجع عن وعوده تدريجيا ليحكم قبضته على السلطة بين 1958 و 1960 (فمنذ بداية الخمسينات و محمد الخامس بعد المغاربة بإرساء نظام تيمقراطي)، إلا أن كل من الحزب الشيوعي المغربي و الاتحاد الوطني القوات الشعبية تشبتوا بفكرة إحداث مجلس تأسيسي منتخب توكل له مهمة وضع دستور للبلاد، و هذا ما رفضه الملك بشدة بمبرر أنه ينقص من سيادته و يحد سلطاته المطلقة لذلك رأى الإلتفاف عليه بتشكيل مجلس دستوري معين سنة 1960 تكون مهمته وضع مشروع دستور تحت إشرافه، فشل هذا المجلس في تحقيق أهدافه نظرا لكثرة الخصومات السياسية و الشخصية بين أعضائه و تدخلات القصر المتعددة. و الوثيقة الوحيدة التي تم التوصل بها من هذا المجلس هي مسودة الحاج محمد بن العربي بنونة حيث يظهر هذا المشروع مدى تأثر صاحبه بافكار و معتقدات الإسلام السياسي إذ يطالب بإقامة دولة إسلامية ترتكز على مؤسسة الخلافة و تطبيق الشريعة[508]. في أوج هذا الصراع، فارق محمد الخامس الحياة سنة 1961، فتبنى ولي العهد استراتيجية جديدة ترتكز على منالة الشرعية الدستورية، فلم تمر إلا أشهر على تربعه على العرش حتى أصدر بشكل أحادي قانونا أساسيا لتأطير الحياة السياسية في انتظار الإنتهاء من صياغة أول دستور للبلاد، فتم اعتبار هذه الوثيقة(القانون الأساسي) مناورة سياسية و قانونية يرمي من ورائها إظهار حسن نيته و تعرير مكانته و كسب الوقت و فرض أمر الواقع[509].

فالمغرب اختيار طريق غير ما سلكته أنظمة المغرب العربي بعد استقلالها بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة، فغداة استقلال المغرب تفجر الصراع المؤجل بين مكونات الحركة الوطنية و الملكية حول طبيعة النظام السياسي لدولة الإستقلال و سينجم عن هذا الصراع الذي دام سبع سنوات تأخر دسترة النظام المغربي الى سنة 1962. كرس دستور 1962 ملكية قوية بمشروعيتها الدينية و التاريخية و الكفاحية و سلطتها السياسية، لسعيها للإستمرار في ممارسة ملكية حاكمة يسود فيها الملك و يحكم ضمن نظام دستوري عصري لا يقيد سلطاتها، في حين فشلت الحركة الوطنية في إقامة ملكية برلمانية يسود فيها الملك و لا يحكم[510] من سمات هذه المرحلة :

- تحكم الملكية في السلطة التأسيسية للدستور
- رفض الجمعية التأسيسية المنتخبة
- التأكيد على نظرية الملكية الحاكمة
- دمج مؤسسة إمارة المؤمنين في النظام الدستوري
- تعيين الملك المجلس الوزاري و تكليفه بوضع دستور
- وضع قانون أساسي في انتظاروضع الملك لدستور جديد
- عرض الملكية لدستور 1962 على الموافقة الشعبية بالإستفتاء

507 - محمد نبيل ملين. المرجع السابق.ص130
508 - المرجع السابق.ص134
509 - المرجع السابق.ص140
510 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص57 بتصرف

ثالثا: كرونولوجيا الدستور في المغرب

عرف المغرب الدستوري تطورات واسعة على المستوى الدستوري بعد استقلال 1956، و لكل محطة دستورية سياقها السياسي و الإجتماعي. إلا أن المغرب عرف دستور 1962 كأول دستور للملكة، بعدها دستوري 1970 و 1972، ثم التعديلين الدستوريين في كل من 1992 و 1996، و أخيرا دستور 2011 الذي جاء في سياق إقليمي اصطلح عليه بالربيع العربي(الربيع الديمقراطي)، و محليا ما عرف بحركة 20 فبراير.

1- الدستور الأول: دستور 1962

تولى الملك الحسن الثاني بنفسه مسؤولية تأسيس الدستور، و أوكل ذلك لمجموعة من الخبراء الأجانب في الميدان، على رأسهم الأستاذ "موريس دوفرجيه". حيث أن هذا الأخير(أستاذ القانون الدستوري في جامعة باريس) هو الذي صاغ المسودة الأولى لهذا الدستور باستشارة محدودة مع كل من علال الفاسي و عبد الكريم الخطيب.[511]

يعد أول الدساتير المغربية المكتوبة[512] و الذي جاء في سياق معركة بين الحسن الثاني و الحركة الوطنية في آلية وضع الدستور، عكف الحسن الثاني بمعية خبراء أجانب على وضع مشروع دستور لطرحه على الاستفتاء دون أن يستشير القوى السياسية، خاصة المعارضة التي كانت متشبثة بإحداث مجلس تأسيسي منتخب. فنظم الإستفتاء رغم دعوة الكثير من الهيئات كالإتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مقاطعته[513] و في هذا السياق أعلن كل من حزب الاستقلال و الأحرار المستقلين و الحركة الشعبية موافقتهم على مشروع دستور 1962، أما الإتحاد الوطني للقوات الشعبية امتنع عن التصويت.

إن تأخر وضع الدستور المغربي الأول الى سنة 1962 يعود لمواجهة المفهوم الملكي لـ"ملكية رئاسية حاكمة" لمفهوم الحركة الوطنية (حزب الاستقلال أساسا ولكن كذلك حزب الشورى، والحزب الشيوعي والاتحاد الوطني لقوات الشعبية بعد 1959) الداعي لـ"ملكية مقيدة" يسود فيها الملك ولا يحكم، والساعي لمراقبة النظام السياسي لفرض تصوره للحكم. وقد ظهر، منذ مؤتمره لدجنبر 1955، أن حزب الاستقلال يتطلع لإقامة ملكية مقيدة يلعب فيها الملك دورا شرفيا، ويمارس فيها الحزب السلطة التنفيذية مساندا بأغلبية برلمانية ساحقة يحرز عليها في انتخاب تشريعية. وسعيا منه لمراقبة النظام السياسي، فإن حزب الاستقلال المتيقن من تمثيله للأغلبية آنذاك قد طالب بانتخاب مجلس وطني لوضع الدستور وممارسة السلطة التشريعية، كما أن مطالبته بتشكيل حكومة منسجمة من أعضائه وتحديد اختصاصاتها ووضع حد للمجالات الملكية الخاصة كانت تستهدف التوفر على وسائل ممارسة الحكم. ومقابل تحبيذ التيارات الموالية للقصر للاقتراع الفردي، فإن حزب الاستقلال كان يدعو للعمل باقتراع القائمة ليتسنى له انتزاع أغلبية مقاعد المجالس المنتخبة.[514]

وفيما يخص طريقة وضع الدستور، فإن حزب الاستقلال قد تدرج من المطالبة بجمعية تأسيسية، إلى التركيز على محتوى الدستور وعدم اعتبار طريقة وضعه، فالمشاركة في المجلس الدستوري المعين، ثم تأييد دستور 1962 والسعي من وراء ذلك لإحراز الأغلبية لإقامة ملكية برلمانية. أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الجناح اليساري الاستقلالي المنشق عنه سنة 1959) فقد طالب بانتخاب جمعية تأسيسية، ورفض المشاركة في المجلس الدستوري، وقاطع الاستفتاء الدستوري باعتباره دستور 1962 تقنينا للحكم المطلق. وبينما كان الحزب الشيوعي، المستبعد من الحكومات والمجالس المشكلة خلال هذه الفترة، يقرن المطالبة بانتخاب جمعية

511 - محمد السنوسي معنى. المرجع السابق. ص130
512 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص252
513 - محمد نبيل ملين. المرجع السابق. ص144
514 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص60

تأسيسية ورفض دستـور 1962 بالسعي للحصول على الشـرعيـة والمشاركة في المؤسسات؛ فإن حزب الدستـور الديمقراطي (الشورى فيما بعد) قد تميز برفض مسطرة الاستفتاء والدعـوة لتشكيل مجلس تأسيسي من أهل الحل والعقد ليتمكن الحزب من المشاركة في وضع الدستـور. هكذا، فإن الحركة الوطنية نظرا لخلافاتها، وشقاقاتها (خاصة انشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال سنة 1959)، وعدم توفرها على وسائل ممارسة الحكم وخلاقاتها حول مسطرة وضع الدستور: ستفشل في تكريس مفهومها لإقامة ملكيـة مقيدة؛ بينما ستنجح الملكيـة في استبعاد انتخاب جمعية تأسيسية لأن من شأنها فرز مشروعية جديدة نابعة من الأمة الى جانب المشروعية التقليدية للملكية، و هذا قبل أن تتوج مراقبتها للنظام السياسي بإصدار دستور مكرس لسمو سلطتها، و مشروعيتها التاريخية و السياسية و الدينية.[515]

✓ دستور 1962 الذي يضم 110 فصول موزعة على 12 بابا

الباب	العنوان	فصول الباب	المحاور الفرعية	فصول المحاور
الأول	أحكام عامة	من 01 إلى 18	المبادئ الأساسية	من 01 إلى 07
			حقوق المواطن السياسية	من 08 إلى 12
			حقوق المواطن اللإقتصادية و الإجتماعية	من 13 إلى 18
الثاني	الملكية	من 19 إلى 35		
الثالث	البرلمان	من 36 إلى 63	تنظيم البرلمان	من36 إلى 46
			سلط البرلمان	من 47 إلى 54
			سير المؤسسات البرلمانية	من 55 إلى 63
الرابع	الحكومة	من 64 إلى 69		
الخامس	علاقة السلط بعضها ببعض	من 70 إلى 81	علاقات الملك بالبرلمان	من 70 إلى 79
			العلاقات بين البرلمان و الحكومة	الفصلين 80 و 81
السادس	القضاء	نت 82 إلى 87		
السابع	المحكمة العليا للعدل	من 88 إلى 92		
الثامن	الجماعات المحلية	من 93 إلى 95		
التاسع	المجلس الاعلى للإنعاش الوطني و التخطيط	من 96 إلى 99		
العشر	الغرفة الدستورية للمجلس الأعلى	من 100 إلى 103		
الحادي عشر	مراجعة الدستور	من 104 إلى 108		
الثاني عشر	أحكام انتقالية	الفصلين 109 و 110		

جدول: هندسة دستور 1962
المصدر : إعداد شخصي

[515] - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص61 بتصرف

✓ الملك رئيس الدولة .. و إمارة المؤمنين فوق الدستور

تموضع الفصل 19 من دستور 1962 في قلب الهندسة الدستورية، و غطى أغلب النقاشات الدستورية المتعلقة بإختصاصات مؤسسات الحكم، إن إضافة لقب أمير المؤمنين إلى النص الأصلي لدستور 1962(بطلب من الدكتور عبد الكريم الخطيب و علال الفاسي[516]) خلق نقاش فقهي كبير، بحيث كان من الفترض دلالة الفصل 19 على إضافة بند تشريفي لملك دستوري، إلا أن دسترة إمارة المؤمنين ستهيمن الحياة السياسية المغربية.

باعتبار أن لإمارة المؤمنين دلالة تاريخية و سياسية و دينية جعل من الدستور يختزل في داخله أكثر من دستور، بل بمقتضيات الفصل 19 (خصوصا قراءة هذا الفصل أثناء تطبيقه السياسي) تحيلنا لنظام سياسي آخر غير الملك الدستوري. فنظام أمير المؤمنين المكرس بالفصل 19 ذي التقليدانية الشكلية القوية الجامعة لكل المخزون التاريخ و السياسي للنظام[517] و بالرجوع على المستوى العملي نجد أم إمارة المؤمنين تتجاوز حدود الرمزية بل لها وظائف سياسية تهيمن على الحقل السياسي من خلال إضفاء طابع القداسة الدينية و الحصانة المطلقة على الظهائر الملكية، كما كانت ملجأ لسد أي فراغ تشريعي أو إشكال دستوري.

اتسم الفصل 19 بإضفاء مشروعية دينية على الحكم و عدم فصل الدين عن الدولة[518] أما الوظيفة الثانية تتجلى في سمو السيادة الملكية على التمثيل البرلماني[519]، بل الأكثر من ذلك توجد مجموعة من ال'تبارات التي تجعل الفصل 19 يرجح الملكية على الدستور و الدولة مستندا لحكم أمير المؤمنين[520] و ذلك لأن الملك أمير المؤمنين يستمد مهامه من الكتاب و السنة، و عدم اعتبار أن الدستور تجديد للبيعة بين العرش و الشعب و أنه إطار للنظام السياسي و لسير السلط و وسيلة لخدمة السياسات الملكية. كما للفصل 19 وظيفة احتضان الملكية للكتلة الديمقراطية في النظام[521].

2- الدستور الثاني: دستور 1970

عقد البرلمان اجتماعه الأول 1963 حيث لم تكن هذه التجربة البرلمانية موفقة و لم تعرف نهايتها القانونية نتيجة أحداث الدار البيضاء (23 مارس 1965)، و بالتالي تكون أمام فشل التجربة الدستورية الأولى لأنها فرضت على الشعب[522]. اتخد الحسن الثاني خطوة الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965 الذي منحه حق تعطيل الدستور و حل البرلمان، اعتبرت هذه الفترة بسنوات الجمر و كانت سوداء في تاريخ المغرب[523] و ظل الوضع على هذه الحالة إلى أن تم التصويت على مشروع دستور جديد (التجربة الدستورية الثانية 1970).

إن الإعلان الرسمي عن رفع حالة الاستثناء، في صيف 1970 قد ارتبط بالموافقة الشعبية بالاستفتاء على تعديلات واسعة في دستور 1962 يمكن القول أنها جاءت بدستور جديد لا من حيث اختلافه الكبير عن دستور 1962. وعلى الرغم من معارضة حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية للمبادرة الملكية بتعديل الدستور طبقا للفصل 35 ودعوتهما لتعديله بمسطرة الباب 11 من دستور 1962 (أي بواسطة الوزير الأول والبرلمان)، وإعلانهما. إضافة للحزب الشيوعي المحظور والحركة الشعبية الدستورية لعبد الكريم الخطيب ـ عن تصويتهم بلا على مشروع الدستور الجديد لاعتبارهم إياه دسترة لحالة الاستثناء وخطوة الى الوراء وتراجعا عن دستور 1962، على الرغم من هذه المعارضة فإن المشروع الدستوري الجديد الذي اقتصر

516 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص70
517 - المرجع السابق. ص74
518 - المرجع السابق. ص78
519 - المرجع السابق. ص78 و ما يليها
520 - المرجع السابق. ص80 بتصرف
521 - المرجع السابق. ص81
522 - المهدي بن بركة. الإختيار الثوري في المغرب. مطبعة النجاح الجديدة. دفاتر وجهة نظر. الطبعة الأولى 2011.ص09
523 - محمد نبيل ملين.المرجع السابق.ص156

تأييده على الحكومة والحركة الشعبية والحزب الدستوري الديمقراطي (مع ملاحظة سكوت الحزب الاشتراكي الديمقراطي لاكديرة) . سيتم إقراره بأغلبية ساحقة(98.7% من الأصوات) ليخوض المغرب، مع بداية تطبيقه في أكتوبر 1970، تجربة برلمانية ثانية.[524]

عرف دستور 1970 مجموعة من التعديلات بالمقارنة مع دستور 1962 تم اعتبار هذه التعديلات تزيد من السلطوية بالمقارنة مع السابق، و تتسم هذه الأخيرة بـ:

✓ دستور 1970 يقوي السلطة الملكية

اعتبر دستور 1970 دستور تقوية السلطة الملكية. وهذه التقرية تتجلى من خلال نظام العرش، ووظائف الملك، و سلطاته التنفيذية التشريعية. بحيث أصبح الملك ممثلا أسمى للأمة[525] بحث تم تحوير الفصل 19 ليصير الملك ممثلا أسمى للأمة و بالتالي يصبح النواب الذين يستمدون نيابتهم من الأمة ثانويين أمام الممثل الأسمى لها. كما تمت تقوية الاختصاصات الملكية في كل المجالات:

- **على الصعيد التشريعي** : أضيف للسلطات التشريعية للملك تخويله حق ممارسة التشريع في انتظار انتخاب برلمان جديد. وعلاوة على ذلك فإن الفترة الانتقالية الفاصلة بين إصدار الأمر بتنفيذ الدستور وانتخاب البرلمان لم تعد محددة. وخلال هذه المدة غير المحددة يمكن للملك ممارسة سلطة البرلمان التشريعية.[526]

- **على الصعيد التنفيذي** : تخويل كامل السلطة التنظيمية للملك الذي لم يعد يقتسمها مع الوزير الأول، بل فقط في إمكان الملك تفويض بعضها الوزير الأول. والى جانب ذلك هناك النص على رئاسة الملك للمجلس الأعلى للتعليم.[527]

- **السلطة التأسيسية الفرعية** : فقدها الوزير الأول والبرلمان وصارت حكرا على الملك الذي أصبح يتوفر على حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور[528]

- **السلطة الاستثنائية** : تفاديا لتجدد النقاش حول حق الملك في تعديل الدستور إبان حالة الاستثناء فقد أضيف إلى النص على تخويل الملك اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع على حوزة التراب و الرجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي، أضيف إليها أو "يقتضيها تسيير شؤون الدولة"[529].

✓ دستور 1970 يقلص سلطة الحكومة

إن تقوية السلطة الملكية قد تزامن مع تقليص سلطة الحكومة وانمحاء سلطة وزيرها الأول، بحيث صارت الحكومة في وضعية تبعية مطلقة للملكية. وهكذا فإن الوزير الأول قد فقد ممارسة السلطة التنظيمية وصارت ممارسته لجزء منها رهينة بتفويض الملك لبعض سلطته التنظيمية له. ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فإن الوزير الأول قد فقد سلطة تفويض بعض سلطه للوزراء كما أن المبادرة باقتراح تعديل الدستور لم تبق من اختصاصه، ولم يعد الوزير الأول متوفرا على صلاحية التوقيع بالعطف على الخطاب الملكي المتضمن طلب قراءة جديدة

524 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص108-109
525 - راجع الفصل 19 من دستور 1970 مقارنة مع المادة 19 من دستور 1962
526 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص111
527 - المرجع السابق.
528 - الفصل 98 من دستور 1970 حيث أصبحت مبادرة مراجعة الدستور حكرا على الملك، وللبرلمان بثلثيه أن يقترح فقط و للملك حق الرفض أو القبول
529 - محمد المعتصم. المرجع السابق.

لاقتراح قانون عرض على الطابع الملكي. وأخيرا، فإن من تجديدات دستور 1970 تخويل الوزير الأول مهمة "تنسيق الأنشطة الوزراية"[530]

✓ دستور 1970 يضعف سلطة البرلمان

نظرا لما حملته التجربة البرلمانية الأولى من مواجهة مجلس النواب السياسية للحكومة؛ فإن دستور 1970 سيضعف التمثيلية الشعبية للبرلمان، ويتشدد في عقلنة اختصاصاته، ويقلص سلطاته.

- **إضعاف التمثيلية الشعبية والحزبية للبرلمان** : إن إضعاف التمثيلية الشعبية للبرلمان قد اتخذ مظهر العدول عن نظام المجلسين في دستور 1962 لصالح إقرار دستور 1970 لمجلس واحد للنواب وإضعاف تمثيليته الشعبية المباشرة بالنص على أن ثلثاء ينتخبان بالانتراع غير المباشر، والثلث فقط بالاقتراع العام المباشر. (لمدة ست سنوات). وبينما ينتخب 90 نائبا مباشرة بالاقتراع الأحادي الإسمي في دورة واحدة، فإن 150 نائبا يتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر وهم يمثلون الجماعات المحلية والغرف المهنية والمأجورين. (مجموع النواب 240). وعمليا فإن الأحزاب السياسية مهمشة في هذا التمثيل ضمن مجلس واحد للنواب جمع صنفي البرلمان الأول لدستور 1962، مع أولوية للمنتخبين بالإقتراع غير المباشر على ممثلي الإرادة الشعبية المباشرة.[531]

- **تقليص سلطاته التأسيسية الفرعية والديبلوماسية** : حيث صار مجلس النواب لا يأذن بإشهار الحرب، بل فقط يحاط علما بإشهارها؛ كما أنه فقد مباردة اقتراح تعديل الدستور، وصارت سلطته في هذا المجال تقتصر على طلب ثلثي أعضائه من الملك تعديل الدستور.[532]

- **تشديد العقلنة البرلمانية** : نظرا لتمكن المعارضة في برلمان 1963، من إيداع ملتمس رقابة ضد الحكومة، وعقد دورة استثنائية للبرلمان، فقد وقع تشديد في العقلنة البرلمانية في دستور 70 للحيلولة دون سهولة توفر المعارضة على شرط عقد دروة استثنائية أو إيداع ملتمس رقابة ضد الحكومة. وهكذا وعوضا عن الثلث، فإن الدورة الاستثنائية صارت لا تعقد إلا بطلب الأغلبية المطلقة للنواب. أما ملتمس الرقابة فقد رفع عدد التوقيعات اللازمة لإيداعه من العشر الى ربع أعضاء المجلس[533].

- **على الصعيد التشريعي**[534] : لم يحدث أي تعديل في مجال القانون، بحيث احتفظ البرلمان بسلطته التشريعية، ولكن تعديلات مست هذا الميدان وتمثلت في:
  - فقدان مجلس النواب للمداولة بشان مشروع قانون قبل عرضه على الاستفتاء
  - تمديد أجل انتخاب مجلس النواب بعد حله، من 20 يوما كحد أدنى و 40 يوما كحد أقصى إلى ثلاثة أشهر.
  - عدم تحديد المدة الفاصلة بين بداية تطبيق الدستور وتنصيب البرلمان، وتخريل الملك ممارسة سلط النواب خلال هذه الفترة الانتقالية.

- **على مستوى دورات المجلس** : صار مجلس النواب يفتتح دورته العادية الأولى في الجمعة الثانية من أكتوبر، والدورة العادية الثانية في الجمعة الثانية من شهر أبريل، على أن يرأس الملك افتتاح الدورة

530 - محمد المعتصم. المرجع السابق. 112
531 - المرجع السابق. ص112-113
532 - المرجع السابق. 113
533 - المرجع السابق.
534 - المرجع السابق. 113-114

الأولى لأكتوبر فقط. أما الاجتماعات السرية فقد رفع العدد اللازم لطلب عقدها من عشر الى ثلث النواب.[535]

3- الدستور الثالث: دستور 1972

عرفت هذه المرحلة حدث تاريخي مهم في المغرب يتجلى في محاولة الإنقلاب من طرف الجيش سنة 1971 على الحسن الثاني مما اضطر هذا الأخير إلى الجلوس على طاولة التفاوض مع المعارضة السياسية لتشكيل حكومة وحدة وطنية و إجراء إصلاحات دستورية موسعة، إلا أن الحسن الثاني أعلن بطريقة أحادية عن مشروع الدستور، و ظل هذا الأخير في حالة جمود لمدة خمس سنوات ولم تستأنف الحياة الدستورية إلى بعد ما عرف بالمسلسل الديمقراطي.

ورغم تلبية دستور 1972 لبعض مطالب «الكتلة الوطنية»، فإن المبادرة الملكية بالإعلان الانفرادي عن إجراء استفتاء دستوري في فاتح مارس 1973، ورغبة «الكتلة الوطنية» في الوصول لاتفاق شامل يشمل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم بها حكومة ائتلاف وطني. هذان العاملان جعلا «الكتلة الوطنية» تقرر عدم المشاركة في استفتاء فاتح مارس 1972. وقد أيد موقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال شركاؤهما النقابيون في الكتلة الوطنية؛ فيما دعا حزب التحرر والاشتراكية المنحل لمقاطعة الاستفتاء، ورفض الحزب الدستوري الديمقراطي الدستور الجديد، بحيث اقتصر تأييده على الحكومة، والحركة الشعبية، ومنظمات نقابية رسمية. وبتصويت 98.75% من المشاركين في استفتاء فاتح مارس 1972 على مشروع دستور 1972 أصدر الملك الأمر بتنفيذه في 10 مارس 1972. غير أن تنصيب البرلمان الناجم عنه لن يتم إلا في أكتوبر 1977.[536]

و مع ذلك أكد دستور 1972 على ما خوله الدستوران السابقان من وظائف واختصاصات للملك وحتى فقدان الملك للسلطة التنظيمية في هذا الدستور لصالح الوزير الأول لا يؤثر في شيء على هذا التصدر لأنه نسبي، باعتبار استمرار مسؤولية الحكومة أمام الملك، وباعتبار أن الملك لازال بوصفه أميرا للمؤمنين يمارس السلطة التنظيمية في المجال الديني. كما أنه، مع اختفاء وزارة الدفاع منذ سنة 1972، وبوصفه القائد الأعلى للجيش الملكي، فإنه يمارس سلطة تنظيمية في المجال العسكري[537].

تم إدخال تحسينات على وضعية الحكومة و البرلمان بمجموعة من التعديلات الدستورية من خلال دستور1972 لخدمة الانفتاح السياسي على المعارضة:

- ✓ الحكومة من خلال دستور 1972[538]

- استرجاع الوزير الأول لممارسة السلطة التنظيمية كاملة، بعدما فقدها في دستور 1970 لصالح الملك، وبعد أن كان دستور 1962 يستثني منها موادا أسندت لسلطة الملك التنظيمية وقد استرجع الوزراء بدورهم باسترجاع الوزير الأول لممارسة السلطة التنظيمية سلطة التوقيع بالعطف على مقرراته، كما أصبح من حق الوزير الأول تفويض بعض سلطه للوزراء.
- نص دستور 1972 على اختصاصات المجلس الوزاري : القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة، الإعلان عن حالة الحصار، إشهار الحرب، طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل

535 - محمد المعتصم. المرجع السابق. 114
536 - المرجع السابق. ص115
537 - المرجع السابق. ص116
538 - المرجع السابق. ص117

مسؤوليتها ، مشاريع القوانين قبل إيداعها بمجلس النواب، المراسيم المشار اليها في الفصول 38 - 39 - 44 - 54 من الدستور، مشروع المخطط، مشروع تعديل الدستور.[539]

- النص على تضمن البرنامج الذي يعرضه الوزير الأول على مجلس النواب للخطوط العريضة للسياسة الحكومة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

✓ مجلس النواب من خلال دستور 1972[540]

لقد عرف البرلمان في دستور 1972 تحسينا في هيكله وسلطه:

- من حيث هيكله:

يلاحظ أنه رغم احتفاظ دستور 1972 بالمجلس الوحيد الذي جاء به دستور 1970، فقد حسن تمثيليته، حيث عوض تهميش التمثيل الشعبي في دستور 1970 بانتخاب ثلثه فقط بالاقتراع العام المباشر والثلثين بالاقتراع غير المباشر، فإن النص الجديد أقر انتخاب ثلثي أعضاء مجلس النواب بالإقتراع العام المباشر، بينما يمثل الثلث الباقي الجماعات المحلية والغرف المهنية والمأجورين.

- أما من حيث سلطه:

- توسيع مجال القانون : حيث وسع الفصل 45 من دستور 1972 من سلطة مجلس النواب التشريعية بنصه على ما يلي : يختص القانون بالإضافة الى المواد المسندة له صراحة بفصول أخرى من الدستور بالتشريع في الميادين الآتية : «الحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الباب الأول من الدستور . تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والمسطرة المدنية والجنائية وإحداث أصناف جديدة من المحاكم ـ النظام الأساسي للقضاة ـ النظام الأساسي للوظيفة العمومية . الضمانات الأساسية الممنوحة لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين ـ النظام الانتخابي لمجالس الجماعات المحلية . نظام الالتزامات المدنية والتجارية . إحداث المؤسسات العمومية ـ تأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام الى الخاص »
- استعادة النواب لحق اقتراح تعديل الدستور، على أن يوافق على مقترح تعديل الدستور ثلثا أعضاء مجلس النواب، ويعرض على الاستفتاء بواسطة ظهير شريف.
- تخلص مجلس النواب من الحل الأوتوماتيكي الذي كان يطاله في حالة حصول تصويت مخالف لتصويته على مشروع أو مقترح قانون عرضه الملك على الاستفتاء الشعبي؛ بحيث أنه لو خالفت الهيئة الناخبة تصويت النواب، فإن مجلس النواب يستمر في ممارسة مهامه
- ممارسته للمداومة بشأن مشروع أو اقتراح قانون قبل عرضه من قبل الملك على الاستفتاء الشعبي، بحيث لم يبق الملك حرا في عرضه على الاستفتاء، بل قيدت ممارسته لحق عرض مشروع أو اقتراح قانون، قبل إصدار الأمر بتنفيذه على الاستفتاء بالقيدين الآتيين: (أولا : أن يكون مشروع أو مقترح القانون قد قرئ قراءة جديدة من طرف مجلس النواب و ثانيا : ألا يكون المشروع أو المقترح قد قبل أو رفض بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)

539 - بمقتضى الفصل 65 من دستور 1972 للمملكة المغربية

540 - محمد المعتصم. المرجع السابق. ص117 و ما يليها.

4- الدستور الرابع: دستور 1992

بدأت ملامح نظام عالمي جديد تلوح في الأفق إثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي. على غرار العديد من القوى السياسية حول العالم أرادت أحزاب المعارضة المغربية وفي مقدمتها الاتحاد الاشتراكي والاستقلال أن تستثمر هذه الفرصة التاريخية لتعبئة الرأي العام الوطني والدولي للضغط على النظام بغرض تحقيق بعض المكاسب السياسية بعد جمود طويل، بدأت التحركات سنة 1989 عندما طالب الحزبان في برنامجيهما بضرورة تعديل موسع للدستور كخطوة أولى لإحياء مسلسل "الانتقال الديمقراطي". بعد سنتين رفع الحزبان مذكرة إلى الملك تبين الخطوط العريضة للتغييرات المأمولة لاسيما ما يخص الدستور والمؤسسات المنبثقة عنه تلتها مذكرة مفضلة قدمتها للقصر هذه المرة خمسة أحزاب باسم الكتلة الديمقراطية(تتكون من حزب الإستقلال، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، التقدم و الإشتراكية و منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) سنة 1992، رغم أن مطالب هذه القوى التي استنزفها طول الانتظار لم تكن ثورية البتة فإن الملك المتمسك بسلطته المطلقة لم يكن ليبقلها. حاول هذا الأخير في أول الأمر كسب الوقت مستعملا قضية الوطن الأولى مرة أخرى وهو ما نجح فيه بامتياز إذ استطاع أقناع الفاعلين بتأجيل الانتخابات الجماعية والتشريعية التي كان من المزمع عقدها سنتي 1989 و1990 إلى عامي 1992 و1993 ريثما تحل مشكلة الصحراء، لم ينته النزاع طبعا بل زاد تعقيدا لكن الحسن الثاني حقق رغبته: الالتفاف على مطالب الإصلاح بعد أن حضن نفسه داخليا وخارجيا. ففي مشروع الدستور الذي عرضه على الشعب يوم 20 غشت 1992 تجاهل العاهل أغلب مقترحات المعارضة وإن كانت غير طموحة بالمرة كي يبين من جديد اين مكمن السيادة الحقيقية. وحتى المقترحات القليلة التي أخذ بها فقد تم إفراغها من محتواها، لم يأت هذا الدستور بجديد في مجمله لذلك نادت الكتلة (باستثناء التقدم والاشتراكية) بمقاطعته دون جدوى. فقد اعتمدت هذه الوثيقة بعد أن أعلنت السلطات أن نسبة المصوتين بنعم يوم 4 شتنبر 1992 وصلت إلى 99.96%.[541] و شمل هذا الأخير المراجعات التالية:

✓ تدعيم دولة القانون[542]

بالموازاة مع الحقوق الفردية والجماعية التي كان ينص عليها دستور 1972 (فصول من 3 إلى 16)، فإن الدستور الجديد أعلن في ديباجته بأن «المغرب يعلن تشبته بحقوق الإنسان كما متعارف عليها عالميا »، مما يجعلنا نؤكد بأن الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنظم حقوق الإنسان تشكل جزءا من القانون الوضعي المغربي. بعبارة أخرى هناك مجموعة من القوانين مثل تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية، قانون الصحافة، قانون الجمعيات، القانون النقابي. قانون الشغل، نظام القضاء... يجب أن تعدل وذلك لكونها تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

✓ الملك

لقد تمثلت التغيرات التي همت سلطات الملك بالخصوص في مسطرة تعيين الحكومة.[543]

✓ الحكومة

فيما يتعلق بتعيين الحكومة، فالوزير الأول ظل دائما يعين من طرف الملك، الذي أصبح يعين أعضاء الحكومة بناء على اقتراح من الوزير الأول، والهدف من هذا الامتياز الذي أضحى يتوفر عليه هذا الأخير هو فقط إيجاد نوع من التشاور بينه وبين الملك من أجل اختيار أعضاء الحكومة، وهكذا أكد الملك في خطابه

541 - محمد نبيل ملين. المرجع السابق.ص178 بتصرف
542 - عمر بندورو. النظام السياسي المغربي. سلسلة القانون العام. الطبعة الاولى 2002. ص130
543 - المرجع السابق. ص130

المؤرخ في 6 نونبر 1994 بأن بإمكانه أن يرفض الأشخاص المقترحين من طرف الوزير الأول. بعد تعيين الحكومة يجب على الوزير الأول أن يتقدم أمام مجلس النواب ليطلب منح الثقة لبرنامج حكومته. [544]

✓ البرلمان

عمد دستور 1992 على تعزيز سلطات البرلمان، حيث أصبح من حقه إحداث لجان للتحقيق، بالإضافة إلى ذلك ألزم الدستور على الوزراء أن يجيبوا على أسئلة البرلمانيين في ظرف 20 يوما. [545]

✓ المجلس الدستوري

من أهم التعديلات التي جاء بها دستور 1992 هي إحداث مجلس دستوري. في السابق كانت الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى هي التي تسهر على مدى مشروعية العمليات الانتخابية والاستفتائية، وتراقب دستورية الأنظمة الداخلية لمجلس النواب وكذا القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها بالإضافة إلى ذلك كانت تتدخل في حالة قيام تنازع الاختصاص بين الحكومة و البرلمان للفصل فيما إذا كان النص المتنازع بشأنه يدخل في المجال يمي أو في المجال التشريعي. أما المجلس الدستوري فقد جاء مستقلة يتكون من تسعة أعضاء، خمسة من بينهم الرئيس يعينهم الملك، وأربعة يعينهم رئيس مجلس النواب بعد استشارة الفرق لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويجدد الصف أعضائه كل ثلاث سنوات حسب القانون التنظيمي للمجلس الصادر في 25 يناير 1994. تلاحظ بأن هذا التجديد من شأنه أن يقلص من استقلالية المجلس نظرا لكون سلطات التعيين قد تستعمل سلاح التجديد للضغط على المستشارين للامتثال لأوامرهم، لهذا السبب عملت عدة دول ديمقراطية على منع تجديد أعضاء المحاكم الدستورية من أجل ضمان استقلال حقيقي للقضاة. أما فيما يتعلق باختصاصات المجلس الدستوري، فبالإضافة إلى تلك التي كانت تتمتع بها الغرفة الدستورية، فإن المجلس يختص بالنظر في مدى مطابقة القوانين العادية للدستور وقبل إصدار الأمر بتنفيذها وذلك بعد إحالتها عليه من طرف الملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو ربع أعضاء مجلس النواب. ويتحتم على المجلس الدستوري أن يصدر قراراته داخل أجل 30 يوما، وتخفض هذه المدة في حالة الاستعجال بطلب من الحكومة إلى أجل 8 أيام، ولا تقبل قراراته أي طريق من طرق الطعن وتلزم كل السلطات العامة وجميع السلطات الإدارية والقضائية (الفصل 79). [546]

5- الدستور الخامس: دستور 1996

شكلت التحولات الكبرى التي عرفها العالم في بداية التسعينات مصدر قلق لا يستهان به لنظام الحسن الثاني. إذ ما عاد يوسع هذا الأخير أن يحكم بالطريقة الاستبدادية التي دأب عليها بعد أن انكشف جزء من التغطية الخارجية التي كان يتمتع بها إبان الحرب الباردة. زد على ذلك التغيرات الكثيرة التي طرأت على المعترك الاجتماعي المغربي والأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها المملكة وتدهور صحة العاهل الذي ابتدأ بحس بدنو أجله، في هذه الظروف الحرجة أمسى هاجس الملك الأول هو ضمان انتقال سلس للسلطة ودون خسائر كبيرة إلى ابنه وولي عهده. لم يكن ذلك ممكنا دون اللجوء إلى تكتيك ماكيافيلي يعرف في عالم السياسة باسم الانفراج السلطوي أي إظهار الاستعداد لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية بغرض امتصاص الضغط وتقليم المعارضة التقليدية وتلميع صورة النظام دون التخلي عن شير من السلطة الحقيقية! انبرى الملك إذن لتحقيق مراده. بدأت هذه العملية بإرسال مجموعة من الإشارات الإيجابية إلى قوى المعارضة وانتهت بفتح أبواب

---

544 - عمر بندورو. المرجع السابق. ص130-131

545 - المرجع السابق. ص131

546 - المرجع السابق. ص131-132

المفاوضات تمهيدا لتشكيل حكومة تناوب توافقي، وكان من بين الخطوات التي اتخذها الحسن الثاني عرض تعديل دستوري جديد على الاستفتاء بطريقة أحادية يوم 20 غشت 1996 إظهارا لطابعه الممنوح.[547]

جاءت هذه التعديلات الدستورية في سياق الإعداد لتجربة التناوب[548] إلا أن المطالب و التعديلات المقترحة من الكتلة الديمقراطية للدستور الجديد، قبلت بالرفض، فتم إرجاع المذكرة من طرف الديوان الملكي بحجة أنها تحاول تغيير النظام وليس تقديم إصلاحات[549].

تضمنت هذه الوثيقة بعض التحويرات بالمقارنة مع سابقاتها، فقد أخذ الملك بعين الاعتبار قسما يسيرا من مطالب المعارضة خصوصا تلك التي تتوافق مع الاكراهات الدولية كمسألة حقوق الإنسان والحريات العامة والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإصلاح الإدارة والقضاء وضمان نزاهة الانتخابات الخ. لكنه تجاهل متعمدا المطالب الأساسية المتعلقة بصلاحيات الملك والحكومة والوزير الأول أي كل ما يدخل في باب إرساء ولو لبنات ملكية ديمقراطية يمثل فيها العاهل عراقة الدولة واستمراريتها ووحدة شعبها دون أن يحكم. ابتلعت الكتلة الطعم ودعت بالتصويت بنعم" على الدستور الذي لا يمنحها شيئا اللهم إمكانية الولوج إلى بعض المناصب الحكومية في إطار ما يسمى بالاستقطاب السياسي". وهو ما حصل فعلا بعد تشكيل حكومة "التناوب" يوم 14 مارس 1998.[550]

من خلال شهادة "محمد بنسعيد أيت إيدر" أحد مؤسسي الكتلة في سيرته الذاتية، نجد أن رؤية الراحل "عبد الله ابراهيم" - زعيم حزب "الإتحاد الوطني للقوات الشعبية" آنذاك- كانت صادقة بحدوث تصدعات داخل الكتلة الديمقراطية و يصلون لمفترق الطرق بمبرر أن بعض أعضاء الكتلة يرون فيها إطار لعمل تكتيكي يضغطون به على النظام من أجل الحصول على بعض المكاسب السياسية، فكان الإستفتاء على دستور 1996 هو سبب التصدع الذي أصاب الكتلة.[551]

✓ خصائص دستور 1996

لم يدخل هذا الدستور أي تعديلات متعلقة بالملك أو الحكومة، بل ارتبطت تعديلات دستور 1996 ببنية البرلمان و سلطاته، و أعاد النظر في وضعية المجلس الوزاري، أكد أن الجهة تدخل ضمن الجماعات المحلية و أحدث المجلس الأعلى للحسابات و المجالس الجهوية للحسابات.

- البرلمان ونظام الغرفتين(التكوين و السلطات)

تكوين البرلمان

يتكون البرلمان من غرفتين:(مجلس النواب و مجلس المستشارين).
مجلس النواب: يتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات. وقد حدد القانون التنظيمي لهذا المجلس الصادر في 4 شتنبر 1997 عدد أعضاء مجلس النواب في 325 عضوا ينتخبون بالاقتراع الإسمي الأحادي في دورة واحدة. مجلس المستشارين: يتكون حسب القانون التنظيمي الصادر في 4 شتنبر 1994 من 270 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام الغير المباشر. 5/3 منهم ينتخبون في كل جهة من طرف ممثلي الجماعات المحلية، و5/2 يتم اختيارهم من طرف ممثلي الغرف المهنية على صعيد كل جهة، ومن

547 - محمد نبيل ملين. المرجع السابق.ص190
548 - سعد الدين العثماني.تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب. منتدى العلاقات العربية و الدولية. الطبعة الأولى2015. ص17
549 - عبد الرحمان اليوسفي. أحاديث في ما جرى. دار النشر المغربية-عين السبع الدار البيضاء. طبعة أولى 2017-الجزء الأول. ص157
550 - محمد نبيل ملين. المرجع السابق.ص190
551 - محمد بنسعيد أيت إيدر. هكذا تكلم محمد بنسعيد. مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للأبحاث و الدراسات. الطبعة الأولى أكتوبر2018. ص287 و مايليها.

أعضاء منتخبين على الصعيد الوطني من طرف هيئة ناخبة تتكون من ممثلي المأجورين، وتحدد ولاية أعضاء هذا المجلس في 9 سنوات مع تجديد الثلث كل 3 سنوات حيث يجري التجديدان الأول والثاني عن طريق القرعة.

سلطات البرلمان

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين في السنة، حيث لا يجب أن تقل مدة كل دورة على ثلاثة أشهر، تم توسيع الإختصاصات التشريعية للبرلمان حيث أصبح البرلمان يختص بتنظيم حرية المبادرة[552] التي أضحت من الحريات التي يضمنها الدستور، وكذا المخطط[553] و القوانين المتعلقة بتنظيم اختصاصات المجالس الجهوية للحسابات[554] والقانون المنظم للشروط التي على أساسها ينفذ العمال قرارات مجالس الأقاليم والعمالات والجهات[555]، وحسب الفصل 71 من الدستور، فإن رئيسا مجلسي البرلمان أصبح من الواجب استشارتهما من طرف الملك عند إقدامه على حل البرلمان أو أحد مجلسيه. ويمارس البرلمان نوعين من السلطات:

- السلطة التشريعية: منح الدستور لأعضاء مجلسي البرلمان معا الحق في المبادرة للتقدم باقتراح القوانين، وقد أقر الدستور بأن القوانين يتم تبنيها من طرف المجلسين معا وذلك باتفاقهما على نص واحدا وفي حالة عدم الاتفاق بينهما حول نص موحد بعد قراءتين كل مجلس أو بعد قراءة واحدة إذا أعلنت الحكومة الاستعجال، فإن الحكومة يمكنها أن تعمل على اجتماع لجنة ثنائية مختلطة تتحدد مهمتها في اقتراح نص مشترك و موحد حول القضايا التي هي محل خلاف بين مجلسي البرلمان، وإذا لم تتمكن اللجنة المذكورة من إقرار نص موحد أو إذا لم يتفق مجلسا البرلمان على النص الذي جاءت به هذه اللجنة، فإن الحكومة يمكنها أن تطلب من مجلس النواب أن يبت نهائيا في النص المتنازع بشأنه أما القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين فإنه يجب الحصول بشانها على موافقة موحدة بين المجلسين معا. يعتبر هذا الامتياز الممنوح لمجلس النواب منطقيا نظرا لكون المجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر وله الحق في اتخاد القرار الأخير، إلا أن هذا الامتياز يظل مقيدا بإرادة الحكومة التي قد تقرر تحديد التداول أو تمديده إلى ما لا نهاية. غير أن قرار الحكومة يقتضي بأن تكون منبثقة عن أغلبية برلمانية للتعاون والتنسيق مع هذه الأخيرة داخل المجلس.[556]

- السلطة السياسية[557] : منح الدستور لمجلسي البرلمان مجموعة من الوسائل لمراقبة الحكومة، وهذه الوسائل منها ما هو مشترك بين المجلسين ومنها ما هو خاص بمجلس دون الآخر.

أ- وسائل المراقبة المشتركة بين المجلسين : تتمثل في الأسئلة الشفوية والكتابية وإحداث لجان للتحقيق وإمكانية إسقاط الحكومة، وفيما يتعلق بتقرير مسؤولية الحكومة فإن الأمر يختلف فيما إذا كانت المبادرة من طرف مجلس النواب أو مجلس المستشارين. فإن كانت المبادرة من الأول فإن المسطرة المتبعة هي نفسها التي كان منصوص عليها في دستور 1992 حيث يتم وضع ملتمس الرقابة من طرف ربع

552 - الفصل 15 من دستور 1996 للمملكة المغربية
553 - المرجع السابق. الفصل50
554 - المرجع السابق. الفصل99
555 - المرجع السابق. الفصل101
556 - عمر بندورو. المرجع السابق. ص139
557 - المرجع السابق. ص140-141

النواب والتصويت عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، أما إذا كانت المبادرة من طرف مجلس المستشارين فإن ملتمس الرقابة يجب أن يكون موقعا من طرف ثلث الأعضاء ولا يمكن التصويت عليه إلا بأغلبية 23 الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

ب- ب وسائل المراقبة الخاصة بكل مجلس: مجلس النواب وحده الصلاحية في منح الثقة للبرنامج الحكومي الذي يتقدم به الوزير الأول حول السياسة العامة أو عندما يتعلق الأمر يقيني نص معين، أما مجلس المستشارين فإن له الصلاحية في توجيه ملتمس تنبيه إلى الحكومة من طرف ثلث أعضائه ويشترط لقبوله تصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم المجلس (فصل 77)، وهذا الملتمس برسله رئيس المجلس إلى الوزير الأول الذي يجب عليه أن يتقدم أمام المجلس في أجل 6 أيام لشرح وضعية حكومته و الإجابة على الأسئلة التي يتضمنها ملتمس التنبيه.

- المبادرة بمراجعة الدستور[558]: لقد منح الدستور حق المبادرة مراجعة الدستور لأعضاء المجلسين معا، وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس حيث يتم تقديم نص المراجعة للملك الذي يمكنه أن يخضع النص للاستفتاء، ولا يمكن أن تقبل المراجعة إلا بعد إقرارها بواسطة الاستفتاء.

- إعادة هيكلة المجلس الدستوري

عمل الدستور على الرفع من عدد أعضاء المجلس الدستوري حيث نتقل من تسعة إلى اثني عشر عضوا سنة منهم يعينهم الملك من بينهم لرئيس، في حين يعين السنة الآخرين من طرف رئيس مجلسي البرلمان بالتساوي بعد استشارة الفرق النيابية وتحدد ولاية هؤلاء الأعضاء في 9 نوات غير قابلة للتجديد يتم تجديد ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات تعتبر هذه التعديلات كنقدم في وضعية المجلس الدستوري بالمقارنة بما كانت عليه في الدستور السابق و التي كانت موضع انتقادات مختلفة.[559]

- تدعيم الجهة

الجديد الذي جاء به دستور 1996 وهو أن الجهة باعتبارها جماعة محلية تساهم، كالأحزاب السياسية، والنقابات والمجالس الجمعية والغرف المهنية، في تنظيم المواطنين وتمثيلهم (الفصل 3).[560]

- وضعية العمال داخل الدولة

عمل دستور 1992 على تحديد دور العمال حيث نص على أن العمال يمثلون الدولة في الأقاليم والعمالات والجهات ويسهرون على تنفيذ القوانين، وهم مسؤولون على تطبيق قرارات الحكومة، ولهذه الغاية على تدبير المرافق المحلية للإدارات المركزية، مراقبة وظيفة المرافق العامة المحلية التابعة للسلطة المركزية تعتبر نتيجة منطقية للمهام التي تجعل من العمال ممثلين للسلطة المركزية على مستوى الأقاليم والعمالات والجهات، بالإضافة إلى ذلك فإن العمال يكلفون بتنفيذ مقررات مجالس الأقاليم والعمالات وكذا الجهات.[561]

558 - عمر بندورو. المرجع السابق. ص141
559 - المرجع السابق. ص141-142
560 - المرجع السابق. ص142
561 - المرجع السابق. ص142

- دسترة المجلس الأعلى للحسابات

أحدث بمقتضى ظهير 14 شتنبر 1979 وأصبح مؤسسة دستورية بمقتضى دستور 1996، ويكلف بالرقابة العليا على تنفيذ القوانين المالية، حيث يراقب مدى مشروعية العمليات المتعلقة بمداخيل ونفقات الأجهزة الخاضعة لرقابته بمقتضى القانون ويقيم كيفية قيامها بتدبير شؤونها. منطقيا، يجب أن يقوم بمراقبة العمليات المالية للمرافق العامة والمؤسسات العمومية بالإضافة إلى أجهزة أخرى، وفي حالة وقوف المجلس الأعلى للحسابات على أي إخلال بالقواعد السارية على العمليات المالية المذكورة فإنه يعاقب على ذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل. وبالموازاة مع هذه الصلاحيات، فإن المجلس يقدم مساعدته للبرلمان والحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته، وفي جميع الحالات فإن المجلس الأعلى للحسابات يرفع إلى الملك بيانا عن جميع الأعمال والأنشطة التي يقوم بها. وفي إطار تكريس الجهة كمجال ترابي، عمل الدستور على إحداث مجالس جهوية للحسابات تكلف بمراقبة حسابات الجماعات المحلية وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها. واختصاصات هذه المجالس وكذا المجلس الأعلى للحسابات وقواعد تنظيمها وطريقة سيرها تحدد بواسطة القانون. ومن الإضافات التي جاء بها دستور 1996 هو نصه على إحداث المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط الذي تم حذفه مع دستور 1992 بعدما كان منصوصا عليه في دساتير 1962، 1970 و1972.[562]

- ✓ قراءات في دستور 1996

و في تأويلات أخرى لهذا النقاش الدستوري و المشهد السياسي مع استحضار المؤسسات المهيمنة على النظام المغربي خصوصا في سياق دستور 1996 الذي اعتبره الكثير صفقة سياسية أكثر من اعتباره دستور يحمل تعاقد اجتماعي، و في تعليق للأستاذ "عبد اللطيف أكنوش" يعتبر أن التوافق الذي حصل في عقد التسعينات . بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية كان فقط من أجل احترام الدستور والتقاليد المخزنية العتيقة في استخلاف الملك الراحل الحسن الثاني وليس من أجل شيء آخر، وأن الاجتماع الذي كان بين اليوسفي والراحل الحسن الثاني كان حول الوثيقة الدستورية وليس حول كتاب آخر. ويرى أكنوش أن ماتسميه الأحزاب المذكورة بالتوافق التاريخي هو شعار بات يلعب اليوم وظيفة التبرير والشرعنة لوجود وزراء من هذه الأحزاب داخل الحكومة الحالية أو في الحكومات المقبلة. وفي موضوع الدعوات الحالية لتفعيل مؤسسة إمارة المؤمنين اعتبر أكنوش أن الملك يلعب دوره كأمير للمؤمنين وكملك عصري كاملا ولا حاجة لنا بأن ينتج معاني إسلامية ظلامية ضد الظلاميين[563].

يعتبر عبد العالي بن عمور أن التوافق التاريخي، الذي حصل بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، استطاع أن ينجز مهمة الانتقال العهدي، غير أن الوضع السياسي اليوم يوجد في حالة غموض فيما يخص العلاقة بين السلط واختصاصاتها. ويرى بن عمور أنه يجب اليوم تجاوز تأويل مفهوم الانتقال الديمقراطي بما يبرر التأخير وتأجيل الإصلاحات السياسية الكبرى، في اتجاه تعميق النقاش حول عدد من القضايا المطروحة اليوم على بلادنا والتي تخص وضع المؤسسات بما فيها المؤسسة الملكية[564].

يعتبر الأستاذ عمر بندورو أن تعزيز المسار الديمقراطي يقتضي إعادة النظر في مؤسسة الحكومة وذلك بتقوية استقلاليتها مؤكدا أن مفهوم «وزراء السيادة» مفهوم غريب عن الدستور المغربي وعلى ضرورة تحديد نصوص الفصل 19 حتى لا يتم تأويلها بطريقة تفرغ الدستور من محتواه. ويرى مؤلف كتاب «النظام السياسي المغربي» أن تدخل الملك في مختلف الميادين يعرضه إلى تقييم عمله من طرف المواطنين ويعرضه إذن إلى الإنتقادات المحتملة والتي من شأنها إضعاف وضعيته كمؤسسة. فهذا السلوك لا يخدم مصلحة المؤسسة الملكية.

---

562 - عمر بندورو. المرجع السابق. ص142-143

563 - اسماعيل العلوي، العربي المساري و عبد العالي بنعمور و آخرون. "الملكية و الإنتقال الديمقراطي" (حوارات). الأحداث المغربية. مطبعة دار النشر المغربية. الطبعة الأولى نونبر 2004.ص15

564 - المرجع السابق. ص35

يجب أن يبقى الملك خارج الصراع السياسي ليحتفظ بدوره كحكم في حالة نزاع حاد بين المؤسسات من أجل تخفيف الصراع وتسهيل التسيير العادي للمؤسسات الدستورية لتفادي الإنفجار أو انقطاع في العلاقات بين المؤسسات... هذه الوضعية تسمح للحكومة بممارسة سلطاتها الكاملة وتحمل مسؤوليتها حتى يمكن محاسبتها سياسيا من طرف المواطنين[565].

اعتبر الأستاذ عبد المالك الوزاني أن المغرب اليوم لايحتاج إلى إصلاح دستوري بقدر ماهو في حاجة إلى تفعيل المؤسسات الدستورية الحالية، التي ينظمها الدستور الحالي. وميز الوزاني بين التناوب والإصلاح على اعتبار أن الأول يحيل إلى إحلال المعارضة محل الأغلبية بمعنى برنامج محل الآخر وتناوب القوى السياسية على السلطة نتيجة اختيار ديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة تمثل في لحظة ما اختيار الناخبين، أما الإصلاح فهو سيرورة ومسلسل تعرفهما كل الأنظمة السياسية لأن ضرورة الحفاظ على التوازن والاستمرارية تحتم الإصلاح. إلا أن الإصلاح السياسي، مثل الإصلاح الاجتماعي يتسم بالبطء وتتحكم فيه الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية والثقافية. وبدل التساؤل عن الدور القوي للملكية في واجهات الفعل السياسي والاقتصادي فضل الوزاني التساؤل عن دور أحزاب الكتلة بدخولها للحكومة ومشاركتها في تدبير الشأن العام من أجل أخذ نصيبها من التدبير ومن المسؤولية، وعما يفعله البرلمانيون مثلا من أجل الدفع بمسلسل الإصلاح من خلال حقهم في اقتراح القوانين؟[566]

اعتبر محمد الصغير جنجار أن المبدأ الدستوري المضمر لمؤسسة "إمارة المؤمنين" المغربية وغيرها من المؤسسات المماثلة في العالم الإسلامي هو : «لا إسلام فوق إسلام الدولة». وهذا لايعني، يضيف جنجار، أن رئيس الدولة يفرض على المؤمنين أو غير المؤمنين من مواطنيه تصورا معينا للدين، فهم أحرار في معتقداتهم الشخصية، لكنه في ذات الوقت مسؤول عما نسميه اليوم "الحقل الديني"، أي حضور الدين في الفضاء العام، باعتبار أن من مهماته تحديد ضوابط لذلك الحضور وأشكاله التعبيرية. ويرى محمد الصغير جنجار أن دخول الفاعل السياسي "الإسلامي" إلى المؤسسات التمثيلية وإلى حلبة الصراع السياسي ساهم في تقوية التشبث بالتقليدانية السياسية والمؤسسات لدى الكثير من الفاعلين، بمن فيهم أولئك الذين يدعون اعتماد مرجعية حداثية.[567]

6- دستور 2011 و سؤال الديمقراطية

هناك من اعتبره دستور الحقوق و الحريات نظرا لإعترافه بالمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن الوثيقة تعرف إشكالات بدون حلول و جدلية المؤسسات بين الدستور و الممارسة و التأويل[568]. عرفت هذه الوثيقة سياق وطني ودولي، لعل أبرز مؤشر هو الربيع الديمقراطي. وكذلك تراجع المشهد الحزبي بعد تجربة التناوب الديمقراطي 2002، و بعدما اندلعت مجموعة من الانتفاضات الشعبية في العديد من دول المنطقة، فظهرت حركة احتجاجية في المغرب 20 فبراير كانت كافية لزعزعة الوضع القائم، إلا أن الحركة كانت غير متجانسة مما استعصى عليها بلورة مطلب أساسي يوحد الصفوف، استغلت المؤسسة الملكية هذا الضعف لإسترجاع المبادرة السياسية بسرعة، حيث أطلقت بطريقة أحادية مشروع تعديل الدستور من خلال لجنة ملكية[569].

---

565 - اسماعيل العلوي، العربي المساري و عبد العالي بنعمور و آخرون. المرجع السابق. ص89-90

566 - المرجع السابق. ص 111-112

567 - المرجع السابق. ص:185

568 - راجع بهذا الخصوص، "الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة". أعمال ندوة 18-19 أبريل 2013 بتنسيق دة. رقية المصدق- عمر بندورو- محمد مدني2014. ص37 و 145

569 - محمد نبيل ملين. المرجع السابق.ص205

✓ حركة "20 فبراير"

أطلقت المؤسسة الملكية مشروع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" سنة 2005 بميزانية ضخمة، قصد دمج الطبقات المهمشة في عملية التنمية، و مع ذلك حصل تراجع تدريجي للفقر و ظلت الفوارق الإجتماعية صارخة، و يصنف المغرب في الثلث السفلي في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[570]، يمكن اعتبار هذا الأمر من بين الأسباب، لكن عموما تعتبر الجذور السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي أدت إلى الربيع المغربي مرتبطة بالدرجة الاولى بسوء توزيع الثروات(المادية منها و غير المادية كالتعليم و الثقافة).

مست حركة الإحتجاجات جميع مناطق المغرب، و تميزت باستقلالها عن المنظمات السياسية المعترف بها، و بتعدديتها الأيديولوجية. ظهرت الحركة بعدما تطورت الإرهاصات التي برزت في الفضاء الأزرق إلى حركة 20 فبراير حركة تنزل كل أسبوع من 40000 إلى 300000 متظاهرة ومتظاهر في ما بين 40 و108 مدينة وقرية. وستجذب هذه الحركة الاجتماعية وقاطرتها من الشباب المتحمس فئات مهمة من الطبقات الوسطى المهددة بفقدان مواقعها ومصالحها بفعل السياسات العمومية المتبعة مند عقدين. كما أن اعتدال المطالب السياسية (الملكية البرلمانية والدستور الديمقراطي الشعبي...) والضمير المواطن والسلمية ومناهضة الزبونية والفساد عناصر ساهمت في اجتذاب الطبقات الوسطى وأطراف من رجال الأعمال والجامعة والآداب والفنون وعدد من رموز المجتمع المدني الذين التحموا مع الشباب. لهذا كان طبيعيا أن تسائل حركة هذا العمق والاتساع كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. وأن تنطلق المخططات لاحتواء ومسخ وتشويه وهزم الحركة.[571]

تفيد هذه الهزات العديدة في مختلف أنماط التعبير والمساحات الثقافية التي يجري احتلالها لهذا الغرض، وهي تفيد في أساليب التوظيف والتكييف التي تكون قيد العمل في مختلف المجالات العامة، لذا سيكون من المفيد، أن نلقي نظرة فاحصة على كيفية تطور هذه الديناميات في الفضاء الأكثر عرضة للجماهير، أي فضاء وسائل الإعلام. في هذا المستوى، شهدت حركة 20 فبراير الولادة، بعد وقت قليل جدا، انحدارا قسريا لاتجاه ثقافي آخر على الإنترنت متمثل بوسائل الإعلام البديلة؛ فسرعان ما أصبح موقع «مامفاكينش» أحد المصادر الرئيسة للمعلومات الموازية، ومجالا للتعبير الهاوي والمواطن، بيد أنه لم يقيض له البقاء بعد عام 2012؛ إذ جرى إغلاقه بطريقة غير رسمية من قبل السلطات، وجرى التضييق بشدة على الناشطين السيبرانيين الذين كانوا يسهرون عليه. وهكذا بدأت في المغرب الفكرة التي نشأت من 20 فبراير والعديد من التجارب السابقة الأخرى في العالم، والتي تدل على أنه بإمكان المواطنين الوصول إلى المعلومات عبر تفادي الطرق المؤسسية للنظام القائم (L'establishment)، من حيث التحلل والتفكك في الشبكات الاجتماعية، من دون أن يؤدي ذلك البتة إلى أي مساحة مخصصة.[572]

- فلسفة حركة 20 فبراير: شكلت "حركة 20 فبراير" صورة جديدة للفعل الإحتجاجي بالمغرب، فقد جمعت في مطالبها بين المطالب السياسية، والمطالب الإجتماعية والإقتصادية، مع قدرة على الكشف عن بعض الخيوط الرابطة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي من خلال رفعها لشعار "لا للجمع بين المال والسياسة، بين السلطة والثروة"، فقد شكلت هذه الحركة "مراجعة عميقة لمفهوم الإحتجاج ذاته، ويبدو شباب الحركة اليوم مستحضرين لكل ثقافة الاحتجاج المغربية في الماضي، مستفيدين من دروسها التنظيمية وحكامتها السياسية، غير أنهم ابتكروا طقوسا جديدة للتظاهر والتصريح بالمطالب مستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر من كل التراكمات النضالية السابقة لحركات

570 - المعطي منجيب ضمن مؤلف جماعي. مراد الدياني(تحرير و تقديم).. "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب". المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. ص116 و ما يليها بتصرف

571 - المصطفى بوعزيز. الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الجزء الثاني(الراديكالية و الإندماج السلبي في الدولة). أفريقيا الشرق-المغرب. الطبعة الثانية 2021. ص270

572 - مراد الدياني(تحرير و تقديم).مؤلف جماعي. المرجع السابق. ص496-497

جماهرية أو سياسية أو حزبية أو نقابية، ومستغلين بشكل ذكي جدا ما تتيحه لهم تكنولوجيا المعلومات من قوة في التواصل وسرعة وفعالية في التبليغ والتسويق، والوعي بطبيعة الخصم السياسي وبالقدرات الذاتية وبالمعقولية المطلبية حتى لا تتكرر أخطاء الماضي[573].
لم يجد الشباب بدا من النضال "بعيدا" عن التنظيمات السياسية و النقابية "الديمقراطية"، و التي لم تعد قادرة على تعبئة الجماهير الشعبية و قيادتها. و مع ذلك، لا يمكن نكران حضور زخمها التاريخي، النضالي و السياسي و الثقافي، و الذي لعب دوره، في "إلهام" المبادرات الشبابية، و التأثير في مضامين الحركة نفسها، حيث نجد نفس الأفق السياسي و الثقافي الذي ناضلت لأجله الأحزاب اليسارية و "فشلت". لا تحظى الأحزاب السياسية بالقبول من طرف الشباب المنتفض، و لكنه لم يستطع في الوقت ذاته الابتعاد عنها. أما بالنسبة لجماعة العدل و الإحسان، فإن وجودها الكمي كان حاضرا بقوة، و لكن بدون زخم سياسي و ثقافي مؤثر. أولا بسبب الحظر الذي يفرضه عليها و على أنشطتها نظام الحكم، و ثانيا لأن مضمون حركة 20 فبراير و شعاراتها، تناقض الأسس الثقافية و الإيديولوجية للجماعة. و كان من الطبيعي، انسحاب هذه الأخيرة في وقت من الأوقات.[574]
لا شك أن التصور والفعل الإحتجاجي لهذه الحركة مؤسس على فهم جديد للمسألة الإجتماعية التي بدأت "تؤدي دورا ثوريا في العصر الحديث وليس قبله، وذلك حينما بدا الناس يشككون بأن الفقر هو شيء كامن في الظرف الإنساني، ويشككون بان التمييز بين القلة التي نجحت بحكم الظروف أو القوة أو الغش، بتحرير نفسها من أصفاد الفقر، وبين الكثرة الكاثرة العاملة والمصابة بالفقر هو تمييز محتم وأزلي". دون نفي تأسيسه -أي الإحتجاج - على الإحباط تجاه محدودية الإنجازات التي حققتها الحركة الإحتجاجية المغربية والتي كانت ضحية سوء تقدير سياسي إن لم نقل خذلانا سياسيا، والإحباط تجاه لحظة سياسية تاريخية كانت محط تفاؤل المغاربة في التغيير فقد "تدخلت حركة "20 فبراير" بقوة من أجل مفهوم جديد وحداثي للدولة عبر المطالبة بمراجعة مفصلية لعلاقتها القديمة بالمجتمع ومن اجل استنكار ايديولوجيا الإنتقال الديمقراطي التي بدت في أعين الشباب المغربي متعالية على الزمن ومناهضة لتغيير فعلي، وبالتالي شعارا فارغا من أي محتوى سياسي ملموس وموضوعي" وبالتالي فمقولة "الإحباط" بمعناها الشاسع: الإحباط تجاه التغيير المعاق، وتجاه العلاقات الإجتماعية السلبية واللامتوازنة، وتجاه العلاقات الإقتصادية الممعنة في الإستغلال، يعني تعدد المداخل النظرية التي يمكن من خلالها تناول محركات وبواعث هذه الحركة، ولذا "فالمدخل السيكولوجي يعتبر "حركة 20 فبراير" فعلا تنفيسيا وتفريغا لمكبوتات مختزنة في ثورة اللاشعور وتراكم إحساس بالحرمان والإقصاء و"الحكرة"، ومدخل علم الإجتماع التطبيقي الإكلينيكي يرى أن هدف "حركة 20 فبراير" هو تغيير العلاقات الإجتماعية السلبية على أساس الوصول إلى التأكد من فعاليتها وقدرتها على تحقيق مطلب التغيير والتأثير، ووفق التحليل الوظيفي (دوركايم، تالكوت بارسونز، روبيرت ميرتون) فوظيفة "حركة 20 فبراير" إصلاحية ومطلبية وكرمز للتماسك الإجتماعي، إنها بواعث مركبة تعكس البعد التركيبي في هذه الحركة من حيث المكونات، وقدرتها على التعبير عن مطالب متعددة تعود إلى مواقع وحساسيات متعددة، فقد استطاعت الحركة الإحتجاجية أن تجمع بين مصالح وتطلعات فئات اجتماعية متباعدة سوسيو اقتصاديا، ومتباينة الخلفية الثقافية والإيديولوجية، وتقنعها بضرورة الانخراط في هذا المسلسل العريض من التعبير بصفة علنية عن الحاجة إلى تغيير حاضر مرفوض، ولو أن منطق هذا الرفض ومضمونه وروحه مختلف فعلا من هذا إلى ذاك، ولذلك بالضبط، شاهدنا شيوخ وشبيبة الحركة الإسلامية المغربية بجوار شبيبة اليسار

573 - محمد أخريف. مفهوم التغيير في الفكر السياسي المغربي المعاصر التمثلات و المقاصد. سيلكي أخوين-طنجة. الطبعة الاولى2013. ص101-102
574 - حميد مجدي. المخاض النقابي و السياسي العسير 1999-2013 (ورززات تتحدث بلسان حالها عن المغرب). وردي استثمار للطبع و النشر و التوزيع- قلعة سراغنة. الطبعة الأولى 2021. ص417

الراديكالي القديم ومناضليه الكبار، وفعاليات الحركة الامازيغية، كما سار في نفس الشوارع والأزقة فقراء وعاطلون غاضبون يطالبون بلقمة خبز كريمة وشغل ينبني على عدالة اجتماعية حقيقية، جنبا إلى جنب مع نخب مدنية ترفع شعارا علمانيا يشكو من الرقابة المزعجة على هامش حريته الذاتية، أو شعار الدستور الديمقراطي وإحقاق الحقوق الفردية والمساواة بين الجنسين، مع ملياردیرات ورجال أعمال كبار جاؤوا مشتكين بطريقتهم الخاصة مما يعتبرونه حقلا اقتصاديا مريضا بالسمسرة غير المشروعة وتفويت الامتيازات والاستثمارات خارج المعايير المعتمدة في الدول العصرية المتقدمة" فالجميع معني بالتغيير ومطالب به، وهذا ما يجعل من التغيير شعارا ومطلبا تجتمع فيه كل المقاصد، وإذا كان الأمر يمنح الحركة قوة عددية وقدرة استقطابية، فان الاتفاق على الحد الأدنى من الاختلاف والتركيز على ما يوحد إنما يؤجل الاختلاف ويجعل هذه الحركة حاملة دائما لعوامل تعطيلها إن لم يكن انفجارها، ويشهد بهذا الارتباك التصوري والتنظيمي الذي عرفته الحركة منذ تأسيسها. من مميزات "حركة 20 فبراير" كتعبير عن الإحتجاجية المغربية المعاصرة نهجها السلمي، إذ لم تلجأ إلى "العنف" ولم تنجر إليه، سواء كفعل أو كرد فعل وإنما راهنت على الشارع من خلال تعميم الإحتجاج وتذويب حاجز الخوف والتصعيد التدريجي المفضي إلى تعاقد سياسي بين المؤسسة الملكية والحركة، لكن نبذ العنف لا ينفي أن "مداخل التغيير في تمثلات هذه الحركة في تنافي مع المقاربة التي تعتمدها السلطة التي تلجأ إلى اعتماد التدرج والإصلاح الحذر، والحرص الكبير على التمسك بزمام الأمور ودون حدوث أي انفلات قد يجر عليها تغيرات جذرية في بنيتها، في حين متطلبات 20 فبراير تنبني على إحداث رجات مزلزلة ومزعزعة لطبيعة السلطة وإخراجها من مجالات الاستئثار من فاعل واحد وتوزيعها مع فواعل دولتية أخرى، وإقرار مبدأ المحاسبة والمسؤولية والقطع مع ثقافة الإنفلات من العقاب، ومقاومة رموز الفساد الذي يتشكل من نخبة من المنتفعين والمستفيدين من الوضع السياسي الإقتصادي القائمين.[575]

- بنية حركة 20 فبراير: لم تُخلق حركة 20 فبراير من عدم. فقبل أمد طويل من سقوط الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، كان المحتجون الشباب في المغرب نشطين على شبكة الفيسبوك. وبدأت الحركة بمرحلة استنكار للنظام السياسي الذي كان ينظر إليه على أنه موسوم بالرقابة، والظلم، والفساد، والإفلات من العقاب. ولدى أول فرصة، مرّ بعض ممن أصبحوا لاحقا قادة لحركة 20 فبراير من الاستنكار على الفيسبوك إلى الفعل الجماعي في الفضاء العام. بتحفيز قوي مستمدّ من الثورتين التونسية والمصرية، ومن نجاحها في أوساط الشباب، سعت هذه المجموعة الافتراضية لتبني أنموذج تقليدي آخر للنضال، ألا وهو احتلال الشارع. وهكذا بدأوا بتغيير اسم المجموعة الذي أصبح حركة «الحرية والديمقراطية الآن». وجرت بلورة قاعدة تأسيسية في 27 يناير 2011؛ سرعان ما انضم إليها نحو 30 ألف مستخدم للفيسبوك. وقد كان رشيد عنتيد البالغ من العمر 34 عاما وأحد مؤسسي الحركة المطالبة على الفيسبوك بالإصلاحات، أحد أول الداعين إلى التعبئة الاجتماعية الوطنية لاحتلال الفضاء العام، عبر تحديد تاريخ فبراير 2011. دار النقاش حول فتح هذه المجموعة من الشباب («الحرية والديمقراطية الآن») أمام المنظمات السياسية والمجتمع المدني، من أجل ضمان المرور من النقاش الافتراضي إلى الاحتلال السلمي للفضاء العام الملموس. ولأنهم حريصون على استقلاليتهم، أظهر الشباب بعض الممانعة في فتح المجموعة، وأخذوا رشيد عنتيد على «شخصنة الحركة». وهكذا أدى انقسام في الحركة إلى ولادة «حركة 20 فبراير: شباب

575 - محمد أخريف. المرجع السابق. ص102وما يليها

من أجل التغيير»، التي أصبحت الإطار الجديد الذي يجمع بين الاتجاهات المتباينة مما يسمى اليسار الجذري (أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وحزب النهج الديمقراطي)، وإسلاميي جماعة العدل والإحسان (وهي جمعية محظورة لكن متسامح معها). ويمكن أيضا تحليل هذا الانقسام بوصفه نتاجا لصراع من أجل بروز نخبة جديدة تسعى لإعادة التموقع على الرقعة السياسية، وفي الآن ذاته تهميش الحركة التي كان يقودها رشيد عنتيد. ساد مناخ مرتبك عشية هذا الحدث. فالحركة كانت في مراحلها الأولى وكانت تعاني صعوبات جمة تعود أولا إلى إدارة تناقضاتها السياسية الذاتية الخاصة وإلى حملة إعلامية شرسة ضد الحركة وصفتها بكونها خائنة للأمة، ومؤيدة لجبهة البوليساريو الموالية للجزائر، ومناوئة للملك، وبأنها مؤلفة من أطفال («لبراهش»، «فيفي»)، وبأنها تؤوي ملحدين، ومسيحيين، ومثليين جنسيا... إلخ[576]. يمكننا تمييز أربع خصائص محددة تسمح بالتحديد الكرونولوجي لحركة 20 فبراير :

- مثل شباب الفيسبوك مجموعة افتراضية من عديد من الأفراد الذين اتفقوا بينهم على قاعدة تأسيسية للحركة. وتعكس هذه القاعدة مجموعة من الشعارات ذات الحمولة السياسية (ملكية برلمانية، ودستور ديمقراطي، وإلغاء الدستور، وحل الحكومة والبرلمان، وإطلاق سراح السجناء السياسيين... إلخ). وأظهرت الحركة استقلاليتها تجاه المنظمات السياسية، والنقابية، والدينية. ولم تكن الحركة تقرر أي شيء، بل إن «الشعب» هو الذي كان يقرر من خلال الجمعيات العامة.[577]
- أتت حركات أخرى مهيكلة ومنظمة (من الشباب وممن هم أقل شبابا) لتطعيم تعبئة هذه المجموعات الشبابية على الفيسبوك والانضمام إلى هذه الحركة قيد البناء. لقد كانوا ينتمون إلى منظمات مهيكلة سياسيا: حزب اليسار الجذري النهج الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، والجماعة الإسلامية العدل والإحسان، مرورا بالحركات الأمازيغية، والحركات الشبابية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وحزب الطليعة الديمقراطية الاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب العدالة والتنمية، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، وحركة أطاك. فبعد الصراعات الدامية بين الطلاب الإسلاميين واليساريين في مختلف كليات البلاد، أصبح شباب الفيسبوك فخورين ببناء مساحة من شأنها إلغاء الصراعات الأيديولوجية بين منظمات سياسية متباينة جدا.[578]
- إنشاء المجلس الوطني لدعم الحركة؛ وهو، مبدئيا، مستقل عن حركة 20 فبراير. إذ إن الغرض منه هو مرافقة الحركة ودعمها. وتقود هذه الهيئة، من بين أطراف أخرى، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والحزب الاشتراكي الموحد، لا سيما في الرباط.[579]
- شاركت الحركات الاحتجاجية الصغيرة (عدديا)، التي تسعى لجذب انتباه وسائل الإعلام، في التظاهرات، خاصة ابتداء من 20 مارس 2011: جمعية المعاريف للكرة الحديدية (الدار البيضاء) منددة برؤساء أندية الكرة الحديدية، أو سكان الأحياء العشوائية بعين السبع (الدار البيضاء) مطالبين بالحق في السكن اللائق، أو جمعية نجوى المتحدثة باسم ضحايا الكلاب المحظورة الاستيراد، أو سكان الحي العشوائي باشكو (الدار البيضاء) الذين أجبروا على مغادرة أكواخهم، أو

576 - مراد الدياني(تحرير و تقديم).عبد الرحمن رشيق و آخرون (مؤلف جماعي). "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب". المرجع السابق. ص140-141

577 - المرجع السابق. ص142

578 - المرجع السابق. ص142-143

579 - المرجع السابق. ص143

الخريجون العاطلون عن العمل، أو تجار سوق الجملة، أو قاطنو خيرية المحمدية... إلخ.[580]

- مطالب الحركة: فمدخل التغيير عند الحركة هو تفكيك بنية السلطة وفك الروابط فيما بينها وعلى رأسها المؤسسة الملكية التي راهنت الحركة على دفعها نحو "الملكية البرلمانية"، وهذا يتجلى في الشق السياسي الدستوري، لمطالبها والمتمثل في[581] :
  - تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية حيث كل السلطة والسيادة للشعب.
  - إلغاء الدستور الحالي الممنوح وإستقالة الحكومة الحالية وحل مجلسي النواب والمستشارين.
  - تشكيل القوى السياسية والمدنية الوطنية الشريفة والنزيهة لحكومة وحدة وطنية مؤقتة لتسيير البلد خلال المرحلة الإنتقالية .
  - انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور شعبي وديموقراطي جديد ينص على سلطة الشعب، ورمزية المؤسسة الملكية، دستور ينص على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب، انطلاقا من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام ممثلي الشعب، وإناطة مهمة تشكيل حكومة مسؤولة أمام البرلمان لرئيس الوزراء، حكومة تدير الشأن السياسي العام ويمكن إقالتها بشكل جماعي، مع احتفاظ الملكية برمزيتها التاريخية مع إلغاء توصيفها بإمارة المؤمنين، وسحب القداسة عنها، ونزع كل سلطة سياسية منها، وفصل بين السلط الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

✓ أين يتموقع حزب "العدالة و التنمية" من دستور 2011

لا يطالب حزب العدالة والتنمية بمجلس تأسيسي، وإنما يجعل كل إصلاح دستوري قائم على التوافق والتراضي، رغم إقراره باستمرارية مطلب الإصلاح الدستوري، إذ يعتبر "أن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين قابلة للتقنين، والتطوير باستمرار، في إطار ما يحقق قيام كل طرف بواجباته ونيله لحقوقه، غير أن أي إصلاح دستوري وجب أن يتم في إطار من التوافق والتراضي، وليس في جو الصراع والمنازعة، الذي خيم على مكونات الساحة السياسية لفترة طويلة. وهو في ذلك يعني الثوابت التي تقيمها مختلف الإصلاحات والمراجعات الدستورية، التي يؤسس هويته بالاستناد عليها، إذ يعرف نفسه على أنه "حزب سياسي وطني، يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية، القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديموقراطي".[582]

من عناصر التعبير الدستوري عن خيار التغيير مع الإستمرارية أو الإصلاح ظل الإستقرار، الموقف من الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011 فقد"جاء الخطاب كي يطلق مسلسلا ديموقراطيا جديدا، عموده الفقري مراجعة دستورية شاملة، أسست لملكية ديموقراطية اجتماعية، برلمانية، متناسبة مع البيئة المغربية، فالحكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية، ورئيس الحكومة يعين من الحزب الأول الفائز في الانتخابات، وهو رئيس السلطة التنفيذية، والسلطة مقرونة بالمسائلة والمحاسبة، والقضاء سلطة مستقلة، إننا بالتأكيد أمام تعديلات بنيوية مهدت لدستور جديد" مكن من التوفيق بين معادلة الإصلاح والإستقرار، وهو الموقف الذي سيعبر عن نفسه، بصورة اسطع في مذكرة الحزب حول المراجعة الدستورية، التي عبرت عن المضامين الجوهرية لتصور الإصلاح

580 - مراد الدياني(تحرير و تقديم). المرجع السابق. ص143
581 - محمد أخريف. المرجع السابق. ص105
582 - المرجع السابق. ص98

السياسي، المحكوم بقصد استكمال البناء الديموقراطي، والقائم على تسع توجهات منسجمة مع المرتكزات السبعة الواردة في الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011[583]، والتي يحددها الحزب في :

- "دستور يرقى بمكانة المرجعية الإسلامية، ويعزز مقومات الهوية المغربية.
- ملكية ديموقراطية قائمة على إمارة المؤمنين.
- تقدم زائد في صيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- ديموقراطية قائمة على فصل السلط وضمان التوازن فيما بينها.
- برلمان ذو مصداقية، بصلاحيات واسعة وحكومة منتجة ومسؤولة.
- الإرتقاء بالقضاء وإقرار استقلاله.
- جهوية متقدمة بضمانات دستورية واسعة.
- الحكامة الجيدة الضامنة للتنافسية، والمنتجة للفعالية في تدبير الشأن الاقتصادي"[584]

من بين المقترحات التي طرحها حزب العدالة و التنمية المرتبطة بمؤسسات الدستورية(رئيس الدولة، الحكومة و البرلمان)نجد، الملك باعتباره رئيس الدولة وممثلها الأسمى (وليس الممثل الأسمى للأمة كما كان في دستور 1996) يبقى له في تصور الحزب صلاحيات تشريعية مهمة منها[585] :

- توقيعه على المعاهدات ، والمصادقة عليها بعد موافقة مجلس النواب بمقتضى قانون.
- افتتاحه السنة التشريعية بمقتضى خطاب لا يكون محل نقاش.
- له حق طلب قراءة ثانية من البرلمان لكل قانون ، دون أن يكون لهذا الأخير حق رفض القراءة.
- حق إحالة القوانين على المجلس الدستوري.
- إصدار الأمر بتنفيذ القانون، والأمر بنشره في الجريدة الرسمية داخل أجل شهر من إحالته على الحكومة.
- رئاسته لمجلس أعلى للدولة – وهذا اقتراح جديد للحزب لم يكن معمولا به من قبل في النظام الدستوري المغربي- يضم في عضويته رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان ورئيس السلطة القضائية ورئيس المجلس الدستوري ، يمارس من خلاله اختصاصات : إعلان حالة الحصار ، وإعلان حالة الاستثناء، وتوقيع معاهدة السلام، وطلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها ، وحل البرلمان ، واقتراح تعديل الدستور ، وإصدار القوانين في حالة حل مجلس النواب خلال الفترة الفاصلة بين الحل والانتخاب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، والتداول في كل موضوع يهم شؤون الدولة ، وإعفاء الحكومة.

وفي ما يخص المؤسسة البرلمانية، فإن تصور الحزب يتجه نحو توسيع اختصاصاتها الرقابية والتشريعية ورفع فعاليتها، وذلك بالتنصيص الدستوري على[586] :

- إعادة النظر في نظام المجلسين بالبرلمان بمراجعة صلاحيات وتكوين مجلس المستشارين، وتقليص عدد أعضائه، وجعل طريقة انتخاب أعضائه تتم بالاقتراع العام المباشر على مستوى الجهات.
- وضع قيد دستوري ينظم العدالة في التمثيلية بين الدوائر الانتخابية لما لا يتجاوز 30 في المائة من أصوات الناخبين المسجلين.

---

583 - محمد أخريف. المرجع السابق. ص98-99

584 - أطروحة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل الكرامة و التنمية و العدالة و الإجتماعية. الطبعة الأولى دجنبر 2012. ص34-35

585 - سعيد خمري. "روح الدستور" الإصلاح:السلطة و الشرعية بالمغرب. منشورات دفاتر سياسية/سلسلة نقد السياسة. الطبعة الاولى2012.ص201

586 - المرجع السابق. 202-203

- تقوية سلطات مجلس النواب في مجال التشريع لتشمل الموافقة على كل المعاهدات والعفو الشامل والتقطيع الانتخابي وإحداث المؤسسات الوطنية، وقوانين تنظيم ومراقبة المؤسسات الأمنية ورجال السلطة، وتقييم السياسات العمومية.
- تمكين ثلث أعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين من حق المبادرة لتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، وتمكين البرلمان، عند تقديم اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق لتقريرها إليه، من إحالة التقرير على وزير العدل بصفته رئيسا للنيابة العامة.
- إقرار حق مجلس النواب في استجواب الوزراء وذلك بطلب من عشر (10/1) الأعضاء على الأقل، على أساس إمكانية أن يتلوه ملتمس بهدف إعفاء الوزير المعني، ويكون حجب الثقة بأغلبية الحاضرين على ألا يقل عن ربع أ أعضاء المجلس(4/1) وذلك في الجلسة العامة.
- تخفيض نسبة عدد أعضاء البرلمان اللازم لإحالة قانون على المجلس الدستوري من الربع(4/1) إلى العشر(10/1)
- إمكانية توجيه البرلمان، عبر لجانه ، لطلبات افتحاص لسياسات عمومية محددة، أو طلب الرأي في قضية تهم المالية العمومية، وذلك إلى المجلس الأعلى للحسابات، ويضع البرلمان برنامجا سنويا لذلك بالتنسيق والتشاور مع المجلس الأعلى للحسابات، ويكون التقرير السنوي لهذا الأخير موضوع مناقشة في اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس البرلمان.
- إمكانية تأسيس لجنة للتحقيق في صحة المعطيات المقدمة أثناء جلسة الأسئلة الشفوية، وذلك بطلب من فريق برلماني وفق النظام الداخلي لمجلس البرلمان، وتتكون اللجنة من ممثلي كافة الفرق البرلمانية، ويعلن عن نتائج اللجنة في جلسة عامة.
- إمكانية إحالة قضية على الاستفتاء الشعبي وينظم ذلك قانون تنظيمي
- إقرار حق مجلسي البرلمان واللجان البرلمانية، من خلال رؤساء المجلس أو رؤساء اللجان، في الحصول على المعلومات من الحكومة، ومختلف الإدارات التابعة لها، أو من أي جهاز من أجهزة الدولة، قصد ممارسة مهامهم في التشريع والمراقبة.
- دسترة وضعية المعارضة البرلمانية، والتنصيص على أن رئاسة لجان تقصي الحقائق من اختصاص المعارضة، وأن تكتسب وضعا قانونيا في إدارة النقاش البرلماني، وضمان الحصول على المعلومات والمعطيات اللازمة للرقابة على السلطة التنفيذية.
- الجلسات العمومية وأعمال اللجان تكون عمومية، ويمكن أن تكون سرية في حالة وجود طلب من رئيس الحكومة بالنسبة للجلسات العامة، وبطلب من وزير أو رئيس فريق أو رئيس اللجنة بالنسبة للجان الدائمة.
- تحديد أجل دستوري لإصدار النصوص التنظيمية للقوانين الصادرة عن البرلمان وذلك في أجل أقصاه ستة أشهر.
- أن يحدد أجل للبت في الطعون الانتخابية التشريعية، بما يضمن السير السليم للمؤسسات المنتخبة في أجل سنة.
- انتخاب أجهزة مجلس النواب للمدة نفسها لانتخاب رئيس المجلس، وذلك على أساس نتائج الانتخابات، وكل ناخب يغير انتماءه السياسي يفقد عضويته بالمجلس.

أما في ما يخص الجانب المتعلق بالحكامة الجيدة، بالعلاقة مع مجالات تدخل المؤسسة البرلمانية، فقد قدم الحزب المقترحات التالية[587] :

- التأكيد على حق البرلمان في مناقشة الموارد والنفقات وتعديلهما في مرحلة ما قبل المصادقة وصيانة هذا الحق، وذلك وفق قواعد ضابطة تضمن الحفاظ على التوازن المالي العام، بما لا يتجاوز الحدود القصوى لعجز الميزانية ونسبة الدين المؤطرة لقوانين المالية المقترحة من طرف الحكومة.

[587] - سعيد خمري. المرجع السابق. 204

- وجوب مصادقة البرلمان على عقود البرامج المحددة لالتزامات الدولة إزاء المؤسسات العمومية في خدمة سياسة عمومية محددة.
- اختصاص البرلمان في مساطر تفويت الملك العمومي، الذي يتجاوز حدا أعلى يقتن بقانون، وأيضا اختصاصه في الصفقات العمومية.
- منع منح أي رخصة أو استثناء أو امتياز، وعموما أي حق غير ما ينص عليه القانون.
- اختصاص البرلمان في المراقبة المباشرة على المؤسسات العمومية التي تسهر على تدبير واستثمار الأموال العمومية، وذلك من خلال هيئات للمراقبة تابعة له تسهر على مراقبة التوجهات والقرارات الكبرى والحسابات المالية، وتقديم تقارير سنوية في شأنها للبرلمان.
- النص على أن إحداث الهيئات المستقلة وما في حكمها، مثل بنك المغرب، وهيئات الرقابة في المجال المالي، مثل مجلس القيم المنقولة، وهيئات الرقابة في مجال التأمين يتم بمقتضى قانون.
- خضوع مسئولي المؤسسات والشركات العمومية للاستدعاء والاستجواب من طرف البرلمان.
- وجوب حصول الحكومة على تفويض البرلمان لتحويلها مباشرة المفاوضات في الجوانب الاقتصادية والتجارية.
- إسناد رئاسة اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية في البرلمان للمعارضة.

في ظل سياق حركة 20 فبراير وجد نفسه الحزب(العدالة و التنمية) أمام خياران، إما أن ينخرط في الحركة بشكل كلي(قيادة و قواعد) و تحمل مسؤولية القرار وفق أي مسار الحركة و طبيعة مطالبها، خاصة و أن الحركة لم تكن وليدة تنظيمات سياسية بل كانت من خارج النسق الحزبي و شاركت فيها بعض الأحزاب و الحركات السياسية، و الخيار الثاني أن يختار الحزب عدم الإنخراط في الحركة.

بالرجوع إلى المحور أعلاه المتعلق بحركة 20 فبراير يتضح التوجه العام للحركة و أن الحزب حتى لو شارك لن يستطيع الهيمنة عليها، باستحضار عامل الزمن يتضح أن حزب العدالة و التنمية كان القوة الثانية داخل البرلمان أي أنه مؤهل جدا لوصوله إلى الحكومة و بالتالي كانت مشاركته في الحراك العشريني بمثابة مقامرة قد تؤدي به إلى فقدان مكتسبات في حالة تراجع المد الإحتجاجي، كما أن التقدير "البنكيراني"[588] كان صائبا في اعتقاده أن المغرب الرسمي(المؤسسة الملكية) سيستطيع احتواء الحراك الشعبي و سيكون حزبه البديل الوحيد المؤهل لقيادة الحكومة خصوصا إذا ساهم في احتواء و إطفاء الإحتجاجات، من هذا المنطلق صدر بلاغ من الأمانة العامة للحزب[589] يعلن عدم المشاركة في تظاهرة 20 فبراير بمبرر مراعاة المصالح العليا للبلاد و استقرارها. بل الأكثر من ذلك كان للحزب دور استباقي في طرح الأمور التي تهم طبيعة المرحلة (من منطلق قراءته لها) حيث أن المقترحات الدستورية التي طرحها الحزب -التي تحافظ على أغلب اختصاصات المؤسسة الملكية مع نقل جزء منها للحكومة، و تعديلات على مستوى البرلمان- تفيد استعداده للخروج من مرحلة التواجد البرلماني المحض و دخوله غمار تجربة التسيير الحكومي، كما أن أغلب التصريحات كانت تترجم استعداد الحزب لدخوله الإنتخابات كحقل للصراع من الإحتجاج على نظام الإقتراع، خصوصا أن المرحلة كانت جد حساسة في تعامل الشارع المغربي مع الأحزاب الإدارية التي تساند البرامج الرسمية و القريبة من الحكم. مما قد نستشف من هذا السياق أن حزب العدالة و التنمية استفاد من المكتسبات التي نتجت عن الإحتجاجات بحل البرلمان القديم و حكومة عباس الفاسي و إجراء الإنتخابات الأكثر نزاهة في تاريخ المغرب وصولا إلى تنصيب الأمين العام للحزب رئيسا لها[590]. عارض حزب العدالة و التنمية مقترح النظام الدستوري البرلماني(الملكية البرلمانية) في تلك المرحلة بالرغم أنها كانت مطلب رفعته حركة 20 فبراير أو جزء كبير منها.

588 - نسبة للأستاذ عبد الإله بنكيران الذي كان يتزعم الحزب في تلك المرحلة، و هذا المفهوم يستعمله الدكتور محمد الساسي في الندوات أثناء عملية تقييم حركة 20 فبراير أو حكومة عبد الإله بنكيران(2016-2011). على سبيل المثال راجع : مداخلة الاستاذ محمد الساسي في أشغال الجامعة السياسية للحزب الاشتراكي الموحد (نونبر 2012 بالمعمورة)

589 - راجع بهذا الخصوص، بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة و التنمية(الموقع من طرف الأمين العام عبد الإله بنكيران). المحرر في الرباط بتاريخ 19 فبراير 2011 بعد اجتماع بالمقر المركزي للحزب.

590 - مراد الدياني(تحرير و تقديم).مؤلف جماعي. "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب". المرجع السابق. ص767

يمكن أن نلخص السلوك -الموقف- السياسي حزب العدالة و التنمية في هذه المرحة السياسية الهامة في تاريخ المغرب الدستوري في ثلاث نقاط أساسية :

- عدم المشاركة في 20 فبارير
- التصويت بنعم لدستور 2011
- عدم إثارة أي انتقاد لمسطرة الصياغة الدستور أو مجريات الإستفتاء[591]

✓ الخطاب الملكي و إشكالية السلطة التأسيسية

التقط نظام الحكم في المغرب المؤشرات "الإيجابية" بعد أن وهنت ألسنة اللهب التي كانت تطلقها "حركة 20 فبراير"، و اطمئن للمسار الذي تسير عليه الأمور، فقام بإعادة ترتيب بيته الداخلي و زاد من تقوية أدرعه الرئيسية بكل من وزارة الداخلية و مختلف الأجهزة الأمنية و الاستخباراتية. و عوض أن يذهب بعيدا في الإصلاحات الدستورية كما كان يفترض، و كما تم الادعاء له في خطاب 9 مارس، ارتأى بالنظر إلى مستجدات الوضع و التطورات اللاحقة التي كانت لصالحه، أن يحافظ على سلطاته و يحصنها و يتحكم بشكل أفضل في كل مفاصل الحياة السياسية.[592]

تظل الإستراتيجية الأكثر فاعلية هي تلك التي اعتمدتها المؤسسة الملكية بعد فشل مناورات الترهيب والقمع والاحتواء والمحاصرة رغم قوة الإمكانيات المرصودة لها. نقطة الانطلاق كانت هي الخطاب الملكي يوم 9 مارس 2011 أسابيع بعد 20 فبراير. خطاب أعلن إصلاحا دستوريا عميقا واستعمل عددا من أفكار 20 فبراير واعدا بإعادة تنظيم النظام السياسي المغربي حيث التزم بالفصل بين السلط والمحاسبة والحكومة المنبثقة من الانتخاب والشفافية والحكامة الجيدة مؤكدا في الوقت نفسه على أساسيات النظام : الملكية والإسلام والوحدة الترابية. سيعين الملك محمد السادس لجنة أولى لكتابة مشروع الدستور الجديد ثم ثانية «للمتابعة السياسية» كما تم تحديد سقف ثلاثة أشهر لوضع الدستور الجديد. فاجأ رد الفعل الملكي كل الفاعلين لكن أول المتفاجئين كانوا هم شباب 20 فبراير الذي رأوا في الأمر حيلة ومناورة هكذا كان جوابهم هو التصلب حيث اعتبروا أن صياغة الدستور لا يجب أن تقوم بها لجنة عينها الملك بل مجلس تأسيسي منتخب من طرف الشعب . هكذا ستضع حركة 20 فبراير رائدة التغيير نفسها خارج سيرورة التغيير الدستوري.[593]

- مضامين الإصلاح الدستوري من خلال خطاب 9 مارس

أظهرت المرتكزات الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 9 مارس 2011 خلاصات ثم التوصل إليها استجابة لجزء من مطالب الإصلاح المعبر عنها في الربيع المغربي الأخير، ولقد سجل الجميع المرتكزات السبع للإصلاح الدستوري الجديد الواردة في الخطاب الملكي المذكور والتي جاءت للتأكيد على الدسترة اللازمة كحد أدنى للأمور السبعة التالية :

- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية كرصيد للمغاربة دون استثناء، إضافة إلى ترسيخ الطابع الصحراوي الثقافي كجزء لا يتجزأ من الرصيد العام للمغاربة كما جاء في ديباجة الدستور المغربي الجديد
- ترسيخ وإعلاء دولة الحق والمؤسسات وتجسيد المفهوم الجديد للسلطة بخصائصه التي تعطيه شكله ومضمونه ومظهره ، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية

591 - مداخلة الاستاذ محمد الساسي في أشغال الجامعة السياسية للحزب الاشتراكي الموحد (نونبر 2012 بالمعمورة) بتصرف
592 - حميد مجدي. المرجع السابق. ص422
593 - المصطفى بوعزيز. المرجع السابق. ص270-271

كما نصت على ذلك مقتضيات المحافل الدولية والإقليمية والتي صادق المغرب عليها ، وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعاده وتجلياته

- الارتقاء بمؤسسة القضاء إلى سلطة مستقلة ذات مصداقية في إحقاق الحق وإزهاق الباطل وتعزيز صلاحيات المحكمة الدستورية الجديدة توطيدا لسمو الدستور وسيادة القانون والمساواة أمامه .
- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها واقتران المسؤولية بالمسائلة .
- تعزيز الأليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب في نطاق تعددية حقيقية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.
- تقوية آليات تخليق الحياة العامة وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.
- دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات."

ويوم 10 مارس 2011 قام الملك محمد السادس بتنصيب "اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور" ودعاها لاعتماد منهجية الإصغاء والتشاور مع جميع الهيئات والفعاليات المؤهلة بدون استثناء و الاجتهاد الخلاق لاقتراح نسق مؤسسي مضبوط يقوم على التحديد الواضح لسلطات المؤسسات الدستورية، بما يجعل كلا منها يتحمل مسؤوليته كاملة في مناخ سياسي سليم.

- السلطة التأسيسية... بداية غير ديمقراطية

إننا نستبعد أن تكون الحلقة الأولى من إعداد الدستور التي انطلقت في خضم التنازع حول السلطة التأسيسية بين الفاعل الجديد (حركة 20 فبراير)، وبين الملكية، قد عرفت اكتساحا للسلطة التأسيسية الأصلية وبالضبط تغييرا في طبيعة السلطة التأسيسية الفرعية المنصوص عليها في الدستور. إنها ظلت في حدود تفعيل السلطة التأسيسية الفرعية في حين أن ممارسة السلطة التأسيسية الأصلية استنادا إلى المصدر الشعبي للسلطة السياسية ظلت من قبيل التطلعات. إن هذه الحلقة الأولى تمت في ظل ممارسة سياسية تتوزع في علاقتها مع قواعد الشرعية الدستورية الخاصة بالسلطة التأسيسية الفرعية بين الرفض وبين الاحتماء، بحيث كنا أمام طرفين غير متكافئين سياسيا. مركز الضغط الذي يتجسد في حركة 20 فبراير، كان في موقف هجومي بحيث يعتبر، إضافة إلى جذوره الوطنية، امتدادا لحركة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي ويستمد قوته لا فقط من إحياء المطالبة بتعديل الدستور بل وأساسا في إعطاء مسلسل تعديل الدستور انطلاقته السياسية. أما مركز القرار الذي تمثله الملكية فكان في موقف دفاعي. ومع ذلك فهو يستمد قوته من أن هيمنة هذه الأخيرة على البنيان الدستوري تستند إلى قواعد متعددة، تمثل فيها قواعد الشرعية الدستورية التي تجعل منها عمليا المالك الفعلي للسلطة التأسيسية الفرعية، موقعا لا يستهان به. من هنا كان خطاب 9 مارس بمثابة إقرار بانطلاق مسلسل تختلط بداياته سياسيا مع موجة الاحتجاجات الشعبية. هذا الخطاب حفز عليه، من جهة، منطق رفض قواعد الشرعية الدستورية الذي يجد حدوده في أن سقف مطالب حركة 20 فبراير لم يصل حد إسقاط النظام، في حين أنه جسد، من جهة أخرى، منطق الاحتماء بها الذي وجد تعبيره في مسارعة الملكية إلى استغلال هذا الهامش لتتمكن من التحكم في مسلسل التعديلات الدستورية وضبطه حسب تطور ميزان القوى السياسي. كل ذلك تم، من جهة، قبل أن تصبح قواعد الشرعية الدستورية، خاصة التي تتعلق بالصلاحية الملكية بتعديل الدستور، متجاوزة، ومن جهة أخرى، في ظل تشبثها بالمجال الضمني الذي يفسر كيف أن خطاب 9 مارس لا يرتقي بالممارسة الدستورية للملكية إلى الالتزام بقواعد الشرعية الدستورية المتضمنة في الدستور الصريح بل ينزوي فقط في إطار الاحتماء بها.[594]

[594] - عمر بندورو، رقية المصدق، محمد مدني(مؤلف جماعي). "الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة" أعمال ندوة 18-19 أبريل2013. ص13

إن رفض قواعد الشرعية الدستورية كما تجسد في المطالبة بجمعية تأسيسية منتخبة ينطوي على الطعن في شرعية كل الدساتير التي تعاقبت على المغرب – بما فيها دستور سنة 1996 - باعتبارها ممنوحة لأنها ناجمة عن سلطة تأسيسية لم تمارس أبدا من طرف مالكها الأصلي المتمثل في الشعب.[595]

نطرح الأبعاد التي اتخذتها حرية تصرف الملكية بوصفها سلطة لتعديل الدستور؛ إذ بلغت، في الأشواط الحاسمة من إعادة إنتاج هيمنتها على الوثيقة الدستورية، حد التنكر لقواعد الشرعية الدستورية التي تستمد منها صلاحياتها، وذلك بالخوض في مجالات تعد من صميم اختصاص السلطة التأسيسية الأصلية. فبدلًا أن تعمل الملكية – بوصفها سلطة تأسيسية فرعية – على «تطويق» حركة 20 فبراير بقواعد الشرعية الدستورية، وخصوصا أن جزءا لا يستهان به من مكوناتها التف حول شعار الملكية البرلمانية، فإنها تمردت بنفسها عليها وأصبحت، وهي تمارس اختصاصات تتجاوز تلك المفوضة من المالك الفعلي للسلطة التأسيسية الأصلية، غريبة عن نفسها. بهذا تكون إعادة إنتاج الهيمنة وليدة ممارسة تأرجحت بين التزام قواعد الشرعية الدستورية وخرقها؛ الالتزام الذي تمكنت الملكية بفعله من الاحتفاظ لها بمكانة سامية بين المؤسسات والخرق الذي لولاه لما استطاعت دسترة الانحرافات الدستورية التي استقرت منذ الثمانينيات على هامش الممارسة السياسية والدستورية. ومع ذلك، فهذا التأرجح لا يسمح بالقول إننا أمام دستور جديد تتوزع مضامينه من حيث الشكل إلى سلطة تأسيسية فرعية وسلطة تأسيسية أصلية مكتسحة. إننا أمام السلطة التأسيسية الأصلية المكتسحة التي ستتمخض عن قلب معالم المنظومة الدستورية القائمة؛ ذلك أنها أصبحت بفعل الدستور الجديد تقديرية[596]

لذلك، نطرح سؤال الانحراف في أثناء العملية التأسيسية إلى اكتساح السلطة التأسيسية الأصلية التي يعد الشعب المالك الفعلي لها بالنظر إلى مدى التزام سلطة التعديل الدستوري المتمثلة بالملكية قواعد الشرعية الدستورية التي تنظمها وتستمد منها صلاحياتها. إننا لا نطرح سؤال هذا الانحراف بالنظر إلى عدم استجابة الملكية – وهي التي ظلت المالكة الفعلية لسلطة التعديل الدستوري – لمطلب الجمعية التأسيسية المنتخبة الذي ارتبطت به الواجهة الدستورية من مطالب حركة 20 فبراير، أو حتى إلى محاولة الالتفاف عليه بتأسيس جمعية استشارية لتعديل الدستور، تتألف من 19 من الخبراء، وآلية سياسية للتتبع، تتألف من رؤساء الهيئات السياسية والنقابية، مع تطويقهما بالمقاربة التشاركية التي آلت إلى أن الكل شارك بصفة غير فعلية، كما جرى في خطاب التاسع من مارس 2011. ذلك أنها، أي الملكية، عند اندلاع حركة الاحتجاجات التي قامت على رفض قواعد الشرعية الدستورية في مجال تعديل الدستور – إذ أصبحت مهددة في مكاسبها الدستورية التي تجعل منها سلطة التعديل الدستوري – كانت تحارب دخولها خانة التهميش، ليس من خلال السقوط في الجمعية التأسيسية المنتخبة التي قد تكون نتيجتها الحتمية تجريدها من السلطة التأسيسية فحسب، وإنما أيضا من خلال الانحراف إلى دستور تعاقدي تؤدي في إعداده دورا ثانويا.[597]

إن الانحراف من ممارسة سلطة تأسيسية وفق الضوابط الدستورية إلى ممارسة سلطة تأسيسية أصلية مكتسحة قد جرى بعد أن بدأ تثبيت الملكية في مكاسبها بصفتها سلطة لتعديل الدستور يؤتي ثماره المتمثلة بالتحكم في مسار العملية التأسيسية. هذا الانحراف مهد له توفق الملكية في محاصرة حركة 20 فبراير وتفكيك الالتفاف الذي بدأ يتشكل حولها بفعل ردات الفعل حول الخطاب الملكي والانخراط في التدافع المحموم في إعداد المذكرات التي بلغ عددها 179 وذلك لعرضها على اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور. إنّ هذا التثبيت يمكن أن يحدو بنا سياسيا إلى مناقشة الصيغة التي جرى من خلالها تكييف الصلاحية الملكية مع متطلبات الظرفية السياسية، وخصوصا أن استثمار قواعد الشرعية الدستورية لم يجر بما يجعل اللجنة الاستشارية مستقلة نوعا ما عن الملك، ممثلة لاتجاهات فكرية متنوعة، لا تستبعد تلك الممثلة للنواة الأساسية لحركة 20 فبراير؛ هذه اللجنة الاستشارية التي ذهب بعضهم إلى أنها تندرج في سياق «الأساليب التقليدية التي تستهدف نزع الفتيل السياسي «أي التنازعي» عن القضية الدستورية، واعتبارها قضية قابلة للحل التقنوقراطي الذي يعده الخبراء». بيد أن

595 - المرجع السابق. ص14

596 - مراد الدياني(تحرير و تقديم).رقية المصدق و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق. ص189-190

597 - المرجع السابق. ص190 و ما يليها

ذلك التثبيت لا يسمح من الناحية القانونية – الدستورية بمناقشة أحقية الملك بالتصرف في مرحلة إعداد الدستور.[598]

قد ينازع بعضهم في أن خوض السلطة التأسيسية الفرعية في تعديل القواعد الدستورية الخاصة بها يمثل انحرافا دستوريا، ولا سيما أنه لا يوجد في الدستور نص يمنع تعديلها؛ غير أن الجزم به ليس بالمسألة الهيئة. إن هذه الصعوبة لا تنبع من الاستهانة بأهمية الاعتبارات الشكلية في عمل السلطة التأسيسية الفرعية أو من الالتفاف الأعمى حول التفرقة بين «الدستور وبين القوانين الدستورية» في مجال التعديل الدستوري. كما أنه لا يكفي لرفع هذه الصعوبة التذرع بصفة آلية بأن السلطة التأسيسية الفرعية لم تؤسس لتعيد النظر في النصوص المتعلقة بها، وإنما لتعدل بقية النصوص الدستورية. إننا نرى أنه لا بد من الإقرار أولًا وقبل كل شيء بأن السلطة التأسيسية الفرعية تمثل حلقة الوصل بين الدستور الذي هو قيد التعديل والدستور الذي سيتمخض عن التعديل. لذلك، فحتى إن عدلت المقتضيات الخاصة بها، فيجب أن يجري ذلك في اتجاه ترجيح الشعب بوصفه المالك الفعلي للسلطة التأسيسية الأصلية، وإلا فإن تعديلها في اتجاه تقوية المعالم السلطوية للنظام السياسي، كما جرى عندما زودت الصلاحية الملكية في تعديل الدستور بأخرى جديدة تحررها من الإكراه المتمثل بوجوب عرض مبادراتها لتعديل الدستور على الاستفتاء الشعبي، من شأنه أن يعرض الخيط الرابط بين الدستورين للتلاشي، ليشكل من ثم انحرافا دستوريا[599]، و بالرجوع للطرق الديمقراطية لتعيين السلطة التأسيسية الأصلية في الفقه الدستوري نجد ضرورة انتخاب الجمعية التأسيسية (سواء الصياغة المباشر للدستور أو صياغة مسودة و عرضها للإستفتاء الشعبي) من طرف الشعب مباشرة، و أي طريقة غير هذه تعتبر آلية سلطوية و تحكمية.

- ✓ تقديم مشروع دستور و التصويت عليه

بعد إتمام اللجنة الإستشارية[600] المعينة من صياغة مشروع دستور ، الأمر الذي تم اعتباره من طرف مجموعة من الفقهاء أننا بصدد مراجعة دستورية و لسنا بصدد تأسيس دستوري نظرا لإحتكار السلطة التأسيسية الأصلية من طرف الملكية[601]، تقدمت اللجنة (المكونة من "عبد اللطيف المنوني" رئيسا، و "عمر عزيمان"، "عبد اللطيف ساعف"، "إدريس اليزمي"، "محمد الطوزي"، "أمينة بوعياش"، "أحمد حرزني"، "رجاء مكاوي"، "نادية البرنوصي"، "ألبير ساسون"، "عبد الرحمان ليبيك"، "لحسن أولحاج"، "ابراهيم السملالي"، "عبد العزيز المغاري"، "محمد البردوزي"، "أمينة المسعودي"، "زينب الطالبي"، "محمد سعيد بناني"، "نجيب با محمد" أعضاء للجنة) بعد الإصغاء للأحزاب و النقابات و المجتمع المدني تم رفع المسودة للملك، و بعد اجتماع المجلس الوزاري تم عرض المشروع على الإستفتاء الشعبي بعد دعوة ملكية للتصويت عليه ب"نعم"[602]

طرحت المؤسسة الملكية مشروع الدستور في خطاب ملكي تضمن التصور العام من خلال مجموعة من الإشارات، حيث أشار لدعامتين أساسيتين لنموذج دستوري مغربي "ونود التنويه بالإسهام الديمقراطي للجميع، الذي مكننا، بفضل هذه المقاربة التشاركية، من الارتقاء بمراجعة الدستور الحالي، إلى وضع دستور جديد، يتفرد بثلاث مميزات، في منهجية إعداده، وفي شكله، وفي مضمونه. فمن حيث المنهجية، حرصنا، ولأول مرة في تاريخ بلادنا، على أن يكون الدستور من صنع المغاربة، ولأجل جميع المغاربة. وأما من حيث الشكل، فلأنه قائم على هندسة جديدة، همت كل أبوابه، من الديباجة، كجزء لا يتجزأ من الدستور، إلى آخر فصوله، التي ارتفع عددها من 108 إلى 180 فصلا. وأما من حيث المضمون، فهو يؤسس لنموذج دستوري مغربي متميز، قائم على دعامتين متكاملتين : وتتمثل الدعامة الأولى، في التشبث بالثوابت الراسخة للأمة المغربية، التي نحن على استمرارها مؤتمنون؛ وذلك ضمن دولة إسلامية، يتولى فيها الملك، أمير المؤمنين، حماية الملة والدين، وضمان

598 - مراد الدياني(تحرير و تقديم).رقية المصدق و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق ص192-193

599 - المرجع السابق. ص196-197

600 - وفق الخطاب الملكي الصادر بتاريخ 09 مارس 2011

601 - مراد الدياني(تحرير و تقديم). محمد المرواني و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق. ص389

602 - راجع الفقرات الأخيرة من الخطاب الملكي الصادر في 17 يونيو 2011

حرية ممارسة الشعائر الدينية. كما يكرس المشروع مكانة بلادنا، كجزء من المغرب الكبير، والتزامها ببناء اتحاده، وبتوطيد علاقات الأخوة العربية والإسلامية، والتضامن الإفريقي، وتوسيع وتنويع علاقات التعاون والشراكة مع جوارها الأوروبي والمتوسطي، ومع مختلف بلدان العالم دولة عصرية متشبثة بالمواثيق الأممية، وفاعلة ضمن المجموعة الدولية. وأما الدعامة الثانية، فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة، وسمو الدستور، كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال ومعقلن، جوهره فصل السلط، واستقلالها وتوازنها، وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن."[603]

من خلال مقترحات الأحزاب السياسية و بعض الكتابات للدستوريون المغاربة نلاحظ مقاربتين، هناك من انطلق من المقارنة بين مشروع دستور 2011 و الدستور السابق 1996 و على هذا الأساس اعتبر المشروع جد متقدم و أيده، أما المقاربة الثانية فتنطلق من مقارنة المشروع الدستور بالقواعد و المعايير الكونية العامة للأنظمة الدستورية الديمقراطية في العالم فخلص بنتيجة أن مشروع دستور 2011 لا يرقى لمستوى تطلعات الحراك العشريني و الإنتقال الديمقراطي.

في موعد إجراء الاستفتاء عام 2011، كان المغرب يضم 35 حزبا سياسيا ونظاما متعدد الأحزاب أدى بطرائق متناقضة إلى نوع من "الإجماع الوطني المفرط" تحت وصاية نظام المخزن. وعلى العموم، أظهرت غالبية الأحزاب السياسية دعما كبيرا وطلبت من أعضائها التصويت بـ"نعم". ولم تخض الأحزاب أي نقاشات تذكر بشأن الفصول الرئيسية المتعلقة بصلاحيات الملك: الفصول 19، 23، أو 29 الواردة في دستور العام 1996. كما حظي الدستور الجديد بدعم كبير من أبرز الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام. وناشدت معظم الصحف الحزبية المواطنين المغاربة بالتصويت على الدستور الجديد بـ"نعم". وقد طلب حزب الاستقلال الذي يحظى بالشعبية في المغرب عبر صحيفته "لوبينيون" (L'Opinion) "المشاركة والتصويت لصالح الدستور الجديد". وفي سياق متصل، كتبت صحيفة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية "ليبراسيون " (Liberation)على صفحتها الأولى "نعم للدستور". كما كان من الطبيعي أن يدعم هذا الدستور حزب الأصالة والمعاصرة (PAM) حديث النشأة، بينما أعلن حزب العدالة والتنمية (PJD) الذي يمثل المعارضة التزامه المتحمس بالخطط والنتائج التي اقترحها الملك في خطاباته.[604]

من بين الهيئات التي دعت إلى مقاطعة استفتاء الدستور الجديد سنة 2011 نجد تحالف اليسار الديمقراطي (فيدرالية اليسار الديمقراطي حاليا) التي بنت موقفها بناء على المؤشرات المتمثلة في غياب الإرادة الرسمية للتجاوب مع مطالب 20 فبراير و مطالب الشعب المغربي... و كذلك تعتبر أن محتويات الدستور الجديد و المرتكزات التي انبنى عليها تظل محكومة في جوهرها و عمقها بالنظام السياسي التقليدي و بالتالي لا ترقى إلى مستوى بناء نظام سياسي ديمقراطي[605]. اعتبرت جماعة العدل و الإحسان (التي قاطعت كذلك الاستفتاء) أن هذا المشروع لم يخرج عن صنف الدساتير الممنوحة شكلا، و غير الديمقراطية مضمونا، و المفروضة بأساليب الإكراه و المساومة و التطبيق على أصحاب الرأي الآخر. و لم يمس بنية الدولة المخزنية، و لا جوهر الملكية التنفيذية التحكمية، و لا الإدارة البيروقراطية الخادمة للمشروع المخزني[606]. أكدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أكبر النقابات العمالية، قرار مقاطعتها الاستفتاء على مشروع الدستور، حيث اعتبرت النقابة أن منهجية صياغة مشروع الدستور كانت غير تشاركية، و من حيث المضمون فإن مشروع دستور لم يجب بالكيفية المطلوبة عن الإشكال الدستوري و السياسي، مما فوت الفرصة مجددا على المغرب لرفع كل أسباب

603 - مقتطف من نص الخطاب الملكي ل17 يونيو 2011.

604 - محمد مدني، إدريس المغروي و سلوى الزرهوني. "دراسة نقدية للدستور المغربي لعام 2011". مصادر المؤسسة الدولية للديمقراطية و الغنتخابات حول بناء الدستور. المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات 2012.ص12.

605 - البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية الوطنية لتحالف اليسار الديمقراطي يوم الاحد 19 يونيو 2011 من أجل اتخاد موقف موحد بشأن مشروع الدستور الجديد المقرر عرضه على الاستفتاء.

606 - البيان الصادر عن المجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل و الاحسان بتاريخ 23 يونيو 2011

الإنحباس السياسي، و التخلف الإقتصادي، و الحيف الإجتماعي...[607]. قاطع النهج الديمقراطي الاستفتاء على الدستور لكونه لم يتم إعداده من طرف ممثلي الشعب و يركز المسؤوليات الأساسية بيد الملك غير الخاضع للمحاسبة مما يتنافى مع أبسط أسس الديمقراطية التي تتمثل في كون الشعب هو مصدر كل السلط و أن المسؤولية تقترن بالمحاسبة[608].

اتسمت الظروف التي جرى فيها الاستفتاء على الدستور بغياب الحد الأدنى من المعايير المطلوبة في الاستفتاء الحر والنزيه. وكانت تلك الظروف بمنزلة إعلان صريح من النظام بأنه يرفض الخروج من النمط المخزني للحكم، مع أن الدستور المستفتى عليه قدم على أنه إيذان بالانتقال إلى نمط جديد. وكعادة الاستفتاءات المغربية، فإن استفتاء فاتح يوليو 2011 أريد له، هو الآخر، بفعل الشروط التي جرى فيها، أن يتحول، عمليا، إلى استفتاء على الملكية؛ بل أريد له، كذلك، أن يتحول إلى استفتاء ضد حركة 20 فبراير. لم تلتزم الإدارة الترابية الحياد، وجرى تنظيم تظاهرات «مضادة» تتصدى لتظاهرات معارضي الدستور وتعترض طريقهم وتتولى تفريق صفوفهم وترهيبهم ومنعهم من التعبير عن رأيهم. وفرضت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على جميع خطباء الجمعة أن يباشروا تلاوة خطبة موحدة تدعو إلى التصويت بنعم، وترى ذلك مظهرا من مظاهر طاعة الله ورسوله، وواجبا متفرعا عن انتمائنا الإسلامي؛ وقد جرى في هذا الصدد عزل الأئمة الذين رفضوا ذلك. كما قام العديد من المؤسسات العمومية والمجالس الجماعية بالدعاية المباشرة لفائدة التصويت بنعم على الدستور، وأصدر المجلس العلمي الأعلى بيانا يرى فيه أنّ الموقف المؤيد للدستور هو وحده المشخص لالتزام المغربي المسلم تعاليم دينه؛ بمعنى أن وضع ورقة «لا» في الغلاف هو خروج عن ضوابط الإسلام؛ فكيف يقوم إذا المجلس العلمي الأعلى، والذي هو مؤسسة عمومية من مؤسسات الدولة، بتأثيم التصويت بـ «لا» وبعده غير شرعي من الزاوية الدينية، وتقوم وزارة الداخلية، في الوقت نفسه، بوضع ورقتي «نعم» و«لا» في مكاتب التصويت رهن إشارة المصوتين، وتقر، ضمنيا، بشرعية التصويت بلا؟[609]

عموما ينبغي تحليل دستور 2011 من جانب تكريس الديمقراطية، لأننا ليس بصدد دراسة الدستور المغربي و ما يقدمه بعد أزمة تكون غالبا بين النظام السياسي و الحركة الوطنية سابقا، أو في محاولة انقلابية دستور 1972، بل يرجع سياق دستور 2011 لحراك اجتماعي يعرف صداه في حراك ديمقراطي في أغلب الدول المغاربية، و بالتالي ينبغي تقييم الدستور بناء على ما قدمه من إحقاق للديمقراطية أو تراجع عنها، و يجب الإشارة إلى أجرأة الدستور علي الواقع المجتمعي. فليس كل دولة فيها دستور أو ملكية فيها دستور تعتبر نظاما دستوريا[610]، و ليس كل دولة فيها برلمان يمكن اعتبارها نظاما برلمانيا.

✓ مزايا دستور 2011

تضمن دستور 2011 مجموعة من المميزات جعلته يتصدر الأفضلية من بين الدساتير السابقة للمغرب، و من أهم تلك المزايا نجد:

- مغربة الدستور، بحيث يعتبر أول دستور من إنتاج مغربي
- أول دستور يخصص الباب الثاني للحقوق و الحريات و دسترة مجموعة مهمة من المؤسسات
- اعتماد التنظيم اللامركزي يقوم على الجهوية
- دسترة الحكامة الجيدة

607 - بيان عن المكتب التنفيذي بتقرير من المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 20 يونيو 2011 بالدار البيضاء
608 - بيان عن اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تدعوا الشعب الى مقاطعة الاستفتاء على الدستور. 25 يونيو 2011
609 - مراد الدياني(تحرير و تقديم). محمد الساسي و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق ص82-83
610 - أنوال بريس. مداخلة دة.رقية المصدق في ندوة نظمها الإئتلاف الوطني من أجل ملكية برلمانية بالرباط يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2011

- دسترة المنهجية الديمقراطية، من خلال إلزام الملك بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، و على أساس نتائجها.[611]
- فصل الإختصاص الديني (إمارة المؤمنين) عن وضع الملك بوصفه رئيس الدولة من خلال فصلين منفصلين و إلغاء قداسة شخص الملك.
- دسترة مجلس الحكومة
- تثبيت العمل بمراقبة دستورية القوانين
- ترسيم اللغة الأمتزيغية
- اعتماد بعض آليات الديمقراطية التشاركية

✓ بياضات[612] و إشكالات دستور 2011

يمكن أن نحاول تشخيص جزء من الإشكالات التي غفلها دستور 2011، تتجلى في :

- في حالة فشل رئيس الحكومة و حزبه في تكوين الحكومة أول الحصول على أغلبية مجلس النواب[613] بحث يكون رئيس الحكومة مطالب بتشكيل الحكومة، و هذا ما حديث مع الحكومة الثانية "العدالة و التنمية" و سمي ذلك ب"البلوكاج الحكومي"[614] إلا أن الدكتور "محمد الساسي" أثار هذا الإشكال بشكل كبير في مرحة إعداد مشروع الدستور لعرضه على الإستفتاء
- انسحاب حزب رئيس الحكومة منها و بالتالي منها[615] و بالتالي الطريقة التي تم ربط بها دستور 2011 بين الحزب الاول و رئاسة الحكومة معيبة نوع ما و تحتاج معاجلة تستحضر تعدد السيناريوهات.
- شغور منصب رئيس الحكومة أو وجود مانع[616] نجد أن الدستور تناول حالة الإستقالة[617] إلا أنه لم يتضمن حالة شغور منصب رئيس الحكومة بسبب الوفاة أو بسبب آخر.
- أبقى على الملك رئيسا لمجلس الوزراء، ومنح هذا المجلس سلطة التداول في موضوع التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة، والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية. وهذا يعني تبعية مجلس الحكومة لمجلس الوزراء؛ فكل ما يقرره الوزراء وهم مجتمعون، من دون الملك، يجب أن ينضبط لسقف التوجهات المحددة في الاجتماع الذي يترأسه الملك، ويتحكم في مسطرته وجدول أعماله ويومية اجتماعاته. موافقة الملك ضرورية، إذا، لاعتماد التوجهات التي تستند إليها سياسة الدولة، ولا يمكن للحكومة أن تنفرد برسم التوجهات التي يفترض أنها كانت موضوع تعاقد بين مكوناتها والناخبين.[618]
- منح الملك سلطة الجمع بين رئاسات عدد من المؤسسات؛ فهو رئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئيس المجلس العلمي الأعلى، ورئيس المجلس الأعلى للأمن. وفضلًا عن كون ذلك يمثل عنوانا لاتساع مجال السلطة الملكية وأداة لضبط المؤسسات، فإنه يتناقض مع وظيفة الملك بوصفه حكما بين المؤسسات، كما ينص على ذلك الفصل 42 من الدستور؛ إذ كيف يمكن أن يكون الشخص حكما بين مؤسسات يرأسها هو نفسه؟[619]

611 - مراد الدياني(تحرير و تقديم). محمد الساسي و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق ص78-79

612 - "البياضات" مفهوم يستخدمه الدكتور محمد الساسي للتعبير به عن مجموعة من الثغرات و إشكالات الموجودة في دستور 2011 بدون حلول. و كذلك يمكن الرجوع إلى المؤلف الجماعي "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب" استخدم محمد الساسي مصطلح " البياضات" ص82

613 - محمد الساسي (دستور 2011: إشكالات بدون حلول) "الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة". تنسيق: عمر بندورو، رقية المصدق، محمد مدني (مؤلف جماعي). أعمال ندوة 18-19 أبريل2013. ص39

614 - راجع بهذا الخصوص، عبد العزيز أشرقي. تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها و السباق نحو المناصب الوزارية. الطبعة الأولى2018. الصفحان 172 و ما يليها

615 - محمد الساسي (دستور 2011: إشكالات بدون حلول). المرجع السابق. ص56

616 - المرجع السابق. ص58

617 - راجع مقتضيات الفصل 47 من دستور 2011 للمملكة المغربية.

618 - مراد الدياني(تحرير و تقديم). محمد الساسي و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق ص80

619 - المرجع السابق ص80-81

- منح الملك سلطة التدخل، بقوة، في تركيبة عدد من المؤسسات الدستورية، بما يتنافى مع المعمول به في الأنظمة الديمقراطية، عادة، فالملك يعين 6 من أصل 12 عضوا بالمحكمة الدستورية، ويعين الرئيس. ويعين الملك 5 شخصيات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويعين عمليا نصف عدد أعضاء المجلس.
- أحاط وظيفة الملك بوصفه رئيسا للمجلس العلمي الأعلى (الفصل 41) بقدر وافر من الغموض، يخشى معه أن تكون لهذه الوظيفة آثار ملموسة في وظيفة الملك بوصفه رئيسًا للدولة (الفصل 42)؛ فعلى سبيل المثال، ما معنى أن تعتمد رسميا الفتاوى الصادرة عن المجلس؟
- أهمل التنصيص الواضح والدقيق على آليات الحكامة الأمنية، وعلى حرية المعتقد والدولة المدنية، علما أن هذا التنصيص كان موضوع مطالب عدة اعتبر قطاع واسع من المجتمع المدني أنها ذات أهمية "إستراتيجية".
- فرض على الوزراء، في حكومة قائمة، نوعا من التبعية للملك؛ وذلك من خلال منحه سلطة إعفاء أحدهم أو أكثر، متى شاء، حتى لو جرى ذلك ضد رغبة رئيس الحكومة ومن دون طلب منه.
- منح الملك صلاحيات دستورية جديدة، كحق التقدم أمام البرلمان بطلب مراجعة بعض بنود الدستور من دون استفتاء.[620]

✓ فصل السلط في النظام الدستوري المغربي

من حيث الدستور المغربي الصادر سنة 2011، يعتبر "فصل السلط" مبدأ دستوري جاء معنون في الباب السادس من الوثيقة الدستورية بـ"العلاقات بين السلط" و تحيلنا هذه التركيبة اللغوية في المادة الدستورية أن طبيعة فصل السلط في النظام المغربي مبنية على التعاون و التوازن بين السلط ولا تعبر عن الفصل الجامد. إلا أن اعتماد المغرب على الفصل المرن للسلط يجعلنا نسلط الضوء على إشكالية: إلى أي حد يأخذ النظام السياسي المغربي بمبدأ الفصل بين السلط؟

في هذا الصدد نقول إن الدستور المغربي لسنة 2011 قد أفرد الباب الثالث للملكية، و الباب الرابع للسلطة التشريعية، و الباب الخامس للسلطة التنفيذية، و الباب السادس للعلاقات بين السلط، و قسم هذا الباب من خلال تحديد علاقة الملك بالسلطة التشريعية و العلاقات بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، و الباب السابع للسلطة القضائية : و نص أيضا في الباب الأول من الدستور في الفصل الأول على أن النظام الدستوري للملكة يقوم على أساس فصل السلط و توازنها و تعاوها، و الديمقراطية المواطنة و التشاركية، و على مبادئ الحكامة الجيدة، و ربط المسؤولية بالمحاسبة، و تم أيضا فصل المهام الدينية للملك عن باقي المهام الدستورية و القانونية و السياسية بناء على أحكام الفصلين 41 و 42 من الدستور، الأمر الذي يعد خطوة مهمة في اتجاه الأخذ بمبدأ فصل السلطات، لكن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن التطبيق السليم و القويم لمقتضيات الدستور، و تفسير مقتضياته الغامضة بناء على تأويل ديمقراطي للوثيقة الدستورية هو الذي سيجعلنا تحكم مع مرور الوقت إلى أي حد بدأ يتجه المغرب نحو الأخذ بمبدأ فصل السلطات خاصة في ظل التأويلات الحالية التي يعطيها وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية لمفهوم إمارة المؤمنين.[621]

على المستوى القراءة الدستورية التقليدية فيتضح أن النظام الدستوري المغربي يقارب هذا المبدأ من منطلق التعاون و التوازن، حيث تم الأخذ بـ"العلاقات بين السلط" في كل دساتير المملكة من دستور1962 إلى دستور 2011، مما ينحاول مقاربة العلاقات بين السلط بناء على الخطب الملكية.

620 - مراد الدياني(تحرير و تقديم). محمد الساسي و آخرون (مؤلف جماعي). المرجع السابق ص81

621 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص144

على مستوى الخطب الملكية

و في خطاب أخر ألقاه الملك الراحل يوم 13 أكتوبر 1979 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى بمجلس النواب، و رد ما يلي : " و أقول إذا كان المغرب يمارس فصل السلط، ففي مستوى ملك المغرب لا يوحد فصل للسلط ، لتنقرض مثلا أن جهتكم جاءت بعد سنة أو نصف سنة من الدراسات و التخطيطات و المشاريع ببرنامج للقصر قبل أن يدرس في البرلمان، فسيدرس هذا البرنامج هنا مثلا في قاس بمعية الوزير الأول ، و رئيس البرلمان لأن في مستوى إرادة الشعب و قرارات الملك لا فصل في السلط".

أما في خطاب 31 أكتوبر 1985، الذي ألقاه الملك الراحل بمناسبة استقباله أعضاء مجلس النواب، و رؤساء الفرق البرلمانية، فقد جاء فيه : " كما قلت لكم مرارا لا أعتبركم كنواب، و لكن اعتبركم بمثابة وزراء، و هنا مزية الملكية الدستورية المغربية، لأنه فيما يخص الملك ليس هناك فصل للسلط".

و هذا ما يجعل ملك المغرب، ربما هو الوحيد في العالم الذي يمكن أن يقول أن لديه أزيد من 300 وزير... و لكن من الصيغة الخاصة الملكيتنا الدستورية التي يجسدها شخص الملك الذي لا وجود لفصل السلط بالنسبة للملك، و لهذا فأنا اعتبركم كذلك وزراء".

من خلال مضامين الخطب الملكية يتضح أن فصل السلط في النظام السياسي المغربي هو فصل يقتصر على البرلمان و الحكومة، أي أن هذا الفصل لا يمتد ليشمل الملك الذي يعتبر أنه لا وجود لفصل السلط على مستواه، حيث أن السلطة تجتمع في يده، و ما الحكومة و البرلمان إلا وزراء تابعين للملك.[622] حيث أن السلطة التشريعية مستقلة عن الحكومة و ليس السلطة التنفيذية.

استقلال القضاء وفق المحكمة الدستورية

«... إن لجان تقصي الحقائق... تنتهي مهمتها عندما تكون الوقائع التي تتصدى لها موضوع متابعات قضائية ليس فقط حين يتعلق الأمر بمتابعات شرع في إجرائها بعد تشكيل اللجنة، بل كذلك إذا كانت المتابعات جارية قبل تشكيلها ولم يقع الانتباه لذلك في حينه، مراعاة لمبدأ استقلال القضاء الذي في ضوئه يجب فهم وتفسير عليه الفصل 40 من الدستور في هذا الشأن»[623]

«... استثناء كل من رئيسي المحكمة العليا ولجنة التحقيق من مسطرة التجريح، رغم أنها بالمقارنة مع زملائها الآخرين الخاضعين لها، يارسان نفس الوظيفة القضائية بل يزاولان صلاحيات أوسع في العمل القضائي ويتحملان مسؤوليات قد تكون حاسمة في القرار، فضلا عن أن هذا الاستثناء لا يعتمد على أي تبرير قانوني، فإنه يخالف مبدأ له قيمة دستورية و هو استقلال القضاء[624]»

«... ما ورد في المادة 90 (من النظام الداخلي لمجلس النواب) من أنه في حالة ارتكاب عضو جريمة داخل مقر المجلس يرفع الرئيس الجلسة في حالة انعقادها، ويجتمع المكتب ليقترح على المجلس الإجراءات التي يرى ضرورة تطبيقها في حق العضو المعني مخالف للدستور، لما فيه من إخلال بمبدإ ... استقلال السلطة القضائية، المختصة وحدها باتخاذ الإجراءات المقررة قانونا، وفقا لأحكام الدستور[625]»

622 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص146
623 - قرار المجلس الدستوري رقم 92 بتاريخ 10 نونبر 1995
624 - قرار المجلس الدستوري رقم 583 بتاريخ 11 غشت 2004
625 - قرار المجلس الدستوري رقم 829 بتاريخ فبراير 2012

7- منظومة العدالة في النظام الدستوري المغربي

سنعالج هذا المحور وفق نقطتين رئيسيتين، الأولى تتجلى في مدى استقلالية القضاء عن السلط السياسية بالمغرب، و ثانيا دور القضاء في الحفاظ على المنهجية الديمقراطية و دولة الحق و القانون

✓ السلطة القضائية و سؤال الإستقلالية

هناك نوع من الإستقلالية يضمن جزء منها القانون، لكن في نفس الوقت توجد معيقات تحول دون حصول القضاء على هذه الغاية المنشودة

- ضمانات استقلال القضاء و عدم تحيزهم

إن مبدأ ضرورة قيام نظام قضائي مستقل كشرط أساسي لتطبيق العدالة مترسخ بعمق في صلب المؤسسات القانونية فالفصل 107 من الدستور ينص "على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية. الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية" وهو ما أكدته المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.[626] وضمانات استقلال القضاء و عدم تحيزهم[627] :

- عدم عزل القضاة او نقلهم
- عدم الإبقاء على ترقية القضاة بيد السلطة التنفيذية
- حماية القضاة مما قد يتعرضون له من تهديدات
- حرية التعبير و تكوين الجمعيات
- مراقبة أموال القضاة
- منع حالات التنافي
- عدم الأهلية للنظر في قضايا معينة

- معيقات استقلالية القضاء

لا يمكن أن يتحقق استقلال القضاء ما دام أن ترقية القضاة تتوقف على التنقيط الذي يتولى رئيس المحكمة القيام به (ونقصد رؤساء المحاكم بكافة درجاتها وأنواعها)، لأن الاستقلال يقتضي ألا يكون القاضي محكوما بالمنطق الرئاسي، أي التسلسل الرئاسي، لأن القناعة القضائية هي أهم ما يميز عمل القضاة، وهي مسألة قررها المشرع لهم وهم يقومون بالمساطر والإجراءات ويبتون في النوازل والقضايا التي تعرض عليهم. ونعتقد أن تجاوز هذا العائق الذي قد يقف أمام إحساس القاضي باستقلاليته، وبكونه لا يختلف كثيرا عما هو معمول به في كثير من الوظائف العمومية الأخرى أمر ضروري. ومن ثم، نقترح أن يكون القضاة كالأساتذة الجامعيين، غير مرهونين في ترقيهم بأسلوب التنقيط. وسيكون هذا في نظرنا ضمانا لإعمال الضمير والقناعة الشخصية ولاستقلال القضاة في اتخاذهم لما يرونه مناسبا من قرارات وتدابير. من بين الأمور التي تعد في اعتقادنا سببا في عدم فعالية مبدأ استقلال القضاء اقتران ترقية القضاة بالإنتاج السنوي. أي أن تمييز قاض عن آخر لا يتم من خلال جودة الأحكام والقرارات التي يصدرها، وإنما من حيث عدد الملفات التي استطاع أن يبت فيها خلال السنة. وفي اعتقادنا المتواضع، لا يمكن لهذا الأسلوب الكمي الذي لا يعطي للكيف أهميته اللازمة، أن يتخذ معيارا لتقييم عمل القضاة، لأنه من جهة أولى يفتح المجال أمام ترقية قضاة لا يولون أية أهمية للتقنيات الفنية للقضاء، ويعتمدون على الكم دون الكيف، ولأنه من جهة ثانية يستبعد قضاة هم أولى بالترقية من غيرهم، بناء على الأحكام الرفيعة والإجراءات السليمة والناجعة التي قاموا بها. ومن جهة ثالثة، لأن مثل هذا الأسلوب لا

626 - وداد العيدوني. التنظيم القضائي المغربي على ضوء آخر المستجدات التشريعية و التنظيمية. سيلكي أخوين-طنجة. الطبعة الاولى2018. ص33

627 - عبد الرحمان الشرقاوي. التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية و العدالة المكملة او البديلة. مطبعة المعارف الجديدة – الرباط2018. الطبعة الرابعة2018. ص45 و ما يليها.

يشجع على الإبداع والاجتهاد القضائي وهو الأمر الذي توخاه المشرع من خلال منحه القضاة عدة صلاحيات إبان نظرهم في الملفات. لا شك أن النظام الأساسي للقضاة على الرغم من تضمنه لكثير من الجوانب الإيجابية في ما يتعلق بوضعية القضاة وسير عملهم، فإنه ينطوي على العديد من الجوانب التي تطال مبدأ استقلال القضاء. من ذلك على سبيل المثال، السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامون للملك لديها في انتداب القضاة المنتمين للدوائر الاستئنافية التابعة لهم في حال وجود خصاص طارئ يستدعي ذلك، وكذا إمكانية ممارسة الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها لنفس الصلاحيات على مستوى دوائر نفوذ محاكم الاستئناف بالمملكة مع الالتزام طبعا بما تفرضه المواد 73 وما يليها من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة. ونعتقد أنه على الرغم من تحويل الصلاحيات التي كانت ممنوحة لوزير العدل إلى المسؤولين القضائيين الموماً إليهم أعلاه ضمانا لحقوق أكثر للقضاة، تبقى بعض الإشكالات مطروحة سيما في تطبيق معايير الانتداب وتجديد مدته[628] كما أن استقلال السلطة القضائية عن الجهاز التنفيذي(الملكية و الحكومة) يقتضي استقلاله من جميع مؤسسات الجهاز التنفيذي، و و طبقا للدستور و القانون فإن القضاء استقل عن الحكومة(المتمثلة في وزير العدل) لكنه لم يستقل عن المؤسسة الملكية، التي تترأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية[629].

- ✓ دور القضاء في إرساء الديمقراطية و تطبيق القانون

تمخض عن تجربة المجلس الدستوري منذ سنة 1994، وجود تجربة مغربية محترمة في مجال القضاء الدستوري، خاصة في مجال المنازعات الانتخابية التي أصدر بخصوصها المجلس مجموعة من القرارات التي وضح من خلالها مبادئ التمثيل السياسي في المغرب وتوضيح القواعد التقنية المرتبطة به والمضمنة في القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس النواب أو بمجلس المستشارين؛ إضافة إلى اجتهادات أخرى راكمها المجلس الدستوري خارج المادة الانتخابية.[630] كما نجد أن القضاء الإداري لعب دورا هاما في تكريس دولة الحق و القانون من خلال مجموعة من الأحكام و الإجتهادات القانونية التي تنتصر لحقوق و حريات الأفراد من جهة، و من جهة أخرى الحفاظ على المصلحة العامة.

- المحكمة الدستورية آلية تكريس الديمقراطية

أصبح للمتقاضين حق الدفع بعدم دستورية القوانين أثناء النظر في القضايا المعروضة أمام المحاكم[631] حيث أن إحداث محكمة دستورية، تزامن مع نعت القضاء بالسلطة القضائية، وحديث الدستور عن استقلال القضاء وعن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتبوئه الباب السابع مباشرة بعد الباب السادس المخصص للعلاقات بين السلط، وجاء باب المحكمة الدستورية مباشرة بعد باب السلطة القضائية. وقرارات المحكمة الدستورية أيضا لا تقبل أي طريق من طرق الطعن، وتلتزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية[632].

وفي الأخير تجب الإشارة إلى أنه بناء على أحكام الفصلين 131 و 133 من الدستور، صدر(13 غشت 2014) القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

وإجمالا اختصاص المحكمة بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية معينة إذا دفع أحد الأطراف أن القانون الذي سيطبق في النزاع يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، يبقى أهم اختصاص أصبح يمارسه القاضي الدستوري بالمغرب، لأن هذا الاختصاص سيجعل من النص الدستوري

628 - عبد الكريم الطالب. التنظيم القضائي المغربي(دراسة علمية). مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء. الطبعة الخامسة2018. ص25 و مايليها.
629 - طبقا للفصل 56 من دستور 2011 للملكة المغربية
630 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص112-113
631 - الفصل 133 من دستور 2011 للملكة المغربية
632 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص113

ملكية للمواطن، فحق الإحالة سوف لن يبقى قاصرا على الطبقة السياسية (الملك، رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس المستشارين، خمس أعضاء مجلس النواب، 40 عضوا من أعضاء مجلس المستشارين) بل حتى المتقاضين أصبح من حقهم إحالة قوانين يرون أنها غير دستورية على المحكمة الدستورية. فكون حق الإحالة كان في السابق قاصرا على الطبقة السياسية، جعل خطر إصدار قوانين غير دستورية مسألة ممكنة في حالة تقاعس أو سهو أطراف الإحالة عن الطعن في دستورية القانون. من ثم، فتحويل المتقاضين حق الإحالة هو خطوة مهمة نحو إلغاء كل القوانين غير المطابقة لأحكام الدستور، وأنها نحو تأمين حماية فعالة للحقوق والحريات[633] والملاحظ في هذا الخصوص، أن الفصل 130 من دستور 2011، على خلاف الدساتير السابقة، أصبح يلزم الملك، ومجلس النواب، ومجلس المستشارين بمقاييس لاختيار أعضاء المحكمة الدستورية.

عوائق القاضي الدستوري في مراقبة الإنتخابات التشريعية

للقاضي الدستوري حدود معينة في القانون الدستوري المغربي، خصوصا في المادة الإنتخابية حيث توجد عوائق على مستوى الإجراءات. إذ، نجد عدد كبير من العرائض تم رفضها بناء على المادتين 31 و 34 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري، ففي إحدى قراراته صرح بعدم قبول الطلب لأن العريضة التي قدمها الطاعنون لا تتضمن بيان عناوينهم، وكذا الأسماء العائلية والأسماء الشخصية للمنتخبين المنازع في انتخابهم. وفي قرار آخر قضى بعدم قبول طلب الطاعن لأن العريضة التي قدمها الطاعن لا تتضمن بيان عنوانه، الأمر الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول طلبه دون حاجة إلى إجراء تحقيق بشأنه، وفي قرار آخر صرح بأنه فضلا عن أن العريضة لا تتضمن العنوان الكامل للطاعن، فإنه يبين من الاطلاع على محضر لجنة الإحصاء لعمالة تاوريرت الدائرة الانتخابية المحلية "تاوريرت"، أن الاسم العائلي للطاعن كما ورد في العريضة التي تقدم بها غير مطابق لما هو مسجل في المحضر المذكور،كما أن هذه العريضة لا تتضمن الاسم الشخصي للمطعون في انتخابه وأن الاسم العائلي الوارد فيها غير مطابق بدوره لما هو مسجل في المحضر، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول هذه العريضة. في قرار آخر صرح بعدم قبول طلب الطاعن بدعوى أن العريضة لا تتضمن بيان عنوانه، الأمر الذي يتعين معه، التصريح بعدم قبول طلبه دون حاجة إلى إجراء تحقيق في شأنه. وفي قرار آخر صرح بأن عريضتي الطاعنين جاءتا خاليتين من بيان عنوان الطاعنين، الأمر الذي يتعين معه التصريح بعدم قبولهما.[634]

المصدر[635] : خلاصة تركيبية انطلاقا من أحكام المحكمة الدستورية
الجدول : إعداد شخصي

رقم القرار	الدائرة الإنتخابية المحلية	مضمون القرار
1021/17 بتاريخ 2017/1/17	فاس الجنوبية عمالة فاس	عدم قبول الطلب بدعوى أن العرائض لم تتضمن عنوان الطاعن
1022/17 بتاريخ 2017/1/17	عمالة مقاطعة الفداء مرس السلطان	عدم قبول الطلب لغياب إثبات ما ادعاه الطاعن
1027/17 بتاريخ 2017/1/17	الحي الحسني عمالة مقاطعة الحي الحسني	رفض الطلب لضعف الأدلة
1028/17 بتاريخ 2017/1/17	آسا الزاك إقليم آسا الزاك	رفض الطلب لعدم جدوى الأسباب

633 - الحسن الجماعي. المرجع السابق. ص114-115

634 - امحمد مالكي، البشير المتاقي(تقديم و تنسيق). محمد العابدة (مؤلف جماعي). "المسار الديمقراطي بالمغرب في ضوء الإنتخابات التشريعية 07 أكتوبر2016". المركز المغربي للأبحاث الإستراتيجية و دراسة السياسات. الطبعة الأولى 2017. ص323-324.

635 - المرجع السابق. ص324-325

1029/17 بتاريخ 2017/1/17	وادي الذهب إقليم وادي الذهب	رفض الطلب لأن المآخذ المتعلقة بالمناورة التدليسية غير قائمة
1030/17 بتاريخ 2017/1/17	طنجة أصيلة عمالة طنجة أصيلة	رفض الطلب لضعف الأدلة
1031/17 بتاريخ 2017/1/17	قلعة السراغنة إقليم قلعة السراغنة	رفض الطلب لعدم قبول عريضة الطعن
1032/17 بتاريخ 2017/1/17	طاطا إقليم طاطا	عدم قبول الطلب لكونه غير مرتكز على ادعاءات مقبولة
1034/17 بتاريخ 2017/1/17	بزو واويزغت إقليم أزيلال	عدم قبول الطلب لكون العريضة لم تحترم الشكليات القانونية
1035/17 بتاريخ 2017/1/17	ميدلت إقليم ميدلت	رفض الطلب لأن العلة غير قائمة على أساس
1036/17 بتاريخ 2017/1/17	الفحص أنجرة إقليم الفحص أنجرة	رفض الطلب لأن المآخذ غير جديرة بالإعتبار
1037/17 بتاريخ 2017/1/17	بركان إقليم بركان	رفض الطلب لأن المآخذ غير قائمة على أساس
1038/17 بتاريخ 2017/1/17	شفشاون إقليم شفشاون	رفض الطلب لأن المآخذ المتعمدة غير جديرة بالإعتبار

إن اختصاص القاضي الدستوري في مراقبة صحة الانتخابات التشريعية بالمغرب في حاجة ماسة إلى إصلاح قضائي دستوري شمولي يتعدى المقاربة القانونية الضيقة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل إلى مقاربة شمولية تسعى إلى الملائمة والموازنة بين المسار الواقعي للانتخابات التشريعية ببلادنا وروح دستورسنة 2011. حيث يلاحظ[636] :

- وجود إكراهات قانونية تحول دون قيام القاضي الدستوري بوظيفته الرقابية، حيث تنعكس سلبا على تطبيق الضمانات اللازمة لسير انتخابات تشريعية وفق مبادئ الحرية والشفافية و النزاهة، التي تعد لبنة الديمقراطية التمثيلية.

- التركيز في مراقبته لمدى صحة الانتخابات التشريعية المباشرة، على الجوانب الشكلية الإجرائية دون التركيز على الجوانب الموضوعية والتي قد تؤثر وتعرقل وظيفة القاضي الدستوري.

- إن مضمون قرارات المحكمة الدستورية في مجال المنازعات الانتخابية التشريعية لسابع أكتوبر 2016 تتشابه والأحكام السابقة. إذ، لا يلاحظ وجود تطور في اختصاص القاضي الدستوري مقارنة بين دوره إبان فترة المجلس الدستوري. لذا، ينبغي أن تنتقل منهجية فض النزاعات من مراقبة مدى احترام الطاعن لشكليات رفع الطعون إلى مراقبة جوهر و موضوع النزاعات. من جهة، تماشيا مع الخيار الديمقراطي الذي أمنت به بلادنا ونزله دستور 2011. ومن جهة ثانية، فالانتخابات التشريعية تعد آلية ديمقراطية ومصدر ميلاد المؤسسة التشريعية التي تساهم، بأسلوب أو بآخر، في وضع السياسات العمومية.

636 - امحمد مالكي، البشير المتاقي(تقديم و تنسيق). المرجع السابق. ص325-326

- ضرورة تدعيم عمل المحكمة الدستورية، لأنها من بين المؤسسات التي تسعى إلى بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق و القانون، حتى لا تظل مهمتها المتمثلة في التحقق من سلامة الانتخاب محل ريبة وشك .

- تهيئة الشروط الملائمة لعمل القاضي الدستوري، وذلك، من خلال تجاوز مختلف التحديات والمعيقات القانونية والسياسية ، بهدف الإسهام بفعالية، من جهة، في دمقرطة العملية الإنتخابية، ومن جهة ثانية، في توطيد وتقوية مؤسسات

- دور القضاء الإداري في تحقيق التوازن أمام القانون

إن وجود رقابة قضائية على مشروعية تصرفات الإدارة يعد الضمانة المهمة لحقوق الافراد وحرياتهم لما في ذلك من تبني لشرعية دولة القانون و المؤسسات، والقاضي هو مفتاح الالتزام بسيادة القانون ويتوقف عليه احترامه بمعناه الواسع الذي يتجاوز التقيد المجرد بالنصوص الى احترام مضمون القانون من حيث وجوب حمايته لحقوق الانسان. فاذا عجز القانون عن توفير الحماية لم يصبح جديرا بأن تكون له السيادة. يقول الأستاذ "عبد الرزاق السنهوري"في هذا المعنى أن من كان مظلوما و كان خصمه قويا كالادارة فلابد له من ملاذ يلوذ به و يتقدم اليه بشكواه و لا شيء أكرم للادارة و أحفظ لمكانتها من أن تنزل مع خصمها الى ساحة القضاء تنصفه أو تنتصف منه و ذلك أدنى الى الحق و العدل و أبقى للهيبة و الاحترام. و في هذا السياق وضع المشرع ترسانة قانونية مهمة و تم تحديد مجموعة من التقنيات و المناهج التي يعمل بها القاضي الاداري بهدف الموازنة بين الحفاظ على النظام العام و حماية الحقوق و الحريات. نجد للقاضي دور غاية في الأهمية بين إلزامية تحقيق المصلحة العامة و التي غالبا ما تكون العامل الرئيسي لتعسف الادارة مما تهدر الحقوق و الحريات فنجد تدخل القضاء الاداري للحفاظ على هذه الحقوق، سنحاول إبراز هذا الدور المزدوج للقضاء الاداري.

دور القضاء الاداري في تحقيق المصلحة العامة : يتجلى في مجموعة من الأمثلة سواء المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة أو حماية الخزينة العامة، أو أي قرار اداري تتوفر فيه شروط المشروعية، سنحاول إدراج بعض مظاهر حماية المصلحة العامة و مظاهر حماية مداخيل الخزينة العامة.

مظاهر الحماية للمصلحة العامة :
+ دعوى الحكم بنقل الملكية: أن الاعلان عن نزع الملكية للمنفعة العامة صدر بشأنه المرسوم رقم 2.3.777 الصادر بتاريخ 18 دسمبر 2013 القاضي بنزع الملكية للمنفعة العامة بالجريدة الرسمية، حيث ان نزع الملكية قد قام بجميع الاجراءات المنصوص عليها في الفصل 18 من نفس القانون حسب الوثائق المدلى بها في الملف، مما تكون معه هذه الاجراءات قد استوفت، و المحكمة بذلك لا يسعها سوى نقل ملكية القطعة الارضية موضوع الدعوى للمجلس الاقليمي لافران، سيما و أن طلب نقل الملكية قد سجل داخل أجل السنتين المنصوص عليها في الفصل 17 من نفس القانون[637].

637 - حكم بمكناس رقم 2015/7108/576 بتاريخ 2015/06/30. في الملف رقم 2015/7108/13 المجلس الإقليمي لإفران ضدد ميمون و أحمد أقسيس

+ لا يأمر القضاء الاداري بافراغ المنشآت و لا بهدمها في حالة اكتملت و أصبحت مرفقا عاما ينتفع به العموم أو جاهزا لذلك, بمبرر تعطيل المرفق العام و الحاق الضرر بالمصلحة العامة، حيث أصدر قاضي المستعجلات بالمحكمة الادارية بالرباط أمرا تحت عدد 154 بتاريخ 2012/01/31 بعدم قبول طلب اقاف أشغال جارية فوق أرض المدعي و الذي جاء فيه "لكن حيث لئن كان القضاء الاستعجالي يملك سلطة ايقاف الاشغال الجارية بملك الغير خرقا بالاجراءات المقررة في القانون 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و الاحتلال المؤقت فان ذلك مشروط بأن تكون هذه الأشغال لازالت في بدايتها، باعتبار أن عنصر الاستعجال يتجه في حالة بلوغها لمستويات لا يمكن معه ايقافها أو التراجع عنها[638].

مظاهر الحماية لمداخيل الخزينة العامة :

+ عدم حصول الملزم على الرخصة الادارية لا يعفي خضوع النشاط للضريبة "حيث يتضح من الوثائق المدلى بها من طرف ادارة الضرائب أنه رغم حصوله على رخصة استخدام المحلين موضوع الضريبة فقد كان يزاول بهما مهنة طحن مخلفات البلاستيك و بذلك تكون الواقعة المنشئة للضريبة محققة، لأن العبرة بممارسة النشاط المفروضة عليه الضريبة لا بالحصول على الرخصة أو عدمها و تكون هذه الوسيلة بدورها غير قائمة على أساس، و الحكم المطعون فيه، قد صادف بذلك الصواب و يتعين تأييده"[639]

+ لا اعفاء الا بنص "... و حيث أنه مما لا ينازع فيه الطرف المستأنف، أن الدخول موضوع الاخضاع الضريبي ليس مصدرها عملا فلاحيا محضا، أي ناتجا عما تدره الأرض من اعطاء أو ما تقدمه الماشية من كسب دون تدخل الالة في الصنع مما يعد عملا فلاحيا صرفا، و انما هو جهاز خاص بالتبريد و الحفاظ على المنتوج الفلاحي من التلف لضمان بيع الغلل الفلاحية على مدار السنة و بأثمنة مريحة، فكان ما أثير بكونه يستفيد من الاعفاء الضريبي غير منتج، و كان ما قضى به الحكم المستأنف مؤسسا وواجب التأييد"[640]

دور القضاء الاداري في حماية الحقوق و الحريات : نجد أن تدخل القاضي الاداري بارز في مجموعة من القضايا التي تمس فيها حقوق الأفراد أو حرياتهم و يتجلى في مجموعة من التجليات أبرزها الاعتداء المادي للسلطة بخصوص قضايا نزع الملكية أو غيره، كما يعتبر القضاء الاداري ضمانة أساسية لتكريس دولة الحق و القانون[641] سنحاول ادراج نموذجين لتدخل القضاء من أجل انصاف حقوق الافراد.

مظاهر الحماية القضائية للأفراد أثناء الاعتداء المادي و أمثلة أخرى:

+ المحكمة حينما حددت التعويض عن نزع الملكية بالاستناد الى ما تم تحديده بموجب حكم صادر في اطار التعويض عن الاعتداء المادي الذي تسري عليه القواعد العامة المتعلقة بمسؤولية الدولة دون أن تتقيد بالمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق

638 - عبد القادر هرهاري. رقابة القضاء الاداري على الجماعات الترابية. رسالة ماستر في قانون المنازعات. جامعة مولاي اسماعيل –كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية. السنة الجامعية 2017/2016. ص78-79

639 - قرار عدد65. ملف إداري رقم 79 بتاريخ 2000/01/04. منشور بمجلة دفاتر المجلس الأعلى. غدد9 سنة 2005. ص71

640 - قرار صتدر عن الغرفة الادارية بمحكمة النقض. عدد296. مؤرخ في 2003/05/08. ملف اداري عدد688/7/4/2000. قضية الشاوي ضد أ.ض

641 - عبد الحق عميمي. احكام اجتهاد القضاء الاداري المغربي في مادة المنازعات الضريبية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال-الرباط

بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و الاحتلال المؤقت، و خصوصا الفصل 20 منه، تكون قد خرقت القواعد الامرة الواردة في هذا القانون و عرضت حكمها للالغاء[642].

+ ما دام الوعد بالبيع المبرم بين مالك العقار المحفظ و الادارة لم يتبلور في صيغة عقد نهائي داخل الأجل المتفق عليه بين الطرفين, فان اقدام الادارة على وضع يدها على جزء من العقار، و احداث بناء فيه، يعتبر بمثابة غصب يضفي على النزاع صبغة الاعتداء المادي، الذي يعود اختصاص البث فيه للقضاء الاداري[643].

+ مثال اخر: بالرغم أن الفصل 154 من ظهير 15/6/2 المتعلق بالحقوق العينية و العقارية يخول الخزينة العامة الامتياز و الأولوية على سائر الدائنين حتى ان كان هناك رهن رسمي فان الفصل 155 الموالي قد حدد امتياز الخزينة العامة على العقارات المرهونة رهنا رسميا بشرط متمثل في ثبوت عدم وجود ما يحجز من المنقولات. نجد القرار رقم 1240 اعتبر الخزينة لن تتمتع بالامتياز باستفاء دينها قبل الدائن بتعليل أن الخزينة لم تثبت في النازلة عدم كفاية المنقولات...[644]

+ بخصوص عقل السيارات بطنجة، أمر رقم 4230/ القضاء المستعجل: نأمر بالزام مستخدمي المطلوب ضددها شركة صوماجيك باركينغ ش.م بازالة فخ المكبش "الصابو" من عجلة سيارة الطالب من نوع أودي أ6 رقم لوحتها 27934-أ-44 التي لازالت مركونة بشارع يوسف ابن تاشفين بطنجة منذ يوم 2018/07/18، و في حالة تعذر ذلك أو امتناع المطلوب ضدها الاذن للطالب بازالته على نفقة الشركة المطلوب ضدها. نذكر الاطراف بأن هذا الأمر استعجالي هو بطبيعته مشمول بالتنفيذ المعجل بقوة القانون و نأمر بتنفيذه على الأصل و دون تبليغ.[645]

مظاهر الحماية القضائة للملزم ضد الادارة الضريبية

+ بحكم تمتع الادارة الضريبية بسلطات واسعة مما يبرز ضرورة و مشروعية توفير الحماية القضائية للطرف الثاني في المنازعة، و هو الملزم المفتقر لأي سلطة أو امتياز سوى سلطة القانون، لتكون المحاكم الادارية مؤهلة أكثر من غيرها لتوفير الحماية اللازمة للملزمين بالشكل الذي تعمل فيه على تكريس الضمانات و الحقوق المخولة لهم في اطار النصوص الجبائية دون اهدار المال العام و في هذا السياق عمل القضاء الاداري على تأصيل مجموعة من القواعد لصالح الملزم سواء على مستوى ربط الضريبة أو على مستوى تحصيلها[646].

+ اذا كان الشخص ينازع في صفته كملزم بأداء الضريبة فان بامكانه الطعن مباشرة أمام القضاء في الضريبة المفروضة عليه دون ضرورة سلوكه لمسطرة الطعن الاداري[647].

---

642 - القرار رقم 560. المؤرخ في 2005/10/26. الملف الاداري عدد 2004/3/4/2623.

643 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى2010. مركز النشر و التوثيق القضائي بالمجلس الاعلى. شارع النخيل حي الرياض-الرباط. ص147

644 - القرار رقم 1240 الصادر بتاريخ 1999/10/14 فى ملف عدد 95/1/5/583

645 - أمر رقم 4230. الصادر بتاريخ 2018/07/20. في ملف رقم 2018/7101/3251

646 - عبد الحق عميمي. المرجع السابق. ص208

647 - مجلة المحاكم الادارية. القاضي الإداري بين حماية الحقوق و الحريات و تحقيق المصلحة العامة. العدد الخامس اصدار خاص يناير2017.ص187

الفقرة الثالثة: الحركة الدستورية التركية

لو فهمنا دولة القانون على أنها تعني الحد من إدارة الحاكم وحماية الفرد، فإنه يكون صحيحا أن نبحث عن بداية دولة القانون في تركيا في تلك المواثيق التي حملت صفة تشريعية وحدت من صلاحيات السلطان في الدولة العثمانية. وقد تمثلت أول هذه الجهود في **"سند الاتفاق"** الذي تم توقيعه في عام 1808 بين السلطان والأعيان الذي جاءوا من الروملي. تقررت بعض القيود مثل منع الصدر الأعظم من التصرف بشكل اعتباطي. وتبع هذا إصدار **"خط شريف كلخانه"** 1839 ما عرف كذلك بعهد التنظيمات العثمانية "خط كلخانه"[648]، و**"فرمان الإصلاحات"** عام1856 المعروف كذلك بخط "الهمايوني"[649]. وكان خط شريف كلخانه تقييدا لسلطة السلطان نفسه، وهذا التقييد كان يتضمن مبدأ سيادة القانون، وأن إعداد القوانين سيتم عن طريق إدارة استشارية، إضافة إلى تأكيد المساواة لكل الرعايا العثمانيين، وعلى هذا النحو تم إلغاء عدم المساواة فيما بين المسلمين وغير المسلمين. أما فرمان الإصلاحات في عام 1856 فهو وثيقة صدرت نتيجة الضغوط الخارجية، وأكدت ضمانات لغير المسلمين على أرواحهم وممتلكاتهم، وعممت الامتيازات الدينية لأصحابها. وفي عام 1876 أعلنت **المشروطية** ودخل أول دستور علماني (**القانون لأساسي**) حيز التنفيذ. وبهذا الدستور اكتسبت الدولة العثمانية هوية النظام الملكي. وفي نفس الوقت تأسس بهذا الدستور للمرة الأولى مجلس يشكل الأعضاء المنتخبون قسما كبيرا منه، ولكن هذه الفترة لم تستمر طويلا إذ قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعطيل المجلس في عام 1878، واستمر تعطيل المجلس حتى إعلان **المشروطية الثانية** في عام 1908، ومع إعلان المشروطية تمت العودة من جديد إلى النظام الدستوري.[650]

وعقب انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولي وتقسيمها بمعاهدة "سيفر" نشأت حركة الاستقلال الوطني، وقد أوضح اجتماع المجلس المنتخب في بدايات تلك الحركة قبول المبادئ التشريعية والقانونية، وكان استمرار حرب الاستقلال تحت مظلة دستورية جديدة هو محصلة الاحترام الذي تم إبدائه لدولة القانون. وبهذا الدستور تم توضيح أن السيادة للأمة للمرة الأولى. وكان **"دستور 1921"** يستند على أساس وحدة القوة والسلطات التنفيذية والتشريعية في مجلس الأمة الكبير التركي، وفى **"دستور1924"** الذي تم عقب إعلان الجمهورية كان مبدأ وحدة السلطات هو الغالب، ولكن تم توضيح أن استعمال صلاحية المجلس التنفيذية يكون بيد رئيس الجمهورية وهيئة الوزراء، وبهذا تم إحداث نظام لفصل السلطات المهمة. أما نقطة التحول في تطور دولة القانون في تركيا فكانت **"دستور1960"** فهذا الدستور تم إعداده نتيجة انقلاب 27 ماي. وقد تسببت مقاومة الشباب والمعارضة لقيود الحزب الديمقراطي الموجود في السلطة حينئذ (تلك القيود التي حدت من الحقوق والحريات، وشكلت ضغطا على المعارضة والصحافة والجامعات) في أن يضع الجيش يده على الحكم. وفي هذا النظام أوضحت لجنة إعداد مشروع أولي للدستور، والتي كلفت بعمل دستور جديد في تقريرها: أن الدستور الجديد يهدف إلى تأسيس دولة قانونية حقيقة تربط الحقوق والحريات الفردية بضمان الحقوق الاجتماعية. ولكن التقلبات السياسية والتكتل تسبب في انقلاب الثاني 12 مارس. وفي تلك الفترة أدت التغيرات التي تمت على الدستور إلى إضعاف الرقابة القضائية على السلطة السياسية، واكتسبت الدولة سلطة تقييد الحقوق والحريات الأساسية. وقد أبدى دستور 1960 تطورا موازيا لحركة التشريع الدستوري التي كانت في أوروبا الغربية، فعن طريق عمل دستور وتأسيس آلية لرقابة قضائية على السلطة التشريعية بواسطة المحكمة الدستورية، ثمت حماية وصيانة الحقوق والحريات التي تحد من السلطة السياسية كرد فعل على محاولات تأسيس نظام سياسي سلطوي متحكم يتولى الحكم عن طريقة الانتخاب. ومثلما كان يحدث في النظم الديمقراطية في أوروبا الغربية قامت المحكمة الدستورية في تركيا بإبطال كل القوانين المخالفة للدستور الجديد والمضادة للديمقراطية والتي ظهرت في عهد الحزب الديمقراطي.[651]

---

648 - راجع، رنا عبد العزيز الخماش. النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002-2014. مركز دراسات الوحدة العر بية. الطبعة الاولى 2016. ص49

649 - المرجع السابق. ص49

650 - ناظم تورال. التحول الديمقراطي في تركيا. مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات. طبعة أولى 2012. ص68-69

651 - المرجع السابق. ص70-71

وبعد انقلاب 12 سبتمبر عام 1980 تم إعداد دستور جديد، وكانت الفلسفة الأساسية لذلك الدستور الذي بدأ العمل به في عام 1982 مناقضة كلية لدستور 1960، فبينما كان دستور 1960 يحمي حقوق الأفراد وحرياتهم مقابل الدولة، فإن دستور 1982 كان يحمل مواصفات دستور تسلطي، قومي، مناصر لسيطرة الدولة على كل نظمها. وهذه الخاصية لدستور 1982 قد تم تخفيفها بالتعديلات التي تمت عليه في الفترة التي تلت ذلك[652]، و عرف هذا الأخير مجموعة من التعديلات سنة 2010، كما عرف تغييرا على مستوى النظام السياسي بعد انقلاب 2016 الذي باء بالفشل، و كان التعديل سنة 2017 من طرف حزب العدالة و التنمية.

أولا: بوادر قبل الثورة الدستورية

قبل الثورة الدستورية، عرفت الحركة الدستورية ثلاث محاولات أطلق على كل محاولة اسم وفق سياقها، في سنة 1808 وقعت وثيقة سند الإتفاق في اكتوبر، أما في 1839 أعلن السلطان عبد المجيد زمن التنظيمات، ثم المحاولة الثالثة 1856 فرمان الإصلاحات.

1- سند الإتفاق 1808

استمرت فترة سلطة البيرقدار مصطفى باشا حوالي أربعة أشهر، إلا أن ما حاول تحقيقه في تلك الفترة كان مهماً. فإضافة إلى محاولته إرهاب خصومه، الذين قاموا بانقلاب عام 1807، ودفعهم للخضوع، حاول أيضاً إحياء إصلاحات السلطان سليم وإعادة تشكيل «نظام جديدة» تحت اسم تقليدي هو السكان (وقد اندمج لاحقاً في فرق الإنكشارية كواحد من 34 سرية). لقد شكلت المجموعات التي أرسلت إلى العاصمة من قبل الأعيان الموالين نواة هذه الفرقة. وأكثر من ذلك، لقد اتخذ مصطفى باشا مبادرة لافتة بدعوته معظم أعيان الإمبراطورية إلى إستانبول للمشاركة في مؤتمر حول مشاكل الإمبراطورية، حضره أيضاً كبار رجال الحكومة المركزية[653].

حضر معظم قادة أعيان الأناضول أيضاً، إلا أن عدداً من أعيان البلقان المتنازعين ومحمد علي باشا من مصر تخلفوا عن الحضور، بينما أرسل علي باشا من يانينا، وهو أكثر الأعيان نفوذاً في غربي البلقان ممثلاً عنه. ناقش الذين حضروا المؤتمر برنامجاً أعده مصطفى باشا، ووافقوا على «وثيقة اتفاق» (سند اتفاق)، وقعت في أكتوبر 1808. وقد وعد كل من السلطان والأعيان في هذه الوثيقة أن يحكموا بعدالة، وأن تفرض الضرائب بعدالة من قبل الحكومة وتجبى بعدالة من قبل الأعيان. كما وعد الأعيان بدعم الإصلاحات وإنشاء جيش جديد. لقد أعلنوا ولاءهم للسلطان وحكومته ووعدوا بحمايته ضد أي تمرد. كما وعدوا أيضاً باحترام أراضي بعضهم البعض واستقلالية كل منهم. لقد عرضت تلك الوثيقة المميزة، مدي ـ انفاق، أحياناً كوثيقة تشكل صمالة أساسية للحقوق (ماغنا كارتا)، أو كمحاولة أولى لإقامة حكومة دستورية. وهذه الوثيقة أكثر مصداقية لأنها في الواقع معاهدة بين الحاكم وأعيانه، وليست إعلاناً لحقوق المواطنين . ولذلك فإنها قد شكلت أعلى درجات تأثير الأعيان في الإمبراطورية، والذين تم الاعتراف الرسمي بهم في هذه الوثيقة كشركاء للحكومة. لم يوقع السلطان بنفسه الوثيقة، ولكنه سمح لحامل الطغراء بوضع الطغراء عليها. ولكن بعد مضي شهر على توقيع هذه الاتفاقية من قبل الأعيان، تمرد الإنكشارية في العاصمة رى بسبب شائعات تقول إن مصطفى باشا ينوي حل الإنكشارية. واضطر الباشا، الذي كان قد أرسل أفضل قواته إلى روستشوك للدفاع عنها ضد خصومه في بلغاريا ولم يبق عنده دعم كاف في إستانبول، إلى اللجوء إلى مستودع للبارود. وعندما دخل الإنكشارية إلى المستودع فجر نفسه. وأصبح الإنكشارية بالتحالف مع الطوائف الحرفية والعلماء مرة جديدة أسياد العاصمة . وكانت ردة فعل السلطان سريعة : إذ أعدم مصطفى الرابع وهو آخر أقربائه الذكور المتبقين، وأمر السكبان بالعودة إلى القصر. وتبع ذلك حالة من الترقب الحذر، خل الأمر في النهاية بتسوية نصت على أن يبقى السلطان على العرش مقابل أن يحل فرق السكبان.[654]

652 - ناظم تورال. المرجع السابق. ص71-72

653 - إيريك زوركر. تاريخ تركيا الحديث. ترجمة عبد اللطيف الحارس. دار المدار الاسلامي. الطبعة الولى2013. ص52

654 - المرجع السابق. ص52-53

2- إعلان التنظيمات 1839/11/2 "خط الشريف"

التنظيمات مرحلة إصلاح بدأت عام 1839 بإعلان السلطان عبد المجيد (1839-1861) مرسوما سمي (تنظيمات فرمان)، حضر فرمان التنظيمات مصطفى رشيد باشا الذي كان من المتعاطفين مع بريطانيا وقدمه للسلطان محمود، قبل السلطان الجديد بالتنظيمات بعد وفاة محمود، وحدث التنظيمات الإصلاحات ووضعتها حيز التنفيذ بإدارة محمود الثاني. ضمنت التنظيمات للشعب العثماني أمن حياته وكرامته وممتلكاته، كما ضمنت المساواة في جمع الضرائب وحق التملك لأي شخص، وتأسست محكمة للدفاع عن تلك الحقوق. قد يبدو أن هدف الإصلاحات كان الحصول على الدعم الغربي في مواجهة التهديد الداخلي وليس التهديد الخارجي فقط، ولكن ينبغي أن لا يغيب عن البال أن فرمان التنظيمات أقر قبل فترة طويلة من الإصلاحات ما أراده العثمانيون كان منع تقطيع أوصال الإمبراطورية، لذلك فإن الإصلاحات هدفت لتشجيع العثمنة في الدول الانفصالية وإيقاف نهوض الحركات القومية داخل الإمبراطورية، على الرغم من محاولة دمج غير المسلمين وغير الأتراك في المجتمع العثماني بقوانين جديدة وإصلاحات فشلت هذه المحاولات.[655]

تعد مسألة الموافقة على إعلان تنظيمات "مصطفى رشيد باشا" من طرف السلطان "مجيد" تنازلا عن كثير من الحقوق المتوارثة منذ عصور طويلة لأجداده مؤسسي الدولة[656] بل تقدما كبيرا اتجاه مأسسة الدولة و الحفاظ على مصالحها و استمرارها. و بإعلان الدستور أصبحت إصلاحات السلطان قانونية و موثقة، و يضم هذا الدستور أن الشعب هو أساس وجود الدولة، وأن الدولة إنما تقوم من أجل الشعب، وأن مؤسسات الدولة قد تسرب إليها الفساد منذ 150 عاما، وأنه قد حدث إخلال بحقوق الشعب في الفترات الأخيرة، ولذلك فقد فقد الشعب رفاهيته كما فقدت البلاد إعمارها، وأنه على الدولة أن تؤمن الحقوق الأساسية للشعب، وبناء على ذلك ينص الدستور[657] على أنه لا يجوز بعد الآن :

- إصدار حكم بالإعدام ولا بالسجن ولا بالنفي على أي مواطن، ما لم تقره المحكمة في جلسة مفتوحة، لا يمكن مصادرة أموال ونقود شخص أو مؤسسة لصالح الخزانة العامة على أساس أنها أموال دولة مسروقة، ما لم تقر ذلك المحكمة.
- لا يمكن طلب ضرائب أو رسوم أو أي خدمات زائدة من الشعب عدا الضرائب التي تقرها القوانين المرعية.
- لا يجوز تجنيد أي مواطن خلافا للقانون أو إبقاؤه في العسكرية مدة أطول من المدة المنصوص عليها في القوانين المرعية.
- لا يجوز لأي موظف أن يتعدى حدود صلاحياته الممنوحة له قانونا، فإن كان عسكريا يشتغل بالأمور العسكرية، وإن كان من العلماء يشتغل بالأمور الدينية والواجبات الأخرى المحددة
- يجوز لكل مواطن الاشتغال بالتجارة والزراعة والصناعة بحرية تامة في إطار القوانين
- لا يجوز إصدار أحكام إعدام أو سجن أو نفي أو مصادرة بإرادة الوزير والبادشاه ، واستنادا لأسباب سياسية مبهمة كما كان في السابق
- لا يكون للبادشاه بالذات حق سجن، أو نفي أي شخص
- يقسم البادشاه على رعاية الحكام الدستور
- تطبق التعديلات فورا بإنشاء المؤسسات اللازمة لها في كل الإيالات
- ينفذ هذه الإجراءات الصدر الأعظم الذي يعينه البادشاه

655 - سليمان سيدي. ملخص ألفيتين من التاريخ التركي. ترجمة عبد القادر عبد اللي. منشورات وزارة الثقافة و السياحة(المديرية العامة للمكتبات و النشر)- جمهورية تركيا. طبعة 2014- أنقرة. ص146

656 - يلماز أوزتونا. "تاريخ الدولة العثمانية" المجلد الثاني. ترجمة عدنان محمود سليمان. منشورات مؤسسة فيصل للتمويل. تركيا-استانبول1990.ص32

657 - المرجع السابق. ص33-34

- ينبغي أن يكون الصدر الأعظم مدنيا، فإن كان عسكريا، فيتحتم أن تكون له مكانة متميزة بين الوزراء الآخرين. (كان ذلك هو الواقع المطبق وإن لم يذكر في القرمان، ويعني هذا أن تترك إدارة الدولة بصورة رسمية للطبقة العليا من البيروقراطيين)
- يقوم البادشاه بواجبات السلطنة ولا يحكم.
- يصدق البادشاه على قرارات الحكومة وعرائض الصدارة بصورة تلقائية ، ما لم يكن هنالك سبب مجبر لردها. (يوضح هذا أن صلاحيات البادشاه قد قلصت بما فيه الكفاية بالنسبة لصلاحيات القيصر مثلا)

وافق البادشاه(السلطان) على ذلك بمحض إرادته وحريته دون أي ضغط من الشعب أو الجيش كما حدث في معظم الدول الأوروبية.

3- فرمان الإصلاحات 1856

وفيما يخص الخط الهمايوني، نرى أن حرب القرم عام 1854، دفعت الباب العالي إلى منح مزيد من التنازلات من قبل الحكومة العثمانية، حيث قامت باعلان هذا الخط في 18 شباط 1856. فضلا عن ذلك، هناك اسباب داخلية دفعت الحكومة العثمانية إلى اصدار الخط الهمايوني(سمي فرمان الإصلاحات)، بالامكان ايجازها في النقاط الآتية[658] :

- المفاهيم الغربية التي ظهرت في الدولة العثمانية التي أثرت في السلطة الحاكمة.
- ظهور حركات ليبرالية في داخل الحكومة العثمانية.
- اصبحت سياسة التقريب مستقرة في الدولة العثمانية عن طريق قراءة الكتب الاوربية والمراقبين الاجانب.
- انتقلت سياسة التقريب الى الدولة العثمانية عن طريق الاشخاص الذين تركوا الدولة العثمانية بسبب النفسي والاكراه، حيث عاشوا في العواصم الأوربية وتأثروا بمعالمها،وبعد عودتهم اليها قاموا بترجمة الثقافة الاوربية.

ثانيا: تركيا العثمانية...حركة دستورية أم ثورة دستورية

عاشت الدولة العثمانية(تركيا حاليا) على مشارف نهايتها بوثيقتين دستوريتين، الأولى في سنة 1876(المشروطية الأولى) و الثانية عام 1908، فإن كان السياق الدولي لعب دور في التأثير على السلطان عبد الحميد بقبول الدستور الأول، فإن المعارضة التي تشكلت في البرلمان كانت لها الكلمة و دور كبير في خروج دستور 1908 للوجود.

1- دستور 1876 "المشروطية الأولى"

شهدت تركيا العثمانية حوادث متعددة منذ بداية يونيو الى اواخر ديسمبر 1876 لفهم التجربة الدستورية الاولى في التاريخ الاسلامي، حيث لم يوجد في أي قطر اسلامي اعداد دستور مكتوب. جاء نتيجة للضغوط السياسية الدولية، وقد وصلت هذه الضغوط الى قمتها في المدة الواقعة بين 1878-1876، وسميت سنوات هذه الازمات ب"المسألة الشرقية" وفي حقيقة الامر، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت روسيا القيصرية كدولة منافسة للعثمانيين ولاسيما اذا عرفنا ان غالبية الشعوب المسيحية التي وقعت تحت الحكم العثماني كانت من السلاف ومسحيي الارثوذكس أو كليهما، وفي هذا المجال استخدمت روسيا القيصرية الدين في دعايتها ودبلوماسيتها في مرحلة التجربة الدستورية في تركيا العثمانية عاملا قويا لتقوية الموقف الروسي من ذلك، بينما نرى ان الدبلوماسية الغربية ساندت الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية قبل وبعد

658 - أحمد نوري النعيمي. النظام السياسي في تركيا. دار زهران للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى2011. ص19-20

حرب القرم. إن الافكار الليبرالية والدستورية جاءت ايضا كما رأينا في الصفحات السابقة نتيجة من نتائج المعارضة السياسية في السياسة الداخلية العثمانية. وقد جاءت هذه الافكار من قبل الشبان العثمانيين الذين اكدوا الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة العثمانية وابعادها من التدخل الاجنبي، وقد اعتقد الشبان العثمانيون بان ذلك سيتم عن طريق الثورة الدستورية ضد الاوتقراطية وتحت حكم ممثلي الشعب، تحت مجموعة من السياسيين الاتراك وعلى رأسهم "مدحت باشا" دخلت المناقشات الدستورية حيز الوجود.[659]

وقد استطاع "مدحت باشا" دعوة البرلمان الى الانعقاد عندما قبل مراد باشا الخامس مناقشة النظام الدستوري المقترح، حيث قدم مدحت باشا مسودة الدستور التي قامت اساسا على مشروع "نامق كمال". وقد اقتنع "عبد الحميد" بقبول فكرة الدستور، حيث طلب الى مدحت ان يقدم له مسودته ليطلع عليه، وبعد تقديم المسودة لعبد الحميد، رفض الاخير المسودة، اذ كتب الى مدحت ما يأتي: (اطلعنا على لائحة القانون الاساسي التي قدمتموها الينا بصورة خاصة. ولاحظنا وجود اشياء فيها لا تتفق واستعداد المملكة وقابليتها، ولما كانت افكارنا متوجهة الى وضع ادارة صحيحة تكفل للمملكة للمستقبل الحسن، فاننا سنتلقى المساعدة التي تبذلونها في هذا الشأن بمزيد من التقدير والعطف، وغاية ما نرجوه من التنظيمات الجديدة المنوى اعلانها، التوفيق بين حاجات الامة وحقوق الدولة وعليه اطلب اليكم ان تبينوا للصدر الاعظم بعد سلامي عليه وجوب طرح مشروع مسودة الدستور على بساط البحث والمذاكرة. ولي وطيد الأمل بان حميتكم الاسلامية ستحملكم على اظهار رؤيتكم ضمان نطاق مقاصدنا، واحبذ ان تبقى هذا السر مكتوما بينكم وبين الصدر الاعظم). واجاب مدحت باشا على رسالة عبد الحميد قائلا:(اننا لا نجد وسيلة للخلاص من موقفنا العصيب الحاضر، الا بسلوك احد الطريقين: أما ان نعمل على اصلاح امورنا الداخلية وفقاً للوعود التي قطعناها لدول اوربا قبل ارفضاض مؤتمر الدول الست المنعقد الآن في الاستانة وسيتم ارفضاضه بعد ثلاثة ايام. واما ان نقبل بما ستقرره دول اوربا بحقنا، ونرضي بحكم الوصاية الذي سيفرضونه علينا مدى حياتنا، فان لم نتبع الطريق الاول قبل ارفضاض المؤتمر، فالطريق الثاني مهيأ لنا لا محالة).[660]

كان الدستور بالشكل الذي قدمه "مدحت باشا" يتألف من 140 مادة، وبعد مناقشات طويلة مرهقة حذف منه 21 مادة فبقي 119 مادة، ولما عرض على السلطان اجرى فيه تعديلاً في المادة 113، حيث نقرأ بالشكل الآتي: (للسلطان الحق بطرد ونفي من يجد فيه خطرا على سلامة الدولة الى خارج حدود المملكة العثمانية) وحفظ لنفسه بموجب المادة 7 حق غلق المجلس متى ما اراد، كما انه اجبر مدحت باشا على جعل الذات الملكية مصونة وغير مسؤولة بموجب المادة 5 منه. إن الصدر الاعظم "رشدي باشا" لم يوافق في بداية الاجتماع اساسا على مناقشة هذا الموضوع، مشيرا على معارضة الشعوب الاوربية للنظام الديمقراطي، مؤكدا عدم ملاءمة النظام الدستوري للدولة العثمانية، أما فيما يخص شيخ الاسلام،فانه اصدر فتوى جاء فيها:(ان الدولة تعهد بكم ـ وهو يخاطب الصدر الاعظم ـ كيف يمكن جمع الاتراك من الاناضول وروميليا لاستشارتهم في شؤون الدولة ؟ انه من الضروري الرجوع الى الشريعة في مسائل الشؤون الخارجية، ومن الممكن ان تستعين بالفتوى المقدس عندما تقع في شكنفي مسألة من المسائل). إن الصدر الاعظم وشيخ الاسلام، عارضا اساسا الاصلاحات الدستورية، لان مفهوم السيادة عندهما لا بد ان يقوم على النظرية السياسية الاسلامية والتقاليد العثمانية. وعلى هذا الاساس فقد اتهم الصدر الاعظم رجال الحركة الدستورية بتقليدهم للراديكالية الاوربية، حيث اطلق عليهم مصطلح (الحمر)[661]. وفي نهاية الأمر أعلن مدحت باشا الدستور بمرسوم ملكي من قبل السلطان عبد الحميد وذلك في 23 ديسمبر 1876 وقد أكد هذا الدستور . نقاطاً سبعا[662] هي:

- السلطان
- الوزراء

659 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص31 و ما يليها
660 - المرجع السابق. ص34 و ما يليها
661 - المرجع السابق. ص38 و ما يليها من الصفحات
662 - المرجع السابق. ص41

- البرلمـان
- القضـاء
- حقـوق الافـراد
- ادارة المقاطعات
- مواد متفرقة.

وبموجب دستور عام 1876، تم تشكيل مجلس نيابي على غرار المجالس النيابية في بعض البلدان الاوربية مثل فرنسا وبلجيكا، وقد جاء في هذا الدستور ان الاسلام هو دين الدولـة، ولكنه ضمن للناس في الوقت ذاته حريـة الفكر والمعتقد ضـامنا حـقـوق جميع الرعايـا مـن المذاهب المختلفة ضمن إطار القانون والنظام. فضلا عن منحه الحريات لجميع الملل الاخـرى في الدولـة، كـمـا نـص هـذا الدسـتـور عـلـى تكوين المجلس العمومي الذي يتكون من مجلسين، ويسمى مجلـس(المبعوثـان) ويضـم 150 عضواً، ويسمى الثاني مجلس الاعيان، حيث تقوم الدولة بتعيين اعضائه". واكـد هـذا الدستور حريـة المطبوعات والغـاء مصادرة الاموال واستخدام التعذيب في التحقيقات والسخرة وعـزل القضـاة دون سبب شرعـي".كما ذهب هذا الدستور الى افساح المجال امام العثمانيين جميعاً لتسلم المناصب الرسمية وبصـورة من المساواة، كما اكد هذا الدستور مبـدأ التمثيـل الشـعبي عـن طريـق الرجـوع الى مجلـس(المبعوثان) واشار الدستور الى ميزانية الدولة التي يشرف على وضعها المجلس. كما نـص هـذا الدستور على تأسيس مجلـس وزراء يتـولاه رئيس الـوزراء الـذي يقـوم عـلـى ادارة السياسة الداخلية والخارجية. ولكن السلطان كان يقوم على تعيين رئيس الوزراء وشـيـخ الاسـلام، أمـا بالنسبة للوزراء فيتم تعيينهم بأوامر سنية. وتجـدر الاشـارة في هـذا المجـال، الى ان الانتخابـات سـارت في الحقبـة الواقعـة بـين 1877-1876 بموجب دستور عام 1876، حيث تم وضع قانون للانتخاب في عام 1877، ولكنه لم يصبح قانوناً حتى بعـد عـودة دسـتـور عـام 1876 في عـام 1908. إذ كانت الانتخابات تجـري بموجب نظام المقاطعات. وقد انتخب مجلس للنواب وجرت الانتخابات تحت اشراف المـوظفين المحليين، وحـري بالذكر في هذا المجال ان النواب لم تكن لهم خبرة في ادارة المناقشات البرلمانية، ومع ان رئيس المجلس كان احمد وفيق باشا والذي لم تغير الشيخوخة رأيه في ضرورة تجنب كل ما من شأنه اضعاف القوى التي توحد الدولة. ان المناقشات البرلمانية لم تكن لم تكن مصطنعة بل حقيقة عرضت فيهـا الآراء السياسية، وانتقد الوزراء وموظفو البلاط، لا بل ظهرت خلالها الى الوجود فئة معارضة. وقبل اجتماع مجلس(المبعوثان) تم اعتقال مدحت باشـا وارساله الى الخارج وتـم في الوقت نفسه حل البرلمان وذلك في عام 1877. ويعـزى السبب في اعتقـال مـدحت باشـا الى تذمره مـن الحـرب الروسية والصعوبات الداخليـة التـي واجهتهـا الدولة العثمانية في تلك الحقبة.[663]

2- تعليق دستور 1876 للدولة العثمانية و نهاية المشروطية الأولى

ولا بد تكون هناك اسباب عديدة لتعليق دستور عام 1876، بالامكان إيجازها[664] في الآتي:

- ✓ كان هناك منـاوئون للدستور في داخـل الدولة العثمانيـة (العلماء والمحافظون والسلطان)، والاخير نفسه لم يكن ليؤمن به عندما وافـق عـلى اعـلان الدستور أراد في الحقيقة تحقيق بعض الاهداف على المستويين الداخلي والخارجي، اذ ارتـأى اسكات المعارضة السياسية في الداخل والحصول عـلى تأييـد الـدول الاوربيـة لـه في الخارج". والسلطان نفسه الذي لم يكن مستعداً بـالرغم مـن بعـض اتصالاته مع جماعة (الاتحاد والترقي) قبل اعتلائه العرش، التنازل عـن سـلطته الشخصية. كـان السلطان قد سلم بالدستور لكن بضغط من الدول، ولما خف الضغط شعر بقدرتـه التخلص منه. وهكذا فعندما تمادت المعارضة من جرائهـا، واخـذت تسـمي الـوزراء الذين لم تثق بهم باسمائهم وتطالب بمحاكمـة الـوزراء

663 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص41-43
664 - المرجع السابق. ص44 و ما يليها

وكبار القواد الذين اثبتوا عجزهم. في اثناء الحرب الأخيرة مع روسيا، حل مجلس(المبعوثان) لاجل غير مسمى، وعلق الدستور.

- ✓ ان المادة 113 من دستور 1876، كانت قد اكدت خدمة الصدر الاعظم للسلطان، وقد ادت ذلك الى وقوع خلافات بين الصدر الاعظم والسلطان.
- ✓ كانت هناك اتجاهات في داخل الحكومة العثمانية وقصر بيلدز ضد مدحت باشا وقد تبنى هذه الاتجاهات ضياء باشا ونامق كمال واسماعيل كمال وآخرون. ان ردود فعل السلطان من تنظيمات الشبان العثمانيين قد دفع عبد الحميد الى ان يعطي الاوامر لمدحت باشا بمعاقبة هؤلاء وبصورة خاصة نامق كمال وضياء باشاء واخراجهما من القسطنطينية الى مكان آخر، الا ان مدحت باشا رفض ذلك، أما بالنسبة لضياء باشا فقد تم تعيينه سفيراً في برلين وبأمر من عبد الحميد، علما ان هذا التعيين كان يدخل في اختصاص مدحت باشا، وفي هذا المجال فقد بعث مدحت برسالة الى كجوك. سعيد باشا السكرتير الاول لعبد العميد اكد . ا تدخل السلطان في شؤونه وصلاحياته.
- ✓ ان مرحلة وجود مدحت باشا في الحكم كصدر اعظم كانت مرحلة قصيرة. ولم تكن تتجاوز شهرا واحدا وسبعة عشر يوما.
- ✓ ان الثورة التي نشبت في بوسنة herzegovina التي قادت الى الحرب مع صربيا و montenegro، وخلع سلطانين في هذه الحقبة في آن واحد، ومذبحة بلغاريا ومذكرة andrassy ومذكرات برلين ومؤتمر قسطنطينية والحرب الروسية التركية عام 1877، كل ذلك قد اسهم في تعليق دستور 1876
- ✓ اشيعت في هذه المرحلة من قبل الدوائر الغربية دعاية مفادها: ان روسيا القيصرية كانت تحاول عرقلة الجهود في الدولة العثمانية بغية ايقاف المحاولات الاصلاحية كي تبقى الدولة في حالة ضعف.

ومن وجهة نظر كتاب الغرب يعد دستور عام 1876 حادثاً مهماً، إذ نقل هذا الدستور وبصورة نظرية الدولة العثمانية من الحكم الاوتوقراطي الى حكم الملكية الدستورية، إذ انه ولأول مرة بعد ستمائة سنة من وجود الدولة العثمانية يصبح السلطان العثماني اقل صلاحية من الناحية الدستورية، ويشبه "روبيرت ديفيرو" هذه الحالة بالوضع السياسي للولايات المتحدة بعد اعلان الاستقلال فيها.[665]

وعلى أساس إلغاء المشروطية الأولى(القانون الأساسي) فإن عبد الحميد الثاني، بإدارته الدولة دون مجلس، عاد إلى نظام التنظيمات لرشيد باشا وعالي باشا. لكنه تعدى إلى ما وراء هذا النظام وأخذ يدير الدولة شخصيا مثل جده محمود الثاني. وفي الوقت الذي لايجيز فيه نظام التنظيمات تدخل السلطان في شئون الحكومة ويجيز له إجراء السلطنة فقط، أخذ السلطان بإدارة الدولة شخصيا وباشتراكه بشؤون الحكومة خلافا للتنظيمات والمشروطية التي لم يلغها بصورة رسمية. وفي الوقت الذي تعتبر فيه التنظيمات، البادشاهات، رؤسا للإجراء شكلا وقانونا صار هو رأسا حقيقيا وفعليا لها ولهذا اتخذ هوية بادشاه – دكتاتور، حيث إنه استعمل في نظام غير ملغي صلاحيات لم تعط له. ولو كان عدل أسس المشروطية (الديمقراطية المتوجة) والتنظيمات بصورة فعلية، لاعتبر آنذاك قد استعمل صلاحياته الطبيعية كما فعل جده محمود الثاني، لكنه لم يتخذ هذا الطريق[666].

ولكن من ناحية أخرى أعلن عبد الحميد في الصحف ان سبب عزله ل"مدحت باشا" يرجع مباشرة الى ان الاخير حاول قلب نظام الحكم في الدولة، واقامة حكومة جمهورية يقوم هو على رأسها. وانه عثر على اوراق تثبت تأمره، كما اتهم بالخيانة وسياسة التقرب من الانكليز وبيع البلاد لهم. وقد صدر العفو العام عن مدحت باشا في عام 1878، إذ أختير الحاكم الاول لمقاطعات الروميلي ودمشق وسوريا، وعندما كان مدحت باشا حاكماً في Smyrna استدعي من قبل قصر بيلدز، ووجهت له تهمة قتل السلطان عبد العزيز إذ تشكلت محكمة بهذا الخصوص، واصدرت حكمها باعدام مدحت باشا وثمانية آخرين. وقد كان هناك رد فعل في اوربا، وعليه منذ ان قابل اللورد دوفرين في القسطنطينية عبد الحميد أكثر من مرة، ونصحه بالاقلاع عن تنفيذ

---

665 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص46-47

666 - راجع بهذا الخصوص. يلماز أوزتونا. المرجع السابق. ص117. بتصرف

حكم الاعدام في مدحت باشا والغائه، وافهمه النتائج الوخيمة التي ستلحق بسمعة دولته من الخارج ثم اجتمع سفراء الدول عند الكونت كورتي سفير بريطانيا وقرروا العمل على انقاذ المحكومين باتباع كل الطرق الدبلوماسية. ثم اجتمعوا مرة اخرى عند سفير ايران(محسن خان) وكتبوا الى السلطان رسالة وقعوا عليها جميعاً. قدمها اليه محسن خان عميد السفراء في القسطنطينية جاء في قسم منها:(ان الاجانب الذين تتبعوا سير المحاكمة، تبينوا بانفسهم اعمال العنف والشدة التي استعملت بحق المتهمين، كما ان الحكم الصادر بحقهم لا يستند الى ادلة كافية واسباب معقولة، فالموقعون: سفراء الدول الاجنبية يلتمسون شفقة السلطان بحق المتهمين، وفي حالة عفوه عنهم، يكون قد ادى الى دولته خدمة سياسية كبيرة). وقد جاء في تقرير ارسله السر- مكتنوي وولسل مراسل صحيفة التايمز اللندنية ومن الخبراء السياسيين البارزين في ذلك العهد: (اذا نفذ قرار الاعدام الصادر بحق مدحت باشاء فسيعده التاريخ جرماً سياسياً ارتكبه السلطان لغرض الانتقام السياسي. وستذكر الانسانية هذه المحاكمة باللعنة الى الابد، أما الجرائم التي اسندت الى بقية المتهمين، وأن لا يسعني الآن البت في امر صحتها وعدمه، ولكنني أصرح بدون تردد، بانه لم يتوافر الدليل الكافي لاتهامهم).[667]

3- الثورة (الدستورية 1908)

كانت ثورة يوليو عام 1908 نتيجة أعمال الضباط الاتحاديين في الفيلق الثالث (مقدونيا)، والفيلق الثاني (تراقيا) للجيش العثماني، وكان هذا واضحاً، بما فيه الكفاية، في الأقاليم الأوروبية التابعة للإمبراطورية العثمانية، حيث أرسل الاتحاديون بعثات إلى كل بلدة أساسية لإعلان إعادة العمل بالنظام الدستوري ولشرح فوائده للعامة، وبذل الضباط الاتحاديون الذين كانوا على رأس هذه البعثات جهداً كبيراً ليشرحوا للناس أن اللجنة، وليس السلطان، هي هذا التغيير. إلا أن الوضع كان مختلفاً جداً في الأقاليم الأسيوية للإمبراطورية، وفي العاصمة إستانبول. لقد منعت الرقابة الصارمة للنظام الحميدي وصول أخبار مقدونيا إلى عامة الشعب، ولذلك كان بإمكان السلطان وبنجاح عرض وجهة نظره الخاصة للأحداث، والتي كانت قائمة على أن بعض مستشاريه قد ضللوه ودفعوه إلى الاعتقاد بأن الدولة ليست مستعدة بعد للحكم الدستوري، إلا أنه قد توصل الآن، طوعا ومن غير إكراء، إلى أن الوقت قد حان لذلك.[668]

إن جهود المعارضة السياسية كانت مستمرة لإحياء دستور عام 1876، وفي هذا الصدد جاء في المذكرات السبع "لأحمد رضا" التي طبعت في لندن عام 1894، دعا فيها السلطان عبد الحميد لتغيير سياسته والبحث بصورة مباشرة عن طريق العدل والجدل لتفادي الثورة، وجاء في مذكراته:(إن الشعب لا يريد الدستور او الجمهورية او حتى الاحزاب، ولكنهم يريدون ادارة لا تضحي بحقوقها العامة لشؤون الحياة والموت للطمع او الجشع). وقد استطاعت المعارضة السياسية دفع الأهالي الى مظاهرات صاخبة في سلانيك ومناستر واسكوب وسوس، مطالبين باعادة الدستور، فضلا عن المتظاهرين هددوا بالزحف الى القسطنطينية، الامر الذي أدى بالسلطان إلى الرضوخ، فقد قام باعلان الدستور وإحياء البرلمان وذلك في 24 تموز 1908. ولا بد ان تكون هناك بعض الاسباب التي اسهمت في قيام الثورة الدستورية في الدولة العثمانية، إذ تم الاتفاق بين القيصر نيكولاس والملك ادوارد في عام 1907على خطة تقسيم الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك فقد اعلن "الاتحاد والترقي"[669] الدستور في مقدونيا، واجبروا السلطان على قبوله. وبعودة الدستور عام 1908، اعطيت صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الوزراء، إذ كان من حقه اختيار الوزراء باستثناء شيخ الاسلام، فقد اصبح تعيينه بيد السلطان. وقد أعيد تشكيل مجلس(المبعوثان) في عام 1908، إذ تم تأسيس مجلس جديد برئاسة "أحمد رضا" أحد قادة لجنة "الاتحاد والترقي"، ولكنه ظل بدوره مجالا للصراع بين السلطان ولجنة "الاتحاد والترقي"، وكان بعيدا عن مفهوم الجهاز التمثيلي ذي الحصانة القانونية، ساعد على ذلك اتساع رقعة الدولة العثمانية مع تباين العناصر القومية والدينية. إن التحول في النظام السياسي العثماني

667 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص47-48

668 - إريك زوركر. المرجع السابق. ص143

669 - يعتبر أول حزب سياسي في تركيا، انظر بهذا الخصوص الفقرة المتعلقة بالأحزاب السياسية في تركيا

أصبح واضحا بعد دستور عام 1908 وانقسم البرلمان بموالاته في عام 1908، وانقسم هو من جانبه بالولاء للبرلمان.[670]

لقد تغلغلت خلايا (الاتحاد والترقي) في وحدات الجيش، وبين موظفي الدولة من المدنيين، واتحدا في العمل الموحد بعد اتفاق جناحيهما العسكري والمدني في باريس، للعمل الفعلي ضد السلطان عبد الحميد. واستطاعت الجمعية بالفعل إجبار السلطان في 24 يوليو 1908 على إعلان الدستور الذي كان قد أمر سابقا عام 1877 بوقف العمل به.[671]

دفعت حركة الإتحاد و الترقي الأهالي إلى مظاهرات صاخبة في "سلانيك" و"مناستر" و"اسكوب" و"سوسن" مطالبين بإعادة الدستور، بالإضافة إلى المتظاهرين هددوا بالزحف على "القسطنطينية". الأمر الذي أدى بالسلطان إلى الخضوع لمطالب المتظاهرين حيث قام بإعلان الدستور وإحياء البرلمان وذلك في 24 تموز 1908، وكانت هناك عدة أسباب جعلت من جمعية الاتحاد والترقي تبقي السلطان "عبد الحميد الثاني" في تلك الفترة على العرش[672] منها :

- لم تكن في حوزة الاتحاد والترقي القوة الكافية لعزله في عام 1908م .
- اتباع عبد الحميد الثاني سياسة المرونة معهم، وذلك بتنفيذ رغباتهم بإعادة الدستور.
- الولاء العثمانيون للسلطان

وعلى هذا الاساس عاد الدستور من جديد بعد انقضاء 31 عاماً، حيث تم افتتاح مجلس(المبعوثان) في 17 ديسمبر 1908، وافتتح السلطان البرلمان بخطبة العرش، وقد حضر رجال الدولة وعلماء الدين هذا الافتتاح. ونتيجة لذلك فقد اجريت الانتخابات لاول مجلس للنواب في ظل الدستور الجديد، وقد كان مجموع اعضاء مجلس المبعوثان الذي اجتمع في كانون الاول 245 عضوا منتخبا، من بينهم 150 من الترك و60 من العرب، وأما مجلس الاعيان كان عدد اعضائه اربعين عضواً يعينهم السلطان. وعندما قام انقلاب 1909 اجريت بعض التعديلات على دستور عام 1908 وقد تم بموجب هذه التعديلات، اعطاء الصلاحيات لرئيس الوزراء لاختيار وزرائه والمسؤولية الجماعية للوزارة اتجاه تصريف شؤون الدولة وتسيير سياستها. أما فيما يخص علاقة الوزارة مع البرلمان فان ذلك أصبح مثار جدل دستوري، ولاسيما في المسائل التي تخص العزل والتعيين والتعديل. وقامت الجمعية بعدئذ، باستحداث أنظمة جديدة في الجهاز الاداري على مستوى العاصمة او الولايات، فقد اعادت تنظيم المجالس البلدية والتأكيد على المركزية في نظام الحكم، وكيفية التنسيق بين الولايات والعاصمة وبطرق حديثة وتبني نظام الشرطة والاطفاء الحديث، ومد ذلك الى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية. تحت هذه الظروف، طالبت المعارضة السياسية على اختلاف آرائها باللامركزية الادارية والعودة الى مبادىء الشريعة الاسلامية. الى جانب ذلك، قام "حزب الاحرار" على مهاجمة سياسة التتريك، ومتهماً جميعة "الاتحاد والترقي" بتزوير الانتخابات، التي قامت بتقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر تعمل لصالحها.[673]

أدت حرية الفكر، والتعبير، والانخراط في الجمعيات، التي جاءت بها الثورة الدستورية، ليس فقط إلى مظاهرات سياسية تعبيراً عن الفرح أو الغضب، وإنما أيضاً إلى اضطرابات عمالية واسعة. إذ طالب العمال برفع أجورهم تعويضاً عن ارتفاع الأسعار (ارتفعت نسبة التضخم بشكل هائل، 20 بالمئة - في بعد الثورة)، وعندما لم تستجب مطالبهم عمت موجة من الإضرابات كل أنحاء الإمبراطورية : لقد كان هناك أكثر من 100 إضراب في ستة أشهر وقد أرعبت الإضرابات الحكومة، التي كانت راضية عن تنفيس الجماهير عن مشاعرها بمظاهرات سياسية، فأصدرت، وبدعم من لجنة الاتحاد والترقي، تشريعات عمل تحظر النقابات العمالية في

---

670 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص49-50 بتصرف

671 - علي محمد الصلابي. "السلطان عبد الحميد الثاني و فكرة الجامعة الإسلامية و أسباب زوال الخلافة العثمانية". المكتبة العصرية سيدا بيروت. ص67

672 - المرجع السابق. ص70

673 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. الصفحات من 50 الى 52

القطاع العام، وتفرض إلزامية التحكيم وتجعل من الإضرابات عملاً صعباً للغاية. لقد قمعت هذه التشريعات فعلياً الحركة العمالية وبالكاد حصلت أية إضرابات في خلال ما تبقى من المرحلة الدستورية الثانية . وقد كان دور لجنة الاتحاد والترقي في القضاء على الإضرابات مهماً، لأنه يظهر بأن اللجنة وقفت وبشكل مريب إلى جانب الرأسماليين في قمع حرية العمل النقابي، بالشكل الذي كان عليه.[674]

4- ثورة أبريل 1909 المضادة

وعلى الرغم من أن لجنة الاتحاد والترقي قد أصبحت من أكثر القوى نفوداً في الإمبراطورية بعد النجاح المذهل لثورتها، إلا أنها اضطرت، وبشكل متزايد في خلال عام 1908 والأشهر الأولى من عام 1909، إلى أن تتعايش مع نوعين من المعارضة، واحدة كانت تعود ل"حزب الأحرار"، الذي كان سلوكه سيئاً الانتخابات وأخذ أعضاؤه يشعرون بمزيد من الاحباط، وامتعض "كامل باشا"، الليبرالي، من ضغوطات لجنة الاتحاد والترقي، فانحاز شخصيا إلى هذا الحزب، وتوترت العلاقات بينه وبين لجنة الاتحاد والترقي بشكل متزايد، وقد نجحت لجنة الاتحاد والترقي في 14 فبراير في نزع ثقة البرلمان من كامل باشا واستبداله ب"حسين حلمي باشا"، الذي كان مقرباً من اللجنة، وأطلقت المعارضة حملة إعلامية انتقادية لاذعة ردت عليها صحف الاتحاديين بالمثل، وأقدم أحد الاتحاديين على الأرجح، على اغتيال "حسن فهمي"، رئيس تحرير أكثر الصحف عنفا في معارضتها للاتحاديين في 6 أبريل، وقد تحول تشييعه في اليوم التالي إلى مظاهرة جماهيرية حاشدة ضد اللجنة. النوع الثاني من المعارضة الذي واجهته لجنة الاتحاد والترقي كان من قبل الحلقات الدينية المحافظة، وبالأخص من قبل صغار العلماء ومشايخ الطرق الصوفية، وفي خلال شهر رمضان، والذي تزامن مع شهر أكتوبر 1908، وقع عدد من الحوادث منها على الأقل تظاهرتان عنيفتان وجديتان، طالب في خلالهما المتظاهرون بإغلاق البارات والمسارح، ومنع التصوير وتقييد حرية حركة المرأة، ونظم المتطرفون الدينيون، الذين أصبحوا ناشطين حول صحيفة "فولكان" الناطقة باسم الشيخ النقشبندي "درويش وحدتي"، في 3 أبريل قد نظمت هذه المجموعة حملة إعلامية واسعة ضد سياسات وعلمانية الأتراك الشبان.[675]

وعلى الرغم من كل هذا الصراع السياسي الداخلي والتوترات المتصاعدة، فقد جاء العصيان المسلح، الذي وقع في العاصمة مساء 12 أبريل 1909، باسم إعادة الإسلام والشريعة، كمفاجأة تامة للاتحاديين والمراقبين الأجانب على حد سواء. ففي تلك الليلة، تمردت كتيبة الجنود المقدونيين في حامية تاشكشلا، والتي أحضرها الاتحاديون قبل أسبوع فقط لتحل محل الفرق العربية والألبانية المفترض أنها غير موثوقة، والتي اعتقلوا ضباطها وسجنوهم. وساروا في صباح اليوم التالي، مع مجموعة كبيرة من طلاب المعاهد الدينية، السوفطاس، إلى مبنى البرلمان. وانضم إليهم في خلال النهار، المزيد والمزيد من الجنود والعلماء. كانت الحكومة مضطربة، ولم تجرؤ على إرسال الجنود الموالين، وإنما أرسلت قائد الشرطة للاطلاع على مطالب الجماهير. وقد عرض المتحدث باسم الجنود ستة مطالب[676]

- عزل الصدر الأعظم ووزيري الحربية والبحرية
- استبدال عدد من الضباط الاتحاديين
- استبدال الرئيس الاتحادي لمجلس المبعوثان (أحمد رضا)
- إبعاد عدد من أعضاء المجلس الاتحاديين عن إستانبول
- إعادة إحياء الشريعة
- وإصدار قرار بالعفو عن الجنود المتمردين.

وبالنسبة للتساؤل حول من الذي حرض على الثورة المضادة، فقد ألقت لجنة الاتحاد والترقي اللوم مناصفة على أكتاف السلطان عبد الحميد والمعارضة الدينية للاتحاد المحمدي الذي يرأسه الشيخ وحدتي. وفي الوقت

674 - إريك زوركر. المرجع السابق. ص144
675 - المرجع السابق. ص147 بتصرف
676 - المرجع السابق. ص148 بتصرف

نفسه، فإن أيادي السلطان بدت واضحة أيضاً في حقيقة أن الثائرين كانوا يمتلكون موارد مالية أن الجنود قد قبضوا بالذهب، وقد أنكر السلطان لاحقا في مذكراته، أي علاقة له بالثورة. وتشير المطالب التي صاغها الثائرون، والوقائع التي قدمت أمام المحاكم الاستثنائية وفي مذكرات قادة المعارضة، إلى المعارضة السياسية، الأحرار، كمحركين رئيسيين. كما تدعم الطريقة الانتقائية التي هاجم بها الثوار الأفراد والضباط الاتحاديين أيضاً وجهة النظر هذه. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن المعارضة الدينية الملتفة حول الشيخ وحدتي والاتحاد المحمدي قد لعبتا دوراً هاماً في تنظيم الثورة وفي إثارة الجنود. إلا أن المعارضة الليبرالية، كانت على الأرجح، المحرض الأصلي على الثورة.[677]

لم تمتد الثورة المضادة لعام 1909 فعلياً إلى الأقاليم، إلا أنه كان هناك حادثة عنف يمكن ربطها بها، ففي إقليم أضنه، انتهز عدد من المؤيدين للنظام القديم فرصة انهيار السلطة المركزية لمهاجمة ممثلي الاتحاديين، وتحولت أعمال الشعب إلى مذبحة قتل فيها عدد كبير (على الأرجح 20,000) من المواطنين الأرمن، وقد أرسلت لجنة تحقيق برلمانية إلى "أضنه"، وتم تنفيذ الإعدام بـ 124 وسبعة أرمن لدورهم في أعمال الشغب[678].

كان لسياسات حكومة "الاتحاد والترقي" الدور الأكبر في انهيار الإمبراطورية العثمانية ونهايتها، وبخاصة بعد دخولها الحرب العالمية الأولى التي انتهت بهزيمتها ضمن دول المحور (الإمبراطورية الألمانية، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية النمـوية المجرية، بلغاريا)، شكلت إرهاصات الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) وتداعياتها اللاحقة عوامل مهمة في تأسيس الجمهورية التركية الحديثة؛ فمن أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى اقتطاع أجزاء واسعة من الإمبراطورية العثمانية وإعلان استقلالها أو وضعها تحت انتداب او وصاية الدول المنتصرة (فرنسـا وبريطانيا)، فضلاً عن إجبار الدولة العثمانية القبول باتفاقيات تقوض وحدة الأراضي التركية وسلامتها. من هذه الاتفاقيات، "اتفاقية هدنة مودروس" في أكتوبر 1918 التي أنهت العمليات القتالية في الشرق الأوسط بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء (بريطانيا، فرنـا، الإمبرطورية الروسية) بقيادة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وفرضت هذه الاتفاقية شروطا مذلة على الدولة العثمانية، مهدت الطريق أمام تفكك الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها[679]، ومن أهم هذه الشروط:

- استـلام الـقـوات العثمانية خارج الأناضول، وبخاصة في البلدان العربية (اليمن، العراق، سوريا الحجاز)
- سيطرة الحلفاء على مضيقي البوسفور والدردنيل ومرور الـفـن التابعة للحلفاء من خلالهما.
- تسريح الجيش التركي، وخضوع الإذاعة والتلغراف والطرق الحديدية لرقابة الحلفاء.
- انسحاب القوات التركية من إيران، ومن الأجزاء المسيطرة عليها في ما وراء القوقاز .
- احتلال الحلفاء عدة أقاليم عثمانية، مع احتفاظهم بالحق في احتلال اية مواقع استراتيجية داخل تركيا ذاتها في حال تهديد أمنهم وسلامتهم.
- إعادة الدولة العثمانية أسرى الحرب التابعين لدول الحلفاء من دون أية شروط، وإبقاء الأسرى الأتراك تحت تصرف الحلفاء.

أمعنت دول الحلفاء عبر "مودروس" بإذلال الإمبراطورية العثمانية واقتسـام أراضيها ومناطق نفوذها (تركة الرجل المريض)، فقامت بفرض سيطرتها على أهم المنافذ البحرية والإستراتيجية التابعة للدولة العثمانية، مما ساعدها على تحقيق انتصار كبير في الحرب العالمية الأولى. لم تحترم دول الحلفاء اتفاقية الهدنة ووقف الأعمال القتالية الموقعة مع الإمبراطورية العثمانية، مطلقة العنان لأطماعها الاستعمارية التوسعية، لتجاوز حد الاستيلاء على الأراضي التابعة للدولة العثمانية إلى الاستيلاء على أراضي الداخل التركي؛ فقام الفرنسيون باحتلال ولاية أضنا، والطليان ولاية قونية ولواء أنطاكيا، واليونان ولاية أزمير، واحتلال الإنكليز لسامسون

677 - إريك زوركر. المرجع السابق. ص151-152 بتصرف
678 - المرجع السابق. ص152
679 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص50

ومرزيفون في الشمال، وتعاون الإنكليز والفرنسيين على احتلال ولايات ومناطق هي: مرعش وأورفة وغازي عنتاب في الجنوب.[680]

ثالثا: الدولة الكمالية و دستورين 1921 و 1924

أدى احتلال الأراضي التركية إلى تشكيل مقاومة عسكرية وسياسية بقيادة القوميين الأتراك في ما عرف بـ"الحركة الوطنية التركية" عام 1919 للدفاع عن الأراضي التركية وتحريرها من احتلال قوات الحلفاء. وقد توجت الجهود التركية بتشكيل الجمعية الوطنية الكبرى في الأناضول برئاسة مصطفى كمال أتاتورك في 24 أبريل عام 1920. حاولت قوات الحلفاء استغلال النجاح العسكري الذي حققته بعد "هدنة مودروس" باحتلالها أجزاء واسعة من الأراضي التركية وتدعيمه بإطار قانوني، من خلال إجبار الحكومة العثمانية على توقيع "معاهدة سيفر" في 10 غشت 1920 التي أهم بنودها[681] :

- تعديل الحدود التركية ـ اليونانية، حيث تنازلت الدولة العثمانية عن تراقيا إلى حدود تشاتاليا.
- تخلي تركيا عن جميع حقوقها في "إيمبروس وتينيدوس"، مبقية على مساحة صغيرة من القسطنطينية وجزر بحر مرمرة .
- وضع مضيق البوسفور تحت الإشراف الدولي.
- نقل حق ممارسة السيادة الوطنية على إزمير من تركيا إلى اليونان.
- حصول منطقة الحجاز على الاستقلال.
- حصول ارمينيا على الاستقلال.
- حصول كردستان على الاستقلال حسب بنود (62، 63، 64) والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استناداً إلى البند 62
- ضم بعض الأراضي الجنوبية الشرقية لسورية

حاول الحلفاء بـ"معاهدة سيفر" تقطيع أواصل الأراضي العثمانية وتقسيمها، التركية منها بخاصة، لضمان ضعفها وعدم قدرتها على النهوض مرة أخرى، كدولة قوية على الساحة الدولية، كما أنها حاولت انتزاع مصادر أهميتها الجيوسياسية، ووضعها تحت السيطرة اليونانية والغربية كما هي الحال بإخضاع أجزاء من القسطنطينية لليونان، وتدويل الإشراف على مضيق البوسفور، مما يعني إخراج الأتراك من أوروبا نهائيا، وقد شكل الوجود التركي داخل أوروبا مصدر قلق للدول الأوروبية حتى وقتنا الحاضر، ويتضح ذلك جليا في مماطلة أوروبا في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى والقوات الموالية لها رفضها اتفاقية سيفر، وواصلت قتالها ضد قوات الحلفاء لتحقق نصرا حاسما أدى إلى إعادة تحرير الأراضي التركية في ما يعرف بحرب الاستقلال (1919 - 1922)، بقيادة مصطفى كمال الذي ألغى السلطنة في نوفمبر 1922، بعد تحقيقه نصرا كبيرا على القوات اليونانية، أكسبت حرب الاستقلال مصطفى كمال نفوذاً عسكريا وسياسيا كبيرا، مكنه من اتخاذ قرار مصيري بحجم إلغاء السلطنة التي استمرت أكثر من ستة قرون متواصلة، كما أنه بعث الطمانينة في الدول الأوروبية، ومهد الطريق أمام توقيع "معاهدة لوزان"، بعد تيقن دول الحلفاء من تخلي الأتراك عن الولاية العثمانية على الأقاليم، والمناطق غير التركية. أدى تغيير موازين القوى على الأرض لصالح القوات التركية إلى عقد معاهدة سلام جديدة بين تركيا ودول الحلفاء، عرفت بـ"معاهدة لوزان" في يوليو 1923، ومن أهم بنودها[682] :

- إعادة الأناضول وتراقيا الشرقية إلى ضمن الأراضي التركية.

680 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص51
681 - المرجع السابق. ص51
682 - المرجع السابق. ص52

- تحديد حدود تركيا مع كل من اليونان وبلغاريا والمشرق العربي.
- تنازلت تركيا عن مطالبها بجزر دوديكانيـا وقبرص ومصر والـودان والعراق وسورية، وتنازلت عن امتيازاتها في ليبيا.

الجدير بالذكر، أن وزير الخارجية ورئيس الوفد البريطاني "ديفيد كروزون"، قد اشترط عدة شروط على الوفد التركي برئاسة "عصمت إينونو" في لوزان للاعتراف باستقلال تركيا، هي[683] :

- إلغاء الخلافة الغاء تاما
- طرد الخليفة خارج البلاد
- مصادرة أموال الخليفة
- إعلان علمانية الدولة.

وفي عام 1921، وأثناء حرب الاستقلال، وضع دستور جديد في تركيـا، وكان من أبرز محاوره: إعلان مبدأ السيادة الوطنية، وتأسيس الجمعيـة الوطنيـة التركية؛ التي عرفت فيما بعد بالمجلس الوطني التركي الكبير، واعتبرت هذه الجمعية الممثل الحقيقي الوحيد للأمة، خاصة في ظل رضوخ السلطان لمطالـب الحلفـاء، وتوقيعه معاهدة سيفر، وكان هذا الدستور يقوم على أساس نظام حكومة الجمعية الحال في الدستور السويسري؛ حيث تناط كافـة السـلطات بالجمعيـة الوطنية أو البرلمان.[684]

ولا يمكن مناقشة النظام السياسي التركي الحديث ودراسته من دون التطرق إلى الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي أفضت إلى إقامة الجمهورية التركية الحديثة وتأسيـها[685]. أعلن "مصطفى كمال أتاتورك" الجمهورية في 29 أكتوبر 1923 و أصبح رئيسا للجمهورية بموجب التعديل الذي صوت إلى جانبه 158 صوتا في المجلس الوطني التركي من أصل 278، و قد غاب هذا الإجتماع أكثر من 100 عضو، و شارك في المعارضة ثلاثة من القادة ضد تعديلات مصطفى كمال، و أصبح "عصمت إينونو" رئيس الوزراء، و "فتحي اوكيار بك" رئيسا للمجلس الوطني التركي الكبير بعد إلغاء السلطنة[686].

لم يكن من السهل إعلان الدولة الحديثة بتركيا، فالسلطان بصفته خليفة المسلمين على الأرض يحظى بشرعية دينية تمنحه نوع من القداسة، مما تطلب على المعارضة خطة ذكية تجلت في فصل الخلافة عن السلطنة[687]، رغم أن تركيا آنذاك توفرت على مؤسسات دستورية، فالبرلمان التركي(المجلس الوطني التركي حينئذ) يحتاج لمبرر قوي حتى يتمكن من إلغاء الخلافة ذات التأثير الروحي و المعنوي على المسلمين، و هذا كان أحد شرطي الديبلوماسية البريطانية لتوقيع الإستقلال[688].

كان من هذه التحديثات الدستورية، ما أقدم عليه السلطان عبد الحميد خان الثاني 24 أكتوبر سنة 1876 بتنظيم مجلس عمومي (برلمان) يكون من مجلسين: أحدهما ينتخب ب الأهالي أعضاءه ويسمى مجلس المبعوثان، والآخر تعين أعضاؤه من طرف الدولة، ويسمى مجلس الأعيان، وتواصلت الجهود العثمانية في

683 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص52-53

684 - بكر محمد رشيد البدور. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الاولى2016. ص95

685 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص49

686 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص74 بتصرف

687 - راجع الملحق رقم 1 : تمهيدا لإلغاء الخلافة بقرار من المجلس الوطني التركي(البرلمان حاليا) استند هذا الأخير على وثيقة للتفريق بين الخلافة و السلطنة، الوثيقة مرفقة في لائحة الملاحق. عمل على ترجمة هذه الوثيقة من التركية إلى العربية "عبد الغني سني بك" السكرتير العام لولاية بيروت، و نشرت في القاهرة على شكل كتيب 1924 عن مطبعة الهلال. و هذه الوثيقة حصلنا عليها من دراسة جماعية لكل من "وجيه كوتراني" و "محمد رشيد رضا" و "علي عبد الرزاق" و "عبد الرحمان شهبندر" تحت عنوان "الدولة و الخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا" طبعة 1996

688 - نظرا للأطماع البريطانية للسيطرة على لواء الموصل بعد ظهور منابع النفط فيها، كانت تريد اتقلال الأقطار العربية عن تركيا، فبدأت الديبلوماسية البريطانية تطمح لإلغاء الخلافة التي تؤثر بشكل روحي و معنوي على المسلمين و العرب، و إبعاد الحلفاء "فرنسا و ايطاليا و اليونان" عن الدول العثمانية.

الإصلاحات الدستورية في الدولة العثمانية إلى وضع دستور للدولة العلية العثمانية، فكان وضع الدستور الأول المشتمل على مائة وتسع عشرة مادة، أمر بنشره وإعلانه قانوناً أساسياً بالأستانة، وقرئ في جمع حافل في يوم 23 ديسمبر سنة 1876. ولكن معركة الدستور العثماني بقيت محل أخذ ورد حتى إلغاء الخلافة عام 1924م، ووضع المبادئ الستة للثورة التي قادها مصطفى كمال أتاتورك، فيما عرف بالثورة الكمالية[689]، و هي:

- ✓ النظام الجمهوري، إذ لا عودة أبداً، إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.
- ✓ الوطنية المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة موحدة ومتميزة.
- ✓ علمانية الدولة، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم.
- ✓ ديمقراطية التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الأوروبي، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.
- ✓ نظام الحرية والمراقبة في اقتصاد الدولة ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا أخل بالمصالح العامة.
- ✓ الثورية والتطوير في الثقافة (التكنولوجيا) وميادين الحياة للقضاء على الجهل والفقر والتخلف

وهكذا مرت الدول التركية بعدة مراحل دستورية متطورة، وهي في مرحلة تأسيسها الأولى، بداية مع مرحلة التنظيمات العثمانية، ثم مرحلة الدستور في العهد العثماني أيضاً، الممتدة من عام 1876 إلى عام 1908، ثم مرحلة الثورة الكمالية التي شكلت في مبادئها الستة السابقة القواعد الدستورية لمرحلة الجمهورية منذ عام 1924، وعليه فقد اعتبرت الكمالية، حصيلة تاريخية لمشروع التقدم العثماني، وربما مستثمرة لنقاط الضعف في دستوره لإلغائه. لقد كان الإعلان الأول للدستور عند جلوس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش سنة 1876، ثم قام السلطان بتعطيله، ثم أجبر على إعلانه مرة ثانية 1908م دون أي تعديل، فبقي في مائة وتسعة عشر مادة، تنتظم مواده في عناوين عامة، الأول منها يتحدث عن ممالك الدولة العثمانية ورئاستها، تنص المادة الأولى على أن «الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة، وهي لا تقبل التجزئة لأي سبب كان»؛ أي: أن المادة الأولى تنص على وحدة الدولة.[690]

بينما تنص المادة الثانية على: "عاصمة الدولة هي مدينة اسطنبول، وليس لها أي امتياز على غيرها من البلاد العثمانية الأخرى، وليس معفاة من أي شيء"، وتنص المادة الثالثة على أن "السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى، وتكون حسب الأصول القديمة لأكبر الأولاد من سلالة آل عثمان" وهذه المادة التي تجعل السلطنة بمنزلة الخلافة هي التي عمل عليها أتاتورك في الوثيقة المعروفة: (الخلافة وسلطة الأمة[691])، وهي دراسة فقهية تأصيلية، استند إليها المجلس الوطني التركي في التفريق بين الخلافة والسلطنة، نشرت في القاهرة عام 1924، ويرى الباحث "وجيه كوثراني" أن «ثمة انتصار تاريخي يحصن كمال كمشروعية تاريخية، وثمة تأصيل فقهي شرعي يبرر الفصل بين الخلافة والسلطنة أي بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، اجتمعا للتمهيد للحظة قرار إلغاء الخلافة واتخاذ القرارات اللاحقة في علمنة الدولة والمجتمع».[692]

على الرغم من أن النظام السياسي التركي الحديث، وريث الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه تبنى مبادئ وفلسفة وقيماً سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة مغايرة للقيم والمبادئ التي كانت تتبناها الدولة العثمانية. أعلن مصطفى كمال من خلال المجلس الوطني الكبير، الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923، ليكون أول رئيس لها، مستندا إلى الشرعية التي اكتسبها من انتصاره في حروب الاستقلال، ومن ثم، أعلن إعلاءه شأن القومية التركية، وتأكيده وحدة الأراضي التركية، منهيا مبدأ الشرعية الدينية التي كان يستند إليها سلاطين آل عثمان، لتحل محلها الشرعية العكرية والقومية التركية في النظام السياسي التركي الحديث. بناء على ذلك، تمت صياغة دستور جديد للجمهورية التركية في 20 أبريل 1924، يتماشى مع التطلعات والأهداف التركية الجديدة (نظام

689 - محمد زاهد جول. التجربة النهضوية التركية ، كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم؟. مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت-لبنان. الطبعة الاولى2013. ص32-33

690 - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص33-34

691 - انظر الملحق رقم 1

692 - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص34-35

جمهوري برلماني). اعتمد النظام السياسي التركي على عدة أسس وردت في منهاج حزب الشعب الجمهوري (مؤسسه ورئسه مصطفى كمال) تم طرحها في مؤتمر الحزب الأول في 5 أكتوبر 1927 (الجمهورية، الملية/القومية، الشعبوية، العلمانية) ثم أضيف إليها (الدولتية، الثورية) في1931. تم إدخال المباديع السنة في الدستور التركي في 5 فبراير 1937، الذي أرسى قواعد العلمانية، لتعريف الدولة التركية بأنها "جمهورية ملية شعبية دولتية علمانية ثورية". للتعرف إلى طبيعة التطورات والتغيرات التي أحدثها النظام السياسي التركي الحديث، لا بد من التطرق إلى المبادئ الكمالية بالشرح والتفصيل، لما لها من أثر بالغ في الحياة السياسية التركية حتى وقتنا الحاضر، حيث أصبحت منذ التعديلا الدستورية سنة 1937، مبادئ للنظام السياسي التركي، ويمكن تعريف الكمالية: «أنها فلسفة التحديث التي قادها مصطفى كمال أتاتورك للانتقال بالأمة التركية من إرث الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية الحديثة، مستندا إلى ستة مبادئ رئسيـة، مثلت أيديولوجيته وعقيدته السياسية، هي: الجمهورية، الملية (القومية)، الشعبوية، العلمانية، الدولتية، الثورية، هذا ما يمكن من تفسير سلوك النظام السياسي التركي الحديث بعد إعلان الجمهورية، وما ترتب عليها من قرارات وقوانين طالت مفاصل الدولة واركانها والمجتمع التركي كافة، في ضوء التزام النظام السياسي التركي الحديث بهذه المبادئ.[693]

1- مبادئ النظام السياسي التركي (الكمالية)

عرفت تركيا الكمالية بمبادئها الستة : الجمهورية، الشعبية، القومية، العلمانية، الدولتية و الثورية الإصلاحية.

✓ الجمهورية[694] (cumhuriyetcilik) :

أسس مصطفى كمال أتاتورك نظاماً جمهورياً برلمانيا، يستند إلى الإرادة الوطنية في انتخاب البرلمان الذي يشكل الحكومة وينتخب رئيس الجمهورية، منهياً الجانب الوراثي في تولي السلطة الممتد لأكثر من ستة قرون في سلالة "آل عثمان"، لتنتقل السيادة إلى الأمة في اختيار حكامها ومن يمثلها في إدارة الدولة، وذلك نابع من رؤية أتاتورك أن الجمهورية هي أفضل مسار لتنفيذ رغبات الشعب. شكلت إمكانية عودة السلطنة أو الخلافة إلى تركيا هاجسا لمصطفى كمال أتاتورك، لذلك حاول بالوسائل كافة، منع حصول ذلك لتدعيم ركائز «مبدأ الجمهورية»، ويمكن ملاحظة ذلك. من قرار إلغاء الخلافة "القانون رقم 431 المصادق عليه في 3 مارس1924" المتضمن عدة خلال بنود، أهمها:

- المادة الأولى: تم خلع الخليفة، وإلغاء مقام الخلافة بعد دمج معناها ومفهومها من حيث الأساس في الحكومة والجمهورية
- المادة الثانية: يمنع على الخليفة المخلوع وعلى أفراد الحاكمة في السلطنة العثمانيا وعلى أصهارهم رجالاً ونـاء، حق الإقامة داخل ممالك الجمهورية التركية أبدياً. ويـري حكم هذه المادة على كل من تلده النـاء المنتـبات إلى تلك العائلة الحاكمة.
- المادة الثالثة: على كل المذكورين في المادة الثانية ترك أراضي الجمهورية التركية ابتداء من تاريخ إعلان هذا القانون، وفي مدة أقصاها عشرة أيام.
- المادة الرابعة: تـحب صفة المواطنة التركية عن كافة المذكورين في المادة الثانية، ويحرمون من الحقوق المترتبة عن تلك الصفة
- المادة الخامسة: من هنا فصاعداً، لا يحق للمذكورين في المادة الثانية التصرف في أموالهم غير المنقولة داخل الجمهورية التركية، ولقطع علاقاتهم بممتلكاتهم يمكنهم الاحتكام بالوكالة إلى محاكم الدولة خلال سنة واحدة. وبعد انقضاء هذه المدة لا يحق لهم مراجعة المحكمة.

693 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص53-54
694 - المرجع السابق. ص54-55

- المادة العاشرة: انتقلت إلى ملكية الأمة كافة الأموال المعروفة باسم الأملاك الخاقانية، مع الممتلكات التي تم نقلها من قبل إلى ذمة الأمة، وكذلك كافة الأملاك العائدة للسلطنة الملغاة، وأملاك الخزينة السلطانية السابقة والقصور والمباني والأراضي مع محتوياتها.

يتضح من خلال مضمون القرار السابق مدى حرص أتاتورك على الحفاظ على الجمهورية التركية، وقطع السبل كافة، أمام سلالة آل عثمان، والحيلولة دون عودتهم إلى السلطة حتى لو تطلب الأمر نزع الجنسية التركية عنهم، على الرغم من أنهم مواطنون أتراك، ما يخالف الدستور التركي والقوانين والأعراف الدولية والغربية تحديداً تلك التي تأثر بها أتاتورك، وحاكاها في إنشاء النظام السياسي، وبناء المؤسسات التركية، واستمد منها القوانين والقواعد الناظمة لسلوك النظام والأفراد في تركيا.

✓ الشعبية[695] (halkqulik)

هي نقل السلطة السياسية إلى المواطنة الشعوبية؛ لقد أوضح مصطفى كمال أتاتورك مفهوم الشعبية في المؤتمر الاقتصادي في فبراير 1923 في إزمير قائلا: «إن صوت الشعب هو صوت الله، نحن شعبيون، والشعبية تعني القوة والسلطة والسيادة والإرادة، وهذه الأمور تعطى بصورة مباشرة لشعب وتحفظ في أيدي الشعب»، كما أكد دستور عام 1924 مفهوم الشعبية في ديباجته التي جاء فيها «تعود السيادة بدون قيد أو شرط إلى الشعب، إذ إن نظام الحكم يستند إلى مبدأ شخصية الشعب، ومحاولة الحفاظ على وحدته الحقيقية»، حاول كمال أتاتورك من خلال مبدأ الشعبية تلافي أخطاء الدولة العثمانية، بأن يعلي قيمة الشعب والطبقات البسيطة وقدرتهم وسلطتهم، أمام النخب (الياسية والاقتصادية والعسكرية) كالتي كانت سائدة إبان عهد الدولة العثمانية، والتي ساهمت بصورة كبيرة في إضعاف الدولة العثمانية وتفككها وانهيارها. كما يهدف مبدأ الشعبية التركية إلى القضاء على الانقسامات الطبقية التي تتعارض مع المجتمع وكرامة الإنسان من خلال شرطين هما: رفع المستوى الاقتصادي، وتوفير الثقافة والتعليم لأفراد الشعب التركي كافة. يمكن القول، إن الشعبية التركية تعني خلق نظام جديد ضد الامتيازات والفوارق الطبقية، أي لا يوجد فرد أو أسرة أو مؤسة أو منظمة فوق الآخرين؛ فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون. كما يمكن إدراج قانون إلغاء الألقاب (باشا، بيك، أفندي، آغا) الصادر في 26 نوفمبر عام 1934 ضمن القوانين الشعبية الهادفة إلى المساواة بين المواطنين الأتراك كافة، (من ذكور وإناث)، حيث تنص المادة الأولى من القانون على إلغاء الألقاب والرتب كافة، ومخاطبة المواطنين الأتراك بالاسم وحده من دون أية مقدمات او مميات أخرى، إلا أن هذه القوانين لا يمكن عزلها أيضا عن محاولات النظام السياسي التركي الجديد بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، القضاء على الموروث والتقاليد العثمانية في الذاكرة الرسمية والشعبية للمجتمع والدولة التركية الحديثة.

✓ القومية[696] (milliyetcilik)

تبنى مصطفى كمال أتاتورك ايديولوجية سياسية تروج للشعب التركي وتمجده دون سائر القوميات؛ فقد سعى أتاتورك إلى إنشاء دولة قومية (تركيا) من بقايا الإمبراطورية العثمانية المتعددة والمتنوعة الأعراق والأديان، ولطالما رأى كمال أتاتورك أن أحد أسباب ضعف الدولة العثمانية وتخلفها، هو تعدد أعراق شعوبها التي قامت بالتعاون مع دول الحلفاء ضد الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، فهو يشعر بأن الأعراق والقوميات غير التركية قامت بخيانة العنصر التركي لتحقيق مصالحها، لذلك يجب على الأتراك إنشاء وطن قومي لهم يحافظ على مصالحهم وعرقهم ويحمي حدودهم وأراضيهم، من دون الالتفات إلى الأعراق والشعوب العثمانية الأخرى، احتلت القومية التركية مكانة بارزة في الأيديولوجية السياسية للنظام السياسي التركي الحديث، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، متخذها ركيزة أساسية لحشد التأييد الشعبي وإضفاء الشرعية السياسية

695 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص55--56
696 - المرجع السابق. ص56 و ما يليها

على النظام السياسي الحديث. لم يقتصر مبدأ القومية لدى أتاتورك على سيادة العنصر التركي وتمجيده داخل الجمهورية الوليدة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى بلورة رؤية متكاملة قائمة على تصور أتاتورك للدولة التركية بأنها كل لا يتجزأ، تضم أراضيها وشعبها، وفي سبيل تحقيق ذلك، اتخذت عدة إجراءات أهمها:

- نقل العاصمة من القسطنطينية (إسطنبول) إلى أنقرة في 13 أكتوبر من العام 1923. إن لهذا القرار رمزية كبيرة في ظل صدوره قبل إعلان الجمهورية التركية في (29 أكتوبر 1923) ليتم نقل العاصمة إلى أنقرة في قلب الأناضول، الوطن التاريخي للشعب التركي، كدلالة على أن هذه العاصمة خاصة بالشعب والعنصر التركيين، على العكس من إسطنبول التي طالما كانت عاصمة للبيزنطيين، ثم عاصمة عالمية لدولة الخلافة الإسلامية (الإمبراطورية العثمانية) تخص مسلمي العالم كافة. الجدير بالذكر، أن الدستور التركي ينص على عدم إمكانية تغيير العاصمة، وفقاً للمادة الرابعة في الدستور التركي لعام 1982 لا يعدل ولا يقترح تعديل المادة الثالثة التي من ضمنها أن العاصمة هي أنقرة.
- اتفاقية التبادل السكاني بين تركيا واليونان في 30 ديسمبر 1923. تعتبر هذه الاتفاقية اتفاقية تبادل سكاني على أساس ديني في المقام الأول، وتبادل عرقي في المقام الثاني حيث تم نقل ما يقارب مليوناً ونصف مليون شخص مسيحي ويوناني من تركيا إلى اليونان، ونقل ما يقارب نصف مليون مسلم وتركي من اليونان إلى تركيا. ساهم أتاتورك بهذه الاتفاقية رغم مخالفتها مبادئ حقوق الإنسان بالحفاظ على وحدة الشعب التركي وترابطه، عرقيا وعقائدياً، وقضى على الاحتمالات المستقبلية بمطالبة الأقليات اليونانية أو المسيحية بالاستقلال أو الحكم الذاتي، مجنباً تركيا الاضطرابات والقلاقل والتدخلات الخارجية.
- تكريس سيادة العنصر التركي ورفعته في أغلبية خطابات أتاتورك الذي كان يفتتح أغلب خطاباته بمقولة "سعيد من قال أنا تركي، التي باتت تُعرف كشعار له
- تركيز أتاتورك على وحدة الأمة التركية ووحدة الوطن التركي المشتركة، بغض النظر عن اللغة والدين والعرق. ومن أهم الخطابات التي تناول فيها أتاتورك آراءه و فلسفته الأيديولوجية والسياسية وطبيعة الأحداث والظروف السياسية التي مرت بها تركيا منذ حرب الاستقلال 1919 إلى تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، هو خطاب "نطق"، الذي القاء من 15 - 20 أكتوبر 1927 بمعدل ست ساعات يومياً في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري. يظهر جلياً أن رؤية أتاتورك للقومية التركية تؤكد وحدة الجمهورية التركية أرضاً وشعباً ومؤسسات، ما يعني عدم السماح لأي أقلية دينية أو عرقية بحق الحكم الذاتي أو الانفصال عن الوطن التركي أو الأمة التركية؛ فهو يرى أن المبادئ الكمالية وأهمها (الجمهورية والشعبوية) قد حققت لأفراد الشعب التركي كافة، المساواة في الحقوق والواجبات، وكفلت له من خلال الديمقراطية حقه في انتخاب ممثليه في الإطار القانوني والدستوري للدولة والأمة التركية. لذلك، يجب على الأقليات كافة، المحافظة على وحدة الأراضي والأمة التركية كما هي الحال في الدول الغربية التي تضم أعراقاً ومذهبيات مختلفة، تنصهر في بوتقة واحدة تحت مفهوم واحد هو "المواطنة"، التي تكفل للمواطن حقوقه وتلزمه بأداء واجباته تجاه دولته.
- استبدال الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية في اللغة التركية. بادر أتاتورك إلى تشكيل لجنة اللغة لاستبدال الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية في 1 نوفمبر 1928، وتنقية اللغة التركية من المفردات العربية والفارسية. يدل هذا، على سعي أتاتورك إلى إيجاد لغة خاصة بالشعب التركي، تقطع صلته بالماضي العثماني، وتظهر ترفعه عن الشعوب الأخرى، بقراره تنقية اللغة التركية من مفردات الشعوب الأخرى.
- تضمين الدساتير التركية كافة مبدأ القومية التركية، وتأكيدها وحدة الشعب والوطن. إدراك أن المواطنين الأتراك متحدون تحت راية الشرف والفخار الوطنين، وفي الغبطة والأسى الوطنيين، وفي حقوقهم وواجباتهم المتعلقة بالوجود الوطني. تنص المادة الثانية في الدستور على الولاء للقومية التي نادى بها أتاتورك، وتستند إلى الركائز الأساسية المبينة في الديباجة.

وتنص المادة الثالثة على أن الدولة التركية بأراضيها وأمتها، هي كيان غير قابل للتجزؤ ولغتها اللغة التركية.

- فرض عقوبات قاسية على كل من يسيء إلى القومية التركية. إن المغالاة في توظيف العامل القومي في الدولة التركية، أدت إلى ظهور أزمة إثنية في الديمغرافية التركية؛ فإن اختزال أعراق الشعب التركي المختلفة كافة بالعنصر التركي فقط، وتجاهل الأعراق الأخرى (الأتراك، الأرمن، العرب) ومحاولة السلطات التركية صهرهم في بوتقة القومية التركية عبر الأطر القانونية والدستورية من دون الالتفات إلى مطالبهم وخصائصهم الاجتماعية والإثنية، خلق حالة الاحتقان الشعبي، التي كادت تتحول إلى حرب أهلية شاملة في المناطق ذات الأغلسة الكردية، وهددت أمن النظام السياسي والمجتمعي واستقراره.

✓ العلمانية[697] (laiklik)

عرف الأتراك العلمانية، تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، منذ عهد التنظيمات العثمانية، من خلال الأتراك والنخبة العثمانية التي درست في الدول الغربية، وخاصة فرنسا، إلا أن النظام السياسي لم يتبناها ولم يطالب بها النخبة أو الشعب التركي؛ فجل المطالب النخبوية كانت تركز على الإصلاحات والتغريب بمعنى الحداثة ومواكبة التطور، وليس فصل الدين عن الدولة. بعد قيام الجمهورية التركية، برئاسة مصطفى كمال أتاتورك في العام 1923، تبنى النظام الياسي العلمانية، وأدرجت في الأطر القانونية والدستورية للدولة التركية، بل تعدت ذلك بمحاولات فرضها المتكررة على المجتمع والأمة في تركيا، أي فرض مظاهر العلمانية وجوهرها على طبيعة الحياة والممارسات والسلوكيات اليومية للمجتمع التركي. تصنف العلمانية على عدة أوجه: هناك العلمانية الصلبة «السائدة في أوروبا»، التي تعني علمنة المجتمع وانحسار التدين وتأكل سيادة الثقافة الدينية وممارساتها وتعبيراتها، والوجه الآخر العلمانية الناعمة «السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية»، التي تختلف في نشأتها وواقعها عن العلمانية السائدة في أوروبا والتي بدأت بكنيسة تحتكر المجال الديني والثقافي وتشارك في السياسي، بينما في أمريكا تم السماح بتعددية الكنائس والتزام الدولة الحياد، وعدم التدخل في الشؤون الدينية مقدمة نموذجاً متميزاً لبقاء الدين والتدين وتطورهما في المجتمع، في النطاقين العام والخاص، من دون تدخل الدين في الاختصاصات العلمية والمهنية والاقتصادية والسياسية. إذا، تعني العلمانية فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية، وعدم تدخل الدولة أو السلطة السياسية في الشؤون الدينية، أي عدم تأثر أو تأثير أي منهما في الآخر، مما يعني كفالة الدولة لحقوق الأفراد في حرية اعتناق ديانتهم وممارسة شعائرهم، وعدم تدخلها في حياتهم اليومية وطقوسهم الدينية. اختار أتاتورك السير على خطى العلمانية الصلبة، لإعادة تشكيل توجهات النظام السياسي التركي الجديد، وصهر الهوية الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع التركي، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع مبادئ النظام السياسي الحديث. لا يعود تبني النظام الكمالي العلمانية، كسمة رئيسية للنظام السياسي الحديث لغايات التقدم والتطور، ناشداً استقلال الفكر والمؤسسات من هيمنة السلطة الدينية وإدارة الدولة من خلال القوانين المعاصرة وسيادة المنهج العلمي على التفكير، بعيدا من الضغوط الدينية فحسب، بل يعود أيضا إلى نظر النظام الكمالي الجديد إلى الثقافة الإسلامية باعتبارها مصدراً لتخلف تركيا وضعفها، وأن الثقافة الغربية هي السبيل الوحيد لنهوض تركيا الجديدة والمستنيرة.

انطلاقاً من التصور الكمالي ولتنفيذ الرؤية الجديدة على أرض الواقع، شرع النظام السياسي التركي الحديث بقيادة أتاتورك باتخاذ خطوات عملية في سبيل تحقيق ذلك الأمر الذي اعتبر حرباً على الإسلام، ومن أهم القرارات:

- إلغاء السلطنة في 1 نوفمبر 1922، يعني هذا القرار تخلي تركيا عن الوحدة والسيادة المشتركة مع سائر الأقطار الإسلامية التي كانت منضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية كدولة وأمة واحدة «انلاخ تركيا عن الحاضنة العثمانية».

[697] - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص60 و ما يليها

- إلغاء الخلافة الإسلامية و وزارة الشرعية والأوقاف في 3 مارس من 1924: أدى هذا القرار إلى القضاء على رمز رئيس في الوجدان الإسلامي امتد على مدى أكثر من 1300 عام بعد وفاة الرسول محمد (ﷺ)، وبذلك تم تدمير آخر رباط روحي سياسي يجمع بين المسلمين من مختلف أقطاب الأرض، وتم الاستعاضة عن وزارة الأوقاف برئاسة الشؤون الدينية كمؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء.
- توحيد التعليم في 3 مارس عام 1924، ويعني إلغاء التعليم الرسمي الديني المنتشر في فترة الحكم العثماني للبلاد، والتوجه نحو حشد جهود الدولة للتعليم على النهج العلماني الغربي، حيث اقتصر التعليم الديني على الجهود الفردية والأهلية من دون أي مشاركة من الدولة.
- قانون عطلة نهاية الأسبوع في العام 1924، تم تغيير عطلة نهاية الأسبوع لتصبح يوم الأحد بدلا من يوم الجمعة الذي يعد عيدا للمسلمين وأفضل أيام الأسبوع لديهم، وأصبح أسبوع العمل من الاثنين إلى الجمعة.
- اعتماد التوقيت والتقويم الغربي عام 1925: اعتمد النظام الجديد على التقويم الميلادي في التاريخ بدلاً من التقويم الهجري المعتمد في العهد العثماني، واعتماد التوقيت الأوروبي.
- تغيير طبيعة الزي الخارجي في 25 نوفمبر 1925، حيث تم إصدار قانون يفضي باستبدال غطاء الرأس (الطربوش، العمامة، القلنسوة، الطاقية) بالقبعة الغربية وفرض الزي الغربي (البدلة) على الرجال، فضلا من دعوات أتاتورك المتكررة للمرأة التركية بخلع النقاب والحجاب والخروج للعمل وعدم البقاء في المنزل ومطالبتها بمخالطة الرجال والمشاركة في الحفلات والدعوات الموسيقية ومحاكاة الحياة اليومية للمرأة الغربية.
- إغلاق الزوايا والتكايا وحظر الطرق الصوفية في 30 نوفمبر من 1925، وهو ما اعتبر حرباً على الإسلام ودعاته وتضييقاً للخناق على العمل الدعوي والخيري الإسلامي.
- إقرار القانون المدني على غرار القانون المدني السويسري في 4 أكتوبر 1926، وهذا يعني إقرار المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث والسماح للمرأة المسلمة بالزواج من غير المسلم، ومنع تعدد تعدد الزوجات للرجال، وهي أمور مخالفة تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وإلغاء الأحكام المستمدة من القرآن الكريم.
- إقرار قانون العقوبات التركي على غرار قانون العقوبات الإيطالي في 1 مارس 1926
- إلغاء المادة الثانية من دستور عام 1924 التي تنص على أن الإسلام الدين الرسمي للدولة التركية في أبريل 1928.
- إنشاء الجمعية التاريخية التركية لبحث التاريخ التركي في أبريل 1931، حاول أتاتورك من خلال هذه الخطوة إحياء التاريخ التركي في وجدان الشعب التركي من خلال البحث في تاريخ الأتراك قبل الإسلام وإظهار بطولاتهم وانتصاراتهم، كأمة عريقة ضاربة جذورها في عمق التاريخ، وأن رفعة الأمة التركية وعلوها غير مرتبطين بدخولهما في الإسلام، كما أنه محاولة منه إيجاد نماذج لقادة ملهمين وقدوة جديدة للشعب التركي من تاريخ الأتراك القدماء، بدلا من أبطال التاريخ الإسلامي والعثماني، إضافة إلى تخليد بطولات أتاتورك وتاريخه، وتوثيقها، كزعيم تركي عظيم ومنقذ للأمة التركية في التاريخ الحديث.

✓ الدولتية[698] (devletcilik)

يقصد بها تركيز السلطة والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة التركية، بغرض تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وعبر تشجيع الصناعات الوطنية ذات رأس المال المحلي. في هذا السياق، أكد رئيس الوزراء التركي في تلك المرحلة، "سراج أوغلو" «إن النظام التركي يقترب من النموذج الاشتراكي». اقتصاد بدائي كان لمبدأ الدولتية جدوى اقتصادية كبيرة في بداية نشأة الجمهورية التركية عام

[698] - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص63-64

1923، للنهوض بالاقتصاد الوطني، العمود الفقري للنظام السياسي والدولة التركية في ظل الامتيازات الأجنبية الممنوحة في عهد الإمبراطورية العثمانية وآثارها السيئة في البنية الصناعية والاقتصادية في تركيا، وما رافقها من احتكار الأقليات الدينية والقومية لأهم موارد الدخل القومي، ولا سيما في حالة الاقتصاد التركي الخارج حديثاً من حروب كبيرة (الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918)، حروب الاستقلال (1919 - 1922)، أنهكت قواه وشتتت بنيانه وأضعفت أركانه، وهو وتقليدي بالمفهوم الحديث، يفتقر إلى الصناعات التحويلية والثقيلة، ويعتمد بصورة أساسية على الزراعة وتسويق المواد الخام. في هذا المضمار، قامت الدولة التركية باتخاذ قرارات وإصدار قوانين وإنشاء عدة مؤسسات اقتصادية وصناعية وزراعية، ساهمت في توجيه الاقتصاد التركي ونهوضه، أهمها:

- مؤتمر إزمير الاقتصادي (17 فبراير - 4 مارس) سنة 1923 الذي تم فيه إعلان البرنامج الاقتصادي للحكومة الجديدة.
- إلغاء النظام العشيري المفروض على المزارعين في 17 فبراير 1925، يعد هذا القرار بداية السياسة الضريبية في عهد أتاتورك، حيث إنه انطلاقة لعملية الإصلاح الضريبي في الدولة، بالغاء الضريبة العشرية المفروضة على المزارعين في عهد الدولة العثمانية للتخفيف عن المزارعين، وتشجيعهم على توسيع الرقعة الزراعية.
- إنشاء البنك المركزي التركي في يونيو عام 1930 أوكلت له مهمة إقرار السياسة النقدية للدولة عبر توجيه النظام المصرفي للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تأسيس مصانع الحديد والصلب والكر والغزل والنيج ومصانع طائرات ذات المحرك الواحد وثنائية المحركات (التربونية) في المدة الممتدة من (1933 - 1938) في مختلف الأراضي التركية، حيث تعد هذه المرحلة مرحلة التصنيع والبناء الريع.
- إنشاء خط السكك الحديدية التركية في 1927، لقد ركز مبدأ الدولتية على الأنشطة الاقتصادية لتحديث تركيا عبر امتلاك الدولة الصناعات الرئيسة في البلاد، لتصبح الدولة هي مصدر التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، والملاحظ من القرارات المتخذة في المدة الممتدة من (1923 - 1938)، أن الدولة ارتكزت في بناء الاقتصاد على:
  - تحديث البنية التحتية للبلاد وتطويرها (إنشاء الطرق وسكك الحديد).
  - توسع الدولة في إقامة الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق البلاد، بما فيها المدن البعيدة (الغنية بالمواد الخام) التي يعزف القطاع الخاص عن العمل بها.
  - تطوير المجتمع والاقتصاد التركي عبر تحويله من الطابع الريفي الزراعي، إلى مجتمع مدني صناعي.

✓ الثورية "الاصلاحية"[699] (devrimcilik)

تعني إدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود، أخذين بعين الاعتبار معالم الفكر السياسي. اعتمد مبدأ الثورية على استبدال المؤسسات والمفاهيم التقليدية، بمفاهيم ومؤسسات حديثة لتمكين تركيا من الوصول إلى مستوى الحضارة الغربية من دون الأخذ بالاعتبار اختلاف نمط التفكير وقيم المجتمع التركي المغايرة للحضارة الغربية في الكثير من الجوانب، حتى من دون تمهيد الطريق وتوفير الظروف الملائمة لذلك (تغيير فوري وسريع)، إلا أنه كان لهذا المبدأ جوانب مضيئة، أسهمت في تقدم تركيا وتطورها في قضايا ضرورية وملحة، لتقدم الدول النامية (التعليم والمرأة). في هذا المجال، تم اعتماد عدة قرارات ساهمت في التغيير على الطريقة الغربية، أهمها:

[699] - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص64 و ما يليها

- المرأة: يقول أتاتورك في خطاب له 1923 «إن المرأة شريك للرجل... يجب ان تكون ذات تعليم جيد قادرة على كسب الاحترام في المجتمع». لذلك أعطاها حقوقا متساوية مع الرجل 1926، إضافة إلى منحها الحقوق السياسية الكاملة بالتصويت والترشح (الانتخابات البلدية 1930، والأحياء «المخاتير» عام 1933 والانتخابات العامة «البرلمانية» 1934)، ليتم إدخال المرأة التركية مضامير العمل كافة في البلاد، وأبرزها (المؤسسة القضائية والمؤسسة العسكرية) وتكون ابنة أتاتورك بالتبني «صبيحة جوشن»، أول امرأة في وظيفة طيار مقاتل في العالم. يعد منح المرأة التركية حق المشاركة السياسية الكاملة 1934 قانونا تقدميا، تقدمت فيه تركيا عن كثير من الدول الغربية، وبخاصة فرنسا التي كانت ملهمة أتاتورك في الكثير من قيمها وقوانينها التي لم تمنح المرأة حق المشاركة السياسية إلا عام 1944.
- التعليم: أحدث أتاتورك ثورة في التعليم على مستوى الجمهورية لإدراكه أهمية التعليم ومكانته، في تقدم الأمم ورقيها. عند تأسيس الجمهورية التركية 1923، بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة 10% من السكان منهم، 3 % من النساء، من إجمالي عدد الكان البالغ 12 مليوناً آنذاك، فعمد إلى زيادة عدد المدارس في مختلف أنحاء الجمهورية وإلغاء التمييز بين الجنين في التعليم وفرض التعليم الإلزامي على النمط الغربي بوسائل تربوية معاصرة، ولا سيما إدخال الابتكار في مجال التعليم وتدريس اللغة الأجنبية. وكان من أهم قراراته في هذا المجال (افتتاح المدارس الوطنية عام 1928، تنظيم التعليم الجامعي عام 1933). تجدر الإشارة إلى أن أغلب قرارات أتاتورك التي تندرج في إطار المبادئ الكمالية، كان لها أهداف وتأثيرات مزدوجة "ثنائية" تهدف إلى اكتساب التأييد الشعبي والالتحاق بالحضارة الغربية، وتهدف في الوقت ذاته إلى القضاء على إرث الدولة العثمانية، و طمس الهوية الإسلامية في وجدان المجتمع والدولة التركية.

رابعا: دستور 1961

واعتبر دستور 1961 أن الإنسان والفرد هو أعلى قيمة، وأن الهدف هو تطوير الحقوق والحريات، وعرف الدستور دولة القانون: بأنه دولة تحترم حقوق الإنسان وتحمي هذه الحقوق، وتؤسس نظاما قانونيا عادلا، وتبذل كل ما في وسعها لاستمرار واتباع القانون والدستور في كل ما تقوم به، وقد أعطى دستور 1961 أهمية لثلاثة عناصر من أجل تحقيق دولة القانون هي: استقلال القضاء، والمحكمة الدستورية، والمحكمة الإدارية. وبهذا الدستور تم تقييد كل أعمال الدولة وتصرفاتها برقابة قضائية، وكان تأسيس محكمة دستورية هو أكبر تجديد للدستور 1961، وكانت الوظيفة الأساسية للمحكمة الدستورية هي مراقبة مدى مطابقة القوانين واللوائح الداخلية للمجلس لمواد الدستور، وأصبح دستور 1961 هو الدستور الذي جعل من تركيا دولة قانون بالمعنى الحقيقي.[700]

أكد "جمال كورسيل"[701] على المدنية والتمدن في حديثه العلني في 24 حزيران 1960، منتقدا بشدة ردود فعل بعض شرائح الرأي العام والاحزاب السياسية عن موقف الحركة الانقلابية ضد أعضاء الحزب الديمقراطي، مؤكدا ان مثل هذه الأعمال تتناقض مع مبادئ الحرية، وعدم انسجامها مع ظاهرة الاستقرار السياسي التي تتطلبها الدولة وأشار إلى أن الثورة لاتوضع في أيدي أي حزب، بل هو ضمان الحقوق وسعادة المواطنين، وان لجنة الوحدة الوطنية تعارض الجماعات القمعية والتي ظلت واستغلت الدولة. ونتيجة لذلك، اتجه الانقلابيون بعد عام 1960 الى اساتذة الجامعة لتبرير الانقلاب على اساس المبادئ الديمقراطية، وقد التزم الاساتذه بذلك ليس خوفا من العسكريين، ولكن بسبب تفضيلهم الانقلاب أكثر من الجيش، وعلى هذا الأساس فقد

700 - ناظم تورال. المرجع السابق. ص71

701 - Camal Gürsel هو رابع رؤساء الجمهورية التركية(1966-1960)، كان أحد ضباط أتاتورك القدامى و رئيس الأركان، قام بانقلاب ضد حكم محمود جلال بيار و رئيس وزرائه عدنان مندريس في 27 ماي1960

عدت لجنة الوحدة الوطنية خليفة السلطة التشريعية بعد إلغاء المجلس الوطني التركي الكبير، كما أصبحت السلطه الحقيقيـة في يد اللجنة، وفي الحقيقة أن أعضاء لجنة الوحدة الوطنية من المعتدلين، أطلقوا الوعود لإجراء الانتخابات العامة، ونقل السلطة إلى برلمان منتخب[702]. وعلى هذا الاساس، فقد اتخذت حكومة الوحدة الوطنيـة إجـراءين أوليـين لمعالجـة هـذا الوضـع :

- ✓ إقامة حكومة مؤقته، لبيان أنموذج الادارة الديمقراطية التي يرغبها الشعب لضمان حقوق الانسان والحريات.
- ✓ رسم الدستور الجديد، طالما ان الدستور الحالي قد انتهك لمعالجـة الامـور المعطلة لضمان تأسيس الدولة على اساس احكام القانون واعـادة هيئات الدولـة والـذي يتضمن مساندة المؤسسات الاجتماعيـة علـى اسـاس مبـادئ الحقـوق والعدالـة الديمقراطية.[703]

وعلى هذا الاساس فان الحاجة اصبحت ملحة لقانون انتخابي جديد، وقد تأثر كورسيل بمصطفى كمال فيما يخص انتقال الحكم من الجيش الى مدنيين، وعليه فقد سلك كورسيل النهج نفسه في 1961 بعـد 18 شهرا مـن انقلابـه العسكري. إن لجنة الوحدة الوطنية عن طريق كورسيل تعهدت بايجاد النظام الديمقراطي الجديـد. وعلى هذا الاساس فـان اول عمـل قامـت بـه اللجنـة هـو تعيين لجنـة مـن اساتذة القانون والمحامين وتحت اشراف رئيس جامعة استنبول. وعقد المجلس الدستوري اجتماعه في 6 يناير 1961 لوضع الدستور الجديـد والموافقة على القانون الانتخابي، وبعد انتهاء المجلس الدستوري من وضع المسودة، ثم التصويت على الدستور مـن قبـل الجمعية التأسيسية عضوا مقابل 9 أعضاء مع امتناع عضويين. وقد تم اجراء الاستفتاء على الدستور في 9 يوليو 1961، حيث صادق الشعب عليه بفـارق اقل قليلاً من 2 الى 1 والذي اقر بنسبة 61 % من عدد الناخبين(6.348,191) صـونا لصالح الدستور مقـابل 39% (3.934.370) صوت من المعارضين و 19% (2.412.840) من الممتنعين.[704]

وقد أكد دستور 1961 علـى تقويـة السـلطه التنفيذيـه مـع التأكيـد علـى الجوانب الإجتماعية وحقوق الأفراد، كما أن هذا الدستور أكد على نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي، وهذا يعني ان دستور 1961 قد اشتمل عددا من الاجراءات التقدمية بضمنها الحق من المساومة الجماعية والحق في الاضراب والحق في تأسيس احزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحريـة استقلال الجامعات وحريـة الكـلام والاجتماع، يختلف دستور 1961 عن دستور عام 1924 في اوجه معينة، حيث نرى ان الحريات الفردية توسعت، والتدخلات التشريعية تحددت في دستور 1961 كمـا اكـد هذا الأخير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقـوق الاصلاح الزراعي والرعايـة الاجتماعية. وبموجـب دسـتور 1961 تأسست المحكمة الدستورية، وقـد اصبحت الوظيفـة الرئيسة لها هي اعادة النظر بالقوانين الدستورية، والمراسيم لها قوة القانون والانظمة القائمة للهيئة التشريعية، والغاء جميع الاحكام التي لاتكون ضرورية، وقد أكدت المادة الثانية من دستور 1961 علـى ان: الجمهوريـة التركيـة هـي دولـة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية. تستند على حقوق الانسان وعـى المباديء المنصـوص عنها في المقدمة. إن المبدأ الاخير من المادة الثانية(الاجتماعية) بعد جديدا لو قارنا ذلك مع دستور عـام 1924، لما فيما يخص العلمانية فإنها لا تعد جديدة، إذ أكد أتاتورك على عدم تدخل الـدين في شؤون الدولة أو التأثير على التعليم، كما ان هناك تأكيدا على القومية، ولكن دستور عام 1961 أعطى تاكيدات جديدة على المباديء الديمقراطية. وهذا يعني ان دستور عام 1924 يقوم على المباديء السته لأتاتورك هـي: الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية والدولتية والثورية، بينما دسـتور عـام 1961 وبموجـب المـادة الثانية فانه يقوم على مبادى اربعة هي: القومية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية. اما فيما يخص المجلس الوطني التركي الكبير فانه بموجب دستور عـام 1924 فانـه يقـوم على مجلس تشريعي واحد في حين انه في دستور عام 1961 فان المجلس المذكور يتكون مـن مجلسين هما: مجلـس الامـة ومجلس الشيوخ والـذي يتكـون مـن اربعمائة وخمسين نائباً ينتخبون بالاقتراع العام. وينتخب هؤلاء مرة كل أربع سنوات،

---

702 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص269

703 - المرجع السابق. ص270

704 - المرجع السابق. ص270 و ما يليها

ومجلس الشيوخ الذي يتالف من مائة وخمسين عضوا ينتخبون بالاقتراع العام، ومن خمسة عشر عضوا يختارهم رئيس الجمهورية. ويعد رئيس الجمهورية وأعضاء لجنة الوحدة الوطنية الذين وقعوا باسمائهم على القانون رقم 157 الصادر في 1960، وكذلك رؤساء الجمهورية السابقون اعضاء بحكم القانون في مجلس الشيوخ دون التقيد بالسن، ويخضع هؤلاء الاعضاء للاحكام نفسها التي يخضع لها.[705]

في عهد الجمهورية الاولى 1923 -1960 ان المجلس الوطني هو أحد المجالس الذي ينتخب رئيس الجمهورية، ويعين الاخير رئيس الوزراء، ويختار الوزراء، من بين اعضاء المجلس الوطني او من بين الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح للبرلمان ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيينهم. في عهد الجمهورية الثانية وبموجب دستور 1961، ينتخب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني بمجلسين بصورة مشتركة بعد ان يكون رئيس الجمهورية قد تخلى عن الارتباط باي حزب سياسي اخر، ثم يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء. اما فيما يخص مجلس الوزراء بموجب دستور عام 1961، فان رئيس مجلس الوزراء يقدم النصيحه لرئيس الجمهورية بغية الغاء مجلس الامة فقط في الظروف غير العادية، ويجب أن نؤكد في هذا الشان انه بموجب دستور 1961، ان السلطة التنمفيذية تكون خاضعة للسلطة التشريعية على الرغم من ان الوزارة تقوم بنشر مرسوم تنفيذ القانون(فيما عدا القوانين التي تبطل من قبل المجلس الوطني التركي الكبير)، على النقيض من دستور عام 1924 الذي اعطى السلطه لمصطفى كمال، وبموجب دستور عام 1961، ان العمل التنفيذي يعهد بالوزارة، كما ان دور رئيس الجمهورية بموجب ذلك يعد رمزيا. وقد قام دستور عام 1961 على مفهوم الحماية ضد اعمال الادارة، وان المحاكم الادارية تدار من قبل مجلس الدولة. وقد بحث دستور عام 1961 استقلال مجلس الدولة نفسه، وكان اعضاء مجلس الدولة بموجب دستور عام 1924 يعينون من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، اما في دستور عام 1961 فانهم يعينون من قبل لجنة مكونة من بين اعضاء المحكمة الدستورية وأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة نفسه.[706]

وقد حدثت تغييرات دستورية في عام 1971 وذلك لتقوية سلطة الحكومة، ونتيجة لذلك فقد عدل بعض فقرات الدستور واصبح كالاتي، (لا تمارس السلطة القضائية في مثل هذا السلوك كتقييد إنجاز الوظيفة التنفيذية والمبادئ التي تمارس من قبل القانون. القرارات القضائية لم تكن لها طبيعة الاعمال الادارية)[707].

خامسا: دستور 1982 و اعتماد النظام الدستوري البرلماني

لقد وضع دستور 1924 تشكيلات النظام الدستوري والسياسي، وجرى عليه تعديلات سنة 1937، ووضع دستور جديد عام 1961، وآخر سنة 1982، ينظم دستور 1982 الإطار الدستوري والقانوني لطبيعة التفاعلات والعلاقة القائمة بين مؤسسات الحكم المختلفة في النظام الياسي التركي، عبر مجموعة من القواعد والقوانين، التي تبين وتوضح أهداف السلطات العامة للدولة (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية)، واختصاصاتها وواجباتها، والعلاقات في ما بينها، في ظل سيادة القانون. أكد دستور 1982 في ديباجته «مبدأ الفصل بين السلطات، الذي لا ينطوي ضمنا على ترتيب للأسبقية في ما بين أجهزة الدولة، بل يشير فقط إلى ممارسة سلطات معينة خاصة بالدولة وأداء واجبات، تقتصر على التعاون وتقيم المهام». خضع دستور 1982 لعدة تغيرات جوهرية، لم تفرضها الظروف السياسية والبيئة الداخلية المتغيرة للدولة التركية فقط، بل تأثرت أيضاً بالاتزامات تركيا الدولية في ضوء توجهاتها الغربية وسعيها المستمر إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في ما يتعلق بالحريات العامة والمشاركة والحقوق السياسية وحقوق

705 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص273 و ما يليها
706 - المرجع السابق. ص276 و ما يليها
707 - المرجع السابق. ص278

الإنسان. وفقاً لأحكام دستور 1982، والتعديلات التي أدخلت عليه لاحقا[708]. وقد أخذ دستور 1982 بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي[709]:

- ✓ الجمعية الوطنية (البرلمان): وهي السلطة التشريعية وعدد أعضائها (550) عضواً، ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة، مهام الجمعية الوطنية الكبرى التركية وصلاحياتها[710] :
  - سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.
  - الإشراف على مجلس الوزراء والوزراء.
  - الترخيص لمجلس الوزراء بإصدار مراسيم حكومية لها قوة القانون بشأن أمور معينة.
  - مناقشة مشروع الميزانية ومشروع القانون الخاص بالحسابات النهائية واعتمادهما.
  - اتخاذ القرارات بشأن طبع العملة، وإعلان الحرب، والترخيص باستخدام القوات المسلحة.
  - التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
  - ممارسة الصلاحيات وأداء المهام المتوخاة في مواد الدستور الأخرى.

- ✓ رئاسة الجمهورية: ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، وإن لم يكن من أعضائها، فإن يكون مؤهلا لأن يكون من أعضائها، ويشترط ان يكون عمره فوق الأربعين سنة، وحاصلاً على شهادة جامعية، وينبغي أن يقدم اقتراح ترشيحه خمس أعضاء البرلمان. ولا يترشح أكثر من مرة، وإذا فاز وكان حزبياً، فعليه أن يقطع صلته بحزبه، وأن يوقف عضويته بالبرلمان.
- ✓ رئاسة الوزراء: يعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، ومن بين الفائزين في الانتخابات التشريعية.
- ✓ المحكمة الدستورية : المحكمة الدستورية هي أعلى محكمة ثبت في الحياة السياسية، فهي التي تحل الأحزاب، وتقصيهم من الحكومات بعد تقديم الشكاوى عليهم. وتعتبر أحكامها نهائية.
- ✓ مجلس الأمن القومي: يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة : الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية والخارجية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية، وقراراته لها الأولوية عند مجلس الوزراء؛ لأنها قرارات أمنية وعسكرية.

منذ أن ان استولى الجيش على الحكم في 1980 شرع بغلق "اتحاد العمل الثوري" واعتقال 306 أعضاء من اعضائه ". وفي بداية سنة 1981 تم القاء القبض على اعضاء فرع الطوارىء في جبهة تحرير الشعب التركي، وبعد انقضاء اسبوع من هذا التاريخ تم القبض على 504 من اعضاء الطريق الثوري في انقرة. أما فيما يخص الاحزاب السياسية الاخرى والتي كانت تعمل قبل انقلاب 1980، فنرى ان تصريحات القادة العسكريين اكدت عدم اعطاء فرصة لهم للقيام بأي دور في الساحة التركية، حيث قال "كنعان ايفرن" في هذا المجال " بأننا قمنا بتنظيف قذاراتهم، ولهذا لن نسمح لهم بإعادة هذه القذارة مرة اخرى"[711]

ونتيجة لذلك، فقد استقال "بولنت اجويد" زعيم حزب الشعب الجمهوري وعاد الى مهنته القديمة وهي الصحافة، اما "توركوت أوزال" و "سليمان ديمرئل" فانهما ابتعدا عن أي نشاط له علاقة بالعمل السياسي، تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان جنرالات الجيش في تركيا تشددوا في السلوك السياسي الداخلي في تركيا، إذ يعتقدون بضرورة ابقاء الحكم العسكري في السلطة لسنوات اخرى اذا اريد لتركيا ان لا تعود الى حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها في السبعينات بينما يرى القادة الآخرون ضرورة الوصول الى

---

708 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص68-69
709 - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص37 و ما يليها.
710 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص69
711 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص297

تسوية عاجلة قبل فوات الوقت، وهناك اتفاق عام على ان حقوق الانسان في تركيا قد تعرضت للخرق والانتهاك البالغين بسبب عمليات التعذيب في السجون التركية واحكام السجن الطويلة.[712]

ونتيجة للتطورات الدولية و بعض التقارير بضرورة عودة النظام الديمقراطي في تركيا. علق "كنعان ايفرن" بأنه سيتم تشكيل مجلس خاص في المدة الواقعة بين شهرين غشت و أكتوبر لإعداد دستور جديد، وعلى هذا الأساس قامت تركيا بأول خطوة رسمية لها نحو اعادة الديمقراطية بالبلاد[713].

في 23 أكتوبر 1981 تم افتتاح جمعية استشارية تقوم بالاعداد لدستور جديد، ومشروع الدستور الجديد أشرفت على تحضيره لجنة من 15 خبيراً برئاسة "اورهان الديكاشتي" استاذ القانون وبالتعاون مع الجمعية الوطنية التأسيسية، والهدف منه هو اعادة تركيا الى النظام الديمقراطي، ولكن في الوقت نفسه تم تأكيد عدم انزلاق تركيا مجدداً إلى الفوضى التي كانت غارقة فيها خلال السنوات التي سبقت الانقلاب الاخير. والخطوط العامة للدستور الجديد تنص على تخصيص امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تمتع به الدستور السابق، فالحكومة الحالية تعزو الفوضى التي حلت بالبلاد في نهاية السبعينات وقبل ان ينقلب الجيش على الحكومة في 1980 الى السلطة التنفيذية. وصانعو الدستور الجديد يقتدون الى حد بعيد بالدستور الفرنسي، ويريدون إعطاء الرئيس التركي الحق في فرض حالة الطواريء، وحل البرلمان، والدعوة الى انتخابات جديدة وبذلك سيكون بامكانه قطع دابر أي محاولة إرهابية، ولكن ليس واضحا بعد ان كان الرئيس الجديد سينتخب مباشرة، كما كان في فرنسا أو ينتخب بصورة غير مباشرة عن طريق البرلمان كما في الدساتير التركية السابقة[714].

يتألف الدستور الجديد من مقدمة و7 أجزاء، تتضمن 177 مادة وايضاً 16 مادة مؤقتة. أما السلطة التشريعية فستتألف من مجلس واحد سيتم انتخابه من قبل ناخبين لا يتجاوز عددهم 21 ناخباً، واقترح ايضاً ان يكون هناك مجلس استشاري ليضم اعضاء المجلس العسكري الحاكم، وربما غيرها، والمقصود من هذه الخطوة هو الاحتفاظ ببعض السيطرة للعسكر على السياسة، سيما وانه بات في حكم الاكيد ان الجنرال ايفرن سيكون اول رئيس للجمهورية. تضمن دستور عام 1982 مادة شرطية نصت على فرض الحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتاريخ 12 سبتمبر 1982 من المشاركة في النشاطات السياسية لمدة عشر سنوات، والذين كانوا أعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير لمدة خمس سنوات وكانت نهاية مرحلة مهمة في السلوك السياسي الداخلي التركي. واكد دستور عام 1982 على الشروط السابقة لدستور عام 1961 من حيث عدم مخالفة مبادىء اتاتورك في الجمهورية والعلمانية والديمقراطية، وقد حظرت المحكمة الدستورية مجموعة من الاحزاب التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات، ولكن الدستور الجديد كان اكثر دقة وذا نطاق واسع على حد سواء. وهذه المسألة واضحة في المادة 13 والتي تؤكد على حظر احزاب مثل حزب العمل التركي، وحزب الحركة القومي، وحزب السلامة الوطني، على أساس انها قائمة على الاشتراكية والفاشية والدينية، فضلا عن ذلك ان الاحزاب يجب ان لا تقوم على أساس " طبقة او مجموعة". ومن ناحية أخرى، أشار دستور عام 1982م الى التعليم، إذ اصبح التعليم وتدريس الدين والاخلاق تحت سيطرة الدولة وبموجب ذلك خصصت دورات الزامية في المدارس الابتدائية والمتوسطة لتدريس الدين والاخلاق أما في حالة الحصول على تعليم ديني خاص (أي تدريس الدين من قبل الاشخاص يكون بناء على طلب وبأسس قانونية). ووضحت المادة 24 من الدستور حرية المعتقد والاحكام الدينية، إذ ان الفرد يمارس طقوس العبادة والمراسيم الدينية بحرية، شريطة ان لا تتعارض مع الشروط المنصوص عليها في المادة 14، وتشير المادة 24 من الدستور الى ان الشخص لا يجبر على العبادة او الاشتراك في المراسيم الدينية، ولن يلام أي فرد او يتهم بسبب معتقداته الدينية.[715]

712 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص298
713 - المرجع السابق. ص299
714 - المرجع السابق. ص300-301
715 - المرجع السابق. ص302 و ما يليها

سادسا: تعديلات على دستور 1982 و الإنتقال إلى النظام الرئاسي

عرف دستور 1982 مجموعة من التعديلات قبل تحول النظام السياسي التركي إلى نظام دستوري رئاسي بدل النظام البرلماني، و من هذه التعديلات...

جدول[716] : التعديلات الدستورية قبل حكم حزب العدالة و التنمية

التاريخ	محتوى التعديل	الظروف	النتيجة
1982	طرح دستور 1982 للاستفتاء الشعبي، مع توسيع صلاحيات مجلس الأمن القومي	في ظل الأحكام العرفية أثناء حكم مجلس الأمن القومي بعد انقلاب 1980	نسبة المشاركة: < غير متوفرة نسبة الموافقة: < %91.4
أيلول 1987	تعديل المادة الرابعة من الدستور التي نصت على: حظر قيادات الأحزاب السياسية التي تم حلها بعد الانقلاب، من المشاركة في النشاط السياسي لمدة 10 سنوات.	تمت في إطار إلغاء الأحكام العرفية التي استمرت لما يقارب السبع سنوات. وتحت رئاسة كنعان إفرين قائد الانقلاب العسكري	نسبة المشاركة: < %93.6 نسبة الموافقة: < %50.2
أيلول 1988	تقديم الانتخابات البلدية لمدة عام واحد	الاشتباكات مع حزب العمال الكردستاني في جنوب وشرق الأناضول	نسبة المشاركة: < %88.8 نسبة الموافقة: < %35

إلا أن أكبر رزمة من التعديلات الدستورية في تاريخ تركيا أنجزت في زمن حكم حزب العدالة و التنمية، سواء في ظل النظام البرلماني أو النظام الرئاسي الذي شهدته تركيا حديثا إثر المحاولة الإنقلابية التي باءت بالفشل سنة 2015-2016.

716 - بخصوص الجدول راجع، حفيظة طالب. التعديل الدستوري في تركيا و التحول إلى النظام الئاسي: قراءة في الدوافع و التأثيرات المحتملة. مجلة السياسات العالمية. العدد 2 في يناير 2018. ص138

1- المرحة الأولى من التعديلات الدستورية في عهد "العدالة و التنمية"

رقم التعديل بناء على دستور 1982	رقم القانون	تاريخ قبوله في البرلمان التركي	تاريخ الإستفتاء	المواد المستبدلة او المعدلة	تاريخ و عدد الجريدة الرسمية
التعديل الدستوري 6	4709	3/10/2001	-	المواد 13،14،19،20،21،22 23،26،28،31،33،34 36،38،40،41،46،49 51،55،65،66،67،74 87،89،94،100،118 149	-24556 17/10/2001 مكرر
7	4720	21/11/2001	-	المادة 86	-24600 1/12/2001
8	4777	27/12/2002	-	المادتين 76 و 78	-24980 31/12/2002
9	5170	7/5/2004	-	المواد 10، 15،17،30 38،87،90،131،143 و 160	-25469 22/5/2004
10	5370	21/6/2005	-	المادة 133	-25854 23/6/2005
11	5428	29/10/2005	-	المواد 130،160،161 162 و 163	-25988 9/11/2005
12	5551	13/10/2006	-	المادة 76	-26322 17/10/2006
13	5659	10/5/2007	-	المادة 17	-26526 18/5/2007
14	5678	31/5/2007	21/10/2007	المواد 77 ،79،96 101 و 102	-26554 16/6/2007
15	5735	9/2/2008	-	المادتين 10 و 42	-26796 23/2/2008
16	5982	7/5/2010	12/9/2010	المواد 10،20،23،41،51 ،53،54،74،84،94،125 128،129،144،145،146 147،148،149،156،157 159،166	-27580 13/5/2010
17	6214	17/3/2011	-	المادة 59	-27889 29/3/2011

جدول[717]: التعديلات الدستورية من2001 إلى2011 مرحلة من حكم العدالة و التنمية
(المصدر:إعداد شخصي)

2- مؤسسات الحكم في دستور 1982 وفق هذه التعديلات

ينظم دستور 1982 الإطار الدستوري والقانوني لطبيعة التفاعلات والعلاقة القائمة بين مؤسسات الحكم المختلفة في النظام الياسي التركي، عبر مجموعة من القواعد والقوانين، التي تبين وتوضح أهداف السلطات العامة للدولة (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية)، واختصاصاتها وواجباتها، والعلاقات في ما بينها، في ظل سيادة القانون. أكد دستور 1982 في ديباجته «مبدأ الفصل بين السلطات، الذي لا ينطوي ضمنا على ترتيب للأسبقية في ما بين أجهزة الدولة، بل يشير فقط إلى ممارسة سلطات معينة خاصة بالدولة وأداء واجبات، تقتصر على التعاون وتقيم المهام». خضع دستور 1982 لعدة تغيرات جوهرية، لم تفرضها

717 - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ; 233-234 (ترجمة شخصية)

الظروف السياسية والبيئة الداخلية المتغيرة للدولة التركية فقط، بل تأثرت أيضاً بالاتزامات تركيا الدولية في ضوء توجهاتها الغربية وسعيها المستمر إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في ما يتعلق بالحريات العامة والمشاركة والحقوق السياسية وحقوق الإنسان. وفقاً لأحكام دستور 1982، والتعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً، تقسم السلطات العامة للدولة كما يلي :

✓ السلطة التشريعية[718].

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو «الجمعية الوطنية الكبرى التركية» التي تتكون من 550 نائباً ينتخبون بواسطة الاقتراع العام، يجري انتخابهم كل 4 سنوات، يمثلون فيها الأمة التركية ككل، وليس دوائرهم الانتخابية أو أفراد دوائرهم فقط.

مهام الجمعية الوطنية الكبرى التركية وصلاحياتها :
- سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.
- الإشراف على مجلس الوزراء والوزراء.
- الترخيص لمجلس الوزراء بإصدار مراسيم حكومية لها قوة القانون بشأن أمور معينة.
- مناقشة مشروع الميزانية ومشروع القانون الخاص بالحسابات النهائية واعتمادهما.
- اتخاذ القرارات بشأن طبع العملة، وإعلان الحرب، والترخيص باستخدام القوات المسلحة.
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- ممارسة الصلاحيات وأداء المهام المتوخاة في مواد الدستور الأخرى.

الجدير بالذكر، أنه يتم عقد جلسات الجمعية الوطنية الكبرى في اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام، ويجوز أن تحصل الجمعية الوطنية الكبرى التركية على عطلة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر في السنة التشريعية. وأثناء عدم انعقادها أو عطلتها، يجوز لرئيس الجمهورية أن يدعوها إلى الانعقاد بناء على مبادرة منه، أو بناء على طلب مجلس الوزراء، ويجوز أيضا لرئيس الجمعية أن يدعوها إلى الانعقاد؛ إما مبادرة منه وإما بناء على طلب خطي من خمسة أعضاء. إذا دعيت الجمعية الوطنية الكبرى التركية إلى الانعقاد أثناء عطلتها أو أثناء مدة فض جلساتها، يتوجب عليها ألا تفض جلساتها أو تحصل على عطلة مرة أخرى، قبل أن تنظر على سبيل الأولوية في المسألة التي اقتضت دعوتها إلى الانعقاد. تعقد الجمعية الوطنية الكبرى التركية، بحسب تعديل عام 2007 جلساتها بحضور ثلث أعضائها على الأقل لممارسة شؤونها، بما يشمل الاقتراع، ما لم ينص على خلاف ذلك في الدستور، وتتخذ قراراتها بأغلبية مطلقة من أصوات أعضائها الحاضرين، على أن لا يقل النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات تحت أي ظرف عن الربع + 1 من جميع أعضائها. يجوز لأعضاء مجلس الوزراء، تفويض وزير للتصويت نيابة عنهم في جلسات الجمعية الوطنية الكبرى التركية التي لا يستطيعون حضورها. وليس للوزير أن يدلي بأكثر من صوتين اثنين، بما يشمل صوته. تحظى الجمعية الوطنية الكبرى بصلاحيات واختصاصات واسعة، كون نظام الحكم في الدولة التركية "جمهورياً برلمانيا"

✓ "السلطة التنفيذية"

تتكون السلطة التنفيذية في الجمهورية التركية من: رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس الأمن القومي و أخيرا الإدارة.

718 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص69-70

- رئيس الجمهورية[719] :

يتم انتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لتعديل 2007 من الشعب، من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية الذين تتجاوز أعمارهم 40 سنة، ويكونون قد أكملوا تعليما عاليا، أو من بين المواطنين الأتراك العاديين الذين يتوفون هذه الشروط، ويحق لـهم أن يكونوا نواباً، ويتخب الشخص الذي يحصل على الأغلبية المطلقة الأصوات الصحيحة رئيـاً للجمهورية. يشغل رئيس الجمهورية منصبه مدة خمس سنوات، ومن الممكن إعادة انتخابه فترة رئاسية ثانية فقط. تقتضي تسـمية المرشح لرئاسة الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية، أو من خارج الجمعية عن طريق تقديم اقتراح خطي من 20 عضواً من أعضاء الجمعية، وباستطاعة الأحزاب السياسية التي حصلت على أكثر من 10% من الأصوات في آخر انتخابات برلمانية، ان ترشح مرشحاً مشتركاً. يشترط على الشخص المنتخب رئيـاً للجمهورية، أن يقطع علاقته بحزبه، وتتوقف عضويته في الجمعية الوطنية.

يجب الإشارة إلى أن تعديلات عام 2007 التي تضمنت انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بدلا من الجمعية الوطنية الكبرى، قد تفتح الآفاق مستقبلاً أمام إدخال تعديلات جذرية على نظام الحكم في تركيا ليصبح جمهوريا رئاسيا ليمنح الرئيس التركي سلطات واسعة تتلاءم مع شرعيته التي يستمدها من الشعب التركي.

واجبات رئيس الجمهورية وسلطاته: يمثل الرئيس الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، وعليه ان يكفل تنفيذ الدستور، وأداء أجهزة الدولة عملها بطريقة منتظمة ومتسقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تكون الواجبات التي يؤديها، والسلطات التي يمارسها، هي:

السلطات المتعلقة بالسلطة التشريعية:

- إلقاء الخطاب الافتتاحي في الجمعية الوطنية الكبرى التركية في اليوم الأول من الـنـة التشريعية، إذا رأى ضرورة ذلك .
- دعوة الجمعية الوطنية الكبرى التركية إلى الانعقاد عند الضرورة.
- إصدار القوانين.
- إعادة القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى التركية لكي يعاد النظر فيها .
- الدعوة إلى إجراء استفتاء على التشريعات المتعلقة بتعديل الدستور (إذا رأى ضرورة لذلك). ه دعـوة المحكمة الدستورية إلى إلغاء القوانين والمراسيم التي لها مفعول القانون، أو من القواعد الإجرائية للجمعية الوطنية الكبرى التركية، جزئياً أو كلياً، على أساس أنها غير دستورية شكلاً أو موضوعاً.
- الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة لعضوية الجمعية الوطنية الكبرى التركية.

السلطات المتعلقة بالسلطة التنفيذية:

- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته.
- تعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
- ترؤس مجلس الوزراء أو دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع تحت رئاسته متى رأى ضرورة لذلك
- قبول أوراق اعتماد ممثلي الدولة التركية لدى الدول الأجنبية، واستقبال ممثلي الدول الأجنبية المعينين لدى الجمهورية التركية.
- التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها.

[719] - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص70

- تمثيل القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى التركية.
- اتخاذ قرار بتعبئة القوات المسلحة التركية.
- تعيين رئيس الأركان العامة.
- دعوة مجلس الأمن القومي إلى الاجتماع.
- ترؤس مجلس الأمن القومي.
- إعلان الأحكام العرفية أو حال الطوارئ.
- التوقيع على المراسيم.
- تعيين أعضاء المجلس الإشرافي للدولة وتعيين رئيسه.
- تعيين أعضاء مجلس التعليم الأعلى.
- تعيين رؤساء الجامعات.

السلطات المتعلقة بالسلطة القضائية:

- تعيين أعضاء المحكمة الدستورية وربع أعضاء مجلس الدولة.
- تعيين المدعي العام ونائب المدعي العام لمحكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العليا العكرية، وأعضاء المحكمة الإدارية العكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

- مجلس الوزراء[720] :

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية، ويسمي رئيس الوزراء الوزراء، وتعينهم الجمعية الوطنية الكبرى التركية، أو يختارون من المؤهلين للانتخاب كنواب، ومن الممكن أن يقيلهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من رئيس الوزراء، عندما يرى ضرورة لدرك.

سلطات ومهام مجلس الوزراء

- يكفل رئيس الوزراء باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء، التعاون في ما بين الوزراء، ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للحكومة (الداخلية والخارجية)، ولأعضاء مجلس الوزراء مسؤولية مشتركة عن تنفيذ هذه السياسة، وكل وزير مسؤول أمام رئيس الوزراء، وباعتباره مسؤولاً عن تصريف شؤون مجلس الوزراء المندرجة ضمن اختصاصه، وعن أفعال الموظفين التابعين له وانشطتهم.
- يكفل رئيس الوزراء ممارسة الوزراء مهامهم وفقاً للدستور والقوانين، ويتخذ تدابير تصحيحية تحقيقاً لهذه الغاية.
- يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر لوائح تحكم طريقة تنفيذ القوانين، أو تحدد المسائل التي يأمر بها القانون، شرط ألا تكون تلك اللوائح متعارضة مع القوانين القائمة، وأن يدرسها مجلس الدولة، تحمل اللوائح توقيع رئيس الجمهورية، وتصدر بالطريقة نفسها التي تصدر بها القوانين.
- اقتراح رئيس هيئة الأركان العامة ليتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.

---

720 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص72

- مجلس الأمن القومي[721] :

يتكون مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، ونواب رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع الوطني والشؤون الخارجية، وقادة الجيش والسلاح البحري والسلاح الجوي، والقائد العام للدرك، تحت رئاسة رئيس الجمهورية. ويجوز دعوة الوزراء، وغيرهم من الأشخاص المعنيين، إلى اجتماعات مجلس الأمن القومي والاستماع إلى آرائهم. يعرض مجلس الأمن القومي على مجلس الوزراء آراءه بشأن القرارات الاستشارية التي تتخذ ويكفل توافر الشروط الضرورية المتعلقة بتشكيل سياسة الأمن القومي الخاصة بالدولة، ووضع تلك السياسة وتنفيذها ويجري مجلس الوزراء تقييماً لقرارات مجلس الأمن القومي المتعلقة بالتدابير التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستقلالها، ووحدة البلد وعدم قابليته للتجزؤ، وسلام المجتمع وأمنه. ويضع رئيس الجمهورية جدول أعمال مجلس الأمن القومي آخذاً في الاعتبار مقترحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان.

اكتسب الجيش التركي مكانة بارزة في الحياة السياسية منذ عهد التأسيس نظرا لتضافر عدد من العوامل: من أبرزها الدور الذي اضطلع به الجيش التركي في حرب الاستقلال ضد الحلفاء، وبعد قيام الجمهورية عمل مصطفى كمال على تحويل لجان المقاومة في أنحاء البلاد، وهي ذات صبغة عسكرية، إلى حزب سياسي يهيمن على الحياة السياسية، وكل مفاصل الدولة. كما تعزز دور الجيش التركي في الشؤون السياسية عبر التدخل المباشر بذريعة حماية الأمن الوطني، وصيانة قيم الجمهورية العلمانية من خلال قيام المؤسسة العسكرية بسلسلة من الانقلابات العسكرية، كما أن الدساتير التركية وضعت تحت مظلة تلك الانقلابات، ولإضفاء الصفة القانونية على تدخل الجيش في الحياة السياسية تم تأسيس مجلس الأمن القومي، الذي يتكون بصورة أساسية من جنرالات الجيش. وتستند المؤسسة العسكرية التركية في سلوكها السياسي إلى دعم من رجال الأعمال المحسوبين على التيار العلماني بغرض حماية مصالحهم، بالإضافة إلى عدد من وسائل الإعلام التي تتمتع بتأثير قوي داخل الأوساط التركية المختلفة، وقد تمكنت هذه الوسائل من حشد تأييد الجماهير للانقلابات العسكرية عبر حملات منظمة تمهد لتلك الانقلابات، ومن أبرز هذه الحملات تلك التي شنت ضد حكومة نجم الدين أربكان قبيل الإطاحة بهما بانقلاب عسكري عام 1997. وقد شكلت نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي بداية تحول بالنسبة لتأثير الجيش في الحياة السياسية، خاصة في أعقاب ترشيح تركيا رسميا العضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1998، ثم جاء برنامج الإصلاح الديمقراطي، الذي تضمن البدء بإصلاحات قانونية ودستورية، وكان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو الحد من دور الجيش في الحياة السياسية، وقد بدأ هذا البرنامج في عهد حكومة بولنت أجاويد، واستأنفته حكومة رجب طيب أردوغان الأولى عام 2002، واستمرت فيه بعد ذلك. ومن أبرز الإصلاحات التي أنجزت في ظل حكومة العدالة والتنمية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن القومي إلى 9 مدنيين مقابل 5 عسكريين بعد أن كانت الغلبة فيه للعسكريين على حساب المدنيين، كما أن قرارات المجلس أصبحت غير ملزمة للحكومة وفقا للإصلاحات الجديدة، وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطا مباشرة برئيس الوزراء عبر تعيين أمين عام مدني . له بدلا من من كونه عسكريا مرتبطا برئاسة أركان الجيش، كما خفضت اجتماعات المجلس من مرة في الشهر إلى مرة كل شهرين، ولم يعد لرئاسة أركان الجيش أي دور في عمل المجلس، و لم يكن مجلس الأمن القومي بمفرده محورا للتعديلات الدستورية المتعلقة بدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؛ بل تضمنت التعديلات الدستورية أيضا منح المجلس الوطني التركي الكبير والمؤسسات الدستورية الأخرى صلاحية مراقبة الجيش ومحاسبته على تصرفاته، ومما ساعد في إنجاح هذه التعديلات تخلي المؤسسات الإعلامية الكبيرة ورجال الأعمال عن دعم تدخل الجيش في السياسة خاصة في ظل حالة الاستقرار التي تعيشها البلاد منذ 2002.[722]

721 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص73

722 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص105-106

- الإدارة[723] :

يستند تنظيم الإدارة ومهامها إلى مبادئ المركزية والإدارة المحلية. وتعرف الإدارة المركزية: بأنها هي الهيئة الرائدة أو الرئيسة، وتمثل أعلى مستوى إداري يشرف على جميع أقسام المؤسسة الأقل منه من الناحية الإدارية، وتعد الإدارة المركزية جزءاً رئيساً من الخدمة العامة. لا تنشأ هيئات اعتبارية عامة إلا بموجب القانون، أو بمقتضى السلطة التي تمنح صراحة بموجب القانون. صلاحيات ومهام الهيئات الاعتبارية: يجوز لرئيس الوزراء والوزراء والهيئات الاعتبارية العامة إصدار لوائح داخلية لكفالة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بميادين أعمالهم على وجه الخصوص، شرط ألا تكون هذه اللوائح الداخلية متعارضة مع هذه القوانين والأنظمة. وتم تنظيم الإدارة عبر:

- الإدارة المركزية: بناء عليها، ثم تقسيم تركيا من حيث إدارتها المركزية إلى مقاطعات على أساس الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ومتطلبات الخدمات العامة، وتقسم المقاطعات إلى مستويات إدارية أدنى، وتستند إدارة المقاطعات إلى مبدأ تفويض السلطات على نطاق أوسع.

- الإدارات المحلية: وهي كيانات اعتبارية عامة تنشأ لتلبية الاحتياجات المحلية المشتركة لسكان المقاطعات والمناطق البلدية والقرى، ينتخب الناخبون أجهزة صناعة القرارات فيها على النحو الموصوف في القانون، ويحدد القانون مبادئ هيكلها.

للإدارة المركزية سلطة الوصاية الإدارية على أجهزة الحكم المحلي في إطار المبادئ والإجراءات التي ينص عليها القانون وذلك بهدف كفالة أداء الخدمات المحلية طبقاً لمبدأ الوحدة العضوية للإدارة وضمان خدمة عامة موحدة، والحفاظ على الصالح العام، وتلبية الاحتياجات المحلية بطريقة مناسبة. يبرز اختيار الحكومة التركية نهج الإدارة المركزية في الخدمة العامة، على الرغم من اتساع الرقعة الجغرافية للدولة التركية، وبعد الأقاليم الأخرى من العاصمة، مخاوف السلطات التركية من المطالب الكردية بالانفصال أو الحكم الذاتي، حيث تحاول حصر الوظيفة الإدارية في أيدي السلطة التنفيذية وحدها في العاصمة من دون وجود سلطات إدارية أخرى مستقلة عنها، في حين ترتبط الإدارة اللامركزية ارتباطاً وثيقاً، بمسالة الحرية الإدارية لإدارة المناطق وتعزيز الديمقراطية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من المشاركة الحقيقية في إدارة المصالح المحلية، وهي الأسلوب الإداري الأفضل والأنجع في إدارة البلاد المترامية الأطراف، كالدولة التركية.

✓ "السلطة القضائية"

أكد الدستور التركي استقلال القضاء في أداء واجباته وإصداره أحكامه وفقا للدستور والقانون وقناعات القضاة الشخصية المطابقة للقانون، ولا يجوز لأي جهاز أو سلطة إصدار أوامر أو تعليمات إلى المحاكم والقضاة، في ما يتعلق بممارسة السلطة القضائية. قسمت المحاكم حسب الدستور عدة أقسام أهمها[724] :

- المحاكم العسكرية (القضاء العسكري) ولها اختصاص محاكمة العسكريين وغير العسكريين في حال ارتكابهم جرائم عسكرية محددة في القانون الخاص.

- المحكمة الدستورية «أعلى هيئة قانونية لمراجعة الدستور»: تتكون المحكمة من 17 عضواً يعين رئيس الجمهورية 14 منهم ويعين البرلمان الثلاثة الباقين. تحدد عضوية

723 - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص73
724 - المرجع السابق. ص74 و ما يليها

المحكمة الدستورية العليا بحد أقصى 12 عاماً، بغض النظر عن السن، وتكون قراراتها نهائية ولا يجوز الإعلان عن قراراتها في إبطال القوانين والقرارات، من دون أن تكون مشفوعة ببيان خطي للأسباب. مهام وصلاحيات المحكمة الدستورية[725] :

- تدرس المحكمة الدستورية دستورية القوانين، والمراسيم التي لها قوة القانون، والقواعد الإجرائية للجمعية الوطنية الكبرى، وذلك من حيث الشكل والمضمون على حد سواء، ولا تدرسي التعديلات الدستورية ويجري | التحقق من صحتها، إلا في ما يتعلق بشكلها فقط.
- محاكمة كبار مسؤولي الدولة في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بوظائفهم
- الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعي العام
- النظر في التماس أي نائب في البرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية.

تنشر قرارات المحكمة الدستورية فورا في الجريدة الرسمية، وتكون ملزمة للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وملزمة للسلطات الإدارية، وملزمة للأشخاص والهيئات الاعتبارية. تثير قرارات المحكمة الدستورية العليا جدلاً واسعاً على الساحة السياسية التركية، لما لها من تأثير مباشر وقطعي في استمرارية عمل الأحزاب السياسية، ولا سيما في ظل سلطتها بإلغاء قرارات نفها الحكومة نفسها.

- محكمة الاستئناف العليا: هي محكمة الدرجة الأخيرة لمراجعة القرارات والأحكام التي تصدر عن المحاكم القضائية، والتي لا تحال على سلطة قضائية أخرى بموجب القانون. وتكون أيضاً محكمة الدرجة الأولى والدرجة الأخيرة للنظر في قضايا محددة ينص عليها القانون.

- مجلس الدولة: هو الهيئة الأخيرة لمراجعة القرارات والأحكام التي تصدر عن المحاكم الإدارية والتي لا تحال بموجب القانون على محاكم إدارية أخرى، ويكون المجلس أيضاً هو الهيئة الأولى والأخيرة للنظر في قضايا محددة ينص عليها القانون. مجلس الدولة المحاكمة في القضايا الإدارية، ويبدي رأيه في غضون شهرين بشأن مشاريع التشريعات والشروط والعقود التي يعرضها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وتمنح امتيازات بموجبها في ما يتعلق بالخدمات العامة، ويدرس المجلس مشاريع الأنظمة، ويتولى تسوية النزاعات الإدارية. يعين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الدولة، بينما يعين رئيس الجمهورية الربع المتبقي من بين مسؤولين يتوفون المتطلبات التي يحددها القانون.

سابعا: تعديلات 2017... تركيا بـ"نظام دستوري جديد"

تعود الرغبة في تبني النظام الرئاسي إلى فترة حكم "تورغوت أوزال" الذي تولى رئاسة الوزراء في 1983، وتقلد منصب الرئيس عام 1987. حيث لم يرد "أوزال" الدخول في صراع مباشر مع المؤسسة العسكرية، إلا أنه عمل على تقليص سطوة السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء آنذاك "كينان إفرين". كما قد سادت رؤية مشتركة لدى مختلف الأطياف السياسية والمجتمعية في تركيا، لتبني دستور حديث قائم على الإرادة المدنية، لأن عهد الوصاية العسكرية قد انتهى. وهو ما يعكس حاجة الدولة إلى اعتماد دستور جديد يتكيف مع

[725] - رنا عبد العزيز الخماش. المرجع السابق. ص75-76

المتغيرات الحديثة، فالأوضاع التي صيغ أثناءها دستور 1982 ليست الظروف نفسها حاليا. وبعد مرور ما يقارب الخمسة عشرة عاما، منذ وصول نخبة حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة، تمكنت من عرض مشروع تعديل الدستور للتصويت في البرلمان. وانتهت العملية بحصد 339، صوت لصالح قبول تمرير المشروع للاستفتاء الشعبي. ويتمحور مشروع التعديل حول 18 تعديلا من بينها: توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، إلغاء المحاكم العسكرية، إلغاء منصب رئيس الوزراء وتولي الرئيس تعيين مجلس الوزراء، رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 عضو، الإحتفاظ بالإنتماء الحزبي للرئيس...[726]

هناك جملة من الدوافع الداخلية التي عجلت اللجوء إلى النظام الرئاسي، لعل في مقدمتها نفوذ المؤسسة العسكرية التركية في الدولة والمجتمع. الأمر الذي أثر بدوره على الثقافة السياسية للمجتمع التركي وجعله يفقد الثقة في العملية السياسية، وأسس لمشروعية الحكم العسكري. علاوة على ضعف الحكومات المتعاقبة منذ ولادة الجمهورية التركية بسبب الصراعات السياسية. وهو ما حتم اللجوء في كل مرة إلى الانتخابات المبكرة للخروج من حالة الانسداد. وقد أثبتت الحكومات الائتلافية القائمة على التحالف بين الأحزاب السياسية فشلها وعدم قدرتها على الاستمرار في الحكم، الأمر الذي كان في كل مرة يفسح المجال أمام الجيش للتدخل والإطاحة بالحكومة. ومن جانب آخر تغلغل الكيان الموازي لحركة "فتح الله غولن" في أجهزة الدولة على غرار القضاء، الجيش، الشرطة والبيروقراطيات الإدارية، سمح بتلفيق تهم الفساد لثلاث وزراء في حزب العدالة والتنمية عام 2013. في محاولة من هذا الكيان تشويه سمعة الرئيس وحزبه. فأدرك أردوغان أن النظام الرئاسي هو الحل للتخلص من القبضة الحديدية لهذه الحركة خاصة في الميدان القضائي. لأنه يسمح للرئيس بتعيين القضاة وعزلهم، وهو الأمر الذي من شأنه استكمال عملية تطهير المؤسسة القضائية من الموالين لـ"غولن" والمؤسسة العسكرية. كما أن المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو 2016 شكلت منعطفاً حاسماً نحو دفع حزب العدالة والتنمية إلى تقديم مشروع التعديل إلى البرلمان، لإضعاف المؤسسة العسكرية وأجهزتها الأمنية[727].

رقم التعديل وفق دستور 1982	رقم القانون	تاريخ قبوله في البرلمان	تاريخ الإستفتاء	المواد المعدلة	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
18	6718	20/5/2016	-	المادة 20	-29736 8/6/2016
19	6771	21/1/2017	16/4/2017	المواد 8،9،15،17،19،73 ،75،76،77،78،82 ،87،88،89،91،93 96،98،99،100،101 102،104،105،106 ،107،108،109،110 ،111،112،113،114 ،115،116،117،118 ،119،120،121،122 ،123،124،125،126 ،127،131،134،137 ،142،145،146،148 ،149،150،151،152 ،153،154،155،156 ،157،158،159،161 ،162،163،164،166 167	***

جدول[728] : التعديلات الدستورية بعد الإنقلاب العسكري الذي باء بالفشل و تغيير النظام نحو الرئاسي المصدر: إعداد شخصي

726 - حفيظة طالب. التعديل الدستوري في تركيا و التحول إلى النظام الئاسي: قراءة في الدوافع و التأثيرات المحتملة. مجلة السياسات العالمية. العدد 2 في يناير 2018. ص139

727 - حفيظة طالب. المرجع السابق. ص141-142

728 - Adalet ve Kalkınma Partisini, Önceki referans. Sayfa ; 233-234 (ترجمة شخصية)

الفقرة الرابعة: الدستورانية[729] في المغرب و تركيا

سنتناول في هذا المحور النظام الدستوري المقارن من خلال المستجدات الأخيرة في دستور تركيا الصادر سنة 1982 وفق تعديلات 2017، و كذلك الدستور الأخير للمملكة المغربية الصادر سنة 2011 في سياق حركة 20 فبراير(ما سمي بالربيع الديمقراطي) و التي من خلالها تم بناء قواعد جديدة في المنافسة السلمية على السلطة.

لفهم طبيعة سيرورة أي نظام دستوري وجب مقارته وفق جدلية السلط فيما بينها و كانة كل مؤسسة داخل النظام، خصوصا المؤسسات ذات الأهمية البالغة في الانظمة السياسية(مؤسسة التشريع، مؤسسة التنفيذ و أخيرا مؤسسة العدل)

من هذا المنطلق سنحاول إثارة (من خلال دستوري المغرب و تركيا) اختصاصات السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية و موقع هذه السلط في النظامين لنستشف فيما بعد مركز ثـقل السلطة في كل نظام دستوري

أولا: موقع رئيس الدولة في المغرب و تركيا

لرئيس الدولة مكانة في غاية الاهمية في الأظمة الدستورية الديمقراطية بمختلف الأنظمة، و تختلف هذه المكانة من نظام دستوري لآخر، خصوصا الانظمة التي تعرف تحولات مستمرة على مستوى البنية، حيث الصراع الدائم يحسمه القوي ليتم ترجمته على مستوى الوثيقة الدستورية

سنحاول تدارك اختصاصات رئيس الدولة في النظام السياسي المغربي و التركي على المستويات الثلاث، اختصاصات تشريعية لرئيس الدولة و اختصاصات تنفيذية و أخيرا قضائية

---

[729] - بالرجوع إلى محمد أتركين، في مؤلفه "الدستور و الدستورانية" (ص:11) يقصد بالدستورانية الآليات التي تسمح بميلاد نسق فعال للكوابح يهم العمل الحكومي من خلال توزيع السلط، أو مجموعة من القواعد التي تضمن المنافسة السليمة و تقر بمسؤولية الحكومة. و كذلك بالرجوع إلى الحسن الجماعي في مؤلفه "مدخل إلى القانون الدستوري" (ص:54) الدستورانية هي تيار فكري ظهر في القرن الثامن عشر في أوربا وفي أمريكا الشمالية، كان يدعو إلى الأخذ بالدساتير المكتوبة بغرض وضع حد للممارسة التحكمية للسلطة، فحسب هذا التيار، الدستور المكتوب هو الوسيلة الوحيدة لتقييد السلطة السياسية وإقامة دولة القانون. وطبقا للدستورانية، التي يمكن اعتبارها عنصرا من عناصر الليبرالية السياسية، تتكلف الوثيقة الدستورية بتحديد تنظيم متجانس وعقلاني للدولة، حيث إنه من الوظائف الأساسية للدستور الحؤول دون التحكم من خلال التحديد الواضح لقواعد اللعبة السياسية ومنع التفسيرات والتأويلات التي تكرسها الدساتير العرفية. في هذا الصدد، تسعى الدستورانية إلى إقامة ما يسميه مونتيسكيو "الحكومة المقيدة" -التي أصبح يطلق عليها في القرن التاسع عشر "الحكوم الدستورية"- أي "دولة القانون". تتعارض "دولة القانون" مع "الدولة البوليسية"، ففي دولة القانون لا يمكن للحكام ممارسة السلطة السياسية إلا طبقا لقواعد محددة سلفا، ويتعذر عليهم تغييرها بشكل تعسفي وتحكمي. تفترض الدستورانية أن يكون للدستور مضمونا واضحا، فالنص الدستوري يتعين عليه أن يؤكد أهم "الوصفات المؤسسية الليبرالية" الموجهة إلى تقييد السلطة السياسية لضمان الحفاظ على الحرية الفردية. في هذا الخصوص نشير إلى الفصل 16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لـة 1789 الذي ينص على أن : "كل مجتمع لا يتوفر على ضمانات للحقوق، ولا يكون فيه فصل السلط عددا ليس له دستور " في الأخير، يجب الإشارة إلى أن الدستورانية تعرض التنصيص على إقامة جهاز مكلف بالسهر على احترام هرمية وتراتبية النص الدستوري، وقد تمت ترجمة إقامة هذا الجهاز في ظل الجمهورية الخامسة طبقا للصياغة الشهيرة التي استعملها القاضي الدستوري : "إن القانون المصادق عليه لا يعبر عن الإرادة العامة إلا في ظل احترام الدستور".

1- الصلاحيات التشريعية لرئيس الدولة

الاختصاصات التشريعية رئيس الدولة في النظام الدستوري المغربي وفق دستور 2011	الاختصاصات التشريعية رئيس الدولة في النظام الدستوري التركي وفق دستور 1982 مع تعديلا 2017
- افتتاح الملك للدورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر[730]. - يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه.[731] - للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير[732]، طبق الشروط المبنية في الفصول 96 و97 و98 - للملك أن يخاطب الأمة و البرلمان، و يتلى خطابه أمام كلا المجلسين، و لا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما[733] - للملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليها[734] - يمارس الملك حق العفو[735] - للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون[736]	- يُصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تعتمدها الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتمادها. ولرئيس الجمهورية أن يُعيد إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لإعادة النظر فيه.[737] - وفي حال تعرض البلاد إلى عدوان مسلح مفاجئ، ويكون من الضروري إصدار قرار باستخدام القوات المسلحة في الحال، يجوز لرئيس الجمهورية اتخاذ القرار باستخدام القوات المسلحة التركية[738]. - يجوز لرئيس الجمهورية دعوتها للانعقاد خلال فترة العطلة البرلمانية[739] - إلقاء الخطاب الافتتاحي أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في أول يوم من السنة التشريعية، إذا رأى/رأت ضرورة لذلك؛ تقديم خطاب أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا عن السياسة الداخلية والخارجية للبلد؛ إصدار القوانين؛ إعادة مشروعات القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لإعادة النظر فيها؛ تقديم الالتماسات إلى المحكمة الدستورية لطلب إبطال القوانين أو المراسيم التي لها قوة القانون أو النظام الداخلي للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، أو أحكام معينة منها، بسبب عدم دستوريتها شكلا أو مضمونا. التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها.[740]

المصدر: إعداد شخصي

730 - الفصل 68 من دستور 2011 للمملكة المغربية
731 - المرجع السابق. الفصل 50
732 - المرجع السابق. الفصل 51
733 - المرجع السابق. الفصل 52
734 - المرجع السابق. الفصل 55
735 - المرجع السابق. الفصل 58
736 - المرجع السابق. الفصل 95
737 - المادة 89 من دستور تركيا الصادر عام 1982 وفق التعديلات الأخيرة لسنة 2017
738 - المرجع السابق. المادة 92
739 - المرجع السابق. المادة 93
740 - المرجع السابق. المادة 104

2- الصلاحيات التنفيذية لرئيس الدولة

الاختصاصات التنفيذية رئيس الدولة في النظام الدستوري المغربي وفق دستور 2011	الاختصاصات التنفيذية رئيس الدولة في النظام الدستوري التركي وفق دستور 1982 مع تعديلا 2017
- يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، و على أساس نتائجها. و يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها. للملك، و بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.[741] - يرأس الملك المجلس الوزاري. و ينعقد بمبادرة منه[742] - حق التعيين في الوظائف العسكرية[743]	- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية و يمارس مهامها، وفقا للدستور و القانون[744]. - تعيين الوزراء ونواب الرئيس وإقالتهم. تعيين وإقالة المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، وتنظيم الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتعيينهم، بموجب مراسيم رئاسية. اعتماد أوراق ممثلي دولة تركيا لدى الدول الأجنبية، واستقبال ممثلي الدول الأجنبية المعيَّنين لدى جمهورية تركيا. إجراء استفتاء، إذا رأى/رأت أنه ضروري، على القوانين المتعلقة بتعديل الدستور. تحديد سياسات الأمن القومي واتخاذ التدابير اللازمة. تمثيل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا. اتخاذ قرار استخدام القوات المسلحة التركية. يجوز لرئيس الجمهورية إصدار مراسيم رئاسية بشأن الأمور المتعلقة بالسلطة التنفيذية[745]. - رئيس الأركان العامة هو قائد القوات المسلحة، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيينه، وفي أوقات الحرب يمارس رئيس الأركان العامة واجبات القائد الأعلى للقوات المسلحة نيابة عن رئيس الجمهورية.[746]

المصدر:إعداد شخصي

3- الصلاحيات المتعلقة بالقضاء

الاختصاصات القضائية رئيس الدولة في النظام الدستوري المغربي وفق دستور 2011	الاختصاصات القضائية رئيس الدولة في النظام الدستوري التركي وفق دستور 1982 مع تعديلا 2017
- يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية[747]. - يوافق الملك بظهير على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية[748]. - الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية[749].	- إلغاء جميع أو بعض الأحكام المفروضة على بعض الأفراد أو تخفيفها، بسبب المرض المزمن أو العجز أو الشيخوخة.[750] - السلطة القضائية مستقلة تماما عن جميع الأجهزة بما فيهم السلطتين التشريعية و التنفيذية.[751] - يلحق القضاة و المدعون العامون بوزارة العدل فيما يتعلق بمهامهم الإدارية[752]

المصدر: إعداد شخصي

741 - الفصل 47 من دستور 2011 للمملكة المغربية
742 - المرجع السابق. الفصل 48
743 - المرجع السابق. الفصل 53
744 - المادتين 8 و 104 من دستور تركيا الصادر عام 1982 وفق التعديلات الأخيرة لسنة 2017
745 - المرجع السابق. المادة 104
746 - المرجع السابق. المادة 117
747 - الفصلين 56 و 115 من دستور 2011 للمملكة المغربية
748 - المرجع السابق. الفصل 57
749 - المرجع السابق. الفصل 107
750 - المادة 104 من دستور تركيا الصادر عام 1982 وفق التعديلات الأخيرة لسنة 2017
751 - المرجع السابق. انظر المادة 138
752 - المرجع السابق. المادة 140

ثانيا: مؤسسة الحكومة في المغرب و تركيا

اختصاصات الحكومة المغربية بمقتضى دستور 2011	اختصاصات "مجلس الوزراء" التركي بمقتضى دستور1982 مع تعديلا 2017
- تمارس الحكومة السلكة التنفيذية، و رئيسها السلطة التنظيمية[753] - يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، دون إخلال بأحكام الفصل 49 من هذا الدستور[754]. - يتداول مجلس الحكومة، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في القضايا والنصوص التالية: السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، السياسات العمومية، السياسات القطاعية، طلب الثقة من مجلس النواب، قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها، القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام،مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب، دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور،مراسيم القوانين،مشاريع المراسيم التنظيمية،مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 (الفقرة الثانية) و66 و70 (الفقرة الثالثة) من هذا الدستور،المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري، تعيين الكتاب العامين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومديري المدارس والمؤسسات العليا. وللقانون التنظيمي المشار إليه في الفصل 49 من هذا الدستور، أن يتمم لائحة الوظائف التي يتم التعيين فيها في مجلس الحكومة. ويحدد هذا القانون التنظيمي، على وجه الخصوص، مبادئ ومعايير التعيين في هذه الوظائف، لاسيما منها مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية[755].	تم إلغاء المواد من 109 إلى 115 المتعلقة بمجلس الوزراء في 21 يناير 2017 وفق القانون رقم 6771. تماشيا مع تحويل النظام الدستوري التركي إلى نظام رئاسي بدل البرلماني

المصدر: إعداد شخصي

753 - الفصلين 89 و 90 من دستور 2011 للمملكة المغربية
754 - المرجع السابق. الفصل 91
755 - المرجع السابق. الفصل 92

ثالثا: مؤسسة البرلمان في المغرب و تركيا

صلاحيات البرلمان المغربي وفق دستور 2011	صلاحيات "الجمعية الوطنية الكبرى" التركية وفق دستور 1982 مع تعديلا 2017
- يمارس البرلمان السلطة التشريعية. يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية. للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما.[756] - يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في مجموعة من الميادين[757].	- اختصاص التشريع نيابة عن الأمة التركية بدون أي تفويض هذه السلطة[758]. - تشمل واجبات الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا وسلطاتها سن القوانين وتعديلها وإلغاءها؛ ومناقشة مشروع قانون الموازنة ومشروع قانون الحساب الختامي واعتمادهما؛ وإصدار قرارات صك العملة وإعلان الحرب؛ والموافقة على التصديق على المعاهدات الدولية؛ وإصدار قرارات العفو العام والعفو الخاص بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء؛ وممارسة الصلاحيات والواجبات المنصوص عليها في سائر مواد الدستور.[759] - تُناط بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا سلطة الإذن بإعلان حالة الحرب في الحالات المشروعة وفقاً للقانون الدولي، باستثناء الحالات التي يتعين فيها ذلك بموجب اتفاقات دولية تكون تركيا طرفاً فيها، أو إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية بموجب قواعد المجاملة الدولية، والإذن بتمركز قوات مسلحة أجنبية في تركيا.[760] - تُمارس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا سلطتها في جمع المعلومات وسلطتها الرقابية من خلال الاستجوابات البرلمانية، والمناقشات العامة، والاستنكار، وإجراء التحقيقات البرلمانية والأسئلة الكتابية.[761]

المصدر: إعداد شخصي

756 - الفصل 70 من دستور 2011 للمملكة المغربية
757 - راجع بخصوص الميادين التي يشرع فيه البرلمان المغربي في الفصل 71 من دستور 2011 للمملكة المغربية
758 - المادة 7 من دستور تركيا الصادر عام 1982 وفق التعديلات الأخيرة لسنة 2017
759 - المرجع السابق. المادة 87
760 - المرجع السابق. المادة 92
761 - المرجع السابق. المادة 98

الفرع الثاني: الظاهرة الحزبية في المغرب و تركيا

إذا كان "موريس دوفرجيه" حدد مجموعة جد مهمة من العناصر التي من شأنها اعتبار التكتلات و الكتل البشرية أحزابا سياسية، لكنه أغفل الأحزاب السياسية المعاصرة التي تنشأ على أنقاض الإستعمار، التي تكون وطنية و قومية نوعا ما، ثم العناصر الأخرى التي تحدث عنها هذا الأخير.

أسست تعاريف عدة للأحزاب السياسية (في العالم المعاصر) على مفهوم "المكان" الجوهري الذي يشغله الحزب السياسي، ومن ثم مقاصده باتجاه "غزو" السلطة، هذه المدرسة هي من بين جميع المدارس السياسية التي يمكن أن نسميها "بالواقعية". يعرف "françois gorguel" الحزب "مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية، إما من خلال السيطرة الكاملة أو المشاركة في السلطة، وتحقيق أفكار ومصالح أعضائه"، أما السيسيولوجي والمنظر السياسي "georges burdeau" يرى بالحزب "مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى، محاولة جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على أفكارهم".

في النموذجين المغربي و التركي نجد أن الأحزاب السياسية تأسست في سياق دولي يحمل زخم الحروب، فالأحزاب بتركيا تأسست بعدما استنشقت هواء الديمقراطية الغربية، و تشبع مجموعة من الطبلة العثمانيون بثقافة الثورة الفرنسية، لكل مأسسة و ترسيخ الثقافة الحزبية في تركيا جاءت بعد استقلال تركيا من الإحتلال الإنجليزي. أما المغرب لا تختلف روايته كثيرا عن تركيا، فشباب الحركة الوطنية(التي ناهضت الإستعمار و ناضلت من أجل الإستقلال) استنشقوا هواء الديمقراطية من الشمال و الغرب، و تم تكريس الديمقراطية عن طريق الأحزاب كآلية معتمدة للحكم. لكن مآل كل تجربة مختلفة عن الأخرى، حيث أن الحركة الإستقلالية التركية أسقطت الخلافة و نظام السلطنة، في حين اختارت الحركة الوطنية الحكم مع الملكية.

و من هذا المنطلق سنحاول التعرف أكثر عن الحزب السياسي من منطلق فقهي، ثم سنمر للحديث عن الظواهر الحزبية في البيئتين المغربية و التركية.

الفقرة الأولى: الحزب السياسي من منطلق نظري

سنتطرق في هذه الفقرة لمفهوم الحزب السياسي، نشأته، وظيفته، موارده و أخيرا تصنيفات الأحزاب

أولا: المفهوم

تتطور محاولات وإجتهادات الفقهاء في إعطاء تعريف للحزب السياسي مع الواقع، فيعرف "بنجامين كونستان" الحزب بأنه تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي. ويقدم "كلسن" إضافة عندما يعرف الأحزاب بأنها تجمعات لأفراد يعرفون نفس الأفكار، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة. والخطوة التي قدمها "جوجيل" تكمن في رغبة الحزب للوصول إلى السلطة، حيث إعتبره تجمع منظم للمساهمة في الحياة السياسية بهدف الإستيلاء على السلطة إستيلاء كليا أو جزئيا. يتجلى رأي كارل ماركس في إعتبار الحزب تعبيرا عن مصالح طبقة إجتماعية، وبالتالي فإن المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب، أما إذا ألغيت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات فلا محل لتعدد الأحزاب، يكون نظام الحزب هو الحل الحتمي للمجتمع الشيوعي.[762]

762 - سعاد الشرقاوي. النظم السياسية في العالم المعاصر.كلية الحقوق-جامعة القاهرة 2007. ص198

ميز "بريدو" تعاريف الحزب إلى تعريف مادي، عام وعالمي[763] أما الأستاذ "فرانسوا بوريلا" فقد وضع ثلاثة عناصر لوجود الحزب السياسي هي، مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم، وجود مجموعة إقتراحات تهم سياسة الحكومة، وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.[764]

إنتهج المفكران الأمريكيان "لابالومبارا و فاينز" المفهوم الحديث للحزب السياسي بإعتباره تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة بشروط، إستمرارية التنظيم، تنظيم على المستوى المحلي وعلى المستوى القومي، الرغبة في ممارسة السلطة، البحث عن المساندة الشعبية.[765]

والأستاذ "فانسو لومير" يعتبر الأحزاب منظمات عادة ماتكون دائمة وهي وسيط بين الحكام والمحكومين تسعى من خلال الإنتخابات للحصول على دعم الجمهور من أجل السيطرة على المناصب الرئيسية للسلطة في الجهاز الحكومي. في المفهوم العربي، نجد الدكتور "سليمان الطماوي" يعرف الأحزاب" جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين. أما الأستاذ " فرانك صروف" فيعتبرها مؤسسات في السوق السياسي تسوق وتبيع برامجها من أجل جلب عملاء وأعضاء جدد بإستمرار.[766]

ثانيا : نشأة الأحزاب

نشأة الأحزاب في أروبا و الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان. ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من داخل البرلمان بأنها ذات أصل داخلي، بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمان يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي[767]. إلا أن هذه الفكرة أو النظرية التي جاءت على يد الفقيه "دوفرجي" لا تنطبق إلا في الدول الغربية لأن دول العالم الثالث يتم إنشاء الأحزاب فيها من طرف المحركات الوطنية

1- نظرية موريس دوفيرجيه

يكون أصل الأحزاب حسب نظرية دوفيرجيه من أصل إنتخابي وبرلماني أو ذو نشأة خارجية. تبدو عملية تكوين الأحزاب بسيطة لأول وهلة، فتبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولا، ثم تظهر اللجان الإنتخابية فيما بعد، وأخيرا نقوم بإتصال دائم بين هذين العنصرين. إنما في الواقع يتشوه نقاء هذه الصورة النظرية، بعد ظلال. فالتكتلات البرلمانية شاهدت النور قبل اللجان الإنتخابية، وبالفعل كانت هناك مجالس سياسية قبل أن تكون هناك إنتخابات. وفي هذا الحال يمكن تصور وجود كتل برلمانية داخل مجلس أوتوقراطي كما هو الحال داخل مجلس منتخب.[768] فالأحزاب ذات الأصل الداخلي يتم إنشاؤها عن طريق الكتل البرلمانية. ويقصد ويقصد بالتكتلات البرلمانية بلغة قانونية الفرق البرلمانية، وهي عبارة عن برلمانيين يتوحدون داخل فرق أو مجموعات يتميز كل منها بإسمها أو إنتمائها الحزبي، وهذا التكتل يجعلهم في وضع عددي قوي يمكنهم من الإستفادة من إمتيازات

763 - سعاد الشرقاوي. المرجع السابق. ص199

764 - عبد العزيز أشرقي.تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين اخماد صراعاتها و السباق نحو المناصب الوزارية.طبعة أولى2018.المؤلف هو الناشر- الدار البيضاء.ص27

765 - سعاد الشرقاوي. المرجع السابق. ص200-201

766 - عبد العزيز أشرقي. المرجع السابق.ص27-29

767 - سعاد الشرقاوي. المرجع السابق. ص204

768 - موريس ديفرجيه.ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد."الأحزاب السياسية".الهيئة العامة لقصور الثقافة-القاهرة2011.ص07

برلمانية كثيرة، تتعلق بعدد الأسئلة المسموح بطرحها على الحكومة أسبوعيا. كما تمكنهم من التفاوض بشأن تمثيل هذه الفرق في الحكومة وغير ذلك من الإمتيازات الأخرى.[769]

2- المنشأ البرلماني الخارجي للأحزاب

حيث يتم بفضل مؤسسة قائمة من قبل، حيت هناك الكثير من المنظمات والتكتلات التي تعمل على إنشاء الأحزاب مثلا؛ النقابات العمالية، التعاونيات الزراعية، والتكتلات المهنية، الجمعيات الثقافية، المنظمات الطلابية، الفرق الدينية، الجمعيات السرية التجمعات الصناعية والتجارية.

3- نقد نظرية "دوفيرجيه"

إذا كانت نظرية دوفيرجيه تميز بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني وأخرى اللاّبرلمانية، حيث أن الدراسة التي قام بها "كيمنت جاندا" أظهرت على أن هناك أحزاب تنشأ جزاء الإنشقاق أو الإندماج الذي يحدث بين الأحزاب هذا من جانب ومن جانب آخر أن دراسة دوفرجيه تنطبق على الدول الغربية وتنطبق بنسبة ضئيلة على الدول الحديثة النشأة[770]. فنميز أحزاب نشأت لمقاومة الإستعمار وتحرير البلاد، وأحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الإستقلال لتقوم بدور السند.[771]

ثالثا: وظيفة الحزب السياسي

تلعب الأحزاب السياسية دورا مركزيا في تأطير وتمثيل المواطنين داخل المؤسسات المنتخبة وتعتبر علاقة جدلية بين الديمقراطية بحيث لايمكن تصور مجتمع ديمقراطي إلاّ في ظل أحزاب فعالة وفاعلة[772]. وسنميز بين الوظيفة الكلاسيكية الإنتخابية والوظيفة غير الإنتخابية للحزب السياسي.

1- الوظيفة التقليدية للحزب

تتمثل في نشر إديولوجية الحزب[773]. أي تكوين الرأي العام، حيث يتلقى فيها المواطن أدبيات العمل السياسي، ويطلع فيها على القضايا والمشاكل التي تشغل مجتمعه، ويصقل فيها مواقفه و آراءه التي يؤمن بها. ليصبح مواطنا يتعاطى بشكل إيجابي مع قضايا مجتمعه.[774]

كذلك وظيفة التجنيد السياسي[775] حيث تهيئ الأفراد للترشيح بإسم الحزب كما تقوم بدور أساسي في تنسيب بعض الأفراد لتشغر وظائف معينة عند فوز الحزب بالإنتخابات وبذلك يتحقق له دور في الحياة الوطنية للمجتمع[776]. كما يعمل الحزب على تأطير الناخبين وذلك بعد إنتقاء المرشحين الذين يقدمهم الحزب للإنتخابات ،تتجلى عملية التأطير من خلال تأمين إتصال مستمر بين الناخبين والمنتخبين، ويلعب المناضلون في هذا

769 - نور الدين أشحشاح. القوى السياسية الأحزاب و الجماعات و الرأي العام.طبعة2016.اسبارطيل-طنجة.ص34-35
770 - المرجع السابق.ص40
771 - سعاد الشرقاوي. المرجع السابق. ص206
772 - محسن ندوي.مفاهيم أساسية في السياسات العمومية. الطبعة الأولى2018. مكتبة سلمى الثقافية-تطوان. ص94
773 - سعاد الشرقاوي. المرجع السابق.ص208
774 - نور الدين أشحشاح.المرجع السابق.ص43
775 - المرجع السابق.ص44
776 - حسان محمد شفيق العاني.الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة.مطبعة جامعة بغداد 1986.ص258

الإطار دور الوسيط الذي يدافع ويوضح مواقف وأنشطة منتخبي الحزب في الهيئات التمثيلية وبإتجاه صاعد يعلم منتخبي الحزب بمطالب وإنتضارات المواطنين.[777]

2- الوظيفة غير الإنتخابية للحزب

تجدها تشارك في إصدار القواعد القانونية وتطبيقها والتقاضي بشأنها، أي تتولى صنع القرار السياسي وتنفيذه، تقوم بوظيفة الإتصال لأخبار السلطة بمطالب المواطنين، وإخبار المواطنين بشؤون الحكم عامة. تجميع المطالب وتقديمها إلى مراكز القرار[778]. الأحزاب السياسية من هذا المنطلق تساهم في وضع النسيج العام لسياسة الدولة كل حسب الموقع الذي يوجد فيه، الأغلبية الحاكمة أو الأقلية المعارضة، فالحزب حيثما يتبنى برنامجا سياسيا معارضا ذلك معناه العمل على تطبيقه إذا كان من أحزاب الأغلبية الحاكمة أو كإطار لنقد السياسات المتبعة إذا أدى به الأمر للتواجد في صفوف المعارضة في الأنظمة السياسية القائمة على التعددية الحزبية الفعلية وليس النظرية، وهو ما ينتج عنه إمكانية التناوب على ممارسة السلطة، والإنتقال من المعارضة إلى الأغلبية[779] أو العكس.

رابعا: موارد الأحزاب السياسية

تعرف الأحزاب مورد بشري إيديولوجي وأخيرا مورد مالي:

1- المورد البشري

يمكننا أن نميز الموارد البشرية للحزب السياسي من خلال التفاوت في المشاركة السياسية، حيث أن الناخبين هم الذين يصوتون عادة لصالح الحزب دون أن تربطهم أي عضوية بالحزب ودون مشاركة في حياة الحزب.
المتعاطفون يمتازون بالإهتمام لأنشطة الحزب، وأحيانا يمدونه بالأموال، لكن دون إنخراط رسمي له.
المنخرطون يعتبرون أعضاء الحزب ويتميزون بتوفرهم على وظائف ويؤدون الإشتراكات بشكل دوري.
المناضلون هم المنسبون النشيطون يتميزون بما يخصصونه من الوقت للقيام بمهام حزبية. القادة هم الذين يتحملون مسؤولية الحزب، و يسيرونه ويحددون إستراتيجياته، يمثلون الحزب في المفاوضات مع السلطة والأحزاب الأخرى.[780]

2- مورد إيديولوجي

تتغير أهمية الإديولوجيا الحزبية من دولة إلى أخرى. نجد من أهم العائلات أو الأسر السياسية، العائلة الليبرالية حيث تتميز بإقامة نظام دستوري يضمن الحريات والملكية الخاصة، الأحزاب المحافظة حيث تتفق مع الأحزاب الليبرالية في الملكية الخاصة وتختلف معهم في الحريات لكن تدخل الدولة مقبول كدولة البوليس وليس كقوة إقتصادية، العائلة الإشتراكية تتجه نحو إقرار المساواة الإقتصادية والإجتماعية وتوزيع الثروة والقضاء على مظاهر اللاّمساواة، حركة بيئيين هي تعبير عن رفض التقدم المدمر، عارضت هذه الأحزاب السلاح وتدعو إلى إحترام حقوق الإنسان.[781]

777 - نور الدين أشحشاح.المرجع السابق.ص45
778 - المرجع السابق.ص47
779 - محمد يحيا. "المغرب الدستوري". طبعة 2016. اسبارطيل-طنجة.ص303
780 - نور الدين أشحشاح.المرجع السابق. ص51
781 - المرجع السابق. ص52 و ما يليها

3- المورد المالي للحزب

نميز التمويل الخاص للأحزاب السياسية المتمثل في واجبات إنخراط الأعضاء، المداخيل المستوحات من الأنشطة الإجتماعية والثقافية للحزب، الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية. تتميز صور التمويل العمومي في المساعدة النسوية التي تمنح الإنفاق على تسيير الحزب، مساهمة لتغطية تفقات الحملات الإنتخابية، مساهمة لدعم صحافة الحزب، إضافة إلى تمكين الحزب من إستعمال الإعلام العمومي في حملاته الإنتخابية.[782]

خامسا: تصنيف الأحزاب السياسية

إختلف بعض الفقهاء في تصنيف الأحزاب من الناحية الشكلية، إلا أنهم لم يختلفوا في تصنيفهم من ناحية المضمون، وكما ذكرنا سابقا، المهم هو المعاني وليس المباني، لدى يمكن أن نميز بين الأحزاب التنافسية والأحزاب غير التنافسية، وتصنيفات جديدة.

1- الأنظمة الحزبية التنافسية[783]

تضم أنظمة الثنائية الحزبية و التعددية. ليس من السهل أن نميز بين الثنائية والتعددية، بسبب وجود تجمعات صغيرة إلى جانب الأحزاب الكبرى، ففي الولايات المتحدة مثلا، يوجد بعض الأحزاب وراء الحزبين العملاقين الديمقراطي والجمهوري، كالحزب العمالي والحزب الإشتراكي وحزب المزارعين، والحزب التحريمي، والحزب التقدمي.[784]

نظام الثنائية الحزبية ظاهرة أنجلوسكسونية خاصة. و هذا القول تقريبي، لأن بعض البلدان الأنجلوسكسونية تعرف التعددية[785]. تتميز بوجود حزبين كبيرين يهدف كل واحد منهما إلى الفوز في الإنتخابات العامة حتى يتسنى له مزاولة السلطة و الاستئثار بالحكم دونما حاجة إلى الإئتلاف مع أحزاب أخرى[786]. و يجب الإشارة أن، داخل الثنائية الأنجلوسكسونية يجب التمييز بين النظم الثنائية المختلفة بين الدول. تتحقق الثنائية الحزبية بشكل رضائي أو صراعي أو مختلط.

نظام التعددية الحزبية، إنه من الصعب تحديد نمط التعددية، فمن الثلاثة إلى اللانهاية يمكن وجود العديد من الأشكال، فالثلاثية الفرنسية لسنة 1945 لا تتفق مع الثلاثية البلجيكية التقليدية، و الرباعية السكندينافية تبقى متميزة تماما عن الرباعية السويسرية[787]. تتميز هذه الأنظمة بإمكانية الدخول في تحالفات و تكتلات مع التنظيمات الحزبية مهما كانت توجهاتها السياسية و تتجسد كذلك في ثلاثة أشكال: شكل رضائي، شكل صراعي، و شكل مختلط.[788]

782 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص56 و ما يليها
783 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص304
784 - موريس ديفرجيه. المرجع السابق.ص217
785 - المرجع السابق.ص219
786 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص304
787 - موريس ديفرجيه. المرجع السابق.ص237
788 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص305

2- الأنظمة الحزبية غير التنافسية

لا يمكننا الحديث عن إلغاء التنافس السياسي إلا بوجود أغلبية مطلقة لتوجه معين يترجم صوته في حزب واحد. توجد عدة أشكال لهذا النظام الحزبي: نظام الحزب القيادي، نظام الحزب المهيمن، و نظام الحزب الواحد في الأنظمة الشيوعية و الدول المختلفة.[789]

3- تصنيف آخر للأحزاب السياسية

يمكننا أن نصف الأحزاب وفق معيار المشاركة فنجد أحزاب إيديولوجية، أحزاب الرأي، أحزاب شمولية، و أحزاب متخصصة.

عندما نتحدث عن الأحزاب الشمولية فهي تسعى للتدخل في كل المجالات، السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و غيرها على عكس الأحزاب المتخصصة التي تضع لنفسها أهدافا محددة.[790]

تمتاز أحزاب الرأي بخصائص أهمها أنها تجمع أشخاص ينتمون إلى فئات إجتماعية مختلفة، لا تهدف إلى إعادة بناء المجتمع ككل أي طموح إصلاحي و ليس ثوري، لا تتوفر هذه الأحزاب على بنية تنظيمية قوية، تمتاز بنوع من الإنتهازية التي تطبع خطة السياسي. أما خصائص الأحزاب الإيديولوجية تتجلى في التشبث بخط مذهبي دقيق، خطابها موجه نحو طبقة إجتماعية محددة، لا تؤمن بالتعددية و الإختلاف في الرأي، تطرح نفسها كمصدر وحيد لمشروعية السلطة.[791]

الفقرة الثانية: الظاهرة الحزبية في المغرب

سنحاول عن طبيعة النظام الحزبي المغربي بعد توضيح السياق التاريخي أو كرونولوجيا الحزب في المغرب، و كذلك الحديث عن النظام الحزبي المغربي طبيعته و مكانته في المشهد السياسي، كما سنشير للقانون 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية مرورا بمقترحات حزب العدلة و التنمية بهذا الخصوص.

أولا: السياق التاريخي للتنظيم الحزبي المغربي

عرف المغرب في التاريخ السياسي المعاصر صورة رسمتها السوسيولوجيا الاستعمارية، حيث انشطر إلى كتلتين بشريتين "عرب" و "بربر"[792]، و هذا السياق ساهم بشكل أو بآخر في ظهور البواكير الأولى للتنظيم الحزبي. و في نفس السياق تشكلت كتلة العمل الوطني و عرفت تاريخ من الانتقالات و التناقضات و المعادلة الجديدة .

1- البذرة الأولى للتنظيم الحزبي

نشأت الأحزاب في المغرب باختلاف عما ذكر دوفرجي. حيث لم تكن وليدة العملية الانتخابية و البرلمانية[793] كما نجد في التجربة المغربية لم تكن أندية فكرية أو سياسية مهدت لظهور الأحزاب كما حدث في أوروبا. حيث نجد ظهورها في سياق مقاومة الاستعمار[794].

789 - محمد يحيا. المرجع السابق.ص306
790 - نور الدين أشحشاح.المرجع السابق.ص70
791 - المرجع السابق.ص75
792 - محمد ضريف. الأحزاب السياسية المغربية. إفريقيا الشرق. ص11
793 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص92
794 - المرجع السابق. ص93

ساهمت هزيمة عبد الكريم الخطابي في جعل النخبة الانخراط في العمل السياسي بعد الإخفاق العسكري، و لم يكن العمل السياسي ممكنا في غياب تنظيم سياسي يسهل عمليات التواصل و إمكانيات التنسيق. فمباشرة عقب الحرب الريفية تم تأسيس أول تنظيم و بالظبط في 20 غشت 1926 باسم "الرابطة المغربية" و شكل مكتبا يضم أحمد بلافريج، الملكي الناصري، محمد القباج، و محمد بنونة... حمل هذا التنظيم عدة دلالات من بينها التركيز على الخيار السياسي بعد فشل العسكري، رفض واقع التجزئة الذي يعيشه المغرب باقتسامه بين إسبانيا و فرنسا، كما حرصت على فتح فروع لها في كل من تطوان و طنجة[795].

و كتتويج للسياسة الاستعمارية صدر الظهير البربري في 16 مايو 1930، و الذي شكل تهديدا لوحدة البلاد على كل المستويات، و تجسد رد الفعل في حركة "قراءة اللطيف" التي انطلقت من فاس، و ارتكزت على عامل موضوعي يتجلى في إصدار الظهير البربري و عامل ذاتي يتجلى في بقايا تنظيم الرابطة المغربية، حيث نجد أن بعض أعضاء هذه الرابطة هم من أطروا حركة " قراءة اللطيف"، تعرضت الحركة للعنف و الاعتقالات، أدركت النخبة السياسية المغربية ضرورة إيجاد تنظيم سياسي، لجأت إلى التنظيم السري لأن قانون الحماية لم يسمح بذلك مما ساهم في إفراز البواكير الأولى للتنظيم الحزبي السري يوم 23 غشت 1930 على يد علال الفاسي، أحمد مكوار، محمد حسن الوزاني، حمزة الطاهري، العربي بوعياد، محمد الديوري، إدريس برادة، و عبد القادر التازي. عرفت هيكلة هذا التنظيم شكلا يمكن تشخيصه كالآتي: "الزاوية" هي أعلى مستوى في التنظيم السري كانت تضم عشرة أعضاء و في حدود 1931 ارتفع عدد أعضائها إلى العشرين، و كانت أداة اتخاذ القرار، سيتم خلق "الطائفة" كمستوى ثاني في التنظيم من أجل سير الحركة الجماهيرية و ترجمة القرارات على أرض الواقع، و بعدها تأتي "لجنة السافر" وظيفتها التنسيق بين الفروع و الجماعات، و كانت قاعدة هذا التنظيم السري "الخلايا"[796]. و يمكن تلخيص هيكل التنظيم في هذا الرسم.

795 - محمد ضريف. المرجع السابق. ص10

796 - المرجع السابق. ص12 و مايليها.

اختار المشرفون على التنظيم الحزبي السري أسماء مثل "الزاوية" لمحاربة الظهير البربري، حيث سعى هذا الأخير إلى الفصل بين الكتلة البريرية و العربية[797] و هذا هو الإنشطار الذي رسمته السوسيولوجيا الاستعمارية. زعم بعض الكتاب السوسيولوجيين أن على السياسة الفرنسية أن ترتكز على البربر لكونهم أوفياء و لأنهم لا يعيرون الإسلام اهتماما و يكنون العداء لساكنة المدينة، و زعموا كذاك أننا سنجد حتما أمامنا و ضدنا العناصر العربية بالمدن و السهول الذين تجدر فيهم الإسلام، و إذا لعبنا ورقة التفرقة اعتمادا على الحزازات العرقية سنضمن لأمر طويل سلامة مؤسستنا[798]، سياسة اللعب على التناقضات الثانوية. و من بين أدوات العمل الذي اعتمدها الحزب السري تحرير العرائض المطلبية[799]، حلقات التوعية، و إصدار الصحف[800].

2- ظهور كتلة العمل الوطني

شكلت عدة دوافع[801] إلى تفكير النخبة الوطنية في فرز أداة تنظيمية تكون قادرة على إظهار المطالب الجديدة و في هذا السياق يأتي ظهور " كتلة العمل الوطني" في سنة 1934 التي لم تكن مضبوطة باي قانون تنظيمي و لم تكن مهيكلة.

فكتلة العمل الوطني ظلت حزبا مغلقا على نفسه إلى حدود سنة 1936، و لم يطرح مشكل من يقود الكتلة، فالقيادة كانت جماعية تتشكل من عشرة أشخاص و هم الذين وقعوا على برنامج الإصلاحات، و كانت أماكن تواجد الكتلة هي أماكن تواجد قادتها، و لم يتجاوز أنصارها في هذه الفترة ثلاثمائة شخص[802].

3- الانشقاق الأول في تاريخ المغرب

عرفت الحركة الوطنية انشقاق عمودي و آخر أفقي سنة 1936 و ذلك راجع لحادثين الأول وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، و الثاني اندلاع ثورة فرانكو ضد الجمهوريين في 18 يوليوز 1936.

- دور **"الجبهة الشعبية"** في إفراز التناقضات: كانت كتلة العمل الوطني تراهن على صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، حيث استغلت واقع فرنسا الجديد و ارسلت وفدا إلى باريس يضم عمر بن عبد الجليل و محمد حسن الوزاني لشرح مواقف الكتلة للحكومة الجديدة، حيث وضعت قائمة للمطالب الفورية المستعجلة و التي تضم؛ الحريات الديمقراطية، التعليم، العدل، الفلاحة، العملة و الصناعة، الضرائب، الصحة العامة... كما ساهم هذا الوضع كذلك في واقع جديد أمام قادة الكتلة أي التحول من تنظيم مغلق إلى تنظيم جماهيري و تأسيس الفروع و الانفتاح على القواعد الشعبية، و كان اسمان بارزان للقيادة "علال الفاسي"، "محمد حسن الوزاني"، إلا أن علال الفاسي استغل غياب الوزاني ليدعوا إلى عقد مؤتمر أول للكتلة يوم 25 أكتوبر 1936، الذي حضره ثمانية أعضاء من القيادة و المجموعة من المناصرين. و حين عاد حسن الوزاني بعد أربعة أيام وجد نفسه أمام حزب جديد يقوده شخص واحد علال الفاسي، و بعد الجدل و النقاش الذي طرح في الفروع و المجلس الوطني و اللجنة التنفيذية، اجتمعت الكتلة في يناير 1937 لتختار لجنة تنفيذية جديدة و أسفر الاقتراح السري إلى النتائج التالية، علال الفاسي رئيس، محمد حسن الوزاني أمين عام، أحمد مكوار أمين الصندوق... لم يقبل الوزاني هذه التشكيلة فانسحب من الكتلة. ساهم هذا الانشقاق إلى حل الكتلة من طرف المقيم العام "نوجيس" في 18 مارس 1937 فتشكلت "الحركة القومية" و "الحزب الوطني". فعند حظر الكتلة شكل

797 - محمد ضريف. المرجع السابق. ص15

798 - جورج سبيلمان، ترجمة محمد المؤيد. المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912-1956. ط-اولى2014. مجلة أمل والتاريخ والثقافة والمجتمع. ص59

799 - محمد ضريف. المرجع السابق. ص15

800 - المرجع السابق. ص18

801 - يرجع الدافع من إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات في فبراير1934 حيث يفيد هذا الأخير أن المغرب لم يصبح دولة محمية بل أرض مستعمرة تشكل جزء من فرنسا.

802 - محمد ضريف. المرجع السابق. ص20 و ما يليها.

الوزاني في مارس 1937 تنظيما أسماه (action nationale marocaine) و صحيفة "عمل الشعب" ناطقة باسمه، و من صلب هذا التنظيم ستولد "الحركة القومية" حيث عرف المغرب أحداثا دامية "أحداث بوفكران" ترتبت عنها اعتقال الوزاني في 29 أكتوبر 1937 و نفيه لغاية 1946 و بنفيه تم إقبار الحركة القومية. و كذلك تولد عن حظر الكتلة إلى التحرك باسم "الحركة الوطنية لتحقيق المطالب" و كانت هذه الأخيرة مرحلة لتشكيل " الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية" الذي أكد اعترافه بنظام الحماية و سعيه للإصلاح[803]، و هذا الانشقاق يسمى انشقاق أفقي.

- **ثورة "فرانكو"** و الانشقاق العمودي[804]: يرجع العامل وراء حدوث انشقاق عمودي هو إعلان "فرانكو" خروجه عن الجمهورية الأسبانية الثانية في 18 يوليوز 1936 حيث أن رجال الحركة الوطنية بالجنوب سيعلنون مناهضة النظام الجديد و اقترحت رغباتها في إجهاض ثورة فرانكو على الجمهوريين، فظهر التناقض الذي كان مختفيا الذي يتجلى في اختلاف التوجهات بين الجنوب و الشمال، حيث كانت الحركة الوطنية بالجنوب بفكرة الجامعة الإسلامية و رجالها أصحاب تكوين عصري، أما الحركة الوطنية في الشمال يتبنون فكرة القومية العربية، وبالتالي تكون أمام واقع يفرض ذاته بعد الدعم الذي قدمته كتلة العمل الوطني للجمهوريين، و مناصرة أقطاب الحركة الوطنية بالشمال لنظام "فرانكو" سيجعل الانشقاق العمودي واقعا فعليا، تماشيا مع هذا السياق سيعلن "عبد الخالق الطريس" تحويل الكتلة الوطنية بشمال المغرب إلى حزب "الإصلاح الوطني" الذي شرع ينظم قواعده على الطريقة النازية. عرف هذا الأخير تنامي النفوذ مما جعل المقيم العام الإسباني للتفكير في خلق التوازن في المنطقة، إيمانا منه بأن عالم السياسة، ولاء الحليف ليس مضمونا دائما لذلك يحسن البحث عن حليف آخر لخلق التوازن، فقدم دعما ماليا لتأسيس حزب جديد "حزب الوحدة المغربية" بزعامة محمد المكي الناصري[805].

4- المعادلة الجديدة.

عرف الميثاق الوطني الذي وقعه "حزب الوحدة المغربية" و "حزب الإصلاح الوطني" التخلي عن المعادلة التقليدية "الإصلاح كمدخل للاستقلال" لتأسيس معادلة جديدة "الاستقلال هو مدخل الإصلاح" معا ستنشأ مجموعة من الأحزاب لتترجم المعادلة الجديدة، يمكن اختزال أحزابها في "حزب الاستقلال"، "حزب الشوري و الاستقلال"، "الحزب الشيوعي "المغربي"، و "الجبهة الوطنية المغربية"

- حزب الاستقلال: أسسه أحمد بلافريج في دجنبر 1943 تشكل من أعضاء الحزب الوطني السابق و من أعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء التلاميذ، كما انضمت إليه شخصيات بارزة من الحركة القومية[806]. و يعتبر أول عمل قام به هذا الحزب بعد التأسيس هو إصدار بيان الاستقلال و بيان آخر لعرض مبررات المطالبة بالاستقلال.

- حزب الشورى و الاستقلال: بعد تعويض المقيم الجديد، وجه إليه اليزيدي تقريرا "الأزمة المغربية" طالب من خلاله إرجاع: علال الفاسي، الوزاني، بلافريج. عاد عاد محمد حسن الوزاني و قصد مدينة فاس حيث حول "الحركة القومية" إلى حزب "الشورى و الاستقلال"، فسار هذا التنظيم في ركاب المعادلة الوطنية (إلغاء نظام الحماية) و أكد على ضرورة توافر المقدمات للمعادلة الوطنية الجديدة و هي إقامة "ملكية دستورية" خوفا من إقامة ملكية رجعية عن طريق الاستقلال[807].

803 - محمد ضريف. المرجع السابق. ص23 و ما يليها.
804 - المرجع السابق. ص31.
805 - المرجع السابق. ص32-33
806 - المرجع السابق. ص43
807 - المرجع السابق. ص58

- الحزب الشيوعي مغربي: تأسست النواة الأولى للحزب سنة 1943 بعدما كان محظورا في المغرب، و شكل لجنته المركزية بالدار البيضاء هيئته العليا تركزت سياسة الحزب بقيادة "ليون سلطان" على الدعوة إلى مناهضة الفاشية في إطار الاتحاد الفرنسي و بعد موت ليون سنة 1945 و تعويضه بعلي بعتة أصبح يطلق على الحزب ب "الحزب الشيوعي المغربي" بدل "الحزب الشيوعي بالمغرب" و ساير هذا التنظيم المعادلة الوطنية الجديدة، فتم التخلي عن فكرة الاتحاد الفرنسي و التوجه نحو المغربة.

ثانيا: النظام الحزبي المغربي

عرف النظام الحزبي المغربي حسم في طبيعته بحيث يمتاز بالتعددية الحزبية، و القطيعة مع الحزب الواحد. بعد الاستقلال نهج حزب الاستقلال خيارين، الخيار الأول كان خيار مرحلي تكتيكي هو نظام الحزب المهيمن بهدف الوصول إلى الخيار الاستراتيجي لإقامة نظام الحزب الواحد، و كان قبول حزب الاستقلال المشاركة في حكومة ائتلافية هو خيار مرحلي و الحزب مستعد للحكم بمفرده كما جاء على لسان علال الفاسي. بعد هذه المرحلة داب الاستقلال إلى نهج الخيار الاستراتيجي لإقامة نظام الحزب الواحد و ذلك عن طريق محاولة القضاء على الأحزاب المعارضة بعدما استعصى عليه إقناع جميع الأحزاب بالذوبان في صفوفه، فقام بمناهضة حزب الشورى و الاستقلال، و استغل الاستقلال فرصة استلامه وزارة الداخلية و بدا مسلسل القضاء على الشوريين من طرف الاستقلاليين و اختفى هذه الفترة حوالي 17 شخصا[808]. و تتجلى مناهضة الاستقلاليين للحزب الشيوعي المغربي في عدم الاعتراف به حتى بعد مغربيته و الصاق به التهم حيث اعتبروه متعاون مع إسرائيل[809]. و كذلك عمل الاستقلال على مناهضة حزب الأحرار المستقلين، و بالتالي فإن مشاركة الاستقلال في الحكومتين الانتلافيتين مجرد خيارات مرحلية و بعدها طالب بحكومة منسجمة، مما يخدم هذا المطلب الخيار الاستراتيجي لإقامة نظام الحزب الواحد. و بالمقابل كان القصر (النظام) يراهن على إقامة نظام حزبي تعددي و الإطار السياسي الذي عمل عليه النظام لتكريس التعددية الحزبية مبنية على معطيين، الأول يتمثل في تكوين المجلس الوطني الاستشاري و التالي يتجلي في الكيفية التي يتم بها تشكيل الحكومات. و بعد الصراع الذي خاضه الحكم مع حزب الاستقلال انتهى إلى إقرار تعددية مطلقة، تتحدد سماتها في غياب أي حزب سياسي قادر على الحصول على الأغلبية البرلمانية أو حتى لعب دور الحزب المهيمن و لقد تدعمت الإجراءات المتخذة من اجل الحد من قوة حزب الاستقلال بإحدى السمات الأساسية التي طبعت المشهد الحزبي المغربي، و يتعلق الأمر بظاهرة الانشقاقات[810]. و تم تكريس نظام التعددية أول الأمر بموجب ظهير الحريات العامة الصادر سنة 1958. لقد كانت آخر محاولات تنظيم هذا النظام التعددي محاولات احزاب الأغلبية الحكومية المتمحصة عن انتخابات 2002 إقصاء الأحزاب الصغرى من المشاركة في الانتخابات، و ذلك عندما نص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على منع الأحزاب التي لم تحصل على نسبة 3% من الأصوات خلال الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2002 من المشاركة في انتخابات 2007، و يجدر الذكر أن هذا المقتضى كان يستهدف أيضا وضع العراقيل في وجه تأسيس أحزاب جديدة. و لقد توج هذا المسعى بتصدي المجلس الدستوري لهذا المقتضى و تصريحه بعدم دستوريته[811].

و من جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى أن المؤسسة الملكية جسدت استراتيجية التعددية الحزبية بهدف اللعب على الخلافات التي احتدمت بين التشكيلات الحزبية بعيد الاستقلال، احتكار الرمزية الوطنية، تزعم و تبني الحركة الوطنية[812].

قام دستور المغرب الصادر سنة 2011 بالحسم في مسألة الحزبية حيث جاء النص صريحا في الفقرة الثالثة من الفصل 7 "نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع"[813].

808 - محمد ضريف. المرجع السابق. ص92
809 - المرجع السابق. ص96
810 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص95
811 - المرجع السابق. ص96
812 - فريد لمريني. الفكرة الليبرالية و الحداثة السياسية في المغرب. منشورات وجهة نظر. ص153

ثالثا: مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي

إن هذا النقاش حول المكانة التي يتخللها الحزب في المغرب يخلق الكثير من علامات الاستفهام نظرا لطبيعة النظام السياسي، حيث لا يمكن الحديث عن وظيفة الأحزاب السياسية المغربية دون ربطها بمكانة المؤسسة الملكية داخل البلاد و في المجتمع السياسي، و كذلك سيؤدي بنا إلى طرح إشكالية صاحب القرار السياسي في المغرب.

1- من يملك القرار؟

للملكية دور مركزي في النظام السياسي المغربي سواء اعتمدنا على المقاربة القانونية الدستورية أو المقاربة السياسية. فاعتمادا على قراءة الدستور تتضح اختصاصات الملك سواء في الحالات العادية أو غير العادية[814] في الظروف العادية نجد اختصاصات تنفيذية تتمثل في سلطة التعيين بمقتضى الفصل 47 من الدستور، رئاسة المجلس الوزاري، يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، و له اختصاصات تشريعية تتمثل في رئاسة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان، له الحق في مخاطبة الأمة و البرلمان و لا يخضع الخطاب لأي نقاش، له الحق في حل مجلسي البرلمان معا أو إحداهما، و له اختصاصات قضائية كذلك، أما في الظروف غير العادية مثلا حالة الاستثناء بمقتضى الفصل 59 من الدستور[815]. و ما يمكن أن يجسد مكانة الملكية في المغرب هو أن الملك، أمير المؤمنين و حامي حمى الملة و الدين و الضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية[816]، الملك رئيس الدولة، و ممثلها الأسمى، و رمز وحدة الأمة، و ضامن دوام الدولة و استمرارها، و الحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور و حسن سير المؤسسات الدستورية، و على صيانة الاختيار الديمقراطي، و حقوق و حريات المواطنين و المواطنات و الجماعات، و على احترام التعاهدات الدولية للمملكة[817]. و حتى في المقاربة السياسية تظهر مكانة الملكية على مستوى صناعة القرار السياسي بالرغم من التأثيرات السوسيوسياسية. إلا أن الدكتور و عالم المستقبليات المهدي المنجرة اعتبر أن القرار السياسي ينتج بعد دراسة جدية للوضعية و للمستقبل و أن أي موقف بدون دراسة يخضعنا لديماغوجية، و اعتبر كذلك أن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يتحكم في قرارات المغرب أكثر من أي مسؤول في البلاد. ترجع مسألة التأثير على القرار السياسي للعوامل الإقتصادية ذلك أن ما هو اقتصادي يؤثر بشكل كبير على ما هو سياسي بالرغم أن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير و تأثر.

2- دور الأحزاب في صناعة القرار السياسي

تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات و المواطنين و تكوينهم السياسي، و تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، و في تدبير الشأن العام، و تساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، و المشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية و التناوب، بالوسائل الديمقراطية، و في نطاق المؤسسات الدستورية[818]. لقد كان النص الدستوري واضح عندما اعتبر دور الأحزاب يكمن في المشاركة في ممارسة السلطة، و بالتالي للحزب السياسي المغربي مهما كانت قوته أو أداؤه فيظل يشارك في صناعة القرار و هذا طبقا للمقاربة الدستورية القانونية يعني مسألة تحقيق الديمقراطية عن طريق تفويت السلطة عبر الانتخابات يظل أمر نسبي لأن النص الدستوري يقيد دور الحزب في المشهد السياسي عندما يحده بالمشاركة، إلا أن تفويت السلطة للحزب المتصدر الانتخابات هي شكل من أشكال الديمقراطية (الديمقراطية التمثيلية) إلا أن المغرب بمقتضى الفصل 1 من الدستور فهو يعتمد على نظام ديمقراطي تشاركي، في هذه الحالة يصبح الحزب عبارة عن هيئة من الهيئات

---

813 - الفقرة الثالثة - الفصل 7 من دستور 2011 للمملكة المغربية

814 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص96

815 - يمينة هكو. محاضرات حول الأنظمة الدستورية الكبرى. مكتبة الشيخ حسن. ص133 و مايليها.

816 - الفصل 41 من دستور 2011 للمملكة المغربية

817 - المرجع السابق. الفصل 42

818 - المرجع السابق. الفصل 7

الضاغطة على النظام ليس أكثر، لأن المقوم الأساسي للحزب منعدم و هو ممارسة السلطة[819] و لأن النظام المغربي تحتل فيه الملكية الصدارة السياسية فلا يمكن للحزب أن يطمح للحصول على السلطة، و بالتالي حزب لا يمكنه أن يصل إلى السلطة فلا يمكنه أن يكون غير شكل من أشكال الجماعات الضاغطة.

"نظام الحزب الواحد نظام غير مشروع" و "... على أساس التعددية و التناوب" نلاحظ أن النص الدستوري هنا يضمن عدم صعود أي قوة سياسية مؤطرة يمكنها إلى جانب الملكية الأخذ بدواليب الدولة و التحكم في اللعبة السياسية[820] و في هذا الصدد نجد أن أهم وظيفة للحزب غائبة (الحكم) و بالتالي يصبح دوره يقتصر على دعم المبادرات الملكية[821] أي له مكانة ثانوية في ممارسة الحكم.

قد نلاحظ في مقاربة سياسية غير خاضعة لضوابط دستورية، أمور تكرس نفس النتائج، أي الدور الثانوي للأحزاب، و مكانة النظام و على رأسه الملكية و تهميش آليات الوساطة. فنجد الأوراش الإستراتيجية أو الحلقة الأولى لصناعة القرار السياسي تنحصر في اجتماعات المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك بحضور مستشاريه و الحكومة بوزرائها. و هذه الإجتماعات عبارة عن علبة سوداء[822] من الصعب معرفة من يقرر فيها و من يؤثر فيها و لكن من خلال دراسة البيئة الخارجية يمكن استنتاج طبيعة القرار الذي تم اتخاذه في العلبة السوداء حسب ما وصفها ديفيد ايستون حيث تكمن علاقة النظم السياسية ببيناتها. و ينبغي كذلك الإشارة إلى تعاطي النظام مع الحكومات بعد الانتخابات و أثناء ممارستها فنجد كيف ساهم النظام المغربي في عرقلة تشكيل حكومة 2016 مما نتج عنها ما سمي بالبلوكاج و ذلك عن طريق الأحزاب الإدارية[823] و ذلك راجع للمكانة التي تحظى بها الملكية أثناء التشكيل حيث بمقتضى الدستور فالملك يعين الوزراء باقتراح من الحكومة و إضافة إلى ذلك، فالأحزاب لها القليل من الوزارات، أو قليلة الأهمية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يسمى في القاموس السياسي المغربي بوزارات السيادة[824].

لقد حاول الباحث الأمريكي "جون واتر بوري" في نهاية الستينات في أطروحته "أمير المؤمنين و النخبة السياسية" التعامل مع الواقع السياسي، كما استدل بها الدكتور "يونس برادة" في مقاله[825] إذ إن خصوصية النظام السياسي (الملكية الدستورية كمعادلة دستورية تلازمية لا تخلو من أزمة بنيوية بين التغيير و الاستمرار) لا يجد سنده في المقومات المجتمعية المحضة بل حتى على مستوى خطاب الملكية عن نفسها و عن تفاعلها مع باقي مكونات الحقل السياسي في المغرب.

رابعا: مميزات الظاهرة الحزبية

يرجع الهدف وراء نقاش مميزات الظاهرة الحزبية هو الوصول إلى النتيجة الحتمية وراء استراتيجية الملكية لتكريس التعددية الحزبية، حيث تجد أن الظاهرة الحزبية تمتاز بكم وفير من التنظيمات السياسية، حيث يطرح عدة تساؤلات عن دواعي كثرة التنظيمات بطريقة غير طبيعية، و هل تكرس إضافة نوعية في المشهد السياسي؟ لأنه لا تكفي أن تكون الساحة تعج بأحزاب سياسية تمثل أجسادا بدون روح و هياكل بالية و عظاما نخرة[826] فجوهر الممارسة السياسية يقضي وضع الإرادة الشعبية في أجندة الحزب حتى يتحول إلى فاعل سياسي حقيقي.

---

819 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص97

820 - المرجع السابق. ص98

821 - المرجع السابق. ص99

822 - المرجع السابق. ص67

823 - يقصد بالأحزاب الإدارية، الأحزاب التي صنعتها السلطة حسب المفهوم الذي بلورته الحركة الإتحادية في لحظات تاريخية كان يقاومها، و هي الأحزاب التابعة للدولة و التي تناهض إقامة النظام الديمقراطي. انظر بهذا الخصوص مقال عبد السلام المساوي "الأحزاب الإدارية" في جريدة الإتحاد الإشتراكي. 07-06-2019

824 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص100

825 - مدونات الجزيرة. النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية

826 - عبد العزيز أشرقي. تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها و السباق نحو المناصب الوزارية. الطبعة الأولى 2018. ص119

فقد خلفت لنا التعددية الحزبية عدة خصائص قد تكون سلبية و إيجابية ميزت الظاهرة الحزبية المغربية و تكمن في:

1- إنشاء حزب بهدف تحقيق الرغبة من أجل الظهور على المسرح السياسي و ليس من أجل مشروع سياسي طموح.
2- ضمان عدم صعود قوة سياسية مؤطرة و مؤثرة إلى جانب الملكية للأخذ بدواليب الدولة و التحكم في اللعبة السياسية[827].
3- الوصول إلى حالة وجود تنظيمات وهمية فقط ورقية، فلا تضم قواعد جماهيرية و لا برامج قوية .
4- كثرة الأحزاب و قلة العمل الموكل لها بموجب القانون المنظم للأحزاب الذي يشمل تأطير و تكوين و تثقيف المواطنين و المواطنات...
5- استقطاب معظم الأحزاب لنخب انتهازية همها الإستفادة و آخر ما تفكر فيه هو الإرادة الشعبية .
6- الظهور الموسمي للأحزاب أي الظهور عند الإنتخابات و الاختفاء بعدها، و كأنها أسواق لبيع أضاحي العيد[828].
7- تكاثر ظاهرة الترحال التي شملت كل الأحزاب و هذا راجع لعدة عوامل تتجلى في بناء العلاقة بين الحزب و المنتسبين إليه على مصالح شخصية و مادية، افتقار الأحزاب إلى تنظيم أنشطة مختلفة تلبي رغبات المنخرطات و المنخرطين، غياب الديمقراطية الداخلية للحزب و الأجهزة التابعة له و الشفافية، عدم فتح جال أمام المبادرات الهادفة، ميول أصحاب المصالح للإنتقال إلى أحزاب يعتقدون أنهم يحققون داخلها ذواتهم سيما إذا كانت تحظى بدعم الإدارة أو تضم شخصيات تتمتع بنفود في المشهد السياسي، حدوث صراعات الأجنحة داخل الأحزاب أو معظمهم[829] و كذلك الإقصاء الممنهج الذي يطال فئة الشباب لعدة أسباب.
8- بعض الأحزاب تدفع بعناصر لترشح أو نخب حزبية ضعيفة التكوين السياسي (الكفاءة) أو تفتقر للمؤهلات الضرورية كالنزاهة و الأخلاق و الشعبية و المصداقية.
9- التخلي عن الوعود الانتخابية
10- الانشقاقات الحزبية[830].

وجب التعريج على واقع العمل الحزبي الذي تشوبه مجموعة من الإختلالات سبق و ذكرنا جزء منها، و هو أمر طبيعي أن نجد تناقضات بين الحقل الإبستيمولوجي و الحقل التجريبي الذي يحاول إخضاع النظرية للواقع، إلا أن الأمر في التجربة المغربية يتعلق بتناقضات كبيرة في المستويين، و ذلك راجع للبيئة السياسية التي نشأ فيها الحزب السياسي، فالأحزاب المغربية تفتقر لعنصر مهم من عناصر الحزب السياسي، بحيث لا يمكن اعتبار التنظيم حزبا بدون سعيه للوصول إلى السلطة، و بإستقراء الوضع السياسي في المغرب وفق جل المقاربات يتضح تمركز السلطة في يد المؤسسة الملكية و للأحزاب دور المساهمة و المشاركة و حتى الضغط، إلا أن هذا التقدير يظل رهين بمأزق الحزب السياسي مع محيطه الخارجي، الشيء الذي لا يمنع ظهور اختلالات أخرى ذاتية.

على ضوء التجربة الحزبية بالمغرب، يلاحظ أن الأحزاب السياسية انحرفت عن أسسها الإيديولوجية، وتقاعست عن القيام بأدوارها ووظائفها الدستورية، لتصبح مجرد جماعات تقوم على الولاء للقائد والزعيم، والقادر على إدارة شؤون الحزب. ولا يتعلق الأمر بأحزاب اليمين وحدها، وإنما أيضاً بأحزاب اليسار نفسها التي ترفع الديمقراطية الداخلية شعاراً لها، الأمر الذي جعل المؤتمرات الحزبية تنتج نفس الأشخاص و القيادات، وبالتالي تظل هذه المؤتمرات شكلية وصورية، حيث يتم توزيع الأدوار و المواقع داخل الحزب مسبقا، في

827 - نور الدين أشحشاح. المرجع السابق. ص98
828 - عبد العزيز أشرقي. المرجع السابق. ص120
829 - المرجع السابق. ص121
830 - المرجع السابق. ص122

الكواليس و بناء على الاتفاقات التي تتم بين المتحكمين في دواليب الحزب، خارج إطار الشرعية التنظيمية والثوابت الجماعية في التسيير. فضلا عن ذلك، فإن زعيم الحزب يتمتع بصلاحيات مطلقة، ولا يخضع للمساءلة، رغم أن القوانين التنظيمية للحزب تقررها. حيث ظلت القيادات الحزبية تعيد إنتاج نفسها في كل المؤتمرات المتعلقة بالحزب بصيغ مختلفة، وهذا أدى إلى حصول انشقاقات واسعة داخل الأحزاب، أثرت عليها انتخابياً، بسبب غياب آليات إدارة الحزب بصورة عقلانية وديموقراطية، تسمح بالتداول على القيادة، أو صعود زعيم ينقصه الحكم الرشيد، أو تتسم قراراته بإقصاء معارضيه بمنهجية دكتاتورية حالة ادريس لشكر، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مما أدى إلى انشقاق في الحزب. إن الشخصانية والرغبة في تصدر المشهد السياسي والحزبي، وانسداد قنوات التعبير داخل الأحزاب التقليدية، فضلا عن تمسك القيادات بمواقعها من جانب آخر، أدى بدوره إلى عزوف المواطن، خاصة الشباب، عن الممارسة السياسية والانخراط في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، في مقابل ذلك نلاحظ حضوراً واضحاً للوبيات المالية ورجال الأعمال التي انخرطت في الأحزاب وتحكمت في القرارات الحزبية، وهي تتحرك بدافع امتلاك مزيد من النفوذ، خدمة لمصالحها الاقتصادية الخاصة[831] الأمر الذي أنتج لنا اختلالات في وظيفة الحزب السياسي كما متعارف عليها إبستيمولوجيا.

إن غياب الديمقراطية الداخلية وشخصنة الزعامة المتحكمة في دواليب الجهاز الحزبي تعتبر من أهم سمات أزمة الأحزاب السياسية بالمغرب، ولنا في تعاطي بعض المسؤولين الحزبيين مع اللوائح الوطنية للنساء والشباب في الانتخابات التشريعية لسنة 2016 خير دليل على ذلك، حيث تم الاحتكام إلى قواعد باتريمونيالية جعلت من بعض المؤسسات الحزبية عبارة عن أجهزة تشتغل وفق منطق سلطوي كان من المفترض فيها أن تكون أوراشا لإنتاج القيم الديمقراطية[832].

خامسا: القانون 36.04 المتعلق بالأحزب و مقترحات "العدالة و التنمية"

جاء هذا القانون في سياق خطب المؤسسة الملكية سنة 2003 آمرتا الحكومة إخراج قانون للأحزاب من شأنه أن يعيد النبل للعمل السياسي، يحولها من عائق في وجه التنمية إلى رافعة له. مخاطبا البرلمانيين أثناء افتتاح دورة 2003: " لقد أكدنا مرارا بان ألا ديمقراطية بدون ديمقراطيين . وان الديمقراطية طريق شاق وطويل وليست ميدانا صوريا لحرب المواقع.بل هي مواطنة ملتزمة وممارسة لا محيد عنها"، ومضيفا :" إن احترام الإرادة الشعبية يقتضي نبذ عقلية ديمقراطية المقاعد والالتزام بفضيلة ديمقراطية التنمية" مصرحا في خطاب عيد العرش لنفس السنة: "وإن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية، وماذا عسى ان تكون قوة الأحزاب اذا لم تنهض بدورها الفاعل في تأطير المواطنين وتمثيلهم" مضيفا في نفس الوقت وبنبرة شديدة العتاب: "وكيف السبيل إلى تحصين مشهدنا السياسي، من وجود هيأت قائمة على تقسيم المجتمع إلى طوائف دينية أو عرقية، وأخرى لا هم لها إلا الأغراض الانتخابية، بدل التنافس على البرامج الملموسة". مضيفا "إن انشغالنا الصادق، بإعادة الاعتبار للعمل السياسي، بمعناه النبيل، يجعلنا نجدد التأكيد على وجوب التعجيل، بإقرار قانون خاص بالأحزاب تجسيدا لحرصنا الأكيد على تمكينها من الوسائل الناجعة، لتفعيل دورها على الوجه الأكمل". ومخاطبا الأحزاب السياسية: " وفي الوقت الذي تخوض فيه بلادنا استحقاقات انتخابية، وفي مقدمتها انتخاب مختلف مجالس الجماعات المحلية، فإن أمام أحزابنا السياسية فرصة مواتية، لتجسيد المسؤولية الوطنية، في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي، والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني. وهذا ما يريده الشعب المغربي، الذي لم يعد يقبل ركوب بعض

831 - علي الكاسمي و آخرون بإشراف البشير المتاقي. المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الإنتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016. المركز المغربي للأبحاث الإستراتيجية و دراسة السياسات. المطبعة الوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2017. ص267-268

832 - علي الكاسمي و أخرون. المرجع السابق. ص268

الهيات، في المواسم الانتخابية، لمواضيع أو شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس مستعدا لرهن التحدي الحقيقية لحاضره ومستقبله، بشعارات ماض دفين"[833].

قدم هذا الحزب مجموعة من التعديلات وخصوصا منها مضمون المادة 4 ولرفع اي التباس اكد الحزب ان مجموع الاحزاب السياسية المغربية ترتكز على المرجعية الاسلامية التي هي مرجعية الدولة المغربية كما صرح بذلك جلالة الملك. المواد (9 و15 و 51) المتعلقة بتعزيز دور القضاء. والمادة (14) وتتعلق بتعزيز دور المحكمة كجهة مختصة في حل النزاعات الحزبية. والمادة (29) المتعلقة بالدعم المالي حيث اقترح الحزب عتبة (% 7) وهي نسبة اعتبرها الحزب ملائمة لا تؤدي الى الاقصاء ولا تكرس التشتت. وتحديد صيغة النظام العام في المادة (50). اما مضمون المادة (62) فقد طالب حزب العدالة والتنمية تقليص المدة الزمنية لإلزام الأحزاب السياسية بتسوية وضعيتها قبل انتخابات التشريعية 2007.[834]

سادسا: قراءة في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية

في سياق ما سمي بالربيع العربي/الديمقراطي على المستوى الإقليمي، و "حركة 20 فبراير" محليا، تم اعتماد دستور جديد سنة 2011، مما وجب على المشرع تعديل أو تغيير أو تتميم مجموعة مهمة من الترسانة القانونية بالمغرب، و أطال هذا التعديل حتى القانون الذي ينظم الحزب السياسي في المغرب. و في هذا المحور سنحاول قراءة مضامين القانون التنظيمي 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه ظهير رقم 1.11.166 في 22 أكتوبر 2011. يضم هذا القانون سبعة أبواب، فيتناول في الباب الأول أحكام عامة، و الثاني عملية تأسيس الأحزاب و الإنخراط فيها، و الثالث مبادئ تنظيم الأحزاب السياسية و تسييرها، أما الباب الرابع فيشمل نظام تمويل الأحزاب السياسية و كيفيات المراقبة، و الباب الخامس مخصص لاتحادات الأحزاب و اندماجها، و يتطرق القانون للجزاءات من خلال الباب السادس، و أحكام انتقالية من خلال الباب السابع و الأخير. سنشير لمدلولات بعض مواد القانون.

1) مقاربة مواد الباب الأول من القانون: أحكام عامة

يحيل الباب الأول من القانون التنظيمي 29.11 إلى فرضيات متعددة، أهمها أن الأحكام العامة عادة ما تحدد حمولتها المرجعية في كونها تتضمن المبادئ العامة التي تؤطر فلسفة الافكار والقضايا المعلن عنها، ومن هذا المنطلق نتسائل كيف عرف هذا القانون مفهوم الحزب؟ وما وظيفته داخل النظام السياسي المغربي؟

جاء (ضمن أحكام عامة) أن "الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية الإعتبارية، يؤسس طبقا للقانون، بمقتضى اتفاق بين اشخاص ذاتيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ، و يسعون إلى تحقيق نفس الأهداف. يعمل الحزب السياسي، طبقا لأحكام الفصل 7 من الدستور، على تأطير المواطنات و المواطنين و تكوينهم السياسي و تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية و في تدبير الشأن العام"[835]. والاساسي في هذا التعريف هو أنه يرسم خطا فاصلا بين الحزب السياسي والتنظيمات التي لا تتطلع بشكل خاص للوصول للسلطة بالرغم من أنها تشارك في المجال السياسي، ومنها المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية التي تساهم هي بدورها في تنظيم المواطنين وتمثيلهم[836]، وسيلاحظ المتأمل في تعريف الحزب كما ورد في هذا القانون كيف تم التركيز على الجانب التنظيمي فيه، لأهميته في استمرارية الأحزاب السياسية، والتي تعاني اليوم من غياب التنظيم البنيوي والهيكلي وغياب التماسك، وأيضا الإهتمام بالجائب

833 - ميلود بلقاضي. قراءة في قانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية. منشورات فكر الرباط، سلسلة دراسات و أبحاث-2. الطبعة الاولى نونبر2006. ص17-18

834 - ميلود بلقاضي. المرجع السابق. ص33

835 - المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. الفقرتين الأولى و الثانية

836 - انظر بهذا الخصوص الفصل 08 من دستور 2011 للملكة المغربية

الوظيفي فيه. وهو تعريف قريب من تعريف الحزب عند "موريس دوفرجيه" مؤسس المذهب التنظيمي. ويمكن من خلال هذا التعريف التمييز بين الحزب السياسي والتنظيمات الأخرى.

أما النقطة الثانية التي جاء بها قانون الأحزاب في تعريفه للحزب، فتتعلق بعلاقة الحزب السياسي بالديمقراطية. وهي فكرة متداولة في الفكر السياسي وخاصة عند الفقيه الدستوري "هانس كيلسن" الذي شدد على معادلة الأحزاب السياسية والديمقراطية بكونهما عنصرين يرتبطان بعلاقات جدلية، لأنه من الوهم حسب هذا الفقيه تصور ديمقراطية بدون أحزاب أو أحزاب بدون ديمقراطية. لذلك تعطي التعددية الحزبية للديمقراطية صفتها التمثيلية عبر سيادة معياري السلوك والالتزام الديمقراطيين داخل الأحزاب السياسية، ويتمثل الالتزام الديمقراطي- في هذه الحالة- في قدرة المنخرطين انتخاب قادتهم وهياكل حزبهم وتدبير شؤونهم الحزبية وفق المساطر الديمقراطية. لان فضاء الأحزاب السياسية هو الاطار الذي تتأصل فيه الديمقراطية فكرا وممارسة، لكون الحزب مقوم أساسي من مقومات الديمقراطية.

وتركيز القانون على البعد الديمقراطي في تعريف الحزب هو اعتراف بقدرة الأحزاب على تشويه الديمقراطية عبر تفضيل التدبير الأوليغارشي بدل التدبير المؤسساتي والديمقراطي، وقد تطرح علاقة الديمقراطية بالأحزاب السياسية في هذا القانون سؤالا مشروعا وهو ما علاقة دمقرطة الأحزاب بالديمقراطية ذاتها ؟

أما عن الوظائف فقد حددها القانون فيما يلي :"كما يساهم في التعبير عن إرادة الناخبين و يشارك في ممارسة السلطة، على أساس التعددية و التناوب، بالوسائل الديمقراطية، و في نطاق المؤسسات الدستورية"[837]، يتبين من هذا النص أن هذا القانون لم يمنح للاحزاب تدبير الشأن العام ولكن المشاركة في تدبيره، والاختلاف واضح بين العبارتين. وعليه فتحديد هذه الوظائف يبدو أمرا صعبا اذا ما حاولنا تجاهل طبيعة الواقع الأحزاب.

نستنتج من تعريف الحزب السياسي وتحديد مهامه حسب الأحكام العامة للقانون أن المهام المنوطة بالأحزاب السياسية هي تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي مهام تنسجم وتوجه الدولة العام، وهو توجه يربط مهام الأحزاب بالتاطير والتمثيل فقط. ووفق هذا التوجه تلعب الأحزاب دور الوسيط بين الملك والشعب وبالتالي فالأحزاب غير مؤهلة لتحكم بل لتلعب دور الوسيط.

2) مقاربة التأسيس و الإنخراط وفق القانون

لكن بالرجوع إلى القانون التنظيمي 29.11 المتعلق الأحزاب السياسية، نلاحظ بأنه بقدر ما تستوعبه الفكرة الديمقراطية من مرونة في توسيع مجال تعدد الافكار والحق في المنافسة عبر فكرة الحزب، فإن الهاجس المتحكم أساسا في مواد هذا الباب يبقى هو التعقيد النسبي لمسألة التأسيس. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كان التعقيد الذي جاء في مسطرة تأسيس الحزب في قانون الأحزاب السياسية يهدف ضبط ظاهرة الإنشقاق(التفريخ) الحزبي أم الاندماج الحزبي وترسيخ القطبية الحزبية؟ أم أن الامر أكثر من ذلك بالنظر إلى طبيعة التعقيد؟ مما يدفعنا للتساؤل ألا يعطي الحضور القوي لوزارة الداخلية لهذا التعقيد طبيعة أمنية أساسا؟

رجوعا إلى القانون نجد ربط تأسيس الحزب السياسي بضرورة توفره على الشروط التالية : أن "يودع الأعضاء المؤسسون لحزب سياسي ملفا لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية مقابل وصل مؤرخ ومختوم يسلم فورا، يتضمن ما يلي:

- ✓ تصريح بتأسيس حزب يحمل التوقيعات المصادق عليها لثلاثة أعضاء مؤسسين ويبين فيه:

[837] - المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الفقرة الثالثة. راجع بهذا الخصوص الفصل 7 من دستور 2011

- الأسماء الشخصية والعائلية لموقعي التصريح وجنسياتهم وتواريخ ومحلات ولادتهم ومهنهم وعناوينهم.
- مشروع تسمية الحزب و مقره المركزي بالمغرب و رمزه.

✓ ثلاثة نظائر من مشروع النظام الأساسي للحزب ومشروع البرنامج
✓ التزامات مكتوب، في شكل تصريحات فردية لـ 300 عضو مؤسس على الأقل، بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب داخل الأجل المشار إليها في المادة 11 بعده

يجب أن يكون كل تصريح فردي حاملا لتوقيع المعني بالأمر وأن يتضمن اسميه العائلي والشخصي وجنسيته وتاريخ ومحل ولادته ومهنته وعنوانه وان يرفق بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية وبشهادة التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة.

يجب أن يكون الاعضاء المشار إليهم في البند 3 أعلاه موزعين بحسب مقرات إقامتهم الفعلية على ثلثي عدد جهات المملكة على الأقل شرط الا يقل عددهم في كل جهة عن % 5من العدد الأدنى للأعضاء المؤسسين المطلوب قانونا."[838]

وفي هذا الصدد نتساءل أولا عن المغزى من التأكيد على نسب تعجيزية (300 عضو موقعين على التزام مكتوب + تمثيلية 5 في المائة من الاعضاء في كل جهة مع شرط الاقامة الفعلية) في حين يشترط تأسيس حزب في الانظمة الديمقراطية أقل عدد من الاعضاء. وترتبط تمثيلية 5 في المائة من الاعضاء في كل جهة بالمستوى الوظيفي للاحزاب خصوصا على مستوى التأطير المجالي حيث تعجز جل الأحزاب السياسية على التغطية الترابية للمملكة اثناء الانتخابات. ثانيا لماذا فرض شرط التسجيل في اللوائح الانتخابية؟ ألا يحق انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة في المواطنة لكل من يرى أنه يشاطر مجموعة معينة التفكير في تجسيدها في إطار حزبي؟ لماذا ربط أهلية التأسيس بالتسجيل في اللوائح الانتخابية؟ ألا يعد هذا التسجيل طوعيا يرتبط بدوره بالقناعات المدنية وبممارسة الحق في المواطنة؟ الا يعد عدم التسجيل سلوكا سياسيا بدوره يعبر عن رفض لعبة انتخابية معينة لعبت فيها الإدارة أدوارا متعددة؟

يتوقف التأسيس في الانظمة الديمقراطية على التسجيل كشكل من النشرو الاعلان للتعريف بالحزب الجديد ضمانا لعدم الخلط بين الأحزاب وتوجهاتها. وتكون القاعدة العامة هو تسجيل الحزب الجديد في سجل عام يشرف عليه وكيل عام أو مؤسسة منتخبة، حيث تتكفل وزارة العدل بالتسجيل الرسمي . ويندرج ذلك ضمن الشكليات العادية التي تضمن الشخصية القانونية لتكوين سياسي معين. إذن فإلزامية تسجيل الأحزاب السياسية في بعض الأنظمة الديمقراطية تتكفل به وزارة العدل وذلك تبسيطا فقط للمسطرة من منطلق فكرة الحق وتكريسا للمواطنة. في حين يتحدث قانون الأحزاب السالف الذكر عن التصريح و الترخيص بالتأسيس، بالاضافة إن جميع السلطات تتمركز في يد وزير الداخلية سواء للترخيص أو المنع. وتدخل القضاء حسب المادة 7 هو بعدي ولا يتم إلا بتحريك من وزارة الداخلية وبعد تحقق واقعة رفض التأسيس، بل ان التعبير عن الرفض عبر تقديم طلب بذلك للمحكمة الادارية بالرباط يعد في حد ذاته مجمدا لمسطرة التأسيس، ولعل هذه الفقرة تجيب عن اللبس حول الاثر القانوني للوصل المقدم من طرف وزارة الداخلية بعد تقديم التصريح بالتأسيس. مما يعني أن الوصل ليس وثيقة تسمح بمزاولة المهام بل يعد فقط مستند إخباري ببدأ مسطرة التأسيس، فوزارة الداخلية إذن تسلم التصريح وبعد دراسته تقرر فقط إمكانية الاستمرار في مسايرة مسطرة التأسيس وبعدها التقرير بالترخيص كما نصت عليه المادة 7 داخل أجل 60 يوما ابتداء من تاريخ إيداع الملف[839].

بخصوص المؤتمر التأسيسي: يتقرر تأسيس الحزب فقط بائعقاد المؤتمر التأسيسي. ويخضع هذا الانعقاد بدوره لمسطرة معينة وفقا لتصريح مذيل بتوقيع عضوين مؤسسين، يقدم للسلطة الادارية المحلية التابع لدائرة نفوذ مكان الاجتماع، بل إن اجتماع المؤتمر في حد ذاته يستوجب عددا من الحاضرين محدد في 1000

838 - المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.
839 - المرجع السابق. المادة 07

مؤتمر[840]. وتعميقا لتعقيد هذه المسطرة تشترط إيداع الملف لدى وزارة الداخلية يتضمن محضرا مرفقا بلائحة تشمل أسماء وتوقيعات وأرقام بطائق تعريف 1000 مؤتمر ولائحة الأعضاء المسيرين مع ثلاثة نظائر للنظام الاساسي والبرنامج لماذا إذن هذا التعقيد في المسطرة ؟ ولماذا شرط 1000 مؤتمر، وما الجدوى من تضخيم الملف المقدم لوزارة الداخلية...؟

أما بخصوص النظام الداخلي للحزب: اشترط القانون ضرورة تقديم ثلاثة نظائر من النظام الداخلي الحزبي المتفق عليه لوزارة الداخلية داخل أجل داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ المصادقة عليه[841]. لكن لماذا تدخل وزارة الداخلية في التسيير الداخلي للحزب؟ الا يعد ذلك شأنا داخليا في حد ذاته ؟ وإن كانت المراقبة ضرورية فالأولى تكليف أجهزة محايدة للقيام بذلك؟. لماذا إغراق مضمون المواد بإحالات متعددة تتعلق بتقديم التصريح أو انعقاد المؤتمر التأسيسي أو حتى بإجرءات متعددة من مثل نظائر النظام الداخلي التي يتعين تقديمها لوزير الداخلية؟ لماذا اشتراط الوصل؟ ألا يعد ذلك تعقيدا فقط لمسطرة التاسيس..؟ هل تكفي هذه الشروط لضمان مكسب التأسيس للحزب؟

بعد تقديم ضوابط تأسيس الأحزاب السياسية تشير مواد هذا الباب طرحت إشكالية ترتبط بموضوع ربط هذا التأسيس بضرورة التسجيل في اللوائح الانتخابية. واذا كانت قضية التسجيل ليست إجبارية بل طوعية فان على الدولة اعادة النظر في هذا الشرط لأنه يتنافى ومبدأ حرية الفرد في اتخاذ موقف من الممارسات السياسية والعمليات الانتخابية داخل نظام سياسي معين.

يمكن للمواطنات و المواطنين البالغين سن18 سنة شمسية كاملة الإنخراط بكل حرية في أي حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية. و تعمل الأحزاب السياسية على اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتيسير و تشجيع الإنخراط في صفوفها وفق ما تنص عليه أنظمتها الأساسية و الداخلية و على أساس احترام الدستور و أحكام القانون.[842]

3) التنظيم و التسيير

يتعين على كل حزب سياسي أن يتوفر على برنامج و نظام أساسي و نظام داخلي[843]، يجب أن ينظم كل حزب سياسي ويسير وفق مبادئ ديمقراطية، تسمح لأي عضو من أعضائه بالمشاركة الفعلية في إدارة وتسيير مختلف أجهزته، كما يتعين مراعاة مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير شؤونه، ولاسيما مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة[844]. يعمل كل حزب سياسي على توسيع وتعميم مشاركة النساء والشباب في التنمية السياسية للبلاد. ولهذه الغاية، يسعى كل حزب سياسي لبلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته المسيرة وطنيا وجهويا، في أفق التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال. كما يتعين على كل حزب سياسي أن يحدد في نظامه الأساسي نسبة الشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب[845]. يجب على كل حزب سياسي أن يتوفر على هياكل تنظيمية وطنية وجهوية. كما يمكن لكل حزب أن يتوفر على قروع على صعيد الجماعات الترابية الأخرى[846].

يجب على كل حزب سياسي أن يلتزم العمليات الانتخابية[847] ب:

- إعتماد مبادئ الديمقراطية والشفافية في طريقة ومسطرة اختيار مرشحيه
- تقديم مرشحين نزهاء وأكناء وأمناء، قادرين على القيام بمهامهم التمثيلية؛

840 - راجع المواد 09 و 10 و 11 و 12 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.
841 - راجع الفقرة الأخيرة المادة 12 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.
842 - المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.
843 - القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، المادة 24.
844 - المرجع السابق. المادة 25
845 - المرجع السابق. المادة 26
846 - المرجع السابق. المادة 27
847 - المرجع السابق. المادة 28

- مراعاة شروط أهلية الترشح المنصوص عليها في القوانين الانتخابية.

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للحرب، على الخصوص، البيانات الواردة بعده[848]
- تسمية الحزب ورعزه ومتره المركزي؛
- اختصاصات وتكليف مختلف الأجهزة؛
- حقوق وواجبات الأعضاء؛
- طريقة ومسطرة تزكية مرشحي الحزب لمختلف العمليات الانتخابية والأجهزة المكلفة بذلك؛
- دورات انعقاد اجتماعات الأجهزة؛
- مدة الانتداب الخاصة بالمسؤوليات داخل أجهزة الحزب، وعدد الانتدابات التي لا يجوز تجاوزها؛
- شروط انخراط الأعضاء وشروط إقالتهم أو استقالتهم؛
- العقوبات التأديبية التي يمكن تطبيقها على الأعضاء، والأسباب التي تبرر اتخاذها، وكذا أجهزة الحزب التي يرجع إليها الاختصاص في إصدارها؛
- كيفيات الانضمام لاتحادات الأحزاب السياسية والانسحاب منها، وكيفيات الانتماج

وعلاوة على ذلك، يجب أن ينص النظام الأساسي للحزب، على الخصوص، على اللجان التالية:
- اللجنة المكلفة بمراقبة مالية الحزب؛
- اللجنة المكلفة بالتحكيم؛
- لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص؛
- لجنة الترشيحات؛
- اللجنة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

4) تمويل الأحزاب السياسية وفق القانون 29.11

لا خلاف حول حاجة النظام الديمقراطي لأحزاب ديمقراطية وقوية، وحاجة الأحزاب إلى المال.حاجة ترتبط بنفقات أنشطة الحزب وإصدار صحفه وعقد ندواته وتمويل حملاته الانتخابية وعقد مؤتمراته، لكن المثير في علاقة السياسي بالمال العمومي هو الغموض والتعقيد والسرية، فمالية الحزب في تجارب كثيرة في الدول غير الديمقراطية تعتبر مصدرا للاستغناء والشبهات و"غسيل الاموال"، لكون ممارسة العمل السياسي يرتبط بتدبير أو التصرف في المال العام. وهنا يقع الخلط من حيث ربط السياسة بالمال والمال بالسياسة خصوصا في ظل غياب آليات دستورية أو قضائية أو قانونية واضحة لضبط تمويل الدولة للاحزاب ، لذلك تفرز علاقة السياسي بالمال فضائح كبرى -حتى في الانظمة الديمقراطية- من تبذير للمال العمومي وبيع التزكيات وتوجيه المال العمومي لاغراض شخصية.واذا كانت هذه العلاقة غير واضحة حتى عند هذه الانظمة رغم وجود ترسانة قانونية لمراقبة تصريف المال العمومي فما بالك بالتجربة المغربية حيث المؤسسات الحزبية تفتقد للمصداقية وتعاني من سوء التدبير الداخلي؟ تعتبر علاقة السياسة بالمال بالمغرب من القضايا المحرمة والطابوهات والسرية حيث سيادة ثقافة التسيب والاغتناء السريع وغيرالشرعي والامتيازات وفوضى التصرف، وهي قاعدة يمكن ان نعممها على جل الأحزاب السياسية حيث تعتبر المسائل المالية من القضايا التي لا يعرف بخباياها الا الزعيم. وترجع العلاقات المشبوهة بين المال والسياسة بالمغرب لعدة عوامل تتوزع بين العامل الديمقراطي والمؤسساتي و التنظيمي والتدبيري والسياسي والقانوني، غياب الشفافية المراقبة الصارمة.[849]

---

[848] - القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، المادة 29

[849] - ميلود بلقاضي. المرجع السابق. ص109-110

الفقرة الثالثة: الحزب السياسي في تركيا

عرفت تركيا في التاريخ السياسي المعاصر ظهور معارضة قوية(الإتحاد و الترقي) اعتبرت أول حزب سياسي في عهد السلطان عبد الحميد، حيث عاشت الدولة العثمانية(الزمن الأخير للدولة) مرحلة صراع قوي حول السلطة، حيث استطاع تنظيم الإتحاد و الترقي فرض الكثير من الشروط الدستورية تقيد اختصاصات السلطان، و بعد دخول الدولة تحت رحمة الإستعمار تشكلت حركة استقلالية ضمت حزب "الإتحاد و الترقي" و مجموعة مهمة من المثقفين و كذلك مجموعة من الضباط لمناهضة الإحتلال البريطاني، و بعد فترة تم الإعلان(من طرف الحركة الإستقلالية) عن نشأة حزب الشعب.

تتشابه الأحزاب السياسية التركية إلى حد كبير خاصة من الناحيتين التنظيمية والتشريعية؛ لأن قانون تنظيم الأحزاب قد فرض نموذجا تنظيميا موحدا، يحدد تشريعات الحزب، وأطره التنظيمية، والإجراءات الانتخابية، والترشيحات، وكذلك التمويل وشروط العضوية. وعلى الرغم من أن هذا الإطار القانوني يدعم مستوى معيناً من المأسسة، فإنه لم يكن قادراً على إزالة بعض المعوقات التي أثرت سلبا من الناحية التقليدية في نظامية الأحزاب السياسية التركية، ومن بينها حزب العدالة والتنمية، والتي تكمن في التركيز على كاريزما قادة الأحزاب، ومنحهم صلاحيات واسعة، ومنها التعيينات داخل الحزب، ما يزيد من نفوذ زعيم الحزب على حساب الهيئات المنتخبة. من الناحية التاريخية تُظهر جميع الأحزاب التركية مستوى من الأوليغاركية، والقيادة المركزية؛ فجميعها اتسمت بمركزية القرار إلى حد كبير، في حين كان التغيير على مستوى القيادة العليا أمراً نادر الحدوث، إلا في أوضاع استثنائية[850].

من هذا المنطلق سنحاول إثارة السياق التاريخي للمأسسة الحزبية، ثم تنتناول المنظومة الحزبية في تركيا ما بعد الإستقلال و أخيرا سنشير للقانون رقم 2820 المتعلق بالأحزاب السياسية التركية

أولا: السياق التاريخي لظهور أول تنظيم سياسي.

كان الشباب العثماني المثقف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد تأثر بأفكار الثورة الفرنسية، التي حققت حكماً ديمقراطيا في فرنسا وأتت بأفكار القومية والعلمانية والتحرر من حكم الفرد، وكذلك تأثر بالحركة القومية الإيطالية التي قادها (ماتزيني) بنظمها وخلاياها، وكانت الدولة العثمانية قد تعرضت لحملات عسكرية وإعلامية، غرضها إضعاف الدولة ومن ثم العمل على تفتيتها، وكانت الدول الأوروبية تتخذ من أوضاع النصارى في الدولة حجة للتدخل، وفي هذه الظروف وبالضبط في عام 1865، كان ستة من الشباب العثمانيين المثقفين يسرون عن أنفسهم في حديقة في ضواحي استانبول تسمى (غابة بلغراد)، تحدث هؤلاء الشباب في موضوعات سياسية، وخرجوا بفكرة تكوين جمعية سرية، على نمط جمعية (إيطاليا الفتاة) التي أسسها الزعيم الإيطالي (ماتزيني) عام 1831، بهدف الوحدة الإيطالية تحت راية الجمهورية، أطلق هؤلاء الشباب على جمعيتهم هذه اسم (اتفاق الحمية) ومن ضمن هؤلاء الشباب الشاعر الذي أصبح فيما بعد واسع الشهرة : نامق كمال. ورأوا أن العمل لا بد أن يكون في شكل تعريف الشعب بحقوقه السياسية، وحصوله عليها، وبالتالي فإن رغبة الشعوب النصرانية في الاستقلال بمناطقها عن الدولة، لن تجد لها ما يبررها من تدخل أجنبي بحجة مسائدة الأقليات الدينية، وكانوا يرون أن إنقاذ الدولة من حالة التردي التي وصلت إليها يكون بإيجاد نظام سياسي ديمقراطي. وكان في فرنسا في تلك الفترة مصطفى باشا الأمير المصري الذي نازع فؤاد باشا رغبته في تولي عرش مصر، وفي فرنسا أعلن الأمير أنه ضمن التيار المنادي بالدستور في الدولة العثمانية، وقدم نفسه بعبارة ممثل (حزب تركيا الفتاة) وأعجب هذا الاسم المجتمعات الأوروبية المعنية فشاع اسم (حزب تركيا الفتاة) في أوروبا.[851]

850 - مؤلف جماعي(محمد الهامي، عماد قدورة، يحيى صهيب، عاتق جارالله و محمد اون المش). "حزب العدالة و التنمية التركي دراسة في الفكرة و التجربة". مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث. ص69-70

851 - علي محمد الصلابي. المرجع السابق. ص64

التحق ثلاثة من الإعلاميين الثوريين العثمانيين هم : نامق كمال، ومحمد ضياء وعلي سعاوي، بالأمير مصطفى فاضل في باريس وكونوا منظمة أسموها جمعية (العثمانيين الجدد) . وكان أبرز شخصيات جمعية العثمانيين الجدد إعلاميين وشعراء وأدباء وعلى رأسهم نامق كمال وعلي سعاوي. وكان من أشهر تلك الشخصيات تأثيراً على الساحة الأوروبية نامق كمال الذي تثقف ثقافة إسلامية، كما تأثر بفلاسفة الثورة الفرنسية، مثل (روسو)، وله حياة أدبية واسعة وكتابات امتدت عبر ربع قرن عبر عن أفكاره من خلال الشعر، والإعلام، والكتابة والتاريخ، وكانت كتاباته تسعى للإجابة عن ثلاثة أسئلة هي:

- ما أسباب انحطاط الدولة العثمانية؟
- ما الطرق التي يمكن بها أن نوقف هذا الانحطاط؟
- ما الإصلاحات اللازم عملها في هذا السبيل؟

كما يمكن إدراج إجابات نامق كمال في ثلاث نقاط رئيسية[852] هي :

- أسباب انحطاط الدولة العثمانية، أسباب اقتصادية، سياسية.
- التربية، هي الطريق التي يمكن أن يوقف بها هذا الانحطاط.
- الإصلاح الرئيسي الواجب عمله، هو : البدء بإقامة دولة مركزية دستورية.

وكان نامق كمال يرى أن حركة التنظيمات العثمانية، استبدلت بسلطة السلاطين سلطة الباب العالي، أي الصدور العظام الوزراء. لذلك فإن النظام الذي جاءت به التنظيمات، نظام أقل من النظام العثماني القديم. لذلك لم تستطع التنظيمات أن تحقق نهضة اقتصادية في الدولة. وفتحت هذه التنظيمات الباب على مصراعيه لتدخل الدول الأوروبية في الشؤون العثمانية الداخلية. وقد قال نامق كمال بفكرة الحقوق الطبيعية التي هي الأساس الفلسفي للحضارة الغربية المعاصرة، وقدم "نامق كمال" مشروعا للدستور العثماني، إلى "مدحت باشا" وكان متأثرا بالدستور الفرنسي (دستور نابليون الثالث عام 1852م). ورأى نامق كمال أن هذا هو المناسب تماماً لظروف الدولة العثمانية في ذلك الوقت، وكان نامق كمال صديقا لمدحت باشا، ولذلك تأثر بقرار السلطان عبد الحميد في عزله. وقد تحدث السلطان عبد الحميد عن نامق كمال في مذكراته: (كان كمال بك أكثر من لفت انتباهي من عدة أشخاص أطلقوا على أنفسهم «العثمانيون الجدد». كان إنساناً مضطرباً جداً، لا تتوافق حياته العائلية مع حياته الخاصة، ولا توافق حياته القلمية مع حياته الفكرية. بعد أن وجد السلطان عبد الحميد أن جماعة العثمانيين الجدد بقيادة مدحت باشا تمارس ضغطاً متواصلاً لقبول أفكارها، وأجبرته على دخول الحرب العثمانية الروسية، عمل على تشتيت أعضاء هذه الجمعية، فبدأ بنفي كبيرها وهو الصدر الأعظم مدحت باشا. وفي عام 1889م تأسست منظمة طلابية في المدرسة العسكرية الطبية في استانبول، حيث كان بعض الأستاذة هناك يحرضون الطلاب بشكل أو بآخر للقيام بمعارضة الحكم، ونشر أفكار "العثمانيين الجدد" بين الطلاب، وكان المؤسس لهذه المنظمة "إبراهيم تيمو"، وأطلق على هذه المنظمة الاتحاد العثماني، واختاروا يوم الاحتفال بذكرى الثورة الفرنسية المئوية، تاريخاً لإنشاء منظمتهم وجعلوا من أهدافهم مقاومة حكم السلطان عبد الحميد، وتكوين دولة مناسبة لأفكار العصر السياسية، تتخذ من الدول الغربية نموذجاً لها، مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا، والمناداة بالدستور والحرية والديمقراطية.[853]

ولم تكن الجمعية متعجلة، لا في الدعاية لأفكارها، ولا في الحركة ضد السلطان. حتى إن "أحمد رضا بك" قد وصل إلى منصب مدير إدارة المعارف في منطقة بورصة، وسافر عام 1889م إلى باريس بحجة حضور معرض باريس الدولي، ووصل إلى هناك، وأعلن أنه لن يرجع إلى بلاده. ومكث في فرنسا حوالي ست سنوات، لم تصدر عنه حركة معارضة جديرة بالتسجيل، إلى حين أصدر جريدته (مشورات) عام 1890. ويذكر

852 - علي محمد الصلابي. المرجع السابق. ص65
853 - المرجع السابق. ص65-66 بتصرف

مؤسس جمعية الاتحاد ـ وهو إبراهيم تيمو ـ أنه كان يمضي أوقاته في الخارج ـ حتى عام 1890م ـ بمحاولة كسب أعضاء جدد لمنظمتهم، لتربيتهم تربية ثورية، ويعقد الاجتماعات السرية، وقراءة الأعمال الأدبية التي ألفها أعضاء جمعية العثمانيين الجدد، مثل نامق كمال وضياء باشا وقراءة منشورات علي شفقتي بك. ونتيجة للمراسلات السرية بين أعضاء جمعية الاتحاد العثماني السرية في الداخل وفي الخارج تم الاتفاق على وحدة العمل العسكري والمدني ضد السلطان، وعلى اعتماد اسم (جمعية الاتحاد والترقي) للجناحين المعارضين، العسكري والمدني، اللذين يعملان في إطار الجمعية. كان اسم الجمعية في الأوساط العسكرية هو (الاتحاد العثماني). وكان أحمد رضا بك ـ ممثل الجناح المدني ـ متأثراً بأفكار الفيلسوف (أوغست كانت)، وكان دستور هذا الفيلسوف هو : (الانتظام والترقي) . فأخذ أحمد رضا كلمة (الترقي) استلهاما من دستور «كانت» واحتفظ العسكريون بمسمى (الاتحاد)، واتفق الجميع أن تكون جمعيتهم باسم (الاتحاد والترقي).[854]

تألفت أحزاب كثيرة بعد المشروطية الثانية(دستور1908). لكن الاتحاد والترقي استصغر شأنها، وعلى مر الزمن، أعلن عدم شرعيتها وخيانتها للوطن. أصبحت للعارضة سرية، وبهذه الحالة المعنوية، أقدموا على الحركة التحررية والهدنة، بدأ الاتحاد والترقي بحياة حربية الإعلان عن نفسه بأنه هو الحزب الوحيد الذي أنقذ الشعب والدولة وأنه بصفته هذه، صار وصيا على الشعب والدولة، لكن الأسوأ من ذلك هو إشراك الجيش في السياسة[855].

وتشكل بين سنوات 1909 و1911 عدد من الأحزاب الجديدة، بعضها من الأعداء القدامي للجنة "الاتحاد والترقي"، وآخرون من اتحاديين منشقين، منهم من فضل خطا أكثر ليبرالية، ومنهم أيضاً من فضل خطا أكثر محافظة، في الخط الأول كان حزب معتدل حرية برفران فرقاسي (حزب الليبراليين المعتدلين) وحزب إصلاحاتي أساسية عثمانية فرقاسي (حزب الإصلاحات العثمانية الأساسية)، اللذان تأسسا في نهاية عام 1909، وكان مركز قيادة الحزب الثاني في باريس، في الخط الثاني كان هناك أهلي فرقاسي (حزب الشعب)، الذي تأسس في ربيع 1910، وحزبي جديد (الحزب الجديد)، الذي تأسس في أوائل عام 1911، وأسس هذا الحرب الأخير اتحادي سابق، هو الكولونيل صادق، الذي امتعض من السياسات القومية الراديكالية للجنة الاتحاد والترقي وتوجهاتها العلمانية، و من المفارقة، أن واحدة من أهم المطالب السياسية لصادق كانت امتناع الضباط عن التدخل في السياسة، كما طالب أيضاً بعدم استمرار لجنة الاتحاد والترقي كجمعية سرية، كما شهدت هذه الفترة بروز حلقة صغيرة من المثقفين اليساريين في اسطنبول عارضوا الطريقة التي قمع بها الإتحاديون النقابات العمالية و منعوها من القيام بالإضرابات بعد الثورة الدستورية، و كان حسين حلمي مؤسس الحزب "الإشتراكي العثماني"[856]. كما أسس الأمير "صباح الدين" سنة 1906 حزبا سياسيا "حزب التقييد و اللامركزية مع التشبث الشخصي" و كانت جريدة "ترقي" التركية الناطقة باسم الحزب[857].

ثانيا: من الحزب الواحد إلى التعددية في تركيا

استمرت حركة التنظيم السياسي في صفوف الجيش العثماني مع بداية حرب الاستقلال وعلى أثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى والتي أكدتها هدنة مودرس الموقعة في 30 تشرين الاول 1918، إذ شكلت جماعات وطنية شعبية للمقاومة، كان أغلب أعضائها من اعضاء (لجنة الاتحاد والترقي) الى جانب بعض ضباط الجيش وشخصيات بارزة من المثقفين، وقد أطلق على تلك الجمعيات(جمعيات الدفاع عن الحقوق) والتي ظهرت في ازمير وقد انتخب مصطفى كمال رئيسا لجمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي في سيواس عام 1919 وهذا يعني ان جمعيات الدفاع عن الحقوق كانت نتيجة للتحالف الضمني بين الطبقة الوسطى في المدن والمفكرين وضباط الجيش ومالكي الارض ووجهاء الاناضول، وفي الحقيقة فقد

854 - علي محمد الصلابي. المرجع السابق. ص67 بتصرف
855 - راجع بهذا الخصوص. يلماز اوزتونا. المرجع السابق. ص176 بتصرف
856 - إريك زوركر. المرجع السابق. ص155-156
857 - محمد روحي بك الخالدي. أسباب الإنقلاب العثماني و تركيا الفتاة. مطبعة المنار بمصر 1908. ص161 بتصرف

ادى هذا التحالف الى نجاح انقاذ الاناضول من التقسيم من قبل القوى الغربية المتحالفة من جانب، والى ايجاد النظام الجديد من جانب آخر. وقد بدأ القوميون الاتراك، من خلال الصراع القومي اعطاء الشكل الجديد لبناء الدولة التركية الحديثة. وكان مصطفى كمال على اتصال بجمعيات الدفاع قبل ان يتفرغ تماما لقيادة العمل الوطني منذ تموز عام 1919. وقد مثل مصطفى كمال جمعية الدفاع عن الاناضول والروميلي في المجلس الوطني التركي الكبير وجاء في برنامج الجمعية على:(ان الجمعية سوف تبذل جهودها ضمن تحقيق العمل الدستوري لاغراض الاعداد والدفاع الممكن او المحتمل عن تنظيمات الدولة القومية). جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول كانت جماعة برلمانية "meclis grubu" في المجلس الوطني التركي الكبير برئاسة لجنة تنفيذية، وأكثر من ذلك ان التنظيمات الرسمية العالمية والتنظيم الحزبي ولجنتها التنفيذية العامة كانوا من النواب. وقد ظهرت حاجة مصطفى كمال إلى حزب سياسي، كي يكون أداة للحكم، بعد ان تمكن من خلع السلطان محمد السادس. ودعا لذلك عددا من المثقفين لتبادل الآراء حول هذا الموضوع، كما قام بجولة في انحاء البلاد. وقد توصل إلى أن جمعية الدفاع عن الحقوق بما لها من خبرة في العمل الوطني تمثل أساسا مناسبا لبناء حزب سياسي.[858]

أصدر مصطفى كمال بيانا في جريدة "حاكميت ملية ديكي كون" قال فيه:(انه سيكون حزباً باسم حزب الشعب الجمهوري وأن هذا الحزب سينشأ على مبادىء جمعية الدفاع). وعلى هذا الاساس فقد وجه مصطفى كمال نداءه إلى المثقفين في البلاد ان يدلوا بما يرونه مفيدا في هذا الموضوع. وقد نشأ حزب الشعب في عام 1922، ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق "mudafaa-i-hukukcemiyetlleri" والتي كانت أداة في تنظيم المقاومة ضد الغزو الاجنبي. أعلن مصطفى كمال، في 1923 نصوص مبادئه التسع إذ ارست هذه المبادىء البرنامج الانتخابي العام والذي خطط لانتخاب المجلس الوطني التركي الكبير من قبل حزب الشعب، وتعد هذه المبادىء انعكاسا لشعار القومية الشعبية والالتزام الاساسي لإعادة تنظيم السياسة الداخلية واساسا لممارسة التشريع والاصلاحات الادارية. إن المبادىء التسع اصبحت بمثابة شعار حزب مصطفى كمال، حيث وصف الاخير هذا الحزب:(يعد حزب الشعب ممثلاً لطبقات الشعب، على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بغية خدمة مصلحة الوطن والمصلحة العامة، وعلى هذا الاساس لا يمكن الحديث عن تقسيم فئات الشعب الى طبقات، لان حزب الشعب سوف يكون مدرسة للتربية السياسية لامتنا وشعبنا التركي). إن حزب الشعب أخذ اسما جديداً تحت اسم حزب الشعب الجمهوري في 1924 وفي هذا المجال يقول موريس ديفرجيه:(حتى تسميته بالجمهوري كانت تقربه من الثورة الفرنسية، ومن التعابير السائدة في القرن التاسع عشر، وهذا التشابه يتأكد في الدستور التركي الذي يمنح كل السلطة للجمعية الوطنية الكبرى، كما هو الحال في ايام حكومة المؤتمر الوطني الفرنسي "convention" ويرفض انشاء سلطة تنفيذية مستقلة، ويركز هذا الدستور كلية على مبدأ المساواة الوطنية، كما ينص عليها بصراحة وبقوة(السيادة هي ملك للامة من دون منازع). إن الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات في العالم الرأسمالي ـ ازمة عام 1929 أعطت مجالا واسعا في تدخل الدولة في تركيا، وان هذه الازمة هي التي قادت الى تقوية وتطوير نظام الحزب الواحد في تركيا.[859]

وقد بدأت الحكومة التركية منذ عام 1930 تؤدي وظيفة مهمة في الفعالية الاقتصادية الكبيرة، ومن هناك نشأت فكرة الدولتية والتي تعد من المبادىء الست لحزب الشعب الجمهوري، أدمجت هذه الفكرة في الدستور منذ 5 فبراير 1937. وهكذا فان المادة الثانية في الدستور قد عدلت واصبحت كالاتي:(ان تركيا دولة جمهورية وقومية وشعبية ودولتية وعلمانية وثورية). إن الميل نحو نظام الحزب الواحد. في تركيا قد تبلور منذ مرحلة تأسيس الجمهورية وخلال مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام 1935، في الحقيقة كان هناك تزاوج بين الحزب والدولة لتقرير ذلك، وخلال هذا المؤتمر أعلن "رجب بكر" الأمين العام للحزب المباديء الأساسية له. وقد أخذ الحزب بمد الدولة بالايديولوجية حيث تولى الامين العام للحزب موقع وزير

858 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص209-210

859 - المرجع السابق. ص211 و ما يليها

الداخلية في مجلس الوزراء. وبامكاننا ان نقول، ان التجربة التركية في نظام الحزب الواحد، اكدت انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة. وفي الحقيقة ان الحزب كان هو الحكومة، وهكذا في قضايا كثيرة نرى ان قادة الارياف المحليين كانوا من الحزبيين يحكمون هذه الارياف. كما ان غالبية موظفي الدولة اصبحوا أعضاء في حزب الشعب الجمهوري.[860]

إن ضرورة عدم تعدد الاحزاب السياسية قد اكد عليها مصطفى كمال منذ البداية حيث جاء في احدى احاديثه:(ان الامة قد احترقت ونالها اكبر الاضرار من تعدد الاحزاب. وفي البلاد الاخرى تتعدد الاحزاب حسب اختلاف المذاهب الاقتصادية التي هي من مظاهر تعدد الطبقات وتفاوتها، فيتألف حزب لصيانة حقوق طبقة أخرى ما هو طبيعي، أما عندنا فقد تعدد الاحزاب ونالت أمتنا ضررها العظيم في حين ان امتنا ليست متفاوتة او متعددة الطبقات، ونحن إذ نقول(حزب الشعب) نعني ان حزب الامة كلها، وليس حزب طبقة منها. وقد جاء في برنامج حزب الشعب الجمهوري منذ عام 1927 على ان العلمانية التي تمثل الفكرة هي ركن من اركان مبادىء الحزب، وقد نص على هذا الركن في صلب الدستور في عام 1937 فاصبح ركنا من الاركان التي يقوم عليها نظام الدولة. وفي هذا الصدد، يقول ديفرجيه:(ان اعتماد العلمانية والمنهجية في ملاكات الحزب قربت بها تماماً من ليبرالي القرن التاسع، حتى الروح الوطنية المسيطرة لم تكن تختلف عن تلك التي كانت تحرك اوربا سنة 1848، وقد جرى تشبيه العقلية السائدة لدى حزب الشعب الجمهوري بالعقلية التي كانت تسود في الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي في زمنه). ويردف ديفرجيه قائلا: (..والمديح الذي يكال يوميا للسلطة في الانظمة الفاشستية كان يوجه في تركيا الكمالية لتمجيد الديمقراطية، وليس لديمقراطية جديدة توصف بالشعبية او بالاشتراكية، بل للديمقراطية السياسية التقليدية والحزب لم يكن يستمد حقه في الحكم من صفته كاطار للنخبة السياسية او من كونه:(رأس الحربة للطبقة العاملة) او من طبيعة زعيمه الالهية، بل من الاكثرية التي كان يحصل عليها في الانتخابات).[861]

وهكذا يمكن توافق الحزب الواحد مع نوع من الديمقراطية السياسية، وفي الحقيقة ان تركيا قبل عام 1946، لم تكن كذلك، واذا لم يكن العهد الكمالي فاشستيا فهو لم يكن ايضاً ديمقراطيا، فالانتخابات كانت تجري في الواقع من اجل تزكية المرشح الوحيد كما كانت الحريات الاساسية محدودة تماما. وقد اكد حزب الشعب الجمهوري على المباديء الست لمصطفى كمال. وذلك منذ المؤمر الرابع الكبير للحزب والذي عقد في عام 1935، وقد وضح هذه المباديء في النقاط الآتية[862] :

- يعبر الحزب عن قناعته أن الجمهورية هي شكل الحكومة والتي تمثل الأمان الأكثر للسيادة القومية، وعلى هذا الاساس يقوم الحزب بالدفاع عن ذلك لدرء جميع الاخطار.
- يقوم الحزب بالحفاظ على الصفة الخاصة والوحدة المستقلة التامة بالكيفية التي جاء بها الدستور في المادة الثانية. كما يتبع الدستور طريقا متوازنا في الانسجام مع جميع الشعوب المتمدنة في طريق التقدم والتطور والاحتكاك الدولي.
- ان مصدر الارادة والسيادة هو الشعب، إذ يعد الحزب بان المبدأ المهم لهذه الارادة والسيادة تستخدم لتنظيم الانجاز الافضل للواجبات المشتركة لخدمة الدولة للمواطن، كما يؤكد الحزب مساواة الافراد المطلقة أمام القانون، ويقر الحزب بانه لا امتياز لاي فرد أو عائلة او طبقة أو طائفة، لأن الامتياز يعود الى الشعب جميعاً.
- على الرغم من اعتراف الحزب بالعمل الخاص، ان احدى مبادئه الرئيسة هي مصلحة الدولة والمصالح الحيوية للشعب ولاسيما في حقل الاقتصاد كي يقود الشعب والدولة الى الرفاهية

860 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص213-214
861 - المرجع السابق. ص214 و ما يليها
862 - المرجع السابق. ص217 و ما يليها

والازدهار في وقت قصير وممكن، ان مصلحة الدولة في الشؤون الاقتصادية هي تشجيع المشاريع الخاصة وتنظيم وسيطرة العمل.

استمرت مرحلة الحزب الواحد مدة سبع وعشرين سنة، حيث سيطر حزب الشعب الجمهوري على تشكيل المجلس الوطني التركي الكبير الذي جعله دستور عام 1924 مركزاً للسلطتين التشريعية والتنفيذية. فالقرار السياسي ينبع من الحزب ويناقش داخل اجتماعاته قبل عرضه على المجلس، وعلى ضوه مبادئه التي أعلنها مؤتمر الحزب في 1931 وهي الجمهورية والقومية والشعبية والدولتية والعلمانية والاصلاحية يتحدد الاتجاه السياسي للدولة، ساعد على ذلك وجود تنظيمات سياسية منافسة له لإرتباطه من جانب بشخصية زعيمه مصطفى كمال" الذي منحه المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الثاني 1934 لقب اتاتورك او ابو الاتراك، ولتمتعه من جانب آخر بدرجة كبيرة من التنظيم.[863]

عموما و وفق السياق التاريخي للأحزاب في تركيا يمكن تقسيمهم إلى مرحلتين، هما:

- ✓ مرحلة الحزب الواحد (1923-1949): حرث الانتخابات البرلمانية في هذه الفترة 5 مرات، ولم تكن هناك تيارات سياسية تتنافس في هذه الانتخابات نظرا لإنضواء النخب السياسية تحت لواء حزب الشعب الجمهوري عند تأسيسه بعد حرب الاستقلال، وقد تم حظر تأسيس الأحزاب منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وفرض حزب الشعب على المجتمع والنولة، ولم تبدأ ملامح المنافسة بين التيارات السياسية بصورة فعلية إلا بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ويمكن تسحيل علد من الملاحظات على هذه المرحلة من الحياة البرلمانية في تركيا، أبرزها[864] :
  - أجريت أول انتخابات في العام 1923 قبل قيام الجمهورية التركية، وقد تمت هذه الانتخابات وفق قانون الانتخابات العثماني، الذي وضع عام 1877، وكان عدد النواب يوزع على أساس نائب واحد لكل 20 ألف شخص من الذكور الذين يحق لهم الانتخاب.
  - أعطيت المرأة حق المشاركة في الانتخابات ترشحا واقتراعا لأول مرة عام 1935، كما أعطيت حق الانضمام للحزب الحاكم
  - وفي الانتخابات التي جرت عام 1935 ثم انتخاب 18 امرأة لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير، إلا أن هذا العدد الخمس إلى 14 في العام 1939، وتم رفع من الناخب، من 18 سنة إلى 22 سنة في هذه الدورة (1939-1944)
  - سمح الأقليات غير المسلمة بالترفيع للانتخابات الأول مرة عام1939
  - ظلت الانتخابات تجرى وفق القانون العثماني لعام 1877 إلى أن تم وضع قانون جديد عام 1943 .
  - كانت السمة البارزة لمعظم الدورات الانتخابية هي احتفاظ عدد كبير من النواب بمقاعدهم؛ وذلك لارتباط أمر الترشح بقرار الحزب الوحيد، وغياب المنافسة الحرة ويأس المعارضين للنظام الكمالي من الوصول إلى البرلمان.
  - كانت أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات التركية في العام 1927؛ إذ لم تتجاوز هذه النسبة 23%، وهذه المسألة مرتبطة أيضا هيمنة الحزب الحاكم (الشعب الجمهوري) على تقدم المرشحين المرتبطين به، واتخاذه إجراءات تحول دون وصول معارضيه إلى البرلمان.

863 - أحمد نوري النعيمي. المرجع السابق. ص219-220

864 - بكر محمد رشيد البدور. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى2016. ص98-99

- لم يتمكن أي مرشح مستقل من دخول البرلمان إلا في العام 1935، عندما فاز 13 مرشحا مستقلا بعضوية المجلس الوطني، إلا أن المعارضة لم يكن لها نصيب في هذه المقاعد.
- في العام 1939 أجريت أول انتخابات بعد وفاة مصطفى كمال بالآليات السابقة نفسها، إلا أن حزب الشعب الجمهوري قدم عددا من المرشحين في الدائرة نفسها لخلق نوع من التنافسية بين أعضاء الحزب ذاته.

✓ مرحلة التعددية الحزبية (1946-2011)[865]: بدأت المنافسة الحزبية في تركيا في عام 1946 عندما قام عدد من القادة السابقين لحزب الشعب الجمهوري، من بينهم جلال بايار، وعدنان مندريس، بتأسيس الحزب الديمقراطي، الذي أصبح منافسا رئيسا لحزب الشعب الجمهوري، الذي تفرد بالحكم طيلة الفترة السابقة دون منازع فكانت هذه الانتخابات بداية التحول في الحياة السياسية للبلاد، ونهاية مرحلة الحزب الواحد. جرت الانتخابات العامة في تركيا خلال الفترة (1950-2011) 15 مرة؛ تخللتها تدخلات للجيش في السلطة بصورة مباشرة عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية؛ التي كانت تقترن عادة بحل الأحزاب والتضييق على الحريات المدنية. وفي انتخابات 2002 تجلى صعود التيار الإسلامي بفوز حزب العدالة والتنمية، الذي أسس عام 2000 بعد حل حزب الفضيلة؛ فأنشأت مجموعة من أعضائه حزب السعادة، وأسست مجموعة أخرى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، الذي حصل على 34,3% من الأصوات، وشكل الحكومة بمفرده ثم تلاه حزب الشعب الجمهوري، الذي أخذ يتقدم أيضا و حصل على 19,4% من الأصوات، وشهدت هذه المرحلة خروج حزب الوطن الأم من البرلمان نظرا لعدم تمكنه من من تخطى حاجز 10% اللازم لدخول البرلمان. وفي انتخابات عام 2007، استطاع حزب العدالة والتنمية تعزيز موقعه في الحياة السياسية التركية، بحصوله على 46,6% من الأصوات، وشكل الحكومة بمفرده للمرة الثانية على التوالي، كما حافظ حزب الشعب الجمهوري على المركز الثاني وزاد حصته إلى 20,9% من الأصوات، بينما حل حزب العمل القومي ثالثا بحصوله على 14,3% من الأصوات. أما الانتخابات التي جرت عام 2011؛ فقد استمر حزب العدالة والتنمية في تقدمه، وحصل على 49,8% من الأصوات، بينما حافظ حزب الشعب الجمهوري على المركز الثاني بحصوله على 26% الأصوات، وحافظ حزب العمل القومي على المركز الثالث، إلا أن حصته من الأصوات تراجعت إلى 13%. جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في 07 من شهر يونيو 2015 مغايرة لما اعتادت عليه البلاد منذ العام 2002؛ فحزب العدالة والتنمية الذي تقدم على جميع الأحزاب التي خاضت الانتخابات معه لم يعد بوسعه تشكيل الحكومة التركية بمفرده مما اضطره للعمل على تشكيل حكومة ائتلافية أو القبول بحكومة أقلية تُشكلها بقية الأحزاب بالتفاهم معه لكن كل تلك الجهود لم تفلح مما ترتب علية اللجوء للانتخابات المبكرة في الأول من شهر نوفمبر 2015 كما أعلن عن ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. فقد خسر الحزب نحو 3% من أصواته لصاح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الذي نجح بتخطي عتبة الـ 10% ودخل البرلمان على حساب العدالة والتنمية كما يرى محللون؛ فمعظم الأكراد بمن فيهم الإسلاميون صوتوا هذه المرة على أساس الهوية خلافا لما اعتادوا عليه خلال الانتخابات الأربع الماضية (2002 -2011).

ثالثا: قراءة في قانون 2820 المنظم للأحزاب السياسية

من خلال قانون الأحزاب السياسية رقم 2820 (SPK) نلاحظ تشابه كبير بين الأحزاب، حيث ينظم الحياة السياسية الحزبية في تركيا، ومن الملاحظ أن بعض مواده تفتقر إلى الوضوح، ويمكن تفسيرها بطرق مختلفة، وهو ما يسهم في عرقلة المشاركة، وتقييد الحقوق الديمقراطية للأفراد، وتعزيز هيمنة قادة الأحزاب. لم تهدف

865 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص99 و ما يليها.

تلك القوانين إلى الحفاظ على تحكم القيادة المركزية بصورة مباشرة، ولكنها تركت ثغرات تتيح لذلك ان يحدث، وعلى الرغم من أن الأحزاب التركية الأساسية تمثل مؤسسات راسخة، فإن نطاق مشاركة الأعضاء العاديين لا يزال محدوداً، وعادة ما يكون قادة الأحزاب لا تطولهم المساءلة أمام الأعضاء. وفي جميع الأحزاب التركية الرئيسة نجد أن الإطار القانوني يعزز من نفوذ القيادة الشعبية/ الجماهيرية، وهو ما يمنع الأحزاب التركية من تطوير بنيتها التنظيمية، أو يطيل الطريق أمامها للوصول إلى مستوى متقدم من الممارسة الديمقراطية والمؤسساتية.[866]

كانت أولى التعديلات الدستورية في عام 1995، وتضمنت الجوانب الآتية؛ تخفيض من الانضمام إلى الحزب السياسي من 21 إلى 18 سنة، وسمح للأحزاب السياسية بالتنظيم خارج البلاد، وكذلك إيجاد فروع شبابية ونسائية خاصة، وأصبح بإمكان الأكاديميين تولي مناصب في المكاتب المركزية للأحزاب السياسية، وأصبح بإمكان طلاب الجامعات أن يصبحوا أعضاء في أحزاب سياسية، وسمح كذلك للأحزاب السياسية بالعمل مع منظمات المجتمع المدني، مثل النقابات، والجمعيات، والمؤسسات المهنية. ومع ذلك قدم حزب العدالة والتنمية حزمة إصلاحات دستورية أثناء وجود الرئيس أحمد سيزر في الرئاسة، بيد أن الأخير رفض عرضها على البرلمان للتصويت عليها، وهو ما دفع حزب العدالة والتنمية إلى رفع الملف إلى المحكمة الدستورية للمصادقة عليه. وبالفعل وافقت المحكمة على عرضها على أعضاء البرلمان، إلا أن حكم المحكمة لم يخرج إلا وقد غادر الرئيس "أحمد نجدت سيزر" منصب رئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدته الدستورية، ليحل محله "عبد الله غول"، الذي حظي بثقة البرلمان لمنصب رئاسة الجمهورية للفترة من (2007-2014).[867]

ولا تزال هناك إشكاليات في أنظمة قانون الأحزاب السياسية، و ذلك على مستوى العضوية، شروط مشاركة الأحزاب في الإنتخابات، التمويل الحكومي للأحزاب، العتبة البرلمانية و البريقراطية على مستوى القيادة المركزية للحزب.

- ✓ العضوية الحزبية : تحدد المادتان 11 و 12 إطار العضوية في الحزب السياسي، إذ إن العضوية غير مسموح بها لموظفي الهيئات القضائية العليا، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة، وأعضاء الأمن (الشرطة)، والقوات المسلحة، وولاة المدن، كما تحدد المادة 11 المتطلبات الأساسية لعضوية الحزب، وتحدد الذين يمكن أن يصبحوا أعضاء، والذين لا يمكنهم ذلك. وتسمح المادة 12 للأحزاب بفرض شروط إضافية للحصول على العضوية حسب النظام الأساسي للحزب، إن هاتين المادتين تسمحان لقيادة الأحزاب بحماية أحزابها؛ من خلال جعلها انتقائية للغاية في قبول أعضاء جدد، ورفض طلب عضوية من تراه غير مناسب دون تقديم سبب.[868]

- ✓ شروط مشاركة الأحزاب في الانتخابات : يحدد قانون الانتخابات الإجراءات الانتخابية للأحزاب، فمن أجل أن يسمح للأحزاب بالمشاركة في الانتخابات؛ يتطلب منها إما أن تكون قد أنشأت منظمتها الحزبية بصورة رسمية بما لا يقل عن نصف المحافظات، وقبل ستة أشهر من الانتخابات، أو أن تكون هناك مجموعة برلمانية لها في البرلمان (المادة 36). وتمثل هذه الشروط عقبة كبيرة أمام أي حزب جديد يرغب في المنافسة في الانتخابات، فضلاً عن أن إنشاء المنظمة الحزبية رسمياً بما لا يقل عن نصف المحافظات بعد مكلفاً مالياً، ويستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة إلى الأحزاب الجديدة.[869]

- ✓ التمويل الحكومي للأحزاب : إن الأحزاب التي تفي بمتطلبات الدخول في المنافسة الانتخابية تحصل على تمويل حكومي في حال تجاوزت نسبة التصويت لها 3%، وقد كانت في السابق 7%. ولا ريب

866 - مؤلف جماعي(محمد الهامي وآخرون). المرجع السابق. ص70-71 بتصرف
867 - المرجع السابق. ص71-72
868 - المرجع السابق. ص76-77
869 - المرجع السابق. ص77

في أنه كان من الصعب على الأحزاب المنشأة حديثاً أن تحصل على هذه النسبة، في حين تستأثر الأحزاب الكبيرة الراسخة بفرصة الحصول على التمويل بسهولة، وهو ما كان يجعل الفرص غير عادلة أمام الأحزاب جميعها في المنافسة الانتخابية. بيد أن التعديلات الدستورية في عام 2011 عالجت هذه التحديات، وسهلت الصعاب أمام الأحزاب المنشأة حديثاً ذات الحضور الشعبي القليل.[870]

الحزب	المبلغ	المستحق
	2011	2015
العدالة و التنمية	11.35 مليون دولار	8.7 مليون دولار
الشعب الجمهوري	5.85 مليون دولار	5.3 مليون دولار
الحركة القومية	2.9 مليون دولار	3.5 مليون دولار
الشعوب الديمقراطي	-	2.8 مليون دولار

الجدول[871] : الدعم المقدم من طرف الحكومة في انتخابات 2011 و 2015
مصدر الجدول : إعداد شخصي[872]

- ✓ نظام العتبة البرلمانية : ثم تحديد العتبة الوطنية لدخول الحزب السياسي إلى البرلمان من خلال الانتخابات بنسبة 10% من أصوات الناخبين (المادة 33 من القانون الانتخابي)؛ من اجل تحقيق الاستقرار في النظام الانتخابي، ومنع الانقسام، أو التقليل من حدوثه. ولكن ذلك يعني تمثيلا أقل للأحزاب في البرلمان. كما أن الأحزاب التي تتجاوز هذه العتبة غالبا ما تكسب مزيدا من التمثيل في البرلمان على حساب الأحزاب الأقل نجاحا، وذلك من خلال التوزيع غير المتناسب للمقاعد؛ أي توزيع الأحزاب التي لم تتجاوز العتبة الوطنية على الأحزاب الفائزة.[873]

- ✓ مركزية القيادة في الأحزاب : إن السمة البارزة في قانون الأحزاب السياسية، هي الطريقة التي منحت فيها صلاحيات مركزية لقادة الأحزاب في اختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية، كما أنها تترك معظم صلاحيات صنع القرار للإدارة المركزية للحزب، والذي يرسم قوانينه. ولأن زعيم الحزب هو رئيس المجالس واللجان المركزية، فإن بإمكانه استبدال مرشحين، وإلغاء المنظمات المحلية التابعة للحزب، وعزل المندوبين. وتعد هذه إشكالية كبيرة في تنظيم الأحزاب السياسية التركية؛ فعند اختيار جميع المندوبين والأفراد وتعيينهم من بين الأتباع المخلصين لزعيم الحزب، يصبح من الصعب معارضة القيادة داخل الحزب، فضلاً عن محاسبتها، ويكاد يكون من المستحيل استبدال زعيم الحزب وفق القوانين الحالية. كما يصبح من الصعب تعديل قانون الأحزاب السياسية نفسه؛ لأن معظم قادة الأحزاب يتمتعون بهذه الفوائد المهمة، ومن ثم فهم حريصون على إبقائه على حاله. إن هذا الإطار القانوني يضعف أعضاء الأحزاب مقابل نفوذ أكثر للقيادة، وعلى الرغم من بعض الإصلاحات في قانون الأحزاب السياسية والقانون الانتخابي، فقد ظلت المركزية التقليدية وشخصية القائد في الأحزاب السياسية التركية ثابتة دون تغير.[874]

870 - مؤلف جماعي(محمد الهامي وآخرون). المرجع السابق. ص77-78
871 - المرجع السابق. ص78 بتصرف
872 - إعداد شخصي مع تحويل العملة من الليرة التركية إلى الدولار الأمريكي
873 - المرجع السابق. ص79
874 - المرجع السابق. ص79 و ما يلي

المطلب الثاني: المنظومة الإقتصادية و المالية في المغرب و تركيا

إن فهم أي منظومة سياسية و حزبية ينبغي الرجوع للنظام الإقتصادي الذي يسود فيها، فالإقتصاد محرك التاريخ، كما أن المنظومة المالية تعد معيار مهم جدا لفهم طبيعة النظام السياسي، و كيفية اشتغال الأحزاب في المشهد السياسي.

وضع مصطفى كمال أتاتورك مبادئ ستة للدولة التركية و منها مبدأ الدولتية[875] أي تركيز السلطة والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة التركية، بغرض تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وعبر تشجيع الصناعات الوطنية ذات رأس المال المحلي. أما في المغرب خلال حكومة "عبد الله إبراهيم" التي بادرت إلى وضع اللبنات الأولى لبناء اقتصاد وطني.

من هذا المنطلق سنحاول الحديث عن البنية الإقتصادية في المغرب و تركيا مع استحضار كرونولوجيا الإقتصاد فيهما، و ذلك من خلال الفرعين.

الفرع الأول: الإقتصاد المغربي و المنظومة المالية

يتموقع المغرب في غرب شمال القارة الإفريقية ما بين خطي العرض 21 و 36 درجة، يتميز بواجهتين بحريتين تمتدان على نحو 3446 كلم، يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله 512 كلم من السعيدية إلى رأس سبارطيل بطنجة، و غربا المحيط الأطلسي من رأس سبارطيل إلى الكويرة على مسافة 2934 كلم، و تجاور المغرب شرقا الجزائر و جنوبا موريتانيا. تبلغ مساحة التراب الوطني 710850كلم، تغطي المناطق الجبلية منها نسبة لا بأس بها أهمها جبال الأطلس المتوسط والأطلس الكبير التي يتراوح ارتفاعها ما بين 2000 و4000م، وتبلغ أعلى قمة جبلية بالأطلس الكبير 4165م (جبل توبقال). يصل عدد سكانه حسب إحصاء سنة 2001 إلى 000 200 29 نسمة. إذا فالمغرب ينفتح بشكل كبير على المحيط الأطلسي الذي يضم أهم المنشئات الاقتصادية، ويدير ظهره لمساحات وطنية أقل إمكانيات وتجهيزات وفقيرة كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الشرقي والأطلس الكبير والمغرب الصحراوي. ويعتبر المغرب بلدا مكونا من مجالات واسعة وهو الغرب البعيد -far west- المغربي والعربي، وذلك باحتلاله مكانا استراتيجيا في ملتقى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وصلة وصل بين إفريقيا وأوربا. وصلة وصل بين الغرب والدول الشرقية، الشيء الذي يجعله من جهة عرضة للأطماع بجميع أنواعها ويؤهله إلى القيام بدور طلائعي في العالم على جميع الأصعدة : السياسية والاقتصادية والثقافية وقد حكم عليه أن يكون دائما في طليعة الدول النامية باسم حضارته وموقعه وخيراته. كما حتم عليه التطور المستمر ليلعب دوره المنوط به. فالمغرب يملك أخصب وأوسع السهول في العالم العربي، كما يتوفر على ساكنة نشيطة ومتفتحة بحكم احتكاكها بأوروبا، بالإضافة إلى ما تزخر به أرضه من فوسفاط ومعادن أخرى. كل هذه الظروف الإيجابية ستمكن المغاربة من التغلب على إرث المصاعب التاريخية والإستعمارية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي. ومن أهم المشاكل التي يعرفها المغرب بغض النظر عن المشاكل المفروضة عليه من طرف جيرانه : تعقيد البنية العقارية ، صغر الضيعات الفلاحية في المناطق التقليدية الأهلة بالسكان، ضعف المردود الفلاحي الناتج عن ضعف الإمكانيات المادية والتجهيزات في البوادي، وهي من أهم العوامل التي تفسر تفاقم الهجرة القروية والهجرة نحو الخارج التي أصبحت المصدر الأول للعملة الصعبة للبلاد، أي أكثر من مداخيل الفوسفاط الذي يملك المغرب 2/3 احتياطي العالم منه،

---

[875] - راجع الصفحة 219 و ما يليها

والسبب هو انهيار أثمان الخامات في الأسواق الدولية. ويبقى المغرب مرتبطا ارتباطا خطيرا بالخارج في ميدان الطاقة خاصة، إذ أن استيراده لكميات من البترول تفوق 7 مرات ما ينتجه بسبب استنزاف العملة الصعبة ويطرح له مشاكل مالية عويصة تزداد تفاقما بسبب فاتورة الصحراء أكثر من 4 مليار دولار ما بين سنة 1976 و1991.[876]

ويعرف المغرب حركة عمران وتمدين كبيرة وسريعة ، حيث تبلغ نسبة النمو الحضري 54%. ويؤدي ذلك إلى تكدس السكان القرويين في المدن التي تكون في غالب الأحيان غير مستعدة لاستقبال هؤلاء المهاجرين وعدم توفير لهم الشغل والسكن والصحة والتعليم. ومن نتائج هذه الظاهرة تضخم القطاعات الاقتصادية غير المهيكلة التي تأوي ملايين الحرفيين والصناع والباعة المتجولين، كما تؤدي هذه الظاهرة إلى إنتشار السكن العشوائي وغير اللائق بضواحي المدن وبالتالي ارتفاع نسب الفقر والبطالة بالمجالات الحضرية. إذا، فهناك خصوصيات تميز الاقتصاد المغربي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهي[877] :

- يظل المغرب على العموم بلدا فقيرا ، تطغى على تطوره الاقتصادي سمات العالم القروي.
- تناوب ظاهرة الجفاف يأثر على نمو الاقتصاد المغربي ويجعله يتأرجح بين الإنعاش والضعف.
- تباينات قوية بين المجالات الحضرية والمجالات القروية (6 فقراء على 10 من أصل قروي).
- مشكل ضعف النمو المغربي هو كذلك مشكل ضعف القوة الشرائية
- السلطات الحكومية المكلفة بالاقتصاد إضطرت إلى الحفاظ على التوازنات الكبرى الماكرواقتصادية مما يساعد على تحرير الراسميلات والدفع بها نحو الاستثمار.
- إرادة الإصلاحات السياسية والاقتصادية للعاهل المغربي الجديد تصطدم بواقع التوازنات المالية الكبرى.

المغرب حاليا في إطار تنزيل النموذج التنموي الجديد (بعدما أعلنت المؤسسة الملكية فشل النموذج التنموي السابق) الذي أتمته "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي"[878] في أبريل2021 بشعار "تحرير الطاقة و استعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم و تحقيق الرفاه للجميع". سنحاول طرح مجموعة مهمة من المشاكل التي تشوب الإقتصاد المغربي من خلال هذه الخاصيات الأساسية و سنحاول تفكيكها لفهم الميكانزمات الاقتصادية وتحليلها ومعرفة نقط القوة والضعف في هذا الاقتصاد. و ذلك بالتعريج بشكل مستعجل عن كرونولوجيا الإقتصاد المغربي، ثم نمر للحديث عن طبيعة و بنية المنظومة الجبائية بالمغرب مع الأخذ بعين الإعبار النموذج التنموي الجديد، سنمر للإثارة السياسة النقدية و بعدها ربط المؤسسة الملكية بالإقتصاد المغربي.

876 - عبد الجليل لحمادي. من الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد الجهوي. مطبعة سيلكي اخوان - طنجة. طبعة 2004-2005. ص01 و ما يليها (بتصرف)

877 - المرجع السابق. ص04 و ما يليها، بتصرف

878 - اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي يترأسها وزير الداخلية السابق "شكيب بنموسى" و هي لنة استشارية عينها الملك محمد السادس في دجنبر 2019 من أجل صياغة نموذج مغربي جديد، و تتكون من 35 (عدنان عديوي، رجاء أغزادي، محمد العمراني بوخبزة، فريدة بليزيد، ليلى بنعلي، محمد بنموسى، رشيد بنزين، حميد بوشيخي، أحمد بونفور، رجاء شافيل، أحمد رضى شامي، نور الدين العوفي، خديجة الكاموني، محمد فكرات، رشيد الكراوي، نرجس هلال، حكيمة حميش، العربي الجعيدي، إدريس جطو، أحمد الجماني، غيثة القادري، ادريس كسيكس، غيثة الحلو اليعقوبي، فؤاد العروي، خالد المشاط، عبد اللطيف ميراوي، نور الدين العمري، لكبير اوحجو، حسن رشيق، السعدية السلاوي بناني، يوسف السعدانس حسني، كريم التازي، مصطفى التراب، محمد طوزي، ميكاييل زاوي) عضو بالإضافة للرئيس

الفقرة الأولى: مدخل لفهم الإقتصاد المغربي (سياسة التخطيط)

يعد المغرب من البلدان القلائل التي لم تتول فيها حركة المقاومة ثم حركة التحرير الوطني مقاليد الحكم، بعد تحقيق الاستقلال. إذ، بعد إشراك الملكية السائدة في الحركة الوطنية، ذهب قادة هذه الحركة إلى حد وضع عودة الملك من المنفى كشرط لاستقلال البلاد. لكن، بعد الحصول على الاستقلال، تحول ميزان القوى تدريجيا لصالح المؤسسة الملكية، مما سيلقي بالقوى الأساسية للحركة الوطنية، التي تم إشراكها لبضع سنوات في حكومات هشة، قبل أن تتعرض لقمع شرس. وبعد توليه مقاليد الحكم، سيعمل الحسن الثاني على إرساء قواعد نظام سلطوي، أي "ملكية تنفيذية"، حيث الملك يحكم بتحالف مع قوى أخرى، داخلية وخارجية.[879]

و يمكننا أن نحدد مراحل النمو الاقتصادي للمغرب بعد الاستقلال بـ[880] :

المرحلة الأولى : امتدت من 1956 إلى 1959، خلالها انكبت الدولة على تقييم الإرث الإستعماري أي تحديد ما هو موجود، وتحديد المهام الرئيسية للدولة في الميدان الاقتصادي.

المرحلة الثانية : من 1960 إلى 1964، تشكلت خلالها حكومة عبد الله إبراهيم التي بادرت إلى وضع اللبنات الأولى لبناء اقتصاد وطني، وأهم القرارات التي تم اتخاذها في عهد هذه الحكومة هي : إصدار العملة الوطنية (الدرهم) لتحرير المغرب من التبعية المالية لفرنسا والشروع في الدراسات لبناء مركب للصلب والحديد بالشمال الشرقي في إطار بناء صناعة تعدينية ثقيلة تكون هي القاعدة لانطلاقة صناعية بالمغرب.

المرحلة الثالثة : من 1965 إلى الآن ، نهجت الدولة خلالها سياسات اقتصادية ليبرالية إلا أنها في الحقيقة كما يقول البرنوسي في دراسته المتعلقة باستراتيجية النمو في أقطار المغرب العربي «ليست سوى تشييد رأسمالية الدولة التابعة "Capitalisme d'Etat dépendant" ، كما هو الشأن في كل أقطار المغرب العربي» . إذا هذا التوجه الإقتصادي العام ركز على مجموعة من المخططات والتصاميم للنهوض بكل القطاعات الحيوية للبلاد.

سنحاول الإشارة لسياسة التخطيط الإقتصادي بالمغرب عبر الطرح الكرونولوجي للمشاريع الإقتصادية

1- المخطط الثنائي 1958-1959

ذهب الاستعمار عن المغرب (1956) تاركا له العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا لجأ المغرب أول وهلة إلى تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية تخدم مصالح الشعب آنذاك. وهو ما نلمس في هذا المخطط، والمعروف عنه فشله الذي يعود بالدرجة الأولى إلى الركود الاقتصادي الذي نتج عن هروب رؤوس الأموال من المغرب غداة الاستقلال، مما أدى إلى النقص في إنتاجية ومردودية القطاعات سواء منها الفلاحية أو الصناعية وبذلك انخفض الإنتاج الفلاحي إلى رقم قياسي في سنة 1954.[881]

879 - نجيب أقصبي (ترجمة: نور الدين سعودي). "الإقتصاد السياسي و السياسات الإقتصادية في المغرب". مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث و الدراسات. الطبعة الأولى، شتنبر 2017. ص12-13

880 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص12-13

881 - المرجع السابق. ص13

السنوات القطاع	1956	1957	1958	1959
الإنتاج الداخلي الإجمالي (FF)	714	68	739	719
الإستثمار الإجمالي	62	48	55	49
الإنتاج الداخلي الإجمالي (56 سنة 100)	100	94	103	99

جدول[882] : مؤشرات المخطط الثنائي(مخططات التنمية و مخطط المسار)

على المستوى الاجتماعي من الظواهر التي لوحظت بعد الاستقلال وهو تفشي الفقر داخل الأوساط الاجتماعية ففي سنة 1959 كان الدخل الفردي يساوي 600 درهم سنويا بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية داخل المدن أو بين المدن والقرى، ثم الضغط الديموغرافي الذي بانت آنذاك تأثيراته واضحة بارتفاع مستوى البطالة بتفاقم ظاهرة الهجرة القروية على الاقتصاد وعدم التوازن بين الهياكل الاقتصادية والمنتجة.[883]

2- المخطط الخماسي 1960-1964

هذا المخطط مثل اللبنة الأولى لوضع سياسية هادفة إلى نمو المغرب المستقل وتمحورت هذه الأخيرة حول تحقيق ثلاثة أهداف[884] :

إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وذلك بتحقيق إصلاح زراعي يمكن من رفع إنتاج الأراضي الفلاحية وتمكين القطاع من تحقيق الهدف المتوخى منه ألا وهو الاكتفاء الذاتي دون استيراد المواد الضرورية في هذا الميدان.

هذا المخطط وضعا ع الأسس الأولية لصناعة ثقيلة، (مشروع الناضور) وجعل هذا القطاع يستوعب الطاقات البشرية التي يتوفر عليها المغرب من يد عاملة شابة ، وكذلك استيعاب الطاقة الاقتصادية من مخزون المعادن التي يتوفر عليها باطن أرض المغرب .

هذا المخطط اتسم بالجدية حيث اهتم بمسألة ضرورية وملحة ألا وهي ي تكوين الأطر الذي يعتبر من الأولويات لكل نجاح اقتصادي في أول مراحل التنمية. وقد تم التخلي عن هذا المخطط سنة 1962 بسبب سقوط حكومة عبد الله إبراهيم.

غير أن تدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى تفجير أزمة مالية مهدت الطريق لأول تدخل، في سنة 1964، للمؤسسات المالية الدولية في الشؤون الداخلية للبلاد، ألا وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتجلت مهمة هذه الأخيرة بالخصوص في "تقييم إمكانيات التنمية الاقتصادية للبلاد" و"اقتراح عناصر برنامج استثماري من شأنه التسريع بوثيرة النمو الاقتصادي". وأوصى باعتماد برنامج تغلب عليه أولوية البنيات الأساسية الاقتصادية (سدود، طرق، موانئ، مطارات، اتصالات...) وبعض الأنشطة المنتجة، التي من شأنها على الخصوص جلب العملة الصعبة (الزراعة التصديرية، السياحة، المناجم...). وصاحبت هذا البرنامج سياسات جد صارمة في مجالي النقد والميزانية، أضافت لـ"التقشف الإيجابي" (تقليص مستوى النفقات العمومية)، ارتفاعا قويا في الضرائب غير المباشرة وغيرها من الضرائب على الاستهلاك. وعلى عكس هذا، دعا التقرير، وهو منشغل

882 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص14
883 - المرجع السابق. ص15
884 - المرجع السابق. ص15-16

بالنهوض بالرأسمال الخاص، إلى نظام ضريبي "يقدم تحفيزا إيجابيا للاستثمار الخاص" و"لروح المقاولة"، مما يستدعي أن تقوم الدولة بتخفيض الضريبة على أرباح المقاولات وبالإحجام عن فرض ضريبة تدريجية فعلية على الدخل.[885]

3- المخطط الثلاثي 1965-1967

يتضمن المخطط الثلاثي صراحة ثلاث أولويات: الفلاحة والسياحة وتكوين الأطرة. وقد أكد أن على الدولة أن "تنهض بالمبادرات الفردية وتعمل على انسجامها، عوض أن تقيد مجمل الأنشطة الاقتصادية للبلاد في نظام تخطيطي وإداري صارم". ومع ذلك، بلغت حصة الدولة والمؤسسات العمومية 60% من البرنامج الاستثماري الإجمالي، المحدد في 6.2 مليار (85% إذا ما احتسبنا استثمارات المقاولات العمومية). وآنذاك، كان يبدو بديهيا أن تقوم الدولة بهذا المجهود، بالنظر لفتوة القطاع الخاص و ضعف ميله إلى الانخراط في إنجاز استثمارات تخص البنية الأساسية و هي ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة.[886]

4- المخطط الخماسي 1968-1972

هذا المخطط ركز على نفس أهداف سابقه مع التأكيد على ضرورة التصنيع ودفع المواطن المغربي إلى الاستثمار للدفع بعجلة النمو الاقتصادي الوطني. ثم أنه ركز على المشاكل المطروحة بسبب النمو الديمغرافي وما نتج عنه من ارتفاع في معدل البطالة. حقق هذا المخطط نتائج إيجابية لا بأس بها حيث ارتفع الدخل الإجمالي بمعدل 5% سنويا بسبب ارتفاع نمو القطاع الفلاحي الذي أعطيت له أهمية كبرى حيث استثمر في هذا الميدان ما يقرب من 45% من الميزانية العامة للدولة كما ركز على مستوى البحث والتكوين ووضع الهياكل العقارية القانونية للاستثمار الفلاحي، وفتح مكتب القرض لتمكين الفلاحين المغاربة من استغلال الأراضي بصفة متواصلة وكذا بناء السدود ومد قنوات الري[887] كما نشير إلى السياق السياسي اللامستقر الذي عرفه المغرب إبان إعداد المخطط الخماسي حيث مر آنذاك بفشل محاولتي الإنقلاب العسكري لسنتي 1971 و 1972 و انتفاضة مسلحة سنة 1973 في شرق المغرب.

5- المخطط الخماسي 73-77

هذا المخطط كان اجتماعيا في مجمله حيث أعطى الأولوية إلى[888] :

- التعبئة لكل الطاقات الحيوية للبلد بغية تحقيق أعلى معدل ممكن للتنمية.
- التوزيع العادل لثمرات هذا التوسع في نطاق عدالة اجتماعية حقيقية.

بالإضافة إلى هذين المحورين نجد من بين أهداف هذا المخطط[889] :

- مغربية القطاع الثاني والثالث.
- وضع قوانين استثمارية لإعطاء الصناعة المغربية نفسا جديدا.
- إنشاء مكتب التنمية الصناعية.

885 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص17-18
886 - المرجع السابق. ص18-19
887 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص17
888 - المرجع السابق. ص17
889 - المرجع السابق. ص17-18

ولتحقيق هذه الأهداف تمت عدة إجراءات ومبادرات[890] :

كتنمية الصادرات، حيث اعتبر المخطط هذا القطاع من الميادين التي يجب إعطاؤها الأولية إن أراد المغرب أن يرفع من دخله الوطني والإسراع بنموه الاقتصادي.

ومن بين عراقيل هذا المخطط هو التفاوت الاجتماعي والحالة المزرية التي عاشت عليها الطبقات الاجتماعية ذات الدخل الأدنى كحل لهذه الظاهرة تم توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع بصفة عادلة.

6- المخطط الثلاثي 1978-1980

لقد كان مقررا أن يكون هذا المخطط خماسيا ولكن عدة أسباب اقتصادية واجتماعية حالت دون ذلك، حيث اتفق على وضع ثلاثي كمرحلة أولى، وسمي ب بالمخطط الانتقالي والتأملي، وضع هذا المخطط غلافا ماليا قدره 34 مليار من الدرهم للدفع بعجلة النمو الاقتصادي يتوزع حسب القطاعات التالية:

القطاع	النسبة
الفلاحة	% 25.5
الصناعة	% 13.9
البناءات الأساسية	% 17.9
التربية و التكوين الأطر	% 17.4
الفلاحة	% 11.1
التجهيز الاجتماعي	% 8.9
الادارة	% 5.0

جدول[891] : نسبة النمو الاقتصادي حسب القطاعات الأساسية

وهكذا ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4.9٪ عرفت معه الأثمان ارتفاعا في مقياس الأسعار بـ 9.1٪ إلا أن هناك فرق كثير بين القطاعات : السكن 10٪ ، النقل والملاهي 14.2٪ ، التغذية 7.6%.
الاستهلاك الخاص : ارتفع مستوى المعيشة من 1٪ في 79 إلى 3٪ في 1980 حيث أن ميزان التجارة هو الآخر عرف ارتفاعا ملحوظا على مستوى الصادرات إلا أن هذا الأخير قلص من مستوى الواردات[892] :

السنة	النسبة
1977	**% 40.7**
1978	**% 50.7**
1979	**% 53.0**
1980	**% 57.0**

جدول[893] : نسبة الواردات حسب السنوات

890 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص18
891 - المرجع السابق. ص19
892 - المرجع السابق. ص19-20
893 - المرجع السابق. ص20

الواردات	السنة
8.731 مليون درهم	1978
9.978 مليون درهم	1979
9.835 مليون درهم	1980

جدول[894] : القيمة المالية للواردات

وبذلك لجأ المغرب إلى الاقتراض الأجنبي للحد من فاعلية هذا العجز وهو ما أدى إلى حصيلة الدين 984 مليون درهم سنة 1978 و4600 مليون درهم سنة 1980. كما أن معامل المديونية قد ارتفع إلى 17% سنة 1979 و23% سنة 1980 بعد أن كان يعادل 11% سنة 1977. (ارتفع الأجر الأدنى للقطاع الصناعي من 1,40 درهم للساعة إلى 1,96 درهم/ س كما ارتفع كذلك بالنسبة للقطاع الفلاحي من 7,15 درهم لليوم إلى 10,25 درهم لليوم أما بالنسبة للسكن انخفض الكراء بخفض الثلث لكل من يتقاض أقل من 1500 درهم شهريا مع مراجعة الضرائب في العديد من الميادين).[895]

7- سياسة التقويم الهيكلي

في بداية الثمانينات، كانت المؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية تدل على تدهور خطير لوضعية البلاد العامة. إذ، بينما ظلت نسبة التضخم المالي تفوق 10%، كان تطور الإنتاج يعاني من تداعيات عدة عوامل داخلية وخارجية (صدمة النفط الثانية، انخفاض أسعار الفوسفاط، ارتفاع قيمة الدولار ونسب الفائدة، دورة جفاف قاسية، غياب إصلاح السياسات العمومية...). وارتفع عجز ميزانية الدولة وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات إلى 12% و9% (متوسط 1980-1983) من الناتج الإجمالي الداخلي على التوالي. ولم يتوقف ارتفاع الديون المستحقة وتزايد ضغط "خدمتها". في عام 1983، بلغت الديون المستحقة 13.6 مليار دولار، أي 96.1% من الناتج الإجمالي الداخلي، وخدمة الدين (دون احتساب أرباح إعادة الجدولة) امتصت 50.7% من العائدات الجارية الخارجية. ومثل احتياطي الصرف في منتصف تلك السنة أقل من 15 يوم من الواردات، مما دفع بالمسؤولين إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة لتقليص الواردات وتخفيض النفقات العمومية. واعتمدوا فيما بعد برنامجا لاستقرار الوضع وبرامج تقويم هيكلي، مصحوبة بقروض جديدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبإعادة جدولة جزء من الديون لدى نادي باريس ونادي لندن. كما هو حال كافة سياسات التقويم الهيكلي، المؤطرة بـ (توافق واشنطن Consensus de Washington) والتي اعتمدها المغرب ابتداء من 1983 تضمنت تلك السياسات شقين: الشق الأول يرمي إلى تخفيض الطلب العام بغية إعادة التوازنات الداخلية والخارجية (الأسعار، الميزانية، ميزان الأداءات...)؛ والشق الثاني يسعى إلى الرفع من مستوى العرض بواسطة عمليات شاملة وقطاعية لإعادة هيكلة الاقتصاد.[896]

إن سياسة التقويم المدعمة من طرف "اتفاقيات تأكيدية" لصندوق النقد الدولي، والتي كانت ستشمل الفترة 1983-1988، سيتم تمديها إلى ما بعد ذلك، وسيتم اعتماد أدوات الضبط الظرفية "الكلاسيكية المالية العمومية، النقد والقرض، والصرف... فيما يخص المالية العمومية، استهدفت التدابير المعتمدة تخفيض عجز الميزانية وإنعاش الادخار العمومي الذي من شأنه أن يسمح بتمويل سليم لاستثمارات الدولة: الحد من التوظيف وتجميد أجور الوظيفة العمومية؛ تقليص أو إلغاء دعم الاستهلاك، الزيادة في تسعيرة الخدمات الجماعية مثل الماء والكهرباء، تقليص كبير لنفقات الاستثمار. وبالنسبة للعائدات، سمحت بعض التدابير المؤقتة بتجديد موارد الخزينة العامة : الزيادة في رسوم الاستهلاك وواجبات التسجيل والتمبر (الدخان، المنتجات البترولية، الكحول،

894 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص20
895 - المرجع السابق. ص21
896 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص51-52

الضريبة على السيارات...)، تعميم "المساهمة في التضامن الوطني، إقرار اشتراك أدنى على المداخل المهنية، إعفاءات ضريبية... وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي ارتفع فيه العبء الضريبي على أغلب السكان، جاء قرار الحسن الثاني سنة 1984، كما أشرنا إلى ذلك، بإعفاء ضريبي كلي لمداخل الفلاحة إلى حدود سنة 2000، وسيتم تمديد هذا التاريخ مرتين إلى حدود 2014... إننا نعرف، بالنظر إلى سلم الضرائب المعتمد وضعف مداخل أغلبية الفلاحين، أن هذا الإعفاء الضريبي يهم أساسا أقلية من كبار المزارعين. أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية(سيتم تخصيص محور خاص بها)، فتم العمل على الحفاظ على تطور الكتلة النقدية والقروض في حدود مضبوطة، مع سياسة تأطير القروض، ووضع حدود لتمويل الخزينة العامة، وزيادة قوية في نسب الفائدة. وبعد ذلك، تم اعتماد سياسة مختلفة، تميزت بتحرير القروض، وتحرير نسب الفائدة الذي صاحبه اتجاه نحو انخفاضها. أما سعر صرف الدرهم، فقد تم تخفيضه عدة مرات طيلة الثمانينات (5% في المتوسط بين 1983 و1987، 2.2% بين 1988 و1989، ثم 9.25% سنة 1990)، وتمت مراجعة "سلة الترجيح" حتى تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية.[897]

عرفت هذه المرحلة مخططين رئيسيين:

- ✓ المخطط الخماسي و الإندماج في الإقتصاد العالمي

أخذ هذا المخطط شعار «الطاقة الاجتماعية والاقتصادية، حيث اعتمد على كل الوسائل والحاجيات الضرورية في تنمية الاقتصاد على الصعيد الوطني والجهوي. كان للعزيمة الجماعية للقيام بجميع ما يمكن أن يحقق من أهداف متوخاة، وبذلك ركز على[898] :

- الدفاع عن الوحدة الترابية .
- إنعاش النمو الاقتصادي بالقيام بعدة إجراءات اقتصادية ومالية للتمكن من رفع مستوى النمو الاقتصادي.
- الرفع من مستوى التوفير وتشجيع التأمين وضرورة الربط بين القطاع البنكي وتمويل القروض.
- تحسين توازن المالية العامة وذلك بالنقص من نفقات الإدارة والزيادة في الموارد بمتابعة سياسية التقشف
- النقص من الفوارق الاجتماعية : وهذا الإجراء يمكن تلخيصه في النقط التالية :
  - خلق عدد كبير من المناصب للشغل.
  - وضع تغيير إجباري في مارس 1983 بتطبيق ضريبة تصاعدية على الأشخاص لمحاربة التملص الجبائي ووسيلة لخلق عدالة جبائية.
  - وضع سياسة تحدد للأثمان ثم تأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين أجور القطاع الخاص والعمومي والشبه العمومي . وذلك بتوحيد الأجور في هذه القطاعات.
  - إعطاء أهمية للصحة والتعليم.

اندرج تحرير المبادلات ضمن مشروع واسع لانفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في ركب العولمة الجارية. فتم، منذ 1984، اعتماد برامج تفكيك الحماية التعريفية وغير التعريفية للصناعة من جهة، والنهوض بالصادرات من جهة ثانية. وبعد ذلك، توالت التدابير بوتيرة عالية، كرسها انضمام المغرب إلى الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفة الجمركية (الكاط GATT) سنة 1987. وعلى مستوى الواردات، جرى تخفيض

897 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص52 و ما يليها.
898 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص21 ومايليها

تدريجي للحواجز الكمية، لدرجة أن 90% من تدفقات الواردات كانت حرة في 1993 (حسب التقديرات)، مقابل 38% عشر سنوات من قبل. بالموازاة مع هذا، بذل مجهود كبير بغية تبسيط مساطر تخليص السلع من الجمارك، وإدخال الإعلاميات، وتطبيق التصريح الوحيد للسلع...إلخ. وعلى مستوى التعريفة، استهدفت السيرورة التي دخل فيها المغرب سنة 1984، تخفيض الرسوم الجمركية، وفي ذات الآن، إعادة هيكلة تعريفات الجمارك، بغية بلوغ بنية تعريفية بسيطة بنسبة قصوى محددة في 25%. أما النسب القصوى (التي كانت تصل إلى 400% في السابق)، فتم تخفيضها أولا إلى 100%، ثم إلى 60% سنة 1984، وإلى 45% سنة 1986. وتم إدخال رسم أدنى حدد في 2.5 %. وفيما بعد، خفض عدد الحصص التعريفية من 25 إلى 15، ثم إلى 9، وستُخفض النسبة القصوى إلى 40 %، ثم إلى 35%.[899]

وفيما يخص النهوض بالصادرات، فقد شملتها عدة إصلاحات، استهدفت إزالة الحواجز التي تعيق نموها، وتبسيط المساطر الإدارية، وتقليص الفوارق بين أنشطة التصدير والأنشطة التعويضية للواردات. ويمكن أن نذكر بهذا الصدد إلغاء احتكار الصادرات الفلاحية (1985)، وإلغاء إلزامية رخصة التصدير لمجمل المواد الفلاحية، والمعدنية والصناعية تقريبا؛ والإلغاء الكلي لرسوم التصدير والتوسع، وإعفاء الخدمات التي تدخل في إطار تصدير السلع من الضريبة على القيمة المضافة (1986)، ومراجعة " مدونة التصدير" وفق منظور ليبرالي صرف (1988)، وتوسيع وتعزيز الأنظمة الاقتصادية في ميدان الجمارك، وتحسين تدبير نظام التصدير، وتعزيز التدابير المالية التفضيلية لصالح المصدرين، وإحداث وزارة التجارة الخارجية سنة 1991، بغاية إعطاء دفعة مستدامة للسياسة المعتمدة في هذا الميدان. وأخيرا، ستتوج هذه السيرورة، من جهة، باعتماد قانون التجارة الخارجية سنة 1992، الذي كرس مبدأ تحرير المبادلات الخارجية ووضح إطار تطورها وضبطها. وسيصاحب ذلك إحداث المجلس الوطني للتجارة الخارجية كإطار للتفكير والتشاور، يجمع مجمل الفاعلين المعنيين، بغية إعطاء دفعة إضافية للنهوض بالصادرات. ومن جهة أخرى، على صعيد العمليات المالية مع الخارج، ستتم مواصلة سيرورة تحرير نظام الصرف وحركة الرساميل التي أطلقت سنة 1988، إلى أن تبلغ في يناير 1993 قرار تبليغ انضمام المغرب لمقتضيات المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، مما يعني التصريح بقابلية تحويل الدرهم بالنسبة للمعاملات الجارية.[900]

✓ مخطط المسار 1988-1992

كذلك لاعتباره كمرحلة أولية للتنمية التي لا يمكن تحقيقها في المدى المتوسط ، وانطلاقا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الذي لازال ينتمي إلى حظيرة الدول المتخلفة : يعرف البطالة وضعف الإنتاج ونمو ديموغرافي مرتفع إلى غير ذلك من الخصوصيات.[901]

جاء هذا المخطط في مرحلة أزمة اقتصادية شادة وناتجة من التأثيرات الخارجية[902] :

- كتباطؤ نمو حجم المبادلات الدولية (المنافسة).
- الحماية الجمركية المتبعة من طرف الدول المصنعة.
- تدهور الأرقام القياسية للمبادلات الدولية.
- ارتفاع المديونية.

899 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص58-59
900 - المرجع السابق. ص59-60
901 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص22
902 - المرجع السابق. ص23

في إطار محاولته لمقاومة هذه العوامل الخارجية تقرر أن يوفق هذا المخطط بين مستلزمات متابعة التصحيح وبين متطلبات نمو أدنى قادر على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان . وبذلك جاءت إستراتيجيته كالتالي: "الاختيارات العامة وآفاق مخطط مسار التنمية". هذا المخطط كان يهدف إلى تغيير الإستراتيجية التخطيطية وذلك بالمحافظة على التوازن الجغرافي البيئي وإدماج كل القطاعات المنتجة، وإرساء شروط التنمية بذلك ركز على[903] :

- تنمية القطاع القروي ومحاربة التصحر.
- تحسين المستوى المعاشي للفلاحين.
- تجهيز وتحديد البنايات الأساسية في الإنتاج.
- رفع مردودية المشاريع الفلاحية وربطها بنظيرتها الصناعية.
- المحافظة على الموارد الطبيعية (التصحر – انجراف التربة – اجتثاث الغابات وتلوث المياه)

كما أعطى هذا المخطط أولويات أخرى لبعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كإعطائه الأولوية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة . تشجيع هذا النوع من الأنشطة ، ليس عبث بل هو تشجيع للاستثمار الوطني لما يمكنه من خدمات إيجابية في تنمية الاقتصاد خصوصا وأنه يمتاز بـ[904] :

- ضعف التوفير وعدم القدرة المالية على تحقيق المشاريع الكبرى
- ضعف إمكانية الدولة في خلق مناصب للشغل .
- أولوية لتكوين الإنسان.
- إصلاح عميق لسياسة التعليم والتكوين .
- عقلنة وترشيد التعليم والموارد التعليمية؟
- إعطاء أولوية للتعليم القروي.
- الاهتمام بتعزيز السياسة الجهوية، وسياق التخطيط في هذه السياسة ، أعطى الأولوية إلى :
  - إتباع السياسة اللامركزية.
  - مشاورة جميع الأطراف المعنية ومشاركتها في مسلسل التنمية
  - الرفع من الاستثمارات العمومية
  - مساعدات الجماعات المحلية ودورها في تهيئ المخططات.
  - الدفع بهذه الجماعات إلى المساهمة في تحديد المشاريع الاقتصادية .
  - مساهمات القطاعات الأخرى

من بين الأهداف الأخرى التي ينوى تحقيقها هذا المخطط محاولة خلق تكامل بين قطاعات الطاقة والماء والتجهيزات الأساسية المتعلقة بالمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاعات الأخرى كالسياحة ، الصادرات وتحويل أجور العمال ، المحافظة على الثروة الوطنية وإصلاح المؤسسات العمومية.

---

903 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص23

904 - المرجع السابق. ص24

النتائج الكمية لمخطط مسار (في الجداول التالية)

بالأسعار الثابتة	معدل النمو	هيكلة	
	1992-1987	1987	1992
الإنتاج الداخلي الإجمالي	4.0	100	100
الإستهلاك النهائي			
- الخاص	30	17.5	17.5
- العام	30	72.1	96.5
الإستثمار	5.3	16.4	17.5
الصادرات	5.3	20.8	12.7
الواردات	2.9	- 27.1	- 25.7
العجز من الوارد	- 50	6.3	4.0

جدول : التوازنات الكلية[905]

القطاعات	1992-1989
الفلاحي	2.8
القطاع الصناعي	3.6
القطاع الثالث	4.6
الإمنتج الداخلي الخام	4.0

جدول : القطاعات[906]

أركان المراد	النمو88-92	نسبة الهيكلة	
		1988	1992
المواد الغذائية	3.4	28.0	27.6
المواد المعدنية	3.5	23.0	20.8
المواد المصنعة	7.3	49.0	51.6
المجموع		100	100

جدول : نمو القطاعات الإستهلاكية[907]

905 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص25
906 - المرجع السابق. ص26
907 - المرجع السابق.

أركان المراد	النمو 88-92	نسبة الهيكلة	
		1988	1992
المواد الغذائية	2.3	14.4	14.2
سلع غذائية اخرى	4.0	6.9	6.8
الطاقة	4.0	25.5	25.1
مواد الوسيط	4.0	39.0	39.1
مواد التجهيز	4.8	14.2	14.8
المجموع		100	100

جدول : واردات السلع (معدل النمو الكمي)[908]

الطاقات	هيكلة 1987	متوسط 88-1992
الدولة	24.3	17.5
الجماعات المحلية	3.4	11.5
المنشآت العمومية	21.3	19.0
القطاع الخاص	51.0	52.0

جدول : التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت[909]

وخلاصة القول أن استراتيجة النمو الاقتصادي التي تبناها المغرب ، تنطلق من قناعة أساسية وهي أن الاقتصاد المغربي ذو طبيعة ووظيفة فلاحية ، لهذا اتخذت الدولة من الفلاحة أهم أولوياتها كما حددت أهدافها العامة وهي[910] :

- تطوير التجهيزات الفلاحية (سياسة السدود).
- استصلاح الأراضي الزراعية وسفييها للوصول إلى سقي مليون هكتار، وتشجيع الزراعات الصناعية.
- تطوير السياحة للحصول على العملة الصعبة وخلق فرص للعمل.
- تطوير الصناعات المنجمية والغذائية والكيماوية، والميكانيكية والنسيجية في مرحلة أولى، ثم تطوير الصناعة التعدينية الثقيلة في مرحلة ثانية.

8- المخطط الخماسي 1999-2003

هو بمثابة عودة وإعادة اعتبار لعملية التخطيط بوصفها استراتيجية الهدف منها تحقيق مشروع تنموي متكامل والنهوض بمختلف القطاعات الحيوية التي ينبني عليها الاقتصاد والمجتمع. والواقع أن هذا هو المنطق الذي كان وراء التفكير الحكومي في سن سياسة تخطيطية تؤهل البلاد لمواجهة تحديات العولمة والإنفتاح الإقتصادي. على هذا الأساس جاء المخطط الخماسي (1999-2003) حاملا لمحاور استراتيجية تهم على الخصوص تأهيل الإطار التشريعي والقانوني وتسريع أنساق النمو، وتنمية نظام التعليم،

908 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص27
909 - المرجع السابق.
910 - المرجع السابق. ص28-29

والتنمية الإجتماعية، وسن سياسة جديدة في إعداد التراب الوطني والمحافظة على البيئة. وفي هذا السياق جاء الإهتمام الحكومي بقطاع الفلاحة من خلال تشكيل لجنة التنمية الفلاحية والقروية كاعتراف بأولوية هذا القطاع وبضرورة إخراج العالم القروي من عزلته وتهميشه وخلق فلاحة ناجعة ومعقلنة وذات قدرة تنافسية عالية. إن واقع العالم القروي يتسم بالتدهور والتردي، فافتقاره للبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات السوسيو تربوية، وعدم تنويع الأنشطة الإقتصادية داخله، وحدة الضغط الديموغرافي، كلها عوامل تهدد مستقبل الساكنة القروية وتهدد في ذات الوقت الإقتصاد الوطني المرتكز أساسا على الفلاحة. أضف إلى ذلك أن الموارد الطبيعية تعرض للاستنزاف وهو ما يتضح من خلال تعرية الغابات وتراجع المجال الرعوي وانجراف التربة والتصحر وكل ذلك يؤثر مباشرة على استمرارية ومناعة الأنظمة البيئية والطاقات الإنتاجية الفلاحية. من هنا وإزاء هذا الواقع "المقلق، جاء المخطط الخماسي الذي تريد وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري تطبيقه في مجال التنمية القروية والتنمية الفلاحية حاملا لبعض التغييرات الأساسية خاصة على مستوى المقاربة الشمولية التي تهدف الوزارة إلى تبنيها في مواجهة كل المشاكل المتعلقة بالعالم القروي، وبتوجيه التدخل فيه . وتقتضي هذه المقاربة مراعاة نقطتين أساسيتين : أولا عدم التفكير في التنمية القروية بمعزل عن العالم الفلاحي، وثانيا الإهتمام ليس فقط بالتنمية الفلاحية بل أيضا بمتطلبات التنمية القروية.[911]

9- الإقتصاد المغربي في عهد محمد السادس

انتقل العرش من ملك لآخر بالمغرب دون أن يتغير انتقل النظام. فالاستمرارية على مستوى الخيارات الاقتصادية الأساسية ظهرت بوضوح في أول خطاب للعرش ألقاه الملك الجديد في 30 يوليوز 1999، حيث أعلن منذ البدء: "فنحن متشبثون أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية، والتعددية الحزبية، والليبرالية الاقتصادية". وبضعة شهور من بعد، طالب محمد السادس، في رسالة تحدد توجهات مخطط التنمية الذي كان قيد الإعداد، من وزيره الأول " تفادي أي منحى يتنافى وقواعد الحرية سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي...". وبعد زمن معين، إثر اكتسابه المزيد من الثقة في النفس، سيدقق الملك الجديد نظرته للنظام السياسي الذي يعتزم تعزيزه خلال عهده، وذلك بمناسبة أحد الاستجوابات النادرة التي أجراها مع الإعلام، حيث قال ردا على سؤال صحافي بجريدة "لو فيغارو" حول "تعريفه السياسي لملكية ليست مطلقة ولا برلمانية": "المغاربة يريدون ملكية قوية، ديمقراطية وتنفيذية (...) عندنا، لا يكتفي الملك بأن يسود. أنا أسود وأشتغل مع حكومتي في إطار دستوري واضح يحدد مسؤولية كل طرف، ليس هناك أي لبس وأي عقدة في ما أقوله لكم". مع مفهوم "الملكية التنفيذية"، يكون قاموس العلوم السياسية المغربية قد اغتنى بمفهوم جديد يعبر بصيغة أخرى عن واقع قديم، بدرجة مماثلة لقدم دولة المخزن، أي ملكية يسود فيها الملك ويحكم.[912]

من المؤكد أن السنين الأولى من عهد محمد السادس تميزت بإرادة للانفتاح السياسي، تجسدت في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المعارضين المنفيين (على رأسهم أبراهام السرفاتي)، وإقالة وزير الداخلية القوي في عهد الحسن الثاني (إدريس البصري)، ووضع هيئة الإنصاف والمصالحة وتنظيم الجلسات العمومية لضحايا "سنوات الرصاص"، ومراجعة مدونة الأسرة باتجاه تقدمي... إلا أن، محمد السادس سيبين، منذ خريف 2002، الاهتمام الثانوي الذي يوليه لـ"المنهجية الديمقراطية"، إثر إقالته عبد الرحمان اليوسفي الذي حاز حزبه على أكبر عدد من المقاعد خلال الانتخابات التشريعية (حتى وإن كانت هذه الانتخابات غير شفافة كسابقاتها...) وتعيينه مكانه تقنوقراطيا من البلاط، بدون أي شرعية ديمقراطية سوى قربه من القصر. وفي السنة الموالية، إثر عمليات التفجير، التي قام بها إسلاميون راديكاليون يوم 16 ماي 2003 في الدار البيضاء، سنشهد صراحة اشتداد القبضة الأمنية، مع آلاف الاعتقالات، وأحكام بالإعدام، واللجوء إلى التعذيب... شكلت هذه السنة بوضوح تام منعطفا، وفي كل الأحوال نهاية مرحلة، حيث ساد اعتقاد بأن النظام يمكنه، مع العهد الجديد، أن يتطور نحو دولة الحق والقانون فعليا، وإن بصورة تدريجية. هذا الانطباع بأن "كل شيء يتغير لكي لا يتغير

911 - عبد الجليل لحمادي. المرجع السابق. ص29 و ما يليها.
912 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص65-66

شيء"، سيتعزز باستمرار عبر ممارسات النظام، حتى بعد سنة 2011، السنة التي تمكنت "حركة 20 فبراير" من انتزاع بعض المكتسبات الديمقراطية، والتي سيتبين فيما بعد أنه يمكن التراجع عنها... بل حتى الدستور الجديد، الذي اعتمد في سياق "الربيع المغربي" في يوليوز 2011، قام بتوطيد "إحكام القبضة المؤسساتية" لفائدة "الملكية التنفيذية". ويتجلى ذلك، بالنظر للقضايا التي تهمنا هنا، في العبارة القصيرة التالية من المادة 49 من الدستور التي تنص على أن المجلس الوزاري (الذي يترأسه الملك) هو الذي يحدد "التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة". ليس الغرض هنا أن نتوقف طويلا عند التطور السياسي للبلاد منذ اعتلاء محمد السادس العرش، وإنما فقط توضيح الإطار العام الذي واصل فيه الاقتصاد المغربي والسياسات العمومية ذات الصلة تطوره منذ منعطف الألفية وأهم ما يمكن استحضاره لمواصلة تحليلنا، هو أن المغرب ظل حبيس نظام سياسي تهيمن عليه المؤسسة الملكية التي تحتكر صلاحية تحديد وتقرير خيارات وتوجهات السياسات العمومية للبلاد.[913]

الملكية كانت سلفا "تنفيذية" في عهد مغرب الحسن الثاني؛ غير أن طابعها التنفيذي تعزز، في جوانب متعددة وفي الدائرة الاقتصادية خاصة، مع عهد محمد السادس. ولقياس هذا الجانب وتقديم هذا الجزء من تحليلنا، علينا أن نحدد المحاور الأساسية للأعمال الاستراتيجية التي تهيكل منذ سنة 2000 الاقتصاد المغربي. إجمالا يمكن تحديدها في أربعة محاور[914] :

- ✓ المخططات القطاعية

مع حلول المخططات القطاعية في بداية الألفية الثالثة، تجدر الإشارة إلى أنها تشير إلى التخلي عن تقليد "المخططات الوطنية" للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت منذ بداية الاستقلال. وفي الواقع، تبين منذ حوالي عشرين سنة أن هذا التخطيط الذي هو فقط "استدلالي" يعاني من مشاكل. لقد أدى تطبيق برامج التقويم الهيكلي الأولى سنة 1983 بالفعل إلى التخلي عن المخطط الخماسي لتلك الفترة (مخطط 1981 1985). وجاءت محاولة سنة 1988 (مع مخطط نعت بـ "التوجيهي 1988-1992")، إلا أنها لم تكتمل، لأن نهجها لا يتلاءم مع نهج "التقويم". وسينتظر المغرب "حكومة اليوسفي" لكي تحيى من جديد فكرة التخطيط مع المخطط الخماسي 2000-2004، لكن سيتم مرة أخرى التخلي عنه، باعتماد رؤيا جديدة، قطاعية وجزئية، محل الرؤيا الوطنية والشاملة.[915]

- ✓ "الأوراش الكبرى"

تندرج سياسة "الأوراش الكبرى" ضمن استمرارية سياسة تشييد البنيات الأساسية التي اعتمدت منذ الستينات، كما رأينا أعلاه. هذا مع استمرار تشييد السدود، وكهربة العالم القروي وتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب. لكن أوراش الألفية الثالثة تختلف من حيث حجمها مع أوراش القرن العشرين. وبالتأكيد فإن إنجازاتها هائلة وأحيانا مذهلة: موانئ، مطارات، طرق سيارة، طرق جانبية، طرق سريعة، خطوط سككية فائقة السرعة، الترامواي، مجمعات صناعية مندمجة وأقطاب تكنولوجية، مدن جديدة... من هذه الزاوية، تغيرت صورة المغرب بشكل غير مسبوق.[916]

913 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص66
914 - المرجع السابق. ص67
915 - المرجع السابق. ص69 و ما يليها
916 - المرجع السابق. ص78 و ما يليها

✓ الاتفاقيات الدولية لتحرير المبادلات

إلى حدود تسعينات القرن الماضي، وقع المغرب المستقل اتفاقيات تعاون أو شراكة خاصة مع الاتحاد الأوربي الذي هو الشريك الرئيسي للمغرب تجاريا واقتصاديا وسياسيا... إلا أنه، في سنة 1995، وفي سياق التوقيع على "اتفاقية مراكش" التي أعلنت ميلاد منظمة التجارة العالمية من جهة، و"مسلسل برشلونة" من جهة أخرى، شرع المغرب في التوقيع على اتفاقية جديدة مع شركائه الأوربيين، ستتضمن لأول مرة برمجة بخصوص المواد الصناعية، واستهداف إقامة منطقة للتبادل الحر في أفق 12 سنة. كان ذلك في الواقع انطلاقة لموجة عارمة باتجاه التبادل الحر، أدت بالمغرب إلى التوقيع، في غضون عقد، على اتفاقيات تبادل حر مع حوالي خمسين بلدا: دول الجامعة العربية (1998)، الإمارات العربية المتحدة (1999)، الجمعية الأوربية للتبادل الحر (2000)، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، وتونس مصر الأردن (2004). إجمالا، يرتبط المغرب بـ"اتفاقيات التبادل الحر" مع دولة، كلها توجد في أوربا والمغرب الكبير والشرق الأوسط، باستثناء اتفاقية واحدة. وقد تم تنفيذ الالتزامات المتخذة في إطارها بانضباط كبير. وجدير بالذكر أن المغرب، الذي طبق حرفيا برنامج تفكيك الحقوق الجمركية، دخل منذ فاتح مارس 2012 في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي في ما يخص المنتجات الصناعية. هذا، فضلا عن الاتفاقيات القطاعية التي وقعها مع نفس الاتحاد، مثل اتفاقية الفلاحة واتفاقية الصيد البحري. وكما وقع بالنسبة للمخططات القطاعية التي تناولناها أعلاه، احتكرت دائرة ضيقة من داخل القصر أو مقربة منه ملف اتفاقيات التبادل الحر. أما الحكومة، فلم تكن مشاركة فيها بصفتها كمؤسسة، وإنما كان بإمكان عضو منها، بصفة شخصية، وإذا كان من المقربين من القصر، أن يشارك في المفاوضات الخاصة بها. ولم تكن أبدا أي اتفاقية موضع "تفويض (Mandat de négociation)"سبق أن ناقشه البرلمان وبت فيه، كما هو الشأن في معظم البلدان التي وقع معها المغرب تلك الاتفاقيات (بدءا بالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة) حيث كان البرلمانيون آخر من يعرف مضمون الاتفاقيات لأنهم مطالبون بالمصادقة عليها، وبالإجماع... أما جمعيات المجتمع المدني، بما في ذلك معظم المنظمات المهنية، فإنها لم تكن في وضع أفضل.[917]

✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

في سياق متوتر، إثر العمليات الإرهابية بتاريخ 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وبينما لم تكتمل دراسات "تقرير الخمسينية"، أعلن الملك في خطاب بتاريخ 18 ماي 2005، عن إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي سرعان ما ستقدم كـ "ورش العهد" بامتياز وستصنف كـ"مشروع مجتمعي مجدد" يرمي إلى "محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، عبر إنجاز مشاريع لدعم البنيات الأساسية، مشاريع للتكوين وتعزيز القدرات، والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي، وكذا عبر النهوض بأنشطة مدرة للدخل والشغل". ومنذ انطلاقها، كانت هذه المبادرة تروم أن تكون ورشا فريدا، مرتكزا على "فلسفة جديدة وحكامة جديدة مبنية على تصميم تنظيمي خاص، مدمج وتشاركي". هذا "الورش" الذي رصد له مبلغ 10 ملايير من الدراهم لمدة 5 سنوات، مر في الواقع بمرحلتين، وهو مقبل في سنة 2016 على مرحلة ثالثة. شملت المرحلة الأولى الفترة 2005-2010، ونفذت أربعة برامج: برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي؛ برنامج مكافحة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، برنامج مكافحة الهشاشة (لاسيما الشبان بدون مأوى، أطفال الشارع، المسنون المحرومون...) وبرنامج عرضاني مخصص للجماعات التي لم تشملها البرامج الأخرى. والمرحلة الثانية، التي امتدت من 2011 إلى 2015، سعت إلى تسريع وثيرة المرحلة الأولى، ورفع الميزانية إلى 17 مليار درهم، وتوسيع مجال المبادرة ليشمل عددا أكبر من الجماعات والأحياء، وإضافة برنامج خامس مكرس لتأهيل المجال الترابي. وعلى المستوى المالي تم الاعتماد على ميزانية الدولة في حدود 60%، ومساهمة الجماعات المحلية بنسبة 20% والباقي من التعاون الدولي.[918]

---

917 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص85 و ما يليها

918 - المرجع السابق. ص88 و ما يليها

الفقرة الثانية: النظام المالي المغربي

تميزت المالية العامة الحديثة عن التقليدية بتنوع مواردها و تغير بنية و طبيعة نفقات الدولة، حيث لم يعد اللجوء إلى القروض أمرا استثنائيا، و تراجع هاجس التوازن المالي في أولويات التدبير المالي و الإقتصادي. كما لم تعد الضريبة الموارد الوحيدة للتمويل و تم إحلال الضرائب العامة التركيبية محل الضرائب النوعية، كما أن اللجوء إلى القروض تحول لممارسة، و الدولة أصبحت تلجأ إلى الإقتراض كوسيلة لضبط السيولة النقدية و التحكم في التضخم أو الرفع من الطلب العام أثناء فترات الإنكماش الإقتصادي[919]، و نظرا لأن دور ميزانية (مالية) الدولة جمع الإيرادات (الضـريبة و الدين) و تدبير النفقات، سنتحدث من هذا المنطلق عن المنظومة الضريبية المغربية ثم الدين العام.

سنتناول في المادة الضريبية بالمغرب مجموعة من النقاط المهمة، أولها صناعة القرار الضريبي، و الموارد الضريبية، السياسة الجبائية، اختلالت النظام الجبائي ثم نمر لمداخل الإصلاح. و بعد الإنتهاء من الضريبة لآلية من آليات المالية العمومية سنمر للحديث عن الدين العمومي.

أولا : صناعة القرار الضريبي

من حيث الصلاحيات فهي موكولة بمقتضى الدستور للمؤسسات المعنية بإعداد مشروع القانون المالي، وباعتبار أن المادة الضريبية بيئة للنزاع بين المصلحة العامة و مصالح أطراف أخرى تدافع عن امتيازاتها، مما يدفعنا للحديث عن أطراف المأثرة في صناعة القرار الضريبي و الذي يضم الأطراف الرسمية من جهة، و من جهة أخرى الأطراف غير الرسمية.

- ✓ المتدخلون الرسميون : الفاعلون المتدخلون في صنع القرار الضريبي(الملك، الحكومة و البرلمان):

- مجال تدخل المؤسسة الملكية :

ارتبط تاريخ الضريبة بالمغرب باسم السلطان والمخزن، وقد كانت الضريبة أهم أداة لتوفير الموارد المالية الضرورية، لتوطيد دعائم الدولة، وتوحيد كل مناطق البلاد. كما أنها تعبر عن عقد بين الرعية والسلطان، وتجسد البيعة والطاعة. ولقد برز تدخل المؤسسة الملكية في المغرب المستقل ما بين 1960-1963، بإلغاء ضريبة الترتيب، وإصدار مجموعة من الظهائر في 5 يناير 1962، التي تهدف إلى إصلاح النظام الضريبي وجعله مسايرا للمتطلبات الظرفية للدولة. وإن أغلب القرارات الضريبية تكون مبنية على توجيهات المؤسسة الملكية، على سبيل المثال لا الحصر، إعفاء وتضريب القطاع الفلاحي الذي جاء بمبادرتها. ويتضح من خلال الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 14 لعيد العرش 30 يوليوز 2013 الذي نص على "أخذا بعين الاعتبار، الاهتمام الموصول بصغار الفلاحين، من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وحرصا منا على تجسيد رعايتنا لهذه الفئة، فإننا سنظل نخصها بالاستثناء الضريبي، الذي سينتهي العمل به في آخر السنة الجارية، بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى، وسوف نحتفظ بسريان هذا الاستثناء، على الفلاحة المتوسطة والصغرى. وهكذا فبعد هذا الخطاب الملكي سيأتي تضريب القطاع الفلاحي في قانون مالية 2014، حيث سيتم فرض الضريبة على الاستغلاليات الفلاحية التي يفوق رقم معاملاتها خمسة ملايين درهم سنويا. إن قوة المؤسسة الملكية نابعة من قدرتها على توفير الظروف الملائمة لتبني

[919] - رشيد المساوي. المالية العامة. مطبعة اسبارطيل – طنجة. طبعة 2016-2017. ص18 و ما يلي بتصرف

أي قرار اقتصادي أو اجتماعي أو ضريبي، حيث تعمل مسبقا على توفير الأرضية المناسبة لتجنب الصدام مع أية قوى معارضة، وكذا تحصين، ودعم شرعيتها على الصعيد الداخلي والخارجي. فنظرا لأهمية التشريع الضريبي، وتأثير على الحياة السياسية والسوسيو اقتصادية للدولة، فإنه يدخل ضمن القرارات الاستراتيجية التي يتداول فيها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، حيث ينص الفصل 49 من دستور 2011 على أن "المجلس الوزاري يتداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، وكذا التوجهات العامة لمشروع قانون المالية. ويدخل قانون المالية ضمن السياسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي الذي يتجاوز أفقها الولاية الحكومية، وهو ما جعل دور المجلس الوزاري يتمثل في دراسة ومناقشة المقتضيات والمعطيات ذات الطابع الاستراتيجي البعيد المدى، دون تلك التي تكتسي الصبغة التنفيذية الصرفة. إن ما يطبع التدخلات في المجال الضريبي أنها تكون ظرفية، وتهدف إلى تجاوز مشاكل وأزمات مالية، وهذا ما نستشفه من الاصلاح الجبائي لسنة 1984، وما لحقه من تعديلات. كما ان جل الإجراءات الضريبية لم ترتكز على رؤية استراتيجية، تهدف إلى خلق نظام ضريبي منسجم وعادل، بل على إجراءات تخضع لمنطق التوازنات، الذي يفرز قرارات ضريبية تؤدي إلى اللاعدالة، وتكرس التمايز بين الملزمين.[920]

- الحكومة : تستأثر الحكومة بوضع قانون المالية بشقيه(الضريبي و الموازناتي).

- **هيمنة وزير المالية** : يتولى الوزير المكلف بالمالية تحضير المالية . و ذالك تحت سلطة رئيس الحكومة باعتباره المسؤول عن السياسة الحكومية التي تظهر تجلياتها في مختلف البرامج و الإجراءات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية المتخذة و المطبقة من خلال القانون المالي. وهذه القاعدة معمول بها في جل الديمقراطيات البرلمانية فرنسا،انكلترا،اسبانيا و غيره. إلا أن النظام الرئاسي الأمريكي يمنح صلاحية تحضير الميزانية إلى الرئيس باعتباره الهيئة التنفيذية ورغم أن وزير المالية لا يتمتع قانونا بمركز أفضل وأسبق من الوزراء الآخرين فدوره هام. و يتمتع من الناحية العملية بسلطة مهمة في مسطرة التحضير، وصياغة النص. و هذا الدور المهيمن نابع بالدرجة الأولى من كون كل الإدارات المالية و الاقتصادية مرتبطة عضويا بوزارة المالية . حيث نجد المديرية العامة للضرائب التي تسهر على تدبير المنظومة الضريبية و تطويرها و اقتراح لإجراءات الجبائية الجديدة لإدراجها في القانون المالي . ولإدارة العامة للجمارك و الضرائب المباشرة المكلفة بتطبيق و تحصيل عديد من الضرائب إلى جانب تدبير الأنظمة و الرسوم الجمركية . أما في ما يتعلق بالخزينة العامة للمملكة التي تسهر على تنفيذ النفقات و جزء من الإيرادات فتتوفر على كل المعطيات المتعلقة بالنفقات العمومية وكذا الموارد العامة لكون المحاسبين العمومي يخضعون للخازن العام للمملكة. كما يستعين وزير المالية بمديرية التوقعات140 لإنجاز الدراسات والأبحاث الاقتصادية و المالية لتمكينه من كل المعطيات الضرورية و الفرضيات التي سيتأسس عليها القانون المالي. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن وزير المالية يتولى التأشير قبليا على مشاريع القوانين و المراسيم ذات الطابع المالي أو التي يمكن أن تلزم مالية الدولة. بالإضافة إلى ذالك فالوزير يوقع بالعطف على كل النصوص التنظيمية التي يمكن أن ينتج عنها أعباء مالية . و يتوفر الوزير على موظفين مختصين - المراقبون الماليون يقومون بمراقبة شرعية النفقات التي ينجزها الوزراء. فوزير المالية يعتبر بحق المسئول عن التوازنات المالية العامة مما يجعله في وضعية الساهر على ضمان

920 - تنسيق(نجاة العماري، هشام الحسكة و سعيد بوفريوى)، "أحمد إفقيرن"(مؤلف جماعي). "الضريبة و الدولة" التاريخ، الإكراهات و التحديات. مركز تكامل للدراسات و الأبحاث. الطبعة الأولى2021. ص242 و ما يليها

المصلحة العامة في مواجهة الوزراء الآخرين الذين قد يميلون إلى تفضيل المصالح القطاعية إن لم نقل الفئوية المحدودة . فبالرجوع إلى المادة الأولى للمرسوم المتعلق باختصاصات وتنظيم وزارة المالية يتضح بجلاء أهمية مسؤوليات وزير المالية. فهو الذي يتولى إعداد السياسية المالية والنقدية وسياسية القرض والمالية الخارجية للدولة ويتتبع تنفذيها حيث يتولى تحضير مشاريع القوانين المالية والسهر على تنفيذها. فهيمنة وزير المالية نابع من الأهمية الإستراتيجية للمديريات المتواجدة بالوزارة في كل المناحي الاقتصادية والمالية وكذا من اختصاص الرقابة والتحصيل. بالإضافة إلى كون الوزير يمارس اختصاصات مختلفة في الميدان المالي مثل التأشير القبلي على كل مشروع قانون أو نص تنظيمي تكون له انعكاسات مالية مباشرة وغير مباشرة على الميزانية العامة.[921]

- **رئيس الحكومة** : ينص الفصل 92 من الدستور على أن رئيس الحكومة يرأس مجلس الحكومة الذي يتداول في السياسة العامة للمداولة أو السياسيات العمومية و السياسيات القطاعية وكذا مشروع قانون المالية فيما تؤكد المادة 46 من القانون التنظيمي على أن إعداد مشاريع القوانين المالية تتم تحت سلطة رئيس الحكومة فهذا الأخير يسهر على تحديد الإستراتيجية المالية بناء على الفرضيات والاختيارات التي أعدها وزير المالية ويلعب رئيس الحكومة وظيفة التحكيم في الخلافات التي قد تنشأ بين وزير المالية وباقي الوزراء – المنفقين خصوصا فيما يتعلق بمبالغ الاعتمادات المقترحة لكل وزير وهذا التحكم يتم خلال جلسات مجلس الحكومة كما يمكن أن يكون سابقا.[922]

- **الوزراء** : إن الوظيفة المالية الأولى للوزراء هي القيام بالنفقات مما يجعل دورهم في مسطرة إعداد الميزانية هامشيا حيث تقتصر مساهمتهم في طلب الاعتمادات الضرورية لسير مصالح الوزارة فالمصالح المالية لكل وزارة هي التي تعمل على تقييم مبالغ لاعتمادها للسنة المالية المقبلة وتحيلها على مديرية الميزانية ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التفاوض حول طلبات الاعتماد في إطار ما يسمى منتدى الموازنة conférence budgétaire، ولا يتمكن الوزراء إلا نادرا في الحصول على كل الاعتمادات التي يطلبونها حيث تعمل مديرية الميزانية على تقليم طموحات الوزراء وجعلها تتلاءم مع التوجيهات المالية العامة وإكرهات الحفاظ على التوازنات المالية والاقتصادية.[923]

- البرلمان : يستند البرلمان في ممارسة اختصاصه في المجال الضريبي على الأساس الدستوري، فمنذ دستور 1962 منح للبرلمان اختصاص التشريع في المجال الضريبي، وهذا ما تم تضمينه في دستور 2011 الذي ينص في الفصل 71، البند السادس عشر على "أن القانون يختص بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع فيما يتعلق بالنظام الضريبي، ووعاء الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها". ويدخل الاختصاص في التشريع الضريبي ضمن مجال القانون، لكن الواقع العملي يبرز أن تدخل البرلمان في المادة الضريبية ينحصر في المناقشة والتصويت على قانون المالية الذي يتضمن الشق الضريبي والشق الموازني، هذا الشق الأخير يتضمن الموارد والنفقات، أما

921 - رشيد المساوي. المرجع السابق. ص108-3. و ما يليها
922 - المرجع السابق. ص108-5 و 6-108
923 - المرجع السابق. ص108-6

الشق الأول فيتضمن الإجراءات الضريبية الجديدة، وكذا التعديلات المتعلقة بالضرائب السارية المفعول[924].

- ✓ المتدخلون غير الرسميون : يتدخل في صناعة القرار الضريبي تلمؤسسات المالية الدولية و الجماعات الضاغطة باعتبارهم فاعلون غير مباشرون أو غير رسميون، كما لا يمكن حصر الفاعل غير الرسمي في الطرفين المذكورين، إلا أن هاؤلاء لهم حضور قوي

- المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) : تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية، يهتم صندوق النقد الدولي بدعم الاستقرار المالي والاقتصادي، أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية والمؤسسية للتنمية. ولقد عرف المغرب أزمات مالية حادة هددت كيان الدولة، وقد وقعت هذه الازمات قبل الحماية، وفي عهد الحماية، وفي عهد الاستقلال. وهذه الصعوبات المالية جعلته يلجأ إلى القروض الخارجية من الدول وخاصة فرنسا وانجلترا... وذلك لتجاوز الازمة التي يتخبط فيها النظام السياسي. كانت الوضعية المالية المغرب إلى حد ما مستقرة ومتحكم فيها خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى 1972، لكن مرحلة العد العكسي بدأت سنة 1975 مع تراجع موارد الفوسفاط إلى مستويات متدنية، وارتفاع أسعار المواد النفطية، وبداية مشكل الصحراء، ثم دخول مرحلة المديونية المفرطة، التي أفقدت السلطات العمومية القدرة على التحكم في السياسة الاقتصادية، ولم تعد قادرة على استعمال القروض، وتوظيفها توظيفا يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا أصبح صندوق النقد الدولي أحد الممولين الرئيسيين للدولة المغربية في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية حساسة، وخاصة أن الدولة أضحت أكبر مستثمر وأكبر مالك، وتشرف على الاقتصاد في كافة المجالات، ولا سيما المالية، والاقتصادية، والصناعية، والفلاحية، ثم التجارية ومن نماذج تدخل المؤسسات المالية الدولية، أنه في ظل حكومة عبد الله إبراهيم، تم رفض القروض المالية التي طلبتها الحكومة، نظرا للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمها، والتي لم تكن تتلاءم مع السياسة الاقتصادية لهذا الجهاز الدولي. وكان من الشروط الاساسية التي ارتكزت عليها سياسة التقويم الهيكلي. كسياسة مفروضة على الدول من طرف صندوق النقد الدولي للاستفادة من القروض، هي الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة من خلال نهج سياسة التقشف المالي، وإلغاء الإنفاق المخصص لمناح معينة، وخفض قيمة العملة الوطنية، وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، ورفع معدلات الفوائد بغية الحد من الائتمان الداخلي، وإلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية، وتعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج بعض السلع القابلة للتصدير، وكذا إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، ثم خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة. ولقد ارتكزت سياسة التقويم الهيكلي التي طبقها المغرب، على وجوب تصحيح الوضع المالي والاقتصادي الذي وصل إليه المغرب. لذلك تمت ترجمة إملاءات صندوق النقد الدولي عبر من مجموعة من القوانين، وكذا تنزيل مجموعة من السياسات العمومية، التي كانت لها عواقب وخيمة على المجتمع المغربي. وكان هدف الإصلاح الجبائي لسنة 1984، يتجلى في تحقيق المردودية المالية التي تضمن لهذه المؤسسات المالية استرداد ديونها. وكانت لهذه الإصلاحات انعكاسات كبيرة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، حيث إن هذا البرنامج سار في اتجاه

924 - تنسيق(نجاة العماري و آخرون)، "أحمد إفقيرن"(مؤلف جماعي). المرجع السابق. ص247

تقليص النفقات والزيادة في الإرادات، الشيء الذي أدى إلى غلاء الأسعار، والبطالة، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين.[925]

- اللوبيات : يرتبط تأثير المجموعات الاقتصادية في صناعة القرار بمدى قربها من مصدر القرار العمومي ، فهي تكون حاضرة على مستوى المفاوضات التمهيدية لأي إجراء ضريبي، نظرا لما تتوفر عليه من مراكز للخبرة ، إلى درجة أن السلطات العمومية تستشيرها لإبداء رأيها في مواضيع معينة. ويتمثل الهدف المشترك للجماعات الضاغطة في حماية مصالح أعضائها من أي تهديد ، وتستغل إمكانياتها التنظيمية والمالية والمعرفية في فرض رأيها، والأخذ به في كل إجراء تسعى السلطات العمومية القيام به، وتمنح القوة التنظيمية والمعرفية ثم الاقتصادية لهذه المجموعات، القدرة على التلاعب وتجنب العبء الضريبي، ولقد قسم "جون كلود مارتينيز" الملزمون بالضريبة إلى ثلاث أصناف بناء على قدرتهم في التأثير على القرارات الضريبية. هناك، ملزمون بسطاء وهامشيون، يتكونون خصوصا من ذوي الأجور بدون ذمم مالية ولا دخول أخرى، ثم ملزمون متوسطون متلاعبون لهم قدرة على استغلال الثغرات القانونية لتجنب الضريبة أو التقليص من مبلغها وأخيرا ملزمون كبار لهم من المعرفة والسلطة والقوة ما يجعلهم في موقع قوة مع الادارة الجبائية، الشيء الذي يمكنهم من المساهمة في عملية إعداد القوانين الضريبية وانتزاع الامتيازات الضريبية. ويعتبر الاتحاد العام المقاولات المغرب على سبيل المثال لا الحصر، نموذجا بارزا للجماعات الضاغطة في المغرب، والتي لها تأثير قوي على دوائر القرار السياسي، ويكون هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر. حيث يمارس ضغوطه من خلال فريقه داخل مجلس المستشارين، وكذا لقاءاته التشاورية مع الحكومة إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يمثل اليوم أكبر هيئة اقتصادية بإمكانها مواجهة أي إصلاح أو اختيار يمس بمصالحه الاقتصادية". كما أن وعيه بوزنه ودوره داخل أي معادلة أو إصلاح اقتصادي، جعله يمارس ضغوطاته على الدولة تصل إلى مستوى المساومة (إشكالية البطالة، إشكالية قطاع النسيج والتصدير..). وتعد السياسة الجبائية أكثر المجالات تعرضا لتأثيره.[926]

ثانيا: مكونات النظام الضريبي المغربي

تعتمد الميزانية العامة للدولة بشكل أساسي على الإيرادات المحصلة من الضرائب و الرسوم، كما ينبغي الإشارة لـ 70% من الموارد تأتي من الضريبة على القيمة المضافة، و الضريبة على الشركات، و الضريبة على الدخل.[927]

✓ الضرائب المباشرة : تشمل (الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات و الرسوم).

- الضريبة على الدخل : تعتبر الضريبة العامة على الدخل، آخر نص قانوني لتتويج مسلسل الإصلاح الجبائي في المغرب، وحلت محل ضرائب نوعية بمقتضى ظهير رقم 1-89-116 بتاريخ 22/11/1989 لكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا سنة 1990، مع أن مشروع القانون هذا كان موجودا بالبرلمان منذ سنة 1985. ومن الأهداف المعلن عنها عند وضع هذه الضريبة أن الحكومة تسعى من خلالها إلى تقليص الاختلالات وإبراز جانب المساواة في توزيع العبء الجبائي. أي أن الاهتمام يندرج في إطار التوفيق بين مطلبين أساسيين هما

925 - تنسيق(نجاة العماري و آخرون)، "أحمد إفقيرن"(مؤلف جماعي). المرجع السابق. ص249 و ما يليها
926 - المرجع السابق. ص251 و ما يليها
927 - رشيد المساوي. المرجع السابق. ص84 بتصرف

"العدالة والمردودية دون الزيادة في الضغط الجبائي على المستوى الفردي ، مع العمل على توسيع الوعاء الضريبي لرفع مداخيل الدولة من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبتبني الدولة للضريبة على الدخل إرادت العمل على تبسيط وملائمة النظام الجبائي حيث تم الانتقال من نظام نوعي ومعقد (يضم العديد من الضرائب) الى نظام مبسط، فعال وملائم، فالضريبة هذه حلت محل الضرائب النوعية القديمة التالية : (الضريبة الفلاحية، الضريبة الحضرية، الضريبة على الأرباح المهنية، الضريبة على محصولات الأسهم، الضريبة على المرتبات والأجور، الضرائب التكميلية، كالمساهمة التكميلية وواجب التضامن الوطني، احتياط الاستثمار)[928]. تفرض الضريبة على الدخل على دخول وأرباح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لم يختاروا الخضوع للضريبة على الشركات[929]، الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة وتصنف الدخول والأرباح المعنية هي: (الدخول المهنية، الدخول الناتجة عن المستغلات الفلاحية، الأجور والدخول المعتبرة في حكمها، الدخول والأرباح العقارية، الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأنوال المنقولة)[930]

- الضريبة على الشركات[931] : تشكل الضريبة على الشركات الشق الثاني من الإصلاح الجبائي 1984، وأحدثت بموجب قانون 86-24، محل الضريبة على الأرباح المهنية. وقد جاء إحداث هذه الضريبة استجابة لضرورتين :
  - الأولى تتمثل في إلغاء التعددية الضريبية التي كانت لها الشركات فيما قبل وتجميع مختلف في مادة واحدة (الدخول الكرائية، الفلاحية، والمهنية) حتى تتكيف مع الواقع الجديد آنذاك والقاضي بخلق ضريبة على دخل الأشخاص الذاتيين.
  - والثانية تهدف الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الجديدة في الاقتصاد القائمة على سياسة التقويم الهيكلي والمتأثر بالأفكار الجديدة التي سادت البلاد المصنعة مع بداية عقد الثمانينات. وبالتالي جعل الضريبة تتلاءم أكثر مع الدور المراد أن يلعبه الاستثمار الخاص والمبادرة الحرة التي تعتبر الشركات اليتها المحركة.

  وقد أشارت مذكرة التقديم لمشروع قانون الإطار، إلى أنه من أسباب ضعف الضريبة على الأرباح المهنية أنها ظلت لا تميز بدقة بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين.[932]

- الرسوم الأخرى المباشرة : تظل مساهمتها في تمويل الميزانية العامة تبقى ضعيفة لكون حصيلتها تخصص بالأساس لتمويل ميزانيات الجماعات الحضرية و القروية. ذلك أن الرسم المهني يدفع لميزانية الجماعات الحضرية والقروية التي يتواجد في ترابها النشاط الاقتصادي الخاضع للرسم ويوزع الباقي بالتساوي بين غرفة التجارة والصناعة والخدمات (10%) وبين الميزانية العامة (10%). أما حصيلة رسم السكن فتخصص للجماعات الترابية المستفيدة في حدود 90% في حين يرجع الباقي إلى الدولة. ويتميز الرسمين بتضخم لائحة الاعفاءات والاسقاطات التي تحد من مردوديتهما المالية.[933]

928 - حميد النهري بن محمد. المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة و السياسة الجبائية. سليكي الأخوين – طنجة. طبعة مارس 2018. ص68

929 - المادة 21 من المدونة العامة للضرائب وفق تعديلات قانون المالية لسنة 2017 مع النصوص التطبيقية

930 - المرجع السابق. المادة 22

931 - راجع بهذا الخصوص، الكتاب الأول، الجزء الأول، القسم الأول (الضريبة على الشركات)، من المدونة العامة للضرائب.

932 - حميد النهري. المرجع السابق. ص117

933 - رشيد المساوي. المرجع السابق. ص88

✓ الضرائب غير المباشرة (الضريبة على القيمة المضافة و الرسوم الداخلة على الستهلاك).

- الضريبة على القيمة المضافة : تشكل هذه الضريبة التي تم استحداثها سنة 1985 الدعامة الأساسية للإيرادات الضريبية للميزانية العامة للدولة و كذا لميزانيات الجماعات المحلية. تفرض الضريبة على قيمة أو ثمن السلعة أو الخدمة، والقيمة المضافة تتشكل من الفارق بين قيمة السلعة المنتجة و قيمة المواد الضرورية لإنتاجها. تنبني الضريبة على القيمة المضافة على مبدأ خصم الرسوم التي تم أداؤها على المشتريات المخصصة لإنتاجها. و يقوم الخاضع للضريبة بحساب الضريبة وجمعها ثم دفعها إلى الخزينة العامة على أن من يتحمل حقيقة عبء الضريبة هو المستهلك الأخير. و يتم تطبيق عدة أسعار. فالسعر العادي المحدد في20% يطبق كقاعدة عامة على جميع العمليات التي لا تخضع لأسعار أخرى مخفضة .وضمن هذه الأخيرة نجد:
  - سعر7% الذي يطبق على الأدوية والأدوات المدرسية وبعض المواد الغذائية الأساسية (الحليب المجفف، السكر) وعلى توزيع الماء الصالح للشرب.
  - 10%الذي يطبق على المطاعم والإقامة في الفنادق ومحال بيع المشروبات ، الملح، الأرز، العجائن، السخانات الشمسية، ...
  - 14%الذي يطبق على عمليات نقل المسافرين والسلع، والزبدة. وقد عملت الحكومة على ترحيل مجموعة من العمليات لإخضاعها للسعر العادي(20%) في أفق الاستغناء النهائي عنه.

و تحاول السلطات الضريبية من خلال إصلاح بنية أسعار الضريبة على القيمة تقليص عددها من أربعة إلى اثنين فقط. وقد أدت هذه التغييرات في أغلب الأحيان إلى رفع الأسعار من 7% إلى 10% و في بعض الأحيان الأخرى من 10% او 7% إلى 14% أو 20% . ولا شك أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد زيادة مقنعة تحت ستار توحيد و تبسيط الضريبة. كما أن التطور البطيء لحصيلة الضريبة على القيمة المضافة يجعلنا نشك في نجاعة رفع معدلات الضريبة.[934]

- الرسوم الداخلية على الإستهلاك : عكس الضريبة على القيمة المضافة التي تعتبر ضريبة عامة تركيبية على الإنفاق. فان الرسوم الداخلية على الاستهلاك رسوم غير مباشرة نوعية أو تحليلية بمعنى أنها تمس عددا محدودا من السلع. لكن هذه السلع على قلة عددها تستهلك على نطاق واسع مما يفسر أهميتها المالية. ويتعلق الأمر بالرسم الداخلي على استهلاك التبغ المصنع، والرسم الداخلي على استهلاك المواد البترولية، والرسوم الداخلية على استهلاك الكحول والمشروبات الكحولية والغازية. ويمكن أن نشير كذلك إلى الإتاوات المحصلة من أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري الذي يمر عبر التراب الوطني إلى شبه الجزيرة الأيبيرية.[935]

ثالثا: عيوب النظام الجبائي المغربي

سنحاول الحديث بإجاز عن عيوب النظام الضريبي المغربي من خلال إثارة مجموعة من النقاط البديهية في الفكر المالي المعاصر، حيث أصبح مبدأ البحث عن الأموال حيث توجد لصيق بسياسات كل الديمقراطيات في العالم، نلاحظ في المغرب أن الضريبة متمركزة بشكل أثقل في قطاعات لا تخدم المصلحة العامة، في نفس الوقت نجد امتيازات جبائية توزع بشكل غير معقلن.

934 - رشيد المساوي. المرجع السابق. ص88-89 بتصرف
935 - المرجع السابق. ص89-90 بتصرف

✓ غياب العدالة الجبائية

بالرجوع إلى مكونات موارد الضريبة في النظام الجبائي المغربي يتضح أن أغلب الجبايات متمركزة في الضرائب غير المباشرة التي تُـفْرض على المواد الإستهلاكية و تستهدف كل المواطنين و أغلبهم من الشرائح الإجتماعية الفقيرة و المتوسطة، و قلة الضرائب المباشرة(الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات)، إذ نلاحظ ضيق الوعاء الضريبي بسبب تأثير اللوبيات و جماعات الضغط على الحكومات مما يحصلون على مزيد من الإمتيازات و الإعفاءات الضريبية، كما نجد أن الفاعل الرسمي في صنع القرار الضريبي يتجاهل اعتماد الضريبة على مجموعة مهمة من القطاعات التي تخفف عن الميزانية الكم الكبير من الدين العام.

باعتبار أن الدولة لا توزع العبء الضريبي بشكل عادل يراعي المستوى الإجتماعي لكل مواطن و قدراته المالية و ذلك بغياب لمجموعة من أنواع الضرائب المفترض استخلاصها، على سبيل المثال لا الحصر، غياب "الضريبة على الثروة"[936]، الضريبة على الإرث[937]، غياب الإرادة السياسية لإقاف مد التأثيرات السوسيوسياسية و تتمركز في المغرب في ثلاث قطاعات مهمة (الفلاحة، العقار و الإتحاد العام لمقاولات المغرب).

✓ تشجيعات جبائية غير معقلنة

من أهم خصائص سياسة التشجيعات الجبائية هو اعتبارها تقنية مغرية، لكن استعمالها يتطلب تأهيلا كبيرا، لأنه هو أساس نجاحها. ففي الدول المتقدمة وجدت هذه التقنية محيطا سوسيواقتصاديا ملائما ، وبالتالي استعمالها غالبا ما يكون بشكل معقلن. أما بالنسبة للدول النامية فقد عرفت أسلوبا من المزايدات في منح الامتيازات الجبائية، جعل استعمالها لسياسة التشجيع عبر الجباية يتميز بطابع غير معقلن ونفس الشيء بالنسبة للتجربة المغربية في هذا المجال[938].

يتجلي الطابع التساهلي لسياسة التشجيعات الجبائية في المغرب الإجراءات الإستثنائية لبعض القطاعات، تتميز الإجراءات الجبائية التشجيعية بالنسبة للتشريع الجبائي المغربي، بإجماع المحللين، على طابعها التساهلي الواسع، وفي ذلك موازاة مع الاختيارات الاقتصادية الليبرالية التي نهجها المسؤولون منذ بداية الستينات كأساس للتنمية. هكذا نجد أن جل الضرائب تقريبا التي تشكل النظام الجبائي المغربي، إلا وتتضمن إجراءات استثنائية لهذا القطاع أو ذاك وبالتالي فإن مجموعة من هذه الضرائب ليس لها معنى بالنسبة لبعض القطاعات لمدة طويلة قد تصل إلى عشر سنوات. وقد شبه الأستاذ (serghini) سياسة منح الامتيازات الجبائية منذ الستينات في التشريع الجبائي المغربي بتلك "الحركة التلقائية للمزارع أثناء زرع الحبوب"، بحيث أن العطاء يكون بشكل كبير خصوصا للفئات المقربة من السلطة. كما أبرز نفس الأستاذ الطابع الانحرافي (excentrique) الذي ميز أغلب هذه الامتيازات، معتبرا أن منحها بهذا الشكل لم يكن لتشجيع القطاعات الاقتصادية المهمشة، كما يصرح بذلك المسؤولون، ولكن موجه لضمان تحويل مجموعة من هذه الامتيازات لفائدة بعض الفئات

---

936 - حميد النهري. الضريبة على الثروة مطلب أساسي لأي إصلاح جبائي حقيقي. أنفاس بريس. بتاريخ 25 ماي2018. حيث أوضح الأستاذ أن موضوع الضريبة على الثروة ليس جديدا بل دائما ما يرتبط بالنقاش حول الإصلاح الضريبي بالمغرب، فالإصلاحات التي يعرفها المغرب في مجال الضريبة تبقى في غالبيتها جزئية تقنية ظرفية لا ترقى إلى إصلاح جبائي حقيقي، وهذه الخاصية لاتعني المغرب فقط لكن نجدها تميز أغلب النظم الجبائية المعاصرة فقليل هي الدول التي استطاعت إنجاح إصلاح جبائي حقيقي". و أن الضريبة على الثروة سبق أن عادت إلى النقاش في السنوات الأخيرة بعد نهاية تجربة ثلاث سنوات من الضريبة التضامنية من 2012 إلى سنة 2015، والتي اعتبرت إحدى أنواع الضريبة على الثروة. كما أن هذه الضريبة لا يكفي أن نقول أنها دائما ما تأتي ضمن التوصيات التي خلصت إليها العديد من الدراسات بل أكثر من ذلك فإنها تعتبر اليوم مطلبا أساسيا لأي إصلاح جبائي حقيقي، لأن أهم إشكالية يعاني منها النظام الجبائي المغربي هي ضيق الوعاء الضريبي وتمركز العبء حول الاستهلاك والدخل المحدود خصوصا الذي يحجز من المنبع (الأجراء والموظفين). لذلك أي إصلاح حقيقي يقتضي اليوم توسيع هدا الوعاء ليشمل الثروة والتركات بالمغرب".

937 - بالرجوع إلى مؤلف الدكتور حميد النهري " المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة و السياسة الجبائية "ص315، يتضح أن تطبيق الضريبة على التركات في بلد إسلامي غالبا ما يتعرض للإنتقاد من طرف الملاك الكبار، بدعوى تعارض هذه الضريبة مع نعاليم الدين الإسلامي، و هذا التبرير الأخير هو الذي كان وراء إقبار محاولة تطبيق هذا النوع من الضريبة في المغرب سنة 1968، حيث استطاعت آنذاك بعض الطبقات التأثير على العلماء الدينيين، و دفعهم إلى تبني فكرة معارضة هذه الضريبة مع الإسلام.

938 - حميد النهري."المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة و السياسة الجبائية". المرجع السابق. ص185

الاجتماعية، بدون مقابل لصالح الخزينة. وفي نفس الإطار أشار الأستاذ (A, berrada) أن أهمية وضخامة التشجيعات الجبائية الممنوحة بموجب مدونات الاستثمار السابقة، "مثلت الجزء الظاهر من جبل الجليد، بالنسبة للتنازلات المقدمة من طرف الدولة لصالح الرأسمال الخاص. إذن ضخامة الامتيازات الممنوحة تبين بوضوح، اتباع المشرع نفس النهج الذي سارت عليه أغلب الدول النامية بعد استقلالها، ودخل بذلك في سياسة "المزايدات" في منح - هذه التشجيعات، والتي أثرت بشكل سلبي على السياسة الجبائية الاقتصادية والإجتماعية وأهم ما يلاحظ على نظام التشجيعات الجبائية المغربي، هو عدم النص على معيار أو جهاز ذو طبيعة توجيهية لهذه الاستثمارات"، حسب الصالح العام، كما هو الشأن في بعض البلدان والتي شكلت في هذا الإطار استثناء داخل منظومة الدول النامية. ويلاحظ أيضا عدم متابعة ومراقبة مدى التزام المستثمر بما التزم به، كما هو الشأن في (الكوت ديفوار) ، مثلا - التي كانت تفرض على المقاولات المستفيدة ، وضع ملف لدى المديرية العامة، يتضمن (الحساب الختامي السنوي، قيمة الاستثمارات، والمقدرة الإنتاجية...) وتعين لجنة من طرف وزير الاقتصاد ، تقوم بدراسة هذه الملفات وتقديم تقرير حول كل شركة من الشركات المستفيدة، الشيء الذي كان يجعل هذه الدولة تتفادى خسارة مالية مهمة. في حين أن نظام المراقبة الذي كانت تنص عليه قوانين الاستثمار المغربية السابقة والذي كان يقضي بسحب حق الاستفادة من المستثمر الغير ملتزم بالاستثمار لم يكن فعالا بما فيه الكفاية. عموما، فنظام التشجيعات الجبائية المغربي تميز بطابعه الغير التصنيفي والغير خاضع دائما لمعايير موضوعية أو دراسات تقريبية أولية حول نتائجه. لتبقى تجربة أكثر من ثلاث عقود في هذا الإطار بينت عن محدوديتها على صعيد تشجيع الاستثمار والذي يرتبط بعوامل أخرى أكثر أهمية من التشجيعات الجبائية. كما أن هذا التساهل و التنازل في منح الامتيازات أثر سلبا في مالية الدولة، و جعل خزينتها تتخلى عن إيرادات مهمة.[939]

رابعا : مداخل إصلاح النظام الجبائي

أولا وقبل أي شيء، لا بد أن نشير في مستهل هذا الوضع على أن هذا المفهوم يمكن تصنيفه ضمن خانة المبادئ الدستورية، إذ كرسه دستور 2011 في ثناياه بشكل غير مباشر حينما نص في الفصل 39: «على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية (...)»، وفي الفصل 40: «على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد (...)»؛ وبالتالي فإن تنزيل مبدأ العدالة الجبائية وتكريسه لا يتعارض مع أحكام الدستور، بل يتماشى ويتماهي مع - فلسفته. هنا في هذا الإطار نشير إلى معيار آخر، ألا وهو العدالة الجبائية. ما يميز الأنظمة الديمقراطية عن الديكتاتوريات الناعمة، إضافة إلى كونها شفافة، هو أن نظامها الضريبي قائم بشكل نسبي على مبدأ العدالة الجبائية. لم يكن الأمر دائما كذلك في المجتمعات الغربية، لكن تطور هذه الأخيرة وتوفر هامش واسع من الحرية، والنضج الذي اكتسبه المجتمع المدني، وحركية التدافع السلمي بين طبقات المجتمع، كلها عوامل دفعت في اتجاه بروز مفهوم العدالة الجبائية كآلية للحفاظ على توازن المجتمع وتماسكه وتضامنه. في المقابل، يعتبر النظام الضريبي في الأنظمة غير الديمقراطية آلية الآليات التي تساهم في تكديس الثروة لدى الأقلية المتحكمة على حساب الطبقات الوسطى والفقيرة. هنا في هذا السياق، إذا كان البعض يفضل توظيف مصطلح ناعم، ألا وهو "سوء توزيع الثروة"، الحقيقة الفصيحة هي أن الأمر برمته عبارة عن تكديس للثروة! وعلى أي فإن تكريس هذا المبدأ مازال يخضع العديد من التقلبات التطورية في النظام الضريبي للمجتمعات الغربية.[940]

في المغرب الوضع جد معقد، فمن جهة نظامه الضريبي لم يخضع يوما لإصلاحات جوهرية تمليها المصلحة الوطنية، وإنما جاءت دائما كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإملاءات أجنبية، وذلك منذ سنة 1985 في إطار تطبيق ما سمي بـ "إصلاحات" برنامج التقويم الهيكلي، وذلك بظهور ثلاث ضرائب جديدة: على القيمة المضافة وعلى الشركات وعلى الدخل. ومن جهة أخرى فإن توجهاته الرسمية في السياسات الضريبية كانت

939 - حميد النهري. المرجع السابق. ص188 و ما يليها
940 - ابراهيم مراكشي. المرجع السابق. ص289-290

جميعها فاشلة، لأنها ظلت قائمة على توزيع غير عادل للعبء الضريبي، مما ساهم في استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبين. علاوة على ما سبق، فإن علاقات الثقة بين المكلفين وإدارة الضرائب هشة وضعيفة، وذلك راجع كذلك إلى عدم رضى المواطنين عن طبيعة ومستوى الخدمات العمومية التي لا تتناسب مع مستوى الوعاء الضريبي. في ظل هذه الوضعية، ما الذي يعنيه نظام ضريبي قائم على أساس مبدأ العدالة الضريبية؟
يعني ذلك باختصار شديد ثلاثة أمور رئيسية: أولا، المساواة أمام الضريبة، أي أن المواطنين الذين لديهم نفس الدخل ملزمين بأداء القدر نفسه من الضريبة؛ ثانيا، فرض نظام تصاعدي للضرائب بمعدلات تتباين حسب القدرة المالية التكليفية للملزمين، بمعنى أن قدر الضريبة يرتفع بارتفاع مستوى الدخل؛ وثالثا، فرض الضرائب على الثروات التي تتجاوز سقف معين. بصيغة أخرى، هذا بالمخالفة ضرورة وقف العمل بنظام الامتيازات الضريبيـة؛ وكذلك إعادة النظر في معدلات الضريبة المفروضة على الدخل عبر الرفع من سقف حجم الدخل المعفى لفائدة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، مع زيادة معدلات الضريبـة على ذوي الدخل المرتفع. بالنظر لتدهور القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع، تحملت الوزر الأكبر مما اعتبرته آنذاك حكومة السيد عبد الإله بن كيران إجراءات ضرورية وإصلاحيــة، يعد هذا الإجراء ضروريا خاصة في ظل عجز الحكومات المتعاقبة على الزيادة في الأجور[941]

يمكن أن نخلص إلى محورين للإصلاح الضريبي في المغرب :

- ✓ المدخل السياسي : تعددت الدراسات التي اهتمت بموضوع الدولة في المغرب، والتي حاولت في أغلبها تحديد العلاقة التي تربط الدولة بمحيطها الداخلي والخارجي على صعيد الجباية هل تتميز "بالاستقلالية" أم " بالتبعية " ؟ فمن جهة هناك الفئات الاجتماعية المؤثرة التي تعبر عن إرادتها تأدية أقل ما يمكن من الضرائب حتى تتمكن من توسيع هامش الربح، وفي نفس الوقت هي في حاجة إلى الدولة " المانحة" والتي بالإضافة إلى دورها التنظيمي والأمني، مطالبة بتهييء البنى التحتية، وتوزيع المساعدات... أي كل ماله علاقة بضمان الشروط الملاءمة لتحقيق أكبر قدر من الربح. ومن جهة أخرى هناك تأثير المؤسسات المالية الدولية أو البحث عن "الشرعية الخارجية (légitimité externe) "المتمثلة في كسب ثقة هذه المؤسسات. والتي تهدف أغلب توصياتها. أساسا ضمان استخلاص المديونية. ولتجاوز مثل هذا النقاش نشير إلى أن schumnputer خلص إلى أن الدولة بصفة عامة "تعكس دائما علاقة القوى الاجتماعية بدون أن تكون هي فقط انعكاسا لهذه العلاقة". كما أن vergopolos ، يرى أن الدولة في المجتمعات النامية " تتمسك باستقلاليتها وتشتغل كجهاز، وفي نظره فإن الجهاز لا يمكن أن يترك مكانه للعلاقات الاجتماعية التي لا يمكنها أن تزيل الدولة كجهاز". ومناقشة السياسة الجبائية للدولة في المغرب من هذا المنظور تبين أن هذه الأخيرة كجهاز لازالت تتوفر على استقلال سواء اتجاه بعض الفئات الاجتماعية المؤثرة أو فيما يخص علاقتها مع المؤسسات المالية الأجنبية، وقد اتضح ذلك بجلاء في عدة مناسبات، حيث أصدرت بعض القرارات وضعتها في مواجهة مع هذه الفئات الاجتماعية، كما عمدت إلى عدم تطبيق العديد من المقتضيات التي أوصت بها المؤسسات الدائنة. إذن استغلال هذا الاستقلال، هو الذي سيساعد على تنفيذ سياسة جبائية فعالة وذلك من خلال محورين[942].

- ضرورة توفر إرادة سياسية واضحة : خلص الأستاذ "ngaosyvathn" في دراسته إلى أن النسبة القليلة من دول العالم الثالث التي استطاعت إنجاح الإصلاحات الجبائية، بيئت على أن تطور أو عدم تطور جباية دولة نامية يرجع بالأساس إلى قوة أو ضعف إرادتها السياسية. وهذه الأخيرة تبرز قيمتها كعامل أساسي ومقرر في تحديد مستوى التنمية بالنسبة لهذه الدول

941 - ابراهيم مراكشي. المرجع السابق. ص291-292
942 - حميد النهري. المرجع السابق. ص293-294 بتصرف

لذلك، لا يمكن اليوم تحقيق أية سياسة جبائية سوى إذا اعتمدت على هذه الإرادة،وأي إصلاح جبائي هادف لا يتوفر على الشروط القوية لضمان نجاحه، وأهمها طبعا الإرادة السياسية الواضحة، سيكون مآله الفشل، لأن التقنيات الجبائية مهما كانت أهميتها ، يبقى أثرها ضعيفا بدون هذه الإرادة . إذن تتطلب الاستراتيجية الجبائية الجديدة اليوم قبل كل شيء توفر الدولة على إرادة سياسية واضحة، تتم بلورتها في شكل ثقافة جديدة في التعامل مع كل جوانب هذه الاستراتيجية.[943]

- ضرورة توفر دولة ذات سلطة قوية لتجاوز الصعوبات[944] : إن تنفيذ استراتيجية جبائية جديدة، ليس بالمهمة البسيطة، فالأمر يتطلب فرض إصلاحات حقيقية ستواجه عدة صعوبات، سواء إدارية أو سوسيوسياسية وأخرى ترتبط بضمان استمرارية هذه الإصلاحات. لذلك فإن هذه الاستراتيجية تقتضي دولة ذات سلطة قوية لضمان تجاوز كافة الصعوبات المحتملة وتحقيق الأهداف التنموية ويرى الأستاذ : ngaosyvathn أن الدولة ذات السلطة القوية هي التي تملك جهازا قادرا أن يضمن إجبارية وإلزامية القرارات الإصلاحية، وأيضا سلطة تتوفر على إرادة تطبيق كافة هذه القرارات على أرض الواقع.
  - سلطة قوية لتجاوز الصعوبات الإدارية
  - دولة قوية لتجاوز الصعوبات السوسيوسياسية
  - سلطة قوية لضمان استمرارية الإصلاحات الهادفة

✓ توسيع الوعاء الضريبي : تعتبر مسألة ضيق الوعاء الضريبي من الاشكالات الرئيسية التي ما زالت تشكل نقطة سوداء في النظام الجبائي المغرب، نظرا لمجموعة من الاعفاءات، إضافة إلى عدم إحداث ضرائب جديدة على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول، وكذا استشراء ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، ثم القطاع غير المهيكل الذي يضرب في الصميم تكافؤ الفرص بين الملزمين، ويعيق تحقيق العدالة الجبائية. ويؤثر ضيق الوعاء الضريبي في عملية التوزيع العادل للعبء الضريبي على الملزمين، وكذا في مراعاة القدرة التكليفية للملزمين من جهة، ومن جهة أخرى يحد من الموارد والامكانيات التي يمكن استثمارها لتحقيق العدالة الاجتماعية. فكل محاولة لتوسيع الوعاء الضريبي تصطدم بمقاومة من طرف المستفيدين من الامتيازات والتدابير التي يمنحها النظام الضريبي بشكل صريح أو ضمني، والتي توفر لهم إمكانية الاغتناء بطرق سهلة على شكل ربع، مما يجعل التصدي لمقاومي الإصلاح مسألة ضرورية لوضع نظام ضريبي يحقق العدالة الضريبية. وإن كل الاشكالات والاختلالات التي تشكل إكراهات لتحقيق العدالة الضريبية، تمثل مظهرا من مظاهر اللاعدالة، وتولد لدى الملزمين إحساسا بعدم الرضى، كما تولد تصورات سلبية عن أداء الضريبية التي تعتبر واجب على كل مواطن خاضع للضريبة. كما أن الثقافة الضريبية جد ضعيفة، وإن لم نقل منعدمة، حيث ينظر إلى الضريبة كمادة تقنية، ولا يعرفها إلا الخبراء المختصين فيها، وهذا لا يفسح المجال للمواطنين لمعرفة أهمية الضريبة ودورها داخل المجتمع، باعتبارها أداة لتحقيق التنمية السوسيو اقتصادية، ووسيلة لتحقيق التضامن وتقليص التفاوتات الاجتماعية[945] و لتوسيع الوعاء الضريبي يجب أن يشمل بعض القطاعات المهمة (جباية القطاع الفلاحي، الضريبة على المساكن الفارغة، الضريبة على الرأسمال[946]...)

---

943 - حميد النهري. المرجع السابق. ص294

944 - المرجع السابق. ص295 و ما يليها

945 - تنسيق(نجاة العماري و آخرون)، "أحمد إفقيرن"(مؤلف جماعي). المرجع السابق. ص253-254

946 - راجع حميد النهري. المرجع السابق. الصفحات من 297 إلى 318

خامسا : الدين العمومي في النظام المالي المغربي

من المفروض أن نحاول الحديث عن الدين العام في النظام المالي المغربي على مستوى جميع المخططات أو النماذج التنموية و جميع الحكومات، إلا أننا نتناول موضوع التدبير الحكومي لحزب العدالة و التنمية، و بالتالي سنشير في هذا المحور لتطور "الدين العام" إلى حدود سنة 2011-2012، و سنتناول المديونية بعد سنة 2011 محور لاحق متعلق بتقييم سياسات حكومة العدالة و التنمية (سواء عبد الإله بنكيران أو سعد الدين العثماني).

1- المديونية في النظام المالي المغربي من 1982 إلى حدود2011

بطلب من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، اعتمدت السلطة المغربية خطة التقويم الهيكلي(SAP) في سنة 1983، كان أحد الأهداف الأساسية لبرنامج العمل الإستراتيجي هو تخفيض معدل عجز الميزانية إلى معدل مرضي، أي 1% من الناتج الداخلي الخام. حيث بلغ عجز الميزانية إلى 7.6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 مقارنة بالعجز سنتي 2010 و 2011 المقدر بـ 4.7% و 6.7%.[947]

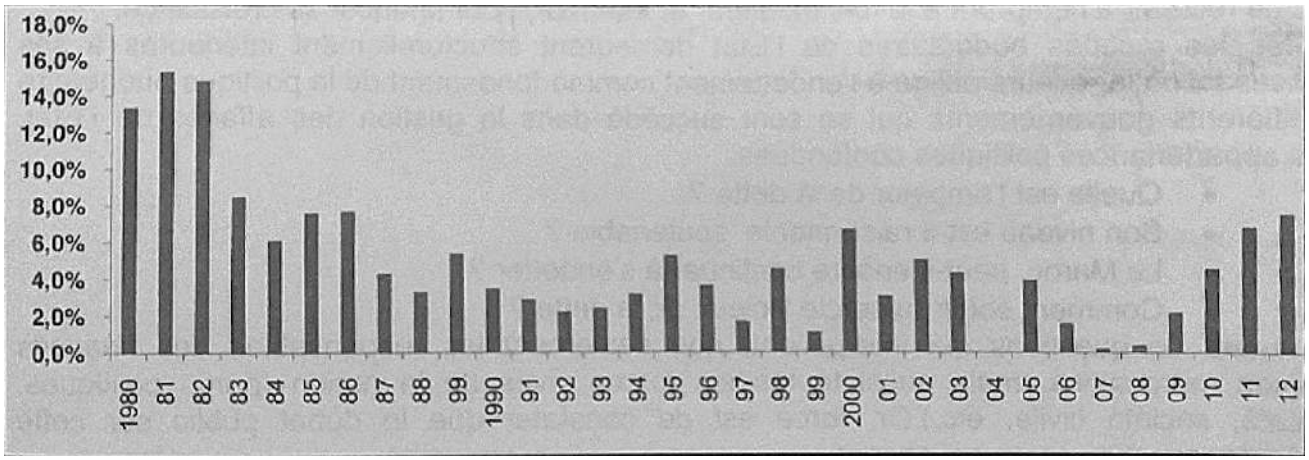

مبيان[948] : تطور عام للعجز في ميزانية الدولة ب% للناتج الداخلي الخام (1980-2011)

يضطر المغرب(مثل البلدان النامية) أمام هذا العجز الكبير في الميزانية اللجوء إلى القروض الداخلية و الخارجية لتمويل نموه، حيث أن إيرادات الموازنة العامة للدولة لا تزال أقل هيكليا من نفقاتها، و بالتالي أصبح اللجوء إلى المديونية كأساس لسياسة الميزانية للحكومات المختلفة التي نجحت لإ إدارة شؤون الدولة.[949]

استقرت ديون الخزينة سنة 2011 في 430.9 مليار درهم، لكن هذا الرقم على الرغم من أهميته لا يعني أي شيء من حيث القيمة المطلقة، يجب مقارنتها بالثروة التي تم إنشاؤها و التي تجعل من الممكن سداد القروض المتعاقد عليها، أي إلى الناتج المحلي الإجمالي. المعيار المعتمد في أروبا من خلال معايير "Maastricht" هو أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام يجب ألا تتجاوز 60%، ماذا عن الوضع في المغرب؟
بلغت ديون الخزينة العامة 53.7% في نهاية سنة 2011 مقابل 50.3% قبل عام، أي بزيادة قدرها 3.4 نقاط. وفقا لبعض الإقتصاديين و الاكادميين و الممارسين فإن مستوى الدين العام المغربي جد معقول، أما عندما

947 - Ahmed Soussan. Panorama De L'économie Marocaine Une présentation pour les non-économistes. Edition et impression : Editions Okad – 2014. 1ère édition 2014. P : 143

948 - La référence précédente

949 - La référence précédente. P : 144

ندرج الدين العام ليس فقط ديون الخزينةو لكن أيضا الدين المضمون من قبل الدولة، أي التي تم التعاقد عليها من قبل المؤسسات و الشركات العامة (EEP) و السلطات المحلية و النظام المصرفي فيبدوا أن حساب نسبة الدين مختلفا[950] كما مشار في الجدول التالي :

طبيعة الدين	المبلغ بالمليار درهم	نسبة الناتج المحلي الإجمالي
الدين الخارجي للخزينة	99.6	% 12.4
الدين الداخلي للخزينة	331.3	% 41.3
مجموع دين الخزينة	430.9	% 53.7
ديون الضمانة	89.3	% 11.1
الدين العام	520.2	% 64.8

جدول[951] : نسبة الدين العام المغربي سنة 2011 كانت 64.8 % حيث تجاوز عتبة "Maastricht"

2- تدبير المديونية في حكومة "عبد الإله بنكيران"

لم تعد الكتابات تتحدث عن المديونية و حجمها في المغرب، بل اعتبرها الباحثون معطى مسلم، وجب وضع تشخيص شامل للعوامل ضخامتها و انعكاسها على مجموعة من المستويات، كما توجهت الكتابات إلى تدبيرها و تقييمها.

اليوم لا أحد يستطيع أن ينكر ضخامة حجم المديونية العامة المغربية (الداخلية و الخارجية)، والعبء الذي أصبحت تتحمله مختلف القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية، بسبب التهامها الجزء الكبير من الناتج الداخلي الخام. وهكذا أصبحت المديونية في السنين الأخيرة، تقليدا أساسي في بنية موارد الميزانية العامة هكذا وجد المغرب نفسه يغرق في دوامة المديونية- خاصة الخارجية، بسبب ارتفاع خدمات الدين السنوية (الفوائد + حصة الدين الأصلي)، ونتيجة تضافر مجموعة من العوامل: تدهور معادلات التبادل، تقلص الطلب الخارجي، عم استقرار فاتورة البترول، ضعف إجراءات السياسات الاقتصادية، ضعف التمويل الداخلي، سوء تدبير الدين....، إضافة إلى عامل التطور غير الملائم لشروط الدين، الذي شكل عاملا ساعد هو الآخر على تضخم مديونية المغرب[952]، عرف مسار معالجة المديونية مقاربة جديدة تكمن في تطبيق سياسة التدبير النشيط للديون(الدين الداخلي و الديون الخارجية).

- ✓ التدبير النشيط للدين العمومي

بلغت الإكتتابات الصافية، في سندات الخزينة سنة 2011 مبلغ 46.36 مليار درهم عوض 41.64 مليار درهم سنة 2010. وسعر فائدة الذي انخفض إلى 4.5% عوض 4.7% سنة 2010، في نفس الإتجاه انخفضت مدة السداد المتبقية، من 5 سنوات و 6 أشهر عوض 5 سنوات و8 أشهر سنة 2010. في حين ارتفعت الإكتتابات إلى 61.50 مليار درهم سنة 2012، بمعدل فائدة 4.5%، و بمعدل مدة سداد 5 سنوات و 7 أشهر. في سنة 2013 استمر المنحى التصاعدي لمستوى الإكتتابات في سندات الخريفة، الذي بلغ 175.2 مليار درهم، بسبب ارتفاع حجم طلب المستثمرين على السندات من 248.8 مليار درهم سنة 2012 إلى 412 مليار درهم سنة 2013، و بمعدل فائدة 4.5% عوض 4.07% سنة 2012، و مدة سداد 5 سنوات و 6

950 - La référence précédente. P : 146

951 - Ahmed Soussan. La référence précédente

952 - رشيد المساوي(إشراف و تنسيق). المالية العامة 10 سنوات من الإصلاح. اسبارطيل – طنجة. طبعة 2018. ص39

أشهر. أما سنتي 2014 و يونيو 2015 تراجع حجم الإكتتابات إلى 110.2 مليار درهم، و 71 مليار درهم تواليا، و بمؤشر تكلفة 4.3، و مدة سداد ارتفعت إلى 6 سنوات و 6 أشهر.[953]

أما بخصوص آلية إعادة شراء و تبادل سندات الخزينة، همت هذه العملية سنتي 2013-2014 شراء خطوط ذات أمد 13 أسبوع و أمد سنتين و كذا خطوط ذات أمد 26 أسبوع، بمبلغ 2.58 مليار درهم. الأمر الذي مكن من تحسين الخزينة بنهاية السنة ب 2.7 مليار درهم، و تخفيض فوائد الدين لينار 2014 ب 2.5 مليار درهم، و حجم الدين من الناتج الداخلي الخام ب 0.3%. إلا أن هذا لم يمنع دين الخزينة، خاصة الداخلي من الإستمرار في الإرتفاع، حيث انتقل من 367.8 مليار درهم (2012) إلى 479.9 مليار درهم (2015)، ما يعني زيادة بأزيد من 100 مليار درهم خلال ثالث سنوات فقط، ووصل سنة 2016 مبلغ (501.6) مليار درهم. وهمت أيضا عمليات بقيمة 2.6 مليار درهم سنة 2013، و عمليات بقيمة 1.1 مليار درهم سنة 2014، و 14 عملية لتبادل السندات بقيمة 30.9 مليار درهم، وفي سنة 2015 تمت 7 عمليات لتبادل السندات بقيمة مسترجعة بلغت 7.9 مليار درهم.[954]

في نفس سياق التدبير النشيط للدين الداخلي، عرفت سنة 2014 انجاز 19 عملية وهو رقم قياسي مقارنة بالسنوات الماضية. و قد مكنت هذه العملية من شراء سندات بقيمة 32 مليار درهم، و مكنت من تحقيق هدفين: تقليص من خطر إعادة التمويل، تمديد المدة الزمنية المتوسطة المتبقية للتسديد. مكنت هذه العملية من تقليص مبلغ فوائد الدين المستحق ب 73.2 مليون درهم، زيادة نشاط سوق السندات الطويلة الاجل، تمليس جدول السداد الشهري الذي وصل 2.3 مليار درهم في المتوسط سنة 2014، و 3.9 مليار درهم كمتوسط الأشهر الثلاث الأولى لسنة 2015، و تمديد المدة المتبقية للسداد ب 7 أشهر. هكذا انخفض في المتوسط كمعدل السداد دين الخزينة من 10.8 مليار درهم كمتوسط شهري قبل عمليات التدبير، إلى 8.5 مليار درهم كمتوسط شهري بعد عمليات التدبير.[955]

✓ التدبير النشيط للديون الخارجية

خلال سنة 2011، بلغت الموارد الخارجية المعباة حوالي 13.9 مليار درهم، تم تخصيصها لتمويل مشاريع استثمار في حدود 3.9 مليار درهم و برامج إصلاح قطاعية و هيكلية في حدود 10 مليار درهم. و في سنة 2012 تمت معالجة حوالي 8.5 مليار درهم، من خلال مواصلة إنجاز المشاريع الممولة في إطار اتفاقيتي تحويل الدين إلى استثمارات عمومية، المبرمتين مع كل من اسبانيا و ايطاليا. وكذا من خلال اللجوء إلى عملية المقايضة للعملة من الدولار إلى اليورو، ومكنت هذه العملية من رفع الديون الخارجية ب اليورو من 68% إلى 76.6%، وأيضا خفضت الديون ذات النسب الفائدة المتغيرة من 33% إلى 31.8%. وذلك للحفاض على تركيبة محفظة الدين الخارجي للخزينة من حيث العملات(ما بين 75 إلى80% بالأورو، وما بين 20 إلى 25% بالدولار)، و من حيث نسبة الفروض ذات الفائدة المتغيرة (من 25 إلى30%).[956]

كما عرفت سنة 2012 معالجة ما يعادل 75.3 مليون درهم موزعة على الشكل التالي[957] :

- 73.2 مليون درهم في إطار برنامج تحويل الدين الموقعة مع اسبانيا من خلال المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب المرتبطة بتطهير السائل لمدينتي شفشاون و السعيدية، و اقتناء تجهيزات كهربائية لتعزيز الشبكة الوطنية للكهرباء،

953 - المرجع السابق. ص54-55
954 - رشيد المساوي. المالية العامة 10 سنوات من الإصلاح. المرجع السابق. ص55
955 - المرجع السابق. ص55-56
956 - المرجع السابق. ص56
957 - المرجع السابق. ص56-57

- 2.1 مليون درهم في إطار اتفاقية تحويل الدين الموقعة مع ايطاليا، و قد صرف هذا المبلغ في إطار مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و كذا برنامج تنمية قدرات الجمعيات الوطنية الذي يتم انجازه عن طريق وكالة التنمية الاجتماعية.
- آلية تحويل الديون العمومية الخارجية إلى ديون داخلية، مكنت هذه المقاربة من تخفيض الدين الخارجي للخزينة إلى (24%) من إجمالي ديونها سنة 2012، و تم تعوضه باللجوء المكثف إلى مصادر التمويل الداخلية مما أدى إلى ارتفاع الدين الداخلي إلى (76%) من إجمالي الديون سنة 2012.

في نفس السياق تمت معالجة سنة 2013، حوالي 64 مليار درهم في إطار مواصلة عمليات إنجاز المشاريع الممولة في إطار اتفاقية تحويل الدين إلى استثمارات مع اسبانيا، همت مبلغ 54.65 مليار درهم، و ايطاليا، همت مبلغ 5.75 مليون درهم. و عموما بلغ إجمالي المبالغ المحولة في إطار الإتفاقية الموقعة مع اسبانيا 68% و 89% مع ايطاليا من الغلاف الإجمالي. تواصلت عملية تدبير الدين خلال 2014، تمت معالجة حوالي 103.4 مليون درهم في إطار اتفاقية الموقعة مع اسبانيا(50 مليون أورو)، و ايطاليا (35 مليون أورو)، ليرتفع المبلغ الإجمالي المعالج إلى ما يزيد عن 72.5 مليار درهم. فقط خلال سنة 2014، تم تحويل 27.3 مليون درهم إلى استثمارات مع اسبانيا، و وصلت نهاية السنة إلى 403.7 مليون درهم، أي 73% من الغلاف المالي الإجمالي. في حين تم تحويل أريد من 206.4 مليون درهم إلى استثمارات في إطار الإتفاقية الموقعة مع ايطاليا، أي حوالي 92% من الغلاف المالي الإجمالي. في حين بلغ حجم السندات المصدرة في السوق المالي الدولي، إلى حدود يونيو 2015 مبلغ 49.7 مليار درهم، بزيادة بأكثر من 14 مليار عن سنة 2013، مما أدى إلى تمديد المدة الزمنية المتوسطة للسداد إلى 6 سنوات و 6 أشهر، أي بسنة كاملة عن سنة 2013.[958]

الفقرة الثالثة: هيمنة المؤسسة الملكية على الإقتصاد المغربي

إذا كان الإقتصاد رهين بالقطاع البنكي في الدولة الحديثة، فلا يمكن الحديث في المغرب عن القطاع البنكي بمعزل عن المؤسسة الملكية، بل يمكن اعتبار أن هذه الأخيرة تهيمن على مجموعة مهمة من القطاعات الحيوية، أبرزهم القطاع البنكي، قطاع الإتصالات...

أولا : القطاع البنكي بالمغرب

نظرا لأهمية البنوك بالنسبة للاقتصاد الوطني وخطورتها على أمن واستقرار البلاد، ونتيجة كذلك للأرباح الخيالية التي تحققها، كان لا بد للمؤسسة الملكية أن تعمل على التحكم في مفاصل هذا القطاع، وعلى ضمان تواجدها القوي ضمن أبرز مؤسساته. يتعلق الأمر بتزاوج المصلحة الذاتية مع الضرورة الوطنية[959] : تتجلى المصلحة الذاتية في تبوأ قمة القطاع الحيوي و الواقع يؤكد صحة هذا المعطى، فهذه الأخيرة تعد منذ مدة أكبر مصرف تجاري في المغرب وفي المنطقة المغاربية، كما تحتل الرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي، أما من حيث عدد الوكالات البنكية التابعة لها والمنشرة في القارة السمراء فإنها تتبوأ الرتبة الأولى. الأرقام تدعم هذا الطرح، فخلال سنة 2016 حققت المجموعة التجاري "وافا – بنك" أرباحا صافية بلغت 5.7 مليار درهم، متقدمة بأشواط عن أكبر منافسيها البنك الشعبي الذي حقق 2.64 مليار درهم. المصرف التابع للهولندينغ الملكي حافظ خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2017 على نفس المستوى المتقدم بأرباح صافية بلغت 2.6 مليار درهم، أي بنمو قدره 5,4% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016. لكن أين تتجلى مظاهر "الضرورة الوطنية"؟ بالرجوع إلى الوراء خلال فترة أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي تم إغراء مجموعة من الدول الحديثة العهد بالاستقلال على اقتراض مبالغ ضخمة في حينها من المؤسسات النقدية العالمية بفائدة جد منخفضة، مع تسهيلات في الأداء. في مرحلة أولى، كان العرض جد مغري، لكن ذلك كان بهدف

958 - رشيد المساوي. المالية العامة 10 سنوات من الإصلاح. المرجع السابق. ص57

959 - ابراهيم مراكشي. المرجع السابق. ص235 و ما يليها بتصرف

إسقاط العديد من الدول في حلقة مفرغة من القروض. بيد أن الوقع الإيجابي لهذه القروض في مجملها لم تستفد منها بشكل مباشر الفئات التي تعاني أصلا الفقر والهشاشة، ولكنها صبت مباشرة في حبوب الشركات العالمية التي "فازت" بصفقات كبرى لإنجاز مجموعة من مشاريع البنية التحتية، التي صبت هي الأخرى بدورها في صالح تنمية ثروات الأقليات المتحكمة هذه البلدان. نعتقد أن المثال المتعلق بصفقة قطار الفائق السرعة بالمغرب كفيل بتوضيح هذه الصورة.

فحتى لا يترك القطاع البنكي بين أيدي كثير من المؤسسات البنكية العالمية تتلاعب به، فتحت عملية الخصخصة حتى أمام الرأسمال الوطني. لقد تم توزيع ملكية الأبناك بذكاء شديد بين القطاع العام والقطاع الخاص بشقيه الوطني والأجنبي، وذلك تجنبا لهيمنة أي طرف أجنبي عليه والتحكم به. في نفس الوقت، كان المغرب حريصا على مراعاة مسألتين في غاية الأهمية. أولا عدم السماح للرأسمال الصناعي من السيطرة على الرأسمال المصرفي، لكنه استثنى من ذلك مجموعة "أونا"، وثانيا تأمين استقرار القطاع البنكي المغربي من تقلبات الحركية الجغرافية للبنوك العالمية وذلك بالحرص على تواجد الرأسمال الخاص المغربي جنبا إلى جنب مع الرأسمال الخاص الأجنبي. المحصلة في نهاية المطاف أن غالبية أسهم البنوك الثلاثة الكبرى في المغرب يسيطر عليها مغاربة، تعيد التذكير بها، وهي: التجاري وفابنك والبنك الشعبي المركزي والبنك المغربي للتجارة الخارجية. هذه الأبناك الثلاثة تشكل اليوم جزءاً لا يتجزأ من الأقلية المتحكمة بالمغرب[960]، كما أنها دخلت في تحالفات دولية مع الرأسمال الفرنسي. إذن تم الحرص على أن توزع ملكية البنوك على ثلاثة أصناف من رأسمال، مع الاحتفاظ ببنك المغرب كمؤسسة عمومية خاضعة بشكل مباشر لتوجهات و تعليمات المؤسسة الملكية (تعيين مديرها اختصاص دستوري ملكي). لقد كان الحرص منذ البداية على تأمين عدم سقوط مؤسسة بنك المغرب في أيدي الخواص، كما هو الشأن في إنجلترا أو في الولايات المتحدة الأمريكية.[961]

ثانيا : قطاع الإتصالات بالمغرب

نظرا لإلتزام المغرب اتجاه المؤسسات النقدية الدولية كان مجبرا بخصخصة جزء أول كل قطاعاته الحيوية، بالرجوع إلى سنة 1998 عندما حلت الحكومة المكتب الوطني للبريد والاتصالات، وقامت بخلق ثلاثة مؤسسات عمومية بديلة وهي: بريد المغرب، واتصالات المغرب (Maroc Télécom)، وأخيرا الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. سنة بعد لك، أي خلال سنة 1999، ستعمد الحكومة إلى طرح الرخصة الثانية من شبكة الهاتف النقال للخصخصة. هذه الصفقة فازت ها آنذاك المجموعة الإسبانية-البرتغالية: تلفونيكا وتلكوم، غير أنها لم تكن بمفردها. من الناحية القانونية، لا يمكن للفاعلين الأجانب المشاركة في الصفقات الدولية التي يعرضها المغرب دون الدخول في شراكة مع فاعلين مغاربة. هكذا إذن نجد بعض الشركات المغربية، التي تعد جزءا من الأقلية المتحكمة، أصبحوا شركاء بقوة القانون في استغلال الرخصة الثانية. توزيع المساهمين في المجموعة التي فازت بالصفقة كان على الشكل التالي: تلفونيكا الإسبانية وتلكوم البرتغالية بنسبة 30.5% لكل منهما؛ أما نسبة مساهمة الشركاء المغاربة فكانت كالآتي: البنك المغربي للتجارة الخارجية (20%) ومجموعة افريقيا المغربية (11%) وصندوق الإيداع والتدبير (8%)؛ أي أن مجموع حصة الشركاء المغاربة توازي 39% من رأسمال الشركة. لقد حقق المغرب من وراء تواجد شركاء مغاربة مجموعة من المكاسب، حيث سيضمن المغرب عدم خروج جميع الأرباح نحو الخارج، و وضع احتياطات بديلة في حالة ما قرر الفاعل الأجنبي مغادرة سوق الاتصالات بالمغرب و تفويت حصته لأطراف لا تراعي مصالح البلاد. باعتراف دولي، شكلت صفقة الرخصة الثانية من شبكة الهاتف النقال عملية ناجحة بكل المقاييس، وأدارها بكل نجاح وبشفافية كبيرة الوزير الأول الأستاذ "عبد

960 - "الأقلية المتحكمة بالمغرب" مفهوم جديد للدولة طرحه الدكتور ابراهيم مراكشي في كتابه "المقدمة الأقلية المتحكمة بالمغرب"، حيث يقوم المؤلف على فكرة جوهرية أن لكل كيان أو قطاع أقلية تسيطر عليه، و الدولة لا يتم استثناؤها من هذا التقدير، و قد أصل لهذا المفهوم من منطلقات علمية مختلفة، و حقول مختلفة مرتبطة بالدولة، سواء القانون، السياسة ، الإقتصاد...، حيث يتم ربط نشأة القانون بمصالح الأقلية المتحكمة(ص37)، ثم تحدث عن تطور نشأة الدولة (في مجموعة من الخطوات) التي انطلقت من بروز النواة الأولى للأقلية المسيطرة كخطوة أولى(ص42). ثم تلتها مجموعة من الخطوات بالموازاة مع استقواء مستمر للاقلية المتحكمة بقيادة الملك(48)، كما ظلت الأقلية المهيمنة على الدولة قائمة في الدولة التقليدية و الدولة الحديثة و المرحلة الإنتقالية بينهما(ص130).

961 - ابراهيم مراكشي. المرجع السابق. ص239 و ما يليها بتصرف

الرحمان اليوسفي". حقق المغرب من ورائها أرباحا بلغت 1.1 مليار دولار -أي ما يعادل 10,8 مليار درهم أنعشت خزينة الدولة، في فترة حرجة كانت تمر منها البلاد وحتى العباد.[962]

مع مطلع الألفية الجديدة تم طرح 35% من رأسمال اتصالات المغرب للخصخصة. هذه الصفقة فازت بها، في فبراير 2001، المجموعة الفرنسية "فيفاندي يونيفيرسال" مقابل مبلغ مالي قارب 2,7 مليار دولار، أي ما يعادل 23,34 مليار درهم، كان للمؤسسة الملكية دور بارز في تدليل الصعاب أمام فوز المجموعة الفرنسية بالصفقة، وجرت آنذاك مفاوضات على أعلى مستوى بين الرئاسة الفرنسية وملك المغرب[963]. ينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى كون استحواذ المجموعة الفرنسية على أزيد من نصف أسهم اتصالات المغرب يعني أن هذه الأخيرة فقدت صبغتها العمومية، لكنها لم تفقد جنسيتها المغربية. في الواقع، ستظل دائما مصنفة دوليا كشركة مغربية، وسيظل مقرها الرئيسي المغرب وأطرها في المجمل مغربية، ومعظم أرباحها تمر عبر البنوك المغربية. إذن بتفويت 16% من أسهم الشركة أصبح رأسمال اتصالات المغرب موزعا على الشكل التالي: 53% في ملكية "فيفاندي يونيفيرسال" و30% في ملكية صندوق الإيداع والتدبير و17% تم طرحها للتداول في بورصة الدار البيضاء[964]. سنة 2013 سيتم الإعلان رسميا عن رغبة مجموعة الاتصالات الإمارتية في اقتناء حصة "فيفاندي" لتبدأ عملية المفاوضات بين الطرفين بحضور الشركاء المغاربة. سنة بعد ذلك سيتم إبرام الصفقة بين المجموعتين بموجبها سيحصل الفاعل الفرنسي على مبلغ 650 مليون دولار. فبعد تواجد مثمر لمدة تقارب 13 سنة ستغادر المجموعة الفرنسية المغرب، لكن بعد أن استرجعت رأسمالها وحققت أرباحا جد مرضية. لقد شكلت مدة إقامة الشركة الفرنسية في المغرب أروع فتراتها الذهبية على الإطلاق[965].

منذ ولوجها للسوق المغربية مع مطلع الألفية الجديدة واجهت شركة ميديتيل صعوبات جمة من أجل كسب ثقة الزبون المغربي الذي ظل ينظر إليها بشكل عام، خاصة خلال السنوات الأولى، كشركة أجنبية في مقابل نظرته لمنافستها كشركة وطنية لا تشوبها شائبة. من أجل تغيير هذه الصورة النمطية بذل الفاعل الإسبانية-البرتغالية الكثير من الجهد واستثمر الكثير من المال. وعلى الجملة، بلغ حجم ما استثمرته فقط خلال العشر سنوات الأولي، أي من سنة 2000 إلى حدود سنة 2010، ما حجمه 23 مليار درهم. لكن على الرغم من ذلك ظلت النتائج، وإن كانت مرضية ومربحة، إلا أنها دون تطلعات وطموحات المجموعة الإسبانية-البرتغالية. وعلى المجمل، الظروف كانت محبطة. سنوات قليلة بعد تواجدها بالمغرب بدأت تتسرب، تحديدا منذ مطلع سنة 2008، إمارات وإشارات تدل عن رغبة الفاعل الأجنبي في مغادرة البلاد. تم فتح باب المفاوضات بتكتم شديد مع عدة فاعلين أجانب، ورغم ذلك تمكن المغرب من مراقبة الوضع عن كثب. وعندما اتضح أن الفاعل القطري "كيوتل" على وشك التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفاعل الإسبانية-البرتغالية ، تدخل المغرب وحسم الموقف سريعا. ففي فاتح شتنبر 2009 قام الشركاء المغاربة، أي كل من صندوق الإيداع والتدبير وشركة "فينانس كوم (Finance Com) بشراء حصتي كل من "تليفونيكا" و "تيليكوم" البالغة في المجموع 64,36%، بحوالي 800 مليون أورو. في السنة الموالية، أقدمت المجموعتان المغربيتان على تفويت 40% رأسمال الشركة إلى فاعل فرنسي آخر، المجموعة أورانج (Orange) بلغت قيمة الصفقة 640 مليون أورو، أي ما يقابله 7 ملايير درهم.[966]

اعتقد الجميع أن سوق الاتصالات قد استقر نهائيا على الثنائية القطبية، سيفاجئ المغرب الفاعلين والمهتمين، خلال سنة 2007، بإعلانه عن منح رخصة ثالثة لفاعل جديد. يتعلق الأمر بمجموعة الاتصالات الخاصة "وانا كوربوريت Wana Corporate" التابعة للشركة الوطنية للاستثمار (SNI) التي تقع في ملكية المؤسسة الملكية. منذ تأسيسها وإلى حدود سنة 2009، ظلت هذه الشركة الجديدة أشبه بورقة مطوية، غير مفعلة، تنتظر

962 - ابراهيم مراكشي. المرجع السابق. ص241-242 بتصرف
963 - المرجع السابق. ص244
964 - المرجع السابق. ص246
965 - المرجع السابق. ص247
966 - المرجع السابق. ص248-249

تظافر بعض العوامل لكي تفتح. فإلى حدود شهر مارس من سنة 2008 لم تتجاوز نسبة استحواذ الشركة على سوق الهاتف النقال عتبة 1,2%، في مقابل 65,6% بالنسبة لشركة اتصالات المغرب و33,2% بالنسبة لمنافستها ميديتيل. المؤسسة الملكية ذكية اقتصاديا، لها قدرة كبيرة على البحث وتحليل ومعالجة المعلومات والمعطيات، وتوظيفها من أجل خلق الظروف الملاءمة من ناحية الجودة والتكلفة والآجال. من أجل تفعيل الشركة الجديدة الناشئة كان لا بد من توفير السيولة اللازمة، لكن أصحابها لم تكن لديهم أية نية في توظيف أموالهم الخاصة، فتلك مجازفة كبيرة. الذكاء الاقتصادي يقتضي البحث عن الشريك المناسب لهذه المرحلة الجديدة. مع مطلع سنة 2009 ستنطلق أولى جلسات المفاوضات بين مالكي شركة "وانا" والمجموعة الكويتية "زين للاتصالات". ونتيجة العلاقات المتميزة بين البلدين، سيتم التوصل سريعا إلى اتفاق. خلال نفس السنة ستحوز الشركة الكويتية في شهر مارس على حصة 31% من أصول شركة "وانا" مقابل 324 مليون دولار سنتين بعد تأسيسها، وبرقم معاملات جد متواضع مقارنة مع بقية الفاعلين في محال الاتصالات، ستحصل "وانا" على مبلغ 324 مليون دولار. علينا التذكير بكون مجموعة أورانج الفرنسية قد قامت بشراء 40% من ميديتيل التي تتوفر على بنية تحتية متطورة - مقارنة مع وانا-، وتسيطر على 34% من سوق الهاتف النقال بالمغرب بمبلغ إجمالي يصل إلى 640 مليون أورو. باختصار، حققت وانا صفقة ناجحة وجد مربحة بكل المقاييس. مبلغ 324 مليون دولار يمثل في الواقع، أضعاف مضاعفة ما استثمرته الشركة المغربية خلال سنتين من عمرها القصير. اختيار الشريك الكويتي لم يكن عبثا، بل كان قرارا في غاية الحكمة والدهاء. فمن جهة، القرار جاء تثمينا للروابط المتينة التي تجمع قيادات البلدين، وذلك منذ إنشاء أول مجموعة مغربية - كويتية للتنمية سنة 1976. في هذا الإطار، الدعم الكويتي للمغرب يشمل مختلف الصعد (الطرق السيارة، الكهربة القروية، الزراعة، الصناعة، الطاقة، إلخ.). ومن جهة أخرى "المجموعة الكويتية زين" لها حضور بارز في 21 دولة، وقد أبرمت سنة 2010 إحدى أكبر الصفقات العالمية في قطاع الاتصالات عندما قامت ببيع أصولها في 15 دولة إفريقية (باستثناء المغرب والسودان) للشركة الهندية بمارتي أيرتل (bharti airtel) بقيمة 10.7 مليار دولار. بمعنى آخر، أنها تتوفر على السيولة التي تحتاجها شركة وانا، والتي من شأنها كذلك أن تساعدها مستقبلا في التوسع نحو الأسواق الإفريقية. إذا كانت "وانا" ورقة مطوية، فقد فتحت على مصراعيها مباشرة بعد دخول الشريك الكويتي. ذلك أنــه أواخر شهر فبراير 2010 ستشرع الشركة في تقديم عروضها تحت اسم جديد، غامض ومثير كما كان الشأن تسميتها الأولى، وهو إنوي، من 2010 إلى 2011، أي في ظرف سنة واحدة، حققت إنوي ما يشبه المعجزة؛ لقد تمكنت من مجاراة شركة ميديتيل من حيث رقم المعاملات، بل وتجاوزتها بشكل طفيف محققة 6,06 مليار درهم، في حين حقق الفاعل الثاني في مجال الاتصالات رقم 5,97 مليار درهم. إجمالا، سجل هذا القطاع، ومنذ سنة 1999، نتائج إيجابية سنة تلو أخرى وحقق أرباحا فلكية. لا توجد شركة واحدة من بين الثلاث العاملة في هذا المجال سجلت خسائر. تأكيدا لما سبق، حققت أورانج المغرب سنة 2016 أرباحا صافية بقيمة 350,7 مليون درهم؛ فيما آخر المعطيات المتوفرة عن الفاعل الثالث إنوي فتعود لسنة 2015 وتؤكد تحقيقه لأرباح بلغت300 مليون درهم. أما المتربع على عرش الأرباح، فتظل اتصالات المغرب بفروعها الإفريقية التابعة لها- محققة سنة 2016 أرباحا بلغت قيمتها 5.8 مليار دهم (580 مليون دولار)، مقابل 4,48 مليار درهم إلى حدود شهر شتنبر من سنة 2017. هذا النمو في جزء منه تغذيه الفروع الإفريقية التابعة لها[967].

الفرع الثاني: المنظومة الإقتصادية التركية

تعد البنية الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المكانة الدولية والإقليمية لدولة ما، فالتطورات السياسية والاجتماعية، وكذلك النهضة التكنولوجية والعلمية، تعتمد بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية لتلك الدولة. وعند استعراض المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد التركي، يتبين أن الأطر العامة لهيكلية الاقتصاد لم تتعرض لأي إصلاحات تذكر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من خسارة تركيا لمعظم أسواقها الخارجية رغم وقوفها على الحياد عسكريا؛ فقد تأثر الاقتصاد التركي بالأوضاع السياسية

967 - ابراهيم مراكشي. المرجع السابق. ص250 و ما يليها.

التي سادت البلاد منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 على يد التيار القومي العلماني الذي ظل يهيمن على مفاصل الدولة بقبضة حديدية، ومنذ مطلع السبعينات من القرن الماض شهدت الساحة التركية بروز تيارات سياسية مناهضة للعلمانية أخذت تسعى بدورها لتفكيك قبضة العلمانيين على مفاصل الدولة، بما في ذلك الجانب الاقتصادي. ويمكن أن نرسم ملامح المشهد الاقتصادي التركي في الفترة الممتدة بين 1945 و 1979 على النحو الآتي[968] :

- الشعبوية والدولانية وسيطرة القطاع العام.
- اتباع سياسة اقتصادية تتمحور حول الاقتصاد الداخلي بشكل أساسي.
- فرض إجراءات حماية لصالح الشركات الوطنية
- فرض قيود مشددة على الواردات و الشركات الأجنبية.
- تراجع الصادرات بفعل تعقيد البيروقراطية وانتشار الفساد .
- تراجع الإيرادات الحكومية اللازمة للنهوض بقطاع الصناعة.
- صعوبة تأمين المواد الأولية الخاصة بالصناعة.
- العشوائية، وعدم التنظيم وقلة الفاعلية في القطاع العام، إضافة إلى توظيف هذا القطاع من قبل النخب السياسية لتحقيق مكاسب ذاتية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وإغراق مؤسسات القطاع العام بعدد كبير من الموظفين للحد البطالة؛ الأمر الذي تسبب في تواصل العجز في الميزانية، وارتفاع نسبة التضخم والمديونية، وانخفاض قيمة العملة التركية .
- زيادة نفقات الدولة، وضعف الاقتصاد عموما نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي، والمواجهات العسكرية في قبرص والمناطق الكردية .

ويعد عقد الثمانينات من القرن الماضي نقطة تحول بارزة على الصعيدين السياسي والاقتصادي مع عودة الحكم المدني للبلاد؛ ففي يناير عام 1980 بدأت حكومة رئيس الوزراء، سليمان ديميريل (جاءت عبر انقلاب عسكري)، بتنفيذ برنامج الإصلاحات بعيدة المدى، الذي صممه نائبه – ووزير الشؤون الاقتصادية- تورغوت أوزال، ويقوم على تحول الاقتصاد التركي نحو النمو الذي تقوده الصادرات. كما تضمنت خطة أوزال إجراءات تهدف إلى تشجيع الصادرات التي تسهم في تمويل الواردات، وإتاحة المجال أمام بلاده للتخلص من الآليات الاقتصادية التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والي شهدت موجات متعاقبة من النمو السريع والانكماش. وقد عملت خطة الإصلاح الاقتصادي عددا من الاجراءات، مثل: خفض قيمة الليرة التركية، وإبداء المرونة في أسعار الصرف، وفرض قيود مشددة على المعروض من النقود والائتمان، والتخلص من الدعم الذي تقدمه مؤسسات الدولة لبعض القطاعات، بالإضافة إلى تحرير الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. إلا أن هذا البرنامج توقف بعد استقالة أوزال من منصبه الوزاري، لكنه عاد للظهور محددا إثر تسلمه منصب رئيس الوزراء عام 1983، وعرف هذا البرنامج باسم برنامج التحرير الاقتصادي. وقد حقق برنامج التحرير نتائج إيجابية بانحسار الأزمة الاقتصادية وتحسن ملموس في ميزان المدفوعات، وإعادة قدرة تركيا على الاقتراض من ن المؤسسات المالية الدولية، كما قاد إلى نمو اقتصادي متجدد، وازداد حجم السلع المصدرة من 2,3 مليار دولار في عام 1979 إلى 8,3 مليارات دولار في عام 1985. كما نمت الواردات في الفترة ذاتها من 4.8 مليارات دولار إلى 11.2 مليار دولار، وتقلص العجز التجاري نسبيا، واستقر عند حوالي 2.5 مليار دولار. ومن أبرز أسباب نجاح هذا البرنامج، الزيادة الملموسة في عائدات السياحة، ومد خط أنابيب النفط العراقي عبر الأرضي التركية مقابل رسوم تدفع للحكومة التركية.[969]

سنحاول في هذا الفرع الإشارة إلى مؤشرات الواقع الإقتصادي من خلال إطلالة على تاريخ الإقتصاد التركي، ثم سنشير لمؤشرات التنمية البشرية و أخيرا الحديث عن الإتجاهات الكبرى للإقتصاد التركي من خلال الفقرات التالية.

---

968 - بكر محمد رشيد البدور. المكانة الغقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الاولى2016. ص51-52

969 - المرجع السابق. ص52-53

الفقرة الأولى : نظرة تاريخية لمؤشرات الواقع الإقتصادي بتركيا

وضعت تركيا أول خطة خمسية في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي في إطـار التحول نحو سياسة التصنيع، وجرى تنفيذها عام 1934، ثم وضعت الخطـة الثانيـة ولكن لم ينفذ إلا جزء منها نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهذه الخطط قدمت آليات لتحسين البنية التحتية والتعدين والصناعات التحويلية، وقد سعت هذه الخطط للتخلص من التخطيط الاقتصادي المركزي في عقد الخمسينات، إلا أن دستور عـام 1961 جعل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي مسؤولية الدولـة. وبموجـب هـذا الدستور أسست الحكومة في العام نفسه ما عرف بهيئة تخطيط الدولة لتقوم بإعـداد الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وإبداء الرأي في السياسة الاقتصـادية، وتشـمل الخطط التي تعدها الهيئة تحديد أهداف الاقتصاد الكلـي، والأهـداف الاجتماعيـة ومستويات الاستثمار، ووضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لقطاعات الاقتصاد الفرعية، وهذه الخطط ملزمة للقطاع العام وغير ملزمة للقطاع الخاص ووضعت الهيئة خطتها الخمسية الأولى في الفترة الممتدة بين (1963-1967)، والخطة الخمسية الثانية خلال الفترة (1968-1972)، والخطـة الثالثـة في الفـرة (1973-1977)، والخطة الرابعة في الفترة (1979-1983)، كما قامت برسـم أهداف التنمية لعام 1995، بما في ذلك الانضمام للاتحاد الجمرك للمجموعة الأوروبية، وقد حققت تلك الخطط العديد من الإنجازات، لكنها عانت في الوقت نفسه من العديد من المشاكل، كما أن كثيرا من اقتراحاتها لم تنفذ بشكل فعـال، وبعد الانقلاب العسكري عام 1980 تم تعديل الخطة الخمسية الرابعـة لمصـلحة القطاع الخاص، والمشروعات كثيفة العمالة والموجهة نحو التصدير والاستثمارات التي من شأنها أن تدر عوائد مالية بشكل سريع نسبيا. وقد أخرت حكومة أوزال الخطة الخمسية الخامسة (1984-1989) لمدة سنة واحدة لمواكبة برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي أدخل في عـام 1983. وخلافـا للخطط الخمسية السابقة سعت الخطة الخامسة لـدور أقـل للدولـة في المجـال الاقتصادي لذلك يعد العام 1983 نقطة تحول مهمة في الحياة الاقتصادية التركيـة. وبمقتضى هذه الخطة، فإن دور الدولة يختص بالإشراف العام على المجال الاقتصادي بدل التدخل المباشر، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، والخطة الأخـيرة للفتـرة الممتدة بين 2007-2013 تضم خمسة محاور[970] وهي :

- زيادة القدرة التنافسية.
- زيادة فرص العمل.
- تعزيز التنمية البشرية والتضامن الاجتماعي.
- ضمان التنمية الإقليمية.
- زيادة الجودة والفعالية في الخدمات العامة.

وهناك أيضا ما يعرف باستراتيجية مجتمع المعلومات في الفترة الممتـدة بـين 2006-2010، والتي كانت تهدف إلى[971] :

- إعادة هندسة العمليات التجارية في القطاع العام، وضمان التحديث في المؤسسات، وأداء الإدارة العامة بصورة سريعة فعالة وسهلة الوصـول، وكفاءة تقديم الخدمات للمواطنين والشركات القطاع العام.
- ضمان استفادة المواطنين، على أعلى مستوى، مـن فـرص مجتمع المعلومات، والحد من الفجوة الرقمية وزيادة العمالة والإنتاجية.
- -ضمان الاستخدام الفعال وواسـع النطـاق لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات من قبل الشركات.

970 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص55 و ما يليها

971 - المرجع السابق. ص56-57

- ضمان نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قادرا على المنافسة عالميا من خلال إنشاء بيئة تنافسية لتوفير الجودة، وعلى نطاق واسع، وخدمات عالية بأسعار معقولة.

الفقرة الثانية : مؤشر التنمية البشرية

تمثل مؤشرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية البشرية، بالإضافة إلى مؤشرات الدخل، وسيلة مناسبة لمعرفة المخرجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد من البلدان، وهي سلوكات متداخلة بعضها ببعض. ومع أننا تناولنا في الفصل السابق التركيب الطبقي للمجتمع التركي، مع ما ينطوي عليه هذا التركيب من توزيع للدخل، وقيم وثقافة الطبقات الاجتماعية، وكل ما يتصل بالطبيعة الطبقية للمجتمع، بما في ذلك المسار الاجتماعي على الصعد السياسية والاجتماعية، إلا أننا نعود للحديث حول مسألة توزيع الدخل، للاستدلال بها على درجة الرفاه الاجتماعي. ويقدر البنك الدولي معدل دخل الفرد التركي حتى عام 2010 بحوالي 10,106 دولارات سنويا، ويضع البنك تركيا ضمن المجموعة العليا لدول الدخل المتوسط. وعند تتبع اتجاهات معدلات الدخل نلاحظ أن معدل دخل الفرد خلال الفترة من (2002 – 2010) قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات من 3037 دولارا عام 2002 إلى 10,106 دولارات عام 2010 حسب بيانات البنك الدولي، وقد تزامنت الزيادة في دخل الفرد التركي مع انخفاض معدل التضخم من 68% عام 2001، إلى 6,4%عام 2010. ومع أن دخل الفرد المنخفض في العام 2009 بصورة ملموسة نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية، إلا أن الاتجاه العام لدخل الفرد كان نحر الصعود. كما أن ذلك لا يلغي حقيقة وجود تفاوت في توزيع الدخل، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ فقد وصل دخل أغنى 10% من السكان حوالي 9 أضعاف دخل أفقر 10% بحسب تقارير معهد الإحصاءات التركي. كما أن فجوة الدخل بين الريف والحضر لا تزال مرتفعة أيضا، فقد بلغ معدل الفقر العام للأسر الريفية حوالي 35% مقارنة مع 22% من الأسر الحضرية. ومنذ عام 1980، شهدت الطبقة الوسطى في تركيا نمرا ملموسا، وخاصة في المناطق الحضرية، حتى أصبحت أكبر من الطبقة العليا، وأكثر منها تنوعا؛ وهي تشمل أنواعا مختلفة من المسؤولين من المستوى المتوسط: البيروقراطيين وموظفي القطاع العام والمهندسين والتكنوقراط وحملة الدرجات الجامعية المتقدمة والصحفيين والكتاب ومديري المؤسسات الصناعية، وأصحاب المكاتب التجارية، ومراكز الخدمة الاجتماعية، وأصحاب المنشأت الصغيرة، والمطاعم وتجار التجزئة... ويعد التعليم والحصول على شهادة جامعية مفتاحا للانضمام إلى الطبقة الوسطى التي تتميز بتنوعها الثقافي والفكري والقطاعي. ومع أن الاتجاه العام للطبقة الوسطى التركية يميل نحو النمو والاتساع منذ العام 1980 إلا أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم يهدد هذه الطبقة باستهلاك المدخرات، وإعاقة عملية الصعود الاجتماعي لأفرادها. وقد قدر مختصون ومراقبون حجم الطبقة الوسطى في تركيا بحوالي 30% من السكان عام 2010. ويعد مؤشر الفقر جانبا مهما من جوانب معرفة مدى العدالة في توزيع الدخل، وعند الرجوع إلى مؤشرات البنك الدولي وتعريفاته للفقر، تلاحظ وجود طريقتين لقياس الفقر، فإذا اعتمدنا أن الفقر يتمثل في معدل إنفاق يومي مقداره دولار واحد؛ فإن معدل الفقر المدقع في تركيا كان في عام 2002 هو 0,20% حسب المعهد التركي للإحصاءات، وأصبحت هذه النسبة 0% عام 2011، أما إذا اعتمدنا مقياس دولارين فإن مستوى الفقر في تركيا يتراجع من 3,04% عام 2002 إلى 0,20% عام 2011. ويقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا: إن حوالي 10% من السكان يعيشون على أقل من 4,30 دولار في اليوم. وإذا أخذنا نفقات استهلاك المواد الغذائية وغير الغذائية بعين الاعتبار نجد أن ما يقرب من 19% السكان فقراء. أما الفقر النسبي على أساس النفقات فقد تراجع من 26,96% عام 2002 إلى 18,08% عام 2010، وفيما يتعلق بالفقر الكامل فقد انخفض من 20% عام 2009 إلى 17,11% عام 2011.[972]

[972] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص69 و ما يليها

وبخصوص ملكية الأسر للسلع الاستهلاكية المعمرة نجد أن[973] :

- جميع المؤشرات بما فيها ملكية المنزل تشهد نموا مطردا، وإن كان هذا النمو بنسب متفاوتة. ومع ذلك فإن نسبة ملكية المنازل في تركيا بلغت عام 2008 حوالي 68% وفقا لما ذكره إبراهيم تورهان نائب محافظ البنك المركزي التركي في المؤتمر الدولي السابع عشر للعقار الحقيقي والاقتصاد الحضري، المنعقد في إسطنبول في 4 يوليو/تموز 2008. وهذه النسبة تساوي مثيلتها في الولايات المتحدة الأميركية. وإذا أخذنا معدل النمو السكاني في الاعتبار، عند مناقشة نسبة ملكية السكن في تركيا، وكذلك الاضطرابات المالية العالمية، فإن ذلك يعني وجود مشكلة في هذا القطاع، في الحضر والريف على حد سواء؛ الأمر الذي يترتب عليه تزايد نفقات أجور السكن رغم تراجع النمو السكاني، كما أن مشكلة السكن بدات في تركيا منذ عام 1950 نتيجة اتساع نطاق التحض وتسارعه، وهو ما ترتب عليه بناء الأحياء العشوائية داخل المدن السكنية، وكذلك زيادة الضغط على الخدمات وانتشار المشكلات الاجتماعية، كالفقر والبطالة والجريمة، كما أن العشوائيات قد تكون مسؤولة عن ارتفاع أعداد الإصابات في الزلازل التي تتعرض لها تركيا بين الحين والآخر نظرا لعدم تقيدها بمواصفات البناء ويطلق على مثل تلك البيوت مصطلح (بني بليلة).

- يشير تزايد نسبة ملكية الأسر للسلع الاستهلاكية المعمرة، واستفادتها من الخدمات، إلى تحسن مستمر في نوعية الحياة ومستوى المعيشة. ومن المؤشرات على القدرة المالية للأفراد، حجم م السياحة الخارجية للمواطنين؛ إذ تشير الإحصاءات الرسمية التركية إلى أن معدل عدد المواطنين الأتراك الذين يسافرون خارج البلاد منذ عام 2003 حتى عام 2010 يقترب من 5 ملايين شخص سنويا، 23% يغادرون بقصد زيارة الأهل والأصدقاء، و20% الممارسة الأعمال الاقتصادية والتجارية و10% بقصد العمل، و17% بقصد الترويج والاستجمام. كما شهدت السياحة الداخلية تقدما كبيرا عام 2009 مقارنة بالأعوام السابقة متقدمة على السياحة الخارجية؛ إذ بلغت الزيادة في حجم السياحة الداخلية 2%، مقابل 1% فقط للسياحة الخارجية، ومن المتوقع أن تصل الزيادة في السياحة الداخلية نحو 38% عام 2015.

- تبعد الموازنة العامة المؤشر الأبرز على الوضع الاقتصادي للدولة، كما يمثل التغيير في هذه الموازنة دالة قوية على الحالة الاقتصادية في البلاد من حيث الاستقرار، أو الاضطراب، وبالنظر إلى الموازنة العامة في تركيا خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، تلاحظ الأتي :
  - انخفاض عجز الموازنة في نهاية عام 2010 إلى نصف القيمة التي وصلها في نهاية عام 2009.
  - في مطلع العام 2011 حققت الموازنة فائضا ماليا قدر بحوالي 700 مليون دولار، مقابل عجز قدر بحوالي 3 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها من العام 2010، وهذه هي المرة الأولى التي تحقق فيها الموازنة فائضا منذ 28 عاما؛ الأمر الذي اعتبره رئيس الوزراء التركي السابق، رجب طيب أردوغان، مؤشرا على قوة الاقتصاد التركي واستقراره.
  - تراجع مجموع صافي رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9 نقطة مئوية من 28.8% لهاية عام 2010 إلى 27,9% عام 2011.

ومع أن جميع الملاحظات السابقة تمثل نقاطا إيجابية بخصوص المالية العامة للدولة التركية، إلا أن أليات إعداد الموازنة التركية وتنفيذها تعاني من بعض السلبيات وردت في العديد من التقارير المحلية الصادرة من البنك المركزي التركي، ومن بعض الجهات الدولية خاصة تلك التي تتابع مطابقة الموازنة التركية للمعايير

---

[973] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص71 و ما يليها

الأوروبية على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومنذ عام 2001 شرعت الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية بوضع جملة من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء الموازنة العامة للدولة[974]، ومن أهمها:

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وإشراكه في عمليات الخصخصة
- وضع آليات لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل المساهمة في سداد الديون.
- إعادة هيكلة عدد كبير من مؤسسات الدولة .
- إصلاحات قانونية وتشريعية للارتقاء بنظام الموازنة .
- إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس الأداء؛ الأمر الذي يعزز مبدأ المساءلة في الأمور المالية للدولة.

وبالنظر إلى البنية الاقتصادية، يمكن اعتبار مؤشر التنمية عاملاً ذا دلالة على حالة الدولة الاقتصادية، ومكانتها بين الدول في هذا الجانب. وبالرجوع إلى مؤشرات التنمية البشرية التي تعنى بمتابعتها ورصدها مجموعة من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، يمكن مقارنة الحالة التركية ببعض الدول ضمن محيطها خلال فترة زمنية تمتد ما بين العامين 2003 و 2011 على النحو الآتي[975] :

- هنالك زيادة في مؤشر التنمية البشرية في تركيا خلال المدة المحددة، في حين أن هناك تراجعا في دول إقليمية مماثلة لها، مثل: مصر وإيران. ونظرا لكون مؤشرات التنمية البشرية تحدد الملامح المتعلقة بتقييم درجة الرقاه الاجتماعي بشكل عام، فهذا يعني أن تركيا تشهد تحسنا أكبر في حالة الرفاه منذ بداية المدة بالنسبة المحيطها الإقليمي.
- نسبة انتشار التعليم في تركيا في نهاية العام 2011 تعد الأعلى في دول الإقليم البارزة، فقد وصلت هذه النسبة إلى 94,5%.
- يعد معدل تمكين المرأة في تركيا إذ يصل هذا المعدل إلى 11,2% لكن هناك معلومات إحصائية أخرى تشير إلى احتلال المرأة التركية لكثير من المواقع لم تبلغها في دول الإقليم الأخرى؛ فعلى سبيل المثال: هنالك 30% من مستشاري الدولة من النساء، وكذلك 928 من الدبلوماسيين، و40% من المعلمين، و33% من العامين، و49% من القضاة، و15% من قضاة المحاكم العليا في البلاد، وهذه الأرقام متقدمة على دول الإقليم.

الفقرة الثالثة : الاتجاهات الكبرى للإقتصاد التركي

سنشير في هذه الفقرة لصيرورة المؤشرات الغقتصادية الأساسية، و بعدها خطة حزب العدالة و التنمية(من داخل مؤسسة الحكومة) للنهوض بالإقتصاد التركي، ثم الملامح الإستراتيجية لمستقبل تركيا الإقتصادي

أولا: صيرورة المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

لم يشهد الاقتصاد التركي تطورا جوهريا منذ قيام الجمهورية التركية إلى مطلع سبعينات القرن الماضي، وظل مرتهنا بالأوضاع السياسية التي فرضتها القوى العلمانية على البلاد منذ العام 1923، ومع حلول العقد السابع من القرن العشرين ظهرت في الساحة التركية قوى سياسية مضادة للعلمانية، وأخذت تسعى للحد من هيمنتها على مقدرات الدولة، وفي مقدمتها المقدرات الاقتصادية . وفي عام 1979 وصل معدل التضخم إلى مستوى غير مسبوق، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مطلع الثمانينات، انتهجت الحكومات التركية المتعاقبة سياسات اقتصادية تتمحور حول الاقتصاد الداخلي، وحماية المنتجات الوطنية، وفرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية، وهيمنت الدولة على محمل النشاطات الاقتصادية، جاعلة من الاقتصاد التركي

974 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص73
975 - المرجع السابق. ص74-75 بتصرف

اقتصادا دولانيا شعبيا، تراجعت فيه حركة الصادرات بفعل البيروقراطية، والفساد المستشري؛ مما أدى إلى تراجع الإيرادات المالية للنهوض بقطاع الصناعة، واستيراد البضائع والمواد الأولية المتعلقة بها. وقد مر الاقتصاد التركي بعدد من الأزمات الاقتصادية الحادة في الأعوام: 1994، و1999، و2001. وتعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تركيا عام 2001 من أكبر الأزمات منذ سبعينات القرن العشرين، وتمثلت تلك الأزمة في المظاهر الآتية[976]:

- تدهور أوضاع البنوك الخاصة والمملوكة للدولة على حد سواء.
- زيادة معدلات العجز في الموازنة العامة، وكذلك العجز في الميزان التجاري، وزيادة نسبة الديون الخارجية.
- تراجع احتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة.

وأمام هذا الواقع عجزت حكومة بولنت أجاويد عن الخروج من تلك الأزمة؛ مما دفعها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي مما زاد من تعقيد الأزمة؛ إذ كانت نتيجة الوصفات التي قدمها الصندوق للحكومة التركية سلبية للغاية، وأسفرت عن نتائج مدمرة للاقتصاد التركي، كما انعكست تلك الأزمة على الحياة السياسية في البلاد، فخسرت حكومة أجاويد الانتخابات أمام حزب العدالة والتنمية حديث التشكل بزعامة رجب طيب أردوغان، ومنذ صعود حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، أولت الجانب الاقتصادي اهتماما كبيرا.

ثانيا: خطة حكومة العدالة والتنمية للنهوض بالواقع الاقتصادي

وضعت الحكومة التركية خطة للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2008، وتمحورت هذه الخطة حول النقاط الآتية[977] :

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بإلغاء بعضها واستحداث أخرى لتحقيق الشفافية في المالية العامة للدولة، وتنشيط بعض المؤسسات التي كانت غير فاعلة بصورة كافية خلال المرحلة السابقة، ورفع كفاءة أداء البنك المركزي.
- زيادة الحرية المالية والتوسع في عمليات المتمخضة، وتوسيع دور القطاع الخاص على حساب الدولة.
- العمل على إحداث تغير تدريجي في العقلية الاقتصادية التقليدية لتقبل فكرة اقتصاد السوق.

وقد حققت الخطة التي انتهجتها حكومة العدالة والتنمية نتائج إيجابية انعكست بوضوح على الأداء الاقتصادي للبلاد، ومن أبرز تلك النتائج[978] :

- ارتفاع معدلات النمو بشكل متواصل طيلة الفترة بين 2001-2008.
- ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي التركي ليبلغ 750 مليار دولار عام 2008 مقابل 350 مليار عام 2002.
- زيادة حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي لتصل إلى 10 آلاف دولار عام 2008 مقابل 3300 عام 2000.
- زيادة قيمة الصادرات التي وصلت إلى 135 مليار دولار عام 2011 مقابل 33 مليار عام 2002.

976 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص81-82
977 - المرجع السابق. ص82-83
978 - المرجع السابق. ص83

وعلى الصعيد السياسي، شهدت الساحة السياسية التركية منذ العام 2003 استقرارا سياسيا كبيرا؛ الأمر الذي انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي؛ إذ احتلت تركيا المرتبة الثالثة عالميا في هذا المجال بعد الصين والهند، كما كان هذا المعدل هو الأعلى في الإطار الأوروبي. وبمراجعة الأهداف بعيدة المدى الاستراتيجية الاقتصادية في تركيا نلاحظ الدولة التركية إلى أن يكون اقتصادها من بين أكبر عشر اقتصادات عالميا بعد أن قفز ترتيبها من المرتبة 26 عام 2003 إلى المرتبة 16 عام 2010.[979]

ثالثا: الملامح الاستراتيجية الاقتصادية لـ 2023

يمكن أن تلخص أبرز ملامح الاستراتيجية المستقبلية على النحو الآتي[980] :

- تحقيق ناتج إجمالي محلي مقداره 1 تريليون دولار عام 2014، ورفعه إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2023.
- رفع قيمة الصادرات التركية من 200 مليار دولار عام 2011 إلى 500 مليار عام 2023.
- رفع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 10 آلاف دولار عام 2011 إلى 25 ألف دولار عام 2023.
- رفع حجم التجارة الخارجية من حوالي 100 مليار دولار عام 2011 إلى 1 تريليون عام 2023.
- رفع معدل التوظيف إلى 30%، وخفض نسبة البطالة إلى 5% بحلول عام 2023.
- السعى لاحتلال المركز الأول عالميا في السياحة العلاجية.
- السعي إلى زيادة عدد الجامعات إلى 250 جامعة.
- السعي إلى بناء علاقات تكامل أمني واقتصادي مع كافة دول الجوار.
- التوجه غر زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي من 8 أعرام إلى 12
- إنشاء ثلاث محطات نروية بطاقة إجمالية تصيل إلى حوالي 15 ألف ميجاوات عام 2023.
- ربط كافة المحافظات التركية بالخطوط الحرية .
- الانضمام الصورة رسمية وكاملة إلى الاتحاد الأوروبي عام 2023.

ومع أن تركيا قطعت شوطا كبيرا في تطوير الأداء الاقتصادي في البلاد والسعي لتوسيع رقعة الاستثمارات الأجنبية لا يزال هناك بعض الثغرات التي تؤثر سلبيا على عجلة الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، منها[981] :

- قصور النظام الضريبي عن تحقيق الأهداف المنشودة.
- وجود أنشطة اقتصادية غير مسجلة تقدر بمليارات الدولارات.
- قصور التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
- استحواذ الهيئات الوقفية والخيرية على جزء معتبر من النشاط الاقتصادي، وهي في مجملها غير خاضعة للأنظمة الضريبية.
- التهرب الضريبي؛ إذ بلغ 63% خلال العام 2008 بزيادة مقدارها 13 نقطة عن العام 2007 .
- الفساد: لا تزال تركيا تحتل ترتيبا مرتفعا بين الدول عالية الفساد، وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد

979 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق.
980 - المرجع السابق. ص84
981 - المرجع السابق. ص84-85

- مؤشرات الحرية الاقتصادية: نلاحظ أن النسبة العامة لمحمل المؤشرات العشر المعتمدة للتقييم بلغت 63.84% عام 2010، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 64.2% عام 2011، وهذا يدل على نسبي ل مستوى الحرية الاقتصادية، وتحتل تركيا المرتبة 67 من بين 179 دولة.

وحسب هذه المؤشرات، فإن تركيا تتمتع بالردة معقولة من الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي، وعلى المستوى الإقليمي تحتل تركيا المرتبة 7 من بين 179 دولة في منطقة شمال إفريقيا والشرف الأوسط، وعند مراجعة مؤشرات الحرية الاقتصادية بحد أن أفضلها في تركيا هو مؤشر حرية التجارة، ويعود ذلك إلى سعي تركيا إلى الالتزام بالمعايير الأوروبية لتحرير التمارة، وقد بلغت نسبة حرية التجارة في تركيا 85.4% عام 2011، يليه مؤشر حرية الإنفاق الحكومي، الذي بلغت نسبته 78.2% عام 2011، ولا تزال الضرائب لمشكل نسبة معيرة من الناتج الإجمالي المحلي التركي.[982]

وبتتبع مؤشرات الاقتصاد التركي، هناك[983] :

- ازدياد مطرد في معدل دخل الفرد، وحجم التجارة الخارجية، ونسبة التعليم.
- تضاعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2007 أكثر من ثماني مرات بالنسبة لعام 2003، إلا أن هذا المؤشر شهد حالة التذبذب ما بين عامي 2008-2010 ورغم ذلك ظلت قيمه مرتفعة مقارنة مع عام من 2003.
- ارتفاع نسبة البطالة؛ وهذا أمر سلبي.
- انخفاض حجم النفقات الدفاعية نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.
- محمل المؤشرات يدل على أن الاقتصاد التركي ينمو بصورة متسارعة وبمعدلات جيدة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع النمو السكاني بصورة ملموسة فإن ذلك سينعكس بصورة إيجابية على الوضع الاقتصادي للبلاد.

982 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص85
983 - المرجع السابق. ص86

المبحث الثاني: التدبير الحكومي لـ"العدالة و التنمية"

باعتبار أن المرجعية الإسلامية هي المقاربة التي ينطلق منها حزب "العدالة و التنمية" بالمغرب، معتبرا أن في السياسية يكون الانطلاق من ثقافة و معتقدات المجتمع[984]، بالتالي نفترض أن يتم تنزيل هذه المقاربة على مجالات عدة: البرنامج السياسي، الخطاب، الشعارات المرفوعة، الندوات و التكوينات.

تكمن قوة الحزب السياسي في قدرته الإلتزام بمرجعيته و برامجه سواء من موقع المعارضة أو الحكومة، و لتقييم أي تجربة حزبية معينة من داخل النسق الحكومي وجب الإطلاع على مسار هذه التجربة ثم تقييمها في المعارضة(اذا مرالحزب من مرحلة المعارضة)، و المرور إلى العمل الحكومي بداية بالإطلاع على برنامج عمل الحكومة ثم ربط وعودها بالحصيلة النهائية و قياس ذلك وفق ميزان يضع بين كفتيه البرنامج من جهة و الحصيلة من جهة أخرى.

مر حزب العدالة و التنمية في المغرب بستة تجارب انتخابية رئيسية، لكن استطاع أن يشارك في في التسيير الحكومي من خلال تجربتين انتخابيتين فقط، الأولى في انتخابات 2011 ولاية 2011-2016 و انتخابات 2016 في ولاية 2017-2021. في حين تقلد مكانة المعارضة في باقي التجارب الإنتخابية الأخرى. في حين "العدالة و التنمية" الذي تأسس بعدما غلق حزب الفضيلة(الذي كان يتزعمه أربكان) سنة 2001، و استطاع أن يتقلد الحكم من انتخابات 2002 إلى آخر انتخابات في سنة 2015.

في هذا الصدد سنحاول إثارة البرامج الحكومية، و الحديث عن الحصيلة و استنتاج مدى التزام الحزب ببرنامجه أثناء صياغة برنامج الحكومة، و مدى التزامه ببرنامج الحكومة في مرحلة التنزيل.

984 - سعد الدين العثماني. الدين و السياسة تمييز لا فصل. دار الكلمة للنشر و التوزيع. الطبعة السادسة2015. ص136

المطلب الأول: السياسات الحكومية لـ"العدالة و التنمية" بالمغرب

في التجارب الحكومية المغربية يستحسن الإشارة لطبيعة النسق المحدد للعبة الإنتخابية، ثم الحديث عن طبيعة النتائج التي تفرزها الإنتخابات بالمغرب، فهي محدد هام في تشكيل الحكومات، فكل الحكومات تكون ائتلافية بين الأحزاب، و بالتالي يصعب على الحزب تنزيل برنامجه بشكل انفرادي، حيث يكون مضطر للجوء إلى شركاء ليشكل تحالف ببرنامج واحد.

من هذا المنطلق سنخصص الفرع الأول للحديث عن الإنتخابات و طبيعة نمطها في المغرب مع التركيز على الإنتخابات الذي شارك فيها حزب العدالة و التنمية و محاولة فهم نتائجها و وضعها وفق سياق تنزيل برنامج الحكومة. و سنمر لوضع برنامج حكومة سعد الدين العثماني (2017-2021) باعتبارها آخير حكومة قادها حزب العدالة و التنمية. و أخيرا سنحاول الوقوف عند البرنامج الحكومي مع الإدلاء بملاحظات تقييمية حوله.

الفرع الأول: الإنتخابات و البرنامج الحكومي

في هذا الفرع سنشير لأهم المعطيات المهمة حول الإنتخابات بالمغرب حيث تطرح مجموعة من التساءلات بالتركيز على المحطات الإنتخابية التي رافقت حزب العدالة و التنمية(الفقرة الاولى)، بعد الحديث سياق الإنتخابات التي أفرزت الحكومة الثانية التي قادها الحزب سنطرح برنامج هذه الأخيرة في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: "العدالة و التنمية" بين الإنتخابات و العمل الحكومي

بعد الحديث عن فلسفة الإنتخابات بالمغرب، سنعرج على بعض المحطات الإنتخابية المرتبطة بحزب "العدالة و التنمية"، ثم سنمر للإشارة إلى سياق انتخابات 2011 و فوز هذا الاخير، و بعدها نحاول مقاربة نتائج انتخابات 2016 وفق نسقها الحزبي آنذاك، و أخيرا نتحدث انتخابات 2021 و محاولة إعطاء تأويل لها.

1- فلسفة الإنتخابات في المغرب

تقوم فلسفة الإنتخابات في المغرب بمجموعة من المعايير تجسد البيئة المؤسساتية اللازمة للعبة الإنتخابية و المتمثلة في القوانين الإنتخابية[985]، أو ما سمي بالمَعْيَرَة الإنتخابية[986]، تتجلى هذه الأخيرة في أبعاد معيارية، ضمنية و رسمية ... تستمد سلطة المعايير الصريحة مصدرها الطاقي في التجربة المغربية، من النص الدستوري الذي تحدد قواعد اللعب[987].

- ✓ **البعد المعياري** : تعتبر لعبة صناعة المعايير الانتخابية، في جزء منها عبارة عن لعبة معيارية، تحكمها معايير محددة، تعبر في جوهرها عن طبيعة الحقل السياسي القائم وشكل الممارسة الديمقراطية التي يتبناها هذا الحقل، بمعنى، ،، أن السمات المعيارية لمؤسسات صناعة القرار التشريعي، لها دور كبير في بناء واستقرار الحياة والممارسة الديمقراطية والمؤسساتية، عبر معالجة اختلالات القوة بين الفاعلين وتقليص الفجوات التي تخلقها التحيزات المعيارية والتحيزات المعيارية المضادة، والحد من حالات عدم اليقين التي تطبع التفاعلات الإنسانية، وذلك عبر آلية استراتيجية للحوافز، وضعت لتواكب وتتفاعل مع المعايير والقواعد والقيود التي يصنعها المجتمع، ولتجعل ساحة الصراع والسجال السياسي عبر اللعب الانتخابي عبارة عن ساحة متكافئة أو تبدو متكافئة من وجهة نظر رهانات الحقل السياسي. كما تستمد سلطة المعايير تحديداتها من فلسفة وآليات العقلنة، هذه الفلسفة التي ارتبطت في التجربة المغربية بالمؤسسة التشريعية منذ ولادتها وصارت آلياتها أبرز محدد ومؤطر لنشاطها التشريعي أو الرقابي، وذلك، بعدما انتقلت الفكرة البرلمانية من بؤرة الخطاب حول الإصلاح إلى موقع متواضع في النص ثم إلى الهامش في الممارسة وتمثلات الفاعلين، حيث أدت القيود والقواعد المعيارية التي أرست لولادة الممارسة البرلمانية بالمغرب إلى تنظيم وتقنين وضبط مساطر النقاش والتداول البرلماني بالاستناد أساسا على مبرر العقلنة البرلمانية، حيث تحولت الممارسة البرلمانية بما فيها عملية المعيرة الانتخابية إلى عملية مسطرية، وذلك، عبر تحويل اللغة السياسية إلى لغة مسطرية، عنوانها هيمنة منطق الحكومة على إرادة البرلمان، وقد استمرت هذه الآليات في إنتاج آثارها حتى بعد الاعتراف للبرلمان بممارسة السلطة. بموجب الوثيقة الدستورية لسنة 2011. لذلك، فإن الحديث عن المحددات المعيارية في جانبها الصبر في ظل التجربة المغربية، هو استحضار

985 - عبد المنعم لزعر. "اللعبة الإنتخابية و رهانات الحقل السياسي بالمغرب"، شمس برينت – سلا. طبعة اولى 2021. ص21 بتصرف

986 - كما عرفها الاستاذ عبد المنعم لزعر في مؤلفه "اللعبة الإنتخابية و رهانات الحقل السياسي بالمغرب"، هي عبارة عن لعبة سياسية تتحرك داخل حقل سياسي بتوجيه من محددات معيارية و ضمنية و رسمية تؤثر جميعها في التفاعلات و السجالات و التوافقات الفاعلة في بناء و إرساء معايير و قواعد انتخابية تصيغ البيئة المؤسساتية التي تحتضن اللعبة الإنتخابية و تشكلها و تؤثر فيها(ص21).

987 - محمد الطوزي. حوار مع جريدة أخبار اليوم، عدد 1759 بتاريخ 20-21-22-23 غشت 2015. ص10

لآليات العقلية البرلمانية وفعليتها وفعاليتها في تشكيل وبناء النص أو القرار التشريعي أو المعياري، حيث تؤثر هذه الأليات بشكل مباشر في جانب من جوانب أداء المشرعين داخل الهيئة التشريعية، ومن بين صور هذا التأثير، الدور الذي تلعبه فلسفة وآليات العقلية، في تكبيل سلطة البرلمان في الاقتراح ووضع جدول الأعمال والتعديل والمناقشة والتصويت على مشاريع ومقترحات القوانين الانتخابية، مقابل إطلاق يد الحكومة لتمرير تصوراتها المعيارية والسياسية المؤطرة للعبة الانتخابية عبر آلية مشاريع القوانين.[988]

- ✓ **البعد الضمني** : ينتمي هذا البعد لـ"عالم الحقول"[989]، ترتبط الموجات الطاقية للبعد الضمني في اللعبة الإنتخابية بحقل سياسي مؤسس على لعبة مركزية لها رهانات وأهداف ومصالح وموازين قوى.... وأهم رهانات اللعبة هي الحفاظ على استقرار ومزايا اللعبة والعمل على إعادة إنتاج اللعبة أو تغييرها في بعض الأحيان، ومن خلالها وعبرها يتم الحفاظ على استقرار مصالح القوى المهيمنة على الحقل ومزايا الحقل السياسي، في هذا الأخير، تتشكل اللعبة من لاعبين، وهم أشخاص، قرروا التموقع داخل الحقل ليس بشكل واعي ولكن بشكل غير واعي. بناء على قوانين ضمنية ومتصل وراثي، بمعنى أن الحقل يتكون من لاعبين يملكون بحسب "بيير بورديو" المتصل الوراثي التي يستوجب المعرفة بالقوانين الخاصة باللعبة ويتحدياتها والإقرار بها. كما يتشكل الحفل من صراعات وتواطؤات وتوافقات ضمنية تعبر عن حالة من حالات توزيع الرأسمال النوعي، أو السلطة الرمزية باعتبارها سلطة لا مرئية ولا يمكن أن تمارس إلا بتواطئ من أولئك الذين يأبون الاعتراف بأنهم يخضعون لها بل ويمارسونها ومن خلال هذا البعد، يمكن القول بأن عملية المعيرة الانتخابية وإن كانت تبدو عبارة عن عملية مؤطرة بمعايير دستورية وإجرائية صريحة، وبنى فرعية بإمكانيات مادية وبشرية محددة وتوازنات قد تبدو حسابيا واضحة، فإنها في الحقيقة، تتأثر بلعبة أخرى أكبر ورهانات وصراعات ضمنية أقوى وأعمق تنتمي للعالم المخفي، لعالم الحقول بمعنى، أن المحددات الضمنية لصناعة القوانين هي عبارة عن قواعد ضمنية منتظمة ومضبوطة ومطردة ومضمرة، سابقة للعب التشريعي، تحكمها توازنات ورهانات خارجة عن اللعبة المرتبطة بصناعة التشريع، بحيث لا يعرف منها على نحو واضح وصريح إلا الجزء القليل، كما هو حال عملية المعيرة الانتخابية في التجربة المغربية التي تخضع لقواعد ضمنية معلومة، وأخرى غير معلومة، تلك المتعلقة بتعبيرات مسلسل فك شفرة العروض المعيارية وإعادة ترميزها، وما يرتبط بهذا المسلسل من طقوس خاصة بالتشاور وتلقي المذكرات الحزبية واللقاءات والسجلات التي تتم على هامش هذه اللقاءات. التسليم بهذا القول، لا يعني، بأن الداخلين الجدد للحقل السياسي لا يمكنهم بالمرة أن يفكروا في تغيير تلك القواعد الضمنية، بل هناك من يحاول خوض أطوار هذه المغامرة، وهي محاولة تظل مقيدة ببعد الحدود خوفا من الإقصاء، لذلك، فإن القليل فقط من يستطيع التأثير في تلك القواعد، طبعا دون أن تصل هذه المغامرة إلى مستوى تدمير اللعبة، حيث حاولت بعض الأطراف السياسية خاصة منها المعارضة التأثير في الموقع الرمزي والوظيفي الذي تحتله وزارة الداخلية على مستوى عملية المعيرة الانتخابية، من خلال التوصيفات التي كانت توجه إلى هذه المؤسسة خاصة من طرف أحزاب المعارضة". وبالرغم من المحاولات التي اعتمدتها هذه الأخيرة في فترة من الفترات سواء عبر آلية المذكرات الحزبية الموجهة إلى المؤسسة الملكية أو إلى وزارة الداخلية حول الإصلاح الانتخابي أو عبر التعديلات المحدودة المقدمة داخل اللجان النيابية الدائمة أو الجلسات العامة بمجلسي البرلمان والتي كانت تحاول إضعاف الحضور الطاقي لوزارة الداخلية على المستوى الانتخابي، فإن القوانين الضمنية التي ترعى هذا الحضور ظلت مستقرة منتجة لآثارها الرمزية والمعيارية، قوة هذا الحضور جعل رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران يصف

---

988 - عبد المنعم لزعر. المرجع السابق. ص22 و ما يليها

989 - راجع بخصوص الحقول: بيير بورديو، مسائل في علم الإجتماع. ترجمة هناء صبحي. هيئة ابو ظبي للسياحة و الثقافة. الطبعة الاولى 2012 . الصفحات 181 و ما يليها.

وزارة الداخلية في أحد خرجاته الإعلامية قائلا، "الداخلية تسكنها روح لست أنا الذي سيزيلها".[990]

- ✓ **البعد الرسمي** : تعتبر عملية المعيرة الانتخابية عملية رسمية، أو لعبة رسمية، تتم عبر لاعبين رسميين. وفق قواعد وبنى هيكلية رسمية، وتفاعلات وسجالات مضبوطة على النحو الذي يجعل الوصول إليها يحتاج إلى امتلاك بعض الخصائص، للتأقلم مع سمات الرسمي، تلك الفكرة التي تحملها الجماعة عن نفسها، وتجاهر بها وتريد تقديمها عن نفسها، عندما تتقدم بوصفها جماعة، في مشهد عمومي" إن انتقال الفاعلين من خارج إلى داخل الفضاء الرسمي، هو انتقال من/ وقطيعة مع وسائل إنتاج ومقولات ثقافة اجتماعية أو سياسية غير مسؤولة بهدف الاندماج في وسائل إنتاج وثقافة سياسية مسؤولة أو رسمية أو بتعبير جورج بلانديه georges balandier، هو انتقال من مقعد مسرحي في المشهد الاجتماعي إلى مقعد مسرحي في المشهد السياسي، بمعنى، التماهي سلوكيا وطاقيا ولسانيا مع الحيز والفضاء والمشهد الرسمي، الذي تختلف تفاعلاته وسجالاته عن تفاعلات وسجالات الاجتماعي والسياسي الخصوصي أو الفردي، وينبغي لمن يشارك فيها أن يكون ذو مشروعية أي أن يكون مالكا لضرب من ضروب اللسان الرسمي والفعل الرسمي، بمعنى، أن يرتقي إلى درجة الشخصية الرسمية أو رجل الدولة، تلك الشخصية وذلك الرجل الذي يتصرف بشكل رسمي. الفضاء الرسمي إذن، هو امتداد طاقي للدولة بتعبيراتها المعيارية والرمزية والسياسية والطقوسية، وتعبير وإحالة إلى سلطانها ووجودها، فعندما تغيب الدولة يغيب الرسمي، وعندما تحضر الدولة يحضر الرسمي، فالدولة هنا بامتداداتها المعيارية والمؤسساتية هي المكان الذي يقال فيه الرسمي، من هنا، فإن الحديث عن المحددات الرسمية في عملية المعيرة الانتخابية هو الحديث عن تلك الأمكنة وتلك الفضاءات والبنى الهيكلة التي يصنع فيها التشريع الرسمي، وهو إحالة على تلك الموجات الطاقية التي تجعل من الأمكنة التي يقال فيها الرسمي، مشبعة ومثقلة بالوجود والتجسيد الطاقي للدولة.
وبالتالي، فإن الحديث عن عملية المعيرة الانتخابية في ظل المحددات الرسمية هو حديث عن فعل منظم بمعايير، المعايير تعبر عن اتفاق موجود داخل مجموعة اجتماعية، اتفاق يحيل إلى مفهوم الخضوع والاستجابة، وهو في نفس الوقت يزيح كل حضور فردي وعدم استجابة، فإذا كان الوعي بالذات والقدرة التي يتوفر عليها كل فاعل في اعتماد موقف ارتجالي تجاه معتقداته ورغباته وتوجهاته القيمية ومبادئه تمثل متطلبات ضرورية للنقاش العمومي، فإن الفاعلين أو المشاركين في لعبة المعيرة الانتخابية، بمجرد ما ينطلقون في اللعب عليهم أن يكونوا مستعدين للاستجابة إلى تلك القيود المرتبطة بالأمكنة الرسمية التي تصنع فيها تلك القوانين.[991]

إن كانت الأبعاد المطروحة أعلاه تفكك الطبيعة الإنتخابية من حيث فلسفة تنزيلها، فإن السلوك الإنتخابي للمواطن المغربي و الذي يعرف استمرارا و تغيرا في نفس الوقت، حيث تتعايش ثلاث أنماط من السلوك لدى الناخبين: التصويت العقلاني، التصويت التقليدي و التصويت المتقلب[992]، و تتغير نسب هذه الأنواع حسب السياق.

- التصويت العقلاني: يعتمد على اختيارات واعية، إما عقابا للأحزاب السابقة أو اقتناعا بمشروع سياسي معين
- التصويت التقليدي: يعتمد على الإنتماءات الإجتماعية التقليدية مثل العائلة أو القبيلة
- التصويت المتقلب: هو مزيج بين النموذجين السابقين، أي عندما نجد الناخب يصوت لصالح عائلته او قبيلته محليا و لصالح الحزب الذي يوم نبه تشريعيا.

990 - عبد المنعم لزعر. المرجع السابق. ص24 و ما يليها
991 - المرجع السابق. ص27-28
992 - عبد العزيز أشرقي. المرجع السابق. ص162 بتصرف.

2- الترسانة القانونية المؤطرة للإنتخابات بالمغرب

صدر بتاريخ 02 أبريل 1997 ظهير رقم 1.97.83 بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الإنتخابات، و التي تندرج ضمن الإصلاحات التي جاءت بها المراجعة الدستورية بتاريخ 13 سبتمبر 1996 تحقيقا لمطامح الملك الحسن الثاني الهادفة إلى استكمال صرح الديمقراطية ومواصلة بناء دولة القانون. و ذلك بهدف (التي تم إعدادها في إطار منهج توافقي ومشاورات وبناءة بين رؤساء الهيئات السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة) ضبط وتحيين الأحكام القانونية التي تهم اللوائح الانتخابية وتنظيم الاستفتاءات والانتخابات الخاصة بأعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء المجالس الجماعية وأعضاء الغرف المهنية. وتتضمن المدونة أحكاما مشتركة وأخرى خاصة بهذه الاستشارات والانتخابات. تطمح مدونة الانتخابات إلى تزويد المملكة المغربية بنظام انتخابي عصري ومحكم أفضل ما يكون الإحكام يرتكز على توزيع عقلاني للمسؤولية في ميدان الانتخابات بين الدولة والأطراف المعنية تحت المراقبة الدائمة للقضاء، تستوحي أحكامها من المبادئ الأساسية للقانون الوضعي الذي ينظم الديمقراطيات العصرية، كما يظل، في نفس الوقت، مرتبطا بالخصوصيات العريقة والأصيلة للحضارة المغربية. حيث ممارسة حق التصويت من طرف كل مواطن رهينة بالتقييد في اللوائح الانتخابية. وعلى مستوى التعبير عن إرادة الناخبين، تنص مدونة الانتخابات على المبادئ المتعارف عليها عالميا في هذا الميدان والمرتبطة بحرية التصويت وسريته وطابعه العام. وترمي هذه المبادئ أساسا إلى ضمان سلامة النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع وذلك بتمكين كل ناخب من التصويت بحرية لصالح المرشح أو اللائحة التي يختارها بعيدا عن كل تأثير أو تهديد أو إكراه. وبهدف تحقيق حرية الاختيار المشار إليها أعلاه، تتضمن مدونة الانتخابات مجموعة من الأحكام الكفيلة بضمان التنافس الشريف بين الأحزاب والمرشحين وتهذيب وسائل الدعاية الانتخابية. وتهدف القواعد التي تم الأخذ بها في هذا الباب إلى وضع تقنين وسط لا يتمسك بالجزئيات ولا يتسم بالتعقيد لضمان احترامها بكيفية حقيقية. وفي هذا السياق تم إدراج أحكام صارمة في مدونة الانتخابات تتعلق بتحديد وزجر المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات على جميع الأصعدة، حيث تنص المدونة على أحكام ردعية متكاملة تسمح بتصور جميع افتراضات الغش أو التدليس وتحديد العقوبات المناسبة لها. وانطلاقا من المبدإ القاضي بأن المساواة لا تتحقق في إطار المنافسة الانتخابية إلا إذا كانت الوسائل التي تتوفر عليها كل الأطراف المتنافسة لعرض أفكارها وبرامجها متوازية من حيث أهميتها، فإن مدونة الانتخابات تقر المبدأ الرامي إلى تقديم دعم مالي من طرف الدولة للهيئات السياسية في شكل مساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، الشيء الذي سيمكن هذه الهيئات من القيام بالدور المنوط بها بموجب الدستور والمتمثل في المساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم.[993]

تم تعديل و تتميم القانون 9.97 المتعلق بمدونة الإنتخابات وفق سياقات مختلفة بمجموعة من القوانين :

- القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ (5 أبريل 2021)
- القانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ (5 أبريل 2021)
- المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر (4 أبريل 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6349 بتاريخ (6 ابريل 2015)،المصادق عليه بالقانون رقم 43.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.96 بتاريخ (4 أغسطس 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6387 بتاريخ(17 أغسطس 2015).

[993] - وزارة العدل و الحريات. النصوص القانونية و التنظيمية المنظمة للإنتخابات صيغة محينة إلى غاية متم يوليو 2015. إصدارات مركز الدراسات و أبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية و العفو. سلسلة نصوص قانونية العدد الأول – يوليو 2015. القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الإنتخابات(بيان الاسباب). ص05 و ما يليها.

- القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ (21 نوفمبر2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ(22 نوفمبر 2011).
- القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملة الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ (2 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ (31 أكتوبر 2011).
- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ (24 أكتوبر 2011).
- القانون رقم 36.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.150 بتاريخ (30 ديسمبر2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5696 بتاريخ (فاتح يناير2009).
- القانون رقم 23.06 القاضي بتغيير و تتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الإنتخابات ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.07 بتاريخ (23 مارس 2007)، الجريدة الرسمية 5513 بتاريخ (2 أبريل 2007).
- القانون رقم 64.02 القاضي بتغيير و تتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الإنتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.83 بتاريخ (24 مارس 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5093 بتاريخ (24 مارس 2003).

3- المحطات الإنتخابية لحزب العدالة و التنمية

مر حزب العدالة و التنمية بمراحل متنوعة في التجارب الإنتخابية بالمغرب، تخللت هذه التجارب الإنتخابية سياقات سياسية مهمة، سواء وطنية-محلية أو دولية، بالرجوع إلى كرونولوجيا الإنتخابات التشريعية بالمغرب نلاحظ تمثل حزب العدالة و التنمية في البرلمان المغربي بأرقام مختلفة و نسب متفاوتة من انتخابات لأخرى، حيث حصل الحزب على 9 مقاعد من أصل 325 مقعد في انتخابات 1997، و حصل في الإنتخابات الموالية سنة 2002 على 42 مقعد برلماني، أما انتخابات 2007 فقد حصل على 46 مقعد برلماني، و طيلة هذه التجارب الإنتخابية تموقع حزب العدالة و التنمية في المعارضة من داخل البرلمان.

أما انتخابات 2011 (السابقة لأوانها، حيث كانت ستنظم في 2012) التي جاءت في سياق إقليمي سمي بالربيع الديمقراطي-العربي حصل فيه حزب العدالة و التنمية على 107 مقاعد برلمانية من أصل 395. كما حصل على 120 مقعد من اصل 395 في انتخابات 2016، و تمكن من تشكيل الحكومة بقيادته في كل من انتخابات 2011 و 2016.

أما انتخابات 2021 عرف حزب العدالة و التنمية تراجعا مهولا حيث وصل عدد مقاعده من 120 مقعد في انتخابات 2016 إلى 13 مقعدا في الإنتخابات الخيرة و ذلك لعدة أسباب سنحاول ذكرها في المحاور اللاحقة.

جدول(المصدر[994]) : تمثيلية حزب "العدالة و التنمية" بالمغرب
خلال طيلة مشاركته في الإنتخابات التشريعية من(1997-2021)

تمثيلية حزب العدلة و التنمية في الإنتخابات التشريعية	مجموع عدد مقاعد مجلس النواب	السنة التشريعية	رئيس الحكومة
9 مقاعد	325	1997	- عبد الرحمان اليوسفي - الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
42 مقعد	325	2002	- إدريس جطو - تقنوقراط
46 مقعد	325	2007	- عباس الفاسي - حزب الإستقلال
107 مقعد	395	2011	- عبد الإله بنكيران - العدالة و التنمية
121 مقعد	395	2016	- سعد الدين العثماني - العدالة و التنمية
13 مقعد	395	2021	- عزيز أخنوش - حزب التجمع الوطني للأحرار

4- انتخابات 2011 وبداية التناوب الثاني[995] (العدالة و التنمية)

عرف المغرب على منوال مجموعة من دول، أحداثا واحتجاجات، خلال 20 فبراير، تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية، تفاعلت معها المؤسسة الملك من خلال خطاب 9 مارس 2011، وتمت المصادقة على الدستور في الفاتح يوليو 2011، بنسبة 9.909.356 "نعم"، و154.067 " لا". في هذا السياق تم تنظيم انتخابات سابقة لأوانها بتاريخ 25 نوفمبر 2011. شكل فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 25 نوفمبر 2011 حدثا هاما لفت إليه الأنظار من الداخل والخارج لا من حيث عدد المقاعد التي فاز بها. وخصوصا أن الدستور الجديد يفرض قيادة الحكومة على الحزب الحاصل على أول رتبة، كما تعددت عوامل فوز هذا الأخير بين الموضوعية والذاتية. فالعوامل الموضوعية تمثلت في السياق السياسي للانتخابات 25 نوفمبر نجد منها أن حركة 20 فبراير كسرت الجمود السياسي في المغرب وجعلت شرائح من المغاربة من بينها الطبقة الوسطى تصوت على حزب العدالة والتنمية والتي كانت ترى فيه وجه التغيير مع الاستقرار. ثاني موضوع تمثل في احتمالات تطور حركة 20 فبراير فدفع بالنظام السياسي القبول بحزب أغلبية ذي مرجعية

994 - إعداد شخصي

995 - "التناوب الثاني" مفهوم أطلقه الأستاذ "محمد الساسي" على حكومة المنبثقة على انتخابات 2011 بزعامة الاستاذ عبد الإله بنكيران. راجع بهذا الخصوص. محمد الساسي "النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011 الإستقرار الهش بديلا من الديمقراطية"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب". بتحرير و تقديم(مراد دياني). الصفحات 83 و ما يليها.

إسلامية وخصوصا أن الحراك الشعبي قد عبر عن رفض قوي للحزب الأغلبية الذي كان معدا في ظروف عادية وهو حزب الأصالة والمعاصرة، كما لم يكن من الممكن التدخل في النتائج الانتخابية. وعن العوامل الذاتية منها انضباطية الحزب وديمقراطيته مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى فما ساعده على ذلك تجربته المحلية بحيث كانت لصالحه بالإضافة مرجعيته الإسلامية التي تستميل الكثير من الناخبين، والعامل الثاني تمثل في حسن إدارة حملة الانتخابية. وقد يعد فوز حزب العدالة والتنمية مؤشرا على انفتاح النظام السياسي وخاصة تنصبه كرئيس حكومة في ظل ما نص عليه الدستور. كما أنه قد يعد دليلا على ديمقراطية الانتخابات، ومن خلال تتبع مسار الانتخابات نجد استمرار إنفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع والإشراف عليه، وإذا كانت بعض هيئات المجتمع المدني طالبت انطلاقا من تجربتي 2002-2007 بإصدار قانون يضمن الحريات وملاحظة الانتخابات، إلا أنه لوحظ أن القانون الذي صدر بهذا الخصوص أسهم في تطويق الملاحظة وذلك من خلال حصرها في مرحلة الحملة الانتخابية وما بعدها. وجعل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" المتحكم في الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات برغم من مطالبة عدد من الأحزاب السياسية بتغيره بعد انتخابات 2007. كما لوحظ على مستوى التقطيع الانتخابي استمرار التفاوت الديمقراطي الكبير بين الدوائر الانتخابية، رغم المبادئ الذي وضعها القانون التنظيمي لمجلس النواب بحث نجد مقعد واحد يضم 20 ألف مواطن في بعض الدوائر و 100 ألف مواطن في دوائر أخرى. بالإضافة إلى 81 دائرة انتخابية من أصل 92 لم يتجاوز عدد مقاعدها 4 وهو ما يناقض في الجوهر الاقتراح اللائحي. وتم الاكتفاء بمراجعة جزئية للوائح الانتخابية إلى ذلك شهدت مختلف العمليات الانتخابية المتعلقة بأحداث 25 نوفمبر 2011 تجاوزات تحدثت عنها مجموعة التقارير الوطنية والدولية.

الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
العدالة و التنمية	107
الإستقلال	60
التجمع الوطني للاحرار	52
الأصالة و المعاصرة	47
الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	39
الحركة الشعبية	32
الإتحاد الدستوري	23
التقدم و الإشتراكية	18
العمالي	4
التجديد و الإنصاف	2
الحركة الديمقراطية الإجتماعية	2
البيئة و التنمية المستدامة	2
العهد الديمقراطي	2
جبهة القوى الديمقراطية	1
العمل	1
الوحدة و الديمقراطية	1
الحرية و العدالة والإجتماعية	1
اليسار الأخضر	1
المجموع	395

جدول(المصدر[996]) : النتائج النهائية للإنتخابات التشريعية لسنة 2011 و تصدر العدالة و التنمية

996 - إعداد شخصي

5- ملاحظات حول حكومة "عبد الإله بنكيران"

تشكلت الحكومة بعد نهاية انتخابات 2011 بتصدر حزب العدالة و التنمية النتائج، و تم تعيين الأستاذ "عبد الإله بنكيران" رئيسا لها، و باعتبار أن الحكومة في النظام الدستوري المغربي تكون ائتلافية فقد ضمت هذه الأخيرة في تشكيلتها بالإضافة إلى حزب العدالة و التنمية كل من حزب الإستقلال و حزب الحركة الشعبية و حزب التقدم و الإشتراكية وفق النسب التالية.

الحزب	عدد البرلمانيين	عدد الوزراء
العدالة و التنمية	107	11
الإستقلال	60	6
الحركة الشعبية	32	4
التقدم و الإشتراكية	18	4
المجموع	217 بنسبة **(54,94 %)**	31

جدول(المصدر[997]) : تشكيلة حكومة(التناوب الثاني) "بنكيران" وفق نائج انتخابات 2011

و في أول تصريح لرئيس الحكومة الجديد أثناء تقديمه البرنامج الحكومي أمام البرلمان التزم رسميا بالتنفيذ الديمقراطي للدستور الجديد. و على الصعيد الإقتصادي و المالي وعد بـ"السعي إلى بناء اقتصاد وطني قوي، و متعدد القطاعات، و متعدد الأقاليم، و تنافسي، و مولد للثروة و لفرص العمل"، إضافة إلى "إرساء سياسة اقتصادية تضمن التوزيع العادل لثمار النمو"، و تحسين الإدخار و الإستثمار و السيطرة على العجز في الحساب التجاري لميزان الدفوعات، تحسين الحكامة و محاربة المضاربات و الإحتكارات و وضعية الريع، الحرص على الحفاظ على التوازنات المالية و توازنات الإقتصاد الكلي، إصلاح شامل للنظام الضريبي من أجل تحقيق العدالة الضريبية، إصلاح متكامل لنظام التقاعد، إصلاح نظام المقاصة[998]. كما التزمت الحكومة بـ :

التزامات الحكومة من2012 إلى2016	
الناتج المحلي الإجمالي	5.5
الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي	6.0
البطالة	8.0
التضخم	2.0
عجز الميزانية	-3.0

جدول[999] : بعض النقاط التي التزمت بها حكومة "بنكيران"

عالجت حكومة التناوب الثاني ملف التقاعد و ملف المقاصة و عددا من الملفات الأخرى، وفق مقاربات لا تقدم مصلحة الأجراء وعموم المواطنين؛ وهي الملفات التي تأخر حلها كثيرا في السابق، وأدت شعبية حزب العدالة والتنمية وشعبية أمينه العام دورا أساسيا في تسهيل العملية، في حين ابتعد عبد الإله بنكيران على نحو شبه كلي عن التدخل في كل ما يتعلق بقضية الصحراء، وملف الإرهاب والأمن، ومجال العلاقات الخارجية،

997 - إعداد شخصي

998 - نجيب أقصبي "بين عجز الإقتصاد الكلي و عجز الديمقراطية الإقتصاد المغربي عقب 2011"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب". بتحرير و تقديم(مراد دياني). ص447-448

999 - إعداد شخصي

وسير الأوراش الكبرى والمخططات القطاعية، حتى لو كان لذلك انعكاسات بينة على قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى مدى انسجام المقاربة التنموية، وعلى مصير المصالح الحيوية للبلاد وطبيعة الدور الذي يجب أن تؤديه في العالم. أكد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، في أكثر من مناسبة، معارضته فكرة الملكية البرلمانية. إذ لم يكن واردا لديه، في أي مرحلة من مراحل ولاية حكومته، أن يفتح أفقا لإصلاح دستوري يروم تحقيق نوع من التقدم المؤسسي، أو في الأقل إصلاح بعض أخطاء الدستور الحالي وتصحيح أعطابه واختلالاته، ومعالجة البياضات والإشكاليات التي بقيت بلا حل، وهي كثر.[1000]

جدول[1001] : على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي المستهدفة[1002]

	الهدف	2012	2013	2014	2015	2016	النتيجة	هل تحققت؟
الناتج المحلي الإجمالي	5.5	2.7	4.5	2.6	4.5	1.3	3.12	لا
الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي	6.0	4.4	2.9	3.2	3.5	3.0	3.40	لا
البطالة	8.0	9.0	9.2	9.9	9.6	10.2	10.2	لا
التضخم	2.0	1.3	1.9	0.4	1.5	1.9	1.4	نعم
عجز الميزانية	- 3.0	-7.0	-5.1	-4.6	-4.4	-4.4	-4.4	لا

نجد أن الحكومة لم تلتزم بما وعدت به في برنامجها بخصوص كل المؤشرات الإقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي، البطالة، التضخم و عجز الميزانية

1000 - محمد الساسي."النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011 الإستقرار الهش بديلا من الديمقراطية" ضمن مؤلف جماعي.المرجع السابق. ص91-92

1001 - إعداد شخصي

1002 - راجع، أقصبي. المرجع السابق. ص455 و 456

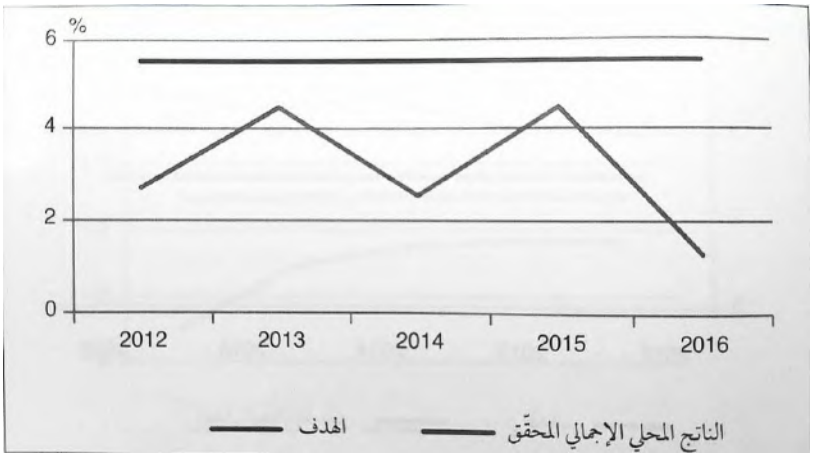

الشكل الأول (المصدر[1003]) : يعبر هذا الشكل عن معدل النمو(الناتج المحلي الإجمالي) الذي حققته حكومة "عبد الإله بنكيران" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة و ذلك من 2012 إلى 2016 حيث نجد أن هذه الحكومة لم تصل إلى 5.5 كمعدل النمو تهدف إليه طيلة ولايتها، و بالتالي فشلت حكومة بنكيران في تحقيق النمو الذي وعد به

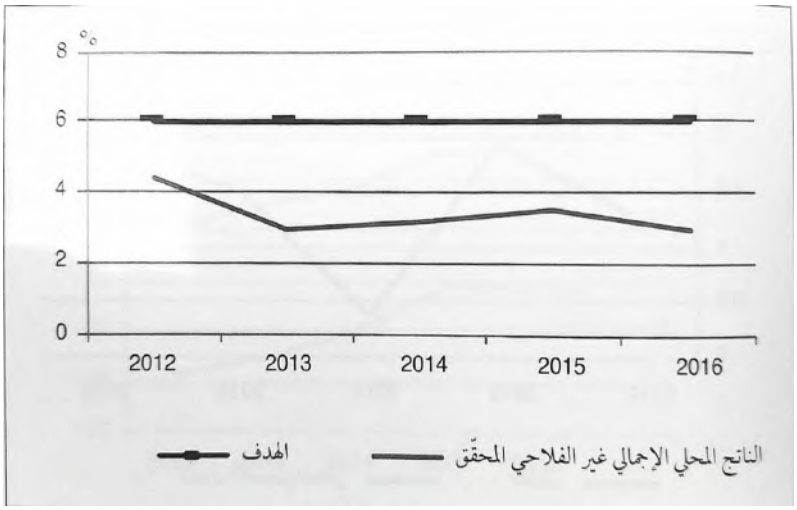

"الشكل الثاني" (المصدر[1004]) : يعبر هذا الشكل عن معدل النمو(الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي) الذي حققته حكومة "عبد الإله بنكيران" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة و ذلك من 2012 إلى 2016.
حيث نجد أن هذه الحكومة لم تصل إلى 6.0 كمعدل النمو تهدف إليه طيلة ولايتها، و بالتالي فشلت حكومة بنكيران في تحقيق النمو الذي وعد به.

"الشكل الثالث" (المصدر[1005]) : يعبر هذا الشكل عن معدل البطالة الذي حققته حكومة "عبد الإله بنكيران" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة و ذلك من 2012 إلى 2016.
حيث نجد أن هذه الحكومة لم تستطع تنزيل معدل البطالة لـ 8.0 ، كما لم تستطع ضبطه في معدل سنة 2011-2012 حيث ارتفع معدل البطالة طيلة سنوات ولاية هذه الحكومة

1003 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص459 (انظر الشكل13-1)

1004 - المرجع السابق. ص459. (الشكل 13-2)

1005 - محمد لمساعدي و إكرام عدناني، "الرقم في الدعاية السياسية لانتخابات 7 اكتوبر 2016 الدلالات و الإستعمالات". ضمن مؤلف جماعي بعنوان "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الإنتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016" من تقديم آمحمد مالكي و تنسيق البشير المتاقي. المركز المغربي للأبحاث الإستراتيجية و دراسة السياسات. الطبعة الاولى2017. ص421

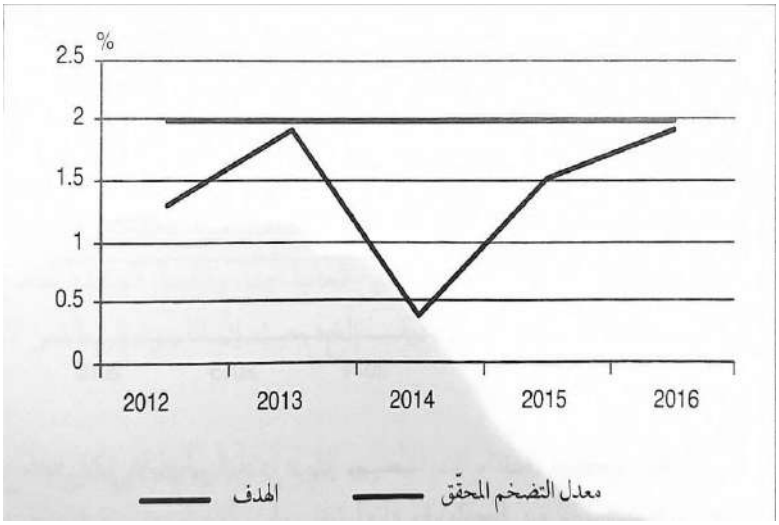

"الشكل الرابع" (المصدر[1006]) : يعبر هذا الشكل عن نسبة التضخم الذي حققته حكومة "عبد الإله بنكيران" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة و ذلك من 2012 إلى 2016.
تم تحقيق هذا الهدف المتعلق بالتضخم لأنه ظل أقل من 2% في ولاية حكومة الستاذ عبد الإله بنكيران.

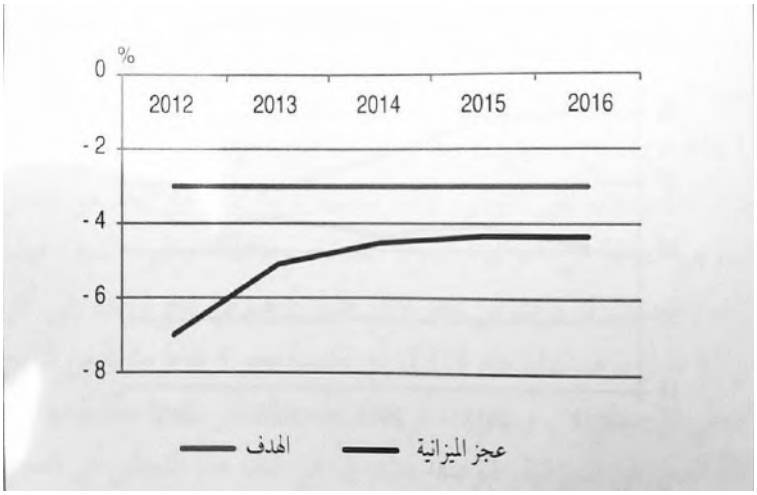

"الشكل الخامس" (المصدر[1007]) : يعبر هذا الشكل عن العجز في الميزانية(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمال) الذي حققته حكومة "عبد الإله بنكيران" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة و ذلك من 2012 إلى 2016.
نلاحظ أن مؤشر العجز انخفض في حكومة بنكيران من 7.7 إلى 4.4 و هو أمر ايجابي لكنه لا يصل للمستوى المطلوب كما تعهدت الحكومة تخفيضه لـ3.0

أما على مستوى التوازنات الخارجية، بالنسبة إلى عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات، واللذين لم تغامر الحكومة بتحديد أهدافهما بالأرقام. ويمكن أن نلحظ أن العجز على هذا الصعيد قد انخفض بالتأكيد إلى حد كبير، بما يقرب من 9 نقاط و 7 نقاط من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات على التوالي. يرجع الحد من العجز الخارجي أساسا إلى «فواتير» المواد الغذائية، وخاصة «فواتير» النفط؛ فهذه الأخيرة فحسب قد مرت من نحو 100 مليار درهم في عام 2012 إلى أقل من 67 مليار درهم نهاية عام 2015، أي بكسب نحو 4 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وينبغي لنا في هذا الصدد التذكير بالملاحظة نفسها في حالة العجز في الميزانية. فبوصفه هشا، إن من شأن هذا التحسن في العجز التجاري أن ينقلب في أي لحظة حالما تستأنف أسعار السلع المعنية اتجاهها الصعودي. و مع ذلك، وعلى الرغم من هذا الانخفاض لتكلفة الواردات الرئيسة، فإن العجز في الميزان التجاري يظل فوق 15 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهو على الرغم من كل شيء أمر مهم، ويعكس جوهر الضعف المستدام في النسيج الإنتاجي للبلد، وعدم قدرته على حد سواء على التطوير الملموس للصادرات، وعلى التحكم على نحو أفضل في الواردات.[1008]

1006 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص460. (الشكل 13-4)
1007 - المرجع السابق. ص461. (الشكل 13-5)
1008 - المرجع السابق. ص463 بتصرف. (انظر الجدول ص456 و الشكل 13-6 ص461)

جدول : على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي غير المستهدفة المستهدفة[1009]

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الإدخار الوطني	25.5	27.0	26.4	27.5	27.2
معدل الإستثمار	35.3	34.7	32.2	29.8	29.6
العجز التجاري	-24.4	-22.8	-20.3	-15.5	-
عجز الحساب الجاري	-9.74	-7.6	-5.8	-2.3	-2.5
الدين العام	71.2	73.1	78.2	80.4	82.5
دين الخزينة	59.7	61.5	63.4	64.2	65.0

من الواضح أن معدل الاستثمار هو مؤشر أساسي على الجهد لتحقيق التراكم في اقتصاد معين، مثلما هو معدل الادخار نسبة إلى شروط تمويل مثل هذا الجهد. والحال هذه، ينبغي لنا أولا أن نلحظ الجدولأعلاه وفي الشكل أسفله أن جهد الاستثمار (والذي تجري مقاربته عبر تكون رأس المال الثابت الإجمالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) قد انخفض على نحو ملحوظ، مارا من 35.3 إلى 29.6 في المئة بين عامي 2012 و2016. فبعد أن ارتفع معدل الادخار الوطني قليلا في عام 2013، فإنه أصبح راكدا إلى حدّ ما في نحو 27 في المئة منذ ذلك الحين. ويعود انخفاض الاستثمار العمومي أساسا إلى انخفاض مكونه العمومي؛ لأنه من بين الست نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي فقدت بين عامي 2012 و2016، يمكن إيعاز أربع نقاط مئوية إلى الاستثمار العمومي (إذ مرت حصة الأخير في الناتج المحلي الإجمالي من 22.2 إلى 18.3 في المئة خلال الفترة نفسها). ومن الواضح أن تراجع جهد الاستثمار لا يخلو من عواقب على معدل النمو ومستوياته الضعيفة خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من أنه صحيح أن إحدى المشاكل البنيوية الكبرى التي جرى تحديدها على هذا الصعيد تكمن تحديدا في ضعف الترابط بين هذا وذاك. وعلى أي حال، على الرغم من انخفاض معدل الاستثمار، فإنه لا يزال أعلى من معدل المدخرات المحلية، وهو ما يسهم، بترابط مع عدم كفاية الموارد العادية في الموازنة العامة للدولة، في زيادة الحاجة إلى الدين العام.[1010]

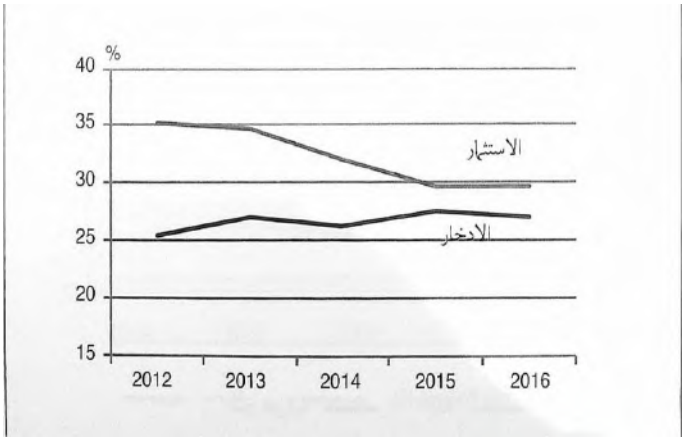

الشكل السابع (الدين العام و دين الخزينة) : أما على مستوى الدين سواء جرى احتسابه في مستواه العام للدين العمومي، أو على مستوى دين الخزينة فحسب، لم يفتر يتعاظم طوال السنوات الخمس الماضية. نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع دين الخزينة من 59.7 إلى 64.4 في المئة، في حين ارتفع الدين العمومي من 71.2 إلى 82.5 في المئة.[1011]

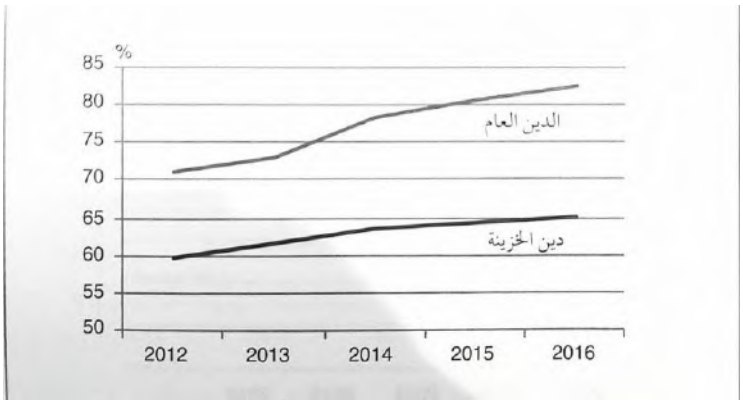

1009 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص 456
1010 - المرجع السابق. ص 463-464، (الجدول ص462)
1011 - المرجع السابق. ص 464، (الجدول ص462)

6- انتخابات 2016 و مأزق حزب "العدالة و التنمية"

لم يعتد المغرب أن يتبادل الملك ورئيس الحكومة الانتقادات من خلال الخطب الرسمية والتصريحات الإعلامية؛ وهو الأمر الذي لوحظ خلال الخطابات الملكية المتلفزة التي كان أهمها خطاب العرش في صيف 2016 الذي جاء فيه ما يلي: «ما يبعث على الاستغراب، أن البعض يقوم بممارسات تتنافى مع مبادئ وأخلاقيات العمل السياسي، ويطلق تصريحات ومفاهيم نسيء لسمعة الوطن، وتمس بحرمة ومصداقية المؤسسات، في محاولة لكسب أصوات وتعاطف الناخبين. ولا يفوتني هنا أيضا أن أنبه لبعض التصرفات والتجاوزات الخطيرة التي تعرفها فترة الانتخابات، والتي يتعين محاربتها، ومعاقبة مرتكبيها». وقد غدت هذه الفقرة ردا ملكيا على تصريح سابق لعبد الإله بنكيران انتقد فيه وجود أكثر من دولة في المغرب، منتها إلى أن حزبه «سينتصر في الانتخابات المقبلة، لأن هذه مصلحة البلد ومصلحة الدولة الرسمية التي يرأسها الملك محمد السادس، وليس تلك التي لا ندري من أين تأتي قراراتها وتعييناتها». إنها المرة الأولى تقريبا التي يجري فيها التلميح إلى أزمة سياسية قائمة بين الملك ورئيس الحكومة، بعد أن كان هذا الطرف يلجأ إلى التمييز بين الملك وبعض المحيطين به؛ الذين يستغلون قربهم من الملك من أجل التحكم في الأحزاب» بحسب تعبيره. وإذا كان عبد الإله بنكيران قد استعمل لغة التلميح، فإن حليفه ووزيره في الحكومة الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بنعبد الله كان صريحا أكثر عندما شخص «التحكم» في مستشار الملك فؤاد عالي الهمة؛ الأمر الذي لم يستسغه الديوان الملكي فأصدر بيانا شديد اللهجة ضد نبيل بنعبد الله جاء فيه: «التصريحات الأخيرة لنبيل بنعبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة والأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ليست إلا وسيلة للتضليل السياسي في فترة انتخابية تقتضي الإحجام عن إطلاق تصريحات لا أساس لها من الصحة». كان في الخطابات والتصريحات والبلاغات المتبادلة بين بعض الأحزاب الممثلة في الحكومة والقصر الملكي إرهاص بشأن مستقبل العلاقة التي ستؤطر هؤلاء خلال انتخابات 7 أكتوبر 2016، وبما سيجري نهجه إذا لم تأت الانتخابات بالنتائج التي يأملها كل طرف. وهكذا جرى التحضير للانتخابات في ظل أجواء ملتبسة، موسومة بعلاقة متشنجة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال؛ فالحزب الأخير سينضم إلى دائرة منتقدي وزارة الداخلية وحزب الأصالة والمعاصرة، متهما الحكومة بالتضييق على نشاطاته السياسية، وواصفا حزب الأصالة والمعاصرة بأنه «رمز للتحكم والتأثير وإضعاف الأحزاب». وقد جرى تتويج هذا المسار المرتبك بمسيرة الدار البيضاء التي أشرنا إليها آنفا، والتي رفعت شعارات ضد «الأخونة» و«الأسلمة» وطالبت رئيس الحكومة بالرحيل، وهو ما يتكشف عن العلاقة الملتبسة خلال هذه الفترة بين وزارة الداخلية وحزب العدالة والتنمية، ما دفع وزير العدل والحريات المنتمي إلى الحزب ذاته إلى الإعلان عن انسحابه من الإشراف المزدوج مع وزارة الداخلية على الانتخابات البرلمانية، متبرئا مما كان يحدث من سلوك، ثم إنه تراجع عن قراره وعاد إلى الإشراف على الانتخابات لأسباب لم يعلن عنها.[1012]

جرت الانتخابات البرلمانية الثانية في ظل دستور 2011، في 7 أكتوبر 2016، في ظل السياق الذي تناولناه آنفا، ما جعلها من أصعب الانتخابات في تاريخ المغرب، ولا سيما بالنظر إلى أهمية الرهان عليها من جانب النظام السياسي وحزب العدالة والتنمية. فقد راهنت عليه السلطة من أجل إضعاف حزب العدالة والتنمية، وتوافرت مؤشرات عديدة دالة على هذا التوصيف؛ منها منع ترشيح حزب العدالة والتنمية لأشخاص معينين، ومنع إقامة مهرجانات ومسيرات في مناطق أخرى خلال الحملة الانتخابية، وقد كان حزب العدالة والتنمية يصدر بلاغات وتصريحات في حينه، ينتقد فيها هذه الممارسات. من جهته، راهن حزب العدالة والتنمية على هذه الاستحقاقات الانتخابية من أجل تأكيد شعبيته، ومواجهة تحديات المرحلة، ولا سيما أنه كان قد دخل في مرحلة صعبة مع المؤسسة الملكية ومحيطها. أما حزب الأصالة والمعاصرة، فقد جند كل قدراته من أجل الفوز في الانتخابات؛ إذ جرى انتخاب أمين عام جديد هو "إلياس العماري"، المعروف بمواجهته الشديدة مع "عبد الإله بنكيران"؛ وجرى تسخير دعم كبير لآلته الإعلامية، وعقد لقاءات موسعة فئات متنوعة تضم أصحاب الأعمال والأشخاص المعروفين بنفوذهم الانتخابي من أجل دعوتهم إلى الترشح باسمه في الانتخابات. أسفرت الانتخابات

1012 - عبد الرحيم العلام "بين خطاب 09 مارس 2011 و بلاغ 15 مارس2017 إغلاق لقوس التغيير أم تغيير في ظل الاستمرارية"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان "20 فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب". بتحرير و تقديم(مراد دياني). ص710 و ما يليها

عن نتائج توقعها الباحثون والمهتمون، وإن صدمت الأحزاب المنافسة تجاه حزب العدالة والتنمية، في حين أنه لا يمكن الجزم بأن السلطة لم تتوقعها؛ إذ فاز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى، وزادت عدد مقاعده في مجلس النواب (127 مقعدا، ولم يحصل في انتخابات 2011 إلا على 107 المقاعد)، وأضاف إلى رصيده من حصة الأصوات نحو 300 ألف صوت (مليون و800 ألف صوت تقريبا). أما غريمه حزب الأصالة والمعاصرة فقد حل في المرتبة الثانية (103 مقاعد)، في وقت تراجعت فيه أحزاب الحركة الوطنية على نحو غير مسبوق؛ إذ احتل حزب الاستقلال المرتبة الثالثة (46 مقعدا)، وحل حزب الاتحاد الاشتراكي في المرتبة الخامسة (20 مقعدا)، وحصل حزب التقدم والاشتراكية على 12 مقعدا فقط، في حين احتل حزب التجمع الوطني للأحرار المرتبة الرابعة بـ 37 مقعدا.[1013]

- ✓ **الإنحباس السياسي بعد الإنتخابات** (البلوكاج الحكومي) : بدأ السيد بنكيران مشاوراته مع مختلف الأحزاب السياسية منذ تعيينه لتشكيل الحكومة باستقباله لزعماء الأحزاب السياسية وبالأخص منها المشكلة للأغلبية الحكومية المنتهية ولايتها، إذ واجهته صعوبات في مسار مشاوراته منها[1014] :
  - توقيت تغيير زعيم حزب الأحرار الشريك الأساسي في حكومة بنكيران مع توقيت المشاورات، ذلك أن رئيس الحزب السيد مزوار قدم استقالته من رئاسة الحزب مما استوجب انتظار مشاورات تشكيل الحكومة إلى حين انتخاب خلف له، الأمر الذي يدل على حسن نية السيد بنكيران تجاه حزب الأحرار والرغبة في مشاركته . وفي الأخير انتخب الأحرار رئيسا لحزبهم هو السيد عزيز أخنوش، لقربه من دوائر القرار.
  - تردد الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي في قبول العرض الذي قدم له للدخول في الحكومة، نفس الشيء بالنسبة لزعيم الحركة الشعبية.
  - بعد ذلك تم تشكيل تحالف حزبي بمبادرة من رئيس حزب الأحرار عزيز أخنوش ضم أربعة أحزاب بغية فرض شروط التحالف على السيد بنكيران مقابل دخولهم الحكومة وهم : حزب الأحرار الاتحاد الدستوري الاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية.
  - من جانبه رئيس الحكومة المعين عبر عن رغبته في مشاركة حزب الاستقلال في التشكيلة المقبلة، كما رحب بمشاركة التجمع الوطني للأحرار باعتبار أن رئيسه مقرب من الدوائر العليا والذي يمكن أن يلعب دورا توفيقيا بين الحكومة والدوائر المذكورة، وفي نفس الوقت رفض رفضا قاطعا مشاركة الاتحاد الاشتراكي في حكومته بعد التقلبات والمراوغات التي أبداها الكاتب الأول للحزب بعد المشاورات التي تمت معه من قبل قصد انضمام حزبه للتشكيلة الحكومية.
  - موقف السيد بنكيران رفض مشاركة الاتحاد الاشتراكي في حكومته واعتبار ذلك خطا أحمر لا يجب تجاوزه رفع من حدة تصلب موقف رئيس حزب الأحرار الذي أصر على دخول الاتحاد الاشتراكي للحكومة وفي نفس الوقت رفض مشاركة حزب الاستقلال رفضا قاطعا الأمر الذي ترتب عنه توقف مشاورات تشكيلها وبالتالي توقف وثيرة نشاط المؤسسات التشريعية والحكومية عن القيام بأعمالها وبالأخص إعداد مشروع ميزانية الدولة، بعد هذه المواقف صرح رئيس الحكومة المعين قائلا "انتهى الكلام".

استمرت حالة الإنحباس السياسي إلى أن عاد الملك من جولته الإفريقية الطويلة، و أصدر الديوان الملكي في25 مارس 2017، بلاغا شكل تحولا فارقا في العلاقة بحزب العدالة و التنمية و أمينه العام، فالمؤشرات كانت تستبعد هذا الخيار[1015] و على إثر البلوكاج قرر الملك إعفاء السيد عبد الإله بنكيران من مهمة تشكيل الحكومة و تكليف السيد سعد الدين العثماني بالمهمة[1016].

1013 - عبد الرحيم العلام. المرجع السابق. ص712-713

1014 - عبد العزيز أشرقي. المرجع السابق. ص173 و ما يليها

1015 - عبد الرحيم العلام. المرجع السابق. ص717

1016 - عبد العزيز أشرقي. المرجع السابق. ص174

- ✓ **تشكيل حكومة سعد الدين العثماني** : بتعيين السيد العثماني لتشكيل الحكومة خلفا للسيد بنكيران انفرط عقد البلوكاج الذي كان مضروبا على مشاورات تشكيل حكومة السيد بنكيران، لذلك يعتقد المهتمون بتتبع تدبير الشأن العام أن أزمة البلوكاج كان الهدف منه ليس حزب العدالة والتنمية بقدر ما كان يهدف قص أجنحة السيد بنكيران والحد من شعبيته وحضوره القوي على الساحة السياسية، وبالتالي فإن إزاحته عن تشكيلها سيخفف من وطأة الأزمة وتضايق الجهات العليا والأحزاب الإدارية التي ترغب في كسر شوكته. وهكذا، وبعد تكليف السيد العثماني بذلك تسارعت وثيرة تشكيلها بشكل سلس ودون عراقيل، رغم أن البعض يعتقد أن إعفاء بنكيران غير دستوري ما دام لم يقدم هو استقالته، لذلك يبدو جليا أن المقصود كان إزاحته في المرتبة الأولى ثم إزاحة التحفظات التي كان يرددها العدالة والتنمية وهي لا لدخول الاتحاد الاشتراكي للحكومة، ولا للشروط التي يفرضها السيد أخنوش على قبول دخولها. هذا ورغم انفراج الأزمة فإن حزب العدالة والتنمية مقبل على دفع ثمن مكلف مقابل ذلك الانفراج، والمتمثل في سمعة الحزب أولا واحتمال انشقاقه ثانيا. بعد إنهاء البلوكاج الذي دام لأكثر من نصف سنة، أعلن رئيس الحكومة سعد الدين العثماني عن خارطة الأحزاب المشكلة للأغلبية المنتظرة، بعدما رضخ حزب العدالة والتنمية لكل الشروط التي وضعت أمامه من أجل تيسير إخراج التحالف الحكومي وعلى رأسها إشراك الاتحاد الاشتراكي في الحكومة. وعلى إثر هذا الإعلان عاش أعضاء حزب العدالة والتنمية ليلة سوداء بعدما نجحت الأطراف الأخرى في إخضاع المصباح لشروطها، في وقت كان بنكيران قد واجه بقوة مشاركة الاتحاد الاشتراكي ورفض إملاء شروط التحالف المشكل من أربعة احزاب، وفي هذا السياق صرح السيد العثماني إن الاتفاق الذي حصل حول تشكيل الأغلبية الحكومية أملته الإرادة الحازمة لتجاوز العقبات التي حالت دون تشكيلها، لذلك يعتقد الكثيرون أن الاتحاد الاشتراكي حقق بالدرجة الأولى أهدافه السياسية، إذ وصل لرئاسة مجلس النواب وأصبح جزءا من الحكومة، وأوقع بالتالي بنكيران في فخ الصراعات الشخصية وبالتالي إخفاء صورته على المشهد السياسي الحزبي.[1017]

جدول(المصدر[1018]) : توزيع المقاعد الوزارية في حكومة سعد الدين العثماني

الحزب	الرتبة	البرلمانيين	النسبة المئوية	الوزراء
العدالة و التنمية	1	125	27.88	10+ رئيس الحكومة
التجمع الوطني للأحرار	4	37	9.37	7
الحركة الشعبية	5	27	6.84	5
الإتحاد الإشتراكي	6	20	6.19	3
الإتحاد الدستوري	7	19	4.81	2
التقدم و الإشتراكية	8	12	3.04	3
التقنوقراطيين				7
المجموعة		38 وزيرا + رئيس الحكومة		

سنتطرق لتقييم عمل هذه الحكومة بعد طرح برنامجها لولاية 2017-2021
في المحاور اللاحقة بعد الإنتهاء من هذه الفقرة

1017 - عبد العزيز أشرقي. المرجع السابق. ص175-176 بتصرف
1018 - المرجع السابق. ص184

الفقرة الثانية: برنامج حكومة "سعد الدين العثماني"

في 19 أبريل 2017 انعقدت الجسلة المشتركة لمجلسي البرلمان برئاسة السيد "الحبيب المالكي" رئيس مجلس النواب، للإستماع عرض السيد رئيس الحكومة المعين، للبرنامج الحكومي. بدأ رئيس الحكومة عرض البرنامج انطلاقا من الدستور، حيث يتضمن البرنامج الحكومي الخطوط الرئيسية للعمل الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في مختلف مجاالت النشاط الوطني، وباألخص في ميادين السياسة االقتصادية واالجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية[1019]، ويأتي هذا البرنامج(حسب خطاب رئيس الحكومة) في هذه الظرفية السياسية الدقيقة التي تتميز بتنظيم ثاني انتخابات تشريعية ببالدنا بعد إقرار دستور 2011، أيضا تأتي في جو شعبي راق يتسم بمتابعة غير مسبوقة من قبل المواطنات والمواطنين لتطورات الحياة السياسية ولتدبير الشأن العام. و تقتضي منا المرحلة اليوم، تعبئة شاملة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي، والإنخراط بقوة وبإيجابية وبثقة بهدف مواصلة البناء الديمقراطي وتشييد دولة الحق والقانون، دولة يتمتع فيها المواطنات والمواطنون، على قدم املساواة، بالحقوق والحريات، في ظل التضامن بين مختلف فئات الشعب املغربي وبين مختلف جهات المملكة. ونعتبر أن النجاح في ذلك يتطلب أولا تكريس المبادئ الكبرى التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة، والمبنية على قاعدة فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وعلى الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة. كما يتطلب ثانيا، تمتين الإرادة الجماعية لمختلف المؤسسات والقوى الوطنية الحية في صيانة النموذج املغربي الذي نفخر به جميعا، وتعزيز مقومات قوته ومواصلة إشعاعه، وتعزيز ثوابت الأمة المغربية الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح، ووحدة الهوية متعددة الروافد، الملكية الدستورية، والإختيار الديمقراطي، في ظل مغرب معتز بهويته الجامعة وأصالته التاريخية ومتشبث بقيم الانفتاح والإعتدال، وملتف تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتباره رئيس الدولة، وممثلها أألسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة. ووعيا منا بهذه المتطلبات، نجدد التأكيد على المواقف الوطنية الثابتة والجامعة في القضايا الوطنية الكبرى، فالمغرب أولا باعتباره دولة إسلامية، سيظل البلد المتمسك بثوابته الدينية وفق منهجية الوسطية واالعتدال، وقيم التعايش والحوار، ودعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور العلماء في الدعوة والإرشاد والإصلاح، والاستمرار في دعم بناء المساجد والأوقاف، والعناية بوضعية العاملين في الحقل الديني، بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للمغاربة، وفقا لتوجيهات أمير المؤمنين حفظه الله ونصره.[1020]

وتتعهد الحكومة بمختلف مكوناتها بالحرص على توفير شروط وضمانات القوة والفعالية في العمل الحكومي، وسيؤطر اشتغالها المشترك هذا البرنامج الحكومي الذي هو برنامج واضح وتعاقدي، مبني على أولويات محددة في القضايا الداخلية والخارجية. ينطلق البرنامج الحكومي الذي أقدمه اليوم، من تحديد الأولويات الكبرى وفرز التحديات الرئيسية المطروحة على بلادنا اليوم، ووضع سبل مواجهتها والتقدم في كسب رهاناتها الإصلاحية. وإذ نتقدم أمامكم، فإننا كلنا ثقة وأمل في مستقبل تنعم فيه بلادنا، وعدالة ومساواة، متوكلين على الله، وتنمية وازدهارا أمنا واستقرارا ومسنودين بدعم الشعب المغربي الأبي ورعاية جاللة امللك محمد السادس حفظه الله. ويتوزع البرنامج الحكومي على خمسة محاور[1021]هي: الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛ تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصالح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛ تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛ التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛ العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.

نظرا لأننا لن نستطيع عرض كل تفاصيل البرنامج الحكومي، يمكن الإستئناس به و الرجوع إليه وفق الإحالات المذكورة

1019 - الفصل 88 من دستور 2011 للمملكة المغربية

1020 - الجريدة الرسمية للبرلمان. نشرة مداولات مجلس النواب. المدة النيابية 2016-2021 السنة التشريعية الأولى: دورة أبريل2017. عدد31

1021 - المرجع السابق.

أولا: الخيار الديموقراطي والجهوية المتقدمة وفق برنامج الحكومة

لقد قطع المغرب أشواطا مهمة في مسار البناء الديموقراطي خلال المراحل السابقة وتعزز ذلك بما نص عليه دستور 2011 من حقوق وحريات ودعم لأسس دولة الحق والقانون. ويفضل الرئاسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لمجلس الوزراء، نجحت بلادنا 2 ورش إعداد القوانين التنظيمية وفق الأجال الواردة 2 الدستور. كما تمكنت الحكومة من إعداد وتقديم اغلب قوانين ديئات الحكامة والديموقراطية التشاركية. كما شهدت منظومة العدالة، طبقا للدستور، تحولا تاريخيا في العديد من جوانبها، خاصة على مستوى استقلال السلطة القضائية، فضلا عن انتظام إجراء الاستحقاقات الانتخابية وتوسيع مشاركة المواطنين، والنهوض بحرية الصحافة والتعبير واعتماد إطار قانوني متقدم لها، ودعم المجتمع المدني واحترام استقلاليته، وهو ما جعل المغرب يحظى باحترام وتقدير خاصين في المنتظم الدولي[1022]. ووعيا من الحكومة بأن البناء الديموقراطي والمؤسساتي والحقوقي ورش مستمر، فإنها تتعهد بمواصلة نهع الإصلاح وفق الأهداف التالية :

1- صون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة

وستعمل الحكومة لتحقيق هذا الهدف باتخاذ إجراءات[1023] من بينها:

- اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان بدءا من 2018
- تعزير قيم حقوق الإنسان والمساراة والإنصاف وفق مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بما يتلاءم مع دستور البلاد والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها
- تعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان خصوصا من خلال المصادقة على قانون جديد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يستد له اختصاصات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والألية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات، والآلية الوطنية الخاصة بتتبع تنفيذ اتفاقية الأشخاص ع وضعية إعاقة، مع تعزيز آلية مكافحة كل أشكال التمييز، وتوفير ضمانات استقلال هذه الآليات.
- دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان. استكمال الانخراط في منظومة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، خاصة من خلال المصادقة والانضمام إلى البروتوكول الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، رتطوير التفاعل مع الآليات المحدثة بموجب اتفاقيات مجلس اورويا التي اتضم إليها المغرب.
- مواصلة جهود الدفاع عن حقوق الإنسان ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.
- تعزيز حقوق المراة وتفعيل مبدأ المساواة، وارساء وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز، وإطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، واعتماد خطة حكومية ثانية للمساواة: إكرام 2، وتقوية برنامج الإدماج الاقتصادي للمراة والتمكين لها في الحقل التنموي.
- تفعيل اكاديمية محمد السادس للغة العربية، والنهوض باللغة العربية باعتبارها لغة رسمية للدولة.
- تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية للقيام بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية، عبر اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بها والإسراع في تنريله وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتعرير المكتسبات في مجال النهوض بالأمازيغية في التعليم والإعلام.

1022 - عن رئيس الحكومة. "البرنامج الحكومي" تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور. الولاية التشريعية 2016-2021. الصادر في أبريل2017. ص17

1023 - المرجع السابق. الصفحات من17 إلى19

- اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بصفته مؤسسة دستورية وطنية مرجعية في مجال السياسات اللغوية والثقافية، مع الحرص على ضمان التكامل والانسجام مع مجموع المؤسسات والهيئات المعنية بالشأن اللغوي الوطني .
- توسيع الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحقوق الفئات الخاصة، ومنها حقوق الطفل وحقوق نزلاء المؤسسات السجنية والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين واللاجئين، والأشخاص المسنين وحقوق الإنسان في العصر الرقمي.
- تعزيز الحريات الإعلامية ودعم الصحافة وتفعيل النظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة.
- تعزيز المشاركة الانتخابية وتوسيع نطاق الاستشارات العمومية، وتقوية مبادرة تشجيع تمثيلية النساء.

2- تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

ستعمل الحكومة على تأهيل المنظومة القانونية الوطنية وتجويدها من خلال[1024]:
- مراجعة التشريعات القائمة والعمل على تحيينها وفق مقاربة جديدة، من خلال إحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات، بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها، وفق برامج سنوية ومتعددة السنوات:
- ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، من خلال اقتراح مشاريع النصوص المغيرة للتشريعات التي لا تتوافق والاتفاقيات المذكورة؛
- تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية للقوانين الصادرة بالجريدة الرسمية، وضمان دخولها حيز التنفيذ في أقرب الأجال؛
- وضع نظام معلوماتي لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص القانونية منذ إعدادها من طرف الوزارة المعنية إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة، بالإضافة إلى القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية المذكورين اعلاه، ستسعى في أقرب الأجال الممكنة إلى التنسيق الوثيق مع مؤسستكم الموقرة من أجل استكمال اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين هيئات الحكامة والديموقراطية التشاركية المحالة على البرلمان[1025]، والمتمثلة في:
- القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.
- القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛
- القانون التنظيمي للإضراب؛
- القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز
- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛

3- تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب.

من خلال:

أ- تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية[1026]

1024 - البرنامج الحكومي . المرجع السابق. ص21
1025 - المرجع السابق. ص22
1026 - المرجع السابق. ص23

يتميز النموذج المغربي للجهوية المتقدمة بكونه نابعا من إرادة ملكية صريحة وتطلع شعبي صادق تم تكريسهما من خلال سيرورة متدرجة للامركزية والديموقراطية المحلية. والغاية من هذا الورش هو مسافمة الجهوية المتقدمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتقوية جاذبية وتنافسية الجهات، واستنهاض إرادة الإبداع والمبادرة لدى الفاعل المحلي في تعانن، وثيق بين الحكومة ومجالس الجهات. وستولي الحكومة أنمية استراتيجية لهذا الإصلاح النوعي والمهيكل من خلال ما يلي :

- اعتماد ميثاق اللاتمركزا وتفعيل اللاتمركز الإداري.
- استعمال الترسالة القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛
- وضع آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة عبر لجنة وطنية، لتتبع البرامج الحكومية والجهوية والتقييم الدوري للسياسات الترابية؛
- مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها، والإسراع في تحويل هذه الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها.
- تفعيل صندوق التاهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؛
- التسريع بإنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماهية للتنمية ودعم تنفيذها في إطار تعاقدي مع الدولة؛
- مواصلة التنفيذ الأمثل لعقود البرامج الخاصة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية.

ب- إطلاق سياسية فعالة لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة[1027]

ولضمان تنمية مندمجة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار الترامات بلادنا على الصعيد الدولي وما تقتضيه ضرورة مواكبة الأوراش الكبرى، من قبيل الإرساء الفعلي للجهوية المتقدمة والنموذج التنموي الترابي المعتمد على مبدأ اللاتركيز واللاتمركر ، أضحى من الضروري اعتماد مقارية استشرافية ترتكر على مرجعيات وطنية متقاسمة لإعداد التراب، تسمع بالتقائية أفضل للسياسات العمومية على المستوى المجالي وتكامل المخططات والبرامج الجهوية للتنمية. ومن أجل ذلك، تقترح الحكومة تدابير وإجراءات منها :

- تبني نموذج متجدد للسياسة الوطنية لإعداد التراب عبر اعتماد قانون يعنى بإعداد التراب، بوضع مرجعياته الوطنية والجهوية، وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية وإحداث مرسد وطني للتتبع والتقييم.
- وضع سياسة حضرية وطنية شاملة من خلال المصادقة على 600 وثيقة تعميرية وإعداد 30 خريطة للمناطق القابلة للتعمير ووضع استراتيجية وطنية خاصة بالمدن العتيقة والقصسات، وأخرى تعنى بالمشاهد الطبيعية.
- مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية من خلال العمل على تقليص مظاهر العجري المناطق التي تعرف ضغطا وإبراز ادوارها التنموية في إطار تعاقدي مع المنظومات المحلية يضمن التقائية التدخلات والبرامج كل حسب اختصاصاته .
- الارتقاء بدور الوكالات الحضرية من خلال إعادة تموقع الوكالات على المستوى الجهوي وتمكينها من وضع تصور مندمع للتخطيط الترابي بمختلف مستوياته ودعم سياسة القرب.
- تأطير التعمير والبناء بالعالم القروي عن طريق وضع برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية بالعالم القروي، ويلورة مشاريع مندمجة تهم المراكز الصاعدة، مع احترام تام للبيئة الطبيعية والخصوصيات المعمارية لكل منطقة.

[1027] - البرنامج الحكومي . المرجع السابق. ص24

ثانيا : تطوير النموذج الإقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

لقد تمكن المغرب من رفع قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، وتحسين مساهمة عدد من القطاعات في النهو الاقتصادي الوطني، وإنجاح إقلاع قطاعات صناعية من قبيل صناعة السيارات والطائرات، فضلا عن تسجيل تقدم معتبر في المجالات المالية وتكنولوجيا الاتصالات وتدبير الثروات الطبيعية، واكتساب مقاولات مغربية للريادة على المستوى الجهوي والقاري والعالمي. وبناء على هذه الخطوات الوازنة، يتطلع المغرب إلى نسب نمو عالية لضمان اللحاق بركب البلدان الصاعدة، وإلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني والنهوض بالتشغيل وتدعيم التنمية المستدامة. واعتبارا لكون المقاولة في المحرك الأساسي للتنمية، فإن الحكومة تضع في صلب اولوياتها تسهيل حياة المقاولة وتحريرها من قيود المساطر الإدارية المتشابكة والمعقدة، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، حتى يتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية وفي خلق الثروة وفرص الشغل المنتج، كما ستعمل الحكومة على دعم وتقوية نسيع المقاولات، رخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمقاولات، ووضع إطار تحفيري مشجع ونبتكر.
وانسجاما مع هذه التوجهات، يسعى البرنامج الحكومي إلى توطيد أسس نمو اقتصادي قوي، مدمج ومستدام يروم تحقيق المؤشرات الماكرو اقتصادية التالية في افق 2021:[1028]

المؤشرات	النسب المستهدفة في أفق2021
معدل النمو الاقتصادي	بين 4,5% و 5,5%
عجز الميزانية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	في حدود 3%
مديونية الخزينة (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	أقل من 60%
نسبة التضخم	أقل من 2%
نسبة البطالة	في حدود 8,5%

و ولتحقيق هذا الهدف وهنه المؤشرات ستعمل الحكومة على:

1- دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار[1029]

أ- **النهوض بالقطاع الصناعي والمقاولة**، إن إرساء نسيح اقتصادي قوي يرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي والمقاولة المغربية وتحفيز الاستثمار، ويقترح البرنامج في هذا المجال، مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة اكبر بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، باعتباره يرتبط بتطور إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات القيمة المضافة العالية. ويقترح البرنامج حزمة من الإجراءات من بينها:
- الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المخرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" في افق 2021

1028 - البرنامج الحكومي . المرجع السابق. ص37
1029 - المرجع السابق. الصفحات من37 إلى46

- تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار، وخاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيري الخاص بالشركات الصناعية الجديدة والصناعات المصدرة الكبرى
- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والعمل على تفعيله،
- تسريع دمج الهيئات العمومية المكلفة بلعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج
- تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتسين شمولعها وتخويلها صلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي
- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية
- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية الكبرى رشمان رفاء المدربين التوليين بترطين جرء من انشطليم الاقتصادية ونقل الخبرة والتكنولوجيا لفائدة اليد العاملة المغربية.
- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والنافلة الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمري القطاعات الواعدة؛
- وضع إطار خاص بتعبلة العقار الصناعي، بدءا من تحديد حاجيات الفاعلين الصناعيين إلى غاية تسويق وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية
- فهم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من أجل رفع قدرتها التنافسية بمواكبة 20000 مقاولة، منها 500 مقاولة رائدة؛
- بلورة استراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير المنظم؛
- مواكبة انتقال 100 ألف مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل؛
- وضع برمجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية
- تسريع البت في المشاريع الاستثمارية المتأخرة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمارا - تفعيل استراتيجية التجارة 2020 بهدف تنظيم التجار وتاهيل التجار الصفار والمتوسطين والمناطق والأحياء الخارجية وكذا تحسين القدرة الشرائية للأسر ورفع الإنتاح الوطني ومواكبة الانتقال التدريجي صوب القطاع المنظم؛
- الاستمرارة تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020
- تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويعتبر البرنامج الحكومي أن النهوض بالمقاولة وتحفير الاستثمار وتحقيق التحول الهيكلي للاقتساد نحو الإنتاح في القيمة المضافة يقتضي سلسلة من الإجراءات لتقوية القطاع المالي وتعزيز استقراره ودوره في تمويل الاقتصاد، وذلك عبرة:

- تنزيل إصلاح القانون البنكي الذي نص على إحداث تمويلات بديلة في إطار المالية التشاركية، بعدف تعينة المزيد من المدخرات روشع اليات تمويل جديدة
- تنويع وتحديث الأدوات وتطوير مؤسسات سوق الرساميل
- تدعيم الرؤية العمرية للقطب المالي.
- تعزيز الإدماج المالي عبر وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي بالتشاور ومشاركة مختلف الفاعلين من القطاعين الخاص والعام، تشمل على وجه الخصوص، دعم وتنويع آليات الولوج للتمويل من طرف المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكذا المقاولات الناشئة والمبتكرة

ب- مواصلة وتعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مجالات الفلاحة والصيد البحري والطاقات والمعادن. وخاصة من خلال ما يلي:

- تعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة مع تحسين ظروف تنزيلها وشروط تكاملها؛

- مواصلة تنزيل مخطط المغرب الأخضر وتعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وتحفيز الصناعات الغذائية، وإطلاق برنامج 2017-2021 لمشاريع الدعامة الثانية من الفلاحة التضامنية يهم 297 مشروع باستثمار 6,5 ملايير درهم لقائدة 130 الف من صغار الفلاحين وعلى مساحة 400 الف هكتار
- إطلاق مقاربة جديدة للمحافظة على النظم الغابوية وتأهيلها وضمان استدامتها في علاقتها بالتنمية القروية، واستهداف تخليف وتشجير 50 الف هكتار في السنة، ومحاربة زحف الرمال على مساحة 4000 هكتار.
- تثمين الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والغابات والمعادن والثروة السمكية
- تعزيز المحافظة على الموارد البحرية وتطوير الصيد البحري، وخاصة التقليدي وقطاع تربية الأحياء المائية وتشجيع تنافسية القطاع
- تعزيز ريادة المغرب في مجال الفوسفاط ومواكبة البرنامج الاستثماري للمكتب الشريف للفوسفاط
- استكمال إصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 13 -33 المتعلق بالمناجم.
- إعداد برنامج إعادة هيكلة النشامل المنجمي التقليدي.
- وضع إطار قانوني وإداري وتنظيمي لتشجيع الاستثمارية القطاع المالي والطاع المواد البترولية والغاز الطبيعي، خاصة عبر إدراج تحفيزات في إطار قانون المالية وميثاق الاستثمار.
- تفعيل دور السلطة الوطنية لضبط الكهرباء، ووضع هياكلها والشروع الفعلي في ممارسة مهامها، وتوسيع هذه المهام لتشمل ضبط الأنشطة المتعلقة بالغاز الطبيعي.
- تنفيذ مخطط التجهيز الكهربالي لإنجاز قدرات إنتاجية جديدة.
- وضع الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لقطاع الغاز الطبيعي.

- تطوير نظام جديد لحكامة قطاع النفط وتأمين تزويد البلاد بالمواد البترولية ومراقبة جودتها وتطوير قدرات الاستقبال والتخزين الضرورية ولتدبير المخزون الاحتياطي من المواد النفطية.

ج- مواصلة تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثماري البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات من أهمها:

- إعداد إطار قانوني للإشراف المنتدب على تنفيذ مشاريع التجهيزات العمومية؛
- تأهيل الشبكة الطرقية المهيكلة ومواصلة برنامج هبكة الطرق السريعة والطرق القروية
- الحفاظ على جودة الرصيد الطرقي الوطني والمنشات الفنية
- توسيع شبكة الطرق السيارة وتحسين وعصرية استغلالها
- إنجاز الطريق السريع تزنيت -العيون على طول 555 كلم، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم.
- تطوير وعصرية شبكة السكك الحديدية، وتسريع تثنية الخط السككي بين سطات ومراكش الذي يمتد على مسافة 175 كلم، ومواصلة تأحيل محطات القطارات وتحسين السلامة السككية.
- مواصلة تنزيل الإستراتيجية المينائية وتطوير وتأهيل الموانى، وإنجاز الميناء الجديد لأسفي وميناء الناظور غرب المتوسط، وكذا الشروع في إنجاز الميناء الطاقي بالجرف الأصفر، وميناء الداخلة الأطلسي، وميناء القنيطرة الأطلسي؛
- تأهيل الأقطاب المطارية لمواكبة الفتاح المغرب والإستراتيجية السياحية للمملكة من خلال القطب المطاري المحوري للدار البيضاء كقطب جهوي، بالإضافة إلى قطبي كل من الداخلة ومراكش، وتشجيع فتح خطوط جوية جديدة متوسطة وبعيدة المدى، خاصة في اتجاه إفريقيا؛

- جعل قطب الدار البيضاء قاعدة محورية للشحن الجوي ذات بعد جهوي وإقليمي وإحداث محطات عمومية للشحن الجوي لمعالجة حوالي 100.000 طن سنويا في افق 2020؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي ومواصلة تطوير أسطول شركة الخطوط الملكية المغربية لمواكبة تطور الحركة الجوية؛
- تعزيز سلامة الملاحة الجوية والنقل الجوي.
- لتزيل الخطط المديري للمطارات عبر إنجاز المشاريع المتعلقة بتهييء وتوسعة البنية التحتية للمطاراته بهدف الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات المغربية لتصل إلى 40 مليون مسافرخ افق 2021،
- تفعيل الإستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية وتثمين استغلال 600 هكتار من المحطات اللوجستيكية، كما سيتم تهيئة 300 هكتار على المدى المتوسط؛
- اعتماد منظومة قانونية لتطوير الخدمات المقدمة وإدماج الخدمات اللوجيستيكية
- تأهيل وإنجاز بنيات تحتية جديدة لتحسين ربط المناطق اللوجستيكية بشبكات النقل، مع مواصلة إنجاز شبكة المحطات السككية اللوجيستيكية؛
- اعتماد مقارية شمولية وتشاركية لإشكالية النقل الطرقي بالمغرب
- إخراج الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية إلى حيز الوجود تفعيلا للقانون الخاص بها.
- العمل على تقليص عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير بنسبة 20% أفق 2020.
- تنظيم وتأهيل النقل العمومي بالحافلات بين المدن.
- تقديم الدعم المالي اللازم للجماعات لتطوير النقل الحضري الجماعي بالمدن.

د - النهوض بالصادرات المغربية، سعيا إلى تحقير ودعم الصادرات المغربية، وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أنفا والمتعلقة بالرفع من تنافسية القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الموجهة للتصدير، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير التالية:

- تجميع مختلف البنيات المؤسساتية المعنية بالترويج للمغرب
- تحسين ظروف إنتاج وتسويق المنتجات المغربية، خاصة ملها القلاحية والغذائية، وحصر وسسط لائحة العراقيل غير الجمركية التي تطبقها العديد من البلدان؛
- تعزيز استفادة المقاولة المغربية من الفاقيات التبادل الحر واتفاقيات منظمة التجارة العالمية
- تقييم مجموع اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم و المقاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات جديدة واعتماد دراسات قبلية لتقييم أثارها وضمان مصالح الصادرات المغربية
- تنشيط دور الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة في مجال الترويج لصادرات المغرب والتعريف بمؤهلاته لاستقال الاستثمارات الأجنبية واستكشاف أسواق جديدة
- تفعيل مقتضيات حماية المنامات الناقلة والدفاع التجاري ومكالمة الممارسات المخلة بالمنافسة الشريفة والإغراق.
- اعتماد آليات متنوعة لتشجيع الاستثمارات المغربية المرتبطة بالتصديرة
- تعزيز التنسيق مع السياسة الوطنية في مجال خطوط النقل، خاصة البحري منه، نحو البلدان والأسواق الخارجية.
- استثمار الفرص التي يمثلها مغاربة العالم لتطوير الصادرات المغربية لحو بلدان إقامتهم.

هـ - إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة، ستقوم الحكومة بتعينة الجهود من اجل تسريع تنفيذ الإستراتيجية السياحية "رؤية2020"، وذلك من خلال التركيز على الإجراءات التالية:

- إعادة إطلاق دينامية الاستثمار ومواصلة إنجاز البرنامج المسطر في رؤية 2020، خصوصا من خلال وضع مدونة مشجعة للاستثمار السياحي؛

- تعزيز مكانة المغرب فيما يخص السياحة الشاطئية، ولا سيما عبر محطات تاغازوت والسعيدية وموغادور وليكسوس.
- تحسين تنافسية العرض السياحي من خلال تأهيل البنيات الفندقية القديمة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج التنافسية والابتكار لرؤية 2020 في شقه المتعلق بتحسين مهنية السياحة وبروز انظمة تنافسية تراعي الشروط البيئية؛
- تحسين جودة التكوين وملاءمته مع حاجيات القطاع
- تعزيز عمليات التواصل حول الوجهة المغربية قصد ترسيخ صورة المغرب كوجهة سياحية متميزة.
- تكثيف عمليات الترويج والتسويق من أجل تعزيز تدفقات السياح من الأسواق التقليدية الأوروبية
- مواصلة استراتيجية ولوج أسواق جديدة وتحسين الربط الجوي بين الوجهات السياحية الأساسية بالمغرب والأسواق المصدرة للسياح؛
- تطوير خطوط جوية ذات طابع سياحي، من وإلى الدول الأوروبية في إطار رؤية مندمجة ومتكاملة للنقل الجوي والسياحي.
- ربط التنمية السياحية بالتنمية المستدامة والشاملة لمصلحة الساكنة، وتثمين التراث الثقافي والقيم المميزة للمحطات السياحية.

و - مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية، يكتسي قطاع الصناعة التقليدية اهمية خاصة لإحتضانه 2.3 مليون من الحرفيات والحرفيين، ولهذا ستتم بلورة رؤية استراتيجية جديدة للقطاع تتوخي:

- الرفع من جودة وجانبية الخدمات والمنتوجات.
- تطوير نسيج من المقاولات الحرفية المهيكلة والمناطق الحرفية والمركبات المتخصصة تطوير سلاسل الإنتاج، والتحويل المحلي للمنتوجات، وربط الصناعة التقليدية بالإرث التقلية والتاريخي لبلادنا،
- تطوير آليات تمويلية ملائمة، وتشجيع الترويج والتسويق والرفع من صادرات الصناعة التقليدية عن طريق تنويع المنتوجات والبحث عن أسواق جديدة.
- تحسين ظروف ميش واهتغال الحرفيين والصناع التقليديين
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للقطاع
- مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة للقطاع؛
- تعزيز خدمات التواصل والإرشاد، عبر إرساء خدمات مندمجة للاستقبال والمصاحبة والتوجيه لمساعدة الحرفيين ومختلف العاملين في القطاع؛
- الرفع من عدد المتدربات والمتدربين، وتنمية التكوين المستمر للحرفيين والمشتغلين في المجال التعاوني!
- منع شهادات لحرفيي الصناعة التقليدية موازية للشهادات الممنوحة في أسلاك التربية والتكوين، بناء على التجربة والخبرة المراكمة في إطار تثمين وترصيد المهارات المهنية.

ز- تيسير الولوج للعقار، اعتبارا لكون العقار هو الوعاء الحاض لمختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لأهميته في تيسير الاستثمار، ستعمل الحكومة على تنزيل إصلاح شامل لقطاع العقار، وتحسين حكامته وتسهيل تعينته، وفقا للرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية حول موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ل دجنبر 2015 وتوصياتها، في أفق تعريز وظيفته كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وخاصة من خلال الإجراءات التالية:

✓ **تحسين حكامة القطاع**

- بلورة سياسة عمومية مقارية فعالة وناجعة
- فتح ورش تحيين وتحديث ومراجعة الترسانة القانونية المؤطرة للعقار وفق منظور شامل.
- تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية؛
- تسريع وتيرة تعميم نظام التحفيظ العقاري، لاسيما من خلال تكثيف عمليات التحفيظ الجماعي؛
- تتميم عملية جرد وإحصاء الرصيد العقاري العمومي :
- وضع إطار مرجعي للمعايير التي يتعين توفرها في برمجة المرافق والتجهيزات العمومية في رثائق التعمير بهدف عقلنة وترشيد استعمال الرصيد العقاري للدولة.
- وضع برمجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة برسم التعويض من نزع الملكية لأجل المنفعة العامة وتنفيذ الأحكام القضائية.

✓ **النهوض بالمطار كالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،** ستسعى الحكومة في هذا الإطار إلى اتخاذ التدابير التالية:

- العمل على تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية بما يسمح باستباق الحاجيات العقارية لهذه المشاريع، والحد من ظاهرة ارتفاع اسعار العقاري المناطق ذات الجاذبية؛
- وضع آليات عملية وإجرائية لضبط السوق العقارية وتعزيز آليات المراقبة للحد من المضاربة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- تسريع عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لذوي الحقوق المستغلين؛
- اعتماد مساطر ومعايير دقيقة لعمليات تفويت وكراء العقارات العمومية وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص، من خلال توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول الرصيد العقاري العمومي وامكانية تعينته.
- مراجعة النصوص الخاصة بنزع الملكية بما يعزز حماية حقوق الملاك وضمان التعويض المناسب لهم؛
- اعتماد مدونة الأملاك الخاصة للدولة تتضمن مساطر ومعايير حقيقة لتدبيرها؛
- ارساء استراتيجية وطنية همولية ومندمجة - مجال السكن بهدف تعيلة العقار الضروري لهذا القطاع، تقوم على الالتقائية وتنسيق تدخلات كافة القطاعات العمومية المعنية بهذا القطاع.

2- النهوض بالشغل والإدماج المهني[1030]

يعتبر التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تعترم الحكومة مواجهتها وجعلها ع صلب أولوياتها ومعالجتها ع جوانبها القانونية والمؤسساتية والهيكلية والقطاعية. وفي هذا الباب ستسعى الحكومة إلى تبني سياسة عمومية في مجال التشغيل تقوم على الأسس التالية:

أ- **النهوض بالتشغيل ويعلاقات الشغل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين اداء مؤسساته وتطوير شروط العمل اللائق،** ومن اجل ذلك، ستتخذ الحكومة التدابير التالية:

- تفعيل استراتيجية التشغيل في افق 2025 تحت شعار "جميعا من أجل النهوض بالتشغيل المنتج والعمل اللائق" وربطها بالإستراتيجيات القطاعية وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال؛
- تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل؛
- وضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات المتعلقة بسوق الشغل، ودعم المرصد الوطني لسوق الشغل؛

[1030] - البرنامج الحكومي . المرجع السابق. الصفحات من47 إلى50

- العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل؛
- القيام بتقييم فامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها؛
- مراجعة آليات الوساطة سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص.
- تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكامتها ودورها في تيسير إنشاء نمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد برنامج مع الدولة؛
- وضع منظومة جهوية لإنعاش التشغيل تضمن الالتقائية والتكامل بين مختلف الفاعلين على الصعيد الترابي لإنعاش التشغيل.

ب- مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وربطها بإحداث فرص الشغل، من أجل ذلك يعتمد البرنامج مجموعة من التدابير من أهمها؛

- مراجعة سياسة التحفيزات القطاعية من أجل توجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى عدد ونوعية فرص الشغل التي تحدثها؛
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي؛
- إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية عبر إصدار طلب مشاريع موجه لحاملي المشاريع في المناطق القروية، وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة ومواكمة حامليها بتكوين الزامي؛
- إحداث برامج تكوين خاصة بتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات من أجل الإسهام في التنمية القروية
- إقامة فضاءات رقمية و العالم القروي لتشجيع الشباب على تطوير خدمات وانشطة عن بعد.

ج - إجراءات خاصة بتعزيز القابلية للشغل، إذ تعتزم الحكومة اتخاذ تدابير من بينها:

- إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجمامات الترابية.
- الاستمرار تفعيل وتطوير برامج استكمال تأهيل المجازين.
- إقرار تحفيزات للمقاولات لتخصيص تداريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني؛
- تشجيع الشاء مشاتل مندمجة لإيواء حاملي المشاريع والباحثين
- تعميم فضاءات التشغيل على كافة المدن وإنشاؤها بالجامعات والجماعات الترابية
- دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20 في المائة للمقاولات المتوسطة والصغرى.

د - مواصلة تطوير وملاءمة تشريع الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإرساء علاقات مهنية مستقرة، وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على:

- مراجعة مدونة الشغل عبر مقاربة تشاركية مندمجة لملاءمة مقتضياتها مع معايير العمل الدولية، وتطوير تشريع الشغل لضمان العمل اللائق لكل الفئات، وتنافسية المقاولة الوطنية و تيسير ولوح الفئات الهشة لعالم الشغل، ومواكبة المهاجرين في وضعية قانونية من أجل تيسير إدماجهم المهني؛
- السعي نحو إقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب؛
- إعداد القانون المتعلق بالنقابات المهنية؛
- بلورة ميثاق اجتماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف، بهدف تطوير العلاقات المهنية ومأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛

- إعداد استراتيجية للنهوض بالصحة والسلامة المهنية تنفيذا لأحكام اتفاقية العمل الدولية رقم 187.
- تقوية جهاز منتهية الشغل والرفع من تغطية المراقبة للمؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي وتعزيز آليات تلك المراقبة وتوفير الموارد البشرية اللازمة تدريجيا؛
- تطوير الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الفئات الهشة، ولاسيما في مجال محاربة تشغيل الأطفال والنهوض بحقوق المراة في العمل.

ه- **توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية،** ومن أجل ذلك ستعمل الحكومة على القيام بما يلي:
- إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين واصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود، والذي يهدف إلى التغطية التدريجية لحوالي 5 ملايين وذوي حقوقهم ابتداء من سنة 2018، بدءا بالفئات المنظمة مع إجراء الدراسات الخاصة بالفئات غير المنظمة.
- تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض من فقدان الشغل؛
- إصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاهات.

3- تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي[1031].

سيتم تعزيز التنمية المستدامة و التأهيل البيئي عن طريق تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و التأهيل، تنمية العرض المائي و أخيرا تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية.

أ- **تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي،** تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية القاضية بتكريس الانخراط الإرادي للمغرب في الجهود العالمية الرامية لبلوغ اهداف التنمية المستدامة، وحرصا على تنزيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغيرات المناخية، وتنزيلا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمراكش "كوب 22"، ستقوم الحكومة بالعمل على:
- تفعيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة
- إعداد والتعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتعزيز الإطار المؤسساتي المتعلق بالتنمية المستدامة
- دعم وتفعيل الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
- بلورة مخططات تنموية جهوية واليمية تعتمد الاقتصاد الأخضر كمحور أساسي.
- مواصلة برنامج تأهيل المطارح غير المراقبة.
- تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة و الصناعية والرفع من نسبة الجمع إلى 90 في المئة، والمخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل؛ ومعالجة المياه العادمة بالوصول إلى نسبة 60 في المائة بحلول 2020.
- تقديم الدعم المالي اللازم للجماعات لتطوير النقل الحضري الجماعي بالمدن بما يسهم في الحفاظ على البيئة؛
- تفعيل وتعزيز آليات الرصد والتتبع والمراقبة البيئية، خصوصا المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ومواكبة المراصد الجهوية؛
- دعم الإمكانيات المالية المخصصة لمحاربة التلوث الصناعي، خاصة منها المعبأة في إطار صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي؛
- إعداد وتفعيل برنامج وطني لمكافحة التلوث الهوائي؛
- تدعيم السياسة الوطنية في مجال تغير المناخ.

[1031] - البرنامج الحكومي . المرجع السابق. الصفحات من50 إلى52

ب- تنمية العرض المائي

- اعتماد المخطط الوطني للماء وتفعيل برامجه:
- تدبير الطلب على الماء بالرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب ومواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم الموضعي لـ50 الف هكتار سنويا.
- تنمية العرض المائي ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المالية، من خلال:
  - مواصلة إنجاز السدود الكبرى، بإنجاز 15 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود في السنة الفترة الممتدة بين 2017 و2021.
  - إنجاز عشرة مدود صخرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجات إلى الماء الشروب بالعالم القروني والري وتعنية الفرحات المائية؛
  - مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحويل المياه من احواض الشمال إلى الوسط، مع السعي إلى إيجاد اليات ومصادر التمويل.
  - تنويع مصادر التزويد بالماء وتشجيع مصادر المياد غير التقليدية.

ج- تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وذلك عبر إجراءات من بينها:

- تنزيل وتسريع مخططات الطاقات المتجددة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية وذلك من اجل رفع حصة الطاقات المتجددة من 42% من القدرة المرتقية سنة 2020 إلى 52% في افق 2030؛
- إتمام بلورة الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، وتفعيل الشطر الأول من هذه الإستراتيجية في إطار عقد في برنامج للفترة الممتدة ما بين 2017 و2021 بين الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والحكومة والجماعات الترابية؛
- إحداث آليات لتشجيع استخدام الطاقات المتجددة من طرف المواطنين والمقاولات وتحضير الاستثمارات في الطاقات البديلة والنجاعة الطاقية.
- تعبئة الأوعية العقارية الضرورية لإنجاز مختلف المشاريع الطاقية الإستراتيجية

الفرع الثاني: تقييم سياسات حكومة "سعد الدين العثماني"

أمام هذا البرنامج العام الذي وضعته حكومة "سعد الدين العثماني" سنحاول تقييم تجربة الحكومة على مجموعة من المستويات، و خصوصا التطور التشريعي اتجاه الإنتقال الديمقراطي و على الصعيد الإقتصادي، و سنحاول معرفة ما إذا كانت هذه الأخيرة حققت الإصلاحات الرئيسية التي تعهدت بإنجازها، و بالرجوع إلى الحصيلة الحكومية المرحلية[1032]، كما نشير للحصيلة الصادرة عن مجلس النواب[1033].

من خلال قراءتنا لهذه التقارير الصادرة بخصوص ذكر حصيلة الحكومة يتضح بشكل كبير كمية النقص التي تشوبها، حيث من البديهيات أن نجد ملاءمة برنامج الحكومة من حيث النقاط التي وعدت بها الحكومة مع الإصلاحات الموجودة في الحصيلة، لكن ما يظهر هو العكس تماما، فأغلب التقارير الصادرة عن الحكومة تناولت إصلاحات فرعية ثانوية و لم تعالج النقاط المهمة في برنامجها التي عرضته سنة 2017. فعلى سبيل المثال لا لحصر نجد أن الحصيلة لا تتناولا المؤشرات الماكرو اقتصادية في حين وعدت بأرقام مهمة أثناء عرض برنامجها، حيث من المفروض عرض المؤشرات الإقتصادية و بيان مكامن القوة و الضعف في الإقتصاد المغربي بأرقام رسمية، في حين تتناولت مجموعة من الإصلاحات التي بدأتها الحكومات السابقة. على مستوى مؤشر الإنتقال الديمقراطي نلاحظ أن التقرير يسجل أمور ثانوية في "مسار النهوض بحقوق الإنسان" و يمكن أن تقوم بها الجماعات الترابية (الجهة، العمالات و الأقاليم و الجماعات) أو المجتمع المدني كطرف موازي في تدبير الشأن العام في إطار ما سمي بالديمقراطية التشاركية، في حين غفلت الحكومة بعض الملفات التي يعتبرها الفكر السياسي المعاصر مؤشر رئيسي في قياس مدى تقدم/تراجع حقوقي، و هو ملف الإعتقال و ضرورة ضمان شروط المحاكمة العادلة، كما غفلت الحكومة الحديث عن الحجم الكبير لإعتقال الذي طال الصحافيين بالمغرب (سواء أكان اعتقال مشروع أو غير مشروع فعدد الإعتقالات تطرح علامة استفهام)، لكن في علم السياسات العمومية حتى صمت الحكومة يعد سياسة عمومية في تدبير أي ملف.

من هذا المنطلق و بعد هذه التوطئة سنحاول مقاربة تقييم التجربة الحكومية 2017-2021 من خلال تناول النقاط التي درجتها الحكومة في برنامجها و ملاءمتها مع مدي تطبيق تلك الوعود، من خلال التقارير الرسمية، كما يجب الإشارة أثناء هذه العملية أن العودة للحصيلة الصادرة عن الحكومة سيكون قليل نظرا لغياب المعطيات و المؤشرات الضرورية لقياس عمل أي حكومة. و عليه سنتناول في هذا المحور المسار الديمقراطي في ظل حكومة "العثماني"، و العمل الإداري، الإقتصاد المغربي، المقاربة الإجتماعية في هذه الحكومة، التدبير الحكومي في زمن الجائحة... أي نتيجة لهذه الحصية؟ سنجيب من خلال الفقرات التالية :

1032 - أصدر رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني حصيلته في تقارير متوالية :
التقرير الأول: تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الأولى أبريل 2017- أبريل 2018 الصادر بتاريخ يونيو 2018
التقرير الثاني: تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الثانية أبريل 2018- أبريل2019
التقرير الثالث: تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الثالثة أبريل 2019- مارس 2020
التقرير الرابع: تنفيذ البرنامج الحكومي، التقرير التركيبي أبريل 2019 – مارس 2020، للإنجازات برسم السنة الثالثة و الإصلاحات و الأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة.
التقرير الخامس : سنة من تدبير جائحة كوفيد-19. يناير 2021.

1033 - نشرة مداولات مجلس النواب، المدة النيابية 2016-2021 السنة التشريعية الثالثة : دورة ابريل 2019. الجريدة الرسمية للبرلمان، السنة الثالثة عدد88 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2019. ص113 و ما يليها

الفقرة الأولى: حكومة "العدالة و التنمية" و المسار الديمقراطي

سنتناول تقييم المسار الديمقراطي للمغرب و دور حكومة "سعد الدين العثماني" في هذا المسار، و هل كان له دور إيجابي أم سلبي؟ و مسألة التقييم لا تقف على مسألة الإنجازات فقط خصوصا في مسألة المسار الديمقراطي حيث وجب بداية التقييم من مسألة تعيين رئيس الحكومة إلى حين تسليم السلط لرئيس الحكومة المقبل، كما نشير أيضا لسياسة الحكومة اتجاه بعض الملفات غير المذكورة في برنامجها و لا حصيلتها و التي تعد كذلك سياسة عمومية، من هذا المنطلق سنتطرق في تقييمنا للحديث عن المنهجية الديمقراطية أثناء تشكيل الحكومة رقم 16 في تاريخ المغرب، كما سنحاول مقارنة سياسات هذه الأخيرة بخصوص الحركات الإجتماعية ثم الإشارة لمسار منظومة العدالة و التشريعات.

1- التنصيب الحكومي و المنهجية الديمقراطية

عرفت حكومة "سعد الدين العثماني" مرحلة ما قبل تعيينه على رأس الحكومة، حيث عين الملك السيد "عبد الإله بنكيران" لتشكيل الحكومة بعد فوز حزب العدالة و التنمية باستحقاقات الإنتخابات التشريعية لسنة 2016، دامت المفاوضات ما يقارب ستة أشهر بدون فرز أي أغلبية نظرا لتشبت التحالف الحزبي الأخر بدخول "الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية" في حين رفض الأستاذ عبد الإله بنكيران هذا الشرط، حيث عرفت هذه المرحلة انحباس سياسي سمي بـ"البلوكاج"، في هذا السياق أقال الملك رئيس الحكومة السابق(الأمين العام للحزب) و عين بدلا عنه رفيقه في نفس الحزب الأستاذ "سعد الدين العثماني"(رئيس المجلس الوطني للحزب آنذاك). الأمر الذي خلق جدلا دستوريا أحالنا على مجموعة من التأويلات حول مدى دستورية إقالة "بنكيران" و تعيين "العثماني"، فهناك من اعتبر أن للملك أن يعين رئيس الحكومة من الحزب المتصدر نتائج الإنتخابات[1034] و بالتالي الدستور لا يفرض أن يعين الملك رئيس الحزب لتشكيل الحكومة، بل يتيح له إمكانية تعيين أحد أعضاء الحزب المتصدر نتائج الإنتخابات لتشكيل الحكومة، و من هذا المنطلق يعتبر بلاغ الديوان الملكي القاضي بتعيين "سعد الدين العثماني" دستوري. اعتبر الدكتور "أحمد بوز" أن النص الدستوري لما يكون واضحا لا يحتاج إلى تفسير و الفصل 47 له قراءة وحيدة هي : يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب المتصدر للانتخابات، و إن فشل رئيس الحكومة الملكف في هذه المهمة يتم تعيين شخص آخر من الحزب نفسه الذي تصدر الإنتخابات. و إلا سيكون حل مجلس النواب و تنظيم انتخابات جديدة هو الحل الوحيد[1035].

لكن هذا القرار وفق علته الدستورية يخلق إشكالية بدون جواب... أو يمكن اعتبارها إشكالية تسقط الحجة الأولى، باعتبار أن للملك أن يختار أي شخصية سياسية من الحزب المتصدر نتائج الإنتخابات التشريعية وفق الفصل 47 من الدستور، و بالتالي من المفروض أن يعين الملك أحد شخصيات الحزب المتصدر لنتائج الإنتخابات مباشرة بعد الفرز، في حين صدر بالجريدة الرسمية قرار تعيين "عبد الإله بنكيران" رئيس الحكومة[1036] و بالتالي هنا انتهت امكانية اختيار شخصية أخرى من داخل الحزب إلا بعد الجواب على إشكالية الإقالة؟ و بالتالي يجب أن يكون جواب دستوري حول إقالة أو إعفاء الأستاذ عبد الإله بنكيران حيث نجد لرئيس الحكومة أن يستقيل، لكن إعفاءه غير وارد في الدستور حيث يجب أن يقدم استقالته بمبادرة منه[1037]، و الدستور لا يجيب على مجموعة من الإشكالات بخصوص مؤسسة الحكومة و غياب الآثار الدستورية في حالة الإقالة أو العجز[1038].

1034 - الفصل 47 من دستور المملكة المغربية الصادر سنة 2011

1035 - أحمد بوز. أحزاب تثير الانتباه إلى بياضات في الفصل 47 من الوثيقة الدستورية. هسبريس – عبد السلام الشامخ. بتاريخ 02 شتنبر 2021

1036 - ظهير رقم 1.16.160 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2016 صدر بالجريدة الرسمية تحت عدد 15.6509 بتاريخ 17 اكتوبر 2016

1037 - أمين السعيد. "إعفاء الملك محمد السادس رئيس الحكومة غير دستوري". هسبريس – محمد بلقاسم. بتاريخ 16 مارس 2017

1038 - راجع محور "بياضات و إشكالات دستور 2011" الصفحة 192 أعلاه

و هناك إشكال آخر بالرجوع إلى مقتضيات القانون التنظيمي رقم 065 .13 الصادر بتاريخ 19 مارس 2015 والمتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، يلاحظ بأن المشرع أدمج "الحكومة الجديدة التي لم تنصب بعد" في المنظومة المعيارية المؤطرة لحدود اشتغال حكومة "تصريف الأعمال الجارية"، وذلك، من خلال إحالة نص المادة 38 من القانون التنظيمي المذكور على الفقرة الأولى من المادة 37 التي تؤطر حدود صلاحيات حكومة تصريف الأعمال، وهو ما يعنى أنه وحتى إذا تمكن رئيس الحكومة المعين من تشكيل الحكومة والحصول على ظهائر التعيين، فإن هذه الحكومة مع ذلك، تعتبر "حكومة تصريف أعمال" تتكلف فقط بإعداد البرنامج الحكومي واصدار تفويض الاختصاص أو الامضاءات الآزمة لضمان استمرارية المرافق العمومية وممارسة باقي الصلاحيات الخاصة بحكومة تصريف الأعمال، وهو ما يستدعي طرح سؤال ملح، ما هو المصوغ والسند الدستوري الذي يبرر تمتيع رئيس أي حكومة بحصانة مطلقة تجاه سلطة الملك في الاعفاء والحال أن رئيس الحكومة لم يشكل بعد حكومته ولم ينل بعد ثقة مجلس النواب؟[1039]

و بالتالي أمام هذه الأزمة الدستورية المرافقة للإنحباس السياسي الناتج عن البلوكاج الحكومي تكثر التأويلات الدستورية من طرف الفرق السياسية كل من موقعه، و في النهاية عملا بالنقاش الذي رافق التصويت على دستور 2011 بتأويل نصوص الدستور تأويلا ديمقراطيا (رغم أن الإشكالات الدستورية تلزمها حلول و تعديلات) يفترض تنزيل دستوري يحافظ على المنهجية الديمقراطية. فإذا ما افترضنا أن قرار الديوان الملكي بتعيين "العثماني"[1040] بدل رفيقه "بنكيران" لتشكيل الحكومة قرار لسد فراغ سياسي(البلوكاج) الذي نتج بإهمال دستوري لدائرة المفاوضات بمعنى أنه لا يوجد نص دستوري و معياري صريح يؤطر للحوادث السياسية التي يمكن أن تقع في الطريق المؤدية لتشكيل الحكومة[1041]، أليس من المفروض تنزيل الدستور وفق قراءة ديمقراطية؟ خصوصا في الأزمات السياسية التي تظهر الطبيعة الديمقراطية أو السلطوية للدولة.

2- سياسات الحكومة اتجاه الحركات الإجتماعية (الريف نموذجا)

السياق الذي ينتج معنى الأشياء[1042]، طبعا لكل حركة احتجاجية أسلوب و فلسفة معينة، لكن لكل حركة احتجاجية إلا و السياق قد سبقها، و عندما نتحدث عن سياق الحراك الإجتماعي(الريف) فله سياق خاص يضم معه أسباب كثيرة منها مباشرة و منها غير مباشرة. كانت شرارة الاحتجاجات الأولى في 28 أكتوبر 2016، بعد مقتل "محسن فكري" بائع السمك، حيث صادرت السلطات المحلية داخل ميناء مدينة الحسيمة سلعة الشاب محسن فكري، بحجة أن السمك الذي كان يبيعه ممنوع صيده، بعدما صادرت السلطات سلعته ورمت السمك في شاحنة الأزبال، وكخطوة احتجاجية صعد الشهيد محسن ورفاقه إلى شاحنة الأزبال لمنع عملية إتلاف السلعة في الآلة التي سحقته بسرعة كبيرة ولقي مصرعه في الحال أمام أعين ممثل السلطة. تبعتها وقفة لسكان المدينة تزعمها "ناصر الزفزافي"، ولم تكن الأمور لتقف عند هذا الحد بل تطورت عبر تأسيس لجنة خاصة لمتابعة "قضية محسن فكري" ثم تطورت الأمور أكثر وقام شباب الحراك بصياغة ملف مطلبي متكامل ضم مجموعة من المطالب التي يراها شباب الحراك عادلة ومشروعة (متابعة كل المتورطين في مقتل محسن فكري، مستشفى لمعالجة مركز السرطان، جامعة متعددة التخصصات..).

عرف الريف المغربي الحركة الإحتجاجية الأطول منذ تولي الملك محمد السادس عرش المملكة المغربية على خلفية مقتل تاجر السمك "محسن فكري" وهو يدافع عن بضاعته ضد قرار إداري بحجزها. شكل الحادث صدمة تردد صداها بقوة على الصعيد الوطني والدولي. ونظرا لرمزية الحادث والموت المأساوي الناتج عنه، عاد إلى واجهة الذاكرة الجماعية لسكان المنطقة تاريخ من العالقة المتوترة بين هذا الحيز من

1039 - عبد المنعم لزعر. "إعفاء بنكيران و تعيين العثماني... نقاش دستوري". هسبريس – بتاريخ 20 مارس 2017

1040 - انظر الملحق 2 (ظهير رقم 1.17.04 الصادر بتاريخ 17مارس2017. صدر بالجريدة الرسمية تحت عدد6554-24 بتاريخ 23 مارس 2017).

1041 - عبد المنعم لزعر. المرجع السابق.

1042 - عبد الرحيم العطري. الحركات الإحتجاجية بالمغرب(مؤشرات الإحتقان و مقدمات السخط الشعبي). دفاتر وجهة نظر14. طبعة2008. ص189

المغرب والسلطة المركزية. وإذا كانت المطالب قد بدأت اجتماعية وتنموية، فإنها سرعان ما المست السياسي لتحاكم طرق التدبير والحكومة وطريقة صنع واتخاذ وتنفيذ القرار "السياسي". تتمايز القراءات التي حاولت تفسير الحركة الاحتجاجية بين مستويين: المستوى الأول، يتم فيه التركيز على الأبعاد الجزئية والتقنية للحراك، باعتباره احتجاجا موجها بدواعي مرتبطة بهشاشة البنيات االقتصادية وارتفاع نسبة الشباب العاطل في المنطقة، وسوء تدبير المؤسسات الوصية. أما المستوى الثاني، فيركز على الخلل الذي يمس الممارسة الديمقراطية وانخفاض مستوى الثقة في العالقة بين المؤسسات السياسية والساكنة، وتراجع مصداقية المؤسسات الرسمية وفسادها وفشل النماذج التنموية المعتمدة وتبخيس العمل السياسي وتهميش النخب مقابل تقوية "الأعيان الجدد".[1043]

وبالرغم من تعدد المقاربات التي حاولت فهم الحراك، فإن نظرية الإحباط النسبي تشكل أحد المداخل الممكنة للقراءة. يعزو هذا الاقتراب إلى انخراط الناس في "الفعل الاحتجاجي" إلى ثالثة أسباب تتمثل في الإحساس بالضيم، باللاعدالة أو الإحباط. لكن أهم مسلمة تقوم عليها النظرية هي أن احتجاج الناس ناتج بالأساس عن اتساع الفارق بين الواقع والمتوقع. إن الثورة، يقول لا تأتي فقط نتيجة فقر حقيقي، بل إنها قد تكون نتيجة إحساس بعدم تحقيق المأمول، في الدخل، في المعيشة، في درجة الاعتراف الرمزي ببعض الحقوق، بالمقارنة مع آخرين، أو بالمقارنة مع المتوقع.[1044]

- ✓ **تشخصي وضع الإقتصادي-الإجتماعي بإقليم الحسيمة** : صل عدد سكان إقليم الحسيمة، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، إلى 399654 نسمة، تتوزع هذه الساكنة على 40 جماعة بينها خمس جماعات حضرية فقط وهي: الحسيمة، امزورن، بني بوعياش، تاركيست، اجدير. وتضم سكان المجال الحضري ما مجموعه 127543 نسمة، وبذلك تشكل الساكنة الحضرية نسبة 31.91% من مجموع سكان الإقليم مقابل معدل وطني يساوي 60.03% حسب نتائج الإحصاء المشار اليه أعلاه. وهذا مؤشر أول على حجم التهميش الذي يعانيه الإقليم. يجب الإشارة، أيضا، إلى أن مؤشرات التغطية الصحية لسنة 2012 تؤكد أن عدد السكان لكل سرير يصل إلى 1218 بينما المعدل الوطني هو 1152، أما عدد السكان لكل طبيب فهو 3393 بينما المعدل الوطني هو 2883 وتبقى الإصابة بأمراض السرطان من أكبر المخاطر الصحية التي تهدد سكان الريف، حيث يمثل الريفيون المصابون بسرطان الأنف و الحنجرة. يمثل معدل نسبة الأميين بالمغرب، حسب البحث الوطني حول محو الأمية لسنة 2012، 28% أما بإقليم الحسيمة فتصل النسبة إلى 29.4% علاوة على انتشار الانقطاع المدرسي بسبب غياب البنيات الالزمة وأيضا هناك استمرار للبناء المفكك الذي يحتوي على مادة الأميونت المضرة بالصحة، وأزيد من 750 قسم مشترك برسم الموسم الدراسي 2016/2015، وأحيانا يتم تجميع 6 مستويات في قسم واحد. أما النشاط الإقتصادي فيرتكز أساسا على الصيد البحري، حيث يشغل القطاع عمالة تقدر ب 7000 عامل، بينهم 3200 بحارا (1900 في وحدات الصيد الساحلي، و1300 في قوارب الصيد التقليدي). وقد بلغت كمية التفريغ في مينائي المدينة ما مجموعه 174 11 طنا، بقيمة 117.2 مليون درهم. ويعتبر ميناء الحسيمة خامس ميناء مغربي في حجم الإنتاج السمكي. و مع ذلك فقد سجلت الحسيمة، بين 2007 و2012 ،نسبة 9.4% في ارتفاع مؤشر أثمان االستهالك، حسب المندوبية السامية للتخطيط (أي بمتوسط سنوي قدره 1.9%)، محتلة بذلك المرتبة الثانية على المستوى الوطني بعد الدار البيضاء، مما يجعلها إحدى المدن المغربية التي تعرف تضخما سريعا في كلفة المعيشة. أهم المكونات التي أدت إلى هذا االرتفاع هي السلع والخدمات (26%) والتعليم (18.4%). نسب التضخم هاته، والتي ال تتناسب مع النشاط الاقتصادي للحسيمة مقارنة بالدار البيضاء، يمكن تفسيرها بعائدات المهاجرين من أبناء المنطقة، والتي تتأثر بانسداد أفق الهجرة وبالأزمة الاقتصادية في أوروبا، وهذا ما ينعكس على الوضع الحياتي والمعيشي لسكان هذه

1043 - عزيز مشواط، سناء بنبلي و صوريا الكحلاوي(تحرير : ياسمين بريان). الحركات الإجتماعية المتعددة القوميات الحالة المغربية. معهد الأصفري للمجتمع المدني و المواطنة(أوراق عمل).ص40.

1044 - المرجع السابق. ص42-43

المنطقة. أما مشاريع الدولة التي أطلقت سنة 2015 لتمتد إلى سنة 2019 في إطار "الحسيمة منارة المتوسط" بغالف مالي بقيمة 6.515 مليار درهم، والتي تضمنت خمسة محاور (التأهيل الترابي، النهوض بالمجال الاجتماعي، حماية البيئة وتدبير المخاطر، وتقوية البنيات التحتية وتأهيل المجال الديني)، فقد جاءت إثر خطاب رسمي بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة سنة 2004. إحدى عشرة سنة لتفعيل توصيات! الكثير من التماطل وربما التراجع والإلغاء بسبب ضعف الميزانية التي تعرف اقتطاعات متواصلة لتلبية الحاجيات الالزمة لتسديد كلفة الديون، وهذه الكلفة ما انفكت تتعاظم بتعاظم الديون العمومية. وتحت ضغط الحراك اضطرت الدولة للإعتراف بالتأخر الحاصل، وبأمر من فوق، تشكلت لجنة للتفتيش خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم السبت 24 يونيو2017، ضمت اللجنة كبار موظفي المفتشية العامة لوزارة الداخلية والمفتشية العامة لوزارة المالية، للنظر في تعثر المشاريع المبرمجة في إطار برنامج "الحسيمة منارة المتوسط"، خالل الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016.[1045]

✓ **مطالب حراك الريف**[1046] :

- تعزيز الشبكة الطرقية بين مختلف مداشر إقليمي الحسيمة والدريوش والإسراع ببناء الطريق السريع بين الحسيمة وتازة وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية مع المحافظة على البيئة وجمالية المنطقة والحد من جشع لوبيات الفساد.
- إحداث مستشفى جامعي بإقليم الحسيمة، وإتمام أشغال المستشفى الإقليمي محمد الخامس وتوفير طاقم طبي في جميع التخصصات، مع وضع حد للفوضى والتسيب الذي يعيشه المستشفى واعتبار هذا المطلب مستعجلا.
- تجهيز مركز تحاقن الدم بالآلات اللازمة وامداده بطاقم طبي متخصص، و بناء مستشفى خاص بالسرطان في القريب العاجل بكل مستلزماته وطاقمه الطبي، وهو أيضا مطلب استعجالي.
- الإسراع باستكمال أشغال مستشفى إمزورن وفتح تحقيق في الخروقات التي طالته، مع توفير طاقم طبي كفيل بتلبية الخدمات الالزمة بمستشفى تاركيست.
- تعميم المستوصفات والخدمات الطبية على باقي مداشر وقرى إقليم الحسيمة والنواحي، مع تزويدها بمختلف آالت الضرورية (إسعاف، راديو، أدوية) وكل الموارد البشرية الكفيلة لمباشرة العمل بها.
- توسيع شبكة المؤسسات التعليمة (االبتدائية، االعدادية، التأهيلية) بكامل أسالكها على امتداد الريف وهو المطلب الذي يدل على الحاجة إلى تغطية مختلف مناطق الريف بالمؤسسات التعليمية اللازمة وهو مطلب يساهم في تقليص الهدر واالنقطاع عن الدراسة.
- جعل سهل النكور منطقة فالحية ال منطقة إسمنتية تتسابق إليها لوبيات العقار، وتشجيع الفلاحين البسطاء وتقديم يد المساعدة لهم واستغالل مؤهالت المنطقة الفلاحية لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي.
- وعلى المستوى الصناعي يطالب بالإسراع في تنفيذ أشغال المنطقة الصناعية بتغانيمين المخصصة للمهنيين والحرفيين، والتشجيع على خلق معامل خاصة بتصبير السمك، وخلق معامل خاصة للصناعة الغذائية، عبر امتياز ضريبي في هذا المجال...
- مراقبة أسعار المواد الغذائية والاستهالكية وتخفيضها بما يتلاءم والقدرة الشرائية للمواطنين، ووضع حد للوبيات المحتكرة لتوزيع تلك المواد الغذائية وبخاصة في مجال سوق الخضر والفواكه.

1045 - جمعية أطاك المغرب – عضو الشبكة الدولية للجنة كم أجل إلغاء الديون غير الشرعية. "حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الإجتماعية". الصفحات من 23 على 26 بتصرف

1046 - المرجع السابق. الصفحات من 23 على 27 بتصرف

- الحفاظ على شواطئ الإقليم وعدم السماح بالتسيب والفوضى في تدبيرها، وإعادة النظر في المركب التجاري ميرادور ومعاقبة المتورطين في كل الاختالالت
- الكف عن نزع الأراضي بمبرر المنفعة العامة، مع ضرورة فتح تحقيق نزيه في ملفات نزع الأراضي التي عرفها إقليم الحسيمة مع تعزيز آليات الرقابة عند تفعيل مسطرة النزع وتوفير ضمانات قانونية لمن سرت عليهم هذه المسطرة، والتوقف عن مصادرة الأراضي السلالية بالريف وإرجاع ما تم سلبه منها.

✓ سياسات الحكومة إزار الإحتجاج : بالرغم من مقتل بائع السمك "محسن فكري" و اندلاع مسلسل من الإحتجاجات على امتداد شهور عديدة، انتهجت الحكومة سياسة التجاهل و اللامبلاة، بحث بعدة مدة طويلة من الإحتجاجات المستمرة لم تتفاعل الحكومة مع مطالب المحتجين لا بالقبول و لا بالرفض، و في علم السياسات العمومية يعتبر صمت الحكومة بمثابة سياسة عمومية كذلك. في 01 نوفمبر 2016 أحالت النيابة العامة 11 متهما على قاضي التحقيق، مرجحة "القتل غير العمد" في قضيمة مقتل محسن فكري و نافية صدور أي أمر بالإعتداء. و في 26 أبريل 2017 أصدرت محكمة الإستناف بمدينة الحسيمة أحكاما مخففة في حق المتهمين حيث وزعت 47 شهرا لمجموعة المتهمين. و في خرجة أحزاب الائتلاف الحكومي "نبهوا أن القانون لا يسمح بتحول التجمعات إلى أعمال تمس بأمن المواطنين أو تؤدي إلى تخريب أو إحراق الممتلكات العامة و الخاصة. وأن التعبير عن المطالب الاجتماعية أمر مشروع و البناء المؤسساتي ببلادنا يوفر من الإمكانات والوسائل القانونية و الوسائطية ما يسهم بذلك في أجواء تجسد الاحترام التام لروح القانون مساطره و لكن أحزاب الأغلبية ترفض أي محاولة تستهدف الأمن و الاستقرار و مصالح الوطن"[1047] و أمام تنامي الإحتجاجات تم اعتبار أن خرجة هذه الأحزاب في بلاغ ليس من شأنها حل الملف نظرا لأن الإحتجاج كان سلميا بمطالب اجتماعية، الشيء الذي عمق الأزمة و وسع منسوب عدم الثقة بين الحركة الإحتجاجية بالحسيمة و رفضت التحاور مع الوسطاء و تشبتت بسلميتها. من خلال لهجة هذا البلاغ يتضح أن الحكومة كانت تدفع بالمحتجين نحو مزيد من الإحتجاج، فلو كان للحكومة نية حل هذا الملف و طيه لاقتصرت على كتابة بلاغ لا يتجاوز سطرين موجه للحركة من أجل فرز لجنة حوار مع الحكومة. في 22 ماي 2017 تحرك وفد وزاري (7 وزراء) بهدف امتصاص الغضب. و على إثر "حادثة المسجد"[1048] أمر الوكيل العام للملك لدى محكمة الإستناف بالحسيمة فتح تحقيق في موضوع إقدام ناصر الزفزافي بمعية رفاقه بتهمة عرقلة حرية العبادات و إلقاء القبض عليه و تقديمه امام النيابة العامة. و يوم 29 ماي 2017 ألقي لقبض على قائد حراك الريف. و من ثم بدأ مسلسل الإعتقالات يتهم مختلفة "المس بالسلامة الداخلية للدولة"، و "التمويل من الخارج"... و في سياق الحراك طالت الإعتقالات بعض الصحافيين، من بينهم مدير تحرير موقع بديل أنفو "حميد المهداوي". نلاحظ أن الحكومة فشلت فشلا دريعا في تدبير ملف هذا الحراك الإجتماعي و اعتماد السياسة الأمنية بدل سياسة عمومية ناجعة تبدأ من تسجيل الإشكال العام في أجندة الحكومة و الحوار مع المحتجين و محاولة الوصول لحل معين...

1047 - مقتطف من بلاغ صادر عن أحزاب الائتلاف الحكومي(العدالة و التنمية، التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية، الإتحاد الدستوري، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية و التقدم و الإشتراكية) بتاريخ 11 ماي2017.

1048 - يقصد بها الحادثة التي وقعت في مسجد "ديور الملك" بالحسيمة، و ذلك راجع لخطبة الجمعة في هذا المسجد الذي كان يتعبد فيه نشطاء و قادة الحراك الإجتماعي بالريف، و باعتبار أن الإمام جعل خطبة الجمعة متمركزة على موضوع الفتنة و اعتبر أن الإحتجاجات التي يقومون بها الشباب في المنطقة من شأنها خلق الفتنة الشيء الذي جعل من بعض النشطاء الإنسحاب و بعض آخر قاطع صلاة الجمعة فيما ذهبت مجموعة أخرى لإقاف الخطبة و الإحتجاج على الإيمام، و اعترض "ناصر الزفزافي" على الخطيب معبرا أن هذا الأخير يشيطن حراك الريف...

3- مشاريع القوانين

القوانين التي أدرجتها الحكومة في برنامجها	ما حققته الحكومة
القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة	تم إنجازه : ظهير رقم 1.18.15 الصادر بتاريخ 22 فبراير2018 بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات
القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين	مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين
القانون التنظيمي للإضراب	مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط و كيفيات ممارسة حق الإضراب
القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	تم إنجازه : ظهير رقم 1.17.47 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2017 بتنفيذ القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز
القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	تم إنجازه : ظهير رقم 1.17.112 الصادر بتاريخ 2 يناير 2018 بتنفيذ القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

استكمالا لتنزيل دستور 2011 وعدت حكومة "العثماني" من خلال برنامجها إعداد القوانين التالية(القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين، القانون التنظيمي للإضراب، القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، و أخيرا القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي) استطاعت أن تخرج ثلاثة منهم حيز التنفيذ في حين ظل كل من القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين و القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط و كيفيات ممارسة الحق في الإضراب مشاريع قوانين في رفوف مجلس النواب.

أصدرت الحكومة قوانين أخرى إلا أن القوانين أعلاه لها أهمية بالغة نظرا لإرتباطها بتنزيل الدستور و استكمال ما سمي بالمسلسل الديمقراطي. كما ينبغي الإشارة لحجم النقاش الإجتماعي الذي خلقته بعض مواد مشروع القانون التنظيمي 97.15 للإضراب مما تأجل خروجه حيز التنفيذ.

عملت هذه الحكومة للمصادقة على القانون رقم 13.21 المتعلق بالإستعمالات المشروعة للقنب الهندي، إذ يرتكز على "الوكالة الوطنية لتقنين الانشطة المتعلقة بالقنب الهندي" حيث تشكل العمود الفقري الذي يقوم عليه هذا القانون. و لأهمية هذه المؤسسة أفرد لها المشرع بابا خاصا، و هو الباب السابع، و خصها بأكبر عدد من المواد(من المادة 31 إلى المادة42) و من المساحة الإجمالية للنص القانوني 30بالمائة. عالج خلالها المشرع مواضيع مرتبطة بالغرض منها، مسألة الوصاية(المادة32)، وطبيعة اختصاصاتها(المادة33)، الأجهزة المكلفة بالإدارة و التسيير(من المادة34 إلى المادة41)، الميزانية(المادة42)، و أخيرا المستخدمين(المادة42)[1049].

1049 - راجع بهذا الخصوص: ابراهيم مراكشي. "في ظلال الجائحة مقالات في السياسة و القانون و الإقتصاد". Autentika. الطبعة الأولى يونيو2021.ص155 و ما يليها

الفقرة الثانية : أهم المؤشرات الماكرواقتصادية في حكومة "العثماني"

إن جوهر العمل الحكومي يكمن في نجاحها الإقتصادي "الإقتصاد محرك التاريخ"، كما أن الكتابات الأكاديمية التي تدعم بشكل إيجابي أي عمل سياسي-حكومي يكون غالبا ما حقق نجاحا اقتصاديا، و بالتالي سنحاول بشكل بسيط الإشتغال على مقارنة نتائج العمل الحكومي بوعودها التي قدمتها في البرنامج، ثم سندرس المجالات التي لم تفضي بأرقام مستهدفة. سنستند بخصوص النتائج التي أفضت إلى أرقام مستهدفة إلى الإحصاءات الرسمية المتاحة سنة2021 مع التحفظ على سنة 2021 في حد ذاتها نظرا لغيات الإحصاءات بخصوصها كما أن كتابة هذه المقاربة في السنة نفسها، و غالبا ما يتم نشر الأرقام بعد نهاية السنة.

أولا : النمو و البطالة

أول مؤشر مهم للإقتصاد الكلي بطبيعة الحال هو النمو الناتج المحلي الإجمالي، قد التزمت الحكومة بمعدل بين 4.5 و5.5 خلال الفترة 2017-2021، كما من المفروض أن يتم الدفع بنفس إيجابي من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي، الذي كان من المفروض أن يتطور بنفس المعدل بين 4.5 و 5.5، تعهدت الحكومة بتقليص معدل البطالة في حدود 8.5، و تضع معدل التضخم في نسبة أقل من 2 و الحفاظ على عجز الميزانية في حدود 3%.

الجدول الاول[1050] (إعداد شخصي) : مؤشرات الإقتصاد الكلي(الوعود و النتائج) لمرحلة 2017-2020

	الهدف	2017	2018	2019	2020	المعدل 2017-2020	هل تحققت؟
الناتج المحلي الإجمالي	بين 4.5 و 5.5	4.1	3.1	2.6	- 6.3	0.875	لا
الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي	بين 4.5 و 5.5	2.7	3.1	3.7	- 6.0	0.875	لا
البطالة	في حدود 8.5%	10.2	9.5	9.2	11.9	10.2	لا
التضخم	أقل من 2%	0.2	1.6	1.3	-0.4	0.675	نعم
عجز الميزانية	في حدود 3%	3.5	3.9	3.7	7.4	4.625	لا

[1050] - تم اقتباس المعطيات الموجودة في الجدول الأول من البرنامج الحكومي(المرجع السابق) لسنة 2017-2021، و التقارير الرسمية التالية :
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "مذكرة إخبارية حول الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2017"
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "ندوة صحفية حول: الوضعية الإقتصادية لسنة 2017 و آفاق تطورها خلال سنة2018".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية التوقعية لسنة 2019 ندوة صحفية حول: الوضعية الإقتصادية الوطنية لسنة 2018 و آفاق تطورها خلال سنة 2019".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية التوقعية لسنة 2020 الوضعية الإقتصادية الوطنية لسنة 2019 و آفاق تطورها خلال سنة 2020".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الوضعية الإقتصادية الوطنية خلال سنة 2020"
- مذكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين والنشيطين في حالة الشغل الناقص خلال سنة 2020.
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية الإستشرافية لسنة 2021".

1- معدل النمو

الرسم البياني 1: يعبر هذا الرسم عن معدل النمو(الناتج المحلي الإجمالي) الذي حققته حكومة "سعد الدين العثماني" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة في برنامج 2017 - 2021. حيث نجد أن هذه الحكومة لم تصل إلى معدل 4.5(كحد أدنى) الذي تهدف إليه طيلة ولايتها، و بالتالي فشلت هذه حكومة في تحقيق النمو الذي وعدت به بل تم تسجيل معدل نمو جد ضعيف يقدر بـ 0.875 بين2017-2020، حيث حققت الحكومة السابقة(عبد الإله بنكيران) معدل 3.2، كما يمكن اعتبار هذا المعدل تعبير عن الفشل الدريع الذي رافق حكومة العثماني. من باب الأمانة العلمية نضع كذلك الأرقام التي نشرتها مؤسسة رئيس الحكومة.

الشكل الاول[1051] : معدل النمو وفق الأرقام التي نشرتها مؤسسة الحكومة في موقعها الرسمي

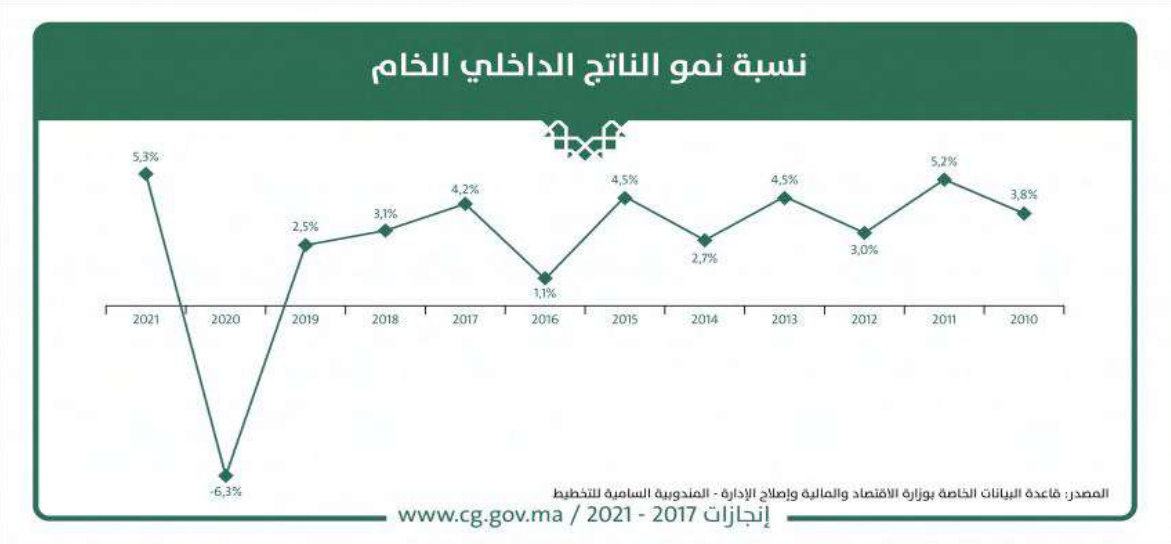

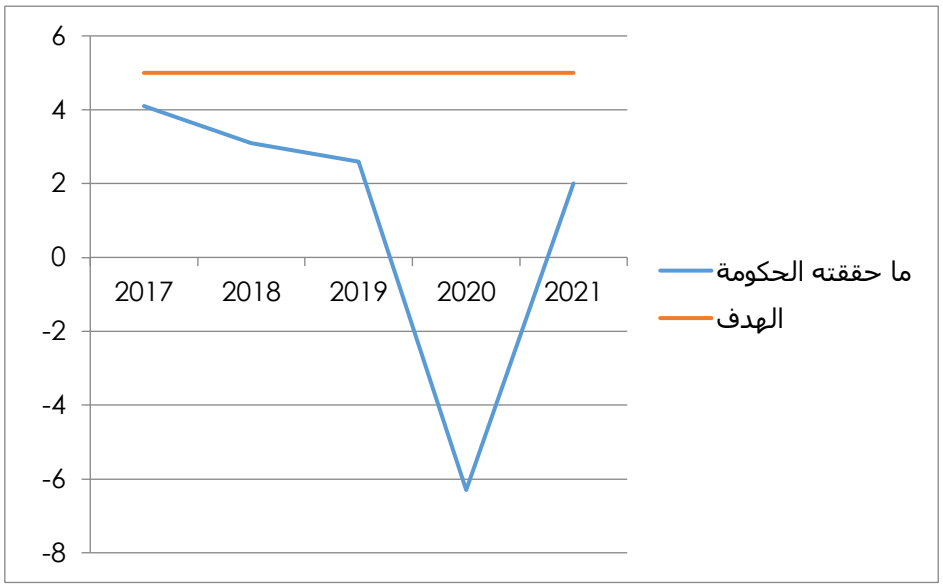

الرسم البياني 1 (المصدر[1052]) : معدل النمو(الناتج المحلي الإجمالي) خلال مرحلة 2017-2021 "حكومة العثماني"

- الخط البرتقالي: "هدف الحكومة"
- الخط الأزرق: "ما حققته الحكومة في معدل النمو"

1051 - مصدر الشكل الأول : حصيلة الحكومة وفق الموقع الرسمي لرئيس الحكومة https://www.cg.gov.ma/ar

1052 - مصدر الرسم البياني 1 : إعداد شخصي مع اعتماد معطيات جدول المؤشرات الماكرو اقتصادية أعلاه

الرسم البياني 2: نفس الأمر بالنسبة لهذا المبيان إذ يعبر هذا الرسم عن معدل النمو(الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي) الذي حققته حكومة "سعد الدين العثماني" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة في برنامج 2017 - 2021. حيث نجد أن هذه الحكومة لم تصل إلى معدل 4.5(كحد أدنى) الذي تهدف إليه طيلة ولايتها، و بالتالي فشلت هذه حكومة في تحقيق النمو الذي وعدت به بل تم تسجيل معدل نمو جد ضعيف يقدر بـ 0.875 بين2017-2020، حيث حققت الحكومة السابقة(عبد الإله بنكيران) معدل 3.2، كما نسجل أن الحكومة فشلت فشلا دريعا للحفاظ على معدل الحكومة السابقة إذ لم تستطع الوصول إلى الهدف المنشود، بالرغم أن المغرب كان يمر بمرحلة استثنائية في تاريخه و تاريخ العالم تمثلت في أزمة اقتصادية و ركود طال كل القطاعات بسبب جائحة كوفيد-19، ففي السنتين 2017 و 2018 بالرغم أن الحكومة لم تحقق الهدف و ظلت بعيدة عنه إلا انها ارقام كبيرة بالمقارنة مع السنوات التي شملتها الجائحة.

الرسم البياني 2 (المصدر[1053]) : معدل النمو(الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي) خلال مرحلة 2017-2021 "حكومة العثماني"

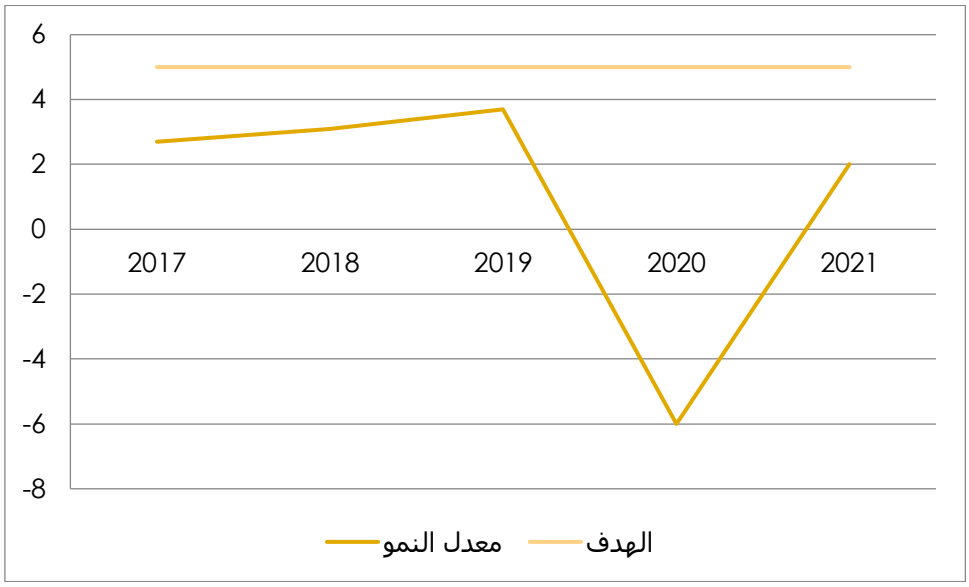

2- البطالة

الرسم البياني 3: يعبر هذا الرسم عن معدل البطالة الذي حققته حكومة " سعد الدين العثماني" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة في برنامج 2017 - 2021. نلاحظ بشكل ملموس ارتفاع غير عادي في معدل البطالة و الذي وصل بين (2017-2020) لـ 10.2%، على غرار ما وعدت به هذه الحكومة بتنزيل معدل البطالة في حدود 8.5%. و هنا كذلك لا يمكن إلا أن نستنتج حجم الفشل الذي رافق الحكومة لعدم قدرتها على خفض البطالة. صحيح أن الحكومة استطاعت خفض معدل البطالة في سنتي 2017 - 2019 لكن لا يمكن وضعه مكان الإنجازات الإجابية لأنها لا تصل حتى لتطلعات الحكومة نفسها التي وعدت بـ8.5 (انظر الشكل الثاني)

[1053] - مصدر الرسم البياني 2 : إعداد شخصي مع اعتماد معطيات جدول المؤشرات الماكرو اقتصادية أعلاه

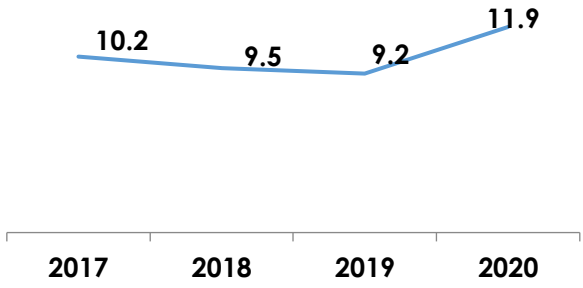

الرسم البياني 3 (المصدر[1054]) : تطور معدل البطالة "حكومة سعد الدين العثماني" إلى غاية 2020

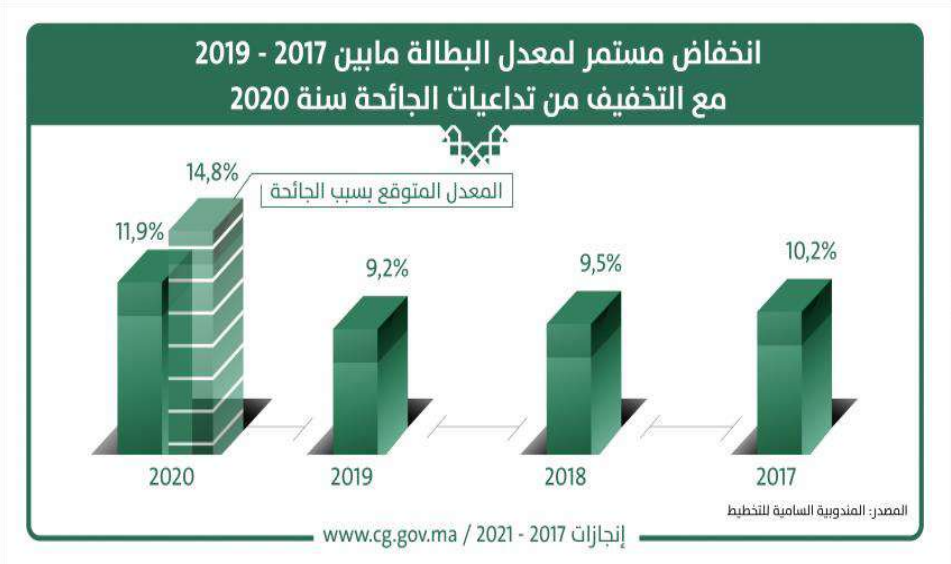

الشكل الثاني[1055] : معدل البطالة وفق الأرقام التي نشرتها مؤسسة الحكومة في موقعها الرسمي

3- التضخم

حسب الرسم البياني 4 : نلاحظ أن الحكومة استطاعت أن تحافظ على نسبة التضخم أقل من 2، لكنه أمر اعتيادي إذ يعد انخفاض التضخم إحدى خصائص الإقتصاد الكلي التي تشترك فيه كل بلدان العالم[1056] إلا أنه هذه استطاعت الحكومة أن تحققه.

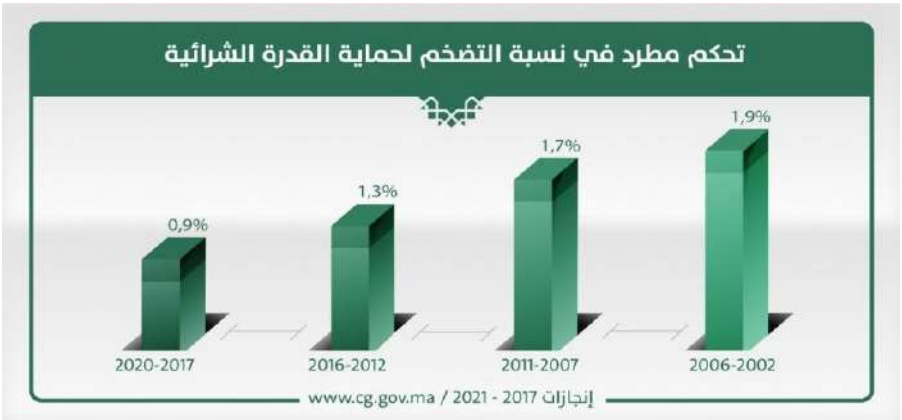

الشكل الثالث[1057] : يمثل نسبة التضخم في حكومة العثماني وفق الأرقام التي نشرتها مؤسسة الحكومة في موقعها الرسمي

1054- مصدر الرسم البياني 3 : مذكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين والنشيطين في حالة الشغل الناقص خلال سنة 2020. ص01

1055 - مصدر الشكل الثاني : حصيلة الحكومة وفق الموقع الرسمي لرئيس الحكومة https://www.cg.gov.ma/ar

1056 - نجيب أقصبي. المرجع السابق. ص458-459

1057 - مصدر الشكل الثالث : حصيلة الحكومة وفق الموقع الرسمي لرئيس الحكومة https://www.cg.gov.ma/ar

الرسم البياني 4 (المصدر[1058]) :

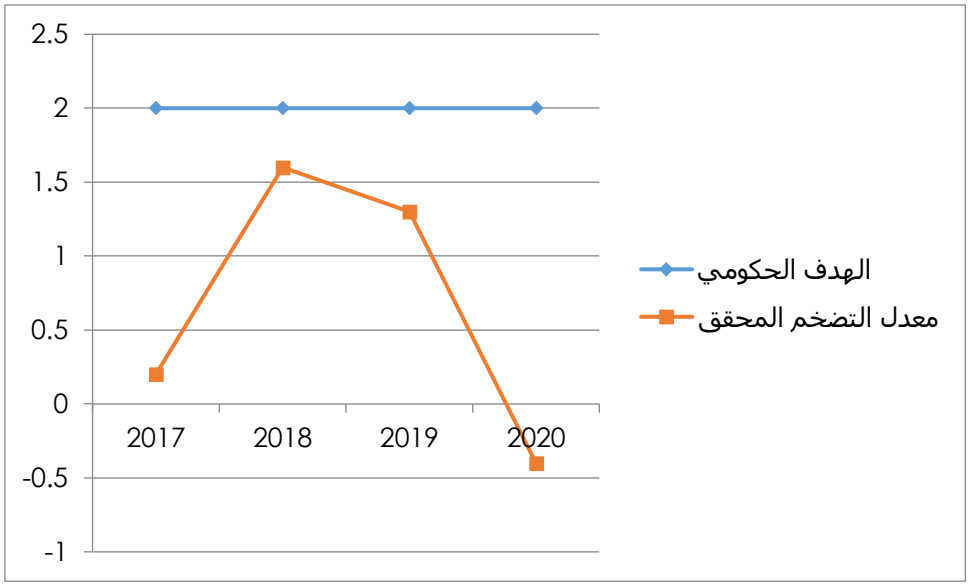

4- عجز الميزانية

قبل الحدث عن العجز في الميزانية بالنسبة لحكومة العثماني 2017-2021 لنلقي نظرة بين أرقام العجز في الميزانية بالنسبة للحكومة السابقة و هذه الحكومة

	حكومة بنكيران	حكومة العثماني
أرقام العجز في الميزانية	الهدف 3% من7% لى 4.4%	الهدف 3% من 3.5% إلى 7.4%
نتيجة المؤشر	انخفاض العجز في الميزانية نتئج غير مرضية	ارتفاع كبير للعجز في الميزانية نتائج جد غير مرضية

الرسم البياني 5 : يعبر هذا الرسم عن العجز في الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي حققته حكومة " سعد الدين العثماني" مقارنة بما تعهدت به هذه الأخيرة في برنامج 2017 - 2021. نلاحظ أن مؤشر العجز انخفض في هذه حكومة من 3.5 سنة2017 إلى 7.4 سنة2020 و هو أمر جد سلبي و يبرهن على الفشل الكبير لهذه الحكومة في عدم قدرتها على خفض العجز في الميزانية أو الحفاظ على استقراره. و من هذا المنطلق فإن الحكومة السابقة استطاعت أن تخفض من العجز في الميزانية و تعرضت لإنتقاد شديد لعدم قدرتها الوصول إلى الهدف. أما عن حكومة 2017-2021 فقد فشلت فشلا دريعا في هذا الشق أيضا.

[1058] - مصدر الرسم البياني 4 : إعداد شخصي مع اعتماد معطيات جدول المؤشرات الماكرو اقتصادية أعلاه

الرسم البياني 5 (المصدر[1059]) : نسبة العجز في الميزانية في حكومة العثماني

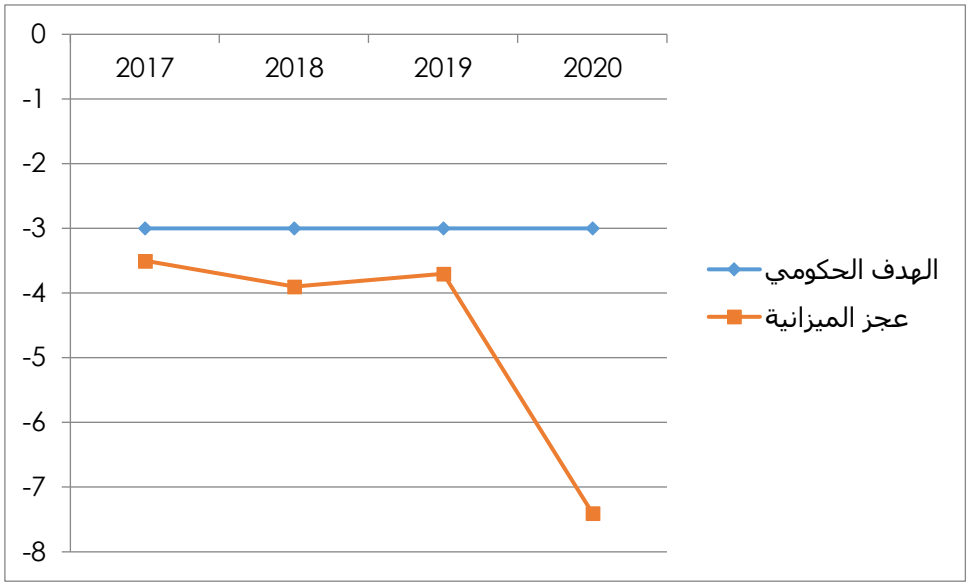

ثانيا: الإستثمارات و العجز و الديون

يعتبر الإستثمار، العجز التجاري و الديون من المؤشرات الماكرواقتصادية التي لم يتناولها البرنامج الحكومي و إذا أحسنا التعبير لم تغامر الحكومة في تقدير أهداف لهم.

الجدول الثاني[1060] : المؤشرات الإقتصادية التي لم يستهدفها البرنامج الحكومي بالأرقام

النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2017	2018	2019	2020
معدل الإدخار الوطني	28.9	27.9	27.3	-
معدل الإستثمار	33.3	33.5	32.6	-
العجز التجاري	-17.8	- 18.3	- 18.5	- 14.4
الدين العام	81.6	82.2	82.3	94.6
دين الخزينة	65.1	65.8	64.9	77.7

1059 - مصدر الرسم البياني 5 : إعداد شخصي مع اعتماد معطيات جدول المؤشرات الماكرو اقتصادية أعلاه

1060 - تم اقتباس المعطيات الموجودة في الجدول الثاني من التقارير الرسمية التالية :

- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "ندوة صحفية حول: الوضعية الإقتصادية لسنة 2017 و آفاق تطورها خلال سنة2018".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية التوقعية لسنة 2019 ندوة صحفية حول: الوضعية الإقتصادية الوطنية لسنة 2018 و آفاق تطورها خلال سنة 2019".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية التوقعية لسنة 2020 الوضعية الإقتصادية الوطنية لسنة 2019 و آفاق تطورها خلال سنة 2020".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الوضعية الإقتصادية الوطنية خلال سنة 2020"
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية الإستشرافية لسنة 2021".

1- معدل الإدخار الوطني و الإستثمار

معدل الادخار الوطني 28,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، أما في 2018 فكان معدل الإدخار 27.9% و بخصوص معدل الإدخار الذي يهم سنة 2019 يقدر بـ 27.3% .

معدل الاستثمار في حدود 33.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، أما معدل الاستثمار لسنة 2018 في حدود 33.5 %، و بالنسبة لسنة 2019 يقدر معدل الاستثمار في حدود 32.6 %.

الرسم البياني السادس[1061] : معدلات الإستثمار و الإدخار في حكومة العثماني

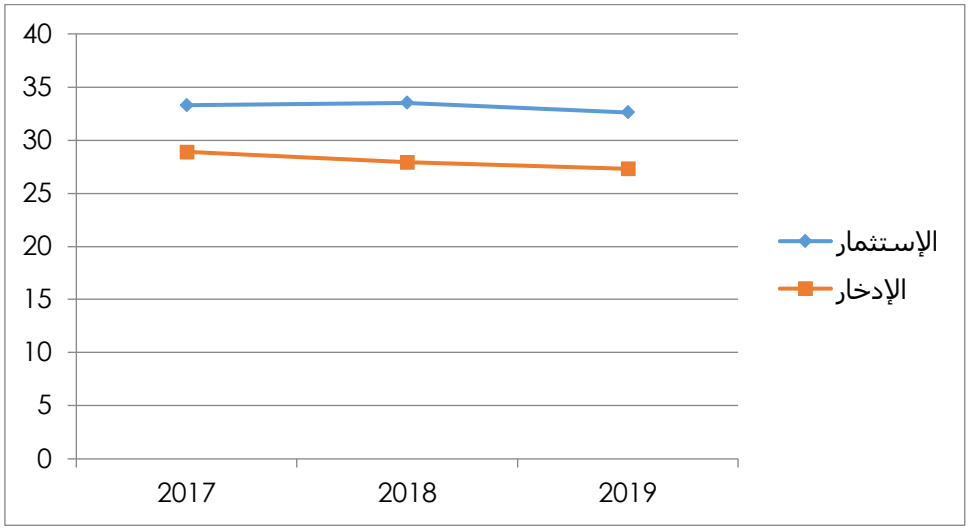

2- العجز التجاري

يقدر عجز الميزان التجاري بـ 17.8%- من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، و في سنة 2018 يقدر عجز الميزان التجاري في حدود18.3%- ، سنة 2019 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري لـ 18.5- %، في حين انخفض كثيرا سنة 2020 وصل لـ (14.4-) %.

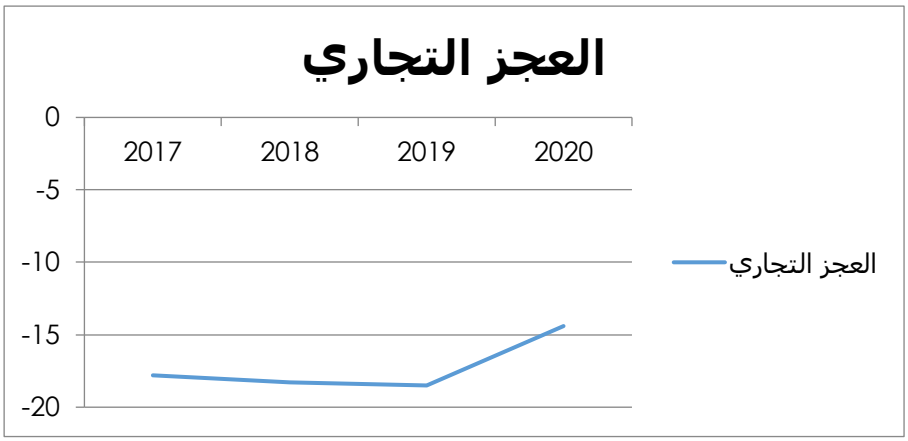

الرسم البياني السابع[1062] : العجز التجاري في حكومة العثماني

1061 - مصدر الرسم البياني 6 : إعداد شخصي من خلال أرقام الجدول الثاني أعلاه

1062 - مصدر الرسم البياني 7 : إعداد شخصي من خلال أرقام الجدول الثاني أعلاه

3- الدين العام و دين الخزينة

يحدد معدل الدين العمومي الإجمالي 81,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، و ارتفع المعدل لـ 82.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، أما سنة 2019 فقد ارتفع كذلك معدل الدين العمومي الإجمالي لـ 82.3%، و نلاحظ ارتفاع مهول لمعدل الدين العمومي الإجمالي من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 حيث وصل 94.6 %. يحدد معدل الدين للخزينة 65,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، و ارتفع المعدل لـ 65.8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، أما سنة 2019 فقد انخفض بشكل طفيف معدل الدين للخزينة لـ64.9%، و نلاحظ ارتفاع مهول لمعدل الدين للخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 حيث وصل 77.7%. من خلال نتائج مؤشرات الدين العام و دين الخزينة يتضح مدى فشل الحكومة في تدبير هذا الإرتفاع المهول للمديونية.

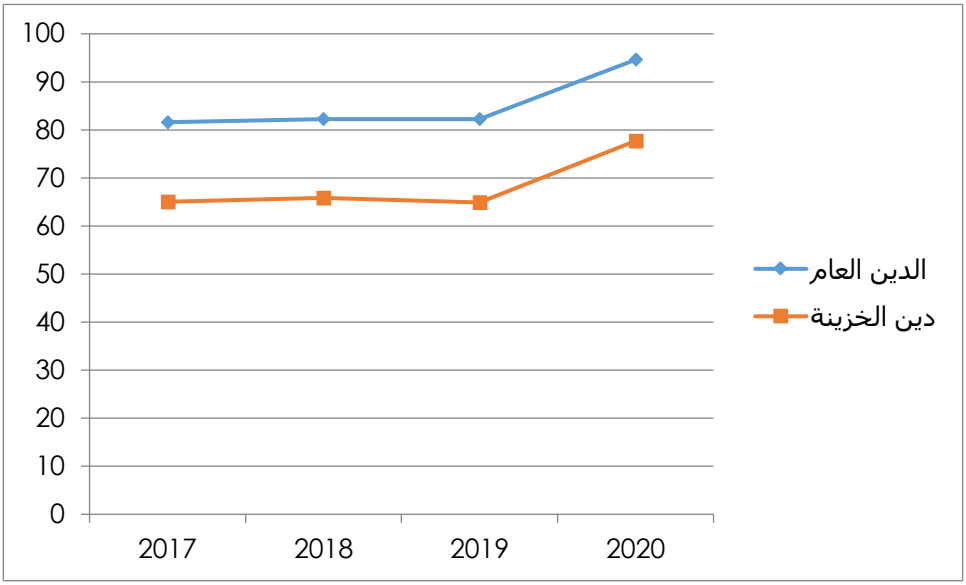

الرسم البياني الثامن[1063] : الدين العام و دين الخزينة في حكومة العثماني

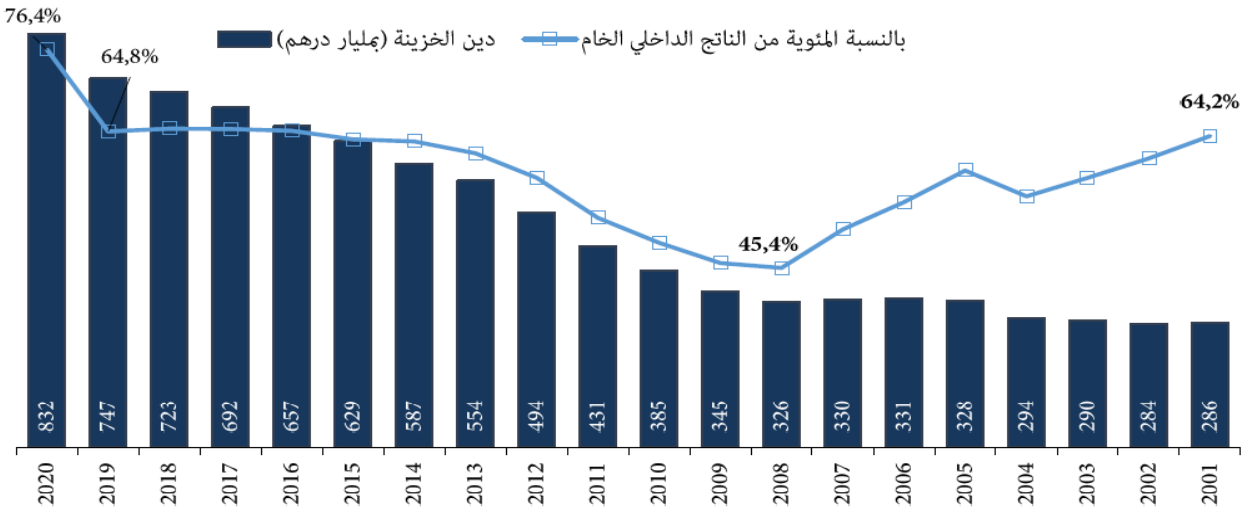

الرسم البياني 9 (المصدر[1064]) : تطور دين الخزينة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام

1063 - مصدر الرسم البياني 8 : إعداد شخصي من خلال أرقام الجدول الثاني أعلاه

1064 - مصدر الرسم البياني 9 : التقرير الإقتصادي و المالي - مشروع قانون المالية لسنة2022. ص68

الفقرة الثالثة : ورش "الجهوية المتقدمة" تنزيل أم تعطيل؟

لقد حافظ التنظيم الترابي بالمغرب على هندسته العامة، مع إحداث تغييرات على مستوى تنظيم الأدوار والرهانات الجديدة للامركزية فتحويل الجهة مكانة الصدارة معناه أن الجهوية أصبحت اختيارا استراتيجيا يتعين مراعاته في مختلف المجالات العمومية، وعلى صعيد الدور الريادي لها، فقد بوأها المشرع مكانة متميزة في قيادة برامج التنمية الجهوية، صدارتها مرتبطة بالتصور الذي حكم التوجه نحو الجهوية المتقدمة المتصل بالتنمية الاقتصادية، إذ تضمن الباب التاسع من دستور 2011 تغييرا في موازين قوى الوظائف التنموية من الجماعات إلى الجهات[1065]. وهو التصور الذي حسمه الفصل الأول من الدستور الذي نص على أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة، وقد جاء هذا التأكيد عطفا على الفقرة السابقة التي انتهت بترسيخ الاختيار الديموقراطي كثابت من ثوابت المغرب، بحيث لم تعد لامركزية التنظيم الإداري الترابي مجرد إجراء قانوني عادي، بل أصبحت مبدأ دستوريا بمقتضى الفقرة الرابعة للفصل الأول من الباب الأول، الخاص بالمبادئ العامة التي اعترفت بالكينونة الترابية للجماعات المحلية التي لم تعد مجرد هيئات إدارية، بل أصبحت كيانا ترابيا له وجود مادي وليس قانوني ومؤسساتي فقط[1066].

من هذا المنطلق سنحاول تقييم مكانة البعد الجهوي في حكومة سعد الدين العثماني بتصفح قوانين المالية و رصد الإعتمادات المخصصة للجهات، و من جهة اخرى سنتطرق لبعض المؤشرات الإقتصادية الجهوية.

1- ميزانية الجهات في حكومة العثماني

أكد رئيس الحكومة أثناء طرح برنامجه الحكومي على تفعيل صندوق التاهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، و ذلك لعدة اعتبارات، أولا من منطلق أنها رافدة للتنمية و لا يمكن أن نحقق التنمية بدون جهوية حقيقية و قوية تسهر على التنزيل الفعلي للنماذج التنموية الوطنية و كذا استقلالية مالية تخول لها القدرة على الإستثمار. من هذا المنطلق سنحاول قراءة مكانة الجهة في النظام السياسي المغربي(مرحلة حكومة العثماني) من خلال الإعتمادات المالية المخصصة لها (انظر الجدولين الأول الثاني[1067]) :

جدول الأول : يتضمن هذا الجدول نفقات صندوقي "التأهيل الإجتماعي" و "التضامن بين الجهات" في ظل حكومة "سعد الدين العثماني" من 2017 إلى 2021 بالدرهم

السنة المالية	قانون المالية	صندوق التأهيل الإجتماعي "درهم"	صندوق التضامن بين الجهات "درهم"
2017	رقم 73.16	-	-
2018	رقم68.17	-	697.203.000
2019	رقم 80.18	1.000.000	845.820.000
2020	رقم 35.20	1.000.000	959.800.000
2021	رقم 65.20	1.000.000	1.000.000.000

1065 - حفصة الرمحاني. التدبير الاستراتيجي للتراب و المخططات الجماعية للتنمية: اية افاق و اية رهانات. اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في القانون العام . جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة2014-2015. ص415

1066 - عبد الرفيع زعنون. تدبير التنمية الترابية بالمغرب دراسة مقارنة. مطبعة الأمنية – الرباط. الطبعة الاولى2020. ص74

1067 - راجع بهذا الخصوص القوانين المالية الصادرة في السنوات، 2017 وفق قانون المالية رقم 73.16 ، 2018 وفق قانون المالية رقم 68.17 ، و سنة2019 وفق قانون المالية رقم 80.18 ، و سنة 2020 وفق قانون المالية رقم 35.20 ، و سنة 2021 وفق قانون المالية رقم 65.20.

نلاحظ في الجدول الأول أن الحكومة خصصت اعتمادات مالية لصندوقي "التضامن بين الجهات" و "التأهيل الإجتماعي" من سنة 2019 إلى غاية سنة 2021 إذا استقرات نفقات الميزانة العامة لصندوق التأهيل الإجتماعي طيلة هذه السنوات في 1000000 درهم، أما بخصوص صندوق التضامن بين الجهات عرفت نفقات الميزانية العامة تطورا إيجابيا بين هذه السنوات كالآتي 697203000 درهم سنة 2018، و 845820000 درهم سنة 2019، و 959800000 سنة 2020 و أخيرا 1000000000 سنة 2021.

جدول الثاني : الاعتمادات المالية (2017-2021) المخصصة لمركز الإستثمار الجهوي ل12 جهة وفق قوانين المالية السنوية.

السنة المالية	قانون المالية	الإعتماد المخصص لمركز الإستثمار ل12 جهة
2017	رقم 73.16	61.000.000 درهم
2018	رقم68.17	53.000.000 درهم
2019	رقم 80.18	ملغاة
2020	رقم 35.20	ملغاة
2021	رقم 65.20	ملغاة

في الجدول الثاني نلاحظ تخصيص اعتمادات مالية لمركز الإستثمار الجهوي في السنتين 2017 و 2018 و إلغاء هذا الإعتماد من 2019 إلى 2021.

نستشف من خلال معطيات الجدول الأول و الجدول الثاني أن الدولة تتجه نحو إبعاد البعد الجهوي من السياسات المتعلق بالتنمية، نظرا لأهمية الإعتمادات المالية المخصصة لهذا الورش، إذا بدون تمويل لا يمكن أن يقوم هذا الاخير بدوره المنشود، كما متعارف عليه في أدبيات الدول الديمقراطية.

2- الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية

تشكل أنشطة القطاع الأولي (الفلاحة والصيد) 12,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2019. إلا أن مساهمة هذا القطاع في خلق الثروة تجاوزت هذا المعدل الوطني في معظم الجهات. وهكذا بلغت نسبة مساهمة أنشطة القطاع الأولي في الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي % 27,3 بجهة الداخلة -وادي الذهب و 21,6% بجهة درعة-تافيلالت و21,2% بجهة فاس-مكناس و19,3% بجهة بني ملال- خنيفرة و 18,8% بجهة سوس –ماسة. في حين عرفت جهة الدار البيضاء-سطات تسجيل أدنى نسبة بلغت 3,4.% تمثل الأنشطة الثانوية (الصناعة، المعادن، الكهرباء والماء والبناء والأشغال العمومية) 25,3% في الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2019. وتظهر أربع جهات نسبا تفوق هذا المعدل الوطني، ويتعلق الأمر بجهات بني ملال-خنيفرة بنسبة 35,1% و الدار البيضاء-سطات بنسبة 34,6% وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 30,9% والعيون-الساقية-الحمراء بنسبة 29,7%. كما ساهمت أنشطة القطاع الثالثي (الخدمات التجارية وغير التجارية) في خلق أكثر من نصف الثروة الوطنية سنة 2019 (51%). وتظهر جهات كلميم-واد نون و الرباط–سلا–القنيطرة وكذا الداخلة-وادي الذهب بنيات اقتصادية تهيمن عليها أنشطة الخدمات بنسب تفوق بكثير المعدل الوطني، حيث بلغت، على التوالي 69,2% و62,6% و62,3%. ومع ذلك تظهر نفس الجهات الحصص الأكثر ضعفا من حيث مساهمة الأنشطة الثانوية في خلق الثروة الجهوية.[1068]

[1068] - المندوبية السامية للتخطيط. مذكرة حول الحسابات الجهوية لسنة 2019. ص03

جدول : الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية

	الجهات	الفلاحة والصيد		الصناعة، المعادن، الكهرباء والماء والبناء والأشغال العمومية		الخدمات التجارية وغير التجارية		الضرائب الخالصة على الدعم للمنتجات	
		2018*	2019**	2018*	2019**	2018*	2019**	2018*	2019**
1	طنجة-تطوان-الحسيمة	12 731	14 396	38 523	38 850	52 819	56 737	15 558	15 801
2	الشرق	8 360	9 636	12 305	14 292	26 059	26 933	8 126	8 418
3	فاس-مكناس	19 672	20 448	16 453	16 524	44 166	46 155	13 117	13 419
4	الرباط--سلا-قنيطرة	20 198	20 694	28 878	26 360	105 020	110 395	18 643	18 904
5	بني ملال - خنيفرة	11 727	13 256	22 009	24 167	22 680	24 484	6 571	6 876
6	الدار البيضاء-سطات	19 387	15 613	124 955	126 885	172 640	181 933	41 422	41 780
7	مراكش-اسفي	15 641	16 381	17 159	17 810	47 646	50 868	12 706	13 195
8	درعة - تافيلالت	5 703	6 549	4 035	4 409	14 702	15 572	3 591	3 732
9	سوس-ماسة	13 840	14 626	13 668	13 355	38 184	40 606	8 906	9 097
10	كلميم – واد نون	1 637	1 821	1 688	1 880	11 123	11 941	1 527	1 613
11	العيون – الساقية الحمراء	2 560	2 564	5 806	6 011	10 645	11 464	151	170
12	الداخلة-وادي الذهب	3 962	4 035	1 323	1 394	8 743	9 229	129	143
	الوحدات الترابية في بقية العالم					1 371	1 384		
	المجمـــــوع	135 418	140 019	286 801	291 938	555 797	587 701	130 447	133 148

نلاحظ من خلال الجدول أن الإقتصاد الجهوي متمركز في جزء من الجهات، و هذا أمر يجب على الدولة الوقوف عليه بشكل جدي، بالرغم أن العوامل تعددت في عدم تحقيق التنمية، فهناك عوامل مرتبط بالطبيعة و أخرى مرتبطة بالنخب المنتخبة، و حوهر هذه العوامل مرتبطة بالمنظومة السياسية و الإقتصادية.

3- مساهمة الجهات في الأنشطة الاقتصادية الوطنية.

تظل أنشطة القطاع الأولي متمركزة في عدد محدود من الجهات، حيث ساهمت ست جهات بما يقارب ثلاث ارباع القيمة المضافة لهذا القطاع. وعليه فإن جهات الرباط-سلا–القنيطرة، فاس-مكناس، الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي ، سوس-ماسة و طنجة-تطوان- الحسيمة ساهمت بنسبة 73% في خلق القيمة المضافة الوطنية للقطاع الأولي في سنة 2019 عوض 74,9% سنة 2018. من ناحية أخرى، فإن أنشطة القطاع الثانوي تمركزت بكل من جهة الدار البيضاء–سطات وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة اللتان ساهمتا بنسبة 56,8% من القيمة المضافة الوطنية لهذا القطاع خلال سنة 2019 عوض 57% سنة 2018. ومن جهة أخرى ، فإن 59,4% من الثروة الناتجة عن أنشطة القطاع الثالثي تعود إلى جهات الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة وطنجة - تطوان – الحسيمة.[1069]

[1069] - المندوبية السامية للتخطيط. المرجع السابق. ص03-04

جدول : نسبة النمو و المساهمة في النمو حسب الجهات[1070]

الرمز	الجهـــــــــــات	نسبة النمو (%)		المساهمة في النمو	
		2018*	2019**	2018*	2019**
1	طنجة-تطوان-الحسيمة	7,6	3,8	0,8	0,4
2	الشرق	4,2	5,5	0,2	0,3
3	فاس-مكناس	1,6	1,3	0,1	0,1
4	الرباط-سلا-قنيطرة	-0,7	0,6	-0,1	0,1
5	بني ملال - خنيفرة	1,3	5,6	0,1	0,3
6	الدار البيضاء-سطات	3,4	1,8	1,1	0,6
7	مراكش-اسفي	3,2	2,8	0,3	0,2
8	درعة - تافيلالت	2,8	5,8	0,1	0,1
9	سوس-ماسة	6,8	2,3	0,4	0,2
10	كلميم – واد نون	4,3	7,1	0,1	0,1
11	العيون – الساقية الحمراء	6,7	7,0	0,1	0,1
12	الداخلة-وادي الذهب	0,2	4,0	0,0	0,1
الوحدات الترابية في بقية العالم		-5,8	-0,6	0,0	0,0
المجمـــــوع		3,1	2,6	3,1	2,6

الفقرة الرابعة: إنتخابات 2021 آلية لمحاسبة حكومة "العثماني"

بعد وضعنا لمجموعة من النقاط التي من شأنها تحدد لنا التقييم العام لعمل حكومة العدالة و التنمية برئاسة "سعد الدين العثماني"، عرفت مرحلة ما قبل الإنتخابات جدلا و نقاشا كبيرا حول ما إن كان الناخب قد يجدد الثقة في حزب الذي يترأس هذه الحكومة أم لا؟ و بعد الإنتخابات اتضح أن الناخب اعتمد التصويت العقابي محاسبا الحصيلة الهزيلة لهذه الحكومة. لكن ما هو مثير عدم محاسبة باقي الأحزاب المشاركة مع العدالة و التنمية في الحكومة، بل الاكثر من ذلك عرفوا تقدما ملموسا على مستوى النتائج، سنحاول مناقشة هذه المؤشرات بعد إثارتنا للتشنجات الحزبية قبل الإنتخابات مما أدى إلى حالة عزل حزب العدالة و التنمية عن باقي الألوان السياسية، كما سنحاول طرح نائج انتخابات 2021 و فهم مكانة العدالة و التنمية منها.

1- ما قبل الإنتخابات .. عزل حزب العدالة و التنمية

بدأت تظهر عزلة حزب العدالة و التنمية عن باقي الفرقاء السياسيين من خلال التصويت على القوانين، فعلى سبيل المثال أثناء التصويت على القانون التنظيمي رقم 04.21 يقضي بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب. بالرغم أن الحزب هو المشكل للأغلبية الحكومية اعتقد برلمانيو الحزب أن هذا القانون التنظيمي، أو القاسم الإنتخابي[1071] إن صح التعبير يستهدفهم بشكل مباشر لتحجيم عدد نوابهم في البرلمان المقبل. تمت المصادقة على مشروع القانون التنظيمي 04.21 بـ162 برلمانيا، في حين رفضه 104 برلمانيا عن حزب العدالة و التنمية، و امتنع برلماني واحد عن فيدرالية اليسار الديمقراطي.

1070 - المندوبية السامية للتخطيط. المرجع السابق. ص06 بتصرف

1071 - القاسم الإنتخابي آلية لتقسيم المقاعد على اللوائح عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الغنتخابية المعنية على عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لها، و توزع المقاعد الباقية حسب قاعدة أكبر البقايا و ذلك بتخصيصها للوائح التي تتوفر على أرقام القريبة من القاسم الإنتخابي

لجأ برلمانيو العدالة و التنمية للمحكمة الدستورية، من أجل الطعن في القانون التنظيمي 04.21 لعدم دستوريته، و قررت المحكمة بأن هذا الأخير ليس فيه ما يخالف الدستور[1072].

2- نتائج غير متوقعة لحزب العدالة و التنمية

تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار نتائج انتخابات 2021 بحصوله على 102 مقعد برلماني في مجلس النواب من395، في حين حقق حزب العدالة و التنمية تراجعا غير مفهوم، إذ انتقل من الحزب المتصدر لنتائج انتخابات 2016 إلى حصوله على الرتبة الثامنة ب13 مقعد من أصل395. فكيف تفسر هذه النتائج؟

الهيئة السياسية	عدد المقاعد المحصل عليها	النسبة المئوية
التجمع الوطني للأحرار	102	25.82%
الأصالة و المعاصرة	87	22.03%
الإستقلال	81	20.51%
الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	34	8.61%
الحركة الشعبية	28	7.09%
التقدم و الإشتراكية	22	5.57%
الإتحاد الدستوري	18	4.56%
العدالة و التنمية	13	3.29%
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	5	1.27%
جبهة القوى الديمقراطية	3	0.76%
تحالف فيدرالية اليسار	1	0.25%
الإشتراكي الموحد	1	0.25%
المجموع	395	100%

[1072] - المحكمة الدستورية. ملف عدد 067/21، قرار رقم 118/21. القاضي بأن القانون التنظيمي04.21 ليس فيه ما يخالف الدستور.
بخصوص الفقرة الثانية: "القاسم الإنتخابي" حيث إن الفقرة المذكورة، من المادة 84 المشار إليها، تنص على أنه "توزع المقاعد على اللوائح بواسطة قاسم انتخابي يستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها. وتوزع المقاعد الباقية حسب قاعدة أكبر البقايا، وذلك بتخصيصها للوائح التي تتوفر على الأرقام القريبة من القاسم المذكور"؛ وحيث إنه، بمقتضى ذلك، فإن هذه الأحكام، حددت أساس احتساب القاسم الانتخابي، من خلال اعتماد قاعدة "عدد الناخبين" المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية؛ وحيث إن الدستور، أَسْنَدَ، بمقتضى الفقرة الثانية من فصله 62، لقانون تنظيمي بيان النظام الانتخابي لأعضاء مجلس النواب، وهو النظام الذي تندرج ضمن مشمولاته، الأحكام المتعلقة بطريقة توزيع المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية المحدثة، بغض النظر عما إذا كانت وطنية أو جهوية أو محلية، وكذا الأساس الذي يستخرج منه القاسم الانتخابي؛ وحيث إن الدستور، لا يتضمن، مع استحضار ما تقدم، أية قاعدة صريحة، تتعلق بطريقة احتساب القاسم الانتخابي، الأمر الذي يكون معه هذا الأخير، من المواضيع التي ينفرد المشرع بتحديدها؛ وحيث إن الدستور يكون، تأسيسا على ما سبق، قد جعل موضوع "النظام الانتخابي" لأعضاء مجلس النواب ضمن مجال التشريع، حيث أدرجه ضمن المشمولات التي ينفرد القانون التنظيمي بتحديدها، ويؤول أمر سن الأحكام المتعلقة بها حصريا إلى المشرع، وفق سلطته التقديرية، والتي لا يمكن للمحكمة الدستورية التعقيب عليها طالما لم تخالف أحكام الدستور؛ وحيث إن عملية توزيع المقاعد، على لوائح الترشيح المعنية، على أساس قاسم انتخابي يُستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها، تعد عملية قائمة الذات، لاحقة على الاقتراع، وعلى فرز الأصوات وإحصائها، ومتمايزة عنها، وتندرج ضمن السلطة التقديرية للمشرع، الذي حرص في ذلك على تحقيق الغايات المقررة في الدستور في شأن ضمان تكافؤ الفرص بين لوائح الترشيح، وسلامة العملية الانتخابية، والتعبير الحر عن إرادة الناخبين؛ وحيث إنه، فضلا عن ذلك، يبين من الاطلاع على الأشغال التحضيرية للقانون التنظيمي المعروض، أن مبرر التعديل المقدم، لتوزيع المقاعد بواسطة قاسم انتخابي مستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها، من جهة، ولعدم اشتراط نسبة معينة من الأصوات يتعين على لوائح الترشيح الحصول عليها للمشاركة في عملية توزيع المقاعد، من جهة أخرى، أتى "لتحقيق تمثيلية موسعة للناخبين برسم الدوائر المحلية، وفتح المجال أمام كافة القوى السياسية للمشاركة في القرار من خلال المؤسسة التشريعية"، وهو ما ينسجم ويخدم المبادئ والغايات الدستورية التي تم بسطها؛ وحيث إن الدستور، يعتبر، في فصله السادس، القانون أَسْمى تعبير عن إرادة الأمة؛ وحيث إن المكانة التي حفظها الدستور للقانون، في دلالته العامة التي تشمل أيضا القوانين التنظيمية، تظل مكفولة ما دامت قواعده مطابقة للدستور، وليس فيها ما يخالف أحكامه، وأن تطبيقها يتم وفق تفسير يشترط دستوريتها؛ وحيث إن المحكمة الدستورية، لا يندرج ضمن صلاحياتها، التعقيب على السلطة التقديرية للمشرع، في شأن اختيار نوعية التدابير التشريعية التي يرتضيها، أو المفاضلة بين اختيارات تشريعية ممكنة، أو اقتراح بديل تشريعي من شأنه أن يحقق الغايات الدستورية نفسها، طالما أن ذلك لا يمس بأحكام الدستور؛ وحيث إنه، بناء على ما تقدم، ليس في الفقرة الثانية من المادة 84 ما يخالف الدستور؛

رسم بياني[1073] : يوضح هذا الرسم البياني تمثيلية الأحزاب السياسية في انتخابات 2021

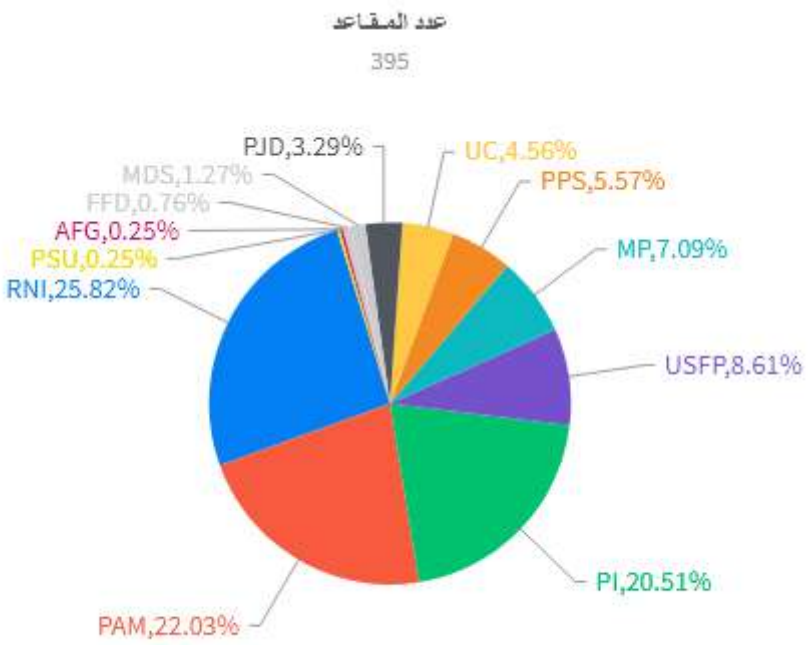

3- أي تأويل لمكانة الحزب في انتخابات 2021؟

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساعدنا في تأويل النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لسنة 2021، أولا هناك سياق دولي عنوانه "عالم ما بعد الإسلام السياسيط، هناك من هذه النتائج ما هو موضوعي مرتبط بالفشل الدريع للسياسات الحكومية لهذا الحزب في ولاية 2017-2021 كما يمكن إدراج العلاقة غير الجيدة بين الحزب و السلطة المركزية من بين الاسباب الموضوعية، و هناك ما هو ذاتي، نلخص العوامل في:

- سياق دولي رافض للحكومات الإسلامية المعتدلة
- عدم تحقيق الإنسجام بين مكون العدالة و التنمية مع السلطة المركزية
- انبطاح الحزب للتأثيرات السياسية الخارجية التي تؤثر في التناقضات الداخلية للحزب
- ضعف الديمقراطية الداخلية للحزب
- أزمة بنيوية في مرجعية الحزب المتداخلة مع الجانب الدعوي
- بروز تيار الإستوزار بقوة فوق الحزب مما تم تمرير سياسات مناقضة لفلسفة الحزب
- إخراج عبد الإله بنكيران من المشهد السياسي في حكومة2017-2021
- تراجع حقوقي مهول
- اعتقالات كثيرة في حكومة العثماني(الصحافيين و نشطاء)
- فشل الحكومة في تنزيل المسار الديمقراطي
- فشل الحكومة في تنزيل الأهداف الإقتصادية المسطرة في برنامجها
- تناقضات بالجملة داخل الحزب

[1073] - الموقع الرسمي لوزارة الداخلية. انتخابات 2021. http://www.elections.ma/index.aspx

المطلب الثاني: حكومة العدالة و التنمية في تركيا

سنحاول بشكل مستعجل الغشارة لأهم النقاط التي تناولها البرنامج الحكومي لحزب العدالة و التنمية، و بعدها نمر لتقييم التجربة الحكومية، فإن أردنا وضع تقييم شامل يلزمنا بحث أخر مطول، و بالتالي سنحاول الإلتفاف لأهم المعطيات المتعلقة بما هو استراتيجي و أولوي عند الحكومية، إذ نلاحظ أن النفس البرغماتي الذي تستنشقه حكومة العدالة و التنمية بتركيا يجعلها تقدم الإقتصاد على كل شيء، الإقتصاد قبل الأيديولوجيا، الإقتصاد قبل الصراعات الحزبية الضيقة.. حيث يأخذ البرنامج الإقتصادي حيزا كبيرا في البرنامج الحكومي، سنحاول أن نسلط عليه الضوء من خلال الفرع الأول، و سنخصص الفرع الثاني للحديث عن تقييم تلك المعطيات.

الفرع الثانية: أولوية الإقتصاد في برنامج حكومة "العدالة و التنمية"

تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي. وقد توجهت الرؤية الاقتصادية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفرة العائد المالي، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسب البطالة والتضخم، ومعالجة قضية الفقر، والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء.[1074]

لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معاً. وقد نجحت حكومات العدالة والتنمية منذ فوزها عام 2002 بالسير على هذا النهج. وباستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية[1075] :

- إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل نسبة الادخار، والاستفادة منه في الاقتصاد، والاهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية، مع الاهتمام أيضاً بزيادة عمق السوق.
- دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع، والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر.
- اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع.
- تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى القيام بتطوير ونشر ثقافة التأمين في مجال إنتاج السلع والخدمات والأنشطة المهنية، من أجل رفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات وتطوير حقوق المسؤولية في تركيا.
- تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.
- التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام.
- تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني .

1074 - محمد زاهد جول. التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم؟ مركز نماء للبحوث و الدراسات. الطبعة الاولى بيروت 2013. ص119

1075 - المرجع السابق. ص119 و ما يليها

وحيث إن أسواق الرساميل تلعب دوراً فعالاً في توسيع قاعدة رأس المال وتمويل الاستثمارات بتكلفة مناسبة، كما أن لها مكانة بارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة وفي زيادة القوة التنافسية الدولية، فإن حزب العدالة والتنمية عمل تحقيق الأهداف التالية[1076] :

- تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال.
- تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها.
- الارتقاء ببورصة اسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية.
- تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري.
- تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسربة من الداخل في أسواق الأوراق المالية.
- حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية . دعم أسواق البيع الأجل، من أجل زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد.

الفرع الثاني: التقييم التجربة الحكومية لحزب العدالة و التنمية بتركيا

أعادت حكومة "العدالة و التنمية" هيكلة الإقتصاد التركي بسياسات الإقتصادية جعلت من الإتحاد الأوروبي مرساة لها، و جعل سياسات صندوق النقد الدولي محدد لها. و على إثر هذا التغيير الكبير بإعادة هيكلت الإقتصاد التركي رعفت الحكومة تغييرات مهمة على مستوى معدل النمو كما واجهت تحديات كبيرة (البطالة و التضخم) سنحاول من خلال مجموعة من الفقرات الإشارة لهذه المحاور المذكورة.

الفقرة الأولى: السياسات الإقتصادية للحكومة ذات الجذور الإسلامية

في الولاية الأولى لحزب "العدالة والتنمية" في السلطة، تمت الإشادة بالسياسات الاقتصادية للحزب لتحقيق "أداء يشبه النمر" في الواقع حققت حكومة حزب العدالة والتنمية معدلات نمو عالية وبدا الاقتصاد مستقرا وسليما. فهناك من اعتبر أول حكومة لحزب العدالة والتنمية على أنها "حزب ديمقراطي اجتماعي على النمط الأوروبي من الطريق الثالث"، وقد تردد صدى ذلك مع حجج "أطروحة تقاليد الدولة القوية" في تركيا التي تؤكد أن هذا التقليد كان على وشك الانتهاء حيث كانت حكومة حزب العدالة والتنمية مستعدة لتأييد سيادة القانون الليبرالية والديمقراطية عبر عملية أوربة، مما يعكس الخروج المحتمل من نظام 12 سبتمبر 1980 السياسي الذي شكله الجيش. بعبارة أخرى تم اعتماد حزب العدالة والتنمية باعتباره يحول الدولة التركية إلى نظام حكم قائم على القواعد ومستقر وديمقراطي. اعتمدت الحكومة في صنع السياسات الإقتصادية التركية علر ركيزتين أساسيتين.

[1076] - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص121

أولا : الإتحاد الأوروبي كمرساة اقتصادية

في ولايتها الأولى في السلطة، اتبعت قيادة حزب العدالة والتنمية عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي التي بدأها مسيروا الدولة في عام 1998 مع برنامج مراقبة موظفي صندوق النقد الدولي والذي ترافق مع عملية أوروبية مكثفة مع قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الاعتراف بتركيا كمرشح للعضوية في 1999 قمة هلسنكي. على الرغم من أن الحكومة السابقة أحرزت تقدمًا في عملية الدمقرطة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي والإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية سرّعت هذه العمليات في البحث عن الشرعية في مواجهة الجيش والقطاعات المتشككة من البيروقراطية ومجموعات رأس المال وأيضا. العمل ركزت الدراسات حول عملية التحول إلى أوروبا في تركيا حتى الآن بشكل أساسي على علاقات مجتمع الدولة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقات المدنية العسكرية، ووضع حد لما يسمى بـ "تقليد الدولة القوية" لتركيا. ومع ذلك، فإن العملية التي بدأت باتفاقية الاتحاد الجمركي لعام 1995 بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ، وقرار الاتحاد الأوروبي في هلسنكي لعام 1999 كانت تطورات مهمة من حيث صنع السياسة الاقتصادية ولمديري الدولة لتوضيح نتائج الأزمة. - تسعينيات القرن الماضي وتأديب العمالة لضرورات تنافسية. كما في مثل هذه البيئة غير المستقرة ، والتي تهدد بفضح الطابع الطبقي للدولة وتصاعد الاستياء الاجتماعي والسياسي ، بدا الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أنه الملاذ الامن.[1077]

إلى جانب صندوق النقد الدولي، في أعقاب أزمة عام 2001، ازداد هذا الدور الأساسي للاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، خاصة بين عامي 2002-2005. تم تقديمه كمشروع وطني شعبي كان "قادرا على الجمع بين مصالح وهويات طبقية مختلفة ومتضاربة بطريقة أخرى". علاوة على ذلك، إلى جانب الشروط السياسية ، أصبح الاتحاد الأوروبي أيضًا "مرساة اقتصادية" في فترة ما بعد أزمة عام 2001 من خلال معايير كوبنهاغن الاقتصادية التي تتطلب "وجود اقتصاد سوق فعال وقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد " مما كثف من تعميق عملية إعادة الهيكلة. لذلك، كانت عمليات الخصخصة، وسن قانون عمل جديد، وإعادة الهيكلة الزراعية والمالية، وزيادة استثمارات رأس المال الأجنبي، والقدرة التنافسية، وأجندة الإصلاح النيوليبرالية والإصلاحات الهيكلية بشكل عام، كلها مكونات لهذه العملية، التي كانت نتائجها غير الشعبية خارجة من قبل الدولة. ومن ثم، في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، "قيد مديرو الدولة أيديهم في الإدارة الاقتصادية سعيا وراء برنامج صندوق النقد الدولي وجدول أعمال عضوية الاتحاد الأوروبي مما يسمح لهم بتحويل المسؤولية وإلقاء اللوم على الأخير كلما تم إدراج سياسات غير شعبية في جدول الأعمال".[1078]

ثانيا: صندوق النقد الدولي

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، كانت الحكومة الائتلافية السابقة في طور تنفيذ برنامج احتياطي لصندوق النقد الدولي تم توقيعه في فبراير 2002 وسيستمر حتى فبراير 2005. قبل الانتخابات، كان حزب العدالة والتنمية ينتقد صندوق النقد الدولي البرنامج من حيث مقاربته لمشاكل القطاع الحقيقي والسياسات الاجتماعية، وألقى باللوم على طبيعة البرنامج في عدم اكتراثه بـ "الظروف الوطنية" في سياق الإصلاحات الهيكلية (بيان انتخاب حزب العدالة والتنمية، 2002، ص 44). ومع ذلك، بعد وصوله إلى

[1077] - Mehmet Erman Erol. “State, Crisis, Class: The Politics of Economic Restructuring in Turkey in the 2000s”. PhD, University of York Politics, January 2016. P:182-183

[1078] - The previous reference. P: 183

السلطة في انتخابات عام 2002، كان الحزب مخلصا للجوانب العريضة لبرنامج "الوقوف إلى جانب" واستمر في اتباع السياسات التي أدخلت من خلال إصلاحات ما بعد عام 2001 ؛ وهكذا ظل موقف السياسة الاقتصادية لحكومة حزب العدالة والتنمية على نفس الخطوط التي اتبعتها الحكومة الائتلافية السابقة في أزمة ما بعد عام 2001، بدعم من صندوق النقد الدولي. وبالتالي ، عندما وصل الأمر إلى السلطة ، كان حزب العدالة والتنمية في موقف متناقض. كان على الحزب أن يفي ببعض الوعود التي أثيرت خلال الحملة الانتخابية ، والتي تضمنت التشكيك في بعض الجوانب الحاسمة لبرنامج صندوق النقد الدولي. من ناحية أخرى، وعدت بإنقاذ الاقتصاد من الأزمة التي تمزقها واستعادة النمو بسياسات اقتصادية سليمة وانضباط. ومن ثم، فإن إلغاء أو رفض اتفاقية الاستعداد لصندوق النقد الدولي لم يكن خيارا واقعيا لحكومة حزب العدالة والتنمية، حيث "ذكّر المستثمرون ووكالات التصنيف الائتماني الدولية الحكومة الجديدة بأن دعم صندوق النقد الدولي كان حاسمة لتجنب التخلف عن سداد الديون مثل الأرجنتين ". ومع ذلك، على الرغم من أن قيادة حزب العدالة والتنمية أظهرت استعدادها للعمل عن كثب مع صندوق النقد الدولي - وكان برنامجه الاقتصادي يتماشى مع الجوانب العريضة لبرنامج صندوق النقد الدولي ، لم تكن الفترة الأولية خالية من التوترات. بعد أن أكملت الحكومة التركية السابقة المراجعة الثالثة للبرنامج في صيف 2002 مع انتقادات بسبب حالة عدم اليقين السياسي، لم تستمر محادثات المراجعة الرابعة التي يعني استكمالها صرف القرض التالي (1.6 مليار دولار). بسبب نفس المناخ السياسي وعملية الانتخابات. الإجراءات المسبقة اللازمة للمراجعة الرابعة ، وهي مشروع قانون الإصلاح الضريبي، وتسريح الموظفين العموميين والخصخصة ، لم تتحقق من قبل حكومة "البطة العرجاء". ومن ثم ، كان لا بد من إجراء صرف القرض التالي ومحادثات المراجعة الرابعة مع حكومة حزب العدالة والتنمية.[1079]

بدأت المحادثات مع صندوق النقد الدولي وحكومة حزب العدالة والتنمية المشكلة حديثًا في نوفمبر 2002. ومع ذلك، كان هناك تأخير طويل في استكمال المراجعة الرابعة وصرف القروض الجديدة ، حيث كانت حكومة حزب العدالة والتنمية مترددة في بعض شروط الصندوق وكانا يحاولان فك بعضهما. ومع ذلك، كانت هذه مسألة "ملكية". كما أعلن مدير العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي آنذاك، "إنهم [الحكومة التركية] يقومون بدور نشط للغاية في تطوير خطاب النوايا بأنفسهم. ولذا فإن هذا هو أحد أسباب تطور العملية بالطريقة التي هي عليها، وهذا هو ما تدور حوله الملكية ". كانت مجالات الخلاف الرئيسية مع الصندوق هي قانون المشتريات العامة، والتسوية الضريبية، ودعم المزارعين وموقف الحكومة من الوكالات التنظيمية المستقلة. ومع ذلك، كما يعكس خطاب النوايا الصادر في 5 أبريل 2003 من حكومة حزب العدالة والتنمية، أدركت الحكومة أن التوترات الواضحة والتأخير في الانتهاء من المراجعة الرابعة يهدد مصداقية برنامجها ونهجها في نظر المحليين والدوليين. الدوائر المالية ، وبدأت العمل مع صندوق النقد الدولي وفقًا لمنهج ما بعد عام 2001، كما قال أحد المعلقين، "نشأت الاشتباكات في وقت مبكر بين حزب العدالة والتنمية وصندوق النقد الدولي بشكل أساسي من نهج الحكومة المخصص في صنع السياسة الاقتصادية بدلاً من الاختلافات الأيديولوجية" ومع ذلك ، أثناء اتخاذ إجراءات لتراكم رأس المال وطمأنة الدوائر المالية ، يمكن للحكومة أيضًا أن ترسل رسالة إلى جمهورها بأنها قاومت صندوق النقد الدولي يعكس خطاب النوايا الصادر في الخامس من أبريل 2003 من حكومة حزب العدالة والتنمية نفس نهج السياسة الاقتصادية مع برنامج عام 2001. استندت عناصر هذا النهج إلى ركيزتين: استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية . كانت السياسة المالية الصارمة أحد الأهداف المهمة جدًا للبرنامج ، والتي تصور فائضًا أوليًا بنسبة 6.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتراجع الدين العام . ولتحقيق هذا الهدف ، لا بد من إجراء تخفيضات في النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفائدة ، وثانيًا ، زيادة الضرائب غير المباشرة اللازمة لتوليد إيرادات للموازنة. على وجه التحديد ، ستشمل التدابير "ضرائب التبغ

[1079] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 183-184

والكحول ، والزيادات في السيارات والضرائب العقارية ، وترشيد برنامج الاستثمار العام ، والقيود المشددة على الأجور ، والخطوات للحد من نمو الإنفاق من خلال مكاسب الكفاءة في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي".[1080]

وهكذا، أعطت الميزانية الأولوية لاستدامة مدفوعات الديون من خلال فائض أولي كبير للغاية. تضمنت أهداف الاستقرار الأخرى للبرنامج سياسة نقدية لمكافحة التضخم من خلال البنك المركزي المستقل ، واستعادة النمو من خلال استراتيجية تقودها الصادرات ، وضمان تدفق الأموال الأجنبية من خلال أسعار الفائدة المرتفعة وسياسة أسعار الصرف التي أبقت الليرة التركية مبالغ فيها. من الواضح أن هذه التوجهات السياسية استلزمت انخفاض الأجور وتكاليف العمالة ؛ وزيادة الإنتاجية للمنافسة في السوق العالمية. على صعيد الإصلاحات الهيكلية ، كانت العناصر هي إعادة هيكلة القطاع العام ، وسياسة الخصخصة ، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي والصحة ، وتعزيز القطاع المصرفي من خلال وكالة التنظيم والرقابة المصرفية توقفت اتفاقية الاستعداد لعام 2002 في فبراير 2005. بعد التحسن النسبي في المؤشرات الاقتصادية - التي ستتم مناقشتها في القسم التالي - أرسلت حكومة أردوغان خطاب نوايا آخر في 26 أبريل 2005 للحصول على اتفاق بديل آخر. وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي لتركيا في 11 مايو 2005. وقد اتبع البرنامج الجديد الأهداف الرئيسية للنهج السابق مع تركيز قوي على الإصلاحات الهيكلية التي كانت الحكومة "غير ناجحة" فيها. . أوضح خطاب النوايا أن البرنامج الجديد سيستمر في ضمان أن يكون الفائض الأولي 6.5٪ من الناتج القومي الإجمالي ثم ركزت الحكومة على ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية في سياق التقشف المالي ، والتي شملت إعادة هيكلة نظام الضمان الاجتماعي ، والإصلاح الضريبي والخصخصة. من أجل تعزيز القطاع المصرفي، وعدت الحكومة بقانون مصرفي جديد في خطاب النوايا. تم استبدال قانون البنوك لعام 1999 بقانون البنوك لعام 2005 الذي تمت صياغته وفقًا للمعايير المالية للاتحاد الأوروبي ؛ وأشاد المدير العام لصندوق النقد الدولي بشكل علني بالجهود التي تبذلها حكومة حزب العدالة والتنمية لتحسين القدرة التنظيمية والإشرافية المالية يجب النظر إلى قانون البنوك لعام 2005 على أنه جهد مستمر لإنقاذ النظام المصرفي من أزمات 2000-2001 ، وقد ربطت هذه المحاولات المستمرة رأس المال المالي في تركيا بالنظام التنظيمي العالمي للتمويل العنصر المهم الآخر في ركيزة الإصلاح الهيكلي ، إصلاح الضمان الاجتماعي ، تم التعامل معه من قبل الحكومة في عام 2006 ، عندما زاد العجز في نظام الضمان الاجتماعي إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام ؛ وكان هذا هو الدافع الرئيسي لإعادة هيكلة النظام بمنطق الليبرالية الجديدة ومن ثم ، بعد توتر أولي مع صندوق النقد الدولي، عملت حكومة حزب العدالة والتنمية مع الصندوق بانسجام كبير في ولايتها الأولى ؛ واتبع نهج سياسة الاقتصاد الكلي لما بعد عام 2001 والذي كان يهدف إلى استعادة النمو وتحقيق استقرار الأسعار والتحرك نحو التقارب مع اقتصادات الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تم استخدام صندوق النقد الدولي لإخراج نتائج السياسات غير الشعبية من قبل الحكومة. في عام 2003، عند مواجهة انتقادات السياسات الاقتصادية، جادل رئيس الوزراء أردوغان أنه بسبب السياسات الخاطئة في الماضي ، فإن الحكومة التركية السابقة "اصطفت في طوابير للحصول على قروض صندوق النقد الدولي" ، ولم يجبر الصندوق الحكومة التركية على الاقتراض. وفقًا لأردوغان ، إذا طلبت الحكومات قروضًا ، فمن حق الصندوق أن يضع شروطًا لضمان سداد الدين وهذا يعني أنه لم تكن الحكومة ولكن صندوق النقد الدولي الذي يفرض السياسات الاقتصادية ، وإذا لم يتم تنفيذ هذه السياسات ، فقد تكون هناك عواقب وخيمة كما في الماضي ، مما يجعل الحكومات "تقف في طوابير" لإقراض الصندوق. وبالتالي ، يمكن فهم خطاب أردوغان هذا تمامًا في سياق التبرير المسبق للسياسات الاقتصادية. وفي هذا السياق، يتناول القسم

[1080] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 184-185

التالي نتائج إطار الاقتصاد الكلي هذا. في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى ، والتي صورها العديد من المعلقين على أنها قصة نجاح. وبالتالي ، فإن أداء الاقتصاد في فترة 2002-2007 يتم تقييمه بشكل نقدي في سياق الظروف الاقتصادية العالمية لنفس الفترة ، للكشف عن طبيعة "المعجزة الاقتصادية" لحزب العدالة والتنمية.[1081]

الفقرة الثانية : النمو الإقتصادي في حكومات العدالة و التنمية

هناك عدد من المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدولة، منها طبيعة النظام الاقتصادي، ومتوسط الزيادة السكانية، ومستويات الادخار والاستثمار، والتطور العلمي والتكنولوجي، والاستقرار السياسي، والعلاقات الإقليمية والدولية، وحجم وطبيعة الموارد المحلية، وغيرها من المتغيرات. وهذا يدل على أن معدل النمو الاقتصادي يعد مؤشرا واضحا على الحالة الاقتصادية في الدولة، إضافة إلى إمكانية المقارنة بين اقتصادات الدول على أساس هذا المعدل. وللوقوف على طبيعة النمو الاقتصادي في تركيا لابد من دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعرفة المساهمة النسبية لكل منها في النمو الاقتصادي للبلاد، ويمكننا القول: إن البنية الاقتصادية لتركيا تتشكل من القطاعين العام، والخاص، والقطاع الثالث المتمثل في القطاع التعاوني. وقد تصاعد دور القطاع الثالث في المجال الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية، ويأتي تنامي الدور الاقتصادي لتلك المؤسسات في إطار ما تشهده تركيا من تطورات كبيرة في جوانب الحياة المختلفة، وهذه المؤسسات التي تعد اليوم بالآلاف في تركيا، على امتدادها شمالا وجنوبا تحظى بالاهتمام بين القطاعات الفكرية المختلفة، علمانية، أو محافظة إسلامية، أو حتى قومية، وجميعها تستخدم إمكانيات مالية كبيرة قدرت بحوالي 7 مليارات دولار عام 2007.[1082]

تم الإشادة بالأداء الاقتصادي لحكومة حزب العدالة والتنمية بين عامي 2002 و 2007 ودعمه من قبل قطاعات مختلفة من البرجوازية التركية والمؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، عرّف مدير مكتب البنك الدولي الخاص بتركيا الدولة على أنها "النمر الأوروبي الناشئ" في عام 2005. وبالمثل، في تقرير التقدم المحرز في الاتحاد الأوروبي لنفس العام، أُعلن أن تركيا حققت "أداء اقتصاديا صعبا ... الذي كان مدعوما بضبط مالي قوي وسياسات نقدية صارمة"، وقيل إن هذه التطورات شكلت "قطيعة واضحة من بيئة الاقتصاد الكلي غير المستقرة في التسعينيات". تم الحكم على الاقتصاد السياسي التركي بأنه قد تغلب على الإدارة الاقتصادية المعرضة للأزمة والتي كانت نتيجة "الدورات الشعبوية" في الماضي، وبالتالي حقق "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي". في الواقع، يبدو أن المؤشرات الاقتصادية تدعم هذه الحجة. كان المؤشر الأكثر لفتا للانتباه للاقتصاد التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى هو مستويات النمو المرتفعة وغير المنقطعة، بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2002 و 2007 حوالي 7٪، كانت الأسواق الناشئة فقط التي كان أداءها جيدًا أو أفضل من تركيا خلال هذه الفترة هي الصين والهند.[1083]

إن الأساس الأول في الاقتصاد أن تكون المعادلة الاقتصادية للواردات والمصروفات صحيحة وناجحة، وتؤمن وفرة مالية للمواطن وللدولة والخزينة العامة، ولا تلحق بها الضرر، ولا تضطرها إلى الديون الداخلية ولا الخارجية. وبهذه المعادلة تصبح الدولة قوية في ذاتها، وقوية في اقتصادها، وقوية في معاملاتها الاقتصادية مع السوق العالمي. والأساس الثاني توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار؛ لأن القدرات الإنتاجية القادرة على المنافسة الدولية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة. فالنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بزيادة الإنتاج. لذلك فإن زيادة الإنتاج والتوظيف والتصدير تمثل أسس السياسات

[1081] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 186-187

[1082] - بكر محمد رشيد البدور. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. مركز الجزيرة للدراسات و الأبحاث. ص57

[1083] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 188

الاقتصادية الناجحة، ولذا تقوم الدول بتوفير البنية التحتية اللازمة من أجل الإنتاج والحث عليه. وبشكل عام، فقد كان مستثمرو القطاع الخاص في تركيا القوة المحركة للإنتاج، فكانوا يستثمرون في مناخ اقتصادي وسياسي مستقر، إذ كان المناخ الاستثماري التركي يمتاز بمبادئ واضحة، وثقة وشفافية في التعامل، ووجود مؤيدات قوية تدعم العقود والقدرات على التبوء بالمؤشرات الاقتصادية العامة بما فيها التضخم، وأسعار الصرف ونسبة الفائدة، كما يتيح القيام بالحسابات الاقتصادية.[1084]

وللتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية التركية ستحاول رصدها بشكل موجز مع إعطاء الأهمية للإتجاهات الكبرى في التحليل:

أولا : الزراعة

تمثل أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد التركي، فقد بلغت حصة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في تركيا 10,1% عام 2000، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 8.3% عام 2009. وخلال هذه الفترة، شهدت تركيا استمرار التحول الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة وقطاع الخدمات، وعلى الرغم من انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن مستويات الإنتاج الزراعي في تركيا ارتفعت منذ عام 2000، وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي في عامي 2008 و2009 على التوالي 47,2، و51,09 مليار دولار، ويعمل في القطاع الزراعي حوالي 5,2 ملايين شخص حسب إحصاءات 2010. واستنادا إلى إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (fao) التابعة للأمم المتحدة، فإن المنتجات الزراعية التركية زادت زيادة مطردة خلال الفترة 1980 - 2009. وتحتل زراعة القمح المرتبة الأولى في تركيا من حيث المساحة؛ فقد بلغت نسبة المساحة المزروعة بالقمح 68% من مجموع الأراضي المزروعة بالحبوب، أي ما نسبته 1.5% من إجمالي الأراضي المزروعة بالقمح في العالم، وبالتالي فإن 3.5% من الإنتاج العالمي يأتي من تركيا التي تحتل المرتبة التاسعة بين الدول المنتحة للقمح. ويأتي الشعير في المرتبة الثانية بعد القمح من حيث المساحة؛ حيث تبلغ نسبته 25%، ويعد الشعير أحد أهم المنتجات المصدرة إلى الخارج، وتدل المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي على أن تركيا قامت برفع إنتاجها الزراعي بصورة مستمرة؛ مما جعلها تحتل مراتب متقدمة بين الدول في الإنتاج الزراعي بالرغم من تراجع حصة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي من 50% في الستينات من القرن الماضي إلى حوالي 8,5% عام 2009. ولا تزال الزراعة قطاعا مهما في الاقتصاد التركي رغم التوسع في قطاع الصناعة والخدمات على حسابها.[1085]

لقد حقق القطاع الزراعي نجاحا كبيرا و ذلك بفضل اتباعه لخطة تهدف إلى تطور قطاع الزراعة كان من أهم خطواتها[1086]

- تأمين التحول إلى منطق إدارة الأعمال في قطاع الزراعة.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف في المناطق الريفية .
- تأسيس بورصات للسلع في المناطق التي يكثر بها الإنتاج الزراعي وتأمين القيام بمعاملات آجلة في هذه البورصة.
- تطوير السياسات التي تتيح نقل العمالة الزائدة في الزراعة إلى القطاعات الأخرى بطريقة صحية.
- دعم شركات التصدير من أجل عرض المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.
- حماية المزارعين ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وذلك عن طريق تطوير التأمين الزراعي.

1084 - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص127-128

1085 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص58 و ما يليها

1086 - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص135-136

- تشجيع الزراعة البيئية (الإيكولوجية)، وإنتاج البذور عالية الجودة.

وبلغة الأرقام كانت انجازات حكومة حزب العدالة والتنمية القطاع الزراعي على النحو التالي[1087] :

- القطاع الزراعي في أيد أمينة : بدأ حزب العدالة والتنمية بتطبيق 52 نظام دعم جديد لقطاع الزراعة. فقد بلغ مجموع الدعم الذي تم تقديمه 36.6 مليار ليرة للفترة 2003-2010 وتم الإعلان في الهدف المخطط لسنة 2011 عن مبلغ 6.5 مليار.
- دعم كامل للمزارعين: قامت حكومة العدالة والتنمية بدفع مبلغ 1.8 مليار ليرة كدعم للمزارعين، وبذلك تم رفع النسبة إلى ثلاثة أضعافها حيث بلغت 5.9 مليار ليرة سنة 2010 مما أدى إلى ارتياح المزارع.
- حلم تحقق: قامت حكومة العدالة والتنمية، ولأول مرة في تركيا، بتأمين المحاصيل الزراعية للفلاحين لحمايته من الكوارث البيئية . كما قامت بدفع 50٪ من أضراره التي حصلت نتيجة التجمد والجفاف والأسباب الأخرى.
- زيادة قياسية في القروض الزراعية: كان مبلغ القروض التي قدمها المصرف الزراعي، وجمعية القرض الزراعي 529 مليون ليرة سنة 2002، فقامت حكومة العدالة والتنمية برفعها إلى 30 ضعف، وقامت الحكومة بتقديم مبلغ 16.1 مليار ليرة سنة 2010. وقد كان عدد المزارعين المستفيدين من القروض الزراعية لا يتجاوز 550 ألف مزارع سنة 2002، فارتفع عددهم إلى مليون و156 مزارع سنة 2010؛ أي: بزيادة الضعف مما أدى إلى تطور قطاع الزراعة.
- دعم الوقود لفائدة المزارعين لأول مرة في تاريخ الجمهورية: قامت حكومة العدالة والتنمية ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية بدعم وقود المزارعين. كما دفعت الحكومة دعماً للمزارعين بالسماد الكيميائي، ورفعت عدد المنتجات المدعومة إلى 17 نوعا بعد أن كانت 4 أنواع.
- تقسيم المناطق وزيادة الإنتاج: قامت حكومة العدالة والتنمية بتحديد 30 منطقة زراعية قياساً لكثرة إنتاجها. وقامت الحكومة بتحديد النباتات المناسبة لكل منطقة هذه المناطق مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج.
- خطوات جبارة في القطاع الزراعي: تم توسيع حجم الأراضي الزراعية التي يمكن سقيها . فخلال الفترة من 2002 إلى 2009 جرى فتح 853 ألف هكتار أمام الزراعة الاروائية. وبفضل مشاريع المياه وإنشاء البحيرات ستلقي حكومة العدالة والتنمية خطوة لا سابقة لها في تركيا وذلك فتح 250 ألف هكتار بوجه الزراعة المستندة على المياه مما سيوفر فرص عمل لقرابة 300 ألف من مواطن تركي.
- التأمين الزراعي: قامت حكومة العدالة والتنمية بالسماح لاستفادة والدي المزارعين المضمونين من التأمين الزراعي.

ثانيا : الصناعة

يوجد في تركيا العديد من الموارد الطبيعية، كالفحم الذي يعد المصدر الرئيس لتوليد الكهرباء، بالإضافة للكروم، والزئبق، والنحاس، والبورون، والذهب. وتشكل الصناعة التركية 25.6% من الناتج الإجمالي المحلي وتوفر 24.7% من فرص العمل، وتسهم بـ 95% من حجم الصادرات، وهناك العديد من الصناعات المهمة في تركيا، كصناعة الغزل والنسيج، وتجهيز المواد الغذائية، والصناعات الزراعية بالإضافة إلى الصناعات التعدينية، وصناعة السيارات، والآلات الصناعية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعات الحديد والصلب، ومراد البناء والأخشاب. وبالرغم من هيمنة القطاع العام على العديد من الصناعات، فإن حصة

[1087] - محمد زاهد جول. المرجع السابق. ص136 و ما يليها

القطـاع الخاص من الإنتاج الصناعي وصلت إلى قرابة 80%، ويسيطر القطاع الخاص علـى نحو 95% من حجم الاستثمارات الصناعية، وزاد عدد المصانع من 3 آلاف مصـنع عام 2001 إلى 30 ألف مصنع عام 2010 تغطي مختلف محالات التصنيع. وقد اعتبر رئيس الاتحاد التركي لغرف التجارة، رفعت هيسار حيكلي أوغلو، أن الصناعة التركية الخاصة تشكل قوة دافعة مهمة وراء النمو الاقتصادي في تركيا، وألهـا قادت 54% من النمر الاقتصادي الذي بلغ معدله 68.9% عام 2010، وأكد أوغلـو أن القطاع الصناعي الخاص تمكن من دفع النمو الاقتصادي في تركيا نظرا لنجاحه في أمور ثلاثة: "الاستثمار والإنتاج والعمالة". وتشير إحصاءات الاتحاد الـدولي لشـركات تصنيع السيارات إلى أن تركيا تحتل المركز الخامس عشر بين الدول المصنعة للسـيارات عام 2009؛ حيث تنتج نحو 900 ألف سيارة سنويا، ويتكون قطاع تصنيع ا السـيارات، من 17 شركة إنتاج أساسية، محلية وأجنبية، بالإضافة إلى حوالي 4 آلاف شركة تعمل في الصناعات الفرعية لهذا القطاع، ويعمل في هذا القطاع حوالي 300 ألـف عامـل، وابتداء من عام 2005، شكلت منتجات السيارات، بما في ذلك سـيارات الركـاب، والسيارات التجارية الصغيرة، والسيارات الثقيلة والحافلات، أهم ثـلاث صـادرات لتركيا. وقد بلغ إجمالي حجم المبيعات للصناعات الفرعية لهذا المجال في الأسواق المحلية والأجنبية 18.3 مليار دولار في عام 2008. و تحتل تركيا المرتبة 28 بين الدول المنتجة للأسلحة، إلى جانب كونهـا رابـع أكبر مستورد لها، وتسعى تركيا لزيادة حصتها في سوق السلاح من خلال زيـادة صادراتها لتصل عام 2011 إلى 1.5 مليار دولار سنويا، كما تعمل تركيا على زيادة نسبة المعدات العسكرية المنتجة محليا من 25% إلى 50%، ويشير بعض الدراسـات إلى وجود نحو 200 شركة تركية تعمل في مجال صناعة الأسلحة، معظمها مملوكـة للدولة يعمل فيها نحو 50 ألف عامل. وتفيد تقارير معهد الإحصاءات التركي بأن معدل النمو السنري في الإنتـاج الصناعي حقق قفزة هائلة من 5.8% سنويا عام 2006، وصولا إلى 614.9% في بداية العام 2011.[1088]

ثالثا : التجارة الخارجية

تشمل منتجات التصدير الرئيسـة في تركيـا: الملابـس، والإلكترونيـات والسيارات، والمنتجات الزراعية، والحديد والصلب، والوقود المعدني، والزيـوت والأحجار الكريمة، والتبغ. أما الواردات الرئيسة بالنسبة لتركيا فتشمل: المعـدات الكهربائية، والأجهزة الميكانيكية، والأدوات البصرية، والمنتجات الصيدلانية. وتعد الصـادرات التركية واحدة من المحركات الرئيسة للاقتصاد التركي نظـرا لنموهـا القوي المتصاعد. ووفقا لبيانات جمعية المصدرين الأتراك؛ فقد حققت الصـادرات رقما قياسيا في شهر مارس من العام 2011، فوصلت قيمتها إلى 11.7 مليـار دولار بنسبة نمو قدرها 22,81% بالنسبة لنفس الشهر من العام 2010، وهذا أعلى رقم تحققه الصادرات في مثل هذا الشهر (نهاية الربع الأول من العام) منذ : تأس الجمهورية التركية، وكانت المراكز الثلاثة الأولى في نمو الصادرات مـن نصـيب قطاعات: السيارات، والنسيج، والفولاذ. وفي عام 2003، سجلت الواردات التركية زيادة قدرها 34.5%، وكان هـذا الارتفاع الكبير في الواردات بسبب الطلب المحلي القوي على الطاقـة، وارتفـاع أسعار النفط، ورفع قيمة الليرة التركية، والنمو في الطلب على منتجات التصـدير التركية، التي تعتمد بصورة أساسية على مدخلات مستوردة، ووفقا للمجموعـات السلعية الرئيسة؛ فقد بلغت حصة السلع الرأسمالية 16.3% من إجمـالي الـواردات بزيادة مقدارها 32.1% مقارنة بالعام 2002، وشكلت واردات السـلع الوسيطة 72,1% من إجمالي الواردات، بزيادة مقدارها 50% نهاية العام 2003، أما السـلع الاستهلاكية فقد بلغت حصتها 10.9% من إجمالي الواردات، بقيمة قـدرها 7.5 مليارات دولار. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد كـان تصيبها 37% مـن الواردات في حين كانت حصة منتجات التعـدين واستلال المحاجز 15,8%. وكانت أكبر مجموعة في الواردات هي المنتجات المصنعة بنسـبة مقدارها 80%، بزيادة مقدارها 30,1% مقارنة بالعام السابق، ويعد العجز في الميزان التجاري نقطة ضعف مزمنة في الاقتصاد التركي، ويرجع هذا الأمر إلى الصناعات التحويليـة التي تشكل المحرك الأساسي لنمو الصادرات تعتمد بصورة مباشرة في إنتاجها على مواد خام أو شبه جاهزة مستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا، وقـد ارتفع

[1088] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص60-61

العجز في الميزان التجاري التركي إلى 10,2 مليارات دولار في شهر يوليو من سنة 2011 مقابل 5.7 مليارات دولار في نفس الشهر من 2010؛ حيث ازدادت الواردات بنسبة 42% مقابل زيادة الصادرات بنسبة19%. ويلاحظ أن أكثر من 40% من التجارة التركية تتم مع أوروبا، وتمثل تركيا الشريك رقم 7 في ترتيب شركاء أوروبا التجاريين عام 2010 من حيث الواردات، ورقم 5 من حيث الصادرات، والاتجاه العام للعلاقات التجارية بين الطرفين عرف نموا ملحوظا.[1089]

ويمكن الاستدلال على المكانة المهمة لأوروبا في شبكة العلاقات التجارية التركية من خلال المقارنة بين معدل التغير في العلاقة مع العالم، مقارنة بمعدله مع الاتحاد الأوروبي؛ ففي حين بلغ معدل التغير في واردات تركيا من العالم خلال الفترة من 2006 إلى نهاية 2010 حوالي 6.1%، فإنه وصل مع الاتحاد الأوروب إلى 3.7%، كما أن التغير في الصادرات التركية للاتحاد الأوروبي تفوقت في معدلها مقارنة مع العالم بحوالي 5%؛ وذلك يعني مضي تركيا في سعيها للارتباط بأوروبا، وهو أمر تتعزز دلالاته بالنظر في نسبة تجارة تركيا مع دول الاتحاد. وقد تراجعت صادرات تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10%، مقارنة بالمستويات المسجلة في 2005. و قد استعاضت تركيا عن ذلك بالتصدير إلى دول الشرق الأدنى والشرق الأوسط، والتي شهدت زيادة كبيرة في الصادرات التركية بلغت نسبتها 6,6%. ومن ناحية ثانية، برزت ألمانيا كأكبر وجهة للصادرات التركية، تلتها بريطانيا وإيطاليا. وفي منطقة الشرق الأوسط، نجد أن العراق، والإمارات وإيران أصبحت في مصاف أكبر 10 وجهات تصديرية للسلع التركية. وتعد دول الاتحاد الأوروبي مصدرا أساسيا للواردات التركية بنسبة 39,3% من صادرات تركيا عام 2010؛ مما يجعلها تمثل الشريك التجاري الأكثر أهمية لتركيا. وعلى عكس الصادرات، لم تمثل منطقة دول الشرق الأدنى والشرق الأوسط ثاني أكبر منطقة للاستيراد بالنسبة إلى تركيا، ولكن تركيا استعاضت عنها بدول أسيوية أخرى تُسهم بنسبة 22.3% في وارداتها، تلتها دول أوروبية أخرى (غير أعضاء بالاتحاد الأوروبي) والتي أسهمت بنسبة 16.3% من إجمالي الواردات, وعلى الرغم من ازدياد عدد وجهات الاستيراد، فقد انخفضت واردات تركيا إلى منطقة الاتحاد الأوروبي كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات بنسبة 6% مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2005. وكما برزت ألمانيا كأكبر وجهة لصادرات تركيا، برزت روسيا كمصدر مهم في وارداتها؛ إذ أسهمت بنسبة 11.7% من إجمالي وارداتها، معظمها من الغاز الطبيعي[1090].

استمرت مشكلة مزمنة أخرى للاقتصاد التركي، وبتشجيع من انخفاض أسعار العملات الأجنبية، زادت مستويات الواردات بشكل ملحوظ. ارتفع معدل الاستيراد / الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.2٪ في عام 2007، من 22.4٪ في عام 2002. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الصادرات إلى الواردات مما أدى إلى تفاقم الطبيعة المعتمدة بالفعل للاقتصاد التركي. نظرا لأن "الجزء الأكبر من الدولار الكندي ينبع من العجز في تجارة السلع - أي الفرق بين الصادرات والواردات"، فقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في القيمة الحالية عجز الحساب: من 0.27٪ في عام 2002 إلى 5.75٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007. في هذه الفترة حاولت تركيا إدارة عجز الحساب الجاري من خلال تدفق تدفقات رأس المال قصيرة الأجل إلى الداخل. ومع ذلك ظلت الحكومة غير مبالية تقريبا بزيادة عجز الحساب الجاري، حيث ساهمت عائدات الضرائب المستلمة من السلع المستوردة مساهمة كبيرة في تقليل عجز الميزانية. عند النظر في هذه الجوانب ، من الصعب التعرف على أداء "معجزة" أو "شبيه بالنمر" ولا "كسر هيكلي" فيما يتعلق بالاقتصاد التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى. اعتمدت التحسينات على ظرفية السوق العالمية، واعتمد أداء النمو بشكل كبير على المزيد من التمويلات وتدفقات رأس المال إلى الاقتصاد، فضلاً عن زيادة إنتاجية العمالة وخفض تكاليف العمالة. ومع ذلك ، فإن هذا الجو "الخالي من الأزمات" والمصداقية وسياسة الخصخصة الحاسمة ومعدلات النمو المرتفعة زادت من "شرعية" حكومة حزب العدالة والتنمية في مواجهة الشرائح المتشككة من البرجوازية التركية والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك شرائح المجتمع المختلفة. في هذه الفترة التعلم من التسعينيات أعطى حزب العدالة

1089 - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص62-63

1090 - المرجع السابق. ص64

والتنمية الأولوية لـ "ثقة المستثمر" والمصداقية و "الاستقرار" والتي كانت جميعها مهمة بالنظر إلى ضعف الاقتصاد أمام تدفقات رأس المال الخارجة.[1091]

رابعا : الاستثمارات الأجنبية

كانت تركيا واحدة من أقل المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية حتى عام 2000. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية خلال العام 1980 حوالي 0,168 مليار دولار، وقد أسهمت عوامل عدة، اقتصادية وغير اقتصادية، في تدني مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، ومن تلك العوامل الاقتصادية: استراتيجية إحلال الواردات التي كانت متبعة حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وارتفاع تكاليف معاملات دخول المستثمرين الأجانب، والمعدلات المرتفعة للتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وانعدام حماية حقوق الملكية الفكرية، وعدم توفر بنية قانونية وبنية تحتية كافية. أما العوامل غير الاقتصادية فتشمل حالة عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة، وتصاعد الصراعات السياسية بين التيارات المختلفة، وسيطرة الفكر الاقتصادي الدولاني، والعداء تجاه الوجود الاقتصادي الخارجي، وغياب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بشكل طفيف بعد برنامج التحرير الذي وضع حيز التنفيذ عام 1983. وفي عام 1989 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي من 9،234 مليون دولار في الفترة الممتدة بين 1989-1980 إلى 3,703 ملايين دولار في الفترة من 1990 إلى 1999 ثم قفز إلى 1,16 مليار دولار في الفترة بين 2005 و2008، في الوقت الذي كان يزيد قليلا عن 2 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2004، وبالرغم من النمو المتزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن مساهمة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 1% حتى عام 2004.[1092]

ومع ذلك، لم تكن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل هي التي أظهرت زيادة فقط. تم الاحتفاء بالمقدار المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى والإشادة به باعتباره مظهرًا من مظاهر "استقرار الاقتصاد الكلي" و "زيادة ثقة المستثمرين" على عكس الفترات السابقة من التطور الرأسمالي التركي. علاوة على ذلك، لإزالة "العوائق في تدفق رأس المال"، أجرت حكومة حزب العدالة والتنمية تغييرات تشريعية مهمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. على وجه التحديد ، كان إدخال قانون الاستثمار الأجنبي لعام 2003 محاولة مهمة للغاية لإزالة العديد من القيود البيروقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر. هناك إجماع واسع في الأدبيات على أن التدفقات قصيرة الأجل من شأنها أن تخلق تقلبات وعدم استقرار مالي. ومع ذلك، يُنظر إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام على أنه مؤشر على النمو الاقتصادي السليم والتمويل الخارجي الذي من شأنه أن يقلل من مخاطر حدوث أزمة مالية. بالنظر إلى مساهمة تدفقات "الأموال الساخنة" في الدين الخارجي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر موضع ترحيب لأنه لا يخلق مديونية، ويساهم في خلق فرص العمل، والتنمية التكنولوجية وبالتالي زيادة مستويات النمو. ومع ذلك ، فإن تكوين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا في فترة ما بعد عام 2002 يتناقض بشكل واضح مع التوقعات الإيجابية ويثير تساؤلات حول ما يسمى باستدامة النمو. كما لاحظ أحد المعلقين ، "استهدفت الغالبية العظمى من التدفقات إلى تركيا الشركات المالية وشركات التجزئة القائمة بالفعل ، بدلاً من استثمارات الحقول الخضراء".[1093]

[1091] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 194

[1092] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص64 و ما يليها

[1093] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 191

تدفق الإستثمار الأجنبي في تركيا وفق الزمن	1989-1980	1999-1990	حكومة "العدلة و التنمية"	
			2004-2000	2008-2005
حجم الإستثمار الجنبي ب"المليار دولار"	0.168	0.37	2	1.16

جدول : حجم تدفق الإستثمار الأجنبي في البيئة الإقتصادية التركية

وفي عام 2007، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا بشكل كبير ووصلت إلى "22,1 مليار دولار" أي ما يقرب من ثمانية أضعاف القيمة المسجلة في عام 2004، وبحلول عام 2006 أصبحت تركيا خامس أكبر دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة. والاتجاه العام لحجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا هو الزيادة، وهذه الزيادة ترجع إلى تضافر عدد من العوامل، أبرزها: الاستقرار السياسي النسبي بعد عودة الحكم المدني، والنمو القوي للاقتصاد، والإصلاحات في قطاعات مهمة، مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والخدمات المصرفية. وكانت الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية من نصيب قطاع الخدمات الذي يشمل العناصر الأساسية في الاقتصادات الحديثة، وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد الطاقة، والخدمات الاستشارية، والفنادق والسياحة بعد خصخصتها، مما عزز القدرة التنافسية لتركيا في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت هذه الحصة من 7,42% خلال 1980-2001 إلى نحو 9,62% خلال 2002- 2008. وهذه القطاعات كانت مملوكة لمؤسسات القطاع العام، التي كانت تفتقر إلى الكفاءة في إدارة هذه الخدمات. كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع التعليم العالي، وبعد قطاع الخدمات، كانت ثاني أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نصيب قطاع الصناعات التحويلية الذي جذب حوالي 36,8% من هذه الاستثمارات خلال 2002-2008. وتحتل تركيا المرتبة 15 بين الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الفترة 2008-2010، وقد أجرت الحكومة التركية تعديلات على التشريعات المتعلقة بالاستثمار لتصبح أكثر توافقا مع المعايير الدولية في هذا المجال، ولتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد.[1094]

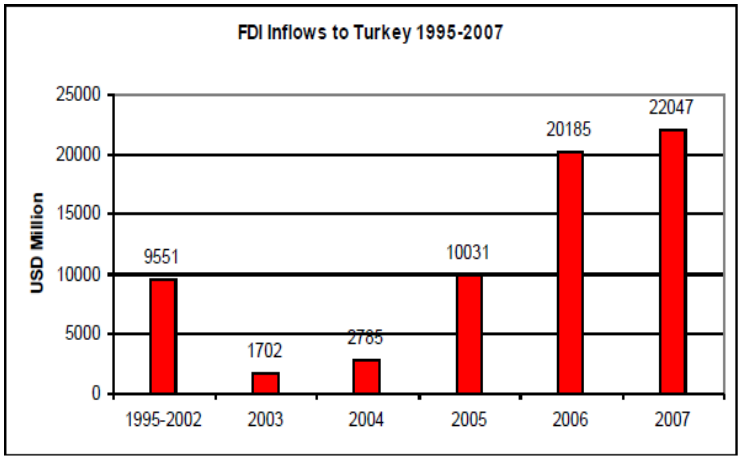

يشكل هذا البيان[1095] تدفقات الإستثمارات الاجنبية المباشرة في تركيا بين 1995 و 2007 من تقرير الإستثمارات الأجنبية الصادر عن وزارة المالية التركية.
كما يمكن فهمه بوضوح من الحقائق التجريبية أن كل الثناء على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة يعني أنه سيقلل من تبعية تركيا ويضع الاقتصاد في حالة صحية أكثر لا أساس له تقريبًا. و تسبب تكوين

[1094] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص64-65

[1095] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 192

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في مخاوف بشأن استدامتها في المستقبل وتأثيرها على النمو. ومن ثم فإن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعني أنه سيكون هناك انخفاض في التدفقات قصيرة الأجل في تركيا، حيث زاد كلاهما في فترة ما بعد عام 2001.

جدول : توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات من سنة 2002 إلى سنة 2008 كالتالي[1096]

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الزراعي	0	1	6	7	6	8	44
القطاع الصناعي	165	539	329	829	2.100	5.113	5.024
المعادن والمناجم والصناعات التحويلية	2	13	73	40	122	336	168
التصنيع	95	440	190	785	1.866	4.210	3.820
المنتجات الغذائية والمشروبات والسجائر	14	249	78	68	608	766	1.279
الصناعة التحويلية للمعادن	18	1	6	139	158	515	1.124
الماكنات والأدوات	13	16	6	13	54	48	220
الأجهزة الكهربائية	2	4	2	13	53	117	243
إنتاج الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة وتوزيعها	68	86	66	4	112	567	1.036
قطاع الخدمات	406	156	855	7.699	15.533	14.015	9.641
الإنشاءات	0	8	3	80	222	285	764
التجارة بالجملة والمفرق، تصليح العربات والدراجات والمعدات	75	58	72	68	1.166	169	2.064
مؤسسات الوساطة المالية	246	51	69	4.018	6.957	11.662	5.756
الفعاليات المتعلقة بالأموال غير المنقولة والتأجير والعمل	0	3	3	29	99	560	652
المجموع	571	696	1.190	8.535	17.639	19.136	14.709

بادئ ذي بدء، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كان الاقتصاد التركي قد وصل إلى الحضيض وكان يحاول التغلب على الأزمة. يتم التعرف على هذه الفترات بشكل عام على أنها لحظات مناسبة لاستعادة النمو، وإلى جانب دورة تعزيز الاقتصاد العالمي، وجدت الحكومة نفسها في بيئة اقتصادية مواتية للغاية بعد الأزمات، من المتوقع أن يزداد معدل استخدام القدرات بشكل عام. في الواقع ، كان أحد الأسباب وراء النمو في فترة ما بعد عام 2001 في تركيا هو زيادة معدل استخدام القدرات في الصناعة التحويلية. وبينما كان هذا

1096 - ابراهيم أوزتورك و آخرون بتحرير محمد عبد العاطي. تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى2010.ص 61-62

المعدل حوالي 75٪ خلال الفترة 1995-2001، فقد ارتفع إلى 78٪ خلال الفترة 2002-2007 . لقد كان أكثر من 80٪ في عام 2004 عندما سجلت تركيا معدل نمو قياسي مرتفع. كان الطلب المحلي المتزايد مهمًا أيضًا للنمو، وقد تحقق ذلك من خلال التوسع في الائتمان. كانت طريقة عمل البنوك في تركيا في التسعينيات هي إقراض الدولة بأسعار فائدة مرتفعة، حيث كانت معدلات مرتفعة للغاية. ولكن في أزمة ما بعد عام 2001، من خلال السياسة المالية والنقدية الجديدة ، انخفض معدل ضريبة الدخل الأسري بشكل كبير من خلال سياسات التقشف المالي بعد الأزمة، وبالتالي كان على البنوك إيجاد طرق بديلة لتحقيق الأرباح، فإن هذا مهد الطريق لإدماج الطبقات العاملة في النظام المالي من خلال ظروفهم المتدهورة، حيث أصبحوا أكثر اعتمادا على الديون نتيجة لانخفاض الأجور الحقيقية، أيضًا. كتطورات في سوق العمل مثل زيادة البطالة وانعدام الأمن الوظيفي والدخل، بينما قدمت البنوك القروض كبديل لإقراض الدولة لخدمة الدين العام. شكل ارتفاع ديون الأسر هذه الأساس لزيادة الطلب المحلي الذي كان مهمًا للنمو. في الواقع، ارتفع حجم القروض الاستهلاكية في إجمالي "القروض التقليدية لدخل الفوائد" إلى 33٪ في عام 2007 ، من 12٪ في عام 2002.[1097]

مصدر آخر مهم للنمو في هذه الفترة كان ظروف السيولة العالمية المناسبة للغاية. كانت التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل ("الأموال الساخنة") من خلال أسعار الفائدة المرتفعة أحد أهم محددات النموذج الاقتصادي في تركيا في التسعينيات. في فترة ما بعد عام 2001، لم يكن هناك تغيير كبير في هيكل هذا النموذج حيث واصلت تركيا "تقديم أعلى سعر فائدة حقيقي ومراجحة الفائدة المكشوفة بين الأسواق الناشئة". مهدت معدلات الفائدة المنخفضة للاحتياطي الفيدرالي في هذه الفترة الطريق أمام تدفقات رأس المال قصيرة الأجل للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة التي تقدمها دول مثل تركيا وبحلول نهاية عام 2007، ارتفع هذا "المخزون النقدي الساخن" إلى 108 مليار دولار أمريكي في تركيا، وهو مبلغ كبير للغاية. من أجل احتواء الخوف من احتمال هروب رأس المال في حالة عدم الاستقرار السياسي / الاقتصادي، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بزيادة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بشكل كبير في فترة ما بعد أزمة عام 2001. فبينما بلغ الاحتياطي الدولي للبنك المركزي التركي 25 مليار دولار أمريكي في عام 2000، فقد ارتفع إلى 71.5 مليار دولار أمريكي في عام 2007.[1098]

في الواقع ، بين عامي 2002 و 2006 ، كانت 83٪ من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ ، وكانت هذه في الغالب من خصخصة المؤسسات الاقتصادية الحكومية. علاوة على ذلك، كانت حصة الصناعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه 20.5٪ فقط في عام 2007، في حين تلقت المالية / الخدمات والعقارات 79.5٪ في نفس العام. على وجه الخصوص، زادت ملكية رؤوس الأموال الأجنبية للبنوك بشكل كبير في هذه الفترة، وهو مؤشر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع المالي. كان النظام المصرفي "السليم" من خلال إعادة الهيكلة في فترة ما بعد أزمة 2001 عامل جذب، مما زاد من اهتمام اللاعبين الماليين العالميين. حيث البنوك العالمية شهدت بتركيا كأولوية قصوى للتوسع بسبب آفاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإمكانات التنمية السريعة والإصلاحات الملائمة للسوق من قبل حزب العدالة والتنمية. ونتيجة لهذه ثقة المستثمر، تم بيع 14 مصرفاً تركياً لرؤوس أموال أجنبية في الفترة 2004-2007، وبلغ المبلغ المدفوع لهذه المعاملات 26.4 مليار دولار. كان هذا المبلغ يساوي تقريبًا 50٪ من تدفق الاستثمار

[1097] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 189-190
[1098] - The previous reference. P: 190

الأجنبي المباشر الذي تلقته تركيا في الفترة 2005-2007. ونتيجة لذلك ارتفعت حصة السيطرة على رأس المال الأجنبي في القطاع المصرفي في تركيا إلى 15٪ في عام 2007، من 3٪ في عام 2004.[1099]

الفقرة الثالثة : التحديات الإقتصادية لواقع تركيا

أولا : البطالة

بلغ حجم اليد العاملة في تركيا مع بداية عام 2011 حوالي 24,73 مليونًا بزيـادة سنوية بلغت 4% سنويا، وتشير المعلومات الإحصائية للمعهد التركـي للإحصـاءات و بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن الاتجاه العام لمعـدلات البطالـة في تركيا هو الارتفاع مما يمثل تحديا قائما ومستمرا للاقتصاد التركي. وتشير الدراسات الديمغرافية إلى الاستمرار في نمو هذه الفئة حتى عـام 2025، وأن نتائج تراجع النمو السكاني لن تظهر على هذه الفئة إلا بعد عام 2025. دراسة التوزيع الجغرافي للبطالة في تركيا، نجد أن التفاوت في معدلاتها بـين المنـاطق الجغرافية محدود، وأن هذه النسب بشكل عام متقاربة، وقد سجلت مدينة إسطنبول - المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان في تركيا- أعلى زيادة في معدل البطالة بين المـدن التركية، ووصلت في عام 2009 إلى 52,7% مقارنة العام 2008 لتصبح التي العامة للبطالة فيها 16.8%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في المدينة 753 ألفا. كما سجلت أعداد العاطلين عن العمل في المدن الكبرى، مثل: أنقرة وأزمـير، زيادة كبيرة أيضا؛ فوصل عدد العاطلين عن العمل في مدينة أزم مـير إلى 227 ألـف عاطل بزيادة تصل نسبتها إلى 45.5%، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل في العاصمة أنقرة 212 ألف عاطل لترتفع أعدادهم عن العام الماضي بنسـبة 17.8%، واحتلـت منطقة أضانا - مرسين وشانلي وأورفا وديار بكر - المرتبة الأعلى في معدل البطالة؛ إذ بلغت نسبة البطالة فيها 18.8%، وجاءت مناطق هاتاي، وقهراماتماراس، وعثمانيـة في مرتبة لاحقة، ووصلت نسبة البطالة في هذه المناطق إلى 18%، إلا أن الملاحظة التي لا يمكن إنكارها أن مناطق جنوب شرق تركيا هي الأعلى في نسبة البطالة.[1100]

ثانيا : التضخم

يبدو أن مشكلة التضخم المرتفعة المزمنة في تركيا قد تم حلها في ظل الولاية الأولى لحزب العدالة والتنمية، في أزمة ما بعد عام 2001 (مع التعديلات في قانون البنك المركزي) أصبح البنك المركزي التركي مستقلاً، وأصبح استهداف التضخم (استقرار الأسعار) نهج سياسة الاقتصاد الكلي الرئيسي. تأمين مصداقية لمكافحة التضخم من خلال سياسة نقدية غير مسيسة والتي تم إنقاذها أخيرا من أيدي السياسيين "الشعبويين" من خلال سياسة سعر الفائدة المرتفعة والمبالغة في تقدير قيمة العملة، انخفض معدل التضخم إلى 8.8٪ في عام 2007، من 45٪ في عام 2002 على الرغم من أن هدف التضخم البالغ 4٪ بحلول عام 2007 لم يتحقق.[1101]

انخفض معدل التضخم في تركيا، من متوسط قدره 70.4% في الفتـرة مـن 1993-2002 إلى 6.4% في نهاية عام 2010، وهي أدنى قراءة في أكثر من أربعة عقود خلال عام 2010، وانخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين مـن 6,53% في ديسمبر/كانون الأول 2009 حتى 6,40% في ديسـمير كـانون

[1099] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 191-192

[1100] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص67

[1101] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 193

الأول 2010. وقد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية خطة تهدف إلى خفض معدلات التضخم إلى 35% في عام 2002، و20% في عام 2003، و12% في عام 2004 و8% في عام 2005، وقد حققت الخطة نتائج إيجابية خلال الفترة المحددة للتنفيذ (2005-2002)، وجاء انخفاض معدلات التضخم من 68% في لهاية عام 2001 إلى 7.7% في نهاية عام 2005، وهي نسبة أفضل مما وضع في الخطة. وقد كانت نسبة التضخم المرتفعة والمستمرة سمة رئيسية للاقتصاد التركي منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وجرت محاولات عدة لخفض معدل التضخم منذ ذلك الوقت لكنها باءت بالفشل. ومع نجاح خطة الحكومة التركية التي وضعت عام 2002 لتقليل معدلات التضخم إلا أن هناك أسبابا علة جعلت من التضخم عملية مستمرة في تركيا منذ عام 1970. ارتفاع العجز في ميزانية القطاع العام. استثمارات ضخمة في البنية التحتية. النفقات العسكرية الباهظة المرتبطة بأسباب جغرافية سياسية. عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج بسبب الضغوط التضخمية. السياسات الشعبرية التي تتبع قبل كل انتصابات عامة. الزيادات في أسعار المدخلات المستوردة الرئيسة عالميا.[1102]

إن أداء التضخم المنخفض للاقتصاد التركي قد "تحقق على حساب انخفاض الأجور الحقيقية التي لم تتعافى منذ أزمة عام 2001". إلى جانب عدم وجود سياسة توظيف وتعزيز استهداف التضخم باعتباره السياسة الاقتصادية الكلية الرئيسية، فإن هذا سيعكس بوضوح نهج السياسة الاقتصادية المناهضة للعمالة. في هذه الفترة، أدت الكميات الهائلة من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى المبالغة في تقدير قيمة الليرة التركية، وبالتالي أصبحت العملة الأجنبية أرخص بكثير. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 48٪ بين عامي 2001 و 2008. إن سياسة العملة المبالغة في تقدير سعر الفائدة المرتفع تعني أن الواردات المتزايدة لن تخلق ضغوطًا تضخمية. من ناحية أخرى ، تعني العملة الأجنبية الرخيصة أيضا أن زيادة الصادرات يجب أن تعتمد بدرجة أقل على القدرة التنافسية لسعر الصرف، وأكثر على زيادة إنتاجية العمل. وبالتالي، سيتم تحقيق أجندة تنافسية من خلال مرونة سوق العمل.[1103]

[1102] - بكر محمد رشيد البدور. المرجع السابق. ص67 و ما يليها

[1103] - Mehmet Erman Erol. The previous reference. P: 193-194

خاتمة الفصل الثاني

يختلف النظام الدستوري المغربي عن النظام الدستوري التركي، فالدستور المغربي وفق مفهومي السلطة التأسيسية و السلطة الفرعية[1104] يعتبر دستور ممنوح بالرغم من كل المزايا التي رافقت دستور 2011، ظلت السلط غير متوازنة، و تحمل هذه الوثيقة الدستورية الكثير من البياضات أو إشكالات بدون حلول، التي أدت فيما بعد إلى خلق مشاكل على المستوى السياسي أتاحت للمؤسسة الملكية فرصة التدخل وفق اجتهاد سياسي لنص الدستور[1105]. أما تركيا فقد شهدت نقاشات دستورية في أواخر الدولة العثمانية، بل الأكثر من ذلك استطاع حركة "الإتحاد و الترقي" أن ترغم السلطان "عبد الحميد" على وضع نظام دستوري يحقق التوازن بين السلط بوضع دستور النظام البرلماني، فنلاحظ أن الثقافة الدستورية في تركيا أعرق بكثير من المغرب، حيث نجد أن النقاش الدستوري المغربي ما زال يهمش مقترح منظومة الملكية البرلمانية. رجوعا إلى تركيا نجد دستور الجمهورية لسنة 1982 خصوصا تعديلات 2017 جعلت النظام رئاسيا عوض النظام البرلماني و وسع اختصاصات رئيس الدولة و ألغى اختصاصات مجلس الوزراء(الحكومة)، كما وسع اختصاصات مؤسسة البرلمان.

على المستوى الإقتصادي ينطلق المغرب بقاعدة أساسية أن اقتصاده ذو طبيعة وظيفية فلاحية في استراتيجية النمو، و يمكن أن نحدد مجمل الأعمال الإستراتيجية التي تهيكل الإقتصاد المغربي منذ سنة 2000 في المخططات القطاعية، الاوراش الكبرى، الإتفاقيات الدولية لتحرير المبادلات و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. و التنظيم المالي المغربي يشهد مجموعة من المميزات، على مستوى القرار الضريبي تحتل المؤسسة الملكية - من خلال المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك - من خلال الفصل 49 من دستور 2011 على أن "المجلس الوزاري يتداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، وكذا التوجهات العامة لمشروع قانون المالية. ويدخل قانون المالية ضمن السياسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي الذي يتجاوز أفقها الولاية الحكومية، وهو ما جعل دور المجلس الوزاري يتمثل في دراسة ومناقشة المقتضيات والمعطيات ذات الطابع الاستراتيجي البعيد المدى، دون تلك التي تكتسي الصبغة التنفيذية الصرفة. و المؤثرون غير الرسميون على القرار الضريبي نجد كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من جهة، و من جهة أخرى الجماعات الضاغطة أو التأثيرات السوسيوسياسية. الشيء الذي جعل مكونات النظام الضريبي المغربي، ضرائب غير مباشرة (الضريبة على القيمة المضافة و الرسوم الداخلة على الستهلاك)، و ضرائب مباشرة تشمل (الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات و الرسوم) في غياب للضرائب الجبائية و ضيق الوعاء الجبائي.

في تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مطلع الثمانينات، انتهجت الحكومات التركية المتعاقبة سياسات اقتصادية تتمحور حول الاقتصاد الداخلي، وحماية المنتجات الوطنية، وفرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية، وهيمنت الدولة على محمل النشاطات الاقتصادية، جاعلة من الاقتصاد التركي اقتصادا دولانيا شعبيا، تراجعت فيه حركة الصادرات بفعل البيروقراطية، والفساد المستشري؛ مما أدى إلى تراجع الإيرادات المالية للنهوض بقطاع الصناعة، واستيراد البضائع والمواد الأولية المتعلقة بها. وقد مر الاقتصاد التركي بعدد من الأزمات الاقتصادية الحادة في الأعوام: 1994، و1999، و2001. وتعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تركيا عام 2001 من أكبر الأزمات منذ سبعينات القرن العشرين. وضعت الحكومة التركية خطة للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2008، وتمحورت هذه الخطة حول

1104 - راجع الصفحة أعلاه

1105 - خصوصا فيما يتعلق بإقالة رئيس الحكومة المعين "عبد الإله بنكيران" غير الدستورية و تعيين السيد "سعد الدين العثماني"

النقاط الآتية : إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بإلغاء بعضها واستحداث أخرى لتحقيق الشفافية في المالية العامة للدولة، وتنشيط بعض المؤسسات التي كانت غير فاعلة بصورة كافية خلال المرحلة السابقة، ورفع كفاءة أداء البنك المركزي، زيادة الحرية المالية والتوسع في عمليات المتمخضة، وتوسيع دور القطاع الخاص على حساب الدولة و كذلك العمل على إحداث تغير تدريجي في العقلية الاقتصادية التقليدية لتقبل فكرة اقتصاد السوق.

بخصوص الظاهرة الحزبية بالمغرب، تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات و المواطنين و تكوينهم السياسي، و تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، و في تدبير الشأن العام، و تساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، و المشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية و التناوب، بالوسائل الديمقراطية، و في نطاق المؤسسات الدستورية. لقد كان النص الدستوري واضح عندما اعتبر دور الأحزاب يكمن في المشاركة في ممارسة السلطة، و بالتالي للحزب السياسي المغربي مهما كانت قوته أو أداؤه فيظل يشارك في صناعة القرار و هذا طبقا للمقاربة الدستورية القانونية يعني مسألة تحقيق الديمقراطية عن طريق تفويت السلطة عبر الانتخابات يظل أمر نسبي لأن النص الدستوري يقيد دور الحزب في المشهد السياسي عندما يحده بالمشاركة، إلا أن تفويت السلطة للحزب المتصدر الانتخابات هي شكل من أشكال الديمقراطية (الديمقراطية التمثيلية) إلا أن المغرب بمقتضى الفصل 1 من الدستور فهو يعتمد على نظام ديمقراطي تشاركي، في هذه الحالة يصبح الحزب عبارة عن هيئة من الهيئات الضاغطة على النظام ليس أكثر، لأن المقوم الأساسي للحزب منعدم و هو ممارسة السلطة و لأن النظام المغربي تحتل فيه الملكية الصدارة السياسية فلا يمكن للحزب أن يطمح للحصول على السلطة، و بالتالي حزب لا يمكنه أن يصل إلى السلطة فلا يمكنه أن يكون غير شكل من أشكال الجماعات الضاغطة.

عرفت تركيا في التاريخ السياسي المعاصر ظهور معارضة قوية(الإتحاد و الترقي) اعتبرت أول حزب سياسي في عهد السلطان عبد الحميد، حيث عاشت الدولة العثمانية(الزمن الأخير للدولة) مرحلة صراع قوي حول السلطة، حيث استطاع تنظيم الإتحاد و الترقي فرض الكثير من الشروط الدستورية تقيد اختصاصات السلطان، و بعد دخول الدولة تحت رحمة الإستعمار تشكلت حركة استقلالية ضمت حزب "الإتحاد و الترقي" و مجموعة مهمة من المثقفين و كذلك مجموعة من الضباط لمناهضة الإحتلال البريطاني، و بعد فترة تم الإعلان(من طرف الحركة الإستقلالية) عن نشأة حزب الشعب. تتشابه الأحزاب السياسية التركية إلى حد كبير خاصة من الناحيتين التنظيمية والتشريعية؛ لأن قانون تنظيم الأحزاب قد فرض نموذجا تنظيميا موحدا، يحدد تشريعات الحزب، وأطره التنظيمية، والإجراءات الانتخابية، والترشيحات، وكذلك التمويل وشروط العضوية. وعلى الرغم من أن هذا الإطار القانوني يدعم مستوى معيناً من المأسسة، فإنه لم يكن قادراً على إزالة بعض المعوقات التي أثرت سلبا من الناحية التقليدية في نظامية الأحزاب السياسية التركية، ومن بينها حزب العدالة والتنمية، والتي تكمن في التركيز على كاريزما قادة الأحزاب، ومنحهم صلاحيات واسعة، ومنها التعيينات داخل الحزب، ما يزيد من نفوذ زعيم الحزب على حساب الهيئات المنتخبة. من الناحية التاريخية تُظهر جميع الأحزاب التركية مستوى من الأوليغاركية، والقيادة المركزية؛ فجميعها اتسمت بمركزية القرار إلى حد كبير، في حين كان التغيير على مستوى القيادة العليا أمراً نادر الحدوث، إلا في أوضاع استثنائية.

أما على مستوى التدبير الحكومي في ظل هذا النسق من الحكم السياسي و النظام الإقتصادي، خصوصا في حكومات العدالة و التنمية، فقد فشل الحزب بالمغرب بقيادة "سعد الدين العثماني" في تسيير العمل الحكومي، كما أن حصيلة الحكومة الأولى التي شارك فيها الحزب برئاسة "عبد الإله بنكيران" إن لم تكن فاشلة فهي ليس مشرفة، إن مصطلحات الفشل أو النجاح في تدبير و تسيير سياسات معينة و إن جاز التفوه بها في أماكن عدة، لكنها تعتبر من العيوب الموضوعية عند الباحث و تدخل في خانة أحكام القيمة، لكن للفشل أو النجاح مؤشرات علمية يقاس بها، و هذه المؤشرات جزء كبير(المتعلق بالإقتصاد) لا يحتمل فلسفة التأويل بل واضح المعالم إما أن تكون الحكومة قد أنجزت برنامجها أم لا، و بلغة الأرقام لم تفي حكومة "العدالة و التنمية" سواء الولاية الأولى أو الثانية بوعودها، إلا أن التجربة الحكومية الثانية (من باب الموضوعية) و لمجموعة من العوامل تطرقنا لها في مضمون الفصل الثاني طالتها مجموعة من الإختلالات، جزء منها مرتبط بالطبيعة البنيوية

للنظام السياسي، و جزء مرتبط بما هو ذاتي(حزبي حزبي) مرتبط بالديمقراطية الداخلية، و جزء مرتبط بالنخب الحزبية سواء داخل حزب العدالة و التنمية أو الأحزاب الأخرى المشكلة للحكومة، و التي انساقت نحو التناقضات الشخصية مما أدى إلى الإبتعاد عن المصلحة العامة، و لكن عموما مهما تعددت الأسباب – و إن كانت مهمة من حيث دراستها- فلا يمكن تبرير الفشل الذي رافق حكومة 2017-2021 بالمغرب، سواء ما هو مرتبط ببرنامجها الرسمي الذي سطرته في بداية مشوارها، أو السياسات العمومية التي قاربتها بمنطلقات أمنية تؤكد الطبيعة السلطوية للنظام المغربي (حراك الريف، حراك جرادة، زاكورة... و كل الحركات الإجتماعية الجديدة).

خاتمة عامة

انطلاقا من دراستنا لموضوع حزب "العدالة و التنمية" في الميزان، و من خلال مقاربتنا لإشكالية الموضوع طبيعة الحركة خارج نسق مؤسسات الدولة، و في الحركة و هي تسير المؤسسات. طبيعة حزب العدالة و التنمية، وإمكانية تحقيق حزب العدالة والتنمية (في المغرب و تركيا) برنامجه السياسي و التنموي أثناء تدبيره، و أهم سمات التدبير على المستوى المركزي لحكومة العدالة والتنمية. اتضح مجموعة من الإختلالات، إذ نلاحظ بعد وضع التجربتين في سياقهما الدولي أولا، ثم عرجنا على جذور الحركة و تطورها التاريخي سواء في المغرب و تركيا، كما أن تناولنا الحركة الإسلامية السياسية (الحزب) في ظروف نشأتها و أوراقها و تنظيمه فنستشف في الأخير أن حزب "العدالة و التنمية التركي" استفاد من الأخطاء التي وقع فيها مؤسس الأحزاب السياسية الإسلامية بتركيا (نجم الدين أربكان) و هي محاولة الإبتعاد عن الخطاب الديني في الحقل السياسي، كما جعل المعركة السياسية هي معركة اقتصادية محض مما نجده مترجم في برنامج الحزب سواء في مؤتمره أو برامجه الإنتخابية و حتى خطابه، كما فصل حزب العدالة و التنمية ممارسته السياسية عن الطرق الدينية و الجمعيات الدعوية مع الحفاظ على دعمهم له، و بالتالي نكون أمام تجربة إسلامية فريدة من نوعها، تمارس العمل السياسي بمنطق مفاهيمي و مؤسساتي علماني مع الحفاظ على دين الأفراد. و هذا ما لم يستطع تجاوزه حزب العدالة و التنمية بالمغرب، حيث أنه جعل من الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية أدرع له يستقوي بها في الحقل السياسي، و كذلك احتكر أكبر الحركات الدعوية(التوحيد و الإصلاح) المغربية لخدمة أجندات سياسية لأفراد بعينها. و هذا جعل من الحزب لا يكاد يفصل بين العمل الدنيوي الذي يجوز فيه الكثير من التجاوزات و التنازلات أثناء التفاوض، و بين العمل الديني، كما ينبغي الإشارة إلى طبيعة الحزب المغربي فهو مختلف عن التركي، فالعدالة و التنمية المغربي لا يمكنه أن ينجح أو يحقق مكانة في المشهد السياسي بدون الخطاب المشاعري الذي يثير عاطفة المجتمع المغربي، خطاب لا يستند على أرقام ولا دراسات، سواء قبل دخولهم الحقل السياسي أو بعد دخولهم البرلمان، فالمواضيع التي أثارها حزب العدالة و التنمية في حكومة "عبد الرحمان اليوسفي" 1997-2002 و حكومة "إدريس جطو" 2002-2007 لا يتم تناولها في مؤسسة التشريع، فإن كان للبرلمان وظيفة التشريع ما الجدوى من تناول مواضيع مرتبطة بلباس المرأة، أو صلاة العصر... في سياقات غير مرتبطة بالشأن العام، فالهدف من خطاب العدالة و التنمية في هذه المرحلة هو ترويج خطاب داخل المجتمع مفاده خلق قطبية مسلم-كافر في العمل السياسي، و هو سلوك غير أخلاقي، فمن غير المعقول أن يزايد لون سياسي على باقي الألوان بمرجعيته الدينية في حقل يهتم بشؤون دنيوية للمواطنين، و الغريب في الأمر هو التناقض الذي وضع فيه بعد دخولهم مرحلة تسيير الحكومة، فقد تبددت كل تلك الشعارات التي رفعت في مرحلة المعارضة. على عكس تماما التجربة التركية التي حافظت عن مسافة من الجمعيات الدعوية و الطرق الدينية العريقة في المجتمع التركي، و التي تعود جذورها لعصر السلطنة، لكنها تساند حزب العدالة و التنمية، استطاع الحزب بتركيا وضع هذه المسافة لأنه يملك من الخبرة السياسية و الإنتخابية و يحمل مشروع اقتصادي يستطيع أن ينافس به خصومه، و بالتالي يكون في غنى عن إدخال الفصائل الدينية في صراعه السياسي، كما أن الوضع في تركيا كان استراتيجيا و منظما أكثر من المغرب، فقد استطاع التنظيم السياسي خلق لوبيات اقتصادية و إعلامية تسانده بقوة، الأمر الذي افتقر إليه الحزب بالمغرب(فقد طلق عليه الكتاب حزب الموظفين) حيث لم يستطع خلق إعلام موازي و قوي يدعمه و أطر اقتصادية جاهزة لمشاريعه السياسية. كما نجد الحركة التركية استطاعت تنظيم حركة اسلامية اجتماعية بهدف الهيمنة على جزء من مؤسسات الدولة في المجال الأمني و العسكري و حتى المؤسسات التعليمية (حركة فتح الله غولن)، و هذا أمر مستبعد أن يستطيع مواكبته حزب العدالة و التنمية بالمغرب.

العدالة و التنمية المغربي .. الحزب السمين إيديولوجيا، الضعيف علميا، القصد هنا تلك النزعة التي ترعرعت في نفوس رواد الحركة الإسلامية المغربية عموما و "العدالة و التنمية" (التوحيد والإصلاح كذلك) خصوصا التي تنطلق من "الإسلام هو الحل"، مما جعل جل الأوراق التي أنتجتها الحركة و الحزب يغلب عليها الطابع الأيديولوجي بامتياز، بل الأكثر من ذلك إذا ما تصفحنا مؤلفات بعض كتاب و قادة الحركة(عبد الإله بنكيران، سعد الدين العثماني، محمد يتيم، مصطفى الخلفي، أحمد الريسوني، فريد الأنصاري، محمد الحمداوي، عبد العالي حامي الدين، امحمد جبرون) يتناولون المادة الأيديولوجية بإسهاب سواء مع الخصم السياسي(السلطة و الأحزاب) أو مع أعضاء الحزب، بإستثناء جزء صغير من بينهم "عبد العالي حامي الدين" الذي يشمل قلمه الجانب الدستوري و التطور الديمقراطي في المغرب، و كذلك "امحمد جبرون" الذي خرج للحديث عن الدولة الحديثة بقلم على هامش الأيديولوجية. يعتبر هذا الإشكال المعيق الاول في فشل الحركات السياسية، فالدور الأول للحركة السياسية هو الحديث عن الإقتصاد و كيفية تقسيم التروة و تحقيق التنمية، ثم الأمور الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الحقوقية و القانونية، كما يحق لأي مدرسة سياسية معالجة هذه المحاور وفق مرجعيتها بشكل علمي أو قريب منه على الأقل. أما الشأن الديني و التناظر الأيديويلوجي الايديولوجي فله مكانه المناسب و قد ظهر ذلك بشكر كبير من خلال الأداء البرلماني للعدالة و التنمية في حكومة "اليوسفي". حاولت الحزب في تركيا تدارك الأمر و لو بشكل نسبي، حيث ما يقارب 95% من الأوراق المرجعية الصادرة عن المؤتمراته تتناول الإقتصاد بالأرقام و الإحصاء ثم الجانب الديمقراطي و الحقوقي في البلاد. ما يمكن أن يجمع بين حزبي "العدالة و التنمية" في المغرب و تركيا هو "التربية الإخوانية" حيث أن الإلتزام الجماعي خطوة إجبارية في العلاقة مع المقدس التي تضع القداسة على الإتزام التنظيمي و هي تربية لا تهدف لتعليم الفرد بقدر ما تهدف لإخضاعه.

أما على مستوى التدبير الحكومي في ظل هذا النسق من الحكم السياسي و النظام الإقتصادي، خصوصا في حكومات العدالة و التنمية، فقد فشل الحزب بالمغرب بقيادة "سعد الدين العثماني" في تسيير العمل الحكومي، كما أن حصيلة الحكومة الأولى التي شارك فيها الحزب برئاسة "عبد الإله بنكيران" إن لم تكن فاشلة فهي ليس مشرفة، إن مصطلحات الفشل أو النجاح في تدبير و تسيير سياسات معينة و إن جاز التفوه بها في أماكن عدة، لكنها تعتبر من العيوب الموضوعية عند الباحث و تدخل في خانة أحكام القيمة، لكن للفشل أو النجاح مؤشرات علمية يقاس بها، و هذه المؤشرات جزء كبير(المتعلق بالإقتصاد) لا يحتمل فلسفة التأويل بل واضح المعالم إما أن تكون الحكومة قد أنجزت برنامجها أم لا، و بلغة الأرقام لم تـفي حكومة "العدالة و التنمية" سواء الولاية الأولى أو الثانية بوعودها:

حكومة (2011-2016) :

- وعدت الحكومة أن تحقق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي 5.5 في حين حققت 3.12
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي 6 في حين حققت 3.4
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل البطالة 8 في حين حققت 10.2
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل التضخم 2 في حين حققت 1.4
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل عجز في الميزانية 3- في حين حققت 4.4-

حكومة (2017-2021) :

- وعدت الحكومة أن تحقق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بين 4.5 و 5.5 في حين حققت 0.87
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي بين 4.5 و 5.5 في حين حققت 0.87
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل البطالة 8.5 في حين حققت 10.2
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل التضخم أقل من 2 في حين حققت 0.67
- وعدت الحكومة أن تحقق معدل عجز في الميزانية في حدود 3- في حين حققت 4.62

إلا أن التجربة الحكومية الثانية (من باب الموضوعية) و لمجموعة من العوامل تطرقنا لها في مضمون الفصل الثاني طالتها مجموعة من الإختلالات، جزء منها مرتبط بالطبيعة البنيوية للنظام السياسي، و جزء مرتبط بما هو ذاتي(حزبي حزبي) مرتبط بالديمقراطية الداخلية، و جزء مرتبط بالنخب الحزبية سواء داخل حزب العدالة و التنمية أو الأحزاب الأخرى المشكلة للحكومة، و التي انساقت نحو التناقضات الشخصية مما أدى إلى الإبتعاد عن المصلحة العامة، و لكن عموما مهما تعددت الأسباب – و إن كانت مهمة من حيث دراستها- فلا يمكن تبرير الفشل الذي رافق حكومة 2017-2021 بالمغرب، سواء ما هو مرتبط ببرنامجها الرسمي الذي سطرته في بداية مشوارها، أو السياسات العمومية التي قاربتها بمنطلقات أمنية تؤكد الطبيعة السلطوية للنظام المغربي (حراك الريف، حراك جرادة، زاكورة... و كل الحركات الإجتماعية الجديدة).

ملاحق

✓ الملحق الأول: وثيقة المجلس الوطني التركي "الخلافة و سلطة الأمة"

"الخلافة و سلطة الأمة"[1106]

1922

مقدمة للمترجم

ألغت الجمهورية التركية الخلافة قبل أن ينجز طبع هذا الكتاب. ولعله يخيل للقارئين بهذا الاعتبار انه لم يبق محل لنشره ولا فائدة منه، ولكن لما لمقام الخلافة من الأهمية بنظر الأمة الإسلامية أردت أن أتمم طبعه وأنشره لأطلعهم على ما استند إليه رجال الجمهورية من النصوص والأحاديث واجتهادات الفقهاء بأمر «تفريق السلطنة عن الخلافة». ولأن رأينا بعض الوجوه التي تلائم الحال والزمان في هذا التفريق، وقد كنت أسهبت في تعليله بمقالة نشرتها في جريدة الأهرام (عدد 14 نوفمبر 1923) ـ أنقلها عينا هنا ليطلع عليها القراء الكرام ـ فإننا لا نرى مسوغاً شرعياً ولا حقاً لمجلس أنقرة الجمهوري لأن يلغي الخلافة من تلقاء نفسه وأمرها يعود على العالم الإسلامي أجمع. فصار من الواجب على الأمة الإسلامية أن تدارك هذا الأمر وتربطه على أساس قويم حسب مقتضيات العصر والظروف الحاضرة ولا تترك مجالاً لتشتت الأفكار وتفرق الكلمة.

وهذه هي المقالة التي نشرتها في الأهرام بعنوان :

مركز الخليفة ومقام الخلافة

أنبأنا مندوب الأهرام بالأستانة في 10 نوفمبر الحالي نقلا عن جريدة تركية أن جلالة الخليفة عزم على التنزل عن منص الخلافة، ثم أنبأنا في اليوم التالي بعدم صحة هذه الاشاعة قائلاً إن جلالته أفصح لبعض مندوبي الصحف التركية عن دهشه لذلك الخبر وقال لهم «إنه لا يهتم بالإشتغال بالشئون السياسية، بل يوجه اهتمامه إلى الواجبات الدينية وشؤون الإسلام» وأشار إلى «عقد مؤتمر في الأستانة يشترك فيه مندوبون يمثلون جميع البلدان الإسلامية لتقرير اختصاصات الخلافة ومزاياها الدينية»، وختم قوله بإنه «ما دام المؤمنون لا يتحولون عن ولائهم نحوي فلا أرى سبباً للنزول عن منصب الخلافة».

هذا ما نقله إلينا مراسل الأهرام. وبهذه المناسبة أرى من الواجب إيضاح بعض النقط الهامة التي تمس مركز جلالة الخليفة ومقام الخلافة فأقول: لا يغرب عن البال انه بعد فرار وحيد الدين من مركز السلطنة والخلافة التأم المجلس الوطني الكبير في أنقرة وقرر فصل السلطنة عن الخلافة وانتخب جلالة عبد المجيد بن عبد العزيز خان خليفة للمسلمين. وأعلن الأمر على الملأ الإسلامي فبايعته الأغلبية الساحقة من الأمم الإسلامية وعلى هذه الصورة لم يخل مقام الخلافة من القائم بأمرها.

ولكن هذه الحادثة، حادثة فصل السلطنة عن الخلافة، قبلت عند البعض بالإستغراب وانتقدها الآخرون ومنهم بعض العلماء والمتشرعين، وقام منهم من فندها وادعى أنها مخالفة للأحكام والقواعد الشرعية إلى غير ذلك من المدعيات.

1106 - الوثيقة التي استند إلها المجلس الوطني التركي في التفريق بين الخلافة و السلطنة تمهيدا لإلغاء الخلافة. تمت ترجمتها من التركية إلى العربية من عبد الغني سني السكرتير العام لولاية بيروت، نشرت في القاهرة على شكل كتيب عام 1924 من مطبعة الهلال. نقلا عن المؤلف الجماعي ل"وجيه كوتراني" و "محمد رشيد رضا" و "علي عبد الرزاق" و "عبد الرحمان شهبندر" المعنون ب"الدولة و الخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا". دار الطليعة للطباعة و النشر-بيروت. راجع الصفحات من209 الى 247

وقد كنت نشرت في ذلك الوقت مقالتين في إحدى صحف القاهرة بعنوان «الخلافة العثمانية والخلافة الإسلامية» شرحت فيهما هذه القضية الهامة وبينت الفروق بين الخلافتين، الخلافة السلطنة و الخلافة بلا سلطنة. واستنتجت أن الخلافة العثمانية كانت خلافة إسمية وقولية لا يتعدى نفوذها الفعلي حدود السلطنة العثمانية، لأن الخليفة، مع حيازته السلطنة السياسية بصفته سلطان تركيا، لا تسوغ له هذه الصفة تأسيس العلاقات بينه وبين الشعوب الخارجة عن الحكم التركي ولهذا كانت الخلافة عبارة عن اسم بلا فعل.

أما بعد أن رفعت عنه السلطة السياسية التركية أصبح بصفته خليفة المسلمين كافة مرتبطاً فعلا، وبلا أدنى مانع، بالأمم الإسلامية كلها وأمسى حراً بتأسيسه العلاقات معها من حيث واجباته الدينية والاجتماعية والأدبية . وهذه الواجبات لا يستهان بها لما تحتوي عليه من الوظائف التي يقوم بها لخدمة الدين والملة الإسلامية ومن الوجهات التي تولد بين شعوبها حسن الروابط وتقوي نهضاتها الاجتماعية والاخلاقية وتكمل ما ينقصها من الشعائر والآداب الإسلامية وتحيي ما أماته الدهر فيها من المزايا السامية التي كان الإسلام يفاخر بها الأمم في أيام شوكته.

ومن تتبع التاريخ الإسلامي يرى أن الأمم الإسلامية تشتت أمرها بعد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم فتضعضعت أركان وجدتها وانقسمت إلى ممالك زالت من بينها تلك الرابطة الجامعة التي كانت وصلت بها إلى قمة السؤدد والكمال.

ولا حاجة هنا ولا محل للأسف أو الاستغراب لأن أية مملكة بلغت من السعة والعظمة هذا القدر أصابها التقطع في أوصالها وانقسمت إلى ممالك متعددة، وهذه سنة جارية في جميع . الشعوب والأمم. لننظر اليوم إلى دولة قياصرة الروس وسلطنة النمسا وسلطنة انكلترا نفسها كم افترقت عنها بلاد وأصبحت ممالك مستقلة...، وكذلك السلطنة العثمانية، التي سبقت في سعة الملك دولة الرومانيين، بعد أن وصلت أوج الكمال بدأت في الإنحطاط والانقسام منذ ثلاثة عصور حتى وصلت إلى حالتها الأخيرة عقب الحرب الكبرى، ثم تلاشت. ولكنها لم تكد تدهور الأمة معها حتى خلق الله رجالاً قاموا بإحياء هذه الأمة وأسسوا بنيانها ولكن ليس على دعائمها وأنقاضها البالية، بل على ركن جديد وغيروا شكل حكومتها وإدارتها وأعادوا إليها شبابها وعزها .

هذا ولم يهملوا طبعاً أمر الخلافة، ومعناه أمر الإسلام، لأنهم مسلمون ويهمهم أمره، فاعتنوا بانتخاب أمير المؤمنين وأيدوا رابطة العالم الإسلامي بتعهدهم «بالدفاع عن مقر الخلافة ومقامها بقوتهم ودمائهم».

ويستدل من هذا الميثاق ان الخليفة ليس، كما أدعاه البعض، لا حول له ولا طول، بل هو في مركز محفوظ، منبع الجانب، مكرم، محترم، يذود عنه قوم ذوو بأس شديد، يحرصون على الدين على إقامة أحكامه.

وإن كانت البلاد الإسلامية الآن ليست مرتبطة سياسياً فيما بينها فلا مانع من تأسيس الروابط الاجتماعية والأدبية والفكرية والإقتصادية لإنهاضها وتقدمها وعمران بلادها ونمو ثروتها ورواج متاجرها ورقي صنائعها من جهة وتهذيب أخلاقها وتحسين مزاياها وترصين أمورها الدينية من جهة أخرى.

وهذه المسائل الحيوية التي تجمع المسلمين تحت لواء الخلافة الدينية والاجتماعية هي أهم المسائل وأسماها بنظر من يفكر في إعلاء أمر الدين والدنيا في المجتمع الإسلامي. ولا حاجة للقول بأنه كلما رسخت هذه الأمنية الشريفة في الأذهان وبقدر ما يتوسل إليها أرباب الفكر والنظر وأصحاب الحمية الشرقية والإسلامية تحسنت أحوال البلاد واستتب الأمن والطمأنينة والراحة والسكون وساد الرفاة وتوسعت أسباب المواصلات التجارية مع جميع البلاد والشعوب وازدادت وسائل الألفة بين الشرق والغرب أيضا.

ولننظر الآن إلى نقطة جوهرية ربما فكر فيها الكثيرون ولم يجرأ على بحثها إلا القليل وهي : كيف تكون علاقات الخليفة مع الدول الإسلامية المستقلة والبلاد الإسلامية التابعة للإستعمارات والإنتدابات؟...

في الوهلة الأولى قد يستعظم الإنسان هذه النقطة ويقول في نفسه : «وإذا مانعت حكومات هذه البلاد في تأسيس هذه العلاقة بين شعوبها وبين الخليفة، أو امتنعت هي من تأسيسها معه!... »

قد تكون هذه الملاحظة في محلها لو أن للخليفة صفة سياسية منحصرة في ملك واحد وشعب واحد، كما أشرت آنفا عن السلاطين العثمانيين. لأن هذه الصفة نفسها هي التي كانت تمنع حصول هذه الرابطة، وذلك لأنه لا يحق لملك بلاد أن يتدخل في أقل مسألة تخص بلاداً لا سلطة له عليها . ولكن مع تجرد الخليفة من هذه الصفة وقد أصبح أميراً للمؤمنين كافة لم يبق من مانع ، حتى ولا حق لأية دولة إسلامية أو دولة لها شعوب إسلامية أن تتعلل أو تتردد في أمر لا يمس مصالحها السياسية والإدارية وهو حق لكل مسلم أن يحترمه.

وأقول، رداً على بعض المترددين والقائلين في «أن الخليفة إذا لم يكن حائزاً الصفة السياسية والإدارية فلا تكون صفة الخلافة فيه تامة صحيحة» : نعم إن الخليفة يجب أن تكون عنده «الولاية العامة» على جميع المسلمين في إدارة شؤونهم الدينية والدنيوية من سياسية وإدارية واجتماعية وغيرها ، ولكننا يجب أيضاً أن لا ننسى أن هذا الشرط كان ممكناً تطبيقه أيام الخلفاء الراشدين، إذ كانت البلاد الإسلامية كلها تحت لوائهم وحكمهم ، ولكنه أصبح عديم النفاذ بعد أن انقسمت البلاد إلى ممالك مستقلة ، وقد كنا نرى أحياناً خليفتين في وقت واحد هذا عدا الملوك والأمراء الذين لم يذعنوا لأمر الخلفاء. وبما أن العمل بالشيء خير من إبطاله فيمكننا الآن أن نقول: إن في الخليفة يفوض قسماً من واجباته إلى الملوك والأمراء أو الحكومات، وهي السياسية والإدارية ، ويستبقي ما يمكنه تنفيذه حسب ظروف الزمان ولو أن هذا التفويض لم يقع قولا ولكنه واقع فعلا كما يقال : ما لا يدرك كله لا يترك جله. وهذا مطابق لأحكام الشرع الشريف . وطبعا العقل والحكمة يقتضيان قبول الممكن واهمال المتعذر.

وكذلك باطل ما يدعيه بعض المتطرفين من لزوم إلغاء الخلافة بتاتاً لأنها لم تستكمل شرائطها المعينة شرعاً. ولأن الحكومات الإسلامية أو التي تضم تحت حكمها من المسلمين لا هم لها إلا مصالحها الحكومية ومصالحها الزمنية ولا تلتفت إلى تأسيس الروابط بين هذه الشعوب، فلذلك لا بد من وجود قطب يجمع بين تلك الشعوب ويقوم بتقوية علاقاتها هذه وهذا القطب الجامع ليس سوى الخليفة، وقد أقرت بوجوده الأمم الإسلامية منذ الخلفاء الراشدين.

ويفهم من أقوال جلالة الخليفة عبد المجيد أيده الله أنه مهتم لهذه النقط الهامة الجوهرية ، وأنه مقدر عظم أمر الخلافة وما ستأتي به من الفوائد للدين والأخلاق في المجتمع الإسلامي والسعي في رقي هذا العالم الذي هو في أشد الحاجة إلى من يسير به في سبيل الرشاد والسعادة ، وأنا أعد ما فاه به جلالته من أهم البشائر للملأ الإسلامي، وفقه الله لخدمة الأمة والدين.

نزيل القاهرة : عبد الغني سني

تمهيد للمترجم

كثيراً ما تداولت الألسن وتضاربت الأفكار لما فصل المجلس الكبير الوطني بأنقرة بين الخلافة والسلطنة، عقب فرار وحيد الدين سلطان تركيا الأخير من مقر ملكه وناط سلطة الأمة لنفس المجلس يقوم بأمورها السياسية والإدارية على يد الوكلاء «الوزراء» المنتخبين منه كهيئة مسؤولة لديه.

وقد كان في نفس المجلس من خالف هذا القرار وعده منافيا للقاعدة المألوفة والجارية منذ عصور، قاعدة السلطنة الشخصية التي كانت تحصر حق السلطة في شخص السلطان يرثها من سلفه ويورثها إلى من يخلفه حسب قانون الوراثة للأسرة المالكة في السلطنة العثمانية.

وظهر بين أعضاء المجلس من اعتبره مخالفاً لأحكام الشريعة بنزع الخلافة عن السلطنة أو إلغاء السلطنة الشخصية بتاتاً وقال بعدم مشروعية الحكم من جانب المجلس الوطني إذا لم يكن ممن يرأسه بصفة سلطان أو خليفة إلى غير ذلك من الاعتراضات والردود التي لا نهاية لها حتى أن بعضاً منهم أيقن بأن الأمة التركية التي اعتادت وجود سلطان على رأسها لا يمكنها هضم هذه البدعة المنافية لشعورها وسترجع لما كانت عليه قبلاً ولو بعد حين.

ولكن المجلس الكبير الذي لم يعبأ بكل هذه الأقاويل أصر على قراره ونشر مبادئه التي ارتكن عليها وخطب رجاله، وفي مقدمتهم الغازي مصطفى كمال باشا، موضحين الأساسات التي بنوا عليها دعائم هذا المظهر الجديد وأيدوا لزومه وأثبتوا مطابقته على مزاج القوم وروح العصر وبينوا حقائقه وأفاضوا بشرح ما فيه من الفوائد للأمة وأظهروا ما سينتجه من الثمرات في الحال والاستقبال. ولم يكتفوا بهذا بل عمدوا إلى رجال العلم وعلماء الشرع لينيروا حقيقة هذا المبدأ القويم الذي يعتقدون مطابقته لأحكام الشرع المنيف . وهؤلاء الأفاضل بعد أن قتلوا المسألة بحثاً وتدقيقاً جمعوا الأحكام الشرعية أخذاً من أمهات الكتب الفقهية والوثائق والمستندات، أخذاً من الكتاب والسنة والقياس والإجماع، ونشرت حكومة المجلس تلك المجموعة بعنوان «الخلافة وسلطة الأمة» بينوا فيها الأحكام الباحثة عن الخلافة وأوصافها وشروطها وأدوارها وتقلباتها باعتباراتها السابقة والحالية. ومن هذا الملخص بستفاد ويفهم ما استند إليه المجلس في إلغائه السلطنة وكفه الخلافة عن تدبير أمور الأمة السياسية والإدارية . وهاكم ما حواه هذا الكتاب الجامع وهو فصل الخطاب وهداية لكل مرتاب ، فقد عنيت بنقله إلى العربية حرفياً لم أنقص منه ولم أزد ليطلع عليه العالم الإسلامي العربي ويفهم ما هو مستند المجلس المذكور فيما قام به من هذا الأمر الجلل.

وفي الحقيقة لم يكن مظهر حكومة المجلس إلا الجمهورية المعروفة والمشهود أمثالها في سائر الأمم، ولكن الظروف التي ولدتها لم تدع مجالاً لوضع شكله المعروف والمتعارف في بادىء أمره، وبعد أن تم عقد الصلح مع الدول المتحالفة واختلت الحكومة بأمورها الداخلية نسقت شكلها وأخذت اسمها الحقيقي وهو «الجمهورية التركية». وهذا الشكل هو المطابق لأول دولة إسلامية تأسست بعد ارتحال النبي عليه الصلاة والسلام، دولة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وفيها الله لخدمة الدين والأمة آمين .

القاهرة، ديسمبر 1923
ع. سني

و سلطة الأمة

تعريف الخلافة ـ تقسيم الخلافة ـ شروط الخلافة ـ كيفية اكتساب الخلافة وكونها من نوع عقد الوكالة ـ الغاية من الخلافة ـ واجب الخليفة ومسئوليته ـ الولاية العامة ـ سلطة الأمة ـ تفريق السلطنة عن الخلافة.

المقدمة

قبل أن ندخل في إيضاح مفهوم الخلافة وتعريفه نقول إن مسألة الخلافة في حد ذاتها هي من المسائل الفرعية والفقهية ومن جملة الحقوق والمصالح العامة المختصة بالأمة، ولا علاقة لها بالاعتقاد . فهي ليست من المسائل الاعتقادية . نعم إن علماء أهل السنة يحثوا بحثا مستفيضا عن هذه المسألة في كتب العقائد، لكن بحثهم عنها ليس لكون هذه المسالة من مسائلها، بل لإبطال الأفكار الباطلة ورد الخرافات التي أحاطت بهذه المسألة أخيراً .

إن الفرقة المسماة بـ : «الخارجية» تكر وجوب الخلافة وتقول: «إن أمر نصب الخليفة وتعيينه ليس واجباً على الأمة الإسلامية بل هو جائز . وجوده وعدم وجوده سيان».

والفرقة «الإمامية من الشيعة تدعي بلزوم عصمة الخليفة من جميع الآثام. وتقول: «إن الخليفة مكلف بتقريب الناس من الحسنات وإبعادهم عن السيئات ، فالمرء الذي تكون هذه وظيفته يجب أن يكون هو قبل كل أحد متحليا بالطاعات والحسنات ومتجنباً عن السيئات».

أما «الإسماعيلية» و «الباطنية» وأمثالهما من غلاة الشيعة فيخلطون المسألة بالخرافات ويرفعون خليفتهم وإمامهم إلى رتبة الألوهية.

هذه الأفكار الباطلة والعقائد الزائفة وأمثالها هي الأسباب التي دعت علماء أهل السنة إلى البحث بمؤلفاتهم في الإعتقاديات من مسألة الخلافة أيضا تحت عنوان «مبحث الإمامة» ليدحضوها ويردوها على القائلين بها . وإلا فالحقيقة أن هذه المسألة ، مع قطع النظر عما ذكر ، لهي من المسائل الفرعية و الحقوقية -كما قلنا- و أن جميع علماء أهل السنة متفقون في هذا الرأي.

بل إن هذه المسألة هي مسألة دنيوية وسياسية أكثر من كونها مسألة دينية وإنها من . مصلحة الأمة نفسها مباشرة . لذا لم توجد تفاصيل في شأنها في النصوص الشرعية . ولم يرد بيان صريح في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية في كيفية نصب الخليفة وتعيينه، وشروط الخلافة ما هي ، وهل يجب على الأمة الإسلامية في كل الأحوال والأزمان نصب خليفة عليها أو لا.

ولو كانت مسألة الخلافة، كما يظن البعض، من المسائل الدينية الرئيسية لبين الرسول الأكرم ﷺ ـ الذي لم يضن ببيان وصاياه بأبسط الفروع والآداب والعادات مثل تقليم الأظفار واعفاء اللحى وأمثالها المتعلقة بصحة أبدان أمته ـ مسائل الخلافة التي سبق ذكرها بيانا صريحا وقاطعاً، ولم يبينها واختار السكوت فيها.

وفضلاً عن هذا إنها لو عدت من المسائل الدينية الأصلية فلزم حينئذ أن يكون دين الإسلام ناقصاً لم يكمل في زمن النبي ﷺ. لأنه لم ترد نصوص شرعية بخصوصها في زمنه كما قلنا آنفاً واللازم باطل لأن القرآن الكريم نطق بأنه أكمل في حياة تاج الرسالة سيدنا محمد ﷺ بدليل قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم؟ الآية. فيتضح من هذا أيضاً أنها ليست من المسائل الدينية الرئيسية كما ظن.

لا يتوهم أننا ادعينا عدم وجود نص شرعي أصلاً في شأن الخلافة لأننا نعترف بورود بعض أحاديث فيه عن النبي ﷺ كالحديث الدال على كون الأئمة من قريش والدال على لزوم طاعة الإمام وعدم الشذوذ عن جماعة المسلمين والدال على عدم جواز طاعة المخلوق في معصية الخالق وبنزول آية واحدة في لزوم إطاعة أولي الأمر هذا لا غير. أما مسائل الخلافة التي سبق ذا" ها فلم يرد فيها لا حديث واحد ولم تنزل آية واحدة.

خلاصة القول إن الخلافة هي من الأمور الدنيوية أكثر من كونها من الأمور الدينية. لذا ترك الرسول الأكرم ﷺ أمرها إلى أمته ولم ينصب خليفة له ولم يوص به حين ارتحاله أيضا. نعم إن الشيعة يدعون وجود نص شرعي بحق الإمام علي وبعض علماء أهل السنة يقولون إنه وجد بحق سيدنا أبي بكر الصديق، ولكن لا صحة لهذه المدعيات عند جمهور علماء أهل السنة. والحقيقة أنه لم يرد بحق أحد من الصحابة نص صريح أو خفي بالدرجة الكافية.

إذ لو ورد نص بحق واحد منهم لما وقع بينهم الخلاف في أمر نصب الخليفة وقد اختلفوا في انتخاب واحد من بينهم بعد ارتحال النبي ﷺ وكانوا اجتمعوا في محل يدعى اسقيفة بني ساعدة» وتناقشوا في الأمر كثيراً وجرى بينهم من الكلام وحلوه وآخر الأمر بايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه . وهو استخلف في آخر حياته عمر الفاروق ، أي نصبه كولي عهد له ورضي به الصحابة.

ثم إن الفاروق رضي الله عنه أحال أمر انتخاب الخليفة إلى مجلس الشورى المركب من ستة من الصحابة وهم: عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وطلحة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم. وهؤلاء حكموا عبد الرحمن بن عوف ليختار من بينهم واحداً وينتخبه . فاختار عثمان ورجحه. وبعد شهادة عثمان، كما هو معلوم، بويع للإمام علي. ويسمى هؤلاء الخلفاء الأربعة بـ «الخلفاء الراشدين».

وحيث إننا نلاقي أفكاراً باطلة وتعصباً لا مبرر له في شأن مسألة الخلافة في زماننا كما هو الحال في كثير من الأحكام الشرعية سواها شرعنا إلى تحرير هذه الرسالة وغرضنا منه تصحيح الأفكار وتنوير الأذهان بتفهيم حقيقة هذه المسألة الشرعية وبيان الأحكام المترتبة عليها. وبالله التوفيق.

القسم الأول
-1-
تعريف الخلافة و إيضاحها

«الخلافة»، في أصلها موضوعة لمعنى كون الشخص خلفا لأحد. ولكون الشخص المحترم الذي هو إمام المسلمين خلف النبي عليه الصلاة والسلام في إجراء الأحكام الشرعية سمي «خليفة». ويقال للخلافة «إمامة» أيضاً. ولأجل تمييزها عن الإمامة بمعنى كون الشخص إماما في الصلاة للجماعة يعبر عنها بـ «الإمامة الكبرى». وحرر هذا البحث في الكتب الكلامية أي العقائد بعنوان «الإمامة».

الإمامة في اللغة معناها أن يتقدم الشخص وأن يكون المقتدى به. والإمام هو المتقدم والمقتدى به ولذا أطلق على البارع في أي علم وفي أي فن كان إماماً. وبهذا الاعتبار يقال لأئمة المحلات والجوامع ولكبار العلماء إماماً. وهذا وجه تسمية الخليفة بـ «إمام المسلمين» أو بتعبير أبسط بـ «الإمام».

إن هذه البيانات هي باعتبار معاني كلمني الخلافة والإمامة اللغوية. أما من حيث المعنى الاصطلاحي فإن الخلافة كلمة مرادفة للإمامة. ولكن الخلافة تستعمل أحياناً بمعنى أخص من الإمامة. وعلى هذا الوجه تنحصر

كلمة «الخلافة» بـ »خلافة الخلفاء الراشدين» كما قال عليه الصلاة والسلام: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عضوضاً». وسنوضح هذه الوجهة فيما يأتي مستقلاً مستقلاً

قال العلامة التفتازاني في تعريف الإمامة في(شرح المقاصد): «هي رآسة عامة في أمور الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ». وقال ابن همام ـ من فحول المحققين وأكابر الفقهاء الحنفية ـ في كتابه المعروف بـ (المسايرة) : «هي استحقاق تصرف عام على المسلمين. «

وإن كان هذان التعريفان بتغايران بالمفهوم لكنهما يتحدان من حيث التحقق والوجود.

يرى في الوهلة الأولى أن التعريف الثاني لازم للأول، ولكن إذا انعم النظر فيهما تبين أنهما متلازمان. التعريف الأول أوفق لعلم الكلام والثاني أوفق وأمس للفقه. وحيث إن ابن الهمام المشار إليه من المتخصصين بعلم الفقه ومن أكبر الفقهاء في درجة المجتهدين قد اختار التعريف الثاني، ولأجل الإحاطة بما يفيده هذان التعريفان من المعاني حق الإحاطة يجب عطف النظر على الإيضاحات الآتية بكمال الاهتمام:

بيان ذلك أن الدين الإسلامي هو دين عال يجمع بين السياسة والديانة . وأن سيدنا النبي الكريم لم يكتف بوضع الشريعة فقط ، بل اشتغل بوضع القوانين الشرعية وتبليغها من جهة ومن جهة أخرى تعهد بذاته تنفيذ أحكامها واجرائها، وكان ينظر إلى مصالح الأمة ويمشيها ويبعث الولاة والقضاة للأنحاء ويتقلد بنفسه القيادة العامة في الأمر المهم، ألا وهو الجهاد.

ولم يكن هذا إلا التصرف العام على أهل الإسلام وهذه الجهة هي الجهة السياسية للإسلام . وقد جاء في (شرح المسايرة) أن استحقاق الحضرة النبوية لهذا التصرف العام لم يكن إلا لإمامته المترتبة على صفة النبوة وقد استحقها بسبب النبوة. ويفهم من هذا البيان أن المعنى الذي تفيده كلمة (الإمامة) هو نفس المعنى المقصود من تعبير «الحكومة» حسب عرفنا واصطلاحنا في زماننا.

نعم نحن نطلق الحكومة ونستعملها في رجالها كإطلاقنا في قولنا «إن الحكومة فعلت كذا أو تفعل كذا» ، لكن هذا الإطلاق على طريق المجاز وهو من قبيل المجاز الحذفي.

وإن إمام المسلمين لكونه خلفاً عن الرسول ﷺ في الإمامة والحكومة المذكورتين سمي «خليفة» والصفة التي حازها سميت (خلافة)، وهذا هو المراد من الكلام الذي دار في السنة المسلمين «من أن الخليفة وكيل الرسول وأنه جالس على كرسي الرسول» وليس المراد منه أنه وكيله وخلفه في وضع الشريعة . لأنه لو كان كذا للزم أن يكون الخليفة رسولا والاعتقاد به نعوذ بالله كفر . وهذا الاعتقاد الباطل من خرافات (الباطنية) و (التعليمية) من غلاة الشيعة من الفرق الضالة ومن الاعتقادات الجارية في مذهب الكاثوليك من المسيحية في حق البابا.

وبهذه المناسبة أنقل لكم ـ من قبيل الإستطراد ـ هذه النقطة المهمة وهي : أن البابا في الدين الكاثوليكي هو وكيل سيدنا عيسى عليه السلام المعصوم في وضع الشريعة وانه يأمر باسم السيد المسيح و ينهي ويحل الحرام ويحرم الحلال، يدخل من شاء في الدين ويخرج منه من شاء، وإذا أراد عفا عن أكبر الكبائر وأسقطه، في يده مفاتيح الجنة والجحيم، يدخل من شاء الجنة ويدخل من شاء في جهنم!!...

أما دين الإسلام فمنزه عن أمثال هذه الاعتقادات الباطلة. لأنه لا يعطي حقاً ولا صلاحية مثقال ذرة لأحد ما مطلقاً في وضع شريعة أو تحريم حلال أو تحليل حرام لا للخليفة ولا لشيخ الإسلام ولا للمفتي، حتى ولا لكبار المجتهدين من مؤسسي المذهب. فعلى هذا لم تجر في الإسلام أصول النيابة في وضع الشريعة وفي التشكيلات الدينية كما هي موجودة في المسيحية . أما الإفتاء والمشيخة الإسلامية فلم تكونا من التشكيلات التي وضعها دين الإسلام، بل إنهما من المناصب الرسمية التي أحدثت مؤخراً بقصد تعليم الأحكام الشرعية للأمة في مصالحها

الجارية . لأن الإفتاء هو صلاحية علمية تحرز بالعلم والمقدرة . فيمكن لكل فرد أن يصير مفتيا إذا كان من أهل العلم، يعني : أن الإفتاء لا يختص بالمفتين الرسميين. وكل عالم له أن يفتي ولو لم يكن مفتياً رسميا. أما مشيخة الإسلام فإنها أحدثت في الدولة العثمانية، بل أحدثت فيها أخيراً ولم تكن في الحكومات الإسلامية قبلها. وشيخ الإسلام هو المفتي لا غيره . ولم يكن بينه وبين المفتين الآخرين أدنى فرق في نظر الشرع وإن كان أكبر وأعلى رتبة عند الدولة. والفتوى الصادرة من مقام المشيخة لم يكن لها ميزة على الفتاوى الصادرة من المفتين الرسميين وغير الرسميين شرعاً. فالفتوى الصادرة من عالم، أي عالم كان ولو كان مجتهداً أعظم، إن كانت مبيئة حكما شرعياً ثابتا بالنصوص الشرعية يجب العمل بها، لأنها مستندة على نص شرعي قاطع . وإن كانت محتوية على حكم فقهي متولد عن رأي مجتهد وقياسه لا يجب العمل بها على المستفتي ما لم يكن مقتنعاً، اللهم إلا إذا كان المستفتي من عوام الناس الذين لا نصيب لهم من خاصة التدقيق والتأمل، فيجب عليه العمل بها، لأن دليله هو ما يفتي به المفتي.

أما الذي عنده شيء من العلم والإدراك إذا لم يقتنع بالفتوى التي أخذها من مفتيه فله الرجوع إلى الثاني والثالث حتى تحصل عنده القناعة ، فعندئذ يجب العمل بها . لأن التدقيق والتأمل هما من حقوقه، بل من وظائفه الدينية . [أنظر إلى مباحث الاجتهاد في (التحرير) لابن همام و (المستصفى) للإمام الغزالي في علم أصول الفقه.

ونريد منا أن نصحح خطأ فاحشا من قبيل الاستطراد : قرأنا في كتاب نشر في الأيام الأخيرة بعنوان (الخلافة الإسلامية والمجلس الكبير الملي) عبارة يقول فيها المؤلف : «إن الأحكام التي استنبطها علماء الشرع والقوانين والأنظمة المعمولة وفقاً للقواعد الفقهية يطلق عليها «الأحكام الإلهية» حسب اصطلاح الإسلام، هذا خطأ فاحش. لأنه لا يوجد اصطلاح كهذا لا في الإسلام ولا في كتب علم الأصول وعلم الفقه ولم يخطر ببال عالم هذا الاصطلاح . يقال للأحكام الفقهية التي يستنبطها الفقهاء «أحكام اجتهادية» ولا يقال قطعاً «أحكام إلهية». ولا يطلق أحكام إلهية إلا على الأحكام الثابتة بالنصوص الصريحة الشرعية . ولا يوجد اختلاف في الأحكام الإلهية ولا يجوز لأحد أن يخالفها . أما الأحكام الاجتهادية فهي ملأى بالاختلافات لأنها وليدة آراء الفقهاء واجتهاداتهم . ولا يمكن الاهتداء إلى حكم اجتهادي لم يختلف فيه اثنان أو ثلاثة من المجتهدين.

هل يمكن إطلاق أحكام إلهية على أحكام معرضة لكثير من الاختلافات؟ وهل يمكن وجود اختلاف وتباين في أحكام الله؟ يجوز أن يطلق على الأحكام الاجتهادية أحكام شرعية ولكن لا يقال إنها «شريعة». لأن الشريعة هي ما وضعه وبينه حضرة الشارع من الأحكام المنصوصة. وجواز إطلاق أحكام شرعية على الأحكام الاجتهادية هو باعتبار استنادها على القواعد المستخرجة من الشرع الشريف.

وقد يختلف أئمة أصول الفقه في مسألة اجتهادية غير منصوصة، هل يعتبر حكمها حكما شرعيا عند الله وفي نفس الأمر أم لا؟ قال بعضهم إنه لا يوجد حكم شرعي في المسألة الاجتهادية و إن جميع المجتهدين المختلفين مصيبون. هؤلاء يسمون بـ «المصوبة». وقال الآخرون إنه يوجد حكم شرعي ولكن المجتهد لم يكن مكلفا باستخراجه لأنه يصيب تارة ويخطىء تارة، فالمصيب أحدهم والآخرون مخطئون . ويطلق على هؤلاء «المخطئة».

وحيث إن الأحكام الاجتهادية لم تكن من الأحكام الإلهية يسوغ للحكومة أن ترجح وتختار في أمر تنظيم القوانين الأصلح لحاجة العصر من بين المسائل الاجتهادية الفقهية التي اختلف فيها المجتهدون. ولو كانت الأحكام المذكورة من الأحكام الإلهية لوجب أن لا يكون مسوغ شرعي لهذا الترجيح والاختيار . وبعد تصحيحنا هذه النقطة الدقيقة التي اكتسبت الأهمية في زماننا على هذه الصورة فلنرجع إلى إيضاح التعريفات المذكورة سابقاً:

كنا عرفنا الخلافة نقلا عن (المسايرة) لابن همام الشهير، بأنها «استحقاق تصرف عام على المسلمين». والغرض من التصرف العام المذكور بهذا التعريف هو التصرف بالمصالح العامة ويطلق عليه بلسان الفقه «الولاية العامة». وسنوضح الولاية العامة وكيفية استحقاق الخليفة إياها و التصرف بها فيما يأتي خاصة.

واتضح جليا من هذه البيانات أن الخليفة وبعبارة أخرى الإمام هو رئيس جمهور المسلمين . ولم تكن ولايته العامة كولاية البابا الروحانية ، بل إنها إدارية وسياسية كالولاية العامة الموجودة عند رئيس جمهورية أو ملك.

-2-
تقسيم الخلافة
الخلافة الحقيقية ـ الخلافة الصورية

تقسم الخلافة باعتبار صبغتها الحقيقية وشكلها الخارجي إلى قسمين : الخلافة الكاملة أو الحقيقية والخلافة الصورية أو الحكمية. الخلافة الكاملة هي الخلافة الجامعة للصفات والشروط .اللازمة ـ التي سنوضحها قريباً ـ والحاصلة بانتخاب الأمة وبيعتها بطوعها ورضاها. والخلافة الصورية هي الخلافة الغير الجامعة لشروطها اللازمة أو المحرزة جبراً من غير اقتران بانتخاب الأمة وبيعتها بالتغلب والاستيلاء ـ وهي عبارة عن الملك والسلطنة.

الخلافة الحقة هي النوع الأول من الخلافتين ، وهذه هي الخلافة الكاملة الحقيقية المذكورة في (شرح العقائد) و (العقائد العضدية) لجلال الدواني . وكذلك الخلافة المقصودة والمذكورة في الحديث الصحيح «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عضوضا» هي هذه الخلافة الحقيقية . ويطلق على هذه الخلافة الحقيقية في كتاب (تعديل العلوم) للمحقق الكبير صدر الشريعة وفي (منهاج السنة) لابن تيمية المشهور من أعاظم الحنبلية «خلافة النبوة». فقد ورد الحديث الشريف المذكور في بعض الروايات «خلافة النبوة بعدي الخ ».

يجب أن نتوسّع في إيضاح هذه النقطة المهمة التي يقتضي أخذها بعين الاهتمام قبل كل شيء في مسألة الخلافة : إن للخلافة نسبتين أو جهتين كما ورد صريحاً في (شرح المقاصد). إحداهما نسبتها إلى الحضرة النبوية والأخرى نسبتها إلى الأمة الإسلامية. فيقال لها باعتبار نسبتها إلى النبي عليه الصلاة والسلام «خلافة النبوة» ومعناها الخلافة والنيابة عنه ﷺ، يعني كون الشخص خلفا له ونائبا عنه في إجراء الحكومة والإمامة ولا يصح إلا باتباع سيرته النبوية ويكون خير خلف له.

ويطلق عليها أيضا «خلافة الأمة» باعتبار نسبتها إليها، يعني الوكالة والنيابة عن الأمة الإسلامية. وتحصل هذه عند اقترانها بانتخاب الأمة وبيعتها برضاها واختيارها. ويقال للخلافة الجامعة لهاتين الجهتين خلافة كاملة وحقيقية.

يفهم من هذا أنه يجب لأن يكون المرء خليفة حقا أن يكون جامعاً لشروط الخلافة بتمامها أولاً، وأن يحرز الخلافة ويجلس في مقامها بانتخاب الأمة وبيعتها برضاها ثانيا . ثم أن يكون خالياً من الأغراض الدنيوية والميول الشخصية ولا ينحرف مقدار ذرة عن سنن العدل والشريعة وأن يعامل الناس كأب ذي شفقة وأن يكون على أتم الحياد عند إجراء وظائف الخلافة، وبالاختصار أن يسلك مسلك النبي الكريم بكل أعماله وحركاته، فإذا وقع عكس القضية فلا يصح القول عنه إنه خليفة رسول الله ولا يقبل خلافته النبي الرحيم.

أما الخلافة الصورية وإن كانت بصورتها الظاهرية على شكل الخلافة ولكنها في الحقيقة لا تكون خلافة بل عبارة عن ملك وسلطنة وتحكم وتسلط . يكون هذا إما بعدم جمعه لشروط الخلافة أو بالحصول عليه من طريق القهر والاستيلاء والجبر والتغلب . وخلافة الخلفاء الأموية والعباسية هي من هذا القبيل كما بينه محققو أهل السنة بالإجماع . وهؤلاء لم يكونوا في الحقيقة خلفاء، بل كانوا ملوكاً وسلاطين كما صرح به أكبر الكتب الكلامية

والفقهية كـ (المسايرة) و (تعديل العلوم). ويستثنى من بينهم واحد وهو «عمر بن عبد العزيز» الشهير بصلاحه وعدله . وقد ألحقه بعض العلماء بالخلفاء الراشدين لاقتفائه تماماً أثر النبي عليه صلوات الله في أيام خلافته.

ولا شك أن حديث صاحب الرسالة العظمى «الخلافة بعدي ثلاثون سنة...» هي من المعجزات الباهرات وإخبار عن الغيب ، ود أيدته الحقائق التاريخية وشئونها. وفي الحقيقة أن من تتبع التاريخ جيداً يرى أن الخلافة الحقيقية المذكورة هي خلافة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم اعتباراً من أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى وفاة الخليفة الرابع الإمام علي كرم وجهه، أو أنها تختم بخلافة سيدنا الحسن التي دامت ستة أشهر. وجرت بعدهم قاعدة «الحكم لمن غلب». وانتقل الحكم إلى السيف والقوة وتأسست حقيقة السلطنة القاهرة التي أشار عليه الصلاة والسلام إليها بقوله «ملكاً عضوضا».

إن التعريفات السالفة هي تعريفات الخلافة الحقيقية لا الخلافة الصورية التي هي عبارة عن الملك والسلطنة، أي أن الخلافة الصورية خارجة عن هذه التعريفات، لأنها لم تجمع شروط الخلافة الحقيقية . وإن الشريعة الإسلامية لا تقبل ولا تجيز حكومة شعارها السلطة القاهرة . ونسبة هذه إلى الإسلام تعد تحقيراً له ونقيصة في شأنه . ولذلك تكلم العلامة صدر الشريعة في أصحاب هذه الخلافة في (تعديل العلوم) وطعن طعنا شنيعاً لم نجسر نحن على نقله هنا . واكتفينا بنقل ما جاء بالقرآن الكريم مما دار بين الله سبحانه وسيدنا ابراهيم عليه السلام من الكلام لما يتضمنه من المزايا السامية: قال الله تعالى جلت عظمته لابراهيم عليه السلام : (إني جاعلك للناس إماما» ؛ قال ابراهيم عليه السلام طالباً منه تعالى: «ومن ذريتي؟ قال تعالى: «لا ينال عهدي الظالمين».

يتضح من هذا أن الملك والسلطنة التي هي عبارة عن الظلم والاعتساف لم تسوغها الشريعة الإسلامية أصلا. مع هذا تسميتها بالخلافة لم تكن إلا لأنها في حكم الخلافة، أي أن الملوك والسلاطين كانوا يعينون القضاة والولاة عنهم وأن الأحكام والأوامر والنواهي الصادرة منهم والموافقة للشرع الشريف ولقانون العدل كانت معتبرة بحسب الضرورة، وهذا وجه تسميتنا هذه الخلافة بالخلافة الحكمية.

-3-
شروط الخلافة

يشترط لأن يكون الشخص أهلا للخلافة ومستحقا لها أن يكون جامعاً للصفات المطلوبة والشروط اللازمة لها. والشروط المتفق عليها عند جمهور أهل السنة هي : أن يكون مسلما، حراً، عاقلا، بالغا، ذكراً، سليما في حواسه وأعضائه، كفؤاً، عالما، شجاعاً، عادلا، قرشياً.

أما كون الشروط الستة الأول شروطاً لأهلية الخلافة واستحقاقها، فلا يحتاج إلى البيان لأن من لم يتصف لها لا يكون قادراً على إيفاء وظيفة الخلافة بالبداهة . وأما الكفاية فالمراد منها أن يكون صاحب رأي وتدبير وصاحب رشد وسياسة في تمشية أمور البلاد ورؤية مصالح العباد وأن يكون صاحب نفوذ وقدرة وشوكة وسطوة في تنفيذ الأحكام عليهم. وأما العلم فالمراد منه عند الجمهور كما صرح في (المواقف)، وعند الشافعية أن يكون مجتهداً في الأصول والفروع ليقوم بأمور الدين، متمكناً من إقامة الحجج وحل الشبه، فلا يكفي أن يكون عالماً بسيطاً. وأما عند الحنفية فلا يشترط أن يكون مجتهداً فيكفي عندهم أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية ومصالح الخلافة.

وأما العدالة فالمراد بها ههنا أن يكون الخليفة صاحب استقامة في السيرة و السلوك وأن يكون متجنباً . الأفعال والأحوال الموجبة للفسق و الفجور . فكما لا يكون الظالم والغدار مستحقا لها لا يكون المتصف بالفسق والفجور أهلا لها. قالت الأئمة : إن مثل إجلاس المتصف بالظلم والاعتساف على كرسي الخلافة وتسليم العباد له كمثل تسليم قطيعة غنم للذئب وجعله راعيا لها بلا فرق. وأقوى برهان في هذا المقام، كما ذكرنا سابقاً في مبحث الإمامة، رده سبحانه وتعالى على ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام لما طلب منه تعالى أن يجعل إماماً

أيضاً من ذريته بقوله عليه السلام: «ومن ذريتي» بقوله عز وجل: «لا ينال عهدي الظالمين» أي لا يصل إمامتي إلى الظالمين.

والمقصد الأساسي من نصب الخليفة والإمام هو دفع ظلم الظالم لا تسليط الظلم على الناس. فلذا لا يجوز عند علماء الإسلام كافة انتخاب من هو معروف بالظلم والاعتساف خليفة وتصبه. والخليفة الذي ارتكب الظلم بعد خلافته يستحق العزل بالاتفاق، وعند قدماء الشافعية وعلى رأسهم إمامهم أنه ينعزل ولو لم تعزله الأمة.

وعند بعض العلماء أن العدل ليس من شروط صحة الخلافة عند أئمة الحنفية ، فتصح خلافة الفاسق الكراهة ويجوز عندهم منه كالقضاء والولاية. ولكن هذا القول ليس بصواب، لأن ابن همام من أكابر محققي فقهاء الحنفية صرح في (المسايرة) وكذا صدر الشريعة صرح في كتابه الجليل (تعديل العلوم) بأن العدالة شرط في صحتها عند أئمة الحنفية أيضاً. تقلد الوظائف نعم إن هذا الشرط ليس شرطاً للملك والسلطنة، لأنها لم تؤسس على الاختيار والبيعة، بل على القوة والقهر والغلبة . فيجب هنا أن لا يخلط بين الخلافة والسلطنة، لأن الخلافة الحقيقية شيء والسلطنة شيء آخر.

التدقيق في الشروط "القرشية"

المراد من القرشية هو أن يكون الخليفة من أولاد قبيلة قريش. ويطلق «القريش» على بني النضر بن كنانة . وهذه القبيلة كانت صاحبة نفوذ وشوكة بين قبائل العرب . وحضرة صاحب الرسالة وبنو هاشم وبنو أمية وبنون العباس كلهم منها.

الخوارج وأكثر علماء المعتزلة لا يسلمون شرط كون الخليفة من أولادها ويقولون : «لا دخل للنسب في أمر يعود للأمة كالخلافة»، إنما هذا الشرط على قول أهل السنة . وأئمة المذاهب جميعاً كالحنفي والمالكي والحنبلي متفقون في اشتراط هذا في الخليفة والإمام. وسندهم فيه الحديث الشريف «الأئمة من قريش». والإمام نجم الدين عمر النسفي المشهور بـ (مفتي الثقلين» ـ وهو من أكبر فحول علماء تركستان وأحد أساتذة الفقهاء الحنفية في الأصول والفروع والمتوفى ببلدة سمرقند بتاريخ ٥٣٧ ـ يقول في كتابه المسمى بـ (العقائد النسفية)، الذي يدرس منذ الأعصار في المدارس الإسلامية ولم يزل يدرس في مدارس الاستانة، في شرط القرشية «ويكون من قريش ولا يجوز من غيرهم».

فالحالة تصبح هنا معضلة . لأن علماء أهل السنة يقولون من جهة إنه يجب تصب الإمام على الأمة الإسلامية ، ومن جهة ثانية لا يجيزون إمامة من لم يستجمع الشروط المذكورة آنفا ولا سيما الشرط الأخير. وعلى هذا التقدير فالمسلمون عامة إذا لم ينصبوا عليهم إماما يكونون آثمين، وإذا نصبا إماما لم يستجمع الشروط اللازمة ولم يكن صاحب شوكة ونفوذ على الخلق من أولاد قريش لعدم وجود من استجمعها منها يكونون آثمين أيضاً.

فلم تكن هذه الشروط ولا سيما شرط القرشية سوى أنها أوقعت الأمة الإسلامية في الإثم منذ العصور. فلذا يقول العلامة التفتازاني في (شرح العقائد النسفية): «إن الأمر أصبح معضلاً بعد الخلفاء العباسيين» . وعليه فما العمل في رفع هذا الإشكال وتخليص المسلمين من الإثم؟

يقول الإمام الأجل القاضي عضد الدين في كتابه الشهير بـ (المواقف)، الذي هو أهم كتب أهل السنة وأجلها، رداً على هذا الاعتراض الوارد من المخالفين : «إن وجوب نصب الإمام على المسلمين إذا وجد شخص مستجمع شروط الإمامة، وإلا فلا يجب». ويقوي الشارح العلامة السيد الشريف الجرجاني هذا الجواب بسكوته . [شرح المواقف : المجلد الثالث، صفحة 264.

ولكن يرد هنا سؤال وهو : ألا تبقى البلاد في الحالة الفوضى والأمة في الاختلال على هذه الصورة؟ نعم ولا شك أنه إذا لم تؤسس الحكومة وبقيت الأمة في حالة فوضى وليس لها من يرأسها تبقى البلاد في فوضى والأمة في اختلال . لكن صاحب المواقف لم يرد هذا، بل أراد أن يقول : «إذا لم يكن نصب لإمام، أي خليفة حقيقي مستجمع للشروط اللازمة فيسقط وجوب نصبه بهذا المنى . ولا يفهم منه القول بعدم الوجوب أصلا تي يرد هذا السؤال عليه فيجب نصب شخص وتأسيس حكومة ولكن لا يقال لهذا خلافة، ولا لرئيسها خليفة بمعنى الإمام . ولا إثم على الأمة الإسلامية لهذ! ».

قال المحقق الشهير وأكبر علماء تركستان صدر الشريعة ـ المتوفى سنة 747 ببخاري ـ في كتابه (تعديل العلوم)، بعد أن ذكر شروط الخلافة وصرح بإنها ختمت في الثلاثين سنة وتأسست بعدها السلطنة التي هي عبارة عن الرآسة الدنيوية والتغلب : «وسقط من الشرائط ما تسقطه الضرورة، ثم في زماننا سقطت القرشية أيضا».

والحقيقة ان الحكمة والعلة في شرط القرشية في الخلافة كون قبيلة قريش من أشرف القبائل العربية وأكبرها نفوذاً عليها . ولزوال سطوتها وشوكتها بمرور الأيام بتاتا لم يبق لهذا الشرط حكم بالضرورة. ولهذا أجاز العلماء الموجودون انتقال الخلافة إلى السلطان سليم الأول سنة 923 حين أتي من مصر بـ «المتوكل على الله» آخر الخلفاء العباسيين في جامع أيا صوفية و تنازل هذا عنها للسلطان المذكور. ويجب أن لا ننسى أن هذه الخلافة لم تكن خلافة حقيقية، بل خلافة صورية وحكمية.

وللسبب ذاته أيضاً أن الشريف حسيناً، في زماننا، لما ادعى الخلافة وأعلن أنه قرشي وهاشمي، لم يعبأ به أحد لا في العالم الإسلامي ولا في نفس جزيرة العرب. مع إنه لما أعلن مجلس الأمة الكبير إجلاس حضرة عبد المجيد على مقام الخلافة ارتفعت أصوات البيعة والإجابة من جميع أنحاء العالم الإسلامي إن لم يكن فعلا فقولاً. ولهذا حصر مجلس الأمة الكبير الخلافة في الأسرة العثمانية موافق للحكمة. العلة هي نفس العلة، إنما الذي تغير هو المظهرية، لا العلة والحكمة.

هذه هي شروط الخلافة الحقيقية ولذا لا يجوز انتخاب من لم يكن مستجمعاً إياها وتعيينه خليفة. ولا تشمل على الخلافة الصورية والحكمية التي هي عبارة عن الملك والسلطنة، أي أنه لا يبحث عن وجود هذه الشروط في الخلافة الحكمية ولا يشترط لوجودها وجودها، لأن هذه الخلافة الصورية ليست في الحقيقة خلافة ، بل خلافة ظاهرية وحكمية كما قلنا سابقاً وهي مستندة إلى الجبر والقوة والقهر والغلبة . ويتبين من هذا فرق بين الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية والحكمية باعتبار هذه الشروط وبعدم اعتبارها . وهذا الفرق مهم جداً. وله علاقة بمسألة جواز تفريق السلطنة عن الخلافة أو عدم جوازه التي ستبحث عنها قريباً.

-4-
كيفية اكتساب الخلافة
و كونها من نوع عقد الوكالة

إن ما وضحناه إلى الآن كله هو على تقدير كون المراد من لفظة «الخلافة، الحاصل بالمصدر، أعني به الصفة الحاصلة لشخص الخليفة من كونه خليفة . ولنشرع الآن إلى بيان كيفية اكتساب هذه الصفة وبيان ماهية الخلافة الفقهية بالمعنى المصدري ، يعني كون الشخص خليفة.

إذا استجمع شخص في ذاته صفات الخلافة وشروطها أكثر من غيره، هل يصح له أن يصير خليفة من تلقاء نفسه برأيه وإرادته؟ لا يصير قطعاً. حتى لو فرضنا وجود شخص واحد فقط في الدنيا مستجمع لشروطها لا يصير خليفة بمجرد نفرده بين الناس. وعلماء أهل السنة كافة متفقة في هذا. لأن الشريعة الإسلامية لم تعط لأحد

صلاحية التصرف على العامة رأساً. ولا يحق له التصرف فيها ما لم تخوله الأمة هذه الصلاحية. فلا حق لأحد أصلاً أن يدعيه من تلقاء نفسه. فقد تلقى الفقهاء الخلافة واعتبروها نوعاً من أنواع العقود بين الأمة الإسلامية وبين الخليفة كما ذكر في الكتب الفقهية المعتبرة عامة وفي الكتاب المعروف بـ (الأحكام السلطانية) للإمام الماوردي من أعاظم الفقهاء الشافعية خاصة، أي أن الخلافة عقد ينعقد بالايجاب والقبول فيما بينهما في نظر الفقه والحقوق الإسلامية، بل من نوع عقد الوكالة . فكما لا يسوغ لأحد أن يجري وظيفة الوكالة من تلقاء نفسه من غير تفويض، لا يسوغ كذلك لأحد أيا كان أن يقوم بوظائف الخلافة رأساً إذا لم يفوضها الأمة . لأن الأمور التي يقوم بها الخليفة هي في ذاتها أمور الأمة ومن الأمور المشتركة بينها. فإذا فوضت الأمة أمورها هذه بصورة خاصة إلى من ترى عنده الأهلية بالإيجاب وهو تعهدها بأن يقوم بها يكون حينئل خليفة، ويقال لهذا العقد المنعقد بالإيجاب والقبول «خلافة». ولم يكن عقد الوكالة شيئا غير هذا، لأن الفقهاء عرفوا الوكالة في علم الفقه بـ «أن يفوض أحد أمره للآخر وأن يقيمه مقامه» [انظر إلى المادة 1449 من المجلة.[

ولكون الخلافة من نوع عقد الوكالة يقول جمهور أهل السنة : «إن العمدة في انعقاد الخلافة هي المشورة، أي الانتخاب والبيعة بالمشاورة». ومعنى «البيعة» في الأصل هي ا الصفقة في معاملة البيع والشراء، أي ايجاب البائع بوضع يده في يد المشتري قائلا له : «بعته منك ، بارك الله لك فيه». ثم صارت عرفاً في إيجاب عقد الخلافة وتفويض صفتها وأمورها للخليفة بهذه العلاقة.

ونظراً لماهية الخلافة هذه ولأصول الانتخاب العام كان يجب أن يدخل في أمر الانتخاب والبيعة كل فرد بذاته أو بالنيابة، ولكن لاتساع البلاد الإسلامية يتعذر إجراء هذه القاعدة ويستلزم التفرقة بين المسلمين، إن قلنا بانتخاب خلفاء متعددة في مختلف البلدان . ولا يجوز شرعاً انتخاب أكثر من واحد للخلافة في زمن واحد . ولذا قال الفقهاء بأن انتخاب أهل الحل والعقد الموجودين في مقر الخليفة وبيعتهم فقط يكفي ويقوم مقام عموم أفراد الأمة وبيعتهم . ولم يعين عدد أولئك . فيكفي أن يكونوا بمقدار يمكن القول عنهم بأنهم «جماعة» عند بعض الفقهاء الحنفية. والبعض الآخر قال ـ كما ذكر في (الأحكام السلطانية) الذي سبق ذكره ـ يجب أن يدخل بينهم أناس من أهل الحل والعقد الموجودين بمراكز الولايات على الأقل. ولكن القول الأول هو المختار، لأن حضرات الصحابة الكرام (رضي الله عنهم) فعلوا هكذا. ولذلك ينعقد عقد الخلافة بانتخاب أهل الحل والعقد الموجودين في الحاضرة وبيعتهم وحدهم ويتم. ومن ثم يجب على كافة المسلمين الموجودين على سطح الأرض أن يعتبروه خليفة وأن يطيعوه.

وتنعقد أيضاً باستخلاف الخليفة من يخلفه، أي تعيينه ولياً للعهد. كما استخلف سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيدنا عمر وعينه ولياً للعهد وعرضه على الأمة . ومن هنا يستدل على استحسان عرض الأمر على أهل الحل والعقد عند تعيين ولي للعهد. إنما هل هذا لازم؟ إنه عند الشافعية غير لازم . لأنهم يقولون إن الخليفة يجري هذا حسب وكالته عن الأمة وبالإضافة لها ، ومع هذا فإنهم يشترطون أن يكون ولي العهد مستجمعاً شروط الخلافة تماماً كما أن نفس الخليفة الذي يعين ولي العهد يجب أيضاً أن يكون مستجمعاً هذه الشروط ، كما ذكر في (مغني المحتاج في شرح المنهاج) وهو من أهم كتب الشافعية المعتبرة. فلا يعتبر تعيين الخليفة الجاهل الفاسق ولي عهد له ولا يكون صحيحاً ولو كان هذا مستجمعاً الشروط [مغني المحتاج : المجلد الرابع ، ص125

والحاصل أنه يوجد طريقان للخلافة، أحدهما : بيعة أهل الحل والعقد، والثانية : استخلاف الخليفة بذاته من يخلفه. الأولى هي الأصل والعمدة، والأخرى هي فرع لها. وعلى كلا الطريقين يجب أن يكون المنتخب للخلافة مستجمعاً الشروط المذكورة سابقاً وإذا كان المرشحون لها أكثر من واحد لم يكن السن سبباً للرجحان، بل يجب الأصلح والأرشد وينتخب . والخلافة لا تنتقل بالإرث بتاتاً، إنها وكالة وهي لا تورث في زمن من الأزمان. ولهذا فالمجلس الكبير الملي اختار الأعلم والأصلح من آل عثمان وانتخبه للخلافة وبايعه بها. وكان هذا القرار من نوع إحياء الأساسيات الشرعية التي كانت معطلة منذ العصور. و يستحق المجلس التهنئة و الاحترام بعمله هذا.

وترى الكتب المعتبرة في انعقاد «الإمامة» طريقاً ثالثا وهو استحصالها بالقهر والاستيلاء . ولكن هذه لم تكن خلافة حقيقية، بل ملك وسلطنة وتغلب كما سبق ذكره مراراً. وفي التغلب يكون القول للسيف والحكم للغالب

ضرورة. وجاء في (المسايرة) أنه إذا خرج متغلب آخر على المتغلب الذي جلس على سرير الملك وغلبه فالمنغلب الأول ينعزل بسبب زوال نفوذه وقدرته ويقوم الثاني مقامه ويصير إماماً. وإطلاق اسم «الإمام» على هؤلاء المتغلبة وعلى الملوك والسلاطين مطلقاً باعتبار معناه الأعم. لأن لفظة «الإمام» في الكتب الفقهية تستعمل أعم من لفظة «الخليفة»، أي أن الفقهاء كما أنهم يعبرون عن الخليفة الحقيقي بالإمام، كذلك يطلقون هذا الإسم على السلاطين والملوك الذين ليسوا بخلفاء في الحقيقة. وكذلك يفسرون «الخليفة» بكتب اللغة ويترجمونه بالسلطان الأعظم وبملك الملوك . وقد قلنا آنفا إن هذه الإطلاقات كلها تكون حسب المعنى العرفي وليس المعنى الشرعي . ويجب أن لا يغفل عن هذا، لأن أدنى غفلة توقع الإنسان في أكبر الخطايا ، مثل ما يدور في يومنا هذا من الأفكار المغلوطة والأوهام الفاحشة في هذه المسألة وسببها جهل هذه الحقيقة.

ولكون الخلافة ـ كما شرحنا ـ من نوع عقد الوكالة اعتبر فيها جهتان، الأولى: خلافة النبوة وهي النيابة عن حضرة النبي الكريم، الثانية : خلافة الأمة وهي النيابة عن الأمة الإسلامية [انظر شرح المقاصد: المجلد الثاني، ص 206]. وبهذا الاعتبار فالخليفة الحقيقي من جهة نائب النبي عليه الصلاة والسلام وخلفه، ومن جهة أخرى وكيل الأمة. ولأن الموكل له حق عزل وكيله إذا أساء التصرف في وظيفته ـ حسب القاعدة ـ يجوز شرعاً عزل الأمة للخليفة إذا أساء العمل في وظيفته . ولو لم يكن الخليفة وكيل الأمة لما جاز خلعه شرعا.

وخلاصة القول إنه لما كانت الخلافة نوعاً من الوكالة فتجري فيها أحكام الوكالة كما صرح بالكتب الفقهية. منها أن الخلافة لا تورث. ومنها أنه إذا خلع أو توفي فلا ينعزل وكلاء الدولة والمأمورون الذين نصبوا من قبله. لأن الوكلاء ومأموري الحكومة، وإن كانوا في الظاهر وكلاء الخليفة، لكنهم في الحقيقة وكلاء الأمة. ومن القواعد الفقهية أن وكيل الوكيل بالإذن هو في الحقيقة وكيل الموكل، ولا وكيل الوكيل الأول. ولذلك إذا عزل الوكيل الأول أو مات فلا ينعزل الوكيل الثاني. [انظر المجلة، المادتين : 1466 و 1529]. ومنها لا تعتبر شرعاً تصرفات الخليفة التي تؤدي إلى محض ضرر الأمة ، فلا يسوغ للخليفة، مثلاً، أن يملك شيئاً من الأموال والأراضي الأميرية بلا بدل ولو كان من أبخس الأشياء ولا أن يهبه لأحد، لأن تصرفات الوكيل لضرر الموكل لا تصير معتبرة ونافذة إذا لم يكن جائزاً إذنه. والخليفة ليس مأذونا بهذه التصرفات المضرة لا صراحة ولا دلالة.

قال الإمام شمس الأئمة السرخسي، أحد سادات الفقهاء الحنفية، في كتابه الجليل العروف (مبسوط السرخسي) في مبحث اللقيط : «إن إمام المسلمين هو النائب عنهم في استيفاء حقوقهم. وحق المسلمين هو فيما يعود عليهم نفعه . فلا يحق لإمام المسلمين أن يعفو القاتل من القصاص بلا بدل. لأنه نصب لمقام الأمامة لأجل استيفاء حقوق المسلمين، لا لإبطالها».

-5-
الغاية من الخلافة ووظيفتها وتبعاتها

الخلافة ليست مقصودة بالذات، بل إنها عبارة عن واسطة توصل إلى المطلوب . لأن الخلافة والإمامة هي الحكومة، كما صرحنا آنفا، وليست شيئاً سواها. فالغاية من الخلافة هي توزيع العدل بين الأمة الإسلامية وصون حقوقها وتأمين سعادتها. ولم يكن غاية الشريعة الإسلامية أيضا سوى ذلك. وقد جاء في القرآن الحكيم: «يا داود إنا جعلناك في الأرض خليفة فأحكم بين الناس بالحق» . والذين لهم ونوف بأصول الفقه وعلم المعاني يعلمون أن الحكم المقارن بالحق في هذه الآية، أعني به العدالة ، يفرع ويرتب على الخلافة بالفاء التعقيبية والتفريعية.

ويفهم جليا من عبارة هذا النص المبين وسوقه أن مقصد الشارع من الخلافة هو صون حقوق الناس بتأسيس حكومة فاضلة، عادلة. وتكون وظيفة الخليفة صرف المقدرة لاستحصال هذه الغاية. وتقسم هذه الوظيفة إلى

قسمين، إحديهما دينية والأخرى دنيوية. فالأولى هي إعلاء الفضائل الإسلامية والحقائق الشرعية وإقامة الشعائر الدينية وخدمة انتشار الإسلام وترقيته ؛ والثانية هي: أن يقوم بوظائف معلومة لدى دولة متمدنة بكل اهتمام واعتناء.

ولإهمال وظائف الإمامة هذه ـ التي بيناها تلخيصاً ـ منذ العصور، آلت المدنية الإسلامية التي كانت تخطف الأبصار قبلا إلى الاضمحلال والزوال واختلت الكمالات الإسلامية التي كانت تعد بدرجة فوق البشرية بالكلية، وحرم الخلق من نور العرفان بالمرة، وامتلات الاذهان بالخيالات والأباطيل عوضاً عن الحقائق الشرعية إلى درجة أن العالم الإسلامي عم فيه الجهل الطام واستولى عليه التعصب الأعمى وبقيت الأمة الإسلامية في الفقر والفاقة والذل والسفالة بهذه الأسباب.

مسؤولية الخليفة

أما مسئولية الخليفة فهي عظيمة جداً. ولا أحد في الإسلام يخلو من المسئولية أصلاً ، كل فرد يسأل عن أفعاله وأقواله حسب درجاته . وكما أنه مسئول عن واجباته أمام الحق سبحانه فإنه مسئول أيضا عن واجباته تجاه أبناء جنسه . وقد قال صاحب الرسالة الأعظم في أحد أحاديثه الطويلة المتفق على صحتها عند العلماء: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته».

والقول في القانون الأساسي العثماني «أن ذات الحضرة السلطانية مقدسة وغير مسئولة» مأخوذ من قوانين أوربا الأساسية ومخالف للشرع "مريف كلياً. لأنه لا يقدس شخص أيا كان في الإسلام. والمقدس هو ا الله جل شأنه . وإذا وجد في الإسلام شيء مقدس عائد للإنسان فهو الحقوق فقط. وذا لكونها وديعة إلهية. لأن حق كل فرد هو أمانة إلهية أودعها عنده . حتماً احترام الشخص حق غيره، بل وحق نفسه أيضاً. ولذا أيضاً قال رسول الله ﷺ ـ في بيانه أشدية عذاب الإمام الظالم، يوم القيامة، الذي ضيع حقوق الناس واتخذها وسيلة لقضاء مآربه الشخصية وآماله الخسيسة ـ : «أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر».

وكما أن الخليفة مسئول عند الله يوم القيامة ، كذلك مسئول في الدنيا عن أقواله وأفعاله حقوقاً وجزاء كسائر أحاد الأمة سواء بسواء. إن القدماء من ملوك أوربا اعتبروا ملاكا لكثير من الحقوق المقدسة ، ولكن الإسلامية لا تعتبر هذه الخرافات. ولا فرق فيها بين الخليفة وبين سائر الأفراد حقوقاً. وقد استنسبنا نقل هذه الحقيقة التاريخية لنرى مقدار مسئولية الخليفة.

ذكر في (المستصفى) في علم أصول الفقه للإمام الغزالي وفي الكتب الأصولية الآخرى أن الخليفة الثاني عمر الفاروق رضي الله عنه أرسل محضره إلى امرأة حامل لإحضاره إياها في مجلسه ليستجوبها في تهمة غزيت إليها. فلما رأت المحضر واطلعت على الأمر أخذها خوف شديد حتى أسقطت جنينها وبلغ خبرها إليه. وكان عثمان وعبد الرحمن بن عوف عنده حينئذ وسألهما عن رأيهما في حكم هذه الحادثة المتعلق بنفسه فأجابا بـ «أن لك حق التأديب حسب ولايتك العامة، فلا يجب عليك شيء».

ولم يقتنع الفاروق برأيهما هذا فقصها ورأيهما فيها على الإمام علي (كرم الله وجهه) وطلب رأيه فيها. فأجابه الإمام قائلا : إن كان هذا رأيهما عن اجتهاد فإنهما قد أخطئا. وإن قالاه عن غير اجتهاد فقد خدعاك . نعم إنك لست بأثم ولكنه يجب عليك أن تؤدي دية الجنين». وقبل عمر منه هذا الرأي.

ولا يخفى على من عندهم أقل اطلاع على تاريخ الإسلام ما أصاب عثمان من العاقبة الفاجعة ـ وهو خليفة محترم ومبارك . ـ بسبب ظلم الولاة واعتسافهم الذين نصبهم. ولا يظن أن الذين قتلوه واستشهدوه كانوا من طبقة العوام والرعاع . فقد كان بينهم أمثال ابن أبي بكر رضي الله عنه وهو من المشهورين بالزهد والتقوى ومن خواص الرجال.

-6-
الولاية العامة وسلطة الأمة

يطلق عند الفقهاء «الولاية العامة» على القوة الموجودة عند الخليفة وعلى صلاحية التصرف العام على الخلق. والخليفة يأخذ هذه القوة من الأمة رأساً. وهذه القوة وهذه السلطة هي حق الأمة نفسها . وهي تفوضها الخليفة بالبيعة. كما أن الموكل يفوض وكيله حق تصرفاته في أشغاله بعقد الوكالة، ثم يؤيد الشرع الشريف هذا الحق ويؤكده . ولا فرق بين الخليفة وبين الوكيل من جهة الحقوق أصلاً. واستحقاق الخليفة التصرف العام على المسلمين كما أوضحناه سابقاً في تعريف عن (المسايرة) للإمام ابن الهمام، لا يحصل إلا بهذه الطريقة.

وتعرف الولاية في علم الفقه بقولهم : (إنفاذ القول على الغير شاء أو أبى). ولا حق لأحد في الشريعة الإسلامية أصلا أن ينفذ قوله وتصرفه بذاته على الغير مطلقاً إلا الأب. وكل فرد من الأفراد يملك الحرية الكاملة في أفعاله وأقواله وحق تصرفه في أمواله وأملاكه كيف شاء.

وكل فرد له ثلاثة أنواع من الحقوق الأصلية في الإسلام؛ أولها: مصونية النفس والعرض، ويطلق عليه حق العصمة ، وثانيها : حق الحرية، وثالثها : حق الملكية. هذه الحقوق الثلاثة الأصلية من ضروريات حق الحياة. وليس لأحد أن ينزع هذه الحقوق من الأفراد، ويجب على كل فرد ان يحترمها، بل ويجب على كل صاحب حق أن يحسن استعمال هذه الحقوق .

أما ولاية الأب على أولاده الصغار، فهذه نشأت عن الشفقة الكاملة الموجودة عنده حسب الفطرة بمحض الأبوة ولنفع الولد. ولذا إن الأب لا يحق له التصرف بما يضر الولد. ومع هذا فلا يجوز هذا الحق إلا إلى أن يصل الولد سن البلوغ ويسقط بعده ولا يبقى له حق الولاية عليه. فلم يكن حق وولاية وتصرف لفرد لا للأب ولا لغيره، على فرد عاقل بالغ، اللهم إلا إذا فرض له الولاية بسبب شرعي كعقد الوكالة . وعندئذ يجري التصرف حسب هذا السبب الشرعي ويشترط عليه احترام القيود والشروط المعينة من جانب مفوض الولاية . وعلى تقدير عدم احترامه ورعايته يكون تصرفه غير معتبر ويعد فضولياً.

ويقال لولاية الأب على أولاده الصغار «ولاية ذاتية، لانبعاثها عن الوصف الذاتي الخاص بالأبوة. ويطلق على ولاية الوصي والوكيل والمتولي «ولاية غير ذاتية»، أو «ولاية تفويضية» لكونها مفوضة لهم بعقد شرعي على صورة مخصوصة ولم تكن ناشئة عن وصف ذاتي ، وولاية «الحكم» - بفتح الحاء ـ من هذا القبيل ومن نوع ولاية التفويض . لأنها مفوضة من قبل المتخاصمين اللذين هما صاحبا الولاية . وإذا لم يكن بينهما تفويض برضائهما فحكمه لم يكن له أقل أثر ويكون فضولياً ولا يعتبر نافلاً شرعاً.

وولاية الخليفة من هذا النوع أيضاً، أي أنها ولاية تفويضية وهي مفوضة له من جانب أهل الحل والعقد باسم الأمة الإسلامية بعقد الخلافة والبيعة. ويطلق عليها «ولاية عامة، لكونها تشمل وتعم أمور العامة ومصالح أفراد الأمة كافة. ويقال لولاية الأب والوصي والوكيل وأمثالهم «ولاية خاصة»، لأن ولايتهم خاصة بأفراد معينة وبأشغال محدودة. أما ولاية المأمورين، كالقضاة والولاة، فلم تكن عامة بصورة مطلقة، بل هي عامة من جهة وخاصة من جهة أخرى : عامة باعتبار شمولها الأفراد الموجودة في منطقة مأمورياتهم، وخاصة بعدم شمولها الأفراد الخارجة عن هذه المنطقة وبانحصارها في بعض الأمور فقط . وهؤلاء أيضاً قد فوضوا ولايتهم في الحقيقة . الأمة بواسطة الخليفة ولو كان تفوضهم وأخذهم منه في الظاهر.

ولكون ولاية الخليفة العامة من نوع الولاية التفويضية يسقط حق ولايته على الأمة إذا حدث خلع أو فراغ من الخلافة . ولا يبقى بينه وبين سائر أفراد الأمة فرق أصلاً بهذا الاعتبار. لأنه في الحقيقة، لم يكن مالكاً هذه الولاية

قبل خلافته وكان إحرازه إياها بعقد الخلافة. فمن البديهي رجع إلى ما كان عليه قبلاً عند وقوع الخلع والفراغ والاستقالة .

ويستنتج من هذه الحقائق الفقهية أن الولاية العامة التي حازها الخليفة هي محصلة من السلطات والولايات الفردية ومأخوذة رأسا من الأمة ، وهي في ذاتها حق الأمة ومالها الخاص . ولم تعد لفرد من الأفراد باعتبار فرديته ، بل إنها حق الهيئة الاجتماعية الإسلامية. وليس لفرد، بل لجماعة أن يتملكها. ولكل فرد فيها نصيب . هي كل وحصة شائعة بين الأفراد عموماً. ولا تنحصر ولا تختص بفرد من الأفراد ولا بجماعة . وهذه هي حقيقة ما يتضمنه مفهوم «سلطة الأمة»، ومعناها «ولاية الأمة العامة» ليس غير.

أما ما حازه الملوك والسلاطين من القوة والولاية ، فإنها لم تكن الولاية العامة المشروعة التي بينها الفقه، بل هي سلطة وقهر وتغلب وجبر وتسلط؛ مردودة ومذمومة بنظر الشرع . ولم يكن لها قاعدة ولا شبهها، وإذا كانت لها قاعدة فليست هي إلا السيف . وكلمة «سلطان» في الأصل بمعنى القهر والسلطنة والتسلط . قيل له «سلطاناً» لكونه مسلطا على عباد الله وبلية عليهم . ولزوم الطاعة له ونفاذ تصرفه ناشيء عن الضرورة وإنزال الرأس للقوة. وإلا فالأصل فيه أن يخلع ويجلس في مقام الخلافة من هو مستجمع الشروط إذا كان الأمر كذلك . فيطاع إذا كان يجري الأحكام طبق العدل والحق ويصون حقوق المسلمين وأموال بيت المال، في الأحوال التي لا تستلزم المعصية . وإلا فينظر : إن كان خلعه سهلا فيخلع دون تأجيل وإن كان خلعه مما سيوجب الفتنة والقتال ويستلزم التفرقة وينجم عنه أضرار عظيمة على الأمة فيختار الصبر والسكوت ضرورة لئلا يكون هذا مصداقاً للمثل القائل: «يبني قصراً ويهدم قصراً» كما ذكره ابن الهمام في (المسايرة). [أنظر إلى بحث الإمامة فيها.

أظن أنه فهم حقا من هذه التدقيقات التي أجريت من أول كلامنا ماهية الخلافة الشرعية ومعنى السلطنة ، فلنشرع الآن إلى التدقيقات في تفريق السلطنة عن الخلافة هل هو جائز أو لا، لأنه هو الشغل الشاغل للجميع في يومنا. وكان الغرض من الايضاحات الطويلة التي قدمناها في شأن الخلافة فهم هذه المسألة في نظر الشرع.

القسم الثاني

تقييد حقوق الخلافة
أو تفريق السلطنة عن الخلافة

قبل أن ندخل في تحقيق هذه المسألة التي اتخذناها عنواناً وتدقيقها نريد أن نضع مسألة ـ من قبيل التوطئة ـ أمام أعين أهل النظر من الذين عندهم بعض الإلمام بالحقائق الشرعية وهي أساس ما وضع له هذا العنوان، لأنها عقدتها المطلوب حلها . وإن انحلت هذه العقدة انحلت مسائل الخلافة المبتنية عليها معها، وتتنور الأذهان التي وقعت في ظلمة الشك والتردد فيها أيضا تنوراً تاماً وهي: إن القاعدة الفقهية أن الأفراد أو الجماعات إما أن يباشروا أمورهم وحاجاتهم بأنفسهم إن شاءوا، وإما أن يفوضوها إلى شخص أو إلى أشخاص بالتوكيل إن شاءوا. وهذا حقوقهم. إن هذه القاعدة عينها هل لا يمكن تطبيقها على الأمة ـ التي هي عبارة عن جماعة كبيرة، أي الجماعة الإسلامية ـ يا ترى؟ وبعبارة أخرى : أليست الأمة مختارة في قضاء حاجاتها بنفسها أو تفويضها إلى غيرها كالأفراد والجماعات؟

إن الشق الأول وهو مباشرتها بنفسها أمورها العامة فلا سبيل إليه قطعاً. لأنه لا يمكن جمع أفراد الأمة الإسلامية الموجودة في العالم الإسلامي كافة في محل واحد واتخاذ قرار في كل أمر من أمورهم العامة بأخذ آرائهم. فتعين الشق الثاني وهو تفويضها إلى غيرها بالضرورة. هذا أمر مسلم وغير منكر . ولكن هل تجبر الأمة

شرعاً في تفويضها إلى الغير أن يكون ذلك الغير شخصا واحداً يسمى خليفة أو إماماً ولا تفوضها إلى هيئة ممثلة منتظمة منتخبة من طرفها بالأصول والقوانين؟ هذا سؤال.

لا تعلم بما أجاب كبار المجتهدين وأئمة المذاهب عن هذا السؤال . لأنه لم ينقل إلينا عنهم على وجه الصحة والصراحة بدرجة كافية شيء بهذا الموضوع. والمتأخرون من الفقهاء لم يشتغلوا كثيراً بمسألة «الخلافة» لأنهم لم يهتموا بها اهتمامنا وتركوا تفاصيلها لعلماء الكلام. وهؤلاء أيضاً اشتغلوا بالرد على الخوارج والشيعة وبإبطال الأدلة التي أوردوها في إثبات مذاهبهم الباطلة . ولذلك لم نجد في الكتب الفقهية والمؤلفات الكلامية ما نبغيه من المسائل في بحث الخلافة والحكومة.

وخلاصة القول أن جمهور أهل السنة قالوا بوجوب نصب إمام مطاع في أمره ونهيه على الأمة الإسلامية، كما هو محرر في كتب علم الكلام . لكن إذا نظرنا إلى الدلائل المسرودة لإثبات هذا الوجوب بنظر نافذ يرى أن الواجب واللازم هو تأسيس الحكومة. والذي لا يجوز هو عدم وجود الحكومة وترك الأمة في حالة ارتباك وفوضى واختلال . لأنهم «جمهور أهل السنة» يعترفون صراحة بأن المقصد الأصلي من نصب الإمام هو : سد الثغور، وتجهيز الجيوش، وإقامة الحدود، وقطع النزاع، وفصل الخصام، وإقامة الشعائر الدينية وأشباهها من الأمور العامة والمشتركة بين المسلمين.

وكما يحصل هذا المقصد بنصب إمام عادل، مدبر، ذي نية خالصة، يحصل أيضاً بتأسيس حكومة ـ على أي شكل كانت ـ تكفل الضبط والربط والنظام، ولا تضيع حقوق الناس ولا تختل أمور الأمة ومصالحها فيها . وإذا قلنا بإمكان تشكيل حكومة منظمة وعادلة ـ على أي شكل كانت ـ بل بوجودها فعلا فهل يجب أيضاً نصب إمام ذي ولاية مطلقة، لا سيما إذا لم يمكن وجود من يجمع الشروط اللازمة لخلافة حقيقية كما في صدر الإسلام؟ . ويمكن أن نضع هذا السؤال في قالب آخر ونقول: هل هذا الوجوب الجاري في الخلافة الكاملة يجري في الخلافة الصورية؟ وبتعبير أوضح : هل الأدلة التي تفيد وجوب نصب إمام عادل ، كامل، مستجمع للشروط تفيد أيضاً وجوب نصب سلطان مسرف في أموال بيت المال وتابع لأهوائه وجاهل؟

نعم، لو لم يمكن تشكيل حكومة تدير أمور البلاد بمجلسها الشوري كما في زماننا لقلنا إنه لا بد من وجود سلطان علينا مهما كان الأمر وكيف ما كانت الحال. إذ بدونه تبقى البلاد في حالة الفوضى وتتضرر منها الأمة أكثر من تضررها في حالة وجوده. ومن القواعد الفقهية : «إذا اجتمع الضرران يرتكب أهونهما». فيكون هذا من قبيل اختيار أهون الضررين وإزالة الضرر الأشد . والعقل والبصيرة يأمر به أيضاً. ولهذا كنا نقول إننا تحملنا استبداد هذا السلطان وإسرافه لنخلص الأمة من الضرر الأشد.

كما قالوا في مثل (شرح المواقف) و (شرح المقاصد) من الكتب الكلامية وأن القول به خطأ، لأن علماء الإسلام كانوا يجهلون أشكال الحكومات الموجودة في أيامنا؛ لأنها لم تكن موجودة في أيامهم ولم يروها. فلهذا فهم معذورون في عدم بيان أفكارهم فيها. أما نحن فليس لنا عذر؛ لأننا نرى في زماننا أشكال حكومات تُدار، ولا سلطان عليها، بكل نظام، وتصان فيها حقوق الناس ويقام العدل. نعم، يحتمل أن يقال إنه لم تكن التربية السياسية والمرتبة الاجتماعية بالنسبة إلى أفراد الأمة في وقتهم موافقة على تشكيل حكومة من هذا النوع ونحن نسلم به أيضاً. لكن تلك مسألة أخرى وليس بحثنا فيها . إنما بحثنا في صورة وهي : إذا أمكن تشكيل حكومة منتظمة وعادلة، بأي شكل كان، وشكلت بالفعل هل يجب على الأمة أيضاً نصب إمام حائز للحكم المطلق أم لا يجب؟ هذه مسألتنا وبحثنا فيها.

لا يغرب عن البال إنا نقول : احكومة منظمة عادلة»، ونشترط فيها النظام والعدل. فليرجع البصر كرة أخرى إلى الأسئلة التي سردناها آنفاً. إنا نضع هذا الأمر وهذه المسألة أمام أهل الفكر وأرباب النظر الذين عندهم بعض الإلمام في الحقائق الشرعية ليجيبوا عنها مع تجريد النفس من جميع الميول . أما نحن فنكتفي هنا بوضع هذا

السؤال. وسيأتي جوابه في أثناء بحثنا عن مسألة أخرى ندخل فيها الآن . وهذه المسألة هي التي اتخذناها عنوانا لهذا الفصل وهي:

- هل يجوز تقييد حقوق الخلافة وواجباتها؟
- إن كان جائزاً فلأي حد يصل هذا الجواز؟
- وبعبارة أخرى: هل يجوز تفريق السلطنة عن ا الخلافة؟

لا يوجد بحث صريح عن هذه المسألة أيضاً في الكتب الفقهية والكلامية الموجودة والمتداولة، ولذا نضطر إلى استخراج الجواب عنها من القواعد العمومية . كنا قسمنا الخلافة، في فصل سابق، إلى قسمين: الخلافة الكاملة الحقيقية والخلافة الصورية أو الحكمية . وهذا التقسيم له أهمية كبرى في حل هذه المسألة؛ لأن الجواب عنها يختلف باختلاف نوع الخلافة.

لا يخطر على البال تقييد حقوق الخلافة إذا كانت حقيقية ولا يرى ضرورة إليه . لأن الخلافة خلافة النبوة، وهي حكومة خالصة، منزهة، عادلة، رحيمة. ولا يتصور في العالم حكومة أحسن منها ولا خير منها للبشر.

والخليفة في الخلافة الكاملة يقتفي أثر الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام في تصريف الأمور ويمشي على سياسة أبوية وإدارة محمدية. ويتخذ كتاب الله مصباح هدى يستضيء به ويأخذ بلبه مخافة الله ولا ينحرف بها عن العدل قيد شعرة؛ ويعد المناصب والوظائف كودائع من الله فيتحرى أهلها ويقلدها إياهم. ولا يدع مجالاً لضياع حقوق المسلمين ولا لتبديد ما في بيت المال ولو مثقال ذرة؛ ويبذل جهده في أمر رقي الإسلام وإسعاد المسلمين ويسعى في أسباب الحصول على هذه الأماني.

لما انتخب أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) لمقام الخلافة، إثر ارتحال النبي ﷺ، صعد المنبر وخطب الأمة ـ فبعد أن حمد الله وأثنى عليه ـ قال: «أما بعد فقد وليت عليكم ولست بخيركم، فإذا استقمت فأعينوني، وإذا زغت فقوموني...» إلى آخر ما قال كما هو معلوم ومشهور.

ولم يترك شيئاً من النقود حين وفاته . كان يعيش عيشة متوسطة، كأحد المهاجرين القرشيين، بما قدر له من النفقة من بيت المال . ولم يكن عنده مما يعود إلى بيت المال سوى عبد وناقة ولباس . ولما حضرته الوفاة قال لابنته عائشة أم المؤمنين : «نحن لم نأكل من دينار الأمة ولا من در همهم منذ خلافتنا . لم تأكل سوى الطعام البسيط من أطعمتهم . ولا لبسنا إلا اللباس الخشن من ألبستهم. إن هذا العبد وهذه الناقة وهذا اللباس ليست من مالي، بل من مال بيت مال المسلمين. قد كنت استعملهم حين اشتغالي بمصالح المسلمين ولم تكن إرثا لكم . ابعثيها إلى عمر بعد موتي.

ولما أرسلتهم عائشة رضي الله عنها، امتثالاً لوصية أبيها، إلى عمر قال الفاروق: القد أشكلت الأمر على الذين يأتون بعدك يا أبا بكر» وبكي؛ ثم قال : «خذوها وسلموها إلى بيت المال. وكان عبد الرحمن بن عوف حاضراً بالمجلس فقال : اسبحان الله ، وما هي قيمة عبد وناقة ولباس لا يساوي خمسة دراهم؟ فأمر بأن ترد إلى عائشة». فأجابه : «إن هذا لا يكون في عهد عمر.

وعاش عمر بن الخطاب في أيام خلافته كعيشة أبي بكر، بنفقة خصصت له من بيت المال . ومن فرط اقتصاده كانت عياله تعاني الضيق في أمر معاشها. وكان يعطي المستحقين أكثر مما كان يأخذه لنفسه من الاستحقاق . رأوا على لباسه حين صعد المنبر ليخطب، اثنتي عشرة رقعة. وكان يجول في الليالي أزقة المدينة حتى الصباح كالحراس ويسعى لاستتباب الأمن في المدينة بنفسه . وكان يلاحظ أبواب البيوت لئلا تكون مفتوحة . وكان يقول : «إذا غرق اليوم جدي في الفرات أخاف أن يسألني الله عنه غداً» ويبكي. وكان مخافة الله ارتكز في قلبه بدرجة حتى أنه كان يردد قوله بين وقت وآخر : «يا رباه، إن البلاد الإسلامية أصبحت واسعة الأكناف، وصار صعباً

نشر عدلك في جميع أرجائه . ولا طاقة لي بتحمل عبء هذه المسؤولية، فاقبض روحي». ولما توفي بيعت أمواله لتسديد ديونه.

والإمام علي كرم الله وجهه، كانت عنده شمعتان في الليالي، إحداهما لبيت المال والأخرى له. وكان يوقد الأولى عند اشتغاله بمصالح الأمة. وإذا أراد أن يشتغل بأشغاله الخاصة أو أتاه من يحدثه عن أموره الشخصية كان يطفئها ويشعل التي تخصه. وعثمان رضي الله عنه لكونه غنيا لم يأخذ شيئا من بيت المال لنفسه.

هذه هي صفات الخلافة الكاملة . وهؤلاء يسمون بالخلفاء. وهل تبقى حاجة لتقييد حقوق الخلافة أو لتحري حكومة في قالب آخر وعلى رأس الأمة خليفة من أمثال هؤلاء؟ رضي الله عنهم وأرضاهم . و مع هذا فإننا نري أن الخلافة كانت مقيدة ولو بوجه أيام هؤلاء الخلفاء الراشدين الأربعة، وذلك: أنه بعد ارتحال سيدنا عمر، كان مجلس الشوري الذي عقد حسب ما أوصى به (رضي الله عنه) قد جعل عبد الرحمن بن عوف حكما في أمر الانتخاب، كما ذكرنا في مقدمة الكتاب ، فأراد عبد الرحمن أن يبايع عليا (كرم الله وجهه) بعد أن تفكر كثيراً وبعد أن استشار بعض الصحابة في هذا الأمر؛ ولكنه اشترط عليه عندما مد يده إليه ليبايعه اتباع الكتاب والسنة وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر. فأجابه علي بأنه سيتبع الكتاب والسنة ولم يقبل الشرط الثاني قائلاً إنه سيجتهد برأيه في المسائل التي لم تنص في الكتاب والسنة . ولكن عبد الرحمن أصر على رأيه في نفس الشرط وكرره عليه مرتين وعلي لم يزل ثابتاً في رده وأجابه بنفس الجواب . فعدل عنه عبد الرحمن وبايع عثمان الذي رضي بهذه الشروط تماماً. [عن (شرح المقاصد) وعن (تاريخ الطبري) وهو تاريخ موثوق به.

إن هذا قيد وشرط، بل إنه قيد في غاية من الأهمية. فيفهم منه أن حقوق الخلافة في الخلافة الكاملة أيضاً تقبل التقييد. لنقف هنا هنيهة ولتفكر : إذا جاز تقييد خلافة هؤلاء الربانيين وهم رجال الله المخلصين ألا يجوز أيضاً تقييد الخلافة الصورية في الأزمنة الأخيرة أشد تقييد وعلى الوجه المطلوب؟

وفضلاً عن هذا فإن الأصل في أمر الحكومة في الإسلام هو العمل بالشوري بدليل النص الشريف : (وأمرهم شورى بينهم). وإن النبي ﷺ كان مأموراً بالمشورة في الأمور العامة التي لم ينزل فيها الوحي الإلهي بدليل الآية الجليلة (وشاورهم في الأمر)، وهو نبي كريم مبرأ من الآثام . فالخليفة مكلف بالمشورة ولو في الخلافة الكاملة.

على أنه لم يبين طرز المشورة وشكلها لا في القرآن الكريم، الذي هو متن الشريعة، ولا في الأحاديث الشريفة، التي هي شرح الشريعة؛ بل أبقيت على إطلاقها، أي أنها تركت إلى مقتضيات الأزمان. لأن النظم الإدارية وتشكيلاتها كأصول المشورة هي، في حد ذاتها، من الأحكام المتبدلة بتبدل الأحوال والأزمان . وهذه الأحكام تتبدل مع تبدل مقتضيات الزمان وأحوال الأشخاص وعرف الناس وعاداتهم، ويقال في لسان الفقه على الأحكام التي لا بد من تبدلها بتبدل الأزمان «الأحكام الزمانية». وترك هذه الأحكام الزمانية لتقدير أهل الحل والعقد في أزمانهم هو الموافق، بلا شك، للحكمة والصواب. ولهذا السبب لم تبين النصوص الشرعية شكل أصول المشورة ولم تثبته . وحضرات الخلفاء الراشدين كانوا يجمعون أهل الحل والعقد ويعقدون معهم مجلس الشورى كلما شعروا بلزومه.

ولنأت الآن إلى الخلافة الصورية أو الحكمية : لأن جل غرضنا هنا هو هذه الخلافة الحكمية التي تريد التدقيق في : هل يجوز تقييد حقوقها ووظائفها أو لا؟ لأنه لا معنى للبحث عن الخلافة الحقيقية والكاملة في أيامنا وطلب وجودها كطلب المحال . كانت هذه الخلافة في زمان الخلفاء الراشدين ومدتها عبارة عن ثلاثين سنة. وقد انقضت ومضت. من أين نجد الآن رجالاً ربانيين أمثالهم وقد مضى عليهم أكثر من ألف عام ولم يأت شخص واحد مثيل لهم، فكيف نبغي وجوده في أيامنا؟

اختلف مشايخ الحنفية في خلافة معاوية، بعد وفاة الإمام علي، مع كونه من الصحابة كما ذكر في (المسايرة)، فأناس ذهبوا إلى كون معاوية خليفة بعد وفاة الإمام وانسحاب سيدنا الحسن من الخلافة. ولكن الآخرين لم

يشاركوهم في هذا الرأي وقالوا إن معاوية كان من جملة الملوك والسلاطين. وقد ألحق قوم عمر بن عبد العزيز الشهير ، سمي الفاروق، بالخلفاء الراشدين فقط ، لاتصافه بالزهد والتقوى وبالعدل والإنصاف بدرجة قريبة من درجته رضي الله عنه . من الأموية والعباسية كلهم على التقريب اعتبروا من الملوك والسلاطين عند محققي أهل السنة . وخلافتهم لم تكن خلافة حقيقية ، بل خلافة صورية وعبارة عن ملك وسائر الخلفاء وسلطنة.

ولا صحة في قول العلامة التفتازاني في (شرح العقائد) من «ان أهل الحل والعقد من أئمة الذين اتفقوا على خلافة الخلفاء العباسيين، ومخالف للحقيقة التاريخية، لأن حضرة الإمام الأعظم أبي حنيفة، وهو أكبر أئمة الدين، لم يقبل الخلافة الأموية ولا العباسية ولم يجزها. ولهذا رفض القضاء أولا في زمان الأمويين، ثم في دور العباسيين حين كلفوه به . وكان يعطي الفتاوي سراً بلزوم أداء الزكاة والعشر الشرعي إلى الإمام «زيد بن علي زين العابدين» ـ حفيد الإمام حسين رضي الله عنه ـ في دولة الأمويين وإلى «محمد المهدي» المعروف بـ «النفس الزكية» ـ من أولاد الإمام حسن رضي الله عنه ـ ويحث على إسعافهما والبيعة لهما. ومن أجل هذا ضرب الإمام المشار إليه وحبس أولا من قبل «ابن هبيرة» المشهور والي الأمويين وقائدهم في العراق، ثم من قبل «أبي جعفر المنصور» ثاني الخلفاء العباسيين، ومات في الحبس.

هكذا ورد في التفسير الفقهي المسمى بـ (أحكام القرآن) للإمام أبي بكر الرازي الشهير بـ «الجصاص» وهو من مشايخ الفقهاء الحنفية وأساتذتهم ومن أئمة أصول الفقه. وفي (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي وفي «تفسير الكشاف» في تفسير قوله تعالى « لا ينال عهدي الظالمين» . وكذلك «ابن جريج» و «عباد ابن كثير» و «سفيان الثوري» ـ وكل منهم من أعاظم الأمة ومن كبار المجتهدين ومن] أصحاب المذهب الفقهي ـ خبسوا أيضاً في السجون من طرف المنصور المذكور.

وإن الإمام مالك صاحب المذهب تخلص من السجن ولكنه لم ينج من الضرب وكسرت ذراعه من شدته . فلا يكون قول التفتازاني المشار إليه «إن أهل الحل والعقد من أئمة الدين اتفقوا على صحة الخلافة العباسية» مستنداً إلى تحقيق يوثق به مع وجود هذه الحقائق التاريخية : أوثق كتب التفسير والتاريخ.

نعم إن الإمام أبا يوسف والإمام محمد وهما من تلاميذ الإمام الأعظم ومن الأئمة الحنفية كانوا قبلوا القضاء في زمان العباسيين وبقي الإمام أبو يوسف في وظيفة قاضي القضاة مدة خمس عشرة سنة في أيام المهدي والهادي وهارون الرشيد من العباسيين ببغداد.

ولكن هذا لا يدل على تصديقه خلافتهم الحقيقية . لأنه يجوز ويصح ضرورة قبول منصب كالولاية والقضاء من ملك ظالم وفاسق بشرط أن لا يكون القابل آلة لظلمه حسب اجتهادات الأئمة الحنفية كما ورد في كتاب (المسايرة) الذي ذكرناه مراراً وفي غيره من كتب الحنفية صراحة . وبناء على هذا الفكر والاجتهاد تقلد علماء الإسلام القضاء وغيره من الوظائف في عهد الملوك والسلاطين.

وحاصل الكلام أن الخلفاء الأموية والعباسية لم يكونوا في الحقيقة خلفاء، بل ملوك وسلاطين. وإطلاق اسم الخليفة على أحدهم أو الخلفاء على جميعهم هو من قبيل العرف الشائع بين الناس لا لكونهم خلفاء في الحقيقة. ويقول العلامة محمود الزمخشري صاحب (تفسير الكشاف) في تفسير الآية الجليلة «لا ينال عهدي الظالمين» في الخلفاء الأموية والعباسية : «إنهم من الغاصبين والمتغلبين وسموا أنفسهم بالخلفاء بأنفسهم. «

وفي الحقيقة إن الخلفاء الذين أتوا بعد الخلفاء الراشدين ـ بعدما استثنينا واحداً أو اثنين ـ نراهم جميعاً أنهم لم يفكروا بعظم واجباتهم وبنوا أحكامهم على الظلم والاعتساف والقهر والاستبداد وتصرفوا بالبلاد كيف شاءوا كأنها أملاكهم الخاصة واستعملوا الأمة كخدام لهم وأتباع . فلذلك لم تكن خلافتهم باختيار أهل الحل والعقد وانتخابهم ولم يكونوا متصفين بالعدل والإنصاف ، فليست خلافتهم حقيقية ، بل ملك وسلطنة وحكومة مستبدة بحتة.

لا يخفى على قارئي تاريخ الإسلام ما ارتكبه الخلفاء الأمويون من الظلم والسفه بحق أولاد الرسول وما سبق منهم من الجور عليهم والجفاء لهم. ثم تأسست الدولة العباسية على الظلم والاعتساف والقهر والتغلب بأكثر من ذلك . إن عدد الذين قتلهم «أبو مسلم الخراساني» الشهير من الأمويين يبلغ ستماية ألف . و «عبدالله بن علي» عم «السفاح»، أول الخلفاء العباسيين، قتل مقتلة عامة في الشام حين استيلائه عليها . وقتل تسعين من الأعيان بالعصي وهم مدعوون إلى مائدة طعامه ونصب على أجسادهم السماط. وأكل براحة ضمير وبلا تأثر، ومنهم من لم يزل حيا يئن ويزحر محتضراً. وفتح قبور الخلفاء الأموية وأحرق الأجساد التي لم تبل بعد والعظام الرميمة. وكذلك «سليمان بن علي» أخوه قتل من لقيه من الأمويين بالبصرة وأمر بجر جثثهم في الأزقة، ثم تركها طعاماً للكلاب [تواريخ الخلفاء : ص350

ولا يخفى على العارفين أيضاً ما أهرق الخلفاء العثمانيون من دماء ابناء أسرتهم البريئة ظلماً بسائق الطمع في السلطنة والحرص عليها. كان الخلفاء الراشدون (عليهم رضوان الله) يسمون أموال الدولة والأمة الخاصة بيت المال بـ (مال الله، ويسمون الحقوق العامة بـ احق الله، ويبذلون آخر جهدهم في سبيل المحافظة على هذه الحقوق . وأولئك كانوا يصادرون حقوق المسلمين ويهبون أموال الدولة لهذا وذاك.

وهل يقال خلافة لظلم وتغلب كهذا؟ وإن قيل له خلافة ألا يجوز تقييد حقوقها وواجباتها؟ وفضلا عن جوازه فإن دينا ساميا كالدين الإسلامي لا يرضى أصلا سلطنة قاهرة كهذه ولا يقبل. قال العادل المطلق : «لا ينال عهدي الظالمين» . وإن إضافة حكومة قاهرة ومستبدة كهذه إلى دين الإسلام وتسميتها بـ «الخلافة الإسلامية» تعد احتقاراً للدين أمام الأصدقاء والأعداء .

النتيجة

قد تحصل من هذه التدقيقات التي أجريناها من مبدأ هذه الرسالة إلى هنا، مستندين إلى أوثق المصادر والمآخذ من الكتب المعتبرة التي لا تدع مجالاً لاعتراض معترض أصلا، هذه النتيجة وهي: إن ما سمي بـ «الخلافة» منذ أعصار لم يكن سوى سلطنة مذمومة وحكومة مردودة شرعاً، وأن الذين كانوا يسمون بـ «الخلفاء» لم يكونوا غير الملوك والسلاطين . ولهذا جاء في مبحث البغاة من (كتاب القضاء) من (الفتاوي الهندية) ما نصه : «وفي زماننا الحكم للغلبة، لا يدرى الفئة العادلة والباغية ، لأن كلهم يطلبون الدنيا» . (كذا في الفصول العمادية).

وبعد فلا معنى للتردد أصلا في جواز تقييد حقوق السلطنة وواجباتها التي لا يعرف سلطانها سوى الظلم والاستبداد . لأن الحكم بهذا التقييد حكم بتقليل الظلم والاعتسياف والضرر العام. لأن مقصد الشارع من الخلافة والحكومة في الحقيقة لم يكن مقام الخلافة ولا نفس الخليفة، بل مقصده إزالة الظلم ودفع الضرر عن الأمة الإسلامية. وإن مؤسسة (مثل السلطنة في زماننا) توجب نقيض هذا المقصد الشريف وضده على خط مستقيم وتستلزم ضرر الأمة وظلمها لا شك قطعاً. إن الواجب عليها إفراغ هذه المؤسسة وايصالها إلى حالة لا توقع فيها الظلم والضرر لها، لأن الضرر يزال وإزالته واجبة على كل حال بدليل قوله ﷺ الا ضرر ولا ضرار في الإسلام، وهذا الحديث قد اتخذه الفقهاء والأصوليون قاعدة لهم في كتبهم ومعناه : لا ضرر في الإسلام ولا المقابلة به.

ومن الأدلة التي تفيد وجوب نصب الإمام، بل وأهمها هو هذه القاعدة الشرعية، أي لزوم إزالة الضرر على أي وجه كان . لأن مسند «الإجماع» الذي جعله واعتبره علماء أهل السنة أقوى دليل في وجوب نصب إمام على الأمة الإسلامية هو هذه القاعدة. فتقييد حقوق السلطنة لا ينافي الإجماع ولا ما قصده الشارع، بل يكون أوفق له. فيجب تقييد الخلافة التي هي عبارة عن ملك وسلطنة في زماننا فضلاً عن جوازه . وهنا يرد على البال سؤال وهو : إنه يمكن رفع ظلم الخليفة أو السلطان واعتساقاته يخلعه وانتخاب غيره ونصبه محله أيضاً والفقهاء يقولون باستحقاق الخليفة العزل إذا كانت هذه صفاته . ومع إمكان هذا هل يبقى حاجة ولزوم لتقييد الخلافة؟

الجواب: نعم يمكن في الحقيقة رفع الضرر على هذه الطريقة ولكنه لا تعد هذه تدبيراً متينا. وقد علمتنا التجارب والمحادثات التاريخية أنه لا يتفق ان يكون الخلف خيراً من سلفه عند تبدل السلطنة . وإذا حدث اتفاقا في بعض الأحيان فالثالث لا بد أن يقلد سلفه الأول في أعماله وفي النتيجة يقع الضور الأكبر على عاتق الأمة ، وهذه التجارب لا تجدي نفعاً سوى الندامة على الدوام ولذلك كان أسلم الطرق في هذا الأمر هو وضع الخليفة في حالة لا يقدر فيها على إيقاع شرر . قال رسول الله ﷺ : (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) رواه البخاري ومسلم.

وكما جاز تقييد الخلافة والسلطنة بناء على القاعدة الشرعية في أمر دفع الضرر على ما شرحنا، يجوز أيضا، استناداً إلى قاعدة الوكالة الفقهية . كنا بينا تفصيلاً سابقا أن الخلافة من نوع عقد الوكالة من أنواع العقود، وقلنا إن الخليفة هو نائب الأمة ووكيلها، مع إراءة أهم المآخذ فيه . فتصير المسألة، والحالة هذه، في غاية البساطة . لأن الوكالة ، كما يجوز أن تكون مطلقة ، يجوز أن تكون مقيدة بشروط حسب القاعدة الفقهية . ويكون الوكيل فيها ملزما برعاية قيود موكله وشروطه . وللوكيل صلاحية توكيل الآخر أو الآخرين من الذين يستنسبهم حسب مأذونيته بالتوكيل وبفوض الأمر الموكل به إليه.

فيستبان طريقان في أمر تقييد الخلافة بعد النظر والاعتبار إلى تبنك القاعدتين للوكالة . أحدهما من الأدنى إلى الأقصى وثانيهما من الأقصى إلى الأدنى، الطريق الأولى هي؛ أن الأمة إذا ارادت انتخاب خليفة ونصبه فلها أن تضع القيود والشروط التي تختارها , إن رضي بها فيها، وإن لم يرضى بها فتبايع غيره ممن برای بها، على نحو ما ذكرناء آلفا عن بيغة عبد الرحمن بن عوف لعثمان.

والطريقة الثانية هي: أن الخليفة نفسه يفوض حقوق الخلافة وواجباتها إلى واحد أو أكثر ، إلى هيئة الوكلاء المنفذين أو إلى مجلس الأمة أو إلى الهيئة المجموعة منهما، وفي التاريخ عدة أمثلة لهذا الشكل أيضا؛ وذلك : أنه ظهر شخص بمصر اسمه «أبو القاسم أحمد»، وادعى أنه حقيد «الناصرة من الخلفاء العباسيين، في سنة (659) للهجرة، بعد ثلاث سنوات خلون من استيلاء هلاكو الشهير على بغداد مقر الخلفاء العباسية سنة (656) وقتله الخليفة المستعصم، كما هو مكتوب في كتب التواريخ وفي «المرجاني، حاشية اجعول، على (شرح العقائد العضدية). وكان يحكم مصراً وقتذاك أبو الفتوح السلطان والظاهر بيبرس» من ملوك الأتراك . واجتمع أشراف مصر وعلمائها وأتوا إلى السلطان «بيبرس» والتمسوا البيعة لأبي القاسم المذكور، فقبل السلطان ما التمسوه لأنه رآه موافقاً لسياسته. فعقد مجلس شرعي أثبت فيه أبو القاسم نسبه حسب مذعاه وحكم به شرعاً وبايعوه وعلى رأسهم الملك . ولقب بـ «المستنصر بالله» . وكانت هذه الألقاب من قبيل عنوان الاحتشام ومن نتيجة عادات قديمة ولم تكن من مقتضيات الشرع. وكان المتأخرون من الخلفاء العباسية في بغداد يريدون أن يجعلوا أنفسهم فوق مراتب الملوك ولو بهذه الألقاب . والحقيقة أن أكثرهم كانوا على ما يناقض معانيها.

وخلاصة القول أن «المستنصر بالله»، بعد أن بويع له فوض إلى السلطان «بيبرس» جميع حقوق الخلافة وأمور الدولة على شرط أن لا يتدخل بشيء. وكان هذا التفويض على ملأ الناس. وأجاز علماء مصر هذا التفويض . وأتى بعده أربعة عشر خليفة إلى أن جاء السلطان سليم الأول مصر وذهب بالخليفة «المتوكل على الله» إلى الآستانة. وكل من هؤلاء الأربعة عشر كان قد فوض أمور الدولة إلى سلاطين مصر مثلما فعل «المستنصر بالله.. وعليه فالخلافة كانت مفترقة عن السلطنة بمدة تزيد على مايتين وخمسين سنة في مصر.

وفي زماننا يتردد أناس في جواز تقييد الخلافة إلى هذا الحد وبعبارة أخرى في جواز تفريق السلطنة عن الخلافة . ومنهم من يقول بعدم جوازه . ولكن هذا خطأ، لأن علماء مصر أجازوه قبل ستمائة سنة أو أكثر ، ومما يجلب النظر هو أن أكثر علماء مصر الذين أجازوه كانوا من الشافعية .. وكان بينهم الإمام «عز الدين بن عبد السلامة من أعاظم الفقهاء الشافعية الذين وصلوا إلى رتبة المجتهدين، وهو مشهور بتحقيقاته العميقة كما هو محرر في (تاريخ أبي الفداء) وغيره من التواريخ المعتبرة. والفقهاء الشافعية يتصلبون في المسائل الشرعية بالنسبة للحنفية ولا يتساهلون فيها مثلهم. ومع هذا فقد أجازوا تفريق السلطئة عن الخلافة.

ويكون من الظلم وعدم الإنصاف أن يعزى إلى هؤلاء العلماء أمور غير لائقة بشأنهم كالرياء والمداهنة لسلاطين مصر . والإمام «عز الدين بن عبد السلام» كان شهيراً بتحقيقاته الواسعة وعلمه الغزير في الفقه والحديث ومعروفا بصلابته الدينية . ولذلك فإن أعاظم الأمة أمثاله هم براء من كل ما يشينهم ويحط بقدرهم. فإن كان تقييد الخلافة جائزاً عندهم إلى هذه الدرجة، فبطريق الأولى أن يجوز عند الحنفية الذين يعملون بقاعدة «الاستحسان» التي تحتوي على الأساسات الفقهية كالضرورة ومقتضى الزمان والعرف والعادة واحتياج العصر.

لا محل للريب في هذا. ويجب أن لا ينسى أن الخلافة والإمامة التي دامت منذ أعصار لم تكن خلافة حقيقية جامعة شروطها، بل كانت عبارة عن ملك وسلطنة . وما قاله العلامة ذو الفنون «صدر الشريعة» البخاري المولد، والفقيه الشهير كما الدين بن همام السيواسي المولد والاسكندري المنشأ وهما من أكبر المحققين في الفقه الحنفي بين المتأخرين بعد السبعمائة للهجرة، فهو على أتم الصراحة في هذا الموضوع، ويجوز جميع أنواع التقييدات والتحديدات في الملك والسلطنة، على شرط أن لا يخل مقصد الشارع، أي أن يؤمن النظام العام وتدار مصالح الأمة على محور العدل.

ومتى تم هذا المقصد وأقيمت أمور الحكومة على أساس الشورى واجتمع المسلمون حول هذه الحكومة لا يبقى ثمت ما يغاير ترخيص الشرع الشريف؛ بل يكون أوفق لروح القرآن ولما يبغيه الشارع.

لنفكر قليلاً : إن شكل الحكومة الذي دام أعصاراً بعد الخلفاء الراشدين هل كان غير شكل الحكومات المستبدة والمطلقة؟ وهذا مخالف للشرع الشريف ومقصد الشارع على خط مستقيم . وكم كررنا فيما سبق الآية القرآنية الجليلة «لا ينال عهدي الظالمين» . وهي تفيد بأبلغ بيان أن الظالمين لا تنال لهم الأمانة ، كما أن الآية المنيفة «وأمرهم شورى بينهم» تدل بأوجز بلاغتها على وجوب تدبير الأمور العامة بالمشورة.

وقد أجاز علماء الإسلام السلطنة المستبدة ـ مهما كانت مذمومة ومقدوحاً فيها شرعاً ـ للضرورة، لئلا يضيع غرض الشارع وأن لا تبقى الأمة الإسلامية بالفوضى وتضيع فيها الحقوق بكليتها وقالوا: «إن الضرورات تبيح المحظورات» و «يزال أشد الضرر باختيار أخفه». وإذا جاز وجود حكومة ظالمة للضرورة مع مخالفتها الشرع فكيف لا يجوز شكل الحكومة الحاضرة وهو موافق لحكمة التشريع وغرض الشارع؟ وما هو المانع الشرعي هنا؟ إننا راجعنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ولم نصادف نصاً للشارع يمنعه . فمن وجد فيهما ما يمنعه فليرنا إياه .

وفي المسائل غير المنصوص حكمها في الشرع ، مثل مسألتنا، ينظر إلى مقصد الشارع . فإن كان ما عمل مخالفاً لمقصده لا يجوز، وإذا كان موافقاً يجوز. وإذا وقع الشك في موافقته أو مخالفته كذلك يجوز ما لم يمنع الشارع . لأن الإباحة هي الأصل في الأفعال والأشياء عند جمهور الفقهاء . فلا بد من وجود دليل شرعي قطعي وصريح يفيد ممنوعية الشيء لأجل أن يحكم بحرمته شرها. وإلا فلا يحكم على ذلك الشيء بأنه حرام أو ممنوع. والعلماء الأصوليون متفقون في هذا الأمر.

ويستغرب في بادىء بدء كيف أن عمر الفاروق ـ الذي كان خوف الله نافذاً في أعماق قلبه حتى كان يرى أثره في وجهه ـ خالف في الظاهر حكماً منصوصاً ثابتاً في القرآن، وهاك بيانه : إن رسول الله ﷺ كان يعطي شيئاً من مال بيت المال إلى بعض رؤساء العرب وبعض صناديد قريش وهم «مؤلفة القلوب»، أي الضعفاء في الإيمان، ولم يقطع عنهم هذا المال حتى وفاته . وكان هذا الأمر نصاً شرعياً كما جاء في الآية الجليلة (وإنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم . . .) . فبعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام طلب مؤلفة القلوب إعطاءهم ما كان مخصصاً لهم من المال حسب هذا النص وحصلوا على أمر الخليفة أبي بكر الصديق في دفعه لهم كتابة، وأعطوا هذا الأمر إلى عمر بن الخطاب الذي كان كوزير له. فلما قرأ عمر هذا الأمر مزقه وقال في مقام التعليل: «إن رسول الله كان يعطيكم هذا المال ليقربكم من الإسلام ويزيل به شركم وفسادكم عن

المسلمين. واليوم قد أعز الله دينه وأعلا شوكته، ولم يبق من حاجة إليكم وإلى تأليفكم . إن ثبتم في الإسلام ثبتم وإلا فليس بيننا وبينكم إلا السيف، ولم يعطهم شيئاً.

إن ما فعله عمر هذا مخالف لما فعله رسول الله ولما أمر به الخليفة، كما أنه مخالف ـ في الظاهر ـ للنص الصريح في القرآن، ولو جرى شيء معاذ الله في زماننا من هذا القبيل لقامت القيامة . والحال أن عمر لم تقم عليه القيامة من الخليفة ولا من علماء الأصحاب لفعلته هذه ولم يعترضوا عليه بكلمة، وكلهم استصوبوا اجتهاد الفاروق هذا والخليفة بمقدمتهم، وانعقد إجماع الأمة على سقوط تلك المخصصات من المال.

فما هو السر والسبب في هذا يا ترى؟ إن الفقهاء لا يقولون بمخالفته للنص، بل يقولون بأن لا مخالفة فيه للنص، ولو أن ظاهره يتراءى كمخالف له، لأنه موافق لروح الشريعة وغرض الشارع . ويقولون إن ذلك النص قد سقط حكمه . إن المحققين من الفقهاء يبنون هذه المسألة على أساسين من القواعد الأصولية ـ كما ورد في (كشف البزدوي) و (التلويح) من أوثق الكتب الأصولية وفي (البدائع) و (فتح القدير) من أهم الكتب الفقهية.

الأساس الأول : «إن الحكم المبني على علة غائية ينتفي بانتفاء تلك العلة»؛
الأساس الثاني : «إن الحكم المشروع لحصول غاية، يسقط إذا استوجب عند إجرائه خلاف تلك الغاية».

هذان الأساسان يراهما الإنسان كشيء واحد، ولكن يظهر الفرق بينهما عند انعام النظر فيهما.

وتوجد ههنا قاعدة وجيزة قامت مقام الأمثال في الجريان في السنة العلماء وهي : «الحكم يدور مع العلة»، ويمكن تشميلها عليهما. واجتهاد عمر (رضي الله عنه) منطبق على تبنك القاعدتين. وقد أراد الفاروق بعمله أن يفهم القوم أنه لم يبق للنص الكريم حكم بناء عليهما . واستخرج الفقهاء هذه الأصول والقواعد في الحقيقة من اجتهادات عمر وغيره من فقهاء الصحابة .

ألا يمكننا نحن أيضا أن نطبق مسألة الخلافة والحكومة على الثانية من القاعدتين المذكورتين يا ترى؟ لأن جانبا من مقصد الشارع (وهو تخليص البلاد من الفوضى) وإن كان يحصل بتشكيل حكومة هي عبارة عن سلطنة حقيقة وخلافة لفظاً، ولكن جانبا آخر منه (وهو إقامة العدل بين العباد) قد يفوت ويحصل ضده بسبب الاعتساف والاستبداد اللذين جريا فيها إلى الآن ويجريانه فيها دائماً في المستقبل بمقتضى البشرية المائلة إليهما. ولا حاجة أن نذهب إلى بعيد، فإن ما فعله «وحيد الدين» أمس هذا من اتخاذ الشريعة الإسلامية آلة للفساد إرضاء لشهواته النفسانية معلوم لدى الكل . ألا يكون، والحالة هذه، أخذ هذه القوة وإعطائها صاحبها الحقيقي الذي هو الأمة وتشكيل حكومة خادمة لتنفيذ مقاصد الشارع بقدر الطاقة أوفق من تركها وإلقائها في الأيدي التي تلاحظ أن تسيء استعمالها دائما؟ لا شك قطعاً أن تشكيل حكومة مجلس الأمة التي لا تفتكر سوى سعادة تلك الأمة خاصة أوفق في نظر الشارع من سلطنة لا هم لها البتة إلا التاج والتخت.

ونقول، بكمال الإخلاص، بناء على القناعة التي حصلت لنا من تتبع الكتب الإسلامية المعتبرة المتداولة في أيدينا، إن هذه المسألة لا تستحق الإعظام الذي عظموها به في نظر الدين والشريعة ، لأن الذي عظمها ليس الشريعة، بل أصحاب الأفكار البسيطة الجامدة الذين يميلون دائماً إلى إبقاء القديم على قدمه من غير نفوذ إلى الحقائق الشرعية، وذلك نتيجة الاعتياد والألفة بشكل الحكومة القديمة وقد يكون أيضاً النظر والتأمل في المنافع الشخصية . أما الذي تستعظمه الشريعة فهو أمر إقامة العدل وصون الحقوق العامة من الضياع وأن لا يطرأ الضعف والخلل على الجامعة الإسلامية , وبعد حصول هذه الأمور لم يهتم الشرع الشريف بأشكال الحكومة، لأن شكلها واسطة وليس مقصوداً لذاته ، فلذلك التزم الشارع تعالى ورسوله السكوت في هذا الأمر ولم يوص بشيء فيه.

أجل إن وجوب نصب الإمام ثابت بإجماع الصحابة، ولكن ما استند إليه هذا الإجماع لم يكن نص الشارع، بل هو قاعدة «دفع الضرر» . ولئلا تبقى الأمة في حالة فوضى بلا حكومة بادر حضرات الصحابة الكرام إلى انتخاب إمام ونصبه يقوم بضبط أمورها وربطها ويصون النظام العام. ولكنهم لم يقولوا بوجوب نصب إمام هو عبارة عن شخص واحد يجمع في نفسه جميع القوة والسلطة مطلقاً في كل زمان وفي كل الأحوال، أي شخص كان وفي أي مشرب كان. لأن المسألة ليست مسألة شخص، بل هي مسألة النظام ودفع الضرر ورفع الظلم. فالمطلوب إذن إقامة حكومة عادلة وليس جعل الشخص سلطاناً كملوك أوربا القدماء وتخويله حقوقاً مقدسة . إن الإسلام، في الحقيقة، هو دين ديموقراطي وشريعة شعبية ولا أثر فيه للارستقراطية (الامتياز الشخصي) مقدار ذرة بدليل قوله تعالى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

والخلاصة إن هذا الوجوب (وجوب نصب الإمام بالإجماع) خاص بالخلافة الحقيقية وبذلك الزمان، زمان الخلفاء الحقيقيين، ولا يصح تعميمه على الملك والسلطنة وعلى كل الأزمنة . ويعد هذا جهلاً بالحقائق الشرعية. ومسألة شكل الحكومة هي من المسائل التابعة لمقتضيات الزمان. وتتعين أحكام مثل هذه المسائل بحسب مقتضى الزمان والمصلحة العامة وأحوال الناس الاجتماعية وتتبدل أحكامها حسب تطورات هذه الأحوال والبواعث. فلذلك قال الفقهاء : الا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان» ولذلك أيضاً لم يضع الشارع أحكاماً شرعية في مثل هذه المسائل واختار السكوت عنها.

الخاتمة

لقد اطلنا القول ونشرنا البحث لتفهيم جواز تغيير حقوق الخلافة وتفريق السلطنة الخلانة شرعاً، ولكن كان هذا بالتزام منا، لأننا لو لم نفصل البحث على هذا الوجه لما وفقنا لتصحيح الأفكار وتنوير أذهان الكثيرين من الذين ترددوا في هذه المسائل وأخطأوا فيها. والمسألة ذات أهمية سياسية كبرى، وإن لم تكن ذات أهمية شرعية. لا سيما أن كثيراً من الذوات المكتسين كسوة العلم والمدعين انتظامهم في سلك العلماء في زماننا غافلون، مع التأسف، عن الحقائق الشرعية. فعلى هذا نريد أن نرى أحكام المسائل في نظر الشارع التي سكتت الشريعة عن بيانها بايراد بعض الأحاديث النبوية المعدودة من أصول الدين لتوضيح المسألة مرة أخرى. فإنه يجب أن تكون هذه النقطة معلومة، في زماننا، سواء في أمر هذه المسألة أو المسائل الأخرى المتعلقة بوضع القوانين.

وإذا تتبعنا سيرة صاحب الرسالة في أمر التشريع نرى أنه ﷺ كان يحسب التخفيف والتسهيل في تشريع الأحكام ويلتزم جانب المسامحة . وكان عليه السلام يختار دائما الأيسر من الأمرين إذا خير بينهما، كما جاء في (كتاب الأدب) [البخاري الشريف] وكان يوصي الولاة والقضاة الذين كان يبعثهم إلى الأطراف والولايات بأن يسهلوا أمور الناس وأن يجتنبوا من التشديدات التي توجب نفرتهم من الإسلام.

وكان عليه الصلاة والسلام لا يحب إيراد سؤال في مسائل سكت عن أحكامها احترازاً من وضع أحكام مشددة فيها، وكان يقول: «ذروني ما تركتكم». جاء في (البخاري الشريف) وفي (صحيح مسلم) وهما من أوثق كتب الحديث، أن النبي ﷺ قال في إحدى خطبه : «إن الله فرض عليكم الحج فحجوا». فقام أحد السامعين فقال: «أفي كل سنة يا رسول الله؟» فلم يرد عليه الصلاة والسلام أن يجيبه . ولما كرر السائل سؤاله مرتين أجابه بقوله: «لو قلت نعم لوجب كل سنة، ولعجزتم عن أدائه . ذروني ما تركتكم. إن الذين هلكوا قبلكم إنما كان هلاكهم لكثرة اختلافهم في أسئلتهم لأنبيائهم . وآنوا بما أمرتكم بقدر ما استطعتم . وانتهوا عما نهاكم الله».

وهذا الحديث هو، كما نرى، من أصح الأحاديث وأوثقها باعتبار ذكره في (البخاري) وفي (مسلم) معا. كل حديث مذكور في هذين الكتابين معا فهو حديث صحيح متفق عليه عند جميع أئمة الحديث. وهذه قاعدة جرى عليها علماء الحديث. ثم إن هذا الحديث الشريف هو من جوامع الكلم باعتبار ما يفيده من أهم الحقائق . يقول

الإمام النووي الشهير ، أحد أعاظم الفقهاء الشافعية ، في شرحه (مسلم): «إن هذا الحديث دليل شرعي صريح في أن الأصل في الأفعال هو عدم الوجوب» . أليس ما قاله سديداً جديراً بالقبول؟ لأن عليه الصلاة والسلام قال : «إفعلوا ما أمرتكم به وانتهوا عما نهيتكم عنه وذروني فيما تركتكم» . أليس معنى هذا : «لا تسألوني عما هو خارج عن المأمورات والمنهيات وافعلوا فيه كما شئتم»؟

ولننظر أيضاً إلى الحديث الثاني الآتي ذكره، وهذا الحديث بمنزلة شرح للأول، لأنه ورد بصراحة تزيل كل شك وريب، وهو: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها».

نعم إن هذا الحديث ليس مذكوراً في الكتب الستة ولكنه موجود في (الحديث الأربعين) للإمام النووي شارح (مسلم) وفي (كنز العمال) وفي (أحكام القرآن) للإمام أبو بكر بن العربي من أئمة المالكية وفي (الموافقات) في علم الأصول للإمام الشاطبي من الفقهاء المالكية والأصوليين . وجاء في (جامع العلوم)، وهو شرح (الحديث الأربعين) المذكور وفي (كنز العمال) أن هذا الحديث أخرجه الإمام اسحق المعروف بـ «ابن راهوية) ، وهو من أكابر أئمة الحديث والمجتهدين المستقلين، والإمام البيهقي، والدارقطني، والطبراني، وأبو نعيم، وابن النجار، وهم من أئمة الحديث، واستحسنه المحققون كالإمام النووي المذكور وأبو بكر السمعاني.

وفي الحقيقة أن صحة هذا الحديث يؤيدها الحديث الذي نقلناه عن (البخاري) و (مسلم). وتوجد عدة نصوص شرعية مؤيدة له أيضا ولكن يطول البحث في ايرادها هنا . جملتها الحديث المذكور في (سنن الترمذي) و (سنن ابن ماجة) ـ وهذان من الكتب الستة ـ وهو : «الحلال ما أحله الله في كتابه، والحرام ما حرمه الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه».

وفي القرآن الكريم آيات جليلة ، كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)، تؤيد هذه الأحاديث.

و يفهم من هذه النصوص القاطعة أن المسلمين لا يسألون دينا ما سكت عنه في الشرع ولم يدخل في النصوص الشرعية صراحة أو دلالة ويعفون عنه وتكون لهم الحرية التامة فيه. ولا يسوغ شرعاً، والحالة هذه، ربطهم بأقوال المجتهدين التي هي عبارة عن آرائهم وأفهامهم المجردة، ولا سيما بأقوال العلماء من غير المجتهدين، في ما عدا القياس الجلي الذي علته ومناط حكمه ظاهر ووجوده في الفرع باهر والذي دخل في دلالة النصوص . ولم يكن ارتباط المسلمين بأقوال هؤلاء العلماء الذين أتوا بعد دور المجتهدين إلا من الإلزامات السياسية البحتة، كما ذكره المحقق الكبير ابن همام في كتابه (التحرير) في علم الأصول.

ولا يصح قطعاً تقييد الحكومة، التي هي مضطرة لتدبير الشئون وتنظيم القوانين حسب مقتضيات الزمان والمصلحة العامة ، بأقوال الفقهاء كهذه والناس لم يكونوا مقيدين بمذهب أحد من المجتهدين في أوائل الإسلام. إذا كانوا يسألون أحد المجتهدين عن حكم مسألة يوماً، وفي اليوم الثاني يستفتون مجتهداً آخر عن مسألة أخرى، ويعملون بقول من يقتنعون بقوله . وما أدعى مجتهد لزوم عمل الناس باجتهاده. وكان الكل يعلم أنه لا صلاحية لأحد لوضع الأحكام برأيه المجرد باسم الشريعة سوى الشارع الأعظم.

ويتضح تماماً أنه لا معنى للبحث في الخلافة في أيامنا إذا أنعمنا النظر في مضامين النصوص الصريحة من جهة، ومن جهة ثانية في شروط الخلافة وأنواعها وفي سائر المباحث التي سبق ذكرها وتأملنا بجميع أطرافها، ومسألة الخلافة في زماننا ليست إلا من المسائل السياسية. والمجلس الكبير الملي، لعلمه وتقديره هذه السياسة، لم يلغ مقام الخلافة بل ردها إلى شكلها الذي كانت عليه في مصر ووضعها بحال لا تضر فيها الأمة والبلاد بتصرفاتها الاستبدادية وأبقى السلطنة في يد الأمة التي هي صاحبتها الحقيقية ، ورضي بهذا الشكل صاحب

الخلافة نفسه واستصوبه، كما جرت الحال قبلا في مصر وأجازه أكابر الفقهاء يومئذ وفي جملتهم الإمام عز الدين بن عبد السلام.

وقد نشر رسالة في هذه الأيام بالتركية يبحث عن عدم مشروعية هذا الشكل في الخلافة ويقول بإرجاعها لوضعها السابق. ويلزم علي من ادعى عدم مشروعية شيء إثباته بالنصوص الشرعية . والحقيقة أن القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة ساكتة عن هذه المسألة . ولذلك تبقى هذه الدعوى بلا دليل . أما ما يتعلق بارجاع الخلافة لوضعها الأصلي، فالخلافة قد أخرجت عن وضعها منذ أيام معاوية قبل ألف وثلاثماية سنة ولم ترجع لأصلها بعدها. وردها لوضعها الأصلي اليوم، وإن أمكن عقلا، لكن لا يمكن طبعاً وعادة، لتعذر جمع شروطه.

وإن كان الغرض من «الوض الأصلي» الخلافة العثمانية فقط، فقد وضحنا سابقاً ـ في بحث تقسيم الخلافة ـ أنها ملك وسلطنة تحت عنوان الخلافة، وليست خلافة حقيقية . والذي أصاب الأمة والبلاد لم ينشأ إلا من تلك السلطنة . ومن مقتضيات البصيرة أن تتمسك الأمة بسلطتها الشعبية التي دخلت في يدها، وأن لا تتفرط في هذه النعمة العظيمة بأية وسيلة كانت، وأن تحافظ عليها بكل قواها وأن تسعى في إرجاعها إلى وضعها الأصلي.

جاء في الصفحة 26 من الرسالة المذكورة : «أن صحة صلوات الجمع والأعياد منوطة بإذن الإمام في مذهبنا، ولذلك يجب توجيه الخطابة من مقام الخلافة». لعل تعبير «إذن الإمام» غلط مطبعي؛ لأن المذكور بالكتب الفقهية في هذا المقام «الإذن العام» وليس «إذن الإمام»، والفرق بين هذين التعبيرين ظاهر.

والذي نراه هو أن صاحب هذه الرسالة يخطىء في هذه المسألة . من وجهتين . ، الأولى: قوله «إذن الإمام» بدلاً من «الإذن العام»، وفي الثانية قوله بلزوم توجيه الخطابة من مقام الخلافة ظناً منه أن هذا التوجيه لازم غير مفارق للإذن العام وفرع منه ونتيجة له . والحقيقة أن هذين الأمرين لا ارتباط بينهما وأنهما مسألتان مستقلتان ومبنيتان على علل متباينة . لأن الغرض من الإذن العام هو أن يكون الناس مأذوناً لهم بالصلاة وأن تكون أبواب الجوامع والقلاع مفتوحة لهم، لأن صلوات الجمع والأعياد هي من الشعائر الإسلامية ويجب إظهارها علنا، فهذه هي الحكمة باشتراط الإذن العام لصحة هذه الصلوات. فعلى هذا إذا أراد الخليفة أو الملك أو الوالي أن يصلي صلاة الجمعة مع رجال معيته وحواشيه وسد أبواب الجامع والقلعة ومنع الناس من الدخول فلا تصح هذه الصلاة . فوجب أن نصحح هذا الخطأ بهذه الصورة.

وأما لزوم توجيه الخطابة من مقام الخلافة فنقول : نعم إنه يلزم توجيه مثل هذا في المذهب الحنفي. ولكن لم يكن صدوره مقيداً بالخليفة فقط في كل حال؛ بل يكفي صدوره من قبل أي سلطان أو أية حكومة وتصح صلوات الجمعة والعيد إذا أئتم الناس بأحدهم وسموه خطيباً عليهم في محلات لم يكن فيها سلطان ولا حكومة . لأن المسألة مسألة الضبط وحفظ الأمن وليست مسألة دينية . ولا ذكر للخليفة في (الهداية) المشهور من كتب الحنفية المعتمد عليه لدى المتأخرين من الحنفية وفي الكتب الفقهية المؤلفة بعده، بل يذكرون فيها «السلطان» ويقولون «يجب أن يصلي في الناس السلطان بذاته أو المأمور عنه». وجاء في (الفتح القدير) وهو شرح (الهداية) وفي (الدر المختار) «أنه لا يحظر شرعاً كون ذلك السلطان متغلبا أو إمرأة». ويفهم من (الهداية) كون هذا الشرط علته لهذه المسألة لأنه يقول أن صلاة الجمعة تودى بجماعة عظيمة ويمكن حصول الاختلاف والنزاع في أمر الخطابة والإمامة بين راغبيها أو في أمر غيرها؛ فلذلك وضع هذا الشرط لاتمام هذا الغرض [الهداية : المجلد الثاني، ص 208.

ويرى جليا أن مسألة توجيه الخطابة لم تكن من لوازم الخلافة وأنها من وظائف الحكومة لتأمين الضبط والربط ومنع الخلاف بين الجماعة . ولا يوجد مثل هذا الشرط في صحة صلاة الجمعة في المذهب الشافعي. ونصب أمير الحج وأمثاله من هذا القبيل لحفظ الأمن والضبط وفصل النزاع بين الحجاج، وليس من لوازم الخلافة.

وقبل أن نختم كلامنا نريد أن نزيل الشك عن مسألة وردت في الرسالة المذكورة لأنها أهم منهما ولأن كثيراً من الناس مترددون فيها:

يظن أن مقررات الحكومة إذا لم تقترن بتصديق الخليفة لا تصير مشروعة ومطاعة. والحقيقة أن هذا الفكر خطأ فاحش، والأقوال الواقعة في الصفحة الثانية منها وهي : اومن الواجب اقتران المواد التعاملية التي تقررها المجالس الإسلامية بتصديق الخليفة واستصوابه لكي تصير مطاعة . وبهذه الصورة فقط تدخل هذه المقررات في عداد الأحكام الشرعية» هي من الأقوال الحاصلة من الأفكار المغلوطة ليس غير.

أولا : ما معنى القول بـ «أن هذه المقررات تدخل في عداد الأحكام الشرعية»؟ هل المراد أنها تصير من جملة الشريعة؟ إن كان المقصد هذا المعنى فهو غلط فاحش؛ ولا نظن نحن أن يكون المقصود منه هذا المعنى أصلا. وإن كان الغرض منه «أن هذه المقررات تضاف إلى الشرع» إي «أنها تصبح معتبرة شرعا ويلزم العمل بها، فهو صحيح . ولكنه بهذا الاعتبار أيضا لم يكن اقترانها بتصديق الخليفة شرطاً على كل حال. والحكم كذلك في أمر تصديق سلطان لم يكن حائزاً صفة الخلافة ، كما هو جار في أفغانستان ، فإن المقررات التي تقترن بتصديق أميرها تصبح معتبرة، مطاعة شرعاً. ويكفي أن لا تكون هذه المقررات مخالفة للنصوص الصريحة الشرعية.

ويذكر في الكتب الفقهية في هذا المقام «الأمر السلطاني» ويندر ذكر الخليفة إو الإمام . وكذلك قد قيل في قانوننا المدني، المترجم عينا من المؤلفات الفقهية ، المسمى بـ (مجلة الأحكام العدلية) في المادة (1801): «إذا صدر الأمر السلطاني برأي أحد المجتهدين، فالحكام لا يسوغ لهم أن يحكموا برأي مجتهد آخر يخالف رأي ذلك المجتهد». فيظهر من هنا أيضاً أن المسألة ليست مسألة خلافة. وهي هي في أيام حكم السلطنة . وبعد تصحيحنا هذه النقطة على هذا الوجه لننظر فيما هو السر والحكمة فيها:

أولا : نقول إن هذا الحكم يجري في زمان تدار فيه أمور البلاد بشكل الحكومة المطلقة أو الدستورية وتختص بها وتنحصر فيها ولا يدل هذا على «أن البلاد لا بد أن يوجد خليفة فيها أو سلطان عليها». وسبب هذه المسألة وحكمها أيضاً هي قضية الضبط وحفظ النظام العام. ولتأمين الضبط والربط والنظام العام وجبت الطاعة لأولي الأمر ينص القرآن في الأمور الجائزة، أي في الأحوال التي لا تستلزم معصية الخالق، وقد جاء في القرآن الكريم : «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» الآية. و «أولى الأمر، هم أولياء الأمور وأصحاب الأمر، ويشمل الخليفة والسلطان والولاة عموماً والقادة، وهذه الطاعة مقيدة بالأوامر التي لا تستلزم ارتكاب المعصية حسب ما جاء في الحديث الشريف : «لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق» . وان مقررات المجلس الكبير الملي، لكونها أوامر أولي الأمر وأولياء الأمور يجب إطاعتها واتباعها ما دامت غير مخالفة للنصوص القاطعة، ولا حاجة للتصديق عليها. والارتياب في هذا يكون جهلا بالحقائق الشرعية وغفلة عنها بالمرة.

وبناء على هذه الحقيقة الشرعية فالجملة الواردة بالرسالة المذكورة، وهي امن الواجب اقتران المواد التعاملية التي تقررها المجالس الإسلامية بتصديق الخليفة واستصوابه لكي تصير مطاعة»، إذا تركناها على إطلاقها لا تصح البتة . وكيف تصح ويلزم عنها، على هذا الحكم، أن تكون جميع المقررات والأنظمة التي وضعتها الحكومات الإسلامية التي وجدت على سطح الأرض قبلا والموجودة في أيامنا غير مطاعة وغير شرعية وأن يكون المسلمون في هاتيك البلاد قد ارتكبوا المعصية دائماً لعدم أدائهم هذا الواجب.. و لم تدع هذا أحد من العلماء أصلا.

✓ الملحق الثاني: ظهير تعيين السيد "سعد الدين العثماني" رئيس للحكومة

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.17.04 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1438 (17 مارس 2017)

بتعيين السيد سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 47 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

المادة الأولى

يعين السيد سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة ابتداء من 18 من جمادى الآخرة 1438 (17 مارس 2017).

المادة الثانية

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية، وتنسخ، ابتداء من التاريخ المذكور، أحكام الظهير الشريف رقم 1.16.160 الصادر في 15 من محرم 1438 (17 أكتوبر 2016) بتعيين السيد عبد الإله ابن كيران رئيسا للحكومة.

وحرر بالدار البيضاء في 18 من جمادى الآخرة 1438 (17 مارس 2017).

البيبليوغرافيا

كتب و مؤلفات

- ابراهيم مراكشي. "في ظلال الجائحة مقالات في السياسة و القانون و الإقتصاد". Autentika. الطبعة الأولى يونيو2021.
- ابراهيم مراكشي. المقدمة الأقلية المتحكمة بالمغرب. سلكي اخوين-طنجة. الطبعة الأولى – يناير2019.
- أحمد الريسوني. الأمة هي الأصل مقاربة تأصيلية لقضايا الديمقراطية حرية التعبير الفن. الشبكة العربية للأبحاث و النشر. الطبعة الاولى2012.
- أحمد نوري النعيمي. النظام السياسي في تركيا. دار زهران للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى2011
- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني. كلية الحقوق-فاس، الطبعة الثالثة 2015
- اسماعيل محمد هاشم. المدخل إلى أسس علم الإقتصاد. المكتب العربي الحديث – اسكندرية
- امحمد جبرون. مفهوم الدولة الاسلامية أزمة الأسس و حتمية الحداثة(مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية). المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.الطبعة الأولى بيروت2014
- أوليفيه روا. تجربة الاسلام السياسي. ترجمة نصير مروة. دار الساقي طبعة ثانية 1996
- إيريك زوركر. تاريخ تركيا الحديث. ترجمة عبد اللطيف الحارس. دار المدار الاسلامي. الطبعة الولى2013
- إيميل دوركايم. قواعد المنهج في علم االإجتماع. ترجمة محمود قاسم و محمد بدوي. دار المعارف الجامعية 1988
- "باتريك هايني" إسلام السوق. ترجمة عومرية سلطاني. مدارات للأبحاث و النشر
- بديع الزمان سعيد نورسي. ترجمة إحسان قاسم الصالحي. سيرة ذاتية. شركة سوزلر للنشر. الطبعة السادسة 2011
- بكر محمد رشيد البدور. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى2016.
- بلال التليدي. الإسلاميون و العلمانيون في المغرب و التعايش الممكن. الطبعة الأولى2010. منشورات التجديد-الرباط
- بلال التليدي. الحركة الإصلاحية الثالثة أو ما بعد أزمة المشروع الفكري عند الحركة الإسلامية. دراسات في الحالة الإسلامية. مركز نماء للبحوث و الدراسات. الطبعة الأولى بيروت2016
- بيير بورديو، مسائل في علم الإجتماع. ترجمة هناء صبحي. هيئة ابو ظبي للسياحة و الثقافة. الطبعة الاولى 2012 .
- توفيق بن عبد العزيز السديري. "الاسلام و الدستور". وكالة المطبوعات و البحث العلمي.وزارة الشؤون الاسلامية و الاوقاف و الدعوة و الارشاد.
- جلال ورغي. الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي. الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى 2010
- جميلة المصلي. الحركة النسائية في المغرب المعاصر اتجاهات و قضايا. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى2013
- جون جاك روسو. العقد الإجتماعي (مبادئ الحقوق السياسية). إصدارات العوادي، الحرية للنشر و التوزيع
- حسان محمد شفيق العاني.الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة.مطبعة جامعة بغداد 1986
- حسني بوديار.الوجيز في القانون الدستوري.دار العلوم للنشر و التوزيع-الجزائر

- حسن أوريد. الإسلام السياسي في الميزان حالة المغرب. نشر تونسا, مطبعة المعارف الجديدة-الرباط 2016
- حسن بسلي و عمر أوزباي. رجب طيب أردوغان قصة زعيم. ترجمة طارق عبد الجليل.دار البشير للثقافة و العلوم. الطبعة الأولى 2012
- الحسن الجماعي. مدخل إلى القانون الدستوري. مطبعة اسبارطيل-طنجة. الطبعة الثالثة 2018
- حميد النهري بن محمد. المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة و السياسة الجبائية. سليكي الأخوين – طنجة. طبعة مارس 2018
- حميد مجدي. المخاض النقابي و السياسي العسير 1999-2013 (ورززات تتحدث بلسان حالها عن المغرب). وردي استثمار للطبع و النشر و التوزيع- قلعة سراغنة. الطبعة الأولى 2021
- حنفي أوجي (مذكرات). ت- محمد زاهد جول. التنظيم السري لجماعة فتح الله غولن.دار ابن حزم. الطبعة الأولى 2016
- حيدر ابراهيم علي. التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية. الطبعة الثانية 1999. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت-لبنان
- خالد الأصور. المد الإسلامي في تركيا من أربكان إلى أردوغان. دار الهيثم للطباعة و الإعلان و النشر, 2007
- رشيد المساوي(إشراف و تنسيق). المالية العامة 10 سنوات من الإصلاح. اسبارطيل – طنجة. طبعة 2018
- رشيد المساوي. المالية العامة. مطبعة اسبارطيل – طنجة. طبعة 2016-2017.
- رشيد مقتدر. الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب. مركز الجزيرة للدراسات و مركز-الدار العربية للعلوم ناشرون. طبعة - أولى2010
- رقية المصدق. القانون الدستوري و المؤسسات الدستورية.الجزء الاول-الطبعة الثانية 1990.دار توبقال للنشر-الدار البيضاء
- رقية المصدق. القانون الدستوري و المؤسسات السياسية.طبعة 1986.دار توبقال للنشر-الدار البيضاء
- رنا عبد العزيز الخماش. النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2014/2002 . مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت-أبريل 2016.
- سعاد الشرقاوي. النظم السياسية في العالم المعاصر.كلية الحقوق-جامعة القاهرة 2007
- سعد الدين العثماني. تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب. منتدى العلاقات العربية و الدولية. الطبعة الأولى2015
- سعد الدين العثماني. الدين و السياسة تمييز لا فصل. دار الكلمة للنشر و التوزيع. الطبعة السادسة2015
- سعيد خمري. "روح الدستور" الإصلاح:السلطة و الشرعية بالمغرب. منشورات دفاتر سياسية/سلسلة نقد السياسة. الطبعة الاولى2012
- سليمان سيدي. ملخص ألفيتين من التاريخ التركي. ترجمة عبد القادر عبد اللي. منشورات وزارة الثقافة و السياحة(المديرية العامة للمكتبات و النشر)- جمهورية تركيا. طبعة 2014- أنقرة
- سهيل صابان.تطور الأوضاع الثقافية في تركيا:من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.طبعة الأولى 2010
- صالح طليس. المنهجية في دراسة القانون. منشورات زين الحقوقية. الطبعة الأولى 2010.
- صامويل هنتنجتون. صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي. ترجمة طلعت الشايب. تقديم صلاح قنصوه. طبعة ثانية 1999

- عبد الإله بنكيران. الحركة الإسلامية و إشكالية المنهج. سلسلة "اخترت لكم"2. منشورات الفرقان الدار البيضاء.
- عبد الإله سطي. الأصول الإجتماعية و الفكرية للحركة الإسلامية المغربية سيرورة التحول من الراديكالية إلى الإعتدال. مركز الجزيرة للدراسات-قطر النسخة الأولى مارس 2021
- عبد الإله سطي. ما بعد الإسلام السياسي في المغرب. مقدمات في دراسة تحولات مابعد الحركة الإسلامية المغربية.2016 إفريقيا الشرق-المغرب
- عبد الجليل لحمادي. من الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد الجهوي. مطبعة سيلكي اخوان - طنجة. طبعة 2004-2005.
- عبد الرحمان الشرقاوي. التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية و العدالة المكملة او البديلة. مطبعة المعارف الجديدة – الرباط2018. الطبعة الرابعة2018.
- عبد الرحمان اليوسفي. أحاديث في ما جرى. دار النشر المغربية-عين السبع الدار البيضاء. طبعة أولى 2017-الجزء الأول
- عبد الرحيم العطري. الحركات الإحتجاجية بالمغرب(مؤشرات الإحتقان و مقدمات السخط الشعبي). دفاتر وجهة نظر14. طبعة2008
- عبد الرفيع زعنون. تدبير التنمية الترابية بالمغرب دراسة مقارنة. مطبعة الأمنية – الرباط. الطبعة الاولى2020
- عبد السلام ياسين. الشورى و الديمقراطية. الطبعة الأولى1996. سحب مطبوعات الأفق-الدار البيضاء
- عبد العزيز أشرقي. تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية. طبعة الأولى 2018 الدار البيضاء.
- عبد الكريم الطالب. التنظيم القضائي المغربي(دراسة علمية). مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء. الطبعة الخامسة2018
- عبد الله العروي. مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - المغرب. الطبعة التاسعة 2011
- عبد المنعم لزعر. "اللعبة الإنتخابية و رهانات الحقل السياسي بالمغرب"، شمس برينت – سلا. طبعة اولى 2021.
- عطية حسن. فاسدون في السلطة. دار العلوم للنشر و التوزيع-مصر. الطبعة الأولى 2007
- علال فالي. صناعة النصوص القانونية إشكالات الإختصاص و الصياغة. الطبعة الأولى 2018
- علي محمد الصلابي. "السلطان عبد الحميد الثاني و فكرة الجامعة الإسلامية و أسباب زوال الخلافة العثمانية". المكتبة العصرية سيدا بيروت
- عمر بندورو. النظام السياسي المغربي. سلسلة القانون العام. الطبعة الاولى 2002
- عمرو حمزاوي. حزب العدالة و التنمية في المغرب: المشاركة و المعضلات . أوراق كارنيغي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
- فايزة سارة. الأحزاب و القوى السياسية في المغرب. رياض الريس للكتب و النشر
- فريد الأنصاري. البيان الدعوي و ظاهرة التضخم السياسي(نحو بيان قرآني للدعوة الإسلامية). سلسلة: من القرآن إلى العمران.
- فريد الأنصاري. الفجور السياسي و الحركة الإسلامية بالمغرب دراسة في التدافع الاجتماعي. دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة. الطبعة الاولى من منشورات دار الفرقان عام2000. الطبعة الثانية 2011 خاصة بدار السلام

- فريد الأنصاري. الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب انحراف استصنامي في التصور و الممارسة. منشورات رسالة القرآن، الطبعة الاولى2007.
- فوزية طلحا. صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية المغرب و تونس نموذجا. مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الاولى2020
- فوزية طلحا. الحركات الإسلامية بين الحكم الإسلامي و حكم الدولة الحديثة حركة "التوحيد و الإصلاح" المغربية نموذجا. المجلة المغربية لسياسات العمومية. العدد22 –شتاء 2017
- محسن ندوي.مفاهيم أساسية في السياسات العمومية. الطبعة الأولى2018. مكتبة سلمى الثقافية-تطوان
- مصطفى الأمين و مجموعة من الباحثين. عودة العثمانيين الاسلامية التركية. مركز المسبار للدراسات و الأبحاث.ط 3 في2011
- المصطفى بوعزيز. الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الجزء الثاني(الراديكالية و الإندماج السلبي في الدولة). أفريقيا الشرق-المغرب. الطبعة الثانية 2021
- محمد أتركين. الدستور و الدستورانية من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق. مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء. الطبعة الأولى2007
- محمد أخريف. مفهوم التغيير في الفكر السياسي المغربي المعاصر التمثلات و المقاصد. سيلكي أخوين-طنجة. الطيعة الاولى2013.
- محمد باقر الصدر. المدرسة الإسلامية الإنسان المعاصر و المشكلة الإجتماعية
- محمد بنسعيد أيت إيدر. هكذا تكلم محمد بنسعيد. مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للأبحاث و الدراسات. الطبعة الأولى أكتوبر2018.
- محمد الحمداوي. في العلاقة بين الجماعة و الحزب. دار الكلمة للنشر و التوزيع. الطبعة الاولى 2013
- محمد روحي بك الخالدي. أسباب الإنقلاب العثماني و تركيا الفتاة. مطبعة المنار بمصر 1908
- محمد زاهد جول. التجربة النهضوية التركية ، كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم؟. مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت-لبنان. الطبعة الاولى2013
- محمد السنوسي معنى. "الإتحاد الوطني/الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية من الذاكرة و المذكرة- تاريخ و تطور حكاية حزب من القمة إلى الإتجاه المجهول". دار النشر المغربية- عين السبع- الدار البيضاء-المغرب. الطبعة الأولى سنة 2018
- محمد ضريف. الأحزاب السياسية المغربية. إفريقيا الشرق.
- محمد الطائع. "عبد الرحمان اليوسفي و التناوب الديمقراطي المجهض" . الطبعة الاولى سنة 2014.
- محمد عابد الجابري. قضايا في الفكر المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة الأولى-بيروت يونيو 1997
- محمد المعتصم. النظام السياسي الدستوري المغربي. مؤسسة إيزيس للنشر – الدار البيضاء. الطبعة الأولى-مارس1992
- محمد نبيل ملين. فكرة الدستور في المغرب وثائق و نصوص 1901-2011. تيل كيل ميديا. مركز جاك بارك
- محمد نور الدين. حجاب و حراب الكمالة و أزمات الهوية في تركيا. رياض الريس للكتب و النشر. الطبعة الأولى 2001
- محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية. مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق. الطبعة الأولى 1998
- محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات. رياض الريس للكتب و النشر. الطبعة الأولى يناير 1997

- محمد يتيم. "حركة التوحيد و الاصلاح: التجربة الوحدوية، التوجهات العامة" ضمن ملف العدد: الحركة الاسلامية في المغرب، مجلة الفرقان، العدد41، 1998
- محمد يحيا. "المغرب الدستوري". طبعة 2016. اسبارطيل-طنجة.
- محمدي. ترجمة حيدر نجف. الثورة الاسلامية في ايران مقارنة بالثورتين الفرنسية و الروسية. دار المعارف الحكمية. طبعة2010
- منال الصالح. نجم الدين أربكان و دوره في السياسة التركية 1969-1997. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الثانية2013
- المهدي بن بركة. الإختيار الثوري في المغرب. مطبعة النجاح الجديدة. دفاتر وجهة نظر. الطبعة الأولى 2011
- المهدي المنجرة. الحرب الحضارية الأولى, مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء. الطبعة السابعة 2001
- موريس ديفرجيه.ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد."الأحزاب السياسية".الهيئة العامة لقصور الثقافة-القاهرة2011
- ميلود بلقاضي. قراءة في قانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية. منشورات فكر الرباط، سلسلة دراسات و أبحاث-2. الطبعة الاولى نونبر2006.
- ناظم تورال. التحول الديمقراطي في تركيا. مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات. طبعة أولى 2012
- نجيب أقصبي (ترجمة: نور الدين سعودي). "الإقتصاد السياسي و السياسات الإقتصادية في المغرب". مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث و الدراسات. الطبعة الأولى، شتنبر 2017.
- نعمان أحمد الخطيب."الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري". الطبعة السابعة 2011. دار الثقافة للنشر و التوزيع- الأردن
- نور الدين أشحشاح. القوى السياسية الأحزاب و الجماعات و الرأي العام.طبعة2016 .اسبارطيل-طنجة
- هارالد موللر. تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون. ترجمة د.ابراهيم أبوهشهش. دار الكتاب الجديد المتحد، ط1، 2005
- هدى درويش. الإسلاميون و تركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي. دار الآفاق العربية. الطبعة الاولى 1998
- هيلين روز ايبو. ت-عبد الرحمان أبوذكري. حركة فتح الله كولن تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية متجذرة في الإسلام المعتدل. تنوير للنشر و الإعلام الطبعة الأولى-2015.
- وداد العيدوني. التنظيم القضائي المغربي على ضوء آخر المستجدات التشريعية و التنظيمية. سيلكي أخوين-طنجة. الطبعة الاولى2018
- يسيم آرات. الإسلام و الديمقراطية الليبرالية في تركيا النساء الإسلاميات في معترك السياسة. ترجمة منى محسن الصاوي. الشبكة العربية للأبحاث و النشر. الطبعة الأولى 2013
- يلماز أوزتونا. "تاريخ الدولة العثمانية" المجلد الثاني. ترجمة عدنان محمود سليمان. منشورات مؤسسة فيصل للتمويل. تركيا-استانبول1990
- يمينة هكو. محاضرات حول الأنظمة الدستورية الكبرى. مكتبة الشيخ حسن
- يوسف ابراهيم الجهماني. حزب الرفاه-أربكان الإسلام السياسي الجديد "الرهان على السلطة". دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع. الطبعة الاولى 1997

مؤلفات جماعية

- تنسيق(نجاة العماري، هشام الحسكة و سعيد بوفريوي)، تقديم(الجيلالي شبيه). سعيد الحاجي، محمد فراح، محمد الازهر الغربي، لمياء ثابت، السعدية بورايت، سعيد جفري، هشام الحسكة، الرشدي الحسن، سعيد بوفريوي، أحمد إفقيرن، المكحول الحسين، محمد بنسعيد، عبد الهادي مختار و بن الحاج جلول ياسين، مبارك أركوكو، سماح جبار، دراوسي مسعود و ليلى محمد الحاج، بوهرين فتيحة و لطرش سميرة، بوحسون عبد الرحمان. **"الضريبة و الدولة التاريخ، الإكراهات و التحديات"**. مركز تكامل للدراسات و الأبحاث. مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء. طبعة أولى 2021.
- تحرير و تقديم(مراد دياني)، تمهيد(جون واتربوري). أحمد بن الصديق، أحمد بنشمسي، إدريس كسيكس، امحمد جبرون، توفيق بوعشرين، جاكوب كوهين، جون واتربوري، حسن أوريد، حسن طارق، رقية المصدق،عبد الرحمان رشيق، عبد الرحيم العلام، عبد العلي حامي الدين، عبد اللطيف الشنتوف، عبد الله حمودي، علي أنوزلا، عمر إحرشان، فؤاد بوعلي، محمد حفيظ، محمد الساسي، محمد مدني، محمد المرواني، محمد همام، مراد دياني، المعطي منجب و نجيب أقصبي. **"20فبراير و مآلات التحول الديمقراطي في المغرب"**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. الطبعة الأولى نوفمبر2018
- أشرف عثمان محمد الحسن، إليمانا ميميسيفيتش، امحمد جبرون، أنور الجمعاوي، أوفامير أنجوم، بلال محمد شلش، الحسن أعبوشي، رشيد الحاج صالح، الطاهر سعود، عبد الرحمان حسام، عبد العزيز راجل، عبد الغني عماد، علي السيد أبو فرحة، محمد الغالي، محمد فاوبار، محمد همام، مشاري الرويح، موسى محمد الباشا. **"الإسلاميون و قضايا الدولة و المواطنة"**- الجزء الثاني. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. الطبعة الأولى يناير 2017
- تنسيق(البشير المتاقي)، تقديم(امحمد مالكي). عبد الكريم الطالب، نجاة العماري، أناس المشيشي، عثمان الزياني، ربيعة أزرياح، محمد باسك منار، أحمد بوز، محمد المساوي، حسناء كجي و عبد اللطيف بكور، عبد اللطيف الهلالي، علي الكاسمي، إدريس فخور، السعدية مجيدي، محمد العابدة، محمد الحاجي الدريسي، محمد الزهراوي، فاطمة المحرحر، هنية ناجيم، محمد لمساعدي و إكرام عدناني، عبد الرحيم خالص، محمد الكيحل، الشرقي خيطار، عبد الحكيم أبو اللوز، الحافظ النويني، محمد الويز، عكاشة بن المصطفى، حسن الزواني، يوسف ظهراجي.**"المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الإنتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"**. المركز المغربي للأبحاث الإستراتيجية و دراسة السياسات. المطبعة و الوراقة الوطنية. الطبعة الاولى2017
- محمد تميم، بلال التليدي، مصطفى الخلفي، الحسن السرات، عز الدين العزماني و اسماعيل حمودي. **"حركة التوحيد و الإصلاح المغربية البناء و الكسب، التطلعات و التحديات"** مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث. الطبعة الاولى 2015.
- محمد الهامي، يحيى صهيب، عماد قدورة، عاتق جارالله و محمد اون المش. **"حزب العدالة و التنمية التركي دراسة في الفكرة و التجربة"**. مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث. الطبعة الأولى سنة2016.
- تنسيق(عمر بندورو، رقية المصدق، محمد مدني). رقية المصدق، محمد الساسي، عبد العالي حامي الدين، أحمد بوز، حسن طارق، عبد القادر باينة، محمد باسك منار. **"الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة"** أعمال ندوة 18-19 أبريل2013

- جان ماركو، وجيه كوثراني، عمرو الشوكي، راغب دوران، كمال حسن، ناجي سويد، مصطفى الأمين، جانكيز شاندر، و ميشال نوفل. **"عودة العثمانيين، الإسلامية التركية"**. مركز المسبار للدراسات و البحوث. الطبعة الرابعة نوفمبر 2012
- محمد مدني، إدريس المغروي و سلوى الزرهوني. **"دراسة نقدية للدستور المغربي لعام 2011"**. مصادر المؤسسة الدولية للديمقراطية و الغنتخابات حول بناء الدستور. المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات 2012
- تحرير (ياسمين بريان). عزيز مشواط، سناء بنبلي و صوريا الكحلاوي. **"الحركات الإجتماعية المتعددة القوميات الحالة المغربية"**. معهد الأصفري للمجتمع المدني و المواطنة (أوراق عمل).

الرسائل و الأطروحات

- عبد القادر هرهاري. رقابة القضاء الاداري على الجماعات الترابية. رسالة ماستر في قانون المنازعات. جامعة مولاي اسماعيل –كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية. السنة الجامعية 2017/2016
- مصطفى بهرام و الجيلالي مقدم. دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب – حزب العدالة و التنمية نموذجا- مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة و التنمية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة- قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. الموسم الجامعي 2015-2016.
- حاج عني علي. "منطق الإستقراء بين فرانسيس بيكون و جون ستيوارث مل دراسة تحليلة مقارنة". مذكرة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة. كلية العلوم الإجتماعية-جامعة وهران-قسم الفلسفة. السنة الجامعية 2014-2015.
- عبد الحق عميمي. احكام اجتهاد القضاء الاداري المغربي في مادة المنازعات الضريبية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال-الرباط
- حفصة الرمحاني. التدبير الاستراتيجي للتراب و المخططات الجماعية للتنمية: اية افاق و اية رهانات. اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في القانون العام . جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة 2014-2015
- يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول, أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية. رسالة الماستر في دراسات الشرق الأوسط. كلية الآداب و العلوم الإنسانية-جامعة الأزهر بغزة. بسنة 2011

المجلات العلمية و الجرائد الورقية

- حفيظة طالب. التعديل الدستوري في تركيا و التحول إلى النظام الئاسي: قراءة في الدوافع و التأثيرات المحتملة.
مجلة السياسات العالمية. العدد 2 في يناير 2018

- مجلة المحاكم الادارية. القاضي الإداري بين حماية الحقوق و الحريات و تحقيق المصلحة العامة. العدد الخامس اصدار خاص يناير 2017
- جورج سبيلمان، ترجمة محمد المؤيد. المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912-1956. طبعة اولى 2014.
مجلة أمل والتاريخ والثقافة والمجتمع
- محمد الطوزي. حوار مع جريدة أخبار اليوم، عدد 1759 بتاريخ 20-21-22-23 غشت 2015
- أحمد نوري النعيمي "الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا". مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية-كلية بغداد. العددان 38 و 39 سنة 2009
- اسماعيل العلوي، العربي المساري و عبد العالي بنعمور و آخرون. "الملكية و الإنتقال الديمقراطي" (حوارات). الأحداث المغربية. مطبعة دار النشر المغربية. الطبعة الأولى نونبر 2004
- فريد لمريني. الفكرة اللبيرالية و الحداثة السياسية في المغرب. منشورات وجهة نظر

قوانين

- ظهير رقم 1.62.310 بتاريخ 05 نوفمبر 1962 في تنظيم الإستفتاء حول الدستور، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 2610. و نظرا لنتيجة الإستفتاء صدر الأمر بتنفيذ **دستور 1962 للمملكة المغربية** بتاريخ 14 دجنبر 1962.
- ظهير رقم 1.70.177 بتاريخ 31 يوليوز 1970 بإصدار الأمر بتنفيذ **دستور 1970 للمملكة المغربية**، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 3013 بتاريخ 01 غشت 1970.
- ظهير 1.72.061 بتاريخ 10 مارس 1972 بإصدار الأمر بتنفيذ **دستور 1972 للمملكة المغربية**، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 3098 بتاريخ 15 مارس1972.
- ظهير رقم 1.92.155 بتاريخ 09 اكتوبر 1992 بتنفيذ نص مراجعة **الدستور 1992 للمملكة المغربية**، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 4172 بتاريخ 14 أكتوبر 1992.
- ظهير رقم 1.96.157 بتاريخ 07 أكتوبر 1996 بتنفيذ نص الدستور المراجع (**دستور 1996 للمملكة المغربية**)، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 4420 بتاريخ 10 أكتوبر 1996.
- ظهير رقم 1.11.91صادر بتاريخ 29 يوليوز 2011 بتنفيذ نص **دستور 2011 للمملكة المغربية**، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5964 بتاريخ 30 يوليو 2011.
- دستور الجمهورية التركية لسنة 1921
- دستور الجمهورية التركية لسنة 1924
- دستور الجمهورية التركية لسنة 1937
- دستور الجمهورية التركية لسنة 1961
- **دستور تركيا الصادر عام 1982** الصادر وفق القانون رقم 2709 بتاريخ 18 أكتوبر 1982، وفق تعديلات لسنة 2017.
- ظهير رقم 1.11.166 صادر بتاريخ 22 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 24 اكتوبر 2011.
- ظهير رقم 1.06.18 بتاريخ 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 36.04 المتعلق بالاحزاب السياسية. الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20 فبراير 2006.

- ظهير رقم 1.16.160 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2016 صدر بالجريدة الرسمية تحت عدد 15.6509 بتاريخ 17 اكتوبر 2016
- ظهير رقم 1.17.04 الصادر بتاريخ 17مارس2017. صدر بالجريدة الرسمية تحت عدد6554- 24 بتاريخ 23 مارس 2017
- قانون المالية رقم 73.16 وفق السنة المالية 2017.
- قانون المالية رقم 68.17 وفق السنة المالية 2018.
- قانون المالية رقم 80.18 وفق السنة المالية 2019.
- قانون المالية رقم 35.20 وفق السنة المالية 2020.
- قانون المالية رقم 65.20 وفق السنة المالية 2021.
- المدونة العامة للضرائب وفق تعديلات قانون المالية لسنة 2017 مع النصوص التطبيقية

أحكام و قرارات قضائية

- المحكمة الدستورية. ملف عدد 067/21، قرار رقم 118/21. القاضي بأن القانون التنظيمي04.21 ليس فيه ما يخالف الدستور.
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1021/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1022/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1027/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1028/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1029/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1030/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1031/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1032/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1034/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1035/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1036/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1037/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المحكمة الدستورية رقم 1038/17 بتاريخ 2017/1/17
- قرار المجلس الدستوري رقم 92 بتاريخ 10 نونبر 1995
- قرار المجلس الدستوري رقم 583 بتاريخ 11 غشت 2004
- قرار المجلس الدستوري رقم 829 بتاريخ فبراير 2012
- حكم بمكناس رقم 2015/7108/576 بتاريخ 2015/06/30. في الملف رقم 2015/7108/13 المجلس الإقليمي لإفران ضدد ميمون و أحمد أقسيس
- قرار عدد65. ملف إداري رقم 79 بتاريخ 2000/01/04. منشور بمجلة دفاتر المجلس الأعلى. غدد9 سنة 2005
- قرار صتدر عن الغرفة الادارية بمحكمة النقض. عدد296. مؤرخ في 2003/05/08. ملف اداري عدد2000/7/4/688
- القرار رقم 560. المؤرخ في 2005/10/26. الملف الاداري عدد 2004/3/4/2623.

- التقرير السنوي للمجلس الأعلى2010. مركز النشر و التوثيق القضائي بالمجلس الاعلى. شارع النخيل حي الرياض-الرباط. ص147
- القرار رقم 1240 الصادر بتاريخ 1999/10/14 في ملف عدد 95/1/5/583
- أمر رقم 4230. الصادر بتاريخ 2018/07/20. في ملف رقم 2018/7101/3251

خطب ملكية

- الخطاب الملكي الصادر بتاريخ 09 مارس 2011
- الخطاب الملكي الصادر في 17 يونيو 2011

الأوراق و الوثائق و تقارير

- جمعية الجماعة الإسلامية: نبذة تعريفية، أسبوعية الراية، العدد11، السنة الأولى في6 ربيع الأول 15/1412 سبتمبر 1991
- ميثاق جمعية الجماعة الإسلامية. أسبوعية الراية، العدد 02 في 18 أغسطس 1990
- النظام الأساسي لحزب العدالة و التنمية, عن المؤتمر الوطني السابع. المجلس الوطني. بالرباط 14 يوليوز 2012
- النظام الداخلي لحزب العدالة و التنمية, كما صادق عليه المجلس الوطني. دورة دجنبر 2012
- أطروحة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة و التنمية. شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل الكرامة و التنمية و العدالة و الإجتماعية. الطبعة الأولى دجنبر 2012
- حركة التوحيد والإصلاح. ميثاق الحركة. طوب بريس. سنة1998
- بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة و التنمية(الموقع من طرف الأمين العام عبد الإله بنكيران). المحرر في الرباط بتاريخ 19 فبراير 2011 بعد اجتماع بالمقر المركزي للحزب.
- البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية الوطنية لتحالف اليسار الديمقراطي يوم الاحد 19 يونيو 2011 من أجل اتخاد موقف موحد بشأن مشروع الدستور الجديد المقرر عرضه على الاستفتاء.
- البيان الصادر عن المجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل و الاحسان بتاريخ 23 يونيو 2011
- بيان عن المكتب التنفيذي بتقرير من المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 20 يونيو 2011 بالدار البيضاء
- بيان عن اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تدعوا الشعب الى مقاطعة الاستفتاء على الدستور. 25 يونيو 2011
- . "البرنامج الحكومي" تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور. الولاية التشريعية 2016-2021. الصادر في أبريل2017
- التقرير: تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الأولى أبريل 2017- أبريل 2018 الصادر بتاريخ يونيو 2018
- التقرير: تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الثانية أبريل 2018- أبريل2019

- التقرير: تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الثالثة أبريل 2019- مارس 2020
- التقرير: تنفيذ البرنامج الحكومي، التقرير التركيبي أبريل 2019 – مارس 2020، للإنجازات برسم السنة الثالثة و الإصلاحات و الأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة.
- التقرير: سنة من تدبير جائحة كوفيد-19. يناير 2021. عن الحكومة
- جمعية أطاك المغرب – عضو الشبكة الدولية للجنة كم أجل إلغاء الديون غير الشرعية. "حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الإجتماعية".
- بلاغ صادر عن أحزاب الائتلاف الحكومي(العدالة و التنمية، التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية، الإتحاد الدستوري، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية و التقدم و الإشتراكية) بتاريخ 11 ماي2017.
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "مذكرة إخبارية حول الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2017"
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "ندوة صحفية حول: الوضعية الإقتصادية لسنة 2017 و آفاق تطورها خلال سنة2018".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية التوقعية لسنة 2019 ندوة صحفية حول: الوضعية الإقتصادية الوطنية لسنة 2018 و آفاق - تطورها خلال سنة 2019".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية التوقعية لسنة 2020 الوضعية الإقتصادية الوطنية لسنة 2019 و آفاق تطورها خلال سنة 2020".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الوضعية الإقتصادية الوطنية خلال سنة 2020"
- مذكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين والنشيطين في حالة الشغل الناقص خلال سنة 2020.
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط بعنوان "الميزانية الإقتصادية الإستشرافية لسنة 2021"
- المندوبية السامية للتخطيط. مذكرة حول الحسابات الجهوية لسنة 2019
- وزارة العدل و الحريات. النصوص القانونية و التنظيمية المنظمة للإنتخابات صيغة محينة إلى غاية متم يوليو 2015. إصدارات مركز الدراسات و أبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية و العفو. سلسلة نصوص قانونية العدد الأول – يوليو 2015. القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الإنتخابات
- التقرير الإقتصادي و المالي - مشروع قانون المالية لسنة 2022. عن وزارة الإقتصاد و المالية
- نشرة مداولات مجلس النواب، المدة النيابية 2016-2021 السنة التشريعية الثالثة : دورة ابريل 2019.

الجريدة الرسمية للبرلمان، السنة الثالثة عدد88 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2019

- الجريدة الرسمية للبرلمان. نشرة مداولات مجلس النواب. المدة النيابية 2016-2021 السنة التشريعية الأولى:

دورة أبريل 2017

البرامج التلفزية و المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية pjd.ma . الفضاء المؤسساتي, هيكلة الحزب
- برنامج حوار. مع محمد الساسي.19-12-2006
- مدونات الجزيرة. ميس الفارسي, هل كان الإسلام السياسي سببا في غياب الديمقراطية؟ 14 ماي2018

- مداخلة الاستاذ محمد الساسي في أشغال الجامعة السياسية للحزب الاشتراكي الموحد (نونبر 2012 بالمعمورة)
- أنوال بريس. مداخلة دة.رقية المصدق في ندوة نظمها الإئتلاف الوطني من أجل ملكية برلمانية بالرباط يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2011
- مدونات الجزيرة. النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية
- حميد النهري. الضريبة على الثروة مطلب أساسي لأي إصلاح جبائي حقيقي. أنفاس بريس. بتاريخ 25 ماي2018.
- أحمد بوز. أحزاب تثير الانتباه إلى بياضات في الفصل 47 من الوثيقة الدستورية. هسبريس – عبد السلام الشامخ. بتاريخ 02 شتنبر 2021
- أمين السعيد. "إعفاء الملك محمد السادس رئيس الحكومة غير دستوري". هسبريس – محمد بلقاسم. بتاريخ 16 مارس 2017
- عبد المنعم لزعر. "إعفاء بنكيران و تعيين العثماني... نقاش دستوري". هسبريس – بتاريخ 20 مارس 2017
- حصيلة الحكومة وفق الموقع الرسمي لرئيس الحكومة https://www.cg.gov.ma/ar
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية. انتخابات 2021. http://www.elections.ma/index.aspx

مراجع بلغة أجنبية

- Emilie Siobhan François. The Movement for Unicity and Reform: Between daawa and Dissent. Ph.D.thesis. UNIVERCITY OF OXFORD Merton College. Michaelmas Term 2016
- Cemal Karakas. Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society. PRIF Reports No. 78
- Emel ASLAN, TÜRKİYE'NİN İÇ SİYASE TİNDE DEMOKRAT PARTİ (1950-1960), Yüksek Lisans Tezi Tarih Anabilim Dalı, T.C AHİ EVRAN ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, Kırşehir Aralık2014
- FATIH CAGATAY CENGIZ, THE MUTATION OF ISLAMIC POLITICS AND THE DEMISE OF THE KEMALIST STATE IN TURKEY. Thesis submitted for the degree of PhD, SOAS University of London-Department of Development Studies, 2016
- Huseyin DEMIR, "THE ROLE AND TREATMENT OF POLITICAL PARTIES IN LIBERAL DEMOCRACIES WITH REFERENCE TO THE UNITED KINGDOM, TURKEY AND THE EUROPEAN CONVENTION ON HUMAN RIGHTS", A thesis submitted to the University of Leeds in partial fulfilment of the requirements for the degree of Philosophy of Doctor, THE UNIVERSITY OF LEEDS ,FACULTY OF LAW, August 2000
- Dr. Mehmet KABASAKAL, Bir grup yazar, "TÜRKİYE'DE SİYASAL PARTİLER", İstanbul: 2013

- Ahmed Soussan. Panorama De L'économie Marocaine Une présentation pour les non-économistes. Edition et impression : Editions Okad – 2014. 1ère édition 2014
- Mehmet Erman Erol. "State, Crisis, Class: The Politics of Economic Restructuring in Turkey in the 2000s". PhD, University of York Politics, January 2016

الوثائق و الأوراق باللغات الأجنبية

- Tüzük : Adalet ve Kalkınma Partisi Tüzüğünü, "AK PARTİ 18.08.2018 günlü 6.Olağan Büyük Kongre Kararı", Ocak – 2019
- Adalet ve Kalkınma Partisini, Tüzük : Adalet ve Kalkınma Partisi Tüzüğünü, AK PARTİ 21.05.2017 günlü 5.Olağanüstü Büyük Kongre Kararı

فهرس

إهداء خاص.....03
إهداء.....04
شكر و امتنان.....05
مقدمة.....06
الفصل الأول: حزب "العدالة و التنمية" بالمغرب و تركيا (التأسيس و المرجعية).....13
المبحث الأول: كرونولوجيا "العدالة و التنمية" و هياكله التنظيمية.....14
المطلب الأول: بوادر ظهور "العدالة و التنمية" بالمغرب وأهم محطاته.....15
الفرع الأول: النواة الأولى و المراحل الإنتقالية.....15
الفقرة الأولى: جذور التأسيس.....15
الفقرة الثانية: أهم المحطات المؤسسة للحزب.....16
الفرع الثاني: حزب العدالة و التنمية و هيكلته التنظيمية.....50
الفقرة الأولى: الهيئات الوطنية لحزب العدالة و التنمية.....51
الفقرة الثانية: الهيئات المجالية لحزب العدالة و التنمية.....57
المطلب الثاني: "العدالة و التنمية" في تركيا النشأة و التطور.....68
الفرع الأول: من الحركات الدينية إلى المأسسة السياسية.....68
الفقرة الأولى: مدخل للحركة الإسلامية التركية.....69
الفقرة الثانية: من "أربكان" إلى العدالة و التنمية.....77
الفرع الثاني: الهياكل المؤسسية و إدارة الحزب.....93
الفقرة الأولى: البنية التنظيمية 93
الفقرة الثانية: الهياكل المركزية و المحلية للحزب.....95
المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لحزب"للعدالة و التنمية".....107
المطلب الأول: الإطار المرجعي للعدالة و التنمية في المغرب.....108
الفرع الأول: في المفاهيم الأولية.....108
الفقرة الأولى: الحقوق و الحريات.....108
الفقرة الثانية: مفهومي الدولة و السلطة.....111
الفرع الثاني: مشروعي "الدمقرطة" و "التنمية".....117
الفقرة الأولى: "العدالة و التنمية" و أطروحة الديمقراطية.....117
الفقرة الثانية: المشروع التنموي.....120
المطلب الثاني: المرجعية الفكرية و برنامج "العدالة و التنمية" بتركيا.....127
الفرع الأول: في الديمقراطية، العلمانية و الإقتصاد.....127
الفقرة الأول: الدمقرطة و الإصطفاف بين العلمانية و الإسلام.....127
الفقرة الثانية: الإقتصاد أولوية الحزب.....131
الفرع الثاني: الإدارة العامة و السياسة الإجتماعية.....134
الفقرة الأولى : استراتيجية الحزب للإدارة العامة.....134
الفقرة الثانية: فهم آخر للسياسة الإجتماعية.....141
خاتمة الفصل الأول.....150

الفصل الثاني: حزب "العدالة و التنمية" في التدبير الحكومي.....153
المبحث الأول: المنظومة الدستورية و المالية في المغرب و تركيا.....154
المطلب الأول: فلسفة الحكم في المغرب و تركيا.....155
الفرع الأول: النظام الدستوري المغربي و التركي.....155
الفقرة الأولى: ماهية الدستور.....155
الفقرة الثانية: الحركة الدستورية بالمغرب.....160
الفقرة الثالثة: الحركة الدستورية التركية.....202
الفقرة الرابعة: الدستورانية في المغرب و تركيا.....236
الفرع الثاني: الظاهرة الحزبية في المغرب و تركيا.....241
الفقرة الأولى: الحزب السياسي من منطلق نظري.....241
الفقرة الثانية: الظاهرة الحزبية في المغرب.....246
الفقرة الثالثة: الحزب السياسي في تركيا.....260
المطلب الثاني: المنظومة الإقتصادية و المالية في المغرب و تركيا.....269
الفرع الأول: الإقتصاد المغربي و المنظومة المالية.....269
الفقرة الأولى: مدخل لفهم الإقتصاد المغربي (سياسة التخطيط).....271
الفقرة الثانية: النظام المالي المغربي.....284
الفقرة الثالثة: هيمنة المؤسسة الملكية على الإقتصاد المغربي.....298
الفرع الثاني: المنظومة الإقتصادية التركية.....301
الفقرة الأولى : نظرة تاريخية لمؤشرات الواقع الإقتصادي بتركيا.....303
الفقرة الثانية : مؤشر التنمية البشرية.....304
الفقرة الثالثة : الاتجاهات الكبرى للإقتصاد التركي.....306
المبحث الثاني: التدبير الحكومي لـ"العدالة و التنمية" (الحصيلة و التقييم).....310
المطلب الأول: السياسات الحكومية لـ"العدالة و التنمية" بالمغرب.....311
الفرع الأول: الإنتخابات و البرنامج الحكومي.....312
الفقرة الأولى: "العدالة و التنمية" بين الإنتخابات و العمل الحكومي.....312
الفقرة الثانية: برنامج حكومة "سعد الدين العثماني".....327
الفرع الثاني: تقييم سياسات حكومة "سعد الدين العثماني".....340
الفقرة الأولى: حكومة "العدالة و التنمية" و المسار الديمقراطي.....341
الفقرة الثانية : أهم المؤشرات الماكرواقتصادية في حكومة "العثماني".....347
الفقرة الثالثة : ورش "الجهوية المتقدمة" تنزيل أم تعطيل؟.....355
الفقرة الرابعة: "إنتخابات 8 شتنبر2021" آلية لمحاسبة حكومة "العثماني".....358
المطلب الثاني: حكومة "العدالة و التنمية" في تركيا.....361
الفرع الأول: أولوية الإقتصاد في برنامج حكومة "العدالة و التنمية".....361
الفرع الثاني: التقييم التجربة الحكومية لحزب العدالة و التنمية بتركيا.....362
الفقرة الأولى: السياسات الإقتصادية للحكومة ذات الجذور الإسلامية.....362
الفقرة الثانية : النمو الإقتصادي في حكومات العدالة و التنمية.....366
الفقرة الثالثة : التحديات الإقتصادية لواقع تركيا.....375
خاتمة الفصل الثاني.....377
خاتمة عامة.....380
ملاحق 383
البيبلوغرافيا.....420
فهرس.....434

كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية – طنجة
FSJES TANGER